تاريخ المغرب

تحيين وتركيب

إشراف وتقديم

محمد القبلي



منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب



تاريخ المغرب

تحيين وتركيب

إشراف وتقديم

محمد القبلي





منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب

تاريخ المغرب

المعهد الملكي
للبحث في تاريخ المغرب



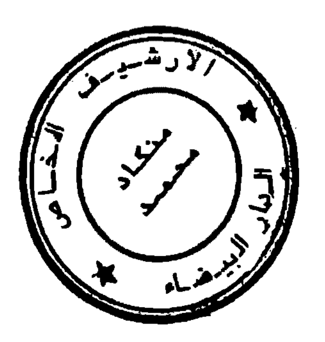
تَنْصَبُّ أعمال د. محمد القبلي على التاريخ الاجتماعي والتاريخ الديني-الاجتماعي لبلاد المغارب في ''العصر الوسيط''. وقد نشرت هذه الأعمال إما باللغة العربية وإما باللغة الفرنسية وإما بهما معاً كما أن بعضها منشور إما باللغة الإنجليزية وإما باللغة الإيطالية.

عمل د. محمد القبلي ضمن اللجنة الدولية لوضع تاريخ التقدم العلمي والثقافي للإنسانية فيما بين سنتي 1980 و1985، وهي لجنة تابعة لمنظمة اليونسكو، كما أنه من مؤسسي الجمعية المغربية للبحث التاريخي التي ظل كاتباً عاماً لها فيما بين سنتي 1986 و1990. وقبل هذا، أسست على يديه مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1977 وساهم كعضو مؤسس في تبلور ''مجموعة الأبحاث والدراسات حول البحر الأبيض المتوسط'' المعروفة باسم ''جيرم''. يضاف إلى هذه المساهمات أن د. محمد القبلي قد حاضر في عدة مراكز جامعية كما أنه حصل على عدة جوائز علمية من بينها ''النياشين الأكاديمية'' بفرنسا سنة 1979 وجائزة المغرب في العلوم الإنسانية والاجتماعية سنة 1987 ثم جائزة الاستحقاق الكبرى سنة 1994 وجائزة الأطلس الكبير سنة 2000.

منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب

تاريخ المغرب
تحيين وتركيب

إشراف وتقديم
محمد القبلي



منشورات
المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب
الرباط – 2011

التصميم الطباعي، الإيكونوغرافيا والغلاف
عبد الحي الديوري

التوثيق الإيكونوغرافي
عبد العزيز توري

وضع الخرائط
حسن بن حليمة
محمد بريان
محمد بنعتو
عبد العلي بنان

أنفوغرافيا
يونس حكم
إبراهيم السليماني

رقم الإيداع القانوني: 2011 MO 2143
ردمك: 978-9954-30-448-8
المطبعة : عكاظ الجديدة - الرباط
الطبعة الأولى
2011

المساهمون في التأليف

♦

شارك في جمع مواد هذا المؤلف كل من الأساتذة والباحثين المدرجة أسماؤهم هنا حسب الترتيب الأبجدي:

عمر أفا
عمر أكراز
البيضاوية بلكامل
عبد الرحيم بنحادة
عبد السلام بنعبد العالي
عبد الجليل بوزوگار
أحمد بوشرب
بوشعيب بويحياوي إدريسي
جامع بيضا
حامد التريكي
عبد العزيز توري
لحسن حافظي علوي
مصطفى حسني إدريسي
محمد بن الخدير
علال الخديمي
عبد العزيز الخياري
عبد الحي الديوري
محمد زرنين
عبد الأحد السبتي
عبد الله صالح
خالد بن الصغير
أحمد الطاهري

محمد الطوزي
نور الدين العوفي
محمد العيادي
محمد فتحة
حليمة فرحات
محمد القبلي
عبد المجيد القدوري
ادريس كسيكس
ادريس گراوي
العربي مزين
محمد المغراوي
سعيد ملين
المعطي منجب
عبد الرحمن المودن
محمد عبد الحي مودن
نيكولا ميشيل مومني
محمد الناصري
عبد الله نجمي

♦

المساعدون

في إطار استكمال بعض المعلومات، استعانت هيئة التحرير بخبرة بعض الشخصيات المهتمة بالقطاعات المعنية، ويتعلق الأمر بالسادة الآتية أسماؤهم حسب نفس الترتيب:

الطالب بوي لعتيگ
محمد حاتمي
محمد الحداوي
محمد رشيد الحضيگي
عبد المجيد الزگاف
حسن السلاوي
أحمد عيدون
محمد لحيا
عبد الرحيم ملحوني

فهرس المواد

قائمة الخرائط

قائمة اللوحات والصور

تقديم

يمثل هذا المؤلف ثمرة أعمال أنجزت على مدى خمس سنوات متراصة من قبل مجموعة من الباحثين المتعاونين مع المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب. لقد انتظمت هذه المجموعة ضمن فرق متعددة الاختصاصات شملت - بجانب الأغلبية المكوَّنة من المؤرخين - عددا هاما من الأطر والأساتذة المنتسبين إلى بعض التخصصات الأخرى التي كثيرا ما تؤخذ على أنها مجرد أدوات تكميلية وإن كانت قد اعتبرت أساسية من قبل الجميع بالنسبة لهذا المشروع. وهكذا تم الاستئناس بالجغرافية البشرية والعلوم الاقتصادية والمقاربة الجيوسياسية وكذا بالأنتروبولوجية الاجتماعية كما تمت الاستعانة بالنظرية الأدبية واللسانيات والهندسة المعمارية وتاريخ الفن والحفريات وعلم الآثار.

ما الدافع إلى هذا التوجه بالذات؟ الجواب يقتضي أن نشير من جهة إلى أن الموضوع يشمل من المواد المعرفية أنواعا متعددة غاية في التعقيد من بين سماتها أنها تتضمن العديد من الأسئلة المخترِقة لأكثر من حقل واحد. ومن جهة أخرى فإن البلاد المعنية بهذا العمل قد وظفت في مجال البحث العلمي الشيء الكثير. والنتيجة أن هذا البحث عند تناوله للقضايا الإنسانية والاجتماعية قد انكب - رغم طابعه الفردي الغالب - على قضايا المواطنة من خلال تخصصات منغلقة أدت إلى تراكم رصيد علمي متنوع الاختصاصات أصبح يفرض نفسه، وذلك لأن عملية التركيب تقتضي الإقلاع من منطلق تحييني شامل إلى أبعد الحدود إن نحن أردنا لها أن تكون مجدية. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المشروع الذي بين أيدينا قد أصبح يكتسي طابع الاستعجال في مطلع هذا القرن، خصوصا وأن آخر عمل يمكن تشبيهه به - ولو على مستوى الإنجاز الجماعي - يعود زمنيا إلى ما يربو على الأربعين سنة[1].

لهذا السبب بالذات، ربما كان من الطبيعي أن تكون الأبحاث المنجزة خلال هذه الفترة سواء بالجامعة أو خارجها على مستوى المغرب أو بالبلاد الأجنبية قد أنارت عدة نقط من تاريخ المغرب عبر هذه المدة الطويلة الفاصلة بين مؤلفٍ الأمس والمشروع الحالي. من هنا يتبين أن مجرد العمل على استغلال المساهمات العلمية المتمكنة دون غيرها يُعَد مركبا صعبا وإن لم

1 يتعلق الأمر بمؤلف جماعي حول تاريخ المغرب تم وضعه باللغة الفرنسية تحت عنوان:
J. Brignon et al., *Histoire du Maroc*, Paris, Hatier, 1967.

يكن منه مناص مع ذلك، خاصة وأن إدماج النتائج المقدمة ضمن الأبحاث المنوه بها يظل رهينا باستبطانها كما هو واضح. وما يقال في عملية الإدماج صحيح أيضا بالنسبة للمقاربة الشمولية التي احتفظنا بها كهدف أسمى سوف يكون على كل المعطيات المتوفرة حاليا أن تندرج ضمنها. أما بالنسبة للجدوى المتوخاة من نفس هذه المقاربة على مستوى المواطنة، فيكفي لكي نطمئن عليها أن نحيل على الرغبة العارمة المعبر عنها من قبل سائر الشرائح الاجتماعية التواقة إلى الأخذ بناصية ماض ظل دون مستوى الإدراك المتمكن بوجه عام رغم كل شيء.

على أن أخذ هذه المعطيات جميعا بعين الاعتبار معناه التسلُّح بسلاح اليقظة الدائمة إن نحن سعينا إلى الاقتراب من المستوى اللائق الذي نتوق إليه. وفي المقابل، نجد بجانب هذه الإكراهات – وعلى الرغم منها –، أن المعطيات المذكورة قد حفزت روح التعبئة والمثابرة لدى العديد ممن تفضلوا بالإسهام في التأليف. ومما قد يفسر هذه الظاهرة أن الجهات المحتضنة للمشروع لم تأل جهدا في تهييئ المناخ لهذه التعبئة وتشجيعها من غير أن تتدخل في شأن التصور المعتمد ولا في الخطوط الموجهة ولا في المقاربة المعتمدة. ولنشدِّد بالمناسبة على أن سلوكا من هذا القبيل قد اعتبر مكرمة من المكارم من وجهة نظر المعهد. فبفضله استطاعت هذه المؤسسة أن تعالج موضوعا حميما كهذا الذي تقدمه اليوم مع حرصها على التمسك باستقلالية علمية أتاحت لها أن تجسد نص القانون المؤسس فأمكنها أن تنهج بذلك نهج المؤسسات الأكاديمية المواطنة. ويجب الاعتراف بأن الفضل يرجع هنا إلى شخصية باحث محنَّك كالأستاذ أحمد التوفيق. فهو كزميل ووزير وصي مكلف بالأوقاف والشؤون الإسلامية قد استطاع أن يترجم إلى الواقع منذ البدء تلك الإرادة الواضحة التي أفصح عنها جلالة الملك محمد السادس كعاهل مؤسس ومسؤول مُتَبَصِّر عندما تفضل فكان له السبق في رسم خط السير منذ خمس سنوات حيث أعلن أن التاريخ « مزيج من الإيجابيات والسلبيات ...[وأن] المؤرخين هم وحدهم المؤهلون لتقييم مساره بكل تجرد وموضوعية، بعيدا عن الاعتبارات السياسية الظرفية[2]». وإذ يتشرَّف المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب فيسمح لنفسه بالإشادة بهذه الرؤية البناءة، فإنه يود أن يسعد بتقديم هذه المساهمة المتواضعة ووضعها ضمن منجزات العهد الجديد، وذلك في انتظار أن يتمكن من طبع مجموعة من الأعمال المعدة للتعريف بالمغرب المعاصر واستجلاء مختلف علاقاته مع المحيط الإقليمي مع تقديمها – إن أمكن– في إطار نفس هذه المنجزات.

محمد القبلي

2 اقتبست هذه العبارة من كلمة ألقاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 6 يناير 2006 بمناسبة مرور خمسين سنة على الحصول على الاستقلال.

مقدمة الكتاب

خصص هذا المؤلف لمعالجة تاريخ المغرب وحددت معالمه على إثر استشارة معمقة لذوي الاختصاص بعد أن عقدت عدة لقاءات بالمناسبة. ولقد تبين للتوِّ أنه يتحتم البدء بتقويم الوضع الحالي على أن تستنبط النتائج العملية لهذا التقويم بصفة مباشرة. والواقع أن هذه النتائج قد سمحت بوضع خطاطة تمحورت حول مقاربة تنحدر بدورها من الرغبة في ضبط كل من المحاور والمقاطع مع تحديد مختلف مواطن التفاعل ومحطات الانتقال من مرحلة إلى أخرى من غير إغفال لعوامل الاستمرارية ولحظات القطيعة المترتبة عن هذه الحركية. وبمجرد ما تم رسم الخطوط العريضة للتصور الرافد، تكونت مجموعة من الفرق المتداخلة الاختصاصات ثم التفت كلها حول أرضية واحدة مشتركة تقوم في المجمل على عدد محدود من المؤشرات والمعالم المنيرة للطريق المفضية إلى هيكلة المشروع.

وفي مطلع هذه الهيكلة، تم الإلحاح على ضرورة الانتباه إلى أهمية البعد المجالي وكذا إلى الجمع بينه وبين البعد الزمني المعيش من قبل مجال يقتضي مع ذلك أن يقارب كمجال منفتح يشكل جزءاً لا يتجزأ على عدة مستويات من محيط يشمل بقية الحوض الغربي للأبيض المتوسط إن لم نقل مجموع المتوسط على الإطلاق. أما بالنسبة للحيز الزمني المعني بالدراسة، فلنقل إنه يتسع للعصور الممتدة بين الهمسات الأولى للبشرية بهذه الربوع وبين أواخر القرن العشرين للميلاد، وذلك في حدود ما تسمح به المصادر المتوفرة بطبيعة الحال.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المزاوجة بين الزمان والمكان سوف تتطور تدريجياً بدعم من مرتكز التوثيق لتفضي إلى تحقيب لم يسبق إليه حتى الآن بالنسبة إلى العصور التاريخية على الأقل، وهو تحقيب سوف يسمح بإبراز المحتوى الخاص بالمعيش المغربي ومن خلاله بالواقع الإسلامي عموماً عند الإحالة على بعض الحقب التاريخية كالعصر الوسيط وعصر النهضة وما قد يبرر عند الغير مما يعرف بالأزمنة الحديثة. ومما سوف يتمخض عن هذا التعامل أن أصبح للمغرب مساراً مستجدّاً لن يقف إلا عند فترة التتويج النهائي أو فترة الاستقلال. على أن هذا التحقيب

لن يولي ظهره بصفة عشوائية للكرونولوجية العامة المتداولة: كل ما في الأمر أنه ينطلق من أبحاث تفصيلية مدققة ليبرز قبل الأخذ بها أهمية بعض الأحداث المجترّة عادة أو المنبوذة تماماً باعتبارها أحداثاً تافهة موضوعة على الرّف. وعلى العكس من هذا، فإن نفس التحقيب قد يميل إلى سبر بعض الوقائع المصنفة كأحداث حاسمة فيفحصها بروية ويعمل على تلوينها ولو بمسحة طفيفة من التحفظ والحذر. وهكذا، وبفضل المستلزمات المنهجية المتصلة بهذا التعامل، أخذت تطفو تدريجياً بعض الأسئلة النابعة من عمق الموضوع قبل أن تؤول في النهاية إلى ما يمكن أن نعتبره مشروعاً متكاملاً لإعادة قراءة تاريخ المغرب.

وحتى يتحقق إنجاز هذا المشروع، تم ترجيح الاستعانة ببيبليوغرافية موسعة لن يحتفظ إلا بملخّصها على مستوى النشر لأسباب ديدكتيكية حكمت بالاكتفاء بما قل من الإحالات المثبتة في الهوامش كما أدت إلى التركيز على أهم العناوين بالنسبة لكل فصل على حدة. وبجانب الأداة البيبليوغرافية التي لابد منها بالنسبة لكل قراءة، تبين أنه يستحسن ارتياد مسلك يقضي مبدئياً بالانتقال من الظاهر نحو الخفي. معنى هذا أن العملية قد راعت نوعية جل الشهادات المتوفرة فاختارت أن تنطلق بالنسبة لمختلف التمفصلات من الشق السياسي الْمُشرَب بكل من الشقين الديني والعسكري عند رسم الإطار الحدثي البارز. وبعد هذا يأتي دور بقية الشِّقق فتُسْتَعْرَض فرادى مع استحضار عنصر التفاعل الممكن بينها بحيث يتمُّ افتحاص المكون الاقتصادي ثم العنصر الاجتماعي قبل التوجه أخيراً نحو البعد المحتضن لمجموع هذه الجوانب ونقصد البعد الثقافي بالمعنى الواسع الشمولي للكلمة.

وبهذه المناسبة، ربما كان من المستحب أن نشدِّد بالنسبة لهذه الجوانب الذهنية والاجتماعية إجمالاً على أنها دون الجوانب المؤطِّرة الأولى من حيث التوثيق المصدري. وبالتالي فإنه ليس لنا إلا أن نأسف للثغرات وأحياناً للبياض الكلي الذي يكتنف بين الفينة والأخرى مجمل التحاليل المهتمة باقتصاديات المغرب عموماً وكذا بالظروف الدقيقة المتصلة بأحوال المعاش، أي بكل ما له اتصال بما يعرف بـ"الحضارة المادية" على وجه العموم. والواقع أن هذه المعيقات بحيلولتها دون إنارة هذه الجوانب المادية قد تنعكس سلباً على مقاربة كل من الحياة السياسية والحقل السياسي-الديني، وذلك عند انفجار أزمات الحكم وإبان الفترات الانتقالية المتكررة على الأخص. وحتى تتاح للقارئ فرصة تشخيص مثل هذه الحيثيات، فإن بإمكانه أن يرجع إلى البيبليوغرافيات القطاعية المثبتة في آخر الكتاب بالنسبة لكل فصل من الفصول مع تنصيصها على المصادر والدراسات العامة بالنسبة لكل من هذه التمفصلات كما سبق الذكر.

ويبقى أن نشير إلى أن هذه المحاولة لن تطمح بعد هذا إلى أكثر من أن تكون مجرد استطلاع يسعى إلى استشفاف عدة أشياء من بينها الوقائع البارزة كالحروب وحركات الامتداد وظواهر الانحسار والأزمات المزمنة و/أو الحلول المتكررة. كما أن المشروع سوف يسعى إلى فهم كنه المسلسلات التي كثيراً ما بسطت إلى أقصى الحدود أو تم ابتذالها على مستوى الذهنية الجماعية كظاهرة الجدلية المخزنية وظاهرة الدينامية القبلية والمسار الديني - الاجتماعي وما إليه من مسلسلات الشرف السياسي والانفجار الصوفي وتفاعلهما مع بقية العوامل الاجتماعية بالإضافة إلى المسلسل المتعلق بالتقلبات المسجلة داخل الأسر الحاكمة أو المتصلة بتغير الانتماء المذهبي من غير إغفال للظواهر التي تمت مقاربتها عن طريق التقليد والتواتر فاعتبرت قلاعاً ممتنعة عن الإدراك إن لم تكن رافضة - من حيث العمق - للاندماج ضمن النسق التاريخي. من بين هذه الظواهر ذلك الاختلال الذي لحق ميزان القوى بالأبيض المتوسط وما تبعه من احتلال للشواطئ المغربية وتسرب الأجنبي إلى الداخل واستسلام الدولة أمام القوى الكولونيالية وما واكب كل هذه الأوضاع من مشاعر الإحباط العام والتنكر للذات الجماعية وما ارتبط بهذه المشاعر من معتقدات تتصل بظاهرة الْمَهْدَوية وما يندرج ضمنها من انتظار عودة الإمام وقرب الساعة مثلاً. ولعل من الواضح البين أن هذا النوع من الردود ليس براجع للمعطى السياسي وحده وإنما هو انعكاس مع هذا، أو قبل هذا، لأرضية ثقافية خاصة ووجدان دقيق سوف يكون علينا أن نتأملهما بإمعان عند محاولتنا لإعادة القراءة.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، يمكن أن نتساءل عما إذا كان من الضروري أن نضيف إليها أن التوجه الذي اخترناه هنا نابع - بشكل أو بآخر - من تلك التراكمات الحضارية التي تصب إجمالاً فيما يعرف بالعولمة، ونقصد بها تلك الظاهرة المفضية إلى تسريع النسق التاريخي ضداً على ''المعنى'' والمنطق بحيث أصبح باستطاعتها أن تهدد عنصري البقاء والاستمرار بالنسبة للذاكرة الجماعية في المدى المتوسط أو ما يقرب منه رغم الطابع الحيوي للاستمرارية بالنسبة لكل ذاكرة كما هو معلوم. لذا فإنه لم يكن لهذا المشروع إلا أن يهتم إنسانياً - ولَمِ لا - بحاضر الأمة المعنية اهتمامه بماضيها كما أنه ملزم بأن لا ينسى عنصر الهشاشة الذي يتهدد علانية مجموع الرصيد الثقافي الرافد لمطالبة هذه الأمة - عبر القرون - بالحق في الوجود. وبالتالي فإن من آكد الأمور بالنسبة إلينا أن نقرن بين هذا العمل وبين ما يمكن أن نعتبره محاولة متعددة المداخل للإنقاذ، وذلك دون أن نُحمِّل بصمات الماضي من الوجهة التاريخية ما لا تحتمله.

ومهما يكن من أمر الحصيلة المترتبة عن هذه العملية كلها، فالظاهر أن للمحاولة ما يبررها من حيث هي. فإذا ما أفلحنا في ارتياد مدارجها حتى النهاية، فالفضل يرجع إلى كل من لبى الدعوة إلى الإسهام علمياً في الإنجاز وكذا إلى الزملاء الذين اضطلعوا بالتنسيق بين مختلف المساهمين ضمن فرق العمل التي سبقت الإشارة إليها[1]. فإلى هؤلاء وأولئك، أود أن أجزي شكري الخالص على المثابرة والعمل الدؤوب. كما أود أن أعبر من جهة أخرى عن امتناني لمختلف أعضاء لجنة القراءة فأنوِّه بالمواكبة المنتظمة والملاحظات القيمة والاقتراحات المتصلة بكل من الشكل والمضمون بالنسبة لمختلف الصيغ التي تم عرضها تباعاً على الجميع[2]. والشكر موصول إلى الزملاء الخرائطيين الذين أبانوا عن كثير من الصبر وأسهموا في إثراء هذا العمل على مستوى التوضيح والتمثل المادي بشكل متميز. على أنه لابد من تحية تقدير خاصة لأعضاء لجنة التحرير نظراً لما بذلوه من مجهودات مكثفة عبر ثلاث سنوات متوالية أفضت في النهاية إلى تيسير السبل سواء على مستوى المراجعة المادية أو على مستوى التشذيب والتوضيب مع الإسهام في إعادة تحرير وإعادة ترجمة النصوص المقترحة في أغلب الأحيان؛ فإلى هؤلاء الزملاء جميعاً أوجه شكري الصادق من الأعماق. ولن يفوتني أن أنوه أيضاً بالمجهود المتواصل الذي بذله الأستاذ عبد الحي الديوري كمشرف على مختلف العمليات المتصلة بالإنجاز الإيكونوغرافي مع مراعاة الجوانب الجمالية والجمع بينها وبين الإخراج المطبعي. وفي الأخير، فإنه يسعدني أن أوجه شكري إلى كل من أسهم في إنجاز المشروع من بين الإداريين العاملين بالمعهد وكذا إلى السيد محمد فرحان على أن بذل كل ما في وسعه من أجل تأهيل الطاقم للقيام بمختلف المهام الموكولة إليه بكامل الدقة والفعالية.

محمد القبلي

---

1 بالإضافة إلى المنسقين من بين أعضاء لجنة التحرير – ونقصد الأساتذة لحسن حافظي علوي بالنسبة للفصلين الخامس والسادس ومصطفى حسني إدريسي بالنسبة للفصل العاشر وعبد الرحمان المودن بالنسبة للفصل السابع –، يجب التنويه أيضاً بالمجهود الذي بذله كل من الأساتذة عمر أكراز كمنسق للفصل الثالث وعبد الجليل بوزوكار كمنسق للفصل الثاني وجامع بيضا كمنسق للفصل التاسع وخالد بن الصغير كمنسيق للفصل الثامن.

2 بجانب الأساتذة بوشعيب بويحياوي إدريسي ولحسن حافظي علوي وعبد الرحمان المودن ومصطفى حسني إدريسي، ضمت لجنة القراءة كلاً من الأساتذة عمر أكراز وعثمان بناني وعبد الباقي بنجامع وعبد الحي الديوري وعبد المجيد الزگاف ومحمد عبد الحي لمودن ومحمد مفتاح ومحمد منيار ومحمد الناصري.

الفصل الأول

المغرب من الدينامية الطبيعية
إلى بناء المجال الترابي

مقدمة

يحظى المغرب بتنوع مميز سواء على المستوى الطبيعي أو البيئي أو البشري. فهو يتسم بتفرد جغرافي يعد نتاجاً لالتقاء مؤثرات شتى - تراكمت عبر العصور- ولتداخل عدة أبعاد قارية وبحرية. ونظراً لوجوده في القسم الشمالي الغربي من إفريقيا، فإن موقعه هذا جعله ينتسب إلى ما اصطلح عليه بـ''جزيرة المغرب'' بحكم تشبيه الشمال الإفريقي ''بجزيرة'' محفوفة بالصحاري والبحار.

ويكمن تفرد البلاد بالنسبة لمحيطها الجهوي في سعة رقعتها على مستوى خطوط العرض وشدة ارتفاع جبالها. فالتراب المغربي يمتد من مدار السرطان بالصحراء حتى مضيق جبل طارق، عند تماس البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. وهكذا فهو ينتمي إلى القاعدة الإفريقية بشساعة صحاريها، كما ينتمي في الوقت نفسه إلى المجال المتوسطي وامتداداته الأوروبية. ومن هنا أتى تنوع مناخه المتميز بخصائص النطاق الواقع بين المدار والبحر الأبيض المتوسط. ونظرا لمتاخمة هذا النطاق للمحيط الأطلسي في نفس الوقت، فإنه يستفيد من تأثير فاعل للرطوبة.

والواقع أنه يتعذر فهم نتائج هذا الامتداد في اتجاه خطوط العرض وإدراك طبيعة هذا الارتفاع الشديد للجبال من دون الرجوع إلى التاريخ الجيولوجي للمغرب ولو بشكل مقتضب. وتجدر الإشارة في البداية إلى أن ديناميات جيولوجية غاية في التعقيد قد أنتجت عدة جغرافيات طبيعية متتالية على مدى مئات الملايين من السنين ثم أفضت في النهاية إلى التشكيلة الحالية للبلاد، وهي تشكيلة تتصف بطابعها المتباين ومشاهدها الواضحة السمات. فمنذ البدايات

الأولى لتشكل ما سيعرف بالمجال المغربي بمحاذاة الدرع الصحراوي إلى أن كان اكتمال خطوطه العريضة بانتصاب جبال الريف بالشمال، ظلت عناصره التضاريسية تتطور في ظل تغيرات جيولوجية جسام. ومن ثم قد يكون في رصد عملية تركيب عناصر هذا الصرح الجيولوجي، طيلة المدة الطويلة التي استغرقها المخاض البنيوي للبلاد، ما يغري بالمتابعة، إذ من شأن إثارة هذه المسألة أن تساعدنا على ملامسة الطابع النسبي لتاريخنا القريب الذي لا يتعدى وجود الإنسان فيه بضع عشرات الآلاف من السنين، مقارنة مع التاريخ الجيولوجي الضارب في القدم. وعلى هذا فإن أي مقاربة، ولو تقريبية، لهذا الماضي السحيق، سوف تسمح لنا، لا محالة، بفهم الدينامية المرافقة لإرساء أسس الوحدات التضاريسية التي سيكون لها دور حاسم في تاريخ البلاد.

إن الممارسات الترابية الصادرة عن كل من الدولة والمجتمع قد أثرت في المجال على المدى البعيد وأفرزت وضعيات على جانب كبير من التعقيد، وهي وضعيات تهم تصورات وتمثلات متناقضة تارة ومتكاملة تارة أخرى، كما تهم محاولات متقلبة ترمي إلى المراقبة والهيمنة. وهكذا تمت صياغة عدة "مشاريع" متفاوتة على مستوى الوضوح والتصور، وذلك بهدف التحكم في المجال الترابي حسب الملابسات والظرفيات التاريخية.

ويُعد إدراك تشعب هذه المظاهر من الصعوبة بمكان، لا سيما وأن المحاولات المبذولة لبلورة رؤية تاريخية لتطور المجال المأهول قد ظلت نادرة وإن وجدت فلا تخلو من ثغرات. فمراقبة الدولة للتراب وتمكنها تقنيا منه عبر التجهيزات الأساسية من قبيل الطرق والمسالك والقناطر وكذا من خلال صيانة هذه التجهيزات وحمايتها إداريا وعسكريا وأمنيا كلها جوانب تمت مقاربتها في الغالب بصفة غير مباشرة وقلما تم ذلك بالاعتماد على القواعد المعمول بها في ميدان التدبير الترابي مع الاستناد إلى الإستراتيجيات المعتمدة لضبطه. من هنا، تتبين الصعوبات الجمة التي تكتنف مقاربة التمثل الذي كان للأجيال المتعاقبة حول ماهية التراب الوطني.

يترتب عن هذه المفارقة أن من شأن الآثار الدالة على التطور الجيولوجي لهذا التراب أن تنير لنا التسلسل المرحلي لهذا التطور وتيسر تتبع التكون المادي الطبيعي أكثر مما تعبر عنه الشهادات المرتبطة بالماضي القريب. ذلك أن ما وصلنا من مخلفات الماضي البشري بما في ذلك من رصيد أركيولوجي ومصادر ومستندات وما إليها من شهادات صادرة عن الذاكرة الجماعية، تظل عرضة للصدف والتشكك، مما يجعل الإلمام بالتطور التاريخي لمختلف جهات البلاد من الأمور المستعصية أحياناً.

وهكذا فإن تقديم المغرب على هذا النحو مع استحضار أبعاده الطبيعية وتشكلاته المجالية أمر يتقاطع فيه الزمان والمكان. لذا فإن هذا التقديم يسعى إلى إبراز العوائق التي تحول دون المرور من القوة إلى الفعل نتيجة التدبير البشري للمجال، كما أنه يهدف في نفس الآن إلى تجاوز

الحتميات التي قد تتولد عن نوعية الفوارق وشدة التباينات في المشهد الطبيعي للبلاد. ذلك أن "الممكن" ينحدر في مثل هذه الحالة من توجهات التاريخ كما يتأثر بتقلباته.

المغرب من النشأة الأولى إلى التكون

عرفت البنية الجيولوجية المغربية منذ النشأة الأولى إلى أن استقرت قواعدها أربع حلقات متتالية تتقدم كالآتي:

الحلقة الأولى : البنية الجيولوجية للمغرب وتأثرها بصلابة القاعدة الصحراوية

ينتمي المغرب من حيث الأصول إلى الدرع الصلب للمجال القاري الإفريقي، إذ يرجع تشكل ملامحه الأولى إلى أكثر من 500 مليون سنة. وتمثل ذروة منطقة الركيبات، بالجنوب الغربي للبلاد، اللمسات الأولى لتضاريسه التي أخذت تتبلور حدودها وتتضخم معالمها عند مرتفعات زمُّور المشرفة على سهول طرفاية والعيون وبوجدور والداخلة. وهكذا سيبرز عنصران متمايزان هما حوض تندوف إلى الجنوب وسلسلة الأطلس الصغير شمالي وادي درعة.

وقد تعرض مجموع هذا البنيان لرجة قوية خلال مرحلة "الانتهاض الهرسيني"، وهي الحركة المولدة للتضاريس الجبلية. غير أن القسم الشرقي من الأطلس الصغير لم يخضع لعملية رفع مهمة، إذ اصطفت أعرافه على علو متواضع لا يتجاوز 000 2 م. وسيعرف هذا الارتفاع بعض التقلص بجبل صغرو وجبل أوگنات شرقي وادي درعة، بين ورزازات وزاگورة، بينما سيميل محور السلسلة في اتجاه تافيلالت شرقاً إلى أن يأخذ في التلاشي تحت الهضبة المحصَّبة المسماة بحمادة تندوف.

وبسبب الانفتاح المتأخر للمحيط الأطلسي سيغمر البحر هذا الجزء الأول من التراب المغربي الخاضع لطور التشكل، وذلك طيلة فترة تتراوح ما بين أقل من 200 مليون سنة إلى أقل من 135 مليون سنة. وهكذا سيستمر مفعول البنية الهرسينية التي أفرزت المغرب من الجنوب إلى الشمال ليعم بقية الأجزاء الآخذة في التشكل وسيتواصل وقعه طيلة الحقب الجيولوجية اللاحقة.

الحلقة الثانية : انبثاق المغرب الشمالي والمغرب الجنوبي على إثر تكوّن الهضبة الوسطى

إذا كانت النشأة الجيولوجية الأولى للمغرب قد تمت عند التخوم الصحراوية، فإن التوسع المجالي سيستمر عبر ظهور "الميسيتا" المغربية، وهي عبارة عن مساحة منضدة تغمرها بحار قليلة العمق تعود إلى الزمن الثاني. وتتكون هذه "الميسيتا " من مجموعتين تمتد أولاهما، في شقها الأطلنتي، نحو الجنوب على شكل كتلتين قديمتين من بقايا الالتواء الهرسيني – هما كتلتا

الجبيلات والرحامنة– بينما ستنتصب إلى الشمال كتلة ضخمة هي كتلة الهضبة الوسطى الممتدة على طول محور أزرو-خنيفرة حتى الحزام الساحلي جنوب غربي الرباط. وقد أصبحت هذه الهضبة تشكل حاجزاً طبوغرافياً شاخصاً بين الجبل والبحر. أما المجموعة الثانية، فتمتد بالهضاب العليا للمغرب الشرقي ولا تشكل عائقا فيما يخص التنقل.

وبمجرد انبعاث المركز الغربي للمغرب في أواخر الزمن الثاني، أي منذ 100 مليون سنة، تعرضت حوافه الجنوبية لاكتساح بحري غني بالرواسب الفوسفاطية، قبل أن يتراجع البحر بعد مرور 50 مليون سنة.

وقد سمح تكوّن الهضبة الوسطى بالتمييز بين مغربين: مغرب شمالي ومغرب جنوبي، مما سيترتب عنه نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للتاريخ البشري للبلاد. ففي جنوب المغرب الشرقي، وتحديدا عند حوض ملوية، لم يؤدّ تناثر الكتل الهرسينية الصغيرة إلى ظهور حاجز بالجهة الشرقية له من الأهمية ما للهضبة الوسطى بغرب البلاد. وقد نجم عن هذا الوضع نتيجتان: أولاهما تتمثل في توفر ممر واصل بين فاس وتافيلالت يسمح بالالتفاف على الأطلس المتوسط من الجهة الشرقية على امتداد وادي ملوية، وذلك في حالة تهاطل الثلوج أو انعدام الأمن. وأما النتيجة الثانية، فتكمن في عدم وجود حائل قوي يمنع تسرب المؤثرات الصحراوية ومظاهر القحولة إلى هذا المعبر ومنه إلى مشارف الضفة المتوسطية، الشيء الذي تظهر بصماته جلية في المشهد العام من خلال انتشار السهوب.

الحلقة الثالثة: انتصاب جبال الأطلس كعمود فقري للبلاد

يعتبر نشوء الأطلسين الكبير والمتوسط وتطورهما حدثاً بارزاً في التاريخ الجيولوجي للبلاد وعنصراً أساسياً في هندستها الجيولوجية وفي تشكل جبالها بحيث تمخض عنهما منظومة جبلية تمتد على طول أزيد من 700 كيلومتر من المحيط الأطلسي بالجنوب الغربي إلى التخوم الشمالية الشرقية.

فعلى إثر غَمْر بحري فاقت مدته الثمانين مليون سنة، انحسرت المياه بتزامن مع وقوع حركة ارتفاع وتشوّه. وهكذا فإن صدوعا بعيدة الغور قد أحدثت انتصاباً متواصلاً لكل من القاعدة الأولية وغشائها لترتقي بها في الأطلس الكبير إلى علو يفوق 000 4 م.

وخلال هذا التطور الذي لا يخلو من تعقيد، سيقع حدث بالغ الأهمية يتمثل في جعل المجال الأطلسي الذي كان في طور التكوّن ينتظم في شكل مدرج ملحق بالريف شمالاً ومتصل بالأطلس الصغير جنوبا عبر جبل سِرْوا، مما سيترتب عنه عزل الهضبة الوسطى وامتداداتها بالرحامنة والجبيلات عن باقي المغرب الصحراوي. هذا، وإن البزوغ الحقيقي للمجال الأطلسي سيمتد طيلة 20 إلى 50 مليون سنة، وأثناء هذه الفترة ستعرف مرحلة التكوّن بالنسبة لسلسلة الريف انطلاقتها الأولى.

وداخل هذا المجال الأطلسي، يمكن أن نميز عدداً من الكتل بناء على مجموعة من المعايير كطبيعة الصخور وزمن ظهورها وبنية التشوهات التي لحقتها. وهكذا نجد الأطلس الكبير الغربي يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى أن يصل إلى تيزي نْ تِشْكَا (200 2 م)، وهو الفج الأعلى الذي تخترقه الطريق الحالية الواصلة بين مدينتي مراكش وورزازات. وتحتضن هذه السلسلة أعلى القمم بالبلاد ومن ضمنها جبل توبقال (165 4 م)، كما أنها تحتضن فج تيزي نْ تَاسْتْ (100 2 م) الذي يربط مراكش بتارودانت عبر وادي نفيس. أما الأطلس الكبير الأوسط، فيمتد من تيزي نْ تِشْكَا إلى أن يفضي إلى الطريق الرابطة بين ميدلت والرشيدية عبر تيزي نْ تَالْغمْت (000 2 م) ؛ ويعد جبل مگون أعلى مرتفع به (071 4 م) يليه جبل أزورقي. وعلى العكس من هذا فإن الأطلس الكبير الشرقي أقل علوا من سابقه، إذ أن ارتفاع جبل العياشي لا يتجاوز 747 3 م، إلا أنه يتميز ببنيته الالتوائية التي ساعدت على ظهور تضاريس مرتفعة في شكل محدبات ضيقة تتخللها منخفضات واسعة ذات قعر مستو، مما يتيح اختراق المنطقة بدون عناء ويوحي للناظر بأنه أمام جبل أقل اكتنازا.

أما الأطلس المتوسط، فيتسم ببنية أكثر تباينا من البنيات الآنفة الذكر، إذ تغلب على قسمه الغربي المنضدد الشكل براكين خامدة حديثة العهد. ويتجلى الشكل المكتمل لهذا المشهد في وجود مخاريط بركانية هامدة حول ميشليفن وجبل هبري نتجت عن طفوحات ترجع إلى بداية الزمن الرابع. وإلى الجنوب الشرقي، يجسد جبل تيشوكت (796 2 م) التواءات الأطلس المتوسط؛ أما بالشمال والشمال الشرقي، إلى حدود تازكا قرب مدينة تازة، فتأخذ التضاريس شكل نتوءات وعرة، إلا أنها أقل ارتفاعاً مما هي عليه بالأطلس الكبير، إذ أن أعلى القمم بها توجد بجبل بوناصر (340 3 م) وبجبل بويبلان (190 3 م). ومعلوم أن الأطلس المتوسط يشكل الخزان المائي للمغرب، وذلك بفضل صخوره الكاربوناتية وسفوحه المعرضة للرياح الرطبة التي تهب من الغرب والشمال الغربي.

الحلقة الرابعة: نشوء جبال الريف

شهدت هذه الحقبة انبثاق جبال الريف، وهي سلسلة تضاريسية فتية تنتصب بين البحر الأبيض المتوسط شمالاً والهضبة الوسطى والمجال الأطلسي جنوباً والمحيط الأطلسي غرباً. ونظراً لعدم استقرارها، فإنها ما فتئت تعرف حدوث عدة هزات أرضية. وما الزلزال الذي ضرب الحسيمة سنة 2006 إلا عبارة عن ارتدادات ضعيفة متأخرة لهذه الظاهرة. وترتبط سلسلة الريف بروابط قديمة مع السلسلة البايتيكية بإسبانيا، وهي روابط تعود إلى ما قبل انفتاح مضيق جبل طارق. ويمكن تلمس هذه الروابط عبر الهياكل الجيولوجية والأشكال التضاريسية وتشابه وحيش ونباتات الكتلتين اللتين لا تبعدان عن بعضهما إلا بمسافة 15 كيلومتراً من المياه الفاصلة بين ضفتي المضيق. هذا، وقد تأثرت صيرورة هذه السلسلة

من جهة أخرى، بجبال الألب في ما وراء البحر المتوسط شمالاً وجبال القبايل شرقاً. وتتميز جبال الريف بتعقيدات كبيرة، أسهم فيها حدوث اصطدامات بين صفيحتي إفريقيا وأوروبا. ومن تجليات هذا التعقيد ما نلحظه من حدة التشوهات والالتواءات وكثرة الانكسارات والانزلاقات والانقلاب غير المألوف للطبقات وزحف بعضها على بعض، بحيث أدت هذه الحركات إلى تراكب مستويات موغلة في القدم تعود إلى الزمن الأول وتقع فوق طبقات أحدث منها تعود إلى الزمن الثالث. لذا، فإن الريف يختلف عن المجال الأطلسي (الكبير والمتوسط) بخاصيتين رئيسيتين: أولاهما أسلوب الالتواء البالغ التعقيد وثانيتهما حداثة زمن الرفع، مما جعل نمط التواء هذه السلسلة ينتمي إلى النوع المعروف بالالتواءات الألبية.

أما فيما يخص تضاريس جبال الريف، فيمكن أن نميز بالنسبة لطبيعتها بين عدة أقسام: هنالك الريف الغربي المعروف بمنطقة جبالة، وهنالك الريف الأوسط وهو أكثر تكتلاً، وأخيراً هنالك الريف الشرقي الذي يعرف تهوية نسبية و يمتد جيولوجيا ومورفولوجيا في التل الجزائري. إلا أن الخاصيات الأساسية التي تتميز بها هذه السلسلة في مجملها تتمثل في تشابك تضاريسها وكذا في التباين الحاصل بين سفوحها الجنوبية الرطبة وسفوحها الشمالية الجافة التي تتخذ شكل أجراف شاهقة مشرفة على البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم مما توحي به هذه السلسة من علو شاهق بسبب عمق أوديتها، إلا أن قممها تظل في الواقع متواضعة الارتفاع. فجبل تدغين الذي يعد أعلى قمة جبلية بها لا يتعدى علوُّه 456 2 م. ومن جهة أخرى فإن الريف معروف بغزارة الأمطار وفقر التربة على العموم. ونظراً لشدة الانحدار وكثافة التهاطلات، فإن سفوح هذه الجبال بما فيها السفوح الأمامية من جهة الجنوب تخضع لعملية التعرية خضوعا مُطَّرِداً.

التضاريس ومناطق القحولة

يعتبر الزمن الرابع عصرا حاسماً بالنسبة لتطور التنوع الحيوي في البلاد، وهو عصر عرف تعاقب فترات مطيرة وفترات أكثر جفافاً؛ وقد أثر في الوحيش والنباتات وفي ظروف عيش السكان الأوائل. فبجانب بعض الفرضيات، هنالك عناصر يقينية أخرى تستند إلى علم الإحاثة وعلم المناخات القديمة وجميعها تفسر السياق العام لظهور الإنسان وتطور أولى الأنشطة البشرية بالتراب المغربي (انظر الفصل الثاني).

فعلى المستوى المناخي، وعلاوة على النطاق الصحراوي، يتهيكل المغرب حول ثلاثة جيوب خاضعة للقحولة تعبر كلها عما يتصل بالتساقطات من شكوك ترسخت في الذهنية. فأما الجيب الأول – وهو الأكثر تأثيراً– فيتمركز بحوز مراكش، وينزع إلى الانكماش حول المدينة خلال السنوات المطيرة، بينما نجده يتمطط في السنوات الجافة فيغطي مجموع السهول والهضاب الأطلنتية لتعقبه دورات جفاف كارثية. أما الجيب الثاني، فيقع في سهل السوس

جنوب أكادير، حيث تصبح زراعة الحبوب معه رهينة بالسقي. وأما الجيب الثالث، فيوجد في الحوض الأوسط لوادي ملوية، وهو مصدر موجات الجفاف التي تجتاح المغرب الشرقي. هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد هنالك تزامن قار بين هذه الجيوب الثلاثة، إذ الملاحظ أن لكل جيب وظيفة مستقلة عن وظيفة الجيب الآخر.

وفي هذا الصدد، لم يفت الجغرافي روني رينال (René Raynal, *Hespéris*, 1952)، عند حديثه عن المغرب، أن يشير إلى « طابع الاستبداد المطلق الذي يستأثر بإطاره الطبيعي »، مبينا في نفس الوقت مدى تأثير الإنسان على تشكل المشاهد الطبيعية. ولئن ظل التوزيع الزمني والمجالي للتساقطات معطى حاسماً، فإن تواتر الكوارث الطبيعية في الماضي لم يؤد بالضرورة إلى أزمات اجتماعية وسياسية. فهذا عهد مولاي إسماعيل الممتد بين نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر للميلاد قد اخترقته فترات جفاف حادة متكررة ؛ ومع ذلك، فبفضل عملية ضبط وتعديل الأسعار التي ميزت طريقة تدبير الدولة للخصاص الغذائي، فإنه قد اقترن في الذاكرة الشعبية بالاستقرار وغياب المجاعات. وفي المقابل، فإن القرن الخامس عشر، الذي لم يعرف بأكمله، حسب بعض الدراسات الداندروكرونولوجية (التأريخ المعتمد على دراسة حلقات الأشجار)، إلا سنتي جفاف، ومع ذلك فهو يعتبر من أحلك الفترات التاريخية التي شهدتها البلاد. ومن مفارقات نفس القرن بالذات أن المغرب الذي تميز برطوبة مناخه واخضرار بواديه قد عرف أزمة اجتماعية وسياسية بالغة الخطورة. وعليه، فإنه يستحب تنسيب ما يعرف بالحتمية الطبيعية.

يتبين مما سبق أن التطور الحاصل منذ الزمن الرابع قد امتد أكثر من مليون سنة وأدى إلى إفراز مغرب مركب تتفاعل ضمنه مختلف مكوناته لتنتظم وتتمفصل وتؤثر في بعضها البعض لتفضي إلى كيان متكامل. غير أن هذا الكيان المتكامل يظل متعددا مع ذلك لأن المغرب عبارة عن معبر واصل بين المنطقة المدارية والمنطقة الرطبة على طول امتداده من التخوم الصحراوية جنوبا إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا، وذلك بحكم بنائه الجيولوجي ومناخه وأتربته ونباتاته ووحيشه. ولم تخل هذه الوضعية من تجاذبات همت مختلف مكونات هذا الصرح نظرا لانجذابها تارة نحو القطب الإفريقي وتارة نحو القطب الأطلنتي والمتوسطي إن لم يكن القطب الأوروبي، وذلك رغم ما تتسم به هذه الوضعية من تناغم متعدد الأبعاد وتدرج شاسع في المجال وإن اعتورته انكسارات فجائية بين الفينة والأخرى على مستوى استغلال الأراضي ونمط العيش المتأرجح بين الاستقرار والترحال وبين الإقامة بالأرياف والحياة بالمدن. وإن امتداد موقع المغرب على خطوط العرض قد أفضى، والحالة هذه، إلى التجاور المؤدي حسب الفترات التاريخية إما إلى انفتاح المجال وإما إلى انغلاقه وانكماش المجتمع.

إعادة تركيب المجال: التقلبات وثقل الأحداث التاريخية

باعتبار هذا السياق، يتبين أن للتدخل البشري هامشا هاما يسمح له بالتكيف مع إكراهات الطبيعة أو بتجاوزها. ولهذا السبب، وخلافا للمنظور الجغرافي الذي ظل رائجاً منذ بداية القرن العشرين، وهو منظور يتمحور حول التقسيم الطبيعي للبلاد، فإن استغلال الإنسان المغربي لفضاءاته كتعامله معها، سواء أكانت جبالا أم هضابا أم تلالا أم سهولا، قد حدد – وسوف يحدد فيما بعد ولا شك – معالم الشكل الخارجي للمجال الترابي. ذلك أن تذليل الصعوبات المتولدة عن الطبيعة لم يكن دائماً مرتبطاً بالإمكانيات المادية المتاحة، وإنما ارتبط كذلك بعدد الساكنة وبالتعمير البشري للمجال والاستجابة للتحديات التي يطرحها الموروث الذي خلفته الأجيال المتعاقبة الفاعلة في تاريخ البلاد.

منظومة التحديد المجالي بين البعد الداخلي والتأثير الخارجي

يرجع استقرار الإنسان في المجال الترابي المغربي الحالي إلى عهود ما قبل التاريخ (انظر الفصل الثاني). وقد أطلق على هذا المجال، في بداية الأمر ومنذ العصر القديم، تسمية عامة هي ليبيا. ولم يعرف الفينيقيون والقرطاجيون من الأرض المغربية إلا بعض المراسي التي شكلت مراكز تجارية متناثرة على طول الساحلين المتوسطي والأطلنتي. كما لم يكن في استطاعة هذا المجال إدماج السكان المحليين المنتظمين أساسا ضمن بنيات جماعية قبلية، وذلك لأن الأمر يتعلق بمجال منحصر في الجزء الشمالي الغربي للبلاد أصبح تابعا للإمبراطورية الرومانية (انظر الفصل الثالث).

والواقع أن مسلسل تحديد هوية المجال المغربي يستمد أصوله من الظاهرة الحضرية. وبظهور وليلي وإقامة الليمس – وهو الخندق المحصن المحدد لمجال النفوذ الروماني الواقع جنوب غربي واد بورقراق – تكون الحواضر الرومانية قد شكلت أولى المعالم الحضارية بالمنطقة. أما الإمارات المحلية المعاصرة فإنها لم تتوفق في تكوين تجمعات واضحة الهوية. وابتداء من فترة الأدارسة، أصبح المغرب يسمى بعدوة المغرب وذلك في مقابل ما يسمى بعدوة الأندلس. وبعد ذلك بكثير، سيعرف هذا المجال ببلاد المغرب الأقصى وهو اسم سوف يقترن به في عهد المرابطين مع بداية القرن السادس للهجرة/الثاني عشر للميلاد في ارتباط مع تأسيس الدولة المركزية (محمد القبلي، 1997 و2005)، ويتعلق الأمر هنا بالإحالة على إفريقية (تونس حالياً) من جهة وعلى الصحراء من جهة ثانية. وفي هذا الصدد نجد البكري (نهاية القرن الحادي عشر) يحدد هذا المجال بمدينة نول من جهة الجنوب التي كانت تعتبر حسب قوله « آخر مدن الإسلام » (البكري، **المغرب**، ص 146-147). والواقع أن حد المجال المغربي من جهة الجنوب يتجاوز هذه المدينة بكثير إذ يمتد ليشمل مواقع من قبيل أزوگي ومدّوكن ومدينة أودغست. أما من جهة الشمال، فإن هذا المجال قد تهيكل

منذ وقت باكر حول مركزين هامين من مراكز السلطة هما فاس مع الأدارسة ومراكش مع المرابطين. ولنشر إلى أن الهوية المجالية للمغرب لم تكتمل إلا مع هذه الدولة الأخيرة. ومنذ ذلك الحين، وبالنسبة للدول اللاحقة، ظل استمرار المشروعية مرتبطا بالتحكم في هاتين المدينتين معا. ومع هذا لم يكن فضاء كل منهما ليخلو من الحواجز المعيقة لحركة التنقل: فالمرور من الأطلس المتوسط إلى الهضبة الوسطى يجعل التواصل بين المغرب الشمالي والمغرب الجنوبي خاضعا للتقلبات. على أن المسلك البديل المتمثل في الممر الساحلي – وهو الخط الواصل بامتياز بين كل من العاصمتين وما إليهما – قد جمع دائما بين المصير المشترك لكل من هذين المجالين.

ومن الإشارات الدالة أن هنالك قوتين من قوى الجوار ونقصد الإمبراطورية الإسبانية والإمبراطورية العثمانية، قد اختارتا أن تسميا المغرب بالإحالة على إحدى عاصمتيه المذكورتين. فمن جهة نجد أن الإسبان قد اشتقوا للمغرب اسمه الحالي من لفظ مراكش (مروكش M(a)rrukush) (ابن بلقين، **التبيان**، 1995، ص139 و 172) ومنه مرويكوس (Marruecos) وبقية أسماء المغرب لدى الأجانب. ومن جهة أخرى فإن العثمانيين قديما والأتراك في العصر الحالي يسمون المغرب بفاس نسبة إلى عاصمة الوطاسيين. وبجانب هذه التسمية من حيث هي، فإن هذا الاسم المزدوج يشير إلى أن التراب المغربي سوف يتهيكل عبر التقلبات التاريخية حول هذين القطبين. ومما سيترتب عن هذا أن تشكل المجال قد أصبح يفرض إكراهين اثنين أحدهما داخلي والآخر خارجي. فأما الإكراه الداخلي فيتمثل في مخاطر التجزئة السياسية للتراب بحكم شساعته وتشكل تضاريسه والصعوبات التي تعترض التحكم في منافذه بالنسبة للدولة. وبالتالي فإن هذه الدولة قد اضطرت إلى البحث باستمرار عن الملاءمة بين السلطة الافتراضية والسلطة الفعلية لأن التطابق بين الحالتين لم يكن يحصل إلا في ظروف خاصة. وأما الإكراه الخارجي، فيتصل بالوضعية الجيوسياسية للبلاد، وهي وضعية يستعصي التحكم فيها لوقوع المغرب عند ملتقى القارتين الإفريقية والأوروبية وعند نقطة التقاء بحرين هما المحيط الأطلسي كأفق مغلق والبحر الأبيض المتوسط كفضاء جذاب بالنسبة للتبادل وإن صَعُب ارتياده على المغرب منذ القرن التاسع للهجرة/ الخامس عشر للميلاد تبعا لما طرأ على ميزان القوى بين العالم المسيحي والغرب الإسلامي من تحول. وقد اعتبر هذا الإكراه المزدوج من قبل الغير نوعاً من التقوقع. من هنا أخذ موضوع انعزال المغرب باهتمام الآخر فنعتت البلاد على أنها أضحت ملجأ وقلعة دفاع في نفس الوقت. ويمكن أن نرد هذه النظرة إلى طول فترة مقاومة المغرب لكل من الإمبراطوريتين الإيبيرية والعثمانية ؛ والأمر صحيح أيضا بالنسبة لمقاومته الإمبراطوريات الكولونيالية فيما بعد. وانطلاقا من هذا الوضع، فإن المغرب سيضطلع بدور "المجال العازل" بين هاتين القوتين العظميين يومئذ. وبالتالي فإن هذه الوضعية جعلت منه فاعلا لا مناص منه تارة

بالمغارب وإيبيريا وتارة أخرى بإفريقيا ما وراء الصحراء، ويترتب عن هذا أن نفس هذه الوضعية قد كان لها دور جيوسياسي أساسي في تطوير العلاقات الإقليمية للمغرب بالغرب الإسلامي حتى أواخر القرن الثالث عشر للهجرة/التاسع عشر للميلاد.

وكفضاء متوسط المساحة، فإن المغرب الأقصى يعد نتاجا للتاريخ أكثر مما هو نتاج للجغرافيا. على أن هذا التاريخ قد عرف سلطة سياسية استطاعت أن تتوسع خلال القرن السادس للهجرة/الثاني عشر للميلاد فتمتد إلى تخوم جبال البرانس شمالاً وإلى ما وراء إفريقية من جهة الشرق. وعند تتبعنا للسيرورة التاريخية لهذا التراب، نكتشف جانبا قلّما يؤخذ بعين الاعتبار، ألا وهو الطابع المتناقض لإفراز هذا المجال، إذ يتعلق الأمر بسيرورة توسعية لا محدودة في البداية، تلتها مرحلة انحسار وتناقص دامت عدة قرون. وهكذا لم يكن هنالك بد من انتظار الربع الأخير من القرن العشرين لتتوقف هذه المرحلة الموغلة في القدم على إثر استرجاع الأقاليم الصحراوية (انظر الفصل العاشر).

التقطيع الترابي وتعدد المنطلقات

من المعلوم أن التقطيع الترابي قد خضع دائما لمنطلقات خاصة تستند إلى حوافز متنوعة ؛ وللتدليل على ذلك، يمكن أن نحيل على تجربة معبرة مستمدة من التاريخ المعاصر للمغرب، ومفادها أن جرت العادة في الفترة الكولونيالية باعتماد تقطيع ترابي على نحو يختلف باختلاف الأهداف المتوخاة من الاحتلال نفسه. فهنالك تقطيعات جغرافية وأخرى إثنية وثالثة عسكرية وإدارية حاولت كلها أن تحشر التعقيدات المتعلقة بمكونات البلاد ضمن خانات ترابية ورقع مجالية تهدف إلى تمهيد السبيل للتدخل الكولنيالي. على أن نظرتنا قد تغيرت تغيرا عميقا منذ آنئذ سواء بالنسبة لتصورنا للفضاء وما يواكبه من رهانات وإمكانات وإكراهات أو بالنسبة لطريقة ضبطه والتعامل معه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منهجية الباحث الجغرافي تختلف عن تمثل المؤرخ للمجال إذ لا يتوخيان نفس الأهداف: فالمشاكل لدى الجغرافي تتفاقم عند محاولة تناول التقسيم المجالي في الماضي، ذلك أن هذا التقسيم سيختلف حسب الجهة التي تصورت لحمته والمنطلقات التي حددت معالمه والحدود المرسومة في الواقع للعملية كلها. وعلى هذا المنوال، حصلت عدة تقطيعات، تبعاً لتصوّر الفاعل وأهدافه، إذ يحتمل أن لا تتوافق أهداف الحكم المركزي بالضرورة مع من يمثله على الصعيد المحلي. فالسلطة المركزية تحركها نظرة جيوسياسية، أما الممثل المحلي فيحمل هم التدبير الآني لمجال ترابي محدود.

ولئن كان هنالك تطابق بين البعد الجغرافي والبعد الإثني في كثير من الأحيان، فيحق لنا أن نتساءل عن الكيفية التي من شأنها أن تبرز اختلاف التمثلات المجالية الرافدة لتسمية جغرافية تارة أو لنعوت بشرية تارة أخرى إن لم تُحِل على منطقة نفوذ مدينة بعينها كما هي

الحال بالنسبة لمنطقة حوز مراكش أو فحص طنجة. وقد يتعلق الأمر في أحايين أخرى بكيان ترابي مبهم غير محدد المعالم كمنطقة فازاز، وهي منطقة ذكِر أنها كانت تقع بين الأطلس الكبير وأقصى شمال الأطلس المتوسط وتعانق بلاد تادلة وملوية العليا، بل إن هنالك أسماء كانت تطلق على مجالات يعتورها من الالتباس والتنوع ما يدفع المؤرخ إلى مواجهة كثير من الصعوبات في ضبط حدودها. لا سيما وأن التسمية قد تحيل، في الظروف التاريخية، على مجموعة بشرية خضع امتدادها كما خضع تقلصها لكثير من التقلبات مثلما هو الشأن بالنسبة لقبيلة "غمارة" التي كانت تحتل مجالاً شاسعا بمنطقة الريف، لتجد نفسها مضطرة بفعل التطور التاريخي للاكتفاء بحيز بشري وترابي محدود على الساحل المتوسطي فتصبح في النهاية جزءا غير ذي بال ضمن كيان قبلي أوسع. ومن جهة أخرى، فهنالك مجالات ترابية انقرضت أسماؤها كما هي الحال بالنسبة لاسم فازاز الذي لا نجد له ذكرا إلا في النصوص وأحيانا بصفة غير مباشرة وفي فترة تاريخية محدودة. كل هذا يجعل من مهمة المؤرخ مهمة دقيقة لا تخلو أحيانا من مشاكل. ويبقى أن بإمكاننا أن نتبين ثلاثة أنماط في المجال الترابي انتظمت بالمغرب عبر التاريخ وتتوزع بين الإثني والصوفي والسلالي المتصل بالرباط والشرف.

المجال الترابي الإثني

كان مبدأ التنظيم الترابي في العصر الوسيط يقوم بالدرجة الأولى على إمكانية التعبئة التي تتوفر عليها السلطة القائمة على كيان قبلي كما هي الحال بالنسبة للصنهاجيين مع دولة المرابطين أو المصامدة مع دولة الموحدين أو الزناتيين مع دولة المرينيين (انظر الفصلين الرابع والخامس). في ظل هذه البنية، كان على السلطان أن يتوفر على المشروعية الدينية لتدعيم كل من الانتماء إلى القبيلة المتغلبة ونفاذ الشوكة. وما دام الانتماء الإثني يشكل قاعدة الحكم ورافعته وأداة الغلبة لديه، فإن المجال الترابي ينحو عادة نحو التوسع. وبالفعل، فقد بلغت الرقعة الترابية مداها في ظل مطمح الخلافة في العصر الموحدي على الأخص. وهكذا فإن أول تشكل مغربي للتراب قد ارتبط أساسا بالبعد المغاربي؛ ومع تراجع المد الإثني الحامل للتوسع الترابي، أخذ المغرب يواجه مرحلة انحسار تكاد تكون مستمرة كما أسلفنا.

المجال الترابي الصوفي

يعتبر القرن الخامس عشر منعطفاً حاسماً في التطور التاريخي للبلاد، إذ سيتميز بضعف الدولة وانتشار الفوضى الاجتماعية وتزايد عدد الزوايا وتنامي المد الصوفي واعتلال الدولة وتواطئها مع الأجنبي، وهي عوامل تعكس بجلاء غياب السلطة غيابا تاما. وفي هذا السياق المتسم بتراجع دينامية المجال -وهو تراجع أدى إلى انحسار الفضاء الجغرافي للبلاد- أمكن ظهور الوعي بوحدة الرقعة الترابية للوطن. وعلى صعيد آخر، نحن نعلم أن تعبئة الأتباع ضمن الحركات الصوفية سيشجع على تنشيط ظاهرة السياحة المرتبطة بزيارة مقامات الأولياء والأخذ

عن الأشياخ والتبرك بهم والانتساب إلى الطرق الصوفية والانخراط ضمن حركة الجهاد دفاعا عن حوزة البلاد. وهكذا يحق لنا أن نتساءل عما إذا كان التشكل الترابي بالمغرب، ولو في خطوطه الكبرى، يمثل إسقاطاً للحركة الصوفية. إذا كان الأمر كذلك، ترى كيف أمكن لهذه الحركة أن تسهم في بروز تمثل مجالي للمغرب وهي التي لا تعترف من بين الآفاق إلا بأفق الأمة الإسلامية في شموليتها كما هو معلوم؟ الواقع أن تأثير الصوفية على الصعيد المحلي قد مر عبر الهياكل القبلية وعبر الكيانات الترابية الخاضعة لها. من هنا يتبين أن السياحة الصوفية هي التي أتاحت إمكانية الانتقال من المجال المتخيل إلى المجال المعيش. بمعنى أن تنقلات الزهاد عبر أرجاء البلاد قد سمح بالتسامي فوق مختلف التقلبات المرتبطة بفضاءات كل تيار من هذه التيارات الصوفية وتجاوز الفوارق المحلية بما فيها الإثنية واللغوية والثقافية.

المجال الترابي بين الرباط والشرف

من البديهي أن التحولات الداخلية لنظام الحكم ستؤدي إلى تغير الأوضاع في المدى البعيد. فبدل الهيمنة الإثنية أو الزعامة الصوفية، ستؤول الغلبة إلى سلالة الأشراف بمواكبة مع تعبئة القبائل. وبهذا التغير الطارئ على طبيعة المشروعية، لم يلبث المغرب أن عرف محاولات لتأسيس سلط محلية قد تتوق إلى تأسيس كيانات سياسية أو إمارات كما هو الشأن بالنسبة للزاوية الدلائية بالأطلس المتوسط وحركة العياشي بالساحل الأطلنتي (انظر الفصل السابع). وأمام تعدد الفاعلين، يمكن طرح السؤال التالي: ألم تكن الحاجة إلى الحفاظ على التوازنات الداخلية مع وجوب الدفاع عن حوزة البلاد من الأسباب التي أنهكت سلطة على وعي تام بهشاشتها بسبب محدودية الوسائل؟ وفي نفس السياق، ألم يتأثر المجتمع بالتحولات الجسيمة لموازين القوة بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط؟ لقد شكل كل من النفوذ الترابي للزوايا ومناطق تحصن القبائل تحدياً مستمراً لنفوذ الحكم الملكي وتحجيما لسيادته على مجموع التراب. لكن ألم يكن الاقتطاع التدريجي للتخوم، وخاصة ما أحدثته فرنسا في الموضوع خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لفائدة الجزائر المستعمرة (أوريليا دوسير، A. Dusserre, 2009)، حصيلة تضافر عوامل داخلية انتهزتها إستراتيجية الدول الكولونيالية التي كانت في أوج توسعها وقتئذ؟ وسيرد في الفصل الخاص بالقرن التاسع عشر ما سوف يسلط المزيد من الضوء على العلاقات المعقدة القائمة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في أفق التعريف بالأحداث التي أثرت تأثيرا ملحوظا في تطور المجال الترابي (انظر الفصل الثامن).

المجال بين التدبير والتقلبات

لمقاربة الأسئلة الآنفة الذكر، ألا يمكن الرجوع إلى الماضي لمحاولة فهم اختلال التنظيم المجالي للبلاد؟ من الجائز أن نعتمد هذا التوجه نظرا لانعدام أُنْموذج معين للتدبير الترابي

وغياب المراقبة المنتظمة للإدارة والجباية. صحيح أن المغرب قد أخذ من الأندلس مجموعة من التقسيمات الإدارية للتراب، إلا أن تطبيقها قد اقتصر على منطقة الريف، ويتعلق الأمر هنا بالكورة التي تمثل جزءا من الإقليم (من الكلمة الإغريقية *chora*، انظر الفصل الرابع)، ويرتكز هذا الجزء على مدينة من المدن، وبه حامية، ويستمد ميزانيته من مداخيل الإقطاعات العقارية، مما يجعل من الكُور بالجمع آنئذ كوراً مجندة. ويبقى أن نتساءل هنا عن الدواعي التي تفسر عدم تعميم هذه المنظومة على مجموع التراب، وهل يرجع هذا التذبذب في التدبير الترابي إلى ملازمته لطبيعة النظام السياسي والتنظيم المختل لمختلف المستويات الترابية والإدارية والجبائية.

من المؤكد أن شساعة التراب لم تكن لتساعد على التحكم فيه برمته. فبالإضافة إلى عدم الاستقرار الذي كان يكتنف تدبير الأقاليم التي أصبحت سائبة، كان هنالك التشكك والتردد على مستوى المؤسسة الحاكمة بالنسبة لوراثة الحكم. وحسب ما إذا كانت العاصمة بفاس أو مراكش، كانت التقاليد تقضي أن تسند مهمة التدبير الترابي بشمال المغرب أو جنوبه إلى من تتوسم فيه الأهلية ويكون الأجدر بالثقة كخليفة للسلطان من بين أبنائه، وذلك ضمانا لاستمرار السلالة الحاكمة. غير أن إسناد مهمة تدبير جزء من المجال الترابي لهذا الخليفة لم تكن تعني بالضرورة أنه سيخلف أباه بعد موته. خصوصا وأنه قد يحدث، والملك على قيد الحياة، أن يقوم عليه أحد أبنائه أو بعض أقاربه أو بعض أعضاء حاشيته فينازعه الملك انطلاقاً من جهة من جهات المملكة. وهكذا فإن هذه الهشاشة المرتبطة بالنظام السياسي قد استمرت حتى مطلع القرن العشرين، وذلك بسبب ما شاب عملية التدبير والتحكم في التراب من ضعف وخلل واضحين.

على أن محاولات تنظيم التراب لم تعوز الحكام على الإطلاق، وذلك بحكم الضرورة المتعلقة بتدبير شؤون البلاد وخاصة فيما يتعلق بالجباية التي لا يمكن الاستغناء عنها في تسيير دواليب الدولة. غير أن هذه المحاولات قد اهتمت بالتراتبية الإدارية أكثر من اهتمامها بتوظيف المجال بشكل قار مع مراعاة ما له من إمكانيات ترابية ومحدودية واضحة المعالم علاوة على توفره على مسالك آمنة. يضاف إلى هذا أن التقسيمات المعتمدة لم تكن بالوضوح المطلوب ؛ ومما يعكس هذه الظاهرة أن مهمة تحصيل الجباية لم تكن من اختصاصات البنية الإدارية دون غيرها، بدليل أنه كان بإمكان السلطان أن يعهد بهذه المهام لهيئة تعمل تحت إشرافه المباشر، إلى درجة أن الجباية بحكم خضوعها لسلطة قسرية أكثر من خضوعها لسلطة القانون لم يكن لها، والحال هذه، أن تفضي إلى إفراز إدارة ترابية قارة. ثم إن حجم محاصيل الجباية رهين بوتيرة الحملات العسكرية (الحركات) وسرعة تنقلها عبر التراب. وبما أن هذه الوتيرة لم تكن بالانتظام المتوخى، فإنه لا مناص للنتائج المادية من أن تصبح مجرد نتائج عابرة. ومن هنا فإنه لم يكن بوسع النظام المخزني أن يحافظ على نفس النفَس التعبوي لتأطير التراب وضمان حضوره المستمر.

الأنماط القديمة في تصور المجال الترابي

تتسم التسميات المتعلقة بالتقسيم الترابي بالتنوع، فهي تارة تنسحب على مناطق جغرافية مُستقطِبة كمنطقة الغرب أو مُنفِّرة رغم ما تتوفر عليه من مواد غريبة مستطرفة أو مغرية بدورها في التبادل التجاري كمنطقة الصحراء؛ وهي تحيل تارة أخرى على مناطق ذات خصوصيات معينة كمنطقة سوس المعروفة بنشاط ساكنتها ونمط عيشها وميلها إلى نمط الاستقرار ومهارتها في مجال التجارة وتماسك أفرادها وتضامن مكوناتها واشتهارها بالعلم ورجاله المتضلعين في العلوم الدينية وأحيانا في علوم الباطن. وقد ترتبط تسمية منطقة ما باسم ساكنتها كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة جبالة ومنطقة الريف. وقد كان التوجه العام من الناحية التاريخية يقتضي أن تنعت رقعة ترابية ما باسم الساكنة التي كانت تستوطنها. ولما كانت القبائل تهاجر عبر القرون من الجنوب إلى الشمال أو من الشرق إلى الغرب، إن لم يتم ترحيلها قسرا على يد المخزن، فإن تسميتها قد أضحت مقترنة بمختلف المجالات التي مرت منها.

والملاحظ أن هذه الوضعية تزداد تعقيدا في حالة تتابع الهجرات القبلية وتعاقب القبائل كما حدث إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على امتداد الخط الرابط بين الجنوب الشرقي للبلاد والشمال الغربي في اتجاه سهل الغرب. وهكذا يصبح من الصعب على المؤرخ أن يحدد بدقة أسماء مناطق العبور بالنسبة لكل مجموعة بشرية عبر مختلف فترات ترحالها. وفي المقابل، نقف على جهات اشتهرت، منذ مدة، بتسميات متميزة صامدة كبعض أودية الأطلس الكبير وبعض مناطق السهول الأطلنتية. ولئن لم تتغير بعض الأسماء إلا تغيُّرا طفيفا عبر العصور، فإن هذا لا يعني بتاتا أن النازلين بها من أصل واحد وينحدرون من نفس السلالة. ومن القبائل التي ينطبق عليها هذا الوضع قبائل دكالة وقبائل عبدة النازلة بالسهول الأطلنتية وكذا قبائل حاحا التي استوطنت جنوبي هذه السهول ومعها قبائل أݣونديس وأوريكا بالأطلس الكبير. فالأسماء هي نفسها وإن كانت القبائل تنحدر من أصول إثنية مختلفة؛ وتعاقبها راجع لعلاقات القوى القائمة بين المجموعات البشرية فيما بينها مع مراعاة حجمها وصلات كل منها بالحكم القائم.

ومن جهة أخرى، فإن التعمير البشري للمجالات الترابية قد تأثر أيما تأثُّر بتواتر الكوارث الطبيعية وتفشي المجاعات والأوبئة على الأخص. وهكذا فإن الساكنة ظلت تعاني من إعاقة تتمثل في هشاشتها الديمغرافية، وهي الإعاقة التي لم يتم تجاوزها إلا في أواسط القرن العشرين. فلقد عرفت هذه الساكنة ركودا لعدة قرون، إذ ظل عددها يتراوح ما بين 3 ملايين و4 ملايين ونصف نسمة حسب الفترات. وبالنظر لسعة التراب المغربي، فإن انتشار السكان قد ظل متناثرا، وذلك بفعل الضعف الديمغرافي وعدم تكافؤ التوزيع السكاني.

وعلى صعيد آخر، ونظرا لطول الشواطئ وتوفر المرافئ، فقد كان من الممكن أن يتصور المرء ارتباطا للمغاربة بالبحر أكثر حميمية مما هو عليه. وبالفعل، فإن بعض الأبحاث المستجدة قد بينت تدهور هذه العلاقة من جراء الاختلال الذي لحق ميزان القوى بين الدول الأوروبية والضفة الجنوبية من الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

وفيما يخص هذا البحر بالذات، فمعلوم أنه يعتبر وسيلة الاتصال بالبلدان الأوروبية. والحال أنه رغم مهارة البحارة السلاويين والمغاربيين عموما، فإن المغرب لم يهتد أبدا إلى تطوير بحريته التجارية الخاصة. ذلك أن التجارة كانت تلجأ أساسا إلى السفن الأجنبية، وتأسيس ميناء الصويرة في منتصف القرن الثامن عشر لم يكن له الوقع المنتظر على التجهيز البحري للبلاد. والواقع أن النشاط التجاري عبر البحر قد شهد تقلبات عدة فيما بين القرن السادس للهجرة/الثاني عشر للميلاد ومطلع القرن الثالث عشر للهجرة/التاسع عشر للميلاد، وذلك حسب الأهمية التي أولتها الدول المتعاقبة للتجارة البحرية وللقرصنة (ليلى مزيان،2007). وأغرب ما في الأمر أن النشاط البحري بالمغرب قد بلغ أوجه في الفترة الانتقالية بين زوال الدولة السعدية وقيام الدولة العلوية، أي عندما ضعفت الدولة المركزية وعمت الكيانات المحلية مختلف المناطق بما فيها منطقة المغرب الأطلنتي.

التمثل الجماعي للوحدات الجغرافية والبشرية

أول سؤال يطرح في هذا الصدد، يتعلق بالجهاز المخزني: ترى كيف كان يتمثل التشكل العام لمختلف أقاليم المملكة؟ يمكن القول إنه كان مجرد شاهد عيان يستند إلى تجربته الشخصية وتحركه عبر المناطق. وقد كانت ممارسة الحكم تمر عبر هيآت قائمة من خلال تنظيمات حِرَفية وشبكات وتكتلات وتآلفات على قدر متفاوت من الانتظام بالمدن والأرياف ضمن قبائل تختلف درجات تحالفها فيما بينها وإن كانت تخضع هي نفسها أحيانا لتنقل قسري مفروض عليها من قبل الجهاز المخزني. وعلى المستوى الديني، كانت الزوايا والطرق بأشياخها ومريديها تشكل القطب الصوفي وتمثل بذلك وجها من أوجه الوساطة بين الحكم المركزي والأهالي. وهكذا فإن التحكم في التراب كان يتم من خلال عمليات متسلسلة تقوم على تفضيل التعامل المباشر بين الدولة والجماعات عوض الدولة والأفراد. وعلى نفس المنوال، كان باستطاعة المخزن أن يؤسس علاقته بالتراب على المراسلات التي تتم بينه وبين ممثليه المحليين من قياد وولاة وكذا على تراكم المعرفة التي كان يعتمد فيها على الشفهي أكثر من اعتماده على الوثيقة المكتوبة. وتجدر الإشارة هنا إلى الغياب التام لاستعمال الخريطة أو الإحالة عليها في الكتابات المخزنية، وذلك رغم أن هذه الخرائط لم تكن غائبة على مستوى الوثائق التي كانت توضع رهن إشارة السلطان، إذ هنالك نص يدل على توفر مجسم للكرة الأرضية بالقاعة الملكية للاستقبال في عهد سيدي محمد بن عبد الله (انظر الفصل السابع وأيضا G. Høst, 1898, 71-72).

وفي هذا الصدد، يمكن أن نتساءل عن استعمال الخريطة منذ القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، أي منذ عصر الشريف الإدريسي. صحيح أن إنجازها كوثيقة يفترض المرور من مرحلة التجريد، إذ أن تمثيل التنوع الطبيعي يتم عن طريق وضع مجموعة من الرموز الدالة على مختلف الأشكال التضاريسية. ترى ما هي الأسباب التي أدت إلى انصراف المجتمع المغربي منذ آنئذ عن بعض العلوم الدنيوية كالخرائطية، بينما أدركت مجتمعات أخرى أهميتها الإستراتيجية؟

من بين الخرائط الأولى للمغرب حسب ما يستشف من الوثائق الكارطوغرافية التي تم نشرها في القرن التاسع عشر، هنالك خريطة وضعت سنة 1870/1287 بطنجة على يد كل من هورفيس وبنحيون وهما يهوديان من جبل طارق. أما أسماء الجهات الكبرى للمغرب، فقد كتبت بالحروف العبرية. وبالنسبة لظروف إنجاز هذه الخريطة والهدف المتوخى من نشرها، فإننا نجدها مبسوطة في إحدى المراسلات المبعوثة إلى الرابطة الإسرائيلية العالمية بباريس المعروفة بتأثيرها في أوساط الجالية اليهودية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (J. Baida, 1996, 423). وهنالك خريطة أخرى للمغرب من وضع محمد الگباص، وقد رسمها سنة 1879/1296 بسُلَّمين (بالميل والكيلومتر)، أثناء مقامه بإنجلترا ضمن بعثة تكوينية أرسلها السلطان الحسن الأول (انظر الفصل الثامن)، وذلك بالاعتماد على خرائط بريطانية وفرنسية. أما أسماء الأماكن، فقد وقع ضبطها بدقة وكتبت باللغة العربية (خالد بن الصغير، 2003، ص 202). ويستنتج من كل هذا أن التمكن من تقنية الخرائطية جاء متأخراً. فهل يمكن رد اللجوء إلى وسائل أخرى أيسر من الخريطة وأقرب منها منالا إلى انعدام المعرفة التقنية وعدم الأخذ بضرورة اكتسابها من قبل الحكم والمجتمع معا ؟ فإذا كانت المعلومات التي راكمتها الذاكرة الجماعية على امتداد التاريخ تعرَّف شفهيا بمختلف مناطق البلاد، فإن التعرف على المسالك يكتسي طابعا إستراتيجيا بالدرجة الأولى. خصوصا وأن هذه المعلومات الشفهية تستكمل بنصوص مكتوبة كالرحلات والتقارير على اختلاف أنواعها بما فيها تقارير الميقاتيين أي الأدلة المكلفين « بضبط المراحل وتقدير مدة السير في كل مرحلة بغاية التحقيق والتدقيق » (**الإتحاف**، 1930، 132/II) كما كانوا يسجلون في كنانيشهم مشاهداتهم المتعلقة بأحوال الطقس والمسالك ووفرة المياه أو ندرتها إلى غير ذلك مما يرونه مفيداً من المعلومات عن القبائل وأعيانها.

ثم ما هو نوع التصور الترابي الذي يمكن أن يقابل نوعية علاقات المخزن بالمعرفة الشفهية وبالمجتمع والتراب ؟ يقتضي الجواب على هذا السؤال أن نميز بين ثلاثة مجالات :

- مجال أول، يخضع للنفوذ المباشر للسلطة المركزية؛

- مجال ثان، خاضع لبيعة السلطان، ولكنه يتمتع، في الوقت نفسه، بنوع من الحكم الذاتي تحت قيادة ممثل منتدب من قبل المخزن؛

- مجال ثالث، يمتد بعيداً عن المراكز الحساسة للبلاد، وينعت، في التعبير المخزني، بالأرض التي "لا تنالها الأحكام"، أي المناطق الموجودة خارج سلطة القضاء. وقد ظل هذا المجال - حسب مستويات متفاوتة - رهينا بنفوذ المخزن عن طريق الارتباط سياسيا ودينيا بالسلطان، وذلك عن طريق البيعة والولاء.

على أن الفصل بين هذه المجالات ليس بمعطى ثابت، إذ أن هنالك تداخلا وتراكبا وتقاطعات تؤدي كلها إلى ظهور توترات واقتطاعات مجالية قد تتسبب في قيام حركات تمردية تهدد قاعدة الملك نفسها. فتحرك الأطراف وظهور الاضطرابات القبلية التي تهدد ضواحي المدن أحيانا قد ينجم عنهما ما يمكن أن نسميه بـ "الإجهاد المجالي" الذي يجثم على صدر النظام المخزني كما هو الشأن بالنسبة لعلاقة القبائل النازلة شرقي مدينة فاس بالسلطة المركزية في عهد الحسن الأول (عبد الرحمن المودن، 1995، ص 198). ويعتبر هذا الضغط عاملا من عوامل الهشاشة التي يتسم بها النظام السياسي منذ القرن الخامس عشر إلى مطلع القرن العشرين. وبالتالي فإنه ليس من باب البديهيات التحكم في المسالك ولا التعرف على المدة الزمنية التي يتطلبها قطع مسافاتها ولا التغلب على الصعاب الناجمة عن وعورة التضاريس التي قد تقف حجر عثرة في وجه التنقل.

حول تمثل المجال والتعامل معه

إن أولى المشاكل التي تعترض المستعمل للمجال تتمثل في طريقة قياسه وتحديد مسافاته والتعرف على مساحات أقاليمه. وبالفعل فإن هذا المجال لم يكن يقاس بوحدات المكان وإنما كان يقاس بعدد أيام الرحلة. فالمرحلة - وهي المسافة التي تقطع في اليوم الواحد - ظلت هي وحدة القياس المستعملة في وصف مسالك بلاد المغرب منذ عصر أبي عبيد البكري (منتصف القرن الخامس للهجرة/الحادي عشر للميلاد) إلى ما قبيل الحماية. إن اتخاذ المرحلة كمعلم من معالم هدي المسافر يمكننا من تحديد المحطات وضبط إيقاع تنقل الإنسان ووتيرة التبادل. وكانت النْزَالَة تمثل مكانا للمأكل والمبيت كما كانت توفر للمسافر إمكانيات استئناف الرحلة. وقد وصلتنا أسماء بعض هذه النْزَالات من خلال أسماء الأماكن، خصوصا بالنسبة للمسلك الواصل بين سجلماسة وفاس وجبل زرهون. من هنا كانت الأهمية القصوى للتعرف الدقيق على المسالك بحيث نجدها موصوفة وصفا ضافيا في كتب الرحلة. والواقع أن الاستعمال المنتظم لبعض المسالك قد ارتقى بها إلى مصاف الطرق الرسمية المرتادة من قبل المواكب الملكية (طريق السلطان) كما هو الشأن بالنسبة للطريق الواصلة بين طنجة وفاس لما كانت تضمنه للمسافر من أمن وأمان وإن اختلفت عن الطريق السلطانية الرابطة بين مراكش وفاس لاختراق هذه الأخيرة مواطن بعض القبائل المناوئة كبلاد تادلا وزيان وغيرها من مجالات قبائل الأطلس المتوسط.

على أن مقاربة هذا المجال من خلال الأوصاف الواردة في الرحلات حول تحديد المسافات وضبط المسالك قد أمست ناقصة في حد ذاتها. ذلك أن دراسة حديثة ذات دلالة قد أظهرت كل الغنى الذي تزخر به المعرفة التاريخية والأنتروبولوجية والجغرافية فيما يتصل بتسليط الضوء على مؤسسة الخفارة التي عرفت فيما بعد باسم (الزطاطة). فـ"الزطاط" يجمع بين مهمتي الدليل وحامي المسافر، وهو بذلك يجسد ضعف السلطة المركزية على مستوى تأمين مستعملي الطرق وحمايتهم عبر تراب القبائل خلال القرن التاسع عشر، إلا أنه قد ينقلب هو نفسه فيصبح قاطع طريق (عبد الأحد السبتي، 2009).

إن من بين القضايا الملحة تلك التي ترتبط بشبه انعدام البنية الطرقية وتتلخص في التعرف على الطريقة التي كانت تتم بها المواصلات والوسائل المعتمدة في تنقل الأشخاص والسلع. فالعجلة قد اختفت تماما بعد أن كان استعمالها شائعا في العصر الروماني (انظر الفصلين الثاني والثالث) ليعم استعمال الدواب في الحمل. ذلك أن انعدام الأحمال الثقيلة وسيادة الاكتفاء الذاتي وعزلة المناطق وما يترتب عنها من محدودية رواج الحبوب بالإضافة إلى نوعية سلع التجارة الصحراوية وغياب الأسلحة الثقيلة الوزن بالنسبة للجند، كلها جعلت من استعمال دواب الحمل أنسب الوسائل لمن رام استعمال الطرق غير المعبدة. لذا كان من الممكن الاستغناء عن العجلة والاكتفاء بالدواب نظرا لطبيعة المسالك. أما النقل النهري فلم يكن متاحا كحل بديل بسبب ضعف صبيب الأنهر وعدم انتظام جريانها.

نحو مقاربة أخرى لتناول اللحمة الترابية

أمام صعوبة التحكم المادي في المجال، يصح التساؤل حول ما إذا كانت هناك طريقة أخرى لمقاربة التراب المجالي. ومن شأن التمفصل القائم بين توجهات التطور التاريخي وخصوصيات المجالات الطبيعية أن يبرز لنا، والحالة هذه، كل الأهمية التي كان يمثلها البعد الجيوتاريخي من أجل فهم الخصوصية الترابية للبلاد.

وبالفعل، فلتجاوز هذه النظرة المختلة أحياناً للتقسيمات الترابية الناتجة عن تقلبات التاريخ مع إدراك أسس التنظيم الترابي، فإنه يتحتم تغيير السلّم المجالي للمقاربة؛ وفي هذا الصدد، نتبين أربع مجموعات مجالية متميزة عن بعضها البعض ؛ لكل منها بعد متميز يعم البلاد في شموليتها، مما يترتب عنه أن تمفصل كل بعد من هذه الأبعاد مع الثلاثة الأخرى يؤدي إلى تعقيد المجال الترابي للمغرب. ذلك لأن لكل منها مزاياه الخاصة ومميزاته البيئية وكذا سماته الجغرافية والتاريخية التي برزت بشكل مغاير مع ما قد يلحقها من تبدل عبر الحقب التاريخية. وتشمل هذه الأبعاد البعد الصحراوي والبعد الأطلسي والبعد المتوسطي والبعد الأطلنتي. وحسب الظروف التاريخية، فإنها تعتبر هي المحرك للاقتصاد والقاعدة المجالية لقيام الدول المتعاقبة بوصفها مجالات مميزة تجمع بين التبادل التجاري والنفوذ السلطاني والقداسة

الدينية. وتبعا لما عرفته من تأرجحات عبر القرون، فإنها توجد إما مجتمعة أو متفرقة في قلب مركزية الدولة.

البعد الصحراوي

لقد شكل المجال الصحراوي المغربي معبراً ملائماً لاختراق الصحراء الكبرى في اتجاه بلاد السودان نظراً لتنوع تضاريسه وقربه من البحر. ذلك أن السير بمحاذاة الساحل يُؤمن القوافل من التيهان، إذ بفضل مؤثرات المحيط الأطلسي الملطفة للحرارة، يكون هذا الشريط الساحلي قد أضحى أكثر إغراء للقوافل رغم ندرة المياه به بسبب الطبيعة الصلبة للغطاء الصخري التي لا تتيح إمكانية حفر الآبار بالمعاول. والواقع أن تحول مواقع المَمْلحات هو الذي شكل العنصر الحاسم في اختيار المسالك، سواء عبر الساحل أو عبر الداخل، وذلك لأن الملح كان يعتبر مادة المقايضة بامتياز في التجارة الصحراوية (انظر الفصل الخامس). وعلى الرغم من الصعوبات المذكورة، فإن هذا المحور قد استقطب القوافل التجارية الصحراوية نحو الغرب، وذلك لأن التوجه نحو الشرق يعد أكثر إكراها بحكم ما يقتضيه من اختراق لمفازات الصحراء الكبرى ومن الاستعانة بأدلة على إلمام كبير بأخطار ومتاهات القفر. إلا أن الوقائع التاريخية ستُفقد هذه المحاور الغربية جاذبيتها كما حصل مثلاً مع اضمحلال التجارة الصحراوية عبر سجلماسة وما ترتب عن احتلال سبتة في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي من انحراف تيارات التبادل نحو المشرق. وهكذا، وعلى الرغم مما يتمتع به هذا المسلك من مزايا تتجاوز مستوى اعتدال المناخ، فإنه لم يكن هنالك ما يضمن له الاستمرارية في استقطاب القوافل.

أما الواحات، فبصفتها القلب النابض لمنطقة صحراوية جرداء، فإنها اليوم – وبحكم تموقعها عند ملتقى الجبل والصحراء – تبدو كمركز لمنطقة شاسعة معزولة ومطوقة من سائر الجهات باستثناء جهة الشرق التي كانت تصل بينها وبين بلاد المشرق في القديم. ويشرف الأطلس الكبير على هذه الواحات من جهة الشمال، كما تطل عليها الحواف الحادة لجبلي باني ووارْكْزيز الموازية للأطلس الصغير من جهة الجنوب، وهي مرتفعات يتناقص علوها تدريجياً كلما اتجهنا صوب الجنوب. وتتخلل هذه المرتفعات منخفضات طويلة تسمى بالفيجات، وهي ممرات تعج بالحياة ولا يعوق حركة المتنقل بها عائق. أما على طرفي جبل سِيرْوَا الذي يشد الأطلس الصغير إلى الأطلس الكبير، فهنالك ممر ينفتح على منخفض سهل السوس من جهة الغرب كما ينفرج شرقي وادي درعة وزاكورة ليشكل مدخلا آخر يفضي إلى منخفضات متتالية تمتد على طول الأخدود الأطلسي الجنوبي المتجه من السوس إلى تافيلالت. وقد شكل هذا المنخفض في الماضي محوراً لأنشطة متعددة تشمل الفلاحة والتجارة والصنائع، مما كان يُغذي حركة المبادلات المكثفة بين إفريقيا جنوب الصحراء والمدن الكبرى بالمغرب الأطلنتي.

خريطة 1 – المراحل الجيولوجية لتكوين التراب المغربي



وهكذا، ونظراً لطبيعة هذا الانتظام الذي تعرفه الملامح الكبرى للإطار الجغرافي، يمكن أن نستنتج أن مغرب التخوم الصحراوية يعاني من عزلة مزدوجة، أي إزاء الصحراء من جهة وإزاء المغرب الأطلنتي من جهة أخرى فأصبحت التخوم في جملتها بمثابة مجال هامشي بالنسبة لبقية التراب. وقد ساعدت الكثافة النسبية لساكنة الأطلس الصغير على إنعاش حركة التبادل بين بلاد الواحات والصحراء، كما يسرت إعداد المجالات الواحية بأسلوب متميز، وذلك بفضل ترشيد استعمال المياه. وكان من نتائج هذه الكثافة البشرية أيضا أن مكنت من تجذر الحركات الطرقية التي كان لها دور ملحوظ في المسار السياسي للمغرب. يضاف إلى هذا أن هذه الحركات التي خرجت من رحمها بعض السلالات الحاكمة قد اتخذت من البعد الصحراوي قطبا استلهمته باستمرار لتنادي بالإصلاح وتجدد هياكل الدولة كما اعتبرته رهانا أساسيا للإشعاع الديني والسياسي والاقتصادي في نفس الآن.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الانتساب الطرقي قد وقف شاهدا على العلاقات التي نُسِجَت لا بالمغرب وحده ولكن بالمناطق الواقعة وراء الصحراء كذلك. فامتداد الزوايا إلى ما وراء بلاد الساحل الإفريقي وانتشارها الواسع يفسران العلاقات البشرية والدينية والروحية التي تربط بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء. فعند مقاربة العمق التاريخي لمجتمع الواحات، سوف يكون علينا أن نتطرق إلى تنوع ملامح السكان وسحنتهم واختلاف أصولهم العرقية مع احتساب تنوع لهجاتهم وتقاليدهم الدينية وعلاقات الفرد بالجماعة ضمن التراتب الاجتماعي دون إغفال التباينات التي تطبع أنماط العيش والفوارق بين إگودار (مفردها أگادير، مخزن، ج مخازن) والقْصُور (مفردها قْصْر)، وذلك إن نحن أردنا أن ننفذ إلى ما تختص به هذه المنطقة من تعقيد (D. Jacques-Meunié, 1982 ; Salima Naji, 2006).

وباستحضار الرصيد التاريخي لهذه المنطقة، يتبين أن حركة المرور عبر جبال الأطلس كانت تتم بإشراف مباشر للقبائل النازلة بالسفوح الجنوبية لهذه السلسلة وتحت مراقبتها. فيما عدا هذا ورغم العلاقات الوطيدة بين الجبال والواحات، فإننا لا نكاد نستحضرها عند تمثلنا لهذه الأخيرة. ومن هنا تأتي أهمية التمييز بين الواحات "الباردة" (العليا) الواقعة في المرتفعات والمتحكمة في مصادر المياه والخاضعة للمؤثرات الجبلية وخاصة فيما يتعلق بالرعي وبين الواحات الواقعة في السافلة بعيداً إلى الجنوب، وهي واحات يرتبط مصيرها بمياه الأودية قبل أن تضيع في الرمال، مع معاناتها بجانب ذلك من القحولة وقساوة المناخ وتسلط الرحل.

وهكذا فإن معطيات التاريخ والجغرافيا تتفاعل فيما بينها لتعطي للبعد الصحراوي دلالته الكاملة وهو ما أسماه جاك بيرك "بتصدر الجنوب" (Jacques Berque, 1949)[1]. ذلك أن المناطق المعرضة لمثل هذه الإكراهات نادرة جدا وتعرف في نفس الآن ماضياً مثقلاً بالأحداث المؤثرة والأدوار الحاسمة التي تحكمت لا في مصير الواحات وحدها وإنما في مصير رقعة جغرافية شاسعة تمتد من أعماق السهوب شبه الصحراوية إلى ضفاف الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

البعد الجبلي الأطلسي

تعرف جبال الأطلس في الكتابات القديمة وفي اللغة الأمازيغية باسم أدرار. ولتمييز أعلى مرتفعاتها تستعمل كلمة أدرار ن درن، أي أعلى الجبال. ولم يتبين الفرق بين الأطلس الكبير والأطلس المتوسط إلا في نهاية القرن التاسع عشر مع بداية الاستكشافات الأوروبية بالمغرب، وقد أدى التقدم العلمي فيما بعد إلى التمييز بكامل الدقة بين مختلف الكتل المكونة للأطلسين المتوسط والكبير.

1 انظر:

J. Berque, "Terroirs et seigneurs du Haut-Atlas occidental", *Revue de Géographie marocaine*, XXXIII^e Année (Nouvelle série), I, Rabat, 1949, 43-54.

وقد أسهم انتظام السلاسل الجبلية وامتدادها على طول خطوط العرض من البحر الأبيض المتوسط حتى الواحات في إحداث تباينات بيومناخية، حيث تتدرج نسبة الرطوبة من الأعراف والسفوح الأطلنتية إلى السفوح الجنوبية التي تسود بها القحولة الصحراوية. بيد أن التغير المناخي ووعورة الكتل التضاريسية بالإضافة إلى توزيع الصخور المشكلة لها، كلها عوامل تجعل من هذه الجبال مجالات يتأثر فيها النظام المائي بمدى التسرب الناتج عن تراكم الثلوج فوق السفوح الموالية لشمال وغرب الأطلسين المتوسط والكبير مع ما قد ينضاف إلى ذلك من سيلان جارف في فترات معينة.

تتكون هذه الجبال في مجموعها من صنفين اثنين: فالصنف الأول يشمل الجبال الرعوية، وهي مجالات تكسوها الغابات والمراعي التي يجوبها الرعاة والمزارعون أنصاف الرحل. وقد كان استيطان هذه الجبال في الزمن الماضي من الصعوبة بمكان، وذلك لأنها كانت تيسر التنقل والتبادل أحيانا وتعسرهما أحيانا أخرى تبعا لميزان القوة بين السلطة المركزية والأهالي. أما الصنف الثاني، فيقابل مجموع المرتفعات المكونة للأطلس الكبير الغربي، وهي مرتفعات فلاحية يقطنها مزارعون مقيمون وعرفت أوديتها حركة استثمار ملحوظة وفقت بين الزراعة المسقية وزراعة البور واستغلال المراعي العليا.

وهكذا، وبفضل هذه الوظائف البيئية وأساليب التدبير المعتمدة والمتكيفة مع الوسط، لم تشكل الجبال حواجز تقي السهول من وقع الجفاف الصحراوي فحسب، بل إنها بانتظامها التضاريسي ومخزونها المائي قد ساعدت كذلك على توفير السقي لهذه السهول.

هذا، ويتميز الأطلس بتساقطاته المتقلبة، الأمر الذي ينعكس على حياة الفلاحين ويؤدي إلى اختلال مواردهم، مما يضطر معه السكان إلى تنظيم تدبير المجال لاستدراك النقص الحاصل في الموارد الزراعية والرعوية. ذلك أن الأمر يتعلق أساسا بتجاوز عائق قلة المساحات الصالحة للزراعة. ولسد هذا النقص، ومواجهة حدة الانحدارات، عمدت الساكنة إلى إقامة المدرجات والمصطبات والأحواض على السفوح، مما مكن من توسيع المجال الزراعي بعيداً عن قعر الأودية المنتعشة بمياه السيول. ويقتضي التحكم في هذا المورد إعداد نظام سقوي يجمع بين المهارة والهشاشة في نفس الوقت، ويفترض قيام تضامن ينبني في جزء منه على التداخل القوي بين المصالح الفردية والجماعية.

ويقتضي إرساء النظام الزراعي الرعوي، المتكيف بدوره مع الوسط، تنظيماً اجتماعياً وسياسياً متينا للمجموعة القبلية. فداخل القبيلة يسود تقنين للأنشطة اليومية بشكل دقيق ملزم يحتم على المجموعة أن تجاوِز بين تدبير الخصاص ومواجهة الطوارئ. وتتجلى قيمة التضامن في طريقة تدبير الماء وفي تداخل الملكيات العقارية الخاصة وكذا في التنظيم الجماعي للتراب وتدبير منشأتي ''الأگادير'' و''القْصَر'' واستغلال المراعي بالإضافة إلى التكافل لصالح أسرة من

الأسر باعتبار أنه استثمار مجتمعي يمكن لأي كان أن يعتد به عند الحاجة التماساً لمبدأ المعاملة بالمثل. إلا أن جميع أشكال التعبئة الجماعية لم تكن تستعمل بالضرورة لفائدة أعضاء الجماعة دون غيرهم، بدليل أن ما يعرف بالتّويزة – وهي شكل من أشكال التعاون وتفعيل التضامن بين أعضاء مجموعة بشرية تسودها المساواة – قد تصبح أداة استغلال لفائدة أحد الأعيان بمجرد ما تتجاوز طموحاته حدود جماعته الأصلية ليصبو إلى بسط نفوذه على جماعات أخرى.

لقد عرفت هذه الجبال حركة سكانية واسعة التفت حول المرتفعات الجبلية في اتجاه المغرب الأطلنتي. وقد كانت كل قبيلة تندفع إلى الأمام يحذوها الأمل في الوصول إلى البسائط والمراعي الخضراء فتصطدم بمقاومة القبائل التي سبقتها وتتعرض في نفس الوقت لوطأة القبائل التي تعقبها. وبذلك تكون حركية الساكنة الجبلية قد شكلت معطى أساسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد.

وعليه، فسلسلة جبال الأطلس كانت على الدوام في قلب "المنظومة" المغربية ونعني مجموع السياقات والأطوار التي صاغت هوية البلاد ووحدتها عبر القرون. فهذه السلسلة قد شكلت في الماضي موئلا للتجديد الثقافي والاقتصادي والسياسي بحكم تموقعها عند ملتقى المحاور التجارية وتوسطها للشبكة الطرقية وحضورها الدائم في خضم معترك الحياة السياسية للمغرب، حتى إن هذا البعد الأطلسي قد عرف فترة تمركزه فيما بين القرنين السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي والسابع الهجري/الثالث عشر الميلادي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المركزية لم تفتأ تراوح مكانها لفائدة أبعاد أخرى منذ أفول الدولة الموحدية.

ومن جهة أخرى فإن الجبل يعد خزانا بشريا على العموم إذ كان يسمح بتدارك النقص الديمغرافي الحاصل في السهول. ذلك أن المغرب قد عرف فترات حالكة إن لم تكن مأساوية عبر تاريخه الطويل. وبالفعل فإن الطوارئ المناخية لم تكن لتضاعف من هشاشة المحاصيل الزراعية فحسب ولكنها كانت تؤدي إلى فترات جفاف كارثية تتبعها أوبئة تأتي على أعداد هائلة من السكان. ولولا الجبال لكان الوضع أكثر استفحالا بالنسبة لمصير البلاد. وبناء عليه، فإن المجال الجبلي قد شكل – شأنه في ذلك شأن المجال الصحراوي – مصدر تجديد بشري وخزانا يطفح بالحيوية والحركية والنشاط بفضل نوعية التغذية المتاحة به وخصوصياته البيئية (انظر الفصل الخامس).

ثم إن الجبل قد احتل باستمرار مكانة هامة في المجال الاقتصادي عموما وعلى مستوى المبادلات. فقد ظلت جبال الأطلس في صلب حركة السلع والبشر إلى حدود بداية القرن العشرين، وذلك بحكم موقعها كمعبر لا محيد عنه بين السهول الأطلنتية وبلاد الواحات. فبها كانت تحط القوافل المحملة بموارد إفريقيا جنوب الصحراء قبل مواصلة رحلتها إلى فاس ومراكش كمركزين لتوزيع هذه المواد وتوجيهها نحو السواحل المتوسطية والأطلنتية. وتجدر

الإشارة هنا إلى أن هذا الرواج الدائم المميز لمعابر الأطلس الكبرى كان يتصل بحلقة أوسع لحركة التنقل القاري التي تم الربط من خلالها لقرون عديدة بين إفريقيا جنوب الصحراء وغرب البحر الأبيض المتوسط. وهكذا فإن الأهمية الإستراتيجية لهذه المحاور الطرقية قد جعلت من مراقبة التجارة أمراً حيوياً سواء بالنسبة للرحل المسيطرين على الواحات أو بالنسبة للقبائل المتحكمة في مرور الأشخاص والبضائع عبر مختلف المعابر الجبلية وكذا بالنسبة للجهاز المخزني الماسك بزمام السهول الأطلنتية والمدن والمنافذ البحرية.

البعد المتوسطي

لقد أتاح هذا البعد للمغرب إمكانية الانفتاح على بلاد الأندلس والمدن-الدول (villes-Etats) القائمة قديما بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. إلا أن هذه الإمكانية لم تلبث أن انتكست من جراء الاحتلال الذي فرض على مدينتي سبتة ومليلة (مليلية) بوصفهما نقطتين إستراتيجيتين بهذا المجال.

من هنا أتى ذلك النوع من الأفول الذي لحق البحر الأبيض المتوسط على مستوى المخيال الجماعي، مما يجعل المرء يتساءل عما إذا كان المغرب قد انتسب إلى مجال هذا البحر في يوم من الأيام. أجل، إن من شأن سؤال كهذا أن يثير الاستغراب لأول وهلة، وذلك لأنه يفترض تجاهل واقع جغرافي يتمثل في وجود ساحل يبلغ طوله 530 كيلومتراً، تختص ثمانون منها بمحاذاة بوغاز جبل طارق. ومن جهة أخرى فإن هذا التساؤل يضرب عرض الحائط بالمؤثرات المناخية والخصائص البيوجغرافية التي تطبع في العمق مجموع التراب المغربي، وذلك بغض النظر عن الدور التاريخي الذي كان لهذا الساحل المتوسطي في الدفاع عن حوزة البلاد.

يترتب عن هذا الوضع أن أهمية البعد المتوسطي قد تقلصت على مستوى التمثل لدى المغاربة باستثناء أقلية ضئيلة بالإضافة إلى أهل الساحل ؛ ولعل هذا مما يفسر عدم تردد جاك بيرك في القول بأن التعرف على موقع المغرب ضمن إطاره الطبيعي، مع تحديد توجهه الحميم، يقتضي أن نفحص خريطته بعد قلبها رأسا على عقب ليصبح المجال المتوسطي في الأسفل والمجال الصحراوي في الأعلى. والواقع أن المغرب يبرز آنئذ ببعده الحقيقي: فهو يكشف عن تعذر عبوره إلى الضفة الجنوبية للقارة الأوروبية من خلال انطوائه التام وإعراضه عن الساحل المتوسطي بينما هو يفصح عن تفتحه المشع إزاء شساعة الفضاء الصحراوي[2]. ولعل مما يفسر هذا الوضع من جهة أخرى أن سلسلة الريف قد تقمصت شكل قوس جبلية تولي ظهرها صوب كل من الأبيض المتوسط شمالا والسهوب الجافة من ناحية الشرق. وعلى كل فإن هذه المفارقة المتصلة بوضع مجال جغرافي على جانب كبير من الأهمية إنما هي تطرح في العمق مشكل تاريخية هذا المجال، شأنها في ذلك شأن التمثل الذهني لنفس المعطى المجالي لدى المغاربة بوجه عام.

2 انظر : J. Berque, *ibid.*

يترتب عما سبق أن هذا التشكل التضاريسي قد تسبب في عزل الساحل المتوسطي عن داخل البلاد وكذا عن أغنى النواحي وأكثرها نشاطا، ونعني بذلك البعد الأطلنتي. وهكذا فإن علاقة الساحل بالداخل تعرف وضعا معكوسا من حيث أن داخل البلاد يعتبر أكثر حظا من الساحل. فبالمقارنة مع الضفة الأوروبية، نجد أن تماس الجبل مع البحر المتوسط يتيح هنالك من الإمكانيات أكثر مما يتيحه بالنسبة للمغرب عبر فضاء يعاني من العزلة وندرة المياه بينما ينعم الداخل بالانفتاح ووفرة الإمكانيات الاقتصادية.

وعلى الرغم من التعارض الإجمالي بين هذين الفضاءين، فإننا نسجل بعض أوجه التشابه بين كل من الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. فنفس العوائق قد وقفت في وجه النشاط البشري بكلتيهما كما أن المؤهلات تظل هي هي وإن كان هنالك تباين في استثمارها. ترى ما هي نسبة الإكراهات ونصيب العناصر المحفزة في وضع كهذا؟ وهل كان للتاريخ وتطوره المتعدد الأبعاد دور ما في دعم المعيقات أم تراه قد مال إلى الحد من عوامل التحفيز؟ قد يبدو العمل على فك خبل هذه الخيوط المتشابكة مجرد تمرين أكاديمي ليس إلا. غير أن العلاقة القائمة بين الوقائع التاريخية والمحددات الجغرافية لا تخلو من انعكاس مباشر على تعمير المجال وتنظيمه وطريقة التفاعل معه وكذا على شكل تمثله ذهنيا ومستوى النجاح في تدبيره. ترى أيمكن اعتبار العلائق الثقافية التي تجمع بين الفرد ومجاله الحيوي أقوى عنصر فاعل محدد لنوعية تنظيم هذا المجال؟ أم ترى أن هنالك علاقات أوسع هي التي وجهت تطور الساحل المتوسطي للمغرب عبر الصلات القائمة بين هذا الساحل وبقية التراب ثم بينه وبين المجال الإيبيري المجاور؟ مهما يكن من أمر المقاربة المعتمدة، سوف يبقى أن للتاريخ ثقلا ومحددات تندرج ضمن الزمن الممتد وتسمح بتفسير المفارقات التي تكتنف المنحنى الخاص بالساحل المتوسطي وعلاقة هذا الساحل بالداخل على امتداد القرون. خصوصا وأن التقليل من أهمية البعد التاريخي يؤدي حتما إلى المجازفة بفهم الحاضر.

وعلى سبيل الاستئناس، يمكن أن نشير إلى أن الشبكة الحضرية قد تشكلت إلى أن احتُلت مدينة سبتة حسب مقتضيات المبادلات البعيدة المدى. ذلك أن ازدهار هذه المدينة بالذات كازدهار مدينة مليلية وغيرها من المدن الشاطئية قد حكم بوضع الساحل الشمالي كله في قلب الجهاز التجاري بالبحر الأبيض المتوسط، مما جعل المغرب ينسج علاقات تجارية مع مدن الضفة المقابلة بل مع مدن أبعد منها تقع بالشرق الأوسط.

على أن انقلاب موازين القوة بين ضفتي المتوسط قد أفضى بالنسبة للمغرب إلى احتلال مدينة سبتة سنة 1415/818، وهي يومئذ من أكثر المدن نشاطا ورقيا سواء من الناحية الاجتماعية والثقافية أو من حيث الاقتصاد والسياسية أو على مستوى المؤسسات. وقد انضاف إلى هذا الاحتلال ضياع مدينة مليلية، مما يؤكد طابع الحسم الذي تتسم به هذه الفترة التحولية. وغني عن البيان أن مثل هذه الأحداث البالغة الأهمية قد أفرزت من

العواقب الحتمية ما لم يقف عند منطقة الريف التي حرمت منذ آنئذ من مواردها الخارجية وإنما أثر في سيرورة البلاد بأسرها في وقت كانت فيه الضفة الشمالية قد دشنت مسيرتها نحو الهيمنة على المنطقة برمتها. وهكذا أخذت الإعاقة تعتري الريف، خاصة وأن الركود سوف يضاف إلى هذه الوضعية فيكتسح السلسلة كلها، وذلك بحكم الوظيفة الدفاعية التي أسندت إليها.

والواقع أن هذه الرجة قد آذنت بمعية معطيات أخرى بتجزئة التراب المغربي. ومما ساعد على هذه الظاهرة أن التطور الحاصل لم يلق بثقله على المدن وحدها وإنما شمل الحياة القروية وتنظيمات المجتمع الريفي بوجه عام كذلك. لقد أخذ الحكم المركزي يفوض لساكنة المنطقة مسؤولية الدفاع عما يعرف بالثغور، أي عن القلاع الواقعة على البحر، مما كان له الفضل في إعفاء هذه المنطقة من الكلف الجبائية مع تمتيع أهلها باستقلال فعلي على مستوى الدفاع عن الأرض. وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن هذا الاستقلال سوف يزداد رسوخا مع مرور الزمن وانتشار الزوايا. ذلك أن هذه الزوايا سوف تتقدم كمراكز دينية ثقافية مع احتلال مواقع دفاعية متقدمة فتطمح بذلك إلى منافسة السلطة المركزية ومزاحمتها حول مشروعية الاستئثار بزعامة حركة الجهاد.

هذا وقد اتخذ محور التبادل التجاري بين الساحل المتوسطي وداخل البلاد وِجْهة جنوبية شمالية طوال عدة قرون. ومع دخول الحماية تغير هذا الوضع فامتدت أكثر المحاور التجارية نشاطا من الغرب نحو الشرق (انظر الفصل التاسع)، مما أدى إلى فرض العزلة على شمال المغرب الواقع يومئذ تحت السيطرة الإسبانية. وهكذا فإن تشكل الحد الفاصل بين المنطقة الشمالية والمنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية سوف يدفع بالشبكة التواصلية في اتجاه يوازي محور الرباط-وجدة فيقلب بذلك اتجاه حركة التبادل ويدفع إلى تجزئة المجال المتوسطي. وعليه، فإن خط الحدود الفاصل بين هاتين المنطقتين انطلاقا من الساحل الأطلنتي نحو مصب وادي ملوية سوف يتم رسمه على حساب مجالات متكاملة لفصله بين وحدات طبيعية تقع بالريف على الأخص، وهي وحدات انتظمت في الماضي لتنسج علاقات تبادلية في اتجاه المغرب الأطلنتي ومدينة فاس.

ومن النتائج التي ستنجم عن هذه الوضعية أن توجهت التيارات البشرية والاقتصادية انطلاقا من الشمال إما صوب الشرق بناحية وهران حيث كان على اليد العاملة الريفية إقبال ملحوظ من قبل المعمر الفرنسي، وإما شطر المنطقة الدولية بمدينة طنجة حيث أقبلت هذه اليد العاملة على الالتحاق بقطاع الخدمات وتعاطي مختلف الأنشطة المرتبطة بالصيد والميناء، مما يعني أن الوضع الدولي لنفس هذه المدينة قد أفرز قسما ترابيا ثالثا بها فتضاعف بذلك تفكيك المجال الترابي للمغرب المتوسطي.

البعد الأطلنتي

إذا كانت الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر قد عرفت لحظة تصدر كأقطاب محورية لجهاز الدولة، فإنها قد تأثرت بمجموعة من العوامل المهمِّشة لكل منها انطلاقا من العصر الوسيط. وعلى العكس من هذا وابتداء من نهاية نفس العصر، فإن تضافر المؤهلات وتراكم التحديات قد سمحا للبعد الأطلنتي بتوفير فرصة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمغرب وهو ما مكن هذا البعد من التصدر على التراب بأجمعه. ويعتبر البعد الأطلنتي، اليوم، مؤهلاً بارزاً بالنسبة للمغرب، وذلك بفضل إتاحته لعدد من الإمكانيات ومراكمته لمجموعة من الإكراهات طيلة الخمسة قرون الماضية.

صحيح أن المنشآت الأولى التي ظهرت بالساحل قد أسسها الفينيقيون (انظر الفصل الثالث). ومنذ ظهور هذه المنشآت، عرفت السهول الأطلنتية فترات متعاقبة من الانتعاش والتفتح وفترات أخرى من الانكماش والاحتلال الأجنبي في بعض الأحيان.

والواقع أن عددا من العوامل قد ساهمت في حشد تدخلات المخزن وقوى الحيطة والحذر تجاه الأطماع الأجنبية، منها الغزو الأوروبي منذ بداية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، ومنها مخلفات معركة وادي المخازن ضد البرتغال (انظر الفصل السابع) والدور الذي لعبه الجهاد البحري تبعا لاحتلال الشواطئ ومحاولات التوغل بين الفينة والأخرى داخل البلاد، مما يفسر الأهمية الإستراتيجية القصوى للواجهة الأطلنتية.

وهكذا، فإن إنشاء مدينة الصويرة والانفتاح على التجارة الأوروبية، ابتداء من القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، لم يَعْدُوَا أن أعادا بلورة المحاور الأساسية للاقتصاد المغربي في علاقته بالتجارة الصحراوية أو في ارتباطاته بالقوى البحرية، وذلك بإعادة توجيه التيارات الاقتصادية نحو الساحل الأطلنتي. أما على المستوى الداخلي فإن الأهمية الاقتصادية لمنطقة الدِّير الرابطة بين الجبل والسهل ووفرة الموارد الزراعية والرعوية، في مقابل ضعف الكثافة السكانية، كلها عوامل قارة تفسر قوة الجاذبية التي يتمتع بها البعد الأطلنتي. وهذا التوجه لم يفتأ يراكم الإمكانيات التي ستسمح في النهاية بترسيخ مكان الصدارة الذي يحتله هذا المجال.

وعلى الرغم من هذه الإمكانيات، فإن تواجد المجالات الثلاثة المذكورة من قبل –ونقصد المجال الإثني والمجال الصوفي والمجال المتصل بالرباط والشرف– قد جعل تدبير التراب من الناحية الإدارية والعسكرية والمالية معرضا لثلاثة عناصر من بين عناصر عدم الاستقرار. ويرجع السبب في هذا إلى أن هذه المجالات قد ظلت خاضعة لما تعرفه السلطة المركزية من تقلب، وذلك من جراء التحركات البشرية وهشاشة التأطير وضعف عوامل الاستمرار والاستقرار. وقد اقتضت هذه الوضعية أن يتم تدبير الشأن القبلي عن طريق اللجوء إلى تنظيم التحركات الجماعية بين مجالات الاستقرار ومجالات الاضطراب.

لقد كان هذا التدبير ينبني على مفارقة حقيقية ؛ ومع أن المخزن يعتبر مبدئيا جهازا للمركزة والتجميع، فإنه ساهم بانتظام منذ عهد الموحدين في احتداد الحركية القبلية إما عن طريق النفي أو الترحيل أو التشتيت. كما أنه كان ينظم التنقلات القسرية لبعض القبائل عند الضرورة عبر المجالات الترابية الثلاثة الخاضعة لسيادته، وذلك بهدف ضمان الأمن التام للمدن والمواقع كما هي الحال بالنسبة لبني هلال وبني سليم وبني معقل أول الأمر (انظر الفصلين الرابع والخامس) ثم في مرحلة لاحقة لمجموعة من القبائل كقبيلة أولاد دليم التي تنحدر من الصحراء حيث يقيم إلى اليوم فصيل منها بينما انتقلت فصائل أخرى إلى حوز مراكش في البداية قبل أن يتم نقلها إلى ناحية سيدي قاسم ضمن گيش الشراردة حيث استفادت من إقطاعات انتفاع مقابل الخدمة العسكرية. أما حال قبائل الوداية من أهل السوس، فأبلغ من سابقتها، ذلك أن المخزن أنزلهم شمالي مراكش ثم رحلهم إلى غرب مدينة فاس قبل أن يجمّعهم في الأخير بجنوب الرباط (انظر الفصل السابع). وهكذا فإن تثبيت هذه المجموعات الْمُرَحَّلَة عند مشارف مراكز الحكم الرئيسية وعلى طول طرق المواصلات الإستراتيجية، يُظهر بجلاء أن جاذبية الهضاب والسهول الأطلنتية ليست وليدة القرن العشرين.

لقد ارتبط هذا الترحيل القسري للقبائل بضرورة معالجة مشكلتين رئيسيتين في ميدان مراقبة المجال وتدبيره، فهنالك أولاً الرغبة في استباق الانتفاضات وكبح جماح القبائل المعدودة في زمرة المتمردين، وهنالك ثانياً العمل في نفس الوقت على خلق قوة للتدخل قائمة الذات، وذلك بتثبيت قبيلة معينة عن طريق تمتيعها بالأرض مقابل اندراجها في الخدمة العسكرية عند الحاجة وجعلها دعامة للنواة الصلبة بالجيش السلطاني. فقد كان السلطان يبادل هذه الخدمة العسكرية بالإنعام على القبيلة بنظام الگيش الذي يضمن لها استغلال الأرض الموكولة إليها. إلا أن الأمر كان يتعلق دائماً بحل مؤقت يخفي، في الواقع، عجز المخزن الهيكلي عن تأسيس جيش نظامي حقيقي يتسم بالاستدامة والانضباط ويكون قادراً على الدفاع عن حوزة التراب ومراقبة السكان، مع ما يفترضه ذلك من ضمان أمنهم.

وخلاصة القول إن السهول والهضاب قد شكلت رهاناً أساسياً لممارسة الحكم بالنسبة للدول المتعاقبة واستمراريتها. وفي هذا الإطار، لم يكن حضور البعد الأطلنتي مسألة عابرة، بل مثّل نسقاً متصاعدا لتجذره في الزمان وإيغاله في القدم. غير أنه لم يحتل مكان الصدارة بالمعنى الحقيقي للكلمة إلا منذ بضعة قرون، حين بدأت محاور التبادل التقليدية تعرف نوعاً من الانعطاف والانحناء في اتجاه الساحل الأطلنتي، وهذا التحول الذي شهد تراكم الموارد البشرية والثروات المادية لن يكتمل إلا مع حلول الاستعمار حيث أصبح تركيز السلط والأنشطة والسكان والبنيات الأساسية يمثل الظاهرة الأبرز في القرن العشرين.

خاتمة

يتبين مما سبق أن للمغرب تشكلا ترابيا تمتد جذوره إلى الحلقات الأربع التي عرفها تكونه الجيولوجي. فبعد الزمن اللامتناهي الذي كان لا بد منه لتركيب المجموعات الهيكلية وصياغة تضاريس هذه المجموعات، نجد أن التاريخ البشري للبلاد قد وضع بصماته على الأبعاد الأربعة المتمثلة في البعد الصحراوي والبعد الأطلسي والبعد المتوسطي والبعد الأطلنتي، وهي أبعاد تموقعت بالتناوب، وحسب الظرفيات التاريخية، في قلب مركزية الدولة.

ترى هل يمكننا أن نتمثل تحقيبا واضح المعالم للتكوين الترابي للمغرب على المستوى التاريخي كما نتمثل هذه الحلقات المتصلة بتكونه الطبيعي؟ من بين المفارقات اللافتة هنا أن التعرف على الحلقات الجيولوجية من خلال الأبعاد الطبيعية الأربعة المشار إليها أعلاه بالنسبة للبلاد كلها تعد أقرب منالا من وضع تحقيب مضبوط للتدبير التاريخي الذي عرفه التراب، وذلك لأن هذا التدبير نفسه قد خضع دائما إلى تنوع الظرفيات التاريخية.

ولئن كانت هنالك قطيعة أساسية في التكون التاريخي للمجال المغربي، فإنها لم تكن إلا تلك التي انطلقت أواخر القرن الثالث عشر للهجرة/التاسع عشر للميلاد ثم انتهت في مطلع القرن العشرين بعد أن قلبت المعطى الترابي بشكل حاسم. ذلك أن طبيعة العلاقات بين السلطة السياسية والتحكم في مجموع المجال لم تعد على ما كانت عليه من قبل. لقد كان على التدخل الكولونيالي أن يقضي زهاء ثلث قرن من الزمن في محاولة بسط سلطانه على البلاد بأكملها، هذا مع أنه كان يعتمد جيوشا تحتل مقاما مرموقا على المستوى العالمي. فاستعمال هذه الجيوش لتقنيات العتاد الحربي التي تم تطويرها أثناء الحرب العالمية الأولى بالإضافة إلى تسخير الطيران مع تكثيف التعبئة العسكرية في الميدان قد مثلت كلها إمكانيات هامة لم تستطع القضاء على المقاومة الجبلية بالريف وجبال الأطلس إلا بمشقة كبيرة؛ إلى درجة أنه كان من المتحتم أن تنضم القوات الفرنسية إلى القوات الإسبانية خلال العشرينيات من أجل وضع حد للحلم الذي راود المغاربة في التحرر انطلاقا من الشمال. ومن جهة أخرى فقد تبين أنه لا مناص من خوض صراع طويل الأمد بواسطة فيالق عسكرية محنكة لم تتمكن رغم حنكتها من ردع المقاومة بالجنوب إلا خلال سنوات الثلاثين. ومعنى هذا أن التطابق الكامل بين السلطة السياسية لدولة كولونيالية غازية وبين مجموع التراب المغربي لم يتيسر إلا بفضل تعبئة جيشين أجنبيين اثنين مجتمعين في شكل من أشكال التكتل.

على أن المراقبة العملية للتراب عن طريق الجيش لم تكن كافية في حد ذاتها وإنما كان لا بد من السهر على تدبيرها هي الأخرى. من هنا كان على الجيش أن يؤكد حضوره باستمرار كما أن البلاد قد أُطِّرت بأقاليم تم تصنيفها حسب معايير أمنية إلى أقاليم مدنية وأخرى عسكرية، وهو تصنيف طُبِّق على الخصوص بالمناطق الجبلية والتخوم المجردة من كل ما من

شأنه أن يضبط حدودها، وذلك تبعا لما كان يُتوخى من حرية التدخل بهدف التصرف من جديد في الوضع الترابي للمغرب.

ويبقى أن هنالك بعض الأسئلة الهامة التي يثيرها كل هذا المجهود العسكري من قبل دولتين مستعمرتين لم يدم احتلالهما للمغرب - والحالة هذه - إلا أقل من نصف قرن. ففي ضوء العلاقات القائمة بين الدولة والمجال في عصر الحماية، ألا يمكن أن نتساءل عما إذا كان لإخضاع مجموع التراب قبل هذه الفترة أن يتخذ معنى آخر بالنسبة للمؤرخ؟ وما يقال بالنسبة لإخضاع التراب، ألا يمكن أن يقال أيضا بالنسبة لما يتصل به من صعوبات ناجمة عن إخضاع مجموع السكان من قبل المخزن إلا في بعض الفترات الاستثنائية؟ وباعتبار كل من بنية النظام السياسي ومستوى التنظيم المادي للبلاد، ألم يكن من شأن ميزان القوى بين المجموعات القبلية والحكم المركزي القائم أن يجعل من السيطرة على مجموع التراب شيئا مستبعدا؟

مثل هذه التساؤلات واردة هنا وهناك كروافد موجهة للعديد من التحاليل المَوَطَّنة في هذا المؤلف. وعلى الرغم من هذا فإن التغير الطارئ على نوعية مشروعية الحكم غداة الاستقلال قد أعطى الدليل على أن باستطاعة هذا الحكم أن يبسط سلطانه بعد التحرر على مجموع التراب المغربي بما في ذلك الأقاليم الصحراوية النائية. وضمن هذا التوجه، سوف يُبعث التحالف العسكري بين الجيشين الفرنسي والإسباني من جديد ليضطلع بمهمة مدافعة المقاومة المغربية الحاضرة بالصحراء المحتلة آنئذ من قبل إسبانيا، وذلك بغية إبعادها ومحاصرتها بالمنطقة الخاضعة قديما للحماية الفرنسية. ولقد أعاد هذا التدخل الفرنسي الإسباني طرح قضية الوحدة الترابية من جديد إلا أنه قد طرحها الآن بالنسبة لمغرب مستقل. والواقع أن هذه القضية قد اتخذت شكلين اثنين في نهاية الخمسينيات إذ أنها قد أثارت قضية إدماج بعض المناطق المغربية في الجزائر المستعمرة كمنطقة توات ومنطقتي گورارة وتيدكلت من جهة؛ ومن جهة أخرى فإنها قد شملت موضوع سيطرة الجيش الإسباني على الصحراء المغربية. ومعلوم أنه سيترتب عن هذين المعطيين الأساسيين من النتائج ما سوف يكون له أبلغ الأثر لاحقا على تطور المغرب.

الفصل الثاني

مغرب ما-قبل-التاريخ
من الأصول إلى القرن الثامن قبل الميلاد

مقدمة

يعتبر البحث عن الأصول من بين مهام علم ما-قبل-التاريخ. ومما كان للشغف بهذا الموضوع أن ضاعف من الاهتمام بالفترة المرتبطة بظهور أسلافنا الأوائل وما تبع هذا الظهور من تطور.

ولئن كان عصر ما-قبل-التاريخ بالمغرب قد نال من الدرس ما لم ينله غيره من العصور حسبما يبدو، فإنه يظل مع ذلك معروفا أقل من الباقي. وهكذا فإن اقتراح عرض تركيبي لهذا العصر سوف يتلخص أساسا في إبراز ما تأكد لدينا على وجه اليقين من نتائج أفضت إليها أبحاث متعددة كما سوف يقتضي بعد ذلك مناقشة العديد من الفرضيات التي تسمح بها المعطيات المتيسرة في الوقت الراهن. ومع أن هنالك إجماعا على القول بامتداد فترة ما-قبل-التاريخ من مليون سنة قبل الحاضر[1] إلى الألف الثالث قبل الميلاد، إلا أنه قد يكون من قبيل التبسيط أن نقاربها كمجموعة من الثقافات التي أتت تباعا بحيث قام كل منها على إثر اختفاء الثقافة السابقة. ذلك أنه تم التّهافت حتى الآن حول الأخذ بمقولة محاذية للصواب مفادها أن بروز "الثقافات الجديدة" بالشمال الإفريقي قد جاء نتيجة "اكتساحات" تلتها مجموعة من "عمليات تعويض" الساكنة المحلية بساكنة أخرى متفوقة ثقافيا على التي قبلها. والواقع أن ثقافات ما-قبل-التاريخ قد اندرجت كلها ضمن مسلسل يقوم على الاستمرارية وأحيانا على المعاصرة ونادرا ما يؤدي إلى القطيعة النهائية.

1 تستعمل عبارة "قبل الحاضر"(Before present/B.P) في الدراسات الأركيولوجية لتحديد الأزمنة بالإحالة على سنة 1950م، وهذه السنة توافق تاريخ المحاولات الأولى لاستعمال الكاربون 14 في عملية تحديد التواريخ.

وتجدر الإشارة إلى أن علوم آثار ما-قبل-التاريخ تعرف تطورا مستمرا راجعا لتجدد مناهج التأريخ وتنوع الطرائق وتعدد الأبحاث، مما يعني ضرورة تحيين المعطيات بصفة دائمة. فتاريخ المجموعات البشرية التي لم تَعرف الكتابة كتاريخ ثقافتها لن يتيسر إلا من خلال ما خلفته من الشهادات المادية بمختلف أنواعها. وقد ساهمت دراسة البقايا العظمية البشرية إلى حد كبير في التعرف على إنسان هذه الفترة وكذا على الأمراض التي عاناها وأحيانا على طقوسه الجنائزية، بينما يتم إعادة تشكيل المناخ القديم والغطاء النباتي المصاحب لهذا المناخ بالاعتماد أساسا على تحليل المستحاثات الحيوانية وحبّات اللقاح أو الطَّلْع، بالإضافة إلى بقايا نباتية مستدقّة. ومن جهة أخرى، فإن الأدوات الحجرية والفخار والفن وأدوات الزينة والبنيات السكنية والفضاءات الجنائزية تشكّل عناصر يستند إليها الدارسون في التعرف على الإنتاج المادي والتنظيم الاجتماعي لهذه المجموعات البشرية. أما بالنسبة للإطار الكرونولوجي، فإن ضبطه يتم بالاعتماد على العديد من طرائق التأريخ.

والجدير بالذكر أن أقدم الأبحاث المتعلقة بعصور ما-قبل-التاريخ بالمغرب تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وأن وتيرتها ازدادت في القرن العشرين. وخلال عهد الحماية، أشرف عليها دارسون أجانب اعتمدوا مقاربات لها ارتباط بالتقلبات التي عرفتها الاتجاهات الفكرية والتيارات العلمية في بلدانهم الأصلية. ومع ذلك، فإن هذه الحقبة هي التي شهدت طرح العديد من الأسئلة الجوهرية التي تهم العصر الحجري القديم والعصر الحجري الجديد. وابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، أخذ البحث الخاص بما-قبل-التاريخ بالمغرب يعتمد منهجيات ساعدت على إبراز تعاقب الحضارات ماقبل التاريخية وتطورها. وتعدّ دراسة العصر الحجري القديم الأسفل خير مثال على هذا التوجه، إذ تم التوصل إلى تقسيم هذا العصر إلى العديد من "المحطات التطورية" انطلاقا من تصنيف الأدوات الحجرية بينما لم يهتم الدارسون بـ"المعيش اليومي" لإنسان ما-قبل-التاريخ إلا في وقت متأخر، وذلك على إثر التطور الذي عرفته دراسات البيئات القديمة والدراسات الكرونولوجية والدراسات المتعلقة بالسلوكات البشرية.

هذا وتظل علاقة المغرب بجنوب الصحراء الكبرى خلال الزمن الجيولوجي الرابع مرتبطة بالتطور الذي عرفته الصحارى ؛ كما أن التطورات الجغرافية لمضيق جبل طارق قد مكنت أحيانا من إقامة التبادل مع الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. ومع هذا، وعلى الرغم من هذه الخصوصيات، فإن فترة ما-قبل-التاريخ بالمغرب تظل شبيهة بالمجالات الجغرافية الكبرى في بقية العالم فتنقسم هي الأخرى إلى خمسة عصور :

1. العصر الحجري القديم الأسفل ؛
2. العصر الحجري القديم الأوسط ؛

3. العصر الحجري القديم الأعلى ؛
4. العصر الحجري الجديد ؛
5. عصر ما-قُبيل-التاريخ.

يُقصد بالعصر الحجري القديم (أو عصر الحجارة المقطوعة) تلك الحضارات التي تطورت خلال الطّورين المتوسط والأعلى من الزمن الجيولوجي الرابع، بينما يبتدئ العصر الحجري الجديد (أو عصر الحجر الصقيل) حوالي زمن الهولوسين الأوسط ؛ أما فترة ما-قُبيل-التاريخ فيرجّح أنها تبتدئ في الألف الثالث قبل الميلاد لتنتهي مع مجيء الفينيقيين إلى المغرب على ما يبدو. وهذا الحدث الأخير لا نسوقه إلا على سبيل الإشارة لا غير، لأن التأثير الفينيقي على السكان المحليين كان محدودا للغاية. وهكذا، فإن مصطلح ما-قُبيل-التاريخ يُطلَق على الطور الفاصل ما بين فترات ما-قبل-التاريخ والفترات التاريخية. ومن ثم، فإنه يتخذ معنى كرونولوجيا ولا يُحيل على واقع تؤكده الأبحاث الأثرية بشكل قاطع.

العصور الحجرية : من الأنشطة البشرية الأولى إلى التنظيم الاجتماعي

تشمل العصور الحجرية العصر الحجري القديم الأسفل الذي يتميز بظهور الأنشطة البشرية الأولى والعصر الحجري القديم الأوسط الذي شهد بروز الإنسان العاقل بالمغرب وأخيرا العصر الحجري القديم الأعلى حيث نشأت تنظيمات اجتماعية مركّبة.

العصر الحجري القديم الأسفل : ظهور أولى الأنشطة البشرية

من المحقق أن القارة الإفريقية هي مهد الحضارات الإنسانية الأولى وأن الأبحاث الأثرية تؤكد هذه الحقيقة يوما عن يوم. فقد تم العثور بشرق إفريقيا على بقايا عظمية بشرية لأحد أسلاف الإنسان الأقدمين، أطلق عليه اسم "ملينيوم أنسيستر" (إنسان الألفية، Millenium ancestor)، ويتعلق الأمر ببقايا تعود إلى حوالي ستة ملايين سنة. ويبدو أن هذا الإنسان قد طوَّرَ مهارة المشي منتصبا على قدمين كأسلوب للتنقل، وهو ما يدعم في نفس الآن النظرية التي يُطلق عليها "إيست سايد ستوري East Side Story" (قصة الجانب الشرقي)، وتقوم هذه النظرية على أن تطور الإنسان بشرق إفريقيا قد تم في منطقة جافة على إثر حدوث حركة رفع تكتونية بوادي گريگوري (Gregory Rift) الواقعة في وادي الصدع العظيم (The Great Rift Valley) بكينيا. غير أن هذه النظرية قد تم دحضها بعد اكتشاف عظام بشرية تعود إلى حوالي سبعة ملايين سنة في تشاد على بعد 2.500 كيلومتر من شرق إفريقيا. وعليه، فإن تحديد مكان ظهور ونشأة أسلافنا الأُوَّل بإفريقيا يظل مرتبطا بشكل وثيق بنتائج الكشوفات الأثرية.

المغرب في محيطه الإفريقي

لم يتم العثور بالمغرب حتى الآن على أي أحفور مشابه لما عُثر عليه بكينيا وتشاد. فعند ظهور التجمعات البشرية الأولى في بقية العالم، عرف المغرب في المقابل وجودا مكثفا لأصناف من الحيوانات كما تدل على ذلك كشوفات لبقايا عظمية بموقع ليساسْفة بناحية مديونة (الدار البيضاء)، ويتعلق الأمر ببقايا عظمية للخرتيت (وحيد القرن) والغزلان وأنواع من القوارض تعود إلى حوالي 5.5 مليون سنة، وهي أصناف حيوانية تدل على وجود غطاء نباتي ضعيف ومتناثر. وقد تأكد غياب أي نشاط بشري بالمغرب خلال تلك الحقب السحيقة بعد ذلك بآلاف السنين.

وقبل حوالي 2.4 مليون سنة، كان الإنسان الماهر (Homo habilis) بشرق إفريقيا وجنوبها يصنع أدوات مقتدّة من الحصى وهي الأصل في تسمية الحضارة التي نسبت إليها والمعروفة بـ"حضارة الحصاة المعدلة " (civilisation du galet aménagé/Pebble culture).

وإبان تلك الفترة، عرف المغرب وجود وحيش بري ومائي وفير قل نظيره، تم الكشف عن بقاياه العظمية بموقع أهل لُغْلام (مقلع دوبري سابقا) بالدار البيضاء. وهكذا وفي وسط نباتي مفتوح وجاف نسبيا، اتخذت الضباع والفهود وحيوانات أخرى من آكلة اللحوم من الكهوف ملاجئ للاحتماء. وكانت تجلب إليها طرائدها المكونة أساسا من الخنزيريات وأبقار الكودو الوحشية والغزلان وأنواع من الظبيان ومن الخيليات "المنقرضة" التي يتحدّر منها الحصان الحالي وحيوانات أكثر ضخامة مثل الخرتيت على الأرجح. كما افترست ثدييات بحرية كشبيه حوت العنبر والبطريق والدلفين التي كانت تلفظها أمواج البحر على ما يبدو. ومن الراجح أيضا أن حيوانات أخرى مثل الفيلة والزراف وشبيه قرد البابون قد تعايشت مع أنواع منقرضة من القنافذ والأرانب ونوع من الطيور البحرية ذات مناقير بأسنان زائفة.

وهذا الوحيش الفريد من نوعه بمجموع الشمال الإفريقي يشبه ذلك الذي تم اكتشافه بإثيوبيا وكينيا إلى حد بعيد، وإن كان هذا الأخير مقترنا بالإنسان الماهر في الكثير من الأحيان. وعلى العكس من هذا، فإنه لم يتم العثور حتى الآن بالمغرب على أي أداة أو بقايا بشرية تعود إلى نفس الفترة لأن الإنسان الماهر لم يغادر إفريقيا الشرقية والجنوبية، حسبما يبدو. ومن ثم، فإن كل الأدوات الحجرية التي عدّها الباحثون القدامى من مخلفات حضارة "الحصاة المعدلة" بالمغرب إنما هي ناتجة في الواقع عن ظواهر طبيعية مثل الآثار الناجمة عن تدحرج الحصى في المجاري النهرية أو ما صنعه الإنسان خلال فترات متأخرة من العصر الحجري القديم الأسفل.

وحوالي مليوني سنة قبل الحاضر، سيصبح شرق إفريقيا مرة أخرى مجالا مأهولا من قبل جماعات بشرية أخرى تتوافق مع الإنسان المنتصب القامة Homo erectus، أو مع "الإنسان

العامل" (Homo ergaster) وهي الصيغة القديمة للإنسان المنتصب القامة الذي كثيرا ما يُقرن بالحضارة ما-قبل-التاريخية المعروفة بـ "الأشولية" (نسبة إلى موقع سان أشول بفرنسا) كما سوف نرى. وبخلاف سلفه، فإن الإنسان المنتصب القامة عمَّر العديد من المناطق الأورو-آسيوية أيضا.

هذا في إفريقيا بشكل عام ؛ أما في المغرب على وجه الخصوص، فتم التعرف على أقدم آثار للإنسان المنتصب القامة بمقلع طوما 1 بالدار البيضاء، وهي تعود إلى حوالي مليون سنة. ويحسن بنا أن نميز بين البقايا العظمية البشرية في المستويات الأثرية التي تضم مصنوعات حجرية وبقايا المستحاثات الحيوانية، إذ قد لا يتجاوز عمر بقايا عظام الإنسان المنتصب القامة التي تم العثور عليها بشمال إفريقيا إلى اليوم 500 ألف سنة. ويشار في هذا الصدد إلى أن نصف هذه الأحافير قد تم اكتشافها بالمغرب، وتتكون أساسا من عظام الجماجم ومن الأسنان.



1. فك بشري من مقلع طوما (الدار البيضاء)

وقد اكتُشِفت بقايا الإنسان المنتصب القامة بالعديد من المواقع المغربية ؛ ومع ذلك، فإن من المستعصي إعادة رسم الهيئة الجسدية لهذا الإنسان، وإن كانت المحاولات القائمة على التقنيات المعلوماتية في هذا المجال قد مكنت من تكوين فكرة عن أسلاف المغاربة. وهكذا، وبالمقارنة مع ما تم اكتشافه بإفريقيا جنوب الصحراء، فالراجح أن الإنسان المنتصب القامة كان ذا قامة قصيرة، ولم يكن له ذقن ؛ أما أسنانه فكانت قوية. ومن المستبعد أن تكون اللغة المنطوقة من بين مكتسباته. وبغض النظر عن السمات التشريحية للأحافير البشرية المكتشفة بالمغرب وتطابقها مع الخصائص المميزة للإنسان المنتصب القامة، فإنها كثيرا ما تنطوي على عناصر تقربها من أشكاله المتطورة؛ بل إن هذه السمات قد تحمل في طياتها بداية ملامح ما سوف يكون عليه الإنسان العاقل أو الحديث حسب العديد من الباحثين، وهو ما قد يؤيِّدُ فرضية استمرار وجود الإنسان بالمغرب في الفترة الواقعة بين العصر الحجري القديم الأسفل والعصر الحجري القديم الأوسط على الأقل.

وخلال هذه الفترة، تشكلت الأدوات الحجرية الأشولية في أغلبها من فؤوس يدوية تُعرف بذات الوجهين. وإذا كانت وظيفة هذه الفؤوس قد ظلت غير محددة بدقة، فمن الراجح أنها كانت تستعمل لشرح وتقطيع لحوم الحيوانات وهشم عظامها لاستخراج النخاع وأنها كانت تُقتَدّ من الحصى وتُشظّى جزئيا أو كليا على الجانبين. بيد أنه يتضح عند الفحص والتدقيق أن هذه الفؤوس تحمل آثار استخدامها في التعامل مع مادة الخشب، ومن ذلك شذب الأغصان (ربما لصنع مزاريق)، وهو ما وَسَّع من دائرة استعمالها.



2. مقلع طوما بالدار البيضاء : منظر عام

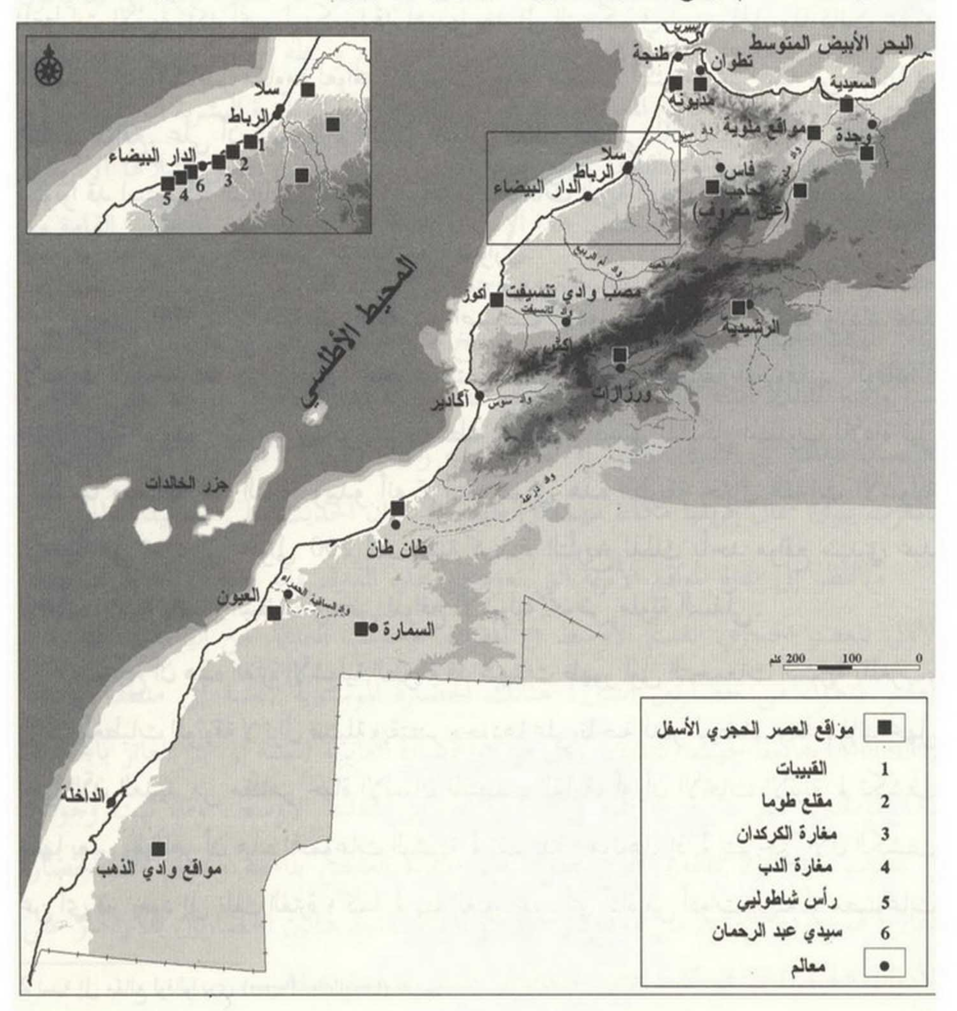
مجال الإنسان المنتصب القامة ونمط عيشه : الحضارة الأشولية

عاش الإنسان المنتصب القامة في مجال شاسع شمل كل الساحل الأطلنتي كما استوطن مجالات بكل من طنجة (بمنطقة مديونة) وسلا. فبهذه الأخيرة، تمَّ اكتشاف جمجمة شبه كاملة بالإضافة إلى بقايا لجماجم عثر عليها بمدينة الرباط بالموقع المعروف بحي القبيبات حاليا. على أن المجال الخلفي للعاصمة يزخر بعدد من المواقع الأشولية، ومن ذلك غابة المعمورة والهضبة الوسطى. أما بمدينة الدار البيضاء وضواحيها، فقد مكّن استغلال المقالع من اكتشاف عدد لا يستهان به من المواقع الأشولية التي تُعدُّ من أهمّ ما عُثِر عليه من هذا النمط بالشمال الإفريقي كمقلع طُومَا 1 ومغارة الخرتيت ومقالع سيدي عبد الرحمان ومغارة الدِّببة ورأس شاتولييه. ويبدو أن الإنسان المنتصب القامة لم يبتعد كثيرا عن منابع المياه، كما تشهد على ذلك أدواته المكتشفة بالقرب من مصب نهر تانسيفت، وهي عبارة عن الحصى المعدلة والفؤوس اليدوية ونواة الصوان، أي الشكل الأصلي لحجارة الصوان. كما تم الكشف بالساحل المتوسطي عن مواقع أشولية عديدة، حيث عثر على أدوات بالمصاطب النهرية لوادي مارتيل بتطوان وفوق بعض هضاب سيدي منصور بالقرب من السعيدية. وقد استوطن الأشوليون أيضا المناطق الداخلية للمغرب، إذ تم التعرف على آثارهم بمنطقة السمارة والساقية الحمراء وطانطان. بل لقد ترددوا على المرتفعات، حيث تم الكشف عن بقايا بشرية بالأطلس المتوسط – خاصة بعين معروف

بمنطقة الحاجب – ومعها عظام متحجرة تضمنت فيما تضمنته من ثدييات بقايا للفيل والبرنيق (فرس النهر) وحيوان النو. كما أن وجود بقايا تياتل من نوع بارمولاريوس أمبيغيوس (Parmularius ambiguus) القريبة من الجاموس أو التيتل الإفريقي ضمن هذه الكشوفات قد أدى ببعض الباحثين إلى اعتبار بقايا إنسان عين معروف كأقدم بقايا تم اكتشافها بالمغرب. وقد شغل الأشوليون أيضا سهول تريفة ونجود وجْدة وحوض القصابي بالمغرب الشرقي ومناطق الرشيدية وورزازات.

إن انتشار الأشوليين بمجموع التراب المغربي يقيم الدليل على قدرة الإنسان المنتصب القامة على التأقلم مع الظروف الطبيعية في فضاءات جغرافية شديدة الاختلاف. وفي المقابل، لا يتوافر لدينا إلا القليل من المعلومات الخاصة بنمط عيشه لأن معظم المواقع الأثرية هي في الغالب خارج موقعها الاستراتيغرافي (أي موقعها الطبقي). وتعتبر المواقع الأثرية لمنطقة الدار البيضاء أهم مصدر للمعطيات المتصلة بالبيئة القديمة ونمط عيش الأشوليين.

خريطة 2 – أهم مواقع العصر الحجري الأسفل (مليون إلى 000 200 سنة قبل الحاضر)



ويبدو أن الأشوليين قلّما أقاموا بالكهوف، وإن فعلوا فبتناوب مع الحيوانات المفترسة. أما مساكنهم المكشوفة، فلم يتم العثور بعد على بقايا أساسات أو أي أثر لتهيئة الأرضيات لها. والراجح أنهم عاشوا ضمن مجموعات صغيرة في وسط جاف قليل النبات. وأما مُعدّاتهم فقد تنوعت وشملت كثيرا من "الشظايا" المقتطعة وقليلا من الأدوات التي أدخلت عليها إضافات وتنقيحات. وهكذا ازداد عَرضُ الأدوات ذات الوجهين (الفؤوس اليدوية) مع حفاظها على رأس حادة ليسهل استخدامها في الأشغال العالية الدقة كشرح لحوم الحيوانات وتقطيعها. وقد اعتمد نظامهم الغذائي على استهلاك لحوم الحيوانات العاشبة مثل الظبيان والبقريات والخيليات. ولم يكن ظفرهم بالطرائد عملا سهلا لأنهم كانوا في منافسة شديدة مع المفترسات الكبرى مثل الضباع والأسود والفهود. ذلك أن بقايا الحيوانات التي تم العثور عليها بمختلف المواقع التي تعود للفترة الأشولية توحي بأن الإنسان كان يقتات مما عفا على كبار المفترسات حسب ما يبدو، أو مما يتم اصطياده من طرائد بطرائق وتقنيات مازالت غير معروفة. كما أن غياب آثار النار على العظام قد يشير إلى أن الأشوليين قلّما تناولوا اللحوم مطهوة على الرغم من أن النار كانت معروفة لديهم في شكلها الطبيعي بسبب اشتعالها على إثر الصواعق أو النشاط البركاني. إلا أن المعطيات الأثرية تؤكد أنهم لم يكونوا قد اهتدوا بعد إلى التحكم في استعمالها. ولما كانت عظام الوحيش أكثر العناصر مقاومة لعوامل الترسيب، فإنها شكلت أكثر ما عُثِر عليه من البقايا في مختلف المواقع. على أن اللحوم لم تشكل أساس النظام الغذائي للأشوليين ؛ ومن المحتمل أن يكونوا قد استهلكوا النباتات الدرنية وغيرها من النباتات البرية الوفيرة التي كان الحصول عليها أيسر من الظفر بطريدة تقتضي التدافع مع الضواري.

وحوالي 400 ألف سنة قبل الحاضر، أصبحت الفؤوس اليدوية أقل سمكا وازداد عدد الأدوات المنقّحة كما برزت أولى المحاولات لتصنيع أدوات على الطريقة المعروفة بـ "لوفالوا" (Levallois)[2]، وهو أسلوب مبتكَر يتم بواسطته التحديد المسبَق للشكل المطلوب للأداة قبل تشظيتها وفصلها عن النواة. ويبدو أنه تم التحكم في هذه الطريقة خلال الفترات الأشولية الأخيرة التي تعود إلى حوالي 200 ألف سنة كما تم التأريخ لذلك بأحد مواقع سيدي عبد الرحمان الأثرية بالدار البيضاء وبعض المواقع الأشولية بحوض ملوية السفلى.

صحيح أن هذه الفترة الأشولية الطويلة قد شهدت ظهور أولى التجمعات البشرية بالمغرب، إلا أن المعطيات الموثوقة لا تزال ضئيلة ويقتصر وجودها على ناحية الدار البيضاء. وبهذا، فإننا نجهل حتى الآن العديد من مظاهر حياة الإنسان المنتصب القامة، أو أن الأبحاث الأثرية لم تكشف عنها بعد. والظاهر أن هذه المجموعات البشرية لم تقم بدفن موتاها، إذ لم يتم حتى الآن الكشف عن أي قبر يعود إلى تلك الفترة ؛ كما لم يتم العثور على أي أداة من أدوات الزينة أو مصنوعات

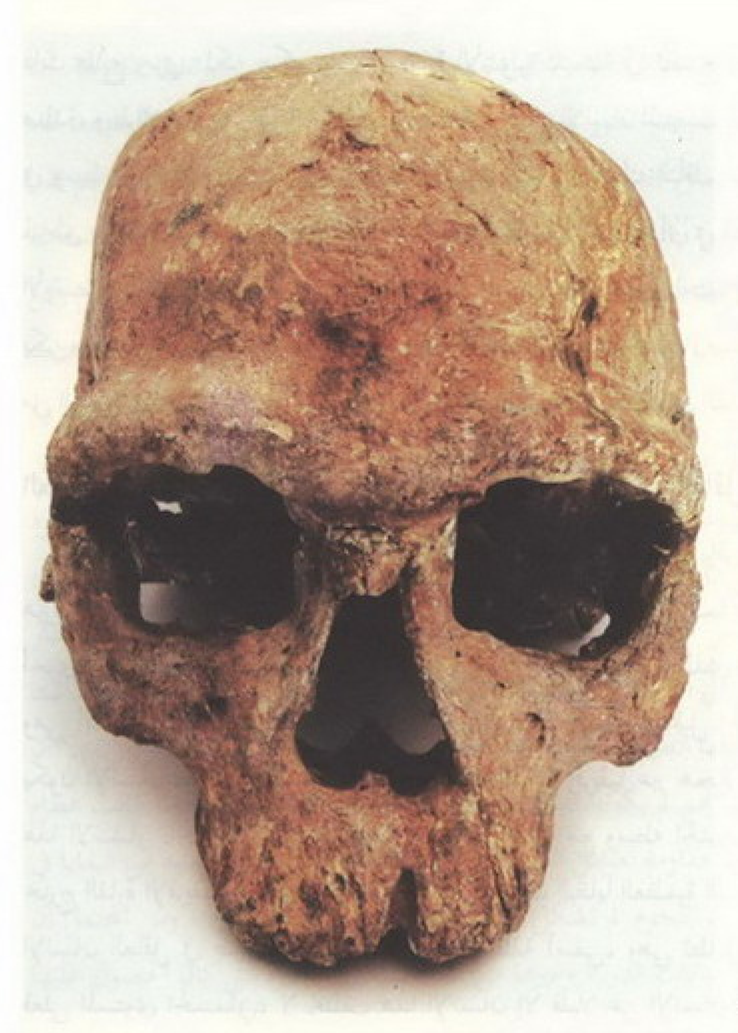
2 نسبة إلى مقالع لوفالوا بيري (Levallois-Perret) بفرنسا.

ذات طابع رمزي. لكن مكتسبات الحضارة الأشولية المتمثلة في تصنيع الأدوات من صخور صلدة، وبطرائق معقدة أحيانا –كما هي متمثلة في صراع الإنسان المنتصب القامة من أجل البقاء في وسط ما زالت الغلبة فيه للمفترِسات الكبرى، وكذا في محاولته التأقلم مع الظروف الطبيعية لمناطق جغرافية مختلفة– ستشهد تطورا هائلا خلال الفترة التي تليها، أي في العصر الحجري القديم الأوسط. والغالب على الظن أن هذه القدرات جاءت نتيجة تنظيم اجتماعي نافذ فعّال إن لم يكن معقدا. وكان أيضا أن تزامنت هذه الفترة بالذات مع ما عرفته القارة الإفريقية من تعاقب فترات من الرطوبة والجفاف كان لها دور هام في بروز حضارات العصر الحجري القديم الأوسط.

العصر الحجري القديم الأوسط : المغرب وبروز الإنسان العاقل

لقد تم اكتشاف أقدم بقايا الإنسان العاقل (Homo sapiens) بإفريقيا، وتحديدا ببلدة هيرتو (Herto) بإثيوبيا، ويعود تاريخها إلى 160 ألف سنة أو أكثر. كما تم العثور على بقايا أخرى بوادي الصدع العظيم في موْقعي أومو 1 وأومو 2 بحوض النهر الذي يحمل نفس الاسم، وهي أقدم زمنيا من سابقتها، إذ تعود إلى حوالي 195 ألف سنة قبل الحاضر. ولا يبعد أن يكون الإنسان العاقل قد انتشر في المعمور انطلاقا من إفريقيا عبر هجرة ثانية، أو قد يكون هذا الانتشار ناتجا عن تأقلم الإنسان المنتصب القامة مع وسطه الجديد منذ هجرته الأولى خارج القارة الإفريقية. أما في المغرب، فقد تم اكتشاف البقايا العظمية البشرية التي تُنْسب إلى الإنسان العاقل في صيغته القديمة بجبل إغود بمنطقة آسفي، وهي تطابق مثيلاتها الإفريقية. فعلى المستوى الجسماني، لا يختلف هذا الإنسان إلا قليلا عن الإنسان المنتصب القامة من حيث وجهه الوطيء والعريض الضخم مع وجود بروز فوق محجريْ العينين، لكنه يتميز عنه ببروز العظم الجبهي مع مثول الذقن. يقدَّر تاريخ هذه الأحافير البشرية بأكثر من 160 ألف سنة وتعتبر لذلك أقدم آثار الإنسان العاقل المنتسب للشمال الإفريقي، وقد تكون معاصرة للإنسان العاقل في الشرق الأدنى أو سابقة عليه زمنيا. ومن ثم، فإن قِدم الإنسان العاقل بالمغرب يبوّئ شمال إفريقيا مكانة مهمة في ظهور الإنسان الحديث على الصعيد العالمي.

وبالنظر إلى ندرة المواقع الأثرية التي تعود إلى هذه الفترة، فإنه يصعب تحديد البدايات الأولى للعصر الحجري القديم الأوسط في المغرب. وحسب العديد من الباحثين، فإن هذا العصر يتكون من حضارتين اثنتين : هنالك الحضارة الموستيرية (نسبة إلى منطقة موستيه (Moustier) بفرنسا حيث اكتشف لأول مرة) والحضارة العاترية (نسبة إلى بئر العاتر بالجزائر). فأما الموستيرية فهي الوجه الأقدم في العصر الحجري القديم الأوسط، وقد ثبت وجودها في المغرب لحد الآن بموقعين هما : جبل إغود ومغارة الغفْص بناحية وجْدة. وأما الحضارة العاترية فموجودة بالعديد من المواقع. ولفترة طويلة، تم تحديد هاتين الحضارتين بالارتكاز على الأدوات الحجرية لا غير كما اعتبرتا متعاقبتين ضمن تسلسل مباشر.



3. جمجمة جبل إغود

الحضارة الموستيرية : الممثلون الأوائل للإنسان العاقل بالمغرب

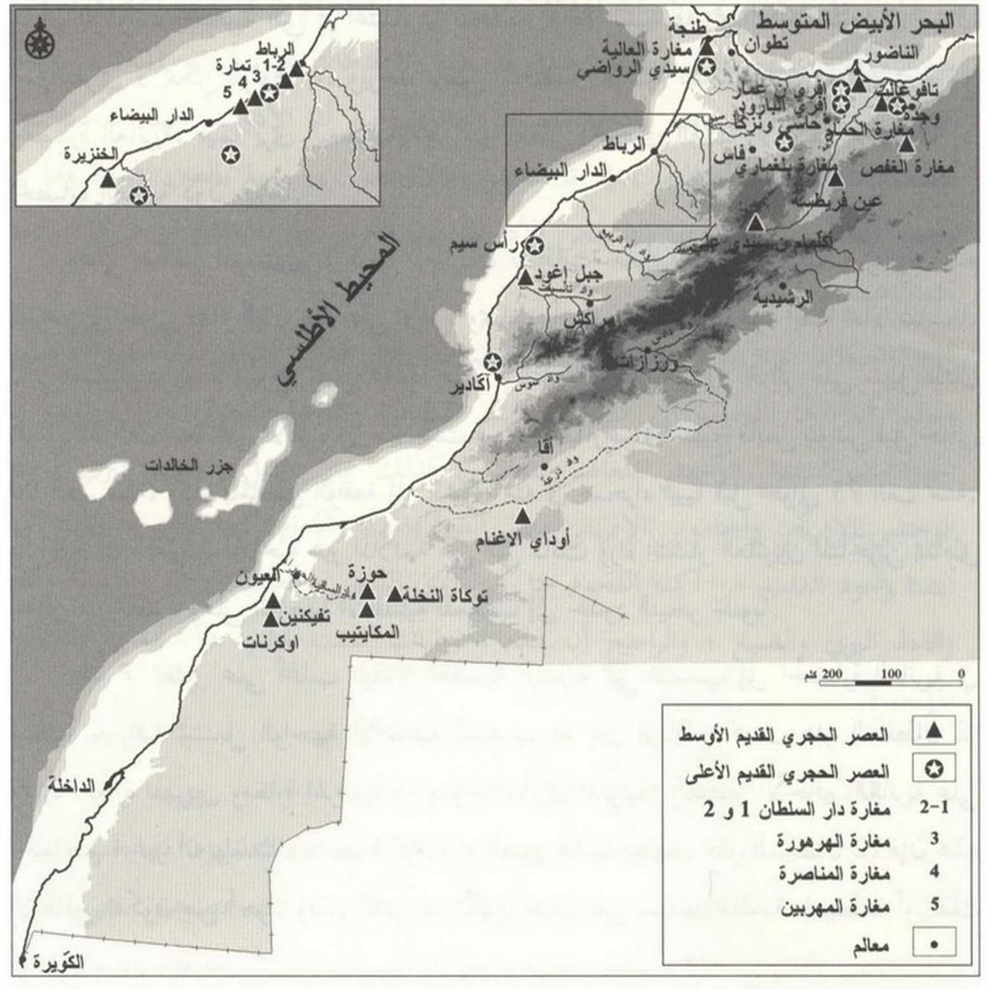
لئن كانت المعطيات التأريخية المتيسرة تُرجع ظهور الحضارة الموستيرية بجبل إغود إلى حوالي 160 ألف سنة قبل الحاضر على الأقل، فمن المرجح أن تشكّل هذا الموقع قد تم خلال فترة زمنية طويلة امتدت من 190 ألف إلى 90 ألف سنة ؛ أما في مغارة الغفص بالقرب من وجدة بالمغرب الشرقي، فلقد انتهت الحضارة الموستيرية في الفترة الواقعة بين 90 ألف و80 ألف سنة. ويوحي وجود الموستيريين بكل من ناحية آسفي والمغرب الشرقي بأن انتشارهم في المجال الجغرافي كان أوسع مما أسفرت عنه نتائج الأبحاث الأثرية فيما يتعلق بحضارتهم حتى اليوم.

لقد كان المجال الطبيعي الذي عاش فيه الموستيريون شديد الاختلاف عما هو عليه المشهد اليوم، إذ كانت مرتفعات المغرب الشرقي على سبيل المثال تغلب عليها الغابات، وكانت هضابه العليا عبارة عن سهوب. أما المناخ فكان قبل أكثر من 100 ألف سنة بقليل أكثر رطوبة وأشد حرارة، وكان الوسط الطبيعي يتميز بوجود غطاء نباتي يغلب عليه الزيتون

البري وشجر الخروب، ثم أصبح حوالي 90 ألف سنة قبل الحاضر أكثر قحولة وأشد برودة مع عودة بيئة نباتية يغلب عليها شجر العفص.

وقد سكن الموستيريون المغارات والملاجئ الصخرية كما أقاموا لهم مساكن مكشوفة. وكان الوسط الطبيعي الذي عاشوا فيه قبل حوالي 150 ألف سنة مفتوحا على ما يظهر، وجافا نوعا ما ببعض المناطق من المغرب، لكنه وفّر لهم العديد من النباتات البرية الصالحة للاستهلاك. كما مارسوا صيد الحيوانات العاشبة مثل حيوان النو والغزال والنعام والخنزير الوحشي الإفريقي والحصان ؛ وفي بعض الأحيان، اصطادوا أعتى الحيوانات كالخرتيت الأبيض. وتشهد آثار الحرق على العظام التي خلّفوها على معرفتهم للنار واستخدامهم لها في إضاءة ظلمة الكهوف وطهي لحوم الطرائد، وهو ما تبين كذلك من خلال دراسة بقايا الفحم الخشبي الأحفوري التي أثبتت استعمالهم لأغصان شجر العفص والزيتون البري كوقود لإذكاء النار.

خريطة 3 – أهم مواقع العصر الحجري القديم الأوسط والأعلى
(200 000 إلى 8000 سنة قبل الحاضر)



الحضارة العاترية : الحضارة اللغز

مرت فترة الانتقال من الحضارة الموستيرية إلى الحضارة العاترية بدون تغيّرات مفاجئة، على ما يبدو. وهكذا، فإن الحضارة العاترية بالنسبة إلى العديد من الباحثين تمثل وجها من أوجه التطور التدريجي للحضارة الموستيرية بينما ذهب آخرون إلى أنها حضارة مستقلة بذاتها، بل لربما كانت معاصرة للموستيريين المتأخّرين. والواقع أن العاترية التي يقتصر وجودها على شمال إفريقيا والصحراء الكبرى تظل لغزا من ألغاز عصر ما-قبل-التاريخ.

ومازال الحسم في أصل الحضارة العاترية ممتنعا حتى الآن، على الرغم من إمكانية وجود صلة بينها وبين الموستيرية المحلية بشمال غرب إفريقيا ؛ إلا أننا لا نستطيع أن نقيم الدليل على ذلك. فبعض الدارسين ذهبوا إلى أن الحضارة العاترية منحدرةٌ من بلاد النُّوبة ؛ غير أن هذه الفرضية لا تصمد أمام المعطيات الاستراتيغرافية الجديدة، إذ تبين في الوقت الحالي أن الأدوات الحجرية ذات السُّوَيْقات التي تطبع الحضارة العاترية لا وجود لها في تلك المنطقة. ومن الباحثين كذلك من يربطها بالتأثيرات المصرية، لكن العلاقة بين الحضارة الخارْجية (نسبة لواحة الخَارْجَة) والحضارة العاترية في بعض مناطق واحة الخارْجة ليست واضحة، إذ أن الأدوات الحجرية التي تم اعتمادها لتحديد أوجه الشبه قد تم العثور عليها في سياق استراتيغرافي لا يمكن الوثوق به. ويرجح بعض المختصين فرضية تناوب الحضارة الموستيرية مع الحضارة العاترية، فيما يرى البعض الآخر أن العصر الحجري القديم الأوسط لم يعرف إلا الحضارة العاترية دون غيرها.

وعلى عكس الموستيريين، شغل العاتريون نطاقات جغرافية كبيرة بالمغرب ؛ وتعود أقدم آثارهم إلى حوالي 100 ألف سنة على الأقل. وبمناطق أخرى، شغل العاتريون أيضا مجالا شاسعا، لكن استقرارهم به لم يتم في نفس الفترة. فقد تم التأريخ لحضورهم في الجزائر على سبيل المثال بحوالي 35 ألف سنة على الأقل، في حين ثبت وجود حضارتهم في خليج قابس بتونس قبل حوالي 90 ألف سنة، وكذا بالمناطق الواقعة إلى الشرق منه في صحراء ليبيا قبل حوالي 73 ألف سنة. والراجح أن التغيّرات المناخية غير الملائمة هي التي كانت وراء انتشار العاتريين المتأخّرين بمناطق أخرى من مصر، وعلى الواجهة الأطلنتية للمغرب إلى حدود النيجر جنوبا.

وقد تم العثور على أغلب البقايا العظمية البشرية التي تنتسب إلى الحضارة العاترية في منطقة جغرافية تشمل الواجهة الأطلنتية للمغرب ما بين الرباط (كهف دار السلطان 2) وتمارة (مغارة المهربين ومغارة الهرهورة 1) ومؤخرا بشرق المغرب. وتقتصر الأحافير العاترية على الجماجم ؛ غير أنه باستثناء جمجمة كاملة تم العثور عليها بكهف دار السلطان 2، فإن هذه الأحافير تتكوّن من أجزاء وبقايا كثيرا ما تكون عبارة عن شظايا عظمية لجمجمة أو لفك أو هي أسنان منفردة.

▪ أدوات معدَّة للصيد

كان للمصنوعات ذات الشُّوَيْقات التي قد يصل عددها إلى ما يقرب من ربع الأدوات الحجرية التي صنعها العاتريون دور حاسم في التعريف بحضارتهم إلى حد كبير وإن اقترن بهم أيضا تصنيع أدوات أخرى مثل المقاحف والمكاشط وأدوات تمت تشظيتها على طريقة لوفالوا إلى جانب النصال والأدوات الحصوية أحيانا ؛ كما عمدوا إلى المواد الأولية الحجرية المحلية في صنع أدواتهم ؛ وليس من النادر أن نجد مواد أولية تم جلبها من أماكن تبعد بحوالي ستين كيلومترا عن المواقع.

ومن المحتمل جدا أن يكون ما اصطلح عليه بالصيد المتخصص قد عرف بدايته مع العاتريين، مع تفضيلهم لصيد الغزلان البالغة الصغيرة الحجم منها والمتوسطة، بدليل ما عُثِر عليه من عظامها المتعددة بالكهوف التي شغلوها. وقد كان العاتريون يمارسون هذا الصيد الانتقائي بعد أن تحكّموا في صناعة واستعمال الأدوات ذات الشُّوَيْقات التي منها ما استخدم كقاذفات للحراب. وكان استخدام هذه الأسلحة الجديدة بمثابة نقلة كبيرة في حياة إنسان ما-قبل-التاريخ، إذ أن شدَّها على السهام وتصويبها بواسطة الأقواس، على ما يبدو، قد مكّنهم من إصابة الهدف عن بعد. ويكون الإنسان بهذه الخطوة قد تمكّن من التفوُّق الواضح على طريدته، ذلك أن هذا الاحتكاك غير المباشر قد قلّص بشكل كبير من مخاطر الإصابات بالنسبة للصياد العاتري. بيد أن الأدوات ذات الشُّوَيْقات لم تُستعمل كلها كسلاح للرمي، إذ تأكد من خلال ما يُرى منها بالعين المجردة وما يرى بالمجهر أنه لم يستخدم منها إلا بعض الأدوات لهذا الغرض وأن البعض الآخر قد استعمل كمكاشط ومقاحف.

واصطاد العاتريون أيضا الحيوانات الضخمة مثل الثور البدائي والجاموس والحصان وجلبوا أجزاءها اللحيمة إلى ملاجئهم ليتم تقطيعها وتناولها مطهوة. وإلى جانب هذه الحيوانات، اشتمل الوحيش المعاصر للعاتريين كذلك على الفيل والخنزير البري والخنزير الوحشي الإفريقي والجاموس الإفريقي وظبي الغبرة والمهاة والنَّعام. كما عرَف وسطهم البيئي أيضا وجود العديد من آكلة اللحوم مثل ابن آوى الذهبي والثعلب الأحمر والنّمس والفهد والقط البري والضبع ؛ والراجح أن هذه الحيوانات كانت تجلب فرائسها إلى الكهوف المهجورة.

▪ الأزمات المناخية وانعكاساتها على الإنسان

مما لا شك فيه أن القدرات التقنية الكبيرة التي اكتسبها العاتريون قد يسَّرت بشكل كبير تأقلمهم مع الأزمات المناخية التي طبعت بعض فترات عصرهم. ففي البداية، كان المجال الطبيعي مجالا مُشْجِرا زاخراً بالطرائد من غير شك، كما كانت تتخلله أنهار



4. بوغاز جبل طارق : لقطة من غار لكحل

ذات صبيب مهم وفرشة مائية جوفية تغذي البحيرات الداخلية على نحو منتظم. غير أن المغرب قد عرف فترة قاحلة قلبت نمط عيش العاتريين رأسا على عقب بتاريخ 25 ألف سنة قبل الحاضر تقريبا. وقد نجَم عن هذا التحوُّل المناخي تدهور في الغطاء النباتي وتناقص في عدد الطرائد. ومن ثم، أضحت الموارد البحرية تشكل عنصرا مكملا في النظام الغذائي للعاتريين، إذ عمدوا إلى استهلاك الأصداف البحرية كالصدفيات المخروطية الشكل، وهي رخويات أحادية المصراع وبطنية الأقدام قريبة من حلزون البرونق البحري، بالإضافة إلى البطلينوسات وبلح البحر. إلا أنه يبدو أنهم لم يمارسوا الصيد البحري بطريقة منتظمة.

ويختلف تأثير القحولة باختلاف المناطق، ويبدو أن الإنسان قد لجأ إلى المرتفعات حيث ساد مناخ رطب إلى حد ما. غير أنه ابتداء من 20 ألف سنة قبل الحاضر، أخذت القحولة تمتد إلى تلك المرتفعات بدورها قبل أن تتراجع خلال الفترة الواقعة ما بين 13 ألف سنة و12 ألف سنة، بعد اختفاء الحضارة العاترية بكثير.

وبموازاة مع هذه التغيّرات المناخية، عرفت السواحل المغربية هي الأخرى تحولات نتجت عن انخفاض مستوى البحار الذي بلغ ما يقارب 120 مترا في بعض المناطق. وهكذا ابتعد مستوى خط الساحل مقارنة بما هو عليه اليوم عن المواقع الأثرية العاترية الكبرى على الساحل الأطلنتي، كما أن هنالك جزيرة كانت بادية للعيان ما بين المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية على

مسافة ستة كيلوميترات فقط من الأراضي الإفريقية. ولما أضحت الصحراء صعبة الاختراق بسبب زحف التصحر، انتشر العاتريون على امتداد مناطق الشمال الإفريقي. في هذه الآونة بالذات، يبدو أن بعض المجموعات العاترية أجازت إلى الضفة الأخرى عبر مضيق جبل طارق كما يشهد بذلك تشابه الأدوات العاترية مع نظيرتها بجنوب إسبانيا.

▪ ظهور الفن والتعبير الرمزي

قبل الأزمة المناخية التي ابتدأت حوالي 25 ألف سنة قبل الحاضر، ابتكر الإنسان في الفترة العاترية، على ما يظهر، أولى التعبيرات الرمزية أو الفنية ؛ وقد تأكد وجود هذه التعبيرات في مواضع أخرى من شمال إفريقيا والصحراء، وتتمثل أساسا في مصنوعات للزينة وشظايا مخرومة من وسطها، وكذا في استعمال المُغْرَة الحمراء.

ولئن كان العاتريون ينتمون إلى الإنسان العاقل، فإنه يظل من الصعب تحديد المكان والزمان اللذين أتاحا لهم بلوغ مرتبة متقدمة من"الحداثة الثقافية". فلفظ "حديث" لا يتعلق فقط بالمظهر الجسماني وإنما يتعداه إلى السلوك الحضاري. واعتمادا على ما هو متوافر لدينا من معطيات، فإن هذا السلوك قد ظهر بجنوب إفريقيا منذ حوالي 75 ألف سنة، ويُحتمل أن يكون قد ظهر قبل هذا التاريخ بالشرق الأدنى، وتجلى في استعمال أدوات الزينة والحلي. أما فيما يخص المغرب، فالمثال الوحيد لأدوات الزينة العاترية الذي نعرفه على وجه اليقين حتى الآن هو عبارة عن أصداف بحرية مخرومة في وسطها من نوع نساريوس جيبوسولوس (Nassarius gibbosulus). وقد تم اكتشاف هذه الحلي بكهف الحمام بتافوغالت (منطقة بركان)، وهي تعود إلى أكثر من 100 ألف سنة. وبذلك تكون هذه الحلي أقدم من كل مثيلاتها في العالم حتى الآن من غير أي شك. كما تم العثور على أدوات مشابهة بعدة مواقع أخرى لم يتم التأريخ لها بشكل دقيق لكنها تنتمي أيضا إلى الحضارة العاترية. وهذا ما يجعل من المغرب، حسب نتائج البحث المتوافرة، البلد الوحيد في العالم الذي اكتشفت فيه، في مواقع مختلفة، أدوات للزينة تعود إلى العصر الحجري القديم الأوسط. وقد يكون المغرب بذلك مركزا من أهم المراكز التي انتشرت منها هذه الابتكارات الرمزية والفنية.



5. أصداف مخرومة (تافوغالت)

وسواء أكان استعمال هذه الأدوات كسلوك حضاري قد ظهر بشكل فجائي أم نجم عن تطور تدريجي، فإن أدوات الزينة تعتبر عاملا فاصلا في نعت مجموعة بشرية ما-قبل-تاريخية بـ"الحديثة". ذلك أن

صنع الحلي والتزين بها من قبل المرء يعتبر في حد ذاته إشارة مثقلة بحمولة رمزية قوية ترتبط بالتعلق بالهوية والشعور بالانتماء من غير شك.

وعرف العاتريون أيضا صناعة الأدوات من العظام، ولربما صنعوها من العاج. فقد تم اكتشاف قطعتين من العاج بكهف دار السلطان 1 وأدوات من العظام بمغارة المناصرة بناحية تمارة، وهو ما يؤكد أن العاتريين عرفوا الاشتغال على هذه المواد قبل العصر الحجري القديم الأعلى. هذا، ويجوز القول إن استعمال العاتريين للرموز واستخدامهم لأدوات الزينة قد بدأ يتضح بالتدريج ؛ ولا يستبعد أن تكون حقبة الإيبروموريين الذين أتوا بعدهم فترة من الفترات التي تطورت خلالها هذه الابتكارات.

■ لغز اختفاء العاتريين

يمثل انقراض الحضارة العاترية لغزا يفوق لغز بداياتها الأولى، مما أدى إلى طرح العديد من الفرضيات في الموضوع. وحسب بعض الباحثين، فإن جزءا من الساكنة العاترية قد نزح إلى أوروبا عبر مضيقي جبل طارق وصقلية ؛ وبعد حلولهم بأوروبا تحولوا إلى إيبروموريين، ثم عادوا لتعمير شمال إفريقيا من جديد. بينما يفسر آخرون اختفاء العاتريين بتعرضهم للإبادة من قبل من خلفوهم، أي الإيبروموريين. والواقع أنه تم تسجيل وجود فجوة في التسلسل الكرونولوجي والحضاري في أغلب المواقع بالكهوف خلال الفترة الانتقالية الفاصلة بين نهاية الحضارة العاترية وبداية الحضارة الإيبرومورية ؛ وقد يبلغ ذلك أحيانا آلاف السنين. ولئن كانت ندرة البقايا العظمية العاترية لا تُسعف كثيرا في استجلاء هذه المعضلة، فإن البعض من خصائصهم التشريحية توحي بالسمات التي سوف يكون عليها إنسان العصر الحجري القديم الأعلى، أي الإنسان الحديث الذي أتى بعدهم.

وعلى الرغم من تعدد الأبحاث المتعلقة بالعصر الحجري القديم الأوسط، فإننا لا نعرف عن الحضارة العاترية إلا النزر القليل. فمن جهة، لا تسعف المواقع الموستيرية في استجلاء خبايا الحضارة العاترية نظرا لندرتها أو لعدم التعرف عليها على نحو سليم ؛ ومن جهة أخرى، فإن العاترية ذاتها لم تكشف لنا بعدُ عن الكثير من أسرارها. ومن ثم، فإن أصل هذه الحضارة كما هو شأن مآلها لا يزال محل جدل بين الباحثين. وتشهد البقايا العظمية للإنسان الموستيري على أن المغرب كان له دور هام بكل تأكيد في تطور الإنسان الحديث أو الإنسان العاقل المعاصر (Homo sapiens sapiens) إن لم يكن في نشوءه. ولطالما ساد الاعتقاد أن الحضارة العاترية قد ابتدأت قبل حوالي 40 ألف سنة، إلى أن تبيّن الآن أنها أقدم من ذلك وأن جذورها تتجاوز 80 ألف سنة قبل الحاضر بكثير.

على أن أكبر إسهام عرفه العصر الحجري القديم الأوسط هو تدجين الإنسان للنار، إذ أن اكتشاف النار قد أحدث تغيّرا جذريا في حياة الشعوب القديمة لعصر ما-قبل-التاريخ.

ذلك أن استعمالها لم يقتصر على التدفئة والإنارة فحسب، بل تعدّاه إلى طهي الأطعمة، الأمر الذي مكّن من تحسين النظام الغذائي للمجموعات البشرية بشكل كبير وساهم في تطوير قدراتها الجسمانية والفكرية. ومع ذلك، تظل جوانب شتى من حياة إنسان العصر الحجري القديم الأوسط غير معروفة، وإن كان من المحتمل جدا أن يكون هذا الإنسان قد عرف شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي، وهو ما قد تدل عليه تحركاته لمسافات تبلغ عشرات الكيلومترات بحثا عن المواد الأولية الحجرية. إلا أن غياب المقابر يحد بشكل كبير من معرفتنا للأوجه الأخرى لهذا التنظيم الاجتماعي.

العصر الحجري القديم الأعلى : تنظيمات اجتماعية مركّبة

تعود بداية العصر الحجري القديم الأعلى بشمال إفريقيا إلى حوالي 22 ألف سنة قبل الحاضر كما تم تسجيل ذلك بموقع كهف الحمام بتافوغالت، مما يجعل من المغرب، على وجه الاحتمال، فضاء لأقدم تسلسل طبقي مقطعي لهذه الحقبة.

ومن بين القضايا التي لا تزال مطروحة بالنسبة لهذا العصر، قضية المصطلحات المستعملة للتعبير عنه، وهي بالتتالي : الإيبروموريـة والمويلحية (Mouillien)، نسبة لواد المويلح غير بعيد عن وهران) والوهرانية (Oranien) والعصر الحجري المتأخّر (Epipaléolithique) والعصر الحجري القديم الأعلى، وهي تسميات يتم استعمالها للتعبير عن الحضارات اللاحقة زمنيا للعاترية بحسب اختلاف المناطق والباحثين. وتعدُّ تسمية الإيبروموريـة أكثر التسميات مدعاة للسّجال. ذلك أن تقارب الأشكال الخارجية للأدوات التي تم اكتشافها بكل من جنوب إسبانيا وشمال إفريقيا أدّى إلى الاعتقاد بوجود نفس الحضارة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ولاعتبارات عملية، فإننا سوف نعتمد هذا المصطلح كتسمية للإحالة على هذه الحضارة التي تتسم بوجود أدوات حجرية قطِّعت على شكل نصال ونُصيْلات، وهي مجموعة أدوات تم تصنيعها من قبل الإنسان العاقل المعاصر المعروف باسم إنسان مشتى العَرْبي، نسبة إلى الموقع الأثري بالجزائر حيث اكتُشفت أول مرة.

أصول الإيبروموريين

يظل أصل الإيبروموريين مسألة قائمة. وفي محاولة للإحاطة بأصول هذه الأجناس، تم اقتراح خيوط واصلة رأسا بينها وبين العاتريين، إلا أنها اقتراحات تنطلق دائما من ملاحظات تمت بمواقع سطحية، ونقصد تلك التي لا تحتوي على ترسّبات، وهو ما قلل من مصداقية هذه الفرضية. وقد تم الوقوف على أوجه الشبه في الأشكال الخارجية للأدوات الحجرية المستعملة بشمال إفريقيا وكذا طرائق تصنيعها مع تلك التي تنتمي إلى بعض مناطق شمال شرق إفريقيا، بل وربما مع تلك التي تنتمي إلى مناطق الشرق الأدنى أيضا ؛ غير أن التواريخ بهاته المناطق

متأخرة جدا. ومن جهة أخرى، فإن ربط الأحافير البشرية التي اكتشفت في المغرب بتلك التي أكتشفت بوادي النيل على وجه التقابل والتشابه يظل شيئا من الصعب للغاية إثباته، ولو أن بعض الباحثين لم يستبعدوا أن تكون بلاد مصر والسودان نقطة انطلاق لهذه المجموعات البشرية ؛ والحال أن المواقع الإبيرومورية قليلة بتونس ووفيرة بكل من المغرب والجزائر، الأمر الذي يتعارض مع القول بانتشار إنسان العصر الحجري القديم الأعلى من الشرق في اتجاه الغرب.

ومن ناحية أخرى، فلطالما طُرحت فرضية وجود علاقات بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا ؛ إذ ذهب البعض إلى ربط الإبيروموريين بأجناس أوروبية من قبيل الكرومانيونيين "Cromagnoïdes" (نسبة إلى كرومانيون، Cro-Magnon بفرنسا) الذين يفترض أنهم أتوا إفريقيا عبر مضيق صقلية الفاصل بين تونس وإيطاليا. إلا أنه يتبين عند التدقيق أن الكرومانيونيين كانت ملامحهم أرقى من ملامح المشتيين "Méchtoïdes" (إنسان مشتى العرْبي) من بين سكان شمال إفريقيا. لذا فإنه لا يجوز بحال أن نعتبرهم من الأسلاف الأُوَّل للإبيروموريين. وما يعزز هذا الطرح، أن إنسان العصور ما-قبل-التاريخية بإيطاليا الذي عاصر الإبيروموريين كان يصنع قبل نحو 22 ألف سنة أدوات تختلف عن أدواتهم.

ولعل الإبيروموريين لم يجتازوا مضيق صقلية ؛ إذ من الوارد، حسب بعض الدارسين، أن يكونوا قد عبروا مضيق جبل طارق، مُبْحرين من جنوب شرق إسبانيا إلى المغرب. ومن المحتمل أن جزراً ظلت بادية للأنظار في عرض المضيق منذ نهاية الفترة العاترية إلى حدود 18 ألف سنة قبل الحاضر قد يسَّرت إقامة تبادلات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

إن المأزق المنهجي الحالي الذي يواجه التنقيب عن أصول الحقبة الإبيرومورية هو نتاجٌ للمقاربة التي تذهب في الكثير من الأحيان إلى أن عصر ما-قبل-التاريخ في المغرب، ولربما في إفريقيا بوجه عام، ما هو إلا حصيلة لموجات متتابعة لوافدين طارئين يحلون محل من سبقهم. وهذا ما جعل فرضية الأصل المحلي لا يؤخذ بها إلا لماما. والواقع أنه ما بين 25 و20 ألف سنة، ساد بشمال إفريقيا مناخ طبعه اتساع نطاق السهوب وتراجع الغابات، وهو ما لم يكن ليلائم العاتريين ؛ إذ مع اشتداد الأزمة المناخية تطرق إليهم الضعف والوهن. إلا أن متأخّري العاتريين لم يلبثوا أن تمكّنوا من التأقلم مع الظروف، ولربما اقتسموا مجالهم مع أقوام آخرين، مما أفضى إلى تكوُّن مزيج بشري سيُعرف فيما بعد بالإبيروموريين عمّروا بالتدريج مجالات أقل شساعة مما كانت عليه خلال الحقبة العاترية.

ثم إن الإبيروموريين استقروا بإقامات مكشوفة أو داخل الكهوف قرب المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط والمناطق الأطلنتية شمال أكادير. كما شغلوا أيضا الأطلس المتوسط وسهول الحوز على الأرجح. وفي أماكن أخرى من شمال إفريقيا، استقر الإبيروموريون في الجزائر

بالسواحل والدواخل في الأطلس الصحراوي ؛ أما في تونس، فلا وجود لهم إلا فيما ندر، مقارنة مع ليبيا حيث كان لهم حضور مهمّ بمنطقة الجبل الغربي.

البيئة النباتية والحيوانية في الفترة الإيبروموريـة

اختلف الإطار الطبيعي للإيبيروموريين باختلاف المناخ والمناطق. وتشهد على ذلك المعطيات التي نتوفر عليها حول هذا الجانب من دراسة الفحم الخشبي الأحفوري بمواقع الشمال الغربي للمغرب. فبُعيْد 20 ألف سنة قبل الحاضر، كانت النباتات تتمثل أساسا في شجر البلوط، مِمَّا يشير إلى عودة ظروف أكثر ملاءمة للاستقرار البشري. وحوالي 14 ألف سنة ظهرت مجموعة من البَقُّوليات البرية والعَرْعَر وشجرة البلوط ذات الأوراق المُعْبَلَة والصنوبر، إيذاناً بدخول مناخ المنطقة طور طقس بارد ووسط طبيعي شبه قاحل. وقد يؤكد هذا المعطى حضور الجِرْبيل وجرذ الصحراء، وهي حيوانات تعيش حاليا في مناطق السهوب والصحارى. وقبل حوالي 14 إلى 13 ألف سنة، تميز الغطاء النباتي في المرتفعات التي تبلغ ألف متر بانتشار غابات الأرز والتنّوب، وهو ما يشير إلى سيادة أجواء مناخية باردة، لكنها أكثر رطوبة. وإلى حدود حوالي 200 13 سنة قبل الحاضر على الأقل، اتسم المجال الطبيعي بوجود شجر الأرز، بالإضافة إلى العَرْعَر ؛ لكن، ابتداء من الفترة الواقعة بين 000 10 و500 8، بدأ الغطاء النباتي يستقر على ما هو عليه حاليا.

وعلى الرغم من وفرة هذا المجال الطبيعي وتنوعه ، فإن الإيبيروموريين لم يستعملوا إلا البعض من هذه النباتات كوقود. ويشير هذا الأسلوب الانتقائي في التعاطي مع هذه الموارد الطبيعية إلى حسن معرفتهم بالمجال، مما يقيم الدليل على علاقات جديدة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي.

أما الوحيش الذي عاصر الإيبيروموريين، فتحكّمت فيه التقلبات المناخية والجغرافية. إلا أن هذه المجموعات بشكل عام قد احتكت على نحو متفاوت مع حيوانات شبيهة بتلك التي نعرفها اليوم كابن آوى والدب والغزال والأرنب البري والقنفذ وطير النَّعام والحصان وبصفة خاصة الأروي. فهذا الأخير كان يشكل أساس النظام الغذائي الحيواني للإيبيروموريين. وإلى حد الآن، لا نملك أي دليل عن تدجينهم لهذا الحيوان الذي يعيش في المناطق الصخرية الشديدة الانحدار ؛ وتؤكد وفرة آثاره بالمواقع التي تعود لهذه الفترة أنه كان يمثل الطريدة المفضلة للصياد الإيبيروموري. وفي هذا الصدد، لاحظ بعض الدارسين أن الهياكل العظمية للإيبيروموريين لا تحمل إلا القليل من أثر الكسور، وهي طبيعة الإصابات التي تعترض عادة صيادي المناطق الجبلية. وبذلك خلصوا إلى أن الإيبيروموريين استطاعوا بطرائق ما زلنا نجهلها السيطرة على قطعان هذا الحيوان في أماكن حيث يكون من السهل الإجهاز عليه. ومهما تكن الطريقة المستعملة للإيقاع به، فالعلاقة بين هذه المجموعات البشرية وهذا الحيوان تتجاوز

تلك التي يمكن أن تنشأ بين قنّاص وطريدته، إذ من غير النادر أن تضم قبورهم بقايا عظمية لهذا الحيوان، لا سيما قرونه.

هذا ولم تكن اليابسة مصدر التغذية الوحيد للإيبروموريين. فبالإضافة إلى جمعهم للقواقع البرية واستهلاكهم لها على نحو عرَضي كمكمّل غذائي، فقد اتجهوا من جهة أخرى صوب الساحل الأطلنتي والمتوسطي، قاطعين أحيانا مسافات طويلة، لصيد الأسماك وجمع الرخويات التي كانوا يتّخذون قواقعها بعد خرمها كأداة للزينة.

الطقوس والتنظيم الاجتماعي

عرف المغرب في العصر الإيبروموري نموا سكانيا ملحوظا على ما يظهر، وقد يشهد على ذلك عدد القبور التي وجدت بكهف الحمام بتافوغالت الذي يضم نحوا من 185 قبرا. وتزوّدنا دراسة هذا المدفن بمعلومات ضافية عن التنظيم الاجتماعي للإيبروموريين وطقوسهم. وقد أكدت الكشوف المتواترة بمناطق أخرى من المغرب ممارسة طقوس مرافقة لعمليات الدفن.

ويبدو أن الإيبروموريين قد عرفوا تراتبية اجتماعية وتوزيعا دقيقا للمهام لما فيه مصلحة المجموعة. ونسوق هنا أمثلة لمظاهر التآزر التي أمكن استنباطها عند إخضاع الهياكل العظمية للدراسة والتحليل. فقد عُثر على هيكل لامرأة بدا من الفحص العلمي أنه يحمل آثارا لمرض قد يكون حَدَّ من قدراتها الحركية، وأنها لم تكن لتتمكن من التغلب على إعاقتها لولا تعاضد المجموعة التي لا بد وأنها تكفلت بما يؤمّن لها قوت يومها. أما المثال الثاني، فيهُمّ طقوس مرور المراهقين من سن البلوغ إلى سن الرشد، وما يرافق ذلك من قَلْع لقواطعهم ؛ وهذه الممارسة كانت كثيرة الشيوع بين الإيبروموريين. وأما المثال الثالث، فيعود إلى أكثر من 12 ألف سنة، حين قامت هذه الجماعات فيما يبدو بإجراء عملية جراحية تمثلت في إحداث فتحة مستديرة في جمجمة أحد "المرضى" تعرف بالتربنة. والراجح أن هذا المريض قد بقي على قيد الحياة بعد العملية، إذ لوحظ نمو العظم من جديد، مما يعني أنه كان هناك التحام الجرح. وتُعدُّ هذه العملية أقدم عملية جراحية عرفها العالم. صحيح أننا لا نكاد نعرف شيئا عن الداعي إلى مثل هذه الممارسة ؛ لكنها، وبحسب بعض الدارسين، تنمّ عن وجود أشخاص داخل المجموعة يتولّون الإشراف على الطقوس والمناحي "الروحية" على الأرجح ؛



6. جمجمة خضعت لعملية التربنة (تافوغالت)

ولا بد أنه كان لهؤلاء الأشخاص بعض الملكات الاستثنائية التي أهلتهم لاحتلال منزلة اجتماعية مرموقة، وإلا ما كان "للمريض" أن يضع الثقة فيهم لإجراء عملية مؤلمة أشد ما يكون الألم.

كما عرف هذا العصر نقلة أخرى تمثلت في تطوير أدوات الزينة والحلي. وهكذا اتُّخذت الحلي من القواقع البرية أو البحرية ومن قيض بيض النَّعام على أشكال دائرية، وكذا من العظام، يتم خرمها ونظمها في سلسلة، فإذا هي قلائد وعقود يتم التوشّح بها. وبذلك فإن دورها يتعدى تجميل أجساد الأفراد ليتّخذ بعدا رمزيا، ومن ثم قد يكون مؤشرا على الانتماء العرقي. ولم تُسفر التنقيبات، مع كامل الأسف، إلا عن القليل مما يهم الجانب الفني في حياة الإيبروموريين. وتبقى الأمثلة ذات الصدقية والوثوقية هي تلك التي تم الوقوف عليها بالمغرب الشرقي، حيث عُثر على شَقَفَة من جفنة صخرية بكهف الحمام بتافوغالت تحمل رسوما تخطيطية قد تكون لحيوان الأروية أو لفيل، وذلك حسب زاوية الرؤية.



7. بقايا هيكل بشري (إفري-ن-اعمر)

لقد شمل الإيبروموريون موتاهم بعناية كبيرة، إذ عُثر على هياكل عظمية وقد أحيطت بقرون الأروية أو الثيران، علاوة على أدوات عديدة من بينها مخارز من العظام ومصنوعات حجرية مختلفة. إلا أن هذه العناية لم تحل دون العثور على قبور وقد انتهكت حرمتها انتهاكا في محاولة، من غير شك، لفسح المكان لأفراد يبدو من خلال متاعهم الشخصي أو أدوات الزينة التي ترافقهم أنهم كانوا قيد حياتهم يتبوؤون مركزا اجتماعيا مرموقا.

وتعود آخر الشهادات المادية حول الإيبروموريين ببعض مناطق شمال إفريقيا إلى ما بين 9000 و8000 سنة قبل الحاضر. وتُظهر البقايا البشرية لهذه الأطوار المتأخرة أن الهياكل العظمية هي لأجناس ذوي قوام رشيق، وأن الانتقال نحو العصر الحجري الجديد قد تم بدون انقطاع على ما يبدو. لذا، فلا بد أن يكون العصر الإيبروموري قد عرف تحولات في الجوانب الاجتماعية ووسائل العيش ما انفكت تشهد المزيد من التطور خلال العصر الحجري الجديد. وفي المقابل، تظل الفترة الممتدة من 9000 سنة إلى بداية العصر النيوليثي القديم (العصر الحجري الجديد المتقدّم) في حاجة إلى المزيد من تسليط الضوء، وذلك نظرا لما يعوزنا حتى الآن من مواقع أثرية تشهد على هذه الفترة.

هذا وقد أبان الإبيروموريون عن حذق ومهارة في طريقة قطع الصخر الصلد بغية صناعة الأدوات اللازمة للصيد أو لأداء أشغال يومية مثل تقطيع اللحوم وبَشْر الجلود ومعالجتها. ولما كانت أدواتهم على درجة عالية من التخصص، فقد كان عليهم في غالب الأحيان قطع مسافات طويلة لجلب أجود المواد الصخرية ومن ذلك نواة الصوان التي استعملوها بكثرة. أما أنواع الصخور الأخرى كحجر الكلس أو صخر الكوارتزيت، فكانت تُخصص لصناعة الأدوات الضرورية للاستعمال اليومي. بيد أن أهم ما يميز أدواتهم هو تصنيعهم للمخارز وشبه الملاعق وكذا أسنّة الرماح انطلاقا من معالجتهم للعظام.

من العصر الحجري الجديد إلى ما-قُبَيْل-التاريخ

العصر الحجري الجديد : أقدم المؤشرات على أولى الخطوات نحو حياة الاستقرار (من الألف السابع إلى الألف الثالث قبل الميلاد)

يحيل مصطلح العصر الحجري الجديد أو النيوليثي بالدرجة الأولى على تقسيم زمني ؛ ويهمّ الفترة الانتقالية الفاصلة بين العصور الحجرية وفترة عرفت تنامي بعض الممارسات الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها الميل نحو حياة الاستقرار وصقل الحجارة. لكن هذه الفترة الانتقالية شهدت بدورها بروز أنشطة مستجدّة كممارسة الزراعة وتدجين الحيوانات وصناعة الفخار. وتُعرف هذه التحولات في الإنتاج وأنماط الحياة "بالنقلة النيوليثية" التي اتخذت في الواقع أشكالا مختلفة نتيجة التأقلم مع التغيرات المناخية بمختلف المناطق، مما أدى إلى ظهور اقتصاد قائم على الإنتاج، دون أن يعني ذلك التخلي بصفة نهائية عن ممارسة الصيد واللقاط.

أما بالنسبة للمغرب، حيث طرأت هذه التحولات تدريجيا، فتُعتَبر نيوليثيةً كلُّ حضارة توافَر فيها معيار واحد على الأقل من المعايير التي يُقاس بها المرور بالنقلة النيوليثية، ومنها الزراعة وتربية المواشي وصناعة الفخار. وكما سبق التعريف بذلك فإن العصر النيوليثي قد شغَل حيّزا زمنيا قصيرا نسبيا يمتد من الألف السابع إلى الألف الثالث قبل الميلاد، إلا أنه تأثر بتغيرات مناخية. وبالفعل، فخلال الأطوار المتأخرة من العصر الحجري القديم الأعلى – وهي أطوار يؤرَّخ لها بما بين 800 10 و900 9 ق.م – سبق لمنطقة شمال إفريقيا أن عرفت مناخا جافا رافقه انخفاض في مستوى مياه البحيرات الكبرى، تلته بعد ذلك عودة ظروف مناخية أكثر ملاءمة للعيش. وقد بلغ المناخ الرطب بعد هذه العودة حدوده القصوى ما بين 900 8 و100 8 ق.م، مما ساعد على نمو غابة المعمورة وتكاثر البحيرات في منخفضات الصحراء الأطلنتية، واتساع نطاق الغابات الأطلسية حوالي 500 7 ق.م.

الحقبة الإبيرومورية والعصر الحجري الجديد : إشكالية الانتقال

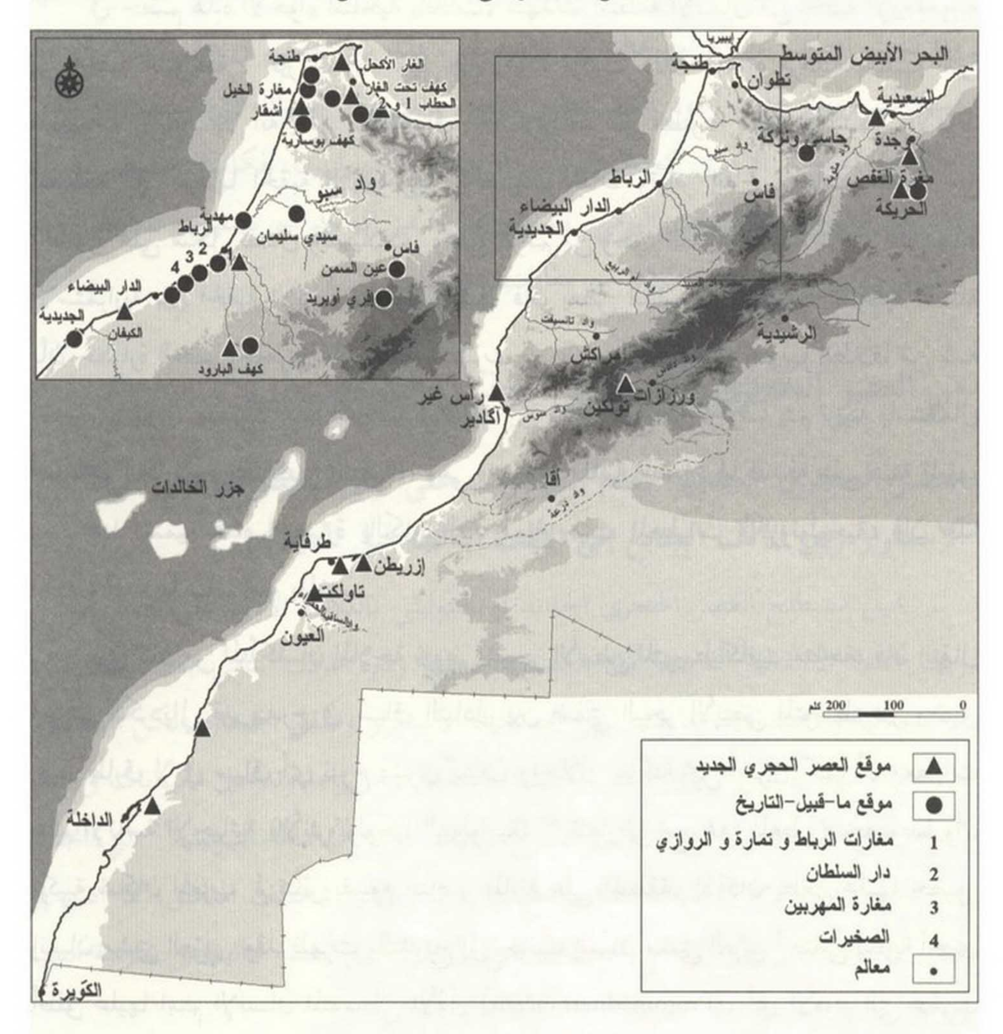
في خضم هذه الأجواء المناخية بالذات، شهدت المنطقة الانتقال من الحقبة الإبيرومورية إلى الحقبة النيوليثية ؛ غير أنه لا سبيل إلى إعادة تركيب ذلك بصورة مُرضية بسبب ندرة المعطيات الأثرية. إلا أنه يبدو أن السياق الحضاري قد ظل مطبوعا بشدة الأنشطة والأنماط المعيشية التي عرفتها الحقبة الإبيرومورية كالصيد واللقاط وتواتر إنتاج معدات اقتُدّت من الحجارة على شكل نصال ونُصيْلات. وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات على هذه الاستمرارية بين الحقبة الإبيرومورية والنيوليثية، فإن بعض الدارسين يدعَمون الفرضية القائلة بأن حضارة العصر الحجري الجديد قد انتشرت من الشمال في اتجاه الجنوب انطلاقا من شبه الجزيرة الإيبيرية. وتستند هذه الفرضية في ذلك إلى دراسة نوع من الخزف يتم تزيينه باستعمال أصداف الكارديوم (Cardium edule)، وهي رخويات ثنائية المصراع لها صدفة على هيئة قلب، ومن هنا تسمية هذه الحضارة بالكارديالية. فمن حيث المعطيات الكرونولوجية، فإن هذا الخزف أقدم بإسبانيا منه بالمغرب.

وإذا كان من المتأكد أن الملاحة بحوض البحر الأبيض المتوسط كانت متاحة، فإن انتقال الخزف الكردیالي قد يندرج في سياق التبادل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط عبر مضيق جبل طارق لا في سياق أي نزوح بشري كثيف وإحلال ساكنة محل أخرى. كما أن معطيات علم الإناسة الإحيائية (الأنثروبولوجيا البيولوجية) لا تتعارض مع هذا المعطى، خصوصا وأن تركيبة سكان المغرب لم تتأثر بقدوم عناصر طارئة على المنطقة، إذ كان يطغى عليها حضور إنسان مشتى العرْبي. وقد ظهرت بالتدريج إلى جانب إنسان مشتى العرْبي أجناس بشرية أخرى أطلق عليها اسم الإنسان المتوسطي الأول (Protoméditerranéens)، أي الأقوام التي عمّرت حوض المتوسط. وهكذا، أبان العصر الحجري الجديد عن تنوع بيولوجي وثقافي قد يكون مرده إلى عوامل في مقدمتها الانفتاح على المحيط البيئي والتأقلم مع ما كان ينتاب المناخ من تقلبات، واتّباع أنظمة غذائية تختلف باختلاف المجال الجغرافي.

أما فيما يتعلق بالتوزيع المجالي، فقد عرفت كل المناطق المغربية العصر الحجري الجديد، مع خصوصيات محلية. إلا أن الدراسات المتوفرة لدينا لحد الآن لا تغطّي سوى مناطق الجنوب الصحراوي والأطلس الكبير ومنطقة الشمال والمغرب الشرقي والهضاب العليا المغربية ؛ في حين أننا لا نملك معطيات شافية عن الأطلس المتوسط ومناطق الجنوب الشرقي، باستثناء مواقع سطحية عديدة.

وهكذا، يعود العصر الحجري الجديد بالمغرب الشرقي إلى عهود ضاربة في القدم، حيث كانت تعيش مجموعات بشرية بالجهة الشرقية لمنطقة الريف، التي كان يجوبها مَن سبقهم فيما مضى مِن الإبيروموريين، خاصة بسهل حاسي ونزگا وجبل بوتاويد. وإلى الشرق من هذا المجال،

خريطة 4 – أهم مواقع العصر الحجري القديم وما-قبيل-التاريخ
(7000 سنة قبل الحاضر إلى 800 سنة قبل الميلاد)



تم تسجيل حضور نيوليثي في مرتفعات منطقة وجدة على علو قد يصل إلى 900 متر، وكذا بالقرب من الساحل المتوسطي بمناطق القامرة وإبوارفاتسن على مقربة من رأس الماء قبالة الجزر الجعفرية. كما تم التعرف على مواقع نيوليثية أخرى بمنطقة الريف الغربي، حيث تم رصد نوع من الاستمرارية إلى حدود ما يُعرف بفترة ما-قبيل-التاريخ. وكان للإنسان النيوليثي أيضا وجود ملحوظ في كهوف جبل موسى وجبل فحيّص ورأس أشقّار. ولقد تردد هذا الإنسان بصفة منتظمة على مصبّيْ وادي تهدّارت ووادي لاوْ، حيث تم الوقوف على المؤشرات الأولى لزراعة الحبوب وتدجين الضأن والماعز والخنزير والكلب بهذه المنطقة بالذات.

وكانت المنطقة الأطلنتية ما بين الرباط والدار البيضاء بدورها مجالا لتطور الحضارة النيوليثية منذ أطوارها القديمة وإلى حدود ما-قبيل-التاريخ. ذلك أن كل المغارات الموجودة بالرباط والهرهورة وتمارة قد تم استغلالها من قبل إنسان تلك الفترة كمكان للسكن أو الدفن. وقد تم العثور بهذه المنطقة أيضا على فضاءات جنائزية مهمة نذكر منها على سبيل المثال

مدافن الروازي بالصخيرات بالقرب من مَصبّ وادي الشراط ومدافن الكيفان بشاطئ منطقة الطماريس بالدار البيضاء.

أما الاستقرار البشري بالجنوب المغربي خلال هذه الفترة فقديم جدا، ويظهر أنه لم يعرف انقطاعا عبر الزمن. وتشهد نواحي طانطان وطرفاية ودرعة والمناطق الواقعة على طول الساحل الأطلنتي بين العيون والداخلة على وجود أنشطة بشرية، منها القنص وتربية المواشي والصيد البحري. وفيما يخص الأطلس الكبير، فلم يعرف النقلة النيوليثية إلا في مرحلة جد متأخرة، واعتُبر ملجأ لاذ به الناس حين حل بهم الجفاف الهائل الذي عرفته البلاد حوالي 800 2 ق.م.

الاستمرارية والقطيعة

مما يجدر ذكره أنه كان للتغيرات المناخية تداعيات اختلفت باختلاف المناطق. فوراء الاستمرارية في الزمن والتنوع في تعمير المجال، يتوارى في الواقع تأقلم بشري مع التقلبات المناخية المتسارعة. هذا ما وقع عندما اجتاحت موجة طارئة من الجفاف لم تدم طويلا مجموع الشمال الإفريقي فيما بين 300 6 و 500 5 ق.م. في هذه الظروف، أضحى المحيط الأطلسي يشكل مصدرا غذائيا على جانب كبير من الأهمية، حيث صار الصيد وجمع المحّار من الأنشطة الأكثر تطورا بالمناطق الواقعة جنوب أگادير بصفة أخص. كما أن حدوث تغيّرات في خطوط الساحل قد مكّن من تكوين بحيرات باتت مصدرا للتزود بالمياه العذبة والأحياء المائية كالرخويات والأسماك. ومن الوارد حسب بعض الدارسين أن هذه الفترة هي التي شهدت وصول أسلاف الگوانش (Guanches) إلى جزر الخالدات، مُبحرين إليها من رأس جوبي، ومستفيدين في ذلك من تقلص المسافة البحرية ما بين اليابسة والأرخبيل. على أن هناك من الدارسين من يُرجع تلك الهجرة إلى حقبة جد متأخرة.

مهما يكن، فبعد سنة 900 5 ق.م، بدأ يتوافر لدينا المزيد من المعطيات عن الساكنة النيوليثية ووسطها الطبيعي المختلِف باختلاف المناطق الجغرافية. فبين سنة 600 5 وسنة 700 4 ق.م على الأرجح، سادت فترة رطبة تخللتها فترات جافة قصيرة.

وهكذا، فحوالي سنة 600 5 ق.م، كان الإنسان النيوليثي لا يزال يمارس صيد الخيليات والخنزيريات والأروية والغزلان والظبيان. كما أنه كان يستهلك طيور النَّعام، أو على الأقل بيضها، ويستعمل القشور بعد خرمها ونظْمها في سلسلة للتزيّن بها كعقود. أما الغنم والماعز فكانت من أولى الغنميات والعنزيات المدجَّنة. كما أن الخزف قد ظهر خلال الفترة نفسها، وكان يحمل بالأساس نوعا من الزخرف نادرا ما يكون محدَّدا، يُنقَّش إما عن طريق الحزّ أو عن طريق تثبيت أصداف بحرية من نوع الكارديوم على الطين، ليرتسم شكلها عليه. ولطالما ساد الاعتقاد بأن وجود هذا النوع من الخزف يقتصر على شبه الجزيرة الطنجية ؛ إلا أنه تم العثور

أيضا بالساحل الأطلنتي بين الرباط وتمارة على قطع منه يعود تاريخها إلى حوالي 500 5 ق.م. ويبدو أن صناعة الفخار سابقة على ممارسة الزراعة بالمغرب، ذلك أن *زراعة الحبوب لم تظهر بمنطقة تطوان إلا قبل حوالي 300 5 ق.م، مشكّلة بذلك أقدم دليل على ممارسة النشاط* الزراعي بمجموع الشمال الإفريقي. ومن المفارقات التي تسم هذه الفترة أن هذا النشاط الفلاحي لم يواكبه تدجين يذكر للحيوان ؛ ولعل إنسان الفترة الكرديالية قد استمر في ممارسة صيد العديد من الثدييات مثل الأرنب والخنزير البري والأروي والغزال.

لقد ظل الصيد يشكل المصدر الأساسي للعيش إلى أن صار إنسان العصر الحجري الجديد أكثر ميلا إلى الاستقرار، وشرع في هجر الكهوف بشكل تدريجي ابتداء من 100 5 ق.م. وتحت وطأة الجفاف الذي طرأ حوالي 300 4 ق.م، سوف يتغير هذا النمط الجديد في العيش من جهته، إذ أن جماعات بشرية تحركت من الجنوب الصحراوي للمغرب في اتجاه الشمال، وقد يكون تحركها قد أسفر عن ظهور الخزف ذي القعر المخروطي الشكل بمقابر الشمال المغربي، وهو نوع اختصت به المناطق الجنوبية. أما فيما يتعلق بالتدجين، فلن يتم تعميمه إلا ابتداء من 000 4 ق.م، أي في حدود نهاية المرحلة الكاردياليّة، معلنا بذلك الانتقال من طور الاعتماد على الصيد واللقاط إلى طور الإنتاج. كما عرفت صناعة الأدوات الحجرية بدورها تغيّرات للتكيُّف مع الوضع الجديد. وتطلب هذا النوع من الأدوات مواد أولية من النوع الجيّد، وبالأساس نواة الصوان التي استلزم الحصول عليها أحيانا قطع مسافات طويلة. ففي الوقت الذي كان يتم فيه جلب بعض الأنواع الرديئة من الكوارتزيت وحجر الصوان كمواد أولية في شكلها الأصلي الخام – أي كحصى عادية أو كلْوية الشكل – ليتم بعد ذلك قطعها وتعديلها كلّيا داخل أماكن الاستقرار، كانت هنالك مواد أخرى من نوع جيّد تُجلب بدورها، ولكن فقط في شكل أدوات مكتملة الصنع كالنصال والقطع الهندسية ؛ وهي أدوات لربما كان الحصول عليها يتم في إطار نوع من التبادل.

ثم عرف المغرب فترة جفاف جديدة بعد 600 3 ق.م كان لها أثر بالغ على نمط حياة الإنسان النيوليثي. وهكذا، وتحت وطأة جفاف المناخ في الجنوب المغربي، تحتَّم عليه هَجْرُ السهول الساحلية لهذه المنطقة. ومن المحتمل أن يكون قد تعاطى كذلك صيد الظباء والغزلان وطيور النّعام أساسا، إلى جانب تعاطيه تربية البقَريات. ولعل بعض الرسوم الصخرية التي تمثل لهذا الوحيش قد تعود لتلك الفترة. وأمام هذه التغيرات المناخية، لم يكن بدٌّ من البحث عن فضاء أرحب. وشهد الأطلس الكبير قبيل 000 3 ق.م عصرا نيوليثيا خاصا به يُعرف باسم "التولكيني" (Toulkinien) – نسبة إلى مغارة تولكين –، وهو عصر يتميز بصناعة رؤوس سهام حجرية وأوان خزفية تحمل أنساقا زخرفية تذكّرنا بالزخرفة الكاردياليّة. وحوالي 500 2 ق.م، كاد الجفاف يعمّ البلاد، وتزامن ذلك بالساحل الأطلنتي مع التراجع البحري المعروف على الصعيد المحلي باسم الملاحي. وقد استمر النشاط البشري بالقرب من الساحل، كما

تشهد على ذلك القبور التي عثر عليها ما بين مدينتي العيون والداخلة، بالإضافة إلى المواقع السطحية بمنطقة طانطان وطرفاية. لكن لم تلبث أحوال المناخ أن ساءت، متسببة في تناقص موارد العيش وفي تحرك المجموعات البشرية على إثر ذلك صوب الشمال أو صوب الجنوب بحثا عن وسط أرحب.

يتضح مما سبق أن المجال الذي عاش فيه إنسان العصر النيوليثي كان مترامي الأطراف، إلا أن المغرب أضحى في مدة زمنية قصيرة جدا مأهولا بأكمله من قبل هذا الإنسان. ويرجع السبب في ذلك إلى النمو الديموغرافي المطَّرد الذي عرفته البلاد وتأقلم الإنسان مع التقلبات المناخية، بالإضافة إلى امتلاكه لمهارات تقنية غاية في الدقة. وهذا ما يُستشَفُّ من خلال وقوفنا على الجوانب الاجتماعية والطقوسية الخاصة بالمجموعات النيوليثية التي تجود بها المدافن أساسا، حيث يتبين من خلال الدراسة أن إنسان ذلك العصر كان يفضّل دفن مَوْتاه بالقرب من منابع المياه، بحيث غالبا ما تمَّ العثور على هذه الفضاءات الجنائزية قرب السّباخ ومصابّ الأنهار أو على شواطئ البحر ؛ وهذا الاختيار ليس براجع للمصادفة وإنما هو إشارة إلى المكانة التي كان يحتلها الماء في حياة هذا الإنسان الذي عاش في ظرفية وُسمت بتعاقب الجفاف والرطوبة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنسان النيوليثي قد قام بدفن موتاه منذ الأطوار القديمة للفترة النيوليثية، كما تشهد على ذلك قبور إزريتن بناحية طرفاية التي ترقى إلى 000 5 ق.م، أو تلك التي يقترن وجودها بالخزف الكردِيالي كما هي الحال في منطقة الطاهر بتهدارت التي أُرِّخَتْ بحوالي 800 4 ق.م.

وتظل مَدافن الكيفان بناحية الدار البيضاء ومَدافن الروازي بالصخيرات أهم ما تم اكتشافه من المجمّعات الجنائزية للعصر النيوليثي في المغرب حتى اليوم. فمنذ حوالي 900 2 ق.م، شكّلت مَدافن الكيفان فضاءً لدفن العديد من البالغين والأطفال حسب طقوس معينة. ذلك أن الأموات كانوا يُدفَنون لفترة ما، ثم يتم استخراج الجثامين قبل أن تبلغ درجة متقدمة من التحلل ليتسنى فصل لحمها عن العظام قبل أن يعاد دفنها ثانية للمرة الأخيرة، مع الحرص دوما على وضع مصنوعات خزفية بجانب الجمجمة. أما فيما يخص مَدافن الروازي بالصخيرات، فقد تم استعمالها مدة تزيد عن ألف سنة، في الفترة الواقعة بين 500 4 سنة و100 3 ق.م. وكشفت عمليات التنقيب التي أجريت بها عن حوالي مائة هيكل عظمي للبالغين والأطفال. وغالبا ما كانت الجثامين ترقُد على جَنْبها في وضع الجنين أو في وضع القرفصاء أو شبه القرفصاء، كما وُجدت حالات نادرة لجثامين وقد شدت بوثاق. ويظهر أن



8. كوب من عاج (الروازي)

القبور كانت تُطلى بالمُغْرة الحمراء. وكان الأطفال يُدفَنون، بعد تسجيتهم، في جلود أو في ألياف نباتية جعلوها لهم كالأكفان، فيما حفَلت قبورهم بالعديد من أدوات الزينة التي كان يُتزيَّن بها على مستوى المعصم والخصر، ويُدفَنون على عمق حوالي ثلاثين سنتمترا. أما الكبار فكانوا يدفنون في حفر عميقة.

فترة ما-قُبَيْل-التاريخ

تفصل فترة "ما-قبيل-التاريخ" بين حقبة ما-قبل-التاريخ وبداية التاريخ المكتوب ؛ وتُقْرن بثلاثة عصور هي : عصر النحاس وعصر البرونز وعصر الحديد.

وقد اتسمت هذه الفترة بهيكلة متنامية للمجتمع، لاسيما وأن استغلال الفلِزّات والرّكازات وتحويلها سيشكلان نقطة تحول في تطور البنيات الاجتماعية والاقتصادية لإنسان العصر الحجري الجديد، مما أدى إلى ظهور أفكار جديدة وإفراز علاقات اجتماعية تراتبية.

الإشكالية والأصول

على الرغم من تطور الأبحاث الأركيولوجية بالمغرب خلال العقود الأخيرة، فإن الغموض لا يزال يَلُفُّ فترة ما-قبيل-التاريخ. وهكذا، فبمجرد الاستناد إلى التأريخ بواسطة الخزف المعروف بالجرَسي – نسبة إلى شكله الشبيه بالجرس المقلوب – الذي تم اكتشافه بمدافن الروازي بالصخيرات، تعود بداية فترة ما-قبيل-التاريخ على الأرجح إلى 900 2 سنة قبل الميلاد. ولعل في العثور داخل المغرب على فؤوس مفلطحة وأسنَّة سهام من طراز "بالميلا" (Palmela، نسبة إلى موقع بالبرتغال) المعروفة في أوروبا ما يؤكد هذا المعطى الكرونولوجي. ومع هذا، يجمل بنا أن نشير إلى أن اعتماد مصطلح ما-قبيل-التاريخ يحيل في أوروبا على واقع مغاير لا نجد له مقابلا في المغرب، ولربما في شمال إفريقيا برمتها ؛ ذلك أن تعاقب عصور المعادن بأوروبا كما تبيّنه مختلف القياسات الطبقية، أي النحاسي متبوعا بالبرونزي فالحديدي، لا ينطبق على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. ولم يكن البحث العلمي المتعلق بالمغارب ليسهم في توضيح الأمور، إذ ظل منصبّاً على الكهوف والملاجئ الصخرية – التي شهدت من دون شك استيطانا بشريا خلال تلك الفترة – دون أن تحظى المواقع المكشوفة بنفس الاهتمام إلى حد الآن.

أما نهاية ما-قبيل-التاريخ بالمغرب، فيلاحظ أنها ظلت هي الأخرى غير محددة بشكل دقيق. وهكذا، فمن الباحثين من ذهب إلى أن نمط العيش الذي اقترنت به تلك الفترة، وهو نمط قائم على ممارسة الزراعة والرعي، هو نفسه الذي ما زال ساريا في بعض المناطق من المغرب إلى يومنا هذا ؛ وهي فرضية لا مستند لها. فيما انصرف البعض الآخر إلى ربط نهاية هذه الفترة بوصول الفينيقيين الأوائل إلى السواحل المغربية. والواقع أن التأريخ بهذا الحدث

الأخير لا يمكن الأخذ به، لأنه لا يعدو أن يكون قد قُدّم على سبيل الإشارة فحسب ؛ ذلك أن الفينيقيين لم يكن لهم أثر يُذكَر على النظم الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، أو على الأقل، هذا ما يُستشَف من المعطيات الأركيولوجية. على أن هناك من الباحثين من ربط احتمال نهاية فترة ما-قبيل-التاريخ بظهور الكتابة الليبية.

لقد سبقت الإشارة إلى ما عرفه العصر الحجري الجديد من إرساء تدريجي لنظام اقتصادي قائم على الإنتاج. وقد أدى هذا التطور في الشرق الأدنى إلى ظهور المدن وقيام سلطة مركزية، وذلك ابتداء من مطلع الألف الثالث قبل الميلاد، فيما عاشت أوروبا بين منتصف الألف الرابع ونهاية الألف الثالث عصور المعادن التي ستكون بمثابة القاعدة الأساس للتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في تشكيل ما يمكن أن نطلق عليه فترة ما-قبيل-التاريخ، وهي فترة مثلت الحضارة الجرسية أبرز جوانبها[3].

خصائص فترة ما-قبيل-التاريخ بالمغرب

لا تزال بداية هذه الفترة بالمغرب غير معروفة بشكل كاف كما أسلفنا. ومع هذا، واستنادا إلى بعض نتائج التأريخ الإشعاعي، فالراجح أن تكون الحضارة الجرسية قد ظهرت بالمغرب مع مطلع الألف الثالث. ويشهد على هذا المعطى ما تم اكتشافه من مصنوعات خزفية تنتمي إلى هذه الحضارة ومعها أسنَّة سهام من طراز "بالميلا" على السواحل الأطلنتية والمتوسطية ومنطقة الشمال الشرقي وسهل سايس والأطلس المتوسط. أما الأطلس الكبير، المعروف بنقوشه الصخرية التي تحمل رسوم الأسلحة المميّزة لعصور المعادن، فلم يكشف لنا بعد عن وجود عناصر تعود لهذه الفترة. ولعل مرد ذلك أساسا إلى القصور في القيام بأبحاث ممنهجة في هذه المنطقة.

أما بالنسبة للمصنوعات البرونزية التي ستظهر لاحقا في المغرب، فيندر وجودها هي الأخرى، بل إن أغلب ما عُثر عليه تم بالمصادفة لا غير، وخارج موضعه الاستراتيغرافي. ومن بين هذه الأدوات، نذكر بعض الفؤوس المفلطحة وفأسا ذات نصل هلالي الشكل ورأس رمح، علاوة على بعض الطبور وسيف لا نظير له بشمال إفريقيا كلها. وعلى الرغم من

3 تشكل الحضارة الجَرسية كيانا ثقافيا يتميز أساسا بانتشار نوع من الأواني، وهي عبارة عن أقداح خزفية تتخذ شكل جرس مقلوب. وكان هذا النوع من الأواني الخزفية، المتميز بغناه الزخرفي، يرافق الموتى في قبورهم الميغاليتية. وكثيرا ما نجده مقرونا برؤوس رماح وخناجر نحاسية صغيرة لها سيلان، وبمعدات تخص المحاربين الرماة وأزرار صنعت من العظام. عمرت هذه الحضارة حوالي 1 000 سنة على امتداد الألف الثالث قبل الميلاد، وانتشرت في مجال جغرافي شاسع يمتد من المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية جنوبا إلى الجزر البريطانية شمالا وبولونيا والمجر شرقا. غير أن إشكال انبثاق هذه الحضارة يظل مطروحا، إذ لطالما تم اعتبار أوروبا الوسطى وشبه الجزيرة الإيبيرية موئلا لانتشارها. بيد أن العثور على بعض آثارها داخل المساكن وفي مواقع متعددة خارج أوروبا يشي بأن الأمر لم يكن مقتصرا على الفضاءات الجنائزية دون غيرها، وهو ما جعل مفهوم "المجموعات الجهوية" يفرض نفسه أكثر فأكثر على الباحثين. وأيّاً كان أصل هذه الحضارة، فقد عرفت انتشارا واسعا سريعا، وما زلنا لم نتبين بعض ظروف نشأتها ودلالتها على نحو دقيق.

ضآلة عدد هذه اللُّقى، فإنها لا تخلو من قيمة علمية، إذ سوف تسمح من وجهة نظر بعض الباحثين بتأكيد أوجه الشبه بينها وبين الأسلحة التي تحملها النقوش الصخرية الموجودة بجنوب المغرب، وخاصة منها تلك التي بالأطلس الكبير. وإلى جانب لوحات لأشكال حيوانية وآدمية ورموز هندسية، فإن هذه المواقع تضم رسوماً لعدد كبير من أنواع الأسلحة التي تبدو من خلال شكلها العام مشابهة لتلك التي أسفرت عنها التنقيبات الأركيولوجية بالمواقع التي تؤرخ للعصرين النحاسي والبرونزي في الجزيرة الإيبيرية.

وإذا كان من المعروف أن مناطق جبال الأطلس الكبير والأطلس الصغير تزخر بمناجم النحاس، وأن منطقة ولماس تتوفر على منجم للقصدير لا يزال صالحا للاستغلال إلى اليوم، فإن هذا لن يسمح مع ذلك بالجزم في الوقت الراهن بأن الأسلحة المشار إليها آنفا قد تم تصنيعها محليا. بل لقد ارتأى كثير من الباحثين أنها دخلت إلى المغرب من شبه الجزيرة الإيبيرية في إطار نظام تبادل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وبالفعل، فبالوقوف عند مستجلبات إنسان الحضارات الجرسية والعصر البرونزي بشبه الجزيرة الإيبيرية، يتبين لنا أنها كانت تشمل العاج وبيض النعام، وهما بضاعتان لم يكن الحصول عليهما متاحا بتلك المناطق خلال الفترة المذكورة، إلا إذا افترضنا أنه تم جلبهما من الخارج. لذا فالاحتمال الأقرب إلى الصواب بالنسبة لوجود هذين المنتوجين بشبه الجزيرة الإيبيرية واكتشاف بعض أنواع الأسلحة المشابهة بالمغرب لتلك التي كانت متداولة آنذاك بإيبيريا، هو أن نعتبر ذلك دليلا ماديا على قيام علاقات تجارية بين ضفتي مضيق جبل طارق منذ تلك الفترة.

أما الحياة الاقتصادية لإنسان ما-قبيل-التاريخ، فقد ارتكزت على زراعة الحبوب وتربية قطعان صغيرة من الماعز والضأن والأبقار وقامت أيضا على استمرار ممارسة صيد الظباء والخيليات والأروية والغزلان والخنازير البرية كما اعتمدت ممارسة الصيد البحري وهو ما يؤكده العثور على أحساك الأسماك في بعض المواقع الأثرية إلى جانب رسوم لحيوانات بحرية على جدران الكهوف، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى موقع "كهف البارود" بمنطقة بن سليمان.

التنظيم الاجتماعي

صحيح أننا لا نتوفر إلا على القليل من المعطيات التي من شأنها أن تمكننا من إعادة تركيب النظم الاجتماعية والذهنيات والمعتقدات الخاصة بشعوب فترة ما-قبيل-التاريخ في المغرب، إلا أن ما هو معروف أن جماعات بشرية ذات سحنة متوسطية قد شغلت المغارات والملاجئ الصخرية لهذه المنطقة. كما يبدو أنها أقامت لنفسها مساكن مكشوفة في العراء، وإن لم يتم إلى حد الآن العثور على بقايا لقرى أو أساسات أكواخ في شمال إفريقيا برمتها تعود إلى تلك الفترة. وقد عزا بعض الباحثين غياب آثار لهذا النوع من السكن إلى استعمال مواد بناء سريعة التلف.

أما ما نملكه من معطيات حول التنظيمات والطقوس الاجتماعية لإنسان ما-قبيل-التاريخ، فنستمده من المعالم الجنائزية المنتشرة عبر مجموع التراب المغربي. ومن بين تلك التي يمكن لنا نعتها بأنها تعود إلى فترة ما-قبيل-التاريخ، هناك المدافن الميغاليتية بالمرس والمريّس، وبعض القبور بمدفن عين الدالية في منطقة طنجة.

وتتميز هذه القبور بشكلها الهندسي، فهي على هيئة لُحود حجرية مكونة من أربع صفائح مغروسة في الأرض في اتجاه عمودي، ومسقفة بصفائح كبيرة قد يصل وزن الواحدة منها 1200 كيلوغرام ؛ وبداخل هذه القبور الحجرية ترقد الجثامين إما في وضع القرفصاء أو وضع الجنين، وقد طليت بالمغرة الحمراء، على ما يبدو. ومعلوم أن ممارسة هذه الطقوس كانت شائعة عند الإنسان الإيبيروموري وإنسان العصر الحجري الجديد. وتسمح لنا اللقى التي تم العثور عليها بعين الدالية وداخل أحد القبور بالمرس، وهي عبارة عن سنان سهم من طراز بالميلا ونصل طبر، بنسبة هذه المعالم الجنائزية إلى الحضارة الجرسية.

أما في اتجاه الجنوب، فإن المعالم الجنائزية الكثيرة الموجودة هناك قد تمت نسبتها من قبل بعض الباحثين إلى مجموعات بشرية تعود إلى عصر ما-قبيل-التاريخ، بل وحتى إلى العصر الحجري الجديد. وهي معالم شُيّدت بالحجارة الصرف، أي بدون لحام، وقد تم تجميعها أحيانا لتشكل بذلك مدافن شاسعة. بيد أن معطيات جديدة أظهرت أن معظم هذه المعالم تعود لفترات متأخرة، وربما كانت وليدة العصور التاريخية. ومن ضمن هذه المعالم، هنالك ما اشتمل على أماكن لإقامة طقوس جنائزية، كما هو شأن تلك التي توجد بموريتانيا وكذا بوادي الذهب وتافيلالت بالمغرب، وبمنطقة الفزّان بليبيا الحالية حيث يوجد قبر تم التأريخ له بالقرن الأول قبل الميلاد. وبذلك، يظل النصب الحجري الدائري لموقع المزورة المثال الوحيد الذي يمكن التأريخ له بعصر ما-قبيل-التاريخ.

يوجد موقع المزورة الجنائزي هذا بمنطقة أصيلة، وتتشكل هذه المعلمة الرائعة والفريدة من نوعها في شمال إفريقيا بأسرها من عنصرين متمايزين وهما قبر تلّي (tertre) ودائرة من الحجارة. وتعود أولى الكتابات التي تناولت هذا القبر التلي بالوصف إلى القرن التاسع عشر ؛ بيد أن أولى التنقيبات العلمية التي تم إجراؤها به تعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين ؛ وظلت غير مكتملة إلى حدود النصف الثاني من نفس القرن، حيث تم إنجاز أبحاث أكثر انتظاما، وخاصة خلال السنوات الأخيرة من نفس الفترة. ولهذا القبر التلي قاعدة شبه دائرية، يبلغ قطرها حوالي 58 مترا، ويفوق ارتفاعها ستة أمتار. وأسفرت الحفريات التي تم القيام بها بأطرافه عن وجود سور صغير شُيّد بأحجار تم قطعها بعناية على أشكال مربعة، ثم رصفت فوق بعضها البعض من دون ملاط. وتحيط بهذا السور على الواجهة الخارجية أحجار مقطوعة من صخور رملية، مرصوفة في شكل دائري يبلغ عددها 167، ويصل ارتفاع الواحدة منها مترا ونصف المتر في المتوسط، بعضها دائري وبعضها بيضوي الشكل.



9. المعلمة الجنائزية لمزُورة

وفي الجهة الغربية للقبر التلي ينتصب حجر عملاق، ويسمى الوتد، على ارتفاع خمسة أمتار، أطلق اسمه على المعلمة بأكملها. وبمحاذاته ينتصب حجر آخر علوه أربعة أمتار وعشرون سنتيمترا. ويبدو أنه كانت لهذين الحجرين المنتصبين وظيفة خاصة لم يهتد الباحثون إلى تحديدها بعد. وتوجد أعلى القبر التلي ثلاث صفائح حجرية مركوزة في التراب، وظيفتها تحديد مجال حدود الغرفة الجنائزية فيما يبدو.

تم تشييد هذه المعلمة على فترتين : ففيما يخص القبر التلي المشار إليه، فيمكن التأريخ له بالفترة الواقعة بين القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، إذا ما قورن بالرجام الحجرية (tumuli) الموجودة بمنطقة الغرب، وهي قبور تلية تعلوها أكوام من التراب وركامات من الحجارة على شكل جثوات. أما الدائرة الحجرية، التي لا تخلو من تشابه مع المعالم الميغاليتية المشيدة بمنطقتي ألنتجو (Alentejo) وألغارفي (Algarve) غرب البرتغال، بالنظر إلى شكلها المعماري، وبالأخص إلى التقنيات المعتمدة في قطع وشذب الأحجار العملاقة وأحجار أخرى، فمن غير المستبعد أن تكون معاصرة للعصر البرونزي الأطلنتي، وقد يعود تاريخها إلى الفترة الواقعة بين الألف الرابع والألف الثالث قبل الميلاد.

وأما الرجام الحجرية المعروفة بالبازينات (Bazinas) على اختلاف أنواعها، فهي قبور تعلوها بنية فوقية مكونة من أحجار مرصوصة فوق بعضها البعض من دون لحام. وينتشر هذا النوع من القبور التلية في جل أرجاء بلاد المغارب. وقد تم التأريخ لها بالقرن الثالث قبل الميلاد اعتمادا على المتاع الجنائزي الذي يرافق الموتى في قبورهم، في حين لم تمدنا القبور التلية –التي لها كوة والمقصورة على مدفن فم الرجم عند منحنى نحر درعة–، بأي متاع جنائزي أو وثيقة ذات قيمة كرونولوجية قد تجيز لنا نسبتها لفترة ما-قبيل-التاريخ.

وبالنسبة للمعالم الجنائزية التي يتخذ جزء منها شكل قرنيْ حلزون، وهي معالم لم تغطي حيزا جغرافيا واسعا يشمل بلاد المغارب والصحراء الوسطى، فحديثة نسبيا، فيما يبدو.

وأخيرا، هناك الرجام التلية البسيطة، وهي عبارة عن ردمة من تراب وحجارة تعلو الجثامين، سواء أُوضعت هذه الأخيرة داخل حفرة أم لم توضع. وظلت هذه القبور لمدة طويلة تُنسَب إلى فترة ما-قبيل-التاريخ ؛ غير أن ما نتوفر عليه من معطيات في الوقت الراهن يفيد بأن القبور التي تتخذ الجثامين فيها وضع القرفصاء – وهي نادرا ما تكون مرفقة بمتاع جنائزي – قد تعود إلى العصور العتيقة، أو قد تكون سابقة عليها بقليل.

الفن الصخري[4]

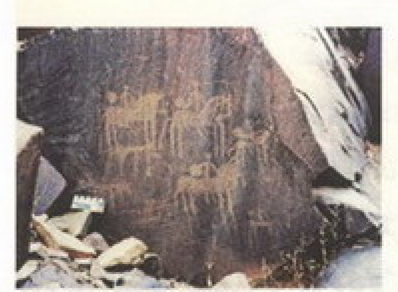
يعود تاريخ اكتشاف الفن الصخري بالمغرب إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث سُجِّل أول الكشوفات بجنوب البلاد. إلا أن الظرفية التاريخية والسياسية لتلك الفترة لم تكن لتساعد على وضع الأسس العلمية الكفيلة بدراسة هذا التراث وإعداد مشاريع للبحث فيه. ولم يتم تكثيف الجهود للتعريف بهذا الفن الموسوم بجودته على المستويين الجمالي والتوثيقي إلا ابتداء من سنة 1950، حيث تم تجميع عدد من المعطيات حوله. ولئن تميزت المادة العلمية التي راكمتها هذه الأبحاث بغناها، فإن غياب أنموذج نظري لتأطيرها شكّل العائق الأكبر في وجه الدارسين. ولتجاوز هذه الثغرة، تم اعتماد أنموذج يرتكز على المعطيات التاريخية والإثنوغرافية، بغية تطبيقه على ظواهر الماضي، ليشمل بذلك فترة عصور ما-قبل-التاريخ وفترة ما-قبيل-التاريخ ببعض المناطق من المغرب.

كثيرا ما يعتبر الفن الصخري من بين الشهادات الملموسة التي تزودنا بمعلومات حول مظاهر الحياة المادية والروحية للحضارات المندثرة. فالتعبيرات المرتبطة بالفن الصخري قد انتشرت بانتشار الإنسان في كل أصقاع العالم. وهكذا، شكلت واجهات الصخور، سواء الموجودة منها بالكهوف أو الملاجئ، أو تلك التي في الهواء الطلق، سنادا لرسم أو نقش جزء كبير من النتاج الفني للإنسان في شكل علامات أو رموز أو صور تشهد على معتقداته بكل تعقيداتها. وفي هذا الباب، أحصى التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو حول الفن الصخري، الصادر سنة 1981، أزيد من 20 مليون لوحة صخرية ونحوا من 50 مليون صورة صخرية، لا تزال جميعها في حالة حفظ جيدة موزعة على 780 نطاقا للفن الصخري عبر العالم.

وفي هذا السياق، يُعَدُّ المغرب من بين المناطق الأكثر غنىً بالفن الصخري في شمال إفريقيا. ويتألّف هذا الفن من مكوّنين أساسيين هما : اللوحات المنقوشة واللوحات المرسومة. وتتوزع اللوحات الصخرية المنجزة بتقنيتَي النقش والرسم في المجال المغربي بطريقة متفاوتة، إذ نجد أن النقوش هي الأكثر انتشارا في ضوء ما توصل إليه البحث حاليا على الأقل. ويعزى ذلك، بدون شك، إلى قدرة اللوحات المنقوشة على مقاومة عوادي الزمن أكثر من مثيلاتها المرسومة.

4 أُدرج هذا القسم في هذا الفصل المتعلق بعصور ما-قبل-التاريخ مع أن الفن الصخري قد يعود إلى العصور اللاحقة كذلك.

كانت عملية نقش اللوحات تتم بطرائق مختلفة كالحزّ أو النقر الخفيف أو بواسطة الطَّرق، ثم تلي ذلك عملية الصقل. وقد يكون أحيانا لجودة النقش علاقة وطيدة بمستوى جودة واجهة الصخر. أما عملية الرسم على الصخر، فقد استعملت فيها الأصباغ التي كان يُصنَع بعضها من أكسيد الحديد للحصول على اللونين الأحمر والأصفر البرتقالي، أو من أكسيد المنغنيز والفحم للحصول على الأسود، أو من الطين والجبس للحصول على اللُّوَيْن الأبيض والألوان الفاتحة، وهي ألوان نادرة في الفن الصخري. وكانت عمليات الرسم تتم باستعمال الأصبع أو "فرشاة" رقيقة.



10. فرسان من الفترة الليبية-البربرية (فم الشنا، وادي درعة)



11. أسلحة من أوكايمدن

التمركزات الكبرى للفن الصخري وتصنيفاته بالمغرب

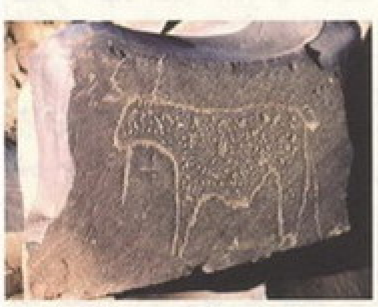
التمركزات الكبرى

إن الموقع الجغرافي للمغرب في شمال غرب القارة الإفريقية يجعل منه بلدا متوسطيا وأطلنتيا، وصحراويا كذلك ؛ وهو ما يتيح الظروف المواتية لدراسة حضارات ما-قبل-التاريخ وما-قبيل-التاريخ، فضلا عن الفترة التاريخية، وذلك في سياق العلاقات المفترضة بين إفريقيا وأوروبا وآسيا في العصور الغابرة.



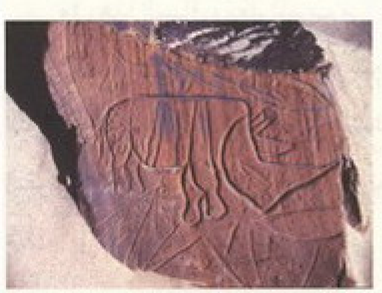
12. ظبي (لومة العسلي، الصحراء الأطلنتية)

يتميز الفن الصخري بالمغرب بتنوعه وشساعة توزيعه الجغرافي. ويجد هذا التنوع تعليله في امتداد مجالات الفن الصخري الأساسية على ثلاثة نطاقات جغرافية وبيومناخية متمايزة، ونعني سلاسل جبال الأطلس والمناطق شبه الصحراوية والصحراء الأطلنتية المغربية.

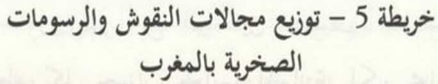


13. من البقريات (أدرار زرزم، الأطلس الصغير)

فأما مجالات الفن الصخري بالأطلس الكبير فكثيرا ما وجدت على ارتفاع عال أو متوسط



14. الخرتيت (وادي مسكاو، جبل باني)



خريطة 5 – توزيع مجالات النقوش والرسومات الصخرية بالمغرب

يتراوح ما بين 000 2 و000 3 متر، وهي ثلاثة مجالات : أوكَيْمْدَنْ وهضبة يَاگور وجبل رّات. وأما مجالات الفن الصخري بالأطلس الصغير والمناطق شبه الصحراوية، فتنتشر في نطاقات بيومناخية تتسم بالجفاف والقارية معا، وتمتد على مساحة تبلغ حوالي 660 كيلومترا، من مصب نهر درعة بالجنوب الغربي إلى حمادة گِيرْ بالشمال الشرقي. وأخيرا هناك مجالات الفن الصخري بالصحراء الأطلنتية، وهي مجالات يتجمع معظمها حول الشبكة المائية للساقية الحمراء وفي منطقة زمُّور وبوادي الذهب، وعلى وجه الخصوص بأدْرَارْ سْطُّوفْ.

تصنيفات الفن الصخري

في ضوء ما توصل إليه البحث العلمي إلى حد الآن، لا يمكننا أن ندَّعِيَ وجودَ تصنيف صارم للفن الصخري المغربي، ولا لتأريخ موثوق به. وفي غياب دراسات للبيئة القديمة وتأريخ للفن الصخري نفسه، يصعب التمييز بين لوحات فترة ما-قبل-التاريخ ولوحات فترة

ما-قبيل-التاريخ. وقد حاول كثير من الباحثين تصنيف التسلسل الكرونولوجي للفن الصخري بالمغرب وضبطه، كل حسب معاييره الممايزة. لكن محاولاتهم اكتفت، في جزء كبير منها، باستقراءات واستنباطات لما تم التوصل إليه من نتائج بالنسبة لمناطق أخرى، وخصوصا منها مناطق الصحراء الوسطى والجنوبية. وبالاستناد إلى هذه التصنيفات، يمكن القول إن الفن الصخري المغربي يخضع لتعاقب أربع فترات أو أطوار أساسية متتابعة زمنيا تسمى : الجاموسية والبقرية والخيلية والإبلية. ومن الباحثين من تحدث عن أساليب، فنعتها بالأسلوب الجاموسي الطبيعي وأسلوب تَزنا والأسلوب البقري والأسلوب الاختزالي. ومنهم كذلك من ارتقى بها إلى درجة وسمها بمدارس قائمة بذاتها، معتمدا في ذلك على نوع الوحيش الماثل على اللوحات الصخرية فميَّز بين المدرسة الجاموسية "الطبيعية" ومدرسة تزنا (أو الجاموسية الاختزالية) ومدرسة "المحارب الليبي". وقد تم التأريخ للمدرستين الأولى والثانية، وهما الأقدم من الناحية الكرونولوجية، بالعصر الحجري الجديد، وللمدرسة الثالثة، وهي أحدثها، بفترة ما-قبيل-التاريخ. وذهب آخرون إلى أن مدرسة "المحارب الليبي" تعود إلى آخر الفترة المناخية الرطبة التي قد تُؤَرَّخ بحوالي 1 000 سنة قبل الميلاد. ومن المحتمل أن تكون قد تزامنت مع وصول الفينيقيين إلى السواحل المتوسطية لشمال إفريقيا. ومعلوم أنه كان لوصول هؤلاء الوافدين، ومن أتى بعدهم من الرومان، إلى السواحل المتوسطية انعكاسات قوية على حياة الساكنة في المناطق الشمالية. وفي المقابل، لا يبدو أنه كان لذلك كبير أثر على البنيات الاجتماعية والاقتصادية والمعتقدات الدينية لساكنة المناطق الداخلية.

وعلى صعيد آخر، قليلا ما أخذ الباحثون في الحسبان مجمل الخصوصيات والصعوبات التي يطرحها الفن الصخري المغربي، سواء ما تعلق منها بضبط التأريخ والتصنيف النوعي، أو ما ارتبط بتحليل هذا الفن ودراسته في إطار نظري محدد، وهذا مما يحذونا على اقتراح تبويب خاص يقوم على ترتيب المجموعات الكبرى للفن الصخري المغربي كما تحددها مختلف المستندات التي نتوفر عليها. ويسعى هذا المقترح إلى القيام بضبط التسلسل الكرونولوجي لمراحل الفن الصخري المغربي الذي يمكن تقسيمه قسمين : الفن الصخري الذي ينتمي إلى العصور ما-قبل-التاريخية (أو الباليوتاريخية)، والفن الصخري الذي ينتمي إلى العصور التاريخية. فأما الأول، فلا يمكن تفسيره أو تأويل رموزه استنادا إلى وثائق مكتوبة أو وثائق ذات طابع إثنوغرافي ؛ وأما الثاني، فيُصَنَّف صنفين : صنف يحتوي على تيمات أو موضوعات أشارت إليها كتابات المؤلفين القدامى، كما هو الشأن بالنسبة للفرسان وعدتهم الحربية من تروس وحراب ورماح وما إلى ذلك، وصنف ثان مما يمكن توثيقه بواسطة المصادر الإثنوغرافية، كالحلي والأسلحة وغيرها.

الفن الصخري للعصور الباليوتاريخية : التيمات الكبرى

يمكن اعتبار الفن الصخري الباليوتاريخي، أي الذي يعود إلى عصور ما-قبل-التاريخ، مصدرا "غير مدوَّن" للمعلومات التاريخية ؛ فهو يشمل لوحات للوحيش البري أو الداجن وأشكالا هندسية، فضلا عن المصنوعات التي تنتمي إلى الثقافة المادية لتلك الفترة، ومنها على الخصوص الأسلحة المخصصة للقتال، أو تلك المخصصة للقنص. ويتم إخضاع هذه اللوحات لتأويلات من شأنها أن تسمح لنا باستعادة التاريخ المحلي والعادات "غير المدوَّنة" الخاصة بالجماعات التي أنجزتها. ويندرج هذا الإبداع في إطار مسلسل مفاهيمي يُدخل في الاعتبار دواعي اختيار كل من المكان والمجال المحيط به، إضافة إلى السناد الصخري الذي يحمل اللوحات نقوشا كانت أو رسوما. أما التيمات الكبرى فنعني بها في مجال الفن الصخري محتوى اللوحة وموضوعاتها. ويَسمح لنا هذا المفهوم بالقيام بتصنيف أولي للنقوش والرسوم الصخرية، وذلك بتقسيمها إلى مجموعات تيمية كبرى بحسب الموضوعات الماثلة عليها.

الوحيش البري والداجن

نعتمد في تصنيفنا للموضوعات الحيوانية، سواء منها المنقوشة أو المرسومة، على معيارين اثنين هما الخاصية المورفولوجية، أو المظهر الخارجي للحيوان، والخاصية التشريحية. ونفترض، سلفا، أنه باستثناء البقريات التي كانت مدجَّنة، فالثدييات الكبيرة التي تنتمي إلى الفصيلة الحيوانية الضخمة المعروفة بالصحراوية.الساحلية كالفيلة والخرتيت والزرافات والسنَّوريات والنعام والظباء والغزلان كلها كانت برية.

ويُعَدُّ الخرتيت الحيوان الوحيد الذي ينتسب في الواقع إلى المرحلة القديمة من الفن الصخري. أما الفيل والزرافة فنجدهما في المرحلتين معا : القديمة أو الباليوتاريخية والحديثة أو التاريخية. وبالنسبة إلى الحيوانات البرية السالفة الذكر، فقد تمكنت من الاستمرار في العيش في المغرب إلى حدود القرنين التاسع عشر والعشرين للميلاد، وهي حاضرة بكثرة في الفن الصخري الحيواني المغربي. وأما الأسود، فقد تعرضت لانقراض تدريجي بسبب الإسراف في القنص، وكذلك الشأن بالنسبة للظباء والغزلان، الأمر الذي أدى إلى تراجع أعدادها وتقلص مجال عيشها.

وبالرجوع إلى الخرتيت، فلقد تم اكتشاف بقايا عظمية لهذا الحيوان بمواقع تعود إلى العصر الحجري الجديد بشمال المغرب، ونجده حاضرا في نقوش ورسوم كثيرة، شأنه في ذلك شأن الفيل. وإذا كان من المعروف أن نوعين من وحيد القرن يعيشان في وقتنا الحالي في إفريقيا، وأن مظهر خطميهما يختلف بحسب اختلاف نظامهما الغذائي، فإن الوقوف على هذا الاختلاف في الرسوم والنقوش الصخرية الموجودة بالمغرب يظل صعبا مع ذلك، حيث يظهر هذا الحيوان في غالب الأحيان بمفرده أو بمعية صغيره في نطاقات الفن الصخري الأطلسية وشبه الصحراوية والصحراوية. على أننا نجد في المناطق شبه الصحراوية، وخصوصا

موقع أَيْت وَاعْزِيق وموقع تِيرْشْت (بإمِي أُوكَّادِير، المعروف بفم الحصن)، نقوشاً للخرتيت مقرونة بنقوش لفؤوس معدنية. ويوحي القياس المورفولوجي، أي بنية شكل اللوحة الصخرية التي تجمع بين الخرتيت وهذه الأدوات المعدنية، بتزامن فترة رسم كلا الموضوعين أو التيمتين ؛ مما يعني ضمنيا أن هذا الحيوان قد التجأ إلى "ملاذ آمن" بالمناطق شبه الصحراوية والمرتفعات الأطلسية المغربية، حيث توالى قنصه ورسمه طيلة عصر المعادن.

وبخلاف الخرتيت الذي تزخر به لوحات مختلف مواقع الفن الصخري، فإن نسبة حضور الزرافة في هذا الفن ضئيلة للغاية، في حدود ما توصلت إليه الأبحاث. فباستثناء اللوحات الموجودة في مرتفعات زمّور وبناحية التْفَارِيتي بالصحراء الأطلنتية المغربية، التي تحمل رسوم الزرافة مقرونة برسوم لبصمات الأيادي، نادرا ما ترد الزرافة في النقوش الحديثة، سواء بمفردها أو رفقة حيوانات أخرى. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن هذا الحيوان قد استمر في العيش في الجنوب المغربي حتى أوائل التاريخ الميلادي، كما أشار إلى ذلك المؤلف اللاتيني سترابون (Strabon).

ويعتبر الفيل من جهته من الحيوانات التي حظيت باهتمام خاص في النقوش الصخرية المغربية، إذ نجد له حضورا في ما يناهز مائة موقع تتوزع على المجالات الكبرى للفن الصخري، الصحراوية منها والأطلسية. ويُعزى انتشار هذا الحيوان في الفن الصخري على نطاق واسع لاستمراره في العيش بالمغرب إلى بداية التقويم المسيحي، إذ تمت الإشارة إلى وجود فيل الأطلس بنواحي سلا/شالة من قبل الكتاب القدامى، واستعمله القرطاجيون في حروبهم كوسيلة للركوب، واصطاده الرومان من أجل الاستمتاع به في الفرجة بالسيرك ومختلف الألعاب بروما.

وإذا كان تمييز الفيل عن باقي الحيوانات الأخرى على اللوحات الصخرية أمرا ممكنا انطلاقا من خصائصه التشريحية، فإن ذلك لا يعني أننا نستطيع أن نستبين التفاصيل والاختلافات الدقيقة الخاصة بفصائله الفرعية كلاًّ على حدة. ويعتبر فيل الفترة التاريخية حسب بعض الباحثين امتدادا للسلالة التي عاشت في الفترة الباليوتاريخية. ومع تنامي قحولة التربة في شمال إفريقيا والصحراء، تحتّم على آخر قطعان الفيلة اللجوء إلى الشمال للاستمرار في العيش في ظروف أضحت صعبة بفعل تأثير الإنسان والطبيعة، قبل أن ينقرض هذا الحيوان كليا.

أما البقريات، فيحتمل أن تكون من الحيوانات التي تم تدجينها على نطاق واسع، بدليل حضورها المكثف في لوحات الفن الصخري في كل مجالاته الأطلسية وشبه الصحراوية والصحراوية. وهكذا، نجدها حاضرة بكثافة عالية في مواقع درعة الوسطى، لا سيما منها تلك الموجودة ما بين جبل باني والسفوح الجنوبية للأطلس الصغير. وتتمركز أغلب نقوش البقريات بمواقع الأحواض المائية لروافد درعة، كتَمَنَارْت وأقّا وطاطا، وكذا في عالية واد صَيَّادْ نُونْ وروافده الأساسي أَسِيفْ نْكْلْمْت، لأن هذه المجاري المائية كانت دائمة الجريان

فيما مضى، ووفرت بذلك ظروفا بيئية مواتية لتربية هذا النوع من الحيوانات الذي يحتاج إلى كميات وفيرة من الكلأ والماء، مقارنة مع الإبل والماعز التي سوف تنتشر تربيتها بهذه المناطق فيما بعد.

وفي هذا السياق، يجدر بنا أن نشير إلى أن البقريات شكلت موضوع جدل بين علماء الآثار وعلماء الحيوانات. وتركَّز هذا الجدل بصفة أخص حول مختلف التسميات لهذه الفصيلة الحيوانية، وحول المكان الأصلي الذي تمت فيه عملية التدجين الأولى. فمنذ أن بدأت الدراسات حول الفن الصخري الصحراوي والشمال الإفريقي تعرف تراكما ملحوظا، حامت الشكوك حول الفرضية الانتشارية التي ترجع أصل البقريات الإفريقية المدجَّنة إلى الشرق الأدنى. وخلص بعض الباحثين إلى أن المركز الأصلي لتدجين الثيران وتربيتها هو شمال إفريقيا ؛ ويعود ذلك إلى حوالي الألف الخامس قبل الميلاد. ويرى آخرون أن الثور البري البدائي، الذي عاش في شمال إفريقيا والصحراء إبان الزمن الجيولوجي الرابع، هو أصل الثور الإفريقي المدجَّن والمعروف حسب التقليد السائد باسم الثور الإفريقي (Bos africanus)، وهو كما تم وصفه ثور ذو قرون طويلة ورقيقة على شاكلة ذراعي آلة القِيثار اليونانية القديمة، انقرض من شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط في فترة ما-قبيل-التاريخ والفترة التاريخية، وحل محله نوع آخر ذو قرون قصيرة.

أما اللوحات الصخرية الخاصة بالبقريات، فهي تجسد مشاهد من الحياة اليومية تُعرف بـ"المشاهد الاجتماعية أو الطقوسية"، وتُبرز السمات التشريحية الظاهرة لهذه الحيوانات، كلَوْن جلودها وشكل قرونها، الأمر الذي يوحي بتوالي تهجين أنواع عديدة منها وممارسة تربيتها بشكل منتظم. كما تكشف هذه اللوحات أيضا عن نوع آخر من المؤشرات سميت بـ"الثقافية"، ويتعلق الأمر ببعض اللوازم كنَوْط العنق والرَّحل والرَّسَن الطويل، وهي لوازم ارتبطت ارتباطا وثيقا بعملية تدجين الثيران. وقد تم النظر إليها على أنها مؤشرات يمكن القطع بها على تملُّك الإنسان لقطعان من هذا الحيوان.

الأسلحة المعدنية وغير المعدنية

تشتمل لوحات الفن الصخري على الأسلحة غير المعدنية التي استعملها إنسان ذلك العصر، منها العصا المعقوفة الشبيهة بالبومرانگ (Boomerang) والعصا القذيفة والقوس. وقد تم التخلي عن هذا الأخير بالتدريج في الفن الصخري، لتحل محله أسلحة أخرى كالرمح والحربة والسيف والخنجر. أما الرماة فغالبا ما نجدهم في مشاهد قنص الثدييات الكبيرة ؛

وقد تظهر بجانبهم عربات أو يحيط بهم ما يصطلح عليه ببصمات الأيادي الموجبة[5]. وتجدر الإشارة إلى غلبة الرسوم على النقوش حين يتعلق الأمر بالرماة، وخصوصا بمواقع الصحراء الأطلنتية المغربية والمناطق شبه الصحراوية.

لقد أسهم ظهور الأسلحة المعدنية في رسم المعالم الأولى لكرونولوجيا عصر المعادن بالمغرب، وهو العصر الذي لا يزال مستعصيا على التحديد بشكل دقيق ؛ كما لم يفتأ الجدل قائما حول الاعتراف بوجوده. فبالنسبة لبعض الباحثين، عرف المغرب بالفعل عصر البرونز، وذلك بفعل تأثيرات خارجية، إيبيرية على الخصوص. ويرتكز أصحاب هذا الرأي في ذلك على اكتشاف أسلحة نحاسية وبرونزية، وعلى شيوع الخزف الجرسي الشكل، وكذا بالاستناد إلى لوحات الأسلحة المعدنية بالأطلس الكبير.

وفي المقابل، هناك من يذهب في اتجاه وجود أدلة على استغلال معدني محلي بالمغرب في تلك الفترة، ويشهد على ذلك اكتشاف ثلاثة مناجم للقصدير ونحو من خمسين حقلا صغيرا للنحاس إلى جانب آثار لاستغلال منجمي قديم للمعدن. وبإخضاع الأسلحة المعدنية التي نُسبت إلى التأثيرات الخارجية للفحص والتدقيق، يتبدى لنا وجود مؤشرات توحي بإمكانية وجود صناعة معدنية محلية. وللإشارة، فهناك أربعة أنواع من أسلحة الهجوم تحملها لوحات الأطلس الكبير وهي : الطبور والفؤوس والخناجر وسِنَان الحراب أو الرماح. أما رسوم الفؤوس التي عُثر عليها في مواقع بالمناطق شبه الصحراوية، فترِد فيها الفؤوس إما منفردة كما هي حال تلك التي توجد بموقع أدْرَار زْرْزَم بالأطلس الصغير، أو بإزاء أشكال حيوانية، أو في أيدي أشكال آدمية تلوح بها، كما هي الحال في موقعي أيْت وَاعْزِيق وتِرْشْت. ويتفرع كل نوع من أنواع الأسلحة المذكورة إلى أصناف أخرى.

الأشكال الهندسية

تمثل الأشكال الهندسية إحدى التيمات التي نجدها بكثرة في الفن الصخري المغربي ؛ وتتميز بتنوع أشكالها وتعدد التقنيات المستعملة في إنجازها. ومن بين العناصر الطاغية عليها، نجد الدوائر المتراكزة، البسيطة منها والمعقدة، والأشكال اللولبية المتعددة اللفّات والأشكال الثعبانية والأسطوانية والخطوط المتوازية والرسوم الشبكية والحفيرات المجوفة. كما قد نجد واجهات صخور مهندَمة، مُعدَّة لتنفيذ الرسوم أو النقوش. ولأن هذه الأشكال الهندسية لها شيوع كبير في العالم القديم، وامتداد كوني بالتالي نظراً لإنجازها من قبل جماعات بشرية مختلفة تفصل بينها آلاف الكيلومترات، فقد أضحت بذلك عرضة لمختلف التأويلات،

5 وهي رسم كف اليد عن طريق طليها بمادة صابغة ثم طبعها على السناد الجداري أو الواجهة الصخرية لترك البصمات ؛ بخلاف بصمات الأيادي السالبة التي تعني وضع كف اليد على الجدار أو الواجهة الصخرية ثم نفث سائل ملون من حولها عن طريق الفم للحصول على شكل سالب لليد.

وقابلة لعدة اقتراحات تتعلق بسماتها الكرونولوجية. وهكذا، لا تزال وظيفة تلك الأشكال الرمزية ودلالاتها المجرَّدة مثار جدل، إذ لم تتجاوز بعدُ حدود الفرضيات. ولئن كانت عملية التأريخ التي خضعت لها في أوروبا مثل هذه اللوحات المنتشرة بكثرة بمنطقة الألْب قد أرَّخت لهذا الفن بالعصر الحجري الجديد أو عصر البرونز، استنادا إلى الأنساق المتكررة للرسوم أو النقوش، فإننا نفترض بأن شيوع هذه الأشكال في الفن الصخري المغربي قد ازدهر بعد العصر الحجري الجديد.

الفن الصخري للعصور التاريخية

نقصد بالفن الصخري للعصور التاريخية نوعين من اللوحات الصخرية أولهما يشمل تلك التي يمكن أن نُدرجها بيُسر ضمن مجموعة ما يسمى بالفن "الليبي-البربري"، وثانيهما يتعلق بتلك التي تقدم مواضيع ذات طابع إثنوغرافي.

من جهة، يُطلَق مصطلح "الليبي-البربري"، وهو مصطلح جامع شامل، على كل ما خلّفه من سُمُّوا في العصور التاريخية القديمة باسم الليبيين، أي الأفارقة من غير المصريين والإثيوبيين ؛ كما يُطلق من جهة أخرى على إحدى مراحل الفن الصخري التي يعتقد أنها أحدثُ من الباقي في مسلسل التطور التاريخي لهذا الفن، سواء بشمال إفريقيا أو بالصحراء. وتتسم لوحاتها برسومها المنجزة وفق قواعد هندسية وكذا بأشكالها التجريدية، إلى جانب النقائش الكتابية الليبية التي تقترن بها. إن التقسيمات التي تم وضعها للفن الصخري "الليبي البربري" المنتشر بالصحراء الوسطى، وكذا الأساليب المعتمدة في إنجاز لوحاته، وهي مثيرة للجدل، لا يمكن إسقاطها على الفن الصخري المغربي الذي ما زال يفتقد إلى المزيد من الدراسة والبحث.

تتوزع مواقع الفن الصخري "الليبي-البربري" على نطاقات الأطلس ومناطق الجنوب المغربي وسهل الحَوْز بناحية مراكش. ونجد لوحاته المنقوشة أكثر ما نجدها في مواقع تِنْزُولين ودرعة العُلْيا وتِيزي نْتِرْگِيسْت بجبل رات، حيث توجد نسبة هامة من اللوحات التي تتكون أساسا من نقوش تمثل فرسانا مسلَّحين بتروس مستديرة، وهم في حالة حرب مع مشاة، أو في مشاهد قنص أو سباق. فهذا الموقع الأخير، وهو الذي مدّنا وحده بما يناهز مائة لوحة من لوحات الفرسان التي تعود إلى المرحلة "الليبية-البربرية"، قد اكتسب شهرته من الحيوية التي تطبع التركيبة الفنية لهذه اللوحات. فمشاهد الحرب أو القنص فيها تبدو وكأنها مشاهد طافحة بالحيوية، يظهر فيها الفرسان إما مسلَّحين بالحراب أو بالتروس المستديرة أو بالرماح، وهم في نزال مع المشاة المسلحين بالحراب. وقد تم نقش هذه اللوحات في سياق حربي يُذكّرنا بالمشاهد الموجودة في موقعي اليَاكور وأُوكَيمْدَن، خصوصا بالنسبة للخناجر ورؤوس الحراب والرماح والتروس.

أما في مواقع تِنْزُولِين، وخصوصا منها أَسِيف وِيگّان وتِشْنْمِيرْت وفُم الشَّنَّا، فتغلب مشاهد القنص على المواضيع المنقوشة في اللوحات ؛ حيث نشاهد فرسانا مسلحين وهم يصطادون السّنّوريات وطائر النعام والأروية بمساعدة الكلاب. يُضاف إلى ذلك ما تمت الإشارة إليه حول الرسوم الخاصة بالفرسان في مغارات إِفْرَان ن تَاسْكَا بجبل باني. هذا، وقد أشارت المصادر القديمة من جهتها إلى الفرسان الليبيين وإلى عُدّتهم الحربية، مثلما تفيدنا بذلك كتابات سترابون وديودور الصّقلي (Diodore de Sicile) وتيتيوس ليفيوس (Tite Live).

وعلى صعيد آخر، فإننا قد نجد على لوحات الفن الصخري رسوما لفرسان بدون سلاح، كما هي الحال في لوحات مواقع وَارْمْدَز بنواحي إغْرْم بالأطلس الصغير حيث نشاهد الفرسان وقد امتطوا صهوة جيادهم، رافعين أيديهم في اتجاه أفقي، وبإزائهم عربات وأشكال حيوانية وآدمية في منتهى التبسيط والاختزال. وفي معظم المواقع، ترد رسوم الفرسان مُرفَقَة بأشكال هندسية بسيطة أو مركّبة، مشكّلة بذلك مكوّنا مهما في الفن الصخري "الليبي البربري".

وفيما يخص المكون الثاني لهذا الصنف من الفن الصخري الليبي، والمتعلق بالنقائش الكتابية الليبية، فقد أسفرت الكشوفات عن وجود حروف من الكتابة الليبية منقوشة أو مرسومة بمواقع عدة ؛ على أن موقع فُمْ الشَّنَّا وحده أسعفنا بأكثر من نصف النقائش الكتابية التي تم اكتشافها بالمغرب إلى حد الآن. وتطرح هذه النقائش الكتابية صعوبات متميزة ترتبط أساسا بأصلها وبفك رموزها وبتوطينها التأريخي. وأما ما تعلق بأصل هذه الكتابة، فقد ظل موضوع نقاش واسع بين المختصين من علماء الآثار وفقهاء اللغة واللسانيين ؛ وإذ يذهب البعض إلى أن أصلها غير معروف، فإن آخرين انصرفوا إلى القول بأصلها الفينيقي أو السامي، فيما تُرجعها أطروحة ثالثة إلى أصلها المحلي مع مؤثّرات شرقية.

ومن بين الذين يدفعون بمقولة الأصل المحلي، هناك علماء الآثار وبعض اللسانيين الذين استندوا في استدلالهم وبرهنتهم بالأساس إلى معطيات وثائق الفن الصخري المنتشرة في مواقع متعددة في شمال إفريقيا والصحراء. ومما انتهوا إليه أن ظهور هذه الكتابة لم يكن سوى نتيجة للتطور الذي عرفه الفن الصخري في آخر مراحله، وانتقاله من الأسلوب التشخيصي إلى الشكل الهندسي، حسب ما يبدو.

وبديهي أن انعدام أي إطار تأريخي موثوق به للفن الصخري يعني ضمنيا أنه يتعذّر تحديد كل من تاريخ ظهور هذه الكتابة ومراحل التطور التي عرفتها عبر مسيرتها التاريخية. ومع هذا، فإن النقائش الصخرية تُعَدُّ شاهدا لا يُقدَّر بثمن يشهدُ على وجود خيوط صلة بين الحَرف الليبي القديم وحرف تيفناغ المعاصر. والظاهر أن هذه الصلة لم تكن لتُسعف في فك لغز هذه الكتابة القديمة، على الرغم من المجهود الذي بذله الباحثون في هذا المجال.

فمشكلة فك لغز هذه الكتابة، على قول هؤلاء، تكمن في طبيعة بنيتها، باعتبارها كتابة صامتية بالدرجة الأولى، وكذا في عدم انتظام اتجاه الخط. ذلك أن اتجاه خطها غير ثابت ؛ فضلا عن التطور الذي عرفته عبر التاريخ.

وبالرجوع إلى تيمات أو موضوعات مواقع الفن الصخري الليبي-البربري، فقد تم الوقوف على رسوم لعدد من المصنوعات ذات طابع إثنوغرافي، تضم فيما تضمه الحلي وأسلحة المباهاة وعناصر هندسية يتكرر رسمها، غدت أنساقا زخرفية في الفنون والحِرف التقليدية المغربية المعاصرة. ويتعلق الأمر هنا بمواقع أَسِيف ن وِيگَّان وتِسْنْمِيرْت وتِنْشِيشْت. أزْرُو إكْلاَن التي أسعفتنا بوثائق صخرية غنية بهذه العناصر الهندسية، وهي عناصر تهم أدوات الزينة الخاصة بالذكور والإناث على حد سواء، مثل المشابك والأكاليل والخناجر المقوسة. وتعتبر المشابك إلى اليوم من حلي المرأة القروية، وهي عادة ما تكون من الفضة، ولها في لباس المرأة وظيفة جمالية ونفعية. ونفس الشيء ينسحب على الإكليل وحلي تزيين جبهة الرأس، وهي عناصر لا تكتمل زينة المرأة الأمازيغية بدونها. ويتكون الإكليل الذي عثر عليه منقوشا على الصخر بموقع جبل أَحْرْضَان قرب تَازْنَاخْت من ست صفائح متمفصلة. أما المشابك، فكثيرا ما تكون مُحلاّة بمصوغة تتدلى منها، وهي ذات زخرفة نباتية. وتجدر الإشارة إلى أن المصنوعات المذكورة المنوَّه إليها آنفا تكون مقرونة في الكثير من الأحيان بعلامات ورموز تختلف باختلاف أشكالها الهندسية، إذ تكون على شكل صلبان ومُعَيَّنات ومثلثات ورسومات خطية الاتجاه وما إلى ذلك من الأشكال. وتماثل هذه العناصر الزخرفية تلك التي ما زالت تُستعمل في وقتنا الحالي لتزيين الصناديق، وكذا في الحياكة والصياغة والرسم على الخزف أو الجدران. ومن شأن هذه المعطيات أن تمكننا من رصد أوجه الشبه والامتدادات الجمالية الواصلة رأسا بين الفن الليبي-البربري المتأخر والفن الأمازيغي المعاصر، وبالتالي من التسليم بثباته واستمراريته.

خاتمة

لئن امتدت فترة ما-قبل-التاريخ بالمغرب على مدى مليون سنة، فإنه لم يتسنّ استجلاء خباياها حتى الآن ؛ وإذا ما تأتت لنا كتابة بعض من صفحات هذه الفترة، فإن ذلك لن يتجاوز دائرة الفرضيات. فلقد تبين مما سبق أن تعمير أرض المغرب راجعٌ إلى زمن موغِلٍ في القدم، وإن كان لا يرقى إلى مستوى قدم الإنسان بشرق إفريقيا حيث تمَّ ظهور أسلافنا الأباعد. وما يدعو إلى الاستغراب أنه على الرغم مما كان عليه هذان الوسطان الجغرافيان من تشابه قبل 2.5 مليون سنة، فإنه لم يتم رصد أي وجود للإنسان بالمغرب يعود إلى تلك الحقبة. غير أنه لا يبدو أن الأمر قد اقتصر على المغرب دون غيره، إذ أن الظاهرة تنطبق على مناطق عدة عبر العالم. ذلك أن أسلافنا الأُوَّل لم يغادروا، فيما يحتمل، مهد نشأة الإنسان إلى جهة أخرى من المعمور إلا بعد مجيء الإنسان المنتصب القامة.

وكما تدل على ذلك الكشوفات الأثرية على امتداد التراب المغربي تقريبا، فإن الإنسان المنتصب القامة، عندما حل بالمغرب قبل حوالي مليون سنة، استطاع أن يتأقلم بسرعة مع الظروف الطبيعية لمختلف المناطق الجغرافية، بما في ذلك التعايش مع كبار المفترسات - كما تدل على ذلك مخلفاته - ، دون أن تكون له الغلبة. ومما كان لمهاراته التقنية المتمثلة في صناعة أدوات حجرية بسيطة وفعالة في نفس الآن أن مكّنته من الصمود وسط بيئة مناوئة أحيانا. ويبقى أن المظهر الجسماني للإنسان المنتصب القامة يحمل في طياته سمات تُؤْذن بما سوف تكون عليه الأقوام التي أتت بعدَه.

وبالفعل، وكما تؤكد ذلك الكشوفات التي تمت بجبل إغود بشكل جلي، فإنه لم يتم تسجيل أي قطيعة أنثروبولوجية بين الأشوليين والموستيريين على ما يبدو. وعلى الرغم من ندرة المواقع الأثرية الموستيرية، فقد تم الوقوف على مدى ما حققه هؤلاء من تقدم ''تكنولوجي'' واضح بالمقارنة مع الإنسان المنتصب القامة، بدليل تحكمهم في استعمال النار وتنوع الأدوات الحجرية التي استخدموها. أما فيما يتعلق بالرموز والأنشطة الفنية، فلقد تم تطويرها على يد العاتريين، إذ تبيّن أن وجودهم فوق الأراضي المغربية أقدم بكثير مما كان يُعتقد. وهكذا، كان المغرب أحد أقدم مراكز تصنيع أدوات الزينة واستعمالها في العالم إبان فترة العاتريين. إلا أن الإنسان العاتري، وهو القناص الذي لا يُشقّ له غبار، والمطارِد المتعوّد على انتقاء طريدته بعناية كبيرة، بات مع ذلك غير قادر على الصمود إزاء الأزمة المناخية التي حلت بالمنطقة قبل 25 ألف سنة، مما جعل السكان يلوذون مكرهين بأماكن آمنة داخل البلاد ؛ بل إن منهم من عمد إلى العبور إلى الضفة الأخرى عبر مجاز جبل طارق. وما إن تسنى لهم الحلول بهذه الضفة حتى راحوا يؤثّرون في الساكنة المحلية على الأرجح من خلال ما جلبوه من أسلحة وأدوات حجرية جديدة لم تكن معروفة لدى الأهالي. أما بالنسبة للعاتريين المتأخرين، فمن المحتمل جدا أنهم كانوا لا يزالون يشغلون أماكن مختلفة من مواطنهم الأصلية حين عاينوا نزول الإبيروموريين الأُوَّل مع عودة ظروف مناخية ملائمة.

ومهما يكن من أمر أصول الإيبروموريين، فالراجح أنهم بصموا عصور ما-قبل-التاريخ بالمغرب، وذلك من خلال تنظيمهم الاجتماعي الذي كان غاية في التعقيد. وسوف تعرف أيامهم تكريم الموتى ودفنهم وفق طقوس خاصة مع ما يقتضيه ذلك من تقديم للقرابين الجنائزية بالإضافة إلى المتعلقات الشخصية التي ترافق الجثامين في القبور. ثم إنهم أجرَوْا - على نحو ما ذكرنا - ما يمكن نعته بأول عملية جراحية في العالم (التربنة). كما عرفت أدوات الزينة والفن أثناء هذه الحقبة تطورا هائلا، مما يؤشر على ظهور مفهوم ''الانتماء العرقي''.

وسوف تتنامى هذه التمظهرات جميعها خلال العصر الحجري الجديد، وهو عصر شهد تعاطي زراعة الحبوب حوالي 300 6 سنة قبل الحاضر، مما يجعل من المغرب أحد أقدم مراكز ظهور الزراعة. كما أن هذه الفترة لم تفتأ أن شهدت تدجين بعض الحيوانات، لا سيما منها

الماعز والأغنام. وخلال نفس العصر، تكثفت التحركات البشرية في المغرب، وتطور معها التبادل الثقافي بين مختلف المناطق الجغرافية. أما الفن، فأيا كان مدلوله، فإنه سوف يغدو أكثر تعبيرا مع ظهور الرسوم والصور الصخرية التي تُبرز مشاهد لأشكال آدمية أو حيوانية طالما جابت سهول المغرب وجباله من قبل.

وعلى صعيد آخر، سوف تعرف الحقبة المعروفة بما-قبيل-التاريخ تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا، إذ أضحت المجتمعات خلالها أكثر استقرارا واتسمت منتجاتها المادية بظهور أدوات معدنية. أما الحياة الروحية، فإنها تطورت إلى درجة أن أمكن تشييد مَعلمة فريدة من نوعها كصرح المزورة الجنائزي. ومما لا شك فيه أن ساكنة المغرب في عصر ما-قبيل-التاريخ، وبخاصة تلك المستقرة قرب السواحل على وجه التحديد، قد أقامت تبادلات تجارية مع الفينيقيين الأُوَّل الذين وصلوا إلى المغرب حوالي القرن الثامن قبل الميلاد.

الفصل الثالث

المغرب والعالم المتوسطي قبل الإسلام

مقدمة

تعود أولى الأبحاث التي تناولت تاريخ المغرب القديم إلى القرن العشرين ؛ وقد ارتكزت هذه الدراسات أساسا على الإشارات الواردة في التآليف الأدبية التي خلفها مؤلفون أجانب من إغريق ولاتين. ولما كان الغرض من تأليف هذه المصادر هو رصد أخبار الإغريق والرومان وسردها، فإن ما ورد فيها من معلومات عن مناطق البحر الأبيض المتوسط الأخرى قد ذكر عرضا ليس إلا. ومن ثم فإن ما نملكه من معلومات بخصوص المغرب القديم غالبا ما يكون مقتضبا وغير دقيق، بل وغير موضوعي أحيانا. ومع ذلك، وعلى الرغم من محدودية تلك المعلومات، فإنها تمكننا اليوم – بالإضافة إلى ما تمدنا به المعطيات المتجددة للأبحاث الأثرية – من مقاربة التاريخ القديم للمغرب من مختلف جوانبه بصورة أفضل.

وهكذا وفي غياب معرفة جيدة بمجموع التراب المغربي إبان تلك الفترة، فإن المبحث التركيبي الذي نقترحه لهذه الحقبة سوف يقتصر، بالضرورة، على المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط شمالا والخط الافتراضي الرابط بين مكناس والرباط من جهة الجنوب. أما خارج هذه المنطقة، فمن المؤكد أن هنالك شهادات أثرية متعددة من بينها النقائش الكتابية الليبية والرسوم الصخرية والرجام بالإضافة إلى بعض الخرائب؛ إلا أن هذه المعالم لم تحظ بما يكفي من الدراسة فلم يكن لهذا النقص أن يساعد على إخضاعها لأي تصنيف أو تحقيب. لذا فإن هذه الشهادات لا تجيز لنا، بسبب هذه الظروف، أن ننسبها إلى فترة زمنية محدَّدة من تاريخ المغرب.

ومهما يكن من أمر، فالثابت أن المغرب قد عرف على المستوى السياسي، إبان الفترة المورية، استقرار الفينيقيين بسواحله المتوسطية والأطلنتية ابتداء من القرن الثامن قبل الميلاد،

وشهد بعد ذلك تشكل مملكة محلية في ظروف طبعتها المواجهة بين قرطاجة وروما بصفتهما أكبر قوتين وقتئذ. ولم يسلم كغيره من المناطق الأخرى من الخضوع للهيمنة الرومانية بعد أن نجحت روما في فرض سيطرتها تدريجيا على حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله. وبالنظر إلى الملابسات التي كانت تعتري سياسة روما بحوض المتوسط من جهة، وخصوصيات المغرب الجغرافية من جهة ثانية، فإن هذا الأخير يُعد من بين آخر الولايات الملتحقة بفلك الإمبراطورية الرومانية، وكان ذلك سنة 40 م. بيد أنه لم يخضع للهيمنة الرومانية أكثر من قرنين ونصف بالنسبة للمناطق الواقعة جنوب وادي سبو، بينما انتهت تلك الهيمنة مع بداية القرن الخامس الميلادي بالنسبة لمجموع الولاية تقريبا. ثم برزت به بعد هذا التاريخ، في ظروف لا تزال غامضة، قوى سياسية محلية سوف تطبع نهاية الفترة القديمة وبداية الفترة الإسلامية.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد اعتمد المغرب طوال الفترة التاريخية القديمة، بالأساس، على الموارد البحرية وما ارتبط بها من صناعات. فعلاوة على ما كانت تقدمه الفلاحة ولو بشكل عرضي، فإن توافر هذه الموارد هو ما يفسر ظهور المدن بالسواحل إلى حد بعيد كما يفسر بالتالي حركة التمدين التي سوف تزداد نموا بهذه المنطقة فيما بعد. ومع هذا، فإن هذه الحركة قد ظلت محدودة حسبما يبدو بالمغرب - أو ما كان يطلق عليه اسم الولاية الطنجية - بالقياس إلى مناطق متوسطية أخرى.

وعلى المستوى الثقافي، كان المغرب القديم ينتمي إلى مجال يطلق عليه المؤرخون وعلماء الآثار "دائرة المضيق". وقد طُبع هذا المجال في البداية بتأثيرات فينيقية وقرطاجية تجلت في الثقافة المادية وفي استعمال اللغة البونية. ومن جهة أخرى، فإن نفس المجال قد شهد بروز خصوصيات محلية أهمها استعمال الكتابة الليبية التي عرفت انتشارا واسعا في المدن والبوادي قبل أن تحل اللاتينية محل اللغتين البونية والليبية في العهد الروماني، بخلاف ما وقع في مناطق أخرى من شمال إفريقيا حيث كان التأثير البوني أكثر عمقا. وأما فيما يخص المناحي الدينية، فإن المستندات والوثائق التي نتوفر عليها تعكس كلها مجموعة من التأثيرات الخارجية أكثر مما تعبر عن أصول محلية صرف. وفي ضوء هذا المعطى، غدا من الواضح أن النفاذ إلى تلك الخصوصيات المحلية سوف يقتضي منا أن نوجه البحث توجيها ينصب على النطاقات التي لم تمتد إليها الحضارة المتوسطية.

إن وقع التأثير الخارجي الذي نلمسه في الثقافة المادية وفي المجالين السياسي والديني يجد تعليله في الانفتاح الملحوظ للشعوب المورية على الحضارات المتوسطية وكذا في الامتزاج العرقي الذي يكون قد ظهر أول ما ظهر مع نزول الفينيقيين بالسواحل المغربية.

الحقبة المورية (من القرن الثامن قبل الميلاد إلى سنة 40 بعد الميلاد)

تأتي الحقبة المورية بعد فترة امتدت إجمالا من سنة 1200 إلى سنة 800 ق.م.، وهي فترة يسمها كثير من الغموض. وهكذا، وبينما تسمح الأبحاث الأثرية بشبه الجزيرة الإيبيرية برصد مجتمعات عصر البرونز المتأخر ووصفها من مختلف الأوجه والمناحي، فإنه من المثير للحيرة أن يجد المهتم بتاريخ المغرب القديم نفسه أمام الفراغ المتمثل في انعدام أي أثر مما يهم هذه الفترة السابقة على الحقبة المورية ؛ ويتعلق الأمر بفراغ طالما تدثر خلف الاستعمال المجحف إلى حد المفارقة التاريخية لمصطلح "ما-قبيل-التاريخ"[1]. وهكذا تم اجتثاث معالم أثرية جنائزية – هي في الواقع وليدة الحقب المورية والرومانية وما بعد الرومانية – من سياقها الكرونولوجي وظرفيتها الثقافية لتُقدَّم، بشكل لا يخلو من غرابة، على أنها تجليات لإنسان عصور ما-قبل-التاريخ. وفي نفس الاتجاه، فإن الدراسات التاريخية ذات الطابع العام غالبا ما تنزع إلى تقديم مجمل الشعوب الليبية التي عمرت الشمال الإفريقي على أنها كتلة متجانسة مع أنها ليست كذلك. وسعياً لتدارك القصور الذي يكتنف المستندات المتصلة بالجزء الغربي من شمال إفريقيا، فقد تم الاستنجاد بالمصادر الفرعونية وإن كانت لا تكاد تهم في الواقع إلا الليبيين الشرقيين دون غيرهم بحكم متاخمة مجالهم لحدود مصر الفرعونية. وهنا نتساءل عما إذا كان لهذا الفراغ المسجل ما يقابله من حيث الواقع التاريخي أم أنه ناشئ، بالأحرى، عن مشاكل هي في صميم المنهجية المتبعة والمقاربة المعتمدة ذات الصلة بطبيعة البحث في مجال علم الآثار. لنسجل في سائر الأحوال أنه قلما تم طرح هذه الإشكالية بنفس الصيغة، مع أنه لم تُستنفذ بعد جميع السبل الكفيلة بتقدم البحث.

ومهما يكن من أمر، وفي انتظار ظهور معطيات جديدة، نكتفي بالإشارة إلى أن هذه الفترة "الغامضة" السابقة على الحقبة المورية تنتهي بمجيء الفينيقيين الذين سوف يطبعون تاريخ الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، شأنهم في ذلك شأن نظرائهم الإغريق. ومن المحقق أن التوسع الفينيقي قد شمل سواحل شمال إفريقيا من المناطق الغربية لليبيا الحالية حتى المغرب مرورا بتونس والجزائر ومالطة وصقلية الغربية وجنوب سردينيا وجزر البليار والسواحل الجنوبية والجنوبية الغربية لشبه الجزيرة الإيبيرية. وعلى الرغم من اختلاف المؤرخين حول أهمية هذا الحدث، إلا أنه يظل في جملته حدثا لا يستهان به نظرا لما كان له من تداعيات ونتائج عميقة على المجتمعات المحلية التي تم الوقوف عندها، لا سيما منها تلك التي همت كلا من إسبانيا وسردينيا. ومما نجَم عن التأثيرات المسجلة في ميادين عدة، كالفن والعمارة وغراسة الأشجار والتقنيات التعدينية والتمثلات الدينية، أن دفعت بعلماء الآثار والمؤرخين إلى

---

1 تحيل عبارة "ماقبيل-التاريخ" على الفترة الانتقالية بين عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية كما هو مبين في الفصل الثاني. وهكذا فإنها لا ترمز إلى أي واقع تاريخي مدعم بالمعطيات الأركيولوجية. وبالنسبة إلى المغرب، تقع هذه الفترة عادة بين الألفية الثالثة قبل الميلاد وقدوم الفينيقيين الأوائل.

الحديث عن حقبة التأثير الشرقي على المجتمعات الأصلية ؛ ولعل من أهم مظاهرها إدخال الفينيقيين للكتابة الأبجدية التي نتج عنها ظهور عدة أنظمة كتابية محلية، وهو نفس الدور الذي سوف يقوم به الإغريق أيضا في إيطاليا وجنوب غالْيا (فرنسا حاليا).

تُرجع النصوص القديمة توافد الفينيقيين، وهو توافد يدشن عهدا جديدا بالنسبة للمغرب والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، إلى نهاية القرن الثاني عشر قبل الميلاد. غير أن هذا التأريخ لا يصمد في وجه الكشوفات الأثرية التي تعيده إلى فترة أقرب من الناحية الزمنية بحيث تحدد في القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد، وهو التاريخ الذي نتبناه كحد أعلى لبداية الحقبة المورية. أما الحد الأدنى فبديهي أن يتوافق مع سنة 40 م التي تمثل نهاية المملكة المورية وبداية الرَّوْمَنَة كما سوف نرى.

والواقع أن هذه الحقبة الطويلة التي تنعت بالمورية تثير عدة مشكلات مرتبطة بالتحقيب والمصطلح لأن البحث الأثري لم يشملها إلا في وقت متأخر. وفي غياب تسمية بديلة، فقد عرفت أحيانا بالفترة "ماقبل الرومانية" وأحيانا أخرى بالفترة "البونية" مع ما لهذه التسمية الأخيرة من دلالة ثقافية تحيل على قرطاجة. أما فيما يخص تقسيماتها الداخلية، فقد استُعمِلت لها عدة ألفاظ ذات أبعاد كرونولوجية وثقافية وإثنو-سياسية كفينيقي وقرطاجي (أو بوني) وبوني-موري وموري وليبي-بربري وبربري قديم. وساهمت هذه التسميات التي استعملت من دون تحديد مسبق، في أغلب الأحيان، في رسم صورة غير متماسكة ومبتورة للتاريخ الموري، إذ من المثير للدهشة أن نجد على سبيل المثال مدنا توصف بالمورية أو بالمورية-البونية كزيليل وتامودا ووليلي، بينما يتم التعامل مع المعالم الجنائزية المرتبطة ارتباطا عضويا بهذه المدن على أنها تنتمي إلى عصور ما-قبل-التاريخ أو إلى الفترة الليبية-البربرية أو البربرية القديمة. كما قد يحدث أن يوصف نفس الواقع الأثري والتاريخي بالموري من قبل البعض وبالبوني-الموري من قبل البعض الآخر. وقد يتفق أيضا أن يُصطلح على تسمية حقبتين متعاقبتين باسْمين لا تتناسب إحالتهما الكرونولوجية مع الواقع التاريخي الموصوف كما هو الشأن بالنسبة للحقبتين القرطاجية (البونية) والمورية؛ مع العلم أن الأولى تحيل على فترة زمنية تمتد من نهاية القرن السادس إلى سنة 146 ق. م، بينما تعود الثانية التي تحيل على الأسرة الملكية المورية إلى القرن الثالث قبل الميلاد. وعلاوة على الانشغالات الإيديولوجية المضمرة أو المعلنة، فإن هذه الفوضى في التسميات تعكس الوضع المرتبك الذي يوجد فيه علماء الآثار والمؤرخون، إذ باتوا غير قادرين على الاتفاق على معايير واضحة وجيهة لتحديد الواقع الذي يواجهونه عند مقارنة الأدلة الأدبية والأثرية وتأويلها.

وبالاستناد إلى المصادر القديمة، سوف يتبين لنا أن هنالك تسميتين : فمن جهة، نجد تسمية "الليبي" التي تحيل على الفترة الممتدة من القرن الثامن إلى القرن الثالث قبل الميلاد؛ ومن جهة أخرى، نجد تسمية "الموري" التي قد تنطبق على القرون الثلاثة الأخيرة قبل الميلاد

والمتميزة بظهور المملكة المورية. وبما أن الموريين أنفسهم ليبيون، وضمانا لانسجام أكبر، فقد يكون من الأنسب أن يقع التعويض عن تسمية "الليبي" بتسمية أخرى من قبيل "ما قبل الممالك المورية" واعتماد نعت الليبي ليطلق على الحقبة المورية بأكملها. بيد أن هذه التسمية الأخيرة قد استُعملت في النصوص القديمة كمصطلح جغرافي جامع شامل للدلالة على شمال إفريقيا بأسرها مثلما اعتُمدت كتسمية إثنية للإشارة إلى مجمل الشعوب المحلية القديمة التي استوطنت هذا المجال، وهو ما قد يحمل على الاعتقاد بوجود حقبة ذات خصائص متجانسة ومشتركة تنطبق على الشمال الإفريقي برمته، مع أنه ليس كذلك؛ إذ المعطيات الأثرية والأدبية المتاحة تشير إلى تجاور مناطق ثقافية متمايزة من الشرق إلى الغرب. وعلى هذا، يتبين أن ليبيا الغربية كانت تشكل منذ العصور ما-قبل-التاريخية وحدة جيوثقافية لها خصوصياتها؛ لذا، فإن التسمية الأكثر وجاهة للتعبير عن هذا الكيان هي تسمية "الموري".

صحيح أن هذه التسمية ظهرت متأخرة في النصوص القديمة، لكنها تظل التسمية الوحيدة التي استعملت لمدة طويلة للدلالة في الوقت نفسه على الأرض المغربية وسكانها، فضلا عن أن تاريخ الشعب الموري مرتبط بالنصوص الأجنبية اليونانية واللاتينية، وليس هناك من دليل قاطع على أن لفظ "موري" لم يكن مستعملا في زمن سابق على التاريخ الذي تشير إليه هذه النصوص. على أي، فمن مزايا هذا اللفظ – الذي بدأ يفرض نفسه في أدبيات علم الآثار المغربية المحض – أنه يميز من الناحية الجغرافية والثقافية والإثنية هذا المجال، الذي هو المغرب، عن باقي الأجزاء الأخرى المكونة للشمال الإفريقي، وهي مناطق لها سماتها ومساراتها التاريخية الخاصة بها. أما اتساع مدلول لفظي "موري" و"موريطانيا" ليشمل كذلك الجزء الغربي من الجزائر، فمرده إلى أسباب سياسية مرتبطة بضم هذه المنطقة إلى المملكة المورية على يد بوكوس (بقوش الأكبر، Bocchus I) ما بين سنتي 105 و81 ؟ ق. م، كما سوف نرى.

أما التقسيمات الداخلية للحقبة المورية التي نقترحها هنا فليست نهائية وتعكس بالأحرى الوضع الحالي للبحث الأثري والتاريخي. وبناء عليه، سوف نستعمل لفظ "موري" الذي يحيل على الأرض وساكنتها معا بدل تسميات من قبيل "فينيقي" و"قرطاجي" التي قد تحيل على سيطرة إثنوسياسية لم تتأكد قط، لأن التأثيرات الثقافية الأجنبية، وإن شكلت بطبيعة الحال واقعا لا شك فيه، فإنه لم يكن بإمكانها طمس الهوية المحلية بشكل تام ؛ ونقترح لهذه الحقبة المورية التقسيمات التالية :

المرحلة المورية الأولى: امتدت من القرن الثامن إلى منتصف القرن السادس قبل الميلاد، وتميزت باتصال السكان الأصليين بالفينيقيين.

المرحلة المورية الثانية: امتدت من منتصف القرن السادس إلى نهاية القرن الرابع قبل الميلاد، وشهدت بروز جماعات حضرية منفتحة على الثقافة المتوسطية.

المرحلة المورية الثالثة: امتدت من القرن الثالث إلى 33 ق. م. وعرفت نشوء وتطور المملكة المورية.

المرحلة المورية الرابعة: امتدت من 33 ق. م. إلى 40 م وشهدت فراغ العرش وإعادة إقرار السلطة الملكية.

المرحلة المورية الأولى (من القرن الثامن إلى منتصف القرن السادس قبل الميلاد): اتصال الفينيقيين بالمجتمعات المحلية

الحضور الفينيقي في المصادر الأدبية القديمة

شكل التوسع الفينيقي بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حدثا بارزا في تاريخ هذه المنطقة وأثار بذلك اهتمام الكتاب الإغريق واللاتين. ومن بين أهم النصوص التي أشارت إلى الحضور الفينيقي بالمغرب، هنالك الرحلة البحرية المعزوة إلى سكولاكس (Scylax) التي دونت في القرن الرابع قبل الميلاد، لكنها تتضمن معلومات تتعلق بتاريخ أقدم يرجع إلى القرن السادس قبل الميلاد على أقل تقدير ؛ ومع هذا فإنها لا تشير إلى أي حضور للقرطاجيين بالمغرب، على الرغم من أن قرطاجة كانت إبان تأليف هذه الرحلة قد استكملت نشأتها وصارت معروفة. وخلال تعرض هذه الرحلة لوصف أبرز العناصر الساحلية المفيدة للملاحة، فإنها لا تشير إلى الوجود الفينيقي صراحة إلا على الساحل الأطلنتي. كما أنها تذكر مدينتين هما لكسوس الواقعة على النهر الذي يحمل نفس الاسم (بالقرب من مدينة العرائش) وثومياتريا (Thymiateria) – وتعني المباخر – الواقعة على نهر كرابيس (Crabis) الذي هو وادي سبو الحالي بالإضافة إلى جزيرة كرني (Kerné) الواقعة على مسافة بعيدة في اتجاه الجنوب بجوار السواحل التي يسكنها ''الإثيوبيون'' الذين سيرد التعريف بهم لاحقا. وقد كان الفينيقيون يترددون على هذه الجزيرة لأغراض تجارية، وورد ذكرها أيضا في رحلة حنُّون (Périple d'Hannon)، كما سوف نرى. أما فيما يخص تحديد موقعها، فقد تضاربت حوله الآراء، وأغلبها على قول إنها تطابق أرخبيل الصويرة على ما يظهر. ويستفاد من رحلة سكولاكس عدم وجود أي أثر للسكن على الساحل الذي يمتد بين الصويرة ووادي سبو إلا من مذبح الإله بوسيدون (Poseidon)، إله البحر، وهو إله من المحتمل أن يكون البحارة الفينيقيون قد نصبوه عند رأس سولويس (Soloeis) لنيل عطفه وحمايته إزاء أخطار البحر.

ويمكن ربط ظهور ثلاث مدن بين ساحل مضيق جبل طارق والساحل المتوسطي بالتوسع الفينيقي، وإن كان نص رحلة سكولاكس لا يذكر ذلك. وهذه المدن هي بونتيون (Pontion) – في منطقة طنجة – ومدينة ثانية لا نعرف اسمها بجوار جبل أبيلا (Abila) المعروف حاليا بجبل موسى، وأخيرا أكروس (Akros)، التي هي مَليلة الوسيطية (مليلية الحالية).

واسم أكروس، الذي يعني الرأس في الإغريقية، ليس في الواقع إلا ترجمة غير مكتملة للاسم الفينيقي روش أدير (Rhysaddir) – ويعني الرأس القوي – الوارد ذكره في المصادر الأدبية المتأخرة، والمنقوش على النقود المضروبة بالمدينة التي تحمل نفس الاسم.

وبغض النظر عن المشاكل التي يطرحها أمر تحديد وتوطين بعض المدن المذكورة في نص رحلة سكولاكس، فإن التوزيع الجغرافي العام لهذه المدن له دلالة كبيرة بما أنه يفصح عن المجالات الرئيسية والمهمة التي انصب عليها اهتمام الفينيقيين، وهو اهتمام لا يمكن تفسيره إلا بالاستناد إلى المعطيات الأثرية. أما النصوص الأخرى التي بحوزتنا، وإن كانت متأخرة، فتزودنا بمعلومات تكميلية. فسترابون (Strabon) الذي يعتمد على مصادر سابقة على عصره يشير إلى وجود أكثر من ثلاثمائة منشأة تجارية جنوب لكسوس أقامها الصوريون المنحدرون من مدينة صور على الساحل اللبناني. ولئن كان هذا العدد مبالغا فيه بحيث يصعب تصديقه، فإنه مع ذلك يأتي للتعبير عن سعة انتشار وكثافة التجارة الفينيقية المرتبطة بالسواحل الأطلنتية الجنوبية التي قامت فيها صور بدور مهم بواسطة لكسوس مستوطنتها الرئيسية بالمغرب.

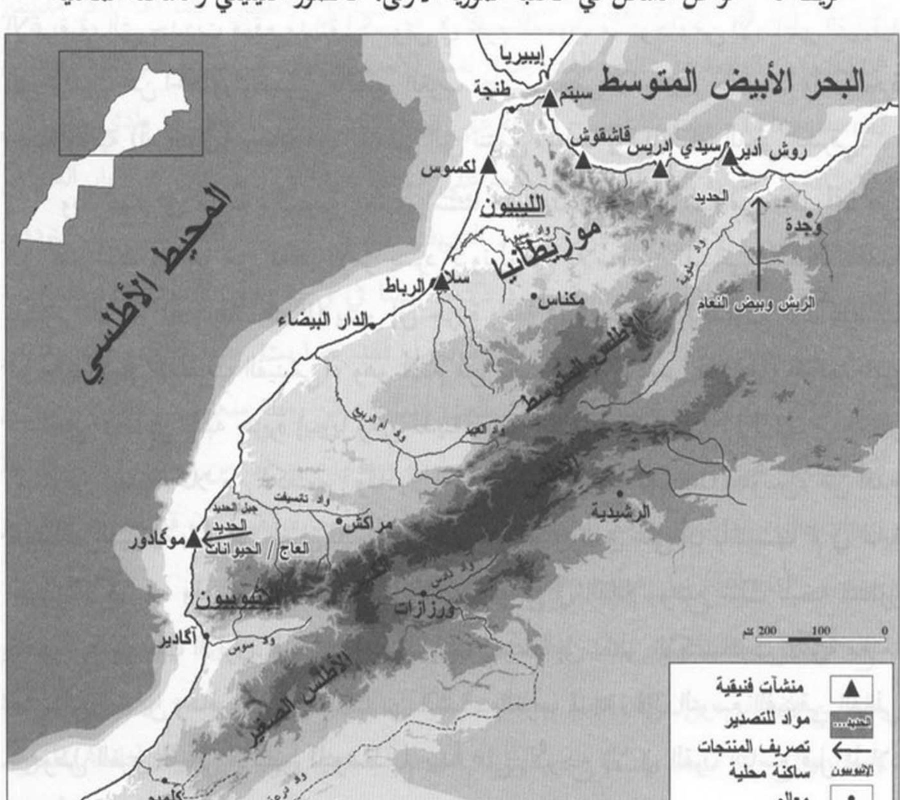
وتتجلى أهمية لكسوس كمؤسسة تجارية فينيقية في تردد اسمها في النصوص القديمة وفي الأساطير التي اقترنت بها. فقد وطَّن القدامى، بالمناطق المجاورة لها، حدائق الهسبيريسات (Hespérides)، أو جنات الغرب) التي كان يحرسها تنِّين مرعب، وهي المكان الذي يعتقد أن هيرقليس (Héraclès، هرقل) اختلس منه التفاح الذهبي. ولا يستبعد أن تكون هذه الأسطورة الإغريقية، التي حددت موقع مدينة لكسوس في تخوم المعمور، مستوحاة من الأساطير الفينيقية التي تولدت عن الحضور الفينيقي بأقصى الغرب حسب بعض الباحثين، خصوصا وأن شجرة الحياة والحية (أو التنين) يعدان من العناصر التي تنتمي أساسا إلى المخيال الديني الشرقي.

وبالرجوع إلى مدينة لكسوس ومدى استئثارها باهتمام المؤلفين القدامى، نجد أنها هي التي يتم استحضارها متى تعلق الأمر بسرد كرونولوجي للاستقرار الفينيقي بالمغرب. فهذا بلينيوس الأكبر (Pline l'Ancien) يشير إلى جزيرة واقعة في مصب نهر لكسوس كان ينتصب بها معبد هرقل (ملقرت الفينيقي)، وهو أقدم من معبد مدينة گاديس (Gadès) الواقعة على الساحل الأطلنتي لشبه جزيرة إيبيريا وهي مدينة يعتقد أنها أسست سنة 1110 ق. م. وتعتبر النصوص القديمة كلا من لكسوس وگاديس، إلى جانب أوتيكا (Utique) بتونس، من أقدم المنشآت الفينيقية بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وتتفق على أن تأسيسها تم في نهاية القرن 12 ق. م. وقد أضحى اليوم هذا التاريخ الموغل في القدم موضع شك نتيجة التطور الذي عرفه البحث الأثري. فإذا كان من الثابت، استنادا إلى بعض الاكتشافات الأثرية مع ما يعتريها من تباين وتنافر، أن العلاقات بين الشرق والغرب قديمة، فإن التوسع الفينيقي الفعلي بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط لم يبدأ على الأرجح إلا في القرن التاسع قبل الميلاد على أبعد تقدير.

أركيولوجيا المنشآت الفينيقية

من المتأكد أن الحضور الفينيقي قد تم على السواحل المتوسطية والأطلنتية. فالمواقع المعروفة بالساحل المتوسطي هي روش أدير والموقع الذي يعرف اليوم بسيدي إدريس (شرق الحسيمة) وقشقوش (Kach Kouch) بمنطقة وادي لاوْ. وتفيد بعض الكشوفات الأثرية أن منطقة وادي مارتيل، وإن لم تعرف وجود منشأة فينيقية، فقد عرفت على الأقل قيام علاقات تجارية مع الفينيقيين. وبخصوص ساحل المضيق، فقد كشفت التنقيبات الأخيرة عن بقايا أثرية بسبتة. أما فيما يتعلق بمنطقة طنجة التي كانت بمثابة معبر لا محيد عنه لجميع المبحرين نحو البحر الخارجي، أي المحيط الأطلسي، فإن الشهادات غير واضحة، ولا تمكن من الخلوص إلى وجود استيطان فينيقي بها، خصوصا وأن مدينة بونتيون (Pontion/la Maritime)، أي "البحرية"، التي تُحدِّد موقعَها الرحلةُ المنسوبة إلى سكولاكس في وسط خليج لا يمكن أن يكون إلا خليج طنجة، تظل مجهولة إلى اليوم. أما بخصوص الساحل الأطلنتي، فتشكل كل من لكسوس وموگادور (جزيرة الصويرة الكبرى) موقعين بارزين على الطريق التجاري الأطلسي، بالإضافة إلى سلا (Sala) – وتعني الصخرة – وهي نقطة الارتكاز الوحيدة التي تم التعرف عليها لحد الآن على هذا الطريق في اتجاه الجنوب.

خريطة 6 – مواطن السكن في الحقبة المورية الأولى، الحضور الفينيقي والساكنة المحلية



ويظهر من التحليل الجغرافي والطوبوغرافي لمختلف النقط المذكورة آنفا أن التوسع الفينيقي بالمغرب كان ساحليا لا غير. وهكذا يتبين أن الأماكن التي اختارها الفينيقيون تتخذ مواقعها بين البحر واليابسة في الخلجان والجزر أو أشباه الجزر، وفي أغلب الأحيان في مصاب الأنهار الكبيرة القابلة للملاحة كاللوكوس (Loukkos، لكسوس) وكرابيس (Crabis، سبو) وسَلَتْ (Salat، أبو رقراق). وهذه الأنهار كانت بمثابة مسالك تمكّن من التوغل في الأراضي الداخلية ومن ربط الاتصال بالسكان الأصلاء. وينطبق هذا النموذج الاستيطاني على جميع المنشآت الفينيقية بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ويجد تفسيره في طبيعة الاقتصاد الفينيقي الذي كان مداره على التجارة والصناعات المرتبطة بالبحر.

إنه لمن الصعوبة بمكان تحديد طبيعة الحوافز الملموسة التي كانت وراء التوسع الفينيقي بالمغرب وكذا الوظيفة الاقتصادية لكل منشأة على حدة، اللهم إذا التجأنا إلى الاستنباطات والتعميمات. بيد أن بعض المعطيات الأثرية وبعض الإشارات الأدبية النادرة قد تساعد مع ذلك على تسليط المزيد من الضوء في هذا الاتجاه. فإلى جانب المنشآت التي لا بد وأنها قامت بدور محطات للملاحة التجارية التي كانت تتم بما يعرف بالمساحلة – أي من مرفإ إلى آخر بمحاذاة الساحل –، فهنالك منشآت أخرى توفر مزايا اقتصادية كما هي الحال في جزيرة موگادور الواقعة على بعد 700 كلم جنوب المضيق؛ وتعتبر هذه الأخيرة أبعد نقطة جنوبية وصل إليها الفينيقيون. ولم يكن العاج والعفص وجلود الحيوانات والمُرّيق هي الموارد الوحيدة التي جعلت الفينيقيين يهتمون بهذه الجزيرة، وإنما لأن هذه الأخيرة توجد على مقربة من منطقة الأطلس الصغير التي تتميز بغنى ثرواتها المعدنية. لكن ما توصل إليه البحث في الوقت الراهن لا يساعد على تقييم الدور الحقيقي الذي قامت به المنطقة في التجارة الفينيقية المرتبطة بساحل المحيط الأطلسي. بيد أن سعي الفينيقيين للحصول على المعادن قد تأكد بعد أن تم العثور بجزيرة الصويرة على آثار لها ارتباط باستخراج ومعالجة معدن الحديد. ومن بين هذه الآثار هنالك الأفران وحثالة المعادن بالإضافة إلى أنابيب المنافخ. فالمناجم المستغلة كانت توجد في جبل الحديد الذي يقع على بعد عشرة كيلومترات شمال الصويرة. كما أن استغلال معدن الحديد الذي يرجع الفضل إلى الفينيقيين في إدخال تقنياته للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط هو الذي يفسر الأصل الفينيقي لموقعي روش أدير والموقع المعروف بسيدي إدريس اللذين يوجدان قبالة مجال خلفي غني بهذا المعدن.

أما منطقة سلا فشكلت مصدرا مهما للعاج باعتباره مادة ضرورية للصناعة الفينيقية. وكما تشهد على ذلك عدة كشوفات، فقد تم تصدير هذه المادة من المغرب نحو المراكز الفينيقية والمراكز الأهلية لشبه الجزيرة الإيبيرية. كما تأكد وجود العاج بمنطقة سلا من خلال الكشوفات التي أسفر عنها مدفن الصخيرات النيوليثي (في مصب وادي الشراط) وكذا عبر

إشارة بلينيوس الأكبر في كتابه **التاريخ الطبيعي** إلى قطعان الفيلة التي كانت لا تزال موجودة بتلك المناطق خلال القرن الأول الميلادي.

كثيرا ما أبرزت النصوص القديمة غنى المغرب بالثروات الغابوية والحيوانية التي من الوارد أنه تم استغلالها على امتداد العصور التاريخية القديمة؛ ففيما يتعلق بالفينيقيين على وجه الخصوص، جاء في **العهد القديم (التوراة)**، على سبيل المثال، أن سفن حيروم (Hirom)، وهو أحد ملوك صور، كانت تجلب القردة من منطقة ترشيش (Tarshish)، وهي غالبا ما تقترن بـ "طارطسوس" (Tartessos) جنوب غرب شبه الجزيرة الإيبيرية. ومن المحتمل أن هذه السفن كانت تتزود بهذه الحيوانات من الساحل الجنوبي للمضيق على وجه التحديد، حيث كانت توجد بوفرة كما أشارت إلى ذلك المصادر القديمة مثلما أشارت إليها تلك التي تعود إلى العصر الوسيط ومن ضمنها كتاب **المسالك والممالك** للبكري. ونعلم من جهة أخرى كذلك، وبطريقة غير مباشرة اعتمادا على ما تم اكتشافه ببعض المواقع الإسبانية، أن فينيقيي المغرب استفادوا من المتاجرة بقيض بيض النعام الذي كان يكتسي قيمة رمزية، وهو ما يفسر العثور عليه في عدد من المدافن. وتشير الشهادات الأثرية لرأس كبدانة، الواقعة شرق روش أدير، إلى أن المنطقة الشرقية للمغرب كانت نقطة التزود بهذه المادة.

والراجح أن البحث عن المواد الأولية لم يكن ليحول دون اهتمام الفينيقيين بالزراعة وتربية المواشي لا سيما في منشآت من قبيل لكسوس؛ غير أن افتقارنا للقرائن الأثرية لا يسعفنا في المضي بعيدا في هذا الاتجاه.

وبالنظر كذلك إلى غياب المعطيات الأثرية الوافية، فإننا لا نكاد نعلم عن المميزات العمرانية والمعمارية للمنشآت الفينيقية إلا الشيء القليل. ولكن الذي نعلمه على المستوى الطوبوغرافي هو أن المساكن أو المنشآت التجارية كثيرا ما كانت تقام فوق أكمات تطل على خليج أو نهر وليس فوق أراض منبسطة. وتشهد المواقع التي تمت التنقيبات فيها بشكل موسع على أن مساحة المنشأة الفينيقية كانت تتراوح بين هكتار وعشرة هكتارات كما هي الحال في لكسوس، وقد ينم هذا الاختلاف في المساحة عن نوع من التراتبية. أما البقايا المعمارية فنادرة الوجود حتى في لكسوس حيث لا يجيز لنا ما عثر عليه لحد الآن بالخلوص إلى رسم صورة عن طبيعة المستوطنة الفينيقية.

تشمل العناصر التي عثر عليها بالمواقع الفينيقية الأواني الخزفية المتميزة بزخرفتها الهندسية المطلية بالصباغ والبرنيق الأحمر وباستعمال المخرطة (الدولاب) في صنعها، وهي آلة ظلت مجهولة بالغرب إلى حين مجيء الفينيقيين. وتُمكن الخصائص التقنية والمرفولوجية والزخرفية لمختلف الأواني، سواء تعلق الأمر بأواني المائدة أو بالأوعية المخصصة لحفظ أو وسق المواد

الغذائية، من إدراج المؤسسات الفينيقية بالمغرب في إطار مجال ثقافي يهم السواحل الغربية للجزائر والسواحل الجنوبية والجنوبية الغربية لشبه الجزيرة الإيبيرية. ويتمايز هذا المجال الغربي الأقصى بشكل جلي عن مجال حوض البحر الأبيض المتوسط الأوسط الذي كان مركزه قرطاجة وكان ينفرد بثقافة مادية مختلفة. ففي جزيرة موگادور على وجه الخصوص، يحتوي السجل الأثري على عناصر من أصول متنوعة. فمن جهة هنالك الأنفورات الواردة من أتيكا (Attique)، وهي جرار فخارية ذات عروتين تُستعمل لحفظ الزيوت؛ ومن جهة أخرى، هنالك الأنفورات المصنوعة في الجزر الأيونية بالإضافة إلى أوان قبرصية. كما تم العثور بالموقع نفسه على ما يناهز مائة نقيشة فينيقية تُعد من أقدم الشهادات المكتوبة بأقصى الغرب، وتشكل من حيث العدد أهم مجموعة عثر عليها لحد الآن؛ إذ تحمل هذه النقائش الكتابية المؤرخة بالقرنين السابع والسادس قبل الميلاد أسماء أعلام ذات أصول فينيقية كتبت على أوان خزفية، وهي بمثابة علامات مِلْكية مرتبطة بالتجار الفينيقيين الذين كانوا يترددون على الجزيرة. على أن هناك بعض الأسماء ذات أصول غير فينيقية مما يشهد على وجود تجار يظل انتماؤهم العرقي غير معروف.



15. نقيشة كتابية فينيقية (موگادور)

وبالاستناد إلى الموجودات الأثرية التي تم العثور عليها بمختلف المواقع، يتبين أن ظهور المستوطنات الفينيقية لم يتم في نفس التاريخ، ذلك أن أقدمها بالمغرب يطابق ليكسوس، كما تؤكد ذلك المصادر، وأن أقدم الآثار بها تعود إلى القرن الثامن قبل الميلاد. ومعلوم أن تأسيس هذه المنشأة، شأنها في ذلك شأن توأمها گادير/گاديس (Gadir/Gadès) بإسبانيا، كان من أجل مراقبة الطريق الأطلسي للملاحة والتجارة، وهو الطريق الذي يُمكن من الوصول إلى الأراضي الجنوبية حيث جزيرة موگادور التي صارت نقطة ارتكاز هامة ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد. أما بالنسبة إلى المواقع الأخرى، فإن تلك التي تم التأريخ لها بشكل جيد حديثة ولا ترقى إلى أبعد من نهاية القرن المذكور. وبالوقوف عند كرونولوجيا المنشآت وحسب المعطيات الأثرية ومقارنتها مع النصوص الأدبية المتعلقة بالمؤسسات التجارية التابعة لمدينة صور، يتبين الدور الهام الذي اضطلعت به التجارة الأطلسية في التوسع الفينيقي بالمغرب. ويظل الأمل معقودا على البحث الأثري لما قد يقدمه لنا من معطيات جديدة تمكننا من استجلاء دلالات ومضامين وتداعيات هذه التجارة.

المجتمعات المحلية بين المصادر الأدبية والأثرية

يتبين من خلال استعراضنا للمعطيات الأدبية والأثرية أن الفينيقيين كانوا مرتبطين بالبحر ومنهمكين في البحث عن المواد الأولية وأنهم اقتصروا على السواحل ولم يظهروا أي نية في التوغل بالدواخل. فإذا ما صدقنا ما جاء في أسطورة التأسيس الخاصة بمدينة قرطاجة (بتونس) فمجرد الحصول على قطع أرضية لإقامة مساكنهم كان يقتضي منهم التفاوض مع الأهالي من أجل ذلك. ويظهر من خلال نموذج المنشآت الفينيقية بشبه الجزيرة الإيبيرية أو بساردينيا أن الفينيقيين كانوا يفضلون الاستقرار بجوار المجالات التي كانت توجد بها مجتمعات أهلية على قدر كبير من التنظيم وقادرة على إقامة تبادل تجاري.

أما في الإطار المغربي، فإن نص الرحلة البحرية المنسوبة إلى سكولاكس يعكس صورة تتطابق تماما مع هذا النموذج الاستيطاني. فحسب ذات النص فقد تم إنشاء مستوطنة لكسوس، وهي الأقدم من نوعها، بجوار مدينة آهلة بالسكان الليبيين وبها ميناء. وفي الوقت الذي لم تقدم فيه هذه الرحلة أي معلومة أخرى عن هذه المدينة، فإنها أفردت في المقابل وصفا ضافيا للإثيوبيين "المقدسين" الذين كانوا ينتجعون قرب ضفاف نهر "كسيون" (Xion) وبضواحي جزيرة كرني التي كانت توجد على بعد اثني عشر يوما من الإبحار انطلاقا من أعمدة هرقل في اتجاه الجنوب. وفي حدود ما توصل إليه البحث، فقد يكون نهر "كسيون" الذي يعرف عند بلينيوس الأكبر باسم كوُسينوم (Quosenum) وعند الجغرافي بطليموس (Ptolémée) باسم كوسا (Cousa)، هو وادي تانسيفت الذي كانت توجد بمصبه مدينة كوز في العصر الوسيط.

أما جزيرة كرني، فيرجح حسب الأطروحات الحصيفة أن تكون هي أرخبيل الصويرة، كما سبق الذكر، حيث الاستيطان الفينيقي يعد واقعا لا نزاع فيه. ويظهر من رحلة سكولاكس أن سكان هذه المنطقة من الإثيوبيين كانوا يكوِّنون مجتمعا مستقرا ومنظما. وهكذا فهم يتوفرون على مدينة كبيرة يتردد عليها الفينيقيون، ويمارسون تربية الحيوانات من بينها الخيول ويصنعون الخمور من الكروم التي يغرسونها كما يوصفون بكونهم فرسانا جيدين يتسلحون بالرماح والأقواس التي يستعملونها في الصيد كما في القتال. أما السلطة السياسية لهذه المجموعة من المحاربين فكانت موكولة إلى الملك. وكانت الصنائع اليدوية لديهم ترتكز على العاج كمادة كمالية استعملت في صناعة الأكواب وقلادات النساء وما تعلق بتزيين الخيول ولوازمها. وتظهر هويتهم العرقية من خلال بعض التفاصيل التي وصلتنا عن هيئتهم وسحنتهم؛ فقد كانوا من أطول الناس وأوسمهم، وكانت لهم لحى وشعر جميل، وكانوا يستعملون الوشم على سبيل الزينة.

فهؤلاء السكان من ذوي الأنشطة المتطورة والموارد المتنوعة هم الذين ربط معهم فينيقيو جزيرة كرني اتصالات وأسسوا علاقات تجارية، إذ كانوا يقايضون المراهم والأواني الخزفية بجلود الحيوانات سواء منها الداجنة أو المتوحشة كالأسود والأيائل والفهود والفيلة، بالإضافة إلى أنياب الفيلة بل حتى الخمور التي لربما كانت لها خصوصيات تجعلها تتميز عن تلك التي كان يصنعها الفينيقيون.

هنالك تباين شاسع بين هذا الوصف الواقعي والإيجابي وبين ما أوردته النصوص الأخرى كنص هيرودوتوس (Hérodote، القرن الخامس قبل الميلاد) ورحلة حنُّون بخصوص شعوب ليبيا الغربية، التي تم وصفها تارة بشعوب هائمة على وجهها، وتارة بشعوب نافرة عن الغير وتارة أخرى بشعوب جبلية لا يكاد يربطها رابط بباقي البشر. وعلى هذا، فإن الوصف المتضمن لنص الرحلة المنسوبة إلى سكولاكس يُمَكِّننا من فهم جيد لحضور الفينيقيين الذين كانوا في حاجة إلى شركاء محليين لإنجاح مشروعهم التجاري. بيد أن البحث الأثري لم يتوصل لحد الآن إلى الكشف عن الآثار المادية للمجتمعات المحلية المعاصرة للتوسع الفينيقي بالمغرب، وبصفة أخص آثار هؤلاء الإثيوبيين. فالبقايا الوحيدة التي يمكن نسبتها بشكل افتراضي إلى هؤلاء هي تلك المتمثلة في النقوش الصخرية التي تم الكشف عنها بالحوض الأعلى لتانسيفت بالقرب من مراكش. فهذه اللوحات الفنية التي ترتبط بالسهل أكثر منه بالجبل، تضم مشاهد فرسان يحملون دُرُقا دائرية وبرفقتهم حيوانات وحشية تشمل السنوريات والنعام والحبارى والمهاة (البقر الوحشي) والأرويات (انظر الفصل الثاني) ؛ وهي مشاهد تبرز لنا بالتالي، صورة مجتمع من المحاربين القناصين تذكرنا بالفرسان الإثيوبيين الذين تحدث عنهم سكولاكس.

وفيما عدا هذه الشهادات الفنية، لا علم لنا بوجود أي تجمع سكني بالمناطق الداخلية يمكن نسبته إلى السكان المحليين خلال الحقبة التي نحن بصددها، مما يحد من إمكانية البحث في طبيعة الثقافة المادية المحلية ومن التفاعلات والاتصالات الحضارية بين الفينيقيين والأهالي مثلما يحد من إمكانية دراسة طبيعة تداعيات الحضور الفينيقي بشكل عام. إن ما يعوزنا من مستندات لا يقتصر على الحقبة الفينيقية فحسب، بل يهم كذلك الحقبة التي تمتد من القرن الثالث عشر إلى القرن الثامن قبل الميلاد. وما يثير الاستغراب أن هذه الحقبة الغامضة والطويلة جاءت لاحقة لعصر تشهد عليه كشوفات مادية متنوعة تشمل النقوش الصخرية التي تجسد أسلحة من البرونز – عاكسة بذلك وجود روابط مع أوروبا –، بالإضافة إلى القبور التي تم الكشف عنها في منطقة طنجة لجماعات بشرية مستقرة ومعالم حجرية تشي بوجود انشغالات دينية.

المرحلة الثانية : بروز بنيات جماعية حضرية وانفتاح على الثقافة المتوسطية (من منتصف القرن السادس إلى نهاية القرن الرابع قبل الميلاد)

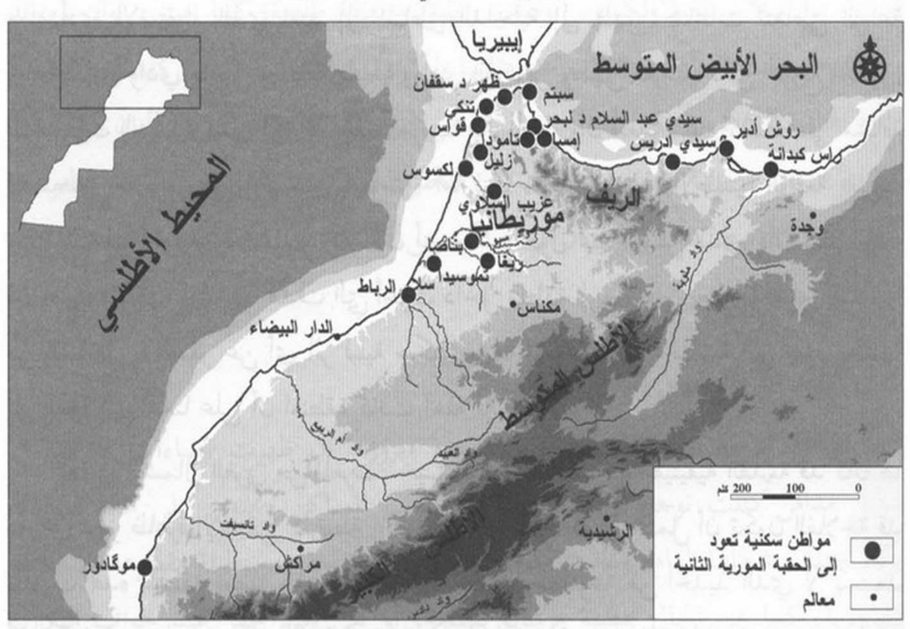
السياق العام

شهد النصف الثاني من القرن السادس قبل الميلاد حدوث تغيرات مهمة في الجزء الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط. وهكذا انهارت "الإمبراطورية البحرية" الفينيقية على إثر سقوط مدينة صور في يد البابليين سنة 572 ق.م. ومعلوم أن صور، وهي الحاضرة الفينيقية الكبرى، كان لها دور الصدارة في مراقبة التجارة بين الشرق والغرب. وعلى إثر ذلك، استغلت قرطاجة، التي أصبحت دولة نافذة، هذا الوضع لبسط هيمنتها على المنشآت الفينيقية بصقلية وساردينيا، واعتبرت نفسها وريثا شرعيا لمدينة صور فيما يخص مستوطنات أقصى الغرب. وانعكس ذلك بشكل ملموس في المعاهدة التي أبرمت بين روما وقرطاجة سنة 509 ق.م، وهي المعاهدة التي حرمت على روما الإبحار غرب أعمدة هرقل. فهذا السياق بالذات هو الذي اندرجت فيه رحلة حنُّون التي قام بها في بداية القرن الخامس قبل الميلاد، وتم التعرف على نصها من خلال ترجمة إغريقية توجد ضمن مخطوط محفوظ بخزانة هايدلبرغ (Heidelberg) يعود إلى القرن التاسع الميلادي. أما الأصل البوني للرحلة فقد ظل مُشْهرا، حسب ما ورد في المخطوط المذكور، في معبد بعل حمون بقرطاجة. وحسب الرواية التي بحوزتنا، فإن حنُّون، وهو أحد ملوك القرطاجيين، قد يكون انطلق في رحلته من أعمدة هرقل بستين سفينة من ذوات الخمسين مجدافا وعلى متنها ثلاثون ألفا من الرجال والنساء، وأبحر بعيدا فيما وراء جزيرة كرني. وكان الهدف من هذه الحملة العظيمة، علاوة على استكشاف سواحل البحر الخارجي، تأسيس مدن ليبية فينيقية، أي مستوطنات قرطاجية في ليبيا الغربية بغية الوصول إلى الموارد الخرافية التي كان يحتكرها الصوريون فيما سبق. أما المستوطنات التي تم إنشاؤها فقد قامت على الساحل فيما وراء نهر لكسوس وهي ثومياتريون وكاركون تيكوس (Karikon Teikos) وگوتي (Guttè) وأكرا (Akra) ومليتا (Melitta) وأرمبوس (Arambys). غير أن هذه المستوطنات المحدثة لم يتم بعد الحسم في أمر تحديد مواقعها[2].

وبالاستناد إلى المعطيات الأثرية، يتبين، بالأحرى، أن المغرب قد عرف ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس قبل الميلاد انطلاق مسلسل من التغييرات أفضى

2 إذا كانت رحلة حنُّون عبر السواحل المغربية قد أكدتها الإشارات التي وردت عنها في المصادر القديمة، فإن نسختها الإغريقية التي بين أيدينا يداخلها الكثير من الغموض وتظل موضع كثير من التساؤلات. وقد ساهمت نتائج الدراسات التي أنجزت حولها في المزيد من الإبهام والتعتيم أكثر مما ساهمت في استجلائها. لكن ما يبدو مقبولا في هذه الوثيقة هي النوايا الاستيطانية لقرطاجة بالمغرب، وإن كنا لا نتوفر لحد الآن على ما يؤكد تلك النوايا، إذ تعوزنا المعطيات الأثرية. أما ما يخص المستوطنات المذكورة آنفا، فباستثناء ثومياتريون التي كانت قائمة الذات، فلا سبيل إلى تحديد المواقع الأخرى، اللهم إذا اعتمدنا مقارنات وتأويلات افتراضية نعلم أنها لا تستقيم أصلا.

خريطة 7 – مواطن السكن في الحقبة المورية الثانية



إلى إحداث منشآت سوسيو-اقتصادية جديدة، وإلى توسع ملموس لظاهرة الاستقرار واستغلال الأرض. فقد استمرت المنشآت الفينيقية القديمة في الوجود وعرفت تحولات بمعزل عن التأثير القرطاجي فيما يتعلق بالثقافة المادية التي أضحت تعكس العلائق الوثيقة الموجودة بين منشآت جنوب شبه الجزيرة الإيبيرية. فالروابط الاقتصادية والثقافية بين الضفتين الليبية والإيبيرية المنبثقة عن إرث فينيقي مشترك كانت وراء بروز مجال يطلق عليه اليوم "دائرة المضيق" تمييزا له عن المجال القرطاجي الصرف في القسم الأوسط من البحر الأبيض المتوسط.

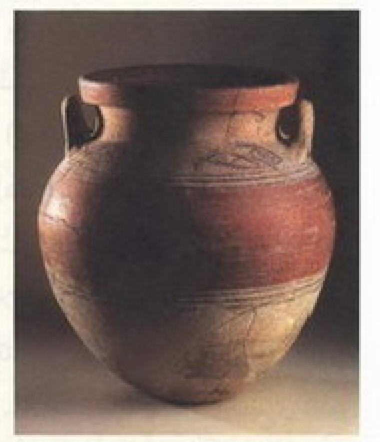
فإلى جانب المستوطنات "المتفينقة" كلكسوس وسلا (شالة الحالية) وموگادور وروش أدير، بدأت تظهر بالتدريج تجمعات سكنية جديدة كإمسا (Emsa) والموقعين المعروفين بسيدي عبد السلام دَلبْحَر (Sidi Abdeslam del Behar) وظهر داسقفان (Dhar d'Aseqfane) بالقرب من القصر الصغير بالإضافة إلى تنگي (Tingi، طنجة) وقْواس (Kouas، بريش) وزيليل (Zilil، الدشر الجديد) والموقع المعروف بعزيب السلاوي (Azib Slaoui، بمنطقة القصر الكبير) وتاموسيدا (Thamusida، سيدي علي بن أحمد) وبناصا (Banasa، سيدي علي بوجنون) وريغا (Rirha/Gilda، گيلدا بالقرب من سيدي سليمان). وكانت كل هذه المراكز موجودة إما على السواحل أو بالدواخل على ضفاف الأنهار القابلة للملاحة كوادي مارتيل ووادي اللوكوس ووادي سبو. وكانت تضم، على الرغم من خصوصيات قد تميز البعض منها، مجموعات بشرية تتقاسم نفس الثقافة التي يغلب عليها العنصر البوني، وترتبط أيما ارتباط بالمجال الحضري الذي كان قائما بالبحر الأبيض المتوسط.

الإنتاج والمبادلات التجارية

أدى الاستقرار الذي امتد إلى المناطق الداخلية إلى ظهور جماعات تتعاطى الزراعة خصوصا في وادي مارتيل ومنطقة طنجة ووادي اللوكوس وسهل الغرب. لكن التوزيع الجغرافي للتجمعات السكنية يشير إلى أنها ظلت مرتبطة بالساحل وأن أبعدها عنه كانت على مسافة لا تتجاوز ما يربو على الخمسين كيلومترا. أما فيما يخص السهول الأطلنتية الواقعة جنوب سلا والمناطق الجبلية، فلا نملك لحد الآن أي مؤشر حول نمط العيش الذي كان سائدا بها. فالأبحاث الموجهة والمحددة الهدف التي أنجزت داخل منطقة الريف على بعد نحو ستين كيلومترا من الساحل لم تسفر عن أي أثر لبنية سكنية بينما تشهد المباني الجنائزية التي يعود بعضها إلى الفترة التي تهمنا على أن المنطقة كانت آهلة بالسكان.

أما في الشمال الغربي من المغرب، حيث يبدو أن المنشآت الفينيقية القديمة قد كان لها دور في بروز ظاهرة الاستقرار المرتبطة بالتمدين والتحضر، فمن المحتمل أن تكون الفلاحة قد تطورت بهذه المنطقة بفضل استعمال أدوات جديدة مصنوعة من الحديد الذي لا يستبعد أن يكون قد عرف في تلك الفترة انتشارا واسعا. لكن لا سبيل إلى الجزم في موضوع طبيعة المزروعات ولا المكانة المخصصة لغراسة الأشجار. وفيما يتعلق بتربية المواشي، فتشهد العظام التي عثر عليها في عدد من المواقع على وجود الأغنام والماعز والأبقار والخنزير. وربما شكل القنص وخصوصا قنص الخنزير البري والأيل مصدرا غذائيا مكملا. وقد ارتبط ظهور بعض الصناعات باستغلال الموارد السمكية في المراكز الساحلية، لا سيما بلكسوس وقُواس. ولم تكن منتجات هذه الصناعة موجهة للسوق المحلية فقط، بل عرفت طريقها إلى التصدير بدليل العثور على أنفورات مخصصة لهذا الغرض ببلاد الإغريق في القسم الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

واستجابة للحاجيات اليومية والصناعية، عرف الإنتاج الخزفي تطورا ملحوظا بفضل إدخال المخرطة. وهكذا ظهرت مركبات صناعية في قُواس وبناصا وتاموسيدا ولربما في لكسوس كذلك. فبالإضافة إلى أوعية التعليب المخصصة لنقل المواد السمكية التي كانت تصنع بالمراكز الساحلية بصفة أخص، هنالك أوان ذات وظائف متعددة حمل بعضها زخارف طليت بالصباغ. وتشير هذه المصنوعات الخزفية إلى وجود تأثيرات فينيقية وعلائق مع المراكز البونية التي تقع بشبه الجزيرة الإيبيرية.



16. إناء من موقع قواس

فإبان هذه الحقبة أقيمت مبادلات تجارية مهمة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، واستورد خلالها

المغرب آنية المائدة الأتيكية ذات البرنيق الأسود من بلاد الإغريق، إذ عثر على بقايا منها في كل من سلا وبناصا ولكسوس وقْواس وزيليل ومنطقة طنجة؛ كما استورد أواني وموائد برونزية خصصت للمآدب والولائم عثر عليها بلكسوس. وقد تم الكشف كذلك في مدافن رقّادة المجاورة للكسوس على مصنوعات فريدة من البرونز مستوردة من قبرص وأوان من عجين الزجاج المتعدد الألوان وحلي استجلبت من مناطق الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط أو الحوض الأوسط منه. ويبدو أن ميناء لكسوس كان له دور الصدارة في هذه المبادلات التجارية مع الخارج.

المدافن والطقوس الجنائزية

مما نجم عن تكون بنيات جماعية حضرية وبروزها أن ظهرت فضاءات جنائزية في شكل مدافن كانت توجد في أغلب الأحيان قرب المساكن وتحتوي على عدة قبور لا يكاد يختلف شكلها العام. وكانت هذه القبور على هيئة حفر مستطيلة مقطوعة في الكتلة الصخرية، كما هي الحال بهضبة مرشان بطنجة، أو هي مجرد حفر عند حواف التلال. وبقطع النظر عن طبوغرافية الأرض التي توجد فوقها المقبرة، فإن القبور كانت توجه في أغلب الأحوال حسب محور شرق–غرب في توافق مع حركة الشمس. ويمكن تفسير الإقدام على هذا الفعل، أي التوجيه المتعمد للقبور، بمعتقدات دينية وأخروية مرتبطة بهذا النجم الذي كان موضع تقديس منذ عصر البرونز. ولحماية الجثامين، استعملت صفائح حجرية لتشكل جنبات القبر وسقفه. على أن هنالك بعض القبور التي بنيت بكِسَر الحجارة واستخدم فيها التراب كلحام، وفي بعض الحالات الخاصة بنيت بكتل حجرية مقطوعة بعناية ومرصوصة بعضها فوق بعض بإتقان. وقد تكون العناية التي تولى للقبر مؤشرا على تراتبية اجتماعية معينة. وهكذا فإذا كانت بعض القبور لم يستغرق إعدادها سوى نصف يوم من العمل، فإن هناك قبورا أخرى قد تطلبت ما يناهز عشرة أيام لاقتلاع وقطع ونقل وتوضيب وتعشيق الكتل الحجرية.

كانت الجثث تدفن في وضع القرفصاء على جانبها وأحيانا في وضع الجنين، مع جعل اليدين في أغلب الأحيان قرب الرأس. والراجح أن الجثمان كان يترك في الهواء الطلق لتسهيل عملية التحلل قبل الدفن؛ كما قد تتعرض الجثامين كذلك لطقس الحرق غير التام. أما ممارسة طقس الحرق التام أو ما يعرف بالترميد فكان نادر الوقوع، إذ لم يتم الوقوف عليه إلا في حالتين بمدافن رقادة بناحية لكسوس. وقد نعثر على ما يعرف بالكينوطافات (cénotaphes)، وهي قبور فارغة مخصصة لأفراد اختفوا أو لقوا حتفهم بعيدا عن مساكنهم. وكان يوضع داخل القبر تذكار للشخص المفقود عادة ما يكون عبارة عن أداة للزينة، كما يشهد على ذلك الخاتم الفضي ذو الرموز الهيروغليفية الذي تم الكشف

عنه في مقبرة عزيب السلاوي. ونظرا للمعتقدات التطيرية المرتبطة بالأموات، كانت القبور غالبا ما تملأ بتراب مدكوك قبل أن توضع فوقها صفائح حجرية لتسقيفها.

لم تكن القبور تحمل أي علامة خارجية، بيد أنه تمت ملاحظة طقس فريد من نوعه لحد الآن في الشمال الإفريقي وسائر منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط وذلك بمدافن رقادة؛ ويتعلق الأمر بتثبيت أنفورة خارج القبر من جهة الرأس، تظل بارزة على السطح، وتملأ بسائل ما، غالبا ما يكون الماء، لتمكين الميت من إرواء عطشه.

وكان المتاع الجنائزي الذي يودَع داخل القبر بجانب الأموات يتوقف على وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك على طبيعة الموارد الاقتصادية لكل مدينة أو تجمع سكني. وبهذا فهو يشكل مؤشرا مهما على التراتبية الاجتماعية داخل المقبرة الواحدة، وعنصرا مفيدا في تقييم الوضعية التجارية والثقافية لمختلف المدن. وهكذا فإذا كانت مدافن طنجة مثلا ومنها مقابر جُبِيلة وعين الدالية الكبيرة تضم قبورا متجانسة لا يعكس المتاع الجنائزي بها أي انفتاح تجاري مهم، فإننا نجد في المقابل بمدافن رقادة – التي يحتمل أن تكون ساكنة لكسوس قد استعملتها – مجموعة من القبور التي تتميز بمتاع غني جدا قد يتسم بطابع فريد على مستوى منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط. ومن بين القطع المهمة نجد أواني فضية وبرونزية مستوردة من قبرص أو من بلاد الإغريق، وقوارير عطر من عجين الزجاج الملون مصنوعة في جزيرة رودس (Rhodes) وفي مناطق أخرى من شرق البحر الأبيض المتوسط. أما عناصر الزينة من ذهب وفضة وبرونز فتنتمي إلى مجموعة الحلي الفينيقية-البونية التي كانت شائعة في ذلك العهد، ومن ذلك أختام ذات فص على شكل جُعُل. ومعلوم أن الجُعُل، باعتباره صورة مستعارة من الأيقونوغرافيا الدينية المصرية، يرمز إلى الحياة والبعث. وتشير هذه العناصر، فضلا عن قيمتها الدينية والحضارية، إلى وجود نخبة اجتماعية بمدينة لكسوس استفادت بشكل واسع من التجارة مع الخارج، من جهة؛ وإلى أهمية وحيوية ميناء لكسوس في الحقبة التي نحن بصددها، من جهة ثانية.



17. قلادة من رقادة (ضاحية لكسوس)

المرحلة المورية الثالثة : المملكة المورية (من القرن الثالث إلى 33 ق.م)

جذور وتطور المملكة المورية

تظل جذور ومسلسل تشكُّل المملكة المورية مجهولة بسبب صمت النصوص الإغريقية واللاتينية التي تعتبر المصدر الوحيد الذي نستقي منه ما نعرفه عنها. ذلك أن هذه المصادر

لم تهتم بالتطورات السياسية لموريطانيا سوى بشكل عرضي وفي عهد متأخر، أي ابتداء من الحروب البونية التي اندلعت بين قرطاجة وروما. أما قبل هذا التاريخ، فإن النصوص التي وصلتنا، وأغلبها رحلات بحرية، تفيد بمعلومات حول الجغرافيا الساحلية لكنها تجهل كل شيء عن المناطق الداخلية، ولا تكتسي بسبب ذلك إلا أهمية ضئيلة بالنسبة لدراسة المجتمعات المحلية.

ينعت المغرب في هذه الكتابات باسم جامع شامل هو "ليبيا" وهو نفس الاسم الذي كان يطلق أيضا على الشمال الإفريقي برمته من المحيط الأطلسي إلى الحدود المصرية. أما معلوماتنا عن سكان البلاد، أي الليبيين، في هذه الكتابات فمقتضبة وغير دقيقة. فقد أشار هيرودوتوس إلى مجموعتين بشريتين إحداهما غير معروفة مستقرة قرب الساحل الأطلنتي كانت لا تزال تمارس التجارة الصامتة مع القرطاجيين وأخرى تسكن جبال الأطلس، ويتعلق الأمر بالأطلسيين الذين قيل فيهم : « لا يأكلون الكائنات الحية ولا يراودهم حلم »[3].

وتتحدث رحلة حنُّون عن اللكسيين، وهم قوم من الرحل الذين كانوا ينتجعون على ضفاف نهر لكسوس الذي وطَّنه البعض في جنوب المغرب، وعن الإثيوبيين الذين لا يستأنسون بأحد ويقطنون « بلدا يعج بالوحوش الضارية، وتعزله جبال شامخة »[4]؛ وأخيرا، هنالك أهل الكِنن في الجبال من ساكني الكهوف والمغارات « الذين هم في الركض أسرع من الفَرس الطليق »[5].

وتعتبر الرحلة المنسوبة إلى سكولاكس المصدر الوحيد الذي يعترف بوجود تنظيم اجتماعي وسياسي لدى سكان ليبيا، ويتعلق الأمر بإشارتها إلى المجموعة البشرية المعروفة باسم الإثيوبيين الذين لا بد وأن كان لهم ملك. وهذه أقدم إشارة وصلتنا عن السلطة الملكية التي ميزت التنظيم السياسي لشعب حُددت مواطنه في جنوب المغرب كما هي الحال بالنسبة للمجموعات البشرية الأخرى كالأطلسيين وساكني الكهوف، المذكورين آنفا.

أما فيما يخص المغرب الشمالي، حيث أكدت نتائج البحث الأثري وجود تطور حضري مهم، فإن معلوماتنا حول السكان الأصلاء خلال نفس الحقبة تقتصر على روايات أسطورية، تشير إحداها إلى أن ملك ليبيا أنطيوس (Antée) قد يكون هو الذي بنى مدينة تنگي. وحسب أسطورة أخرى تُنْسب إلى سكان هذه المدينة أنفسهم، فإن الذي سمى مدينتهم هو الملك الأسطوري سُفَكْس (Sophax) تخليدا لذكرى أمه تِنْگِه (Tingé). وحسب نفس الرواية فإن سفكس هو ابن البطل الإغريقي هرقل الذي تصارع مع الملك الأسطوري أنطيوس وتزوج من امرأته تِنْگِه بعد وفاته. وتحيل أسطورة التأسيس هذه على سياق مرتبط بالتوسع

3 انظر : Hérodote, *Histoire*, IV, CLXXXIV
4 انظر : نفس المصدر، IV, CXCI
5 انظر : نفس المصدر، IV, CLXXXIII

الفينيقي بالمغرب، غير أننا لا ندري إن كان سفكس، الذي يذكرنا اسمه باسم الملك المسيسولي سوفكس (سوفق Syfax)، شخصية تاريخية أهملت ذكرها المصادر الأدبية، كما لا ندري إن كانت له علاقة ما بالسلالة المورية.

وتجدر الإشارة إلى أن اسم موريطانيا المشتق من اسم الشعب الذي كان يعمر البلاد، أي الموريين، لا يرد إلا في المصادر المتأخرة وأنه يطلق على منطقة جغرافية وسياسية موحدة تحد غربا بالبحر الخارجي الذي هو المحيط الأطلسي وشمالا بالبحر الداخلي الذي هو البحر الأبيض المتوسط وشرقا بنهر مولوكا (Mulucha) الذي هو نهر ملوية الحالي. أما حدودها الجنوبية التي لم تُعرف قط بشكل واضح، فهي مرتبطة بتطور المعارف الجغرافية لدى المؤلفين الإغريق واللاتين. وبوجه عام، تتفق الدراسات على أن جبال الأطلس كانت تمثل الحد الجنوبي لموريطانيا وإن كان توطين هذه الجبال بالاعتماد على معلومات القدامى يُعد معضلة في حد ذاته.

عُرف الموريون الذين ينسب إليهم تأسيس المملكة المورية عند الإغريق باسم المورنسيين (Maurensii)؛ أما تسمية الموريين (Maure / Mauri) التي تداولتها الكتابات اللاتينية فقد تكون من أصل محلي حسب ما يبدو. وعلى كل، فقد كان الموريون يسكنون الجزء الشمالي من المغرب الحالي، في اتجاه الساحل المتوسطي، ويقطنون، على حد قول سترابون، السلسلة الجبلية التي تخترق موريطانيا انطلاقا من رأس كُطيس (Côtès، رأس سبارطيل حاليا). أما الجبال التي تخترق المناطق الداخلية في اتجاه الجنوب - والإشارة هنا لسلسلة جبال الأطلس على ما يبدو، وهي موازية لسابقتها بالشمال -، فقد كان يشغلها شعب ليبي آخر هم الگيتوليون (Gétules) الذين كانوا ينتشرون كذلك على طول الواجهة الأطلنتية الواقعة جنوب سلا. وخارج حدود موريطانيا صوب الجنوب وبمحاذاة الصحراء، كانت تعيش شعوب منها ما يحمل أسماء الأنهار كالدراثيين (Darathites، نسبة إلى درت Darat) والمساثيين (Masathes، نسبة إلى مست Masath)، لكن أهمها وأكثرها ذكرا في النصوص هي تلك التي تتطابق نعوت المنتمين إليها مع من سُموا الإثيوبيين الغربيين الذين نجدهم خلال القرون الثلاثة الأخيرة قبل الميلاد يشغلون المناطق الجنوبية بعد أن لجأوا إليها مضطرين ربما تحت ضغط الموريين أو الگيتوليين.

كان الموريون شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى ينعتون ب "گنتس" (gentes)، وهي الصيغة اللاتينية لكلمة "شعوب" لكنها تعني فيما تعنيه "مجموعة من الأشخاص المتحدرين من حد مشترك" وقد تعني "شعب" و"قوم" و"قبيلة". وفي غياب معلومات مضبوطة، لا ندري إن كان الموريون قد شكلوا كنفدرالية قبلية أو قبيلة قوية فرضت نفسها على باقي القبائل، أو أنهم بكل بساطة مجرد أسرة حضرية كبيرة تمكنت من الحصول على نفوذ كاف لتأسيس سلالة حاكمة. وإذا ما صح قول بلينيوس الأكبر، فقد شكل الموريون

شعبا قويا، ثم أبيد بفعل الحروب في القرن الأول للميلاد حتى اقتصر على بعض العائلات. وفي القرن الثاني للميلاد نجد الموريين منحصرين في الجزء الشرقي من موريطانيا حسب ما أورده بطليموس ويعرفون باسم المورنسيين.

وإذا كانت جل النصوص قد اكتفت بإبراز أهمية الموريين ومجالهم الجغرافي، فإن بعض المؤلفين – وهم قلة – ومن ضمنهم سترابون على الخصوص، قد كشفوا لنا عن بعض الملامح الإثنوغرافية الخاصة بالموريين. فهم في معظمهم من الرحل، وكانوا يضفرون شعرهم ولحاهم ويتحلون بالحلي ويحملون الخناجر ؛ وكان المحارب الموري يستعمل درقة جلدية دائرية ورمحا ذات رأس من حديد عريضة وقصيرة ودرعا من جلد الحيوانات، ويتخذ كلباس له أردية خِرقتها عريضة ولا يتزنر بحزام.

وإذا كانت بعض هذه الملامح الإثنوغرافية قد تأكد وجودها من خلال الأيقونوغرافيا (النقود والنقوش الصخرية)، فإننا لا ندري إلى أي مدى كان نمط العيش القائم على الترحال، الذي يلصق بالموريين ويوصف أحيانا بألفاظ تحقيرية، متناسبا مع الواقع. لكن ما نعلمه انطلاقا من حصيلة البحث الأثري الحالي هو أن المجال الذي خضع للتمدين والمتأثر بالحضارة المتوسطية، لم يكن ليتجاوز بالجنوب الخط الافتراضي الرابط بين سلا ووليلي، وهو المجال نفسه الذي سيحمل اسم موريطانيا الطنجية في العهد الروماني. أما خارج هذا المجال، فليس لنا من آثار مادية إلا بعض المعالم الجنائزية هي عبارة عن رجام، في حين تظل المراكز السكنية مجهولة لدينا. ترى هل تطابق هذه الرقعة الجغرافية المجال الفعلي الذي قد تكون المملكة المورية قد ظهرت به ؟ على كل، فإن النصوص الإغريقية واللاتينية قد أشارت إلى الصعوبة التي واجهها الملوك الموريون في إخضاع شعوب الگيتوليين من الرحل وأنصاف الرحل الذين كانوا يقطنون خارج المجال الحضري، كما سبق أن رأينا.

وإذا كان بالإمكان أن نلم إلى حد ما بالرقعة الجغرافية التي قامت عليها المملكة المورية، فإن مسألة التأريخ لها والإلمام بالشروط المحيطة بتشكيلها لم يتم الحسم فيها بعد. فباستثناء ملك مجهول الاسم، يحتمل أن يكون حكم في نهاية القرن الرابع حسب يوستنوس (Justin)، وهو من الناقلين المتأخرين، فإن أول ملك حكم المملكة المورية هو باگا (Baga). إذ في سنة 204 ق.م، وحسب ما أورده تيتوس ليفيوس (Titus Livius)، يحتمل أن هذا الملك وضع رهن إشارة مَسِنِسَا (Massinissa، مَسِنِسِنْ) العائد من إسبانيا حيث كان يحارب إلى جانب القرطاجيين، أربعة آلاف فارس لمرافقته إلى حدود مملكته المسولية (massyle). هذا كل ما نعرفه عن هذا الملك الموري؛ وينبغي التشديد هنا على أن ثلاث ممالك كانت تتقاسم حكم شمال إفريقيا في عهده وهي المملكة المورية والمملكة المَسَيسولية (masaesyle) المجاورة لهذه الأخيرة من جهة الشرق والمملكة المسولية في الشرق على الحدود القرطاجية. ويبدو أن هذه الممالك الثلاث قد ناصرت قرطاجة ضد روما في بداية الحرب البونية الثانية. وبالعودة إلى

موريطانيا، فإن اكتشاف مجموعتين نقديتين قرطاجيتين تعودان إلى القرن الثالث قبل الميلاد في ميناءين مهمين هما ميناء روش أدير وميناء تنگي قد تم ربطه بعبور فلول الجيش القرطاجي إلى إسبانيا؛ ومعلوم أن استعمال الميناءين المذكورين أمر لم يكن متاحا من دون موافقة ملك موريطانيا. إلا أن خريطة التحالفات بإفريقيا الشمالية لم تلبث أن تأثرت بشكل كبير عقب انهزام قرطاجة بإسبانيا. وهكذا قام سوفكس، ملك مسيسوليا بضم الأراضي المسولية والتحالف مع قرطاجة؛ ومن أجل استرجاع مملكته، أقام مَسِنسَا تحالفا مع روما. أما الملك باگا الذي وعى الخطر الذي يمثله الرومان بعد أن باتوا يسيطرون على أرض إسبانيا قبالة مملكته، فقد قرر التحالف مع هؤلاء ومع مَسِنسَا. وفي قرار باگا هذا ما يعكس فطنته وبعد نظره السياسي، ولم يكن كما يدعي بعض المؤرخين المعاصرين، نتيجة ميل الملوك الموريين بشكل عام ودائم إلى نهج سياسة موالية لروما.

وفي نهاية القرن الثاني قبل الميلاد، أي بعد فترة تجاوزت ثمانين سنة لم تحدثنا عنها المصادر القديمة، نجد بوكوس الأكبر (118-81 أو 80 ق.م) ملكا على موريطانيا، في وقت كانت هذه الأخيرة لا تزال تحتفظ بوحدتها الترابية، وتُحد شرقا بنهر مولوكا الذي يفصلها عن المملكة النوميدية التي كان يحكمها مكِبْسَا (Micipsa، مكَوْسَنْ) وهو ابن مَسِنسَا. ويرجع الفضل في بعض المعلومات التي نتوفر عليها حول موريطانيا وملكها بوكوس إلى الكتاب الذي خصصه سالوست (Salluste) لحرب يوغرطة (Jugurtha، يوگورتن) التي اضطلع فيها بوكوس بدور حاسم. وقد تحولت هذه الحرب المشهورة (111-105 ق.م) التي اندلعت في البداية بين يوغرطة وابنيَ عمه همبسال (Hiempsal) وأذربعل (Adherbal) بسبب الصراع حول عرش نوميديا، إلى مواجهة بين يوغرطة والرومان. وكان بوكوس الذي سعى في البداية إلى التحالف مع الرومان دون جدوى، قد ظفر بذلك التحالف في النهاية تحت تأثير مستشاريه بعد أن صاهره يوغرطة في بنته. وبعد التطورات التي عرفتها هذه الحرب، وهي حرب همت بالأساس تاريخ نوميديا، قرر الملك بوكوس تسليم يوغرطة إلى الرومان على إثر مفاوضات متعددة. وقد اعتبر بعض المؤرخين المعاصرين هذا الفعل الذي وضعت بموجبه الحرب أوزارها بمثابة غدر. ومهما يكن، فإن بوكوس أصبح "صديقا وحليفا" للرومان وتسلم كمكافأة على ذلك ثلث نوميديا، بحيث أصبحت معه الحدود الجديدة لموريطانيا – التي يصعب توطينها بدقة – توجد بين وادي شلف ووادي الكبير بالجزائر الحالية.

وتظل الظروف التي أحاطت بوفاة بوكوس مجهولة كما لا نعرف تاريخ وفاته بنوع من التدقيق. وقد خلفه على العرش مستنسوسوس (Mastanesosus) المعروف كذلك باسمَي سوسوس (Sosus) ومشتنسا (Mashtanesa) الذي يحتمل أنه حكم موريطانيا من وفاة بوكوس إلى حدود سنة 49 ق.م ويظهر اسمه منقوشا بالحرف البوني الجديد على النقود

البرونزية وباللاتينية على الرصاصات المقلاعية التي عثر عليها بوليلي. وهو أبو بوكوس الأصغر (Bocchus II) حسب ما ورد في النقود التي ضربت باسم هذا الأخير. بيد أننا لا ندري طبيعة أواصر القرابة التي تربط بوكوس الأكبر بمستنسوسوس، خصوصا وأن الكتابات التاريخية لم تشر إلا لابنين لبوكوس هما : وُلكس (Volux) الذي شارك معه في حرب يوغرطة وبوگود (Bogud) الذي ورد ذكره حوالي 81 أو 80 ق.م. ولسنا ندري من جهة أخرى متى وكيف اعتلى مستنسوسوس العرش. ويبدو أن موريطانيا قد عرفت بعد وفاة بوكوس الأكبر اضطرابات ذات صلة بالصراع حول وراثة العرش؛ وتشير المصادر إلى أن ملكا يدعى أسكاليس (Ascalis) بن يفتس (Iaphtas)، وهو أحد المطالبين بالعرش، قد التجأ إلى تنگي في سنة 81 بعد ثورة رعاياه بمساندة سرتريوس (Sertorius) أحد القادة الرومان. وواضح أنه ما كان لهذه الأحداث أن تحصل لو كان كل من بوكوس ومستنسوسوس على سدة الحكم.

وبعد وفاة مستنسوسوس، تم تقسيم موريطانيا إلى مملكتين يفصل بينهما نهر مولوكا. وهكذا آلت موريطانيا الشرقية إلى بوكوس الأصغر (49-33 ق.م) وموريطانيا الغربية الى بوگود (49-38 ق.م). لكن هذه الوضعية لم تدم طويلا؛ فالملكان الموريان لم يبقيا بمنأى عن الحرب الأهلية التي نشبت بروما غداة وفاة القيصر سنة 44 ق.م. وهكذا لم تلبث اختياراتهما السياسية أن تعارضت؛ إذ انحاز بوكوس الأصغر إلى أكتافيوس (Octavius/Octave) الذي سوف يؤسس فيما بعد الإمبراطورية الرومانية، وانضم بوگود إلى صف ماركوس انطونيوس (Marcus Antonius). وعندما التحق بوگود بانطونيوس في الشرق في سنة 38 ق.م، ثار عليه سكان مدينة تنگي وجازاهم أكتافيوس على صنيعهم ذاك بمنحهم المواطنة الرومانية، ولم يتردد حليفه بوكوس الأصغر في ضم موريطانيا الغربية. ولا بد أن يكون تدخله قد لاقى مقاومة شديدة من قبل بعض الموريين الغربيين بدليل آثار الهدم والحرائق التي تم الكشف عنها في بعض المدن كتامودا وتاموسيدا. وهكذا تم توحيد موريطانيا من جديد ابتداء من سنة 38 ق.م ليمتد مجالها من المحيط الأطلسي إلى نهر أمبساگا (Ampsaga، وادي الكبير بشرق الجزائر حاليا)، ثم صارت ملكا لروما في سنة 33 ق.م على إثر وفاة بوكوس الأصغر الذي لم يترك وريثا للعرش.

ولئن كانت المعطيات الأدبية تسمح لنا بتتبع الاتجاه العام الذي شهدته المملكة المورية من نهاية القرن الثاني قبل الميلاد، فإننا لا نملك في المقابل إلا معلومات قليلة حول تنظيماتها السياسية والإدارية. وتخبرنا نفس المصادر أن الملك كان يحتكر كل السلطات، ويقود الحملات العسكرية بصفته قائدا للجيش كما قد يعهد بها لأحد أقربائه. وكان أبناؤه يحتلون المكانة الأولى بعده في هرم السلطة ويضطلعون بالمسؤوليات العسكرية وبالمهام الدبلوماسية كما هي الحال بالنسبة إلى وُلكس بن بوكوس الأكبر. وكان الملك محاطا بمساعدين أطلق عليهم

سالوت اسم الأصدقاء أو المؤتمنين على الأسرار، ويتعلق الأمر بالمستشارين الذين كان الملك يرجع إليهم في اتخاذ القرارات المهمة، على ما يبدو. لكننا لا نعرف ما إذا كان مجلس الشورى هذا المكون من الأصدقاء، وهو الذي كان له نوع من التأثير في القرارات التي يتخذها الملك، معترفا به كمؤسسة سياسية أم لا. وقد كان الملك يختار سفراءه وممثليه لدى السلطات الخارجية من بين هؤلاء الأصدقاء المقربين. أما نظام الحكم المعتمد في المملكة المورية فكان يقوم على الوراثة مع أحقية كل أبناء الملك في اعتلاء العرش.

أما على مستوى الإدارة الإقليمية، فإننا لا نعلم أي شيء عن طبيعة البنيات الإدارية التي كانت تتولى جمع الضرائب وتفرض الاعتراف بسلطة الملك على مجموع التراب الموري. وتفيد النقائش البونية، وخصوصا تلك التي عثر عليها بوليلي وبرأس جنيت (Cap Djinet) بالجزائر، بأن المدن المورية كانت تتوفر على مؤسستين خاصتين بتدبير شؤونها الجماعية. فهنالك من جهة، جمعية الشعب أو مجلس الشيوخ المحلي (sénat local) المكون من أعيان المدينة حسب ما يبدو؛ وهنالك، من جهة أخرى، الشُّوفْطيم (Suffètes) – ومفرده شوفيط – وهم القضاة العلاة الذين يحتمل أنه كان يتم اختيارهم من بين أعضاء جمعية الشعب، وكانوا يمارسون مهامهم لفترة محددة. وقد كان هؤلاء الأعيان – سواء كانوا من الشوفطيم أو من أعضاء جمعية الشعب – يجسدون السلطة المحلية ولربما اضطلعوا بدور ممثلي الملك لدى رعاياه، ولا بد أن سلطتهم كانت تمتد لتشمل مجموع المجال الحيوي للمدينة، أي المدينة وكورتها (*chora*).

خريطة 8 – مواطن السكن في الحقبة المورية الثالثة



المظاهر الاقتصادية والعمرانية والثقافية

▪ الاقتصاد

يستفاد من الكشوفات الأثرية أن التيار التجاري الذي ظل يربط لقرون عديدة شرق البحر الأبيض المتوسط بغربه قد توقف في القرن الثالث قبل الميلاد. وقد تجلى هذا الانقطاع بالنسبة لموريطانيا في توقف المبادلات التجارية مع شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، أي بلاد الإغريق وقبرص، وكذلك في غياب الواردات من الحوض الأوسط للبحر الأبيض المتوسط ومن إيطاليا. ويمكن تفسير هذا التغير في محاور الشبكة التجارية بالنتائج المترتبة على تداعيات الحربين البونيتين اللتين نشبتا بين الرومان والقرطاجيين.

وعلى عكس الاعتقاد السائد، لم تضطر موريطانيا نتيجة ذلك إلى العيش في إطار اكتفاء ذاتي ولا إلى الانطواء التام على نفسها، بل حافظت على علاقاتها التجارية – وربما عملت على تطويرها – مع المستوطنات "المتبونقة" بجنوب شبه الجزيرة الإيبيرية التي شكلت معها منذ القدم شريكا اقتصاديا متميزا. ويحتمل أن تكون موريطانيا قد استمرت في تصديرها لمواد كمالية تقليدية كالعاج وجلود الحيوانات وقيض بيض النعام والعفص نحو هذه المدن. هذا، فضلا عن التطور الكبير الذي شهدته الصناعات المرتبطة بالمواد البحرية في عدد من المدن الساحلية كتنگي ولكسوس وتاموسيدا. ويظهر أن جزءا مهما من منتجات هذه الصناعات كان موجها نحو السوق المحلية بدليل العثور في المدن كما في البوادي على كِسَر أنفورات خاصة بنقل السمك المملح. وتدل هذه الجرار المصنوعة محليا على تزايد عدد المركبات الصناعية المخصصة لصنع الخزف. كما أن توقف استيراد أواني المائدة الإغريقية قد دفع بأصحاب الورشات الخزفية إلى إنتاج أوان على الطراز الإغريقي لسد حاجيات الطلب المحلي.

ومع نهاية القرن الثالث وبداية القرن الثاني قبل الميلاد، انفتحت موريطانيا من جديد على السوق المتوسطية. وارتبط هذا الانفتاح بانتهاء الحرب البونية الثانية لفائدة الرومان الذين باتوا يُحكمون سيطرتهم على إسبانيا، وكان لهم دور الصدارة في الشبكات التجارية للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. والنتيجة أن أصبحت موريطانيا تستورد آنية المائدة الرومانية ذات البرنيق الأسود المصنوعة في ورشات كامبانيا (Campanie)، بالإضافة إلى الخمور التي يتم إنتاجها في عدد من المناطق الإيطالية. كما عرفت السوق المورية كذلك ورود منتجات مصنوعة في قرطاجة أو في المراكز التابعة لها مثلما هي الحال بالنسبة للخمور. ومن المحتمل جدا أن يكون التجار الرومان قد قاموا بدور الوسيط في هذه التجارة.

وبعد تدمير قرطاجة سنة 146 ق.م، أصبحت روما هي القوة السياسية والعسكرية الوحيدة بحوض البحر الأبيض المتوسط، مما مكنها من السيطرة على الطرق البحرية، وفتح

المجال أمام التجار الإيطاليين لولوج كل موانئ الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بما في ذلك موانئ موريطانيا.

وابتداء من نهاية القرن الثاني وخلال القرن الأول قبل الميلاد تم إغراق السوق المورية بالمنتجات الرومانية. وعرفت تجارة الخمور والخزف ذي البرنيق الأسود المصنوع في كمبانيا على وجه الخصوص انتشارا واسعا حتى في الأوساط القروية بالأراضي الداخلية لموريطانيا. وما كان لهذه الوضعية إلا لتؤدي إلى "رومنة مادية" مبكرة. وتفيدنا مختلف الشهادات المستمدة من القطع النقدية بوجود علاقات تجارية مع مدن شبه الجزيرة الإيبيرية من مثل مالاكا (Malaca، مالقة الحالية) وكارطيا (Carteia، الجزيرة الخضراء) وسكسي (Sexi، المنكّب/Almuñécar) وگادس.

فإلى جانب استغلال الثروات الحيوانية والغابوية التي شكلت على الدوام مصدر ربح بالنسبة للموريين، فإن الصناعة السمكية لم تفقد أهميتها إلى حدود القرن الأول قبل الميلاد. ويفترض أن تكون مدينة لكسوس أهم مركز منتج للسمك، إذ تحمل بعض مسكوكاتها رسم سمكة يحتمل أن تكون من نوع التونة.

وسيشهد القطاع الزراعي تطورا ملحوظا بسبب توسع نطاق الاستقرار بالمجالات التابعة للمدن، إذ بدأت سنابل القمح وعناقيد العنب – على افتراض أنها علامات ترمز إلى أنشطة اقتصادية – تظهر بكثرة على نقود بعض المدن كتامودا وتنگي ولكسوس وسلا. كما أثبتت دراسة البقايا الحيوانية التي أجريت في بعض المواقع كلكسوس ما كان لتربية المواشي من أهمية في النشاط الاقتصادي. ومن بين الحيوانات التي تمت تربيتها في تلك الفترة نذكر الأغنام والأبقار والماعز والخنازير والحمير والخيول.

وكانت بعض المدن المورية التي تتمتع باستقلالية سياسية تتوفر على دُور للسكة في القرن الأول قبل الميلاد، بفضل ما كان لها من موارد اقتصادية وما عرفته تجارتها مع الخارج من تطور. ويتعلق الأمر بروش أدير وتامودا (Tamuda) – وتعني البركة أو المستنقع – وتنگي وأشليت (Ashlit) أو أزليت (Azlit) ولكسوس وسلا وببعل (Bbʿl) – التي يمكن نطقها بيت بعل (Bet Baâl)، أي معبد أو بيت الإله بعل – ومقوم شِمِش (Maqom Shemesh، مكان أو موقع الشمس). وباستثناء هاتين المدينتين الأخيرتين اللتين لم يتم التعرف على موقعهما حتى الآن، فإن كل المدن كانت توجد على الساحل ومن ثم توفرها على موانئ مكنتها من الاضطلاع بدور مهم في اقتصاد المملكة.

أما المسكوكات، وهي في مجملها من البرونز، فقد كانت تعد بالأساس للتداول داخل مجال كل مدينة، إلا أن استعمالها تجاوز هذا الإطار ليشمل المبادلات بين مختلف المدن حسبما يبدو. كما قد نجدها، وإن بكمية قليلة، في المواقع الإيبيرية. وبغض النظر عن

استعمالها الاقتصادي، فقد أتاحت هذه المسكوكات للمدن فرصة تأكيد هويتها السياسية. وهكذا، كانت لكل دار سكة رموزها الدينية وشعاراتها الاقتصادية الخاصة بها، وعادة ما تنقش على وجه العملة صورة معبود كأقيانوس بالنسبة إلى تنگي وكوسر (كوثر)-فتاح/بتاح (Chusor Ptah) بالنسبة إلى لكسوس، وتنقش على ظهرها رموز نباتية كسنابل القمح أو عناقيد العنب منفردة أو مقرونة برموز فلكية. وقد تحمل بعض النقود صورا لحيوانات كالسمك في لكسوس والنحلة في روش أدير والعقاب في ببعل. وتتميز بعض مسكوكات لكسوس بحملها لصورة مذبح أو معبد لعله يشير إلى معبد ملقرت القديم الذي نسبت النصوص الأدبية القديمة تأسيسه إلى الفينيقيين. أما فيما يخص الكتابات التي تنقش عادة على النقود فكانت على العموم بالحرف البوني الجديد، وتتضمن اسم المدينة منفردا أو مسبوقا بكلمة "فعلت P'LT" كما هي الحال بتنگي أو كلمة "مفعل MP'L" كما بلكسوس؛ والكلمتان كلتاهما تعنيان "مصنع أو مشغل". ولم ترد أي إشارة في هذه النقود إلى السلطة الملكية باستثناء مجموعة من مسكوكات مقوم شمش التي حملت صورة واسم الملك بوكوس الأكبر.

■ تخطيط المدن والعمارة

اشتملت موريطانيا في ظل حكم الملوك الموريين خلال القرنين الأخيرين قبل الميلاد على ما يربو على العشرين تجمعا سكنيا ثبت وجود بعضها من الناحية الأثرية وورد ذكر البعض الآخر في النصوص والمسكوكات. ومن بين المدن التي على البحث الأثري تحديد موقعها نذكر ليسا (Lissa) وكوطة (Cottae) ومولّلاكا (Mulelacha) ومقوم شمش وببعل. أما المراكز المعروفة فلم يكن أغلبها محدثا، بل كان نتيجة استيطان طويل تعود جذوره إلى العهد الفينيقي، كما هي الحال في بعض المدن مثل روش أدير وتنگي ولكسوس. ويحسن بنا أن نشير، من جهة أخرى، إلى أنه إذا كانت هناك مدن تحمل أسماء ذات أصل فينيقي-بوني مثل روش أدير ومقوم شمش (مدينة الشمس) وسلا، فنجد في المقابل مدنا أخرى تحمل أسماء ليبية كتامودا وتاموسيدا وبناصا وگيلدا (Gilda) – وهي من جذر گ ل د، ومنه أگليد الذي يعني الملك أو الزعيم – بالإضافة إلى وليلي (Volubilis). وقد بنيت مجمل مدن موريطانيا على السواحل أو في مصاب الأنهار أو على ضفافها، وهي الأنهار التي كانت تسهل منها الملاحة للتواصل مع العالم الخارجي باستثناء وليلي التي خرجت عن هذا النمط الاستيطاني، لكنها حافظت، على الرغم من موقعها الجغرافي، على علاقة اقتصادية وثقافية وثيقة مع بقية المراكز الحضرية.

عرفت الكثير من هذه المراكز كيف تستفيد من مواردها الاقتصادية فتحولت إلى حواضر حقيقية لها مؤسساتها السياسية والإدارية على غرار المدن المتوسطية الأخرى. وكان لهذه

الوضعية نتائج إيجابية على تخطيط المدن وعلى المعمار، لكن معرفتنا بهذا الخصوص تعتريها ثغرات نظرا لأن آثار المدن المورية طمستها البنايات الرومانية، مما يعسر معه الحصول على صورة واضحة ومتماسكة لما كانت عليه المدينة المورية، ومن ثم، لا يمكن الوقوف إلا على القليل من ملامحها.

كانت المساحة المعمورة بهذه المدن تتراوح بين أربعة وعشرة هكتارات كما هي الحال في لكسوس. أما البنية الحضرية فكانت متنوعة وتستجيب للضرورات المرتبطة بطبوغرافية الموقع. فالمدن الموجودة في الأراضي الوطيئة كتامودا وزيليل وتاموسيدا، تقدم مشهدا مختلفا تماما عن المشهد العمراني للمدن التي بنيت على منحدرات التلال، وتميزت نتيجة ذلك بنموذج تعميري في شكل مصطبات متدرجة كما هو الشأن في كل من لكسوس وسلا وتنگي. وتعكس تامودا، وهي المدينة التي تمت التنقيبات فيها بشكل موسع، تعميرا معقلنا ومدروسا يذكّر بتخطيط المدن الهلّنستية؛ وتظل بذلك المثال الوحيد المتوافر لدينا لهذا النوع من التعمير. فمجالها العمراني كان منظما على هيأة "جزيرات" تفصلها شوارع مستقيمة، وكانت بها ساحة لها وظيفة مزدوجة تجارية وسياسية، على ما يبدو. وحسب المؤشرات الأثرية، فإن مختلف الوحدات السكنية كانت تعلو بطابق واحد على الأقل. أما فيما يخص التقسيمات الداخلية للمنازل، فإنها كانت تتكون من مجرد غرف منفردة ومنفتحة على الشارع أو من غرف يتلو بعضها بعضا ولا تطابِق بنيتها بنية المنزل الإغريقي أو القرطاجي. ويحتمل أن يكون هذا النموذج السكني الموري – الذي نجد له مشابها في المدينة الحصينة ما قبل الرومانية (أوبيدوم، oppidum) بشبه الجزيرة الإيبيرية وفي بعض التجمعات القليلة بساردينيا – قد انتشر في باقي المدن المورية.

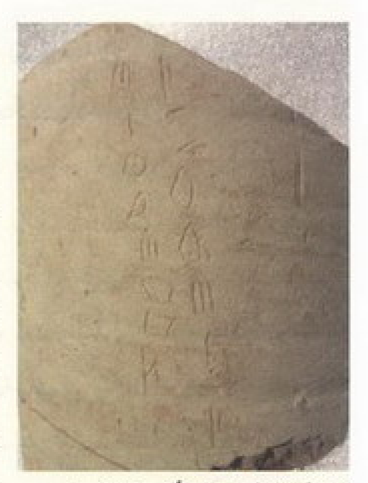
وفيما عدا هذه المرافق العمرانية المخصصة للسكن ولمختلف الصنائع اليدوية والأنشطة التجارية، فإن الاكتشافات التي تمت في كل من لكسوس ووليلي تشهد على وجود مبان شاسعة موجهة لإشباع الحاجيات الروحية للمواطنين. ويبدو أن المدن المورية لم تكن في الأصل محمية بتحصينات، غير أن الاضطرابات التي شهدها القرن الأول قبل الميلاد حملت بعضها على إنشاء أسوار لضمان حماية أكثر كما هي الحال في وليلي وتاموسيدا. أما فيما يخص مواد البناء، فقد استعمل الموريون الطوب على نطاق واسع، وكان أكثر استعمالهم له بالأخص في سهل الغرب حيث تندر الحجارة، كما استخدموه أيضا في مدن لا تنعدم فيها الحجارة كتامودا ولكسوس ووليلي. وإذا كان اعتماد الطوب في عمليات البناء يجد مبرره بطبيعة الحال في ضعف كلفته وسرعة البناء به، فإنه لا ينبغي مع ذلك تغييب دور العامل الثقافي في هذه العملية، باعتبار أن استعمال التراب في عمليات البناء يندرج ضمن تقليد قديم ومتجذر. وقد اقتصر استعمال الحجارة في البنايات الخاصة كالمنازل على بناء أساسات الجدران وتبليط الأرضيات وعتبات

وعضائد الأبواب، في الوقت الذي تم الاعتماد فيه بشكل كلي على هذه المادة في تشييد المباني العمومية وأحيانا المعالم الجنائزية. وقد شكلت الحجارة مادة بناء متميزة، وشهدت الفترة المورية وجود معماريين وحرفيين تفننوا في إنجاز أعمال رائعة بالاعتماد عليها. وتعتبر المعلمة الضخمة التي بلكسوس والمعروفة باسم "الجدار الهلنستي" تجسيدا لفن البناء بالحجارة في موريطانيا؛ فهذه المعلمة شيدت بكتل حجرية ضخمة تشهد على إتقان تام لعمليتيْ القطع والترصيص. كما أن هنالك أمثلة أخرى يمكن الإشارة إليها في هذا السياق، ويتعلق الأمر بكل من المعبد المعروف بالبوني والضريح ما قبل الروماني اللذين تم الكشف عنهما معا في وليلي.

اللغات وطريقة الكتابة

كانت الليبية، وهي أصل الأمازيغية الحالية، لغة متداولة من قبل جميع الشعوب الليبية سواء في موريطانيا أو في باقي الشمال الإفريقي. لكن الحضور الفينيقي على السواحل المورية لمدة تزيد على القرنين، وانفتاح موريطانيا على التأثيرات القرطاجية فرضا استعمال البونية، وهي لغة مشتقة من الفينيقية تم تداولها بالأساس بقرطاجة وبالمدن التابعة لها رأسا سواء تلك التي بأفريقيا أو تلك التي بساردينيا، وكذا بالمراكز البونية الواقعة بجنوب شبه الجزيرة الإيبيرية. وقد اعتمدت هذه اللغة في الأوساط الرسمية بموريطانيا كما في باقي الممالك الليبية بإفريقيا الشمالية، حيث استعملت في نقش أسماء وألقاب الملوك على المسكوكات قبل أن تنافسها اللاتينية ابتداء من عهد كل من بوگود وبوكوس الأصغر، مثلما كانت تنقش بها النقود التي كانت تسكها مختلف المدن.

كان نظام الكتابة المستعمل في تدوين اللغة البونية يتسم ببنيته الصامتية ويرتكز على أبجدية من اثنين وعشرين حرفا. ولا تتجاوز أقدم الوثائق الشاهدة على هذه اللغة بموريطانيا القرن الثالث قبل الميلاد، وتقتصر على بعض الكلمات أو الحروف المنفردة التي تم العثور عليها بموقعي قْواس وبناصا. وسوف تحل محل هذه الكتابة تدريجيا كتابة أخرى تعرف بالبونية الجديدة أو المتأخرة بعد سقوط قرطاجة في سنة 146 ق.م، إذ سوف تنتشر على نطاق واسع ابتداء من القرن الأول قبل الميلاد في جميع المراكز الحضرية بشمال إفريقيا، سواء كانت مورية أو نوميدية. وتتسم هذه الكتابة – وهي أصلا كتابة يطبعها التدوير بدل التربيع – من بين ما تتسم به، باستعمال الحروف الحلقية كصوائت (رموز الحركات) لتسهيل نطق الكلمات. فعلى نقود تنگي، على سبيل المثال، يرد اسم المدينة المكتوب بالبونية المتأخرة مع ضبط حركي تام للكلمات. أما الشهادات المرتبطة باللغة والكتابة البونية المتأخرة فنستمدها من كشوف مدافن سلا وهي عبارة عن أوان خزفية تحمل أسماء أموات.



18. كتابة ليبية على أنفورة (بناصا)



19. كتابة باللغتين الليبية والبونية (لكسوس)

أما الكتابة الليبية ذات المظهر الهندسي الأصيل، فقد كان لها في الشمال الإفريقي المزيد من الانتشار واستعملت في الحواضر كما في البوادي. ومنها يتحدر حرف تيفيناغ المتداول من قبل قبائل التوارگ، وهو بالمناسبة نفس الحرف الذي تبنته الأنظمة الجديدة التي تمت صياغتها حديثا لكتابة اللغة الأمازيغية. ويظل أصل وتاريخ ظهور الليبية مجهولا، وهو أمر لا يزال إلى اليوم موضوع نقاش واسع. لكن ما يمكن التشديد عليه هو أن تاريخ الكتابة في العالم يفيد بأن نظام الكتابة الأبجدية هو بالضرورة نتيجة لتطور نظام أو أنظمة كتابة مقطعية. أما الشعوب التي لم تعرف هذه الأنظمة الكتابية، فتكون أبجديتها مقتبسة من غيرها من الشعوب نتيجة الاحتكاك. وتجدر الإشارة إلى أن ظهور الكتابة بشكل عام لا ينتج بكيفية عفوية وإنما يرتبط أيما ارتباط بالمجتمعات المستقرة التي تتمتع بنظام سياسي مركب ومركزي بما أن الكتابة أداة نفوذ. وفي ضوء هذه الاعتبارات العامة، يفترض أن تكون الكتابة الليبية التي تتضمن رموزا شكلية مشتركة، قد تمت صياغتها في الأصل، وقبل شيوعها، في وسط تميز بسمات اقتصادية وثقافية وسوسيو-سياسية محددة. ولا يمكن استبعاد الصلات التي تجمعها بالفينيقية، بخلاف صلاتها بالبونية، على الرغم من اعتراضات بعض الدارسين على ذلك. وتتجلى هذه العلاقة في عدد من العناصر منها مبدأ الأبجدية نفسه، وطبيعة كتابتها الصامتية وتوافر كلا النظامين الكتابيين على نفس عدد الرموز تقريبا مع التشابه الشكلي للرموز ووجود ست علامات ذات قيمة صوتية مماثلة. كما تتجلى في عبارة "تيفناغ" نفسها التي قد تعني "الفينيقيات"، وكذلك في ربط الكتابة – في إطار الفن الصخري – بحقبة الفرسان التي تمتد إلى حدود فترة ظهور الجمل بالمغرب إبان العهد الروماني. وبهذا، فلربما كان أجزل فائدة أن يتم توجيه البحث نحو الكشف عن المكان والزمان اللذين جمعا ما بين الفينيقيين والليبيين، وأديا إلى تحفيز الليبيين على ابتكار أبجدية بما ينسجم وخصوصياتهم الحضارية.

وبالعودة إلى الفترة التي تعنينا، فباستثناء المحاولة الوحيدة التي سعت إلى ترسيم الكتابة الليبية في مدينة دگّة (Dougga) بتونس حيث استعملت في المباني العمومية إما منفردة

أو مشفوعة بالبونية فقد ظلت هذه الكتابة متداولة بالأساس في المجال الجنائزي، ولم يرد استعمالها في الوثائق الرسمية. وبفضل النصوص الثنائية اللغة التي تم الكشف عنها بهذه المدينة، تمكن الدارسون من فك رموز هذه الأبجدية الليبية المعروفة بالشرقية أو بالنوميدية، وهي التي تم تداولها في غرب تونس وشرق الجزائر. أما الكتابة الليبية المعروفة بالغربية، وهي كتابة استعملت في منطقة شاسعة تشمل المغرب وغرب الجزائر، فلا تزال مستعصية على القراءة حتى الآن، ولا تتعدى الوثائق الشاهدة عليها التي تم العثور عليها بهذه المنطقة القرن الثاني قبل الميلاد.

وتظهر الكتابة الليبية على نحو عرضي على الأواني الخزفية كما هي الحال في بناصا، غير أنها توجد بشكل مكثف على النصب الجنائزية في المجالات الحضرية والقروية على حد سواء، كما نجدها أيضا على شواهد القبور المتقنة الصنع بمقابر المدن، وقد تكون مقرونة بالكتابة البونية. وفي حال ورودها مع الكتابة البونية، فإن النص البوني يأتي دائما في المقام الأول. وينبغي التشديد هنا على أن هذه الثنائية اللغوية لم تتأكد لحد الآن سوى في لكسوس ووليلي ؛ لكن وجودها في هاتين الحاضرتين المرموقتين اللتين تقع أولاهما في الشمال والثانية في الجنوب ينطوي على دلالة أكيدة، وهو ما قد يجيز لنا أن نعتبر أن تلك الثنائية في الكتابة لم تكن أمرا عارضا بل ظاهرة مشتركة بين جميع مدن المملكة المورية.

وعلى صعيد آخر، تعكس النصوص الجنائزية البونية التي تسهل قراءتها تمازجا حضاريا يتجلى على الخصوص في أسماء الأموات وأسماء آبائهم وأجدادهم التي كان الليبيون يحرصون على ذكرها. وقد نجد في نفس شجرة النسب أسماء ذات أصل ليبي وأخرى ذات أصل بوني-فينيقي. وينطبق هذا الأمر على نخب مدينة وليلي الذين مارسوا بها منصب الشوفيط. كما تعكس الأنصاب الجنائزية في أغلبها - سواء تلك التي تم العثور عليها في وليلي أو في لكسوس -، تعلُّق المجتمع الحضري الموري بهويته الثقافية المزدوجة الليبية والبونية. على أن الوحدة الثقافية التي يفترض أنها كانت تطبع المدن المورية، لم تحل دون وجود التنوع. وتمكِّننا مقارنة النصوص الليبية والبونية الخاصة بكل من مدينتي لكسوس ووليلي من الوقوف على الخصوصيات المرتبطة بكل مدينة على حدة، سواء على مستوى التقاليد الكتابية أو على مستوى أسماء الأعلام، الأمر الذي يمكن تفسيره بالخصوصيات التاريخية لكل مدينة.

وإلى جانب اللغتين الليبية والبونية، تنضاف اللاتينية التي جاء استعمالها متأخرا واقتصر على مجالات محدودة. فقد تم الوقوف عليها في النقود التي ضربها بوگود وبوكوس الأصغر من جهة، وعلى أنفورات تخزين السمك المملح، من جهة ثانية.

العالم الجنائزي : تنوع الطقوس والأشكال المعمارية من مدينة إلى أخرى

على الرغم من التناثر والتفاوت الذي يعتور قيمة معلوماتنا سواء على المستوى الجغرافي أو الكرونولوجي، يمكننا استخلاص الملامح الرئيسية التي ميزت الممارسات الجنائزية خلال القرون الثلاثة الأخيرة قبل الميلاد. فما نتوفر عليه في هذا الصدد يعكس تنوعا في الطقوس والأشكال المعمارية والاختلافات بين المدن والبوادي وداخل هذه المجالات نفسها، كل على حدة. ففيما يتعلق بالتعامل مع جثامين الأموات ظل "الدفن" شائعا في الأوساط القروية على الخصوص. ولعل أجلى مظهر لهذه الطقوس هو الذي تمثله القبور المكتشفة بمنطقة طنجة، حيث كان الأموات يدفنون بانتظام في هيأة القرفصاء مستلقين على الجانب، وفق تقليد محلي يستمد جذوره من عصور ما قبل تاريخية. بيد أن طريقة الإقبار هاته لم تكن الوحيدة، إذ سادت إلى جانبها أيضا طريقة ترميد الجثامين التي ثبتت ممارستها بقبر يعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد تم أكتشافه بمغوغة الصغيرة بطنجة. وسوف تعوِّض هذه الطريقة ابتداء من القرن الأول قبل الميلاد طريقة الدفن في بعض المدافن الحضرية كالتي بلكسوس وسلا. وتجدر الإشارة إلى أن الدفن قد اقتصر في مدينة سلا على الأطفال فقط، وأن هذا التحول قد حدث بفعل تأثير الحضارة الرومانية، ولم يكن ظاهرة عامة في كل الأحوال. ففي مليلية مثلا، استمرت هذه العادات الجنائزية، وكانت الجثث تواري في حفر عميقة يتم ملؤها بالتراب قبل وضع الغطاء الحجري عليها. وقد شاع استعمال هذه الطريقة على نطاق واسع في المدافن القديمة برقادة وعزيب السلاوي، وكانت الغاية منها، حسب ما يبدو، الحؤول دون عودة أرواح الأموات إلى الأحياء. كما استعملت المغرة الحمراء في المدافن التي مورس بها طقس "الدفن" بشكل عام، إذ كان القدامى يعتقدون أن لها قوى سحرية قادرة على بعث الأموات في العالم الآخر.

كان المتاع الجنائزي المخصص لمرافقة الميت في سفره بالعالم الآخر أكثر غنى وتنوعا في مقابر المدن منه في مقابر البوادي، وفي السواحل أكثر منه في الدواخل. ففي مدافن منطقة طنجة، التي تمت التنقيبات فيها بشكل مكثف، كان الأموات يدفنون بملابسهم ومتعلقاتهم الخاصة كعناصر الزينة من ذهب وفضة وبرونز. وكانت هذه العناصر المصنوعة محليا أو المستوردة تحمل علامات دالة على التأثيرات الفينيقية-البونية. وفي بعض الحالات، كانت توضع بجانب الأموات أدوات كانت لها من غير شك قيمة رمزية ما، كالمدية أو المنجل. وينضاف إلى هذا قيض بيض النعام، بصفته رمزا للحياة والبعث، بعد تزيينه برسوم ملونة أو نقوش مستلهمة من الأيقونوغرافيا الفينيقية-البونية. كما نجد بداخل القبور أيضا جِرارا خزفية صغيرة وملونة وصحونا من صنع محلي قد تكون مخصصة في الأصل لوضع مواد غذائية. وحسب الذهنية المتوسطية، فإن الميت لا بد أن يكون، وهو في عتمة قبره، في حاجة إلى قبس ينير له السبيل في العالم الآخر. ولأجل ذلك وضعت بجانب الأموات قناديل من خزف كتلك التي تم العثور عليها في العديد من القبور بمدافن مليلية، وهي تعود إلى القرنين الثاني والأول قبل الميلاد.

أما القبور المخصصة لمواراة الأموات فكانت تختلف باختلاف أشكالها ومعمارها. وكان أكثرها بساطة عبارة عن حفر يتم ملؤها بالتراب وتوضع فوقها أنفورات بشكل أفقي، كما في مقابر مليلية، أو عبارة عن صناديق حجرية كبيرة كما في مقابر طنجة. ولم تكن لهذه القبور علامات خارجية، بينما كانت بعض مدافن وليلي ولكسوس تُعَلم بأنصاب جنائزية حجرية ذات رأس مثلث، تحمل كتابات بالبونية أو الليبية أو بهما معا، تعبر عن اسم الدفين وألقابه ووظائفه وشجرة نسبه، وغالبا ما تلون حروفها باللون الأحمر بغرض إبرازها. وجدير بالإشارة إلى أنه لم يتم اللجوء في موريطانيا إلى هذه الشواهد القبرية المكتوبة سوى في فترة متأخرة، أي في القرن الثاني قبل الميلاد.

ثم نجد أيضا، وإن بشكل نادر، معالم جنائزية ذات عمارة فخمة ومتقنة، خصصت للشخصيات المرموقة ذات الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المعتبرة، كما هي الحال في ضريح وليلي، وهو عبارة عن بناء ضخم ذي قياسات وأحجام مهمة، استعملت في إقامته كتل حجرية ويضم غرفة ذات سقف مَقبوٍّ لربما كان في الأصل بناء مرتفعا على غرار الأضرحة النوميدية. ومن المحتمل أن يكون الشُوفْطيم وحدهم دون غيرهم القادرين على امتلاك هذه المعالم الجنائزية التي كان بناؤها يتطلب تكاليف باهضة ويدا عاملة ذات مهارات عالية.

وإلى جانب هذه الأصناف من القبور التي ميزت المدافن الحضرية، تجدر الإشارة إلى نوع جديد من القبور سيطبع المجال الجنائزي الموري لمدة طويلة وبصفة أخص في المناطق القروية؛ ويتعلق الأمر بالرجام، وهي عبارة عن جثوات اصطناعية من التراب أو من الحجارة ذات شكل دائري وأحجام متباينة. وكان المقام منها في السهول والمناطق المرتبطة بالمدن عبارة عن



20. بازينا الگور (ناحية مكناس)

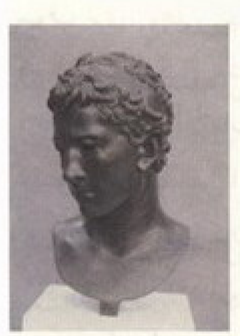
جثوات من التراب في غالب الأحيان، في حين أن ما أقيم منها خارج النطاق المذكور يكون جله إن لم يكن كله عبارة عن ركام من الحجارة. وتغطي هذه الركامات الترابية أو الحجرية، التي كان الغرض منها الإشارة إلى مكان وجود القبر، أشكالا معمارية متنوعة كان بعضها عبارة عن حفر أو لحود من حجر، والبعض الآخر عبارة عن أبنية مركبة كما هو شأن قبر مغوغة الصغيرة بمنطقة طنجة أو رجم سيدي سليمان بالغرب. كانت الرجام تخصص لدفن شخص أو عدة أشخاص مع متاعهم الجنائزي الذي كان على العموم بسيطا جدا حتى في المدافن الأكثر إتقانا. كما كان بعضها يحمل صفائح حجرية مكتوبة باللليبية فقط هي بمثابة رُقُم. وقد تتخذ هذه الرجام شكل "بازينات" (bazinas) وهي معالم دائرية ذات أدراج مبنية بالحجارة، نجد لها أحسن مثال بموريطانيا في بنيان الگور بمنطقة مكناس، الذي بني بحجارة كبيرة مقطوعة ومرصوصة بعناية. وبالنظر إلى ضخامة مقاييسه وطابعه الفريد فالراجح أنه أقيم لأمير أو رئيس أحد الشعوب المورية أو الگيتولية التي استوطنت المنطقة.

المرحلة المورية الرابعة : فراغ العرش وإقرار الملكية (من 33 ق.م إلى 40 م)

توفي بوكوس الأصغر سنة 33 ق.م دون أن يترك وريثا مباشرا للعرش فصارت موريطانيا الكبرى ملكا للرومان، ولم يلاق ذلك أي مقاومة من قبل الشعب الموري. وهكذا، تمت إدارة الأراضي المورية من قبل السلطات الرومانية من سنة 33 إلى سنة 25 ق.م وهي المدة الزمنية التي وصفت بفترة "فراغ العرش". وبأمر من أكتافيوس، واحتمالا قبل أن يحمل لقب أغسطس (Augustus /Auguste) في 27 ق.م، تم إنشاء ثلاث عشرة مستوطنة رومانية بموريطانيا، ثلاث منها في موريطانيا الغربية، أي المغرب، وهي: يوليا كنسطانتيا زيليل (Iulia Constantia Zilil) في الشمال، ويوليا فالنتيا بناصا (Iulia Valentia Banasa) في الجنوب وبابا يوليا كمبستريس (Babba Iulia Campestris) التي لم يحدد مكانها بعد. وارتقت طنجة في نفس الفترة إلى مرتبة مستوطنة رومانية فسميت يوليا تنگي (Iulia Tingi). وقد عُمرت هذه المستوطنات بقدماء المحاربين الرومان وأُلحِقت إداريا بولاية بايتيكا (Baetica/Bétique) بإسبانيا. وأثناء تأسيس مستوطنة زيليل، نُقل سكانها المحليون وجزء من سكان تنگي إلى إسبانيا لتعمير مستوطنة تحمل اسم يوليا إيوزا (Iulia Ioza).

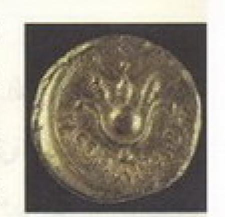
وعوضا عن ضم موريطانيا بشكل مباشر وتام إلى الإمبراطورية الرومانية، قرر أكتافيوس-أغسطس إنشاء دولة زبونة صديقة وموالية لروما في سنة 25 ق.م، كما فعل بالنسبة للممالك في الشرق، وولّى يوبا الثاني (Juba II)، آخر ممثل للمملكة النوميدية، على عرش موريطانيا الكبرى التي كانت تمتد من المحيط الأطلسي إلى نهر أمبساگا. ومعلوم أن يوبا الثاني قد اقتيد إلى روما وهو ابن خمس أو ست سنوات عقب انهزام ومقتل أبيه يوبا الأول في سنة 46 ق.م حيث نشأ في كنف أكتافيا (Octavia) أخت أكتافيوس، شأنه في ذلك شأن كليوباترا سيليني

(Cléopâtre Séléné) – التي ستصير زوجته فيما بعد – وهي سليلة ملكة مصر كليوباترا السابعة وماركوس أنطونيوس. ويندرج هذا التعامل الذي عومل به يوبا وزوجته سيليني في الواقع ضمن سياسة كانت تنتهجها روما بدأ العمل بها بالشرق منذ عهد يوليوس قيصر (Jules César)، وكانت تقوم على انتزاع أبناء الملوك والاحتفاظ بهم قسرا تمهيدا لتسخيرهم لاحقا في إنشاء ممالك حليفة تحافظ على المصالح السياسية الرومانية.



21. تمثال نصفي ليوبا الثاني

على أن يوبا حظي بتحصيل ثقافة إغريقية لاتينية واسعة بما أنه نشأ في وسط متميز. وتقدمه النصوص القديمة كملك عالم ذي ثقافة وسَعة علم، وينسب إليه تأليف عدد من الكتب باللغة الإغريقية في مجالات التاريخ والجغرافيا ووحيش ونباتات إفريقيا. كما تشير إلى ولعه الشديد بالفكر الهيلِّيني الذي يتجلى في كتاباته وفي حرصه على تنمية علاقاته بالمعابد والمراكز الإغريقية، وكذا في الصورة التي أراد إشاعتها عن ممارسته للحكم. وقد كان تأثير كليوباترا سيليني، التي من المحتمل أن يكون قد تزوجها في سنة 19 ق.م، عاملا لا يستهان به في هذا الصدد. فهي تنحدر من أسرة البطالمة التي حكمت مصر من سنة 323 إلى 30 ق.م وحافظت على لقبها الملكي، ونقش اسمها على النقود بحروف إغريقية، وهو ما شكل قطيعة مع التقاليد المورية والنوميدية التي لم تكن تخول المرأة مثل هذا الامتياز. أما الابن الوحيد الذي كان ثمرة زواج يوبا الثاني بسيليني فلم يُسمّ باسم ملك من الملوك النوميديين، بل سمي باسم بطليموس تيمنا باسم أجداده من جهة الأم، البطالمة ملوك مصر. وقد تمتع بطليموس خلال مدة حكمه التي امتدت من سنة 23 إلى سنة 40 م بعدد من مراتب النبالة : فكان ملكا على الموريين، وآخر ممثل للأسرتين النوميدية والبطليمية، وكذا آخر سليل للقائد الروماني أنطونيوس بإفريقيا.



22. عملة ذهبية ليوبا الثاني

اتخذ يوبا الثاني من يول/إيول (Iol)، التي هي مدينة شرشال الحالية، عاصمة له وأطلق عليها اسم قيصرية تكريما لولي نعمته أكتافيوس أغسطس. ولسنا نعلم ما إذا كانت هناك مدينة أخرى ذات طابع ملكي بموريطانيا الغربية في عهده، إلا إذا كانت مدينة مقوم شمش هي التي حظيت بذلك، خصوصا وأنها ضربت النقود باسم يوبا الثاني، وإن ظل موقعها مجهولا لدينا إلى حد الآن. وقد كان البلاط الملكي في قيصرية عاصمة المملكة منظما وفق النموذجين الروماني والشرقي يحتل فيه العبيد والمعتقون مكانة متميزة. فلقد كان هؤلاء الأخيرون يتخذون أسماء إغريقية في أغلب الأحيان وأسماء لاتينية في بعضها. أما اسم الكنية المشترك فكان هو يوليوس (Julius) نسبة إلى أغسطس أو إلى يوبا الثاني الذي كان،

شأنه في ذلك شأن زوجته وابنه بطليموس، مواطنا رومانيا يحمل اسم كائيوس يوليوس يوبا (Caius Iulius Iuba). كما مارس العبيد والمعتقون وظائف إدارية وعسكرية متعددة، بالإضافة إلى ممارستهم للمهن الفنية المرتبطة بالألعاب والعروض المسرحية كما تشهد على ذلك الوثائق النقائشية. وقد قاد أحد هؤلاء المعتقين، وهو أيدمون (Aedémon)، تمردا ضد الرومان انتقاما لسيده بطليموس الذي قتل بأمر من الإمبراطور كاليگولا (Caligula)، كما سوف نرى. وعلى الصعيد الاجتماعي والحضاري، تداخلت التأثيرات الهلنستية والرومانية في البلاط الملكي، وشاع استعمال اللاتينية، وتبنى الملوك اللباس الروماني، وأمروا بتشييد مبان خصصت للألعاب والعروض المسرحية، كما استقدموا فنانين رومانا وإغريقا أو أفارقة، تمرسوا بأساليب الفن الإغريقي الروماني، قصد استخدامهم في إنجاز تماثيل لهم من الحجارة أو البرونز، وهو ما كان يشكل آنذاك إحدى وسائل الدعاية السياسية.

كان الملوك تابعين لروما فيما يتعلق بمشروعية الحكم. ولم يكن لتنصيب بطليموس بعد وفاة أبيه أن يصبح شرعيا دون تزكية من مجلس الشيوخ الروماني. إلا أن المملكة المورية، وبخلاف الممالك الشرقية المعاصرة لها، كانت تحظى بوضعية متميزة. فقد ضرب كل من الملك يوبا والملك بطليموس باسمه وحده نقودا فضية وبرونزية تحمل لقب ملك (*rex*) وسنة التولية. ومن اللافت كذلك أنهما تمتعا بحق ضرب عملة ذهبية، وهو استثناء لم يحظ به سواهما. ومعلوم أن ضرب هذا النوع من النقود، وقد كان يعد رمزا للسيادة والاستقلال والثراء، كان مقتصرا آنذاك على الأباطرة الرومان ولا يسمح به للملوك من فئة "أصدقاء وحلفاء روما".

أما المسكوكات التي كانت تطابق من حيث تقنيتها ونظامها النقود الرومانية، فقد استعملت من قبل هذين الملكين كوسيلة فعالة لتمرير الصورة التي أراداها لسلطتيهما ولسياستيهما حيال روما. وهكذا، يظهر الملك وعلى رأسه إكليل، وهو شارة ملكية خالصة تميز بها الملوك الإغريق المشارقة كما هي حال البطالمة بمصر. وكانت النقود تحمل في عهد سيليني رموزا دينية كالسنبلة والهلال والشمس والبقرة والجنك (آلة موسيقية فرعونية قديمة) وما إلى ذلك، وهي رموز مرتبطة بالمعبودة المصرية إيزيس (Isis)، التي كان يُعتقد أنها تمنح الرخاء والسلام. كما كانت المسكوكات لا تخلو من إحالات على روما وذلك من خلال استعارة رموز من الإيقونوغرافيا النقدية الرومانية كبرج الجدي والكرة الأرضية وقرن الرخاء والعقاب، وجميعها رموز ذات دلالات سياسية متعددة مرتبطة بالإيديولوجية الأغسطية القائمة على القوة والسلام والرخاء والهيمنة على المعمور. وقد سعى يوبا الثاني تحت تأثير الملوك الشرقيين إلى إيلاء حكمه نوعا من القدسية، فتبنى نَسبا إلهيا يتجلى في استعمال رموز هرقلية. ولئن كانت بعض الأنصاب الإهدائية تعكس تقديسا ما تجاه هذين الملكين، فإنه من الصعب الإقرار بوجود عبادة رسمية لهما. وفي الوقت الذي لا تظهر فيه الإحالات

على الأجداد النوميديين في النقود الملكية بشكل جلي، فإن الأرض الإفريقية تظل ماثلة على تلك النقود من خلال عدة رموز كالفيل، وتجسدها صورة امرأة معصبة بجلد فيل ترمز إلى المعبودة أفريقا.

شمل نفوذ الملكين الموريين كل مجالات موريطانيا الكبرى. إلا أننا لسنا ندري الشيء الكثير عن هياكل التسيير الإداري المعتمدة في عهديهما، كما لا نعلم الحد الذي امتد إليه نفوذ كل منهما في اتجاه الجنوب. ففيما يتعلق بموريطانيا الغربية، أي المغرب، يبدو أن هذا النفوذ لم يتجاوز المجال الحضري الذي كان موجودا قبل عهديهما. فالگيتوليون الذين كانوا آنذاك من الرحل أو في طريقهم إلى الاستقرار، كانوا يشغلون الحواشي الجنوبية لموريطانيا، ولم يكونوا في أغلبهم خاضعين لسلطة ملك، كما لم يتبنوا نمط العيش الذي أضحى سائدا بالشريط الساحلي بعد أن اندمج سكانه منذ زمن بعيد في فلك الحضارة المتوسطية. وقد اضطر الملكان والسلطات الرومانية إلى مواجهة تمرد وغارات الشعوب المتاخمة للحدود في مناسبات عديدة للحفاظ على النظام والأمن ولحماية المجالات التي تحتوي على مدن أخذت تشملها يوما عن يوم منافع الرومنة. ومن أهم هذه التمردات تمرد الموسولاميين (Musulames) الذي قاده تكفاريناس (Tacfarinas) من سنة 17 إلى سنة 24 م، وشاركت فيه بطون من الگيتوليين والموريين. لكن الاضطرابات التي طبعت حكمي الملكين اقتصرت على حدود موريطانيا الشرقية ومقاطعة أفريقيا الرومانية ولا يبدو أنها مست موريطانيا الغربية التي لم يندلع بها التمرد إلا بعد اغتيال الملك بطليموس سنة 40 م؛ ويتعلق الأمر بالتمرد الذي قاده أيدمون. بيد أنه يتبين من الشهادات الأثرية والنقائشية أن الموريين لم يكن لهم موقف موحد من هذا التمرد. فقد آثرت بعض المدن كوليلي وتنگي ولكسوس مساندة الرومان فكوفئت لقاء ذلك. أما مدن أخرى مثل تامودا والموقع الذي يحمل اسم سيدي عبد السلام دلبحر وتاموسيدا فمالت مع أيدمون، على ما يبدو، وكان مصيرها الخراب، ونخص بالذكر هنا مدينة تامودا التي أحرقت وهدمت، وعلى أنقاضها أقام الرومان معسكرا.

توطيد العلاقات بين المدن والبوادي وازدهار المبادلات التجارية

تميز حكم الملكين يوبا الثاني وبطليموس بانتعاش اقتصادي. فقد أكدت نتائج البحث الأثري التطور الذي عرفه النشاط الفلاحي من خلال وفرة وكثافة المواقع القروية المرتبطة بمجالات المدن. كما أكدت التنقيبات التي أجريت ببعض هذه المواقع على وجود مزارع فلاحية كمزرعة الضاية بمنطقة طنجة التي كانت محصنة وضمت معصرة للزيتون أو العنب وأدوات حديدية عديدة للأشغال الفلاحية، كما تم العثور بمنطقة أصيلا على محرف خزفي لصنع الأنفورات الخاصة بنقل الخمور.

وازدهرت صناعة تمليح ونقع السمك بدليل تزايد إنتاج الأنفورات المرتبطة بهذه الصناعة. كما تخبرنا النصوص القديمة بازدهار صناعة أخرى أكثر درا للربح، ويتعلق الأمر بصناعة صَبْغ الأرجوان التي أمر يوبا الثاني بإنشاء مصانع لها في الجزر الأرجوانية، وهي جزر يُحدَّد موقعها بأرخبيل الصويرة. وقد ثبت بالفعل استغلال الأرجوان بجزيرة موگادور من خلال اكتشاف ركام قواقع المريق.

وفي نفس السياق، يؤكد بلينيوس الأكبر أهمية تصدير مواد رفيعة من موريطانيا إلى روما. ويتعلق الأمر بالعفص والعاج اللذين كانا يستعملان في صنع الأثاث، وخاصة الموائد التي قد يبلغ ثمن بعضها مليون سسترس (sesterces)، وهو ما يعادل ثمن ضيعة كبيرة. وحسب نفس المصدر فإن افتتان الرجال في روما بالموائد المستوردة من موريطانيا كان لا يضاهيه سوى افتتان النساء باللؤلؤ.

مكنت هذه الموارد المختلفة موريطانيا الكبرى وموريطانيا الغربية على وجه الخصوص من إقامة تبادل تجاري مع مختلف المناطق الخاضعة للنفوذ الروماني. واستفادت موريطانيا في ذلك من وضعيتها كدولة زبون لروما، ومن وجود مستوطنات رومانية بالإضافة إلى تجار رومان بها. وكانت ترد عليها من إيطاليا منتجات عدة كالخمور وأواني المائدة ذات البرنيق الأحمر المصنوعة في مصانع وورشات أريزو (Arezzo) بشمال إيطاليا، ومن غالْيا أوان مشابهة كما استوردت من الولايات الإيبيرية الخمور والزيوت والأواني الخزفية الرفيعة ذات الحواشي المرهفة، ومن عدة مناطق بالبحر الأبيض المتوسط مصنوعات برونزية لتزيين الأسرّة بالإضافة إلى الشمعدانات والطسوت والأكواب.

كانت المدن الغنية تستورد من روما التحف الفنية وبصفة أخص التماثيل المنحوتة في الرخام اليوناني كتمثال بطليموس الذي عثر عليه في سلا والمنحوتات البرونزية التي تم الكشف عن أجملها بموقع وليلي، كصورتي يوبا وكاتون (Caton) والغلمان حاملي الفوانيس والفرس الركوب، كما سوف نرى.

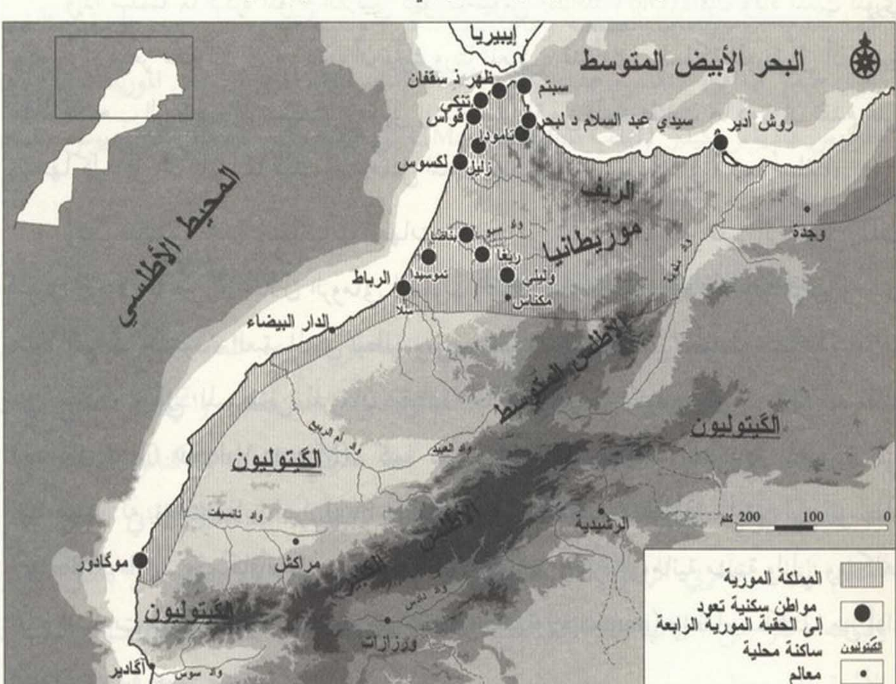
التطور الحضري وبداية الرومنة

وبالموازاة مع النمو الاقتصادي، اتسعت حركة البناء وارتفعت وتيرة صيانة المرافق العامة. فمدينة تاموسيدا التي دمرت في القرن الأول قبل الميلاد، أعيد بناؤها على مساحة أكبر وتم تحصينها. كما شيد حي جديد بحي المعابد في لكسوس اشتمل على حمام مزود ببناية خاصة لممارسة الرياضة. ويظهر أنه هو الوحيد من نوعه الذي يرجع إلى عهد يوبا الثاني؛ ويشتمل الحي أيضا على معبد ذي مَقْدِسَيْن مكرسين للآلهة. وتوسعت مدينة وليلي بشكل ملحوظ إذ أضحت تشغل مساحة معتبرة أنشئت داخلها مبان عمومية ذات طابع ديني كالمعبدين التوأم بالساحة العامة (الفوروم *forum* وجمعه فُورا *fora*) اللذين يعكسان

من حيث هندستهما التأثيرات الإغريقية الرومانية. أما خارج المدينة فأقيم معبد من طراز إفريقي - وهو المعبد الذي يشار إليه بحرف "ب" - خصص لمعبود محلي يرمز للخصوبة والرخاء. ويذكر هذا المعبد بالطوفيتات (*Tophets*)، وهي معابد بونية كانت مكرسة لعبادة بعل حمون (Baʿal Hammon) في تونس وشرق الجزائر. وقد كان دخول هذا النوع من التعبد إلى موريطانيا الغربية في وقت متأخر، ويحتمل أن يكون نتيجة لتأثيرات الموريين الشرقيين. وقد عثر بمعبد وليلي، وهو معبد فريد من نوعه بالمغرب، على مجموعة مهمة من الأنصاب النَّذرية تحمل نقوشا تمثل شخوصا من أتباع الديانة، مقرونين أحيانا برموز دينية أو عناصر أخرى لها صلة بممارسة الشعائر.

ومما كان للانفتاح على التأثيرات الرومانية أن أدى إلى رومنة مبكرة للموريين، وعلى وجه الخصوص سكان المدن. ففي مدافن سلا التي تم التنقيب بها على نطاق واسع، يبدو أن طقس الترميد غدا يهيمن على طقس الدفن الذي كان يميز العالم الجنائزي الموري خلال الفترات السابقة؛ غير أنه لا يمكن تأكيد هذه التغيرات التي طرأت على طريقة الدفن إلا بإجراء تنقيبات مكثفة مماثلة في مقابر مدن أخرى. أما فيما يتعلق بالوضع اللغوي، فقد بدأت اللغتان البونية والليبية تفسحان المجال تدريجيا للغة اللاتينية. ففي قيصرية، عاصمة المملكة، كانت جميع الأنصاب الإهدائية تحرر باللاتينية أو الإغريقية؛ أما النقود التي ضربت بكل من لكسوس ومقوم شمش بموريطانيا الغربية فحملت كذلك كتابات لاتينية.

خريطة 9 – مواطن السكن في الحقبة المورية الرابعة



موريطانيا الطنجية من الاحتلال الروماني إلى مجيئ الإسلام

نهاية المملكة المورية والاحتلال الروماني

مثل اغتيال بطليموس بن يوبا الثاني ملك موريطانيا الكبرى سنة 40 م بالمسرح الروماني المدرَّج بمدينة لوگدونوم (Lugdunum) – التي هي مدينة ليون بفرنسا حاليا – نقطة تحول كبرى في تاريخ شمال إفريقيا القديم بشكل عام، وتاريخ المغرب القديم بشكل خاص. وشكل هذا الحدث نهاية استقلال هذه المناطق وبداية خضوعها الكلي للاحتلال الروماني.

وحسب المؤلف اللاتيني سويطونيوس (Suetonius) فإن أسباب حادث مصرع الملك الموري بطليموس يعود إلى المعطف الذي كان يرتديه. ذلك أن هذا المعطف الأرجواني اللون شَدَّ إليه أنظار الحاضرين بالمسرح المدرج المشار إليه وحوّل اهتمامهم عن الإمبراطور كاليگولا مما أثار حفيظة هذا الأخير، وكان سببا في هلاك ملك ونهاية مملكة. والواقع أن هذا المبرر لم يكن سوى ذريعة وتعلُّل، ذلك أنه كانت لدى الرومان نزعة مضمرة لبسط نفوذهم على الموريطانيتين وضم المنطقة برمتها. ولقد ترسخت لديهم هذه الرغبة منذ الزيارة الاستطلاعية لساحل المغرب الأطلنتي التي كُلف بها المؤرخ والمخطط العسكري الإغريقي بوليبيوس (Polybius) مباشرة بعد تدمير قرطاجة سنة 146 ق.م، لا سيما منذ انتشار المستوطنات الرومانية في الطرف الشمالي-الغربي للمغرب القديم انطلاقا من سنة 33 ق.م؛ فهذه المستوطنات شكلت، بالفعل، حجر الزاوية لسياسة الإلحاق التدريجي لما تبقى من الأراضي الخارجة عن النفوذ الروماني بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والمتمثلة في موريطانيا بطرفيها الغربي والشرقي.

وإذا سلمنا بما ذكره المؤرخ اللاتيني ديو كاسيوس (Dio Cassius)، فإن وفاة الملك الموري بوكوس الأصغر سنة 33 ق.م، دون أن يترك وريثا للعرش، قد أدى بالمملكة المورية إلى أن تصير ملكا للشعب الروماني؛ إذ عمدت روما إلى إنشاء سلسلة من المستوطنات بها دون أن تقدم على ضمها كلية إلى أن تأتى لها ذلك بعد مقتل الملك بطليموس بن يوبا الثاني، كما أسلفنا.

وكان لنشوب عدة انتفاضات بجهات مختلفة من المملكة المورية على إثر مقتل الملك الموري أثره في تأخير الاحتلال الروماني للمغرب القديم لبضع سنين أخرى. وقد تزعم إحدى هذه الثورات أيديمون، العبد المعتق لبطليموس، فتصدت له فرق من القوات المساعدة المؤلفة من سكان وليلي المساندين للرومان بقيادة حاكم وليلي ماركوس وليريوس بن بوسطار (Marcus Valerius fils de Bostar)، كما تشير إلى ذلك النقيشة التذكارية المشهورة التي خصصتها له زوجته فابيا بيرا (Fabia Bira)، وهي النقيشة المعروفة باسم ابن بوسطار (Fils de Bostar). وكمكافأة على هذه المساندة، خولت الإدارة الرومانية مدينة وليلي وسكانها عدة امتيازات من بينها ارتقاء المدينة إلى مصاف بلدية (municipe) وإعفاء ساكنتها من أداء الضرائب مدة عشر سنوات.

ويفسر بعض الدارسين التخريب الذي لحق بعض مدن المغرب القديم كلكسوس وتامودا وتاموسيدا باتساع نطاق هذه الثورة المورية التي لم يتمكن القائد الروماني ماركوس كراسوس فروگي (Marcus Crassus Frugi) من القضاء عليها إلا بصعوبة. ثم كان أن اندلعت في نفس المرحلة ثورة قادها الزعيم الموري صالابوس (Salabos)، فتصدى لها الحاكم الروماني كائيوس أوبتاتوس ولكينوس (Caius Optatus Volcinus)، وهي نفس الثورة التي أشار كل من بلينيوس الأكبر وصولينوس (Solinos) إلى بعض أحداثها بكيفية ضمنية، عندما تحدثا عن حملة القائد الروماني سويطونيوس بولينوس (Suetonius Paulinus) في اتجاه الأطلس وما وراءه، دون أن يذكرا اسم متزعمها. أما ديو كاسيوس فذكر أن هذا القائد وصل بغاراته داخل بلاد الموريين إلى الأطلس، وأن خلفه القائد الروماني كنايوس هوسيديوس گيطا (Cnaeius Hosidius Geta) زحف على الموريين وهزم قائدهم صالابوس مرتين قبل أن يبرم معهم معاهدة سلم سنة 42 م.

وهكذا، فإن الموريطانيتين تعدان من الولايات التي وجدت الإدارة الرومانية صعوبة جمة في إلحاقها بإمبراطوريتها. فقد أرسلت روما العديد من القادة العسكريين في محاولة لإخماد القلاقل والقضاء على الثورات التي استمرت من سنة 40 إلى سنة 42 م، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. إلا أن احتلال الرومان للموريطانيتين بات أمرا محتوما لعزم روما على بسط نفوذها على مجموع حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد كان لها ذلك إبان حكم الإمبراطور كلاوديوس (Claudius) (41-54 م) الذي قسم المملكة المورية إلى ولايتين هما موريطانيا القيصرية وعاصمتها إيول قيصرية (Iol-Caesarea) – وهي شرشال بالجزائر الحالية كما تقدم – وموريطانيا الطنجية وعاصمتها تنگي. ولسنا ندري على وجه التدقيق التاريخ الذي صدر فيه قرار التقسيم هذا، لكن الإهداء الذي قدمه أول والٍ على الموريطانيتين، وهو ماركوس فاديوس كيلير (Marcus Fadius Celer)، إلى الإمبراطور الروماني كلاوديوس يشجع على إرجاعه إلى سنة 42 م.

التنظيم الإداري بموريطانيا الطنجية

لم تكن موريطانيا الطنجية تمثل سوى مساحة محدودة للغاية من مجموع التراب المغربي الحالي، إذ اقتصرت على الجزء الشمالي-الغربي منه فقط. واتخذت شكل مثلث قمته عند مضيق جبل طارق وزاويتا قاعدته عند مدينتي الرباط ومكناس. وهذا المجال هو الذي نتوفر على معلومات عن مدنه ومراكزه وقبائله. أما المجال الثاني الذي يغطي معظم التراب المغربي الراهن فقد ظل خارج النفوذ الروماني، ولا نعلم عن بعض مراكزه وقبائله أكثر من أسمائها نظرا لغياب المصادر الأدبية المحلية وقلة التحريات والتنقيبات الأثرية الممنهجة.

كانت موريطانيا الطنجية عبارة عن ولاية بالتفويض يتولى إدارتها حكام من طائفة الفرسان (ordre équestre). ولأنها لم تندمج بسهولة في الرومنة، فقد تم وضعها تحت مراقبة الإمبراطور وليس تحت مراقبة مجلس الشيوخ الروماني. ويسود الاعتقاد، من جهة أخرى، أن موقع موريطانيا الطنجية الإستراتيجي إلى الجنوب من ولاية بايتيكا، وهي التي تعتبر من بين أغنى الولايات الرومانية، هو الذي استوجب أن تكون خاضعة للإمبراطور الذي عين على إدارتها حكاما (بروكيراطور، Procurateurs) يتمتعون بنفوذ عسكري ونفوذ مدني. وقد تمثلت المهام الأساسية لهؤلاء الحكام في حفظ الأمن والإشراف على الأشغال العمومية وتسيير الشؤون الإدارية وتنظيم الحياة الدينية وإقامة الألعاب واستخلاص الضرائب. وقد تستدعي الضرورة أحيانا أن يؤول تسيير الموريطانيتين معا إلى حاكم واحد يخوّل صلاحيات واسعة؛ والراجح أن يحدث ذلك على إثر تأزم الأوضاع.

الجيش والحدود

لقد تم بشكل تدريجي إرساء جهاز دفاعي مكون من معسكرات وأبراج مراقبة بين منتصف القرن الأول الميلادي – وهو تاريخ إنشاء ولاية موريطانيا الطنجية – والنصف الأول من القرن الثاني الميلادي. وبفضل التنقيبات الأثرية التي أنجزت حتى الآن أمكننا أن نلم أو نكاد بمجموع الآليات والتنظيمات العسكرية التي كان يتم نشرها على امتداد المناطق الحدودية بين الولاية الرومانية والأقاليم التي لم تخضع للسلطة الرومانية، من جهة؛ وعلى طول الخطين اللذين يخترقان الولاية من شمالها إلى جنوبها، من جهة ثانية.

بلغ عدد المعسكرات المنتمية للعصر الإمبراطوري الأعلى التي تم الكشف عنها حتى الآن سبعة عشر معسكرا تتوزع على النحو الآتي:

منطقة وليلي: طوكولوسيدا (Tocolosida) والمواقع المعروفة بسيدي موسى بوفري وعين الشقور.

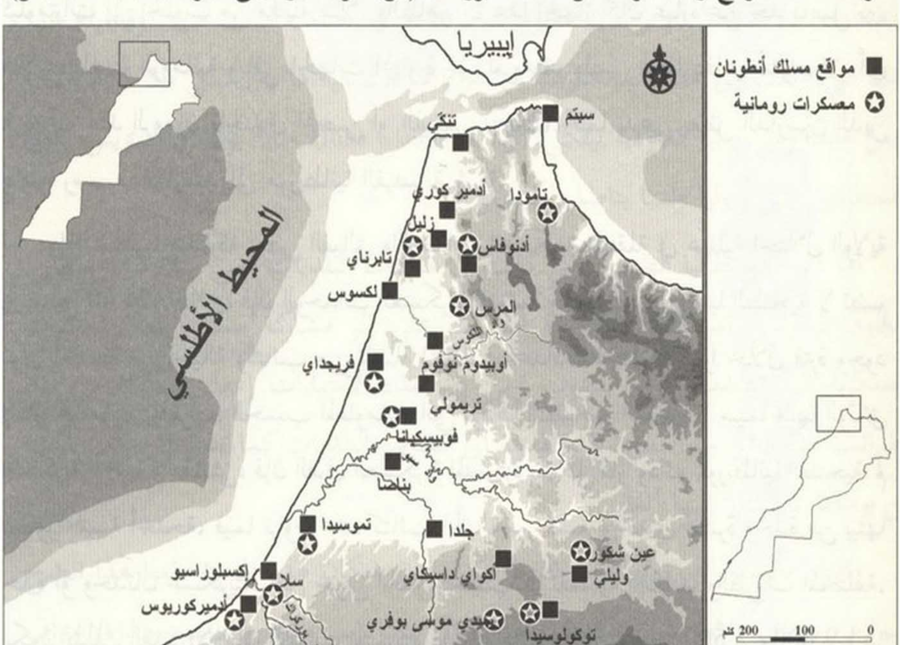
منطقة سلا: سلا وإكسبلوراتيو آد مركوريوس (Exploratio ad Mercurios، خديس حاليا) قرب الرباط.

منطقة الغرب: تاموسيدا والموقع المعروف بسيدي سعيد وسوق الأربعاء وبناصا والفوارات.

منطقة وادي اللوكوس: فريگيداي (Frigidae، عزيب الحراق حاليا) والموقعان المعروفان حاليا بالمرس والكنايز.

منطقة طنجة – تطوان: عين الدالية وطابيرناي/تابرناي (Tabernae، للا الجيلالية حاليا) وآد نوفاس (Ad Novas، السوير حاليا) بالإضافة إلى تامودا.

خريطة 10 – مواقع ومعسكرات من الحقبة الرومانية (من القرن الأول إلى القرن الثالث الميلاديين)



كان الهدف من تأسيس هذه المنشآت الدفاعية العسكرية، حسب ما يبدو، هو مراقبة حدود الولاية من جهة، والدفاع عن الجهات ذات الأهمية الاقتصادية أو الاستراتيجية الموجودة داخل المثلث الذي يشمل حدود موريطانيا الطنجية، من جهة ثانية. ويمكن التمييز بين مجالين كبيرين خاصين بالدفاع عن الولاية: منطقة أولى تنحصر بين سهل الغرب ووادي أبي رقراق ومجال وليلي وتتولى حمايتها معسكرات كل من سلا وإكسبلوراتيو آد مركوريوس وتاموسيدا والفوارات وسوق الأربعاء وبناصا وسيدي سعيد وطوكولوسيدا وعين الشقور وسيدي موسى بوفري. أما المنطقة الثانية فتشمل حوض وادي اللوكوس ومضيق جبل طارق وتحميها معسكرات فريگيداي والمرس وطابيرناي وآد نوفاس والكنايز وتامودا وعين الدالية.

وأما حماية الحدود الجنوبية للولاية، فكانت موكولة إلى معسكرات منطقتي سلا ووليلي ومعسكرات سهل الغرب. بينما تشرف معسكرات جهات وادي اللوكوس وطنجة-تطوان على الحدود الشرقية ومعسكرات وليلي والغرب على المنطقة الجنوبية-الشرقية.

وكانت هذه المعسكرات تتصل فيما بينها عبر أبراج مراقبة موزعة بطريقة تجعلها تشكل نظاما للربط البصري، يسهل معه التواصل السريع بين مختلف الأبراج وبين هذه الأخيرة والأماكن التي تتمركز بها الفرق العسكرية.

وقد تم الكشف على جهاز دفاعي خطي يتكون من خندق مدعم بجدار على بعد ستة كيلومترات إلى الجنوب من مدينة سلا. والظاهر أن هذا الجهاز كان عبارة عن حد فاصل بين مجالات المدينة الرومانية وباقي الجهات المجاورة غير المرومنة، وليس خطا دفاعيا متواصلا، أي ما يعرف عند الرومان بالخندق المحصن أو الليمس (*limes*)، كما يدعي بعض الدارسين الذين حاولوا رسم مداه ليمتد إلى موريطانيا القيصرية شرقا.

وإذا استثنينا مشاركة بعض الفيالق والوحدات العسكرية المتنقلة في عملية احتلال الولاية بين سنتي 40 و43/42 م، فإن الوحدات العسكرية الدائمة والمتمركزة بموريطانيا الطنجية لا تضم سوى أجنحة من الخيالة وكتائب من المشاة اختلفت أعدادها اختلافا كبيرا خلال فترة وجود الإدارة الرومانية بالمغرب. فحسب المعلومات التي توفرها النصوص القديمة لا سيما منها الوثائق العسكرية الرسمية والنقائش، فإن الفرق العسكرية المتمركزة بشكل قار ودائم بموريطانيا الطنجية لم تتجاوز خمسة أجنحة، فيما تراوح عدد كتائب الخيالة بين تسع وإحدى عشرة وحدة من بينها وحدة أو وحدتان عسكريتان من حرس الحدود بحسب ما تقتضيه الفترات والظروف المختلفة. ويكون بذلك العدد الإجمالي للقوات المتمركزة بشكل دائم ما بين حوالي 500 7 و000 9 فرد.

مدن موريطانيا الطنجية

تطلعنا النقائش عن أساليب وطرائق التسيير الإداري الذي ساد ببعض مدن موريطانيا الطنجية. فقد كان لكل مدينة إداريوها ومجلسها وأحيانا حاميها الذي يدافع عن مصالح سكانها لدى الإدارة الرومانية. وهكذا أمكننا التعرف على أسماء ثلاثة من حماة مستوطنة يوليا ولانتيا بناصا وهم على التوالي : سكستوس سنتيوس كايكيليانوس (Sextus Sentius Caecilianus) في سنة 75 م وكلاوديوس فيروكس أيرونيوس مونتانوس (Claudius Ferox Aeronius Montanus) في سنة 162 م – وهذان الأخيران حاكمان سابقان لموريطانيا الطنجية – وليكيوس لبينيوس (Licius Labienus) في تاريخ غير معروف. كما تم التعرف أيضا على حامي ومحرر مدينة سلا ماركوس سلبيكيوس فليكس (Marcus Sulpicius Felix) الذي كثف من نقط الحراسة بضواحيها وأشاع الأمن بها بعدما كانت تعج بالفيلة وتتعرض لهجمات قبائل الأوطولول (Autololes)، مما مكن من انتشار الأمن في ربوعها فعاد الناس إلى مزاولة أشغالهم في الحقول وارتياد الغابات المجاورة.

ويمكن تصنيف مدن موريطانيا الطنجية ثلاثة أصناف هي: المستوطنات أو المدن التي كان لسكانها حق المواطنة الرومانية ويحتكمون إلى القانون الروماني؛ والبلديات وهي المدن التي كانت خاضعة بدورها للقانون الروماني إلا أن سكانها لم يكونوا كلهم من المواطنين الرومان؛ وأخيرا مدن "الجماعات الأجنبية" (villes pérégrines) الخاصة بالأهالي، وهي التي لم تخضع للقانون الروماني وظلت تحتكم في تسيير أمورها إلى القانون العرفي.

ولا تسمح المصادر الأدبية والأثرية حتى الآن سوى بالحديث عن الصنفين الأولين من هذه المدن، في حين لا تتوافر لدينا معلومات كافية حول الصنف الثالث منها. وقد بلغ عدد المدن التي ارتقت إلى مصاف مستوطنات بموريطانيا الطنجية ما بين سنتي 33 ق.م و42م خمس مدن وهي يوليا كلاوديا تينگي (Iulia Claudia Tingi) وبابا يوليا كمبستريس ويوليا كنسطانتيا زيليل ويوليا ولنتيا بناصا ولكسوس.

أما مدن موريطانيا الطنجية التي كانت في مصاف البلديات فهي سلا/شالة ووليلي. ومعلوم أن وليلي استفادت من عدة امتيازات على إثر مشاركة سكانها بجانب القوات العسكرية التي تصدت لثورة أيديمون. ومن بين هذه الامتيازات إعفاء سكانها من أداء الضرائب مدة عشر سنوات، وارتقاء المدينة إلى مصاف البلديات كما تشير إلى ذلك نقيشة ابن بوسطار، المشار إليها آنفا.

وتفيد النقيشة التي تعلو قوس النصر بوليلي أن سكان هذه المدينة رفعوا هذا الصرح تعبيرا عن عرفانهم للإمبراطور كراكالا (Caracalla)، بينما يفسر بعض الدارسين هذا الاعتراف والامتنان بكون هذا الإمبراطور قد عمم حق المواطنة الرومانية على كل المواطنين الأحرار بربوع إمبراطوريته؛ على أن آخرين يعتقدون أن الأمر يتعلق، بالأحرى، بالإعفاء الذي شمل ساكنة موريطانيا الطنجية مما تبقى في ذمتها من ضرائب عينية لصالح خزينة روما ويجيز الاستعاضة عنها بالحيوانات البرية، كما يستشف من "مرسوم كاراكالا" الإمبراطوري المكتشف ببناصا.

تعتبر موريطانيا الطنجية أقل الولايات تمدنا بالقياس إلى نظيراتها المجاورة سواء الإفريقية منها أو الإيبيرية. وتزودنا النصوص القديمة، وبالأخص **مسلك انطونينيانوس** (Itinéraire Antonin)، بمعلومات حول المسالك والشبكة الحضرية بهذه الولاية. فحسب هذا النص فإن سبيلين رئيسيين كانا يخترقان الولاية من شمالها إلى جنوبها، ينطلقان من تنگي، ويفترقان في محطة معبد آد مركوري تمبلوم (ad Mercuri templum، الجويمع حاليا) إلى طريق ساحلي ينتهي عند إكسبلوراتيو آد مركوريوس، وسبيل داخلي يصل إلى طوكولوسيدا (بلاد تاكورارت) جنوب وليلي. ويمر الطريق الساحلي عبر مستعمرة يوليا كنسطانتيا زيليل وطابرناي ولكسوس وفريگيداي وبناصا وتاموسيدا وسلا وإكسبلوراتيو آد مركوريوس. في حين تمر الطريق الداخلية بكل من آد نوفاس وأوبيدوم نوفوم (Oppidum Novum، القصر الكبير) وتريمولي (Tremuli، عرباوة أو الفوارات) ووُبيسكيانا (Vopisciana، سوق أربعاء الغرب) وگيلدا (ريغا) وأكواي داسيكاي (Aquae Dacicae، مولاي يعقوب بسيدي سليمان) ووليلي وأخيرا طوكولوسيدا. ولا يمر هذان الطريقان ببعض المواقع الحضرية

بموريطانيا الطنجية كما هو الشأن في بابا يوليا كمبستريس وسبتيم (Septem، سبتة) وتامودا (تطوان) وروش أدير. ولقد تم التعرف إلى حد الآن على مواقع جميع المراكز الرئيسية التي ورد ذكرها في النصوص القديمة باستثناء مستعمرة واحدة، وطّنها بلينيوس الأكبر على بعد أربعين ميلا من لكسوس ولم تفلح كل المحاولات في العثور عليها بعد؛ ويتعلق الأمر ببابا يوليا كمبستريس.

قليلة هي المواقع التي كشفت عنها الحفريات من بين تلك التي تم التعرف عليها؛ غير أن الحفريات التي شملت مختلف المدن أسعفتنا بما يكفي من المعلومات حول تنظيم مدن الولاية ومختلف عناصرها ومكوناتها. وهكذا أمكننا أن نقدر مساحة المدن التي كانت تتراوح بين عشرة هكتارات بالنسبة للمدن الصغرى، وعشرين هكتارا بالنسبة للمدن المتوسطة، وما بين أربعين وستين هكتارا بالنسبة للمدينتين الأكثر أهمية وهما على التوالي وليلي ولكسوس.

وإذا استثنينا بعض المعسكرات المستحدثة التي بنيت خلال الفترة الرومانية، فالملاحظ أن جميع المدن التي احتلها الرومان تطورت انطلاقا من نواة مدن مورية. فمنذ السنوات الأولى لإنشاء الولاية، تأسست بالمدن القديمة بموريطانيا الطنجية مؤسسات عمومية وخصوصية. وعلى غرار باقي مدن الإمبراطورية الرومانية فقد تأثرت بالنموذج العمراني لمدينة روما.

وهكذا، فتخطيط المدن والأحياء يخضع للنمط الشبكي الشطرنجي الذي يعتمد التقسيمات المتعامدة التي يتقاطع فيها شارعان رئيسيان عند زاوية قائمة، يعرف أحدهما باسم الديكومانوس مكسيموس (Decumanus maximus) والثاني باسم الكاردو مكسيموس (Cardo maximus). ويمكن معاينة ذلك بكل من سلا ووليلي وبناصا. وغير بعيد عن الساحات العمومية، تنتصب قصور العدالة والمعابد التي كانت تعبد فيها الآلهة الرومانية والمحلية أو المصرية. كما كانت المدن الكبيرة بالولاية تتوفر على أقواس للنصر، منها القوسان اللذان اكتشف أحدهما بسلا والآخر بوليلي. أما المعالم الخاصة بالألعاب، فلا يمثلهما بموريطانيا الطنجية إلا المسرح المدرج الدائري بلكسوس، ولربما انسحب نفس القول كذلك على معلم دائري الشكل بموقع زيليل لم يتم الكشف عنه بعد. وكانت الساحات العمومية تزين بتماثيل منصوبة على قواعد منقوشة تهديها المدن أو المواطنون إلى الأباطرة والآلهة وكذلك إلى المحسنين من أعيان المدينة.



23. وليلي: قوس النصر

ومن بين المعالم العمرانية العمومية التي أدخلت إلى مدن موريطانيا الطنجية في العصر الروماني، نجد الحمامات. فمما كان لهذه المباني المخصصة للاستحمام والترفيه أن ميزت المشهد الحضري كما هو الشأن في باقي مدن الإمبراطورية. وفي حدود معرفتنا الحالية، وُجد بمدينة بناصا خمسة حمامات وثلاثة بوليلي واثنان بلكسوس وواحد بكل من تاموسيدا وسلا وزيليل. ولقد تم التعرف على بعض الحمامات المعزولة بالبادية كما هي الحال بعين الحمام جنوب طنجة، بالإضافة إلى محطتين للمياه الكبريتية بمولاي إدريس زرهون ومولاي يعقوب بالقرب من سيدي سليمان. وكانت منازل أكابر القوم بوليلي تتوفر على حمامات خصوصية. وشكلت تلك الحمامات بالإضافة إلى دورها في النظافة مجالات اجتماعية للترويح عن النفس يقضي فيها المستحمون عشية بأكملها يزاولون أنشطة رياضية وفكرية، إذ كانت بها مكتبات وقاعات للاجتماع وقاعات للتمارين والألعاب الرياضية. وكان أصحاب المنازل التي تتوفر على حمامات خصوصية يدعون أقاربهم وأصدقاءهم ليشاطروهم منافع الاستحمام والترفيه.

وكانت المدن تتزود بالمياه عن طريق القنوات المحمولة على الحنايا التي كانت تجلب الماء من عيون بعيدة، وتضمن توزيعه على المنازل قصد استعماله في الأغراض اليومية وفي تزيين الحدائق وتزويد الحمامات والسقايات العمومية. وقد تم التعرف على قنوات مائية من هذا النوع أو على أجزاء منها بكل من طنجة وزيليل وقْواس ولكسوس وسلا ووليلي.

وبرزت إلى الوجود بكل مدن الولاية ابتداء من نهاية القرن الأول الميلادي وعلى امتداد القرن الثاني الميلادي أحياء جديدة تتشكل من مساكن فاخرة. ويعتبر الحي الشمالي-الشرقي بوليلي مثالا للأحياء السكنية الراقية بالمدن المتوسطة الحجم خلال العصر الروماني. يقتصر هذا الحي على مساكن فسيحة بها بهو معَمَّد، وتنفتح أغلب غرف المنازل فيها على هذا البهو، وبالأساس الغرف المخصصة للاستقبال ومنها التريكلينيوم (*triclinium*)، وهي قاعة طعام بها ثلاثة أسرّة ومزينة كبقية الغرف بالفسيفساء. وكانت المنازل الوليلية غالبا ما تضم معصرة للزيتون ومخبزة أو هما معا، تشهدان على الأنشطة الاقتصادية التي مارسها مالكوها وعلى مصدر ثرائهم. وقد انتشر نموذج المنزل ذي البهو المُعَمَّد في جميع الولايات المتوسطية؛ كما تم العثور عليه في كل مدن ولاية موريطانيا الطنجية التي شملت التنقيبات أحياءها السكنية، ومن ذلك بناصا ولكسوس وزيليل وتاموسيدا.

ومثلما هو شأن جميع مدن الإمبراطورية الرومانية، كانت المدافن توجد خارج الأحياء السكنية غير بعيد عن الأبواب. وتجدر الإشارة إلى أن التنقيبات لم تشمل بالمغرب بكيفية موسعة سوى مدافن سلا التي كشفت الحفريات بها عن أكثر من 350 قبرا. أما الطقوس الجنائزية فشملت الدفن والترميد. وكان الأموات يدفنون مع متاعهم الجنائزي الذي كان يشمل الفخار العادي والرفيع، وقناني وقوارير العطر ونقود ومواد مختلفة. وإذا كانت القبور

المكتشفة بسلا نادرا ما تتوفر على شواهد، فإن التنقيبات الأثرية بوليلي قد مكنت من الكشف عن مئات منها غالبا ما تحمل كل واحدة اسم الدفين وسنّه وهوية آبائه أو أقربائه الذين خصصوها له.

العلاقات بين السلطة الرومانية والقبائل

اهتم بلينيوس الأكبر بتوزيع وانتشار قبائل موريطانيا الطنجية، وانصب اهتمامه أكثر على القبائل التي أفناها الاقتتال كالمورين، أو بعض القبائل الحدودية كالأطولوليين. أما الجغرافي بطليموس فقد اكتفى بسرد أسماء بعضها على النحو التالي: الميتاگونيتيون (Metagonites) والسكوسيون (Socossii) والورويون (Verves) والمازيكيون (Mazices) والبكواتيون (Baquatae) والمكانيتيون (Macanites) والسلنسيون (Salinsae) والكانيون (Canni) والوليليون (Volubilianii) والإنگاوكانيون (Iangaucanii) والنكتبيريون (Nectibères) والزگرنسيون (Zegrensii) والمورينسيون والهربيديتانيون (Herpeditani).

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن النصوص القديمة لا تسعف في تحديد مواطن هذه القبائل في غالب الأحيان بالنظر إلى قلة وغموض ما ورد فيها من معلومات، ولا هي تسمح بتتبع تحرك هذه القبائل بما أنها لا تغطي إلا مرحلة زمنية معينة؛ كما لا تفيد في التعرف على تلك التي توجد خارج مجال النفوذ الروماني. على أنها تمكننا، مع ذلك، من تصنيف هذه القبائل ثلاثة أصناف هي:

- قبائل ورد ذكرها في مصدر واحد، ويتعلق الأمر بتلك التي أشار إليها بطليموس دون تحديد دقيق لمواطنها كالسكوسيين والهربدتانيين والكانيين ؛
- قبائل وردت أسماؤها في أكثر من مصدر أدبي كما هو الشأن بالنسبة لقبائل الأطولوليين وأخرى تحمل أسماء مدن كالسلنسيين والوليليين؛
- وقبائل وردت أسماؤها في المصادر الأدبية والأثرية كالبكواتيين والباواريين والماكنتيين مقرونة أو منفردة على النقوش التي تم اكتشافها بوليلي، وهي نقوش تخلد لمعاهدات السلم أو التحالف مع السلطات الرومانية. وقد استفاد أمراء أو ملوك بعض تلك القبائل مثل الزگرنسيين والبكواتيين من المواطنة الرومانية.

وفي غياب المعلومات المتعلقة بالتعريف بقبائل الصنف الأول، سوف نكتفي بإيراد أمثلة لبعض قبائل الصنفين الأخيرين.

▪ الأطولوليون

هي قبائل گيتولية يحتمل أن تكون قد شغلت الساحل الأطلنتي ما بين سلا وموگادور كما يوحي بذلك نص بلينيوس الأكبر. ارتكز نشاطها أساسا على قنص وترويض الحيوانات المتوحشة والمتاجرة بجلودها شأنها في ذلك شأن الإثيوبيين الذين كانوا يشغلون المجال الواقع

إلى الجنوب من مجالها وهم الذين يمكن الوقوف على أنشطتهم من خلال ما ورد في رحلة سكولاكس. ولا يستبعد أن يكون الأطولوليون قد تعاطوا بدورهم نفس الأنشطة التي مارسها الگيتوليون، لأنهم كانوا يشغلون مجالا يعج بالحيوانات الضارية حسب ما أورده بلنيوس الأكبر.

▪ الباكواتيون وحلفاؤهم

يستفاد من الخمس عشرة نقيشة التي تم اكتشاف ثلاث عشرة منها بوليلي، وهي نقائش يمكن التأريخ لها بما بين سنة 117 م وسنة 280 م، أن مجالات الباكواتيين لم تكن بعيدة عن وليلي. ولا شك في أن الموقع الاستراتيجي لهذه المدينة قد ساعدها على أن تكون المكان الرئيس لاجتماعات ومفاوضات معظم القبائل المتحالفة مع الإدارة الرومانية، وفي مقدمتها الباكواتيون وحلفاؤهم الباواريون (Bavares) والمكنيتيون (Macénites).

وتفيدنا إحدى النقائش بأن الباكواتيين قد تحالفوا مع الماكانيتيين ما بين سنة 173 وسنة 175 م. وفيما بين سنتي 222-225 م تأسست كونفدرالية جديدة ضمت كلا من قبيلة الباكواتيين وقبيلة الباواريين.

وقد مكن جرد مختلف النقائش المذكورة من معرفة وافية لأمراء وملوك الباكوات على وجه الخصوص خلال الحقبة الممتدة من سنة 140 إلى سنة 280 م. ويتعلق الأمر بكل من أيليوس توكودا (Aelius Tuccuda) وأورليوس كانارثا (Aurelius Canartha) ويوريت (Uret) وإيلاسن (Ililassene) وسيبيمازين (Sepemazine) ويوليوس ماتيف (Iulius Matif) بالإضافة إلى ابنه يوليوس نوفوسي (Iulius Nuffusi) وأخيه ميرزي (Mirzi) المعاصرَين للإمبراطور الروماني بروبوس (Probus) ما بين سنة 276 وسنة 282 م.

▪ الزگرنسيون

يستفاد من النقيشة البرونزية الشهيرة المعروفة باسم "لوحة بناصا" أن أمير قبيلة الزگرنسيين يوليانوس (Iulianus) الذي عاش في النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي قد استفاد من حق المواطنة الرومانية هو وزوجه وأبناؤه. كما تفيد هذه الوثيقة في توطين مجالات قبيلة الزگرنسيين بجوار مستعمرة بناصا الرومانية بالإضافة إلى فهم نوع التنظيمات الخاصة بهذه القبيلة والإحاطة بكل ما تعلق بعلاقاتها الدبلوماسية مع روما.

الحياة الاقتصادية

تدلنا النصوص القديمة والأبحاث الأثرية على المنتوجات التي كانت ولاية موريطانيا الطنجية تتولى تصديرها إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط. ومعلوم أن موريطانيا الغربية قد اشتهرت منذ العصر الموري القديم بموادها المصنوعة من خشب العفص وبوفرة منتوجاتها الفلاحية والبحرية.

ومع بداية السيطرة الرومانية، شهدت مصانع تحويل المنتوجات البحرية تطورا ملحوظا، إذ تم إنشاء معامل لتمليح السمك عند مصابّ الأنهار الكبرى منها والصغرى انطلاقا من وادي مارتيل بالبحر الأبيض المتوسط وسلا بالمحيط الأطلسي لغاية جزيرة موگادور. وتعد المنشآت الموجودة بسافلة مدينة لكسوس من بين أهم معامل تصبير السمك بحوض البحر الأبيض المتوسط على الرغم من أن التنقيبات الأثرية لم تكشف بعد عن جميع مكوناتها. فقد تم العثور بكوطة بالقرب من رأس سبارطيل (Cap Spartel) على مصنع لتصبير السمك يُعد الوحيد الذي لم تتغير معالمه كثيرا مقارنة مع غيره بحوض البحر الأبيض المتوسط؛ فهو بناء متكامل يمكننا من التعرف على كيفية تنظيم العمل به ومن تتبع جميع مراحل الإنتاج، بدءا باستلام السمك وتنظيفه وانتهاء بتعبئته. كما يضم هذا المصنع مسكنا يبدو أنه كان مخصصا للمسؤول عن هذه الوحدة الإنتاجية، بالإضافة إلى حمامات خاصة باستحمام العمال بعد الانتهاء من عملهم اليومي.

وتشكل معامل تصبير السمك الموجودة شمال مضيق جبل طارق وبسواحل موريطانيا الطنجية أهم مجموعة لإنتاج مشتقات السمك التي كان يتزود بها القسم الأكبر من حوض البحر الأبيض المتوسط. فقد انتشرت الأنفورات المخصصة لنقل نَقْع السمك – وهي أنفورات كانت تصنع بهذه الجهة – في كل الولايات الغربية للإمبراطورية، إذ نجدها بأنجلترا وعلى ضفاف نهر الدانوب.

وعلى صعيد آخر، كانت موريطانيا الطنجية تمد روما بالحبوب في إطار الأنونة (l'annone) وهي حصة ضريبة على الحبوب يتم توزيعها على الجنود وعلى بعض فئات الشعب الروماني، ولربما تم تصديرها كذلك نحو جهات أخرى من الإمبراطورية. وقد كشفت الحفريات الحديثة بموقع تاموسيدا عن مستودع هام كان يستخدم لتخزين القمح قبل تصديره عبر الطرق البحرية إلى روما وغيرها، الأمر الذي يؤكد أن موريطانيا الطنجية قد ساهمت، من غير شك، في تزويد أسواق الإمبراطورية الرومانية بالقمح. وتشهد سنابل القمح التي تظهر على بعض نقود الملوك الموريين على أن موريطانيا الغربية كانت تنتج الحبوب بوفرة قبل العهد الروماني.

يضاف إلى ما سبق أن السجل الأثري يضم ما يربو على المائة معصرة للزيتون بموريطانيا الطنجية، عثر على 80% منها بمدينة وليلي ومجالها القريب. ويدفع ارتفاع عدد المعاصر بهذه المنطقة إلى الاعتقاد بأن موريطانيا الطنجية قد صدرت زيت الزيتون إلى ولايات أخرى بالإمبراطورية الرومانية. غير أن عدم اكتشاف أنفورات من صنع محلي لنقل الزيوت يحمل على الاعتقاد بأن إنتاج وليلي من هذه المادة كان موجها بالأساس لتغطية حاجيات المدينة وضاحيتها في الطبخ والإنارة وما إلى ذلك، وأن الفائض المحتمل منه، إن وجد، كان يُقتصر تسويقه على داخل الولاية فقط. غير أن الوجود المكثف بمواقع موريطانيا الطنجية لأنفورات الزيت المستوردة من ولايتي بايتيكا وأفريقيا البروقنصلية (Afrique proconsulaire) يشهد على

أن الإنتاج المحلي لم يكن يكفي لتغطية حاجيات الولاية، وأنها كانت تلجأ إلى استيراد كميات مكملة من هذه المادة من جهات أخرى.

ولا نملك أدلة كثيرة على زراعة الكروم، كما لا نعلم شيئا عن طرائق إنتاج وتجارة الخمور على الرغم من أن بعض النصوص القديمة وصور عناقيد العنب المنقوشة على النقود التي تعود إلى تلك الفترة تشير إلى أن الكروم لم تكن مجهولة بموريطانيا الطنجية، بل كانت لها مكانة خاصة بها. وقد تأكد من خلال الأبحاث الأثرية التي أنجزت حديثا أن منطقة زيليل كانت تصنع نوعا من الأنفورات ساد الاعتقاد أن صناعتها اقتصرت على ولاية بايتيكا وحدها. ويعد هذا دليلا على أن كلا من جهة طنجة وزيليل ربما كانت تنتج وتصدر الخمور خلال عصر آخر الملوك الموريين إلى باقي جهات الولاية في حاويات شبيهة بتلك المصنوعة ببايتيكا.

وكانت ولاية موريطانيا الطنجية تصدر الحيوانات البرية نحو مختلف جهات الإمبراطورية التي كانت تستوردها لاستغلال جلودها ولاستعمالها في الألعاب المقامة في المسارح المدرَّجة. وقد تأكد وجود هذا النوع من التجارة من خلال وثيقة رسمية تعود إلى القرن الثالث الميلادي عثر على نسخة برونزية منها بموقع بناصا. ويتعلق الأمر بمرسوم إمبراطوري أصدره الإمبراطور كراكالا سنة 216 م يعفي بموجبه سكان الموريطانيتين، أي الطنجية والقيصرية، من متأخرات الضرائب العينية المستحقة لخزينة الدولة الرومانية، ويطلب في المقابل تزويده شخصيا بالحيوانات المتوحشة التي كانت تعيش في موريطانيا الطنجية، والراجح أنها كانت تضم الفيلة والأسود، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ويتبين مما سبق أن موريطانيا الطنجية كانت مندمجة في المحاور التجارية للبحر الأبيض المتوسط. فبمجرد إلحاقها بالإمبراطورية الرومانية، أُغرقت أسواقها كباقي أسواق الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بالمنتجات الخزفية الرفيعة التي كانت تصنع بغالْيا؛ لكن ما لبثت أن حلت محلها المنتوجات الخزفية الإيبيرية، واستمر ذلك إلى حدود منتصف القرن الثاني الميلادي، وهو التاريخ الذي يوافق هيمنة المنتجات الإفريقية وغزوها لأسواق الإمبراطورية، وعلى وجه الخصوص أسواق الحوض الأوسط والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. وبالموازاة مع المنتجات الخزفية، تشهد الأنفورات التي تم الكشف عنها في مختلف مواقع موريطانيا الطنجية والمستجلبة أصلا من غاليا، وبشكل أوسع من بايتيكا وأفريقيا البروقنصلية، على أنه كان يتم استيراد المواد الغذائية الضرورية والكمالية من قبيل زيت الزيتون من بايتيكا والخمور من غاليا أو من أفريقيا، مع العلم أن هذه المواد كانت تنتج أيضا بموريطانيا الطنجية.

ومن ضمن مستجلبات موريطانيا الطنجية هنالك التحف الفنية كذلك، إذ كانت تستورد من جهات مختلفة من الإمبراطورية تماثيل كبيرة وصغيرة الحجم منحوتة من البرونز أو الرخام كانت تزين بها الساحات والمباني العمومية فضلا عن منازل الأثرياء.

الحياة الدينية


24. يونو، إلهة الجمال

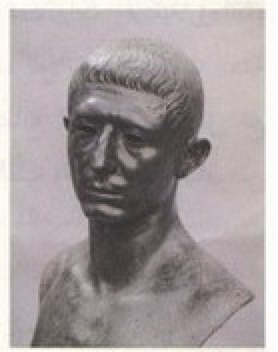
إذا كان أغلب الآلهة بولاية موريطانيا الطنجية من أصل روماني، كما تدل على ذلك التماثيل الرخامية والبرونزية والنقائش والمؤشرات الطبونيمية، فإن المعبودات الشرقية والإفريقية كانت حاضرة بدورها.

كما كشفت الحفريات الأثرية بالحواضر والبوادي على العديد من المعابد التي كانت تعبد فيها الآلهة أو الملوك والأباطرة الذين تم تأليههم؛ ويندرج في هذا الإطار تقديس بطليموس، آخر ملوك موريطانيا. والراجح أن عبادة هذا الأخير من قبل سكان مدينة سلا وضواحيها بأحد مُصلّيات معبد يشرف على الساحة العمومية للمدينة، قد استمرت إلى حدود القرن الرابع الميلادي. وإذا كانت المعابد الرسمية المخصصة لعبادة الثالوث المقدس المتمثل في يوبتير (Jupiter، زيوس) ويونو (Junon) ومنيرفا (Minerve) قد وُجدت بسلا ووليلي وبناصا وتاموسيدا وزيليل، فإننا لا نعرف في المقابل نوعية الآلهة المقدسة بباقي المنشآت الدينية المكتشفة بكل من سلا ووليلي وليكسوس وكوطة. وقد تم الحفاظ على العديد من أماكن التعبد التي يعود تاريخها إلى فترة حكم المملكة المورية خلال العهد الروماني، لكننا لا ندري هل الآلهة التي أقيمت لها تلك المعابد هي نفس الآلهة التي تمت عبادتها خلال الفترة المورية، أم أنها اختفت لتحل محلها آلهة رومانية. فمن المحتمل أن يكون المعبد "ب B" الذي أقيم بوليلي خلال العصر الموري قد خصص في العصر الروماني لعبادة إله محلي للخصوبة، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الرومان قد عملوا على احترام الديانات المحلية كما كان شأنهم في كافة أرجاء إمبراطوريتهم. والمعبد "ب B" هذا، الذي بني خارج أحياء المدينة المورية والرومانية – وهو الذي أمدنا بمئات من الأنصاب النّذرية – كان مخصصا لعبادة إله محلي يسمى أوليسوا (Aulisua). وكما تشهد على ذلك نقيشتان، فهذا المعبود هو الإله المحلي الوحيد الذي تأكد وجوده من خلال الآثار، مع العلم بأن الموريين قد اتخذوا لهم مجموعة من الآلهة اشتهرت باسم جامع شامل هو دي موري (Dii Mauri)، أي "الآلهة المورية" وهي آلهة تأكدت عبادتها داخل حدود موريطانيا الطنجية وخارجها.

الحياة الفنية

يتميز التراث الفني لموريطانيا الطنجية بالغنى والتنوع ويعكس تأثيرات إغريقية ورومانية بالإضافة إلى خصوصياته المحلية. وهكذا فأغلب التحف الفنية لهذا التراث


25. إله الشمس (لكسوس)


26. تمثال نصفي لكاطون

صُنعت من مواد متنوعة وجاءت في أحجام متباينة؛ وهي تتشكل أساسا من عناصر معمارية ومن تماثيل وفسيفساء. وقد نحتت التماثيل في معظمها من الرخام أو من البرونز؛ وشملت المخلفات البرونزية، إضافة إلى التماثيل، عناصر تزيين الأثاث وتزيين العربات ولوازم الخيول. ويحتل موقع وليلي مكانة متميزة من حيث عدد القطع البرونزية المكتشفة بعدد من البيوتات الأرستقراطية التي شملتها التنقيبات ومنها مجموعة التماثيل البرونزية التي تعد اليوم مفخرة للمتحف الأثري بالرباط. وتضم هذه القطع التمثالين النصفيين لكل من يوبا الثاني وكاتون الأوتيكي (Caton d'Utique) وتماثيل الغلام المتوج باللبلاب والغلام الساقي والصياد العجوز، علاوة على تمثال الكلب البرونزي وتمثالي الفارس والحصان. وإلى جانب التحف البرونزية، كشفت الحفريات الأثرية بمختلف مواقع موريطانيا الطنجية عن منحوتات صُنعت من رخام مقالع كارارا (Carrare/Carrara) الإيطالية ومن مقالع بنتليكوس (Pentélique) الإغريقية.

وسواء أكانت هذه المنحوتات من البرونز أم من الرخام، فإنها تنتمي إلى مدارس فنية مختلفة وتجمع بين الواقعية الصرف المتأصلة في المدرسة الواقعية لمدينة الإسكندرية ويجسدها تمثال الصياد العجوز، والمثالية المطلقة التي تركز على شباب وجمال الجسد البشري وتناسقه، وفق الأسلوب الفني الإغريقي، ويجسدها تمثالا الغلام المتوج باللبلاب والغلام الساقي. وتعد التماثيل البرونزية والرخامية المكتشفة بمختلف مواقع هذه الولاية، وعلى الأخص تحف موقع وليلي، من أغنى المجموعات الفنية في الشمال الإفريقي برمته.

أما قطع الفسيفساء، فقد تم العثور على عدد منها بالحواضر الكبرى لموريطانيا الطنجية كوليلي وبناصا وليكسوس وتنكي، وبمراكز ذات أهمية أقل كموقع ريغا. وكانت الفسيفساء تستعمل خاصة في الحمامات وفي منازل الأثرياء، أما مواضيع رسومها فقد استُلهمت أساسا من الميثولوجيا الإغريقية-الرومانية كما هي الحال في أسطورة أعمال هِرقّل وكذا أورفيوس (Orphée) وهو يروض الحيوانات المتوحشة، وديونيسوس (Dionysos) وأريان (Ariane) وديان (Diane) وأكطيون (Actéon) بوليلي، وأدونيس (Adonis) وفينوس (Venus) ومارس


27. الصياد العجوز


28. الغلام الساقي

(Mars) وريا (Rhéa) بلكسوس. وقد اكتسبت فسيفساء موريطانيا الطنجية أهميتها أيضا من خلال الزخارف الهندسية التي تطبعها.

وتفصح أغلب التحف الفنية المكتشفة بموريطانيا الطنجية حتى الآن عن وجود تأثيرات إغريقية-رومانية، الأمر الذي يؤكد انخراط هذه الولاية في التيارات الفنية المتوسطية المهيمنة، لكن الطابع الفني المحلي يظل مع ذلك بارزا في بعض التحف الفنية ومنها الفسيفساء على وجه الخصوص.

موريطانيا الطنجية قبل الإسلام

شهدت موريطانيا الطنجية منذ نهاية القرن الثالث الميلادي حتى القرن السابع الميلادي مرحلة نعتها البعض بالعصور "الغامضة" بسبب غياب مصادر تاريخية وعجز التنقيبات الأثرية عن إعطاء إيضاحات بشأنها حتى الآن. وقد امتدت هذه المرحلة الانتقالية من تاريخ المغرب من نهاية العصر القديم إلى مجيء الإسلام.

انسحاب الإدارة الرومانية خلال نهاية القرن الثالث الميلادي

انسحبت الإدارة الرومانية من الأجزاء الجنوبية لولاية موريطانية الطنجية خلال العقدين الأخيرين من القرن الثالث الميلادي، وأضحت الحدود الجديدة تتوقف عند وادي اللوكوس. ومع ذلك ظلت مدينة سلا وجزيرة موگادور تحت رقابة روما، ولا شك أن الوصول إليهما كان يتم عن طريق البحر.

ولسنا ندري متى كان هذا الانسحاب وما هي دواعيه. غير أن هناك فرضيتين لشرح ذلك : فأما أولاهما فتذهب إلى أن القوات الرومانية قد انسحبت من جنوب موريطانيا الطنجية سنة 285 م بأمر من الإمبراطور ديوكليتيانوس (Diocletianus) (284-305 م) في إطار الإصلاح الإداري الذي دشنه، والرامي إلى تقليص مجال موريطانيا الطنجية ليقتصر على الجهات الواقعة شمال نهر اللوكوس، وليرتبط من الناحية الإدارية بأَبْرَشِيَّة إسبانيا. ويعتقد المدافعون عن هذه الفرضية بأن هذه الوضعية قد ارتبطت أيضا بالتهديدات المتنامية للقبائل المورية، وبأن المدن المتخلى عنها قد تم الجلاء عنها على عجل دون أن يتم تخريبها.

وأما الفرضية الثانية، فتذهب إلى أن الإدارة الرومانية سحبت وحداتها العسكرية المتمركزة بالجهات الجنوبية لتواجه بها انتفاضات القبائل المورية بالشمال ولتتمركز بها حول المضيق. وتشير النقيشة اللاتينية التي أعيد استعمالها في بناء المسجد الأعظم الموحدي بمدينة القصر الكبير إلى

الدور الذي كان لحاكم موريطانيا الطنجية في استتباب الأمن بها سنة 291 م، خلال مدة حكم الإمبراطورين ديوكليتيانوس وماكسيميانوس (Maximianus). ومعروف أن انتفاضات اندلعت بموريطانيا القيصرية أيضا، وأن حاكم هذه الولاية أوريليوس ليتوا (Aurelius Litua) قد تمكن من إعادة السلم إليها، كما تخلد لذلك ثلاث نقائش تم الكشف عنها في مناطق يبعد بعضها عن بعض، ويتعلق الأمر بكل من كلومناطا (Columnata) بمنطقة وهران وصالداي (Saldae) ببجاية وبمنطقة قيصرية (شرشال). ومن اللافت أن الإشارة إلى هذه الانتفاضات قد اختفت بعد انتهاء فترة حكم أوريليوس ليتوا التي حددت فيما بين سنتي 290 و293 م. ويستفاد من عبارة "برو باس" (Pro pace) الواردة في نقيشة القصر الكبير - وتعني "من أجل السلم" - أن حاكم موريطانيا الطنجية قد خلد ذكرى نهاية النزاعات التي تكون قد شبت قبل تاريخ تخليد السلم سنة 291 م. وفي هذا ما يغرينا بالميل إلى القول بأن انسحاب الرومان من الجهات الجنوبية كان نتيجة للقلاقل التي عمت الشمال حوالي سنة 291 م.

لذا، فالراجح أن الانتفاضات التي شهدتها العقود الأخيرة من القرن الثالث الميلادي هي التي قد تكون وراء الدمار وآثار الحريق التي كشفت عنها التنقيبات الأثرية التي أجريت بكل من لكسوس وزيليل، كما يفترض أنها كانت وراء بناء المنشآت العسكرية الجديدة شمال نهر اللوكوس، وكذلك وراء إجبار القوات الرومانية على تكثيف جهودها العسكرية قرب مضيق جبل طارق، ومن ثم الجلاء عن الجهات الجنوبية للمقاطعة.

لقد تم التعرف على هذه التنظيمات العسكرية الجديدة بفضل نص يعود إلى القرن الرابع الميلادي، ويتعلق الأمر بلائحة الأعيان (Notitia Dignitatum) التي أمدتنا بقائمة للوحدات العسكرية المتمركزة بموريطانيا الطنجية ومقراتها على نحو ما في الجدول الآتي:

الوحدة	مكان التمركز	الأسماء الحالية
الجناح الهرقلي	تاموكو (Tamuco)	تامودا
وحدة الخيالة الثانية الإسبانية	دوگة (Duga)	السوير/آدنوفاس
وحدة الخيالة الأولى الهيرقلية	أولوكوس (Aulucos)	لكسوس (؟)
وحدة الخيالة إتيرايروم	كاسترابارينسي (Castrabariensi)	المرس/المدنة
وحدة الخيالة (؟)	سلا (Sala)	سلا
وحدة الخيالة باكتيانسيس	باكاتيانا (Pacatiana)	البنيان
وحدة الخيالة الثالثة الأستورية	تابيرناي (Tabernas)	تابيرناي
وحدة الخيالة فريگلنسيس	فريگلاص (Friglas)	المرس أو المدنة

خريطة 11 – مواقع ومعسكرات من الحقبة الرومانية المتأخرة (القرن الرابع الميلادي)

ويتبين من القائمة أعلاه أنها تورد أسماء المعسكرات بما في ذلك القديمة التي ظل البعض منها خاضعا للنفوذ الروماني مثل معسكرات سلا وتاموكو/تامودا وطابيرناص/طابيرناي. ويتفق الباحثون اليوم على القول إن أولوكوس تطابق لكسوس أو مكانا قريبا منها، وأن دوگة تطابق معسكر السوير-آدنوفاس. وساد الاعتقاد لمدة طويلة بأن فريگلاص هي فريگيداي، لكن عمليات المسح التي عرفها هذا الموقع لم تكشف عن وجود أي مخلفات تدل على استعماله بعد القرن الثالث الميلادي؛ ومن هنا، فإن فريگلاص الواردة في لائحة الأعيان لا يمكن توطينها بفريگيداي، وأن موقعها ما زال غير معروف لحد الآن كما هو الشأن بالنسبة لموقعيْ كاسترابارينسيس وباكاتيانا. ولا يستبعد أن يكون موقع باكاتيانا هو المكان المسمى البُنيان، كما يرجح أن تطابق أماكن التمركز الثلاثة الأخرى وهي فريگلاص وكسترابارينسي وأولوكوس، على التوالي، تلك التي تم اكتشافها مؤخرا وهي معسكر سيدي الغندوري بمنطقة طنجة ومعسكر المدنَّة بمنطقة ثلاثاء ريسانة ومعسكر المرس على الضفة اليسرى لوادي المخازن.

ومما لا شك فيه أن المحيط الحضري للكسوس قد تقلص في نهاية القرن الثالث الميلادي، وأن المدينة الجديدة أحيطت بسور صغير شُيد على عجل، كما تدل على ذلك مواد بنائه التي استرفدت من المعالم الواقعة خارج نطاق المدينة الجديدة، كالمسرح المدرج والحمامات الكبرى الملاصقة له والأحياء الشمالية الشرقية. أما الحي الذي كانت به مصانع تصبير السمك فقد تم إدماجه داخل السور.

وماذا عن الوندال والبيزنطيين بالمغرب ؟

عبرت القبائل الوندالية مضيق جبل طارق في 31 مايو 429 م متجهة نحو قرطاجة، وأحكمت سيطرتها عليها بقيادة جسريق (Geiseric) سنة 439 م. والراجح أنها خربت عددا كبيرا من المدن أثناء مرورها بالمناطق الشمالية لموريطانيا الطنجية. وتشهد نتائج الحفريات التي أقيمت في المستعمرة الرومانية يوليا كنسطانتيا زيليل على الدمار العنيف والشامل الذي لحق هذه المدينة في تاريخ لا يستبعد أنه وافق عبور الشعوب الوندالية.

ومن الراجح أن تكون معاهدة بونة (Hippone) المبرمة بين الرومان والوندال سنة 435 م قد خولت هؤلاء الأخيرين بسط نفوذهم على المجالات الواقعة إلى الغرب من البروقنصلية، لكننا لا نتوفر على أي وثيقة تدل على أن هذه القبائل الجرمانية قد تحكمت بالفعل في المجالات الواقعة خارج نوميديا وجزء من موريطانيا السطيفية والبروقنصلية. وقد استعاد الرومان سيطرتهم على موريطانيا الطنجية بموجب المعاهدة الثانية التي تمت بينهم وبين الوندال سنة 442 م، غير أنهم لم يتمكنوا من بسط نفوذهم على ما كان خاضعا لهم في السابق. ولا نجد أثرا لشيء من المخلفات المادية التي تشهد بالمواقع المغربية على ما كان يميز الفترة الوندالية، مما يدل على أن موريطانيا الطنجية أصبحت بمنأى عن التيارات التجارية المتوسطية ابتداء من الربع الثاني من القرن الخامس الميلادي.

أما بالنسبة للبزنطيين، فلا يمكن اعتبار الموجودات النادرة المكتشفة هنا وهناك بالمنطقة الممتدة من المضيق إلى وليلي وسلا كالنقود وإبزيمات النُّطُق والمباخر أدلة كافية للقول بإحكام البيزنطيين قبضتهم على موريطانيا الطنجية. وبخصوص احتلالهم المختلَف فيه لضفتي مضيق جبل طارق ولمدينتي سبتة وطنجة على وجه الخصوص، فلربما يكون ذلك قد تم بعد محاولاتهم المتكررة لإعادة احتلال أفريقيا ابتداء من سنة 533 م على قول، أو لربما يكون ذلك قد تم على يد القوط الغربيين (Wisigoths) بعد سيطرتهم على إسبانيا (Hispanie)، على قول آخر.

اليهودية والمسيحية بموريطانيا الطنجية قبل الإسلام

تأكد اليوم وجود طائفة يهودية بموريطانيا الطنجية. فلقد تم العثور بسلا على لوحة رخامية عليها نقوش بالإغريقية، وبوليلي على شمعدان كبير ذي سبعة فروع، وعلى ثلاثة أنصاب جنائزية يمكن التأريخ لها بالقرنين الثالث والرابع الميلاديين كتبت إحداها بالعبرية والثانية بالإغريقية والثالثة باللاتينية. ويشير اثنان من هذه الأنصاب إلى وجود بَيْعة بوليلي، إذ إن أحدهما يذكر اسم ابنة أحد الحاخامات المسمى يهوذا، ويذكر الآخر اسم حبر يدعى كايكيليانوس (Kaikilianos). وإذا كان وجود طائفة يهودية منظمة وخاضعة لحبر بوليلي في القرن الثالث الميلادي من الأمور التي لا

29. شمعدان سباعي الفروع

تدع مجالا للشك، فإنه من الصعوبة بمكان، في ضوء ما تسمح به الوثائق المتيسرة حاليا، الحديث عن وجود هذه الطائفة بالمغرب قبل التاريخ المذكور. وقد تم الكشف بموگادور عن قنديل من الفخار يحمل رمزا يهوديا عبارة عن شمعدان بسبعة فروع، لكن ذلك لا يمكن أن ينهض دليلا على وجود طائفة يهودية بهذه الجزيرة.

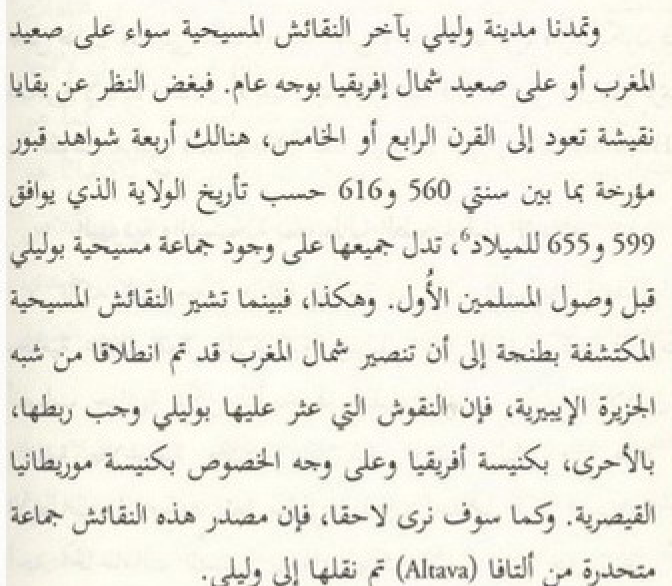
أما بالنسبة للمسيحية، فلا نتوفر سوى على أدلة محدودة عن دخول المسيحية إلى موريطانيا الطنجية، إذ أن أقدم الشهادات الأثرية قد لا ترقى إلى أبعد من القرن الرابع الميلادي، وتم العثور عليها بالمدن الشمالية للمقاطعة. فبحي للا شافية بمدينة طنجة - وهو حي يوجد خارج حدود المدينة العتيقة - عثر على مبنى على هيئة كنيسة ذات خمسة بلاطات، فضلا عن اكتشاف أربعة شواهد قبور تحمل طغر المسيح، مما يشهد على وجود طائفة مسيحية مهمة بهذه المدينة ابتداء من القرن الرابع الميلادي. وأبانت الحفريات التي أنجزت مؤخرا بزيليل على وجود كنيسة مسيحية أنشئت خلال النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي قد تكون دمرت مع باقي التكوينات المعمارية لهذه المدينة خلال الاجتياح الوندالي للمنطقة سنة 429 م. ومن ثم، فإن الكنيستين اللتين تم التعرف عليهما بكل من طنجة وزيليل يدفعان إلى الاعتقاد بأن المدن التي استمرت تحت الهيمنة الرومانية بعد نهاية القرن الثالث الميلادي قد دخلتها الديانة المسيحية.



30. مبخرة كنسية



31. الراعي الصالح



وتمدنا مدينة وليلي بآخر النقائش المسيحية سواء على صعيد المغرب أو على صعيد شمال إفريقيا بوجه عام. فبغض النظر عن بقايا نقيشة تعود إلى القرن الرابع أو الخامس، هنالك أربعة شواهد قبور مؤرخة بما بين سنتي 560 و616 حسب تأريخ الولاية الذي يوافق 599 و655 للميلاد[6]، تدل جميعها على وجود جماعة مسيحية بوليلي قبل وصول المسلمين الأُول. وهكذا، فبينما تشير النقائش المسيحية المكتشفة بطنجة إلى أن تنصير شمال المغرب قد تم انطلاقا من شبه الجزيرة الإيبيرية، فإن النقوش التي عثر عليها بوليلي وجب ربطها، بالأحرى، بكنيسة أفريقيا وعلى وجه الخصوص بكنيسة موريطانيا القيصرية. وكما سوف نرى لاحقا، فإن مصدر هذه النقائش جماعة متحدرة من ألتافا (Altava) تم نقلها إلى وليلي.



32. نصب نذري

6 وهو نظام تأريخي تم اعتماده أساسا بكل من موريطانيا القيصرية ووليلي؛ تبتدئ السنة الأولى منه سنة 40 للميلاد وهي السنة التي توافق اغتيال الملك بطليموس آخر ملوك موريطانيا.

مملكة وليلي المستقلة

يصعب وضع تاريخ متسلسل للتطورات التي عرفتها الفترة الطويلة التي فصلت بين انسحاب القوات الرومانية من موريطانيا الطنجية ابتداء من الربع الثاني من القرن الخامس للميلاد وقدوم المسلمين الأوائل نظرا لشح المعطيات الأدبية والأركيولوجية. بيد أن الأبحاث التي همت وليلي في الفترة الأخيرة تمكننا من الإحاطة بالتحولات التي قد تكون شهدتها هذه الحاضرة بعد انسحاب الرومان، وفي نفس الآن من رصد أولى الإشارات عن قيام نظام سياسي محلي قوي.

وهكذا، فلئن ساد الاعتقاد بأن المدن الموريطانية قد أُفرغت من ساكنتها في نهاية القرن الثالث الميلادي بعد انسحاب الإدارة والجيش الرومانيين من جنوب الولاية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فمن المحتمل أن سكان وليلي الذين لم يكونوا معنيين بهذا الانسحاب قد استمروا في العيش وفق نفس الظروف التي دأبوا عليها إبان الهيمنة الرومانية. غير أنه خلال القرن السادس الميلادي على أقرب تقدير، غيرت بعض الأحداث التي نجهل تفاصيلها المشهد العمراني للمدينة بشكل جذري، بحيث تم التخلي عن السكن في الأحياء الشرقية ليتركز في الجهة الغربية من المدينة بعد بناء سور يحمي المدينة الجديدة من الجهة الشرقية. ويشهد بناء هذا السور على وجود نفوذ قوي بها وبنواحيها قادر على أن يوفر لها الحماية. ولا نكاد ندري أي شيء عن المدينة ولا عن ساكنتها، لكن يتبين من خلال مدافن المدينة الجديدة التي انتشرت بجوار قوس النصر على أنقاض المنازل التي تعود إلى العصر الروماني، أننا إزاء ساكنة كانت تدفن أمواتها وفق الطقوس المسيحية.

ويستشف من النقائش الأربعة لوليلي، المشار إليها آنفا، وهي لا تخلو من تشابه في زخرفتها وصيغها مع مئات الشواهد الجنائزية التي تم العثور عليها بألتافا - الواقعة على الحدود القديمة بين موريطانيا الطنجية وموريطانا القيصرية (منطقة تلمسان بغرب الجزائر حاليا) - أن سكان هذه المدينة قد تم نقلهم قسرا إلى وليلي. ولا يستبعد أن يكون ذلك قد تم في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي، وتندرج في نفس السياق النقيشة اللاتينية المكتشفة بوليلي. فهي النقيشة الأحدث من الناحية الزمنية بالشمال الإفريقي خلال مرحلة ما قبل الإسلام، وهي عبارة عن شاهدة قبر لامرأة توفيت عن عمر يناهز 76 سنة، اسمها يوليا روگاتيفا (Iulia Rogativa) تتحدر من مدينة ألتافا وتوفيت بوليلي حيث كانت أسيرة. وعليه، جاز لنا القول إن هذه السيدة قد نقلت من ألتافا كباقي مواطنيها على إثر حملة عسكرية قد تكون أوصلت الوليليين إلى مدينة ألتافا.

ولئن كنا لا نملك معلومات دقيقة عن وجود كيان سياسي مستقل ولا عن التنظيمات المرتبطة به بمنطقة وليلي قبل الإسلام، فإن الكتابات النقائشية والمصادر القديمة تخبرنا بوجود ممالك مستقلة بمنطقتي ألتافا وتلمسان ومختلف مناطق الشمال الإفريقي خلال نفس المرحلة.

فقد عرفت ألتافا في سنة 508 م الموافق لسنة 469 حسب تأريخ الولاية وجود مملكة مستقلة يحكمها ملك يحمل لقب "ملك الموريين والرومان" اسمه ماسونا (Masuna). ومن المرجح جدا أن يكون أتباع هذا الملك هم الذين تم نقلهم إلى وليلي خلال عقود لاحقة، كما ورد آنفا، على إثر عمليات حربية قادتها "مملكة وليلي" ضد جيرانها من جهة الشرق.

ومن غير المستبعد أن تكون مملكة وليلي هاته وراء المقاومة الشرسة التي لقيها المسلمون غرب وادي ملوية، كما تحدثت عن ذلك المصادر العربية. وبالفعل، فهناك ميل إلى الاعتقاد اليوم أن كسيلة، الذي اشتهر بمقاومته لدخول الإسلام إلى المغرب، يتحدر من مدينة وليلي، وقد يكون سليل عائلة الكيكيليين (Caecilii)، وهي عائلة بصمت الحياة السياسية لمدينة وليلي في العصر الروماني. ومن ثم، قد يكون أحد آخر حكام هذه المملكة المستقلة، التي لا نعلم حدودها بنوع من التدقيق وكانت وليلي عاصمة لها. وسوف يعتنق رعايا هذه المملكة وملكهم الدين الإسلامي في القرن الثامن الميلادي، حتى إذا كانت سنة 789 م استقبلوا مؤسس الدولة الإدريسية بوليلي.

خاتمة

تمتد الحقبة القديمة من تاريخ المغرب من القرن الثاني عشر قبل الميلاد حسب ما ورد في النصوص، أو من القرن الثامن قبل الميلاد حسب المعطيات الأثرية، إلى القرن السابع الميلادي، وهي حقبة تغطي حوالي خمسة عشر قرنا على الأقل. وقد تحسنت معلوماتنا حول هذه الحقبة اليوم مقارنة مع ما كانت عليه مع بزوغ القرن العشرين الذي شهد بداية اهتمام الباحثين بتاريخ المغرب القديم. وعلى الرغم من أن أسئلة كثيرة حول العديد من القضايا المرتبطة بهذه الفترة لا تزال عالقة، فإن الأمل معقود على إمكانية الإجابة عليها.

ولتحقيق ذلك، وجب تكثيف الأبحاث لفك رموز الشهادات المادية الكثيرة المنتشرة في جنوب المثلث المتوسطي الذي يجمع بين المضيق شمالا وخط الرباط-مكناس جنوبا، وهي آثار ما زالت تنسب بشكل تعسفي إلى فترة ماقبيل التاريخ. أجل، إن أغلب هذه الشهادات المادية لم تفصح بعد عن أسرارها، لكن تطور علوم الآثار بدأ يفسح المجال أمام إمكانية تحقيب دقيق بما يتناسب وواقع المناطق الجبلية وما قبل الصحراوية.

على أن صمود البنيات القبلية ومقاومتها لمختلف المؤثرات الخارجية يظل أحد السمات الأساسية للحقبة القديمة بالمغرب، على الرغم من احتكاك هذه القبائل بالقوى المتوسطية الفينيقية منها والبونية ولا سيما الرومانية. صحيح أن احتكاك الموريين بالفينيقيين والبونيين كان محدودا، ولم يتجاوز بعض النقط الساحلية، وأن الهيمنة الرومانية ظلت بدورها محدودة في الزمان والمكان، ولم يكن تأثيرها بالقوة التي تطمس أو تعيد تشكيل المؤسسات والمجال

الحضري والقروي والثقافة المحلية. وصحيح أيضا أن المغرب قد انخرط سياسيا واقتصاديا وثقافيا في الحضارة المتوسطية، إذ أن الساكنة التي ظلت وفية لتنظيماتها الاجتماعية خلال العهد الروماني كانت تؤدي الضرائب لخزينة روما وتصدر منتجات البحر لمختلف ولايات الإمبراطورية وتستورد المواد الكمالية والمواد الضرورية، وأن المدن، على قلتها، كانت بها معالم معمارية ذات طابع روماني خالص، وأن اللسان اللاتيني كان منتشرا بها على نطاق واسع. ومع ذلك، فبمجرد ظهور المؤشرات الأولى لضعف السلطة الرومانية، لم تلبث ظاهرة التمدن أن عرفت تراجعا، كما تجلى ذلك في إخلاء بعض المدن أو في تقلص المحيط الحضري لمدن أخرى، وكذا في توقف المعاملات التجارية مع العالم المتوسطي، والعودة لتعاطي ثقافة لا تعير أهمية للكتابة. ونميل إلى الاعتقاد بأن هذا الوضع يعزى أساسا إلى العوامل الجغرافية، إذ أن المغرب المتوسطي ذاك، الذي كانت له دوما علاقات وثيقة مع بلاد الأندلس عبر مضيق جبل طارق أكثر مما كانت عليه علاقته بباقي الشمال الإفريقي، كثيرا ما اقتسم، والحال هذه، نفس المصير معها. حتى إذا تراجع النفوذ الروماني من إسبانيا ليفسح المجال أمام الصراعات الداخلية بين مختلف الممالك الجرمانية، شهدت الضفة الجنوبية للمضيق، التي كانت أقل رومنة، ميلاد ممالك مستقلة وفي مقدمتها مملكة وليلي التي نعرف اليوم عنها أكثر مما نعرفه عن غيرها.

الفصل الرابع

التطور السياسي "بالمغرب الوسيط"

مقدمة

يستدعي عنوان هذا الفصل بعض الملاحظات التمهيدية. فقد تم اعتماد مصطلح "العصر الوسيط" على الرغم مما يتصل به من تحفظات منهجية. ومعلوم أن هذا المصطلح قد استعمل في البداية لوصف أوضاع أوروبا في الفترة الفاصلة ما بين سقوط الإمبراطورية الرومانية وظهور النهضة والاكتشافات الجغرافية الكبرى، وهي الفترة التي اتسمت فيها أوضاع أوروبا بالتفكك السياسي وتراجع المدن وتحكُّم الأسياد الفيوداليين وسيطرة ثقافة الكنيسة. وقد تمت مراجعة هذه الصورة القائمة من قبل المؤرخين الأوروبيين منذ منتصف القرن العشرين فاتضح أن هذه الحقبة لا تخلو من إنجازات هامة وتحولات أسست للنهوض اللاحق الذي عرفته المجتمعات المعنية.

أما بالنسبة للمغرب، فالثابت أنه قد عرف في نفس هذه الفترة تحولا شموليا لا يقل أهمية عما عرفته الضفة الشمالية للمتوسط إن لم يكن أهم، بمعنى أن دخول الإسلام قد أدَّى إلى انخراط المنطقة في تيار حضاري على جانب كبير من السعة والنفوذ. والتناول السائد في إسطوغرافية هذه المرحلة من تاريخ المغرب يتسم ببعض السمات الخاصة كالغياب الملحوظ للبدايات العربية الإسلامية وتضخيم بعض التجارب مع تجاهل مختلف الكيانات السياسية المعاصرة لها وإضفاء الطابع الدوري التكراري على تجارب الدول المركزية في نوع من الإحالة المبسَّطة على الأنموذج الخلدوني المعروف.

على أن المغرب قد عرف في الواقع تيارين تاريخيين متلازمين حسبما يبدو، أولهما يتمثل في البروز التدريجي لهوية المغرب الأقصى عبر علاقات التبعية والصراع والتبادل مع كيانات متعددة تقع في بقية بلاد المغارب وبلاد الأندلس بالإضافة إلى المشرق و"بلاد السودان"؛

وهنالك تيار ثان متأثر بمسلسل الانتقال المعقد من فسيفساء الكيانات السياسية المحلية إلى مستوى الدولة المركزية التي عُرفت بطموحها المستمر وميلها إلى احتلال موقع الزعامة والتحكم في بقية تراب المغرب الكبير.

وينبغي أن نسجل من جهة أخرى تفاوتا كبيرا في مقاربة المؤرخ لمختلف المكونات الزمنية لهذه الفترة بوجه عام. ذلك أن هنالك بعض المراحل التي يعوزها الحد الأدنى من المعطيات المحددة لتاريخ الأحداث والوقائع، مما قد يؤدي إلى غياب الدقة الكرونولوجية بالنسبة لعدة مستويات بما فيها المستوى السياسي. ومما لا شك فيه أن لهذه الظاهرة صلة وثيقة بقضية المصادر وشحها بوجه عام. خصوصا وأنها متأخرة في الغالب من الناحية الزمنية وتنتمي في معظمها لصنف المصادر السردية وصنف التراجم، مما قد يفسر عملية الإسقاط وإعادة التركيب التي أدخلت على العديد من الوقائع التاريخية وفق رهانات تبلورت عبر فترات لاحقة. ويواجه الباحث من جهة أخرى قضية المسافة الفاصلة منهجيا بين لغة المصادر عموما ولغة الواقع الموصوف، مما يَحْكم على الجميع بنسبية التعرف على الحدث ومحدودية ضبط الإطار والمغزى. أما إذا ابتعدنا عن التاريخ السياسي لنقترب من الأبعاد الأخرى، فالواقع أنه سوف يتحتم علينا اللجوء إلى التنقيب الأثري وتوظيف مصادر متنوعة ككتب الجغرافيا والرحلات والمجاميع الفقهية وأدبيات النوازل والأحكام والوثائق ومصنفات الفلاحة والطب والصيدلة.

وعلى الرغم من تداخل مستويات التطور التاريخي، فإننا قد ارتأينا أن نعالج مجموع الفترة ضمن هذا الفصل بالوقوف عند التطور السياسي وما يتصل به من صيغ الحكم المتتابعة. وبعد تحديد هذا الإطار المرتبط بالتوجه الشامل للفترة، سوف يكون بإمكاننا أن نتتبَّع في الفصل اللاحق مختلف التقلبات التي عرفتها الحياة الاقتصادية-الاجتماعية وسَجَّلها الإنتاج الفكري والفني بمعية أساليب العمران.

بدايات الأسلمة وتعدد الكيانات السياسية

البدايات العربية الإسلامية

من بلاد طنجة إلى المغرب: مقدمات الانتقال بين عصرين

تتميز فترة البدايات بعدد من مظاهر الاختلال التي مست الوجود البيزنطي بشمال إفريقيا. وفي هذا السياق، عمد البطريق جرجير الحاكم البيزنطي بقرطاجة إلى الانفصال بولاية إفريقية عن نفوذ القسطنطينية « وكان سلطانه من إطْرابُلُس إلى طَنْجة » (ابن عذاري، **البيان المغرب** [**البيان** بالنسبة لبقية المتن]، 9/1). وكان قيام الخلافة الراشدة بالمدينة قد أفضى إلى اختلال التوازنات الكبرى الموروثة عن العهد القديم. يتجلى ذلك من خلال تمكن المسلمين

أيام عمر بن الخطاب من إسقاط الإمبراطورية الساسانية وضم العراق وفارس مع اقتطاع مصر والشام من نفوذ بيزنطة. ولم تكن أحوال مملكة القوط بشبه جزيرة إيبيريا أقل سوءا حيث بلغ الاضطراب بحاضرة طليطلة إلى حد نجاح القائد لُذريق في السيطرة على الحكم عن طريق انقلاب عسكري.

لقد أطلقت عبارة المغرب في البداية على مجموع البلاد الواقعة غرب النيل. وبعد إنشاء القيروان سنة 670/50، تميزت إفريقية والمغرب عن ولاية مصر ؛ وإثر ذلك تبلورت الحدود الفاصلة بين الإقليمين في أحواز تيهرت، قاعدة إمارة الرستميين. وبذلك تطابقت المضامين الجغرافية للمصطلح الجديد مع التسمية الموروثة عن العهد القديم وأصبحت بلاد المغرب هي بلاد طنجة. أما في لسان أهل البلد ولدى الإخباريين الأوائل، فقد ظل المغرب معروفا باسم طنجة نسبة لحاضرة ملوكهم الأقدمين. تمتد بلاد طنجة من ساحل بحر سبتة إلى أول بلاد السودان حسب رواية محمد بن يوسف الوراق القيرواني، صاحب أقدم كتاب في مسالك وممالك إفريقية. كما تمتد عرضا من البحر الأخضر (المحيط الأطلسي) إلى أحواز تاهرت. وتشتمل على كورتين، الأولى تشرف على بحر المغرب، أي البحر الأبيض المتوسط، وتسمى كُورَة طنجة[1]، والثانية تتعمق نحو الداخل وتعرف بالسوس. وتتفرع كورة السوس بدورها إلى إقليمين كبيرين : يعرف الأول بالسوس الأدنى وهو بلاد تامسنا التي تمتد من نهر أسْمِير، وهو نهر سلا، إلى جبل دَرَن (دْرَن) المعروف بالأطلس الكبير؛ ويعرف الثاني بالسوس الأقصى وهو بلاد ماسة المتصلة بالصحراء.

ويمكن من خلال إمعان النظر في المصادر العربية الوقوف على بصمات باهتة لما كانت عليه الأوضاع بما كان يعرف ببلاد طنجة. وفيما ذكرته الحوليات التاريخية وكتب "الفتوح" عن زعماء الأمازيغ ما يدل على تعدد الكيانات السياسية التي حكمت هذه البلاد خلال الفترة المتقدمة على الإسلام. ومن بين أشهر زعماء هذه الكيانات كسيلة بن لُمْزَم الأوْرَبي، ويُليان الغماري صاحب سبتة. أما إيكْلِي (إيجلي) قاعدة بلاد السوس، فقد أدرك مَزْدَانَة آخر زعمائها الإسلام. وقد ينطبق نفس الشيء على قبائل هوارة وزناتة وكتامة، وقد أدركهم الإسلام وهم منتظمون في كيان يتزعمه رجل منهم يدعى طامون.

لا تخفى أهمية النسيج القبلي المتوارث منذ أقدم العصور في بلورة مكونات الخريطة السياسية لبلاد طنجة خلال الفترة السابقة على الإسلام، ويتعلق الأمر في مقام أول بالمجموعة القبلية البُرْنُسية التي كانت خلال تلك الفترة الانتقالية من أعظم قبائل المغرب، وتشتمل على فرعين : الأول يعرف بأوربة والثاني بصنهاجة؛ تليها المجموعة القبلية المصمودية المتشعبة في

---

1 يؤدي لفظ الكورة إداريا وفي المصطلح الجغرافي الوسيط لدى العرب ما تؤديه نفس الكلمة اليونانية (*Chora*) ويطلق على مجال ترابي يقابل أحيانا ما يعنيه لفظ الجهة أو الناحية وأحيانا أخرى ما يعنيه المجال الحيوي لمدينة معينة.

ثلاث وحدات كبرى، الأولى ببلاد غمارة والثانية ببلاد تامسنا والثالثة بجبل درن وبلاد ماسة. وتتفرع المجموعة الثالثة المعروفة بنفزة إلى جملة من البطون القبلية منها بنو ورياغل وگزناية وبنو يصليتن وبنو ورتردين وبنو يطفت ومرنيسة، المستقرة ببلاد نَكُّور، بينما تمتد مضارب رابع المجموعات القبلية على طول وادي ملوية نحو أعماق الصحراء الشرقية فيما ظل معروفا بقبائل مَكْناسة. ومن المعلوم أن صنهاجة قد ظلت في مقام خامس متشعبة البطون بمواطنها الأصلية على امتداد صحراء المغرب نحو تخوم بلاد السودان.

وعلى المستوى الديني، تأرجحت معتقدات أهل بلاد طنجة بين النصرانية واليهودية والوثنية. وكانت النصرانية منتشرة بصفة محدودة في بعض قبائل البرانس وغمارة منذ العهد القديم أيام اندماج كورة طنجة مع شبه جزيرة إيبيريا باعتبارها الإقليم السادس ضمن النظم الإدارية والكنسية المعتمدة من قبل الرومان في أقصى ممتلكاتهم الغربية. وتشير بعض المصادر إلى إمكانية وجود بعض المتنصرين بأغمات ونفيس وغيرهما من المواقع الداخلية[2] وإلى بعض المتهودين من الأمازيغ أيضا. بينما ظل أهل السوس الأدنى من قبائل تامسنا إلى حين دخول الإسلام حسب الروايات المتداولة وثنيين، ولم يدخلوا في أي من الديانتين السماويتين المذكورتين.

وبقدر ما تفككت مختلف النظم الموروثة عن العصر القديم، انفتحت أمام الخلافة الأموية آفاق التوسع شرقا في اتجاه تخوم الهند والصين وشمالا نحو آسيا الصغرى وبلاد القوقاز وغربا في اتجاه "المغرب" و"الأندلس"، وذلك في سياق تحولات كبرى سرعان ما أسفرت عن الجمع بين الشرق والغرب في كيان جديد قلما تسعفنا المادة التاريخية في دراسة فصولها المبكرة. ومع ذلك، فقد امتنع الخليفة عمر بن الخطاب عن توجيه العساكر نحو إفريقية، معبرا عن ذلك بما نسبه إليه ابن عبد الحكم من أنها « ليست بإفريقية ولكنها المفرقة لا يغزوها أحد ما بقيت » (ابن عبد الحكم، **فتوح إفريقية**، ص 33). إلا أن عثمان بن عفان سرعان ما أعرض عن هذا الرأي فأنفذ الجيش إليها. وقد استغرقت عملية التوطيد منذ الحملة الأولى التي لامست تخوم المنطقة سنة 647/27 إلى حين إنشاء ولاية المغرب سنة 704/85 ما ينيف على نصف قرن من الزمن.

بلاد المغرب بين الاندماج والمقاومة : كسيلة والكاهنة

حصل أول اتصال لأهل بلاد طنجة مع المسلمين في خلافة معاوية بن أبي سفيان. وقد تم ذلك عند الموقع الذي أصبح معروفا بعيون أبي المهاجر في أحواز تلمسان سنة 674/55 بين كسيلة زعيم أوربة والوالي الأموي على إفريقية أبي المهاجر دينار، مما أسفر عن إسلام كسيلة

2 يمكن الإشارة على سبيل الاستئناس إلى ما ورد من أنه كان هنالك سبعمائة أسقف بمجموع بلاد المغارب في القرن الثاني للهجرة أو الثامن للميلاد وأنه لم يبق منهم إلا خمسة أساقفة في منتصف القرن الخامس الهجري أو الحادي عشر للميلاد؛ انظر:

J-P. Roux, *Un choc de religions : La longue guerre de l'islam et de la chrétienté 622- 2007*, Presses de l'Université Saint-Joseph, Fayard, 2007, 62.

واندماج مجال نفوذه عن طواعية في دار الإسلام ممثلة في خلافة دمشق، وقد راعى الوالي الأموي مكانة كسيلة وأثبته على زعامته في قومه، وهي الوضعية التي ظلت سارية المفعول إلى حين إسناد ولاية إفريقية والمغرب لعقبة بن نافع الفهري سنة 681/62.

توجه هذا الوالي الجديد الذي يعتبر أول من دخل بلاد طنجة من ولاة المسلمين، إلى بلاد غمارة التي ظلت خارج نفوذ الخلافة. وبدلا من مقاومة الجيوش العربية المدعومة بمواليها الجدد من الأمازيغ البرانس، آثر يليان الغماري أن يخطب ود عقبة ويهديه هدية عظيمة طمعا في الصلح. وأسفرت المحادثات بين الطرفين عن توقيع شروط المسالمة التي أفضت إلى اندماج إمارة غمارة صلحا في خلافة دمشق، ثم تابع عقبة حملته فاخترق بلاد تامسنا نحو السوس الأقصى مجتازا بلاد هسكورة وأغمات أوريكة ووادي نفيس حتى نزل بايكَلي، وبعدئذ تقدم نحو بلاد ماسة. وبعكس ما تداولته بعض الروايات عن حروب وغزوات خاضها عقبة بن نافع أثناء مساره المذكور، فإن هذه الحملة لم تصادف أي مقاومة فعلية من لدن قبائل المغرب، باستثناء بعض المناوشات المحلية حسبما ورد في بعض المصادر (**البيان**، 28/1).

لم تفتأ العلاقة بين كسيلة وعقبة بن نافع أن توترت نتيجة إقدام عقبة على إهانته في وسط قومه، مما أثار حفيظة الوالي السابق أبي المهاجر دينار الذي نبه عقبة إلى خطورة تصرفه. والواقع أن كسيلة لم يتأخر عن إعلان مفارقته لعقبة وترصده متحينا الفرصة للانتقام، وليس هناك في المقابل ما يدل على ارتداده عن العقيدة بعد أن أسلم وحسن إسلامه، وينطبق نفس الشيء على أتباعه. وعلى الرغم من التفوق العسكري لجيش كسيلة الذي عد بعشرات الآلاف وعزلة جيش عقبة الذي لم يعد يتجاوز بضع مئات بعد أن سرح أغلب جنده إلى القيروان، فقد ارتأى أن يتربص كسيلة به على طول مسالك رجوعه من بلاد هسكورة بالمغرب إلى مشارف مدينة تهودا بالمغرب الأوسط، حيث أطبق عليه فأباده. وهكذا انفتحت أبواب القيروان أمام كسيلة الأوْرَبي فدخلها ظافرا سنة 683/64 بينما اضطرت فلول الجيش العربي والإدارة الأموية إلى الانسحاب نحو برقة.

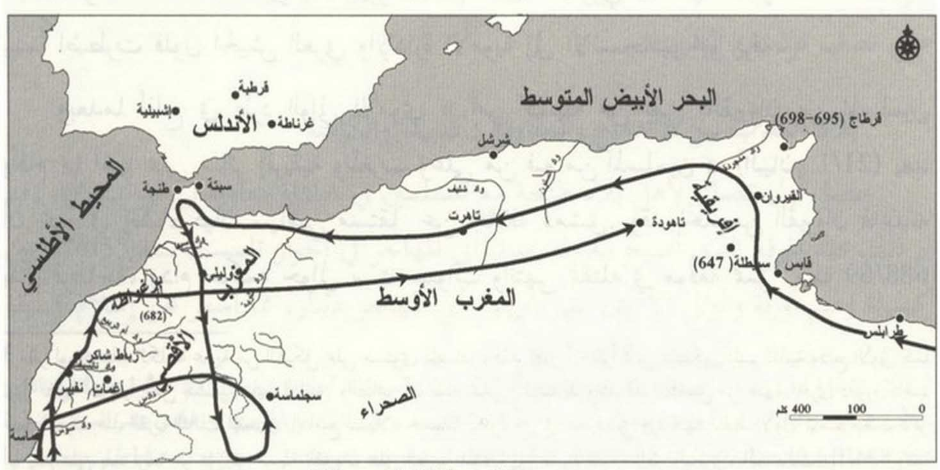
وبعدما أفلح في طرد الوالي الأموي « أمن كسيلة من بقي بالقيروان من المسلمين وأقام بها أميرا على سائر إفريقية والمغرب وعلى من فيه من المسلمين » (**البيان**، 21/1) بعد أن نجح في إنشاء كيان سياسي مستقل عن خلافة دمشق. وقد اتخذ من القيروان قاعدته بدل قرطاجة، ودام حكمه حوالي ست سنوات وانتهى بمقتله في موقعة مَمَس[3] سنة 688/69

3 نظرا لورود هذه الكلمة عارية من الشكل على مستوى المصادر، فقد يجوز أن تقرأ مَمْس بتسكين الميم الثانية وفتح الأولى كما يجوز نظريا أن تقرأ مُمَّس بتشديد الميم الثانية. والظاهر أن لفظ مَمَّاس بالتشديد والمد قد استعمل من جهة أخرى بدوره كاسم عَلَم بالمغرب منذ القرن الثالث الهجري/التاسع للميلاد حسبما يبدو، أي في الفترة التي ورد فيها اللفظ الأول كاسم مكان ذُكِر أنه يقع على بعد أربعة مراحل من مدينة القيروان على الطريق المؤدية إلى مدينة فاس؛ انظر البكري، **المسالك**، 834/II وكذا **معلمة المغرب**، ج 21، ص 7266-7267.

على يد زهير بن قيس البَلَوي الذي تابع فلول أوربة المنهزمة بالقتل والإبادة إلى وادي ملوية.

أدت الحروب المستمرة إلى وهن القوى المتحاربة من الأمازيغ والعرب فحاول البيزنطيون استغلال الوهن لاسترجاع نفوذهم بإفريقية. ولهذا الغرض، أنفذوا الحملات البحرية من القسطنطينية فأفلحوا في فصل إفريقية عن مصر وهزم جيش زهير بن قيس البلوي، مما سمح لهم بإعادة قرطاجة قاعدة لإفريقية كما كانت في الماضي. وفي غضون هذه التحولات، انتظم الأمازيغ في لف جديد حول النواة البُتْرِيَّة لتنظيم المقاومة انطلاقا من جبال أوراس بمبادرة من قبيلة جْرَاوَة، وهي الفترة الانتقالية التي أدارت خيوطها على مدار حوالي تسع سنوات الكاهنة (دهيا بنت ماتية) الجراوية. وبعدما تمكنت من هزم الجيوش الأموية بقيادة حسان بن النعمان في موقعة على مقربة من حصن باغاية، طردتهم من البلاد نحو تخوم برقة سنة 692/73. على إثر ذلك، تذكر الرواية أنها عمدت إلى إنشاء حلف يجمع الأمازيغ والعرب وروم إفريقية وأن هذا الحلف سرعان ما تفكك من الداخل نتيجة تفاقم الخراب بالبوادي والمدن واستفحال الصراع بين القبائل البدوية والسكان المستقرين بالقرى وبين روم إفريقية المتحصنين بالقلاع. وبذلك تكون الأمور قد انفلتت فتدفق روم إفريقية في هجرات جماعية نحو "الأندلس" والجزر المجاورة بينما آثر بعض أهل البلاد، ومن ضمنهم أبناء الكاهنة، خرق الصفوف بالانحياز إلى جيش حسان بن النعمان المرابط بقصور برقة. وقد استغل المسلمون هذا الوضع فتقدموا في آخر حملاتهم نحو إفريقية ودارت المعركة الفاصلة بالمكان الذي عُرِف ببئر الكاهنة حيث قتلت سنة 693/78، وبذلك خضعت البلاد بصفة نهائية للخلافة الأموية بعدما أصدر حسان بن النعمان أوامره بتخريب قرطاجة وهدمها.

خريطة 12 – المد الإسلامي ببلاد المغرب والأندلس (القرن السابع وبداية الثامن الميلادي)



عن ليفي بروفنصال، مجلة أربيكا (*Arabica*). العدد الأول، 1954، ص 28.

إنشاء ولاية المغرب : موسى بن نصير وطارق بن زياد

بمجرد شروع حسان بن النعمان في إرساء نظم الحكم الأموي بإفريقية وفق توجه يقضي بتساكن العرب والأمازيغ والروم من المسلمين والنصارى واليهود وانصهارهم في كيان واحد، بادر صاحب مصر عبد العزيز بن مروان بعزله سنة 698/79 وتعيين موسى بن نصير بعد أن كان قد افتداه من جراء ما ارتكبه من تجاوزات وهو وال لخراج البصرة، فأصبح منذ ذلك الحين من خواص أتباعه. وقد اتسمت سياسة موسى بالعنف تجاه القبائل المغربية سواء منها التي أسلمت أو التي لم تسلم، بحيث عارض الأحكام المقررة في مجال الغنائم والسبي وتجاوزها حتى ذكر أنه « لم يسمع قط بمثل سبايا موسى بن نصير في الإسلام » (البيان، 43/I). والجدير بالذكر أن الغموض يلف وضعية بلاد طنجة والسوس في الفترة الفاصلة بين حملة عقبة بن نافع سنة 683/64 ووصول الجيش الذي أنفذه موسى بن نصير سنة 702/83 فيما عرف لدى المؤرخين بـ"فتح المغرب".

وبعدما أنهى القائد الجديد تفكيك ما تبقى من النظم الموروثة، يرجح أنه عمد إلى تحصيل الرهائن من كافة القبائل المغربية ضمانا لولائها، ويتعلق الأمر بألف وسبعمائة نفر ممن شكلوا نواة الجند الأمازيغي الذي وضع تحت إمرة طارق بن زياد النَّفزي بعدما تم تعيينه سنة 704/85 واليا على بلاد طنجة وما والاها من السوس الأدنى والأقصى. وذكر أن موسى قد ترك ضمن حاشيته عددا من العرب، ومنحه تفويضا بغزو ما استطاع من البلاد القاصية. واستكمالا للترتيبات الإدارية، أصدر الخليفة الوليد بن عبد الملك قرارا بفصل ولاية إفريقية والمغرب عن ولاية مصر وربط القيروان مباشرة بدمشق ؛ وثبّت تعيين موسى بن نصير واليا على القيروان سنة 705/86. وخلال السنوات السبع التي أمضاها طارق بن زياد في الحكم، تحول معظم أهل البلاد إلى الإسلام، وذلك بعد أن كان التحول تدريجيا قبل حوالي ثلاثين سنة، بدءا بإسلام كسيلة وأتباعه ومرورا بمجهودات أصحاب الرباطات الأولى من التابعين وأهل العلم، إلى أن أمسك طارق بن زياد بزمام الحكم، الشيء الذي جعل الفقهاء يقررون بأن أرض المغرب قد « أسلم عليها أربابها وليس فيها صلح ولا عنوة »[4].

يعتبر دخول الأندلس أبرز ما أنجزه طارق بن زياد بفضل أهل المغرب الذين انتظموا في قوة تراوحت حسب تقديرات المؤرخين بين سبعة آلاف واثني عشر ألف رجل. ويبدو أنه قد باشر ذلك باستقبال ألمند ابن غيطشة (Wittiza) الوريث الشرعي لمملكة القوط، وربما اتفق معه على إسقاط لذريق (Roderic أو Rodrigo) الذي اغتصب ملكهم بطليطلة. كما استوثق من يليان (Julian) أمير غمارة بأخذ ابنتيه رهينتين لتأمين جواز جيش العرب والأمازيغ من سبتة

4 أرض العَنوة هي التي هزم أهلها فاستولى المسلمون عليها وأصبحت فيئا، وأرض الصلح هي التي صالح المسلمون أهلَها على خراج معين؛ أما الأرض التي أسلم أهلها عليها فهي معفاة من الخراج وتؤدى عنها الأعشار الشرعية. راجع مادة "خراج"، دائرة المعارف الإسلامية، ط.2، 1062/IV وما يليها، خاصة ص 1064. وانظر أيضا مادة "صلح"، نفس المرجع، 880/IX و881.

إلى الأندلس. وأردف ذلك بإرسال سرية تحت قيادة طريف بن شمعون المصمودي لاستكشاف دفاعات القوط بكورة شذونة. وفي سنة 710/92، باشر طارق بن زياد عملية الإنزال الشهيرة بالجبل المنسوب إليه محققا نصرا عظيما بالأندلس بدا لعامة أهل البلد من النصارى واليهود والأسرة الملكية القوطية أيضا وكأنه تخليص لهم من طغيان العسكر الغاصبين للحكم. وبدخوله طليطلة، انتظمت العدوتان المغربية والأندلسية ضمن ولاية واحدة. على إثر هذا الإنجاز، أسرع موسى بن نصير من إفريقية نحو الأندلس فدخلها سنة 711/93 وقد أخذ منه الغيظ مأخذه وحركته الغيرة من طارق بن زياد فألقى القبض عليه وهم بقتله ثم عزله وقام بفصل ولاية الأندلس عن المغرب وأسندها لابنه عبد العزيز بينما ظلت ولاية المغرب في يد ابنه عبد الملك، وخلف للنيابة عنه بولاية إفريقية ابنه عبد الله ثم قفل راجعا إلى دمشق.

ثورة الخوارج الصفرية بزعامة ميسرة المطغري[5]

انتهى أمر آل موسى بن نصير بالمغرب والأندلس وإفريقية سنة 715/97 بعدما وثب عليهم الجند بإيعاز من خليفة دمشق. ومنذ ذلك الحين إلى سنة 739/122، تعاقب الولاة الأمويون على تدبير شؤون المغرب الذي انتظم في عمالتين، الأولى بطنجة والثانية بالسوس. وقد كان على عمالة السوس سنة 743/116 إسماعيل بن عبيد الله بن الحبحاب، بينما كانت عمالة طنجة بيد عمر بن عبد الله المرادي الذي « أساء السيرة وتعدى في الصدقات والعشر وأراد أن يخمس البربر وزعم أنهم فيء للمسلمين، وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله، وإنما كان الولاة يخمسون من لم يؤمن ولم يجب إلى الإسلام » (**البيان**، 51/1-52). كما تذكر إحدى الروايات أن وفدا مغربيا سافر إلى دمشق للشكوى من مظالم الولاة دون أن يتمكن من الاتصال بالخليفة فتأكدت بذلك مسؤولية الخلافة الأموية عما عرفه المغرب من تجاوزات جبائية. وفي أعقاب ذلك بادر ميسرة المطغري إلى إعلان الثورة بطنجة باسم مذهب الخوارج الصفرية، فقتل عاملها عمر المرادي. وسار إلى السوس وقتل أيضا عاملها إسماعيل بن عبيد الله. وسرعان ما تطورت الأحداث باجتماع قبائل المغرب كافة على بيعته بالخلافة سنة 739/122 وخوطب بأمير المؤمنين.

وللحد من آثار الثورة، لم يتأخر الوالي الأموي بالقيروان عن إنفاذ الحملات المتتالية إلى ما وراء وادي شْلِيف حيث دارت المعارك بين القوتين عند الحدود الفاصلة بين إفريقية والمغرب. ثم مال الطرفان إلى رسم خط للهدنة بين الخلافتين الأموية القائمة بدمشق والصفرية المعلنة

---

5 يحيل لفظ الصفرية على الفرقة المتفرعة عن حركة الخوارج عند انشقاقها بالمشرق بمدينة البصرة سنة 684-683/64. ظهرت هذه الحركة ببلاد المغارب في غضون القرن الثاني للهجرة أو الثامن للميلاد. وقد انتشرت الدعوة الصفرية بين قبائل غرب المغارب (المغرب الأقصى) بينما مالت القبائل النازلة شرق هذا المجال مع الحركة الإباضية التي تعد هي الأخرى من أهم فرق الخوارج؛ انظر حول الصفرية دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة الثانية الفرنسية)، IX/799-802؛ وبالنسبة للإباضية، نفس المرجع، III/669 وما يليها وخاصة ص 675-678.

بالمغرب فتحاجزوا ورجع ميسرة إلى طنجة. ولم يكن هذا التوافق العسكري ليساير أهواء غلاة الصفرية الذين عقدوا العزم على الاستمرار في القتال إلى حين إسقاط الخلافة الأموية بدمشق وإقامة خلافة بديلة فانتهى الخلاف السياسي بينهم بمقتل ميسرة وبيعة خالد (بن حميد) الزناتي، وبذلك انتقلت الزعامة من قبائل مطغرة – وهم أهل أخصاص مستقرون – إلى زناتة من البدو الظاعنين. لم تتوقف المعارك التي خاضها أهل المغرب تحت الراية الصفرية، فكانت هنالك غزوة الأشراف التي وقعت بين وادي شْلِيفْ (شلف) وتلمسان وانتهت بإبادة الجيش الأموي. كما أسفرت معركة بقدورة عند مشارف وادي سبو عن هزيمة يقال إنها كانت حاسمة أيضا. ومع ذلك، لم تكن نشوة الانتصار لتخفي عن أهل المغرب متاهات السير في ركاب الثورة الصفرية، فمالوا بالتدريج نحو حقن الدماء وتدبير أمورهم بالانتظام في كيانات سياسية مختلفة.

تعدد الكيانات السياسية المحلية : عصر الإمارات

كانت إمارة بني صالح النفزية بنكور من الإمارات المغربية الأولى، وقد ظلت قائمة قرابة ثلاثة قرون ونصف، وعمرت إمارة بني طريف المصمودية بتامسنا مدة مماثلة، ودامت إمارة بني مدرار المكناسية بسجلماسة قرنين وربع قرن. أما إمارة بني إدريس التي تأسست بدعم القبائل البرنسية، فقد تأخر ظهورها شيئا ما، ولم يتجاوز تاريخها قرنا ونصف قرن. وثمة إمارات أخرى أقل أهمية مثل إمارة بني عصام بسبتة. وقد دخل المغرب – بعد الأدارسة –، في مرحلة تمزق بين الإمارات المغراوية بفاس وسجلماسة وأغمات والسوس، وإمارتي بني يفرن بسلا وتادلة، وإمارة إزداجة بنكور، وإمارة سقوت البرغواطي بسبتة التي أقامها على أنقاض إمارة الحمُّوديين، فضلا عن إمارة زناتة بتازة وتسول.

إمارة بني صالح بنكور

تنتسب هذه الإمارة لمؤسسها صالح بن منصور الذي قدم من القيروان ونزل بمرسى تمسمان حوالي سنة 698/79 فاستخلص نكور لنفسه، وأصبح المتحكم الفعلي في مواردها المالية. ويتعلق الأمر بالمنطقة الممتدة على طول ساحل بحر المغرب من أحواز ملوية إلى مشارف تيكِيسَاسْ الممتدة نحو تخوم أَوْرَبَة ومشارف تازة وأمسكور بوادي ملوية. وقد اشتهر صالح بن منصور بالعبد الصالح تقديرا لفضله في التعريف بتعاليم الإسلام برباط نكور وفي أوساط قبائل نفزة وصنهاجة وغمارة التي أسلم بعضها على يديه، مما اضطر الخلافة الأموية إلى الاعتراف بجهوده ببلاد نكور فأقطعه إياها الوليد بن عبد الملك في سنة 710/91 (ابن خلدون، **كتاب العبر** [بالنسبة لبقية المتن **العبر**] 283/VI). وأردف ذلك بتنبيه واليه على إفريقية والمغرب موسى بن نصير كي لا يتدخل في شؤونه. وبذلك ارتبطت نكور رأسا بدمشق فلم تندرج ضمن علاقات التبعية لعمالة طنجة أو ولاية تلمسان أو قاعدة القيروان. وقد انقطع هذا الارتباط لفترة محدودة على يد داود الرندي الذي جر البلاد إلى الانخراط

في ثورة ميسرة المطغري الصفرية. إلا أن أهل نكور تداركوا الوضع بعد فشل ميسرة، فقتلوا الرندي واستردوا صالحا الذي ظل على رأس الإمارة إلى حين وفاته سنة 750/132. وهكذا تطور كيان نكور من إقطاع إلى إمارة، في أقدم شكل للتنظيم الإقليمي بالمغرب.

وذِكر أن خلفه المعتصم بن صالح الذي اشتهر بالشهامة والتعبد، لم يدخر وسعا في الاستمساك بالعدل والصلاح والاقتداء بسياسة الخلفاء الراشدين، جامعا بين الإمارة والصلاة والخطبة. وقد تبلورت بنكور منذ عهد مبكر معالم «مذهب سلفه في الاستقامة والاقتداء» على حد تعبير ابن خلدون (**العبر**، 441/VI)، مما اضطرها إلى مواجهة تيارات الخوارج ومذاهب الشيعة ومقالات المعتزلة التي هبت رياحها في موجات متعاقبة على المغرب. وعندما ظهر مذهب مالك بالحجاز، مال بنو صالح إلى الأخذ به فترسخت قواعده بنكور على يد رواد فقهائها.

ويرجع الفضل في استكمال أركان الإمارة لإدريس بن صالح (132-143/750-760) الذي اختط مدينة نكور لتكون حاضرة للبلاد، وحوّل سرير ملكه إليها. وقد وفد عليه عبد الرحمن بن معاوية هاربا من سيوف بني العباس ومختفيا عن أنظار الخوارج إلى أن نزل بتمْسَمان مستجيرا بأخواله نفزة من قبائل الأمازيغ (**البيان**، 41/II). وطوال السنوات الخمس التي أمضاها عبد الرحمن الملقب بالداخل في كنف أمير نكور، انشغل في التهييء لقيام إمارة بالأندلس. وفي إمارة سعيد بن إدريس (143-180/760-796)، استؤنفت أشغال البناء بحاضرة نكور التي اشتملت على مسجد جامع ودار للإمارة ومصلى وأسواق وحمامات وأرباض. وسرعان ما وفد على المدينة جماعات من الحرفيين والتجار اليهود الذين نسبت إليهم إحدى أبوابها، والعبيد البيضان المجلوبين من بلاد الصقالبة وإليهم نسبت قرية الصقالبة بضاحيتها. وهكذا غدت نكور في تقدير قدامى الرواة بمثابة ''المدينة العظمى'' التي تستقبل قوافل التجارة الصحراوية القادمة من بلاد السودان عبر سجلماسة والطرق السابلة من ديار المشرق عبر تيهرت. ولم يكن سعيد بن إدريس أقل اهتماما بعمران المَزَمَّة فأقام بها « مسجدا على صفة مسجد الإسكندرية بمحارسه وجميع منافعه » (البكري، **المسالك والممالك** [**المسالك** بالنسبة لبقية المتن]، 764/II) فتألق مرساها الذي أصبح المعبر إلى مالقة وبَجَّانة (Pechina). وينطبق نفس الشيء على مدن بادس ومليلة، فضلا عن المدن والمرافئ الصغار مثل كَرِطْ وتمسمان وبَلِّشْ وقواعد القبائل مثل مرجانة وتاوريرت.

إلا أن قبائل صنهاجة وغمارة آثرت الانسلاخ عن إمارة سعيد بن إدريس والانخراط في سلك الإمامة الإدريسية الناشئة. وكادت ثورتهم التي قادها المسمى مَسْكَنْ الصنهاجي أن تعصف بإمارة بني صالح لولا أن تداركوا الأمر مستفيدين من اغتيال إدريس الأكبر مؤسس إمارة الأدارسة. وسرعان ما عادت نكور أقوى شكيمة وأوسع رقعة وأفخم ملكا في كنف صالح بن إدريس (180-250/796-864).

أصبحت حاضرة نكور الغنية هدفا لغارات النورمان الإسكندنافيين الذين باغتوها بالهجوم واحتلوها سنة 858/244 وأمعنوا في تخريب معالمها وسبي نسائها ونهب ممتلكات أهلها. كان ذلك مقدمة لفترة من الاضطرابات الداخلية بين المكونات القبلية ثم بين الجند والعامة والمماليك الصقالبة إلى أن استقرت الأمور في كنف سعيد بن صالح (250-305 / 864-917). ولم يتأخر الفاطميون في الهجوم على نكور فاحتلوها وقتلوا أميرها ثم أعادوا الكرة في عهد أبي أيوب إسماعيل (320-323/932-934) وقتلوه. وتعرضت الإمارة من جديد لهجوم قبائل مكناسة بقيادة موسى بن أبي العافية الذي أحكم الحصار عليها في عهد عبد السميع المؤيد (317-319/929-931) فقتله واستباح المدينة وهدم أسوارها وخربها. ولم تكن الخلافة الأموية أقل خطرا عليها إذ باشرت مهاجمتها واحتلالها سنة 935/324 بواسطة أسطول « بلغت عدة مراكبه أربعين قطعة وعدد ركابه ثلاثة آلاف رجل» (ابن حيان، **المقتبس**، 382/V). وفي سنة 996/386، عاودت الحجابة العامرية[6] المستبدة بالحكم في قرطبة احتلال البلاد وإنزال الجند بحصن نكور.

أسفرت هذه الهجمات المتتالية عن خراب المدن وانحسار العمران والميل إلى إقامة المنشآت الدفاعية بأنحاء البلاد مثل قلعة الصقالبة وحصن تَسَّافْتْ فضلا عن قلعة گَرِطْ وقلعة جراوة ؛ وتراجعت أهمية نكور بعدما تغيرت معالمها بتوالي الخراب، وتم تحصينها وإعلاء أسوارها كما أصبحت مدينة مليلة محصنة أيضا. وبتوالي موجات الدمار، توالت هجرات ثلة من الفقهاء والعلماء والأدباء من نكور إلى إلبيرة (Elvira) وبجانة وتاكرنا ليستقر بهم المطاف بحاضرة قرطبة حيث كان لهم أبلغ الأثر في التلاقح الحضاري بين العدوتين. وما انفكت أوضاع إمارة بني صالح تنحل بعدئذ إلى أن سقطت في يد قبائل إزداجة البدوية سنة 1019/410.

الإمارة البرغواطية : بنو طريف بتامسنا

يرجع تأسيس هذه الإمارة إلى شخص يدعى طريف من ولد شمعون بن يعقوب بن إسحاق المصمودي (122-125/739-742) ويعرف أيضا باسم طريف بن عبد الله، شارك في طلائع الدخول إلى الأندلس تحت إمرة طارق بن زياد سنة 709/91 وانتظم بعدئذ في حركة الخوارج وغدا من قواد ميسرة. ويرتبط قيام إمارة بني طريف بالانشقاق الذي حدث للخوارج بعد مقتل ميسرة وافتراق أصحابه « فاحتل طريف ببلد تامسنا [...] فقدمه البربر على أنفسهم وولي أمرهم » (البكري، **المسالك**، 819/II).

مع ذلك، انتسبت إمارة تامسنا لصالح بن طريف (125-172/742-788) المشهور بالبَرْبَاطي الذي نشأ بقرية برباط بكورة شذونة الأندلسية حيث دخل أبوه طريف و«تَنَبَّأ

6 نسبة إلى المنصور بن أبي عامر الذي استبد – بعد وفاة الخليفة الأموي الحكم الثاني (ت 976/366) – على خلفه هشام الثاني الذي لم يتجاوز الحادية عشرة من العمر، فصار الحاكم الفعلي للأندلس في الفترة الممتدة من سنة 978/368 إلى سنة 1002/392. للمزيد من المعلومات عن هذا الحاجب، انظر دائرة المعارف الإسلامية (*E.I₂*, VI/416-418).

ببرغواطة». ونظرا للمرتبة التي تبوأها أعقابه بالأندلس، فقد عرفوا ببني طريف أمراء شذونة. وقد سبق لصالح بن طريف هذا أن انخرط في الحركة الصفرية، وحضر مع أبيه حروب ميسرة، فاستوزره في خلافته ثم عزله وكتب له كتابا إلى قومه وجميع أهل تامسنا يوصيهم به ويصف فضله وعلمه.

تجرد صالح بن طريف بعد رجوعه من المشرق لصياغة مذهب متميز عن كافة المذاهب الإسلامية، وهو مذهب يجمع بين مبادئ الصفرية والاعتزال والتشيع والزهد وبين مؤثرات أخرى وثنية ووضع لقومه قرآنا بلغتهم و« شرع لهم الشرائع » (**العبر**، 428/VI) التي تختلف عن التعاليم الإسلامية.

وعلى الرغم من هذا، ظلت الإمارة آخذة بالمذهب الصفري في الظاهر طوال السبع والأربعين سنة التي قضاها صالح بن طريف في الحكم، مع احتفاظ هذا الأخير بالتعاليم البَرغواطية في طي الكتمان؛ وقد عهد بأسرارها إلى ابنه إلياس وأمره أن لا يظهر ذلك إلا إذا قوي أمره. ولقد كادت إمارة بني طريف أن تسقط على يد إدريس الأكبر الذي نجح في السيطرة على شالة ومعظم بلاد تامسنا. وأسفر ذلك عن اعتزال صالح بن طريف الحكم وخرج في رحلته الأخيرة إلى المشرق، وهو ما اعتبر من قبل أتباعه غيبة يكون بعدها ظهور في دولة السابع من ملوكهم بحيث « يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا » (البكري، **المسالك**، 820/II). وظلت بلاد تامسنا، عندما تولى إلياس الأمر، بعد ذهاب أبيه، تقارع هجمات إدريس الأصغر الذي نجح في إعادة بسط سيطرته على معظمها. ثم ولى محمد بن إدريس أخاه عيسى على شالة وسلا وأزمور وتامسنا وما والاها، بما يفصح عن بقاء إلياس بن صالح (172-222/788-836) في مرحلة دفاعية « يظهر ديانة الإسلام ويسر الذي عهد به إليه أبوه خوفا وتقية » (البكري، **المسالك**، نفس الصفحة). هكذا ظلت الصفرية بمثابة المذهب الرسمي للإمارة بينما بقي المذهب البرغواطي في طي الكتمان يتناقله المقربون من الإمام. وأثناء ذلك، لم يذخر إلياس بن صالح وسعا في العمل على استرجاع نفوذه في أوساط قبائل مصمودة فدخل في طاعته خلق كثير وعظم أمره.

يبدو أن شروط إظهار المذهب البرغواطي قد نضجت في عهد رابع الأمراء يونس بن إلياس (222-266/836-879) الذي أشهر مبادءه ببلاد تامسنا، مستفيدا من اختلال دولة الأدارسة. ولتحقيق ذلك، خاض يونس حربا مذهبية لا هوادة فيها ضد المخالفين، لاسيما من انحاز للإمامة الإدريسية. وما إن أمسك بزمام المبادرة حتى رحل إلى المشرق لأداء مناسك الحج تأكيدا على استمساك البرغواطيين بفرائض الإسلام الخمس. وبوفاته انتقل الحكم إلى فرع أبي غفير (271-299/884-911) الذي تمكن من توسيع رقعة الإمارة في اتجاه جبل درن، وضم القسم الأوفر من مواطن البرانس ومطغرة وتطلع إلى ممتلكات مكناسة وزواغة جراوة. وتعتبر موقعة تيمغسن ومعركة وادي بهت من المواقع المشهودة التي خاضها البرغواطيون.

وقد سمح ذلك لخلفه أبي الأنصار (299-341/911-952) بنهج سياسة تقوم على ابتزاز القبائل عن طريق إظهار القوة فكان « يجمع جنده وحشمه في كل عام ويظهر أنه يغزو من حوله فتهاديه القبائل وتستألفه، فإذا استوعب هداياهم وألطافهم فرق أصحابه وسكنت حركته » (البكري، **المسالك**، 822/II).

بلغت إمارة بني طريف خلال الفترة الممتدة من 884/271 إلى 978/368 أعلى درجات الاستقرار والرخاء، وغدت بفضل خيراتها الفلاحية وتنوع صنائعها بلدا مستقلا بنفسه عن الحاجة. وكانت خطوط التجارة متصلة بينها وبين أغمات والسوس وسجلماسة. واقترنت الأحوال الاجتماعية أيضا بنفاذ الأحكام إذ جرت أحكامهم « بقتل السارق بالإقرار والبينة، ويرجم في الزنا عندهم، وينفى الكاذب » (البكري، **المسالك**، 825/II). ومن جهة أخرى، فقد مال البرغواطيون في أواخر هذه الفترة إلى نهج سياسة الوفاق والمسالمة خصوصا مع الخلافة الأموية بالأندلس التي استقبلت في عهد الحكم المستنصر سفيرهم أبا صالح زمور صاحب الصلاة بالمسجد الجامع بشالة.

إلا أن الخطر الفاطمي لم يتأخر عن مهاجمة أطراف الإمارة البرغواطية بواسطة حلفائهم الزيريين الذين أشعلوا حربا مستعرة استمرت طوال خمس سنوات. ولم يتأخر الحاجب ابن أبي عامر بدوره عن مداهمة البلاد بعدما أسندت لواضح قائد الجيوش الأندلسية، « إمرة برغواطة فعظم الأثر فيهم بالقتل والسبي » (**العبر**، 433/VI). وبعد ذلك انفسح المجال أمام قبائل بني يفرن الزناتية فتسربت نحو سلا وعلى طول الممرات الداخلية إلى تادلا. كما نجحت قبائل مغراوة في الانسياب بموجات متتالية نحو أغمات والسوس. وبذلك انكمشت برغواطة في نطاق ضيق بين نهر أسمير وماسنات (أم الربيع) والبحر المحيط، تحاصرها قبائل زناتة والمصامدة من البر في شكل حزام متصل. وانطلاقا من شالة التي سقطت في يد بني يفرن، توالت الحملات ضد البرغواطيين الذين ظلوا يدافعون إلى أن تغلب عليهم المرابطون سنة 1060/452.

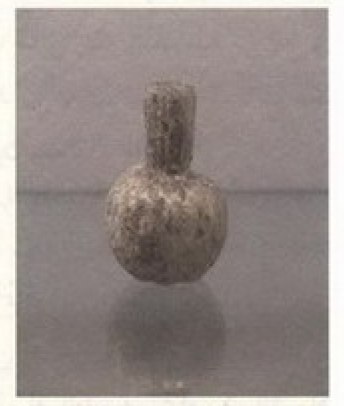
إمارة بني مدرار بسجلماسة

يرتبط تأسيس هذه الإمارة بشخصية أبي القاسم سَمْكُو بن واسول المكناسي الذي اشتهر في مكناسة بلقب مِدرار. كان والده عبد الله من أصحاب طارق بن زياد الذين رافقوه في دخول الأندلس. ارتحل سمكو إلى المدينة فأدرك التابعين وتحلق في القيروان بمجلس عكرمة البربري حيث تعمق في أصول المذهب الصفري وصار من رجال ثورة ميسرة.

عندما اجتمع مجموعة من زعماء الخوارج مع سَمْكُو بن واسول أعلنوا عن اقتطاع منطقة سجلماسة من نفوذ القيروان وبايعوا عيسى بن يزيد الأسود بالإمامة (140-155/757-771). ثم شرعوا في بناء مدينة سجلماسة. ولما تأجج الخلاف بين الخوارج الصفرية والخوارج

الإباضية للسيطرة على القيروان في السنة المذكورة، خصوصا بعد نجاح الخليفة العباسي في إحكام قبضته عليها، مالت قبائل مكناسة الضاربة بنواحي سجلماسة إلى الكيان الجديد وسرعان ما انضمت إليها بطون زناتة وقوم عيسى بن يزيد الأسود. ومن هذا الاجتماع نشأت دولة بني مدرار. وقد أدت بعض التطورات الداخلية إلى اختلال التوازن لغير صالح عيسى بن يزيد الأسود فأجمع أهل الحل والعقد على قتله وإسناد الأمر لسَمْگو بن واسول (155-168/771-784) (البكري، **المسالك**، 838/II).

ثم بويع بعدئذ لابنه إلياس الملقب بأبي الوزير (168-174/784-790). وفي عهد خلفه اليَسَع الملقب بأبي المنصور (174-208/790-823)، توسعت رقعة الإمارة في اتجاه بلاد درعة وتمت السيطرة على معادنها وأخضعت القبائل المخالفة. كما وضع هذا الأمير يده على مناجم النحاس بتيحمّامين الواقعة على بعد يومين إلى الجنوب الغربي من سجلماسة، وأحكم السيطرة على المسالك التجارية عبر مواطن مسُّوفة في اتجاه مصادر الذهب والرقيق ببلاد السودان. وبذلك انتظمت المواصلات الرابطة بين سجلماسة ومرافئ البحر الأبيض المتوسط في اتجاه الأندلس، ومنها نحو القيروان عبر تيهرت. وفي اتجاه الغرب، امتدت السبل من سجلماسة إلى أغمات ونفِّيس متفرعة نحو شالة وبلاد تامسنا، كما امتدت إلى إيگْلي وبلاد درعة. وامتدت المسالك التجارية من جهة أخرى عبر حاضرة فاس نحو سبتة في اتجاه الأندلس. وهكذا لم تعد سجلماسة مجرد سوق للبدو الظاعنين بل أصبحت "باب معدن التبر" والمركز المتحكم في تدفق البضائع والسلع عبر شبكة من المسالك التي تربط المغرب ببلاد السودان وإفريقية والأندلس. وفي مواكبة ذلك، بادر الأمير اليسع إلى توسيع عمران سجلماسة فأدارها بسور وقسمها بين القبائل. وخلال ذلك، وصلت أفواج من المهاجرين الأندلسيين من ربض قرطبة ممن شردهم الأمير الأموي الحكم بن هشام سنة 202/818. وفضلا عن الأرباض التي تشكلت في محيط الحاضرة، تكاثرت على طول المجاري المائية وحول العيون مزارع الحبوب والقطن وبساتين النخل والأعناب وحقول الخضر إلى غير ذلك من الغلال، مستفيدة من موقع الحاضرة "بين نهرين" متفرعين عن واد زيز (البكري، **المسالك**، 836/II).



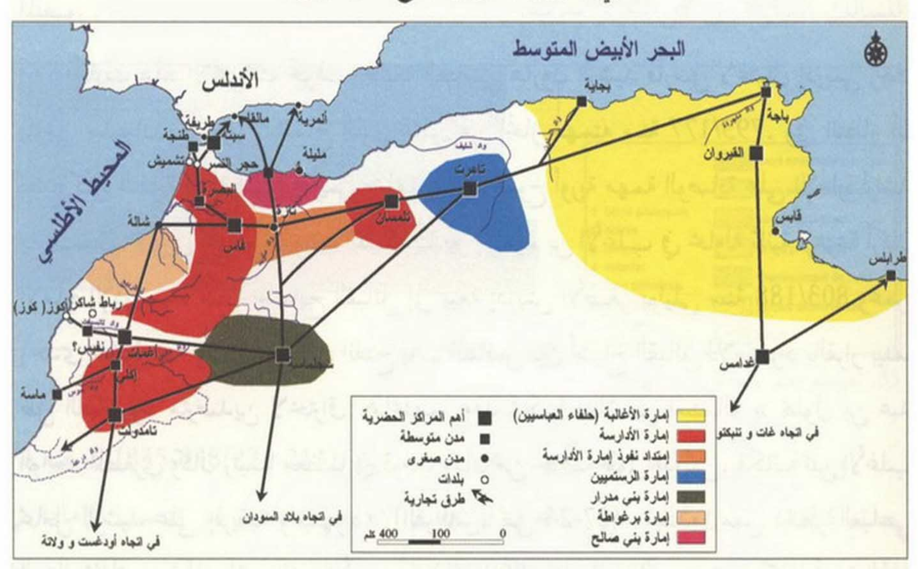
33. قارورة عطر من سجلماسة
(القرنان XII وXIII للميلاد)

وفي عهد الأمير مدرار بن اليسع (208-253/823-867)، دخلت البلاد فترة من الاضطرابات السياسية والخلافات المذهبية بين الصفرية والإباضية حتى استقرت الأمور في كنف الأمير اليسع بن ميمون (270-297/883-909). وليس مصادفة أن تكون سجلماسة – باعتبارها باب التبر ومفتاح التجارة الصحراوية – أول هدف للفاطميين إذ بادروا بمجرد

إعلان خلافتهم إلى مهاجمتها وقتل أميرها وفك إمامهم عبيد الله المهدي المأسور بها ومبايعته. ولم تتوقف حملاتهم بعدئذ عن احتلالها وقتل أمرائها وتفكيك نظمها السياسية. وفي خضم ذلك الصراع، بادر الأمير المدراري محمد بن الفتح الملقب بالشاكر لله (332-347/943-958) إلى إبطال دعوة الفاطميين ونبذ المذهب الصفري والميل إلى السنة والجماعة فتسمى بأمير المؤمنين وضرب دنانيره الشاكرية المشهورة في الآفاق بجودة عيارها. إلا أن هذا التحول سرعان ما أجهضه الفاطميون باحتلالهم المدينة من جديد. ولم يكن أمويو الأندلس أقل تربصا بها، إذ عمدوا إلى احتلالها على يد حليفهم خزرون المغراوي سنة 366/976 الذي تمكن من القضاء على آخر أمراء بني مدرار.

34. دينار الشاكر لله المدراري

خريطة 13 – الإمارات والنسيج الحضري والطرق التجارية في امتدادها المغاربي في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين



إمارة الأدارسة

ارتبط تأسيس الإمارة الإدريسية بالاتفاق الذي حصل بين إسحاق بن محمد، زعيم أوربة، وإدريس بن عبد الله اللائذ بالمغرب على إثر نجاته من وقعة فخ بالحجاز سنة 169/785. وقد رافق إدريس في رحلته رجلان، أحدهما راشد بن منصت الأوربي، وكان قد سبي مع أبيه في أيام موسى بن نصير ونقل إلى المشرق وهو صغير، والآخر رجل من أهل البصرة من شيعة أخيه إبراهيم بن عبد الله ؛ كان معتزليا بليغا خطيبا، ولا شك أنه قد أسهم في التفاهم مع إسحاق بن محمد الأوربي الذي كان معتزلي المذهب أيضا. وقد اتجه المولى إدريس في البداية

إلى مدينة طنجة لأنها كانت قاعدة مدن المغرب وأم مدنه و« أقام بها أياما، فلم يجد بها مراده، فرجع مع مولاه راشد حتى نزل مدينة وليلى قاعدة جبل زرهون » (ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس** [بالنسبة لبقية المتن **القرطاس**]، ص19). ومعلوم أنه قصد النزول بها على قبائل أوربة، في الوقت الذي كانت فيه العصبيات الكبرى مثل نفزة ومصمودة ومكناسة قد انتظمت في كيانات قائمة بنكور وشالة وسجلماسة.

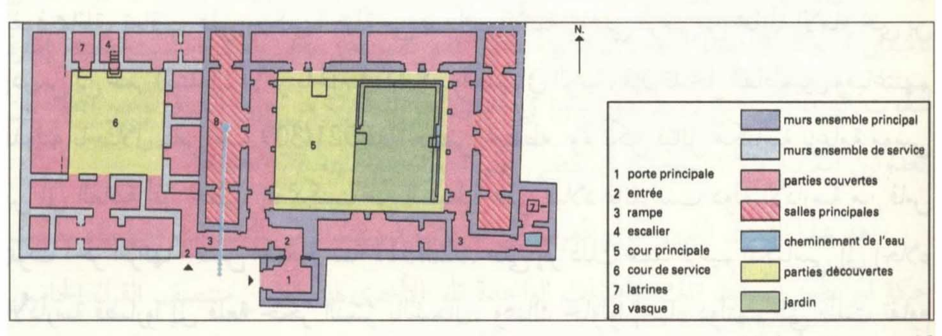
بعد ترتيبات استمرت عدة أشهر، بايعت قبائل أوربة المولى إدريس يوم الجمعة 4 رمضان 05/172 فبراير 789 على « القيام بأمرهم وصلواتهم وغزوهم وأحكامهم » (**القرطاس**، ص20). ثم بايعته قبائل صنهاجة البرنسية وكذا قبائل مكناسة تسول وملوية فضلا عن قبائل غمارة. وبإجماع هذه القبائل على إمامته، سارع المولى إدريس إلى إنفاذ أولى حملاته التي انتهت بالسيطرة على حاضرة شالة وأصبح يهدد مجموع الإمارة البرغواطية. وأردف ذلك بتنظيم حملة خاصة اخترقت كلا من جبال فازَازْ وبلاد تادلة في اتجاه تلمسان بغية دخولها وضمها صلحا بعد أن كان قد دخلها الدعاة الزيدية في خلافة أبي جعفر المنصور.

أثارت هذه الإنجازات تخوف الخليفة العباسي هارون الرشيد فأرسل لاغتيال إدريس رجلا يدعى سليمان بن جرير الشماخ الذي تمكن من إنجاز مهمته سنة 793/177. وفي انتظار أن تضع كَنْزَة النفزية أرملة المولى إدريس حملها، أسند شيوخ أوربة مهمة الوصاية على الإمارة لراشد بن منصت الأوربي المذكور ؛ وبعد اغتياله بتدبير إبراهيم بن الأغلب في محاولة ثانية لزعزعة أركان الإمارة الإدريسية، سارع مشايخ القبائل إلى بيعة إدريس الأصغر بوليلي سنة 803/188 وعمره إحدى عشرة سنة ونيف، وبذلك انفتح باب التنافس بين أشياخ القبائل للاستفراد بالقرار بينما ظل العباسيون مترصدين لاختراق جماعتهم. وقد تمكنوا فعلا من استمالة « بهلول بن عبد الواحد المطغري وكان رئيسا معظما في قومه، وكان من خاصة المولى إدريس، فكاتبه ابن الأغلب عامل الرشيد على إفريقية واستهواه » (**القرطاس**، ص 26-27). وعندما مس الخطر العباسي العصبية المؤسسة للدولة، صدر الأمر سنة 808/192 بقتل إسحاق بن محمد كبير أوربة الذي اتضحت منه هو أيضا موالاة إبراهيم بن الأغلب. وفي خضم هذا الصراع بين الأدارسة وبين العباسيين بواسطة خلفائهم الأغالبة، تقاطرت على وليلي وفود العرب من إفريقية والأندلس. وقد ساعدت هذه الوفود المولى إدريس الأصغر على اصطفاء من يصلح منهم للخدمة ضمن خطط الوزارة والكتابة والقضاء بعيدا عن مؤثرات الاعتزال. وتذكر الرواية أنه باشر فك ارتباط الإمارة بمشايخ أوربة ومطغرة بتدبير من أمه كنْزة.

وفي نفس هذه السنة، استأنف إدريس الأصغر بناء مدينة فاس بعد أبيه فأدار بها الأسوار والأبواب وأنشأ بها المسجد المعروف بجامع الأشياخ. ثم تفرغ في السنة الموالية لبناء مدينته المعروفة بالعالية في العدوة المقابلة للوادي فأنشأ بها جامع الشرفاء ودار الإمارة

والقيسارية والأسواق، وأدارها بالأسوار والأبواب وأنشأ بها دارا للسكة، وأمر الناس بالتوسع في البنيان بداخلها. ولما فرغ من الأشغال، انتقل إليها من وليلي بمحلته واتخذها قاعدة ملكه. وفي سنة 818/202، وفد أهل الربض المطرودون من الأندلس على فاس فاستوطنوا بعدوة الأندلسيين، بينما نسبت مدينة العالية للوافدين عليها من القيروان فعرفت بعدوة القرويين. كما توافدت على المدينة جماعات من الأمازيغ والعرب واليهود من التجار والحرفيين وأهل القلم فضلا عن جماعة من الفرس من أرض العراق، وبذلك أصبحت فاس تعرف تنوعا سكانيا واختلاطا إثنيا ونشاطا متعدد المجالات.

ولا تقل أهمية الحملات التي أنفذها إدريس الأصغر إلى بلاد تامسنا والسوس وتلمسان عما سبق ذكره في ترسيخ نفوذ الإمارة واستمالة القبائل المخالفة. وقد ساهم ذلك في انفتاح المسالك انطلاقا من حاضرة الأدارسة نحو تلمسان ونكور وسجلماسة ؛ كما أمنت الطرق إلى شالة وأغمات ونفيس في اتجاه درعة، وامتدت المواصلات عبر البصرة[7] الإدريسية نحو طنجة وسبتة، وغدت فاس بمثابة القطب الذي تجتمع عنده المسالك السابلة من كل أنحاء المغرب.



35. تصميم قصر بليونش

وبوفاة إدريس الأصغر، عمد خلفه محمد بن إدريس (213-221/828-835) بتوجيه من جدته كنزة إلى تعيين ثمانية من إخوته ولاة لأقاليم الإمارة، واحتفظ هو بمنصب الإمامة في فاس؛ وبذلك ترسخت مكانة الشرفاء الأدارسة في أوساط القبائل حسبما يبدو وركد الصراع بين العصبيات في مركز الإمارة. كما ساهم هذا التدبير في استحداث مدن جديدة وإحياء رسوم المدن المندثرة بمختلف الولايات، نذكر منها مدينة البصرة، ومدينة تامْدُلْتْ التي أسسها عبد الله بن إدريس. وقام أخوه القاسم ببناء سور أصيلة وقصرها، ونالت نفس الاهتمام مدينة تْشُمِّسْ فيما بعد على يد الأمير إدريس بن القاسم بن إبراهيم الذي أحيا رسمها. كما انتعشت جملة من التجمعات الحضرية مثل تيطاوين وقصر مصمودة وتيگيساس وترغة

7 مدينة البصرة مدينة إدريسية مندثرة. والراجح أنها قد أسست في مطلع القرن الثالث للهجرة أو التاسع للميلاد من قِبَل إدريس الثاني على جانبي الطريق الرئيسية المؤدية إلى مدينة وزان على بعد حوالي 22 كلم إلى الشمال من مدينة سوق أربعاء الغرب وزهاء 20 كلم إلى الجنوب من مدينة القصر الكبير (معلمة المغرب، ج 4/1253-1255).


36. درهم إدريسي (الوجهان)

وآزمور وتادلة فضلا عن مشاهير المدن مثل سبتة وطنجة وشالة وأغمات ونفيس وإيكلي. مع ذلك، لم تمر خطة الأمير محمد بن إدريس دون مشاكل، لكنه تمكن من احتواء ثورة أخيه عيسى ببلاد تامسنا وإسكات صوت الانفصال في المهد. وقد عرف عهده استقرارا ملحوظا كعهد خلفه علي بن محمد (221-234/835-848). واستمر الهدوء أيضا في إمامة يحيى بن محمد (234-245/848-859) الذي امتد سلطانه وعظمت دولته، وبلغ العمران بفاس في عهده الغاية لكثرة ما أنشئ بها من حمامات وفنادق للتجار ومرافق مختلفة. كما انتشرت بظاهرها الأرباض لسكنى العامة من الحرفيين والباعة. ويعتبر جامع القرويين الذي بنته فاطمة الفهرية سنة 245/859 أبرز مثال على توسع العمران الحضري في أيامه.

بعد فترة الازدهار، أخذت بعض مظاهر الاختلال تظهر في عهد يحيى بن يحيى (ت 245/859) الذي لم يحسن تدبير الأمور فثارت عليه العامة بفاس، وأسفر ذلك عن تفكك الإمارة إلى عدة أقاليم فاستقل إخوته بأنفسهم واستمالوا القبائل. أما حاضرة فاس ونواحيها فأصبحت مجرد منطقة نفوذ مماثلة، تعاقب على حكمها جملة من ضعاف الأئمة. وعلى الرغم من محاولة الإمام يحيى بن إدريس بن عمر استدراك الأمر بالحزم في الحكم والعدل في الرعية، فإن تدخل الفاطميين ومباغتتهم لدولته باحتلال فاس سنة 309/921 قد أجهض خططه. ولم تكن قبائل مكناسة بزعامة موسى بن أبي العافية أقل خطرا، إذ تمكنت من السيطرة على البلاد فانقرضت دولة الأدارسة من فاس بموت آخر أمرائها الحسن الحجام سنة 311/923. على إثر ذلك عمد الزعيم المكناسي إلى إجلاء الأدارسة فصاروا إلى قلعة حُجَرْ النَّسرْ بالشمال، وهناك حاولوا إحياء دولتهم التي ظلت تقاوم عوادي الزمن إلى أن نجحت الحجابة العامرية في القضاء عليها سنة 375/985. وموازاة مع ذلك، لم يتوقف الفاطميون وحلفاؤهم عن إنفاذ الحملات ضد فاس فسيطروا عليها مرارا كما هدموا مدينة البصرة وخربوها. وعلى غرارهم تجردت الحجابة العامرية للسيطرة على فاس في أكثر من مرة وهاجمت جيوشها مدن سبتة وطنجة وتيطاوين وقصر مصمودة وأصيلا وحجر النسر.

الإمارات الزناتية

ولم تقتصر نتائج الصراع الأموي الفاطمي بالمغرب على تفكيك نظمه السياسية، بل كان وقعها أعمق إذ أسفرت عن تحركات للقبائل النفزية والبرنسية والمصمودية والمكناسية، باستثناء قبائل صنهاجة التي ظلت مقيمة بمضاربها الصحراوية. وبالموازاة مع ذلك، تسربت قبائل إزداجة من أحواز وهران مكتسحة بلاد نكور. كما سيطرت قبائل مغراوة على سجلماسة ومضارب مكناسة وتقدمت فصائلها نحو فاس وأغمات وبلاد السوس. ونفس الشيء ينطبق على قبائل بني يفرن التي تسربت نحو سلا واكتسحت مجمل الممرات الداخلية

في اتجاه تادلا. وبقدر ما انطفأت جذوة كبريات المجموعات القبلية المغربية استفحل أمر زناتة البدو، وذلك في أوائل حجابة المنصور بن أبي عامر الذي كان وراء تجييشها. ومن المعلوم أن هذا الأخير قد نجح اعتمادا عليها في الاستبداد بالحكم بقرطبة وإحكام قبضته على العدوتين المغربية والأندلسية. وكانت البلاد المغربية أسبق إلى التفكك والتوزع بين كيانات مختلفة، ولم تدخل الأندلس في وضعية مماثلة إلا ابتداء من سنة 1031/422 عند سقوط الخلافة الأموية.

ومن أشهر الكيانات التي تشكلت بالمغرب خلال هذا العصر، نذكر إمارة بني خزرون بسجلماسة التي ظلت قائمة إلى أن اجتاحها المرابطون سنة 1056/448. وعلى أنقاض ممتلكات الأدارسة، أنشأت قبائل مغراوة إحدى أبرز الإمارات المحلية التي ظلت قائمة بفاس إلى حين سقوطها في يد المرابطين سنة 1069/462. كما نجحت فصائل أخرى من قبائل مغراوة في إنشاء إمارة بأغمات. وتمكن بنو يفرن هم أيضا من الاستبداد بالحكم في الإمارات التي أنشأوها بسلا وتادلا. واستمرت بالسوس إمارة شيعية بَجَلِيَّة (**دائرة المعارف الإسلامية**، ط. 2، 888/I/أ) منذ عهد الأدارسة. وعلى أنقاض إمارة نكور نجح يعلى بن فتوح الإزداجي في تأسيس إمارة قبيلة إزداجة سنة 1019/410، وقد ظلت قائمة إلى أن أسقطها يوسف بن تاشفين سنة 1080/473، وخرب مدينة نكور فلم تعمر من بعد. كما تأسست بسبتة إمارة سقوت البرغواطي التي لعبت دورا بارزا في المبادلات التجارية من وإلى الشرق وعبر المجاز بين العدوتين المغربية والأندلسية إلى أن قضى عليها المرابطون سنة 1084/477.

بعد هذا التمزق الذي حول المغرب إلى ما يشبه فسيفساء من الكيانات الجهوية، جاءت حركة المرابطين لتسقط تلك الإمارات الواحدة تلو الأخرى ابتداء من منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر للميلاد، منشئة على أنقاضها كيانا جامعا للمغرب والأندلس إيذانا بانفتاح آفاق عصر جديد.

مرحلة الهيمنة والتمركز

لم يعرف الحكم خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر للميلاد مجرد تداول معتاد بين الحكام وإنما تغير هو نفسه كشكل ومضمون. لذا فإن الأمر يتعلق بتحول يقتضي أن يُحَدَّد كمدلول ويُوطَّن ضمن السياق المحلي والظرفية الجهوية السائدين خلال الفترة المعنية.

وسبق أن رأينا أن القرن العاشر للميلاد قد خلف مغرباً مجزءاً إلى حد كبير تتقاسم ترابه عدة كيانات سياسية متجاورة تضم إمارات ومدنا قائمة بذاتها كدول ظهرت خلال فترات مختلفة. ويمكن التذكير في هذا الصدد ببعض النماذج من هذه الكيانات كمجمل إمارات الأدارسة وإمارة بني يفرن بسلا وإمارة برغواطة بتامسنا وكذا إمارة سقوت البرغواطي الذي حكم مدينة سبتة وبلاد غمارة بالإضافة إلى إمارة بني مدرار بسجلماسة وإمارة أغمات.

إلا أن هذا التشتت لم يكن مرادفا للتسيب وإنما جاء مواكباً لظهور شبكة من المدن التجارية المرتبطة بتجارة ما وراء الصحراء، مما يعني أن المغرب قد أمسى محط صراع تتجاذبه من أجل الهيمنة قوتان تتمثلان في الخلافة الفاطمية بإفريقية والخلافة الأموية بقرطبة.

ومع منتصف القرن الحادي عشر، سوف يظهر تطور جديد من نوع آخر. ذلك أن البلاد الإفريقية قد أسندت كإقطاع من قِبَل الفاطميين إلى القبائل العربية المُنحشِرَة بصعيد مصر ونعني قبائل بني هلال وبني سليم، مما أدى إلى هجرة هذه القبائل وإسهامها في القضاء على الحكم الزيري[8]. والنتيجة أن انعدام الأمن بالطرق قد أدى ببعض كبار الفقهاء كابن رشد الجد إلى مراجعة موضوع صحة الحج عند توقع المخاطر فخلصوا إلى إسقاط هذه الفريضة عن سائر أهل المغرب.

كما أن انهيار الخلافة الأموية بقرطبة قد أدى بدوره إلى قيام حوالي خمس عشرة إمارة فبدأ بذلك عصر الطوائف بالأندلس. وقد واكب هذا التشتُّتَ تراجعُ الأنظمة الإسلامية أمام الممالك المسيحية واقترن التقدم المسيحي المعروف هناك بحركة الاسترداد[9] مع احتلال الثغور الإفريقية من قبل النورمان، حكام صقلية، وكذا مع انطلاق الحملات الصليبية نحو المشرق؛ والاقتران هنا شيء ينبغي التشديد عليه.

لقد ساعدت هذه الظرفية على انطلاق مسلسل النظام المركزي عبر قيام الدولة المرابطية فكانت بداية العصر الذي جرت العادة بنعته بـ"عصر الإمبراطوريات الأمازيغية الكبرى"، أي الإمبراطوريات المرابطية والموحدية والمرينية والوطاسية، وهو عصر دام زهاء خمسة قرون وانتهى بقيام الدولة السعدية. وهكذا فبعدما فشلت محاولات الوحدة السياسية انطلاقاً من شرق المغارب، نجد تياراً معاكساً يدفع دولاً حديثة نشأت بالمغرب الأقصى إلى القيام بمحاولات متفاوتة الحظ في اتجاه حكم المغرب الأوسط وبلاد إفريقية.

أجل، لطالما تم اقتفاء أثر ابن خلدون عند اعتماد الطابع الدوري لهذه التجارب فاكتست بذلك أهمية قصوى على مستوى التفسير. والواقع أنه يمكننا أن نتبين ضمن هذه التجارب بعض سمات التطور كذلك؛ فالمغرب قد تميز للمرة الأولى باسم المغرب الأقصى[10] كما ظهر معجم جديد يتضمن لفظاً خاصاً كلفظ المخزن بالإضافة إلى

8 يتعلق الأمر هنا بحكم الدولة الزيرية القائمة بإفريقية بمدينة القيروان سنة 972/361 على يد أسرة صنهاجية قدمت من المغرب الأوسط في ركاب الحكم الفاطمي أول الأمر. دخلت هذه الأسرة في خدمة الدولة الفاطمية قبل أن تعلن عن استقلالها عبر أداء البيعة للخلافة العباسية المناوئة لها سنة 1049/440، فجاء رد فعل السادة الأوائل انطلاقا من مصر كما هو وارد في المتن.

9 مصطلح "حرب الاسترداد" غير مناسب من وجهة نظرنا، شأنه في ذلك شأن مصطلح "فتح" ؛ ذلك أن المسيحيين الذين قدموا من شمال شبه الجزيرة الإيبيرية ومناطق أوروبية أخرى قد لجأوا في الكثير من الأحيان إلى طرد سكان إيبريين أصليين ممن اعتنقوا الإسلام ولم يكونوا غزاة.

10 ظهرت تسمية المغرب الأقصى على مستوى التدوين بالمعنى الجغرافي مع المرابطين بالذات، حيث أخذت تعوض عبارات غرب المغرب والمغرب الغربي أو المغرب بصفة مبهمة؛ انظر في الموضوع محمد القبلي، **الدولة والولاية والمجال**، دار توبقال،1997، ص 74-75.

مؤسسات مستحدثة أخرى. ثم هنالك اعتناق المذهب المالكي كمرجعية فقهية عقدية. ويبدو أن عنصر المجال قد أصبح عنصراً حاسماً من جهته؛ بمعنى أن الحكم قد أمسى مرتبطاً بمراقبة شبكات الطرق التجارية الواصلة بين المغرب وكل من الأبيض المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء؛ مما أدى إلى تأمين هذه الشبكات وإخضاعها للمغرم واستغلالها رأساً على المستوى التجاري. وهكذا فإن الأهمية التي تميزت بها تجارة العبور ضمن المسلسل الجاري لتمركز الدولة تكاد تستأثر بكل شيء لتصبح مصدر هشاشة وقوة في نفس الآن. ذلك أن حيوية النشاط التجاري قد سمحت بازدهار المدن دون أن يكون لها أي أثر فعلي على العالم القروي المعرَّض للركود في وقت أخذت تتخلص فيه أوروبا من التقسيم الفيودالي بينما واكب انتعاشُ الحواضر والمبادلات عدةَ تحولات هامة بالأرياف.

مبادرات العصبيات الحاكمة انطلاقا من الجنوب الغربي : المرابطون والموحدون

لقد تبنَّيْنا مقاربة تيمية دون أن نُخِلَّ بتاتاً بالعنصر الكرونولوجي عند تناولنا لتاريخ الدولتين المرابطية والموحدية، وذلك بدل أن نفصلهما عن بعضهما تبعاً للتعاقب الزمني[11]. ورغم الفوارق البديهية، فإنه يتبين بالفعل أن المرحلتين لا تخلوان من تشابه سواء من حيث المنطلق المجالي أو على مستوى المسلسل المفضي إلى الحكم أو بالنسبة لإقامة الدولة المركزية.

مسلسل الاستيلاء على الحكم

- ما وراء روايات التأسيس

بالنسبة للرواية التقليدية، يبدأ تاريخ الدولة المرابطية في غضون العقد الثاني من القرن الخامس للهجرة أو الثالث من القرن الحادي عشر للميلاد على يد الأمير يحيى بن إبراهيم الكُدَّالي. فأثناء عودة هذا الأخير من الحج، نجده يقف بالقيروان ويلتقي هنالك بالفقيه أبي عمران الفاسي فيلتمس منه تعيين رجل يقوم بتفقيه قومه في مذهب أهل السنة. ونظراً لانعدام أي مترشح للقيام بهذه المهمة، فإن أبا عمران قد عين له من بين طلبته فقيهاً يقيم ببلد نفيس ببلاد المصامدة ويدعى وَگَّاگ بن زَلُّو اللَّمْطِي، وكان قد أسس دارا عرفت بـ"دار المرابطين"[12] بالسوس. استقبل وَگَّاگ هذا يحيى الكُدَّالي وأوصاه بطالب يصطحبه إلى الصحراء من بين طلبته يعرف بعبد الله بن ياسين.

11 تراجع قائمة المعالم الكرونولوجية المثبتة آخر الكتاب.

12 يحيل لفظ المرابطين هنا على جماعة من الزهاد من أتباع وَگَّاگ بن زَلُّو اللَّمْطِي انقطعوا إلى العبادة والجهاد. وحول التطور الذي طرأ على فحوى هذه التسمية، انظر الفصل السابع.

أما الرواية المتعلقة بابتداء أمر الموحدين فتنطلق من ظهور محمد بن تومرت على أنه فقيه من قبيلة هرغة بالسوس وأنه رحل إلى الأندلس في طلب العلم قبل أن يتجه إلى المشرق ويأخذ عن كبار الأئمة ثم يولي وجهه شطر موطنه الأصلي. وانطلاقاً من إفريقية وأثناء نزوله بالمحطات المتتالية التي وقف بها كتلمسان وفاس ومكناس، نجده يتعبأ للقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلم تلبث هذه المهمة أن تطورت بالتدريج لتصبح حركة سياسية. وبمجرد ما حل الرجل بمراكش، دخل في مواجهة مفتوحة مع الأمير علي بن يوسف المرابطي وأخذ ينتقد سيرة الأسرة الحاكمة ثم تصدى لمن جُنِّد من الفقهاء لإفحامه. وذُكِر أن الفقيه ابن وُهَيْب قد توجه إلى الأمير بقوله: « ثَقِّفْه يا أمير المسلمين، لأن هذا هو صاحب الدرهم المُرَكَّن، إجعل عليه كبلا، كي لا تسمع له طبلا »[13].

وهكذا فإن الروايتين أعلاه لا تخلوان من أوجه الشبه. فالمشرق مقترن فيهما معاً بالعلم وظهور رجل مصلح. وكلتاهما تعكس نموذجا يحيل على تجربة الرسول عندما كوَّن جماعة محدودة من الأتباع فاصطدم بالخيبة عند الدعوة الأولى ثم تعزَّز جانبه عبر فضاء الخلوة والانزواء. ذلك أن ابن ياسين سيرحل بمعية رفيقه يحيى بن إبراهيم نحو جزيرة أقام فيها رباطاً وظَّفه لتربية جماعة من الأتباع أخذت تنمو بالتدريج لتصبح العمود الفقري لحركة دينية-سياسية تسمى بحركة المرابطين.

أما ابن تومرت، فقد مزج بين مقومات عدة: لقد صاغ عقيدة في الفترة ما بين 1221/515 و1124/518، وهي عقيدة تجمع بين الاعتزال والأشعرية والظاهرية ثم تتمحور كلها حول التوحيد من حيث اشتق لفظ الموحدين. وبعدما خرج من مراكش، نجده يلجأ في البداية إلى مسقط رأسه بقرية إيجيليز-ن-أرغن بالأطلس الصغير الغربي حيث تلقب بالمهدي ورفع نسبه إلى العترة الشريفة ثم أعلن عن تطلُّعِه إلى الحكم قبل أن يتراجع نحو تينمل كملجأ جبلي منيع. هنا أقام ابن تومرت تراتباً سياسياً-مذهبياً مزج فيه بين الإطار القبلي ومرجعية التجربة النبوية بالمدينة حيث أصبح هنالك "أهل الدار" و"أصحاب العشرة" و"أهل الخمسين" و"أهل السبعين".

وفي مرحلة لاحقة، سوف تُشبَّه الحملات العسكرية الموجهة ضد النظام القائم بغزوات الرسول. على أن تماثل التجربتين يظل أكثر وضوحاً بالنسبة لما يتصل بابن تومرت. فلقد سبق لهذا الأخير أن ارتبط عند مروره ببجاية بعبد المومن بن علي عندما تفرس فيه جملة من الخصال المشترطة في رجل الدولة المقتدر. أما الأتباع فقد سموا بالأنصار ؛ ثم إن أحد الأصحاب – واسمه

---

13 بالإضافة إلى هذه الصيغة المعاصرة حسبما يبدو (كتاب **أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين**، تحقيق ليفي بروفنصال، باريس، 1928، ص 68)، هنالك صيغ أخرى وردت وكأنها تود أن تؤكد فحوى الرواية نفسها مع الميل إلى التبسيط في العبارة؛ انظر ما أورده المراكشي في (**المعجب في تلخيص أخبار المغرب** [بالنسبة لبقية النص والهوامش **المعجب**]، القاهرة، 1949، ص 185) وما كتبه صاحب الحلل الموشية عبر الصيغة الآتية: «أبقاك الله، هذا الرجل استعمله في الكبول، وإلا قصده يسمعك الطبول» (مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية** [بالنسبة لبقية النص والهوامش **الحلل الموشية**]، الرباط، 1936، ص 83).

عبد الله الونشريسي الملقب بالبشير – قد اضطلع بالقيام بعملية تطهير عرفت عند الموحدين بالتمييز[14] واحتفظت لنا المصادر عنها بجرد مُرقَّم يفهم من خلاله أن الأمر يتعلق بعملية مشروعة موثقة توثيقاً شرعياً هدفها تصفية مَنْ خالف أو تردد في الأخذ بعقيدة التوحيد.

على أن البحث الحديث قد شكّك في صحة الروايتين المذكورتين من حيث تفاصيل الأحداث المروية. فبالنسبة للرواية الأولى، تَمّ الوقوف على مجموعة من الوقائع الواهية والتواريخ الضعيفة، إذ أن هنالك مصادر تضع حج يحيى بعد وفاة أبي عمران بينما يظل موقع رباط ابن ياسين موضع إشكال. ثم هنالك اللغز المتعلق بما لحق الأحداث المتطورة بالصحراء من غياب يكاد يكون كليا على مستوى المصادر الروائية بعد قيام الدولة المرابطية. أما بالنسبة للرواية الثانية، فإن خط سير ابن تومرت يظل غامضاً عند العودة قبل مروره بإفريقية إذ أننا لا نتوفر إلاّ على شهادات متفرعة عما رواه الأتباع، وهي شهادات مصوغة بصيغة الحكايات المنقبية.

ومع هذا فهنالك عدة عناصر إخبارية تكشف عن توجهات حاضرة تتقاطع معها. فبالنسبة للحلقة المرابطية، يبدو أن مبادرة أبي عمران قد أعطت الإشارة لشبكة الفقهاء التي عم إشعاعها انطلاقاً من القيروان حسبما يتبين فربطت بين القواعد الأندلسية ومدن كفاس وأغمات وسجلماسة وسبتة. وقد كان وسط الفقهاء يبحث آنئذ عن قوى قادرة على حماية الأمة وتوحيدها مع تأسيس نمط جديد من أنماط الحكم. وعلى مستوى آخر، وضمن المد السني المناهض للشيعة الفاطميين، نجد تطابقاً دالاً بين تقدم السلاجقة بالمشرق وظهور الحركة المرابطية بالمغرب.

وهكذا اختار الفقهاء أن يتوجهوا إلى كونفدرالية الرُّحَّل المحاربين من صنهاجة الداخلين في حوزة قبائل گدالة ولمطة ومسوفة، وذلك باعتبار مراقبتهم للمحاور الحيوية لتجارة ما وراء الصحراء وخاصة منها المحور الرابط بين سجلماسة وأَوْدَغُشْت.

أما بالنسبة للحلقة الموحدية، فالظاهر أن الأيديولوجية قد احتلت فيها مكان الصدارة، إذ استغل ابن تومرت ذلك التذمر الناتج عن إحراق كتاب **الإحياء** فاعتَدّ بمباركة مؤلِّفه الغزالي وأعلن الحرب على المرابطين مُتَّهماً إياهم بالتجسيم، أي بتشبيه الخالق بالمخلوق عند التعرض إلى الصفات الإلهية.

ولقد كان لدعوة ابن تومرت صدى واسع بين قبائل مصمودة الجبل المقيمة بالأطلس الكبير. وابن خلدون يصف منطقتهم على أنها منطقة نشيطة غنية، وذلك لأنها تُعَدُّ مَعْبَراً لا محيد عنه بالنسبة لتجارة القوافل ومحاورها بحيث « لا يعلم عدد [ساكنتها] إلا الله » حسب صاحب المقدمة وعدد كبير ممن سبقوه. وعليه، فمن المحتمل أن يكون التكاثر الديموغرافي قد لعب دوره في محاولةِ بحثِ أهلِها عن موارد جديدة ولا شك.

14 يتعلق الأمر بعملية ترمي إلى التمييز ضمن الأهالي – سواء بالمدن أو الأرياف – بين من آمن بإمامة المهدي بن تومرت وبين من خالف أو تردد. والنتيجة أن عهد الحكم الموحدي، مباشرة بعد قيامه، إلى جرد محكم أدى إلى تصفية هؤلاء والإبقاء على أولئك.

خريطة 13 مكرر – مواطن القبائل الصنهاجية



عن ف. لگاردير، المرابطون (بالفرنسية)، دار النشر لارمطان، 1989، 20.

■ محاور الغزو

إن التطلع إلى تأسيس أي حكم قائم على المعتقد الأيديولوجي يقتضي اللجوء إلى التدخل العسكري. وبالنسبة للدولتين المعنيتين، نجد أن الأمر يتعلق بمسار غزو ونمط استخلاف يفضي إلى تشكُّل مجال معين. أما التوسع العسكري فيتجه صوب اتجاهات ثلاثة أولها مغربي وثانيها مغاربي والثالث أندلسي. ولكي نتمثل هذا الجانب على الوجه الأكمل، ربما كان من المفيد أن نتبنى اتجاها مقارناً من شأنه أن يسمح برسم كل من الفوارق والسمات المشتركة.

لقد اعتمد خط سير المرابطين نحو الحكم على محورين اثنين أساسيين هما محور الشمال ومحور الجنوب. وهكذا تم احتلال مدينة سجلماسة مرة أولى من قبل ابن ياسين بمعية يحيى بن عمر سنة 1054/446 أو 1055 ثم تلا هذا الاحتلالَ غزوُ مدينة أودغست في نفس السنة فنُهبت البلدة ثم أزيحت من حوزة الإمبراطورية الغانية بالسودان الغربي قبل أن يتم غزو بلاد درعة واحتلال مدينة سجلماسة مرة أخرى على إثر تمرُّد أهاليها وفتكهم بالحامية المرابطية القليلة العدد. وتوفي يحيى سنة 1056/448 فاستؤنفت العمليات العسكرية بقيادة أبي بكر بن عمر، فكان غزو السوس وإخضاع محطة نول لمطة (سنة 448/نهاية 1056 أو بداية 1057) فاحتلال مدينة تارودانت. من هنا تم العبور نحو بلاد المصامدة فاحتلت مدينة أغمات وشنت الحملات على منطقة تادلة وبلاد برغواطة بتامسنا ابتداء من سنة 1058 للميلاد. وبعد هذا تم توجيه حملة عسكرية نحو الصحراء بقيادة أبي بكر فاحتفظ بالحكم على ما يبدو إلى أن توفي كما تدل على ذلك المسكوكات التي ضربت باسمه؛ بينما تمت متابعة الغزو بالشمال من قبل يوسف بن تاشفين عبر تنظيم عمليات عسكرية بمنطقة سلا واحتلال مدينة مكناس ثم مدينة فاس وبعدهما مدينة تلمسان سنة 1075/468 على يد مَزْدَلي ابن عم يوسف بن تاشفين. وتم بعد ذلك غزو بلاد ملوية قبل أن يتم إخضاع مدينتي سبتة وطنجة.

أما خط سير الموحدين فمغاير لما سبق. ذلك أن جيوش عبد المومن قد انطلقت من تينمل في اتجاه المرتفعات المجاورة لمدينة فاس ثم توجهت نحو "جبل غمارة" قبل أن تتجه إلى منطقة تلمسان. وكان آخر ما تم احتلاله من المدن مدينتي فاس وسلا ثم مدينة مراكش. وبالتالي فإن الاختيارات الإستراتيجية هنا مخالفة للاختيارات الأولى إذ أن المرابطين اعتمدوا الأراضي الواطئة بينما أعطيت الأولوية للمحور الجبلي بالنسبة لتقدم الموحدين وإن كان خط الغزو قد اقترن اقتراناً بطرق القوافل التجارية في كلتا الحالتين.

على أن هنالك نقطة مشتركة أخرى تتضح من خلال أساليب الغزو المتبعة ونعني هنا أن مجموعة من المدن قد تم توظيفها كقواعد فعلية لإقامة الحكم. من هذه المدن قلعة أزُوگي قرب أطار بالقطر الموريتاني الحالي، وهي قلعة تتجاهلها المصادر المغربية ولو أنها تعتبر قاعدة للغزاة المرابطين. وبتأسيسهم لمدينة مراكش[15]، فإن هؤلاء الغزاة قد توخوها

15 تنسب الرواية السائدة تأسيس هذه المدينة إلى يوسف بن تاشفين، وهو ما تمت مراجعته في ضوء المعلومات الواردة في بعض المصادر التي أشارت إلى تأسيسها قبل ولايته؛ انظر أحمد مختار العبادي، «دراسة حول كتاب **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية** وأهميته في تاريخ المرابطين والموحدين»، مجلة **تطوان**، 1960، 158-139 وخاصة ص 146-143 وأيضا:

Gaston Deverdun, *Marrakech des origines à 1912*, Rabat, Editions Techniques Nord-Africaines, 1959, I, 51-70.

وعلى نفس المنوال، تعيد الدراسات والأبحاث الأركيولوجية الحديثة النظر في تأسيس مدينة فاس على يد إدريس الثاني ورباط الفتح على يد يعقوب المنصور الموحدي؛ راجع حليمة فرحات وعبد الأحد السبتي، **المدينة في العصر الوسيط قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي**، الدار البيضاء-بيروت، المركز الثقافي العربي، 1994، ص 25 - 34 وكذا:

E. Lévi-Provençal, "La fondation de Fès", *Annales de l'Institut d'Etudes Orientales*, IV, Alger, 1938, 23-52.


37. صومعة مسجد فيگيگ (منسوبة إلى المرابطين)

عاصمة سياسية ومركزا لمراقبة أهل الجبل من سكان الأطلس في نفس الآن. أما توحيد مدينتي فاس، فيعتبر بمثابة خطوة أولى في اتجاه النواحي المشرقية. ولقد لعبت تلمسان دورا مماثلا لهذا الدور نفسه. ثم إن أهمية مدينة سبتة قد تجلت بوضوح عندما تمت مطالبة أمراء الأندلس من قبل يوسف بن تاشفين بالمساعدة على احتلالها كشرط لجوازه الأول نحو الأندلس باعتبار موقعها الإستراتيجي. ومنذ عهد عبد المومن، دأب الموحدون من جهتهم على اعتماد نفس النهج فاستعملوا مدينة الرباط كمحطة للإراحة والتزود في طريقهم نحو البوغاز. وإن أهمية كل هذه المواقع المعروفة بالقواعد لتدعو إلى احتساب نسبية معنى العاصمة كمفهوم مستحدث يقتضي علاقة أخرى للدولة بالتراب التابع لها.

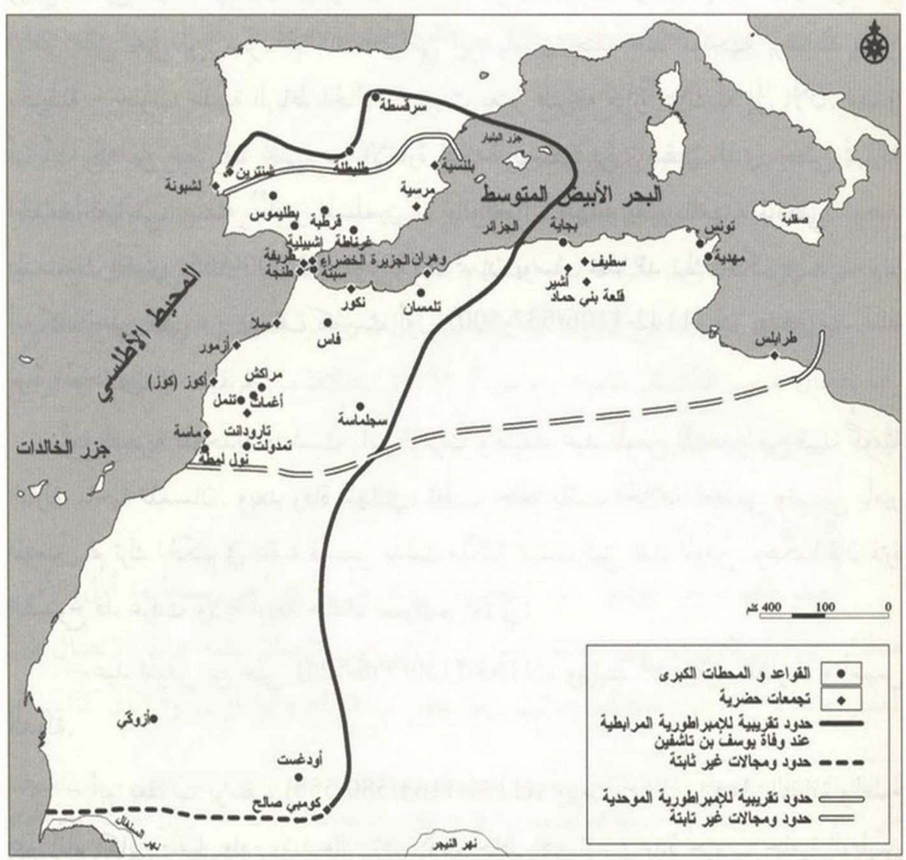
وبعد ظهور هاتين الدولتين بأرض المغرب الأقصى، نجدهما أمام مشروع مغاربي رصين ترجم إلى الواقع بالتدريج. فانطلاقا من مدينة تلمسان وحوالي سنة 1082/475-1083، أمكن لعساكر يوسف بن تاشفين أن تحتل على التوالي كلا من مدينتي وهران وتَنَس وكذا جبل ونشريس ومنطقة وادي شليف ثم مدينة الجزائر التي جسدت بذلك المدى الأقصى للإمبراطورية الجديدة من جهة الشرق. وبعد مرور قرن من الزمن، نجد أن عبد المومن قد وضع برنامجا يشمل غزو إفريقية غزوا ممنهجا، وذلك بواسطة وحدات برية وأخرى بحرية. وكانت النتيجة أن تم الاستيلاء على مدينة تونس ومدينة المهدية التي كانت في قبضة النورمان. بعدئذ استطاع عبد المومن أن يحتل مدن صفاقس وسوسة وقابس وطرابلس. وبذلك عرفت بلاد المغارب تجربتها الوحيدة المتمثلة في مراقبة دولة واحدة لمجموع الرقعة الترابية حتى التخوم المصرية.

أما العلاقة القائمة مع الأندلس فكانت أكثر تعقيدا. فهي تكشف من جهة أولى عن ظاهرة أقدم منها بكثير وتتلخص في أهمية البوغاز كرهان رئيس؛ ثم هي تؤشر من جهة أخرى على أن الحضور بالعدوة الأندلسية قد أمسى عاملا فعليا من عوامل المشروعية. لقد عبر هذا الحضور بالنسبة ليوسف بن تاشفين في مرحلة أولى عن مجرد استجابته لطلب النجدة الصادر عن أمراء الأندلس بدافع من فقهائها قصد مواجهة الضغط المسيحي المتنامي والموجه آنئذ من قبل ألفونسو السادس ملك قشتالة. ذلك أن هذا الأخير قد

احتل مدينة طليطلة سنة 1086/479 فصار سيد الموقف بشبه الجزيرة كلها. وكان أن تُوِّج الجواز الأول للمرابطين بانتصارهم بالزلاقة (1086/479). ثم عاودت الدسائس والمؤامرات سيرتها الأولى. وبانتصار المرابطين على سيد بلنسية (Le Cid Campeador)، تم ضم بلاد الأندلس إلى إمبراطوريتهم بعد خلع أمرائها من قبل العاهل المرابطي بسبب لجوئهم إلى المغارم غير الشرعية وتقاعسهم وربما لتواطئهم مع الممالك المسيحية. وأشهر من نفي قسرا إلى المغرب الأقصى من بين هؤلاء الأمراء ابن عباد صاحب إشبيلية وابن بُلُقين صاحب غرناطة (انظر الملحق رقم I).

وقامت الثورة الموحدية فأصبحت عائقا هاما بالنسبة لتدخلات المرابطين ببلاد الأندلس التي أمست معرضة مرة أخرى لنفس التهديدات ونفس التشرذم. ولقد عمَّرت الطوائف الجديدة عدة سنين قبل أن يتدخل عبد المومن لإعادة الأمور إلى نصابها مع تسجيل بعض الانتصارات. ومع هذا فإن التقدم المسيحي قد استمر في طي المراحل بعد أن كان قد توقف لفترة معينة فاستولى ألفونسو الثامن ملك قشتالة (1158-1214م) على مجموعة من المدن. ورغم الدوي الذي

خريطة 14 – الإمبراطوريتان المرابطية والموحدية



عن ف. لگاردير، **المرابطون** (بالفرنسية)، دار النشر لارمطان، 1989

ج. أبو النصر، **تاريخ المغرب الكبير في الفترة الإسلامية** (بالإنجليزية)، مطبوعات جامعة كامبريدج، 1993

كان لوقعة الأرك سنة 1195/591، فإن هذا الانتصار ظل حبيس لحظته، إذ لم يلبث أن أردفه انكسار الموحدين بالعُقاب بعد سبعة عشر عاما.

وعموما فإن العلاقات مع عدوة الأندلس لا تخلو من ازدواجية. ذلك أن الأمر يتعلق ببلاد مغزوة أثرت ثقافيا تأثيرا قويا على الغزاة منذ دخول المرابطين، وذلك بفضل ما كان لها من مهندسين ومعماريين ونخب مثقفة وكتاب إداريين.

أدوات الحكم المستحدثة

لقد واكب التوسعَ العسكري الذي عرفته الدولتان المعنيتان مجموعةٌ من الأدوات المؤسِّسَة التي تمت إقامتها بهدف تمكين السلط الجديدة من الفعالية المتوخاة من أسلوب التمركز المنسجم مع الهيآت المحلية والإقليمية.

■ العاهل والمواصفات

عرف الحكم في البداية تعايش قطبين اثنين يتمثلان في الإمام والأمير على الصعيد المركزي قبل أن تُعَوَّض هذه الثنائية بوحدة القيادة التي ستؤول من بعد إلى نظام ملكي وراثي. فعلى عهد المرابطين، يبدو أن عبد الله بن ياسين قد ارتأى كإمام أن يطلق لقب الأمير على يحيى بن عمر. ثم كان أن لقي ابن ياسين حتفه عند مواجهة برغواطة فدفن بكْرِيفْلَة - جنوب مدينة الرباط الحالية - حيث يعتبر ضريحه مزاراً يتبرك به إلى الآن. ويبدو أن أبا بكر بن عمر قد تخلى عن الإمارة لفائدة يوسف بن تاشفين الذي حظي بمباركة الخليفة العباسي بصفته "أمير المسلمين". والواقع أن عهده يعتبر العهد المرابطي الوحيد المتماسك القوي (465-1073/500-1106). ثم إن يوسف هذا قد ترك الحكم في ذريته ولو أنه كان على علي بن يوسف كوريث أول (500-1106/537-1142) أن يواجه منذ آنئذ ثورة الموحدين.

أما التجربة الموحدية فدشنت بابن تومرت وخليفته عبد المومن المنحدر من قبيلة كُومِيَّة النازلة بناحية تلمسان. وبعد وفاة المهدي، تلقب خلفه بلقب الخلافة العظمى وتسمى بأمير المؤمنين ثم ترك الحكم في عقبه فأسس بذلك ملكية تُنسَب لبني عبد المومن. وهكذا فإن فترة الشموخ قد عرفت ولاية أربعة خلفاء نسوقهم كالآتي:

- عبد المومن بن علي (524-1130/558-1163)، ويرتبط اسمه بغزو المغارب وتأسيس الدولة.

- أبو يعقوب يوسف (558-1163/580-1184)، ويرمز اسمه إلى ازدهار الثقافة والعلوم عبر أناس كابن طفيل وابن رشد وابن زهر. وقد خاض هو نفسه عدة حروب حامية الوطيس بالأندلس ولقي حتفه من جراء طعنة أصابته أثناء محاصرته لشنترين (Santarem).

– أبو يوسف يعقوب (580-595/1184-1199)، وقد لقب بالمنصور على إثر انتصاره بالأرك، ويعتبر من البناة العظام. وقد نَسجَت الذاكرة الشعبية حول شخصه أسطورة بعد وفاته[16].

– محمد الناصر (595-610/1199-1213) وامتاز عهده بالقضاء على حركة بني غانية بإفريقية ثم انتهى بهزيمة العُقاب سنة 609/1212.

وتمَّ الاعتناء تدريجيا بتقوية الطقوس البروتوكولية تعبيرا عن أُبَّهَة الملك. والظاهر أن إسهام المرابطين في هذا المجال قد ظل ضعيفا بسبب صمود ثقافتهم البدوية واستمرار تبعيتهم للخلافة العباسية وقِصَر حكمهم ولا شك. ولقد اهتم هؤلاء المرابطون بتبني بعض الشارات العسكرية كالرايات والطبول بالدرجة الأولى. أما من خلفهم من الموحدين فقد عبأوا من الشارات الشيء الكثير. فالخطبة تنص على اسم المهدي كما تنص عليه النقود والمراسلات الرسمية. وهنالك التبرك بكل ما في الكلمة من معنى بالمصحف المنسوب لعثمان، وهو مصحف وظفت حوله عدة حرف وغدا يتقدم موكب الخلفاء في استعراض بهيج. أما الخليفة فقد صار يكتسي كسوة خاصة ذات ألوان مميَّزة كاللون الزبيبي واللون المسكي، وهي ألوان يمنع استعمالها على الغير بمن فيهم أعضاء الأسرة الحاكمة. وداخل المسجد، يختص الخليفة بمقصورة تؤمِّن له فضاء خاصا به لتأدية الصلاة. ولتنقله وبروزه تراتيبُ دقيقةٌ تضاف إلى "أفْراگ" كفضاء ملوكي محروس أشد ما تكون الحراسة وكذا إلى القبة الحمراء المعدة للاستقبال في ظروف معينة خاصة (انظر الملحق رقم II).

أما الحرس الإمبراطوري فيتكون من حراس أجانب يسهرون على أمن العاهل منذ أن أدخل المرابطون هذا التقليد بتجنيدهم ألفين من العبيد المنحدرين من السودان فكان أن لعبوا دورا حاسما في انتصارهم بالزلاقة. ثم استقدم علي بن يوسف من الأندلس مائتين وخمسين علجا تمَّ إركابهم كخيالة من الطراز الأول فدشن بذلك ظاهرة اللفيف العسكري المسيحي. وأما إدخال عنصر التركمان المعروفين بالغُزِّ أو الأغزاز انطلاقا من إفريقية، فالظاهر أنه يرجع تاريخيا إلى زمن الموحدين.

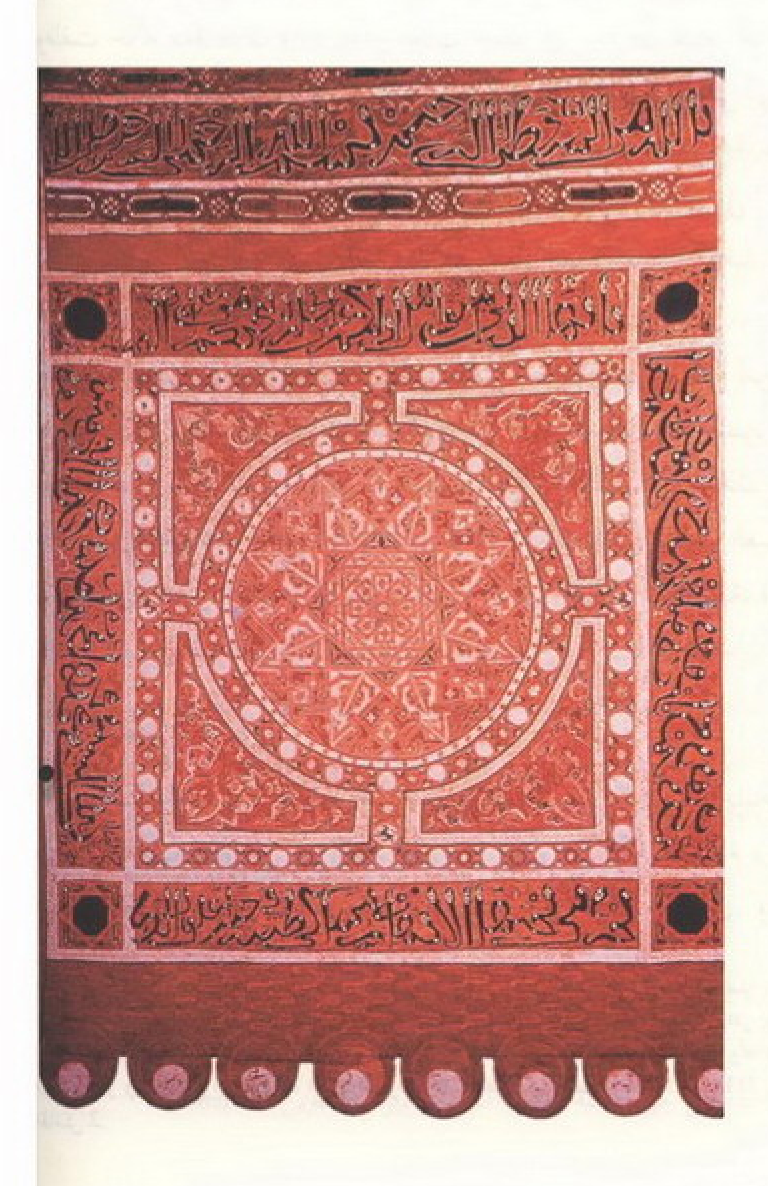
▪ الجهاز الإداري

عرفت المؤسسات طريقها نحو التموقع تدريجيا على الرغم من بساطتها أول الأمر. هنالك حاجب يختار من بين العبيد السود في الكثير من الأحيان ليقوم بربط الاتصال بين القصر والعالم الخارجي كما أن هنالك وزيراً يعتبر في الواقع وزيراً أول. وهنالك كاتب ثم

---

16 نظرا لما اشتهر به المنصور الموحدي أواخر عهده من اهتمام شخصي بأوضاع العامة ورعاية متصلة بالزهاد ورجال التصوف على العموم، فإن الأسطورة المشار إليها قد ظهرت مباشرة بعد وفاته حسبما تذكر أقرب المصادر إلى الحدث. وقد ألحت هذه الأسطورة على أنه لم يمت وإنما اختار السياحة وتوجه إلى الشرق برسم القيام بفريضة الحج وأنه سوف يعود في يوم من الأيام؛ انظر في الموضوع ابن عذاري، **البيان المغرب** (القسم الموحدي)، تطوان، 1960، ص 211 و**المعجب**، ص 284، الهامش 2.

قاضي القضاة المكلف بالجمع بين القضاء بالعاصمة مراكش وبين الإشراف مبدئيا على خطة القضاء برمتها. ولقد أدخل الموحدون تحسينات ملموسة على البنية التي خلفها مَنْ كان قبلهم مِن المرابطين فأسسوا هيئات استشارية تعد امتدادا للمجالس المكوَّنة من قِبَل ابن تومرت. ونظرا لما كان للمراسلات من أهمية قصوى لدى الخلفاء بحكم انتظام الدوريات الموجهة من قِبَلِهم إلى مختلف القائمين على الجهات بهدف تلاوتها على العموم، فإن تنظيم البريد قد حظي بمزيد من العناية كما تم إمداده برقاصين مهيئين لطي مسافات شاسعة إما رجالا أو رُكبانا بحيث يقضون أربعين يوما في قطع المسافة الفاصلة بين المهدية وغرناطة وستة وعشرين يوما فيما بين مراكش ومرسية. أما الإدارة المالية، فقد ازدادت أهميتها هي الأخرى بعد أن سُنَّ التكسير (cadastre) وأصبح لصاحب الأشغال وزن خاص كما هو الشأن بالنسبة لابن يجَّان وابن المُثَنَّى.



38. لواء موحدي

وعلى المستوى المحلي، فإن السلطة كانت في يد الولاة. وقد ظهر هذا التوجه أول ما ظهر مع يوسف بن تاشفين سنة 1065/457 عندما قرر تقسيم البلاد إلى أربع مناطق ووزَّعَها بين قواد الجيش فجعل للشمال منطقتين اثنتين وللجنوب مثلهما. وهكذا عَهِد لسير بن أبي بكر بمدينة مكناس وبلاد مكلاتة وفازاز وعَهِد بفاس وناحيتها لعمر بن سليمان وكذا بمنطقة سجلماسة وبلاد درعة لداود بن عائشة كما ولّى ابنه تميم بن يوسف على مدينتي مراكش وأغمات بالإضافة إلى السوس وبلاد المصامدة ومنطقتي تادْلا وتامسْنا. أما الولايات الأندلسية الكبرى فقد أسندت إلى الخاصة من كبار المرابطين كبني الحاج وبني مَزْدَلي وبني فاطمة.

ويعتبر الوالي نائبا فعليا للأمير له حاشية تعتبر صورة مصغَّرة لحاشية هذا الأخير وتتكون هي الأخرى من كاتب ووزير وشعراء وجلساء الخ ... لذا فإن السلط الهامة التي يتمتع بها الوالي تعد مَكْمَناً لخطر قائم عند ظهور الأزمات، مِمَّا جعل عبد الواحد المراكشي يسجل عند حديثه عن علي بن يوسف مع مطلع القرن الثالث عشر أنه « قنع باسم إمرة المسلمين، وبما يرفع إليه من الخراج [...] وذلك لاستيلاء أكابر المرابطين على البلاد، ودعواهم الاستبداد؛ وانتهوا في ذلك إلى التصريح، فصار كل منهم يصرح بأنه خير من علي أمير المسلمين وأحق بالأمر منه » (**المعجب**، ص 177).

ويبدو أن الموحدين قد احتفظوا بنفس التقطيع الإقليمي مع بعض التجديد إذ عيِّن الأمير أبو سعيد بن عبد المومن سنة 1155/551-1156 على رأس ولاية تتخطى البوغاز لتشمل كلا من طنجة وسبتة ومالقة والجزيرة الخضراء. كما أن كبار الدولة قد أصبحوا يتلقون تكوينا مناسبا لمهامهم بـ"مدرسة لتكوين الأطر" أسست بمدينة مراكش. ثم إن كل مسؤول جهوي عن المالية يقوم بالإشراف على الإدارة المالية بصفته صاحب الأعمال ويسمى عاملا كذلك فيؤدي الرواتب لأعوان المخزن ويقوم بتدبير المباني ويسهر على حسن ظروف عمل الجيش عبر التموين وصيانة الطرق المرتادة من قِبَل الأجناد. أما المُشرِف، فيبدو أنه كان يعمل تحت إمرته وأن دوره كان محليا لا غير. وأما صاحب الشرطة، فقد كان يضطلع بالحفاظ على الأمن والنظام. ومن الجزئيات المعبرة أنه كان يُشترَط في مَن يعيَّن للقيام بالمهام الدينية كالإمامة والخطبة أن يكون متمكنا من اللغة الأمازيغية.

ما وراء القوالب الشكلية : السلطان والمجتمع

من الممكن أن نقارب التجربتين المعنيتين هنا مع تغيير الأفق فنتخطى قوالبهما الشكلية المكونة من العاهل و"الحكومة" المركزية و"الإدارة" الإقليمية والمحلية لنعتمد المحتوى الاجتماعي المتصل بالعلاقات الناتجة عن الحكم. ورغم الفوارق البديهية القائمة بين التجربتين، فإن المعطيات التاريخية تفضي إلى نفس الانطباع على العموم. هذا الانطباع يتلخص في أن هنالك

نفس الثنائية بين الحاكم والمحكوم، وهي ثنائية تتجلى على مستوى التَّجمُّعات البشرية وتطبع صيغ التَّراتُب والغَلَبة بطابعها الخاص.

- الأوليغارشية والنخب

يرتكز النظام المرابطي على عنصرين اثنين أساسيين حسبما يتبين: هنالك الأوليغارشية القبلية العسكرية وهنالك النخبة المكونة من الفقهاء.

لعل من المفيد أن ننطلق في هذا الصدد من شهادة ابن عبدون كمعاصر للمرابطين وهو يشجب في رسالته حول الحسبة تجاوزات حملة اللثام، وهو زي صنهاجة النازلين بالصحراء. فبالنسبة لهذا الزي، يذكر أنه: « يجب أن لا يُلَثِّم إلا صنهاجي أو لمتوني أو لمطي؛ فإن الحشم والعبيد ومن لا يجب أن يُلَثِّم يلثِّمون على الناس ويهيبونهم »[17]. وهكذا فإن التطاول على وضع اللثام وما يتبعه من مظالم قد أخلَّت بضبط شؤون الدولة. وقد نغض الطرف عن مدى وجاهة الربط بين الظاهرة في حد ذاتها وبين بعض المجموعات القبلية دون غيرها باعتبار ظرفية العصر؛ إلا أن هذه الشهادة تكشف لنا أن القبائل المرابطية قد ظلت على ما كانت عليه من استعمال زيها الخاص للاستفادة من امتيازات متنوعة ولا شك. ويجدر التذكير هنا بالخلط السائد آنئذ بين الانتماء القبلي والزعامة العسكرية والوظيفة الإدارية بحيث نرى أن بني تُرْغُوتْ قد استحوذوا كفصيل قوي من بين فصائل لمتونة على عدة مراتب سامية ضمن الجهاز المرابطي.

ونظرا لسابقة الفقهاء ودعمهم للحكم عن طريق التمهيد لأخذ بيعة العديد من المدن الهامة، فقد أصبح لهم وضع متميز ابتداء من عهد علي بن يوسف. ذلك أن هذا الأمير قد اعتاد الرجوع إليهم كلما تعلق الأمر بقرار مُهِم. ثم إنه وسَّع عليهم في العطاء والإقطاع من غير احتساب المداخيل الهامة المرتبطة بإشرافهم على القضاء. ولقد احتفظت المصادر ببعض الحالات المعبِّرة كتلك التي تتعلق بمحمد بن الحسن بن الكامل وأحمد المخزومي وأبي بكر الأنصاري وأبي عمرو الكندي. لقد كان لهؤلاء الفقهاء قصور يسكنونها كما كان لهم حاشية من بين الشعراء المادحين وربما دخلوا المدن دخول الأمراء أحيانا.

أما بالنسبة للأوليغارشية الموحدية، فيجب التمييز ضمنها بين بني عبد المومن كأسرة حاكمة وبين بقية الموحدين ونقصد مجموع القبائل التي ناصرت المهدي واعتنقت عقيدته كقبائل هرغة وكَدميوة وكَنفيسة وأهل تينمل وهنتاتة. فالأمراء وحدهم يحملون لقب السادة (مفردها سيد) بينما يخصَّصُ لقب الأشياخ (مفردها شيخ) لرؤساء القبائل. أما وفاء هؤلاء الأشياخ، فمتعلق بمدى قوة الحكم وضعفه.

17 انظر ابن عبدون، **رسالة في القضاء والحسبة**، ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنصال، القاهرة، 1955، ص 28.

وقد تم تجريد الفقهاء مما كان لهم من نفوذ أيام المرابطين لفائدة الخلفاء الموحدين بصفتهم ورثة الإمام المعصوم ثم لفائدة فئات جديدة كفئتي الطلبة والحفاظ. فالطلبة هم منظِّرو النظام من بعض النواحي؛ وهم ينتظمون ضمن هيئة جماعية موزعة عبر مجموع البلاد. كما أنهم يتموضعون حسب تراتُبية تشمل الطلبة المحليين المُعَيَّنين بجانب ولاة المدن وتشمل أيضا طلبة الموحدين وبضع عشرات من طلاب الحضر، أي طلاب العاصمة المكلفين بتنشيط الجلسات العلمية بمحضر الخليفة وكذا بمرافقة هذا الأخير عند السفر أو القيام بحملات عسكرية. أما فيما يخص الحُفَّاظ، فهم يحتلون المراتب السامية ضمن الجهاز. ونظرا لانتسابهم في الكثير من الأحيان لأسر الأشياخ، فإنهم يتلقون تكوينهم بالمدرسة المعدَّة لهذه الغاية بالعاصمة، وهي مدرسة تتسع لمجموعات قد يبلغ عدد أفرادها ثلاثة آلاف تلميذ. ويتم تعيين هؤلاء الحفاظ على رأس الولايات والمدن الكبرى قصد القيام بالمراقبة المالية أو بمهام محددة تدخل في إطار مراقبة الجهات التي تجتاز أزمةً ما من الأزمات.

▪ أنماط الغَلَبَة

كيف تم تفعيل الغلَبة بالنسبة لمجتمع يفترض فيه أن يكون موحَّدا محميا من قِبَل الدولة الطارئة؟ سوف ننتقي في هذا الصدد مؤشرين اثنين يتمثلان في الجباية والمجال. فإلى أي حد أمكن للحركة المرابطية أن تتماهى مع أي حركة من حركات الهجرة الجارفة؟ وهل أثر قدوم هؤلاء الرحل القائمين على الإبل في نمط عيش الأهالي المقيمين؟ ليس هنالك ما يسمح الآن بالإجابة على هذين السؤالين. ومع ذلك، فإننا نلاحظ أن اختيار الأطر العسكرية والإدارية قد تم أساسا ضمن الفصائل الصحراوية وأن هنالك أسرا حاكمة كثيرة استقرت بمدن من بينها مراكش وفاس وسلا كما استقرت بالأندلس كذلك.

أما الغزو الموحدي فشيء آخر. ذلك أن الغزاة المصامدة لم يُخْلوا موطنهم الأصلي بنفس الاندفاع نظرا للتقاليد المرتبطة بنمط عيش الإقامة ولا شك. ومما لا ريب فيه أن هذه الظاهرة نفسها ليست بمستقلة عن استقدام القبائل الهلالية، وهو استقدام ينسب عادة ليعقوب المنصور وإن كان قد دُشِّن في الواقع على يد عبد المومن. فبنو هلال وبنو سليم ليسوا مجرد عنصر طارئ من عناصر الجيش المأجورة عن طريق التمتع بغَلَّة الأراضي الفلاحية وإنما سُخِّروا بجانب هذا لتعمير مناطق عانت من جراء عمليات الغزو وفقد بعضها نصيباً من الساكنة الأصلية. وهكذا استقرت قبائل جشم بالسهول الأطلنتية من بلاد برغواطة ودكالة بينما نزلت قبائل ريَّاح بالهَبْط وأزَغَار (حول بعض نتائج هذا التساكن، انظر الملحق رقم III).

وفيما يخص سياسة المرابطين الجبائية، يلاحظ أنها تُبرز تناقضا متكرِّرا في تاريخ الدول الإسلامية بسبب الالتزام المنتظِم بتطبيق الشريعة في مجال الجباية عند البدء ثم الانزلاق

الحتمي نحو اللجوء إلى اللاشرعية، مما يطبع تدبير الحكام بطابع اللامشروعية في أعين الفقهاء والعموم جميعا[18].

وهكذا فإن حركة عبد الله بن ياسين قد اتخذت من « رد المظالم وقطع المغارم » شعارا لها، بمعنى أنها التزمت بالاكتفاء بالزكاة ثم بالجزية بالنسبة لأهل الكتاب وخمس الغنائم في حالة الحرب. وقد احتفظت كتب الرواية بصورة مثالية ليوسف بن تاشفين فاعتبرت أنه حرص دائما على إعفاء الرعية سواء بالمدن أو الأرياف من كل مغرم لا يقره الشرع. وما إن خلفه ابنه علي بن يوسف حتى غصت الساحةُ بمجموعة من المغارم المستحدثة التي يصعب تحديد ماهيتها في الكثير من الأحيان، إذ أن المصادر تستعمل في حقها جملة من الألفاظ التحقيرية من قبيل المكس والمغرم والوظيف والمعونة، وهي ألفاظ شاعت أكثر من المصطلحات التقنية المعبِّرة عن الحيثيات المطبَّقة فعليا في مجال الجباية. ولْنحتفظ في هذا الصدد بلفظ القَبَالة الذي أدى إلى اللفظ المقابل باللغة الفرنسية (gabelle)، وهو يشير إلى ضريبة تفرَض على مجموعة من المنتوجات المتنوعة كالعطور والصابون والنحاس الأصفر ومغازل النسيج. ونفس اللفظ قد يشمل سائر المستحقات المفروضة تبعا لقيمة المنتوج (*ad valorem*).

ولم ينج الحكم الموحدي من نفس هذا التناقض كما هو مثبت بكامل الوضوح في الرسالة التخطيطية المعروفة برسالة الفصول المؤرخة بشهر ربيع الأول من سنة 543/غشت 1148، وفيها يشجب عبد المومن من بين ما يشجب عودة الرسوم وتجاوزات القائمين على الجباية.

وقد أدخلت الدولة القائمة نوعا جديدا من العلاقات بينها وبين الرعية. ذلك أن الموحدين اعتمدوا لغة الأحكام المتداولة في بداية العصر الإسلامي فعمَّموا على الأهالي وضع مَن افتتحت أرضه عَنْوَة، أي وضع الرعية التي أخضِعَت بالسيف. من هنا كان انتزاع الملكية لفائدة الدولة بالإضافة إلى المصادرات والحكم على أصحاب الأرض بأن يصبحوا مجرد "عُمَّار" بها مع فرض الخراج بفضل نظام التكسير المعمَّم على مجموع أرض المغارب من برقة بإفريقية إلى نول لمطة بالسوس.

▪ المقاومة والسلط المناهضة للحكم

يرتبط مسلسل المركزة بنوع من الغلبة التي لم تخل من إثارة بعض ردود المقاومة كما أنها لم تَحُل دون بروز قوى دينية-اجتماعية جديدة سوف تطبع الإحساس الجماعي وتوهن النظام السياسي. وهكذا فإننا سوف نستعرض على التوالي قضية الجباية وقضية الولاية ثم قضية الحركات الداعية إلى "الشَّرْعنة".

18 بالنسبة للجباية في العهدين المرابطي والموحدي، انظر أيضا أسفله والفصل الخامس.

لقد سبق أن أشرنا من قبل عند تناول الفترة المرابطية إلى أن الممارسة الجبائية لم تلبث أن تعارضت مع الوعود الأولى لابن ياسين حيث تعددت الرسوم غير الشرعية وتم اللجوء إلى اللفيف العسكري المسيحي لجمعها كما سجلت ظاهرة اختلاس المحاصيل والسطو على المال العام. ولقد عبر الأهالي عن تذمرهم على لسان الفقهاء ورجال التصوف فتقبل الحكم مجمل الانتقادات المتصلة بالموضوع أو تغاضى عنها. وهكذا رفض قاضي ألمرية طلبا تقدم به يوسف بن تاشفين لأخذ المعونة من الرعية للمساهمة في الجهاد كما ألغى ابن حمدين بصفته قاضي قرطبة مجموعَ الرسوم غير الشرعية. وانتقل ابن رشد الجد بصفته قاضيا بنفس المدينة إلى مراكش ليطلب من علي بن يوسف أن يعزل عنها ابنه تميم لأسباب قد يغلب على الظن أنها تتصل بالجباية.

وستتجدَّدُ الدورة مرة أخرى مع قيام الدولة الموحدية التي وظَّفت التجاوزات الجبائية عند شجبها للمظالم المرابطية. وما إن استولت هي نفسها على الحكم حتى أثارت سخطا أشد. فبالإضافة إلى الرسوم اللاشرعية، أقدمت الدولة الجديدة على انتزاع الأموال وغَصْب الماشية والمحاصيل الزراعية والأصول المحبَّسة. والمصادر المنقبية تصف بعض المشاهد المتكررة فتتحدث عن استصراخ الأهالي بولي من أولياء المنطقة ضد القيمين على الجباية وتروي من الوقائع المماثلة ما سجِّل بكل من أغمات وسلا ومنطقة تادلة وكذا بألمرية وبجاية أيضا.

ذلك أن الحركة الصوفية قد تقدمت تدريجيا كفاعل سياسي ابتداء من العصر المرابطي. ولنذكِّر في البداية بحالتين تتصلان بابن العريف وابن برجان كعلمين أندلسيين بارزين كلاهما مرتبط بحركة المريدين المنتسبة إلى مدينة ألمرية. لقد تم استدعاء الرجلين إلى مراكش بتهمة التأليب على الدولة. ومع أنه قد تمت معاملة ابن العريف بشيء من الرفق رغم بقائه منفيا بمراكش إلى أن توفي سنة 1141/536، فإن ابن برجان قد نفذ فيه حكم الإعدام ورمي جثمانه بمزبلة من المزابل.

ولقد عاصر الدولتين المرابطية والموحدية أربعة أولياء طبقت شهرتهم آفاق المغارب ويتعلق الأمر بأبي شعيب السارية وأبي يعزى وأبي العباس السبتي وأبي مدين. وعلاقة كل هؤلاء الأولياء بالحكم لا تخلو من ازدواجية في المواقف. إلا أن ما يلفت النظر بوجه عام يكمن في سعة انتشار الولاية أيام الموحدين، مما دفع أحيانا إلى الربط بين هذه الظاهرة وبين المهدوية. وهل من حاجة بعد هذا إلى التذكير بانتماء ابن تومرت نفسه إلى هذا التيار بحيث يعتبر إلى حد ما مجرد « مهدي حالفه النجاح »[19].

19 انظر :

H. Ferhat et H. Triki, "Faux prophètes et mahdis dans le Maroc médiéval", *Hespéris-Tamuda* XXVI-XXVII, 1988-9, 5 -23 notamment 13 et sqq.

فمباشرة بعد وصول الموحدين إلى الحكم، شبّت ثورة ابن هود المكنى بالهادي الماسي وانتشر لهيبها بمنطقة شاسعة عمت ما بين السوس وبلاد غمارة. ويبدو أن هذا التيار قد استوحى تجربة الحركة التومرتية « ورمى الموحدين بحجرهم الذي رموا به البلاد » على حد تعبير ابن الخطيب[20].

ونظرا لانزعاج الحكم الموحدي من جراء سعة انتشار ظاهرة الولاية، فإنه لجأ إلى عدة وسائل لاحتوائها. فبالنسبة للتنظيمات الآخذة في الظهور كرُبُط ماسة وشاكر وكُوزْ، يبدو أنها قد أفلتت من المراقبة الرسمية في وقت سهل فيه استعمال رباطي آسفي وتيط من قبل الحكم حسبما يتبين. وضمن حاشية بعض خلفاء الموحدين كيعقوب المنصور، برز وجه من وجوه التصوف في شخص أبي العباس القنجائري الذي نال ثقة الحكم وأوفد باسم الدولة إلى البقاع المقدسة حيث وَظَّف الهبات الملكية في تحبيس الأملاك باسمها. ولقد استطاع القنجائري وأمثاله أن يساعدوا الحكم على تحييدِ الوسط الصوفي وخاصة وسط الزهاد ممن كانوا يجسدون بعض أوصاف « الجهلة المغفلين من العامة » كما يقول الفقهاء. وهكذا فبمجرد ما تظهر العلامات التي يفترض اشتراطها في المهدي في شخص من الأشخاص، فإنه يتم التبليغ عنه إلى العاصمة كما وقع لأبي مدين وأبي إسحاق البَلِّفِيقِي وكذا لأبي الحسن الشاذلي عندما ألقي عليه القبض بتونس لهذا السبب بالذات.

وللحركات المطالبة بـ"الشرعنة" علاقة قائمة بنقط الضعف التي ميزت كلا من الدولتين المرابطية والموحدية وتركت أثرها في التقاليد المخزنية بالمغرب ونقصد هنا غياب الضوابط المنظمة لوراثة الحكم تنظيما محكما. وهكذا فإن عليا بن يوسف بن تاشفين قد غير رأيه عدة مرات في مَن سبق له أن عُيِّن لولاية العهد من بين أبنائه. كما أن وفاة ابن تومرت قد ظلت طي الكتمان لمدة ثلاث سنوات. ولقد تم إعدام إخوته الثلاثة بسبب مطالبتهم بوراثة الحكم، وذلك بأمر من عبد المومن الذي سوف يغير رأيه هو الآخر في ولي عهده الأول.

على أن هنالك حركات تمردية أخرى رفضت الخضوع للموحدين باسم الولاء للأسلاف المرابطين. فهذا عياض المعروف كفقيه مالكي مبرز ومؤرخ وقاض بمدينة سبتة قد تزعم حركة العصيان المسلحة بهذه المدينة نفسها فصدر الأمر بنفيه إلى العاصمة حيث قضى نحبه سنة 1149/544 فعُدَّ من الأولياء ومن الرجالات السبعة لمدينة مراكش (سبعة رجال) تماما كبلديِّه أبي العباس.

وفي نفس الاتجاه، تعتبر حركة بني غانية مؤشرا ذا دلالة من عدة أوجه إذ أنها عمرت مدة تتجاوز المعتاد. فهذه الأسرة تنتمي إلى قبيلة مسوفة الصنهاجية. وأول من برز من بين أعضائها علي بن يوسف عندما عُهِد إليه من قبل يوسف بن تاشفين بمهام تشهد له بالثقة

20 **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق عبد الله عنان، القاهرة، 1973، [بالنسبة لبقية النص والهوامش **الإحاطة**]، I/263-264.

داخل القصر ثم أصبحت الأسرة كلها من الأسر الحاكمة ابتداء من سنة 1126/520. ولقد رفضت هذه الأسرة رفضا باتا أن تتعامل مع الحكم الموحدي وأسست إمارة بحرية مستقلة بجزر البليار. واستطاع بنو غانية أن يحتلوا عدة مدن ببلاد المغارب؛ كما أنهم تحالفوا مع الغُزِّ والقبائل الهلالية وصغار الأشياخ المحليين. وبعدما طُرِدوا من بجاية، أمكنهم أن يلحقوا عدة هزائم بعساكر الموحدين ويحتلوا عدة مدن بإفريقية من بينها مدينة طرابلس ومدينتا قابس والمهدية بل ومدينة تونس كذلك، مما حتَّم على المنصور أن يقود ضدهم بنفسه حملتين اثنتين تلتهما حملة ثالثة لابنه الناصر. والنتيجة أن هذه الجهود العسكرية المتواصلة قد أسهمت في خراب المنطقة كلها كما أضعفت دولة الموحدين. ثم إن خطورة القلاقل قد أدت بالناصر إلى أن يجعل من إفريقية ولاية تفويض، مما سيخوِّل لبني حفص إمكانية تأسيس دولة مستقلة خاصة بهم.

وهكذا فإن الغزو الموحدي قد تمخض عن تأسيس إمبراطورية شاسعة وإن لم تتحكم في الوسائل الضرورية لمراقبة التراب. أما الجيش فقد ظل يتكون من خليط من العناصر؛ وأما القبائل الهلالية المدمجة منذ وقت وجيز، فإنها قد اشتهرت بالشجاعة بقدر ما عُرِفت بالعصيان. وكتب الرواية لا تنفك تتحدث بصددها عن الخذلان ساعة الحسم عند المواجهات العسكرية. ونظرا لما اضطرت إليه الجيوش الموحدية من التدخل على أكثر من واجهة، فإنها لم تلبث أن أصابها الكَلَل. ذلك أن الحركات التمردية والثورات قد توالت بشرق البلاد بينما اشتدت تهديدات الضغط المسيحي وتتابع استصراخ مسلمي الأندلس بشمال بحر المجاز.

تمزق المجال الموحدي وظهور معطيات جيوسياسية جهوية جديدة (1274-1212/673-609)

سبق أن رأينا أن الموحدين الأوائل قد لجأوا إلى الحد من تطلعات القوى المناهضة لسلطان المركز بغية التحكم في المجال وضبطه. أما من الناحية العسكرية، فإن هذا التوجه قد كلف الدولة من العناء ما أنهك قواها. وإذا ما احتسبنا الاختلالات الإضافية الناتجة عن تدبير جيش غير متجانس البنية والتكوين، فطبيعي أن يسري الضعف إلى بيت المال فينخره ثم يتسرب تدريجيا إلى مجمل هذه المنظومة القائمة أساسا على التراتب وشيء غير قليل من القهر والإكراه. صحيح أنه لم يكن في وسع هذه المنظومة أن تتجنب مثل هذه المعطيات المتزامنة؛ خصوصا وأن بلاد المغارب قد صارت مسرحا لتحركات قبلية عمت منذ البداية كلا من جنوب المغرب الأوسط وبلاد إفريقية كما انتظمت جميعها حول ثورة بني غانية التي ما فتئت تخبو ثم تتأجج باسم الانتصار لدولة المرابطين. وفي نفس الوقت، يلاحظ أن الحركة المسيحية المعروفة بحركة "الاسترداد" قد أخذت تستفحل يوما عن يوم، وذلك رغم العبور الموسمي انطلاقا من المغرب ورغم ما كان لانتصار الأرك (Alarcos) سنة 1199/595 من صدى مسكِّن بلسمي. والحاصل

من كل هذا أن الأمور تبدو وكأن كلا من الضفتين تحاول أن تستغل الصعوبات القائمة على حساب الدولة بالضفة الأخرى. من هنا كان لجوء الناصر (595-1199/610-1213) بن المنصور (580-1184/595-1199) وخلفه إلى إحداث ولاية تونس سنة 1207/603 وتعيين عبد الواحد الحفصي واليا عليها وإن كان في الواقع نائبا مفوضا للخليفة. ومن هنا كانت هزيمة العقاب بالأندلس من جهة أخرى (14 صفر 16/609 يوليوز 1212). ومع أن هذا الانكسار العسكري قد جاء نتيجة لمجرد تحالف مسيحي منحصر في شبه الجزيرة الإيبيرية، إلا أن نفس هذا التحالف قد ضمَّ مجموع الممالك الإسبانية باستثناء مملكة ليون (Léon)، فكان أن اعتبرت الكارثة المترتبة عنه بمثابة حد فاصل ينذر ببداية مسلسل احتضار ممتد طويل الأمد بالنسبة للمنظومة الموحدية كلها[21].

مضاعفات الانكسار

هذه المضاعفات قد جاءت متضامنة من الناحية العضوية رغم ما يطبعها من اختلاف وتباعد في الزمان والمكان. ورغم الاختلاف والتباعد، فقد يكون من الأنسب أن نستعرضها الواحدة تلو الأخرى توخيا للوضوح مع الإحالة عند الاقتضاء على التفاعل القائم بينها كلما تقدمنا في التعرف عليها.

▪ التحركات القبلية ومعضلة توارث الحكم

جرت العادة بأن يجمع بين وقعة العقاب الآنفة الذكر وبين بعض المضاعفات المعينة كالاختلال الذي ظهر بهوامش المجال الموحدي عموما وبالتخوم الشرقية للمغرب الأقصى على الأخص. كما أن هنالك التراجع الديموغرافي الناتج عن الخسائر البشرية التي عمت مجموع المنطقة المجاورة بالشمال تبعا لاعتماد الحملة كلها على التقليد القاضي بتعبئة أقرب السكان جغرافيا إلى منطقة البوغاز حسبما يتبين. ولعل اقتران هذين العاملين قد أدى من غير شك إلى اكتساح التل المجاور من قبل القبائل الرعوية من بني مرين بعد أن كانت منزوية حتى الآن بالمجال الممتد بين فكيگ وبلاد ملوية. وبتخطيها لمنطقة التل، لم تلبث هذه القبائل الزناتية أن أقدمت على التوجه نحو تازة ومنها نحو مدينة فاس قبل متم سنة 1213/610. وما إن انتصر هؤلاء الغزاة على الحامية وأسروا مجمل أفرادها بمعية والي البلد حتى عمدوا إلى فرض الإتاوة على سكان بقية الجهات المجاورة من غير استثناء لأهل فاس نفسها ولا لغيرهم من أهالي كل من تازة ومكناس. وهكذا فإن الاضطرابات التي اتسع خرقها مع مر الأيام قد

---

21 تم تحرير هذا القسم الأخير من الفصل الرابع باعتماد دراستين اثنتين بالدرجة الأولى، ويتعلق الأمر بمؤلفين يعالجان نفس الجوانب المهيكلة لهذا التحليل مع تناولها انطلاقا من زوايا متقاطعة في بعض الأحيان، ونقصد المؤلفين الآتيين :
M. Kably, *Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age, XIVᵉ-XVᵉ siècle*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1986, 1-169 et *passim* ; J.- Cl. Garcin et al., *États, sociétés et cultures du monde musulman médiéval, Xᵉ-XVᵉ siècle*, PUF, Paris, 1995, I, notamment 279-314.

انتشرت بين قبائل رياح الهلالية بمنطقة الغرب وكذا بين قبائل مصمودة بالريف فأفضت بذلك إلى انعدام الأمن بالسابلة وانحسار الأنشطة الاقتصادية قبل حلول سنة 1220/617. والنتيجة أن الغلاء المواكب للمجاعة وانعدام السلع قد انعكست آثاره بالتدريج عبر مجموع المغرب الجنوبي بعيدا عن منطقة الشمال.

والواقع أن المجال الجنوبي لم يكن بأحسن حظا من غيره رغم منجاته من تكالب المحن وقربه من مركز القرار الضامن مبدئيا للأمن والطمأنينة. من هنا فإنه لم يكن من سبيل للإغارة عليه إلا بتواطؤ من الداخل مما لم يقع حتى الآن. ورغم انعدام هذا الشرط، فالملاحظ أن المستنصر قد خلف أباه مباشرة بعد موته غداة وقعة العقاب وخلال سنة 1213/610 فلم تمهله الأيام ليقوم بتدارك الأوضاع بمجموع الإيالة رغم قوة شكيمته[22]. وما إن فارق الحياة سنة 1223/620 حتى دب الخلل من الداخل بمجموع الجنوب ليستقر بمراكش، وذلك بسبب التنافس القائم بين المتنطعين من أشياخ المصامدة وأمراء بني عبد المومن. ومما ترتب عن هذه الوضعية أن برزت ظاهرة الانقلاب غير المسبوقة حتى الآن بالوسط الموحدي. واقتران هذه الظاهرة باللجوء بين الفينة والأخرى إلى اغتيال ملك البلاد وحليف الأمس سوف يضاعف من مظاهر العجز وأثر الصعوبات السائدة آنئذ بالشمال. لقد تم تعيين وريث أول لخليفة باغته الموت وهو في ريعان الشباب. وقد وقع الاختيار يومئذ على شيخ عجوز من بين إخوة المنصور يدعى عبد الواحد وإن كان قد اشتهر فيما بعد بالمخلوع لأن عهده شبه الوهمي لم يعمر إلا بضعة شهور تراوحت فيما بين نهاية سنة 621 وأواسط سنة 1224-1223/622. وما إن تم اغتيال هذا ''الحاكم-المحكوم'' الأول حتى نودي على الحاكم الموالي من بين أبناء المنصور – ويكنى بالعادل – فكان عليه أن يواجه نفس المصير المأساوي مع متم سنة 624 للهجرة أو أواخر سنة 1227 للميلاد. ولنضف أن الفارق الوحيد بين التجربتين يتمثل في أن العادل بخلاف المخلوع قد اقتسم الحكم مع خصمين اثنين في نفس الوقت أولهما ابن أخيه يحيى بن الناصر، أما الآخر فأخوه ونائبه بالأندلس الذي أصبح الخليفة المأمون من بعده.

ونظرا لما كان يتميز به هذا الأمير من حصافة بالنسبة لبقية المنافسين، فإنه قد مهد لخروجه بأن بدأ بإعداد خط الرجعة بشبه الجزيرة الإيبيرية وشمال المغرب. وبعد أن عبر البحر على رأس فيلق من الجند النصارى المرتبطين مباشرة بشخصه، فإنه لم يلبث أن أحكم القبضة على مدينة مراكش قبل أن يمر إلى مستوى الفعل. ولقد بادر إلى كسر شوكة الأوليغارشية الموحدية بأن نفذ حكم الإعدام في حوالي مائة شيخ من أشياخ المصامدة بعد أن حاكمهم شكليا على وجه السرعة. ثم إنه لم يكتف بهذه العملية وإنما بلغت به الجرأة أن رام قطع دابر ما اعتبره أصل الداء مباشرة بعد مقتل الأشياخ فأمر بتجريد ابن تومرت من مقام المهدوية وإسقاط القول بإمامته

22 حول هذا الجانب، قارن بين شهادة العيان التي أوردها المراكشي في **المعجب**، القاهرة، 1949، ص 328 وبين الوصف المتأخر كما أثبته ابن أبي زرع، **القرطاس**، الرباط، 1972، ص 281.

وعصمته. وعليه، فإن مجموع هذه الألقاب فد حذفت نهائيا من مراسيم الخطبة والمسكوكات النقدية والكتابات الرسمية. وبعبارة أخرى، فإن المنظومة الموحدية قد انسلخت عن هويتها عبر إقصاء فئة الأشياخ مع سحب طابع التقدم عن ابن تومرت كإمام من بني عمومة نفس الأشياخ. ومن أبرز ما نتج عن كل هذا أن أصبحت وراثة الحكم قضية خاصة موقوفة على بني عبد المومن. ومعلوم أنه لم يكن لهزة من هذا الحجم أن تمر دون أن تحدث عدة رجات على مستوى كل من المغرب وبقية جهات الإمبراطورية جمعاء.

▪ بين تمزق الإمبراطورية واستقواء بني حفص

لم تقف التدابير المتخذة من قبل المأمون عند مستوى التصحيح وإنما تجاوزت هذا المستوى لتتخذ في الواقع بُعدا ذا شأن خطير. ذلك أن حكومة الرجل لم يعد لها إمام ولا مهدي معصوم. وبالتالي فإن الوضع قد آل بها إلى نفي العقيدة الموحدية فنقضت بذلك مشروعية الخلافة التي تعتمدها هي نفسها رغم كل ما يمكن أن يتضمنه هذا الموقف من تناقض بيِّن. ومن هذه الزاوية، فإن العصيان بالنسبة لأتباع سَنَن ابن تومرت قد أصبح من شبه الواجبات المؤكدة. ولقد سُجِّل أول مؤشر على هذا التوجه بتونس على يد أبي زكرياء الحفصي. ذلك أن هذا الوالي قد بدأ بالاعتراف بيحيى بن الناصر مع إرجاع من عُيِّن لديه من الأعوان إلى مراكش قبل أن يعلن عن استقلاله كأمير سنة 1229/627. وبذلك يكون قد استعد للتطلعات التي سوف تؤول إلى التدخل بالمغربين الأوسط والأقصى ابتداء من أواخر سنة 1236/633 وقبل أن يتبوأ ابنه وخلفه مقام الخلافة ويتلقب بلقب مَهيب كلقب المستنصر في غضون سنة 1253/650. ومن جهة أخرى وبجانب هذا الانشقاق السافر المعلن من قبل الحفصيين، هنالك موقف يبدو أكثر احتشاما لدى الأمير يَغْمُراسَنْ بن زيان حيث اقتطع في الأواخر بمعية بني عمومته الزناتيين إمارة ستعرف بالإمارة العبد الوادية بتلمسان سنة 1236/633 مع الإبقاء على مراسيم السيادة والتوقير الشكلي تجاه الخلافة القائمة بمراكش. أما بالنسبة لمصامدة الأطلس، فالملاحظ أنهم لم يترددوا في التشبث بيحيى بن الناصر رغم هزائمه المتوالية، وذلك بهدف طرد المأمون بتعاون بينهم وبين قبائل الخلط أو قبائل سفيان النازلين بالأراضي الواطئة. والنتيجة أن انتشرت الفوضى عبر أرجاء البلاد كما اضطرت بعض المدن الهامة كسجلماسة ومكناس إلى الاستصراخ بالعاصمة من غير جدوى.

على أن المامون قد عمد إلى التنقل بانتظام عبر مختلف الأنحاء إلى أن ارتأى محاولة تخليص مدينة سبتة من قبضة ابن هود صاحب مرسية. وبعد حصار لم يفض إلى أي نتيجة رغم مرور ثلاثة أشهر، لم يجد الخليفة بدا من التخلي عن المشروع كله ليلتحق بالجنوب حيث كانت العاصمة نفسها قد سقطت أثناء غيابه تحت وطأة يحيى بن الناصر وحلفائه الجدد من سفيان النازلين بتامسنا. وفي منتصف الطريق نحو الجنوب، حدث أن توفي المأمون ببلاد تادلة عند انصرام سنة 1232/629 مخلفا وراءه إرثا من أثقل ما يكون لابنه الرشيد.

ويبدو أن هذا الأمير الشاب لم يعدم النصح من قبل مستشاريه بينما كان مساندا من قبل الجند المسيحيين. وهكذا فإنه قد دشن عهده بأن وضع حدا فاصلا بينه وبين خطة أبيه حسبما يبدو. والظاهر أنه اختار منذ البداية أن يتخلى عن مواجهة مصامدة الجبل بغية الانصراف إلى شمال المغرب وتخومه الشرقية. والهدف الأسمى الذي يفرض نفسه هنا أن الرشيد قد قصد إلى عزل هؤلاء المصامدة عن بني عمومتهم بإفريقية بغية إخضاع بني حفص. وفي انتظار التمكن من هذا المبتغى، يلاحظ أن التوجه الرافد لم يلبث أن أتى أكله: ذلك أن مصامدة المغرب قد استرجعوا مكانتهم التقليدية ابتداء من سنة 1235/632 ومباشرة بعد أن رد الاعتبار علنا إلى العقيدة الموحدية وتم الاعتراف مجددا بإمامة ابن تومرت. وهكذا تم البت نهائيا في مصير يحيى بن الناصر رغم تماديه في العيث كالعادة، وذلك إلى أن خرَّ صريعا على يد جيرانه من عرب المعقل المتطلعين آنئذ إلى التقرب من الحكم حسبما يبدو.

وسوف تترتب عن هذه الأوضاع بالتدريج ظرفية استنهاضية أخرى. فبالإضافة إلى ما كان يتوق إليه الشمال عبر مختلف الأنحاء من هدوء وطمأنينة، يبدو أن الرخاء الشامل فد ظهر في أعقاب هذه الوضعية نفسها. صحيح أن الرشيد قد كلف نفسه عناء تدعيم مكتسباته بالجنوب عن طريق وضع مقاربة جديدة إزاء عناصر الشغب بالمناطق الشرقية. ذلك أنه قد ربط الاتصال بقبائل بني مرين سنة 1236/633 ثم عمل على استمالتها إلى الدخول في الخدمة بمناسبة استقباله للوفود التي قدمت عليه باسمها سنة 1237/634. ويبدو أن هؤلاء الحلفاء الجدد قد كلفوا بالحيلولة بين جيرانهم من قبائل المعقل النازلين بالتخوم الشرقية وبين ارتياد الشبكة الطرقية بهذه المنطقة مع الوقوف في وجه كل تسرب محتمل بتوجيه من تلمسان أو بإيحاء من الحفصيين بتونس، وذلك مقابل التمتع بإقطاع واسع يقع شرقي تازة ربما تمثل في ما يعرف اليوم بأراضي التسول.

التوجه نحو التموقع المريني

▪ الأوضاع الخلفية وأرضية البدايات

نظرا للصدى الذي كان لهذا التوجه المتبنى من قبل الرشيد على المستوى المحلي، يبدو أنه لم يلبث أن أتى على كل الخصوم مع حلول سنة 1238/635. فعلاوة على محو حركة يحيى بن الناصر، تم القضاء على حلفائه المتأخرين من عرب الخُلْط الذين رُحِّلوا من جهة تانسيفت إلى السوس قبل تصفية ابن هود واسترجاع كل من سبتة وطنجة وإشبيلية. أما الإمارة الزناتية القائمة بتلمسان، فلقد بادرت إلى تأكيد بيعتها هي الأخرى، مما ضمن للخليفة الشاب وضعا مريحا جعله يقدم في سرية تامة مع نهاية نفس السنة الآنفة الذكر على التفكير في إثارة القلاقل بإفريقية عن طريق القبائل العربية النازلة بها. وسوف يتبين أن العائق الوحيد لنجاح الخطة قد تمثل على مستوى التتبع في السلوك الملتبس لابن وانودين بوصفه واليا على جهة الغرب.

وإذا كان المشروع قد آل إلى الفشل، فالسبب أن هذا الوالي لم يكتف بتسريب محتوى الخطة وإنما اختار هذه الظرفية الدقيقة نفسها ليستفز القبائل المرينية التي بادرت إلى رد الفعل عن طريق اكتساح المنطقة وتعميم الفوضى بالغرب وما وراء الغرب بمنطقة الريف.

والنتيجة العملية أن كل منجزات الرشيد قد أمست في مهب الريح بمجرد ما توفي وهو في مقتبل العمر مع مطلع جمادى الثانية سنة 640/دجنبر 1242. والظاهر أن أبا زكرياء قد استغل بداية عهد السعيد، أخ الهالك، نظرا لتذبذبه أول الأمر، فاستطاع أن يحصل على اعتراف تلمسان وبيعة أبي يحيى بصفته أمير بني مرين. وبالمناسبة، فإن هذا الأخير سوف يعتمد هذه التبعية المشتركة بينه وبين بني عمومته الزيانيين ليركن إلى وقف التدخلات المحتملة حتى الآن من قِبَل تلمسان. وهكذا يكون قد ارتأى أن يطور خطته فعين لكل قبيل موطنا خاصا كُلِّف بغزوه. وأمام نجاح هذه المبادرة وما أدت إليه من مكتسبات أفضت بدورها إلى احتلال منطقة الغرب كلها والاستقرار بمدينة مكناس سنة 1245/643، قرر الخليفة السعيد أن يقوم برد حاسم أراد له أن يكون موجها ضد جميع العصاة سواء بالغرب أو تلمسان أو إفريقية. ومع أنه أفلح بكامل السهولة في ضم الجبهة المرينية إلى معسكره، إلا أنه لم يلبث أن وقع في كمين نصب له من قِبَل يغْمُراسَنْ على مقربة من تلمسان سنة 1248/646. وبذلك تمكن المرينيون من نهب المعسكر الخليفي ثم استعدوا مباشرة للغزو مع التوغل نحو مراكش أكثر بكثير من ذي قبل.

▪ تأسيس القاعدة الإستراتيجية وبداية التموقع

أشَّر مقتل السعيد وانهزامه كما سبق أن أشَّرت وفاة الرشيد على ثغرة قابلة للولوج من قبل المعسكر المريني بصفة عامة. وهكذا، وبينما أسفرت وفاة الرشيد عن تبعية القبائل المرينية لبني حفص، نجد أن مقتل السعيد قد وضع شمال المغرب إجمالا في قبضة هؤلاء "الأتباع" باسم نفس الحكم الحفصي القائم بتونس كذلك. وموازاة مع هذا، لم تلبث مدينتا سبتة وطنجة أن أعلنتا تباعا عن بيعتهما للخليفة المرتضى بمجرد قيامه بالأمر مع مطلع سنة 646/صيف 1248 وكأنهما تعمدتا تعكير الجو على المشروع المريني. ويجب أن نسجل هنا أهمية المبادرة فيما يخص سبتة باعتبار وضعها ونظرا لظرفية الحدث. ذلك أن هذه البيعة قد أعلنت يوم 27 رمضان من سنة 3/647 يناير 1250 على إثر موت أبي زكرياء الحفصي بعنَّابة وهو في طريقه إلى المغرب برسم غزوه علَناً هو الآخر. وفي نفس الاتجاه المعلَن الرافض للوضع الجديد، يلاحظ أن مدينة فاس قد بادرت قبل غيرها إلى الاعتراف بالخليفة القائم بمراكش. بل إن هذه المدينة قد ذهبت إلى أبعد من هذا فقرنت انتفاضتها بالتصفية الجسدية لممثل أبي يحيى المريني قبل أن يعبث أهلها بقصر هذا الأخير. والنتيجة أن صاحبه قد شدد الحصار حولها من غير أن يتحرك المرتضى فاضطرت المدينة في النهاية إلى الاستسلام من دون قيد ولا شرط.

والواقع أن هذه المواقف لم تكن وليدة الصدفة وإنما جاءت منسجمة مع الوضعية الخاصة بكل طرف على حدة. فأبو يحيى قد سلك مسلكا مناسبا للتوجه المتبنى مؤخرا من قبل بني مرين على مستوى الغزو. بمعنى أن الأمر لم يعد يقتضي مجرد القيام بعمليات نهب عابرة وإنما أصبح قائما على تدخلات تقدم على أنها مدعمة بالمشروعية الحفصية بتونس. وفي المقابل، هنالك استشعار ببعض التخوف لدى كل من مدينة سبتة ومدينة فاس على الأخص وكذا بالنسبة لسجلماسة فيما بعد، وهو تخوف راجع للاهتمام الطارئ لدى المرينيين بمجموع المحور الطرقي الواصل بين منطقة فازاز وبلاد تادلة حسبما يتبين. ذلك أن لهذا المحور امتدادا متصلا بين كل من منفذ سلا ومدينة سبتة وبين عاصمة التبر المحصنة باستماتة القبائل المجاورة التي ظلت مدعومة من قبل العاصمة إلى أن أُبْرِمت الهدنة التي عقدها المرتضى مع الخصم المريني سنة 1255/653 فكانت بداية لتنازل هذا الأخير من خلال ما ترتب عن الهدنة من استسلام المدينة ودخولها في حوزة بني مرين لأول مرة.

وهكذا يتبين لنا أن القبائل المرينية قد ارتاحت لتفويضها من قبل الحاكم الحفصي وحصولها على المشروعية التي أسبغها عليها فعملت على اقتطاع قاعدة مجالية مكتملة الجوانب. والراجح أن هذا التوجه قد سعى إلى عزل العاصمة الموحدية عن طريق الحيلولة اقتصاديا بينها وبين المنافذ المهمة الواقعة بالشمال. ذلك أن القاعدة المشار إليها قد ضمت بلاد درعة ومدينة سجلماسة كما ضمت المعبر الترابي الجامع بين بلاد تادلة ومنطقة فازاز، وهو معبر يربط بين هذه المنطقة الأخيرة ومدينة صفرو. أما قبل هذه الطفرة، فلقد رأينا أن نفس القبائل قد قضت أربعة عقود كاملة بين الكر والفر وارتياد الحلول السهلة الجامعة بين الغارات وعمليات الغصب والاعتداء في انتظار فرص الخدمة في إطار التبعية. ومعلوم أنه سوف يكون للإسطوغرافية الرسمية حرص خاص على تلميع حقب مغمورة مع امتداح ''البناة'' بعد قيامِ الدولة. وبذلك نرى أن عبد الحق سوف يوصف كجد أعلى لأمراء بني مرين وكأنه ولي صالح بينما يتم تقديم كل من ابنيه عثمان وأبي معرف على أنهما قد سلكا سلوكا نموذجيا منذ البداية. وبالتالي فإن نفس الإسطوغرافية قد لخصت مسار أبي يحيى فجعلت منه قمة خالية من كل تبعية أو تأثير خارجي. وإذ اختارت الرواية الرسمية أن تنحو هذا المنحى، فالواقع أنها لم تكتف بتحدي أوثق الشهادات الواردة في الموضوع وإنما أبت إلا أن تناقض الظرفية العامة هي الأخرى وتستهين بمغزى الأحداث التي سوف نتطرق إليها.

من الاقتسام إلى الهيمنة

عندما توفي أبو يحيى، لم تكن البلاد الخاضعة لبني مرين لتعدو ما بين نهر ملوية في الشمال الشرقي ونهر أبي رقراق بأواسط المغرب. أما أخوه أبو يوسف، فقد استطاع أن يفرض نفسه كرئيس لعملية التوسع قبل أن يسمو إلى مستوى الملك والتأسيس، وذلك رغم محاولات

التنطع التي قامت هنا وهناك على يد بعض أبناء إخوته. وخلافا لما اتسم به الخليفة المرتضى من تقاعس بمناسبة احتلال قشتالة لمدينة سلا سنة 1259/657 بسبب تهافت أحد هؤلاء الأقارب، فإن أبا يوسف قد قام بتعبئة قومه ضد الغزاة المجندين من قبل ألفونسو العاشر. ومن جهة أخرى، ومباشرة بعد تحرير المدينة في شهر شوال سنة 1260/659، فإنه تعبأ لتحرير الأسرى المهجَّرين إلى الأراضي الإيبيرية ولم يلبث أن تقدم للمرة الأولى بكل من المغرب والأندلس كزعيم أخلص وجهه للجهاد. وهكذا فإننا سوف نجده يبادر إلى تدشين الخطة المتمثلة في إرسال "الغزاة" المتطوعين مع الحرص بكامل اللباقة على أن يتكون أول فيلق موفد إلى ابن الأحمر بغرناطة من أبناء إخوته المتنطعين، وذلك نظرا لما تبين من مرامي التوسع لدى ألفونسو العاشر المذكور عندما كانت الهدنة المبرمة بين غرناطة ومملكته لمدة عشرين سنة قد دنت من النهاية المحددة في سنة 1265/663 .

على أن مقاربة أبي يوسف قد كانت من الواقعية بحيث لم يكن له أن يهمل خط الرجعة رغم توشحه بوشاح المجاهدة والدفاع عن حوزة الإسلام. لذا فإننا نجده يتوسع ويخطو إلى ما وراء سهل تامسنا ليقف عند أم الربيع. ومع أنه حاول إلقاء الروع في قلب المرتضى عندما حاصر مراكش للمرة الأولى مع نهاية سنة 661 أو بداية السنة الموالية أي سنة 1264/662، إلا أنه ارتأى في النهاية أن يؤجل مواجهة الفصل عن طريق التحالف الذي أبرمه مع أبي دبوس. ونظرا لما سوف يتلو هذا التحالف من نشاط دائب من قبل هذا الأخير، فالظاهر أنه قصد من وراء العملية كلها أن يعمل على الحد من تدني سمعة الخلافة لدى الجميع.

وانطلاقا من الدعم المريني المشروط والمساندة المقيدة هي الأخرى من قبل هساكرة الجبل الأقوياء، فإن أبا دبوس قد توفق فعلا – وبكامل السهولة – في القضاء على الخليفة الحاكم بمراكش قبل أن يتوجه مباشرة نحو السوس عسى أن يضع حدا للأوضاع المتردية السائدة هناك. ومع هذا، ونظرا لاتساع الخرق المترتب عن تخريب كبراء المنطقة المتنطعين من بني يدَّر وشركائهم من عرب المعقل الطارئين على السوس، فإن أبا دبوس لم يستطع رغم حزمه وتحمس الأهالي أن يشفي غليل الرعية نظرا لضيق الوقت عن القيام بالإصلاحات الضرورية. ومن جهة أخرى، فإنه لم يرض "السادة" المرينيين المتهافتين على اغتنام ما اعتبروه من نصيبهم كأولياء. وبالإضافة إلى هذا، فالملاحظ أن الصدى الذي خلفته حملة أبي دبوس بالسوس على الأخص لدى حكام تلمسان لم يكن ليروق الأمير المريني حسبما يبدو. وبالتالي فإن هذا الأخير قد قرر من غير سابق إنذار أن يوقف المسلسل عند هذا المستوى، وذلك إما بدافع الرغبة في الاستئثار وإما بحكم الإفراط في الحيطة والحذر ولا شك. ومع كل هذا، فإن الأمير الموحدي قد تمكن في النهاية، ورغم كل شيء، من انتزاع "مهلة أخيرة" مقابل التزامه بوعود تبين فيما بعد أن حظوظها في التنفيذ قد تضاءلت بقدر ما ازدادت تهديدات الأمير المريني لحكام تلمسان. من هنا أتى الإخفاق الحتمي لمحاولة أبي دبوس وتخلي الجميع عنه قبل مهلكه

في النهاية وإخلائه الجو لبني مرين ليتمكنوا من العاصمة باسم الخلافة "الوصية" القائمة بتونس ويفتتحوها سنة 1269/668.

هذا وينبغي أن نسجل في حق أبي يوسف أنه لم يكن من شأنه الاكتفاء بالتوقف في منتصف الطريق رغم مطاوعته لإرادة بني حفص، خصوصا وأن سيرته الإجمالية تدعو إلى القول بأنه كان على وعي تام بأن احتلال مراكش، بالرغم من دلالته الرمزية الكبرى، لم يكن له أن يؤدي أبدا إلى التحكم في الرهانات الأساسية للاقتصاد والتجارة الإفريقية. لذا فإن جميع الدلائل تشير إلى أن هذا القائد قد استعجل إصلاح الوضعية كفاتح متغلب، إلى درجة أن نفس هذه الدلائل تدعو إلى الاعتقاد بأنه حاول استغلال المتاعب الناتجة عن الحملة الصليبية الثامنة الموجهة صوب إفريقية أحسن استغلال وهي تعاني من وطأة الطاعون المواكب لهذه الحملة سنة 1270/669. وهكذا نلاحظ أن نفس السلطان لم يكد يستقر فعلا بمراكش حتى ارتأى أن يجمع بين عدة حملات قادته إلى التحكم في الشبكات الطرقية المخترقة لكل من بلاد السوس وبلاد درعة وشمال المغرب. ومن جهة أخرى فإننا نلمس أنه لم يتردد في التحالف سِرّاً مع جاك الملقب بالفاتح (Jacques le Conquérant) ملك أرغون بغية التحكم في مدينة سبتة كما اتفق له ذلك بالفعل خلال شهر جمادى الأولى سنة 672/نونبر-دجنبر 1273 بينما كان يستعد داخليا لاستقبال العزفي بصفة علنية على أنه شيخ هذه المدينة نفسها. أما محطة سجلماسة، فالملاحظ أنها لم تسترد من قبضة يغمراسن إلا بعد قيام المرينيين بحملات متكررة وصل بعضها إلى أبواب تلمسان شرقا وهمت في الغالب بلاد درعة وما جاورها من مجال المعقل الرحل غربا. إلى درجة أن المرينيين قد لجأوا في النهاية إلى استعمال البارود والمدفعية التي لم يكن للمغرب عهد بها قبل أن تستعمل هنا لأول مرة مع حلول سنة 1274/673 وإن كان من اللازم أن نسجل بأننا نجهل كل شيء عن مصدر هذا العتاد وطريقة الحصول عليه.

ويبقى أن هذه المؤشرات قد توحي بظهور حركية جديدة سوف تطبع هذه الفترة (عن انطلاق هذه الحركية، انظر الملحقين IV وV). ترى كيف ستُترجَم هذه الحركية على أرض الواقع وما هو المصير الذي سوف تؤول إليه؟ الجواب يقتضي أن نتتبع المسار المشترك لكل من الحكام ومجمل المحكومين في عصر بني مرين.

بين تقويم المنظومة و استلاب التراب (673-818/1274-1415) : المتكررات والتوجه الإجمالي

بالنسبة لأوضاع المغرب فيما بين تصاعد المد المريني وبداية التحول المتمثل في احتلال مدينة سبتة سنة 818/ 1415 –وهي فترة تربو على القرن ونصف القرن–، ربما كان من المستحب أن نذكر أننا أمام وضعية تقتضي مقاربتها الشمولية أن نراعي بعض المتكررات الأولية.

من بين هذه المتكررات وأكثرها تمركزا ولا شك أنه يستحيل عزل أي تشكل محلي محدود عن ظرفية غرب المتوسط المحيط به. ويلحق بهذه الظاهرة متكرر آخر يقتضي أن يُربَط مسار كل تشكل سياسي على العموم بذلك الالتحام الحميم القائم بين مجال المغرب الأقصى ومجموع بقية المنطقة بما فيها بلاد إفريقية التابعة لبني حفص وكذا كل من مملكة بني عبد الواد بتلمسان ومملكة غرناطة وما وراء الصحراء بالقارة الإفريقية، خصوصا وأن لهذه المكونات نفسها متكرر إضافي يتلخص في ميلها جميعا إلى الرغبة في الاستقلال بطريقة تفضي عاجلا أو آجلا إلى رفض كل شكل من أشكال القهر الناتج عن الهيمنة. من هنا أتى المنطق المُلِحُّ القاضي من جهته بتوفير أرضية خصبة للنزاعات المتفاعلة على المدى القريب أو المدى الأبعد مع الميل إلى التفاهم والتحالف والالتفاف بشكل يبدو متقلبا أحيانا.

وهنالك اعتبار آخر يعد رافدا لهذا التوجه الغالب المتعدد الأشكال بحكم ما ترتب عنه من تصدر بعض المعطيات المهيكلة للحياة السياسية بالمنطقة وكأنها محاور مرجعية بالنسبة إليها. ولو عمدنا إلى التعريف بهذا الاعتبار لقلنا إنه يؤول إلى إرادة الاستقواء التي تحرك مختلف الأطراف الفاعلة في اللحظة الواحدة نفسها إن لم يكن بالتداول والتناوب. والملاحظ أن هذه الإرادة تدور حول نفس الرهانات بالنسبة للجميع. ودون أن نلجأ إلى ترتيبها حسب أولويات قارة غير قابلة للمناقشة، لنقل إنها تنطلق من قضية البوغاز أو بالأحرى من قضية تتقاطع وإياها وتتلخص في مراقبة بلاد السواحل على مستوى المغارب بشكل أو بآخر. ويلحق بهذا الجانب رهان التحكم في الشبكات الطرقية وملتقياتها الواصلة بين المحطات النهائية لما وراء الصحراء ومنافذ الشمال الواقعة في جملتها ببلاد السواحل بالذات. وعلاوة على هذا فقد يتحتم التذكير بهاجس التفوق المندرج ولو نظريا ضمن إحياء الخلافة بالغرب الإسلامي مع التوشح بوشاح الهيبة المواكبة لهذه الخلافة.

وهكذا يمكننا القول بأن اعتماد بعض هذه النقط المتناثرة حول المفاوضات المتباينة والصراعات المتنوعة قد يسهل النفاذ إلى منطق ما يمكن أن ننعته بالاستمرارية المتقطعة وكذا إلى المعنى المحتمل للقطائع المتكررة. ولكي نتأكد من وجاهة هذه المقاربة، فلربما جاز لنا أن نبدأ بتطويق الإطار الحدثي مع العمل على إبراز معالمه الجوهرية قدر الإمكان، وذلك بغية التعرف منذ البداية على الأرضية الرافدة للاقتصاد ومجموع القضايا الاجتماعية والدينية والثقافية على المدى البعيد.

إطار التطور والمسار

انطلاقا من نفس المقاربة أعلاه، يجمل بنا أن نسجل أولا وقبل كل شيء أن التطور السياسي بالمغرب قد ظل متأثرا حتى نهاية العصر الوسيط بنوع من التقاليد الممركزة الراسخة التي لا تكاد تميز بين الشؤون الداخلية بالمعنى الضيق لهذه العبارة وبين الشؤون المتفاعلة معها

مما هو متصل بمنطقة الجوار المباشر. وسواء أكانت هذه الظاهرة مترتبة عن تضامن مختلف مكونات المجال أم عن حركية التنافس أم عن إرادة الاستقواء، فالملاحظ أنها حاضرة بالنسبة لمختلف الدول المرابطية والموحدية والمرينية حضورا حكم بتكرار نفس المشهد المتمثل في انطلاق كل حاكم من ضرورة ضبط قاعدة مجالية قبل الشروع في تقوية الموقع عبر التوسع نحو بلاد الواحات ثم نحو التخوم المتحركة الواقعة بالجهات الشرقية وكذا نحو منافذ الشمال ثم إلى ما وراء هذه المنافذ. وبالنسبة لهذا المكون الأخير، من الملاحظ أن الظرفية الماثلة في مطلع القرن السادس الهجري أو الثاني عشر للميلاد قد سمحت ببداية استيعاب الحضور الأجنبي الطارئ لتجار الضفة المقابلة الوافدين أساسا من مدن جنوة وبرشلونة ومرسيليا صوب مدينة سبتة على الأخص. وعلاوة على هذا فإن الوضع الجيوستراتيجي للمنطقة قد حكم دائما بارتباط التحكم في مدينة سبتة بمراقبة البوغاز بشكل أو بآخر. ونفس الوضع قد أدى إلى ارتباط هذه المراقبة من جهتها بضرورة الحضور المزدوَج بالعدوتين، مما يفسر هاجس الإسراع بالجواز إلى الضفة الأخرى لدى الملوك المغاربة، خصوصا وأن هنالك التقدم الذي أنجزه المعسكر المسيحي منذ منتصف القرن الخامس الهجري أو الحادي عشر للميلاد سواء بمياه المتوسط أو بالأراضي الإيبيرية على حساب الأندلس المسلمة وبلاد المغرب الكبير.

لقد ثبتت دائما صحة هذه الأمور في الماضي ثم ظلت صحيحة في جملتها بالنسبة لبني مرين كذلك، خصوصا وأنه لم يعد للمغرب أي حضور إداري بالبلاد الأندلسية حيث استقل أمراء محليون متعايشون مع أقران لهم من أمراء النصرانية. لذا فإن استتباب أمر الحكام المغاربة الجدد على مستوى المنطقة كلها سوف يرتبط رأسا بحكمهم لمجموع رقعة المغرب الأقصى بقيادة أبي يوسف وكذا بتحكمهم في كل من سبتة وسجلماسة كما سبق أن رأينا. ومع أن هذا الاستتباب قد أدى إلى بعض محاولات الهيمنة الميدانية المكتسحة بعد انصرام بضعة عقود، إلا أن مجمل التوجه الرافد لهذا الوضع لم يكد يفضي إلى أي نتيجة قارة تُذكرُ فلم يلبث أن توارى هو نفسه خلال النصف الثاني من القرن الثامن للهجرة أو الرابع عشر للميلاد حيث حلت محله حركة انحسار قد تبدو متأرجحة بين المد والجزر إلا أنها في الواقع حركة ارتداد لا رجعة فيها.

استتباب الحكم المريني بالمنطقة

▪ الأسبقية الأندلسية وقضية البوغاز

مهما تكن الدوافع العميقة التي تقف وراء تحرك أبي يوسف، فالواقع أنه لا مناص من الاعتراف بالمكانة الخاصة التي تحتلها الأندلس كدار للإسلام ضمن برنامجه العام كعاهل مؤسس. فمباشرة بعد تنصيبه على رأس الحركة المرينية وقبل احتلال مراكش بكثير، يمكن استحضار الصدى الذي خلفته مبادرته بالأوساط الأندلسية عندما اضطلع بتنظيم عملية

افتكاك أسارى مدينة سلا سنة 1258/656. بعد هذا الحدث بأقل من عشرين سنة، ومباشرة بعد تحكمه في ثغر سبتة، يلاحظ أن نفس الرجل قد استشعر ضرورة القيام بنجدة آخر الإمارات الإسلامية بإيبيريا، وذلك بطلب من أمير غرناطة محمد الثاني الملقب بالفقيه (671-1273/701-1302) وخصومه من بني أشقيلولة بمدينة مالقة. وبفضل الدعم البحري لابن العزفي بمدينة سبتة، أمكن لأبي يوسف أن يجيز إلى الأراضي الإيبيرية أربع مرات ابتداء من سنة 1275/674. ومع أنه يمكن أن نرد هذا الاهتمام إلى اعتبارات متنوعة أشد ما يكون التنوع، إلا أن مما لاشك فيه أن هاجس الشرعية بالنسبة لحكم القائد قد ساهم في دفع أبي يوسف إلى الإسراع بمساندة وضع الإسلام المتزعزع آنئذ إلى أقصى الحدود. أما عن الدوافع المحتملة الأخرى، فإنه لا يمكننا إلا أن نتكهن بها انطلاقا من الوقائع التي تخللت حملات هذا السلطان. ذلك أن استيلاءه على ثغر طريف بهدف الإرساء وتأمين النزول بعدما تم تسليمه عن طواعية من قبل الأمير النصري قد يعد شيئا مشروعا في حد ذاته؛ أما أن يتم ضم الجزيرة الخضراء مباشرة إلى نفس هذا الثغر وبسط الحماية على مدينة مالقة في الوقت ذاته، فشيء لا يسعنا إلا أن نأخذه بعين الاعتبار. خصوصا وأنه ليس لمثل هاتين المبادرتين إلا معنى واحد عند ضَمِّ إحداهما إلى الأخرى، وهو معنى يقتضي روم التحكم مباشرة في البوغاز بضفتيه. بيد أن ما حدث هو أن انضافت خسائر قشتالة بالوادي الكبير إلى انزعاج غرناطة من توسع المرينيين فكان أن تآزر الطرفان معا فيما بينهما. ولقد ترتب عن هذا التآزر صعوبات جمة بالنسبة للمغاربة حول الجزيرة الخضراء كما ترتب عنه ضياع مدينة مالقة وسقوطها في يد الأمير النصري. عندئذ ساد الخلط المؤدي إلى الهزيمة التي مني بها المرينيون في النهاية بسُهَيْل (Fuenjirola) سنة 1285/684، وذلك على إثر مسلسل طويل من التحالفات والتقلبات بزعامة غرناطة على الأخص. ومما تلا الهزيمة وفاة أبي يوسف بالجزيرة الخضراء في شهر محرم من سنة 685/مارس 1286 ثم إعلان بيعة ابنه وخلفه أبي يعقوب بعد ذلك بقليل (685-1286/706-1307).

▪ قضية تلمسان

بالنسبة لتراتب الأهداف المتوخاة من قبل أبي يوسف بالأندلس، سوف يكون علينا أن نحتفظ ولا شك بأن الحضور بالبوغاز لم يكن بأقل شأنا من الجهاد إن لم يكن أهم منه. غير أن نفس هذا الحضور قد أمسى هدفا مشتركا بين غرناطة وقشتالة وأرغونة والبرتغال ومدينة جنوة وإمارة تلمسان حسبما يبدو. ونظرا للتوسع المتصاعد لاقتصاد الغرب الأوروبي وأهمية التجارة الإفريقية بالنسبة إليه في هذه الفترة، فقد اقتنع كل طرف بضرورة إعطاء الأولوية للتدخل في شأن مياه المنطقة بشكل أو بآخر. لذا فإن الرغبة في امتلاك قواعد بحرية هنا وهناك بكل من الضفتين المتقابلتين قد فعلت فعلها في شحذ شهية سائر الأطراف كما حثَّت

الجميع على الأخذ بسُبُل الانتهازية السياسية الممنهجة. وهكذا فلقد كان من المتوقع أن تطرأ تعديلات ملحوظة على الظرفية العامة غداة موت يغمراسن بتلمسان سنة 1283/681 ووفاة أبي يوسف بالمغرب سنة 1286/685. والواقع أننا نسجل انسحابا واضحا من الأندلس مباشرة بعد وصول أبي يعقوب إلى الحكم عندما تنازل للأمير النصري عن كل من رندة والجزيرة الخضراء. ونظرا لتمادي تلمسان في التحرش والتضييق على المخطط المريني بعد مبايعة أبي سعيد بن يغمراسن، فالظاهر أن خلف أبي يوسف قد ارتأى أن يجعل من القضاء على التهديد العبد الوادي ومحوه بالمرة أسبقيته الأولى. وهكذا، وبعد الهجوم الأول الموجه من قبل أبي يعقوب سنة 1290/689، يبدو أن هذا الأخير قد ارتأى في النهاية أن يقيم حصارا حول تلمسان سوف يستمر ثمانية أعوام كاملة ابتداء من سنة 1299/698. والنتيجة أن عملية الحصار قد وجهت انطلاقا من مدينة المنصورة التي أسست لهذه الغاية نفسها وأن الحصار قد باء بالفشل آخر الأمر حيث تم رفعه على إثر اغتيال السلطان المريني خلال شهر ذي القعدة من سنة 706/مايو 1307 وتبعا لضرورة التصدي للوضع القائم بسبتة التي تم احتلالها من قبل أمير غرناطة مباشرة بعد مقتل أبي يعقوب.

وعلى الرغم من كل هذا، لنسجل أن سنوات الحصار لم تذهب كلها سدى بالنسبة للمعسكر المريني بحكم ما كان يسعى إليه من الوصول إلى المنافذ المتوسطية بالمغرب الأوسط من خلال عزله للحكام الأصليين. والملاحظ فعلا أن أبا يعقوب قد أمر باحتلال هُنين منذ البداية وقبل إنهاء عملية تطويق تلمسان نفسها من غير أن يبرح مكانه رغبة منه في الإشراف بنفسه على تسيير الأشغال المتصلة بالحصار ولا شك. وهكذا تم التحكم في ثغر هنين مع منتصف شعبان سنة 698/منتصف مايو 1299 بينما كانت محلة السلطان قد أقيمت قبل ذلك بقليل وفي اليوم الثاني من شهر شعبان نفسه (05 مايو 1299). ذلك أن الأمر يتعلق هنا بالمنفذ الأول لمدينة تلمسان بالذات. وبالتالي فإن احتلال هنين قد أعلن في الواقع عن تدشين عملية اكتساح خاطف عمت بجموع السواحل في أقل من اثني عشر شهرا، مما قد يوحي بأنه لم يكن للحملة في مجموعها أن ترمي من وراء تطويق تلمسان إلا إلى التحكم في نقط تكتسي من الأهمية ما تكتسيه موانئ وَهْرَان وشَرْشَلْ وشْلِيفْ وبْرِيشْكْ ومدينة الجزائر، وذلك عسى أن يتم حمل الأطراف الموزعة بشمال الأبيض المتوسط على استخلاص النتائج العملية ولاشك.

■ بين فاصل السلم وفترة الهدوء بالمغارب

لقد عرفت بلاد المغارب فترة تساكن أقرب ما تكون إلى الهدوء غداة رفع الحصار عن تلمسان وطوال العقدين المواليين. ففيما يخص المغرب بالذات، فإن أبا ثابت وأبا الربيع قد خلفا على التوالي لمدة قصيرة جدهما الهالك. أما عمهما أبو سعيد عثمان (709-1310/731-1331)، فإنه لم يكن ميالا بطبعه إلى الحرب بينما كان على قواته العسكرية المُنْهكة سلفا من جراء

"الحصار الطويل" لتلمسان أن تعمل على مواجهة انشقاق ابنه الأمير أبي علي. والواقع أن إسهامات أبي سعيد قد جاءت مندرجة ضمن أعمال الهيكلة القائمة على السلم بالمعنى المطلق أكثر من أي شيء آخر. وهكذا فبالإضافة إلى تنظيم الدواوين المرينية، نلاحظ أن الإسطوغرافية الرسمية لدولة بني مرين قد برزت إلى الوجود على يده هي الأخرى. وعلاوة على هذا وذاك، فإن المدارس المرينية الأولى قد أسست بمبادرة منه كذلك. ومن جهة أخرى فإن الدولة قد انفتحت الآن على استقلال إقليمي فعلي قد استفادت منه مدينة سجلماسة ونواحيها، وهو استقلال سوف يتقوى تحت إشراف أبي علي المذكور ليشمل منطقة التوات التي اندرجت منذئذ ضمن نفس الوحدة الترابية.

أما بالنسبة للبلاد الواقعة شرق المغرب، فالملاحظ أن الحكم بتلمسان قد عرف ازدهارا لا ينكر في الفترة نفسها تبعا لهذه الظرفية العامة ولا شك ؛ بدليل أن تنظيم الدواوين قد انطلق هنا أيضا وظهر في عهد أبي حمو الأول، ثالث ملوك بني زيان (707-718/1308-1318). وما إن خلفه ابنه أبو تاشفين الأول (718-737/1318-1337) حتى أخذت الإمارة العبد الوادية في استغلال وضعها المركزي الواقع على طريق الذهب بين الشمال وبلاد السودان، خصوصا وأنها قد أعادت سيطرتها على قبائل مغراوة وتوجين ببلاد السواحل التي أصبحت الآن خاضعة فيما بين هنين ومدينة الجزائر للعاصمة تلمسان.

وخلافا للمتوقع، فإن هذه الأوضاع المريحة بالنسبة لكل من فاس وتلمسان قد أدت إلى مسلسل آخر من الصراعات بين العاصمتين. ذلك أن أبا تاشفين بتلمسان سوف يحاول أن يستفيد من موقعه المتميز تجاريا كي يحصل على مساندة أرَغون في محاولته الرامية للاستيلاء على إفريقية التي أصبحت تعاني من تعاقب الصراعات الداخلية المتراكمة عليها منذ وفاة المستنصر (646-675/1249-1277) قبل أن يستفحل الوضع بسبب الثورات التي قامت في النهاية ضد الخليفة أبي يحيى أبي بكر (718-747/1318-1346)، مما دفع هذا الأخير إلى الاحتياط لنفسه عندما لجأ إلى الاحتماء ببني مرين ثم وافق من أجل ذلك على الإصهار في ابنته فاطمة لأبي الحسن بن أبي سعيد وولي عهده. غير أن الأوضاع ستتعقد تدريجيا لتفضي في أول فرصة إلى استئناف الصراع التقليدي القائم بين بني مرين وبني عبد الواد. والنتيجة أن أبا الحسن لم يجد أي عناء في محو إمارة تلمسان محوا تاما بغية التخلص من إزعاجها، وذلك بفضل تفوقه العسكري ومباشرة بعد توليه الحكم بالمغرب (731-749/1331-1349).

الزعامة الجهوية وإشعاع الدولة المرينية بما وراء المغارب

قبل حلول هذه المرحلة وطوال الفترة السابقة كلها، سبق أن اختارت إمارة تلمسان أن تنحو نحو احتلال إفريقية بالدرجة الأولى وخاصة منها المنافذ الأساسية كبِجَايَة وتونس. ومعلوم أنه لم يكن من شأن هذا الاختيار أن يساير هوى المرينيين. ولكي تتسنى الإحاطة

بمسلسل الزعامة الناتج عن هذا الوضع، فإن الإحالة على الوفاء من قِبَل قدماء الأتباع تجاه السادة الأوائل قد لا تكفي لفهم مجريات الأحداث. كما أن عملية ''الإنجاد'' قد لا تفسر بمجرد المصاهرة المنعقدة أخيرا بين عاصمتي تونس وفاس. ودون أن ننفي ورود مثل هذه العوامل المشْرَبَة بمسحة عاطفية، ربما كان من المناسب أن لا ننسى نوعية المصير الذي لقيه الجار العبد الوادي فنقف قبل كل شيء عند الوضعية الآنية للبلاد المستهدفة - ونقصد بلاد إفريقية - وكذا عند وضعية المنطقة كلها بحكم ما قد تلقيه من أضواء لن تقل أهمية عن أضواء الوضعية الأولى.

▪ الظرفية الإيبيرية المغاربية

بالنسبة لبلاد الحفصيين، يجب أن لا يعزب عنا أن الصعوبات المحيطة بها في منتصف هذا القرن الثامن قد تبلورت في الواقع مع نهاية القرن السابق. فبعد وفاة المستنصر، عمت الدسائس وتسربت داخل الأسرة الحاكمة وحولها فانتهى الأمر بذهاب روح التضامن المحصِّن للدول. وهكذا ضعف الجهاز الحاكم من جهته فلم يعد معترفا به خارج شرق البلاد وكذا بالنسبة لمجموع الساكنة باستثناء القبائل النازلة بأواسط إفريقية وإن كانت تشترط المزيد من الإقطاعات على حساب الخزينة لقاء الاعتراف. أما قبائل الجنوب، فلقد أعلنت عن عصيانها جهارا وبكامل الوضوح. وبما أن هذه القبائل قد اختارت أن تنتظم في شكل كيانات مستقلة، فإنها لم تلبث أن أقامت مجموعة من الدول المحلية المنتسبة في الغالب إلى العنصر العربي ثم استولت على جملة من الأراضي المحيطة ببعض المدن المشهورة ومنها مدن بسكرة وقفصة وقابس وتوزر وطرابلس.

موازاة مع هذا الوضع، وجد المغرب نفسه منساقا بالتدريج ونوعا ما عن غير قصد ضمن إشكالية البوغاز. ويبدو أن ما سبق أن أشرنا إليه من احتلال سبتة من قبل غرناطة غداة مقتل أبي يعقوب قد مثل نقطة انطلاق المسلسل كله. لقد عين على رأس المدينة رجل مريني يدعى عثمان بن أبي العلاء وكان شيخ الغزاة المخلص للإمارة الأندلسية. وبما أن محمداً الثالث قد سارع إلى المخاطرة بعملية مماثلة على حساب مملكة بلنسية مع نهاية سنة 1307/706، فقد انعقد حلف ثلاثي بين قشتالة والمغرب وأرَغون سوف يسمح للمرينيين باسترجاع مدينة سبتة وتنصيب العزفيين عليها من جديد خلال شهر صفر من سنة 709/يوليوز 1309 بينما استولت قشتالة من جهتها على جبل طارق وأخذت في الاستعداد تواً لمحاصرة الجزيرة الخضراء. وهكذا تكون هذه الوضعية الخانقة قد أفضت إلى ظهور أزمة حادة داخل الإمارة النصرية. وقد ترتب عن هذه الأزمة إقصاء محمد الثالث وتولية أخيه نصر المعروف بأبي الجيوش. وحتى يتمكن من فك القيد وإبطال مفعول الحلف الأيبيري-المغربي، فإن هذا الأمير قد فضل التنازل لبني مرين عن مدينة رندة بالإضافة إلى

الجزيرة الخضراء المحاصرة آنئذ من قبل فرناندو الرابع (Ferdinand IV)، وهو تنازل لم يحل بينه وبين التفاوض من أجل رفع هذا الحصار في الوقت ذاته، وذلك لقاء إتاوة التزم بأدائها لمملكة قشتالة. وهكذا سوف يعمل المرينيون من جهتهم على طرد هذه المملكة القشتالية نفسها من جبل طارق بمجرد عودتهم إلى شبه الجزيرة الإيبيرية فاستطاعوا أن يسترجعوا هذه القاعدة بفضل مساندة الأسطول الجنوي سنة 1333/733 كما تمكنوا من دخول الجزيرة الخضراء بدعم من الأسطول الحفصي سنة 1340/740. واعتبارا لهذين الانتصارين، فإنهم قد تشجعوا فأقدموا على ضرب الحصار حول ثغر طريف في السنة الموالية. ورغم الحلف المبرم بينهم وبين غرناطة لمواجهة الجبهة القشتالية-البرتغالية، فإن العملية فد أسفرت عن هزيمة نكراء بالرغم من وجود أبي الحسن على رأس الجيش المريني. أما الخسائر المترتبة عن هذا الانكسار، فالواقع أنها كانت من الفداحة والشمولية بحيث أدت إلى وضع حد نهائي لكل تدخل مغربي فعال في شؤون البوغاز.

أمام هذا الاندحار، ونظرا للطابع الأنسب للتحرك عبر بلاد المغارب، فإنه لم يكن لأبي الحسن إلا أن ينتهز فرصة وفاة صهره أبي يحيى (1346/746) المشفوعة بفرصة اغتيال وريثه الشرعي الأمير أبي العباس ليتدخل بإفريقية. خصوصا وأنه كان قد التزم على مستوى المراسيم البروتوكولية وعلى عهد الخليفة الهالك بمساندة ابنه الذي قضى على يد أخيه أبي حفص. وهكذا، وانطلاقا من ذريعة من هذا القبيل، فإن التدخل المباشر قد أمسى "مشروعا" فكان بذلك مدخلا لتنظيم حملة "شرعية" مرينية في منتصف القرن الثامن الهجري/الرابع عشر للميلاد.

▪ الحكم المريني بين الهيمنة والتصدع

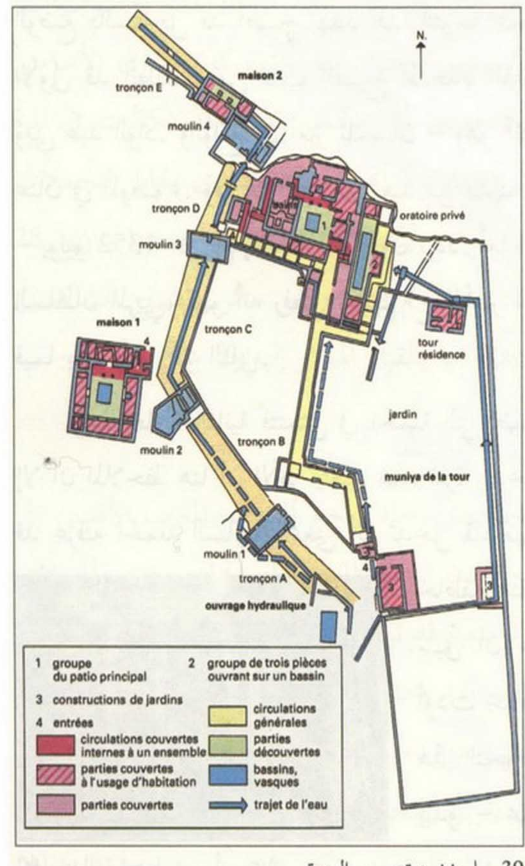
▫ مرحلة الزعامة والهيمنة (748-759/1347-1359)

انطلاقا من الظرفية الإيبيرية-المغاربية الآنفة الذكر، سوف يخوض الحكم المريني تجربتين فاشلتين في مجال الزعامة بالمنطقة. أما المحاولة الأولى فقد أتت على يد السلطان أبي الحسن على إثر الاستصراخ الموجه رسميا من قبل الوزير ابن تافرجين. والواقع أنه كان يُنظَر إلى نفس هذا السلطان من قبل الجميع وخاصة من قبل المماليك حكام مصر على أنه سيد مجموع المنطقة المغاربية «من البحر المحيط إلى برقة»، وذلك باعتباره «ملك بلاد السواحل» (انظر الملحق رقم VI). معنى هذا أن الحملة التي انطلقت في مطلع سنة 1347/748 لم تكن إلا حملة شكلية سواء بالنسبة للسلطان المريني أو غيره. ذلك أنها انطلقت من تلمسان ثم تقدمت من غير أن يعوقها عائق إلى أن تم احتلال مدينة تونس. وسواء تعلق الأمر بوهران أو بجاية أو بونة أو قسطنطينة، فالظاهر أن التأثر كان باديا على الأهالي عند استقبالهم لأبي الحسن. وهكذا، وبمجرد قدوم هذا السلطان إلى العاصمة الإفريقية، اِمَّحى أثر الأمير "المغتصب".

ومع ذلك فقد أقيم الحصار برا وبحرا حول مدينة تونس التي لم تلبث أن فتحت أبوابها « وقد ماجت الأرض بالجيوش، وكان يوما لم ير مثله فيما عقلناه » على حد تعبير ابن خلدون وهو يومئذ شاهد عيان في مقتبل العمر (**العبر**، 562/VII).

والحقيقة أن الجيش الفاتح كان جيشا مزدوَجا. بمعنى أنه كان هنالك جنود محاربون ونخب علمية مرافقة كذلك. هذه النخب تتكون من فقهاء وزهاد وعلماء وفدوا جميعا من المغرب الأقصى ومما كان يعرف بإمارة بني عبد الواد. والظاهر أن كل هذه النخب قد تشبثت دائما بمباركة الجهود الوحدوية لأبي الحسن وإصراخه الدائب المتنوع لأهالي الأندلس ودفاعه عن السواحل وسياسته المتسامحة مع المغلوب ومقاربته الرامية إلى تأسيس الفيدرالية الزناتية، إلى درجة أن حضور هذه النخب قد شكل الضامن الحق لمشروعية القصد المتوخى من قبل السلطان أبي الحسن. ومع أنه لم يتم الإفصاح أبدا عن هذا القصد من قبل الحاشية المقربة، إلا أن واقع الأحداث وصدى الحملة لدى كل من ممالك مصر وسلطان مالي بالإضافة إلى أشراف الحجاز قد يدفعان إلى القول بأنه لم يكن له إلا أن يتلخص غالبا في تطلع الملِك الفاتح إلى مقام الخلافة بالغرب الإسلامي.

وهكذا، وبالإضافة إلى نشاط أبي الحسن في المجال الدبلوماسي وإهدائه مجموعة من المصاحف القرآنية ومن بينها ثلاث نسخ يغلب على الظن أنها خطت بيده ثم وجهت إلى كل من المسجد الحرام بمكة والمسجد النبوي بالمدينة والمسجد الأقصى ببيت المقدس، فإنه يتحتم الإقرار بأن مآثر هذا السلطان قد تميزت قبل كل شيء بإصلاحاته الجبائية على الصعيد المحلي. وإذا كان عرب إفريقية قد أفشلوا مشروع الهيمنة المرينية إجمالا مع استغلالهم لتذمر النخب المحلية، فإنما ذلك بسبب ما أدت إليه هذه السياسة الإصلاحية من وضع حد لامتيازاتهم بشكل أدى إلى مقاومة هذه السياسة بالذات.



39. بليونش: تصميم المنية

لقد انهزم أبو الحسن أمام هؤلاء البدو بضواحي القيروان في مطلع سنة 749/ ربيع سنة 1348 فاضطر إلى التحصن بمدينة تونس حيث حل

الطاعون الأسود مباشرة في الصيف الموالي فظهرت حركة عصيان كادت تعم مجموع بلاد المغرب الأوسط وكذا غرب البلاد الإفريقية وجنوبها. وبينما كانت مدينتا بجاية وقسطنطينة آخذتين في استقبال بعض الأمراء الحفصيين المساندين من قِبَل أبي عنان بن السلطان المريني وخلفه، أمكن للعبد الواديين استرجاع ملكهم بتلمسان في وقت كان أبو عنان قد استولى فيه على مملكة أبي الحسن بدعوى استباق الأحداث حسبما يبدو.

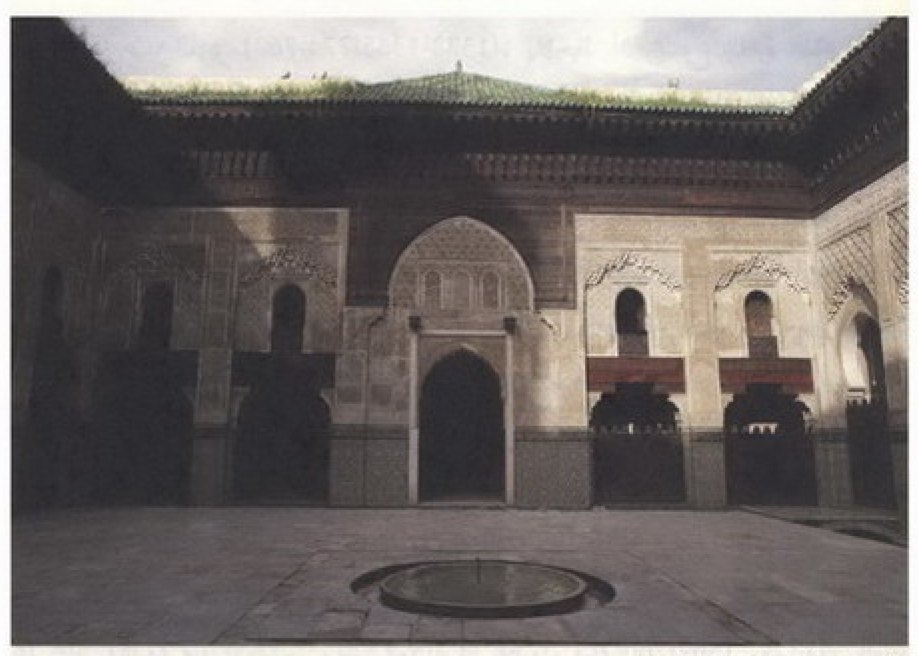
وتبعا لهذا الوضع، فإن السلطان المريني قد وجد نفسه معزولا من جميع الجهات فاضطر إلى العودة إلى المغرب عن طريق البحر في غضون شهر شوال من سنة 750/دجنبر 1349 «أيام استفحال فصل الشتاء» (العبر، VII/591). وبعد أن نجا من الغرق الذي أودى بحياة أغلبية مرافقيه من بين العلماء ورجالات الأدب، فإن أبا الحسن قد التجأ في النهاية وأمام مطاردة ابنه إلى بلد هنتاتة بالأطلس الكبير. ولقد انهزم هنا أيضا من قبل أبي عنان ففر أمامه وانتهى الأمر بتوبة الابن قبيل وفاة الأب على أن يعترف هذا الأخير بمشروعية حكمه.

وتجدر الإشارة إلى أن نفس هذا السلطان المُنَصَّب قد اختار في الأوائل أن يدفع إلى تعدد الزعماء من بين الأتباع ببلاد المغارب كي يضمن نجاح المؤامرة ضد أبيه. وهو عند اعتماده هذا الأسلوب قد سار في اتجاه ما كان يعرفه عن معارضة أغلبية الأشياخ لسياسة شدِّ الرِّحال المعتمدة من قبل السلطان أبي الحسن. أما العائق الوحيد، فهو أن مفعول الوضع بالسواحل قد أصبح يهدد هذا التوجه بمجرد وفاة هذا الأخير. ذلك أن الشرارة الأولى قد انطلقت من قلْب الصراع المتجدد الدائر بشمال المغرب الأوسط بين مغراوة وبني عبد الواد. والواقع أن أمير تلمسان – وهو آنئذ عثمان الثاني – قد رفض تحكيم أبي عنان في الموضوع. وما أن انهزم غير بعيد من مدينة وجدة في ربيع الثاني من سنة 753/مايو – يونيو 1352 حتى تم إعدامه للتوّ دون تردد. أما السبب في تهديد الأمير الحفصي من قبل السلطان المريني، فهو أنه رفض تسليم أخ الأمير العبد الوادي الهالك الذي سوف يعرف فيما بعد بأبي حمو الثاني.

وأما المحاولة الثانية فتتمثل في الحملة التي اضطر أبو عنان إلى تنظيمها على إفريقية. إلا أن الملاحظ هنا أن الأمر يتعلق هذه المرة بتدخل محاط بحذر يفوق ما يمكن أن يكون قد عرفته الحملة السابقة. بمعنى أنه تدخل قد مُهِّد له من خلال توجيه ثلاث حملات خاطفة متقاربة في الزمن، وذلك بغية تجنب ما سبق أن عرفته التجربة الأولى من إعاقة شاملة أودت بحياة أبي الحسن كما أودت بسلطانه. ورغم هذا التحوط، فالملاحظ أن أبا عنان لم يتورع فيما يبدو – عكس أبيه – عن التلقب بلقب الخلافة مع بداية المسلسل في مطلع سنة 753/1352.



40. جدارية تحمل اسم أبي عنان



41. صحن المدرسة البوعنانية بفاس

لذا فإن الأمر يتعلق بتوجه مناقض للتوجه السابق وإن كان يرمي لنفس الهيمنة الشاملة؛ بدليل أن البداية قد اتسمت هذه المرة بانتحال لقب الخلافة مع اعتماد أسلوب تدريجي في التوسع الموجه انطلاقا من فاس لا من مدينة تونس. ومع مراعاة هذه الخصوصيات، فالمعول عليه أن النتيجة النهائية لم تتغير رغم الاحتياطات. ولربما كان الفارق الأساسي بين ما آلت إليه كل تجربة من هاتين التجربتين أن حركات التمرد قد تكاثرت في المرة الثانية. بمعنى أن نارها قد شبت بمختلف الجهات وكأنها ترددت كصدى مقابل للحملات الموزعة التي اعتمدها السلطان أبو عنان قبل أن يُتَّخَذ القرار بتنحيته جسديا بتاريخ 28 ذي الحجة سنة 759/فاتح دجنبر 1358. عندئذ تم الإفراج عن سائر الأشياخ المشاكسين دفعة واحدة، مما يعني أن لهذه المبادرة علاقة ما بالقرار المشار إليه ولا شك.

▫ الحكم المريني من التصدع إلى الانحسار

لقد تلا هذه العمليات التوسعية الخاطفة مرحلة تراجع أفضت بالمغرب الأقصى إلى تفكك تدريجي بالنسبة للتراب مع مطلع القرن التاسع للهجرة أو الخامس عشر للميلاد. وتبعا لمسلسل مجرب معروف، فإن هذه الوضعية قد ترتبت عن استحواذ زعماء الأوليغارشية على المؤسسة الملكية غداة تنحية أبي عنان. فقد وجد الأشياخ ولا شك هنا مناسبة تسمح بالعودة إلى توزيع مجال طالما عمل الحكم على احتكاره على حسابهم بالذات. من هنا أتت المزايدة على مستوى الدسائس المؤدية إلى التحكم في الأمير المرشح للولاية. وهكذا فباستثناء "المهلة" الناتجة شيئا ما عن مجرد الصدفة بحكم التزامن مع عهد السلطان

أبي فارس عبد العزيز (767-774/1365-1372)، يلاحظ أن مجموع الفترة الفاصلة بين وفاة أبي عنان وزوال الدولة المرينية بأسرها قد كانت بمثابة هزلية صاخبة. فمنذ أول الأمر وقبل هذه "المهلة" نفسها، نجد الوزير الحسن بن عمر الفُودُودِي يتحمل مسؤولية إقصاء ولي العهد الرسمي ليُنَصِّب مكانه طفلا صغيرا اسمه السعيد وعمره يتراوح بين خمس وعشر سنوات، وكل ذلك بعد أن كان قد اضطلع بالإعداد لاغتيال أبي عنان. أما بعد نفس "المهلة" ومباشرة بعد الإعلان عن موت أبي فارس – وهو يُعَد آخر من بسط سلطان المرينيين على مجموع بلاد المغربين الأوسط والأقصى –، فلقد تم اللجوء في بحر ربيع الثاني من سنة 774/أكتوبر 1372 وعن طريق وزير آخر يعرف بأبي بكر بن الكَاسْ إلى إعلان بيعة طفل آخر لا يتجاوز عمره أربع سنوات يسمى السعيد هو الآخر وقد سجل ابن خلدون عند ذكره أنه كان « صبيا لم يُثْغِر » (العبر، 733/VII). وقبل هذا الحدث، نجد أن تنصيب أبي سالم قد انتهى بمصرعه على يد الوزير عمر بن عبد الله الياباني، وذلك على إثر مقدمه من الأندلس برسم الولاية في غضون سنة 760/1362. ولم يقف الوزير المنوه به عند هذا الحد وإنما آلت به الدسائس إلى اغتيال سلطانين آخرين من تنصيبه هو نفسه قبل أن يغتال بدوره بتدبير من أبي فارس المذكور. ولكثرة هذه التقلبات، وبالرغم من محاولة رد الأمور إلى نصابها بوجه عام من قبل هذا السلطان وكذا من قبل أبي العباس بعده عند توليته الثانية (789-796/1387-1394)، فلقد آل الأمر إلى تقسيم المملكة المرينية إلى إيالتين اثنتين من جراء تدخلات محمد الخامس أمير غرناطة (755-760/1354-1359 ثم 761-793/1362-1391) فأصبح هنالك مملكتان متميزتان عن بعضهما هما مملكة فاس ومملكة مراكش.

والواقع أن كل هذه القلاقل لم يكن لها أن تمر دون أن تترك بصماتها على مستوى الدولة. خصوصا وأن الخلافة الحفصية قد أصبحت على وشك احتلال موقع القيادة من جديد في المجال الاقتصادي بينما أخذ يزداد تدخل غرناطة في الشؤون المرينية على عهد محمد الخامس. إلى درجة أن عهد أبي العباس – وكان تابعا هو نفسه لهذا الأمير – قد اتسم بما سجله ابن خلدون من توجه « الوجوه إلى ابن الأحمر وراء البحر من شيوخ بني مرين والعرب، وأصبح المغرب كأنه من أعمال الأندلس » (انظر الملحق رقم VII). أما مآل هذه الوضعية في عهد أبي سعيد الثالث باعتباره السلطان المريني قبل الأخير (800-823/1398-1420)، فيبدو باختصار أنها قد بلغت نقطة اللاعودة. ومن نافلة القول أن نؤكد هنا أن النفوذ المريني قد أمسى آنئذ مجرد أثر بعد عين، وذلك سواء ببلاد المغارب أو بغيرها من المجال المجاور للبوغاز. وهكذا فإن تدخل عامل القرصنة لم يزد على أن أكد غياب السلطة بشمال المغرب الأقصى. ولقد تذرعت قشتالة بالظاهرة في حد ذاتها فاستطاعت منذ سنة 803/1399 أن تخرب مدينة تطوان وتأسر مجموع السكان تقريبا في

الوقت ذاته. وما إن مضى عقد ونيف على هذا الحدث حتى سمت مطامع مملكة متحفزة كمملكة البرتغال إلى استغلال نفس الظاهرة فلم تتردد في الهجوم على مدينة سبتة واحتلالها مع منعطف سنة 1415/818، وذلك قبل أن تتوسع كقوة اقتصادية على طول السواحل الأطلسية.

وهكذا نلاحظ أن منحنى الأوضاع قد تخطى منعطف الاستلاب الترابي منذ مطلع القرن التاسع الهجري أو الخامس عشر للميلاد. وبصفة موازية، نجد أن هنالك تشكلا ثلاثيا قد أخذ يرسو على مستوى المنطقة برمتها حول كل من المغرب الأقصى وإفريقية والمغرب الأوسط. ومع أن هذه الكيانات لم تكن ثابتة الحدود، إلا أن أيا منها لم يكن قادرا على التصدر الفعلي الطويل الأمد. ولنسجل أن فهم هذا التطور قد أدى إلى تقديم عدة افتراضات متباينة وإن كانت غير متعارضة على الإطلاق. من هذه الافتراضات ما قد يؤول إلى الإلحاح على التبعات المتماسكة التي ترتبت عن الطاعون الأسود وما إليه من الكوارث المتوالية؛ ومنها ما اعتمد الصراعات المواكبة ثم الناتجة عن الحملات المرينية التي تعتبر أداة إفلاس بالنسبة لمجموع المغارب على المستويين المادي والبشري. واعتبارا لسلوك الأمراء والأشياخ النافذين، يبقى أن نتساءل عما إذا كان للسلطة بالمغرب الأقصى على الخصوص، وداخل الوسط المريني بالذات، مفهوم يقوم بالدرجة الأولى على تجزئة المجال ضدا على الملوك كما يعتمد الإعراض عن وحدة التراب تبعا لذلك.

الدولة والمجتمع المعني والعلاقات بين الطرفين

الدولة والمنظومة

تقتضي مقاربة المكتسبات التي توفرت للمرينيين كرجال دولة ورجال تدبير لمجتمع خاص أن نتعرف في البداية على طريقة عمل هذه الدولة. وحتى يتوفر هذا الشرط، فإنه يستحب الوقوف إجمالا عند الروافد مع محاولة إبراز ما نتج عنها من امتدادات.

■ الروافد القبلية والنمط الإسلامي

بما أن الدولة بالمغرب الوسيط وغيره من بقية بلاد المغارب قد قامت دائما على أكتاف مجموعة إثنية فيديرالية ولو بدرجات متفاوتة، فبالإمكان أن نعتبر أن هذه الدولة قد اعتمدت ربط العلائق بين عصبية أو تجمع قبلي غالب ومجموعة عصبيات مُغَلَّبَة. وعلاوة على هذا فإن الإحالة على النمط الخلدوني هنا قد تسمح بالتذكير بأن هذه الدولة قد مثلت أداة غزو بالدرجة الأولى ؛ فهي بالتالي مجرد أداة إكراه لن تصبح مقبولة من الوجهة الإسلامية إلا بالإحالة على معتقد يتبناه الحاكم بهدف اكتساب المشروعية كما يتبناه الأتباع. ومعلوم أن هذه الصيغة نفسها قد تجسدت بشكل رائع في مسار الدولتين

المرابطية والموحدية. أما بالنسبة للمنظومة المرينية التي أتت من بعد، فإن الالتحام بين العصبية والعقيدة عنصر غائب في الأصل لأنه لم يتوفر إلا مع المشروع المتأخر الرامي إلى غزو المغرب الأقصى لحساب "الأسياد" بتونس. ولقد ترتب عن هذه الظاهرة انفصام هيكلي يبدو أنه وجه السلوك المريني توجيها تطور من جهته عبر الحقب ومن زوايا مختلفة. فبحكم افتقاد هذا السلوك لأي مشروع سواء في المدى البعيد أو المدى المتوسط، فإننا نجده مكتفيا باللجوء إلى غصب الأموال والاستحواذ على المسارح في البداية وحتى أيام أبي يحيى على الأقل، إذ لم تعرف هذه الهجمة العنيفة بعض الفتور إلا بعد استيلاء الغزاة على القواعد الأساسية المتمثلة في مراكش وسجلماسة وسبتة على الأخص. عندئذ بدت ضرورة اللجوء إلى سياسة مواتية تقوم على الجهاد وإن اختلف التعامل معها بحسب الظروف والإمكانيات من قِبَل أبي سعيد الثاني وابنه أبي الحسن على الخصوص ثم من قِبَل أبي عنان نفسه وفي النهاية من قِبَل أبي فارس. على أنه يحق الاعتراف بأن المنظومة المرينية لم تهمل عنصر التخليق بالنسبة لمجموع التجربة حيث أعلنت عن انضمامها إلى معسكر أهل السنة المالكية على عهد هؤلاء الملوك وخاصة أيام أبي الحسن. ونفس المنظومة قد جاهرت بابتداع إستراتيجية شريفية بكل ما في الكلمة من معنى. وسواء أكان لهؤلاء الملوك وعي كامل بتجاوزات الأجداد أم لا، فالواقع أنهم وُفِّقوا في النهاية إلى رد الاعتبار لماضي الدولة عن طريق التأثير تدريجيا على الإحساس الجماعي للأهالي إذ خَلَّفوا المذهب المالكي بالمغرب كما أن ذكراهم سوف تخلد لدى الأوساط المثقفة وكذا لدى الأوساط الشعبية بالحواضر، وذلك من خلال المدارس المشيدة ثم من خلال نهجهم الاجتماعي-الديني بوجه عام.

هذا ويبقى أن هنالك رواسب مرتبطة بالسلوك القبلي الأصيل سوف تصمد لتواكب كل هذه الجهود المبذولة عبر العهود في مجال التخليق رغم كل شيء. وبالإمكان أن نتعرف على هذه الرواسب هنا وهناك بكامل السهولة عبر الآليات المهيكلة لسير جهاز الدولة.

▪ الهيكلة وتسيير الجهاز

بإلقاء نظرة شاملة على التجربة التي خاضتها الدولة المرينية، يلاحظ منذ البدء أن هنالك ضعفا ماثلا على مستوى الهيكلة كما أن هنالك هشاشة بالنسبة للآليات التي تم اللجوء إليها. أما الضعف فيبدو أنه ناتج عن الحضور المتجذر للتقاليد القبلية السابقة على تأسيس الدولة كما سبق الذكر. فبالنسبة للرعاة الأوائل، يجب التذكير بأن المبادرة الأولى التي يمكن اعتبارها مبادرة تأسيس قد صدرت عن أبي يحيى لتنحو نحو تقسيم المجال. ولسوف تتجدد هذه المبادرة نفسها لتظهر بطريقة فوضوية عند استيلاء الوزراء والأشياخ على السلطة بعد مرور أكثر من قرن واحد على مبادرة الانطلاق. وبين هذين المعلمين، لم يكن هنالك من

اختيار آخر خارج التأرجح الظرفي بين سيادة المركز وسيطرة الأوليغارشية والأشياخ. إلى درجة أننا نلاحظ أن تجزئة السلطة المقترنة بتجزئة المجال قد مثلت عاملا متكررا يعود بانتظام، وذلك رغم الإحالة على نمط سُنِّيٍّ يتبناه السلطان ويدعو نظريا إلى الطاعة والانضباط. يترتب عن هذا أن كل العهود قد عانت هذا النوع من التجاذب والتوتر من غير استثناء فيكون المخزن المريني بذلك نظاما يقوم على التوافق بالدرجة الأولى، وهو مما يفسر ديمومته الملحوظة على كل حال. وهكذا فإن المحاولات الوحيدة التي رامت فرض نظام قوي قد تنحصر في كل من محاولتي أبي الحسن وأبي عنان ثم محاولة أبي فارس آخر الأمر. أما النهاية بالنسبة لكل هذه التجارب فمعروفة؛ وأما بالنسبة للسابق واللاحق، فالظاهر أن كل الحكام قد أقاموا حكمهم على جملة من التوافقات المتنوعة والتنازلات المتكررة بدرجات متفاوتة.

وواضح أن مقاربة من هذا القبيل لم يكن لها إلا أن تترجم يوميا على أرض الواقع من قِبَل أهلها سواء على مستوى الحكم بوجه عام أو فيما يخص مختلف الجوانب المتفرعة عنه. والواقع أن هذه المنظومة تبدو أقل تجانسا ككيان من قرينتها لدى الموحدين بل وحتى من المنظومة الحفصية مثلا. ذلك أن معطى التراتب شيء ماثل للعيان ضمن هذين النموذجين معا وإن كان صارما بعض الشيء في النظام الموحدي. أما بالنسبة للمرينيين، فإن الوظائف تتمركز ظاهريا إما بين يدي الوزير وإما لدى الحاجب السلطاني حسب الفترات. إلا أن لهذا التمركز في سائر الأحوال طابعا بروتوكوليا قبل كل شيء. بمعنى أنه لا يفترض أي تنسيق ولا أي إشراف بالنسبة لمجموع الأنشطة. وعلى العكس من هذا فإن جميع الأنشطة والمهام تتوزع تدريجيا من الناحية العملية فتفضي في الغالب إلى انفجار مكشوف للحكم. وأما بالنسبة للحفصيين، فإنه لا أثر لهذه الظاهرة تماما. صحيح أن هنالك توزيعا للمهام كذلك؛ إلا أنه ليس هنالك تشتت رغم كل شيء، إذ أن التوزيع متوفر على مستوى القمة كما أنه متوفر على مستوى القاعدة ويسمح بالتالي بالجمع بين التنسيق والمراقبة. ولنضف مع هذا أن البناء المخزني بكل من فاس وتونس بناء متشابه إلى حد بعيد، بل لربما كان من الجائز جدا أن يكون المخزن المريني قد استلهم مخزن "الأسياد" الحفصيين من الناحية الهندسية إن لم يكن قد أخذ مباشرة عن الأصل الموحدي بحكم قرب المسافة وكذا عن النموذج الأندلسي المشترك في الوقت ذاته. ذلك أن الهيكلة هنا وهناك هي نفسها وإن كانت قد عرفت بعض التصرف ولا شك كما سوف نرى. وكل ما يهمنا الآن أن نلمس الطريقة التي وظفت بها هذه الهيكلة عند تكييفها مع مفهوم الحكم لدى المرينيين.

وانطلاقا من هذه الهيكلة، نلاحظ أن أول حد فاصل يمكن تصوره بشيء من النسبية إنما هو حد يقع بين وظائف المخزن المريني ووظائف الفقهاء ونعني بهذه الأخيرة مجموع مهام القضاء كما سوف نرى ومجمل مهام العبادة والحسبة كذلك. ومن بين بقية الوظائف،

هنالك المهام المتعلقة بسن النظام، وهي منوطة مبدئيا بالسلطان دون غيره. وفيما عدا هذا فإن الشبه واضح بين النمط المعمول به بكل من فاس وتونس وكذا بالأندلس أيام بني أمية. بمعنى أن الوزير ينتصب مباشرة بعد السلطان بقمة الهرم المريني ويقوم مبدئيا بدور المساعد الأول للسلطان وأحيانا بدور الوصي. أما "وظائف القلم" فتتوزع تحت إشرافه المباشر كما هو الشأن بمجموع الغرب الإسلامي وتشمل وظيفة الحسابات (الأشغال) ووظيفة المراسلات الرسمية (العلامة) التي يعهد بها لزوما لشخص واحد. ومن جهة أخرى، فهنالك حاجب يسمى بمغرب المرينيين "أَمْزْوَارْ" ويرتبط بشخص السلطان وربما جمع بين هذه الوظيفة ومهمة الوزارة.

وموازاة مع هذه المسؤوليات ذات الصبغة العمومية، هنالك وظيفة الشؤون الخاصة أو "قهرمة الدار" ويعهد بها في الغالب إلى المقربين من بين الذميين اليهود بمعية مساعدين ممن يُعَدُّون من الثقاة. وبالإضافة إلى شؤون القصر، فإن على هؤلاء المقربين أن يسهروا بمعية ذويهم على تدبير الثروة الخاصة للسلطان، أي على الأملاك العقارية والأراضي الفلاحية ومنتوجات كل من الماشية والعمليات التجارية. ودون أن نقف عند الأضرار المترتبة عن تنافس غير متوازن من هذا القبيل بالنسبة للمتدخلين، لنسجل أن الحكم المريني كغيره من بقية الأنظمة المعاصرة ببلاد الإسلام قد انساق عمليا مع الخَلْط بين ملكيته الخاصة وملكية الدولة. وبما أن المخزن لا يعني شخص السلطان دون غيره، وباعتبار ما يقترن به جملة وتفصيلا من إعفاء ضريبي مسلم به سلفا من جهة أخرى، فإن بالإمكان أن نتمثل النتائج المترتبة عن هذا التوجه مع احتساب تدخل عامل شراء الذِّمم (الرَّشا) على مستوى الاقتصاد بوجه عام وخاصة على مستوى الاستيراد والتسويق والتسعير ومقتضياته. وقد يضاف إلى هذا أن للتجاوزات الضريبية الملحة كما سوف نرى عبثا يتفاحش بحكم التدخلات المتنوعة لرجال السلطة، وذلك رغم المحاولات الإصلاحية التي قام بها السلطان أبو سعيد وخاصة ابنه أبو الحسن. إلى درجة أن هذه الأوضاع قد أدت بين الفينة والأخرى إلى اندلاع حركات تمردية ذهب ضحيتها المقربون الذميون بالدرجة الأولى كما التهمت آخرين من دونهم كذلك.

وفيما يتعلق بالوظائف المصنفة ضمن اختصاص الفقهاء، تجدر الإشارة منذ البدء إلى أنها ستتعرض تدريجيا إلى تدخل السلطة عكس ما كانت عليه الوضعية في الأوائل. والواقع أن هذه السلطة قد بادرت إلى انتزاع حق التعيين بالنسبة للقضاة باسم مشروعية "الأسياد" المعترف بها لخلافة الحفصيين بتونس، وذلك في انتظار ما نعرفه من تطلع السلطنة المرينية إلى الخلافة من جهتها. إلى درجة أن المراسيم البروتوكولية في عهد أبي عنان سوف تلزم قاضي قضاة المملكة بالسجود أمام السلطان مع أنه كان يضطلع مبدئيا بمسؤولية الرئاسة العليا للقضاء إجمالا باعتبار ما كان له من سلطة على مجموع الهيئة

القضائية بصفته قاضي القضاة بالذات. بل إننا نلمس أن بعض الملوك - ومن بينهم أبو عنان هذا - قد أصدروا الأحكام أمام الملإ بين الفينة والأخرى وكأنهم عمدوا إلى المزيد من الخَلط بين السلط.

وسيرا على نفس النهج، فإن الملوك لن يتورعوا عن الحد مما كان معمولا به في البداية من احترام لاستقلالية جامع القرويين وتوقير لإمامه. فمنذ عهد أبي سعيد الآنف الذكر، لم يعد تعيين هذا الإمام من اختصاص الإمام السابق كما كان الشأن أيام الموحدين وإنما أصبح من اختصاص السلطان إلى أن انتهى الأمر بهذا الأخير إلى التصرف في أحباس الجامع ضدا على الشرع والأعراف. وهكذا فإن هذا التدخل قد يعني منطقيا أن باقي الأئمة قد أصبحوا يعينون رسميا من قبل السلطان كذلك. أما بالنسبة للمحتسبين، فالمعروف أنهم تابعون فيما يخصهم لسلطة قاضي البلد بشكل مباشر.

وعليه، فإنه يتبين أن الحكم المريني قد ارتأى في النهاية أن يحتكر مجموع السلط الدينية في وقت ظهر فيه عجزه عن مواجهة التشتت المتصاعد للسلط الدنيوية. وبالتالي، أفلا يعكس هذا الواقع نوعا من التنافر على المستوى السياسي؟ ترى هل يمكن رد هذا الوضع لمجرد علاقات القوى؟ أم تراه راجعا هنا أيضا إلى التقاليد السائدة لدى المرينيين قبل قيام الدولة دون غيرها من العوامل؟ مهما يكن من أمر، فالمعروف أنه لم يكن لمثل هذا الواقع إلا أن ينسجم مع ما هو مثبت في المصادر من المتاجرة بالوظائف على سائر المستويات. والمعروف أيضا أن نفس الواقع لن يعمل إلا على إضعاف المنظومة جمعاء في نهاية المطاف.

المجتمع في عصر بني مرين: العلاقات والبُنى

بإلقاء نظرة عامة على الحياة الاجتماعية في نهاية المسار الإجمالي أعلاه، ربما تبين لنا أن هذه الحياة قد تأثرت بفعل أحداث بارزة أدت مباشرة إلى تبلور بعض الظواهر المعبرة عن تحولات جوهرية على الصعيد الديني-الاجتماعي. فنحن نعلم أن المد الديموغرافي قد تراجع منذ أن كانت الحروب والكوارث المؤَثِّثَة لمنتصف القرن الرابع عشر للميلاد مثلا. كما نعلم من جهة أخرى أن الضغط المسيحي قد تقوى واستفحل على عدة مستويات ليفضي إلى احتلال غير مسبوق لمدينة سبتة. وما ترتب عن هذا الوضع أنه لم يلبث أن رفع الستار عن ضعف النظام وعجز الدولة بمختلف أنحاء البلاد وخارج المغرب كذلك. وفي نفس الوقت، يلاحظ أن الردود الشعبية ستتبنى أشكالا لامركزية تؤطرها بُنى قبلية متفاعلة بدرجات متفاوتة مع بُنى الطوائف الصوفية المطبوعة من جهتها بالتعاطف مع الشرف المتطلِّع. وبعبارة أخرى، فإن المجتمع قد التجأ هنا إلى مرجعيات بديلة اعتبرها مواتية بحكم انحدارها من مجموعة علائق سابقة مستقرة تهم الحكام كما تشمل بقية مكونات المجتمع ولا شك.

ترى ما هي هذه العلائق والمرجعيات بالضبط؟ الجواب يتوقف على التحديد المسبق لمكونات المجتمع المشار إليها بالذات. ولمقاربة هذه المكونات، فإنه يتحتم هنا وبالنسبة لسائر المجتمعات الإسلامية أن لا نكتفي بالإحالة على تلك الأنماط السائدة المعتمدة لثنائية الراعي والرعية أو ثنائية الخاصة والعامة. ذلك أن كل لفظ من هذه الألفاظ يشمل في الواقع عدة عناصر مختلفة عن بعضها ويقتضي أن نتعامل معه كلفظ جامع لا كمجرد لفظ مفرد. لذا فقد يكون من المناسب إن نحن أردنا أن نحيط بجميع الشركاء أن نتحدث عن مُتغلِّبين بالجمع وكذا عن مُغَلَّبين من مختلف الانتماءات.

▪ المتغلِّبون

كان على المجتمع أن يتكيف بالتدريج أمام الغزو المتطور لبني مرين قبل أن يأخذ بهذا النوع من التدبير. ومع أن هنالك سلطانا مؤازرا من قبل مخزن مركزي مطلق يشرف على سير الأمور، إلا أن العملية تقوم من حيث هي، سواء في اتجاه العالية أو السافلة، على أكتاف جملة من المجموعات القبلية التي تعتبر شريكة في الحكم ولو بنسب متفاوتة. ونظرا لاختلافها الكلي عن النمط الموحدي، فإن هذه الشراكة تضم مجموعات بشرية من خارج الكونفدِيرالية الغازية نفسها. وبما أن نقط انطلاق الجميع قد تباينت ولم يكن بينها أدنى شبه ولا شك، فإنه لم يكن لكل هؤلاء الشركاء أن ينتموا لصنف واحد من المتغلِّبين. وبالرغم من هذا، فإن مجرد تصنيفهم كمتغلبين قد أدى إلى تمتيعهم جميعا – رغم بعض الفوارق – بامتيازات تشمل الإعفاءات الضريبية بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من المشاركة في جمع الضرائب إن لم يكن في فرضها مباشرة على الأهالي. بمعنى أن من بين هؤلاء الشركاء من كان يشاطر الدولة اختصاصاتها كما يشاطرها الأموال المستحقة. هذا في الوقت الذي يخول فيه شركاء آخرون أقوى أو أكثر منعة من غيرهم حق الاستقلال الفعلي إزاء النظام.

بإسقاط هذه المعطيات على أرض الواقع، يتبين أن ظاهرة الغلبة المُشاعَة (co-dominance) تتجلى عبر شركاء ينتمون لمجموعتين رئيسيتين هما مجموعة العرب ومجموعة زناتة. وبالنسبة لهذه المجموعة الأخيرة، نجدها تتكون من فصائل موزعة على طول السواحل المتوسطية بالمغرب الأوسط وفصائل أخرى تسكن المغرب الشرقي. أما فيما يخص هؤلاء الزناتيين بمختلف فصائلهم وخاصة منهم سكان المغرب الأوسط، فالملاحظ أن الدولة المرينية قد هدفت إلى توسيع قاعدتها البشرية بواسطتهم فحاولت المرة تلو الأخرى، عند تحجيم تلمسان، أن تدفع بهم نحو التمازج من غير طائل. ومن جهة أخرى، فإن نفس الدولة قد اختارت أن تكلف "أقارب" المغرب الأقصى من بين الزناتيين بحماية الممرات الواصلة بين الحزام الخارجي والتخوم وبين المحيط الأطلسي.

ولقد أمكن للسياسة المرينية تجاه العرب أن تحظى بنوع من الانسجام بفضل اللجوء إلى هذه الوسيلة بالذات.

ذلك أن أَعْلَى القبائل المُتَغَلِّبَة (les tribus sur-dominantes) من المرينيين وأحيانا من بين الزناتيين قد توجهت نحو الاستيلاء بالدرجة الأولى على السهول التي سبق للموحدين أن وضعوها رهن إشارة القبائل العربية من رياح وبني هلال بعدما لحقها الضعف من جراء الصراعات التي عرفتها من قبل عند مواجهتها للغزاة المرينيين الأوائل. وتجاه هؤلاء العرب الخادمين ممن تعاملت معهم الدولة الموحدية كعُمَّار معفيين من تأدية الخراج ليس إلا، يلاحظ أن المرينيين قد سلكوا مسلكا آخر أكثر تشددا بكثير عندما فرضوا عليهم الخدمة العسكرية زيادة على تأدية الزكاة بجانب رسم آخر على الأرض يعرف بالجباية ويقابل الخراج حسبما يبدو؛ مما يعني أنهم عوملوا كساكنة تم إخضاعها بحد السيف.

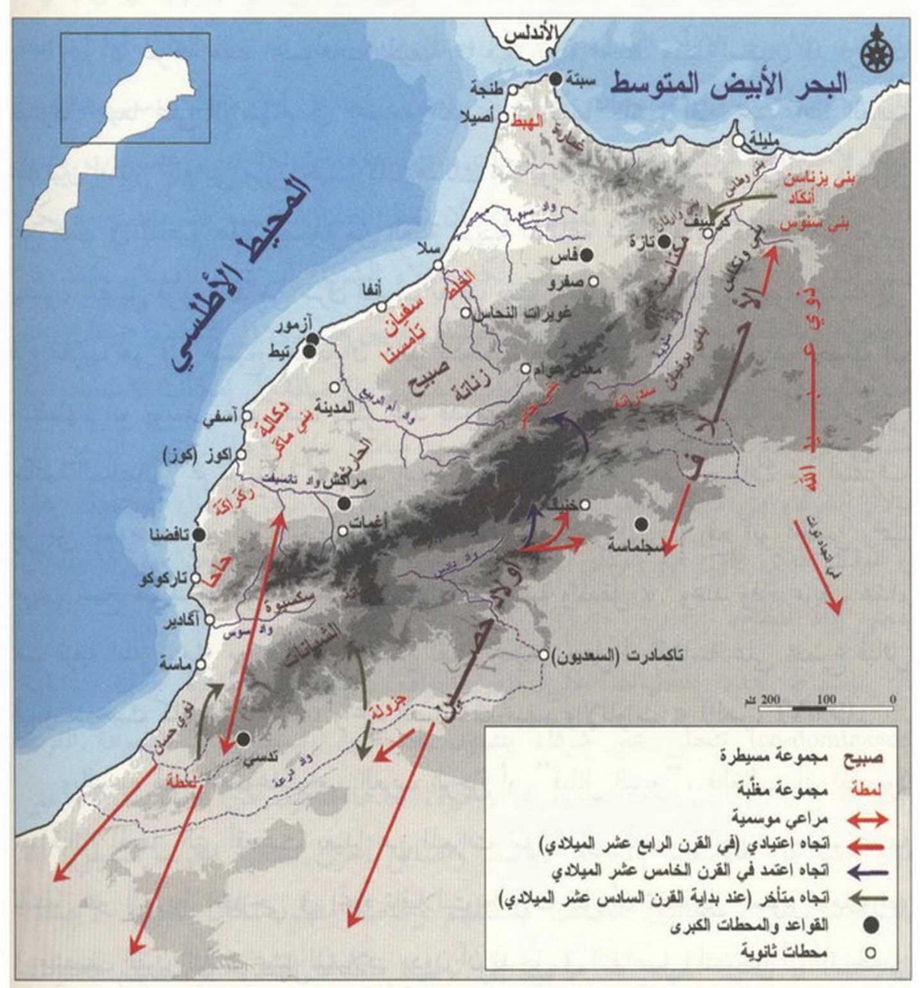
وبما أن شراكة هذه المجموعات المتبقية بما فيها قبيلة الخلط وقبيلة سفيان قد ارتهنت بقدرتها جميعا على الإسهام في الخدمة العسكرية، فإنها كانت أقل مجموعات العرب الهلاليين امتيازا أيام بني مرين حيث كان هنالك هلاليون آخرون قدموا في الأواخر وأشركوا عن كثب في تدعيم هذه الصيغة من الغلبة المرينية المشاعَة منذ البداية. كان هؤلاء العرب ينتمون لفصيل قوي وافد من شرق المغرب يعرف بقبيل سُوَيْد كما كانوا ينتسبون ضمنه إلى فرع مُقَرَّب هو فرع صُبَيْح. فبعد أن كانوا ينتجعون قديما ببلاد بني عبد الواد، حدث أن استقبلهم أبو يوسف منذ وقت باكر عند قدومهم عليه وكلفهم في البداية بـ"القيام على سائمة السلطان" ثم لم يلبثوا أن عهد إليهم بـ"ولاية الشاوية" على حساب مَن استُنْزِف مِنْ بني عمومتهم من أهل الغرب وتامسنا. ولقد آل الأمر إلى أن رفع أبو الحسن رسميا عريف شيخ سويد « على كل عربي في إيالته من زُغْبَةْ والمَعْقِل ». وعند وفاة عريف هذا، تمت ترقية ابنه ونزمار من قبل أبي الحسن نفسه عندما جعل له الرئاسة على مجموع قبائل البدو « حيث كانوا في أعماله، وأخذ الصدقات منهم والإتاوات » (العبر، 99/VI).

وبالنسبة لهذه المجموعات من العرب الرحل أو "قبائل البدو"، فالغالب أن المقصود بهم قبائل المعقل التي أقصيت بعيدا عن الممرات المؤدية إلى السهول الغربية وحكم عليها بالتنقل عبر الشريط الخارجي في اتجاه تافيلالت والتوات قبل أن تنفذ إلى السوس وما وراءه في منتصف القرن الثالث عشر للميلاد. ودون أن ندخل في التفاصيل، لنسجل أن أبا الحسن نفسه قد عمل على إبعاد المعقل من ذوي حسان عن منطقة سجلماسة بغية عَزل الحركة التمردية التي قامت هنالك بزعامة أخيه أبي علي، حيث « أقطع للعرب » في السوس كما « ساسهم في الجباية » علاوة على ذلك، وهو ما يعني إشراكهم عمليا في الاستفادة من

مواردها (**العبر**، 139/VI) [23]. أما بالنسبة لبني عمومة هؤلاء المعقل من الأحلاف المُنبَّات وذوي منصور، فإنهم قد استقلوا بملوية السفلى ومنطقة تافيلالت حيث أصبحت مدينة سجلماسة تحت رحمتهم فأخذوا يساومون الجميع بخدماتهم ويبتزون أضعف الأطراف، أي إمارة تلمسان على الأخص.

وبالتالي، فقد يُخيَّل للناظر أن الغلبة المرينية في جملتها قد مثلت تركيبا معقدا تتحدد فيه هوية المتغلِّب حسب الحالة المتصلة به إن أمكن التعبير. ومن الجائز أن تكون كل هذه البرغماتية بمثابة المقابل الذي يسمح للمنظومة المرينية بأن تتحلى بطابع الإشراك المنفتح على الآخر أكثر بكثير من سائر المنظومات السابقة الأخرى. ولنضف بهذا الصدد أن موقفها الإجمالي تجاه المغلَّبين قد جاء متسماً بأقل ما يمكن من المَيْز والإقصاء.

خريطة 15 – التوزيع القبلي وحركات السكان خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر للميلاد



عن محمد القبلي، **المجتمع والسلطة والدين في نهاية العصر الوسيط** (بالفرنسية). ميزون نوف، باريس، 1986، ص 257

23 بالنسبة لما يسوِّغ هذه القراءة، انظر النصوص الواردة ضمن ما اقتبسه عبد السلام الشدادي من صفحات "**العبر**" التي ترجمها أو أعاد ترجمتها في المؤلف الآتي: *Ibn Khaldûn, Peuples et nations du monde*, Paris, Sindbad, 1986, I, 455

■ المغَلَّبون

بالوقوف عند هذه التسمية، يتبين أنها تشمل مجموعات اجتماعية كبيرة متنوعة. وبتمَيُّز هؤلاء المغَلَّبين عن المتغلِّبين سواء من حيث المولد أو التوجه العام أو المهنة، فإن مجموعاتهم قد شملت من أهل الأرياف كما ضمت من بين أهل الحواضر أناسا من مختلف الأوساط يعدون مبدئيا ممن تم إخضاعهم عَنوة جميعا. وبالرغم من هذا الوضع المشترك، فهنالك نوع من التَّراتُب يلوح ضمن هذه الفئات فيحدث شيئا من الخلط. بمعنى أننا قد نجد من بينها من يحتل مواقع تعكس ما يمكن أن يقابل مقام "التغلُّب عن بُعد" وإن كان هذا التغلب قد أدرِج من قِبَل الحكام تمشيا مع رغبتهم القارة في شَرْعَنَة الوضع القائم والمشاريع الظرفية المرتبطة بالطموح إلى الخلافة حسبما يبدو. ولنذكر على سبيل المقارنة أن المنظومة المعلن عنها باسم الخلافة من قِبَل ابن تومرت قد اعتبرت من الناحية النظرية أن كل مَن أُخْضِع بحد السيف عبدٌ مملوك لجماعة الموحدين. أما الحكومة المرينية فقد اكتفت بلفظ "الخدام" فيما يخصها عند تسمية هؤلاء المغلَّبين وإن كانت قد حرصت على إطلاقه على بعض الشرائح المعينة دون غيرها حسبما يتبين. خصوصا وأن الدولة هنا قد تبنت التوجه السني المالكي المناهض للتوجه الموحدي وأخذت به منذ وقت باكر كما رأينا. ومن جهة أخرى فإن حركة التصوف كانت قد تكيفت مع نفس التيار السني المتبنَّى بينما تم الأخذ بتكريم مَن اعتُبِر مِن سلالة الأشراف منذ عهد أبي يعقوب بغية إقبار المهدوية. هذا ويجب أن نسجل أن أول إشارة في هذا الصدد قد أُعطِيَت من قِبَل أبي يوسف عندما قرر الاحتفاء بعيد المولد سنة 1272/671 بعد أن كان معمولا به بسبتة منذ سنة 1249/647.

وهكذا فإن المصطلح الرسمي قد عكس هذه المقاربة على مستوى المكاتبات الدورية حيث تم اختيار ثالوث قار قد اعتُمِد دائما ضمن صيغة التقديم. هذا الثالوث يتركب من الشرفاء والفقهاء والصلحاء دون غيرهم باعتبارهم فئات تمثل كيانات روحية متميزة تتقدم حسب نفس هذا الترتيب. وفي نفس الحيز البروتوكولي، نلاحظ أن السلطان يعمد إلى الوقوف إجلالا لنقيب الشرفاء ولو أمام الملأ بينما يختص الفقهاء والصلحاء بما يختص به السلطان من لباس الأبيض لون الدولة الخاص المميِّز. وبعد هذه الفئات الخارجة عن القياس، يتقدم الوجهاء قبل الأعيان ويتبع الأعيانَ الأمناءُ الممثلون للهيئات الحرفية. وفي الأخير، هنالك في أسفل السلم صنف العامة ومن جملة ما يضمه فئة الصناع بتنظيمهم القائم في عهد أبي عنان على الأقل كتنظيم يَهُمُّ عُمَّالا لهم قانون خاص وشعارات مميزة وأعلام. أما الفلاحون فيبدو أنهم ظلوا غُفْلا مجهولين دون غيرهم من الفئات وإن كانوا معرضين لسائر أنواع الإكراه والجور الضريبي.

وفي هذا الصدد، يجدر الإلحاح على الطابع المجحف لظروف العيش والإنتاج التي عرفها عامة أهل الأرياف حسبما ورد في المصادر. ذلك أنه كان على هذه الفئة من السكان أن تتحمل دوريا مجمل الأعباء الثقيلة المترتبة عن ضيافة وإسكان (إنزال) كل من الجنود أثناء الحملات وأعضاء الوفود الرسمية عند النزول. وبالإضافة إلى الواجبات التقليدية، فإن مجمل هؤلاء السكان قد أخضعوا من جهة أخرى لمجموعة من الرسوم من بينها رسم يبدو أنه كان يؤدى عن القطيع ويسمى "البرنُس" ورسم آخر يرتبط بالمحاصيل الزراعية ويسمى "القاعة" (الگاعَة) وثالث يؤدى عن الفواكه والغِراسة علاوة على رسم جزافي مفروض على سائر أهل البوادي ويسمى "خْطية"؛ أما إذا اعتبرنا الضرائب المتعددة المفروضة على أهل المدن وعلى التجار بصفة خاصة – وهي ضرائب تتراوح بين مختلف أنواع القبالات وبين الواجبات المتصلة بعبور المحطات (الرُّتَب) والمرور من منطقة لأخرى أو من "أُفُق" لآخر –، فإننا سوف نخلص من غير عناء إلى أن كل عضو ناشط من بين الأهالي قد قُدِّم قربانا سائغا أعزل للجباية ضمن هذا النظام. ولنضف بالمناسبة أن من هنا أتت الهالة المميزة الخاصة التي أحاطت بذكرى أبي الحسن. أما السر فيها فيكمن في أن هذا الرجل قد حاول أكثر من أي سلطان آخر أن يخفف من وطأة الضرائب على الأهالي فأدى الثمن غاليا كما رأينا قبل أن تذهب إصلاحاته الجبائية فوق ذلك بذهابه.

خاتمة

هكذا يكون المغرب الأقصى قد انتقل من مرحلة التبعية لدولة الخلافة المشرقية إلى تجربة تعدد الكيانات السياسية المحلية ثم إلى مرحلة صياغة الدولة المركزية منذ حكم المرابطين، ثم إلى الانسحاب الفعلي من الأندلس، حيث تعرض التراب المغربي للاحتلال انطلاقا من الضفة الشمالية لمضيق جبل طارق. وفيما يخص إرساء الدولة المركزية، هنالك مفارقة تلفت النظر بين مستويين متعارضيْن، يحيل أحدهما إلى القوة وثانيهما إلى هشاشة ذات طابع بنيوي.

فهناك، من جهة، الامتداد المجالي المتزايد للكيانات الجديدة والترسيخ التدريجي لمؤسسات الدولة المركزية التي أصبح يطلق عليها مصطلح "المخزن". وفي مجال المشروعية، اعتمد المرابطون بشكل كبير على تدخلهم العسكري "لإنقاذ الإسلام" بالأندلس، واعتمد الموحدون على معطى العقيدة، وزاوج الحكام المرينيون بين سياسة التقرب من فئة الشرفاء وسياسة إشراك عدد من القوى القبلية، لاسيما منها قبائل المعقل التي كانت تسيطر على منطقة الحزام الصحراوي جنوب سلسلة جبال الأطلس.

وهناك، من جهة أخرى، ضعف يلازم الدول المتعاقبة بالرغم من بعض لحظات القوة والتألق. ومن الممكن أن نلفت الانتباه إلى ثلاثة عوامل قد تساعد على فهم الهشاشة المذكورة، وهي:

– غياب قاعدة محددة لوراثة الحكم، وهو ما كان يؤدي إلى بروز الصراع داخل الأسر الحاكمة عند وفاة السلاطين والخلفاء؛

- مسألة الجباية التي لم تعرف تأسيسا يحظى بالمشروعية والتوافق والاستقرار، بل ظل ينتقل باستمرار من دعوات الإصلاح العادل إلى سلوك الضغط المفرط إزاء الرعية؛

- استمرار تنقل مجموعات قبلية متعددة، وهي ظاهرة تبدو بمثابة خصوصية ميزت منطقة المغرب الكبير دون منطقة المشرق العربي، وحالت دون استمرار مجتمع فلاحي مستقر.

تنتمي هذه العوامل إلى مستويات مختلفة ومتداخلة من الوجهة التاريخية، وهو ما يدل على أن فهم تاريخ التحولات السياسية يتطلب المزيد من استحضار التطورات التي عرفها المغرب في مجالات انتظام المجموعات البشرية وأحوال المعاش والعمارة بالبوادي والحواضر مع أخذ التفاعلات الدينية والمذهبية بعين الاعتبار، وهي جوانب سوف تتم معالجتها باستفاضة في الفصل الموالي.

الملاحق

ملحق I

« قال ابن بسام : ثم غلظ أمر سقوت، حتى أخاف القريبَ والنّازح، واقتاد الحرونَ والجامح، وانبثَّتْ سراياه في البحر والبرِّ، فأدرك المطلوب والطالب، وتصيد الطافي والراسب، ونجم في لمتونة أمير المسلمين وناصر الدين أبو يعقوب يوسف بن تاشفين، رحمه الله، فأحاطت دولته بالفرق، إحاطةَ القلادة بالعنق، ودبَّت في ممالك العرب والعجم، دبيبَ البُرءِ في السّقم، وطفق يتبع آفاقَ جَوْرِهِمْ بالعدل، تتبع الديمةِ آثارَ المحل، ويسبق قَوْلَهُمْ بالعمل، سَبْقَ السيفِ العَذَل، وتجاروا إلى مصارعهم، حتى لحق متبوعُهُم بتابعهم، وانتظم دانيهم بشاسعهم، ودارت النَّوبَةُ على سقوت بن محمد، فتَطَرَّفَ أمير المسلمين – رحمه الله – بلدَه للفراغ ممن شذَّ عنه من ذؤبانِ زَنَاتَةِ، وقد التفُّوا بأحد محاشِّ الفتنة، ووألوا إلى موضع يعرف بالدمنة، فنزل بساحتهم أمير المسلمين، سنة إحدى وسبعين، على مقربة من بلاد سقوت، فهمَّ بالانحياش إليه، فقد كان آلَ وَإيلَ عليه، فنهاه حزبُه الذميم السَّعْي، وثناه ابنه الفائل الرأي، فقد كان هذا الفتى على بَعْدِ مراميه، ولوذعيَّةٍ – زعموا – كانت فيه، يذهب مذهبَ الجبابرة من ملوك الطوائف عندنا، من الإعراض عن العواقب، وأخذِ الشاهد عياراً على الغائب، أين ما هو فيه، لا يحفل بشيء يذره ولا يأتيه، ووضحت لأمير المسلمين – رحمه الله – السبيل إلى حربه، لما كان من نفارِهِ عن قُربِهِ، وانتباذِهِ لأوَّلِ وهلةٍ عن حزبه؛ فلما أوقعَ بأهل الدمنة، رمى سقوتَ بن محمد بأقمارِهِ ونجومه، وأحلَّه وجوهَ هَمِهِ وهمومه، والبلاد تنقاد لحكمه، والمنابر تكاد تهلُّ باسمه، وسمع الرعية بمقدمه، فانثالوا عليه انثيالَ الجياع على الوليمة، وتباشروا به تباشُرَ البلدِ بالديمة، وخرج سقوت بن محمد في عديده وعُدَدِهِ، للذبّ – زعم – عن رعيَّتِه وبلده، وعساكر أمير المسلمين يومئذٍ على مقربة من مدينة طنجة، وعليها من قبله ابنه المسمَّى بضياء الدولة، فلقيَ عساكرَ المرابطين وقد سالت بها سيولُهُمْ، وشارفها لواؤهُمْ ورعيلُهُمْ، فأقام بإزائهم يومين والأجل يُقْحمه، والخيل تُسْلِمه، إلى أن طَحَنَتْهُ رحاهم، وسالت نفسه على أسنتهم وظباهم، يوم الكسوف الشمسي الكليّ من العام المؤرخ، ودخل المرابطون طنجةَ ذلك اليوم.

وأفضت الدولة البرغواطية إلى الحاجب العزّ ابنِهِ [...] والحاجبُ يكحلُ عينيه بزينةِ دنياه، ويفتقُ لهاتَهُ بمواهب ولهاه، وكان سهل الجانب للقصَّاد، طَلْقَ اليد بالمواهب الأفراد؛ من رجلٍ استعان بالشرّ، وتهاون بالأمر، لا يجبي إلا من غُلُولٍ، ولا يجيشُ إلا ابنَ سبيل، لا سيما

البحر فإنه أضرم لُجَجَهُ ناراً، ولقي ريحه إعصاراً، أخَذَ كلَّ سفينة غصباً، وأضاف إلى كلٍّ رعبٍ رعباً، فضجَّتْ منه الأرضُ والسماء، والتقت الشكوى عليه والدعاء، وأذن الله لأمير المسلمين وناصر الدين – رحمه الله – فأناخ بعقوته، وحكَّم مُداه بين سَنَامِهِ وذِرْوَتِهِ.

وكان من الاتفاق العجيب أن أنشأ المعتمد سفينةً ضاهى بها مصانعَ الملوكِ القاهرين بَعُدَ العهدُ بمثلها [...] ووجَّهها على مدينة طنجة لتمتار، وقد أنجد أمرُ الله وغار، ولمّا رأى أمير المسلمين وناصر الدين – رحمه الله – تلك السفينة، خاطب المعتمد في ذلك، فشحنت على سبتةَ موتاً ذريعاً، وأقيمت بإزاء أسوارها حصناً منيعاً. فلما كان يوم الخميس من صفر سنة ست وسبعين، قَدَّمَ أمير المسلمين لقتالِ سبتةَ أسطولاً فخماً، رجم به مَرَدَةَ عفاريتها رجماً، ولقيه العزّ بن سقوت ببقيةٍ جمةٍ من أسطولٍ طالما أوسعَ البلادَ شراً، وملأ قلوب أهلها ذعراً، فكان لأوَّلِ ذلك اليوم ظهورٌ على أسطولِ المرابطين حتى أخذ منه قطعةً جليلة المقدار، ظاهرةَ الحماةِ والأنصار [...] وارتاعت محلة المرابطين لأخذِ تلك القطعة، حتى همُّوا بالإحجام، وقوَّضُوا بعضَ الخيام. وغضب أمير المسلمين وناصر الدين-رحمه الله -إحدى غَضَبَاتِهِ فكانت إياها، وفغرت المنايا على سبْتَةَ فاها، وتقدَّمت تلك السفينة حتى أطَلَّتْ على أسوارها، ورفعت صوتها ببوارها، وأفضتْ بدولة صاحب سبتة إلى سوءِ قرارها، ليلة الجمعة من صفر المؤرخ، ولجأ العزُّ بن سقوت في نُفَيْرٍ من أصحابه إلى البحر، فهمَّ بركوبه، فأعوزه الفرار، ودَفَعَ في صدْرِهِ المقدار، وكرَّ راجعاً، فدخل داراً تعرف بدار تنوير، وبدر به جماعة من المرابطين، فاقتحموا عليه بعد مرام بعيد، وقتالٍ شديد، حتى ضاق اضطرابُه، وفرَّ عنه أصحابُه؛ ولما أحسَّ بالشرّ دفع ذخائر كانت عنده إلى أحد من وفى له من رُؤوس حُمَاتِهِ، فبلغني أنه عثِرَ عليها ووُجِدَ فيها جوهرٌ كثير، ونشَبٌ من نَشَبِ الملوكِ خطير، ووُجِدَ في جملتها خاتم يحيى بن علي بن حمود، وخرج العزّ بن سقوت حين وضح الفجر من ليلته تلك، فلقيه المعزُّ ابن أمير المسلمين – رحمهما الله – فجلَّله الحسام، وحكَّم فيه الحمام، تعالى من لا يُردُّ قضاؤه، ولا تبيد آلاؤه. »

أبو الحسن ابن بسام، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق إحسان عباس، ط. الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، القسم الثاني، الجزء الرابع، ص 492-496.

ملحق II

حفصة الركونية

« ومنهم حفصة بنت الحاج الركونية الشاعرة الأديبة المشهورة بالجمال، والحسب والمال. ذكرها الملاحي في تاريخه، وأنشد لها مما قالته في أمير المؤمنين عبد المومن بن علي ارتجالا بين يديه:

ياسيد الناس يامن — يؤمل الناس رِفده
امنن علي بطرس — يكون للدهر عدة
تخط يمناك فيه : — الحمد لله وحده

وأشارت بذلك إلى العلامة السلطانية عند الموحدين، فإنها كانت أن يكتب السلطان بيده بخط غليظ في رأس المنشور الحمد لله وحده [...]».

المقري، **نفح الطيب**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1968، IV/171-181.

ملحق III

تقاطع الانتماءات القبلية

« ومنهم الشيخ الصالح، الصوفي، المفتي، المحدث، أبو عمر ميمون ابن خطاب. رأيت بخطه جوابا لمن سأله عن اسمه ونسبه. فقال: أنا ميمون بن علي، بن عبد الخالق الخطابي. وبنو خطاب في قبائل من العرب والبربر. فبنو خطاب في صنهاجة، وفي هسكورة من ملزوزة، وفي ورغة من مكناسة ورغة، وفي غمارة من صنهاجة الريف، وفي بني عدي بالحامة، وأنا من الصنهاجيين. فهذا النسب حميري، ويسمى قحطاني. وأما مولدي، فبمدينة فاس. قاعدة من قواعد المغرب. وأكثر قراءتي بها على الجلة الذين لحقت، وأكبرهم جدي للأم، علي بن مهدي القيسي. [...] وأما سني فما أضبط تاريخه، ولكني أعلم أني في السبعين حقيقة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى ».

مجهول، **مفاخر البربر**، نشر وتحقيق محمد يعلى، مدريد، 1996، ص 209-211.

ملحق IV

« وفي ثاني شوال من هذه السنة قتل اليهود بفاس، قامت عليهم العامة فقتل منهم أربعة عشر ألف يهودي، ولولا ما ركب أمير المسلمين (كذا) فكف العامة عنهم ونادى مناديه لا يتعرض لهم أحد (كذا) لم تبق منهم باقية.

وفي اليوم الثالث من شوال المذكور، أمر أمير المسلمين يعقوب ببناء البلد الجديد فأسس على وادي فاس وشرع في بنائه وحفر أساسه في ذلك اليوم. وركب أمير المسلمين فوقف عليه حتى حد وأسس وأخذ له الطالع الفقيه العدل علي بن القطان ومحمد بن المبارك [...] »

علي بن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس...**، الرباط، 1972، ص 322.

ملحق V

« [...]فلما انتقل الملك إلى بني مرين [...] أبوا إلا أن يتخذوا لهم فاس دار ملك، فاستوطنوها وبنوا معها ثلاث مدن موازية لها على ضفة الوادي المعروف بوادي الجوهر غربا بقبلة. فأولها المدينة البيضاء، وتعرف بالبلد الجديد، بناها أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق، وهو أول من استقل بالملك بعد الموحدين لأن أخاه يحيى أبا بكر ثار عليهم ومات وما استقل له سلطان

ولا استقر له من عز الملك أوطان. ثم مدينة حمص، ويعرف موضعها بالملاح، بناها ولده أبو سعيد عثمان بن أبي يوسف والد سلطانها القائم الآن، بناها إلى جانب البيضاء. وربض النصارى المتخذ لسكنى الطائفة الفرنجية المختصة بخدمة السلطان. ويطلق على الثلاث المتخذات اسم فاس الجديدة، وهذه المتخذات كلها على ضفة الوادي الغربية على ترتيب ما نذكره[...] »

ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، الدار البيضاء، 1988، ص 114-115.

ملحق VI

« [...] هذا ما تملكه هذا السلطان [أبو الحسن] مما على جنوب البحر الشامي من أول مخرج بحر الزقاق المحيط إلى آخر عمالة جزائر بني مزغانة مع طول البحر وما يليه في الجنوب إلى الصحراء الكبيرة. وله بالأندلس الجزيرة الخضراء ورندة ومربلة وما فتحه بجيوشه المجهزة بها [...]

فأما إفريقية فقد نبهنا فيها على أنه لولا إنجاد هذا السلطان لصاحبها على بني عبد الواد وعلى دُعَّار العرب وثوار أهل بيته لما قدم[...]

وحدثني غير واحد من أهل إفريقية أن صاحبها ما بعث بنته إلى السلطان أبي الحسن المريني صاحب بَرِّ العُدوة إلا ليبقي عليه ملكه [...] ونحن وإن كنا ذكرنا إفريقية مستقلة بذاتها مفردة بسلطان، فإنها في الحقيقة جزء من مملكة بر العُدوة، صاحب إفريقية فيها كالنائب له. وإنما صاحب بر العُدوة يَنْظر إليه بعين الإجلال لكونه بقية الموحدين [...]

وحدثني من له اطلاع على ما حدثني به قال: وكان صاحب إفريقية مع انقياده إلى المريني وعداوته لسلطان بني عبد الواد وقيام المريني على عدوه في هواه، لا يؤثر في الباطن أن المريني يظفر بصاحب تلمسان عدوه ليكون له به شغل عن قصده وانتزاع إفريقية منه، لعلمه أن تلمسان حجاب بينهما وأنه لا طاقة له بالمريني ولا قبل له به، ويحق له الخوف فإنه في قبضته متى أراد [...]ولقد قال أبو الحسن المريني في كتابه الوارد إلى حضرة السلطان بمصر مخبرا بفتوح تلمسان إن مملكته اتصلت من البحر المحيط إلى برقة، وهذا يؤكد ما قلناه مِن أن إفريقية كجزء من بلاده، فإن صاحبها كالنائب له [...] وهذه المملكة المجتمعة لهذا السلطان أبي الحسن، فإنما هي الغرب بمجموعه، منها ما هو بيده، ومنها ما هو بيد ملوك في طاعته، وحيث يقال اليوم صاحب الغرب، فهو المراد.

ولقد كان الناس زمان أبيه في جور حتى ولي فبسط بساط العدل، وحمل على محجة الإنصاف، وأبطل المظالم، و[ضرب] على يد كل ظالم، وأسقط المكوس، ولم يدع إلا الخراج والزكاة والعشر وما يوجبه موجب طلب الشرع [...] »

ابن فضل الله العمري، **نفس المصدر**، ص 121-123.

ملحق VII

« قد تقدم لنا أن السلطان محمد بن الأحمر المخلوع كان له تحكم في دولة السلطان أبي العباس بن أبي سالم صاحب المغرب بما كان له من إشارته على محمد بن عثمان ببيعته وهو معتقل بطنجة، ثم بما أمده من مدد العسكر والأموال حتى تم أمره واستولى على البلد الجديد كما تقدم في أول خبره وبما كان له من الزبون عليهم بالقرابة المرشحين الذين كانوا معتقلين بطنجة مع السلطان أبي العباس[...] وكانوا متعاهدين في معتقلهم أن من أتاح الله له الملك منهم فيخرجهم من الاعتقال ويجيزهم على الأندلس. فلما بويع السلطان أبو العباس وفى لهم بهذا العهد وأجازهم فنزلوا على السلطان ابن الأحمر أكرم نزل؛ أنزلهم بقصور ملكه بالحمراء وقرب لهم المراكب وأفاض عليهم العطاء ووسع الجرايات والأرزاق. وأقاموا هنالك في ظل ظليل من كنفه فكان له بهم زبون على الدولة بالمغرب. وكان الوزير القائم بها محمد بن عثمان يقدر له قدر ذلك كله فيجري في أغراضه وقصوده وتحكمه في الدولة ما شاء الله أن يحكم حتى توجهت الوجوه إلى ابن الأحمر وراء البحر من شيوخ بني مرين والعرب وأصبح المغرب كأنه من بعض أعمال الأندلس[...]. »

ابن خلدون، **كتاب العبر**، بيروت، 1959، VII/728-729.

الفصل الخامس

المغرب الوسيط : المجتمع والحضارة

مقدمة

انصب الاهتمام في الفصل السابق على علاقة الحاكم بالمحكوم، وذلك في ضوء أبرز التطورات السياسية وما ميز سياقها الحدثي. أما الفصل الحالي فسينكب أساسا على مقاربة الحياة الاجتماعية من زواياها الخاصة بالمجتمع والاقتصاد والحضارة.

فإذا حاولنا إمعان النظر في أفق تطور المجتمع من الداخل والتحولات التي طرأت على البُنَى القبلية وعلى ساكنة المدن، سوف نلاحظ أن بلاد المغرب قد عرفت تنقلات بشرية واسعة منذ أقدم العصور وكانت مسرحا لصراع مرير حول التحكم في المجال، مما سمح لبعض العصبيات القوية والعصبيات المتحالفة معها بإقامة كيانات سياسية على جانب كبير من الأهمية وكذا من الحظوة بامتيازات مجالية واجتماعية واسعة؛ ناهيك عن أن بعضا من هذه العصبيات، وخاصة منها عصبيتي صنهاجة ومصمودة، لم تنفصل كلية عن مواطنها الأصلية، وهو ما يدفع إلى مراجعة نظرتنا لتفسير تاريخ المغرب على أساس ثنائية الصراع بين السهل والجبل أو بين المناطق الجذبة والخصيبة. على أن مراقبة المجال التي رافقت تنقل القبائل لم تكن بالعملية السهلة، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل فرضت على القبائل الانخراط في تحالفات مع قبائل مجاورة أو مع السلطة الحاكمة أو معهما معا.

أما فيما يخص تطور بُنى المجتمع، فقد أفرز آخر العصر الوسيط نوعا من التراتب داخل "الرعية" يقوم إجمالا على أسبقية الشرفاء يليهم الفقهاء والصلحاء والوجهاء ثم الأعيان والأمناء فالعامة بينما تظل الأوضاع الاجتماعية بالبادية غير معروفة بما فيه الكفاية باستثناء ما تعلق بمعاناة ساكنتها من الكلف المخزنية كما هي الحال بالمدن. وأما في المجال الديموغرافي، فقد تميز العصر بأكمله بمعاناة سكان الحواضر والبوادي على حد سواء، من آثار الأمراض

والأوبئة الفتاكة، وإن كنا لا نتوفر على ما يكفي من المعلومات المتصلة بالموضوع في كتب الطواعين التي تعود للفترة.

وعلى المستوى الاقتصادي، بذلت مختلف الدول التي تعاقبت على حكم المغرب جهودا كبيرة من أجل تقوية نفوذها بالمنافذ القارية والبحرية وعلى طول محاور المبادلات الداخلية منها والبعيدة المدى. وبالنسبة للنشاط الفلاحي، يمكن أن نتساءل عن دوره في إنعاش البوادي كما يمكن أن نتساءل عن دور النشاط التجاري في ازدهار المدن بوجه عام وإن كان ما نتوفر عليه من معلومات مصدرية ومن دراسات لا يسمح اليوم برصد تمفصلات التطورات التقنية والتحولات البنيوية التي طرأت على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

وفي المجال الضريبي، يجب التشديد على أننا لا نملك سوى عناصر مصدرية محدودة حول المقادير المالية المحصلة برسم الجباية الشرعية وغير الشرعية وحول كيفية صرفها وطبيعة العلاقة بين القائمين عليها كأصحاب الأشغال والعمال والمشرفين، فضلا عن اضطراب المعطيات التي وصلتنا حول بعض المكوس.

وبالنسبة للبعدين الديني والفكري، تمت الإشارة في الفصل السابق إلى تأرجح معتقدات أهل بلاد المغرب بين النصرانية واليهودية والوثنية قبل الإسلام وإلى الكيفية التي تمكنت بها بعض المذاهب الإسلامية فيما بعد من تأسيس إمارات لها في جهات مختلفة من البلاد. ويبقى أن نحاول التعرف في هذا الفصل على الكيفية التي انتقلت بها بلاد المغرب من التعدد المذهبي والعقدي إلى الوحدة على أساس مذهب مالك والعقيدة الأشعرية بالإضافة إلى ما كان للمغاربة من إسهامات في مجال العلوم والتصوف بعد قيام الدولة المركزية مع المرابطين.

وفي مجال العمران، تظل المعلومات المصدرية نادرة بالنسبة لرصد التطور الذي عرفته الحضارة المغربية من حيث تكويناتها وخصائصها الهندسية والفنية. ذلك أن ما وصلنا في هذا الباب يقتصر على أحكام الارتفاق بالمباني ونفي الضرر المنتثرة في ثنايا كتب الفقه وبعض كتب الصنائع. ومع هذا فإن دراسة الآثار الماثلة إلى اليوم وما تكشف عنه التنقيبات الأثرية من اللقى والتحف الفنية وما تجود به الخزائن من مخطوطات يمثل مقصدا هاما في استقاء معلوماتنا عن هذه الحضارة، وإن كانت العمارة هي أهم رافد في الظرف الحالي لرصد خصائص الصرح الحضاري وإبراز مدى تلاقح المغرب مع محيطه بغرب الأبيض المتوسط وتأثره به وتأثيره فيه.

الحياة الاجتماعية والاقتصادية

عرف المغرب الأقصى تنقلات بشرية وهجرات جماعية واسعة النطاق أثرت في اختلاط ساكنته وتنوعها، يشهد على ذلك تشابه أسماء الأماكن في مجالات متباعدة من بلاد المغرب

الوسيط واحتفاظ بعض الاتحاديات الإثنية بأسماء بعض الفروع القبلية من المنتمين لغير عصبيتها. وكان لهذه التنقلات القبلية والهجرات الجماعية أثرها في إنعاش الأنشطة الاقتصادية بالبوادي والمدن، فساد الترحال على نطاق واسع حسبما يبدو قبل أن يعرف النشاط الزراعي تطورا ملحوظا بعد قيام أول دولة مركزية بالمغرب في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي. وكان لازدهار التجارة الصحراوية وتنامي المبادلات التجارية مع بلاد السودان وأوروبا أثره في ازدياد الطلب على بعض المصنوعات وانتعاش الكثير من الحرف المنخرطة في نفس المسلسل التجاري.

نسيج بشري متنوع

التنقلات القبلية والصراع حول مراقبة المجال

تبنى المؤرخون في تقفي أصول الأمازيغ مسلكا جنيالوجيا يعتمد على رفع النسب إلى جد أعلى كما هي حال العرب في فهم أنسابهم وقالوا إنهم ينحدرون من جد واحد هو بر – ومنه اشتق لفظ "البربر" – وأن هذا الجد تنسل منه برنوس أبو البرانس ومادغيس الأبتر أبو البُتر. وهذا تقسيم اصطلاحي له علاقة بالتمييز ضمن العنصر العربي بين قحطانية وعدنانية، ولا يختلف عن نظيره الذي يجعل الأمازيغ ثلاث مجموعات كبيرة هي مصمودة وزناتة وصنهاجة، وهو تقسيم نجهل أصله وأسسه حتى الآن، والثابت أنه متأخر عن تاريخه، مشبع بما يعتري علم الأنساب من نقائص، واعتورته أوهام وتحفظات الباحثين.

ويتكون البتر الرحل حسب التقسيم المشار إليه تواً من عدة قبائل أهمها: نفوسة ولواتة ونفزاوة ومكناسة وزناتة وضريسة وهوارة، وكانت مواطنهم بالمناطق الشمالية الشرقية لبلاد المغرب المقترنة قديما بالمجال الواقع غرب النيل وبالمجال الواحي الممتد من فزان إلى سجلماسة وفگيگ. وبعد أن قاوموا التدخل الإسلامي بضراوة انتهى بهم الأمر إلى التحالف مع الجيوش الأموية مسهمين بذلك مساهمة فعالة في إخضاع بلاد المغرب والأندلس لخليفة دمشق. وكان أن تبنوا فيما بعد دعوة الخوارج الصفرية والإباضية وأسسوا إمارات بالمغربين الأقصى والأوسط كما اضطلعوا بدور ملحوظ في تدشين عملية تعريب إخوانهم الأمازيغ، إذ كانوا قد تعربوا قبل غيرهم من الأهالي.

أما مجموعة البرانس فتشمل قبائل مصمودة وصنهاجة وأوربة وكتامة وعجيسة وأزداجة وأوريغة وغمارة؛ ومن النسابين من يضيف گزولة ولمطة وهسكورة. بعض هذه القبائل مستقر وبعضها مترحل. وقد كانت تنزل كلها بجبل أوراس قبل انتشارها في مناطق مختلفة من المغربين الأوسط والأقصى. ولقد طبعت هذه القبائل تاريخ بلاد المغرب ببصمات خالدة انعكس وقعها بإفريقيا ما وراء الصحراء وبالأندلس ومصر.

والحقيقة أن البتر والبرانس غيروا مواطنهم عبر تحركات بشرية متقلبة شديدة التنوع، ونجم عن ذلك صراع عنيف بين التليد والطارئ بسبب تعارض المصالح الاقتصادية. وكانت أغلب تحركاتهم اضطرارية نفعية مدفوعة بدوافع التوسع المجالي من أجل السيطرة على المراعي الخصبة الممتدة على مساحات شاسعة، وكان بعضها مدفوعا بدافع فرار المغلوب من الغالب، وبعضها موجها من قبل الدولة. ويمكن الاستشهاد في هذا المضمار بوضع قبائل مصمودة التي اختصت باستيطان المغرب الأقصى منذ زمن بعيد، واشتغلت بالزراعة، وكانت تسكن الريف الغربي ومناطق جبالة وجبال الأطلس الكبير الغربي والأطلس الصغير والسهول الأطلسية، ولم يبق اليوم من أثرها بالمنطقة الشمالية للمغرب غير أماكن تحمل أسماء بعض بطونها. أما من كان منها بالسهول الأطلنتية كبرغواطة وركراكة فقد تقلص حضورها أساسا بسبب الزحف الزناتي في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي والزحف الصنهاجي في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، ولا يعرف منها اليوم غير المجموعات التي قامت بدعوة الموحدين بجبال درن والمجموعات الأمازيغة والمعربة بالشمال الغربي.

أما صنهاجة، وهي من الرحل، فأتت من الجنوب وشغلت المناطق الواحية والأطلس الكبير الشرقي والأطلس المتوسط وجبال غمارة. وبعد أن تسربت بعض بطونها نحو السهول الأطلنتية عبر وادي أم الربيع في فترة تاريخية لا نعرفها على وجه التدقيق – وإن كانت سابقة على قيام دولة المرابطين بزمن بعيد –، جنحت هذه القبائل إلى الاستقرار. وتجدر الإشارة إلى أن المرابطين لم يحملوا قبائل صنهاجة الرمال على مغادرة القفر للعيش بالمناطق الشمالية بعد إقامة دولتهم، بل تركوها بمواطنها واستجاشوا بها كلما راموا الزيادة في أعداد جندهم النظامي. وقد حذا الموحدون حذوهم فلم يعملوا بدورهم على ترحيل قبائل المصامدة من مواطنها الجبلية بعد أن أقاموا دولتهم على أنقاض دولة المرابطين. من هنا يتعين إعادة النظر في المسلمة القائلة بأن الجبل والقفر إنما كانا ملاذين للخارجين عن الدولة أو العاجزين عن خوض الصراع من أجل السيطرة على المراعي الخصبة في السهول.

على أن الجيل الثاني من زناتة كان آخر الواصلين إلى المناطق الواقعة شمال شرق درن بالمغرب الأقصى بعد أن طال استيطانها للمغرب الأوسط حتى عرف باسمها، أي وطن زناتة. وكان انتقال جموعها نحو الغرب عبر مرحلتين: الأولى قَدِم فيها الجيل الأول ممثلا في مغراوة وبني يفرن تحت تأثير الهجمات الشرسة التي شنها عليهم قادة الفاطميين أثناء مطاردتهم لأبي يزيد مخلد بن كيداد ولثوار الخوارج في المغرب الأوسط. ومع ازدياد الضغط الناتج عن الحرب المذهبية التي شنها عليهم الزيريون بلا هوادة، اندفعت أغلب جموعهم نحو الغرب، فانضافوا لسابقيهم من بني جلدتهم أي أوربة ومكناسة، وتحالفوا مع خلفاء بني أمية بالأندلس، وأسسوا إمارات بفاس وأغمات وسجلماسة. أما المرحلة الثانية فقدم فيها الجيل الثاني من زناتة ممثلا في بني مرين وبني عبد الواد الذين سنذكرهم بعد حين.

وبما كان للحروب التي خاضها المرابطون والموحدون ضد برغواطة بتامسنا أن أدت إلى ضعف ساكنة السهول الأطلنتية في وقت كانت فيه السهول بناحية الهبط تعاني بدورها من نفس الظاهرة. وهذا ما شجع الموحدين على تعمير الأولى بعرب جُشَم والثانية بعرب رِيَّاح بعد أن تم استقدامهم على عدة دفعات نفذت آخرها بأمر من المنصور سنة 1192/588 كما تمت الإشارة في الفصل الرابع. ولم تلبث هذه العناصر الطارئة أن لبست لبوس القبائل الغارمة المحيطة بها، فلم تبعد الرحلة كما كان دأبها من قبل، وذلك لأنها حلت بمناطق خصبة غنية طالما خاضت القبائل المغربية حروبا طاحنة من أجل السيطرة عليها لما لها من مميزات الموقع بين الجبل والبحر.

وبالعودة إلى الحديث عن الجيل الثاني من زناتة الذي ساد منه بنو عبد الواد بتلمسان وبنو مرين بفاس، نسجل أن مواطنهم كانت بالزاب وما إليه من بلاد إفريقية والمغرب الأوسط حتى إذا غلبهم الهلاليون في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ارتحلوا إلى مزاب وجبل راشد وملوية وفكَيكَ وسجلماسة ثم اقتسموا هذه المناطق فصار لبني مرين الجهة الغربية قبلة المغرب الأقصى، وصار لبني بادين الناحية الشرقية قبلة المغرب الأوسط، وكانت لهم بها فتن متصلة انتصر فيها بنو بادين لما كان لهم من وفرة العدة والعدد.

وبالإضافة إلى هذا، يلاحظ أن القبائل المرينية قد زوحمت باستمرار من قبل عرب المعقل الذين دخلوا بلاد المغرب رفقة الهلاليين وأوصلتهم الرحلة غربا عبر المناطق الواحية إلى مجالات نجعة بني مرين، فتقاسموا معهم المراعي الواقعة في حوض ملوية والريف الشرقي وضواحي فاس. وأفضى التنافس المعقلي-المريني إلى إقصاء تدريجي لعرب المعقل عن مداخل السهول الغربية ما بين حوضي زيز وزا (بزاي مفخمة) بعد أن أسند المرينيون مراقبتها لقبائل مكناسة وبني ونْجَاسنْ وبني يرنيان الزناتية، أو بواسطة قبائل حليفة كبني وَرِيَتَان الصنهاجية وسويد الهلالية المستقدمة من المغرب الأوسط سنة 1320/720 على عهد أبي سعيد عثمان الثاني.

ونتيجة لهذا الوضع، انتشرت قبائل المعقل بالشريط الشرقي الواصل بين التل وبلاد ملوية شمالا وواحات كَورارة وتوات وما جاورها من بلاد درعة والسوس وما وراءها في الجنوب الغربي ابتداء من منتصف القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي. وظلت تتحيَّن الفرصة المواتية للتسرب نحو السهول الأطلنتية انطلاقا من مجالات نجعتها بالهوامش، وأحكمت سيطرتها على المحطات الرئيسة للتجارة الصحراوية، لكنها لم تفلح في التسرب نحو الشمال إلا مع نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي.

وقد فطن أمراء بني مرين في الواقع إلى الدور الحاسم للقبائل العربية بوجه عام في الصراع حول السلطة وخاضوا حروبا ضارية ضد عرب رياح في منطقة الهبط حتى طوّعوها، ولم يتمكنوا من الأخذ بناصية أعراب تامسنا إلا بمصاهرتهم بعض كبار الخلط وسفيان وزغبة

وإسناد المناصب السامية إليهم كالحجابة والقيادة، ونقل قبائل من هوارة وزناتة إلى السهول الأطلنتية لمزاحمة الهلاليين بها. ولم يمنع كل ذلك هؤلاء الأعراب من الاستعلاء على السلاطين والاستبداد بالسلطة الفعلية في مواطنهم لما ضعفت السلطة المركزية في أواخر العهد المريني.

وإذا كان أهم ما ترتب عن التحركات القبلية في العصرين الموحدي والمريني يتلخص في حلول القبائل الهلالية والقبائل الزناتية بالسهول الغربية مع تحكم قبائل المعقل في الحزام الواصل بين سهل سوس وما وراءه وبين أقصى الشمال الشرقي، فإن أهم ما نتج عن ذلك هو تعريب لسان أهل السهول وبداية تعريب أهل التل وتأثر عربية الجميع بلسان الأمازيغ نطقا وتركيبا ومعجما.

ومن جهة أخرى، ساهم تنقل القبائل من مكان إلى آخر في امتزاج الطارئ بالتليد وفي قيام التحالفات القبلية على أساس المصلحة أكثر من قيامها على روابط الدم والانتماء لجد مشترك حتى أن الاسم الأمازيغي لبعض القبائل قد يدل على أنها عبارة عن أخلاط من أصول مختلفة مثل ما هي حال أيت إراثْن. ولعل خير من عبر عن هذا الاختلاط هو الناصري في

خريطة 16 – الإطار الجغرافي واستقرار السكان (القرن الثامن الميلادي)



معرض حديثه عن سكان تامسنا حيث أكد أنهم قبائل شتى بعضها عرب وبعضها ''برير'' على الرغم من أن لسان الجميع عربي ورغم اشتهارهم باسم الشاوية تغليبا، إذ يقول بهذا الصدد : « وهكذا وقع في سائر عرب المغرب الأقصى المواطنين بتلوله فإنهم وقع فيهم اختلاط كبير حتى نسوا أنسابهم وأصولهم الأولى إلا في النادر، وذلك بسبب تعاقب الأعصار وتناسخ الأجيال وتوالي المجاعات والانتجاعات ووقعات الملوك بهم في كثير من الأحيان وتفريق بعضهم من بعض ونقل بعضهم إلى بلاد بعض، ومع ذلك فأسماؤهم الأولى لا زالت قائمة فيهم لم تتغير إلى الآن فمنها يهتدي الفطن إلى التنقير عن أنسابهم وإلحاق فروعهم بأصولهم متى احتاج إلى ذلك » (الناصري، **الاستقصا**، 67/IV).

يضاف إلى ذلك ما رافق تنقل القبائل من منطقة إلى أخرى من صراع مرير حول نقط الماء والمراعي، وغصب الإبل والماشية والرغبة في التحكم في نقط المرور وما نجم عنه من نشوب فتن سفكت فيها الدماء وهتكت الحرم، وصار لبعض القبائل ثأر على بعض، وانعكس ذلك على سائر أحوالهم في تقاضيهم فلم يجز القضاة شهادة بعضهم على بعض إلا بعد مرور قرن من الزمن على ما يقع بينهم فيه من القتل وسبي الأموال. كما احترف بعض فرسان القبائل الحرابة والنهب وأثاروا الرعب باعتراض سبيل التجار ونهب ممتلكات الناس وشاعت عادة الخفارة في الطرقات، وشدد المخزن في تنفيذ عقوبة القتل فيهم، وأفتى الفقهاء بضرورة محاربتهم وجعلوا قتالهم آكد من قتال الكفار.

ارتباط الفرد بالجماعة أو التنظيم القبلي

ساهمت هذه التنقلات البشرية بما رافقها من غصب وسطو وما ترتب عنها من اضطراب حبل الأمن في تزايد الشعور بالخوف، وكان لها بالغ الأثر في التفاف الأفراد حول الجماعة وارتباط أهل البوادي أكثر بالقبيلة وما يتصل بها من تنظيمات مجتمعية وما يحكمها من ضوابط عرفية. وهكذا بنى أفراد القبيلة علاقاتهم على أساس سلالي يقوم على روابط الدم ولحمة العصبية أو على أساس ترابي توحد بين أفراده روابط قوية تقوم من جهتها على وحدة الرقعة المسكونة وهَمِّ الدفاع عن الأرض أو الزيادة فيها.

والحال أننا إذا انطلقنا من حاضر القبيلة المغربية باعتباره نهاية تطور وقع في الماضي، نجد أن القبيلة الأمازيغية والعربية تتكون من وحدات صغرى أهمها بالنسبة إلى الأولى ''إخْصَان'' مفردها ''إخْصْ'' (أو ''إغصان'' مفردها ''إغص'') وفي الثانية الفخدة والعظم الذي يقابل إخْصْ في الأمازيغية ويضم ما بين عشر وخمس عشرة أسرة (كانون). ولا يبتعد الجد الذي يُنتَسب إليه بأكثر من أربعة أجيال. ولا تكون الزعامة للأكبر سنا بالضرورة بل تكون أيضا للأكثر غنى وتأثيرا؛ وينسب إلى هذه الوحدات الصغرى في القبائل الأمازيغية بـ''أيت أو إدَ وُ فلان'' وفي القبائل العربية بـ'' أولاد أو ذوي أو بني فلان''. ونجد في أعلى الهرم الاجتماعي

للقبيلة المغربية أمغار الذي هو الشيخ ومَن في منزلته في الجاه واليسر، وفي وسطه السواد الأعظم من المزارعين والحرفيين والسوقة والغرباء وفي أسفله العبيد ممن استرقوا في الحروب أو ممن تم شراؤهم في أسواق النخاسة، ويقوم هذا التراتب على أساس تفاوت الفئات المذكورة في المِلكية والجاه، ولا يستطيع أحد تجاوز موقعه الاجتماعي بسبب التقاليد والأعراف القبلية.

أما شؤون القبيلة فتدار من قبل مجلس يتكون من أفراد مختارين يتولون الفصل في الجنايات وبعض القضايا المدنية وأحكامهم لا ترد. يسمى هذا المجلس في القبائل ذات الأصل العربي باسم الجْمَاعَة وقابله أبو بكر بن علي الصنهاجي المكنى بالبيدق (النصف الأول من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي) بالاسم الأمازيغي أَكْرَاوْ الذي تم التعويض عنه اليوم باسم إِنْفْلاسْ وبتسميات أخرى مقتبسة من العربية مثل ''لْجْمَاعْتْ'' و''أَيْتْ الرَّبْعِين'' التي لا يستبعد أن يكون لاسمها علاقة بعدد أعضائها لأن الموحدين كانوا يميزون المجالس بعدد المكونين لها فكان لهم مجلس العشرة ومجلس الخمسين.

وفيما يتعلق بالمنازعات، كان أفراد القبيلة يحتكمون إلى ''إِزْرْفْ'' أو ''أَزْرْفْ'' أو ''أَبْرِيدْ'' وهي كلمات تدل على القوانين والأعراف التقليدية التي تنظم المجتمع، منها ما يساير التشريع الإسلامي ولا يتناقض معه ومنها ما هو مخالف للنصوص القطعية التي أتت بها الشريعة أو لأصل من أصولها، خاصة في مجال العقوبات. وقد وقف الفقهاء من هذه الأعراف مواقف مختلفة، وأنكروا العمل بما هو مخالف لمبادئ الشريعة منها.

الهجرات الخارجية وتنوع ساكنة المدن

لم يقتصر اختلاط ساكنة المغرب على ما حدث بالبوادي بسبب تنقل القبائل في المجال وتغييرها لمواطنها وذوبان بعضها في بعض بل طال ساكنة المدن التي كانت قبلة لهجرات كثيرة من آفاق عديدة وتشكلت ساكنتها من عناصر متنوعة الأصول متعددة الثقافات. فقد عرف المغرب الأقصى في العصر الوسيط وجود ساكنة هامة من اليهود مقارنة بغيره من جهات بلاد المغرب الأخرى. وتركزت جموعهم بالمدن الكبرى وبالمناطق الواحية الواقعة على طرق التجارة الصحراوية بالسوس وسجلماسة ودرعة وتوات وگورارة وتيگورارين وتامنطيت ؛ وتواترت أقوال كثير من الباحثين الغربيين حول قدم استقرار اليهود بتلك المناطق الداخلية منذ ما قبل الفترة الوسيطية. غير أن مزاعمهم هاته تفتقر حتى الآن إلى الحجة والدليل. وقد استمر اليهود بالمناطق الواحية بأعداد كبيرة إلى أن أوقع بهم محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت 1503/909) على إثر فتواه المشهورة التي دعت إلى هدم بيعاتهم، ومنعوا من المتاجرة بالبلاد الصحراوية بأكملها مدة طويلة من الزمن. وقد لقيت فتوى المغيلي استحسانا من قبل الصوفية ومن لم يرتبط بخدمة السلطان من الفقهاء وعارضها من اشتغل بالخدمة المخزنية كالقضاة والمفتين (انظر الملحق رقم I).

والواقع أن اليهود تمتعوا بنوع من الاستقرار في فترة حكم الخوارج والأدارسة، وعاشوا بأمان في تاهرت وسجلماسة وأغمات وجبل نفوسة وبلاد الجريد ونفزاوة ومزاب وورگلة. وشهدت الفترة المرابطية، بما عرفت به من حرارة إيمان، كما هو شأن الفترة الموحدية، محاولات حملهم على اعتناق الإسلام. وذهب بعض الباحثين إلى أن فترة حكم الموحدين كانت قاسية على اليهود، وأن عددا كبيرا منهم فر من المغرب، وأن يهود مزاب وورگلة هم الوحيدون الذين أفلتوا من مذابح الموحدين، واستندوا في أقوالهم أساسا إلى مرثية الشاعر اليهودي أبراهام بن عزرا (ت 1167/562) الذي بكى مأساة يهود درعة وسجلماسة وما جرى لهم خلال المحنة المشهورة بالتمييز. غير أن هذه المرثية قد امتدت إليها الأيادي بالزيادة على مر الأزمنة وطالها التحريف، فتسرب الضعف إليها كمصدر إخباري، ناهيك عن أن ما تعرض له اليهود من مضايقات في العهد الموحدي يندرج في ما عرف بالاعتراف الذي شمل أهل المغرب كافة بقطع النظر عن أصولهم العرقية أو الدينية، ولم يكن المسلمون باستثناء الموحدين أقل عناء من اليهود في هذه المحنة.

ومع مجيء المرينيين، سوف ينعم اليهود بالاستقرار والطمأنينة بسبب الانفتاح التجاري الذي عرفه المغرب على أوروبا المتوسطية. وباستثناء وقعة أهل فاس باليهود سنة 1275/674، ونكبة أسرة بني وقاصة في شعبان 701/أبريل 1302، لم يعرف اليهود مضايقات بفاس أو بغيرها من المدن المرينية إلا ما كان من مقتل وزيرين يهوديين في عهد عبد الحق آخر السلاطين المرينيين بإيعاز من خطيب القرويين أبي فارس عبد العزيز الورياگلي سنة 1465/869. وكان لهذه الوضعية في مجملها أثر ملحوظ في تدفق أعداد مهمة منهم على المغرب في نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي هربا من الاضطهاد الذي عانوه في البلاد الأوروبية[1].

أما فيما يتعلق بالحرف التي مارسها اليهود في العصر الوسيط فنعرف أنهم اشتغلوا بحرفتي البناء والكنافة بسجلماسة في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، وأن يهود فاس اشتغلوا بصياغة الذهب والفضة في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي فاغتنوا بسبب ذلك، وأن أعدادا مهمة منهم اختصوا بالعمل في دور السكة، في حين اشتغل آخرون بالتجارة وكانت لهم علاقات تجارية واسعة مع بلاد المشرق الإسلامي وأوروبا؛ ولم تصلنا معلومات عن اشتغالهم بالزراعة ولا بتربية المواشي باستثناء ما ذكره الإدريسي عن

---

1 انظر حول هذه الحوادث بعض الأعمال المنجزة في الموضوع حتى الآن، ومن بينها تلك التي أنجزها باحثون يهود من أصول مغربية: David Corcos, "The Jews of Morocco under the Marinides" *The Jewish Quarterly Review*, vol. LIV, April, 1964, 1, 271 – 87 et vol. LV, July, 1964, 1, 53 – 81 ; Mercedes García- Arenal, "Les Bildiyyīn de Fès, un groupe de néo-musulmans d'origine juive", *Studia Islamica*, LXVI, 1982, 8 -143 ; Michel Abitbol "Juifs maghrébins et commerce transsaharien du VIIIe au XVe siècle", *Revue française d'Outre – Mer*, t. LXVI (1979) nos 242 -243, 177 – 192 ; Nehemia Levitzon, "The Jews of Sijilmāsa and the Saharan Trade", in *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb*, édité par Michel Abitbol, Jerusalem, 1982, 253 – 63 ; J. O. Hunwick, "Al-Mahîlî and the Jews of Tuwât : the Demise of a Community", *Studia Islamica*, XLI, 1985, 155 – 84.

يهود قمنورية الذين كانوا ينتجعون صحراء بلاد المغرب المجاورة لبلاد السودان (الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص 105-106). وليس هناك ما ينفي القول إنهم مارسوا الحدادة والسكافة منذ الفترة التي تعنينا كما استمروا على ذلك إلى عهد قريب.

ومن جهة أخرى قدمت على فاس أعداد مهمة من أهل القيروان وقت تأسيسها، وحل بها في سنة 818/202 آلاف من أهل الأندلس على إثر ثورة الربض وسكنوا بالعدوة التي تعرف باسم عدوة الأندلس إلى اليوم، وتواصل مجيء الأندلسيين إلى المغرب في العهدين المرابطي والموحدي بسبب توالي أزمتها وسقوط مدنها في يد النصارى. وقد اتخذت معالجة هجرتهم شكلا رسميا في بعض الأحيان كما هي الحال في إصدار الخليفة الموحدي الرشيد ظهيرا يقضي بإسكان جالية أندلسية مهمة من بلنسية وأهل شرق الأندلس بمدينة رباط الفتح سنة 1240/637. واستعان المرينيون بسياسيي الأندلس وقضاتها وبعناصر عديدة من الجند، لكن أهم هجرة للأندلسيين إلى المغرب تمت عبر مرحلتين : الأولى أعقبت سقوط غرناطة سنة 1492/897، والثانية أعقبت صدور قرار نفي الموريسكيين من إسبانيا في العهد السعدي سنة 1609/1017.

يضاف إلى ذلك ما عرفته مدن سبتة وفاس ومراكش وسجلماسة ورباط الفتح من حضور جالية مهمة من النصارى العاملين في الجيش المغربي ممن عرفوا في مصادرنا بأسماء مختلفة أشهرها الروم. وكان السلطان المرابطي علي بن يوسف أول من أركبهم وأوكل إليهم جباية المغارم، ثم توالى جلبهم في العهدين الموحدي والمريني، وأسكنهم ملوك المغرب حَوْمَات خاصة بهم سميت باسمين اثنين : الملاح وربض النصارى، وضمنوا لهم حق ممارسة شعائرهم الدينية بالكنائس. كما عرف المغرب وجود جاليات من التجار النصارى ببعض الموانئ وببعض المدن الداخلية وكان لأفرادها فنادق خاصة بهم وقنصل يمثل بلدهم، وكانت الدولة تتكفل بحمايتهم بموجب معاهدات تجارية مع بلدانهم لضمان سلامتهم وسلامة تجارتهم.

كما ضم الجيش الموحدي بدوره عنصرا آخر لا يقل أهمية عن الروم، ويتعلق الأمر بالرماة الغز أو الأغزاز، وهو اسم عممه المغاربة على الأتراك والأكراد الذين دخل أغلبهم إفريقية في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي تحت إمرة قراقوش الأرميني وأدمجهم يعقوب المنصور في جيشه بعد حملته على المغرب الأدنى سنة 1187/583. ثم قدمت مجموعة أخرى منهم إلى المغرب في عهد المرتضى (646-1248/665-1266) على إثر دخول التتر بقيادة هولاكو إلى بغداد سنة 1258/656. ولما سقطت دولة الموحدين تفرقوا ببلاد المغرب والتحق بعضهم بالحفصيين بتونس وبعضهم بالزيانيين بتلمسان والبعض الآخر ببني الأحمر بغرناطة بينما بقي أغلبهم بالمغرب الأقصى يخدمون المرينيين إلى أن تراجع دورهم في الجيش المغربي مع نهاية العصر الوسيط بسبب شيوع استعمال الأسلحة النارية واختفى اسمهم من المصادر واستعيض عنه باسم الأتراك.

وبالإضافة إلى هذا اللفيف، اتخذ سلاطين المرابطين بعض حرسهم من العبيد السودان إلى جانب جند الروم بعد أن ألحق يوسف بن تاشفين نحو ألفين أو ثلاثة آلاف منهم، حسب اختلاف الروايات، بجيشه سنة 1054/464 (**البيان**، IV/23 و**الحلل الموشية**، ص22) وارتفع عددهم في عهده إلى أن بلغ حوالي خمسة آلاف جندي سنة 1086/479 وهم الذين حسموا النصر في معركة الزلاقة حسب بعض الروايات، وكانت عدتهم فيها درق اللمط وسيوف الهند ومزاريق الزان (الناصري، **الاستقصا**، II/47). وقَسّط خلفه علي بن يوسف على المدن التابعة لمجال نفوذه عددا من العبيد السودان للمشاركة في الجهاد بالأندلس سنة 1129/523، وكان نصيب أهل فاس من هذا الوظيف ثلاثمائة غلام بسلاحهم ونفقاتهم. ومما يؤكد وفرة العبيد السودان في الجيش المرابطي أن الموحدين لما حاصروا أغمات بقيادة عبد المؤمن سنة 1130/524 قتلوا بها في يوم واحد نحو ثلاثة آلاف من گناوة حسبما ورد في بعض المصادر (**البيان**، IV/84 وابن القطان، **نظم الجمان**، ص 152 و158). كما اتخذ الموحدون أيضا حرسهم من هؤلاء العبيد السودان، وصار بعضهم من خاصة بعض ملوكهم. فقد شكل يوسف بن عبد المؤمن وابنه يعقوب المنصور فرقة عسكرية منهم، وعينها هذا الأخير لحراسته، وكانت تلازمه في الحروب. واجتمع لابنه محمد الناصر عدة آلاف منهم كانوا يمشون بين يديه محملين بالحراب. كما استقدم التجار أعدادا مهمة منهم، كما سنرى، التحقت بخدمة مالكيها في البوادي كما في المدن.

يتبين مما سبق أن التنقلات القبلية والهجرات التي توالت على المغرب عبر الفترة الوسيطية أغنت نسيجه السكاني وساهمت في انتعاش اقتصاده، ولم يمر احتكاك التليدين بالطارئين بمن فيهم المخالفون في الانتماء العرقي أو الديني دون تأثير وتأثر، وهذا الذي كان له بالغ الأثر في غنى وتنوع الثقافة المغربية وتعدد مشاربها.

أثر المجاعات والأوبئة في ضعف ساكنة المغرب

لا نتوفر على معلومات كثيرة عن عدد سكان المغرب في العصر الوسيط. والثابت أن أعدادهم تأثرت بتوالي الحروب والفتن وتوالي المجاعات واجتياح موجات الجراد. فقد عرف كل من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي والخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي أربع مجاعات واقتصر ما وصلنا عن القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي على الغلاء الذي عم المغرب في الفترة الواقعة بين سنة 1140/534 وسنة 1145/540 بسبب الحروب التي خاضها الموحدون ضد المرابطين؛ وعرف كل من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي والقرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي ست مجاعات.

وقد زاد من حدة تأثير هذه المجاعات على ساكنة المغرب توالي الأوبئة والطواعين وفتكها بأعداد مهمة من الناس. فهذا ابن هيدور التادلي (ت 1413/816) يربط بين حدوث الفتن وما يترتب عنها من قلة القوت وشيوع المجاعات وظهور الأوبئة (انظر الملحق رقم II).

وإذا كان من الصعوبة بمكان تقديم إيضاحات مضبوطة فيما يتعلق بالحالة الصحية العامة بالمغرب في العصر الوسيط، فإنه لا يمكننا إقصاء الملاحظة التي أبداها ابن خلدون حول التفوق الواضح للأرياف على المدن في الميدان الصحي بصورة ملموسة للغاية؛ وبصرف النظر عن قضية التغذية وآثارها المحتملة، فإن تراكم القاذورات وانعدام وسائل حفظ الصحة في المدن القروسطية كان يساعد على انتشار الأمراض، إلا أن الظاهرة الأكثر أهمية في هذا الباب هي اجتياح الطواعين وفتكها بالناس كل عشر سنوات أو كل خمس عشرة سنة أو كل خمس وعشرين سنة. فقد عرف المغرب ستة طواعين في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وطاعونين في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، واقتصر ما وصلنا من معلومات عن الأوبئة في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي على الوباء الخطير الذي عرفته مراكش عاصمة الموحدين في آخر سنة 1175/571 والنصف الأول من سنة 1176/572، وعرف القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي ثلاثة طواعين، والقرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي خمسة طواعين.

وحاصل القول إنه إذا كان وباء سنة 1175/571 ووباء سنة 1366/767 قد عدا من أخطر الأوبئة التي اجتاحت المغرب في العصر الوسيط فإنهما لم يكونا في حجم الطاعون الجارف لسنة 1348/749 الذي يعد أكبر كارثة وبائية نكب بها العالم في كل الأزمنة إلى درجة أنه أتى على أعداد كثيرة من ساكنة المغرب. وهكذا فقد بلغ على سبيل المثال عدد من هلك به في اليوم الواحد، حسب الإحصائيات التي أوردها ابن خاتمة كمعاصر أندلسي، نحو 70 نسمة بألمرية، و1202 نسمة بتونس، و700 نسمة ونيف بتلمسان، و1500 نسمة ببلنسية، و1252 نسمة بجزيرة ميورقة؛ إذ يقول في هذا الصدد :« وكذلك كان الأمر بسائر البلاد صغيرها وكبيرها »[2]. وذكر ابن بطوطة أن عدد القتلى انتهى بالقاهرة إلى واحد وعشرين ألفا. وقدر ابن أبي حجلة عدد من هلك بهذا الطاعون الجارف بنصف العالم وأكثر، وحصرت الدراسات الحديثة عدد من قتل به في أوروبا ما بين ثمن وثلثي السكان، والراجح أن من فنوا به بالمغرب لم يقل عددهم عن النسب المشار إليها أعلاه. وقد أحكم ابن خلدون القول حين عبر عن الآثار السلبية التي خلفها الطاعون الأسود ببلاد المغرب بقوله:« ذهب بأهل الجيل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها، وجاء للدول على حين هرمها، وبلوغ الغاية من مداها، فقلص من ظلالها، وفَلَّ من حَدِّها وأوْهَن من سلطانها، وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أموالها، وانتقض عمران الأرض بانتقاص البشر، فخربت الأمصار والمصانع، ودرست السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل » (ابن خلدون، **المقدمة**، 51/I).

وفيما يتعلق بأمد حياة المغاربة فالملاحظ أنه كان يختلف باختلاف المناطق إذ اشتهر سكان بعضها بتعميرهم مدة أطول مقارنة مع غيرهم. فهذا ابن خلدون يذكر بأن أعمار

2 أبو جعفر أحمد بن علي بن خاتمة، **تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد**، ميكروفيلم مصور عن نسخة الإسكوريال بمدريد، 1785، ص 57 أ.

صنهاجة الرمال تطول إلى الثمانين ونحوها. ويذكر الوزان أن الناس يعمرون كثيرا في البلاد الواحية، فتكون أعمارهم من خمسة وستين إلى سبعين عاما، وأن أهل المناطق الشمالية يعيشون أقل من أهل المناطق الجنوبية ويبقون أقوياء سالمين إلى أن يبلغوا الستين سنة أو نحوها.

اقتصاد البوادي

الزراعة

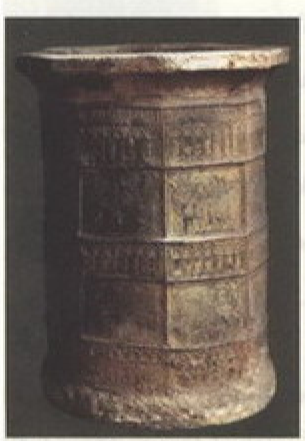
▪ تقنيات الري وطرق استغلال المياه

شكل القطاع الفلاحي عماد الاقتصاد المغربي في العصر الوسيط، إذ كان مدار حياة أهل البوادي على الزراعة والرعي. وإذا كانت كتب الجغرافية والرحلات قد أمدتنا ببعض المعلومات عن المنتجات الفلاحية في إطار تعريفها بالخيرات الاقتصادية التي تزخر بها مختلف المناطق، فإن كتب الفلاحة والنبات، التي تم تأليف أهمها في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، قد أمدتنا بمعلومات عن الفلاحة العملية وأنواع التربة وما يصلح فيها من الغرس والزرع، وطرق معالجتها بالقَليب وأنواع الزِّبْل مما يلحقها من ضعف بسبب مياه الأمطار أو مياه الأودية أو بسبب احتراقها وضعف رطوبتها واستنفاذ موادها العضوية من فرط الاستغلال.



42. قناة مائية موحدية (الرباط)

وفي مجال السقي تم الاعتماد على مياه الأمطار بالدرجة الأولى وعلى مياه العيون والأنهار والآبار ؛ واكتسب أهل الصحراء – حيث تقل مصادر المياه – مهارات في الاستدلال على قرب الماء وبعده من سطح الأرض. ولقد دفعتهم الحاجة إلى ابتكار تقنيات لرفعه وقوده كتقنية المياه الفوارة (الآبار الأرتوازية) وتقنية "أَغْرُورْ" التي تعتمد على الطاقة الحيوانية في رفع الماء من البئر وتقنية الشادوف التي تعرف باسم الغرغاز وباسم الكَنينة، وهي عبارة عن عمود منصوب على ركيزتين في مقدمته دلو وفي مؤخرته حجارة ثقيلة – يزيد وزنها على وزن الدلو عند ملئها بالماء – تعمل على رفع الدلو تلقائيا كلما دُلِّيَت في البئر أو الوادي أو الساقية.



43. مثاب بئر (العصر الموحدي)

ولم يصلنا عن تقنيات رفع الماء في المناطق الواقعة شمال جبال درن، حيث وفرة مصادر المياه ووفرة التساقطات، غير معلومات قليلة عن منشآت مائية أقامتها مختلف الدول

المركزية التي تعاقبت على حكم المغرب كالخطّارة التي أنشأها بمراكش المهندس الأندلسي عبيد الله بن يونس بأمر من السلطان المرابطي علي بن يوسف، وشاع استعمالها على نطاق واسع في المناطق الواحية بكل بلاد المغرب، بالإضافة إلى قنوات الري التي بناها الموحدون على مسافات بعيدة لسقي مساحات شاسعة من الحوز؛ والنواعير التي أنشأها المرينيون في المغترسات السلطانية وأوردها ابن فضل الله العمري باسم المُسَارة مخالفا بذلك رسمها الصحيح - المُصَارة - كما هو مثبت في المصادر المغربية والأندلسية (المنوني، **ورقات**، ص 43). وكان لإحداث هذه المنشآت المائية من قبل مختلف الدول التي تعاقبت على حكم المغرب أثره في إنعاش القطاع الزراعي وتوسيع المساحات المسقية وبالتالي الرفع من الإنتاج.

ومن أجل تنظيم استغلال المياه بين أهل العالية وأهل السافلة وبين الشركاء في المصدر المائي، وتفاديا للصراعات المحتملة في فترات الجفاف، تدخلت الأحكام الفقهية والأعراف المحلية لفض المنازعات بين الناس، وميز الفقهاء بين الماء المباح والماء المتملك. وحظي استغلال الماء المباح بعناية كبيرة في كتب النوازل، وقام استغلاله على القاعدة الشرعية التي تقضي أن يسقي الأعلى حتى يبلغ الماء إلى الكعبين ثم يرسل على الأسفل. أما الماء المتملك فكان لمالكه الحق في التصرف فيه، بالبادية كما بالمدينة، بالبيع والشراء أو بالهبة والعطاء أو بالسلف والكراء، ولم تكن الاستفادة منه تثير خلافا بين الناس في أغلب الأحوال، لأن لا حق فيه إلا لمالكه أو لشارب مضطر.



44. جسر علي بن يوسف (مراكش)

وكانت القسمة في الماء المتملك والماء المباح تتم بالقِلْد وهو التسمية العربية لما يعرف ببعض مناطق المغرب الأقصى بتَنَاسْتْ وتَطَّاسْتْ وأَقْشْرِي وانْفْطَّر وبجنوب المغرب الأوسط بالشَّكْفَة والخَلْطَافَة وبالبلاد التونسية بالقَادُوسْ، وهو ساعة مائية لاقتسام الماء تكون من فخار أو من نحاس، أحسن من وصفها عاقد الشروط الأندلسي أبو الحسن علي بن القاسم الجزيري (ت 1189/585) في كتابه **المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود**.



45. تناست: أداة قسمة المياه

▪ المنتوجات الزراعية

إذا كان المزارعون الأوروبيون قد استخدموا بكثرة المحاريث بسكة حديدية ابتداء من النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي وطوروا تقنيات الجر واستبدلوا الحصان مكان الثور

ومكنهم ذلك من إحداث نقلة على مستوى تطوير التقنيات والرفع من الإنتاج في القرن الحادي عشر، فإننا لا نعرف الشيء الكثير عن الأدوات الفلاحية وما عرفته من تطور تقني ببلاد المغرب في المرحلة ذاتها ولا في المراحل التي تلتها من العصر الوسيط. لكن الظاهر أن المغاربة ظلوا يستعملون المحراث الخشبي، بسكة من حديد أو بسكة من خشب، إلى عهد قريب، وأن دواب الجر اقتصرت على زوج من البقر أو زوج من الثيران حتى القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي على الأقل إلى حد أنهم اعتمدوا زوج الحرث كوحدة لقياس المساحة المزروعة وأصول الملكية التي تقدر بما بين ستة وثمانية هكتارات.

ومع هذا، فالراجح أن الإنتاج الزراعي قد عرف نموا ملحوظا منذ ما قبل منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي ثم ازداد نموا بفضل المجهودات التي قامت بها مختلف الدول المركزية التي تعاقبت على الحكم في العصر الوسيط في هذا المجال[3]. فقد عمل المرابطون على توسيع نطاق المساحات المزروعة بالاعتماد على تقنية الخطارات، وبلغ ذلك التوسع مداه في العصر الموحدي واستمر بدرجة أقل في العصر المريني. واستغلت المنشآت المائية التي أقامتها الدول المركزية، بما فيها الخطارات وقنوات الري الممتدة على مسافات بعيدة والنواعير في سقي الحدائق السلطانية والضيعات المخزنية – المعروفة بالبُحيرة أو أگدال أو المختص والمخصص أو المُصَارة – بمدن مراكش وفاس ومكناس والرباط وغيرها، وساهمت من غير شك في تطوير القطاع الزراعي والرفع من الطاقة الإنتاجية عموما وتنوع المنتوجات.

ونسجل بهذا الصدد أن الحبوب تأتي في مقدمة ما اعتنى المغاربة بإنتاجه نظرا لما لها من أهمية في التغذية وتوفير العلف للماشية. وقد تم إنتاج جميع الأنواع المعروفة منها وقتئذ كالقمح والشعير والذرة ماعدا الأرز الذي كان يجلب من الأندلس. وصُنِّف القمح بحسب جودته على أساس لون الحبة وشكلها، فكان أجوده الذهبي اللون المحدودب الشكل، ثم الغليظ الأشهب، ثم الأحمر الصغير الحب، ثم الجبلي الململع القصير، واشتهرت منه بعض الأنواع مثل يرْدَنْ تُزْوَانْ الذي كان ينتج بسجلماسة، والقمح الأحمر، والقمح المسكي. أما الشعير فاشتهر منه نوع قصير الحب ينعزل عن قشره سريعا عرف في مصادرنا بأسماء مختلفة هي: الشعير النيلي والسُّلْت والخَنْدَروس وشعير النبي، كما اشتهر منه النوع المعروف باسم الأشقاليا وباسم الشعير الرومي الذي يظهر من تسميته أنه جلب إلى المغرب من أوروبا عن طريق الأندلس. وأما الذرة فميز المغاربة فيها بين أسماء عربية كثيرة هي: الدخن والبشنة والشمخة والجاروس والملفوف وبين أسماء أمازيغية كثيرة أيضا هي: تَفْسُتْ و أَنْلِ وقِلّ وإسْكْتر وإسنگار والمزگور. ولعل في تعدد هذه الأسماء ما يدل على أن الأمر لا يتعلق بالذرة

3 انظر بخصوص هذا الموضوع : James L. Boone, J., Emlen Meyers and Charles L. Redman, "Archeological and Historical Approaches to Complex Societies: The Islamic States of Medieval Morocco", *American Anthropologist*, Vol. 92, Number 3, (Sept. 1990), 630-46.

البيضاء فحسب، وأن ما قيل عن عدم معرفة المغاربة للذرة الصفراء المعروفة بالأمريكية قبل القرن 18م يحتاج إلى مراجعة[4].

وفي هذا المجال أيضا، فاق إنتاج المغرب من الحبوب الاكتفاء الذاتي في الفترات العادية وحقق فائضا عرف طريقه إلى الأسواق الخارجية، ولم تشر المصادر التاريخية المعروفة إلى أن المغرب كان مستوردا للقمح في العصر الوسيط، بل لدينا ما يدل على خلاف ذلك. فقد تعارف أهل سجلماسة على عدم تجاوز خمس المساحة الصالحة للزراعة في كل سنة حتى لا يكثر القمح ويهون ثمنه. كما اشتهرت بعض المناطق - كتامسنا ودكالة وأسايس وسجلماسة وتامدلت - بوفرة إنتاجها من القمح ووسق الفائض منه نحو الأسواق الداخلية والخارجية.

هذا وقد عرف المغرب زراعة قصب السكر منذ فترة مبكرة من العصر الوسيط. واشتهرت منطقة سوس بجودة منتوجاتها منه، ومنها كان يتم تصديره إلى إفريقية والأندلس والبلاد الأوروبية والمشرق الإسلامي. كما اشتهرت كل من نفيس وسلا بإنتاج مادة السكر كذلك ابتداء من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي على الأقل، وكان السكر المكرر بنفيس خلال هذا العصر« في نهاية البياض والصلابة ولطافة الذوق يقارب مكرر مصر إن لم يكن مثله » (العمري، **مسالك الأبصار**، ص 128)، ثم صار بعد ذلك أحد أعمدة الاقتصاد المغربي في العصر السعدي. ولم يكن مغاربة العصر الوسيط يقبلون على استهلاك السكر بل كانوا يفضلون العسل ويستطيبونه عليه ويستعملونه في أطعمتهم عوضا عنه.

ومن جهة أخرى، أشارت كتب الجغرافيا إلى العديد من الفواكه التي تم إنتاجها بالمغرب في الفترة التي تعنينا ؛ ومن الواضح أنها لم تستوفها كلها لأنها إنما أشارت إلى ما استحق الذكر منها وكان له مزية على غيره في الجودة والحجم أو طيب النكهة والمذاق. وكان لازدهار المدن في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي أثره في ازدياد الطلب على الفواكه بسبب تحسن المستوى المعيشي والحاجة المتزايدة إلى مواد غذائية مكملة وأخرى كمالية.

أما فيما يتعلق بالنباتات الصناعية، فقد وفر المزارعون لبعض الحرفيين المواد الأولية التي تقوم عليها صناعتهم، ويتعلق الأمر بالنباتات الصناعية والصباغية. ويأتي القطن في مقدمة النباتات الصناعية التي سادت زراعتها بكل من داي وسجلماسة، وقد دخلت هذه النبتة مناطق الشمال الإفريقي مع دخول الإسلام. أما الكتان فتم إنتاجه بالبصرة ببلاد الهبط بكميات وفيرة؛ وأما الحرير فلم تشر مصادر العصر الوسيط إلى إنتاجه بالمغرب بل كان يجلب من الأندلس وإفريقية والمشرق، وقد ربط الوزان بين إنتاجه بالمنطقة الشمالية للمغرب وقدوم الأندلسيين إليها على إثر سقوط غرناطة.

4 انظر حول هذا الموضوع : Rosenberger (B.), *Société, pouvoir et alimentation, nourriture et précarité au Maroc précolonial*, éd. Alizés, Rabat, 2001, 161.

كما أنتج المزارعون أيضا أنواعا من النبْتات الصناعية استخدمها القصارون والدباغون في تلوين المنسوجات والجلود وفي مقدمتها النَّيْل الذي أدخلت زراعته إلى المغرب بعد دخول الإسلام، واستخدم في صباغة المنسوجات باللون الأزرق. ومن ضمن هذه النباتات أيضا نجد الفُوَّة أو عروق الصباغين التي استخدمت في صباغة المنسوجات باللون الأحمر والحناء التي استعمل ورقها في الصباغة باللون الأسمر الداكن المائل إلى الحمرة أو باللون الأسود، واستعملت عصارتها، التي تعرف بالصبيب، في الصباغة باللون الأحمر.

خريطة 17 – أهم المنتوجات الفلاحية في القرن الحادي عشر للميلاد

تربية المواشي

ساهم توالي سنوات القحط والمجاعات في تشجيع وسيادة نمط الترحال وفي تقوية النظام القبلي القائم على التلاحم من أجل فرض الذات وتحقيق المصالح لأن هذا النظام هو المواتي، ولو من أوجه مختلفة، لحياة المزارعين والرحل على حد سواء. وقد تنبه الناصري إلى هذه الظاهرة حين ربط بين توالي المجاعات وتوالي الانتجاعات بالمغرب كما سبقت الإشارة إليه أعلاه. وتسبب حلول العرب الهلاليين بسهول تامسنا وسهول الغرب في النصف الثاني من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي في توسيع نطاق الترحال من مجالاته الطبيعية بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والجبلية إلى السهول الغربية وتراجع النشاط الزراعي بها. فقد اقتصر الإدريسي على ذكر عدد قليل من المدن والقرى في معرض حديثه عن تامسنا بالإضافة إلى مدينتي فضالة وأنفا؛ ومعلوم أن شهادته تهم الفترة التي تم فيها إفراغ تامسنا من البرغواطيين وإحلال الهلاليين بها. وإذا كان هذا العدد القليل من التجمعات السكنية في مجال يزخر بالمؤهلات الطبيعية ينهض دليلا على ما كان لمجيء الهلاليين من تأثير سلبي على حياة الاستقرار، فإننا لا نعرف بنوع من التدقيق طبيعة الأوضاع في تلك السهول قبل أن يفد عليها هؤلاء ولا المدة الزمنية التي ساد فيها نمط الترحال بتلك المناطق نتيجة الوضع الجديد قبل أن يستأنف أهلها والطارؤون عليهم نشاطهم الزراعي. فالثابت أن هذه المناطق عرفت بإنتاجها الوفير من القمح عبر التاريخ وأن ابن الخطيب الذي زار تامسنا في فترة منفاه بالمغرب الواقعة بين سنة 1359/760 و1362/763 أشار إلى أن مساحة الأرض المزروعة بدكالة كانت تسخر لها ثلاثة آلاف زوج من أزواج الحرث (ابن الخطيب، **نفاضة الجراب**، ص 74). وبعده بقرنين ذكر الوزان أن عرب تامسنا كانوا يحصلون على خمسين مرة ضعف ما زرعوا، وأشاد بغنى أهالي بُلعوان وامتلاك كل واحد منهم مائة زوج من الثيران وأقل أو أكثر (الوزان، **وصف إفريقيا**، 122/I).

وبعيدا عن الخوض في الجدل الذي سنه ابن خلدون حين شدد على دور البداوة في خراب العمران والتمثيل على ذلك بالزحف الهلالي على إفريقية (انظر الملحق رقم III) وما ترتب عن مقولته من نقاش بين المؤرخين حول ما يعرف بـ"الكارثة الهلالية"، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن التراجع الذي عرفته إفريقية زمن قدوم الهلاليين إليها يندرج في سياق أزمة عرفتها البلاد قبل حلولهم بها وأن الزحف الهلالي لم يكن سوى القشة التي قسمت ظهر البعير[5]. ومن ثم، فإن حلول القبائل الهلالية بالسهول المغربية جعل الترحال يسود بها على نطاق واسع لكنه لم يحدث انقلابا جذريا في التقاليد الزراعية الراسخة في تلك السهول ولم

5 انظر: Talbi (M): "Droit et économie en Ifriqiya au III^e/IX^e siècle, le paysage agricole et le rôle des esclaves dans l'économie du pays ", in *Etudes d'Histoire Ifriqiyenne et de Civilisation Musulmane Médiévale*, Tunis, 1982, 206 ; J. Poncet, "Le mythe de la catastrophe hilalienne", *Annales E.S.C*, 9-10, 1967, 1111 – 1118.

يقض عليها بشكل نهائي، وأن الصورة لم تكن بالحجم الذي رسخته بعض الدراسات في أذهان قرائها.

وفي المقابل تقدم كتب الجغرافيا صورة مشرقة عن وفرة الكلأ بالمغرب، لكننا لا نتوفر على معلومات عن القوانين والأعراف المتفق عليها بين الرحل في شأن التحديد المسبق لمجال الرعي والطرق المؤدية إلى المراعي والوقت المناسب لانطلاق القطعان نحوها والكثافة التي تتحملها والقائمين على تطبيق هذه المقتضيات. أما فيما يخص المستقرين فنعلم أنهم كانوا يقومون برعي أغنامهم بالدَّولَة – وهي التداول والتناوب على رعي القطيع المشترك قبل أن تنقل العبارة لتعني القطيع نفسه – أو يكترون الراعي بشكل جماعي لأن امتلاكهم لعدد قليل من رؤوس الماشية فرض عليهم هذا النوع من التعامل. هذا وقد خضع الرعي بالدَّولَة واستئجار الراعي الجماعي لضوابط شرعية نظمت كيفية سير العمل في الرعي وضمان ما ضاع من رؤوس الماشية بسبب التفريط والإهمال.

أما عن أعداد الماشية، فلا نملك معلومات كثيرة عنها ولا عن المناطق التي اشتهرت بتربية نوع معين منها. فإذا كان البكري قد أشار إلى أن الجزارين كانوا يذبحون أكثر من مائة ثور يوم سوق الأحد بأغمات وريكة، وإذا كان الإدريسي قد أشار إلى وفرة البقر عند أهل نول لمطة، فإننا في المقابل لا نكاد نعلم شيئا عن المناطق التي اختصت بتربية الأبقار وإن كان من الواضح أن رؤوس البقر كانت وفيرة بالمناطق السهلية والجبلية، قليلة بالمناطق الواحية ومنعدمة بالقفر.

وبالنسبة إلى الأغنام فلقد عرف المغرب أنواعا كثيرة منها كغنم قيس التي نقل البكري عن محمد بن يوسف الوراق (ت 973/363) قوله إن أهل سجلماسة كانوا يعتمدون على صوفها في صناعة المنسوجات، والكباش الدمَّانيَّة التي أشار نفس المؤلف إلى وجودها بالمناطق الواحية والصحراوية كذلك. ومن جهة أخرى فهنالك الأغنام التي اشتهرت بإنتاج الصوف الذي عرف في كل أطراف العالم باسم مرينوس "Merinos" نسبة لقبائل بني مرين.

هذا وقد عرفت تربية الدواب نشاطا كبيرا لدى كل من الرحل والمستقرين على حد سواء نظرا لحاجة المزارعين إليها وتزايد الطلب عليها. فلقد شاع استعمال نوعين من الحمير ببلاد المغرب في العصر الوسيط هي الحمر الأعرابية والحمر المصرية (نسبة للأمصار؟). كما كانت البغال مطلوبة بالصحراء وشكلت أهم ما تفانى يوسف بن تاشفين في جمعه وتقديمه هدية إلى أبي بكر بن عمر سنة 1073/465 قبل عودته النهائية إلى الصحراء بلده الأصلي. أما الخيول فاشتهر منها نوعان: خيول البَارْبْ والخيول العربية، غير أن مصادر العصر الوسيط لم تفصل القول في الحديث عنها ولا عن المناطق التي اشتهرت بتربيتها، وإن كنا نعرف أنها كانت وفيرة بغمارة قليلة بالمناطق الصحراوية، وأن أثمانها كانت مرتفعة للغاية، وأنها كانت

من أهم ما ضمته هدايا ملوك المغرب إلى نظرائهم من ملوك المشرق، وأنها عرفت طريقها إلى الأسواق السودانية وإلى الأسواق الأوروبية كذلك رغم تشديد الفقهاء على الكراهة في بيعها وبيع الأسلحة وكل ما يصلح للقتال لغير المسلمين. أما تربية الجمال فارتبطت بقبائل الرحل التي دأبت على التنقل بالمناطق الواحية والصحراوية. وعرف الجمل انتشارا واسعا بالمناطق الواقعة شمال درن بعد نجاح المرابطين في السيطرة على المغرب، ومما ساعد على انتشار الإبل بصحراء المغرب الأقصى وواحات درعة وسجلماسة وأنگاد أن تحكم عرب المعقل ببطونهم الثلاثة، أي ذوي حسان وذوي منصور وذوي عبيد الله في هذه المجالات فتزايدت وتيرة التصحر بها.

وعلى الرغم من استعمال الدواب على نطاق واسع في نقل الأمتعة والبضائع، فإنها لم تستخدم في جر العربات إلا في حدود ضيقة على الرغم من أن العَجَل استخدمت في نقل المؤن العسكرية بالأندلس منذ بداية العصر الإسلامي واستمر العمل بها في نقل مختلف الأغراض في عهدي الخلافة والطوائف. وقد يفسر استخدام الأندلسيين للعجل بتأثرهم بجيرانهم الأوروبيين. قال البكري في معرض حديثه عن الصقالبة:« وملوكهم يسافرون بالعجل العظام العالية الجارية على أربعة أفلاك وقوائم، في زواياها أربعة أعمدة وثيقة، وعلّق منها هودج بسلاسل حصينة وكسي بالديباج، فلا يتقلقل الجالس فيه تقلقل العجلة، يعدونه للمرضى والجرحى » (البكري، **المسالك** 340/I).

اقتصاد المدن

إذا كان اقتصاد البوادي قد اعتمد على الزراعة والرعي كما سبقت الإشارة، فإن اقتصاد المدن قام أساسا على الصناعة والتجارة، ومن ثم، فإن الحديث عن الحرف وممارسة النشاط التجاري يقتضي الحديث عن المدن التي احتضنت هذه الأنشطة الاقتصادية وساهمت في انتعاشها. فما هي أهم خصائص المدينة المغربية ومميزات نسيجها الحضري في الفترة التي تعنينا؟

من الواضح أن أغلب مدن الدواخل بالمغرب قد أسست عند ملتقى الطرق التجارية وفي مقعر من الأرض بين جبلين عند مداخل الممرات الجبلية كما بني بعضها وسط السهول، وكانت المسافة بين كبراها تصل إلى عشرة أيام وأكثر. أما مدن السواحل فقد بني أغلبها في مصبات الأودية بالإضافة إلى مواضع الإبحار نحو الأندلس وأوروبا كما روعي في اختيار مواقع كل من هذه المدن الساحلية والداخلية المناعة والحصانة ووفرة الكلأ والخيرات الطبيعية مع وفرة الماء، إذ أن أغلبها بني على ضفاف الأنهار. واتخذ بعضها شكلا طوليا، وتروح عدد أبوابها بين ثمانية واثني عشر بابا عرف بعضها بأسماء الحرف التي مورست بالأحياء القريبة منها وبعضها بأسماء المدن والمواطن والجهات التي تقابلها. وكان للمؤثرات المحلية دور كبير

في طبع عمارتها بطابع خاص وفي مقدمتها التأثيرات المعمارية الصحراوية التي تجسدت في أشكال البناء بمدينة سجلماسة وغيرها من مدن الواحات وبمدن الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى ببلاد السودان الغربي.

والملاحظ بهذا الصدد أن المصنفات المغربية في تاريخ المدن كثيرة لولا أننا لا نكاد نعرف منها إلا النزر اليسير، مما أثر في ضعف معلوماتنا عن خطط المدينة المغربية وتطور مورفولوجيتها في العصر الوسيط. على أن ما أسس من هذه المدن في العصر الإسلامي قد شيد حسب المعتاد في تخطيط المدينة الإسلامية، أي بالبدء بالمسجد ودار الإمارة فالأسواق والحومات ومرافقها، مع الأخذ بالخصوصية المغربية فيما يتعلق بالمعطيات العمرانية والأشكال الهندسية والفنية. ويستفاد من المؤلفات التي وضعت في الأحكام المنظمة لمرافق المدينة المغربية أن تكويناتها المعمارية خضعت للفكر العمراني الإسلامي والتقنيات المستمدة منه، وفق أحكام مذهب مالك ووفق العرف والعادة عند انعدام أصل من أصول الشرع في الارتفاق بالمباني وبالجدار بين الجيران.

وفي نفس الاتجاه اضطلعت مؤسسة الحسبة بمهمة تنظيم السير العادي للحياة الدينية والدنيوية بالمدينة المغربية وكان لتفعيلها أثره في مراقبة السلوك العام وفي حدوث انسجام أخلاقي بين المجتمع وأحكام الشريعة، فاعتنى المحتسبون بأحكام السوق والمكاييل والأوزان والنقود والتنظيمات الحرفية وبالمرافق الجماعية داخل المدينة كالطرق والحمامات وقنوات جلب المياه وصرفها. وتجدر الإشارة إلى أن العلماء المغاربة قد أدمجوا النظر في شؤون الحسبة في القضاء جريا على عمل سحنون وأهل القيروان، ولعل هذا ما يفسر تأخرهم في التأليف فيها إلى نهاية العصر الوسيط (''الحسبة''، **معلمة المغرب، 3403/10-3408**).

وفي الواقع لم يكن عدد المدن بالوفرة التي تسمح بالحديث عن ازدهار النسيج الحضري بالمغرب في العصر الوسيط، بل لدينا ما يدل على عكس ذلك. فقد سبقت الإشارة إلى أن الإدريسي اقتصر على ذكر عدد قليل من القرى والمدن في معرض حديثه عن تامسنا؛ وبما أن شهادته قد همت الفترة التي تم فيها إضعاف ساكنة تامسنا من البرغواطيين وإحلال الهلاليين بها، فإن محدودية التجمعات السكنية يدل على هشاشة النسيج الحضري بهذه المنطقة المترامية الأطراف. وفيما عدا هذا فإن القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، الذي تعود إليه هذه الشهادة، يعد فترة ازدهار قلما عرفت له المدن المغربية مثيلا في الفترات اللاحقة.

ويبقى أن نتساءل مع ابن خلدون عن الأسباب الكامنة وراء قلة المدن ببلاد المغرب، والعوامل التي تقف وراء إسراع الخراب إليها. نحن نعلم أنه قد فسر هذه الظاهرة بقرب عهد المغاربة بالبداوة، وعدم امتلاكهم للصنائع فضلا عن عدم مراعاتهم لاعتبار الموضع والموقع عند تأسيس المدن، كما أنه يربط بين اندثار المدن العواصم وبين انقراض ملك مؤسسيها،

خصوصا إذا لم يطل أمد حكمهم. ويمكن أن نضيف إلى كل هذا تأثر المدن بتحكم القبائل القوية في مجالاتها، وانعكاس صراع تلك القبائل فيما بينها على مختلف الأنشطة الاقتصادية بها، وذلك بالإضافة إلى اضطلاع هذه القبائل البدوية بمهمة تخريب بعض المدن كما هي الحال في اندراس سجلماسة وتامدلت بسبب صراعات بطون عرب المعقل فيما بينها في نهاية القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي.

الحرف

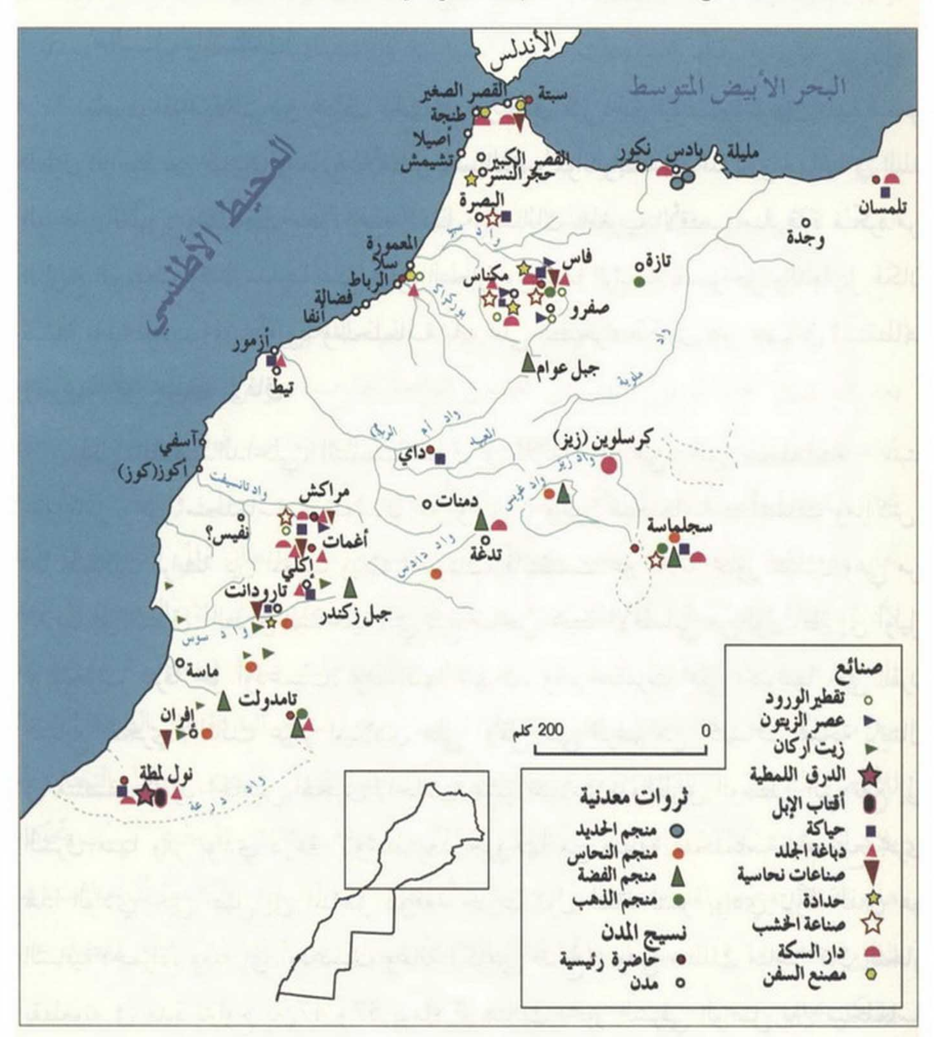
انتعشت بعض الحرف بالمدن المغربية في العصر الوسيط كالصناعات المعدنية والصناعات النسيجية والدباغة وصناعة الخشب والخزف. ففيما يخص الصناعات المعدنية يأتي النحاس في مقدمة المعادن التي استخدمت فيها نظرا لتوفر المادة الأولية بمناجم الجنوب المغربي بالأطلس الصغير وصاغرو وأوكَنات والمعيدر وتافيلالت. وشملت الصناعات النحاسية الأواني كالصواني والبرم والطناجير والقضبان والسبائك والحلي والفلوس. واشتهرت مدن إيكَلي وفاس وأغمات ومراكش بجودة مصنوعاتها من النحاس الأحمر أو الملون أي الضارب إلى الصفرة. كما برع المغاربة من جهة أخرى في صياغة الذهب، إذ اعتمدوا في ذلك على بعض المناجم المحلية التي تم استغلالها بتَامْدُلْت وبتازرارت إحدى قرى سجلماسة وبجبال تازة، غير أن أكثر الذهب كان يجلب إلى المغرب من بلاد السودان تبرا خاما أو خيوطا مفتولة أو دنانير خالية من أي نقش أو كتابة عرفت في مصادرنا باسم الدنانير الصلع. واستعمل هذا المعدن النفيس في تذهيب المخطوطات وصناعة صفائح الأوعية لحفظ المصاحف وفي تحلية السيوف والسروج، وفي صناعة اللجم والركب والمهاميز والمسامير وقوائم السيوف والحلي والنقود. ومن جهة أخرى فقد تم استغلال مناجم كثيرة من الفضة بتامدلت وتدغة وأركناس وتازرارت وازكَندر وبومعدن بأوكَنات وعوام وغيرها ؛ وعلى الرغم من كثافة استغلال المغاربة لهذا العدد الوافر من المناجم وبراعتهم في صناعة الفضة، فإن المصادر الجغرافية لم تشر إلى المصنوعات الفضية ضمن قائمة السلع التي نقلها المغاربة إلى الأسواق السودانية قبل "العصور الحديثة".

أما فيما يتعلق بصناعة النسيج، فقد اشتهرت بعض مناطق المغرب بجودة منسوجاتها كما هي حال سجلماسة التي عرفت بصناعة نوع من الثياب الصوفية والأزر الرفيعة التي ضاهت في الجودة مثيلاتها المصرية، بالإضافة إلى منطقة سوس التي عرفت بصناعة أكسية رقاق وثياب رفيعة، ونول لمطة التي عرفت بصناعة الأكسية والبرانس. وبذلك تكون المنسوجات الصوفية المغربية قد عرفت طريقها إلى الأسواق السودانية منذ فترة مبكرة من التاريخ الوسيط، واستمرت على ذلك إلى أن تراجعت أمام منافسة المنسوجات المصرية في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي. ومما يفسر هذا

الانتعاش وفرة المواد ببلاد المغرب وفي مقدمتها الصوف والوبر والكتان والقطن، والمواد الصباغية كالنيلة والحناء والفوة وغيرها مما ذكر من قبل. ومع أن ابن خلدون قد نبه إلى قلة الصنائع ببلاد المغرب مقارنة مع المشرق بوجه عام إلا أنه أقر باستحكام صناعة نسج الصوف بها بالإضافة إلى دبغ الجلد وخرزه رابطا بين ذلك وبين وفرة المواد الأولية التي ألمحنا إليها.

وبموازاة مع ذلك، عرفت الدباغة بدورها نوعا من الانتعاش بسبب تزايد الطلب على الجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية بالداخل والخارج، وبذلك انتشرت دور الدباغة في أغلب المدن الكبرى كسبتة وفاس وسجلماسة وأغمات ومراكش ونول لمطة وإن كان ما أنتج بها يظل دون مستوى الدباغة بغدامس وقرطبة. وكان أكثر ما يعتمد عليه الدباغون في كل من سجلماسة والمدن الشمالية ثمر الأثل أو تاكَّاوت، بينما نجدهم يعتمدون في نول لمطة على اللبن وقشر بيض النعام في دباغة الدرق اللمطية.

خريطة 18 – النسيج الحضري والمناجم والصنائع في العصر الوسيط بوسط وشمال المغرب



وفيما يخص صناعة الخشب فقد قامت على ما وفره الوسط البيئي من أنواع هذه المادة وما كان يتم جلبه من الخارج من أصناف رفيعة كالأبنوس. على أن أكثر أنواع الخشب المستعمل في مختلف الأغراض هو خشب الأرز نظرا لوفرته بالمغرب وجمال لونه وطيب رائحته وقدرته على مقاومة التسوس مدة طويلة من الزمن. وكان أكثر استعمال هذا النوع من الخشب في البناء المعماري وبناء السفن بدور الصناعة ببعض المدن الساحلية كباديس وسبتة والقصر الصغير وطنجة وسلا وببعض المدن الداخلية القريبة من الأنهار الكبرى كفاس وقصر مصمودة. أما صناعتا الخزف والزجاج فلا نعرف عنهما الشيء الكثير، وقد أثبتت التنقيبات الأثرية التي أجريت بموقع تاگداوست (أودغست) أن الفخار المغربي عرف طريقه إلى الأسواق السودانية؛ أما الزجاج فالظاهر أن صناعته بالمغرب الأقصى لم تدرك شأو ما كانت عليه بالمغرب الأدنى والمشرق الإسلامي وذلك رغم تعدد أوراشها بفاس في العصر الموحدي كما سوف نرى.

التجارة الدولية

▪ السبل والمسالك

نظمت المواصلات بين مختلف الجهات عبر طرق ميز الجغرافيون بين نوعين منها فسموا الطرق الرابطة بين البلدان والعابرة للأقطار بالمسالك وسموا الرابطة بين المدن والجهات في البلد الواحد بالسبل. واتضحت معالم هذه السبل والمسالك بالمغرب الأقصى منذ فترة مبكرة من التاريخ الوسيط، وكان مدارها على محاور التجارة ومحطاتها الرئيسة بالسواحل والدواخل فكان لسبتة باب المغرب على أوروبا وسجلماسة بابه على الصحراء الكبرى دور مهم في استقطابها وتفرعها نحو مختلف الآفاق.

فعلى الصعيد الداخلي، انتظمت الطرق في ثلاثة محاور هي: محور سجلماسة – سبتة عبر فاس ومحور سجلماسة – تلمسان عبر وادي زا ومحور سجلماسة – أغمات ومراكش. أما المسالك الرابطة بين المغرب وبلاد السودان، فانتظمت عبر ثلاثة محاور كذلك وهي من الغرب إلى الشرق: الطريق الساحلية التي تتبع ساحل المحيط الأطلسي من نول لمطة إلى أوليل ثم تنحرف شرقا نحو أودغست، ومسافتها شهران، وقد استمرت على حيويتها حتى القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي على الأقل على الرغم من اكتشاف مَمْلحة تاتنتال في منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي؛ والطريق الوسطى التي تقع إلى الشرق منها وتمر بوادي درعة الأوسط بعد خروجها من منطقة سجلماسة، ثم تتبع مجرى هذا الوادي حتى تصل إلى المناطق الواقعة جنوب نول لمطة، فتمر بوادي تارگا الذي هو الساقية الحمراء، ومنه إلى أودغست وغانة (كومبي صالح)، وهي مسلك مباشر كان التجار يقطعونه في مدة تتراوح بين47 و57 يوما؛ ثم هنالك المحور الشرقي الواصل بين سجلماسة

وغانة عبر تاتنتال المعروفة فيما بعد باسم تغازى، وهو أكثر المحاور التجارية الغربية أهمية في العصر الوسيط؛ وقد سلكه ابن بطوطة في رحلته إلى مالي حين خرج من سجلماسة في غرة شهر محرم من سنة 753 / 18 فبراير 1352 وحل بإيوَلّاتْن بعد ستين يوما.

والواقع أن الرحلة عبر المسالك الصحراوية المتجهة إلى بلاد السودان كانت محفوفة بمخاطر كثيرة نظرا لعبورها مجالات قاحلة تقل فيها مصادر المياه ولا أثر لمعالم الطريق بها، إنما هي عبارة عن رمال تسفيها الرياح فتنقلها من مكان إلى آخر، مما كان يفرض على التجار تنظيم أنفسهم في قوافل تأتمر بأوامر قائد يشرف على طاقم من المساعدين ويختار الوقت المناسب للسفر والمسير والراحة لضمان الوصول بسلام إلى بلاد السودان.

غير أن هذه المسالك لم تعرف تغيرا كبيرا منذ أن مالت نحو الغرب في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي واستقرت وجهتها في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي واستمرت كذلك إلى منتصف القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي ثم شرعت في الميل من جديد نحو الشرق في نهاية نفس القرن لتنتعش الطرق الشرقية الرابطة بين مصر والمغرب الأدنى والأوسط وبلاد السودان من جديد على حساب نظيرتها المغربية بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية. فقد استفحلت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد موت أبي عنان، أي في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، بسبب التراجع الديموغرافي المترتب عن الطاعون الأسود وبسبب التراجع السياسي الذي نجم عن ضعف السلطة المركزية، فضعف دور سجلماسة في مراقبة التجارة الصحراوية لصالح ورگلة وغات وما يقع إلى الشمال منهما كبجاية وتونس وطرابلس. وبذلك أخذت التجارة المغربية تعاني من المنافسة الخارجية على الصعيد الإقليمي في نهاية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي بعد أن صار تجار تونس يأتون إلى المناطق الواقعة جنوب عروض المغرب الأقصى للتزود بحاجتهم من سلع بلاد السودان؛ في الوقت الذي عمل فيه بنو عبد الواد بدورهم على تحويل تجارة الساورة وگورارة نحو مجالاتهم بمساعدة الأحلاف من عرب المعقل، وأيضا عندما اندفع تجار مصر نحو الأسواق السودانية على إثر مرور منسى موسى سلطان مالي بالقاهرة في طريقه لأداء فريضة الحج سنة 1324/724، إذ لم يقتصر وجودهم على مدن بلاد السودان بل تعداه إلى بواديه، فدخلت بذلك السلع المغربية، وخاصة المنسوجات منها، في منافسة غير متكافئة مع مثيلاتها المصرية. وخلال نفس الفترة، توقف تدفق السلع الواردة من الضفة الشمالية للأبيض المتوسط من جراء الأزمة التجارية الأوروبية، كما تقلص مستوى التبادل التجاري مع بلاد السودان تبعا لاعتراض عرب المعقل للقوافل وتراجع الاستغلال المنجمي بسبب تحركات هذه القبائل وعجز تقنيات العصر عن استغلال أعمق لهذه المناجم. والنتيجة أن ساهمت هذه الظروف مجتمعة في تعميق أزمة تجارة القوافل بالمغرب الأقصى وإن لم تستطع القضاء عليها بشكل نهائي.

▪ سلع المبادلات التجارية

نقل التجار المغاربة إلى الأسواق السودانية عددا من المواد الفلاحية والمواد المصنعة. وكانت الملح أهم سلعة في المبادلات التجارية مع السودانيين، اعتمد فيها التجار على الملح الأندراني (sel gemme) المستخرج من مَمْلحتي أوليل الواقعة في مجالات الترارزة وتاتنتال، وكانت الملح تحمل على شكل ألواح عرفت في نوازل البلاد الصحراوية باسم العديلة تمييزا لها عن أمْرْسَال وهو الملح الدقيق. واختلفت أسعارها ببلاد السودان بحسب قرب نقطة بيعها من مدن الحافة الجنوبية للصحراء وبحسب بعدها عنها، وكلما توغلت حمولتها نحو دواخل بلاد السودان ازداد ثمنها ارتفاعا.

وسوَّق التجار أيضا العديد من السلع التي لقيت رواجا بالأسواق السودانية كالمَصْطَكى وهو نوع من الصمغ عرف باسم علك الروم لأنه كان يجلب من جزر البحر الأبيض المتوسط، وتَاسْرْغِينْتْ التي تعرف أيضا باسم بخور السودان وباسم بخور البربر، والقرنفل الذي كان يجلب إلى المغرب من المشرق، ويحمله التجار إلى بلاد السودان لأن السودانيين كانوا يفضلونه على سائر السلع العطرية، كما نقلوا بعض الأحجار الكريمة كحجارة تاسي النسمت التي أشار البكري إلى وجودها على الطريق بين غدامس وتادمكة - وهي حجارة تشبه العقيق - وحجر البهت وشواهد القبور والمصنوعات الخزفية والودع والحديد، فضلا عن المنسوجات الصوفية والقطنية والمواد النحاسية والفضية ومنتوجات فلاحية كثيرة كالتمر والتين المجفف والزبيب والزعفران وتاكَّاوت والقمح؛ بالإضافة إلى بعض السلع الأوروبية من المنسوجات الصوفية والتوابل والأواني النحاسية والأصداف.

وفي طريق عودتهم من بلاد السودان كان التجار يجلبون بالإضافة إلى العبيد سلعا كثيرة أهمها الذهب. وأجمع أغلب الجغرافيين والرحالة على أن المغاربة قد جلبوا كميات كبيرة من التبر، حتى لقد كان الذهب بسجلماسة - وهي أهم محطات التجارة الصحراوية - متيسرا جزافا بلا وزن. والظاهر أن في ذلك مبالغة كبيرة، لأن الدراسات الحديثة قدرت مجموع ما كان ينتج من التبر الخام بكافة مناجم بلاد السودان الغربي في تسعة أطنان في السنة، مع العلم أن ملوك غانة وملوك مالي كانوا يستصفون لأنفسهم الندرة من التبر، - والندرة هي القطعة التي تستخرج من منجم الذهب ويكون وزنها ما بين أوقية ورطل -، ويتركون للناس التبر الدقيق حتى لا يكثر الذهب بأيدي الناس ويهون ثمنه، بالإضافة إلى فرضهم رسوما جمركية على السلع المغربية التي كانت تقايض بالتبر من أجل مراقبة تجارة الذهب والتحكم فيها.

أما فيما يخص تجارة العبيد الذين تم جلبهم من بلاد السودان في كل فترات العصر الوسيط فإننا لا نتوفر على أرقام مضبوطة بأعدادهم. فهذا ابن بطوطة يذكر أن القافلة التي عاد معها من تكدا إلى سجلماسة سنة 1353/754 كان فيها نحو ستمائة خادم، كما أن أرگين

(غير بعيد عن مصب نهر السنغال) كانت توفر للبرتغاليين في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي ما بين 800 وألف عبد في السنة. أما أثمنة العبيد فكانت تختلف باختلاف المهارات التي يمتلكها العبد أو الأمة، إلا أن أسعار العبيد السودان ظلت أقل بكثير من نظيرتها الخاصة بالعبيد البيضان المجلوبين من أوروبا الشرقية عبر الأندلس، خصوصا الإناث منهم لأن أغلب الزنجيات - باستثناء النوبيات - كن يصنفن ضمن وخش الرقيق، وكان ثمنهن أقل بكثير من ثمن مثيلاتهن الصقلبيات.

وإلى جانب الذهب والرقيق، جلب التجار الشب الكواري المستخدم بكثافة في تبييض الأقمشة ودعكها وصقلها بعد حياكتها وفي تثبيت الصباغة عليها ؛ وبالإضافة إلى استخدامه في الأغراض الصيدلية والعلاجية والعطرية، فلقد تزايد الطلب عليه نظرا للحاجة إليه في سك العملة في العصر الوسيط. ومن بين السلع المجلوبة أيضا من بلاد السودان هنالك العنبر والعاج والأبنوس وبعض السلع الصيدلية كتادموت والأنوفوليا وجوز الزنج (الگُوزَة الصحراوية) وجوز القيء والتمر الهندي وفلفل السودان وخروب السودان -المعروف أيضا باسم الكورو- والكولا وأرند - وهو نوع من الفربيون - والسم والصمغ العربي والذَّبْل - وهو عظام السلاحف التي كانت تتخذ منها الأسورة والأمشاط - وسياط جلدية كانت تعرف بالسراقيات وقسي الزان وطيور الببغاء وريش النعام.

ولم يؤثر الصراع الذي دار بين المسلمين والمسيحيين خلال العصر الوسيط في الرواج التجاري بالحوض الغربي للأبيض المتوسط، بل إن المعاهدات التجارية المبرمة من قبل الموحدين والمرينيين مع الأوروبيين قد سمحت بتنظيم المبادلات التجارية بين الطرفين. وهكذا كان التجار الأوروبيون يجلبون إلى الموانئ المغربية المنسوجات الصوفية والأقمشة القطنية والأواني النحاسية والتوابل والأصداف والأسلحة والورق وعظام الحيوانات والخمور؛ وفي المقابل كانوا يتجهزون بالذهب والنحاس والصوف والجلود ومواد الدباغة والشب والزيت والشمع والفواكه اليابسة والسكر؛ كما كانوا يتاجرون مع المدن الداخلية كسجلماسة وتوات عن طريق مَن وُجِد منهم بها أو عن طريق شركائهم من التجار اليهود.

العملة والمكاييل والأوزان

اقتصر التعامل في مختلف أنواع البيوع على سكة الوقت التي ضربها أولو الأمر بدور السكة. وكانت هذه الدور تعمل على ضرب العملة وفق نظام مضبوط ودقيق يشرف عليه أمينها الذي كان يسمى أيضا بالناظر، ويسهر على سير العمل فيها معاونوه من العدول أو الشهود والفَتَّاحين أو النَّقاشين والسَّكاكين وغيرهم. وقد ارتبطت دور السكة التي توزعت بين عدد من مدن المغرب والأندلس بالسلطة المركزية باعتبار أن العملة من أهم شارات الملك وأحد رموز الدولة، وضربت مختلف أنواع النقود الذهبية والفضية والنحاسية باسم السلاطين،

وساد التعامل بين الناس في مختلف العصور بسكة الوقت الرسمية. ولم يسجل التاريخ تعامل المغاربة بعملة غيرها باستثناء ما ذُكر من تبايع مسّوفة بالدراهم القزديرية، نسبة إلى رجل ضرب لهم تلك السكة يعرف باسم أبي الحسن القزديري فيما زعموا، إذ بخلاف ما جرى العمل به في المشرق الإسلامي، فإن ضرب العملات في المغرب قد اقتصر على الخلفاء ومن في معناهم من السلاطين أو المتطلعين إلى الحكم.

وإلى حدود القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ساد التعامل بالعملة الفضية بالمغرب، إذ اشتهرت بعض المدن بجودة دراهمها الفضية كما هي الحال في الدراهم الإدريسية التي ضربت بفاس وزيز وتدغة وأزقور، والدراهم الصالحية التي ضربت بنكور. ثم شُرِعَ بعد ذلك في ضرب العملة الذهبية بالمدن الكبرى، وهكذا حققت العملة السجلماسية المغراوية في الربع الأول من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي من النجاح ما مكنها من أن تصبح عملة دولية، فعم التعامل بها في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بأكمله. واقتصر ما وصلنا من سكة الخوارج الصفرية بسجلماسة على نقود الأمير محمد بن الفتح الملقب بالشاكر لله (332-347/944-958) الذي تبنى فيما بعد المذهب السني، ولعل تحوله المذهبي هذا هو الذي ضمن لعملته الاستمرار بأيدي الناس. ومن جهتهم ضرب بنو خزرون بسجلماسة عملة ذهبية على درجة عالية من الجودة. أما العملة المرابطية فقد طارت شهرتها في الآفاق وراجت في كافة أرجاء البلاد الأوروبية والبحر الأبيض المتوسط. وفي عصر الموحدين ساد التعامل بالدينار المركن، واستمر كنموذج لعملات الدول التي قامت على أنقاض دولتهم فيما بعد.

وبالنسبة للمكاييل والأوزان ببلاد المغرب فلا نتوفر على معلومات كثيرة تخص الفترة التي تعنينا، إلا أننا نعرف أن الناس اعتمدوا على مكيال الحواضر الذي كان يقره الوالي أو نائبه في الأسواق، وأن الفقهاء نهوا عن المعاملات في البيوع بالمكيال المجهول الوزن الذي اعتاد الناس المقايضة به رأسا برأس أو رأسا برأسين باستعمال قدح أو برمة أو غير ذلك من المكبات المجهولة الوزن.



46. الصاع ونصف الصاع والمُد الشرعي

وقد اعتُمِدَ الرطل كوحدة للوزن في كل المبيعات، واتخذت صنوج الوزن من بلورات زجاجية أو من معدن الرصاص أو الحديد أو النحاس. ولم يكن وزن الرطل موحدا في كل المغرب بل تبايع الناس بالرطل الشرعي وبأرطال عرفية محلية اختلفت باختلاف المناطق والبضائع الموزونة. وكان الوالي ونوابه هم من يقررون التعامل بها ويعتمدها المحتسب كوحدة قياس لزجر المطففين. وبالإضافة إلى الرطل تم الاعتماد على وحدات أخرى لقياس الوزن كالدرهم والأوقية والمد والصاع والوسق.

جدول بأسماء الأوزان والمكاييل الشرعية وأوزانها

الكيل	نسبته	سعته بحبات الشعير	وزنه بالغرام
الدرهم	1 درهم = الوحدة الأساسية	50.4 حبة	2.9116 غرام
الأوقية	10.67 دراهم	537.6 ح	31.0571 غ
الرطل	12 أوقية	6451.2 ح	372.6848 غ
المد	1.33 رطل	8601.6 ح	496.9131 غ
الصاع	أربعة أمداد	34406.4 ح	1987.6532 غ
الوسق	60 صاعا	2 064 348 ح	119259.1360 غ

عن **معلمة المغرب**، "الرطل"، 4371/13.

الجباية

تجب الإشارة هنا إلى أن الدول المتعاقبة بالمغرب قد نادت في أول أمرها باستنكار الجباية غير الشرعية ودعت إلى رفع المغارم والمظالم قبل الوصول إلى الحكم، غير أنها سرعان ما تعود إلى فرض المكوس بعد أن يستتب لها الأمر، بل ربما استشرى أمر هذه المكوس مع مرور الزمن ونضوب معين غنائم الفتوحات وعجز المداخيل على تغطية المصاريف.

وتبعا لهذا الوضع لجأ المشرفون وعمال الجباية إلى استخلاص رسوم كثيرة من التجار والفلاحين على حد سواء، فبالإضافة إلى ما يحل للحاكم أخذه من الرعية كالأعشار وزكاة الأموال والمعادن والركاز والزرع والثمار وعروض التجارة – وهي تشمل أعشار التجار المسلمين والتجار اليهود والمعاهدين – شملت الجباية أعشار الحربيين عند نهاية العصر المرابطي وقيام دولة الموحدين. وهكذا وبعد انقضاء الحول وبلوغ النصاب من الذهب والفضة كان على التاجر المسلم أن يؤدي ربع العشر أي 2.5%، وعلى الذمي نسبة نصف العشر أي 5%، أما الواجب على التاجر غير المسلم الوافد من دار الحرب فهو العشر التام أي 10%.

كما عمل جباة الدولة على استخلاص ما لا يحل للحاكم أخذه من رعيته، فشمل ذلك جملة من المكوس والضرائب غير الشرعية التي اضطر الحكام إلى فرضها للضرورة كما هو

الشأن بالنسبة لسائر دول الإسلام منذ العصر الأموي. ولنذكّر بالمناسبة بما سبقت الإشارة إليه من استنزاف لأهالي المغرب من قبل ولاة الأمويين إرضاء لخلفاء دمشق، وإن كنا نجهل أسماء المكوس والضرائب التي فرضت عليهم في إطار السياسة الجبائية الأموية الجائرة.

وفي نفس السياق كانت فترة حكم الفاطميين أشد على أهل المغرب من غيرها، إذ أنهم جنحوا إلى ابتزاز أموال الناس بدعوى الالتزام بإعانة الأئمة، ففرضوا على الفلاحين التقسيط سنة 916/303 –وهو ضريبة على الضياع الفلاحية– ثم زادوا في قيمة هذه الضريبة سنة 918/305 وسموها التضبيع. كما فرضوا سنة 977/366 مغرما عرف باسم التعيين، وهو رسم يؤخذ بموجبه من الرجل الواحد عشرة آلاف دينار، ومن الآخر دينار واحد بحسب يسر الناس وفقرهم، مع إعفاء الفقهاء والصلحاء والأدباء وأولياء السلطان. ومن جهة أخرى فقد وظف على قطعان الغنم ضريبة كانت تسمى بالعِدَاد، وأما المخالفون أو الخصوم ممن لحقتهم نكبة الخلفاء أو أعوانهم من الولاة فقد كانت أموالهم عرضة للمصادرة (**البيان I/230**).

وبعد قيام الدولة المرابطية لم تلبث السياسة المالية أن اتسعت لتشمل الضرائب الشرعية وغير الشرعية، وذلك خلافا لما نجده في المصادر السنية من صورة ملمعة عن الجباية العادلة ليوسف بن تاشفين باعتبار ما أسداه من خدمات للمذهب السني وللإسلام والمسلمين بالأندلس. أما الواقع فيشهد على ما فرضه بالأندلس من رسوم الضيافة والإقامة وما طالب به كافة الرعايا من أداء المعونة رغم عدم توفر الشروط الشرعية. أما ابنه علي فقد ألزم الناس بمجموعة من المكوس أهمها القبالات التي شملت كل شيء يباع بالرحاب بما في ذلك الجراد، بالإضافة إلى فريضة التعتيب التي طالب بها أهالي الحواضر بمناسبة تسوير المدن بالمغرب والأندلس في سنة 1126/520.



47. عملة مرابطية (الوجهان)



48. دينار مرابطي (الوجهان)

وعندما آل الأمر إلى الموحدين سارعوا إلى رفع المكوس والضرائب والقبالات أول الأمر، إذ أن دعوتهم قامت هي الأخرى على شجب المحدثات في أمور الجباية وسرعان ما تغير الوضع فاستشرت الضرائب مع تقدم عمر دولتهم. وفي هذا الصدد وقف أحد الباحثين عند السياسة التي انتهجها الموحدون إزاء رعاياهم فيما يخص ملكية الأرض، فنبه إلى أنها لم تختلف عن سياسة المسلمين الأوائل في التعامل مع المغلوب إن لم تكن أشد منها أحيانا، ثم بين كيف أنهم تملكوا البلاد والأموال حتى « صار الناس عُمَّارا في أملاكهم » يؤخذ منهم نصف الغلة الصيفية والخريفية وثلثا غلة الزيتون، على أن يؤدوا العشر من النصف المتبقي لهم، فكان الناس بذلك في ضيق شديد (القبلي،1997، ص 35-37).


49. قيراط موحدي (الوجهان)


50. دينار موحدي (الوجهان)

كما ترك الموحدون بعض الأراضي لأصحابها على حكم المساقاة، أي على أن تقتسم غلتها مع خزينة الدولة، كما فعل يعقوب المنصور بأهل قفصة.

ثم عرف المغرب أيام المرينيين جملة من القبالات والضرائب المجحفة. فبمجرد حلول القبائل المرينية بالمناطق الشمالية فرض أبو سعيد عثمان الأول المعروف بأدرغال، أي الأعور، على أكثر قبائل المغرب وأمصاره مثل فاس وتازة ضريبة معلومة تؤدى كل سنة وذلك مقابل كف الغارة عنها. ولم يحد أخوه محمد الذي خلفه سنة 1240/637 عن القاعدة إذ أبقى على تلك الإتاوة، حتى إذا تولى أبو بكر بن عبد الحق قسم جباية المغرب في عشائر بني مرين. أما قائمة المكوس التي فرضها المرينيون على الرعايا بعد قيام دولتهم فتضم الأعشار والخرص والبرنس والإنزال والكُمُّون والضيافة والقاعة والخطيئة والقانون والرُّتب والحبل والمطوى والقطيع واللقب الذي يسمى باللسان الأمازيغي "ايبزغدن" فضلا عن المغارم التي كانت تؤدى على الحطب والبيض والدجاج والتين[6].


51. دينار مريني (الوجهان)


52. دينار مريني (الوجهان)

وقد رافق استخلاص الضرائب في العصر الوسيط برمته أنواعٌ كثيرة من التعسف منها ما كان ينتحله الجباة والعمال والعيون والجواسيس من الأسباب وما يختلقونه لتبرير فرض الوظائف على الناس، ومنها ما كان يرافق عملية التفتيش في أبواب المدن من عدم مراعاة حرمة العابرين. وقد مثلت الجباية على العموم نقطة الفصل في التعامل بين الحاكم والمحكوم، إذ جرت عادة المحكوم بالاستمرار في الطاعة ما لم يطالبه الحاكم بما لا قبل له به من الأموال والكلف.

التحولات الدينية والثقافية

كان دخول الإسلام إلى المغرب بداية مرحلة جديدة في تاريخه تم خلالها اندماجه في المدار الحضاري العربي الإسلامي وانخراطه في ثقافة جديدة مغايرة، مما أسهم في حصول تحولات عميقة مست المجتمع والدين واللغة والثقافة، وفق سيرورة دامت عدة قرون، استقرت بعدها الوضعية الدينية والثقافية على أسس عقدية ومذهبية وسلوكية ذات خصوصيات جد محددة.

6 حول هذا الموضوع انظر أيضا الفصل الرابع.

لقد استمر تفاعل المجتمع الأمازيغي مع الدين والثقافة الإسلاميين من خلال تمظهرات متعددة تجلت في تقبله للإسلام بطريقة مخالفة لما حصل في إفريقية والمغرب الأوسط حيث تميزت العلاقة مع المسلمين الأوائل بصراع مرير طوال عدة عقود.

لاشك أن الأصداء الأولى لظهور الإسلام في المنطقة المغاربية قد شدت انتباه القبائل الأمازيغية بأقصى الغرب ودفعتها إلى القيام بمبادرة للتعرف على الدين الجديد. ومن غير المستبعد أن يكون بعض زعماء قبيلة رگراگة على الأقل قد اتصلوا بقادة الجيوش الإسلامية خلال تلك المرحلة. فقد أسهمت هذه القبيلة المصمودية شأنها شأن قبيلة مغراوة الزناتية في دعم استقرار الإسلام بالمغرب الأقصى بعد وصول حملة عقبة بن نافع الفهري، وهو ما قد يفسر إلى حد ما سرعة إنجاز مهمة هذا الأخير وإسلام العديد من قبائل المغرب على يديه. ومنذ ذلك التاريخ سوف يشهد المغرب تفاعلات عقدية ومذهبية وثقافية أسهمت فيها مؤثرات مشرقية وأخرى محلية؛ وهو ما يكون قد أسهم في تأجيل حصول الوحدة الدينية للمجتمع المغربي إلى أواخر القرن الخامس الهجري/الحادي عشر للميلاد عندما تمكن المرابطون من القضاء على الأقليات الدينية الشيعية في السوس وإضعاف برغواطة بتامسنا وتوحيد البلاد على أساس المذهب المالكي.

التحولات العقدية

خطوات كبرى نحو الأسلمة

شكلت العقيدة الإسلامية بوضوحها وبساطتها حافزا قويا للأمازيغ للدخول في الإسلام. وأدت استجابتهم القوية لها في بعض المناطق، والتدريجية في مناطق أخرى، إلى اندثار الديانات الوثنية المحلية ومعها النصرانية التي كان انتشارها محدودا فلم تترك بذلك بصمات على المجتمع. أما الديانة اليهودية فيبدو أنها قد نشطت وعرفت انتشارا مطردا بين القبائل الأمازيغة منذ خروج اليهود من فلسطين، ومن هنا يمكن فهم الاستمرارية التي تميزت بها هذه الديانة بالمغارب بعد مجيء الإسلام.

ثم توالت على البلاد تأثيرات عقدية مشرقية ارتبطت من جهة بظهور الفرق والنحل المختلفة في المشرق كما ارتبطت من جهة أخرى بتطور البحث الكلامي لدى أهل السنة؛ وبحكم بعده عن مركز الدولة في العصرين الأموي والعباسي، كان المغرب هدفا لمخططات فرق الخوارج والشيعة والمعتزلة.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن التحول الديني للمجتمع المغربي قد طبعه التمسك العميق للأمازيغ بالإسلام، وهو الأمر الذي ظهر بشكل قوي حينما احتمى العديد منهم بالمذهب الخارجي الداعي إلى المساواة، وعبروا من خلاله عن رفضهم لسوء سيرة ولاة الأمويين، وأعلنوا ثورتهم العارمة المعروفة بثورة البربر سنة 740/122، وهي ثورة عمت بلاد

المغرب من طنجة إلى القيروان. وإذا كان هذا الحدث قد وضع اللبنات الأولى لانفصال المغرب عن الخلافة بالمشرق، فقد تمخضت عنه أيضا نتائج مختلفة فكرية وسياسية. فمن رحم هذه الثورة خرجت النحلة البرغواطية التي جمعت بين تأثيرات مختلفة وثنية وخارجية وغيرها على يد صالح بن طريف البرغواطي. أضف إلى هذا تجذر المذهب الصفري لدى زناتة الذين أقاموا على أساسه إمارة بني مدرار. وبموازاة هذه الأفكار والنحل، كان المذهب السني ينتشر بالمجال المغربي على يد بني صالح بنكور ومن بعدهم مغراوة وبني يفرن الزناتيين. وفي غضون ذلك، لم تتوقف محاصرة الفكر البرغواطي والخارجي من قبل الكيانات السنية والفقهاء انطلاقا من بعض المدن والقبائل.

وعلى الرغم من هذه التطورات العامة والمتسارعة فقد ظلت بعض التعبيرات والممارسات الوثنية حية في بعض الجهات ؛ ففي الجنوب، استمرت بقايا وثنية متمثلة في بعض مظاهر عبادة الكبش. وظلت الكهانة سائدة في غمارة مثل ظاهرة الرقادين، وهم فئة من العرافين كانوا يخلدون للنوم عدة أيام متتالية ثم يستيقظون بعدها ليبلغوا تنبؤاتهم المستقبلية للقبائل التي كانت تقصدهم لتسمع منهم ما سيحصل في حياتها العامة. وإلى جانب ذلك كان تعاطي السحر سائدا لدى العديد من القبائل الأمازيغية، خاصة تلك التي كانت لها علاقة بالديانة اليهودية وأتباعها. وبالعودة إلى منطقة غمارة يذكر أنه كان للنساء دور في ممارسة الكهانة كذلك.

في خضم مراحل التدافع هذه بين الأسلمة والوثنية المحلية، لم تفتأ أن برزت ظاهرة ادعاء النبوة، فكان أول من ادعاها هو صالح بن طريف البرغواطي الذي زعم أنه أنزِل عليه كتاب باللغة الأمازيغية، وشرع لقومه الشرائع وأعلن التعبد لإلهه "مقر ياكوش" أو "مُگّر ياكوش". وبمنطقة غمارة بالشمال ظهرت حركة حاميم بن منّ الله الغماري الذي كان ينتمي إلى أسرة تتعاطى السحر ثم ادعى النبوة، وأظهر نحلة وثنية تبعتها بعض قبائل المنطقة إلى أن تم القضاء عليه سنة 927/315 بتحالف مغربي أندلسي. ثم خفتت الظاهرة لعدة قرون لتظهر من جديد في أوائل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي بين قبائل غمارة، على مقربة من سبتة، على يد رجل يدعى ابن أبي الطواجين الكتامي الذي كان يتعاطى السحر والكيمياء قبل أن ينتهي به الأمر إلى ادعاء النبوة واقتراح طقوس لأتباعه، مستغلا ضعف الدولة الموحدية. وقد تحمست لدعوته قبيلة بني سعيد الغمارية، لكن سرعان ما لقي حتفه سنة 1228/625، وبذلك تفرق جمعه.

وفي كل الأحوال فإن هذه التعبيرات الوثنية كانت محدودة التأثير وظلت منكفئة على نفسها في القبائل التي ظهرت فيها، في الوقت الذي كانت فيه الديانة الإسلامية تزحف عليها وتنتشر بخطى ثابتة وسط تنوع عقدي يتقلص باستمرار.

المذهب الخارجي والاعتزال والتشيع

عرف المغرب تأثيرات بعض الفرق الإسلامية في المشرق خاصة منها المذهب الخارجي والمعتزلي والشيعي. ففيما يخص المذهب الخارجي، لنذكر أنه تلقى مبادءه العديد من المغاربة الذين رحلوا إلى المشرق. وتعتبر ثورة البربر المنوّه بها أول ظهور قوي لهذا المذهب. وقد أسفرت جهود بعض زعماء الخوارج الصفرية الأوائل عن تأسيس إمارة بسجلماسة سنة 757/140، غير أن هذا المذهب عجز رغم ذلك عن اكتساح البلاد، إذ ظل محصورا في نطاق الإمارة المدرارية ؛ وبعد أن تم القضاء عليها تشتت الخوارج في القبائل الأمازيغية فيما بين السوس وأغمات وفاس حسب شهادة ابن حوقل في أواخر القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي.

وبالموازاة مع المذهب الخارجي تسربت إلى المغرب أيضا تأثيرات اعتزالية؛ فبعض المصادر تشير إلى وجود أتباع الواصلية – نسبة إلى واصل بن عطاء شيخ المعتزلة (ت 758/141) – بين أبناء قبيلة أوربة وأيضا بمنطقة طنجة في القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي. ومعلوم أن هذه التأثيرات قد دخلت عن طريق رحلات المغاربة إلى المشرق؛ ومن بين من حملوا لواءها زعيم قبيلة أوربة إسحاق بن محمد بن عبد الحميد الأوروبي الذي تلقى مبادئ المعتزلة والولاء لآل البيت في رحلته المشرقية. ولا شك أن الفكر الاعتزالي قد استمر مدة من الزمن خلال الدولة الإدريسية قبل أن يختفي بغلبة العقيدة السنية.

أما التشيع فمساره مختلف. فلما كان إدريس الأول من آل البيت – وأغلبهم شيعة زيدية يتمذهبون بمذهب الإمام زيد بن علي – ونظرا للوشائج التي جمعت منذ البداية بين الزيدية والمعتزلة فمن المرجح أن تكون الإمارة الإدريسية قد تأثرت بسمات زيدية اعتزالية. ومع ذلك فقد لا يستبعد أن تكون قد اصطبغت في وقت من الأوقات بصبغة التوجه الذي عرف فيما بعد بالتوجه السني. وقد يكون لبعض الظروف العامة ولبعض الشخصيات العلمية دور مباشر في ذلك. لكن من المؤكد أن عاطفة الولاء لآل علي قد ظلت حية لدى الأدارسة كما هو واضح من خلال دراهمهم الفضية التي كانت تحمل اسم ''محمد'' و''علي''؛ بل إن أحد أحفاد الإمام إدريس الأكبر قد سك درهما ضربت عليه عبارة « محمد وعلي خير الناس أحب من أحب وكره من كره »، في خطوة تؤكد هذا الولاء الذي وظف في الصراع السياسي بين الأدارسة وأمويي الأندلس بقدر ما عبر عن هوية شيعية صرف حسب ما يبدو.

وكما أن التشيع الزيدي قد أخذ يتأقلم بأقصى بلاد المغرب في هذه الفترة فإن التشيع الفاطمي قد عرف طريقه نحو إفريقية إذ اعتنقته قبيلة كتامة الصنهاجية منذ سنة 762/145. وكان ذلك بمثابة البذرة الأولى التي سوف تمهد للحركة الفاطمية على يد الداعية أبي عبد الله الشيعي الذي استطاع بفضل مساندة كتامة وغيرها من القبائل المغربية أن ينصب عبيد الله المهدي إماما بسجلماسة سنة 909/297. وعلى الرغم من قيام الدعوة الفاطمية بسجلماسة

فإنها لم تترك أثرا واضحا بها إذ انتقلت الإمامة الناشئة إلى مرتكزها الأول بإفريقية، واكتفت بتسخير حلفائها من القبائل لمدافعة أمويي الأندلس بشمال المغرب. ومع أن بعض الأدارسة المتأخرين شايعوا الدولة الفاطمية لبعض الوقت فإنهم لم يتبنوا مذهبها. وتجدر الإشارة إلى أن التشيع الذي ظهر في نفس الفترة وظل قائما بالمغرب إلى حدود أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي هو تشيع قائم بذاته لا يد للفاطميين فيه وإنما أدخله الداعية علي بن ورصند البجلي (ت 908/296) الذي قدم من نفطة بجنوب إفريقية وافدا على الأمير الإدريسي أبي القاسم بن محمد بن جعفر بن عبد الله بن إدريس الثاني صاحب إيكلي بالسوس. وهكذا أدى تحالف هذا الأمير والداعية إلى انتشار المذهب البجلي الذي كان يختلف عن التشيع الإسماعيلي الفاطمي. ولقد امتد وجود هذه الفرقة إلى حصن تيونوين وتارودانت ومنطقة درعة، وإن ظل تأثيرها العقدي ضعيفا بسبب محاصرة مالكية السوس لها كما ذكر ابن حوقل.

والملاحظ أن المصادر المتيسرة تقدم معلومات متضاربة حول موقف البجليين من مسألة الإمامة، فكما أنها تعتبرهم موسويين، أي من أتباع موسى الكاظم (ت 799/183) – وهو من حفدة الحسين – نجدها تصنفهم أيضا ضمن القائلين بحصر الإمامة في أبناء الحسن بن علي دون أبناء الحسين، مما قد يعني أن الأمر يتعلق بصراع مذهبي أو تحول فكري يرمي إلى التكيف مع الإمارة الإدريسية الحسنية وربما إلى إسباغ الشرعية الدينية عليها. وإلى جانب هذا أشارت المصادر إلى بعض الأفكار المنسوبة إلى البجليين مع التركيز على ما من شأنه أن يشكل قطيعة مع أهل السنة كسبِّ الصحابة والزيادة في الأذان وإحلال الربا ومخالفة صلاتهم لصلاة أهل السنة. ومهما يكن من أمر، فإن انتشار التشيع البجلي بمنطقة السوس قد تزامن مع مرحلة ضعف الأدارسة، فظل محدودا ولا شك إلى أن زحف المرابطون على المنطقة فكان القضاء على الكيان السياسي البجلي سنة 1059/451 ليضعف بذلك التيار العقدي الشيعي. وبعد أزيد من نصف قرن بقليل، سيطل من إيكلي (إيكَلي ن أرغن) رجل اسمه محمد بن تومرت انطوى فكره على أثر شيعي واضح تمثل في ادعاء المهدوية والإمامة والعصمة، مما يؤكد استمرار حضور التأثيرات الشيعية بتلك المناطق.

ويبقى أن أهم ما ترسب عن هذه التجربة كلها بالنسبة للمغاربة محبتهم لآل البيت، وهي محبة تم تأطيرها من الناحية المذهبية تأطيرا سنيا لم يجنح بهم إلى الأخذ ببعض المعتقدات الناشز التي اشتهرت بها بعض فرق الشيعة. وسنجد بعض علماء المغرب يؤصلون لمحبة الرسول وتوقير آل بيته من خلال كتب لقيت استحسانا واسعا أولها كتاب **الشفا في التعريف بحقوق المصطفى** للقاضي عياض السبتي، الذي ركز على تعظيم الرسول وحقوقه، وثانيها كتاب **الدر المنظم في مولد النبي المعظم** لأبي العباس العزفي السبتي، وهو تأليف ينظّر لمسألة الاحتفال بالمولد النبوي الذي أصبح معمولا به منذ بداية العصر المريني كما سبقت الإشارة.

ومما ينبغي التشديد عليه أخيرا كمشترك بين المذاهب والنحل المذكورة قلة التآليف الفكرية أو الفقهية أو العقدية أو التاريخية الخاصة بهذه الفترة، مما لا يساعد على إزاحة الغموض عن الكثير من جوانبها.

العقيدة السنية بين الحشوية والأشعرية

على الرغم من التنوع العقدي المشار إليه فقد استطاعت العقيدة السنية أن تنتشر بشكل أوسع، وظل أغلب المغاربة معتنقين لها في صيغتها البسيطة التي تطلق عليها كتب العقائد اسم الحشوية. فقد وصف ابن حوقل المالكيين من أهل السوس الأقصى في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي بأنهم من « فضاض الحشوية »[7]، أي ممن ينكرون الخوض في علم الكلام ويأخذون نصوص العقيدة على وجهها الظاهر دون تأويل فيقعون في التشبيه والتجسيم. وقد أصبح هذا التيار هو السائد في العصر المرابطي وكان زعماؤه من الفقهاء المقربين من أمراء المسلمين يدعون إلى معاداة علم الكلام وأهله.

وعلى عكس هذا التيار، استطاع المذهب الأشعري أن يجمع بين النقل والعقل: فإلى جانب اعتماده القرآن والسنة كمصدرين للعقيدة، يلاحظ أنه يقول أيضا بتأويل الآيات القرآنية حول الصفات الربانية حرصا على تنزيه الذات الإلهية وتلافيا للوقوع في التشبيه. على أن انتشار المقولات الكلامية الأشعرية ظل محدودا في المغرب طوال مجمل الفترة الوسيطية، إذ لم يتجاوز أوساط العلماء المتخصصين. فخلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي رحل إلى المشرق عالم فاسي يسمى أبو ميمونة دراس بن إسماعيل الگراوي (ت 968/357) حيث أخذ عن أئمة الأشعرية وعرف برسالة تنسب إليه في الدفاع عن الأشعرية. وفي بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي كتب أبو الطيب الصفاقصي (ت 1108/501) وهو عالم من إفريقية نزل أغمات عقيدة أشعرية سماها **العقيدة السنية البرهانية**. وعبر هاتين المحاولتين تكون مؤثرات المذهب الأشعري قد أخذت في الانتشار بالمغرب الأقصى. أما خلال العصر المرابطي فقد طرح النقاش حول الأشعرية على أعلى مستوى، حيث احتفظت فتاوى أبي الوليد بن رشد الجد بأسئلة وردت عليه من أمير المسلمين علي بن يوسف ومن الأمير أبي إسحاق ابن تعيشت والي إشبيلية في حكم اعتناق الأشعرية وعلاقتها بالمذهب المالكي، وذلك بعد أن شاع الحديث عنها عندما رفع لواءها محمد المهدي بن تومرت.

بيد أن الأمور ستتغير جذريا خلال العصر الموحدي، حيث تم ترسيم العقيدة الأشعرية من خلال دعوة ابن تومرت إليها ودعمها على يد خلفائه. وبالإضافة إلى هذا أدرك علماء المغرب ضرورة الانخراط في هذه السيرورة الفكرية المستحدثة، خصوصا وأن علماء المذهبين

7 ابن حوقل، **صورة الأرض**، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص 91.

المالكي والشافعي في المشرق قد أقبلوا عليها ووظفوها في مواجهه الحركة الاعتزالية التي تقوت بحكم تبنيها من قبل الدولة الفاطمية. وهكذا نشطت هذه الحركة على نطاق أوسع، فتسارعت وتيرة التدريس والتأليف فيها بالمغرب اعتمادا على أصول مشرقية أشهرها **كتاب الإرشاد** لإمام الحرمين الجويني، فتم بذلك تهميش التراث العقدي التومرتي الذي أخذ في الأفول شيئا فشيئا. ومن بين الأئمة الذين أسهموا في نشرها وأرسوا أسسها العلمية خلال هذه الفترة أبو عمرو عثمان السلالجي (ت 1178/574) الذي لقب بمنقذ أهل فاس من التجسيم، وهو مؤلف رسالة **البرهانية** في العقيدة، ومحمد بن علي بن الكتاني الفاسي (ت 1203/599) إمام وقته في المذهب الأشعري.

وعند نهاية العصر الموحدي، كانت معالم الأشعرية قد ترسخت في المجتمع المغربي، وأصبحت علاقة كل من الفقهاء والمتصوفة بها مكينة، فتحقق حولها الإجماع، واستمرت جهود العلماء خلال العصر المريني في استثمار ما تم من قبل. ولعل أبرز علماء هذا العصر في مجال العقيدة الشيخ إبراهيم بن محمد التازي نزيل تلمسان (ت 1462/866)، وتلميذه محمد بن يوسف السنوسي التلمساني (ت 1490/895) الذي حقق نقلة جديدة في الدرس العقدي بتأليفه لعقيدتين مختصرتين مبسطتين حلتا محل **البرهانية** للسلالجي، وهما **أم البراهين** وتسمى **العقيدة الصغرى**، ومختصرها المسمى **صغرى الصغرى** وقد أصبحتا تشكلان المتن العقدي الأساسي في المغرب.

الاختيارات الفقهية

تصدر المذهب المالكي

اختلفت التأويلات حول تفسير تمذهب المغاربة بمذهب الإمام مالك. والواقع أن للمسألة ارتباطا بعوامل سياسية وأخرى ثقافية واجتماعية؛ لذا وجبت معالجتها في إطار المجال الأوسع للغرب الإسلامي مع تخصيص إفريقية والأندلس بالسبق في التفاعل المذهبي. فلقد ترددت أصداء مذهب الإمام الأوزاعي بالأندلس، وهو مذهب أهل الشام، ثم دخل المذهب الحنفي إفريقية في عهد الأغالبة وتعايش مع المذهب المالكي ردحا من الزمن قبل أن يتراجع أمام هذا الأخير؛ أما المغرب الأقصى فليس هنالك ما يدل على انسحاب نفس هذه التجربة عليه.

ويبدو أن أسبابا متعددة كانت وراء انتشار المذهب المالكي بالمغرب دون غيره من المذاهب السنية. من بين هذه الأسباب ذلك الدور المهم الذي نهضت به إمارة بني صالح الحميريين بنكور في تثبيته منذ أواخر القرن الأول الهجري / السابع الميلادي كما ذكر من قبل. ذلك أن أحد أحفاد صالح بن منصور الحميري قد اعتنق المذهب المالكي وعمل على نشره في سياق تحالفه حسب ما يبدو مع أمويي الأندلس الذين وحدوا بلادهم على أساس هذا

المذهب في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن المعاصر للإمام مالك. ومما يؤكد إقبال هذه الأسرة على نفس المذهب أن أحد أمرائها وهو صالح بن سعيد بن إدريس (234-262/848-876) كان يعد من بين فقهاء المالكية في عصره.

وهنالك عامل ثقافي ساعد بدوره على انتشار هذا المذهب ويتلخص في أخذ بعض طلبة العلم من الإفريقيين والأندلسيين عن الإمام مالك وحرصهم على نشر فقهه. ولما كانت صلات المغاربة قوية مع أهل الأندلس وإفريقية فقد تأثروا بالتيارات الثقافية السائدة بهما وفي مقدمتها ما تعلق بالانتماء المذهبي. وبهذا الصدد يتحتم التشديد على أهمية الدور الذي كان لبعض الفقهاء من تلامذة الإمام مالك كعامر بن محمد القيسي الوافد من القيروان على الإمام إدريس الثاني سنة 805/189. وبحكم منصبه كقاض لمدينة فاس، فالراجح أن هذا الفقيه قد حث الأمير الناشئ على تذوق فقه إمام دار الهجرة. يضاف إلى هذا أن رحلة الطلبة المغاربة إلى المشرق قد قادتهم إلى عدة مراكز علمية مالكية كقرطبة والقيروان والإسكندرية، فضلا عن المدينة المنورة موئل الفقه المالكي وموطنه الأول.

استمرت جهود العلماء المغاربة في خدمة المذهب المالكي وأدبياته، وخصوصا علماء القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي بكل من سجلماسة وفاس والبصرة وسبتة، مثل أبي هارون العمري (ت 925/313) وأحمد بن حذافة وبشار بن بركانة من فقهاء البصرة، وجبر الله بن القاسم الأندلسي نزيل عدوة الأندلس بفاس الذي قال عنه القاضي عياض في **ترتيب المدارك** بأنه من مشاهير فقهائها وأنه أدخل علم مالك إليها، بالإضافة إلى تلميذه عيسى بن سعادة دفين مصر سنة 966/355 وأبي ميمونة دراس بن إسماعيل الفاسي وأبي جيدة بن أحمد اليزغي الفاسي (ت 979/365) وكبير فقهاء فاس في وقته أبي عمران موسى الصديني (ت 998/388). واستمرت الجهود على يد من جاء بعدهم كأبي عمران الغفجومي الفاسي (ت 1039/430). وبجانب هؤلاء كان لتلاميذ فقيه القيروان أبي محمد بن أبي زيد القيرواني وتلاميذ تلميذه أبي عمران الفاسي دور كبير في ترسيخ المذهب خاصة في منطقة الجنوب بين قبائل هسكورة وركراكة وبمدن نفيس وأغمات.

لقد اختلفت سمات المالكية في المغرب باختلاف مراحل تاريخه فاقتصرت جهود العلماء إلى بداية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي على نشر فقه المذهب دون الاهتمام بالتأليف. وخلال العصر المرابطي اشتدت نزعة فقه الفروع خاصة لدى الفقهاء المقربين من السلطة، بينما ظل كبار فقهاء المغرب مثل القاضي عياض محتفظين بسعة الأفق في النظر. وخلال العصر الموحدي فرض الاتجاه الحديثي على فقهاء المالكية الانفتاح على علم الحديث أكثر من ذي قبل حيث تراجعوا مؤقتا عن ترويج فقه الفروع، فقلت التآليف فيه وفي أدب الفتاوى والنوازل والحسبة. وعلى الرغم من ذلك، ظل حضور الفقهاء المالكية قويا بمختلف المدن والمناطق. أما في العصر المريني فقد عاد الفقهاء إلى تقاليدهم القديمة وأحيوا فقه الفروع

على نطاق واسع مع الإقبال على التأليف في النوازل والفتاوى. وهكذا نشطت ظاهرة الإفتاء مما سوف يسمح بظهور ما عرف بالعمل الفاسي كشكل من أشكال الاجتهاد داخل المذهب المالكي. ويعتبر كتاب **المعيار المعرب** للونشريسي خير شاهد على أهمية ما أنتج خلال هذا العصر من فتاوى في الغرب الإسلامي كله.

مسألة المذهب الظاهري

نسبت بعض المصادر خلفاء الموحدين وخاصة يعقوب المنصور إلى الظاهرية، وذلك استنادا إلى بعض أوجه التقارب بين هذا المذهب وبين الفكر التومرتي في القول بضرورة الرجوع إلى النصوص الشرعية وبناء الأحكام على القطع أي على نص صريح لا على الظن؛ غير أن التومرتية تتعارض من جهة أخرى تعارضا كليا مع الظاهرية في مسألة القياس الذي يعتمده ابن تومرت بخلاف ابن حزم. وقد كان يعقوب المنصور يقدر شخصية أبي محمد بن حزم تقديرا خاصا، ويبدي ميلا لفقهه، إلا أنه كغيره من خلفاء الموحدين لم يعتنق المذهب الظاهري كمنظومة أصولية متميزة وذلك رغم تشجيعه لبعض فقهاء المذهب الظاهري وتعيينه لهم في مناصب القضاء كغيرهم من أهل المذاهب الأخرى كبعض فقهاء الشافعية الوافدين من مصر. وعلى الرغم من هذا التشجيع، فإن المذهب الظاهري لم يلق أي رواج في أوساط عموم الفقهاء لشدة ولائهم للمذهب المالكي.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن بعض المصادر قد وقفت عند إحراق كتب الفروع في عهد الخلفاء الموحدين الأوائل مما قد يوحي بتأكيد القطيعة بين هؤلاء الخلفاء والمذهب المالكي. ويبدو من جهة أخرى أن الوقوف عند تبني الموحدين لبعض تعاليم الظاهرية قد سعى إلى التشديد على مواقفهم العدائية من مالكية العصر. ومهما يكن من شأن هذا التبني، فالحاصل أنه لم يعد للظاهرية وجود بين فقهاء المغرب وعموم المغاربة بعد زوال حكم الموحدين.

النزوع الصوفي

ارتكزت التجربة الصوفية بالمغرب على تقاليد زهدية راسخة، ووصلتنا أسماء بعض المتصوفة المغاربة الذين عاشوا بالمشرق في مرحلة مبكرة مثل أبي الأحوص أحمد بن عبد الله الذي غادر المغرب الأقصى وتوفي بسوسة سنة 897/284 وأبي عبد الله السوسي المتوفى سنة 912/299 بجبل طور سيناء. لكن ظهور المتصوفة بالمغرب تأخر إلى حدود القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، حيث بدأ نقل تعاليم وأسانيد التصوف من المشرق أثناء رحلات العلم والحج. وخلال العصر الموحدي أصبح وجود الحركة الصوفية أقوى، فظهرت الدفعة الأولى من أولياء المغرب الكبار مثل أبي الحسن بن حرزهم وأبي شعيب السارية وأبي مدين شعيب بن الحسين الأنصاري وأبي يعزى يلنور وأبي عبد الله أمغار وأبي الحسن بن غالب

وأبي العباس السبتي وأبي محمد عبد السلام بن مشيش وغيرهم، واستطاعت حركة التصوف أن تغطي المجال المغربي برمته. وبجانب الرجل المتصوف كان للمرأة حضور مهم في الحركة الصوفية سواء كمريدة أو كولية؛ وأهم وليات هذه الفترة فاطمة الأندلسية دفينة قصر كتامة وأم أيمن التي تنسب إليها رابطة بادس وأم عصفور تعزات الهنتيفية وأم محمد تين السلامة وعزيزة السكسيوية وغيرهن. وانعكست أهمية حركة التصوف في المجتمع المغربي في التآليف التي وضعت عنها وأهمها كتاب **أخبار صالحي رگراگة** و**التشوف** لابن الزيات التادلي و**المستفاد** للتميمي الفاسي و**المقصد الشريف** للبادسي.

كانت ممارسات المتصوفة ذات مضمون أخلاقي واجتماعي واضح، نتج عنها انتشار التصوف الشعبي وشيوع بعض العادات والتقاليد الاجتماعية مثل زيارة قبور الصالحين والاستشفاء بها، والتبرك بالأولياء وطلب الدعاء منهم والتداوي عندهم، فضلا عن تعمير المواسم والرباطات (انظر الملحق رقم IV). ثم تقوى الحضور الاجتماعي لشيوخ التصوف فأصبحوا أكثر تأثيرا في المجتمع من خلال الصلح بين المتخاصمين من الأفراد والجماعات والتدخل لتخفيف المعاناة عن الناس أيام المجاعات والقيام بالتعليم حسبة وغير ذلك، ولا شك أن مذهبي أبي يعزى يلنور الهزميري وأبي العباس السبتي قد لخصا النزعة الاجتماعية للتصوف المغربي وعبرا عنها خير تعبير عن طريق إطعام الطعام وتشجيع الصدقة وبعض صور التضامن. ولم تقف النزعة الاجتماعية للتصوف عند هذه الحدود، بل إنها وصلت إلى حد الوقوف في وجه ظلم المخزن وأعوانه والاحتجاج على تعسفاتهم ضد السكان.

لم يكن شيوخ التصوف في المغرب على شاكلة واحدة، بل كانت مشاربهم متعددة في الفكر والممارسة الصوفية وإن ظلوا متشبثين بالمذهب المالكي في الفقه والأشعرية في العقيدة والنزعة السنية الأخلاقية ذات الأصول الجنيدية في الطريقة كما تبلورت عند العديد من شيوخ التصوف قبل أن تستقر في صيغتها الغزالية التي أطرها كتاب **إحياء علوم الدين**. وبجانب هؤلاء المتصوفة، كان هنالك صوفيون على المذهب الملامتي[8] وإن كان عددهم محدودا جدا. وبوجه عام ظل التصوف المغربي بعيدا عن التأثيرات الفلسفية، رغم مرور كبار أعلام التصوف الفلسفي بالمغرب، أو إقامتهم به، من مثل أبي الحكم عبد السلام بن برجان ومحمد بن العربي الحاتمي المشهور بابن عربي وعبد الحق بن سبعين وابن المرأة، إذ لم يتجاوز عدد المتصوفة المغاربة ذوي الاتجاه الفلسفي حسبما بلغنا اثنين هما أبو الحسن علي بن خليل المسفر السبتي من أهل أواخر القرن السادس الهجري/الثاني عشر للميلاد، وأبو الحسن الحرالي المراكشي المتوفى بحماة بالشام سنة 1239/637. هذا وقد ظلت حركة التصوف المغربي مستعصية في مجملها على التوظيف السياسي، عكس مثيلتها بالأندلس، إلا ما كان من شأن زعماء بعض

---

8 ظهرت الطائفة الملامتية في النصف الثاني من القرن الثالث/التاسع بمدينة نيسابور من بلاد خراسان ودخلت المغرب قبل نهاية القرن الخامس/الحادي عشر. وتقوم تعاليمها على لوم الملامتي لنفسه وقيامه بما يتسبب في لوم الناس له.

الثورات المتوشحين بوشاح الزهد والتصوف. ومع هذا فإن هؤلاء الثوار لم يستطيعوا الزج بحركة التصوف إجمالا في الصراع السياسي بصفة مباشرة. وفي المقابل ظل الموحدون على حذر مستمر من شيوخ الصوفية نظرا لنفوذهم لدى العامة وكثرة أتباعهم فاستقدموا البعض منهم إلى مراكش كما كان الشأن بالنسبة لأبي مدين شعيب الأنصاري الذي توفي بتلمسان قبل وصوله، وأبي إسحاق البَلَّفِيقِي الذي توفي بمراكش بعد أشهر من وصوله إليها.

أما على المستوى النظري، فقد أمكن للتصوف المغربي أن يتطور وينشئ لنفسه توجهات خاصة، وهي توجهات أفرد لها عدد من المتصوفة بعض التآليف، مما أهل التصوف المغربي لممارسة تأثير ملحوظ في المشرق ابتداء من أواخر القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي. ولنسجل أن هذا التأثير قد تبلور بمصر قبل غيرها إذ استوطنها عدد من الشيوخ المغاربة كأبي عبد الله الطنجي وعبد الرزاق الجزولي وعبد الرحيم القناوي الغماري وأبي الحسن الشاذلي على الأخص.

الرباطات

من بين الظواهر اللصيقة بالزهد والتصوف هنالك الرباطات المعدة لممارسة التربية الصوفية والتعبئة للجهاد. وبالنسبة لخريطة الرباطات المغربية في العصر الوسيط نجدها تتضمن ما يربو على الخمسين موقعا موزعة داخل البلاد وعلى السواحل. أقدم هذه المراكز يعود إلى فترة دخول الإسلام، ومنها رباط ماسة ورباط شاكر ومسجد عقبة بنفيس. ومن بين الرباطات التي تميزت بدورها الجهادي رباط تيطنفطر الذي نهض بدور بارز في محاربة النحلة البرغواطية بزعامة الأسرة الأمغارية ومساندة إمارة بني يفرن التي اتخذت مدينة سلا مرتكزا لمجاهدة نفس النحلة. ومما قد يؤكد هذه الصلة بين الرباط والإمارة ظهير ينسب إلى الأمير تميم بن زيري اليفرني (424-448/1033-1056) موجه إلى أحد شيوخ الأمغاريين. وقد استمر الدور الجهادي للأسرة الأمغارية بتيط إلى جانب المرابطين أيضا. ثم عاد الرباط إلى الظهور خلال القرنين السابع والثامن للهجرة/ الثالث عشر والرابع عشر للميلاد، إذ حظي أصحابه لدى الموحدين وبني مرين بمكانة خاصة. وفي أواسط القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، احتل رباط آسفي مكانة رفيعة نظرا للوزن المتميز الذي أصبح لطائفة أبي محمد صالح الماكري (الماجري). أما رباط شاكر، فقد احتفظ بنوع من الصدارة إلى حدود العصر المريني باعتبار ما كان يستقطبه من أعداد هائلة من المريدين والخطباء وخاصة بمناسبة موسمه السنوي الذي كان يعتبر أكبر موسم بالمغرب على الإطلاق.

وبالإضافة إلى هذه الرباطات المعدة أساسا للتعبد والجهاد والخلوة أنشئت ابتداء من أواخر العصر الموحدي مراكز أخرى بالمدن سميت بالرابطات وخصصت لتجمع الزهاد والنساك.

الطوائف

يعتبر العصر الموحدي عصر ازدهار واشعاع بالنسبة للحركة الصوفية بمجموع بلاد المغرب بحكم حضوره الفاعل بمختلف المناطق. وفي أواخر هذا العصر تأسست الطوائف الأولى كتعبير عن تبلور الظاهرة الصوفية ونزوعها نحو الهيكلة، ثم ازداد عددها خلال العصر المريني. وقد انحصر مجال تأسيسها بين دكالة وجبل درن، أي بنفس المنطقة التي وقف عندها صاحب **التشوف**، وهي نفس المنطقة التي احتضنت أكبر عدد من الرباطات.

من بين هذه الطوائف نذكر الطائفة الشعيبية نسبة لأبي شعيب أيوب بن سعيد الصنهاجي المعروف بالسارية، دفين أزمور (ت 1166/561). وفي أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وغير بعيد عن هذه المدينة، أسست أسرة بني أمغار برباط تيطنفطر الطائفة الصنهاجية التي تعرف أيضا بالطائفة الأمغارية. أما أشهر الطوائف المغربية فهي الطائفة الماگرية (الماجرية) التي أسسها الشيخ أبو محمد صالح بن ينصارن الماگري (ت 1234/631) بعد عودته من المشرق حيث قضى عشرين عاما تشبع فيها بآداب التصوف المشرقي وخبر ظواهره وتعرف على تنظيماته، مما جعله يوجه طائفته لتشجيع الحج إلى بيت الله الحرام فصارت تعرف أيضا بطائفة الحجاج، إذ كان لا ينتسب إليها إلا من حج بيت الله الحرام من أتباع الشيخ أبي محمد صالح. ولهذه الطائفة أخوة بطائفة الدكاليين، التي يبدو أن تأسيسها جاء بهدف الحفاظ على أهمية الانتساب لدكالة كمنطلق لطائفة أبي محمد صالح. خاصة مع تكاثر مراكزها الفرعية بمختلف المناطق كگلاوة وصنهاجة وسجلماسة ابتداء من العصر المريني. وفي أواخر نفس القرن برزت الطائفة الحاحية نسبة إلى الشيخ أبي زكرياء يحيى بن أبي عمر وعبد العزيز بن عبد الله الحاحي الذي أصبح لأتباعه حضور وازن بجبل درن وإن أنكر الفقهاء بعضا من ممارسة طائفته. وقريبا من نفس الفترة أسس الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الهزميري (ت 1279/678) الطائفة الغماتية المعروفة أيضا بالهزميرية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطوائف قد اعتنت كلها، ولو بدرجات متفاوتة، بالجوانب التنظيمية والهيكلية مع العناية بتربية الأتباع بمختلف مناطق الانتماء. ومن جهة أخرى فقد كان لسائر هذه الطوائف « أخوة بطائفة أبي محمد صالح » (ابن قنفذ، **أنس الفقير**، ص 63)، مما يؤكد أنها قد استوحت فكرة التنظيم والهيكلة من هذه الطائفة الأم باعتبارها أول طائفة مغربية، ويوحي مبدئيا بضعف التنافس والصراع فيما بينها.

وبجانب هذه الطوائف التي ظهرت كلها بوسط المغرب وجنوبه يلاحظ أن الشمال قد شهد ميلاد طائفة بمدينة سبتة على يد عبد الحق بن سبعين عرفت بالسبعينية لم تلبث أن تفككت بعد هجرته إلى المشرق خصوصا وأن الفقهاء قد استنكروا بعض ممارساتها المستوحاة

من التصوف الفلسفي الأندلسي. والخلاصة أن ظهور أغلب هذه الطوائف قد تزامن مع الأزمة الطويلة التي ميزت أواخر الدولة الموحدية وأثرت تأثيرا عميقا على توازن المجتمع المغربي. وفي هذا الخضم كان على هذه الطوائف أن تقضي مدة لا بأس بها في التنظيم والهيكلة قبل أن يمتد مفعولها إلى مختلف الأوساط الاجتماعية مع بداية القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، حيث تبلورت وازداد عدد مراكزها.

خصوصيات الهوية الدينية والثقافية

المعطيات العقدية

بغض النظر عن التفاصيل، يمكن القول بأن الانتماء السني كان من بين أبرز المحددات للهوية الدينية والثقافية والاجتماعية لمغاربة العصر الوسيط، كما يمكن اعتباره من بين الثوابت المحددة للشرعية السياسية والدينية للحكم. وهكذا نجد أن بعض الكيانات السياسية قد مالت إلى هذا التوجه كبني صالح الحميريين ومغراوة وبني يفرن الذين حكموا باسم المذهب السني واعلنوا ولاءهم لأمويي الأندلس. أما المرابطون فكانوا أكثر نضالا في سبيل المذهب المالكي حيث وحدوا البلاد على أساسه وشجعوا فقهاءه. وعندما رفع ابن تومرت شعار الإصلاح الديني بهدف الإطاحة بنيان الدولة المرابطية المالكية باسم الرجوع إلى السنة والتصدي لسيادة علم الفروع، نجده يستند إلى التأويل في إطار المذهب السني ويتبنى الأشعرية بدلا من الحشوية "التجسيمية" في المجال العقدي. إلا أن المالكية قد استطاعت، على الرغم من كل هذا، أن تعبر العصر الموحدي بأقل ما يمكن من الخسائر.

أما بالنسبة للحكم المريني، فإن معطى الهوية الدينية سوف يقوم على مرتكزات ثلاثة تتلخص في المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية ورعاية الشرف. ذلك أن المرينيين عبروا عن ولائهم للمذهب المالكي الذي أصبح اختيارا نهائيا بالنسبة للمجتمع في جملته، وتبنوا العقيدة الأشعرية كما رعاها الموحدون وزكاها الفقهاء مع تشجيع ظاهرة الشرف ورد الاعتبار للأدارسة توخيا لضمان التوازن بين الصوفية والفقهاء. وهكذا حسمت مسألة الاختيارات العقدية والمذهبية منذ العصر المريني والتزم بها كل من المجتمع والدولة كما مثلت أرضية أساسية للتوافق بين الحاكم والمحكوم.

التحولات اللغوية

واكب حركة انتشار الإسلام في المغرب انتشار اللغة العربية التي أطلت على المجتمع الأمازيغي في البداية كلغة للشعائر الدينية والإدارة فاستطاعت أن تحتل بالتدريج مكانتها التي ما فتئت تتعزز في هذه الفترة ببعض العوامل، منها:

- صبغة القداسة التي اكتسبتها لدى الأمازيغ باعتبارها لغة القرآن الكريم؛
- صبغة الوظيفية باعتبارها لغة الثقافة والكتابة والتسيير الإداري؛
- تزايد أعداد العرب الوافدين إلى المغرب جنودا ودعاة ومهاجرين.

إلى جانب هذه العوامل، قامت الإمارات المغربية المختلفة بجهود كبيرة لتشجيع الثقافة العربية، نخص بالذكر من بينها إمارة بني صالح بنكور وإمارة الأدارسة بفاس. فمنذ عهد إدريس الثاني استقبلت هذه المدينة هجرتين عربيتين أسهمتا في تشجيع التعريب، تقع الأولى سنة 805/189 وتتعلق بالوافدين من القيروان من العرب القيسية والأزد ويحصب ممن استقروا بعدوة القرويين فعرفت باسمهم؛ ودخل عدد من علمائهم في خدمة الدولة الإدريسية التي أسندت إليهم مناصب حساسة؛ وقد بلغ مجموع عدد بيوت هؤلاء الوافدين الأوائل ثلاثمائة بيت حسب الرواية المتأخرة لابن أبي زرع. أما الهجرة الثانية فهمت الوافدين من الأندلس على إثر ثورة الربض بقرطبة سنة 818/202 إذ نزح إلى المغرب ما يقرب من ثمانية آلاف أسرة من عرب وأمازيغ واستقروا بعدوة الأندلس فسميت باسمهم بدورها. ومما لاشك فيه أن هذه الدفعات قد أسهمت في دعم حركة التعريب بفاس وغيرها، إذ انتقلوا جنوبا واستقروا بالعديد من المناطق والمدن ووصلوا إلى حدود أغمات.

ومما أسهم في حركة التعريب ظاهرة الهجرة المكثفة للأدارسة وأنصارهم إلى الشمال من جراء التفرقة التي أتت على إماراتهم، فكان أن انعكس رصيدهم الحضري الفاسي على أهالي المدن والمراكز التي عمروها أو أسسوا بعضها من قبل مثل البصرة وحجر النسر وتشمش.

ويبدو أن التعريب قد شمل الثقافة العالمة والحياة الإدارية إبان العصر المرابطي وأنه قد هم المدن بصفة خاصة. ومع بداية عصر الموحدين ظلت الأمازيغية سائدة بأغلب المناطق بما في ذلك السهول كمنطقة الهبط ومنطقة دكالة فضلا عن المناطق الجبلية، مما دفع الموحدين إلى اعتماد الأمازيغية في نشر الدعوة التومرتية بعد أن كان إمامهم قد ألف بعض مؤلفاته بهذه اللغة إلى جانب العربية ومنها رسالة العقيدة. ومعلوم أن المخزن الموحدي قد اشترط في تولي الخطابة بجامع القرويين بفاس أن يُحكِم الخطيب اللغة الأمازيغية بالإضافة إلى اللغة العربية، كما أن على المؤذن أن يرفع الأذان باللغتين العربية والأمازيغية تباعا.

على أن العنصر الحاسم في تعريب المغرب الأقصى هو الترحيل المكثف للقبائل العربية الهلالية واستقدامها من إفريقية بأمر من الخلفاء الموحدين الأوائل وخاصة منهم يعقوب المنصور سنة 1188/584، وذلك بعدما اشتدت وطأتها بعيدا عن مركز الخلافة واستعصى أمرها على الدولة مدة من الزمن. وقد ساهم دخول هذه القبائل بحظ وافر في تعريب أهالي السهول الغربية وخاصة سهلي تامسنا وأزغار. وبحكم تعودها على الترحال فإن القبائل الهلالية لم تستقر بشكل نهائي في المناطق التي أنزلت بها وإنما تابعت تحركاتها عبر العصرين الموحدي

والمريني، فأسهمت بذلك في نشر لغتها على نطاق واسع، ولم تقف إلا عند الدير بمحاداة المناطق الجبلية، باستثناء المرتفعات الواقعة غرب غمارة حيث توغل التعريب أيما توغل. ومع تقدم عرب المعقل عبر الشريط الواحي في اتجاه السوس وما وراءه في أواسط القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، تعزز التنوع اللغوي بلهجة عربية أخرى هي الحسانية التي لم تفتأ أن دخلت في علاقة لغوية متينة مع أمازيغية القبائل الصنهاجية في الجنوب. ولم ينحصر التفاعل بين العربية والأمازيغية لدى هذه القبائل فحسب، بل صار ظاهرة لغوية عامة بالمغرب حيث تلاقحت اللغتان على مستوى المعجم والصواتة والتركيب[9].

ومما زاد في إثراء ظاهرة التعريب بالمغرب تعاقب الهجرات الأندلسية على إثر حركة "الاسترداد"، فكان لعربية الأندلس تأثير واضح في لغة بعض المدن المغربية مثل تطوان وشفشاون وفاس وسبتة وقصر كتامة والرباط وسلا.

النشاط العلمي والفكري والتعليمي

▪ العلوم

بتتبع مظاهر الحركة العلمية والفكرية في المغرب الوسيط، يتبين أن المغاربة استوعبوا علوم الحضارة الإسلامية وألفوا في أغلبها مؤلفات كانت لها مكانتها في المكتبة الإسلامية. ولما كان من الصعب استعراض كل ما أنجز في هذا المجال فيكفي أن نشير إلى أن بوادر النضج العلمي قد ظهرت بالمغرب منذ العصر المرابطي، ثم بلغت أوجها خلال العصر الموحدي بفضل التفاعل العلمي والتلاقح الثقافي بين الأندلس والمغرب. صحيح أن حركة التأليف قد سارت بوتيرة بطيئة منذ القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي إلا أن المغاربة قد اندفعوا إلى التأليف بنشاط أكبر ابتداء من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي. ولعل أهم ما عرفته هذه المرحلة تآليف بعض العلماء من أمثال أبي علي المتيجي وابن سبُع السبتي والقاضي عياض الذي يعود إليه الفضل في التأريخ للحركة العلمية حيث عرّف في كتابه **ترتيب المدارك** بعدد من علماء المغرب إلى حدود عصره.

أما أهم المراكز المحتضنة لهذه الحركة فلقد تعددت مع مرور الزمن؛ وهكذا فبالإضافة إلى نكور وسجلماسة وسبتة قامت فاس ومراكش فيما بعد بأدوار ريادية قوية، كما كان لمدن أخرى مثل سلا وطنجة وأغمات والبصرة ومكناسة وقصر كتامة وأزمور وآسفي وتازة إسهامها الملحوظ في هذا المجال. ومن مميزات هذه الحركة أيضا انفتاحها وتلاقحها مع مختلف التيارات الثقافية الشائعة بالعالم الإسلامي، فكما أن الأندلس قد استفادت من جهود علماء مغاربة كثر خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين/ العاشر والحادي عشر الميلاديين،

9 حول امتدادات هذه التحولات انظر المحور الثقافي في الفصل العاشر.

فإن هنالك أعدادا وافرة من علماء الأندلس حلوا بالمغرب في عصري المرابطين والموحدين. أما خلال العصر المريني فقد ظل المغرب قبلة لرموز علمية هامة مثل ابن خلدون وابن الخطيب وغيرهما. وفي المقابل كان العلماء المغاربة ينتقلون إلى مختلف البلدان فيحظون فيها بالاهتمام والتقدير. وهكذا فقد تم استقبال علماء المغرب بمدارس المشرق وخاصة بمصر والشام، حتى أن بعض كبار مفتيي المالكية بالحرم المكي كانوا من المغاربة كما يتضح ذلك من خلال المعاجم والفهارس التي ترجمت للعلماء ابتداء من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي.

ولم تكن المرأة بمعزل عن الإسهام في الحركة الثقافية، إذ عرفت العديد من العالمات مثل زينب ومريم ابنتي تيفلويت المرابطيتين، كما أن زينب بنت عبد المومن بن علي الگومي قد أخذت بحظ وافر من العلوم وتفوقت فيها. ومن اللواتي اشتهرن بالعلم أيضا نذكر مريم بنت أبي الحسن الغافقي الشاري بسبتة وأم هانئ العبدوسية الفقيهة بفاس، وفي ميدان الطب تميزت أم مروان بنت ابن زهر وعائشة بنت محمد ابن الجيار السبتية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة العلمية قد اتسمت بالتنوع، إذ اتسع الاهتمام ببعض العلوم وضاق في أخرى. ويبدو أن العلوم الدينية واللغوية والأدب قد احتفظت بالصدارة في مختلف المراحل؛ بينما قل الاهتمام، إن لم ينقطع، بالفلسفة التي لم ينبغ فيها من مغاربة العصر الوسيط سوى أسماء قليلة مثل أبي الحسن المسفر السبتي وأبي الحسن الحرالي المراكشي، وهما من فلاسفة الصوفية، في الوقت الذي كان لزملائهم الأندلسيين قدم راسخة فيها. ومن أشهر من أقام منهم بالمغرب ابن باجة وابن طفيل وابن رشد وأبو جعفر الذهبي. وبالإضافة إلى هذا كانت لعلماء المغرب إسهامات مهمة في علوم الفلك والنبات والحساب والرياضيات، من أبرزها إسهامات أبي الحسن المراكشي (ت 1262/660) وجمال الدين الصودي الجزولي (توفي بعد 1300/699) وأبي العباس أحمد ابن البناء المراكشي (ت 1321/721) الذي غلب عليه لقب العددي ويعقوب بن أيوب الجزولي (توفي بعد 1382/784). ومن أبرز من اشتهر بالطب بنو زهر الذين كانوا في خدمة كل من أمراء المرابطين وخلفاء الموحدين؛ ومن أشهر المؤلفين في هذا الفن في العصر المريني علي بن عبد الله بن هيدور التادلي (ت 1413/816) صاحب كتاب **الأمراض الوبائية**.



53. أسطرلاب من العصر المريني

وبالعودة إلى مجال العلوم الدينية واللغوية، سبقت الإشارة إلى أن أعداد العلماء كانت أكثر بكثير، حيث برزت أسماء عديدة في علوم القرآن والقراءات والتفسير والفقه والنوازل والأصول وعلم الكلام والمنطق، بالإضافة إلى اللغة والبلاغة والأدب والشعر. وابتداء من العصر المريني نشط الاهتمام بعلم الأنساب، فألفت كتب متعددة في أنساب المغاربة من أشراف وعرب وأمازيغ.

ويعتبر الفقه المالكي من العلوم التي أنتج فيها المغاربة إنتاجا مهما على يد عدة شيوخ من أهل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. ومع العصر الموحدي أخذت المدرسة الفقهية المغربية تمتاز بقوتها وأصالتها بفضل عدد من فقهائها المبرزين، مما أهلها لاحتلال موقع الصدارة في العصر المريني؛ ومن بين فقهاء هذا العصر أبو الحسن الصغير الزرويلي (ت 1319/719) بفاس، وأبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى الشريف قاضي مراكش، ومحمد بن البقال (ت 1325/725). ولم يحل الاهتمام بالفقه دون الانكباب على علم الحديث الذي يجمع بين الرواية والدراية، إذ حظي بتشجيع الدولة الموحدية في إطار محاولتها لتهميش فقه الفروع كما سبق الذكر. ومن أشهر المحدثين بالمغرب القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت 1149/544) وأبو الحسن بن القطان الفاسي (ت 1231/628) وأبو العباس العزفي (ت 1236/633)، وابن رُشَيد السبتي (ت 1321/721) قبل أن تنتهي رئاسة الحديث بمدينة فاس إلى يحيى بن أحمد السراج النفزي (ت 1402/805).

وفي مجال الجغرافيا والرحلات، تم تحرير أجود نصين في الثقافة الإسلامية على الإطلاق هما **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** للشريف الإدريسي السبتي (ت 1169/564) الذي قدم أدق وصف علمي للعالم في عصره، و**رحلة ابن بطوطة** اللواتي الطنجي (ت 1373/775) التي وصف فيها رحلاته التي امتدت قرابة ثلاثة عقود في القارات المعروفة وقتئذ. كما أن هناك إسهامات أخرى لجغرافيين ورحالين آخرين مثل ابن فاطمة وصاحب **الاستبصار** والعبدري وابن الحاج النميري.

أما التاريخ، فرغم ضياع الكثير مما ألف فيه، إلا أن من شأن النصوص المتوفرة أن تعكس التطور الحاصل في قضية الانتماء الحضاري لدى العديد من المؤرخين، فضلا عما تختص به من الأصالة والثراء. فمنذ العصر الموحدي تم اعتماد صيغتين اثنتين في الكتابة التاريخية إحداهما موالية لأولي الأمر والأخرى محايدة. ولم يلبث التأليف التاريخي أن اقتحم بالتدريج مجالات جديدة كتراجم العلماء والأدباء والكتاب والتأليف في المدن والأسر. أما في العصر المريني فقد خطت الكتابة التاريخية خطوات كبرى كما هو واضح من خلال كتاب **البيان المُغرب** لابن عذاري المراكشي (توفي بعد 1312/712)، وهو مؤلف استوعب تاريخ الغرب الإسلامي منذ البدء إلى نهاية الدولة الموحدية. وخلال نفس العصر ظهر اتجاه تاريخي يهدف إلى رد الاعتبار للأمازيغ ودورهم في بناء حضارة الغرب الإسلامي. ومما وصلنا من المصادر المعبرة عن هذا التوجه كتاب **مفاخر البربر** لمؤلف

مجهول من أهل القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، وكتاب **الأنساب** لأبي صالح ابن عبد الحليم الأيلاني المصمودي (ت 1326/726).

▪ الدولة والتقاليد العلمية

واكب الحركة العلمية تأسيس بعض التقاليد الثقافية والعلمية على يد السلطات الحاكمة؛ من ذلك استقطاب المرابطين للعديد من العلماء والكتاب والأطباء من الأندلس، وإسهام الموحدين في احتضان العديد منهم بالمغرب. ومما يثير الانتباه أيضا اهتمام ملوك المغرب باستقدام الفلاسفة من أمثال ابن باجة ومالك بن وهيب أيام المرابطين، وابن طفيل وابن رشد وابن جرج الذهبي في عصر الموحدين؛ وما يقال في الفلاسفة صحيح أيضا بالنسبة للأطباء خلال العصرين معا.

ومن التقاليد العلمية الرسمية أن اعتنت الدولة بالمكتبات التي حرص الأمراء على تأسيسها منذ عصر الأدارسة. ثم ازدادت هذه الظاهرة نشاطا خلال عصر الموحدين فأسس عبد المؤمن الخزانة العالية التي ضارعت خزانة الحكم المستنصر بالأندلس، ثم طورها خلفه يوسف وأثراها بالمؤلفات الفلسفية على الخصوص، نظرا لاهتمامه الشخصي بالموضوع. وقد اقتفى أثره الخلفاء اللاحقون فأحسنوا تنظيمها وأسندوا الإشراف عليها إلى علماء كبار من أمثال أبي الحسن بن القَطَّان. يضاف إلى هذا أنهم أسسوا خزانات أخرى متخصصة كخزانة الأشربة التي كانت تجمع كتب الطب والنبات والصيدلة، وكان يشرف عليها أطباء أندلسيون. وفي نفس الاتجاه تنافس أمراء الموحدين في إنشاء خزانات خاصة بهم، كما شجع الخلفاء حركة التأليف وأسنوا العطاء للمؤلفين. أما الملوك المرينيون فقد اختاروا التركيز على خزانات المساجد والجوامع مع العناية بالخزانات الخاصة بالمصاحف وأشهرها خزانة المصاحف بجامع القرويين. ومعلوم أن بعض الملوك قد حرصوا على نسخ المصحف الشريف بأيديهم وتحبيس نسخ منه كما فعل المرتضى الموحدي وأبو الحسن المريني الذي نسخه في ثلاثين جزءا وحبسه على المسجد الأقصى بالقدس الشريف.



54. من مصحف المرتضى الموحدي



55. من مصحف أبي الحسن المريني

■ التعليم

كان تدريس العلوم المختلفة يتم بالمساجد والجوامع وبيوت العلماء، وغدت الرحلة في طلب العلم من التقاليد المتبعة، فكان طلبة العلم يرحلون بين المدن المغربية، أو يشدون الرحال لسنوات عدة إلى الأندلس أو إفريقية أو المشرق. ولم يقتصر التعليم على الذكور بل شمل الإناث أيضا كما تدل على ذلك أسماء العديد من النساء العالمات اللآئي عرفهن المغرب الوسيط. وابتداء من عصر الموحدين ظهر شكل رسمي من أشكال التعليم الذي خضع له الآلاف من صغار الطلبة المعروفين بطلبة الموحدين، إذ يذكر ابن فضل الله العمري أن مقر المدرسة الموحدية التي بمراكش « مكان جليل به خزائن الكتب، وفيه كان خلفاء بني عبد المؤمن يجالسون العلماء » (العمري، **مسالك الأبصار**، ص 132). أما نموذج المدارس كما سوف يعم العمل به فيما بعد فقد ظهرت بوادره الأولى على عهد الخليفة المرتضى. وتعد مدرسة أبي الحسن الشاري ومكتبتها بسبتة من بين المراكز الممهدة لظهور هذا النموذج الذي سينتشر بمبادرة من ملوك بني مرين في كبريات المدن كفاس وسبتة وطنجة والقصر الكبير وسلا وأنفا وأزمور وآسفي وأغمات وتازة وتلمسان ومراكش ومكناسة[10]. وقد أنفق السلاطين على بناء هذه المدارس بسخاء جعل من بعضها تحفا معمارية بحق. كما حبسوا عليها من الأحباس ما سمح لها بأن تصبح مؤسسات رسمية ذات مكانة متميزة في الحركة التعليمية. وكانت الدراسة والإقامة بهذه المدارس منظمة تنظيما دقيقا. ورغم الاعتراضات الصادرة عن بعض العلماء نظرا لما افترضوه من مرام سياسية في تأسيسها فقد أقبل عليها الطلبة من مختلف الآفاق. ومن التقاليد المرتبطة بالتعليم كذلك التحبيس من قبل الخواص على المدارس والكراسي العلمية وطلبة العلم، وكذا على تدريس كتب بعينها.

ويستحب التشديد هنا على الخط المغربي كعنصر من عناصر التميز الثقافي بالمغرب ؛ ومعلوم أن فن الخط يعتبر حاملا أساسيا للثقافة عبر العصور، ولقد خضع هذا الفن بالمغرب لمسيرة طويلة ارتبطت مراحلها الأولى بمسار الخط الأندلسي، قبل أن تتوج بظهور أنواع مغربية مبتكرة تنحصر في المبسوط والمجوهر والثلث المغربي والزمامي، وجميعها أنواع ماثلة في مخطوطات ونقائش يرجع تاريخها إلى عصور المرابطين والموحدين والمرينيين وتنطق كلها بجمالها وروعتها. ومن جهة أخرى فقد عرف الخط الكوفي تنويعات أسلوبية عكست عبقرية الخطاط المغربي إذ أفضت إلى ثلاثة أساليب متميزة هي الأسلوب المرابطي والموحدي والمريني.

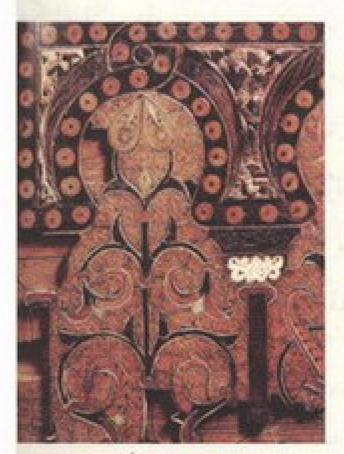
10 حول المدارس، انظر أيضا أسفله وكذا الفصل IV.

الفنون والمعمار

لتناوُل هذا الموضوع، من الضروري أن نشير إلى الاختلاف القائم بين الأبحاث المتعلقة بتاريخ الفن وعلم آثار العصور الإسلامية، وبين تلك المتصلة بعصور ما قبل التاريخ والعصور القديمة. ففي عهد الحماية، اتجه العمل الميداني والإنتاج العلمي الذي نجم عنه بشكل كبير نحو الشق الأخير. وبعد الاستقلال وإلى يومنا هذا، ظل الحال تقريباً على ما هو عليه بالرغم من التكوين الذي حظي به المغاربة في ميادين علم الآثار وتاريخ الفن الإسلامي مع إنشاء فرق وطنية أو مختلطة للبحث. وإذا كانت الأعمال الميدانية لم تعرف التطور النوعي المنتظر، فإن البحوث الحديثة التي قامت بها هذه الفرق قد مكنتنا من تجديد معارفنا وتسليط أضواء جديدة على قضايا ظلت لمدة طويلة حبيسة نتائج أضحت اليوم متجاوزة. فالفن المغاربي- وهو المفهوم الذي عوض اليوم مفهوم الفن الإسباني الموريسكي الذي غدا متجاوزا – قد أصبح فنا خصبا مكتملا يخلد التقاليد المحلية وتنصهر فيه المؤثرات الخارجية. وهذه القدرة على التطور من غير التنكر المطلق للأصل هي التي جعلت من المغارب عموما ومن المغرب الأقصى على الخصوص، مجالا يزدهر فيه كل ما تمتلكه الفنون المحلية وتلك الوافدة من إفريقية (أي تونس حاليا) والأندلس من عناصر خالصة لا تشوبها شائبة.



56. متكأ منبر جامع الأندلس



57. من زخارف منبر الكتبية

المظاهرالأولى للفن الإسلامي بالمغرب

لا تزال الآثار المتعلقة بالعصور الأولى للمغرب الإسلامي غير معروفة بما فيه الكفاية. ومع ذلك، فمن المسلم به أن دخول الإسلام كان في الأصل وراء ما تم نعته بالتجديد العمراني الذي لا يمكن إنكاره. غير أن فترة الغزو لم تحافظ، حسب ما يبدو، على المعالم الدالة على ما كان عليه الوضع قبل هذه الفترة وبعدها. وعلى كل فإن الحفريات الأركيولوجية الخاصة بهذه الفترة تظل نادرة إن لم تكن منعدمة، وذلك إلى درجة تحول دون تقويمها تقويما فعليا. أما الشهادات الفنية المتصلة بالكيانات الإسلامية الأولى كإمارتي نكّور وسجلماسة وغيرهما وكذا

الشواهد المتعلقة بالحركات التي ظهرت بالبلاد كحركة البرغواطيين مثلا، فهي لا تزال تنتظر أن يُسلط الضوء عليها. فالمراكز الكبرى التابعة لهاتين الإمارتين أو لغيرهما من الإمارات المعاصرة كأغمات ونول لَمْطة وكذلك نفيس التي لم يتم تحديد موقعها بدقة لحد الآن وإيگلي والبصرة، فإنها ما فتئت تعاني كلها من ضعف البحث. وأما التي خضعت من بينها للاستكشاف أو لمجرد التنقيب الأثري المحدود، فإنها لم تقدم سوى معلومات أولية. ومما يبعث على الأمل في إمكانية رفع الحجاب يوما ما عن بعض مظاهر التاريخ المادي لهذه العصور غير المعروفة بما فيه الكفاية لحد الآن، أن تم الكشف بجهة تامسنا عن مواقع يعتقد أنها من مواقع إمارة برغواطة، وذلك بالإضافة إلى الحفريات التي شرع فيها مؤخرا بغمارة. ومن ناحية أخرى، فإن الهندسة المعمارية الخاصة بالواحات وجبال الأطلس - سواء تلك التي أنجزت بالطوب أو بالحجر- ما زالت تنتظر بدورها أن يأتي يوم تؤخذ فيه بعين الاعتبار. وإذا كان الكل يرى في هذه الهندسة تعبيرا حيا عن ثقافة محلية قديمة وحضارة من نفس القبيل ثم يتبين فيها الخصائص التي تربطها بتقاليد صحراوية وتقاليد أخرى مما وراء الصحراء، فإنه لم يتم التمييز ضمنها بعد بين مختلف العناصر بشكل دقيق عبر طريقة مقنعة. فالدراسات التي أنجزت إلى حد الآن تدخل في حيز الجرد المنظَّم أكثر مما تنتسب إلى مجال التنقيب التاريخي-الأركيولوجي القائم على التحليل والبحث عن أوجه الصلة أكثر من قيامه على الوصف مهما كانت قيمة هذا الوصف. وهكذا حُكم على المظاهر الأولى للفن الإسلامي بالمغرب أن تتمحور حاليا حول القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي وبداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر للميلاد. والحال أن فنا مغربيا جديرا بهذا الاسم قد وجد منذ القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. ولقد برز هذا الفن في العمارة الدينية والأثاث الشعائري بينما حافظت مدينة فاس على أفضل شواهده.

شهادة المعمار

نظرا لمجموعة من الخصائص المتوفرة في جامع القرويين، فإن هذا المسجد يعد النموذج المرجعي للجامع المغربي كما عرفناه خلال نفس الفترة في مدن أخرى كسبتة مثلا، وهو نموذج يندرج ضمن نمط معمار المساجد التي كانت معروفة بالمغارب في القرن الثالث الهجري/التاسع للميلاد[11]. أما النموذج السائد في نفس هذه الفترة بالأندلس، فيتمثل في جامع قرطبة ببلاطاته المتعامدة مع القبلة والبلاط المحوري البارز كذلك، وهو نموذج سنجده ماثلا بمدينة فاس في القرن الموالي عبر مسجد سيدي دَرّاس. غير أن عمليات التوسيع والتعبير التي طالت جامع القرويين فيما بعد قد ألحقت بالمسجد الأصلي من التغيير ما لم يصل إلى حد الهدم وإن حال دون تشخيص خطاطته العامة وأشكال مكوناته المعمارية بكامل الدقة.

11 من الخصائص الأساسية لهذا النمط أنه يتمثل في مسجد بسيط ذي أساكيب موازية لجدار القبلة وبلاطات موزعة توزيعا غير متساو حول بلاط المحراب. ومنها أيضا وجود صحن دون المصلى من حيث المساحة تغرس فيه أشجار متنوعة من بينها شجر الجوز. ومنها أن للمسجد قبة تقع أمام المحراب وصومعة محورية، والمجموع عبارة عن بناية تقام بالحجر والطابية.

وفي القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، قام الأمراء الزناتيون الذين حكموا المدينة بمضاعفة مساحة المسجد بتوسيعه من جهات الشرق والغرب والشمال. فقد تم ترميم المصلى بكامله، مما جعل شكله وبنيته أكثر تناسقا وتجانسا. ويظهر الآجر في الأعمدة والعقود التي ظلت بسيطة قصيرة مكتنزة وإن كان ارتفاع الأعمدة أقل من ارتفاع الأقواس التي تعلوها. أما الصومعة الحجرية الجديدة، فقد أعطاها البناؤون شكل منارة مربعة لا تتوجها أي قبيبة مكتملة (العَزْري/lanternon) كما سيجري به العمل بالنسبة لصوامع الفترات اللاحقة وإنما تعلوها قبة نصف كروية. وهكذا فإن هذه الصومعة قد فاقت صومعة جامع الأندلس المعاصرة لها من حيث الحجم والتكامل. والنتيجة أن هذه اللمسات الهندسية والخيارات المعمارية قد سمحت لفن البناء بمدينة فاس بتوظيف طرق البناء المحلية وغيرها من الطرق الآتية من قرطبة والقيروان توظيفا موفقا.

وبالإضافة إلى التحريات التي همت مدينة فاس، فإن الأبحاث الأركيولوجية التي أنجزت بشمال المغرب فيما بين 1973 و1981-1982 قد أثرت معرفتنا بهذا الفن المعماري الذي يرجع تاريخه إلى القرنين الرابع والخامس الهجريين/ العاشر والحادي عشر الميلاديين. ففي موقع بلْيونش بضاحية مدينة سبتة، وداخل حقل يقع قرب برج ومجمع قصر يعودان إلى القرن الثامن للهجرة/الرابع عشر للميلاد كما سوف نرى، كشف التنقيب عن بقايا مندثرة لمسكن ذي قيمة معمارية كبرى. يتكون هذا المسكن من مجموعة من الغرف المحيطة ببهو فسيح يبدو أنه كان مزينا بأشجار ونباتات بينما حافظ أسفل حيطان غرفه على بقايا بعض الزخارف التي تذكر بساطتها بما تم اكتشافه ببَجَّانَة بالأندلس وكذا ببعض الألواح الجدارية الزخرفية الموجودة بمدينة الزهراء، وإن كانت هذه الأخيرة مختلفة عن الأولى. وتمكننا التحاليل الأولية من القول بأن هذه المباني من مشيدات القرنين الرابع والخامس الهجريين/العاشر والحادي عشر الميلاديين. ومهما يكن من أمر، فنحن هنا أمام مخلفات نموذج فريد مما تم اكتشافه من عمران السكن بالمغرب في العصر الوسيط الأول.

فن الأثاث في العصر الوسيط الأول

يُعتبر المنبر الذي عثر عليه بمسجد الأندلس بفاس وثيقة ذات أهمية بالغة. فهو يسمح لنا باستجلاء خصوصيات فن الأثاث بالمغرب في نهاية العصر الوسيط الأول، وذلك بالرغم من أن الترميم الذي لحقه على يد الموحدين في مطلع القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي قد غير من معالمه. ودون أن نسهب في وصف بنية هذا المنبر، فإننا نلاحظ أن جميع ألواح القاعدة والمتكأ مخرَّمَة كالقوائم والعوارض. وهكذا فإن المربعات كانت تحتوي على ألواح منقوشة بالنسبة للوحتين اثنتين ثم على تجميع خشبي مخروط بالنسبة للباقي، وهي مربعات تعتبر

من أقدم نماذج هذه التقنية (M. Terrasse, *L'architecture hispano-maghrébine...*,1979, 54).
أما النقوش فكانت إما مفرغة ومركبة من زخارف مشتقة من السُّعَيْفة النخيلية والأقْنثَة وورق الكروم، وإما مشتملة على العكس من هذا على تفاصيل متعددة تتجاور فيها أشكال ذات تعريقات ناتئة أو على شاكلة الأصابع. وقد مكنت قراءة ما كتب على المنبر من تحديد تاريخ صنعه في سنة 980/368، أي في المرحلة التي كانت فيها مدينة فاس خاضعة للنفوذ الفاطمي. غير أنه تبين أن المنبر قد فقد متكأه الأصلي حسبما يبدو فعُوض بمتكئ جديد نقش عليه اسم الحاجب المنصور بن أبي عامر، وذلك بعد أن استُرجعت المدينة من قبل الأمويين حكام قرطبة عام 985/375. والمهم هنا هو أنه يتضح من خلال تحليل أسلوب الخط المستعمل في هذه القطعة الفنية المنجزة عام 980/368 وكذا في القطعة التي يرجع تاريخها إلى سنة 985/375، أن مجموع العمل الفني هذا من صنع نفس الصانع أو نفس الصناع، وهو ما يعني أن هناك بالفعل محترفا بفاس وأن التحكم في هذه الصنعة كان تحكما كاملا. فسواء أتعلق الأمر بمنبر أُنجز بطلب من الفاطميين أم بطلب من الأمويين، فإن نفس الأسلوب الفني الفاسي هو الذي يتجلى فيه (M. Terrasse, *op.cit.*, 55).

الفن في الغرب الإسلامي على عهد المرابطين والموحدين (من نهاية القرن الحادي عشر إلى أواسط القرن الثالث عشر للميلاد)

لقد صاحبت السياقات التاريخية المشار إليها أعلاه مسار هذا الفن الذي سوف يتطور بالغرب الإسلامي في عهد المرابطين والموحدين ابتداء من نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي إلى أواسط القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. فبعد أن تأرجح بين مختلف التيارات حتى القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، أمكنه أن يتبلور أخيرا كفن أصيل تتجلى فيه العبقرية الخلاقة الخاصة بهاتين الدولتين. يتعلق الأمر هنا بتوجهات جديدة تتجاوز الموروث الفني، وتتجه نحو الإبداع في بنيات أساسية كالقبب كما تمارس الانتقاء في الزخارف التَّوْريقية أو الهندسية مع التخلي تدريجيا عن الميل إلى الزخرفة التلبيسية. وقد ظهرت هذه التوجهات الجديدة مع المرابطين ثم اكتملت وتجذرت خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي مع الموحدين حيث جاء فنهم منذ البداية وكأنه فن مكتمل كما تشهد على ذلك جوامعهم الأولى بكل من تازة وتينمل وجامع الكتبية بمراكش.

نحو مسارات فنية جديدة

إذا كان الفن المرابطي قد ظل مدينا للفن القرطبي وفن ملوك الطوائف حتى نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، فهل يحق لنا مع ذلك أن نحصره في هذا المسار دفعة واحدة؟ وإذا ما فعلنا، فماذا سيكون مصير الروافد الصحراوية والإفريقية التي حملها المرابطون معهم بحكم طبيعة الأشياء؟

إن هذه التساؤلات الأولية تقودنا بالضرورة نحو تتبع المسالك التاريخية التي سلكها المرابطون وتقاطعت بها تلك التيارات مع ما انضاف إليها من المسالك التي ارتادها الموحدون. فقد جاء المرابطون والموحدون من مناخات ثقافية مختلفة، أي من ضفاف نهر السينغال، ومن غانا وكذا من الصحراء الأطلنتية وجبال الأطلس. وكان المرابطون والموحدون مطالبين بنشر رؤية جديدة للفن بالإمبراطوريتين اللتين أنشأوهما فكان من الطبيعي أن تقابل هذه الوحدة السياسية بوحدة ثقافية-فنية مطابقة لها.

ففي مقاربة أولى، نجد أن الموضوعات المقدمة قد نحت نحو تشخيص المعايير الجمالية الجديدة كما تم تطبيقها على الرصيد الموروث. وظهرت هذه المعايير بضفتي البوغاز؛ إلا أن العاصمة مراكش قد احتفظت دائما بوضعها كمركز للقرار.

وهكذا فإن المبالغة في الزخرفة المنبثقة عن الأسلوبين الشرقي والأندلسي ستتراجع تدريجيا لفائدة زخرفة قوامها الصرامة والاعتدال المبسَّط المتحكم فيما يطبع هذه الزخرفة نفسها من غزارة التنميق. فابتداء من العهد المرابطي، صارت الزخرفة النباتية تتمحور أكثر فأكثر حول السُّعفة التي تأخذ أشكالا متنوعة اشتقت من ورقة الأَقَنْثَة (الخرشوف) والكَرْمة. غير أن السعفة في هذا المستوى، لم تكن قد تخلصت بعد من طابعها الأندلسي. وسواء أتعلق الأمر أيام الموحدين بزخارف الأقواس المصبوغة بصومعة الكتبية أم بالرسوم المنحوتة في الحجر ببابي أݣناو بمراكش والوداية بالرباط، فإن هذه السعفة قد سادت وتم تجسيدها بطريقة فنية خالصة. أما الأشكال الهندسية فقد أخذت تتكيف بموازاة مع حجم المعالم فازداد مجالها اتساعا يوما عن يوم.

إن الوحدات الأساسية لما يعرف بالمقرنص أو المقربص المستوحاة من الأشكال الموشورية أو الحليمات العليا (stalactites) تنحدر من بلاد الرافدين كما نعلم. فقد كانت تُنجز بالآجر، واستعملت أولا في عقود الزوايا لتقوية قاعدة القبب، ثم أصبحت تسوى بالجبس أيام المرابطين قصد إنجاز القبة بكاملها وليس لمجرد إقامة جزء منها. وقد تجسدت أولى هذه القبب في قبتي القرويين وجامع تلمسان. وهكذا عوض هذا الأسلوب الجديد تدريجيا أسلوب القبة ذات التعريقات التي كانت سائدة من قبل بالأندلس. وإن هذا التطور لَيعود إلى المبادلات المتينة التي ظلت قائمة بين المغرب وبلاد المشرق.

وينطبق نفس التطور تقريبا على تيجان الأعمدة. ففي بداية الفن الإسلامي بكل من المشرق والمغرب، عرفت هذه التيجان في شكلها العتيق انتشارا واسعا بسبب إعادة استخدام عناصر المعمار القديم التي كانت تجلب من المواقع الرومانية-البيزنطية. وتتمثل إحدى خصائص هذا النمط في استعمال ورقة الخرشوف. وفي الفن الكلاسيكي القرطبي وفن ملوك الطوائف أي خلال القرنين العاشر والحادي عشر، نجد التيجان تتشبع بالعديد

من التوريقات النباتية. وقد أدت البحوث الأركيولوجية التي أنجزت بالموقع المرابطي لقصر الحجر بمراكش في بداية منتصف القرن العشرين إلى العثور على تيجان أعمدة مرمرية مطبوعة بهذا الأسلوب.

أما الفترة الموحدية، فقد عرفت ظهور نمط من التيجان مغاير تماما. كما تم تعويض المرمر بالجبس وورقة الخرشوف العتيقة بالسُّعفة المستوحاة من الوسط الطبيعي المحلي. وقد ساعدت ليونة الجبس على بلورة رسوم زخرفية شديدة التنوع كما يشهد على ذلك ما يفوق أربعمائة نموذج من نماذج التيجان المحتفظ بها إلى اليوم داخل كل من جامعي الكتبية وتينمل.

المآثر المرابطية: القصور والمساجد والحصون

يعد قصر الحجر أول بناية محصنة أنشأها الأميران أبو بكر بن عمر ويوسف بن تاشفين ابتداء من سنة 1070/462، وذلك بالموقع الذي سيستبحر حوله عمران مراكش. ويعتبر بناء قصر محصن بداخله نطفية (خزان ماء جوفي) ودار لضرب السكة بمثابة تعبير عن إرادة المرابطين في الاستقرار بالموقع واتخاذه عاصمة لهم. هذا وإن بساطة "الرياض" المنسوب ليوسف بن تاشفين لتقوم شاهدا على ما اشتهر به هذا الأمير من تقشف. أما قصر ابنه وخلفه علي، فإن تصميمه الصليبي الشكل قد أشر على ظهور الرياض التقليدي بالمغرب. ونجد نفس الهندسة في قلعة مُنطي أگودو (Monteagudo) قرب مُرْسِية، وهي إحدى أشهر المآثر المرابطية. وأما الزخارف الهندسية المصبوغة التي زين بها الرياض فهي مستوحاة من واجهات الجامع الأموي الأعظم بقرطبة. وإذا كان هذا التأثير الأندلسي قد انطلق مع حكم علي بن يوسف باعتبار تشبعه بالفن الأندلسي أكثر من سلفه، فسوف يكون علينا، مع ذلك، أن نقوم بتحديد أدق لمدى تأثير فنون بني حماد حكام الجزء الشرقي من المغرب الأوسط خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي.

وسوف يسمح العرض الذي سنقدمه لاحقا عن توسعة جامع القرويين بتفادي الإسهاب في الحديث عن بقية المساجد المرابطية المشيدة بمدن الجزائر ونَدْرومَة وتلمسان. ويمكن تلخيص السمات المميزة لهذا المعمار الديني كالآتي: فعلى مستوى الهندسة، تأخذ بلاطات المصلى شكلا تعامديا واضحا تجاه بلاط القبلة؛ كما أن البلاطات القائمة على جانبي الصحن تتقدم بدورها كامتداد لبلاطات المصلى. أما الأعمدة المبنية من الآجر، فقد عوضت الأعمدة الرخامية التي كانت شائعة الاستعمال في الأندلس. وهكذا أصبح الصرح أكثر استقرارا وإن لم يعد يوحي من الناحية الجمالية بنفس الرِّقَّة والرَّشاقة اللتين يتميز بهما مسجد قرطبة. هذا وإن جوانب التجديد الأساسية قد طالت زخارف القبب. وهكذا فإن قبة جامع تلمسان المؤرخة بعام 1136/530، حسب نقش كتب بخط الثلث، قد زينت بزخارف ذات روعة نادرة نُقشت كلها على الجبس المخرَّم. وعلاوة على هذا، فإن هذه التحفة تعد أول نموذج

للقباب المقرنصة المؤرخة بالغرب (G. Marçais, *L'architecture musulmane*...,1954, 195) أما بالأندلس، فمن الغريب ألا يترك المعمار الديني المرابطي أي أثر على الإطلاق. كما أن جامع علي بن يوسف بمراكش قد تعرض للزوال ولم تنج منه إلا قاعدة الصومعة التي تم التعرف عليها خلال إحدى التنقيبات الأثرية. ومع هذا، فبالإمكان أخذ فكرة عما كان عليه الفن الديني الممارس من قبل المرابطين بالجامع الكبير لعاصمتهم، وذلك من خلال القبة المرابطية التي تمثل جزءا من هذا الجامع من غير شك، وهي قبة لا تزال تثير الإعجاب إلى اليوم.

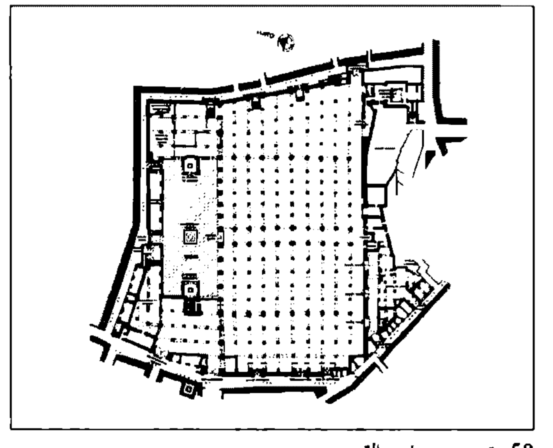
توجد هذه القبة في قلب المدينة العتيقة، وهي معروفة باسم غريب هو "قبة البُعْديّين". ويبدو أنها كانت جزءا من الجامع الذي شُيد بأمر من الأمير علي بن يوسف في منتصف سنة 1126/520، ويتعلق الأمر بجَوْسَق مستطيل القاعدة يحتوي على ميضأة. وقد أملت الضرورة اختزال البناية المستطيلة السفلى في شكل مربع لرفع القبة، وذلك بفضل مهارة تقنية خارقة. وخلال خمسينيات القرن العشرين، كشفت التنقيبات الأثرية من حول الجوسق عن نطفية هامة وسقاية ذات مورد ستصبح الأنموذج الأول لسقايات مراكش كما كشفت هذه التنقيبات نفسها عن شبكة معقدة من قنوات المياه. وقد جمعت المواد المستعملة بين طبقات من الحجر وأخرى من الآجر، وذلك لأن الآجر مستعمل من جهة أخرى في الحواشي النائتة بالديكور الخارجي. ويتكون هذا الديكور من تقاطعات العقود المنكسرة التي تتوجها موردّات – وهي زخارف دائرية على شكل ورود – فيترتب عن ذلك منظر رائع. وهنالك مفارقة واضحة بين الصرامة الهندسية التي تطبع الواجهة وبين وفرة الزخارف النباتية التي تكسو البناية من الداخل. وتتكون هذه الزخرفة من سلسلة من المثلثات الكروية (pendentifs) التي يستند إليها عند الزوايا كل من العقود المقرنصة والقبة الصغيرة للجوسق. وتتبلور في الجبس المنقوش المزين لمثلثات القبة زخارف تتأسس على سعف متعددة الأشكال؛ وهي زخارف أنجزت كلها بإتقان تام.

أمام النمو العمراني الذي عرفته مدينة فاس في مطلع القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، تقدمت السلطات الدينية إلى الأمير علي بن يوسف بطلب يقضي بتوسيع جامع القرويين. وهكذا أعطي الأمر لقاضي البلد بالسهر على إنجاز الأعمال التي استغرقت بمجموع الفترة الفاصلة ما بين سنتي 1135/530 و1144/539.

وقد خلّف لنا الجزنائي في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي مصدرا أساسيا بعنوان **جنى زهْرة الآس**، وهو عبارة عن وصف نادر لما أنجز آنئذ بجامع القرويين. فقد أضيفت ثلاثة أساكيب جهة القبلة كما أضيفت قبتان، إحداهما تعلو المحراب الجديد والأخرى أمامه « ورقش ذلك كله بورقة الذهب واللازورد وأصناف الأصبغة » وقد أنيرت القبة بشمسيات « متقنات من أنواع الزجاج وألوانه، وتم ذلك على أحسن ما أريد » (الجزنائي، ص 68). وهكذا ظهر فن الشمسيات المتداخل مع صنعة الزجاج الذي تكاثرت معامله بفاس في العصر الموحدي.

ولقد توسع المرينيون في استعماله فيما شيدوه من معالم. وأما بلاط المحراب الذي يعلو بقية البلاطات الأخرى، فإنه قد ضاعف من رونق هذه الأخيرة بحكم ما يتسم به من شرف استقبال المحراب. وحفاظا على الوحدة الجمالية للمسجد، حرص المرابطون على الأخذ بما كان معمولا به قبلهم بخصوص عقود "نعل الفرس" (arc en fer à cheval). وهكذا تكون أصالة هذه المعلمة قائمة أساسا في الشكل الذي وضعت عليه القبة عندما أنجزت كلها بواسطة المقرنصات.

ومباشرة بعد هذه التوسعة، سوف يؤدي هذا التفنن الذي تبلور في القبة المذكورة الى الحدث المؤثر الموالي الذي عرفه جامع القرويين. وقع هذا الحدث على إثر دخول الجيوش الموحدية مدينة فاس سنة 540-541/1146. ذلك أن ما سبق أن اتسمت به إقامة ابن تومرت بهذه المدينة من صخب قبل أن يدعي المهدوية قد سمح للساكنة بالتعرف سلفا على تشدد أتباعه من الموحدين. من هنا جاء توجس الأهالي عند دخول هؤلاء الأتباع من خطر الهدم بسبب الزخارف المحدثة أخيرا بالجامع. ومما يدل على أهمية تضامن أهل فاس للذود عن هذه الزخارف، ما ورد في الرواية من أنهم « خافوا لذلك، فأتى الحمامون الجامع تلك الليلة فنصبوا على ذلك النقش والتذهيب الذي فوق المحراب وحوله بالكاغد، ثم لبسوا عليه بالجص وغسل عليه بالبياض ودُلِّكَ فنقضت تلك النقوش كلها وصارت بياضا ». (ابن أبي زرع، **القرطاس**، ص 62). وهكذا تمت المحافظة على هذا الانجاز الفني من الزخرف الذي خلفه المرابطون بالقرويين.



58. تصميم جامع القرويين

وبالموازاة مع المعمار الديني، بادر المرابطون إلى وضع برنامج موسع للعمارة الحربية بكل من عدوتي بوغاز جبل طارق. أما بالمغرب فقد ارتبط هذا البرنامج مباشرة بالتهديد المتصاعد بسبب انزواء الموحدين بتينمل وكذا بالجبال المشرفة على العاصمة. من هنا جاء ترصيف المنطقة بمجموعة من القلاع. وفي نفس السياق، أقيمت أسوار مراكش على عجل. ولقد كلف الأمير علي بن يوسف من جهة أخرى، أحد الأندلسيين يدعى الفلاكي بمهمة تشييد القلاع المذكورة بمداخل جبال الأطلس وجبال الريف. وأهم هذه القلاع قلعة "تاسغيموت" التي شيدت لحماية العاصمة. وهي من إنشاء الأمير ميمون بن ياسين حسبما أورده البيدق (**أخبار المهدي**، 1927، ص 128)[12].

12 انظر حول هذا الأمير المرابطي، محمد بنشريفة، **الأمير المرابطي ميمون بن ياسين، حياته وحجه**، سلسلة كتاب دعوة الحق، 10، الرباط، 2002.

وأما في الأندلس، فقد ضاعف المرابطون من عدد الحصون وأبراج المراقبة، نظرا لتوجسهم من الضغط المتصاعد للمعسكر المسيحي بعد سقوط طليطلة سنة 1085/478، وذلك بالرغم من انتصار يوسف بن تاشفين في الزّلّاقة عام 1086/479. وهكذا فإنهم اضطروا إلى تكثيف الجهود بهذه الحصون والأبراج فجاء معمارهم مطبوعا بطابع دفاعي قبل كل شيء؛ تتضح هذه الظاهرة عبر تعاريج مداخل القلاع بشكل يكاد يكون ممنهجا بغية كسر اندفاع الهجمات، كما تتضح عبر تقوية بعض الأبواب ببرجين محصَّنين بارزين مسقفين بسقف مَقْبُوّ (en voûte) أعدا لسكن العَسَس. وبالأندلس كذلك، تم دعم الأسوار بالخنادق، كما هو الشأن بغرناطة ونبْلَة والجزيرة الخضراء. ثم إن المرابطين قد أولوا عناية خاصة لساحل بلنسية بشرق الأندلس فشيدوا العديد من الحصون توخيا لحماية المنطقة من الهجمات البحرية الموجهة من قبل مملكة أراغون؛ كما أنهم مددوا أسوار مرسية وإشبيلية وقرطبة، أو حصنوها لنفس الغاية كذلك. ولتمويل هذا البرنامج المكلف والمستعجل، لجأ المرابطون إلى فرض مغرم ثقيل أثار استياء الأهالي وسهل مهمة استغلال الوضع من قبل أنصار حركة ابن تومرت.

الفن الموحّدي

ظل نفس المد الفني ساريا بين ضفتي البوغاز، منذ منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي حتى العقود الأولى من القرن الموالي. لقد كانت مقاليد الأمور آنئذ بين أيدي الخلفاء الموحدين بكل من مراكش ورباط الفتح وإشبيلية وغيرها حتى تخوم بلاد المغارب، وأخذت الأطر المحلية تتدخل أكثر من ذي قبل. أما السهر على الإنجاز، فقد اضطلع به الأمراء والأعيان والقضاة والمعماريون والمحتسبون من بين رجالات المغارب والأندلس. فهذا الأمير أبو يوسف يعقوب قد أشرف بأمر من أبيه، وقبل أن يتلقب بلقب المنصور، على مشاريع تهيئة الإقامات الأميرية بمراكش وإشبيلية. كما أنه كلف فيما بعد ابن عمه عليا، باستكمال هذه الأعمال بالنسبة لقصر مراكش نظرا لما اشتهر به من كفاءة في مجالي المعمار وتصريف المياه. فقد ذكر ابن سعيد المغربي، وهو من مؤرخي بداية القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، أن عليا هذا « كان من أعلم الناس بأمور الري والبناء »[13]. أما المهندس أحمد بن باسو، فقد أشرف بإشبيلية، وهو في خدمة الخليفة يوسف، على إنجاز الشطر الأول من أشغال الجامع الأعظم وصومعته (الخيرالدا)، وكذا على أشغال تهيئة البحيرة. وفي عام 1188/584، أوكلت مهمة الإشراف على الشطر الثاني من هذه الأشغال لعلي الغماري، بمساعدة ابن زهر الطبيب الإشبيلي الذائع الصيت (انظر الملحق رقم V).

وباستثناء القصور التي لم يبق لها أي أثر، فإن المآثر الأخرى كالجوامع والصوامع والتحصينات والأبواب والزخارف والمنجزات ذات النفع العام قد قاومت صروف الدهر.

13 ابن سعيد المغربي، **الغصون اليانعة**، القاهرة، 1977، ص 150.

وبالتالي فهي تسمح لنا بتقديم حصيلة إيجابية للفن الموحدي. لقد جعلها أمراء الأسرة الحاكمة تتسم صراحة بطابع العظمة إن لم يكن ببعض الضخامة المفرطة. وبذلك عبرت مآثرهم عن الهيمنة السياسية والعسكرية لحكم ممركز قوي، واع بمدى قوته ومعبر عنها بواسطة المعمار. لذا فإن فنهم هذا يعتبر فنا سائدا متمكنا. لقد تزاوجت فيه ضخامة الأحجام بالتشديد على البساطة والكفاف تمشيا مع ما دعا إليه المهدي بن تومرت في الأوائل على الأقل، فكان لهذا التزاوج أحسن الأثر. ذلك أن أحجام المباني قد تجاوزت مقاييس العصر فأتاحت للفنان فرصة التعامل مع مساحات لا تدخل على الزخارف أي سمة من سمات الضعف. والنتيجة أن الرسوم قد اتسمت بالصفاء ولم يشبها الإفراط في التنميق، كما أن الأشكال الهندسية قد سادت وخضعت لمبدإ التماثل بينما تم اللجوء الى السعفة الملساء في الزخرفة النباتية وكذا إلى الخط الكوفي في الكتابة الزخرفية المناسبة للنقش المعماري، مما أدى بصناع العصر الموحدي إلى إبداع زخرفة متناسقة غاية في الاتقان (H. Terrasse, *L'art hispano-mauresque*,1932, 37) فهذا الفن الذي لا يخشى الفراغ قد استطاع أن يهيئ فضاءات خالية من الزخرفة تسمح للعين بتأملها من غير إجهاد، وذلك لأن المشهد يرمي إلى التعبير عن قوة البناة لا عن البذخ في التنميق.

وخلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر وفيما بين 538-1145/539 وسنة 1190/586، أصبحنا أمام مجموعة من المساجد المشيدة بالإمبراطورية الموحدية وقد أخذت مساحاتها الفسيحة تزداد اتساعا بتزايد سطوة الملوك تمشيا مع انتصاراتهم العسكرية. ومن السهل أن نقف على هذه الظاهرة التي ترمي إلى إبراز العظمة حسبما يبدو، وذلك من خلال المقاسات الكبرى للمساجد الموحدية الرئيسية. وإذا ما نحن استثنينا من بينها مسجد تازة (538-1145/539) بحكم تعذر التعرف على مقاساته الأصلية نظرا لما لحقه من عمليات التوسيع أيام المرينيين، فإن مسجد تينمل يؤول إلى شبه مستطيل طوله 48 مترا وعرضه 43.60 مترا. غير أن مقاس مسجد الكتبية الذي شيد في نفس الفترة قد انتقل إلى 90 مترا على 60 مترا، إذ تم تضعيف المساحة تمشيا مع تطور العاصمة (انظر الملحقين رقم VI وVII). أما مسجد القصبة بمراكش، فإن مساحته تقل، بالمقارنة، عن مساحة المسجد السابق. وعلى العكس من هذا، فإن جامع إشبيلية التي تعتبر شبه عاصمة موازية للإمبراطورية الموحدية، قد بلغ مقاسه 150 مترا على 110 أمتار، وذلك في انتظار أن تبلغ هذه المقاسات أوجها عبر مقاس مسجد حسان المقدر ب 190 على 140 مترا. وبصفته معاصرا لإقامة المعلمة المذكورة كأحد رحالات القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي وبداية القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، فإن عبد الواحد المراكشي قد عبر عن انبهاره أمام ضخامة هذا الجامع بقوله :« لا أعلم في مساجد المغرب أكبر منه » (**المعجب**، ص 266). وعلى الرغم من مقاساتها المفرطة، فإن المساجد الموحدية لم تفقد توازنها الفني. ويمكن تفسير الظاهرة بالطابع الموفق لهندسة جامع تينمل، وهو جامع يعتبر – نوعا ما – "أنموذجا مرجعيا" عن حق بالنسبة لبقية المساجد التي ستتبنى نفس

الضوابط على مستوى أعلى. لذا فإن مجرد تقديم مجمل لجامع تينمل قد يكفي لفهم المساجد الأخرى. ذلك أن الأمر يتعلق قبل كل شيء بتصميم رياضي صارم يقوم على وحدة قياسية أساسية مقابلة لطول الذراع مقدارها 64 سم. وانطلاقا من هذه الوحدة القياسية، التي يمكن التعرف عليها بين ساريتي المحراب، تم إنجاز كل الأشكال الهندسية من عقود وأروقة وبلاطات ومحراب. وهذا المعطى الرياضي الذي أظهرته الأبحاث المشتركة لكل من المعهد الأركيولوجي الألماني بمدريد ومصلحة الآثار المغربية، هو نفسه الذي ترجم على مستوى التصميم، وذلك عن طريق التحكم التام في المحورية، والتناظم المتماثل للزخارف المتراتبة للعقود المتمحورة حول المحراب. وفي الأخير فإن القبب ذات المقرنصات والتيجان الجبسية المنقوشة تمثل بجانب تلك الموجودة بالكتبية، "مرجعيات مثالية" لزخرفة هذه العناصر بالمغرب. وهكذا فإن الدراسة التي تقدم بها كل من هنري باسيه وهنري طيراس حول جامع تينمل قد أفضت الى اعتراف المؤلِّفَين صراحة بأنهما لم يعثرا، ولو في أجمل المعابد، على مثل وضوح هذه العناصر، ولا على



59. محراب مسجد تينمل

تناغم مكتمل تكامل التناغم الحاصل بين هيكل البنيان وزخرفته. فالمساجد الموحدية الجديدة تتوفر على انسجام لا تنفصم عراه، حيث لا دور يذكر للحجم. والخلاصة من كل هذا أن مسجد تينمل معلمة مكتملة الجمال، شأنه في ذلك شأن مسجد الكتبية المترامي الأطراف (H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses almohades*,1932, 83).

وعليه، فإذا كان هدف الموحدين هو بناء الصروح الضخمة، فمما لا شك فيه أن هذا الهدف قد تحقق في صومعة الكتبية، وصومعة حسان و"الخيرالدا"، وهي صوامع يتجاوز علوها السبعين مترا، وتتوزع عبر الطريق الموحدية الواصلة بين مراكش وإشبيلية، مرورا برباط الفتح. وبالنسبة لجورج مارسيه، فإن هذه الصوامع تمثل "نجاحا ثلاثيا" باعتبار أن لكل واحدة منها شخصيتها المميزة. وقد أضاف بالنسبة لرونقها أنه لم يتم تجاوزه في فنون الغرب الإسلامي بأي إبداع آخر من نفس القبيل (G.Marçais, *L'architecture musulmane*...,1954, 209). ويبقى، مع ذلك، أن نوضح أن الفن ضمن هذه الصوامع لا يتجلى في الضخامة فحسب، وإنما ثمة تجديد برز على مستوى الزخرفة كذلك، أي على مجموعة من العناصر التي شكلت مصدر إلهام لا ينضب بالنسبة لبناة الصوامع بالمغرب فيما بعد. ولنحتفظ من بين هذه العناصر بمربعات الفسيفساء التي تتوج الأبراج والعزري. وتنضاف إلى جمالية هذه الفسيفساء تشكيلات مصبوغة على الطلاء في شكل لوحات جدارية نباتية وأخرى هندسية زُخرفت بخط اليد، وهي تشكيلات متوفرة بغزارة في صومعة الكتبية على الخصوص. وبالتالي فإن هذه الصومعة في الأصل كانت عبارة عن إبداع معماري متعدد الألوان، ذي مسحة رمادية مائلة إلى الصلصال ومزينة بفسيفساء ملونة بالأزرق الفيْروزي. أما صومعة القصبة، فقد خلفت لنا، بالإضافة إلى الفسيفساء، أشكالا ذات حلية ثلاثية الوريقات أصبحت "كلاسيكية"، بينما اضطلعت صومعة حسان و"الخيرالدا" بالحفاظ على معيَّنات هندسية وعقود ذات ظفيرة نباتية ما فتئت تقلد إلى اليوم في تجميل واجهات الصوامع.

وبالموازاة مع المساجد والصوامع، تجسد الفن الموحدي أيضا في الأبواب الفخمة الآتية: باب الرَّوَاحْ، وباب الوداية بالرباط، وباب أكناو بمراكش، وباب العدل وباب النبيذ في حظيرة قصر الحمراء بغرناطة، مع العلم أن هذين الأخيرين قد حافظا على زخرفتهما الموحدية الأصلية بعد الترميم الذي قام به بنو نصر. وإن باب الرواح وباب الوداية ليجسدان، بهندستهما العسكرية، مستوى الكمال الذي وصل اليه الفن الدفاعي لدى الموحدين : ذلك أن الأبراج تحصن المدخل، بينما تتصل القاعات مقبُوَّة ببعضها عبر الأبهاء المنعطفة، كما تتصل بالقاعة غير المغطاة باعتبارها آخر موقع ينطلق منه الهجوم بالقذائف من أعلى على الجيش المحاصر للمدينة. وعلى الرغم من طابعها الدفاعي المهيب، فإن المبدع لم يتنازل عن طبعها بطابع فني يؤهلها لتكون من بين أنجح الآثار الموحدية في مجال الزخرفة : فالسعف، والزُّهيْرات،

والأشكال الهندسية، والأفاريز المنقوشة ذات الخطوط الكوفية البسيطة تحتل ضمنها من المساحات الواسعة ما يسمح للتعبير الزخرفي بالانتشار في تناغم مع المحيط من غير عائق.

وبمدخل القصبة الموحدية بمراكش، يمثل باب أگناو أسلوبا آخر لتشييد الأبواب الضخمة. ذلك لأن الهاجس الفني قد طغى، بالنسبة لهذا الباب، على الوظيفة الدفاعية بحيث لا أثر هنا للمنعطفات والتحصينات. فالمدخل يتصل مباشرة بساحة المسجد، والتركيز قد تم بالتالي على الزخرفة على الحجر ذي التلاوين الرمادية – الزرقاء المستخرج من گِلِيزْ. وبالإضافة إلى العقود التي تؤطر المدخل بعد أن عولج كل واحد منها بطريقة خاصة، هنالك إفريز مزين بنقش كوفي كُتب عليه {اُدْخُلُوهَا بِسَلامٍ آمِنِينَ} (سورة الحِجْر، 46). وقد زُينت الحروف البارزة بعناصر نباتية. وأما الزوايا الناتئة من الإفريز، فقد أنجزت بها زخارف سعفية تعد من أجمل ما أنجز في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. ذلك أننا هنا أمام باب للاستعراض مخصص للاحتفاء بعظمة يعقوب المنصور. وبعد وفاة هذا الأخير، فإن الأحداث سوف تبدي أن باب أگناو هذا قد أعلن عن بداية النهاية بالنسبة للفن الموحدي.



60. إحدى ركنيات باب الوداية (الرباط)

الفنون "الصغرى"

سوف نتطرق هنا بصفة خاصة إلى موضوع الرسوم التشخيصية وموضوع الخزف، على اعتبار أن هذا الفن الأخير يعد تعبيرا عن الحياة اليومية.

مسألة الرسوم التشخيصية[14]

إن تناول هذا الموضوع سوف يقتضي أن نطرح "إشكال" كراهة تصوير المخلوقات في الإسلام. لكن، أيحق لنا أن نقتصر في معالجة المسألة على افتحاصها من زاوية الكراهة فقط؟ وإذا كان الأمر كذلك، فالواقع يفرض علينا أن نسجل الخروق المتعددة التي طالته منذ ظهور الفن الإسلامي.

على أن تقلبات التاريخ بالنسبة لمجال الفن الزخرفي المعماري، تحجب عنا بعض الجوانب الخاصة بهذا الموضوع. ومع ذلك، فإن بعض المقاطع من "رسوم تجسيمية" قد ظلت محفوظة بقبة "الدار الصغرى" بمدينة مرسية. ولقد أفضت بعض الدراسات الحديثة إلى أن هذه الرسوم التجسيدية قد تم تعميمها بالأندلس في العصر المرابطي حسبما يبدو[15].

14 لقد أثير الجدل منذ وقت باكر حول قضية التصوير التشخيصي لدى المستشرقين. ولتكوين فكرة عن الموضوع، انظر المقال الهام لجورج مارسي بعنوان : *Mélanges d'Histoire et d'Archéologie de l'Occident musulman* ; I, Alger, 1957, 67-7 9.

15 انظر : J. Navarro, *La arquitectura del Islam occidental*, ed. El Legado Andalusi, Granada, 1995,117 et sqq.

بالموازاة مع ذلك، هناك عدد هائل من الأدوات المنزلية المصنوعة من الخزف والمعدن التي تحاكي صور الطواويس والنسور والأسود وطيور العنقاء. فالإبريق المسمى ''عنقاء بّيزا'' -وهو مؤرخ بنهاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي وبداية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي حسب النص المنقوش عليه- يعد من بين أكثر تحف هذا الفن بهاء (متحف أوبّرا ديل دْيومو، Opera del Duomo، بمدينة بّيزا الإيطالية). كما أن فن الرسم التشخيصي حاضر من جهة أخرى ضمن ''حُلَّة قُدّاس فيرْمو'' (إيطاليا) التي تم صنعها انطلاقا من لباس مؤرَّخ بواسطة كتابة وُقِّعت بكلمة ''ألمرية''، وهي كلمة تحيل على أشهر معامل الطِّراز يومئذ. ونفس الحلة تتضمن اسم الأمير علي بن يوسف أيضا. ومن الجائز أن يمثل الرسم المتعلق بالشخصية الجالسة القرفصاء، والمستقبلة للناظر، صورة هذا الأمير نفسه.

عرف الفن إبان حكم الموحدين حلقة أولى من حلقات الأزمة الناتجة عن المقاومة الفعلية التي واجه بها الحكام الجدد مختلف توجهات البذخ باعتبارها مخالفة لتعاليم المهدي. أجل، نحن نعلم أن الدعاية الموحدية قد رمت المرابطين صراحة بالتجسيم. إلا أن المبادرات المتشددة التي طبعت فترة البدايات لم تحل بين أهل التوحيد وبين تعاطي الرسم التشخيصي فيما بعد. وهكذا فإن التشخيص قد عاد إلى الساحة تبعا لما لحق العقيدة الموحدية من مرونة تدريجية قد انعكس أثرها على مستوى الفنون المتصلة بـ''الطراز'' الباذخ على الأخص، أي على مستوى الأثواب الرفيعة التي لم تكن تصنع إلا في مصانع الدولة. وكمثال على ذلك، هنالك وسادة من حرير مشربة بخيوط من ذهب تعود إلى هذه الفترة بالذات، وهي محفوظة في متحف أثواب القرون الوسطى بدير سانتا ماريا لا ريال دي هويلغا ببورغوس بإسبانيا. (Museo de Telas Medievales del Monasterio Santa Maria la Real de Huelgas - Burgos) ففي الرصيعة الوسطى لهذه الوسادة رُسمت شخصيتان، إحداهما لرجل مُعْتَمٍّ من الأعيان، والثانية لجارية عازفة، وبينهما شجرة رُسمت بطريقة فنية.

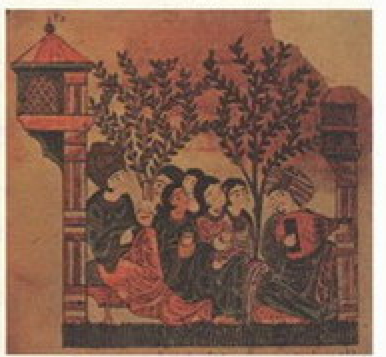
وإذا ما اعتبرنا المواد المستعملة الأخرى، فإننا سنكتشف أنه كان للنحت على الرخام، على ندرته، مكانة معينة ضمن الفن الموحدي. وبخصوص هذا الجانب، فإننا لا نتوفر مع الأسف إلا على الوصف الوارد في رحلة الوزان حول ''مقصورة'' شيدت بحديقة القصبة بمراكش (أي أگدال حالياً)، وفيها « حوض مربع من رخام، عمقه سبعة أشبار، في وسطه عمود يحمل أسدا منحوتا من رخام بفن عجيب، يخرج من فيه ماء غزير نمير يتدفق في الحوض. وفي كل زاوية من زواياه الأربع رَكِب فهد من المرمر الأبيض المزجع طبيعيا بنقط خضر مستديرة » (الوزان، **وصف إفريقيا**، 134/I).

أضف إلى هذا أن الرسم التشخيصي المتعلق بالحيوانات متوفر بكثرة نسبية على الصحون الخزفية. ولقد كانت هذه الصحون المصنوعة بمعامل بلاد المغارب والأندلس بمثابة سلع هامة بالنسبة للمبادلات التجارية بالأبيض المتوسط فيما بين القرنين الخامس الهجري/ الحادي عشر

الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. وبفضل التنقيبات الأثرية التي أنجزت بمرتله (Mertola) بالبرتغال، تم استخراج عدد كبير من هذا النوع من الأواني[16].

وتحتوي الرسائل المؤلفة في كل من الطب والبيطرة وعلم النبات والفلك من جهتها على العديد من التصاوير التي تتعلق بالعلوم بقدر ما تتصل بالفن التشكيلي.

على أنه يتحتم التنصيص في هذه العجالة، بوجه خاص، على المخطوط البالغ الأهمية الذي يروي بالصورة حُب بياض ورِيّاض. وضع هذا المصنف الفريد من بين ما وصلنا في الموضوع إبان العصر الموحدي وتحديدا عند مطلع القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. وينسبه مؤرخ الفن، ريشار إيتنغاوزن (R. Ettinghausen)[17] إلى « مدرسة سبتة ». أما تصاويره، فهي تفيدنا بمعلومات تتصل بالمعمار ونظام النواعير وآلات العزف والألبسة وأغطية رؤوس كل من الرجال والنساء[18].



61. صورة من مخطوط بياض ورياض (العصر الموحدي)

الفخار والخزف: مظاهر من الحياة اليومية

إن اللُّقى الأثرية التي عثر عليها في هذا المضمار بالمغرب والأندلس بما فيه جنوب البرتغال، لتعتبر ذات أهمية بالغة، سواء بالنسبة لأواني الأكل أو أواني المطبخ أو القدور أو خوابي التخزين أو الخوابي المخصصة لنقل المأكولات التجارية السائلة منها والصلبة أو المزهريات التزيينية، أو الفوانيس، الخ. وتنضاف إلى كل هذا تلكم الأواني الفاخرة ذات اللمعان المعدني المصنوعة بمعامل مرسية. ولاستكمال الصورة، فإنه يستحب أن نشير كذلك إلى اكتشاف على شكل تماثيل مصغرة لحيوانات بعينها، ومعها مجسمات هندسية غريبة أيضا من الفخار وجدت في حفريات مرسية، وهي مجسمات مصغرة وضعت لأنموذج منزل أندلسي قد يكون مغاربيا أيضا بفنائه المركزي وأروقته الجانبية وغرفه المعدة للإقامة به وأبراجه الركنية القائمة على السطح.

وتهم الكشوف الأثرية أول ما تهم الفخار الموحدي، وهو خزف يتميز بتقنية الختم المطلي بطلاء أخضر وطلاء بُنِّي لماع، وكذا بالزخارف المرتبة ترتيبا أفقيا، تتوالى فيها النقائش الكتابية والأقواس المنكسرة والزخارف النباتية السعفية والأطباق النَّجْمِية. وعلى العكس من هذا، فمن النادر أن نعثر في خزف الفترة المرابطية على قطع تتميز بأسلوب خاص.

---

16 انظر أماكن متفرقة من: Cl. Torres, *Mertola almoravide et almohade*, Catalogue, Ministère des Affaires Culturelles du Maroc, Rabat, 1988.

17 انظر بخصوص هذا الموضوع: Richard Ettinghausen, *La peinture arabe*, Genève, 1977

18 انظر : A.R. Nykel, *Historia de los amores de Bayad y Riyad*, New York, 1941

أما بالمغرب، فإن أهم اللُقى التي عثر عليها قد وجدت بكل من مدن سلا ومراكش وسيدي بوعثمان وفاس وتازة والقصر الصغير وبليونش. ولقد أسفرت إحدى عمليات التنقيب المستعجلة التي أنجزت بتل للأهنية الحمرية بآسفي سنة 1994 عن استخراج قطع خزفية متعددة الألوان يُعتقد أنها تعود إلى القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي.

وأهم التنقيبات التي تمت بالأندلس مما له اتصال ببعض جوانب الحياة اليومية قد أنجز بمدينة مرسية على الأخص. فغير بعيد عن هذه المدينة، وبموقع يسمى "سِياسا" (Cieza)، تم العثور على مجموعة هامة من القطع المحفوظة حفظا تاما، فإذا هي تضم مجموعات مكتملة من الأواني المنزلية[19]. وبالبرتغال، سمح موقع مرتله من جهته باكتشاف مجموعة من أواني الأكل المستعملة في العصرين المرابطي والموحدي (انظر أماكن متفرقة من مؤلف *Mertola* لصاحبه كلاوديو طوريس (C. Torres)، المرجع السالف الذكر). وتضاف الى هذه المجموعات من الأواني المتداولة مجموعة الأواني الرفيعة المستوردة من بلاد المغرب والأندلس بغية تزيين جَبَهات الكنائس الرومانية بمدينة بِيزا (Pisa) الإيطالية. ولهذه التحف المتعددة الألوان فوائد كثيرة: فهي تغطي زمنيا مجموع الفترتين المرابطية والموحدية؛ كما أنها تنتسب مكانيا إلى جملة من معامل الغرب الإسلامي؛ أما على المستوى الجمالي، فهي تتناول موضوعات تشخيصية، بعضها حيواني وبعضها الآخر متعلق برسم السفن، وبالتالي فإننا هنا أمام وثائق تاريخية بالمعنى الحقيقي للكلمة إذ أنها تسلط الضوء على مختلف أشكال ومجاري السفن الإسلامية التي كانت تمخر عباب الأبيض المتوسط فيما بين القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي.



62. صحن/"قصرية" من القرن XIV (بليونش)

وبالرجوع الى هذه الأمثلة، سوف يسهل علينا أن ندرك مدى أهمية المعلومات التي يمكن الحصول عليها بواسطة الفخار والخزف في العصر الوسيط عسى أن تملأ الثغرات التي تتخلل النصوص التاريخية، لا بالنسبة للفنون وحدها، وإنما بالنسبة للحياة اليومية في تنوعها الاجتماعي كذلك. ومن جهة أخرى، فإن من شأن هذه القطع المصنوعة من الفخار والخزف أن تسبغ مزيدا من الأهمية على الوصفات المطبخية وطرائق الطبخ وشروط الحفاظ على الصحة الغذائية بالإضافة إلى فن السفرة، وكلها جوانب نجدها مبسوطة مفصلة في الرسائل التي صنفت إبان العصر الموحدي في فن الطبيخ.

19 انظر بهذا الصدد أماكن متفرقة من كتاب : J. Navarro Palazon, *La ceramica islamica en Murcia*, vol.I, Murcia, 1986

من "الكلاسيكية" الموحدية إلى"التعقيد"المريني

تعتبر هزيمة العقاب بمثابة منعطف حاسم في تاريخ أقصى الغرب الإسلامي. فقد أدت بوادر الخلخلة التي أعلنت عن عمليات الغزو المريني إلى تحجيم واضح للمبادرات الرسمية المحفزة للإنتاج الفني زهاء أربعين سنة. ومع هذا، فقد أوردت المصادر النصية بعض المعلومات المتعلقة بما أنجزه الخليفة المرتضى بمراكش. ومهما يكن من أمر، فما إن استتب الأمر للحكام من بني مرين حتى اهتموا بإعطاء الفن المغربي نفسا جديدا سمح له بالنمو والازدهار البين. ولقد تم هذا التوجه في البداية في ارتباط مع الفن النصري الغرناطي عبر حركة تقوم على التقاطع والتلاقح بين ضفتي البوغاز. لقد أفادت المملكتان من مرجعيات ومصادر إلهام وطاقات بشرية موحدة داعمة منحدرة من نزوح من هاجر من الصناع المسلمين نحو غرناطة وفاس وتلمسان على إثر التقدم "الاستردادي" المسيحي. ومن جهة أخرى، فقد وُجد على رأس المملكتين ملوك بناة. وهكذا فإن نفس الأساليب الفنية قد سادت على مستوى الإبداع بضفتي الأبيض المتوسط رغم استعصاء التغلب على المشاكل السياسية.

ثم إن المرينيين قد تابعوا سيرهم على انفراد ابتداء من أواخر القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، وذلك لأنهم أصبحوا عاجزين عن التدخل المباشر بالأندلس رغم كل ما كان لهم من عزة بأرض المغارب. ومن العلامات الدالة على هذه القطيعة، أن التجديد المعماري الذي شهده قصر الحمراء بغرناطة لم يكن له أي صدى مطابق بالمغرب. وفي المقابل، فالظاهر أن المجهود التجديدي الواضح المتجسد في إنشاء مآثر مرموقة كالمدارس المرينية، لم يكن له أي أثر يذكر بإسبانيا.

غير أن المرينيين قد حاولوا أول الأمر - وهم يسعون الى اكتساب المشروعية - أن يتموقعوا كورثة لمن كان قبلهم من الموحدين. وبما أن هؤلاء الموحدين قد توفقوا أيما توفق في توحيد الأندلس والمغارب، فإن الفنون التي واكبتهم وأمكنها أن تتطور بفضل مشيئة خلفاء دولتهم قد كانت في مستوى عظمة هذه الدولة. وهكذا فإن باستطاعتنا اليوم أن نلم بمجمل خصائص هذه المنجزات الفخمة والأعمال الفنية الصغرى التي وصلتنا والتي تطرقنا إليها أعلاه. أما المرينيون فقد حاولوا أن يظلوا أوفياء للتوجه "الكلاسيكي" الموحدي وإن لم يفتؤوا أن نهجوا نهجا خاصا جعلهم يضعون بصمة راسخة على الفنون المغربية ابتداء من أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي وحتى نهاية النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي.

الاتجاهات الفنية الجديدة

أجل، كان السلاطين المرينيون من بين الحكام الذين بصموا أرض المغرب بمنشآت تعد من أكثر المنجزات تنوعا كما يعد بعضها من أبرز المآثر أصالة وتجديدا. لقد استمر عملهم

الدؤوب المتواصل طوال القرن الأول من حكمهم على الأخص؛ ومطالبهم العمرانية لم تكد تنقطع أبدا لتتبدَّى عبر أشكال إبداعية متنوعة. وهكذا حظيت المنشآت المعمارية باهتمام كبير يتجلى في تعاملهم مع كل من العمارة الدينية والحربية والمدنية. ومن جهة أخرى، فإن تشييد مدن مستحدثة كفاس الجديد، والمنصورة قرب تلمسان أو البِنْيَة بالجزيرة الخضراء، وكذا أضرحة الملوك بمقبرة شَالَّة، قد أدى إلى إضافة روائع أخرى لكل ما بذله الملوك من مجهودات متميزة. أما الفنون الصغرى، فقد آل إنتاجها إلى جملة من تحف العصر الوسيط بالمغرب. والسر في ذلك أن الطلب صادر إما عن سكان الحواضر وإما عن الجهات الرسمية في الغالب. غير أن العديد من بيوت السكن الخاصة والفنادق والسَّقَّايات والحمامات قد طبعت بطابع تلك الفترة بكل من فاس ومراكش والرباط كما سجل ذلك ابن خلدون بقوله « وتنافس الناس في البناء فعالوا الصروح واتخذوا القصور المشيدة بالصخر والرخام وزخرفوها بالزليج والنقوش » (ابن خلدون، **العبر** 495/VII).

أما العمارة المدنية الرسمية، فإنه لم يبق منها ما يمكن أن يفيدنا بالتدقيق حول الاختيارات الهندسية التي تبناها ملوك هذه الدولة. ذلك أن قصورهم قد تعرضت إما للاندثار وإما لتدخلات متعددة. وعلى العكس من هذا، فإن بعض البيوت القليلة المتبقية التي تمت دراستها قد سمحت بالوقوف على المبادئ المعتمدة في إقامة المباني بالمغرب في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي.

وهكذا يتبين أن بناة هذا العصر قد اهتموا أولا وقبل كل شيء بالبحث عن الانسجام سواء بالنسبة لتوزيع المجال أو بالنسبة لتركيب مكونات الزخرفة. والعنصر الأول في البناء هو الفناء سواء أكان محاطا أم غير محاط بالأروقة. ومع أن هذا الاختيار المعماري ليس بجديد، إلا أنه أخذ معناه الكامل مع المرينيين. ويُزين الفناء إما سقاية حائطية مكسوة بالزليج في الغالب وإما فسقية مركزية من الرخام أو الزليج. فالزليج حاضر بكثرة في كل مكان، ومنه تصاغ تشكيلات فاخرة تكسو مختلف المساحات. فهو سيد المواد بالنسبة للحيطان وأسفل الأعمدة والمساحات الأرضية. أما الجبس المنقوش فمستعمل لاستكمال الزخرفة، ويشكل من جهته أفاريز متناغمة مع بعضها. ثم يأتي الخشب ليستعان به أخيرا في تتويج







63. لوحات من الزليج (العصر المريني)


64. منزل من العصر المريني (فاس)

الفناءات والغرف فيشكل بذلك الأفاريز العليا والطبال والشرائط الزخرفية التي تبرز اعتمادا على عدة روافد تسمح للمباني بإظهار أجمل حللها في بعض الأحيان. وهكذا ترسخ تصميم البيت والرياض المغربيين، كما سيتم اعتماده في مجمل المراحل اللاحقة على وجه التقريب.

لطالما اعتبر هذا المعمار المدني المريني مجرد معمار خاص بالحواضر دون غيرها. إلا أن التنقيبات الأثرية الآنفة الذكر التي تمت في بليونش قد كشفت عن أطلال مجموعة سكنية متناثرة إلى حد ما بحيث تجمع ما بين المنتجعات والمرافق القروية المشتملة على عدد من الطواحن المائية والصهاريج وغيرها من المنشآت المائية. ويكمن الطابع المميز لهذا المعمار السكني فيما شيد من أبراج بني بعضها بعناية بالغة، وهي إما مرتبطة بالمنازل وإما منعزلة عنها. أهم هذه الأبراج مشرف على قصر مكون من مجموعة من الغرف الراقية ومطل على البحر من أعلى عدة أمتار. شيد هذا البرج بالحجر والآجر، وهو يحتوي على غرف صغيرة مقببة بنيت على مستويين، وتجعل منه برجا صالحا للسكن. كما أنه قد يصلح ملجأ للمدافعة عند الاقتضاء. ومما يدل على هذا أن مدخله مفتوح في مستوى الطابق الأول. وتوجد بمحاذاة هذا البرج غرف من بينها قاعة يفترض أنها كانت مصلى خاصا بأهل القصر. ودون مستوى المجموعة المذكورة، نجد مجموعة ثانية من الغرف يتوسطها فناء يشتمل على حمام صغير، وبستان ومطحنتين. وتعكس الأطراف المتبقية من الجدران طلاء شبيها بذلك الذي تم اكتشافه بشالة، وهو طلاء يرجع تاريخه إلى عهد أبي الحسن المريني (731-752/1331-1351م).

وتوجد بنفس هذه المجموعة كذلك أحواض أو فسقيات تسهم في زخرفة المكان وتجميله. ويعتبر هذا المسكن الفريد من نوعه حتى الآن أول ما عثر عليه بالمغرب من أنموذج سكن المُنيَة، وهو يقوم دليلا أركيولوجيا على أن الضفة الجنوبية للبوغاز قد عرفت هذا النمط السكني الموصوف بكامل الدقة من قبل ابن لُيُون التُّجيبي بالنسبة للأندلس.


65. تاج من المعمار المريني

وفي إطار المعمار الديني، تم إنشاء جوامع للخطبة ومساجد للأحياء وزوايا ومدارس عديدة. وعلى الرغم من أن الجوامع المرينية الكبرى - كجامع فاس الجديد مثلا - لم تبلغ حجم الجوامع الموحدية الكبرى، إلا أنها قد ظلت وفية للاختيارات الفنية المعتمدة في تشييد هذه الأخيرة لولا أن طولها يتجاوز عرضها بكثير، كما أن للصحن مساحة تفوق مساحة المصلى. وهذا الاختيار المتمثل في صحن أوسع مما جرت به العادة قد أدى إلى ظهور عنصر جديد بالمساجد المغربية، ونقصد "العنزة" أو المحراب الإضافي المحدث بالصحن عند مدخل بلاط المحراب. والواقع أن بعض هذه التحف تعتبر من الروائع الخشبية لهذا العصر كما هو الشأن بالنسبة لعنزة الجامع الكبير بفاس الجديد.

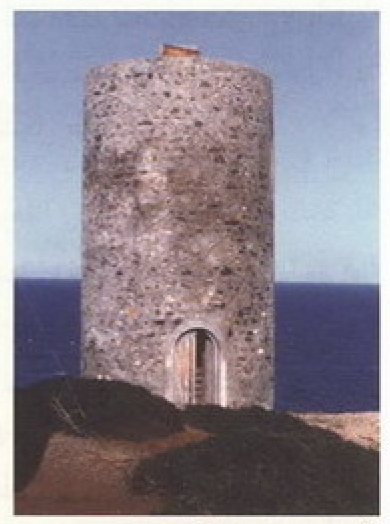
وخلال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي وأثناء فترة الأوج المريني، نجد أن أجمل المساجد قد اكتفت بمساحات متواضعة إن لم تكن محدودة جدا، بينما تقتصر الزخرفة داخلها على المحراب وما يحيط به معتمدة في ذلك على معجون الجبس لتشكيل رسوم هندسية نباتية ونقوش كتابية. أما خارج المساجد، فإن هذه الزخرفة تركز على الباب والصومعة. ففي مدخل مسجد أبي الحسن بفاس، مثلا، هنالك سقيفة منقوشة رائقة الصنع تشُدُّ الناظر إليها، خصوصا وأنها تعلو الباب الواقعة أسفل الصومعة، مما يؤشر على اختيار هندسي غير مألوف. هذا وقد زينت واجهات الصومعة الأربع بزخرفة هندسية تقوم على جملة من التشابيك التي تقتطع فضاءات مُعَيَّنة الشكل مزينة بالزليج. وأما عَزْري الصومعة فمزخرف هو الآخر كبقية برجها. وهكذا فإن سلاسة الخطوط وصفاء الرسوم وتوارد الأشكال والألوان سوف تمثل السمات المميزة لهذه الحِلْيَة المخاطبة للعين أولا وأخيرا. وبذلك تكون المواصفات البارزة للصومعة المغربية قد فرضت نفسها نهائيا من خلال هيئة عزريها وشكلها المربع وزخرفتها بواسطة الزليج ولو بشكل طفيف أحيانا.

نحو تنويع البنيات الدفاعية

عُرِف المرينيون كبناة للحصون والقلاع والأسوار الحامية أيضا. تتحدث مصادر روائية كثيرة عن هذا الجانب. أما البنيات الدفاعية نفسها، فقد فقدت قسطا كبيرا من مكوناتها كما هو الشأن مثلا بالنسبة لبنيات جبل طارق التي ترك لنا عنها ابن بطوطة وصفا غريبا - إلا أنه دقيق - لتصميم مجسَّم كان أبو عنان قد أمر بإنجازه. ويصدق نفس الشيء أيضا على حصن القاهرة الذي شُيد عند سفح الأطلس الكبير في مكان ما على طريق إيمينتانوت. وبجانب أسوار آسفي كمرفأ رئيس يأتي مباشرة بعد سبتة إذاك، فإن أسوار سلا التي أقيمت غداة احتلال الإسبان للمدينة ونهبها سنة 1260/658 لتقدم أحسن النماذج للتحصينات المدنية المرينية إذا ما هي أخضعت للفحص الأركيولوجي الدقيق. وقد استعمل مصب نهر أبي رقراق كدار لصناعة السفن بسلا حسب بعض

المصادر. ومع بالغ الأسف، فإنه لم يبق من دار الصناعة هذه إلا البابان اللذان كانا يربطان الصلة بالمصب عبر قناتين اثنتين. وأهم هذين البابين هو باب "لَمْرِيسَة" الذي يتميز بتقويس ضخم، تبلغ سعته تسعة أمتار، ويدعمه برجان قليلا النتوء يضمان خلفهما درجا وغرفة للدفاع.

ومن المفارقة أن تمثل الأسوار القائمة حول مقبرة شالة أحسن ما وصلنا من العمارة الدفاعية المرينية. لقد بناها أبو الحسن، وهي عبارة عن أسوار حصينة بتصميم مضلع تخترقه ثلاثة أبواب بُنيت حيطانها بناء صلبا. وبأعلى الأسوار، هنالك ممر للعَسَس يحده سُتْرة تتوجها شرفات ذات رؤوس هرمية. أما الأبراج فتصميمها من نمط بارز مستطيل. وواسطة عقد البناية كلها هو بابها الرئيس. يتعلق الأمر هنا بتحفة معمارية ذات طابع استثنائي. فهي عبارة عن مدخل وحيد ذي لفة، يغطي كلا من طرفيه سقف نصف دائري من الآجر، بحيث تتكون عند التقاء الطرفين قبوات متعانقة. ويحصن هذه التحفة برجان يتميزان بجدران مكسورة ونتوء ضعيف تتوجهما مقرنصات. وتزين الواجهة الخارجية زخرفة يحتل فيها العنصر النباتي مكانة كبرى. ويحيط بالأقواس ورُكْنياتها شريط منقوش بخط كوفي يتضمن مجموعة من الأدعية. على أن الزخارف المنقوشة برسوم هندسية تتجاوز هذا المستوى فتكسو الأبراج نفسها. أما الواجهة الداخلية للباب فإنها أشد بساطة بكثير، بحيث لا تزينها إلا قوس مزخرفة بسعيفات في شكل أصداف ومُفَصَّصة عند رُكَيْنات العقد.



66. برج حراسة بساحل ترغة

وإذا ما اعتمدنا قول ابن مرزوق -وإن لم تؤكده الحفريات بصفة قطعية إلى اليوم-، فإن النظام الدفاعي المريني يشمل من جهة أخرى سلسلة من أبراج المراقبة التي كانت تضاء ليلا على امتداد الساحلين المتوسطي والأطلسي لمجموع البلاد. صحيح أن التحريات الأثرية بمنطقتي الريف وبلاد غمارة بجبالة قد كشفت عن عدد هام من هذه الصروح الدفاعية الدائرية أو المخروطة الشكل المشيدة قبالة الأندلس، إلا أنه قد يرجح أن الأمر يتعلق هنا بأبنية تعود إلى ما بعد العصر المريني.

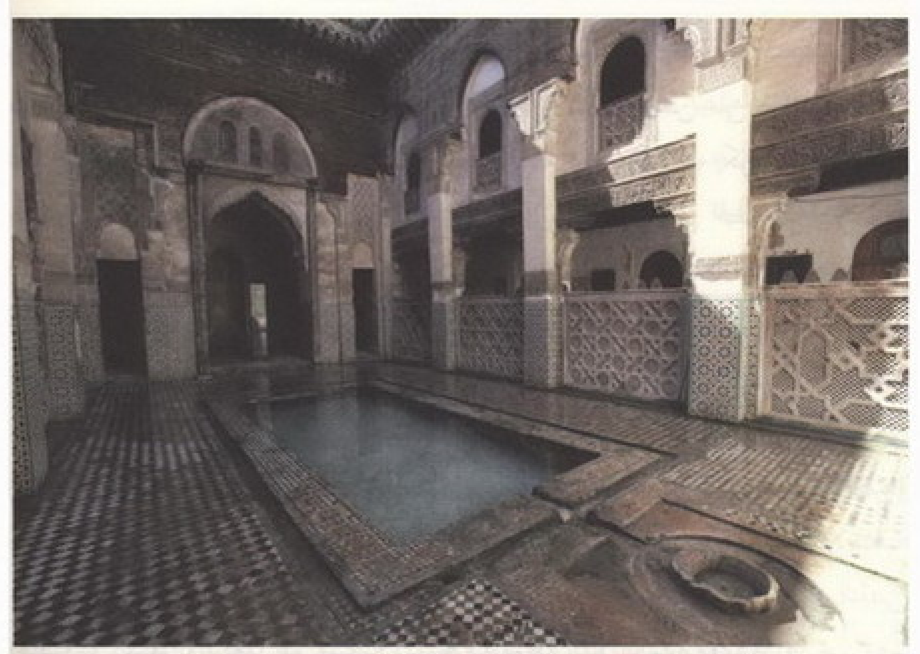
المدارس والزوايا والأضرحة: تطور فن المعمار

عُرف العصر المريني بمجموعة المدارس التي أنشئت خلاله. وقد حظيت مدينة فاس كعاصمة بأكبر عدد منها. غير أن هنالك مدارس ظهرت بمدن أخرى كمكناس وسلا

والرباط وتازة وسبتة وآسفي وأغمات والقصر الكبير وتلمسان أيضا. أما التصميم العام لهذه المباني، فقد حافظ المجال على توزيعه حول صحن مركزي مهيمن على بقية المكونات. غير أن ضيق المساحات المتاحة في قلب مدن مكتظة في الغالب لم يكن ليسمح دائما بتناسق المكونات تناسقا محكما. ذلك أن الحاجة إلى غرف لسكنى الطلبة كالحاجة إلى المرافق الضرورية للعبادة، من ميضآت وأمكنة للصلاة والتدريس قد ألزمت البنائين باستعمال أبسط المساحات المتوفرة من الأرض. من هنا أتى اللجوء إلى الفناءات الداخلية الصغرى لإضاءة غرف الطلاب المحيطة بها. ومن هنا أيضا أتى اختيار الطابق الأرضي أحيانا بغية تخصيصه للمصلى والصَّحْن وبيت الوضوء، مع الاحتفاظ بالطابق العلوي للغرف كما هو الشأن بالنسبة لمدرسة العطارين مثلا. وتعتمد مدرسة سلا نفس التصميم رغم عدم توفرها على المراحيض بالطابق الأرضي. وإذا كانت الضغوط المترتبة عن هذه الإكراهات غير ظاهرة بسهولة للعيان، فإنما ذلك بفضل ما أقدم عليه القيمون على الإنجاز من تعويض النقص الحاصل في المرافق وتوزيعها عبر تشكيلات زخرفية موفقة تبدو العمارة معها وكأنها مجرد رافد للزّخرفة لا غير. وهكذا فإن مختلف المواد المستعملة، من زليج ورخام وجبس وخشب، قد وضعت إزاء بعضها فجاءت مرتبة حسب نظام دقيق مدْروس يسمح بتغطية المساحات التي عينت لها. وتحتضن اللوحات أو الأفاريز الناتجة عن هذه العملية زخارف هندسية أو نباتية أو نقائش كتابية تتراقص عبرها الظلال والأشعة فتسهم بذلك في الحفاظ لكل مكون من المكونات بلونه الخاص.

وضمن هذا المجموع المهم من أماكن التدريس، يحق لنا أن نقف وقفة خاصة بفاس عند مدرسة أبي عنان (749-1348/759-1358). فهي أوسع من قريناتها أولا؛ وهي تتكون من طابق أرضي حيث توجد قاعة للصلاة بمنبرها وقاعتان أخريان للدرس وغرف للطلبة، وكذا من طابق علوي مخصص بأكمله للغرف. ولهذه المدرسة صومعة ومرافق خارجية تتكون من بيتين للوضوء وساعة مائية قبالة المدخل الرئيس. ويحيل هذا الأسلوب المتبع في انتظام مكونات الطابق الأرضي حول الصحن على التخطيط التعامدي الشكل المعروف بالمشرق في إقامة المخادع الكبرى أو ما يُعْرف بالأواوين. أما وجود المنبر، فيدل على ارتقاء مصلى المدرسة إلى مستوى المسجد الجامع. وأخيرا، فإن الساعة الخارجية تعد من مستجدات العصر.

ولن يتأتى لنا أن نختم هذا القسم المخصص للمعمار الديني دون أن نتحدث عن الزوايا الرسمية. أسست هذه المباني بضواحي بعض المدن كتازة وسلا مثلا، وهي عبارة عن مآو أعدت للمسافرين أو الزوار القاصدين أضرحة الأمراء أو لهم جميعا كما هو الشأن بالنسبة للمدافن الملكية بشالة حيث توجد زاوية للإيواء كذلك. وعملا بنفس الخطاطة المعمارية المعتمدة في المدارس، فإن مكونات هذه المباني قد انتظمت حول الصحن، وهي تتركب من غرف وقاعات أوسع منها بالإضافة إلى مصلى وبيت للوضوء. وقد بُذل فيها مجهود كبير



67. صحن مدرسة الصهريج (فاس)

على مستوى الزخرفة التي تعتمد نفس العناصر المعدة بالمواد نفسها حفاظا على الروح والاتجاه اللذين أصبحا سنة تحتذى.

أما المدافن الملكية المرينية، فإننا لا نعرف منها بالتدقيق غير مقبرة شالة. ذلك أن موقع المدفن الأول، الموجود بتافرطاست، يظل مجهولا إلى اليوم. والحفريات الأثرية التي أنجزت خلال الثمانينيات من القرن الماضي بعين قرّواش، حيث يُعتقد وجود هذا الموقع، لم تفض قط إلى النتائج المبتغاة. ويبدو أن أبا يوسف يعقوب هو الذي كان وراء تأسيس روضة شالة، غير أن أبا الحسن هو الذي أنجز هذه المعلمة الرائعة التي أمست اليوم خربة. وبالنسبة لأضرحة الأمراء التي امّحت كل قاعاتها، فإنها بنيت بمعية مسجد ومدرسة شامخة - ذات تصميم مطابق للأنموذج المعتاد - وصومعة. كما شُيدت زاوية لإيواء الزوار بجوار المدخل الرئيس للمقبرة. لذا فإن هذه الأخيرة تعد مركبا للعبادة والترحم وتجمع في نفس المكان بين عدة مرافق ذات وظائف متنوعة متكاملة. أما ما تبقى من بعض الزخارف التي كانت تكسو العديد من المساحات، فهي تُفصح، رغم تدهورها البالغ حاليا، عن الثراء الزخرفي الذي رامه البناة بهدف إضفاء المزيد من الروعة والقداسة على المدافن. هذه الزخارف تندرج كلها ضمن النماذج الآنفة الذكر، غير أن النقائش الخطية قد ركزت هنا بصفة خاصة على النصوص المقدسة مع الربط بينها وبين طبيعة المكان. ثم إن نقوش بعض شواهد القبور المصاغة من الرخام المتميز لتعتبر تحفا فنية أصيلة ووثائق من أنفس النقوش التي عرفها العصر.

تفرُّد فنون الأثاث

وفي الأخير، هنالك الصنائع الفنية المرينية التي تسمح بالوقوف على أوجه أخرى من إنتاجات القرنين السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي والثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وإن لم يتوفر منها اليوم إلا بعض نماذج التحف المؤثثة للمساجد وبعض التحف الخزفية الأخرى بدرجة ثانية. وضمن التحف الأولى، تعتبر العنزات عنصرا هاما مجددا. وهي تحيل على ما سبق أن أشرنا إليه من تلك المحارب التكميلية المزينة بزخارف أخادة. وتمثل الثُّرَيّات الصنف الثاني من هذه التحف. وهي تتكون من تيجان ذات أحجام متناقصة يعلو بعضها البعض مع اعتماد كل منها على قوائم تحمل ركائز معدنية توضع فيها المصابيح. ويختلف عدد التيجان بحسب حجم الثريا. وتنصهر الركيزة المحورية والتيجان في شكل مخروطي ذي مستويات متعددة. وتُزين الثريا زخرفة يغلب عليها الطابع النباتي والهندسي وإن كانت لا تخلو من نقوش كتابية، وهي زخرفة تسمو بمجموع القطع فتجعل منها نماذج فنية أصيلة. وهكذا فإن الثريا الكبرى التي علقت بمسجد تازة عام 1294/693 قد اعتبرت أكبر ثريات العالم الإسلامي إذاك، إذ كان علوها يصل إلى أربعة أمتار ونصف، باحتساب الذيل، بينما يبلغ قطرها مترين ونصف. وقد تكون هذه القطع الأثرية الفخمة قد صيغت انطلاقا من قطع سبق استعمالها كما هو الشأن بالنسبة لبعض النواقيس المسيحية التي أُعيد استعمالها لتجعل من الثريا الصغرى بمسجد تازة نموذجها المريني الأمثل.

أما الخزف المريني، فإنه لم يحظ بعد بما يكفي من الدرس لكي يمكننا أن نقدم حصيلة نهائية عنه، وذلك بالرغم مما جادت به الأبحاث الميدانية من نتائج. والواقع أن قسطا كبيرا من المواد المتوفرة قد عثر عليه خارج موقعها الإستراتيغرافي (أي الطبقي)، فتعذر بذلك تحديد التأريخ لها بشكل دقيق. ومجموع القطع الأثرية التي أمكن تحديد تاريخها بكامل الدقة قد اكتشفت أساسا بموقعي شالة وبليونش، وتعود كلها إلى القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. يتعلق الأمر بالنسبة لهذه القطع إما بخزف مُرَقَّش وإما بخزف مزخرف بتقنية كُورْدا سيكا (الحبل الجاف)، مما يدل على أن الإنتاج المريني منحدر من الفن الموحدي بالنسبة للصنف الأول وأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بغرناطة النصرية بالنسبة للصنف الثاني.

هذا وقد تجلت الحيوية المرينية من جهة أخرى في مجال لم تبرزه الدراسات بعد إلى اليوم، ونقصد فن صنع الشمسيات وفن الزجاج المُعَشَّق، مع أن كلا الفنين قد ظل سائدا في العديد من المآثر، سواء منها الدينية أو المدنية. ويمكن الوقوف على أحسن نماذج هذا الإنتاج بمدرسة العطارين بفاس. ففي أسفل القبة الخشبية التي تغطي المصلى، يلاحظ تعاقب لوحات الجبس المنقوش مع كُوى مزدانة بالشمسيات. وتعتمد الزخارف بالأساس على فنون الخط بجانب السجل النباتي (سعُف ثنائية غير متقابلة وسيقان تشكل خطوطا طُبعت في شكل هندسي على جانب كبير من الإتقان...). وقد نُقشت بالمناسبة مجموعة من المأثورات والأدعية أبرزها

"المُلْك لله"، وهي مكتوبة بخط كوفي رائع يعتبره بعض المختصين أنموذجا مكتملا للخط الكوفي بالغرب الاسلامي في هذه الفترة. ودون أن نسهب في وصف هذه التشكيلات التي تزين كلا من الكُوى والشمسيات، يكفي أن نشير إلى أنها تشهد بالتقارب البديهي القائم بينها وبين الزخرفة المعمارية التي تم الوقوف عندها من قبل.

خاتمة

نستنتج مما ذكرناه أعلاه أن التنقلات البشرية الكثيرة التي عرفها المغرب قد ساهمت في إثراء نسيجه البشري واختلاط الطارئ بالتليد وكذا في تنوع الثقافة المغربية وتعدد مشاربها كما ساهمت في تغيير أنماط الحياة وأساليب الإنتاج الاقتصادي بالبوادي والمدن على حد سواء. لقد ساد نمط الترحال على نطاق واسع بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ثم انتقل إلى مناطق السهول الخصبة بعد تمكن القبائل القوية من التسرب إليها بدافع الرغبة في التوسع المجالي أو بمبادرة من الدولة. وكان الاقتصاد المغربي زراعيا رعويا في أغلبه قبل منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي ثم تحول بالتدريج إلى اقتصاد زراعي يأخذ بعين الاعتبار حاجيات النشاط التجاري والحرفي مع قيام الدولة المركزية في العهد المرابطي وما تلاه. وساهمت التجارة البعيدة المدى في إنعاش هذا الاقتصاد إلى نهاية القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي بسبب ازدهار التبادل التجاري بين المغرب وبلاد السودان الغربي من جهة وبينه وبين البلاد الأوروبية من جهة ثانية وما كان لذلك من انعكاس إيجابي على الحرف التي كانت منتجاتها تلقى رواجا في الأسواق الداخلية والخارجية. ثم شهد هذا الاقتصاد تراجعا متزايدا مع توالي السنين في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية إلى أن تمكن البرتغاليون في القرن الموالي من السيطرة على النصيب الأوفر من التجارة البعيدة المدى والزج بالاقتصاد المغربي في منافسة غير متكافئة كما سنرى.

أما في المجال الديني، فإن المذهب السني قد انتعش منذ القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي على الأقل بعد جولات من التدافع مع غيره من المذاهب والنحل الإسلامية. ولم تتوان الإمارات السنية في مضايقة المخالفين في المذهب إلى أن تمكن المرابطون من توحيد البلاد على أساس المذهب المالكي. ولما أعلن ابن تومرت مهدويته، أثيرت مسألة العلاقة بين العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي، ثم ترسخت هذه العقيدة في العصر الموحدي وتحقق حولها إجماع الفقهاء والمتصوفة. وقد وجد المذهب الظاهري مكانا له في الحياة الفكرية حينا من الدهر ليختفي مع نهاية الحكم الموحدي فاسحا المجال لمذهب مالك الذي عاد إلى الواجهة من جديد، وتأكد بعودته انتماء المجتمع المغربي لأهل السنة والجماعة. كما انتعش المد الصوفي السني منذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي ونهل صوفية المغرب من مشارب متعددة في الفكر والممارسة الصوفية، وتشبثوا بالمذهب المالكي في الفقه وبالأشعرية

في العقيدة وبالنزعة السنية الأخلاقية ذات الأصول الجنيدية في التصوف، ولم تكن لأغلبهم صلة بالتصوف الفلسفي.

وفي المجال الفكري، ركز المغاربة على العلوم الدينية واللغوية وساهموا في التأليف فيها بنصيب لا بأس به ظهرت بوادره في العصر المرابطي وبلغ أوجه في العصر الموحدي. أما الفلسفة، فإنهم لم يولوها اهتماما كبيرا وإنما اقتصرت عنايتهم ضمن علوم الأوائل على علم الفلك لضبط اتجاه القبلة وموعد شهر الصيام ومواقيت الصلاة، وعلى الحساب لضبط المواريث، وعلى الطب لسلامة الأبدان.

وفيما يخص جانب الفنون والمعمار، فنحن وإن كانت معرفتنا على جانب كبير من الهشاشة حتى الآن بالنسبة للفن الإسلامي إبان فترة البدايات وأثناء القرون التي أتت مباشرة بعدها نظرا لأسباب أهمها ضعف الكشوفات الأثرية، إلا أن مقاربتنا لهذا الفن خلال فترة الدول الكبرى تبدو أحسن من المستوى السابق بكثير. والواقع أن بواكير فن مغربي متفرد قد ظهرت منذ القرنين الثالث والرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين على الأقل، وإن كانت قد ظلت شديدة التأثر بالتيارات الفنية الوافدة من إفريقية والأندلس. ودون أي تنكر لما تم أخذه عن كل من هذين البلدين، فإن اتجاهات فنية جديدة قد برزت بالمغرب ابتداء من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وهي اتجاهات أولت الطرائق الفنية المحلية عناية لم تكن تحظى بها من قبل فتعاملت بذلك مع المنجزات الفنية المتكاثرة الآخذة بناصية التألق وطبعتها بطابع متفرد سوف يصعب على الحركة الفنية اللاحقة أن تأتي بمثله.

هكذا حلت البساطة والصرامة والتماثل والتفنن بالتدريج محل التقاليد الفنية الخاصة بأسلوب الشرق والأندلس. وبما أن القاعدة في مجال العمارة قد أصبحت تتمثل في ضخامة المباني، فلقد أضحى من اللازم تكييف الزخرفة بحسب هذا التوجه، إذ لم يعد هنالك مناص من استعمال السعفة عبر صيغ كثيرة قبل أن يزداد التفنن في تشكيلها بينما احتلت الزخرفة الهندسية مساحات ما انفكت تتضاعف لتحتل حيزا أكبر من ذي قبل. أما الخط الكوفي فقد أصبح يكتب على النقائش بحروف بارزة ناتئة، وأما الأقواس فإن استعمالها قد تعمَّم فأصبحت بذلك أداة من أدوات الهيكلة الجمالية بعد أن كانت مجرد عنصر من عناصر الهندسة. وفيما يتعلق باستعمال الزليج الملون المقرون بالإفريزات الجبسية المنقوشة والقطع الخشبية المتقنة الصنع، فلقد صار هو المميز الأول لمعمار القرنين السابع والثامن للهجرة/ الثالث عشر والرابع عشر للميلاد.

وبالنسبة للفنون الصغرى، فإن الانجذاب نحو الرفاهية والتأنق قد دفعا بكل من معامل المغرب والأندلس إلى الدخول في منافسة فنية أسفرت عن إنتاج تحف خزفية أو معدنية رقيقة الصنع عالية الإتقان ظلت تشي بالمستوى الرفيع الذي بلغته الفنون في عصر المرابطين ثم في أيام الموحدين على الأخص. وفي عصر بني مرين، ظهرت مواد جديدة وتطورت أخرى

فكان لكل ذلك تأثير بيّن في الابتكارات الفنية كما هو الشأن بالنسبة للعنزات والثريات التي أضحت من العناصر القارة المؤثثة لأماكن العبادة. وعلى مستوى الزخرفة، عرفت التشكيلات النباتية والهندسية والكتابية نفس الأهمية التي كانت تتسم بها العمارة بينما وجد الفن التشخيصي المتعلق بالرسوم الآدمية والحيوانية على السواء فرصة سانحة للتطور والازدهار في جو التأنق السائد في القصور الملكية.

الملاحق

الملحق I

حول فتوى المغيلي المتعلقة بكنائس اليهود بتوات

- رد أبي محمد عبد الله بن أبي بكر العصنوني

كتب صاحبنا الفقيه أبو محمد عبد الله بن أبي بكر العصنوني من توات لفقهاء تلمسان وفاس ما نصه:

« سيدي رضي الله تعالى عنكم، وأدام بمنه عافيتكم، ومتع المسلمين بطول حياتكم. جوابكم الكريم في مسألة وقع فيها النزاع بين طلبة الصحراء، وهي كنائس اليهود الكائنين بتوات وغيرها من قصور الصحراء، فقد شغب علينا فيها المغيلي وولده سيدي عبد الجبار تشغيبا كاد أن يوقع في الفتنة [...] وذلك أني طالعت ابن عرفة فوجدته حصل في بلد العنوة والذي اختطه المسلمون ثلاثة أقوال، ثم تكلم على حكم بلاد الصلح. ثم طالعت ابن يونس فوجدته تكلم على تلك الأقسام الثلاثة وأتى بقول مالك في بلد الإسلام دليلا على الحكم الذي أسسه في البلد الذي اختطه المسلمون [...] ولما حصل عندي هذا الفهم الذي قررته لكم، وسبق أيضا إلى فهمي أن المسألة المسؤول عنها هي مندرجة في البلد الذي اختطه المسلمون، إذ معنى الاختطاط عندي هو البناء والتأسيس [...] وقد كنت وفقكم الله رأيت في البرزلي ما نصه: شرط المأمور به أن يكون واجبا بالإجماع [...] والصواب عندي تقريرها اتباعا لقول الغير لجري العمل به في كثير من مدن المغرب، وهي مما اختطه المسلمون في صدر الإسلام وبعده [...] وخالفني المغيلي وقال إن هدمها واجب، وقال: لا يعلم فيها خلاف، وقال لا يفتي بتقريرها إلا دجال. وكان هذا الجواب هو رأي السائل الفيجيجي، ونَفَيا الخلاف الذي نقلته وقالا إنه ليس بموجود في النازلة. والمغيلي في بعض الأوقات على رؤوس الإشهاد يدعي الإجماع ويقول لمن يدعوه إلى هدمها تهدم وإن أدى إلى قطع الرؤوس، ومن مات ممن يريد هدمها فهو من أهل الجنة ومن الآخرين فهو من أهل النار. وحكم على من منع من هدمها بالنار لأنه رفع دين الكفر ونصره وقرر بيتا يسب فيه رسول الله ».

الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، II/214-216.

■ جواب أحمد بن محمد بن زكري (ت 899 / 1493) لأبي بكر العصنوني

« الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا ومولانا محمد رسول الله [...] إلى الأخ في الله أبي محمد عبد الله بعد السلام عليكم، قد وردت علي أسئلتك [...] ووردت على إثرها كتب وسؤال من قبل المغيلي طالبا الجواب في قضية الكنائس التي سألت عنها، فأما أسئلتك فقد حصلت والحال على ما وصفت لك، وسيقع الجواب له عن سؤاله إن شاء الله عز وجل. وما عندي في القضية إلا ما وقع في الجواب لك، وكان ذلك على إثر جوابي في قضية وردت علي من المشرق مثل قضيتك.

وحاصل سؤالها: كنيسة في بيت المقدس لأهل الذمة أراد بعض الفقهاء هدمها، فهل تهدم أم لا؟

فأجبت عن السؤال وهو مكتوب في رق بما حاصله: إن بيت المقدس قد استفتحه الصحابة رضي الله عنهم صلحا من غير خلاف بين أهل السيرة والتاريخ. وما استفتح صلحا للصلحي الإحداث على مذهب المدونة، فكيف يهدم ما هو مبني من قبل الفتح؟ [...] وأما كنائس البلاد الصحراوية فأقرب شيء في تلك البلاد أنها مملوكة لأهلها بالإحياء والاختطاط، ويبعد فيها أن تكون عنوية أو صلحية. ولا سبيل إلى هدم ما وجد فيها من الكنائس إلا إذا اثبت أن أهل تلك البلاد ملّكوا الذميين الأرض على أن يبنوا فيها كنيسة. وإثبات هذا هو المتفق على منع الإحداث به وعلى وجوب الهدم، ولا خفاء في عدم ثبوت ذلك. وأما سواه [ف]لا يصح معه الهدم بوجه من الوجوب إلا بوجه العدوان والظلم لأهل الذمة، اللهم إلا إن كان القائم عليهم ينكر مشروعية ضرب الجزية وإعطاء الذمة المعلوم ضرورة من دين الأمة، فحينئذ يكون خارقا للإجماع القطعي، وقد علم كفر منكره، ولا خلاف بين المسلمين في سائر الأعصار وفي جميع الأمصار في مشروعية ضرب الجزية وإعطاء الذمة إلى أن ينزل عيسى بن مريم عليه السلام من السماء إلى الأرض فحينئذ لا تعطى لكافر ذمة [...] »

الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، 228/II.

الملحق II

ارتباط ظهور الوباء بالمجاعات والفتن

« ويحدث هذا المرض – يعني الوباء – أيضا عن فساد الأغذية المستعملة في زمان المجاعات، وغلاء الأسعار، فيضطر فيه الإنسان إلى تناول غذاء غير مألوف قد فسد وتعفن لطول زمانه وقدمه، فيفسد المزاج من هذه الأغذية، وتحدث الأمراض القاتلة. ولا يكون هذا الموت إلا بأثر الغلاء، فهو لازم من لوازمه [... ويحدث الغلاء] إما لاحتباس المطر في البلاد المحتاجة إليه،

وإما لظهور الفتنة والحروب بسبب خروج الخوارج عن الملوك؛ فإذا دامت الفتنة وقع الفساد في الحواضر والبوادي، وفسدت حبوبها المختزنة، وانقطعت الطرق وتعطلت المرافق لأجل ذلك. وهذا الوباء لازم من لوازم الغلاء، كما أن الغلاء لازم من لوازم الفتنة الدائمة، وكان شيخي رحمة الله عليه يقول لي: إذا ظهر الخوارج واشتدت الفتنة فحقق ظهور الغلاء لأنه لازم لها وناشئ عنها، وإذا كان الغلاء وطال واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء ».

علي بن عبد الله بن محمد بن هيدور التادلي (ت 816/1413)، **الأمراض الوبائية**، مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط رقم 9506، ص 1ب.

الملحق III

العرب لا يتغلبون إلا على البسائط

« وذلك أنهم بطبيعة التوحش التي فيهم أهل انتهاب وعيث، ينتهبون ما قدروا عليه من غير مغالبة ولا ركوب خطر، ويفرون إلى منتجعهم بالقفر؛ ولا يذهبون إلى المُزَاحَفَة والمحاربة إلا إذا دَافَعُوا بذلك عن أنفسهم. فكل مَعْقَل أو مُسْتَصْعَب عليهم فهم تاركوه إلى ما سَهُلَ عنه، ولا يعرضون له. والقبائل المُمْتَنِعَة عليهم بأوعار الجبال بمنجاة عن عيثهم وفسادهم؛ لأنهم لا يَتَسَنَّمُون إليهم الهضاب، ولا يركبون الصعاب، ولا يحاولون الخطر. وأما البسائطُ متى اقْتَدروا عليها بفقْدان الحامية وضعف الدولة، فهي نَهْبٌ لهم وطُمْعَة لأكْلِهم، يرددون عليها الغارةَ والنهبَ والزحف لسهولتها عليهم، إلى أن يصبح أهلُها مُغَلَّبِين لهم؛ ثم يَتَعَاوَرُونَهم باختلاف الأيْدي وانحراف السياسة، إلى أن ينقرض عُمْرانهم ».

عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، تحقيق إبراهيم شبوح وإحسان عباس، تونس 2006، 260/I.

الملحق IV

اجتماع الطوائف الصوفية ببلد دكالة

« ولقد حضرت مع جملة من هذه الطوائف مواطن عديدة منها زمان اجتماع فقراء المغرب الأقصى، على ساحل البحر المحيط، جوف إقليم دكالة بين بلد آسفي وبلد تيطنفطر [...] زمان قضائي بدكالة. وهي أرض مستوية طولها مسيرة أربعة أيام وكذلك عرضها. ووجدت فيها خمسة وعشرين مدرسا. وبلغت أزواج حرائثها، زمان ورودي عليها، عشرة آلاف وبعض حيوان فيها من إنسان وغيره زائد على مثله في قدره. وليس بها نهر ولا عين إلا آبار طيبة، دخلها القاضي أبو بكر بن العربي، رضي الله عنه، بعد رجوعه من العراق وعجب من قلة مائها وكثرة خيرها. وقال: رأيتها أنبتت ثاني يوم المطر. وكان الاجتماع في شهر ربيع الأول

المبارك الأسعد الأنور، سنة تسع وستين وسبعمائة. وحضر من لا يحصى عدده من الفضلاء. ولقيت هناك من أخيارهم وعلمائهم وصلحائهم ما شَرَدَت به عيني بسبب كثرتهم [...] ووردت عليهم أصحاب العلل المزمنة كالمقعدين وغيرهم. ورأيتهم يتزاحمون في حلق الذكر، والمريض يتضرع ويرغب في صلاح جسده كأنه يطلب قوته؛ فيقوم من يأخذ بيد المريض ويصرفه وقد رجعت إليه صحته. ومنهم من يضربه بطرف كسائه فيقوم كأنه حل من عقال؛ ثم يختلط الرجل الذي يفعل ذلك بالقوم ولا يعرف شخصه. وهذا كنت أسمعه حتى رأيته، والله، عيانا [...] ورأيت في هذا المجمع العظيم والمشهد الجسيم غرائب وعجائب لا يرى مثلها أبدا لتغيير الأحوال بعد ذلك ».

أبو العباس أحمد بن قنفذ القسنطيني، **أنس الفقير وعز الحقير**، اعتنى بنشره وتصحيحه محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1965، ص 71-72.

الملحق V

قصور القصبة الموحدية بمراكش

« وحضرة مراكش [546] مما سكنتها وعرفتها ظاهراً وباطناً، ولا أرى العبارة تفي بما تحتوي عليه، ويكفي أن كل قصر من قصورها، مستقل بالديار والبساتين والحمام والاصطبلات [...] حتى يغلق الرئيس منهم بابه [...] ولا يشتري شيئا من السوق لمأكل، ولا يقرئ أولاده في مكتب خارج [...] وفيها قصور عظيمة، وبها قصر الخلافة، بناه المنصور بن يوسف بن عبد المؤمن، وهو وسط المدينة، اختطها خارج مراكش خاصة به ولخواصه وتعرف بتامرّاكشت [...]

ولا أدري كيف أصل إلى غاية من الوصف، أصف به ترتيب هذه المدينة المحدثة، فإنها من عجائب همات السلاطين، ذات أسوار ضخمة، وأبواب عالية، وبها قصر الخلافة، وبه ديار عظيمة، منها دار البلور ودار الريحان، ودار الماء، وكل دار منها لا تخلو من المياه والبساتين العجيبة، والمناظر المرتفعة المشرفة على بسائط مراكش ».

العمري، **مسالك الأبصار...**، الدار البيضاء، 1988، ص 131.

الملحق VI

المنبر والمقصورة المتحركان

« ونقل إليه منبرا عظيما كان قد صنع بالأندلس، في غاية الإتقان، قطعاته عود وصندل أحمر وأصفر، وصفائحه من الذهب والفضة، وصنع مقصورة من الخشب لها ستة

أضلاع، تسع أكثر من ألف رجل، وكان المتولى لصنعة خروجها رجل من أهل مالقة، يقال له الحاج يعيش [...]

وكيفية هذه المقصورة أنها وضعت على حركات هندسية ترفع بها لخروجه، وتخفض لدخوله، وذلك أنه صنع على يمين المحراب باب داخله المنبر، وعن يساره باب داخله دار فيها حركات المقصورة والمنبر، وكان دخول عبد المؤمن وخروجه منها، فكان إذا قرب وقت الرواح إلى الجامع يوم الجمعة، دارت الحركات بعد رفع البسط عن موضع المقصورة، فتطلع الأضلاع به في زمن واحد لا يفوت بعضها بعضا بدقيقة، وكان باب المنبر مسدودا، فإذا قام الخطيب ليطلع عليه، انفتح الباب وخرج المنبر في دفعة واحدة، بحركة واحدة، ولا يسمع له حس، ولايرى تدبيره ».

مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، طبعة علوش، الرباط، 1936، ص 119- 120.

الملحق VII

محمل المصحف العثماني وحركاته الهندسية

« واعتنى به ملوك الموحدين غاية الاعتناء، كما ذكره ابن رُشَيْد في رحلته، ولا بأس أن أذكر كلامه بجملته، والرسالة في شأن المصحف لما فيها من الفائدة، ونص محل الحاجة منه [...]

وعلى ذكر هذا المصحف الكريم فلنذكر كيفية الأمر في وصوله إلى الخليفة أمير المؤمنين عبد المؤمن، وما أبدى في ذلك من الأمور الغريبة التي لم يُسْمع بمثلها في سالف الدهر، حسبما أطرفَنَا به الوزير الأجلُّ أبو زكرياء يحيى بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الملك بن طُفَيْل القيسي حفظه الله تعالى وشكره، مما استفاده وأفاده لنا مما لم نسمع به قبل، عن كتاب جده الوزير أبي بكر محمد بن عبد الملك بن طفيل المذكور، مما تضمنه من وصف قصة المصحف، فقال: [...]

ثم إنهم أدام الله سبحانه تأييدهم، ووصل سعودهم، لما أردوا من المبالغة في تعظيم المصحف المذكور، واستخدام البواطن والظواهر فيما يجب له من التوقير والتعزير، شرعوا في انتخاب كسوته، وأخذوا في اختيار حليته، وتأنقوا في استعمال أحفظته، وبالغوا في استجادة أَصْوِنته، فحشروا له الصناع المتقنين والمهرة المتفننين، ممن كان بحضرتهم العليّة، أو سَائِر بلادهم القريبة والقصية، فاجتمع لذلك حُذاق كل صناعة، ومهرة كل طائفة من المهندسين والصواغين والنظّامين والحلائين والنقاشين والمرصِّعين والنجارين والزواقين والرسامين والمجلدين وعرفاء البنائين، ولم يبق من يوصف ببراعة، أو يُنسب إلى الحذق في

صناعة، إلا أحضر للعمل فيه، والاشتغال بمعنى من معانيه، فاشتغل أهل الحيل الهندسية بعمل أمثلة مخترَعة، وأشكال مبتدَعة، وضمَّنوها من غرائب الحركات، وخفيٍّ إمداد الأسباب للمسببات، ما بلغوا فيه منتهى طاقتهم، واستفرغوا فيه جهد قوتهم [...]

مما صنع للمصحف العظيم من الأصْونة الغريبة، والأحفظة العجيبة، أنه كُسي كلّه بصِوَان واحد من الذهب والفضة ذي صنائع غريبة من ظاهره وباطنه، لا يشبه بعضها بعضا، قد أُجري فيه من ألوان الزجاج الرومي ما لم يُعهد له في العصر الأول مثال، ولا عمر قبله يشبهه خاطر ولا بال، وله مَفاصل تجتمع إليها أجزاؤه وتلتئم، وتتناسق عندها عجائبه وتنتظم، قد أسْلسَتْ للتحرك أعطافه، وأُحكم إنشاؤها على البغية وانعطافُها، ونظم على صفحته وجوانبه من فاخر الياقوت ونفيس الدُّرِّ وعظيم الزمرد ما لم تزل الملوك السالفة والقرون الخالية تتنافس في أفراده، وتتوارثه على مرور الزمن وتَرْداده [...]

وكسي المصفح العزيز بصِيوان لطيف من السندس الأخضر، ذي حلية خفيفة تلازمه في المغيب والمحضر، ورتب ترتيبا يتأتى معه أن يكسى بالصّوان الأكبر، فيلتئم به التئاما يغطي على العين من هذا الأثر، وكمل ذلك كله على أجمل الصفات وأحسنها، وأبدع المذاهب وأتقنها، وصُنع له محمل غريب الصنعة، بديع الشكل والصيغة، ذو مفاصل ينبو عن دقتها الإدراك، ويشتد بها الارتباط بين المفصلين ويصح الاشتراك، مُغَشَّى كله بضروب من الترصيع، وفنون من النقش البديع، في قطع من الآبنوس والخشب الرفيع، لم تُعمل قَطُّ في زمان من الأزمان، ولا انتهت قَطُّ إلى أيسره نوافذ الأذهان، مُدار بصنعة قد أُجريت في صفائح الذهب، وامتدت امتداد ذوائب الشُّهب، وصُنع لذلك المحمل كرسي يحمله عند الانتقال، ويشاركه في أكثر الأحوال، مرصّع مثل ترصيعه الغريب، ومُشاكل له في جودة التقسيم وحُسن الترتيب، وصُنع لذلك كلّه تابوت يحتوي عليه احتواء الْمِشْكاة على أنوارها [...]

وله في أحد غَواربه بابٌ ركبت عليه دفّتان قد أُحكم إرتاجهما، ويسر بعد الإبهام انفراجهما، ولانفتاح هذا الباب وخروج هذا الكرسي من تلقائه وتركب المحمل عليه، ما دبرت الحركات الهندسيّة، وتلقيت تلك التنبيهات القدسية، وانتظمت العجائب المعنويّة والحسيّة، والتأمت الذخائر النفيسة والنفسيّة، وذلك أن بأسفل هاتين الدفَّتَينِ فَيْصَلا فيه موضع قد أُعِدَّ له مفتاح لطيف يدخل فيه، فإذا أُدخل ذلك المفتاح فيه وأديرت به اليد انفتح الباب بانعطاف الدفتين إلى داخل الدفتين من تلقائهما، وخرج الكرسي من ذاته بما عليه إلى أقصى غايته، وفي خلال خروج الكرسي يتحرك عليه المحمل حركة منتظمة مقترنة بحركته يأتي بها من مؤخر الكرسي زحفا إلى مقدمه، فإذا كمل الكرسي بالخروج وكمل المحمل بالتقدم عليه انغلق البابُ برجوع الدفّتين إلى موضعهما من تلقائهما دون أن يمسهما أحد، وترتبت هذه الحركات الأربع على حركة المفتاح فقط دون تكلف شيء آخر، فإذا أدير

المفتاح إلى خلف الجهة التي أدير إليها أولا انفتح الباب وأخذ الكرسي في الدخول والمحمل في التأخر عن مقدم الكرسي إلى مؤخره، فإذا عاد كلٌّ إلى مكانه انسدَّ البابُ بالدفتين أيضا من تلقائه، كل ذلك يترتب على حركة المفتاح، كالذي كان في حال خروجه، وصَحَّتْ هذه الحركات اللطيفة على أسباب ومُسَبَّبَات غائبة عن الحس في باطن الكرسي، وهي مما يَدِقُّ وصفها، ويصعب ذكرها، أظهرتها بركاتُ هذا الأمر السعيد، وتنبيهات سيّدنا ومولانا الخليفة، أدام الله تعالى أمرهم وأعزَّ نصرهم ».

المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**،
بيروت، 1968، I/606-607 و 611-614.

الفصل السادس

المغرب ومنعطف
القرن التاسع للهجرة/ الخامس عشر للميلاد

مقدمة

أكد هذا المؤلَّف أهمية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي وأفرده بفصل مستقل، ووسمه بالمنعطف تلميحا إلى خطورته وتنبيها إلى كونه فترة انتقال مهدت البلاد للخروج من العصر "الوسيط" والتوجه نحو العصر "الحديث"، خصوصا وقد اختل خلاله ميزان القوة لصالح أوروبا.

فمقابل نهضة الأوروبيين وخروجهم إلى العوالم الجديدة وإنشائهم لإمبراطوريات شاسعة، ظهرت بوادر الأزمة لدى المغاربة وخضعوا لوضعية الاحتلال ورزح المجتمع عموما تحت وطأة الألفية ووساوسها. ونظرا لأهمية وخطورة احتلال سبتة سنة 1415/818 على تطور المغرب اللاحق، اتخذناه نقطة انطلاق لهذا القرن المنعطف. وباكتساح الإيبيريين لسواحل المغرب وتفاقم أوضاع البلاد وأزمة الدولة، اصطبغت ردة فعل المغاربة بالجهاد ومحاولة إقامة دولة قادرة على مجابهة هذه التحديات الجديدة، فكانت بيعة الشريف محمد القائم بأمر الله سنة 1510/916 علامة نهاية هذا القرن ومنطلق تأسيس الدولة السعدية.

ويعدُّ هذا القرن من الحلقات المعتمة في تاريخ المغرب، إذ لا نتوفر على ما يكفي من مادة مصدرية قمينة بإضاءته وتبديد غموضه فبالأحرى إبرازه كمنعطف حاسم. ويرجع السبب في ذلك إلى شح إسطوغرافيته المترتب عن ضعف الدولة المركزية ؛ لذا فإنه لا سبيل إلى تناول قضاياه بالصورة المرغوبة إلا بالإفادة من مصادر لم تحظ حتى الآن بكل ما تستحقه من عناية ومنها كتب التصوف والنوازل والأحكام والوثائق والبدع وبعض التصانيف المشرقية، ثم

المصادر الأوروبية وفي مقدمتها الوثائق البرتغالية من حوليات ورحلات وشهادات إبراء الذمة وسجلات الضرائب.

قوام هذا الفصل تركيب ما جاء في دراسات جدية بددت بعض الغموض وأضاءت شيئا من العتمة التي تلف بعض قضايا هذا القرن ومنها :

- اختفاء الدولة المرينية خاتمة دول العصبيات القبلية الكبرى والتمهيد لظهور دولة الشرفاء ؛ وتكمن أسْبابه في تراجع الحضور المغربي في البحر بعد هزيمة طريف سنة 1340/741، ومخلفات الطاعون الجارف الذي اجتاح المعمور سنة 1348/749، ومقتل السلطان أبي عنان آخر السلاطين المرينيين الكبار سنة 1358/758، واستبداد الوزراء على السلاطين وتفكك الدولة المركزية وتعدد الزعامات المحلية بالإضافة إلى تحجر الهياكل الداخلية والبنيات الاجتماعية والاقتصادية وما نجم عنه من عوائق حدت من فرص التجديد لفترة طويلة ومهدت للاحتلال الأجنبي؛
- الغزو الإيبيري الذي أفاد من هذه الأسباب وعمق أزمة الدولة والمجتمع وأذكى الشقاق في الأمة؛
- الحركيات المستحدثة التي تميزت بتعزيز مكانة الشرفاء داخل المجتمع وتنامي دور المتصوفة بشكل غير مسبوق جعل من هذا القرن قرن التصوف بامتياز.

تحجر الهياكل الداخلية

شهد المغرب الأقصى في منتصف القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية وتهديدات خارجية لم يتمكن المرينيون من إيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك عقب انتشار الطاعون الجارف ومقتل السلطان أبي عنان. وقد مهد هذان الحدثان الأخيران لنهاية حقبة تاريخية امتدت زهاء أربعة قرون عرفت بحقبة دول العصبيات الكبرى كما أسلفنا.

مخلفات أزمة القرن الرابع عشر

سبق أن استعرضنا بتفصيل ما عرفه المغرب بعد مقتل السلطان أبي عنان سنة 1358/758 من أزمة سياسية عميقة تعتبر انعكاسا لمعطيات بنيوية تتصل بكيفية تدبير التوازنات الداخلية للدولة المرينية، ومعطيات أخرى ظرفية تتحكم فيها الأوضاع الجيوسياسية لغرب المتوسط. فقد انبنى نظام الحكم المريني على تفويض السلطة السياسية والاقتصادية وعلى الإشراك المراقب في المنافع كما مر من قبل. ويبدو أن هذا النظام قد استمر بفضل سلاطين أقوياء، وتوفر الدولة على مداخيل التجارة الصحراوية وامتداداتها المتوسطية. لكن عناصر الخلل كانت قائمة منذ البداية، إذ كانت تطفو على السطح بمناسبة انتقال الحكم أو على إثر

الحروب المغاربية أو ثورات الأمراء أو تحركات القبائل البدوية التي كانت مسيطرة على أطراف البلاد.

وقد أفرزت هذه العناصر ظواهر سياسية ثابتة طبعت النظام السياسي المريني ثم الوطاسي بدرجات متفاوتة وكان لها تأثير على مجريات ووقائع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، بحيث نجدها تعود بشكل أو بآخر خلال هذا القرن، ومنها:

– تنامي نفوذ المشيخة المرينية وتأثيرها في أهم القرارات، واختيار كبار الوزراء من داخل هذه المجموعة التي كانت تضم أسرا وجهت الحياة السياسية في فترة ضعف الدولة، كبني فودود وبني ماساي وبني الكاس وبني غازي وبني يابان وبني وطاس. ومعلوم أن بعض أطراف هذه الهيئة النافذة كانت تعتمد تقديرات ومواقف تخالف أحيانا إرادة كبار السلاطين أنفسهم. وقد استمرت بعض هذه الأسر كبني القبائلي وبني يابان في تدبير أمور الدولة في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي إلى جانب الوزراء الوطاسيين، بل يمكن القول إن سياسة هؤلاء كانت مرهونة بمشيئة باقي شيوخ القبائل (M. Kably, 1986, 204).

– دور القبائل العربية في خلخلة النظام السياسي باعتبار طاقتها العسكرية ومراقبتها لمسالك التجارة واستقطابها وإخضاعها من قبل المرينيين والوطاسيين، مما تسبب في الكثير من الحروب والتنازلات المادية المهمة.

– تدخل المرينيين المتكرر في بلاد المغرب الكبير تثبيتا لزعامتهم السياسية التي لا تكاد تخفي اهتمامهم الشديد بمراقبة المسالك التجارية على امتداد هذا المجال.

– سعي المرينيين إلى الحصول على تزكية مختلف الفعاليات الدينية لتوجهات الدولة واختياراتها من خلال الإشراف على الخطط والمؤسسات المؤطرة للحياة الدينية والعلمية والانفتاح على الأشراف والعمل على احتواء المتصوفة أو ضمان حيادهم، وهي أمور مؤكدة أيضا بالنسبة للقرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي باعتبار الحظوة الكبيرة التي كانت للفقهاء والصلحاء لدى السلاطين الوطاسيين.

– تأثير معطيات الجوار في أحوال المرينيين والوطاسيين، إذ اضطرت الدولتان إلى نهج اختيارات سياسية وعسكرية أملتها حيثيات الجهاد إزاء كل من جيران المغرب وباقي كيانات الأندلس، رغبة منهما في الحفاظ على موقع يسمح بالمشاركة في دورة المبادلات المتوسطية. غير أن ظروف الأزمة والحصار التي أضحى المغرب يعانيها قد جعلته عاجزاً عن التدخل في الأندلس، لا سيما وأن دور النصريين والقشتاليين في توجيه الحياة السياسية بالمغرب كان قد تزايد بعد عهد أبي عنان واتخذ شكل وصاية أجنبية دائمة إبان مرحلة تغلب الوزراء على السلاطين في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي كما سبقت الإشارة؛ وخلال العشرية الثانية من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، تأثر حكم السلطان

أبي سعيد الثالث بالاضطرابات التي كان ابن الأحمر يثيرها داخل المغرب عن طريق دعم الأمير سعيد المقيم آنذاك بغرناطة، وذلك قبل إرساله إلى المغرب على رأس جيش كثيف.

ويعتبر هدم تطوان من قبل القشتاليين في سنة 1400/803 وسقوط سبتة في يد البرتغال سنة 1415/818 تتويجا لهذه الأوضاع وإيذانا ببداية مرحلة جديدة في تاريخ البلاد، هي مرحلة انكماش وتصدع سقطت فيها بعض المواقع الساحلية في يد الإيبيريين كما سنرى.

أما على الجبهة الشرقية، فعلى الرغم من استمرار تدخل بعض ملوك الفترة في شؤون بني عبد الواد وفرض وصايتهم على ملوكهم، فإن مطلع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي يؤكد نهاية ما كان المرينيون يطمحون إليه في تلك الجهات. ذلك أن تدخل السلطان أبي سعيد الثالث في شؤون الحفصيين وتقديمه العون للأمير محمد بن أبي زكرياء الحفصي اللاجئ آنذاك إلى المغرب بقصد استرجاع بجاية سنة 1407/810 لم يؤت أكله بعد أن تمكن أبو فارس الحفصي من القضاء على ابن عمه المذكور، واضعا بذلك حدا لتطلعات المرينيين إلى تلك الجهات. وقد تأكد الأمر نهائيا بعد استيلائه على تلمسان وزحفه على المغرب سنة 1424/827 ثم استرضائه من قبل الحاجب الوطاسي أبي زكرياء الذي أعلن ولاءه لبني حفص وهم على مشارف فاس.

هكذا تأكد حصار المغرب الأقصى من جهتي الشرق والشمال، وكثرت المشاكل التي كان يتعين على الحكام مواجهتها، ومنها محاولة صد البرتغاليين وإرجاع القبائل إلى الطاعة والحد من الاضطرابات عن طريق إيجاد صيغ لإعادة الرؤساء والثوار إلى الولاء ووضع حد لانحسار مجال كل من النفوذ المريني والوطاسي، مع استمالة الصلحاء والشرفاء ممن لهم القدرة على توجيه أهل الأرياف والحواضر في أفق معالجة فساد الأحوال ومواجهة ضغط الغزاة.

التفكك السياسي

يبتدئ القرن التاسع للهجرة/الخامس عشر للميلاد بحكم السلطان أبي سعيد الثالث (800-823/1398-1420) الذي لم يكن يولي أمور الدولة العناية اللازمة حسبما بلغ عنه، إذ يبدو أنه صرف جل وقته للملذات وترك تسيير شؤون الدولة للوزراء والحجاب. وتذكر الرواية أن خبر سقوط سبتة في يد البرتغاليين وصله وهو في مجلس لهو فلم يكترث للأمر في حينه. وفي عهده ابتلي المغرب بحروب مدمرة أثارها السعيد بن عبد العزيز الذي أمده النصريون بالدعم الكافي للاستيلاء على الحكم. وكان من نتائج تلك الفتنة انتشار الخراب في أنحاء المغرب. وقد أشار الوزان إلى طول مدة تلك الحروب وما ترتب عنها من أضرار بالنسبة للعديد من القرى والمداشر، مما اضطر السلطان إلى إعادة تعميرها بواسطة قبائل الشاوية. ومعلوم أن نهاية السلطان أبي سعيد كانت على يد حاجبه عبد العزيز الملياني الذي انتقم منه لسبب يتعلق بالحريم فيما ذُكِر، وقتل في الوقت ذاته عددا من أفراد الأسرة المرينية.

وحسب بعض التأويلات، فإن مقتل السلطان أبي سعيد الثالث يدشن لعهد الانتقال المريني الوطاسي المؤدي إلى الفترة السعدية. فقد شهدت هذه الفترة الانتقالية استقرار البرتغاليين على طول السواحل المغربية، مع ما يمثله ذلك من تحد لتقاليد هيمنة الدولة ومصالحها المالية المتنوعة وسيادتها السياسية على البلاد وكذا للتضامن الديني للسكان (M. Kably, 1986, 166). والواقع أن نجاح الإيبيريين قد كشف عن ضعف قدرات المغاربة على صد الخطر المحدق بالبلاد والدفاع عن الاقتصاد المحلي والحفاظ على احتكار التجارة الأورو-إفريقية. كما ترتب عنه في المدى البعيد حلقة جديدة من العداوات في الداخل بين المتغلبين المتقوقعين وباقي المغلوبين من جهة، وما بين المقاومين وأشياع الغزاة من جهة أخرى. وقد بينت هذه الحلقة مدى التنازل الفعلي للدولة الذي توج التشتت السابق للسلطة وأدى في النهاية إلى انفراد الوطاسيين بالحكم.

نصَّب الوزير أبو زكرياء يحيى الوطاسي على العرش طفلا صغير السن، هو عبد الحق، وحكم باسمه. ودشن بذلك لمرحلة وصاية الوطاسيين التي واكبها استمرار الأوضاع المذكورة. فالثورات لم تتوقف، إذ لم تكد ثورة السعيد بن عبد العزيز تنتهي حتى اندلعت ثورة الشيخ أحمد الورتاجني اللحياني التي أضرت بضواحي مدينة مكناس وعمرانها لمدة عشرين سنة. ثم تمردت قبائل الشاوية بعيد ذلك سنة 846/42-1443. وقد ذهب أبو زكرياء نفسه ضحية لهذه الأوضاع، إذ قُتِل على يد عرب أنْگَادْ سنة 852/1448. ثم تولى الوزارة بعده كل من علي بن يوسف الوطاسي (ت 863/1459) وأبي زكرياء الثاني الذي انتهى عهده آخر سنة 863/1459، وكان أقل الثلاثة قدرة على تسيير دفة الحكم، مما أعطى الفرصة للسلطان عبد الحق لاسترداد نفوذه فاعتقل الوزير المذكور وباقي الأسرة الوطاسية وصفى الذكور منهم، بحيث لم ينج من الموت إلا محمداً الشيخ ومحمداً الحلو اللذين تمكنا من الاعتصام بأصيلا في انتظار أن تتوفر الوسائل الكفيلة باستعادة فاس. غير أن عبد الحق المريني عجز عن إعادة الأمور إلى نصابها على الرغم من ابتعاده عن التقاليد المخزنية القاضية بإسناد منصب الوزارة إلى أحد أعيان العصبية الزناتية، وذلك بإقدامه على تعيين اليهوديين هارون وشاويل في مهمة الإشراف على شؤون الدولة تجنبا لما يمكن أن يصدر عن غير الذمي من التجاوز. بيد أن الأمور لم تستقم بسبب الإجحاف الذي طبع أواخر عهده وانتهى بمقتله ومقتل وزيريه اليهوديين[1] على إثر الثورة التي حملت مزوار (نقيب) الشرفاء الأدارسة بفاس محمد الحفيد الشريف الإدريسي الجوطي إلى الحكم سنة 869/1465.

1 حول هذه الأحداث، يمكن الرجوع إلى الرواية المعاصرة الفريدة التي ذكرها عبد الباسط بن خليل في **الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم**، نشر وترجمة روبير برانشفيك، باريس، 1936، ص 51 – 56. وانظر أيضا :

Mercedes Garcia-Arenal, "The Revolution of Fas ...", *op.cit*, 45 et sqq ; M. Abitbol, *Histoire du Maroc*, Paris, Perrin, 2009, 135 et sqq.

لقد اندلعت هذه الثورة التي عصفت بآخر ملوك بني مرين بسبب تقاطع عدة معطيات أهمها التجاوزات الجبائية والتخلي عن "العوائد" والامتيازات التي درج عليها الشرفاء والأعيان ورفض تجار "القيسارية" لقرار إعادة التجار من ذوي الأصول اليهودية المعروفين بـ"الإسلاميين" إلى متاجرهم الأصلية بالمدينة العتيقة معللين رفضهم بمكانة الوزيرين الذميين في المخزن المريني ومساعدتهما للإسلاميين في إيصال هدية إلى السلطان عبد الحق[2].

وقد تزعم ثورة فاس خطيب القرويين عبد العزيز الورياغلي (ت 1476/881) الذي كان يحرض على اليهود في خطبه، فتبعه خلق كثير، ودعا الشريف الجوطي للقيام بالأمر، لكن هذا الأخير اشترط استصدار فتوى تبيح خلع السلطان المريني ونقض ذمة يهود فاس. فعرض الأمر على مفتي فاس محمد القَوري الذي امتنع لعدم وجود موجب شرعي، وتمسك بالبيعة التي في عنقه تفاديا للفتنة، فكتب الثوار نصا بالنازلة بينوا فيه نقض اليهود للعهد ودعوا هذا الأخير إلى الإفتاء فيه بعد أن هددوا كل من يقف في وجههم، فاضطر في النهاية إلى الإفتاء بجواز قتل اليهود والقيام على السلطان. وهكذا قام الثوار بمبايعة الشريف الجوطي وقصدوا فاس الجديد للانتقام من اليهود ومصادرة أموالهم، وبعثوا إلى السلطان عبد الحق من أجل استدراجه إلى فاس. وقد انتقل الشريف الجوطي إلى قصور المرينيين واتخذ ابنه وزيرا له، قبل التمكن من السلطان عبد الحق وقتله في آخر رمضان سنة 1465/869.

وإذا كانت ملابسات ثورة فاس معروفة في خطوطها الكبرى من خلال بعض الشهادات المعاصرة، فإن الدارسين ذهبوا في تأويل حيثياتها مذاهب شتى وإن أكّد أغلبهم وقوف الصوفية الجزولية تحديدا وراء بيعة الجوطي. وقد خلصت إحدى الباحثات، بعد أن استعرضت في دراستها أغلب النصوص المتعلقة بالموضوع، إلى أن هناك عوامل كثيرة يمكن أن تفسر هذه الثورة، ومنها الصراع بين الوطاسيين والسلطان عبد الحق وكذا بين الأطراف المساندة لكل من الجانبين ثم المنافسة القائمة بين الجزولية والفقهاء، ووجود تيارين بفاس يتزعم أحدهما عبد العزيز الورياغلي الذي كان وراء قيام الجوطي من جهة، والقوري وزروق المتمسكين بالمشروعية من جهة ثانية، لتنتهي إلى التقليل من شأن الدور الذي لعبه العنصر اليهودي في تفجير الثورة على عكس ما جرت به العادة من كثرة الإحالة على الأقلية اليهودية في تفسير بعض أزمات التاريخ المغربي[3]. وبالإضافة إلى ما ذكر، فإننا لا نعرف عن تجربة الجوطي في الحكم إلا ما ذكره الوزان عن انشغاله بتهدئة منطقة تامسنا، أو ما يأتي عرضا في سياق الأحداث الجارية بشمال المغرب آنذاك، وهي أحداث تميزت بإلحاح الوطاسيين على فاس بالحصار لمدة سنتين إلى أن نقصت مدخراتها من المؤن، وهو ما أدى إلى اختلاف كلمة الأعيان حول الجوطي واتصالهم بمحمد الشيخ بغية تسليم المدينة.

2 مجهول، **قضية المهاجرين المسمون اليوم بالبلديين**، تحقيق محمد فتحة، الرباط، 2004، ص60.
3 انظر: Mercedes García-Arenal," The Revolution of Fas ...", *op.cit*, 62-66.

وهكذا تم القبض على الجوطي قبل نفيه إلى تونس في سنة 1471/876 بعد حكم دام زهاء سبع سنوات.

ولنضف أن الشيخ محمد بن سليمان الجزولي اضطلع بدور لافت في هذه الوقائع كما سوف نرى. ومن المرجح أن يكون لنزوعه الى الرئاسة ارتباط بالنسب الشريف وقد بشر بدولة الاجتهاد في سبيل الإصلاح ودولة الجهاد بهدف مقاومة الأعداء. ولتحقيق هذه الغاية، اهتم بتنظيم أتباعه، وذلك بتأسيس عدد من الزوايا في الجنوب. غير أن اغتياله في تاريخ اختلف في شأنه يتراوح بين سنة 1465/869 وسنة 1471/875 قد حال دون تبلور هذه التجربة السياسية القائمة على الشرف والوَلاية معا.

وبدخول محمد الشيخ الوطاسي مدينة فاس، تبتدئ مرحلة انفراد الوطاسيين بحكمها بينما كان المغرب يعج آنئذ بالرؤساء والمتغلبين. فماذا كان موقف الحكام الجدد من مختلف مشاكل البلاد وعلى رأسها مسألة الموارد المالية التي لا يستقيم أمر الدولة بدونها؟

تمكن محمد الشيخ الوطاسي، بفضل الاتفاق مع القبائل المعقلية من تأمين أوسع مجالات السيادة مقارنة مع بقية المتغلِّبين المنتزين عبر أرجاء البلاد. إلا أنه لم يجد من وسيلة للتقرب من هؤلاء الرؤساء، أو من بعضهم على الأقل، إلا بحسن التدبير. فقد صاهر الشيخ أحمد الورتاجني المستقل ببلدة دبدو في ولديه، وسمح لعلي المنظري القادم من الأندلس ببناء مدينة تطوان والتفرغ للجهاد بإشراف شكلي من قبل الدولة. وحينما ثار علي بن راشد ببلدة شفشاون ودعا لنفسه سنة 1495/900، قَبِل رجوعه للطاعة والجماعة بعد توسط الفقهاء الذين عابوا عليه قيامه على السلطان. وسوف يُدْعم هذا التقارب فيما بعد من قبل خلفه أحمد الوطاسي، وذلك بعقد قرانه على السيدة الحرة بنت علي بن راشد التي كانت تحكم مدينة شفشاون.

أما الجنوب، فقد بقي ممتنعا على الوطاسيين وخاضعا لأصناف من الزعامات التليدة أو الطارئة، حيث استمر الهنتاتيون في مراقبة مراكش وجزء من الأطلس الكبير وظهرت بالسوس وحاحا فتنة عمر المغيطي التي استمرت زهاء عشرين سنة إلى وفاته سنة 1485/890، وخضعت آسفي لأسرة بني فرحون قبل أن يصير أمرها في مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي إلى يحيى أوتعفوفت، وعادت كثير من المدن في هذه الفترة الانتقالية إلى صيغ حكم جماعية كما هو الشأن بالنسبة لتارودانت والمدينة حاضرة هسكورة والجمْعة وغيرها.

وكان على الوطاسيين أن يتفاعلوا أيضا مع ظروف الحصار المضروب على مجال نفوذهم سواء من قبل القوى الخارجية أو من قبل القوى المحلية الأخرى كما كان عليهم إثبات استحقاقهم لمشروعية الحكم بالتصدي للغزو الإيبيري، بالإضافة إلى نيل رضا شيوخ الجزولية والفقهاء. لكن كيف السبيل إلى التحكم في مجال ثابت ومستقر دون الحد من عيث

الأعراب وإرجاع الكيانات السياسية الموازية إلى الطاعة مع توفير الوسائل القمينة بضبط التوازنات الداخلية؟ تلك هي معضلة الحكام الوطاسيين : لقد استنفدت بنية القبيلة أسباب هيمنتها على المجتمع لفائدة الزاوية[4] معلنة عن أفول دولة العصبيات. ويظل الجهاد الاختيار الوحيد أمام الوطاسيين لأن من شأنه تعبئة مكونات الأمة كافة وتوفير شروط النجاح لمشروعهم. وفي هذا الصدد، حاول محمد الشيخ استرجاع أصيلا سنة 1471/876، إلا أنه أخفق أمام أسوارها، وعقد هدنة مع البرتغال لمدة 20 سنة ثم أعاد الكرة بتنظيم حركة في اتجاه طنجة سنة 1501/907 فأصيلا، لكنه لم يوفق وانسحب إلى فاس.

أما عبء الجهاد، فقد تحمله حاكما تطوان وشفشاون وقائد القصر الكبير وبعض المتطوعة. ولعل أكثر الوطاسيين عناية بمواجهة البرتغاليين هو محمد البرتغالي (910-932/1504-1525)، الذي بذل في هذا الميدان مجهودات كبرى شغلته عن بداية تحرك السعديين بالجنوب كما سوف نرى.

وأمام تزايد خطر الشرفاء السعديين بالجنوب، اضطر أحمد الوطاسي في آخر سنة 1525/932 إلى عقد هدنة مع النصارى المجاورين له ببلاد الهبط كي يتفرغ لمواجهة خصومه الداخليين. وبالرغم من دعوة فقهاء فاس لهذا السلطان إلى الجهاد وحاجة هذا الأخير إلى انتصار يقوي موقفه، فإنه فضل في الواقع المهادنة بعد أن تخلى عن فكرة عقد حلف وشيك مع البرتغاليين.

ويمكن أن نتبين من خلال تتبع التاريخ المريني الوطاسي في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي أن دولة الوطاسيين قد عانت - أثناء كل من مرحلتي الوصاية والحكم- نفس الأحوال التي عرفها النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وأن مضاعفات الطاعون الأسود قد امتدت طوال هذه الفترة واستمرت في الفتك بالسكان وقوى الإنتاج، خصوصا وأن قحوط القرن الموالي ومجاعاته قد ظلت متواترة وأنها قد حالت دون الانتعاش الاقتصادي وتزايد السكان. فقد أشار الوزان إلى أن الوباء كان يظهر بشكل دوري كل عشر أو خمس عشرة سنة، وهو ما تؤكده المعطيات الإخبارية التي تفيد بتفشي الوباء في المغرب أو في بعض مناطقه خلال السنوات التالية : 1442/846 و1452/856 و1467/872 و1468/873 و1491/897 و1492/898 و1520/927. وعلى الرغم مما توحي به هذه المعطيات، وكذا قراءة كتاب الوزان، من مظاهر الشدة والمعاناة في أماكن كثيرة، فإننا نقف في صفحات أخرى من الكتاب على عدد من المؤشرات والمعطيات المفيدة بأحوال أفضل عموما كما هو الشأن في الأوصاف المتعلقة بالمواقع التي تتعامل مع التجارة البرتغالية

4 عبد الله نجمي، "بين زروق ولوثر: في الإصلاح الديني والعصور الحديثة"، ضمن **الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب**، منشورات كلية الآداب بالرباط، ،1997، 77-120، ص 83.

والسودانية، أو المشتهرة بوفرة إنتاجها الزراعي، وببعض المدن الكبرى والمتوسطة التي كانت تعرف بعض الرخاء مثل أزمور وسلا وفاس وتازة وبعض مدن هسكورة وتادلا.

نظام سياسي غير متجدد

جربت خلال القرن المذكور عدة وصفات لتجاوز أزمة مستفحلة. وقد يندهش المتتبع لتشابه الحلول المعتمدة مع إجراءات سبق للدولة المرينية أن لجأت إليها وهي في أوج قوتها. ويمكن إبراز هذه الظاهرة من خلال العناصر التالية :

- بالرغم من اختلاف الظروف، يلاحظ أن أبا زكرياء الوطاسي قد اضطر، شأنه في ذلك شأن المرينيين الأوائل، إلى الاعتراف بالسيادة الحفصية لما أصبحت فاس مهددة بالسقوط في يد أبي فارس الحفصي. وبذلك صارت المشروعية مستمدة من خلافة قوية مرة أخرى. كما سيعترف الوطاسيون فيما بعد بالسيادة الروحية للخلافة العثمانية، وهو ما انعكس على مستوى الخطبة والمسكوكات النقدية.

- كانت القبائل البدوية تشكل انشغالا دائما للدولة المرينية ولو كانت في أوج قوتها. غير أن اختلال موازين القوى لغير فائدة هذه الأخيرة قد مكن القبائل المذكورة من بسط سيطرتها على المجالات المخولة لها برسم المراقبة لحساب الدولة، وهو ما زاد من عيثها وإذايتها للمزارعين والتجار والمسافرين. وبالرغم من أن الوطاسيين كانوا في عهد الوزير أبي زكرياء قد أبلوا بلاء حسنا في مواجهة قبائل الشاوية وردعها، فإن أثر ذلك ظل ضئيلا بالمقارنة مع ما أحدثته هذه القبائل من اضطراب ببلاد الغرب وأحواز مكناسة وفاس. ومعلوم أن الدولة الوطاسية قد وفقت في استقطاب بعض القبائل إما لمراقبة هوامش المجال وإما لتوفير ظروف آمنة مواتية للمبادلات، كما وفقت في تجييشها عند الحاجة. والراجح أن المرحلة التي قضاها محمد الشيخ مترددا على الصحراء كانت بغرض استمالة أولاد حصين المعاقلة والتحكم بواسطتهم في مسالك التجارة الصحراوية مقابل السماح لهم بالاستقرار في بلاد الغرب (الوزان، 55/II؛ الناصري، **الاستقصا**، 119/IV؛ M. Kably, 1986, 242).

- قام المرينيون المتأخرون والوطاسيون الأوائل ببعض المحاولات لمعالجة الاختلالات التي كانت تعانيها الدولة كما سعوا إلى الحصول على موارد قارة على الأخص. ويبدو أن ضمان الوسائل الكفيلة بتحصيل هذه الموارد قد أدى إلى اعتماد عبد الحق المريني على العنصر اليهودي باعتبار خبرته في الموضوع. والظاهر أن عودة "الإسلاميين" إلى متاجرهم بـ"القيسارية" قد يدخل ضمن نفس الإطار. والظاهر أيضا أن هذه الحلول أدت إلى التعسف عند تحصيل الجبايات وبالتالي إلى التذمر وتأليب الساكنة ضد الدولة.

لقد قام محمد الشيخ بإعادة تنظيم الأقاليم سيرا على نهج والده الذي كان قد عمل من قبل على تحسين علاقته بالقبائل العربية وإشراك بني سفيان وبني جابر وأولاد حصين والاستعانة

بهم في مراقبة أطراف المملكة فعزل بدوره القواد المحليين وعوضهم بأشخاص مغمورين. وحسب ما يتبين من خلال ما كتبه الوزان، فإن عدد الأقاليم في عهده قد تقلص من عشرة إلى سبعة. وقد عين الوطاسي على رأس هذه الأقاليم عمالا كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة ويستفيدون من دخل مجالات نفوذهم كما لو كانت مجرد إقطاعات، وذلك مقابل التزامهم بالإنفاق على عدد معين من الفرسان يضعونهم رهن إشارة السلطان (الوزان، 286/I).

– تأرجح الوطاسيون بسبب صعوباتهم الداخلية بين إعلان الجهاد ومهادنة البرتغال. وعلى الرغم من إخفاقهم في مواجهة الإيبيريين على المدى المتوسط، فإنهم حاولوا أن يستفيدوا سياسيا من كل مجهود بذل في ساحة الجهاد بالانخراط مجددا في اختيارات تتصل بتعبئة الوجدان الجماعي كما هي الحال عقب انتصارهم بطنجة سنة 1437/841، أو اكتشاف قبر المولى إدريس الثاني وبناء الزاوية الإدريسية كما سنرى لاحقا. وقد عمل أحمد الوطاسي من جهة أخرى على الزواج من السيدة الحرة سليلة أسرة بني راشد الشريفة، رغبة منه في « أخذ حظ من طرفي المصاهرة إلى البيت الكريم النسب » حسب ما يشير إليه عقد الزواج الذي حرره عبد الواحد الونشريسي[5]. كما أنه رام التقرب من صوفية الشمال، حسبما يظهر من خلال علاقته بالشيخ أبي عبد الله محمد بن يحيى البهلولي، ومن خلال حرص الوطاسيين عموما على استمالة مختلف الأشياخ المتصدرين لمشيخة الزوايا، كالشيخ عبد الله الخياط الزرهوني، وبالأخص مشايخ الملامتية. وكان الوطاسيون يسعون من وراء ذلك ومن وراء احتضان الشرفاء الطاهريين وتعيينهم على رأس نقابة الأشراف بفاس والاعتناء بأسر شريفة أخرى، كالقادريين والصقليين والعراقيين[6]، إلى الحصول على تزكية كل الفعاليات الدينية، على الرغم من قلة الإمكانيات والموارد بسبب وضعية الاختناق الاقتصادي. ومعلوم أن الدولة المرينية قد سبقت إلى التعامل مع نفس هذه الفعاليات الاجتماعية.

– أبانت تجربة الحكم الإدريسي بفاس والدور المتزايد لشيوخ الطريقة الجزولية أن قيما جديدة كانت في المخاض مشكّلة بديلا لأزمة نظام سياسي مهترئ قائم على ما تبقى للعصبيات التقليدية من تأثير. وسيكرس مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي هذا التوجه بعمل هذه الأطراف على مبايعة الشرفاء السعديين المستندين إلى التراث المهدوي – كما فعل الجزولي أربعة عقود قبل ذلك – وإلى فكرة المصلح القرني تفعيلا للحديث الشريف « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمْر دينها »، وهي الفكرة التي تبرزها المصادر التاريخية لهذه الفترة.

5 لطفي بوشنتوف، **العالم والسلطان دراسة في انتقال الحكم ومقومات المشروعية العهد السعدي الأول**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق الدار البيضاء، 2004، ص173.

6 انظر: Auguste Cour, *La dynastie marocaine des Beni-Ouattas*, Constantine, 1920, 103

هكذا يظهر أن النظام المريني الوطاسي قد تأثر بمحدودية النفوذ وصعوبة الحفاظ على استقلالية المشروعية طوال هذا القرن التحولي، وذلك لأنه لم يتمكن من تحقيق شروط الإمامة الكبرى المطوق بها؛ فلا هو امتلك الوسائل الكفيلة بطرد النصارى ولا هو وفر الأمن والاستقرار للرعية؛كل ما في الأمر أنه ركز على المدافعة وتحصين ما تبقى من النفوذ رغم هشاشة التوازن القائم بينه وبين بقية الأطراف والشركاء. ومن هذه الزاوية، فإن الحكم الوطاسي لم يأت بالحلول الكفيلة بتجاوز أزمة سياسية عميقة نظرا لتآكل البنى الداخلية وتنامي الأطماع الخارجية ولجوء الحكم إلى الوصفات المستهلكة وإعادة إنتاجها.

المجتمع والأزمة الاقتصادية

إجهاد البنى القبلية

تابع أحد المؤرخين المغاربة تطور اتحادية هسكورة منذ الفترة الوسيطية، ووقف بالنسبة للقرنين الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي والتاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي على سيرورة التفكك التي آل إليها مصير هذه العصبية. وقد اعتبر هذا المؤرخ من خلال منوغرافية دقيقة أن المضمون البنيوي القبلي قد عرف تحولات جوهرية بسبب اندماج جماعات وافدة، وأن هذه الحركية قد أدت في النهاية إلى إضعاف التلاحم والتضامن داخل المجموعات، فكان من النتائج المباشرة لهذه السيرورة الطويلة أن تم تعويض نظام المشيخة بنظام الجماعة[7].

ومعلوم أن سيرورة التفكك -وإن همت العصبيات الكبرى بأشكال متفاوتة بحسب قرب أو بعد المجال الجغرافي الذي تراقبه من مجال الدولة المرينية الحيوي- قد مست مجموع العصبيات الكبرى آنذاك بما فيها الكتلة الزناتية والعصبيات البدوية العربية.

على أن العصبية الزناتية الحاكمة كانت تعاني قلة الوسائل البشرية، وأن هذا الواقع دفع بها إلى الاستعانة بعصبيات أخرى، والالتجاء بطريقة ممنهجة إلى أسلوب التدبير المفوض للمجال، وهو أسلوب مكلف من الناحية السياسية والمالية. وكان لتلك الإستراتيجية أثرها في تماسك العصبية المتغلبة ذاتها، إذ أن اقتسامها المجال بشكل دائم وانغراس القبائل الزناتية وسط مجموعات أخرى كان يستند إلى قوة الدولة وإلى تماسك عصبيتها. وقد رأينا أن أسلوب الحكم القائم على المشاركة والتفويض، كان مسؤولا إلى حد بعيد عن كل الصعوبات السياسية من ثورات القرابة وعصيان المشيخة التي عانتها الدولة بشكل دوري وهي في أوج قوتها. وكان من انعكاسات ذلك أن ضعفت شوكة العصبية الزناتية وذابت بعض مكوناتها في النسيج البشري المحلي الذي انبثت فيه، وهو ما أثاره أحد

7 أحمد التوفيق، **مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: إينولتان (1850-1912)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1978، I/88-93.

الباحثين حينما تساءل عن ظروف اندماج القبائل الأمازيغية والعربية واحتواء بعضها بعضا، وأعطى كمثال على ذلك حالة بني جابر الذين اختلطوا بسدراتة وأولاد مختار الذين اختلطوا بدورهم في الجنوب بالقبائل الصنهاجية أو المصمودية (M. Kably, 1986, 239, 248). وعرفت قبائل دكالة بدورها سيرورة مماثلة، إذ بالإضافة إلى تفكك عصبية القبائل المصمودية بها واتخاذ بعضها مثل بني ماگر ورگراگة أسماء وأصولا عربية، فإن هناك إجماعا على اختلاط عناصرها الأمازيغية والعربية منذ القرن السابع للهجرة/الثالث عشر للميلاد واندماجها، وهو ما يؤشر عليه ظهور تسميات جديدة مثل عبدة والشرقية والغربية بدكالة (أحمد بوشرب، 1984، ص 71-76).

ومن جهة أخرى، فلقد أدى الانتقال التدريجي للقبائل العربية نحو السهول مثلما أدت الترتيبات التي لجأ المرينيون إليها في أفق احتواء توسعاتها واستخدامها لوقاية مجالها الحيوي إلى نتائج متباينة منها إخضاع الهلاليين واستنزاف قواهم؛ وفي المقابل فإن أولاد حصين المعاقلة ونظرا لتحكمهم في مجالات هامشية قد دخلوا وقائع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي بإمكانيات أفضل، وهو ما سمح بانخراطهم في هياكل الدولة في إطار توافقات مجالية جديدة.

يفصل بين تاريخ تأليف كتاب **العبر** لابن خلدون وتأليف كتاب **وصف إفريقيا** للوزان زهاء قرن ونصف، وهو زمن تأكدت فيه صورة تفكك الهياكل القبلية الكبرى وتوقف سعي أقواها شوكة إلى مشاركة الدولة في سلطانها. فالغالب على حالها ما وصفت به من ذهاب ريحها ونسيانها عهد البداوة والنجعة ومآلها إلى عداد القبائل الغارمة والعسكرة مع السلطان وتعاطي الزراعة؛ ذلك أن أعزها قوة وأكثرها عددا كقبائل الخلط ورياح ومقدم والعاصم اندثرت وتلاشت شأن كل أمة. ولم يتمكن من البقاء كقوة ذات شأن سوى عرب المعقل، وذلك بسبب انزوائهم في الهوامش، وهو ما دفع بالوطاسيين إلى الاستعانة بأولاد حصين منهم، من أجل استرجاع نفوذهم بشمال وغرب المغرب بينما تمكن أولاد مختار من تهميش جزولة والاستيلاء على بلاد سوس في انتظار انفراج الأمور لصالح السعديين ومن انضم إليهم من قبائل الجنوب.

على أن حالة الضعف والتفكك التي مست الهياكل القبلية لم تنقص من قدراتها العسكرية، إذ أن الاضطرابات التي همت البلاد وأضرت بالمنتجين وأفسدت سبل المبادلات وأضعفت المدن وقادت الثوار والزعامات التقليدية إلى العصيان أو الاستقلال كانت تجد في القبائل وسائلها العسكرية؛ كما أن التحولات السياسية لهذا القرن لم تكن ممكنة دون تعبئة القبائل. والملاحظ أن دولة العصبيات الكبرى قد أوشكت على نهايتها لأسباب تتصل بتفكك الهياكل القبلية وبالديناميةية الاجتماعية التي أهلت قوى أخرى لقيادة التحول السياسي للبلاد لما بعد القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي.

وكان من انعكاسات وهن الدولة المرينية-الوطاسية وتقاعسها أن تصدى المتطلعون للقيام بدور الدولة لمضايقتها كما ظهر زعماء فرضوا حمايتهم في سائر الأماكن على جمهور المنتجين والتجار والمسافرين مقابل إتاوات ومغارم معلومة. وهكذا تعرضت البلاد لتعدد المغارم التي أتت على الأخضر واليابس ولم تترك للمزارع ولا لساكن الحاضرة إلا ما يسد الرمق.

إن قراءة الوزان لتعكس هذا الواقع، فالانتقال عبر أرجاء البلاد لم يعد ممكنا دون خفارة، وأغلب المدن كانت تعاني وطأة الأعراب وتؤدي لهم الإتاوات اتقاء لشرهم. إلا أن هذه القبائل التي تعيش على النهب واللصوصية وتغريم المسافرين لم تكن كلها على مستوى واحد من القوة والغنى، بل إن بعضها كان يتعاطى الزراعة والرعي ويدفع الخراج في المجالات الخاضعة لمملكة فاس. ويبدو أن ميل هذه القبائل إلى العيث والنهب راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الدولة وفقدان الحامية، مما كان يؤدي إلى التسيب والمنافسة وتجدد الصراعات.

المجتمع والهجرات الأندلسية

▪ المجتمع

كانت المدن بمثابة جزر وسط محيط قبلي. ومن ثم فإنها كانت مجرد أدوات يستعملها المخزن لإخضاع ومراقبة المجالات المتصلة بنفوذها. والملاحظ أن أزمة القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وخاصة النصف الأول منه، قد اتسمت بسمات من أهمها اختناق جل المدن الكبرى باستثناء مدينة فاس التي احتفظت بمؤهلات اقتصادية وأخرى علمية وموارد لا بأس بها، حسبما يبدو. غير أن اضطراب الأحوال قد أثر في دورة المبادلات وارتياد المسالك وتسويق منتجات المدن في عمق البلاد كما ساهم في ظهور مراكز قروية وتجمعات شبه حضرية، محدودة الساكنة والإمكانيات، على حساب الحواضر الكبرى. وكان من شأن تردي أحوال المدن وتوقفها عن أداء أدوارها كقاطرة للتحول الاجتماعي ومجال لنشر المعارف والثقافة الدينية تجذير قيم بديلة وأنشطة "صناعية" انفرد بها اليهود في أغلب الأحيان، وهي أنشطة تواكب حاجات مجتمع أضحى مجتمعا زراعيا بالأساس. ويبرز ذلك مثلا من خلال الأهمية التي اكتستها مدن هسكورة وتادلا، حيث يبدو هذا النسيج شبه الحضري، كمجال متأرجح بين الانفتاح وتدبير أحوال مجتمع محاصر يعيش نوعا من الاكتفاء الذاتي ويقوم على أشكال تنظيمية عتيقة تتمثل في الجماعة ومجالس الأعيان، كما يوفق بين الشريعة الإسلامية والقوانين العرفية التي اختصت في الفصل في الجنايات والقضايا المدنية.

لقد تأزمت أحوال المدن الكبرى بشكل عام بعد منتصف القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية وانتشار الخراب في بعضها كمراكش وأنفا. وإذا كانت أغلب حواضر شمال وغرب البلاد ما زالت تشي بطابع الحضارة وتعرف رواجا

اقتصاديا ملموسا بفعل الوفرة النسبية لمواردها وانفتاحها على التجارة الخارجية ومبادرة التجار الذين كانوا يخترقون الآفاق من أجل ترويج بضائعهم، فإن السمة الغالبة على المدن هي تدهور الأحوال، وهو ما يمكن تلمسه من خلال عدد من المؤشرات المتصلة بحياة السكان اليومية.

ثم إن المغاربة قد عانوا من آثار الظروف الطبيعية، إذ تعاقبت فترات الجفاف والمجاعات والأوبئة التي تفاقم وقعها بسبب وتيرتها المتلاحقة، حيث لم تكن تسمح للناس بالتقاط أنفاسهم وتجاوز آثارها المخربة لصحة الإنسان والأنعام. وعلى الرغم من أن إيقاعات القحط والوباء لا تكاد تختلف عما كان معروفا في باقي القرون، فإن خصوصية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي في هذا المجال ليست خافية، إذ أن حجم الأضرار المترتبة عنها كان كبيرا بسبب غياب دولة مركزية قوية وشدة الضغط البرتغالي كما سوف نرى، وهو ما أكدته كثير من الدراسات التي انتهت إلى أن سمتي الخصاصة والندرة كانتا طاغيتين على عيش السكان، وأن هؤلاء كانوا بين جبروت الطبيعة وطغيان البشر يقتاتون ليس إلا. وهذا الانطباع العام لا يلغي مسألة التراتب الاجتماعي الذي يجب أن لا ننظر إليه كوسيلة لاحتقار من لا حظ له في امتلاك وسائل الإنتاج، وإنما كأداة لترجيح جاه بعض الأفراد على المستوى المحلي. غير أن هذا الجاه ينخرط إلى أبعد حد في قيم التكافل والتضامن الجماعية التي نجد صداها كمعطى ثابت في كتب النوازل المعاصرة المواكبة لشتى مسائل الجوائح والغصب وثمن الجاه وعيث الأعراب.

يعتبر كتاب **المعيار** لأحمد الونشريسي، بما اشتمل عليه من فتاوى فقهاء عاشوا ما بين القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي والقرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، مَعينا لا غنى عنه للتعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية، وهي معطيات تؤكد كما تكمل ما ورد في هذا الشأن ضمن مصادر أخرى. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كثرة النوازل الفقهية المتصلة بالغصب والاستحقاق وبيع المضغوط قد ارتبطت بظروف الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي التي تمتد جذورها إلى النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي على الأقل. ويظهر أن الفلاحين وأهل الحضر كانوا يتعرضون على حد سواء لنفس مظاهر العسف. فإذا كان المزارع أكلة صائغة للقبائل والظلمة، كما هو واضح في بعض النوازل، فإن أهل المدن ومن يرتادها من التجار لم يكونوا بأحسن حالا منهم، إذ كانوا يعانون بدورهم من تجاوزات كل من له صلة بخدمة المخزن من عمال الجبايات وولاة ومكاسين وجلاسين – واقفين بأبواب المدن لتقدير حصة المخزن من بضائعهم – وموثقين يخرجون لجباية الضرائب غير الشرعية. والظاهر أن الجمهور جرب كثيرا من الحلول لمشاكل وقته؛ فقد احتمى بأصحاب الجاه وبذل في ذلك ما يلزم من ثمن، ولجأ إلى الصلحاء لعل هيبتهم تثني الغاصبين ومستغرقي الذمة عن المساس به، كما استفتى أهل العلم فيما كان يعانيه من تجاوزات، لا لأن هؤلاء كان بوسعهم الحد منها، ففتاواهم كانت تعوزها السلطة الإكراهية الكفيلة برد الحقوق

إلى أهلها، ولكن لأن الجمهور المغلوب على أمره كان يحاول إدانة المسؤولين عن معاناته والعمل على التشهير باستغراق ذممهم باستصدار الفتاوى الشرعية.

وبتتبع الإفادات المتعلقة بالغذاء واللباس ومظاهر الحياة اليومية في زمن الأزمة هذا، فإننا نقف على حالات قصوى تتمثل في ارتياد الزوايا والربُط من أجل الحصول على الأمن والغذاء، وفي بيع الناس أنفسهم وذويهم للنصارى من أجل الحصول على لقمة العيش، وفي سكنى الكهوف والأرباض.

أما الأحوال العادية، وإن كان يصعب الإحاطة بتفاصيلها، فقد طبعت باستهلاك المواد المنتجة محليا لا سيما سكان البوادي حيث يكتفي الناس في الغالب بحسب المناطق بطعام متواضع يقوم على ما توفر من خبز وقطاني وخضر وزيوت وعسل ومشتقات الحليب، إضافة إلى التمر والفواكه والسمك واللحوم وفقا للعوائد الاستهلاكية المحلية. أما المساكن الريفية فتتميز بقلة أثاثها وبخشونة الموجود منه، سواء في أماكن الطبخ أو غرف النوم.

وبالمقارنة مع غيرهم، فسكان الحواضر الغربية والشمالية كانوا يتمتعون بظروف أفضل، إذ أن طعامهم كان متنوعا ويعكس ذوقا وإمكانيات مادية أرقى يمكن الوقوف عليها في وصف الوزان الشامل لمدينة فاس. أما بيوتهم فحسنة البناء رفيعة الأثاث متعددة المرافق ومتكونة في الغالب من طابق أو أكثر. وبالرغم من تراجع أنشطة تلك الحواضر وتزايد ضغط الجبايات على ساكنتها، فإنها كانت لا تزال تحتفظ برونق وجاذبية أيام الاستقرار والرخاء.

وفيما يخص اللباس، فمعظم سكان الأرياف كانوا يضعون أكسية فوق قمصان الكتان أو الصوف وسراويل الكتان، ويضيفون، حسب أحوال الجو، برانس مصنوعة من الصوف ويلفون رؤوسهم بعمامات بيضاء. ويختص الشيوخ والفقهاء بوضع القلنسوات شأنهم في ذلك شأن عامة أهل المدن، إذ أن لباس الحضريين كان أنيقا يتكون في الغالب من سترة ضيقة وقميص وعباءة واسعة وبرنس إضافة إلى سراويل الكتان. أما النساء فلباسهن متنوع يتكون من قميص وثياب عريضة الأكمام ومخيطة من الأمام كالرجال، إضافة إلى استعمال الأقمشة الحريرية بالنسبة للميسورات من بينهن. ويتميز الأعيان بكثرة إقبالهم على الأثواب الأوروبية المستوردة بواسطة التجار البرتغاليين، في حين كان أغلب الناس يكتفون بالمنسوجات المحلية.

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التفاوت الاجتماعي في مجال اللباس كما في مجال السكن والغذاء. ولكن على الرغم من توفر إشارات مفيدة بذلك فإن أحوال الناس كانت في الواقع متأثرة بسوء الأوضاع التي يمر منها المغرب.

■ الهجرات الأندلسية

سقطت غرناطة في يد الملكين الكاثوليكيين إيزابيلا (Isabella) وفرديناند (Ferdinand) مطلع سنة 1492/898، ويعتبر هذا الحدث نهاية لمرحلة طويلة من حروب "الاسترداد" التي تميزت منذ أواسط القرن الرابع عشر بهيمنة المعسكر المسيحي وتحكمه في مجريات الأمور، وذلك على الرغم من تأرجح نتائج حربه المتواصلة ضد النصريين بين الانتصار البين وبعض الإخفاقات التي تعبر عن ضراوة المقاومة الأندلسية التي طبعت أواخر العهد الإسلامي، كما تعبر عن استفادة المسلمين من المشاكل السياسية والحرب الأهلية التي عرفتها قشتالة عقب تعيين إيزابيلا ولية للعهد سنة 1468.

أما بالنسبة للنصريين، فنظرا لتوقف المغرب عن دعمهم عسكريا وبشريا منذ منتصف القرن الرابع عشر فقد تعودوا على تدبير مشاكلهم بإعلان تبعيتهم لقشتالة وموالاة ملوكها وفق الطقوس الفيودالية، وهو ما كان يلزمهم في الغالب بأداء مبالغ مالية مهمة كإتاوات في انتظار أن يستجيب المماليك المصريون أو بنو حفص لمطالب الدعم والمساندة التي كان النصريون يمنون بها أنفسهم دون طائل. وقد زادت أوضاعهم الداخلية استفحالا نتيجة تقاطع عدة عوامل منها عدم الاستقرار في أعلى الهرم السياسي بسبب ثورات الأمراء على السلاطين الأواخر وتداعيات تصفية بعض أفراد أسرة بني السراج ذات النفوذ الكبير بغرناطة منذ مطلع القرن الخامس عشر وانقسام ما تبقى من المملكة النصرية إلى ثلاث إمارات في كل من غرناطة ومالقة وقادس، دون أن نغفل ذكر الحصار البحري الذي فرضه فرديناند الكاثوليكي على الساحل الأندلسي.

لقد استفاد التحالف القشتالي-الأراغوني من خلافات الأمراء النصريين ومن الحرب الأهلية التي دارت بين أنصارهم، فحقق انتصارات سريعة في عدد من المواقع المهمة ما بين 1487 و1489. ولم تفلح مقاومة السلطانين النصريين الزغل وأبو عبد الله (بوعبديل) واضطر كل منهما إلى التفاوض على حِدَة من أجل تسهيل هجرة المسلمين إلى بلاد المغرب في انتظار سقوط غرناطة في مطلع سنة 1492 بعد سنتين من الحصار.

صحيح أن عناصر أندلسية كثيرة كانت موجودة في المغرب الأقصى قبل القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، حيث شغلت بعض المهن كالهندسة والطب والكتابة للسلاطين، علاوة على التصدي للقضاء والتدريس. كما كان السلاطين المرينيون والوطاسيون قد تعودوا على استعمال الأندلسيين في فرقهم العسكرية كرماة ومشاة وقواد للأساطيل، لما اشتهروا به من خبرة في هذا المضمار. إلا أنه مع تزايد الضغوط المسيحية على مملكة غرناطة استمر سيل الهجرة نحو المغرب بشكل مكثف. ففي كتاب الوزان إشارات إلى وجود الأندلسيين داخل البلاد كذلك كما هي الحال في دمنات وأحوازها وخميس مطغرة ناحية

فاس التي ساهم الأندلسيون في تعميرها بعد أن لحقها الخراب من جراء حروب السعيد، وذلك بغرس شجر التوت الأبيض وقصب السكر وتصنيع منتوجيهما.

ومن جهة أخرى، فقد احتفظت مدينة فاس بساكنة أندلسية مهمة تميزت بتحكمها في تجارة الأقمشة المستوردة من أوروبا وإن كنا لا نعرف في الواقع تاريخ استقرارها بالمدينة وما إذا كان ناجما عن سقوط غرناطة. أما بخصوص تطوان، فمن المؤكد أن إعادة بنائها ترتبط ببداية طرد المسلمين من الأندلس عقب مجيء القائد الأندلسي أبي الحسن علي المنظري إلى فاس، واستئذانه السلطان محمد الشيخ في الاستقرار هناك، حيث كان يبادر إلى مهاجمة المدن المحتلة المجاورة كطنجة وسبتة والقصر الصغير؛ وكان معه ثلاثمائة فارس غرناطي شكلوا نواة قوة جهادية كانت تتعزز باستمرار بالعناصر الجبلية المجاورة.

وفي هذا السياق بالذات، انتقل أبو عبد الله آخر ملوك بني الأحمر إلى فاس بصحبة أهله وأولاده، فاستوطنها تحت كنف محمد الشيخ وبنى بها قصورا على طريقة أهل الأندلس واستقر بها إلى أن توفي سنة 1533/940. وهناك من يرى أنه انخرط في حروب الوطاسيين ضد السعديين، وهلك في موقعة بوعقبة في سنة 1536/943. وقد صادف بداية استقرار الأندلسيين المرافقين للسلطان النصري بفاس اشتداد أزمة عظيمة تمثلت في الجوع والغلاء والطاعون، ففر بعضهم إلى أماكن أخرى وعاد بعضهم إلى الأندلس حيث أخبروا بصعوبة الاستقرار بالمغرب، فقصر الناس في الجواز.

وواضح أنه كان لمسألة الهجرة دوافع عسكرية باعتبار هزيمة المسلمين أمام النصارى وسوء المعاملة التي ووجهوا بها، لكن أسبابها الدينية كانت حاضرة بدورها. فمرة أخرى وبعد ما كان من سقوط صقلية في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي طرح الناس على فقهائهم مجددا سؤالا يتعلق ببقاء المسلم في أرض الكفر. وقد أجاب أحمد الونشريسي بضرورة الهجرة واعتبرها واجبا دينيا إلا على من كان عاجزا عن القيام بها.

ومهما يكن، فالراجح أن الهجرة الأندلسية كانت كثيفة خلال السنتين اللتين أعقبتا سقوط غرناطة، إلا أنها تراجعت بعد ذلك. وقد همت هذه الهجرة المجالات الحضرية منها والقروية على حد سواء في مختلف أرجاء المغرب الأقصى، بحيث نجد إشارات إلى الأماكن التي استقروا فيها عقب انتقالهم، ومنها مدن بادس وطنجة وتطوان وسلا وآسفي وأزمور وأنفا ومليلية، علاوة على استقرار بعضهم بين ظهراني قبائل غمارة بمنطقة الريف. هذا، وتصل أعداد المهاجرين الأندلسيين إلى المغرب بعد سقوط غرناطة إلى حوالي أربعة آلاف شخص، رافق منهم الأمير النصري وحده ما يربو على النصف.

وكان من النتائج المباشرة للهجرة أن أضحى المغرب قاعدة انطلاق عمليات عسكرية ضد البرتغاليين والإسبان انخرط فيها أغلب الأندلسيين، لكن ذلك لم يمنع بعضهم من التعامل

مع الإسبان، حيث سهلوا فيما يبدو، مأموريتهم في احتلال مليلية وغساسة، رغبة في نيل رضاهم والسماح لهم باستعادة ممتلكاتهم بأحواز غرناطة. ومن جهة أخرى، فقد فرضت الظروف السياسية السائدة في المغرب آنذاك على هؤلاء المهاجرين أن يحددوا موقفا من الأطراف المتطاحنة داخل البلاد. وهكذا وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الانحياز إلى الجانب الوطاسي الذي آواهم ووفر لهم شروطا كريمة للاستقرار، بل وعين بعض قوادهم كأحمد العطار على رأس بعض الأقاليم كتادلا وغساسة. وفي المقابل انضم أحد زعمائهم وهو أحمد أعراص إلى محمد الشيخ السعدي الذي كلفه بمحاربة الإسبان من أجل تحرير مليلية وأمده بالدعم اللازم.

والواقع أن قلة المعلومات المتوافرة بالنسبة لهذه الفترة لا تسمح لنا بالتعرف على الآثار المباشرة للاستقرار الأندلسي بالمغرب. ومن الجائز أن هذه الآثار لم تكن ذات أهمية تذكر. وبالفعل، فعلى الرغم من انخراط المنظري في الجهاد، فإن وجوده في المنطقة شكل تهديدا لمصالح القبائل المجاورة، إذ ظلت متمسكة بملكيتها للأراضي التي أصبحت تحت نفوذه، مما أدى إلى وقوع مواجهات انتهت لصالح حاكم تطوان[8]؛ وقد أصبح يُنظر إلى هذه الجماعات الأندلسية كعنصر يهدد باختلال توازنات محلية كانت في الأصل هشة.

وفي سياق الهجرة الأندلسية لنهاية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وصلت أعداد مهمة من اليهود. ولا شك أن تشابك عدة معطيات مثل وضعية الذمة وقرب العهد بسيطرة اليهود بفاس وانتشار مرض الزهري آنذاك، قد ساهم في اتهام العنصر اليهودي بنقل هذه الفاجعة، وهو ما يمكن اعتباره نوعا من الاحتياط وردة فعل عفوية تجاه هذه العناصر الطارئة التي صادف انتقالها فترات عصيبة من حياة المغاربة.

الأوضاع الاقتصادية الجديدة

لا تسمح المصادر المغربية بتتبع دقيق ومفصل لأوضاع البلاد الاقتصادية خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. فإذا كانت الوثيقة المتضمنة للأرقام والإحصائيات، والمحددة لأنواع السلع ومقاديرها وأثمانها وطرق نقلها وتوزيعها بين مختلف الجهات والمناطق قليلة، إن لم نقل منعدمة في المغرب، فقد ازداد النقص المصدري حدة بالنسبة لهذه الحقبة التي تهمنا. وسبق لباحثين أن أشاروا إلى الفقر المصدري المدقع الذي يعانيه هذا القرن، كما وكيفا، إذ لا نتوفر في الحقيقة إلا على شهادة الحسن الوزان، وإن كانت متأخرة. ومن حسن حظ الباحث أن المصادر والوثائق البرتغالية كثيرة ومتنوعة، ومنها ما يتضمن معلومات مرقمة

8 محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17**، أفريقيا الشرق، الرباط، الطبعة الثالثة، 1998، ص 161.

غاية في الأهمية، كما هو الشأن بالنسبة لوثائق إبراء الذمة وسجلات الضرائب وكتب الرحلة التي تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي (كداموشتو، Cadamosto)، وإلى العقد الأول من القرن الموالي (بريرا، Pacheco Pereira) و(فلنتيم فرنانديش، V.Fernandes).

ومعلوم أن المغرب عرف بعد وباء الطاعون الأسود واغتيال أبي عنان أزمة عامة وخطيرة دامت عقودا طويلة، سبقت الإشارة إلى أسبابها وتجلياتها وإلى انعكاساتها على البلاد والعباد. وبخلاف ما توحي به الأوضاع السياسية المضطربة، يبدو أن الأوضاع الاقتصادية عرفت تحسنا ملموسا خلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، كما تشهد على ذلك إشارات كثيرة وصريحة في المصادر السابقة الذكر، وهو ما لم تنتبه إليه الكتابة التاريخية المغربية من قبل، لأسباب مرتبطة بندرة مصادرنا وشحها. كما تسمح هذه المصادر نفسها بالوقوف على واقع جديد بعد أن أدمجت بعض مناطقه مكرهة في التيارات التجارية البرتغالية الجديدة، المرتبطة ليس فقط بفتح مراكز تجارية بغرب إفريقيا، ولكن كذلك بالهند، وبشمال غرب أوروبا. وتغطي الوثائق التي تخص السلع ومقاديرها فترة تفوق عقدين، مما يسمح بتتبع العرض والطلب عبر مدة زمنية طويلة نسبيا.

وهكذا سنحاول في مرحلة أولى التذكير بمظاهر تلك الأزمة وبأهم أسبابها، قبل أن ننتقل إلى إدخال بعض التعديلات على تلك الصورة التي لا تنطبق على القرن بكامله، ولا تشمل كل أطراف البلاد.

تعكس شهادة الحسن الوزان الواقع المتأزم في المدن والبوادي خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي بصفة خاصة. فبالنسبة للبوادي، أشار غيرما مرة إلى فقر الناس، وإلى ما كانوا يعانونه من فاقة وبؤس وانعدام الأمن بسبب سطوة الأعراب خصوصا. كما أرجع اختفاء مدن كثيرة وتدهور مناطق عديدة لما أسماه ''حروب السعيد''، ولاقتتال المرينيين مع بني عبد الواد، ولانتشار الفتن في البلاد. وبرر الوزان في مناسبات كثيرة فقر السكان بعسف الحكام وممثليهم وبمبالغتهم في المطالبة بالضرائب، كما ربط في بعض الأحيان تحسن مستوى عيشهم بالتوقف عن دفع تلك الضرائب المجحفة. وتعزز شهادة ابن غازي ما ذكره الوزان ؛ فقد أشار إلى الانعكاسات الخطيرة للحروب والفتن و''لفساد السعيد'' على مكناس وضواحيها. وأشار زورارا (E. Zurara) من جهته إلى فقر سكان ضواحي سبتة والقصر الصغير وفاقتهم. كما أن كاتب الأمير البرتغالي دون فرناندو (D. Fernando) الذي سلم للمغاربة مقابل السماح للجيش البرتغالي بالانسحاب من طنجة بعد هزيمته سنة 1437/841، كتب عن انتقاله رفقة سيده الأسير إلى فاس في ماي 1438 (ذو الحجة 841) :

« سلكنا للالتحاق بفاس طريقا تعبر جبالا كثيرة كثيفة السكان، وتفادينا المسالك السهلية خوفا من الأعراب »[9].

وهكذا يتبين من هذه المعطيات أن الأوضاع الاقتصادية للبلاد كانت مزرية خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. وقد زاد الغزو البرتغالي لسبتة والقصر الصغير هذه الوضعية تأزما، إذ تسببت الغارات الخاطفة والمفاجئة التي شرعت حامية المدينة الأولى في تنظيمها في أسر مئات الأشخاص وفي الاستيلاء على آلاف الأنعام و إخلاء قرى كثيرة وتخلي السكان نهائيا عن الأنشطة الزراعية بتلك الجهات. وتفاقمت الأوضاع الأمنية أكثر بعد احتلال القصر الصغير سنة 1458/862، كما تدل على ذلك الإشارات الكثيرة الواردة في مؤلف زورارا الذي كرسه لذلك الثغر.

غير أن قراءة متأنية لأوضاع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي لا تسمح بتعميم هذه الملاحظة على كل أطراف البلاد من جهة، وعلى هذا القرن بكامله من جهة أخرى، إذ يبدو أن الأوضاع تحسنت كثيرا على مستوى الإنتاج وعدد السكان خلال النصف الثاني منه. وقد تم الوقوف على تحولين مهمين خلال العقود الأخيرة منه على الأقل، وهذا ما سيقع التركيز عليه وتوضيح تجلياته.

وهكذا فعلى الرغم من الأزمة السياسية التي ظل المغرب يتخبط فيها خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي كله، فإن كتب الرحلة وبعض المصادر البرتغالية تعكس لنا واقعا اقتصاديا مريحا في مناطق كثيرة خلال العقود الأخيرة من القرن الخامس عشر وبداية القرن الذي يليه، على وجه الخصوص. ولم يكن ذلك الواقع عابرا ومؤقتا نتج عن موسم فلاحي أو اثنين، بل كان ثمرة تطور تقوى وتعزز عبر عقود من الزمان من خلال زراعة البساتين والأشجار المثمرة وتكاثر الأنعام. ويبدو، حسب مشاهدات ابن الخطيب، أن ذلك التحسن بدأ قبل متم القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي في مناطق كانت مؤهلاتها تسمح لها بذلك، كما هو الشأن بالنسبة لدكالة. وقد شمل ذلك التحسن كذلك مدنا إما داخلية كفاس ومكناس، أو ساحلية كأزمور وسلا وأنفا وآسفي وغيرها. وإذا كان من الصعب استخلاص نتيجة ما من مقارنة مؤلفي زورارا حول سبتة والقصر الصغير في عهد القبطان دون بيدرو دو منيزش (Dom Pedro de Meneses) وابنه دون دوارت (Dom Duarte)، فيتضح في المؤلف الثاني أن هنالك تزايدا ملحوظا في أعداد الأسرى والغنائم مع مرور الوقت، كما أن هنالك إشارات تدل –وإن كانت نادرة– على تحسن مستوى عيش السكان. فقد ذكر نفس المؤلف أن منطقة الجردة الموجودة

9 انظر:

Fr. João Alvares, *Crónica do Infanto Santo D . Fernando*, ed. Mendes dos Remedios, Coimbra, 1919, 46-47.

بجبال أنجرة على بعد حوالي خمسة عشر كلم من القصر الصغير كانت كثيفة السكان وأنهم اغتنوا من الزراعة وتربية الماشية ومن تعاطيهم للتجارة وهي وضعية تنطبق على قرى عديدة في أنجرة وبني حزمان وفي المنطقة الممتدة فيما بين القصر الصغير وطنجة.

وتتوضح هذه الصورة أكثر من خلال **حوليات أصيلا** حيث يذكر برناردو رودريگش (B. Rodrigues) أنه بعد فشل المفاوضات بين محمد الشيخ الوطاسي والبرتغال لتمديد الهدنة مرة أخرى (1500/905)، أُمر السكان بإخلاء قراهم ونقل دواويرهم من ميداني أصيلا وطنجة والاستقرار بضواحي القصر الكبير. وقد اضطروا تبعا لذلك إلى التخلي عن مطامير كثيرة مليئة بالقمح والشعير والذرة البيضاء، وكذا عن أعداد كبيرة من رؤوس المواشي، وعن كثير من الصوف وسواها من المتاع فاستولى عليها برتغاليو أصيلا، وقد تطلب منهم نقلها وقتا طويلا. وبصفة عامة نجد في هذا المؤلَّف وصفا يعزز ما هو وارد هنا في الموضوع، إذ تحدث عن أوضاع جبل بني گَرْفَطْ بعد احتلال البرتغاليين لأصيلا (1471/876) بعبارات تؤكد ما نحن بصدده (انظر الملحق رقم I).

وتتخلل الحوليات نفسها إشارات كثيرة لزراعة القمح والذرة البيضاء وكذا لبساتين غناء كثيرة الأشجار المثمرة، اعتبر المؤلف بعضها جنات فوق الأرض في كل من جبل حبيب وبني ومراس وضاحية القصر الكبير. كما أن آلاف الأسرى الذين سقطوا في أيدي برتغاليي أصيلا ودكالة خلال العقدين الأولين من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وكذلك آلاف الأنعام التي استولوا عليها تدل كلها على مدى الانتعاش الاقتصادي والديموغرافي الذي عرفته المنطقة في الفترة السابقة للغزو.

ومما يؤكد هذه الإشارات ما أورده الوزان بشأن انتعاش الإنتاج الزراعي في مناطق كثيرة مثل هسكورة وتادلة ودكالة والهبط وجبال مقدمة الريف وغيرها، وهو ما يتأكد أكثر في السهول الغربية من خلال كتب الرحلة البرتغالية. فقد ذكر بريرا أن المنطقة الممتدة بين سلا وفاس كانت في مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي كثيرة الإنتاج للحبوب واللحوم والأسماك والعسل والخيول الجيدة التي كان عدد منها ينقل إلى البرتغال. كما ذكر أن السهول الممتدة بعد مصب سبو كثيرة المواشي والأراضي الزراعية، وهي نفس الصورة التي رسمها لمنطقتي الشاوية ودكالة. فقد وصف المنطقة الأخيرة بالأرض « الخصبة، الكثيرة الحبوب والمواشي »، وذكر أن لضاحية أزمور إنتاجاً غزيراً من الحبوب واللحوم والأسماك، وسلعاً أخرى كثيرة، وأن « كميات كبيرة من القمح تشحن بمرسى مازيغن (مدينة الجديدة الحالية) في سفن برتغالية وقشتالية [...] وأن قبائل تسمى الشرقية تقيم في محيط تلك المدينة، ويقال إنها تجند أكثر من أربعين ألف فارس ». وعن ضواحي آسفي كتب الرحالة نفسه: « إن ضواحي آسفي كثيرة الإنتاج للحبوب والمواشي والأسماك، وتوجد بها أعداد كثيرة من الخيول

الجيدة التي يربيها الأعراب، يجلب بعضها إلى هذه المملكة. كما يوجد بها كذلك التبر الذي يجلبه الأعراب من بلاد السود، وكميات كبيرة من الجلود المختلفة، ومن العسل والشمع، ومن سلع أخرى تجنى منها أرباح معتبرة »[10]. ولعل أحسن مؤشر على ذلك الانتعاش الذي عرفه الإنتاج الزراعي ما ذكره الحسن الوزان بشأن خصوبة ضواحي بولعوان ومردوديتها الجيدة (الوزان، 122/II).

لقد أسهم انتعاش الإنتاج الزراعي والحرفي في استعادة بعض المدن لحيويتها، فانفتحت على أسواق داخلية بعيدة كفاس أو أجنبية كالسودان أو على بعض دول أوروبا. ولم تقتصر هذه الظاهرة على المدن الساحلية، بل إنها شملت أيضا بعض مدن هسكورة وتادلة. وقد ربط الوزان بين تلك الأنشطة الحرفية والتجارية وبين تحسن مستوى عيش السكان حين شدد على ذلك سواء في المناطق الساحلية المرتبطة بالتجار الأجانب أو في المدن الداخلية، كما هو الشأن بالنسبة لفاس ولمدن تادلة وهسكورة، أو ببعض القرى والمدن الصغيرة التي انفتحت على التجارة مع البرتغاليين بحاحة (تَاكُولِيتْ مثلا) ودكالة (تيط). وتعززت الظاهرة أكثر في المدن التجارية الكبرى كسلا وأزمور التي وصف الوزان سكانها بالمتحضرين. وأضاف الإخباري دو گويْش أنهم أصبحوا يقلدون البرتغاليين في طريقة بناء دورهم وفي نمط عيشهم.

ومن جهة أخرى، يفهم مما ذكره الرحالة الإيطالي كاداموشتو- الذي شارك سنة 1455/859 في رحلة استكشافية لفائدة الأمير البرتغالي هنري الملاح- عن مركز أرگين (Arguim) التجاري الذي شيده الأمير المذكور في جزيرة قبالة الساحل الموريطاني، أن التجارة الصحراوية لم تتوقف بين المغرب وبلاد السودان رغم ما حمله القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي والقرن الموالي من عوائق. فقد ذكر أن طريقا كانت تنطلق من ودان في اتجاه كل من فاس ومراكش وأصيلا وآسفي وماسة، وأن التجار المسيحيين اعتادوا الذهاب إلى تلك الموانئ للحصول على نصيب من الذهب. كما أشار إلى أن ''التجار السود'' أنفسهم كانوا يقبلون على آسفي لشراء الخيول الدكالية لمبادلتها في ''مملكة مالي'' بالعبيد الذين يعاد بيعهم في أرگين[11]. واستمرت الحال كذلك حتى مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي حسب الشهادة السابقة للرحالة البرتغالي بريرا. وتشهد عملة ''الدوبرات الآسفية'' التي حصل عليها وكلاء الملك بالمدينة على استمرار تدفق التبر عليها، مما يؤكده وجود دار سكة بها قبيل احتلالها سنة 1508/913. وقد استمر تداول العملة الآسفية بعد احتلال المدينة كذلك، إذ كانت قيمة المثقال يوم 18

10 انظر: Duarte Pacheco Pereira, *Esmeraldo de Situ Orbis*, Ed. Damião Pires, Lisboa, Academia Portuguesa da História, 1988, 59-67.

11 انظر: Luís de Cadamosto, *Viagens, Lisboa*, Academia Portuguesa da História, 1988, 103-104, 112-113.



68. عملة وطاسية (الوجهان)



69. عملة وطاسية (الوجهان)

ذي القعدة 27/915 فبراير 1510 ما يعادل 420 ريالا، أي ما يفوق قيمة الكروزادو (cruzado) البرتغالي بعشرين ريالا، وبلغت قيمته سنة 1514/920 في لشبونة 450 ريالا، مما كان يضمن ربحا مهما بمبادلته في آسفي بالعملة المحلية. ودفع هذا التفاوت في قيمة العملتين بوكلاء الملك إلى الإقبال على شراء تلك العملة المحلية ومبادلتها بالعملة الفضية البرتغالية، كما تؤكد ذلك وثائق إبراء الذمة المسلمة لوكلاء الملك بآسفي وأزمور حيث يرد الحديث عن عشرات الآلاف من الدوبرات « من عملة المدينة المذكورة » (أحمد بوشرب، 1984، 523-527). وعرفت السوس وضعية مشابهة، إذ كان صرف العملة الفضية مقابل المثقال الذهبي المحلي بالحصن المشيد بموقع أكَادِير الحالي يضمن في دجنبر 1513 للملك البرتغالي ربحا يبلغ 14%.

لم يكتف البرتغاليون بالاستحواذ على كمية التبر التي كانت تصل إلى الموانئ المغربية، بل أقبلوا على تلك الموانئ نفسها للحصول على أهم السلع الضرورية لتجارة التبر والعبيد بالمراكز التي شيدوها بغرب إفريقيا كأرگين، ثم أشين (Axim) وأخيرا لامينا (Lamina)؛ وحاولوا تحويل اتجاه أكثر ما يمكن من التبر الذي كان يمر عبر مركز ودان نحو البحر. وإذا كان البرتغاليون قد اهتموا بالسواحل الشمالية المغربية وتحكموا فيها عسكريا لأسباب سنعود إليها، فقد أولوا لأسباب تجارية محض اهتماما خاصا بالمناطق الموجودة جنوب نهر أبي رقراق. وسوف يتبين أن هنالك علاقة بين ذلك الاهتمام واستفادة السهول الغربية المغربية من الظرفية الاقتصادية الجديدة التي تولدت عن إغلاق موانئ الشمال واحتلالها من جهة، وبداية تنظيم التجارة بغرب إفريقيا من جهة ثانية. ومعلوم أن التجار البرتغاليين كانوا متعودين على المجيء إلى موانئ أنفا – حتى بعد تخريبها سنة 1468/873-1469 – وأزمور وآسفي وماسة للتزود بسلع كانت بلادهم في أمس الحاجة إليها كالحبوب واللحوم والتبر والجلود والنيلة والشابل والنحاس. وقد ربطت دراسات جادة بين فتح المراكز التجارية بغرب إفريقيا وتزايد اهتمام البرتغاليين بموانئ سهول الشاوية ودكالة والسوس، صغراها وكبراها. فللحصول على التبر والعبيد بتلك المراكز، كان على البرتغاليين أن يقتنوا بالموانئ الدكالية والسوسية الحبوب والخيول والأواني النحاسية، وخصوصا الأنسجة الصوفية مما يسمى بالحنابل والحياك التي كان عليها طلب شديد كما يتجلى ذلك من خلال مقارنة أثمان العبيد بأثمان تلك المنسوجات. فقد كتب الرحالة فلنتيم فرنانديش عن أزمور قبل احتلالها ما يلي : « هنا تشترى خيول جيدة

وحياك وجلابيب وحنابل تنقل إلى بلاد السودان». وذكر في محل آخر أن الملك البرتغالي عين بآسفي وكيلا تجاريا «ليقتني السلع التي تنقل إلى غينيا»[12]، بينما أشار دو گويش، من جهته، إلى أنه حينما تقرر احتلال آسفي، كان في المدينة تاجر برتغالي يقتني السلع التجارية المطلوبة بغينيا. ولما لم تعد آسفي قادرة على توفير ما تتطلبه السوق الغينية من حياك وحنابل، كلف الملك أحد أعيان يهود المدينة بإنتاج كميات منها حسب نماذج معينة، حتى إذا عجز اليهودي المذكور عن توفير الكميات المطلوبة، اضطر إلى الانتقال إلى مراكش لشراء المزيد منها.

وليتسنى للملك بصفته التاجر الأول بالبرتغال أن يحتكر السلع التي كانت تعرف رواجا كبيرا وتضمن أهم الأرباح دفع أثمان تلك السلع التي كان يقتنيها وكلاؤه في الموانئ السالفة الذكر، ثم أغرق الأسواق المحلية بكميات مهمة من تلك السلع التي نقف على جرد مفصل لها في وثائق إبراء الذمة، نذكر من بينها الأنسجة الأوروبية والمصرية والعقاقير ومستلزمات صباغة النسيج والتوابل والعقيق. وقد ارتفعت الكميات المعروضة مع مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وأضحى عرض أهمها حكرا على الملك، فأصبحت آسفي أكثر إقبالا على الصمغ الهندي إلى حد أنه ساد الاعتقاد أنها كانت قادرة على تسويق كل ما تجلبه المراكب البرتغالية من الهند. لذلك صار "سلعة عملة" تؤدى بها الرواتب وتدفع مقابل أثمان سلع مغربية (أحمد بوشرب، 1984، ص307 وما بعدها).

وهكذا يكون البرتغاليون قد تمكنوا خلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي من أن يحلوا محل باقي التجار المسيحيين، وأن يحتكروا لأنفسهم الطاقات الإنتاجية والاستهلاكية لدكالة والشاوية والسوس، وأن يدمجوها في المحاور التجارية التي أصبحوا يحتكرونها لأنفسهم. وبذلك تكون السهول المغربية قد أقحمت في شبكات تجارية لم تكن في صالحها منذ البداية، وأكرهت على تصدير مواد أولية أساسية، وأغرقت أسواقها بمواد كمالية أو تافهة. فعلى مستوى الحبوب مثلا، استنزف البرتغال طاقات المنطقة الإنتاجية الكبيرة إما عن طريق الضرائب التي فرضت عليها بعد احتلال آسفي، وإما بالشراء لتغطية النقص الحاصل في إنتاج الحبوب بالبرتغال مع تزويد الثغور الشمالية المحتلة بالإضافة إلى مركز أرگين حيث كان القمح من السلع الأساسية. وبما أن السهول الغربية سرعان ما عانت اضطرابا سياسيا خطيرا بسبب الغارات البرتغالية ابتداء من سنة 1511/917، وتحركات السلطان الوطاسي المتتالية ابتداء من سنة 1514/920 وما تلاها من عصيان للقبائل، فقد أصبحت تلك المناطق أقل قدرة من غيرها على مواجهة

12 انظر: P. de Cenival et Th. Monod, *Description de la Côte d'Afrique de Ceuta au Sénégal par Valentin Fernandes,* 1506-1507, Paris, 1938, 29.

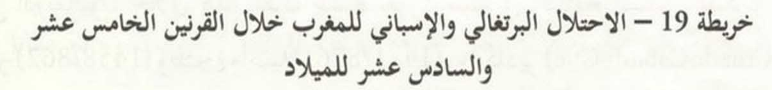
السنوات العجاف، مما يفسر خطورة مجاعة 1521/928 بكل من الشاوية ودكالة، والنزيف الديموغرافي الذي تسببت فيه. ومعلوم أن وباء الطاعون تلا تلك المجاعة، وفتك فتكا كبيرا بالإنسان والحيوان، مما حرم البلاد من العنصر الديموغرافي كحافز من حوافز الرفع من الإنتاج وتحسين المردودية. وبذلك يكون الغزو البرتغالي سببا من الأسباب المباشرة في إجهاض الانتعاش الاقتصادي والديموغرافي نتيجة طابعه العنيف كما سوف يتبين، وذلك ابتداء من مطلع القرن السادس عشر، أي بعد إلغاء العمل بهدنة العشرين سنة التي وقعها محمد الشيخ الوطاسي مع برتغاليي الثغور الشمالية سنة 1471/876، وبعد شروع حاميات أصيلا وآسفي وأزمور وأگادير في انتهاج سياسة الأرض المحروقة التي توسعت المصادر البرتغالية في ذكر تفاصيلها ومثلت المادة الأساس لوضع مؤلف ضخم مثل **حوليات أصيلا**.

الاحتلال الإيبيري ومضاعفاته

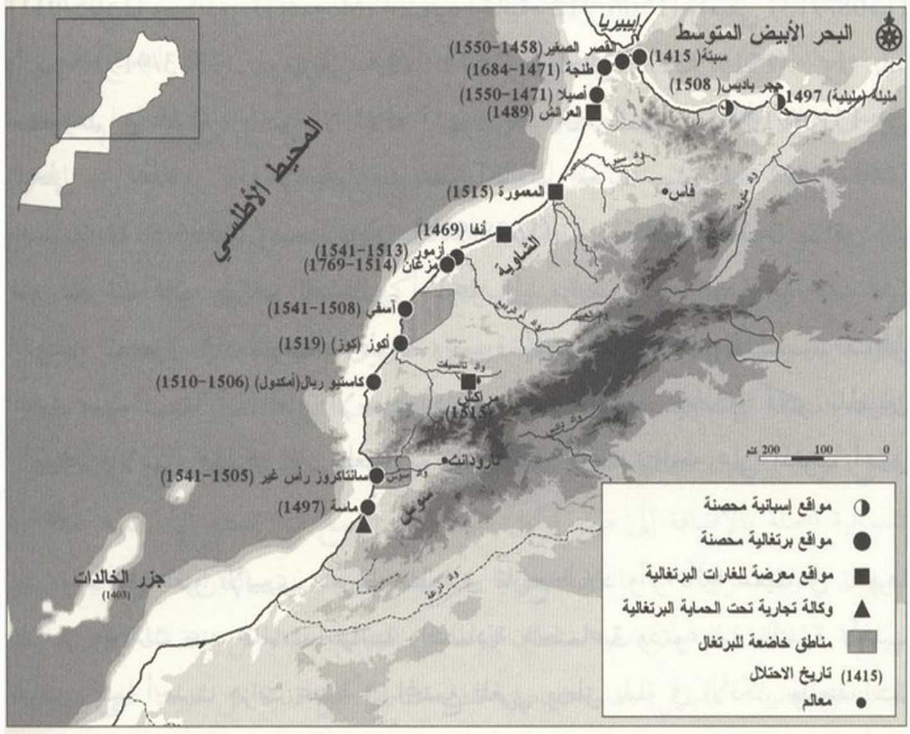
انطلق الغزو الإيبيري لسواحل المغرب في صيف 1415/818 باحتلال سبتة، وتوقف في صيف 1515/921، بعد هزيمة البرتغال بالمعمورة الكبرى بمصب وادي سبو. واحتل البرتغاليون خلال هذا القرن عشرة ثغور: سبتة في التاريخ السابق الذكر، والقصر الصغير (1458/862) وطنجة وأصيلا (1471/876)، وأگادير (Santa Cruz do Cabo de Gué) (1505/911) ومُگَادُور (Mogador، الصويرة الحالية، 1506/912) وآسفي (1508/913) وأزمور (1513/919)، ومازيغن (1514/920) والمعمورة (1515/921). ولم يدم استقرارهم في الموقع الأخير إلا ثلاثة أشهر، بعد أن اضطروا سنة 1510/916 إلى التخلي عن مگادور. أما الإسبان، فلم يحتلوا آنئذ من المغرب سوى مليلة (1497/902) وغساسة (1506/911) وحجرة بادس (1508/914). وإذا كان البرتغاليون سباقين إلى غزو المغرب، فإن جيرانهم القشتاليين سارعوا إلى مزاحمتهم فيه، وهو ما حتم على الدولتين الدخول في مفاوضات طويلة وعسيرة تحت إشراف البابوية لتقسيم مناطق النفوذ بينهما. وبما أن الغزو الإسباني كان هامشيا لانشغال الحكام أكثر بالمغربين الأوسط والأدنى، فسنركز على الغزو البرتغالي الذي كانت نتائجه على المغرب أعمق وأخطر.

وقد مثل الغزو الإيبيري منعرجا خطيرا في تاريخ البلاد وأثر تأثيرا عميقا في تطورها اللاحق وتولدت عنه مخلفات سياسية واقتصادية واجتماعية وديموغرافية بالنسبة لأغلب المناطق، كما أحدث هزات عنيفة في المجتمع المغربي وخلق بلبلة في الأفكار والمعتقدات. وعلى الرغم من خطورته، لم تصلنا عنه في مصادرنا إلا إشارات طفيفة من خلال كتابات متأخرة تفتقر بشكل كبير إلى الدقة. فهي لا تذكر التواريخ والأسماء إلا نادرا كما لا تميز

بين جنسيات الغزاة، إذ تكتفي بنعتهم بـ"الكفار" أو "النصارى" أو"الروم"؛ ومن جهة أخرى فالملاحظ أنها تميل إلى التفسير الخرافي للأحداث. ومن ثم فالمصادر لا تسمح بتتبع مراحل الغزو وتحديد تواريخ سقوط المدن، ولا هي تمكن من رصد ردود الفعل التي تمخضت عنه، ناهيك عن نتائجه ومخلفاته على البلاد. أما الوثائق فمنعدمة بالكامل. ومن هنا يتضح أن الاعتماد على المصادر والوثائق الإيبيرية لا غنى عنه لكتابة تاريخ هذه الحقبة، خصوصا أن مادتها العلمية كثيرة ومتنوعة. ومع هذا فإن نوعية مصادر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي المحررة بعد عقود من وقوع الحدث على يد مؤرخي البلاط الرسميين، وبتكليف من الملوك، لا تبعث على الثقة فيما تتضمنه من معلومات. فهي تعبّر عن طموحات فئات اجتماعية معينة وقت تحرير تلك المؤلفات أكثر مما تهدف إلى إثبات الوقائع التاريخية وضبطها. وعليه، فإنه يتحتم التعامل مع المصادر البرتغالية ومجموع الوثائق والتقارير الموجهة إلى ملك البرتغال من قبل المسؤولين عن الثغور المغربية بحيطة كبيرة، وذلك بغية التمييز بين العوامل الفعلية وغيرها من العوامل التي وظفت لتبرير القرارت والدفاع عن المصالح في وقت لاحق.



خريطة 19 – الاحتلال البرتغالي والإسباني للمغرب خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد



عن أحمد بوشرب، **مغاربة البرتغال خلال القرن السادس عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1986، ص 23.

الأسباب

مثل احتلال سبتة منعرجا خطيرا في تاريخ المغرب، وتحولا كبيرا في علاقته بأوروبا عموما، وبالدولتين الإيبيريتين على وجه الخصوص. وقد جسد ذلك الاحتلال بالملموس الاختلال الذي اعترى ميزان القوة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ورسخ بشكل نهائي تفوق المسيحيين وانتقالهم من مرحلة الدفاع عن النفس والخوف من غزو إسلامي إلى اكتساح السواحل المغربية. ولم تتعرض سبتة هذه المرة لحصار بحري مؤقت ومحدود العواقب، كما تم على يد الجنْويِّين خلال القرن الثالث عشر، بل خضعت لاحتلال لا يزال قائما إلى يومنا هذا. ويتجلى الدور الذي كان الملك البرتغالي ينوي تخويله للمدينة المغربية بعد احتلالها في المدة التي تطلبتها الاستعدادات وهي أربع سنوات، علاوة على السرية التامة التي أحاط بها مشروعه. لذلك قرر الاحتفاظ بسبتة فور دخولها تحت سيطرته رغبة منه في حرمان المغرب من موقعها الإستراتيجي والتجاري الأساسي، ولاتخاذها منطلقا لغزو لاحق للبلاد. وقد أثبت البحث أهمية العلاقة القائمة بين ذلك الاحتلال وانطلاق عمليات الكشوفات الجغرافية التي انتهت كما هو معلوم بإنشاء إمبراطورية إيبيرية شكلت الخطوات الأولى التي مكنت أوروبا لاحقا من السيطرة على العالم وتسخيره لخدمة مصالحها.

وقد احتد النقاش في أحايين كثيرة بين المؤرخين البرتغاليين حول أسباب الهجوم على سبتة، ودواعي قرار الملك يوحنا الأول الاحتفاظ بها بعد دخولها. فمنذ أن نشر أولفيرا مارتينش (Oliveira Martins) كتابه **أبناء يوحنا الأول** خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر للميلاد، والمؤرخون البرتغاليون بمختلف مشاربهم يقدمون بهذا الصدد الأطروحة تلو الأخرى بمشاركة ممثلي المدارس التاريخية البرتغالية خلال القرن العشرين، ولا يزال بعضهم يدلون بدلوهم في ذلك النقاش، ويعيدون قراءة مصادر الحقبة، خصوصا منها مؤلَّفي الإخباري إيانش دو زورارا حول سبتة.

والواقع أنه يصعب تفسير الغزو الإيبيري لسواحل المغرب بعامل واحد ووحيد نظرا لطول الفترة التي تطلبها هذا الغزو واتساع الرقعة الجغرافية التي شملها. فقد دامت "المغامرة المغربية" فترة طويلة غطت حكم ستة ملوك – من يوحنا الأول إلى يوحنا الثالث – اختلفت طباعهم وأولوياتهم وتغيرت خلالها ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإذا كانت المغامرة المغربية قد همت مدنا توجد بالمضيق، فإنها ضمت كذلك مدنا أخرى بعيدة جدا عن البرتغال ولا تشكل أي خطر على أمنه وسلامة ملاحته. ومن جهة أخرى، فإن العامل الديني كان حاضرا باستمرار بسبب العقلية الموروثة عن حروب الاسترداد التي لم تكن قد انتهت بعد في قشتالة وبسبب رفع البابوية لشعار الحرب الصليبية واستغلال الملوك

الإيبيريين لذلك الشعار خدمة لمشاريعهم في المغرب الكبير. ويكون الغزو الإيبيري بذلك قد مر في بلادنا، فيما نعتقد، بمرحلتين تميزتا جغرافيا وزمنيا وسياسيا، واختلفتا من خلال الوسائل المستعملة والغايات المتوخاة من كل واحدة منهما. كما عرفت المرحلتان منافسة حادة بين البرتغال وجارته قشتالة أولا، ثم إسبانيا لاحقا، انتهت بتوزيع مناطق النفوذ بينهما بإشراف من البابوية.

المراحل

المرحلة الشمالية: غزو الموانئ والمرافئ

تشمل هذه المرحلة المنطقة الممتدة حتى مصب سبو، وخضعت لغزو برتغالي وإسباني:

- الغزو البرتغالي

اتسم هذا الغزو بمجموعة من الحيثيات نلخصها فيما يلي:

– باستثناء المعمورة التي احتلت سنة 1515/921، فإن غزو بقية الثغور المغربية قد تم خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. فقد سقطت سبتة كما هو معروف يوم 7 جمادى الثانية 14/818 غشت 1415، وتلاها القصر الصغير في15 صفر 2/863 يناير 1458، ثم أصيلا يوم 7 ربيع الأول 24/876 غشت 1471، فطنجة بعد خمسة أيام. وفشلت محاولتا تحصين ''الجزيرة'' بنهر اللكوس في رجب 894/يونيو 1489.

– سيطرت على هذه المرحلة العوامل السياسية والإستراتيجية سيطرة مطلقة. وترجع أغلب الدراسات اختيار مدينة سبتة كأول هدف في المغرب لمكانتها الإستراتيجية. ومعلوم أن الإخباري زورارا اعتبر « سبتة مفتاح البحر الأبيض المتوسط كله »[13]، وأن الملك دون دوارت برر كل التضحيات التي يتطلبها الاحتفاظ بها بأهمية موقعها[14]. كما أن الخوف من الإسلام ومن إمكانية استعادة دوله لعافيتها والرغبة في القضاء على القرصنة الإسلامية واستباق القشتاليين الذين عبروا من خلال عدة مؤشرات عن رغبتهم في غزو المغرب، كل ذلك مثل مجموعة عوامل دفعت بالملك يوحنا الأول إلى اختيار سبتة كأول هدف، وهي العوامل نفسها التي حتمت على خلفه أن يتحرك ضد طنجة سنة 1437/841 في ظروف صعبة كما سنرى. وتجمع المصادر البرتغالية على الدور الهام الذي أصبح لمدن شمال المغرب بعد احتلالها في محاربة القرصنة الإسلامية، خصوصا بعد ظهور الأتراك بالحوض الغربي للأبيض المتوسط.

---

13 انظر:

Gomes Eanes de Zurara, *Crónica de Guiné,* éd. José de Bragança, Livraria Civilização, 26.

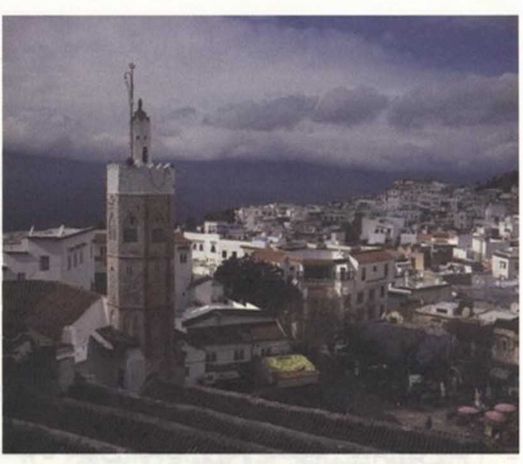
14 انظر:

Rui de Pina, *Crónica do Senhor Rey Dom Duarte,* in *Crónicas de Rui de Pina,* édit. Lopes de Almeida, Lello e Irmão editores, Porto, 1997,515.

- تطلبت هذه المرحلة من البرتغال مجهودا عسكريا وماليا ضخما كان في جل الأحيان فوق طاقته. وتم الاحتلال على الطريقة التقليدية، وبوسائل ضخمة، تمثلت في مئات السفن وآلاف المحاربين. وترأس الملوك أنفسهم تلك الحملات، وشاركهم فيها الأمراء وأشهر نبلاء البلاد وأكثرهم نفوذا. ومعلوم أن الملك يوحنا الأول قاد الحملة على سبتة واصطحب معه كل الأمراء وأكبر الأسر النبيلة. كما قاد الملك ألفونصو الخامس شخصيا حملتين فاشلتين على طنجة، وكان في مقدمة مهاجمي أصيلا.

- ورغم هذه الجهود الضخمة، كانت الحصيلة هزيلة. ففي سنة 1500/906، أي بعد 85 سنة من بداية الغزو، لم يحتل البرتغاليون سوى المدن الأربع السابقة الذكر. ومعلوم أن الاحتلال تم على مراحل متباعدة، إذ تفصل اثنتان وعشرون سنة احتلال سبتة عن المحاولة الأولى لاحتلال طنجة، بينما يفصل بين هذه المحاولة واحتلال القصر الصغير إحدى وعشرون سنة. ولم تحتل طنجة إلا بعد المحاولة الرابعة، ومنيت المحاولات السابقة - سواء تلك التي قادها الأمير هنري الملاح سنة 1437/841 أو الحملتان اللتان قادهما العاهل البرتغالي نفسه في سنتي 1463/868 و1464/869 - بهزائم حقيقية، مما جعل البرتغاليين ينعتون المدينة بمقبرة النبلاء. وكادت المحاولة الأخيرة تنتهي بقتل الملك لولا أن قائد القصر الصغير ضحى بنفسه دفاعا عنه. ولم تنجح محاولات الحصول على ولاء سكان المناطق المحيطة بتلك الثغور، فعاشت القبائل المجاورة في حروب مستمرة مع المحتل مما مثل الموضوع الرئيسي لكتاب **حوليات أصيلا**، ولمؤلفي زورارا عن سبتة والقصر الصغير. ورغبة من الملك يوحنا الثاني في التخفيف عن تلك المدن الساحلية وتوفير مناطق زراعية لها، وحرصا منه على إخضاع القصر الكبير، تقرر تحصين "الجزيرة" التي بوادي اللكوس في التاريخ السابق الذكر، غير أن المحاولة فشلت فشلا ذريعا. كما باءت المحاولة الرامية إلى تحصين المعمورة بمصب نهر سبو - قصد التحكم في مملكة فاس - بهزيمة برتغالية كبرى توسعت المصادر المغربية والبرتغالية في وصفها، وكانت لها كما سنرى انعكاسات سلبية على مكتسبات البرتغال في المغرب. لذلك لم يكن الشعب متحمسا لغزو المغرب، ولا سيما بعد أن تأكد من أن البلاد لم تجن أية فائدة من احتلال سبتة، وأن الاحتفاظ بها يتطلب مصاريف وتضحيات كبرى. والواقع أن الملك دون دوارت نفسه (ت 1438/842) قد اعترف - كما سبق أن ذكرنا - بأن الاحتفاظ بسبتة لا يتم إلا بصعوبة كبيرة، وبتحمل مصاريف ضخمة. وقد اختلفت الآراء داخل الدولة بين المؤيدين للاحتفاظ بسبتة وغزو المغرب، والمطالبين بالتخلي عنه لاعتبارهم أن الإصرار على ذلك الغزو يهدد أمن البلاد واستقلالها. لذلك استقبل البرتغاليون الدعوة للمشاركة في الحملة الأولى على طنجة بفتور كبير، وكان من النبلاء من فضل السجن ومصادرة ممتلكاته على الانخراط في مغامرة محفوفة بالمخاطر.

- عرفت هذه الفترة صراعا حادا بين البرتغال وقشتالة حول المغرب، فتسابقت الدولتان لاحتلال بعض ثغوره، وحاولت كل واحدة منهما جعل الأخرى أمام الأمر الواقع



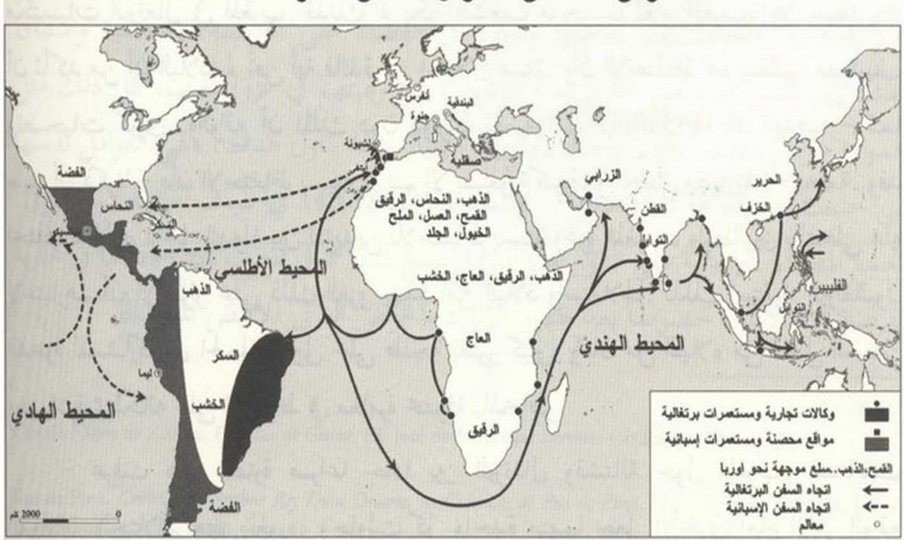
70. شفشاون : منظر عام

كما التجأتا إلى البابوية للحصول على المبرر الشرعي للقيام بذلك. ومعلوم أن القشتاليين عبروا مبكرا عن رغبتهم في التوسع بشمال المغرب، وتعللوا لذلك بأسباب تاريخية زكاها الفاتكان من خلال قرار بابوي (839-1436/840). وقد ربط مؤرخون كثيرون بين هذا القرار البابوي وتنظيم الهجوم على طنجة في السنة الموالية بنوع من التسرع لقطع الطريق على القشتاليين ووضعهم أمام الأمر الواقع. وبناء على اتفاقات أشرف الفاتكان عليها، تم تحديد مناطق نفوذ الدولتين بـ"مملكة فاس". فتنازل البرتغاليون لجيرانهم القشتاليين عما يوجد شرق بادس، مقابل اعترافهم لهم بأحقية احتلال سواحل المغرب الأطلنتي وغرب إفريقيا.

■ الغزو الإسباني

من المعلوم أن إسبانيا قد اهتمت منذ الفترة القشتالية بالمغربين الأوسط والأدنى، خاصة بعد أن ظهر العثمانيون وممثلوهم في الحوض الغربي للأبيض المتوسط. أما بالنسبة للمغرب الأقصى فقد اقتصر اهتمامها على المرافئ التابعة لمنطقة نفوذها، وهي مرافئ كانت تزعجها بنشاطها القرصني. وهكذا احتلت مليلة بعد أن أخلاها سكانها سنة 1497/902، وغساسة

خريطة 20 – الاحتلال الإيبيري واندماج المغرب في تيارات التبادل الدولي خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد



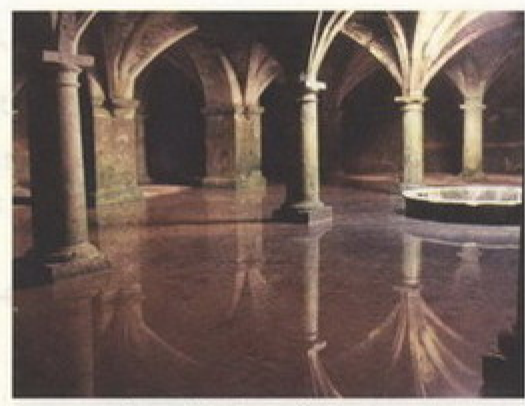
في سنة 1506/911، كما احتلت الحجرة المقابلة لبادس سنة 1508/914، وهو ما حتم على السكان إخلاءها هي الأخرى. ولم يكن لتلك المراكز أدنى إشعاع تجاري أو عسكري، إذ بقيت حامياتها تعيش باستمرار ظروفا صعبة إلى أن تم تحرير حجرة بادس في نهاية سنة 1522/929 وغساسة في جمادى الثانية 939/يناير 1533.

المرحلة الجنوبية : احتلال السهول الغربية

تختلف هذه المرحلة عن المرحلة الشمالية اختلافا تاما. فقد احتلت المدن الموجودة جنوب أبي رقراق خلال مطلع القرن السادس عشر بسهولة كبيرة، وعرفت قبل ذلك مرحلة من الولاء والحماية دامت أحيانا عقودا طويلة. وانعدمت في هذه الجهة الدوافع الإستراتيجية، كما سيطرت الاهتمامات التجارية سيطرة مطلقة.

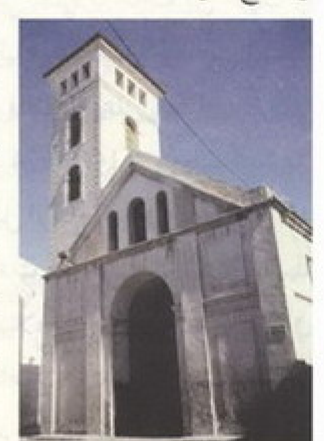
▪ فترة ولاء الحواضر التجارية للبرتغاليين

سبقت الإشارة حين الحديث عن الأوضاع الاقتصادية خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي إلى العلاقة بين تنظيم التجارة بسواحل غرب إفريقيا واهتمام الأمير هنري الملاح المبكر بمنطقتي الشاوية ودكالة، وذلك في وقت لم تكن بلاده تحتل سوى مدينة سبتة. وحتى في عهد الملك ألفونصو الخامس – الملقب بالإفريقي لكثرة ما خاضه من حروب في المغرب – بقيت المنطقتان خارج الاهتمامات التوسعية البرتغالية، رغم استقلالهما عن السلطة المركزية، وما كانت تعانيه مدنهما من ضعف وانقسامات. فللقضاء على النشاط القرصني بأنفا، اكتفى البرتغاليون بالهجوم عليها سنة 1468/873 – أو 1469/874 – وتحطيم أسوارها. ورغم المكانة الاقتصادية المهمة للمنطقة بالنسبة للبرتغال القليل الإنتاج الزراعي والحيواني، فقد اكتفى ثلاثة ملوك بولاء اسمي في آسفي وأزمور وماسة، وكادت مساعيهم تتحقق في المدينة الغربية ومراكش. وقد اضطلع التجار البرتغاليون، من دون النبلاء والعسكريين، بدور كبير في انتهاج تلك السياسة الجديدة وإنجاحها. وهكذا فعوض الأساطيل والجيوش، اعتمدت لشبونة على الوعود، وقبلت بإشراك المسؤولين المحليين في الاستفادة من المبادلات التجارية كما قامت بدعم نفوذهم على المستوى السياسي، مع اللجوء إلى الدسائس والانقلابات لتغيير القواد المتنكرين لالتزاماتهم بالإضافة إلى استعراض البوارج لتخويف المترددين منهم، وذلك بهدف الحفاظ على مصالحها الخاصة وإبعاد المنافسة الإسبانية التي لم تتوقف أبدا في تلك المناطق المعروفة بتنوع مواردها الفلاحية ووفرة أسماكها. ولما عزم المسؤولون البرتغال على الانتقال إلى احتلال المدن احتلالا مباشرا للأسباب التي سنعود إليها، أتيح لهم تحقيق ذلك بوسائط بسيطة وبمجهود أقل بكثير مما تطلبه احتلال الثغور الشمالية. فكان أن تحكم بعض النبلاء والمغامرين بموافقة ملكية في بعض المواقع بوسائل شخصية غاية في البساطة، كما كان الشأن بالنسبة لأكادير وموكادور. وبذلك أعطت الدولة البرتغالية للتوسع في هذه الربوع طابعا جديدا


71. نطفية برتغالية لتخزين الماء (مازيغن/الجديدة)

يعتمد على الدبلوماسية والاحتفاظ بالهياكل السياسية القائمة لتسخيرها خدمة لمصالحها التجارية وضمان الأمن الغذائي. والنتيجة أن أقام المحتل البرتغالي علاقات مبنية على الربح لا على الرغبة في الحصول على الأمجاد من خلال محاربة "الكافر" وإبعاده عن الساحل.

وفي هذا الخضم كان قائد آسفي، الذي استقل عن مراكش في تاريخ نجهله، سباقا إلى الدخول تحت الحماية البرتغالية، إذ وقع معاهدة مع لشبونة لا نعرف تاريخها بالضبط، وإن كان البعض يرجعها إلى حوالي سنة 1460/864. وقد اعترفت أزمور هي الأخرى بالحماية البرتغالية سنة 1486/891، وتلتها ماسة سنة 1497/903. ويسمح الرجوع إلى الوثيقتين الخاصتين بالمدينتين الدكاليتين بالوقوف على حقوق وواجبات الطرفين. فقد اعترف ملك البرتغال بسلطة الحكام المحليين وتعهد بحمايتهم ضد خصومهم في الداخل والخارج أي مملكة قشتالة، كما سلمهم الشارات التي تدل على تبعيتهم له، وأصبح بذلك المسؤول عن تعيينهم. وعلى المستوى المادي تم التنازل لهم عن الامتيازات التجارية والجبائية التي كانوا يستفيدون منها، وأشركوا في الاستفادة من الرواج التجاري بالمدن. وفي المقابل فقد اعترفوا للمحتل البرتغالي بسلطته على مدنهم، وتعهدوا بحماية مصالحه فيها وتوفير الحماية لوكلائه وتجار بلاده. ونظرا لهذا التعايش السلمي، ألا يحق لنا أن نتساءل عن أسباب تخلي البرتغال عن هذه السياسة بعد أن انتهجها ثلاثة ملوك على التوالي ليتبنى نهجا آخر يقوم على الاحتلال المباشر ؟


72. الكنيسة البرتغالية بالجديدة

▪ فترة الاحتلال المباشر ومحاولات التوسع في الداخل

لقد اضطر الملك دونْ منويل (D. Manuel) إلى الانتقال من سياسة الحكم غير المباشر إلى الاحتلال العسكري لثلاثة أسباب رئيسية:

– فشله في الحصول على عملاء أوفياء بعد تنكر القواد لتعهداتهم، وتزايد الفتن داخل المدن التجارية بسبب تناحر من سماهم الحسن الوزان بالأحزاب. فقد كانت آسفي في شعبان 913/دجنبر 1507 شبه فارغة بعد أن هجرها سكانها الذين احتموا بجبال بني مَاكَرْ القريبة.

وأخبر بعض التجار الذين وصلوا إلى المدينة الملك منويل بذلك، وأطلعوه على رغبة السكان في تدخله للقضاء على الفتن.

– استقدام الفريق المؤيد للبرتغال لنبلاء عسكريين من مگادور للاستقرار بآسفي مما سمح لهم بتهييئ الأرضية لتدخل عسكري وفرض الأمر الواقع على لشبونة. وتعكس تصرفات قبطان الحصن المذكور ديوگو دو أزنبوجا (Diogo de Azambuja) التي فضحها سكان آسفي في رسالة إلى ملك البرتغال تلك العقلية التي لا تميز بين الغث والسمين، ولا تهتم إلا بما يسمح لها بالاغتناء السريع من خلال أسر السكان ونهب ممتلكاتهم.

– التحول الواضح للسياسة الرسمية البرتغالية في مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي بعد أن أصبح الملك منويل يفكر في العبور إلى المغرب لاحتلال بعض مدنه على غرار ما قام به سابقوه. وقد فسر بعض الباحثين ذلك التحول بالدراسة التي أمر بإنجازها لمصبات بعض الأنهار سنة 1507/913، إذ انتقل بعد ذلك إلى نهج سياسة الاحتلال المباشر والتحكم في مواقع معينة بالساحل المغربي لغايات محددة مسبقا. فقد اعتبر دو سنيفال (P.de Cenival) أن ذلك الملك توخى من تحصين مصب سبو ومن تشييد حصن المعمورة، «اتخاذه نقطة انطلاق لعمليات عسكرية تستهدف مملكة فاس، وقد كان من المنتظر أن تلعب أزمور الدور نفسه بالنسبة لمملكة مراكش»[15].

وهكذا تم احتلال آسفي في سنة 1508/914، بينما فشلت محاولة احتلال أزمور في صيف تلك السنة. وتجدر الإشارة إلى أن الوسائل المعتمدة لم تكن في مستوى ما تم في شمال البلاد، ذلك أن احتلال مدينة في مستوى وأهمية آسفي لم يتطلب سوى 1500 محارب على أكبر تقدير، لوجود عملاء وطابور خامس داخل المدينة ربطوا مصالحهم بمصالح التاج البرتغالي. كما أن الأسطول الذي أرسل لاحتلال أزمور في السنة نفسها ووجه باستهزاء وسخرية السكان لتواضعه.

وبعد أن تحكم البرتغاليون في آسفي وأفشلوا الحصار الذي ضربته قبائل المنطقة عليها في رمضان 916/دجنبر 1510، شرعوا في نشر نفوذهم خارج الأسوار، واستطاعوا أن يخضعوا قبائل المنطقة الواحدة تلو الأخرى مع فرض الضرائب عليها وإكراهها على المشاركة في الغارات التي أصبحت تستهدف بقية القبائل الدكالية قبل أن تستهدف منطقتي الشياظمة وحاحة لطرد أحمد الأعرج السعدي منهما. وسرعان ما وصلت تلك الغارات منابع تانسيفت وشرق مراكش قبل أن تتعرض هذه المدينة بدورها لغارة خلال سنة 1515/921. وقامت القبائل المهادنة (mouros das pazes)، التي كان يقودها شيوخ كبار كيحيى أوتعفوفت، بدور طلائعي في نشر النفوذ البرتغالي بدكالة والشياظمة والشاوية.

15 انظر:

P. de Cenival et al., *Sources inédites de l'histoire du Maroc, 1re partie. Dynastie saâdienne.* Archives et bibliothèques du Portugal, I, juillet 1486-avril 1516, Paris, Geuthner, 1934, 696.

وبعد احتلال أزمور سنة 1513/919، تمكنت حاميتها من الوصول في بعض خرجاتها إلى ضواحي الرباط. كما شنت حامية حصن أگادير غارات خاطفة متتالية على منطقة السوس، وهي غارات كان لقبائل مالك بن داود فيها دور كبير. « بحيث لم تبق بلدة أو قرية أو كفر على بعد ستة فراسخ حول كاب دي گي [أگَادِيرْ]، في قمة الجبل أو في سفحه، إلا وفتح أو نهب...»[16].

على أن فترة الإشعاع السياسي والعسكري للبرتغاليين وحلفائهم لم تدم طويلا. فإذا كان التوسع في الداخل بدأ في دكالة في مطلع سنة 1511 (شوال 917 هـ)، فقد عرف تراجعا واضحا بعد سنة 1516/922، على إثر قتل أكبر قباطنة آسفي، نونو فرنانديش دو أتايد (Nuno Fernandez de Ataíde) في ربيع الأول 922/أبريل 1516، واغتيال يحيى أوتعفوفت سنة 1518/924، وأسر القبطان الجديد لآسفي على يد جنود أحمد الأعرج سنة 1522/928، واضطرار خلفه إلى قبول هدنة مهينة سنة 1523/929.

ولعل هذه التحولات المفاجئة تفسر بثلاثة عوامل: تحركات الوطاسيين نحو دكالة ابتداء من ربيع 1514/920، وموقعة المعمورة التي مني فيها البرتغاليون بأكبر هزيمة لهم في المغرب (4000 قتيل) واستفادة السعديين من مخلفات مجاعة سنة 1521/927 الكبرى، بالإضافة إلى نجاحهم في حربهم التجارية ضد البرتغاليين (أحمد بوشرب، 1984، ص 233-237). ومن المعلوم أن السعديين قد أعلنوا حربا تجارية على المحتل قبل أن ينتقلوا إلى إعلان حرب عسكرية حقيقية ابتداء من سنة 1533/940 كما سنرى، وبالتالي فإن نجاحهم في معاكسة التجارة البرتغالية – أو ما عبر عنه المؤرخ البرتغالي گودينيو (Godinho) بانتصار القافلة على الكرفيلا – كان من أهم أسباب انتصارهم العسكري.

المقاومة

أشرنا آنفا إلى التعثر الذي ميز الغزو الإيبيري للسواحل المغربية، وإلى الصعوبات التي واجهته. وبخلاف ما ادعاه روبير ريكار (R. Ricard, 1937)، لم تكن تلك الوضعية غير المريحة ناتجة فقط عن انتهاج سياسة "الاحتلال المحدود"، كما لا يمكن أن تعزى لقلة إمكانات الإسبانيين والبرتغاليين المادية والبشرية، أو لانشغالهم بحروب ومواجهات في ميادين أخرى وحسب، بل يتعين أخذ مقاومة المغاربة العنيفة والمختلفة المظاهر للغزو بعين الاعتبار. مثلما تجب الإشارة هاهنا إلى أن المؤرخ البرتغالي دافيد لوبش (D. Lopes) كان الأجنبي الوحيد الذي أنصف المغاربة، وبرر فشل البرتغاليين في المغرب بوجود دولة وطنية ودين سماوي

16 مجهول، **تاريخ سانتا كروز-أگادير، نص برتغالي من القرن السادس عشر**، تعريب أحمد صابر، منشورات كلية الآداب بأگادير، 1994، ص 27.

جمع كلمة المغاربة ووحد صفوفهم. ومعلوم أن الإيبيريين وجدوا صعوبة كبيرة في الاحتفاظ بما احتلوه من مدن، وعجزوا عن إعادة العلاقات الطبيعية التي كانت تربط تلك المدن بما يحيط بها من مناطق. وتتجلى تلك الصعوبات في الهزائم الكبرى التي تكبدها البرتغال في كل من طنجة والمليحة والمعمورة وأگادير، وفي الحصار المستمر الذي كانت تعانيه تلك الثغور كما تتجلى فيما أصبحت تستنزفه من أموال. وقد اختلفت ردود الفعل بين ما هو شعبي يؤطره الفقهاء والمتصوفة وقواد بعض المدن الشمالية، وما هو رسمي، وتؤطره الدول والإمارات القائمة آنذاك في المغرب.

■ المقاومة الشعبية

انطلقت المقاومة الشعبية مباشرة بعد احتلال سبتة، واتخذت في بداية الأمر طابعا جماعيا، فتعبأ المغاربة وعيا منهم بخطورة سقوط تلك المدينة، واستحضارا لما عرفته مملكة غرناطة. فقد كان من المحاصرين لسبتة والمدافعين عن طنجة سنة 1437/841 رجال هبوا للجهاد من مناطق نائية كتافيلالت والسوس والشاوية وفاس وغيرها. وجعلت الرغبة في الاستشهاد رجالا كثيرين ينضمون إلى محاصري طنجة، مع أنهم كانوا حسب شهادة زورارا بدون سلاح أو خيول. وفيما عدا المناطق المحيطة بالقصر الصغير وأصيلا التي اضطرت إلى الدخول مؤقتا تحت حماية الثغرين ومسالمتهما ودفع الضرائب لهما تفاديا للغارات البرتغالية المفاجئة - وذلك بعد أن وقع محمد الشيخ الوطاسي مع الغزاة هدنة طويلة الأمد -، وباستثناء الفترات التي خضعت فيها قبائل دكالة والشياظمة والشاوية لبرتغاليي آسفي وأزمور، وقبلت دفع الضرائب ونشر النفوذ البرتغالي وحماية مكتسباته - وهي فترات لم تتجاوز عقدا من الزمن بغض النظر عن لحظات العصيان -، قاطع معظم المغاربة الغزاة ورفضوا التعامل معهم وهجروا المناطق التي كانت تجعلهم عرضة لهجماتهم. وبذلك عاشت الثغور المحتلة أوضاعا حرجة تحولت معها إلى ثكنات معزولة عن محيطها لا يربطها به إلا رابط الغارات المتبادلة.

وقد تطلبت هذه الوضعية من المسؤولين البرتغال تزويد الثغور باستمرار، لا بالرجال والعتاد فحسب ولكن بالأقوات وأحيانا بالماء الصالح للشرب أيضا كما وقع مرات متعددة ببادس ومرة واحدة على الأقل بآسفي. وتعكس **حوليات أصيلا** تلك الأوضاع الحرجة التي كان سكان الثغور يعيشونها يوميا. فمجرد إخراج البهائم للرعي أو جمع الحطب والكلإ أصبح يفرض على قباطنة تلك الثغور اتخاذ مجموعة من الترتيبات والاحتياطات الصارمة تفاديا لكمائن المغاربة. كما شدد المصدر نفسه على الظروف المعيشية الصعبة التي عرفتها أصيلا خلال سنة 1525/931 : « لقد كانت المدينة تعاني نقصا كبيرا في الأقوات، كنا نعوضه بالاعتماد على النباتات اللذيذة والكثيرة التي كنا نقضي سحابة يومنا في البحث

عنها في البادية لنتغذى منها نحن وخيولنا. كما كنا نجمع الجُمار ونباتات شوكية كانت تساعدنا على محاربة الجوع، لأن القوافل توقفت عن المجيء إلى أصيلا بسبب الخلاف الذي طرأ بين الكوند وقائد القصر الكبير، وهو ما ضيّق الخناق علينا أكثر، لأن تلك القوافل كانت تجلب بعض الأقوات والتمر والأبقار والدجاج والسمن والعسل والصابون، مما كان يساعد على مواجهة النقص الذي كانت تعرفه المدينة. وبما أن الناس أصبحوا يخرجون يوميا دون إذن لينتشروا عبر البادية بحثا عما يصطادونه، فقد حاول الكوند تفادي خسائر بشرية» (**حوليات أصيلا**، ص 426)؛ وتؤكد مصادر كثيرة معاناة سكان وحاميات الثغور الأخرى من ظروف عيش قاسية كانوا بسببها على وشك الموت جوعا في عدة مناسبات.

وبالعودة إلى المقاومة الشعبية تجدر الإشارة إلى أنها قد اعتمدت عنصر المفاجأة ونصب الكمائن للطلائع البرتغالية أو لمن كان يبتعد من نزلاء الثغور عن الأسوار بنية الحرث أو الصيد أو جمع الحطب أو الكلإ. وقد توسع مؤلف **حوليات أصيلا** في تتبع العمليات التي خاضها مجاهدو جبل حبيب ضد حاميتي طنجة وأصيلا. ولم يتردد مؤلفها، وهو شاهد عيان، في التنويه صراحة بما قام به مؤطرو الجهاد بذلك الجبل كالرواش وعبد الملك، وقد عبر عن إعجابه الشديد بشجاعتهما وفروسيتهما. وتزخر المصادر البرتغالية بمعلومات عن عمليات أخرى قادها بعض "مغيري" الشاوية وسلا – حسب تعبيرها – بضفاف أم الربيع، وهو ما أقلق راحة حامية أزمور، وجعل أفرادها يبادرون إلى قتل من كان يؤسر من المقاومين على الرغم من حرصهم عادة على الاحتفاظ بالمغلوبين كأسرى. ويعكس مصدر برتغالي مدى حقد برتغاليي أزمور على هؤلاء المجاهدين.

أما في الشمال فقد كانت هذه المقاومة مؤطرة من قبل قواد تطوان والقصر الكبير والشاون الذين كانوا يزودون المجاهدين بالخيول والسلاح ويدفعون لهم مقابلا ماديا عن كل شخص يأسرونه. وكان قائد الشاون، علي بن راشد، مؤسس المدينة المذكورة، وكذلك ابنه المولى إبراهيم الذي سوف يخلفه سنة 1511/917 ينسقان تلك العمليات. ولما كان هؤلاء القواد لا يلتزمون بالهدنة الموقعة بين محمد الشيخ والغزاة فإن عملياتهم كانت تتسم بفعالية كبرى، مما جعل المدن المحتلة تعيش في حالة حرب مستمرة. وكان أن أُسر كل من علي بن راشد وطلحة العروسي، وهو قائد القصر الكبير، في فترة كانت خلالها فاس ملتزمة بهدنة مع البرتغال. وكان هؤلاء القواد أحرارا في اختيار أوقات الهجمات وأهدافها، كما كانوا ينسقون فيما بينهم ويضمون قواتهم إلى بعضها قبل الهجوم على طنجة أو أصيلا. ثم إنهم زاوجوا بين المقاومتين البرية والبحرية. وفي هذا الصدد أشار الوزان إلى أنه كان للمنظري قائد تطوان أسطول أقلق راحة الإيبيرين، وهو ما أكده برناردو رودريگش.

وكان من أهم نتائج هذه المقاومة الشعبية حرمان الغزاة من مناطق النفوذ المحيطة بالثغور، ومن نتائجها أيضا أن تمكن المقاومون من الرد على الغارات الإيبيرية بما هو أعنف منها. ومعلوم أن انعدام هذا النوع من القواد في السوس قد دفع بالقبائل إلى مبايعة الشرفاء السعديين لوضع حد لسطوة حامية أگادير وأسهم هذا الوضع نفسه بحظ وافر في الإشعاع العسكري والسياسي المؤقت الذي عرفته كل من آسفي وأزمور.

■ المقاومة الرسمية

اختلفت أوجه ردود الفعل الرسمية حسب كل دولة وإمارة، إلا أنها امتازت كلها بخصائص نلخصها في التمظهرات الآتية:

– عمليات عسكرية، وهي عبارة عن غارات خاطفة بحكم افتقار السلاطين لجيش رسمي ومصلحة للتموين وبحرية تمكن من ضرب حصار تام على الثغور لتحول دون توصلها بالإمدادات. لذلك اعتاد السلاطين أو ممثلوهم التحرك قبل الحصاد لنسف محاصيل البرتغاليين وحلفائهم، ولمنع القبائل من دفع الضرائب لهم.

– افتقار هذا التحرك العسكري لعامل المفاجأة، إذ كان خبر الاستعداد للهجوم على ثغر من الثغور يصل إلى مسامع القباطنة قبل الغارة بمدة طويلة لكثرة عيونهم وجواسيسهم بفاس ومراكش. لذلك كانت النتائج المحصل عليها دون مستوى الجهود التي يتطلبها تنظيم تلك العمليات.

– تمترس المحاصرين داخل الثغور المزودة بالمدفعية، وامتناعهم عن الخروج للمبارزة والقتال، مما جعل خسائرهم أقل شأنا من خسائر السلطان الوطاسي بكثير كما شدد على ذلك الحسن الوزان وتوسعت في سرده بعض المصادر البرتغالية وخاصة مؤلِّف **حوليات أصيلا**.

– تشتت المعسكر المغربي بين عدة قوى، وفي هذا الصدد كلف الحسن الوزان من قبل الأمير الوطاسي باستمالة أمير هنتاتة قصد المشاركة في الحملة الوطاسية على بلاد دكالة، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل. أما السعديون فكانوا منهمكين في مقاومة المحتل بالجنوب في استقلال شبه تام عن الباقي كما سوف نرى.

وبالرجوع إلى مصادر العصر السعدي، وإلى تلك التي نقلت عنها وخاصة منها **نزهة الحادي**، يتبين أنها كانت مجحفة بحق الوطاسيين ومتحاملة عليهم، حيث لا تقف عند المجهود الجبار الذي بذله السلطان محمد البرتغالي وابنه أحمد في بداية عهده. ففي الوقت الذي بويع فيه القائم بأمر الله، كان السلطان الوطاسي يخوض حربا حقيقية ضد برتغاليي الثغور المحتلة في الهبط وفي السهول الغربية. وقد سجل الحسن الوزان، وهو شاهد عيان، الحركات التي قام بها محمد البرتغالي إلى تلك الجهات. أما مؤلف **حوليات أصيلا**، فقد عدد عشرين هجوما على أصيلا قادها السلطان المذكور فيما بين سنة 1508/914 وسنة 1526/932 (انظر الملحق رقم I)، وأربعة حصارات خطيرة ضيقت عليها الخناق باستعمال المدفعية

والمكاحل. ومعلوم أن جيوش محمد البرتغالي تمكنت سنة 1508/914 من اقتحام أسوار أصيلا ودخولها عنوة وإرغام سكانها على الاحتماء بالقلعة قبل أن تضطر إلى الانسحاب بعد توصل المدينة بإمدادات مهمة من البرتغال وإسبانيا. وتمكن محمد البرتغالي من تحرير حجرة بادس ونسف النتائج التي حققها البرتغاليون بدكالة بعد الحركات التي قادها هناك فيما بين سنتي 920-1514/924-1518 رفقة أخيه الناصر الذي سبق له أن طرد البرتغاليين من المعمورة وألحق بهم هزيمة شنعاء.

أما المقاومة التي أطرها الشرفاء السعديون، فقد مرت من مرحلتين متميزتين. فأثناء المرحلة الأولى، كانت عملياتهم تتم باسم السلطان الوطاسي، حيث واجه الأخوان أحمد الأعرج ومحمد الشيخ صعوبات جمة. ومنطلق هذه الصعوبات راجع إلى إلحاح البرتغاليين بآسفي على أحمد الأعرج بالغارات خلال سنتي 1514/920 و1515/921 بعد أن استقر رفقة أبيه بحاحة، إذ طردوه من كل المعاقل التي التجأ إليها ومنعوه من نقل عملياته العسكرية إلى شمال نهر تانسيفت كما منعوه من الاتصال بالقبائل الدكالية. غير أن الأخوين تمكنا، رغم ذلك، من تحقيق مكتسبات سياسية مهمة بعد مدة قصيرة. فقد ضرب محمد الشيخ حصارا دائما على أكادير ابتداء من سنة 1518/924، وتمكن أحمد الأعرج في التاريخ نفسه من تهديد المكتسبات البرتغالية بدكالة حيث تغيرت الأوضاع السياسية بعد التاريخ المذكور كما سبقت الإشارة. ويكفي التذكير هنا بقبول قبطان آسفي سنة 1523/929 أن تؤدي أرباض تلك المدينة الضرائب للأعرج. وقد ساعدت تلك الانتصارات الأخوين على دخول مراكش والاستيلاء على السلطة بها.

وفي مرحلة ثانية، تمكن هذان الأخوان من امتلاك السلاح الناري في مطلع ثلاثينيات القرن السادس عشر للميلاد، إما بالصنع أو بالشراء عن طريق مرفأي تفطنة وتركوكو. وبعد أن جندا العلوج والأتراك وتحكما في وسائل تمويل الحرب، تغيرت معطيات المقاومة، إذ انتقلت من مناوشات بمساعدة القبائل إلى ضرب حصارات مشددة على الثغور لا قبل للبرتغاليين بها كما كان الشأن بكل من أكادير (939-1533/940) وآسفي (1534/941). وقد تميز الحصار المضروب على هذه المدينة الأخيرة ببث الرعب في نفوس المحاصرين نظرا لطول مدته التي ناهزت ستة أشهر، وكثرة مدافعه وقوتها بالإضافة إلى الخبرة التي أبان عنها جنود أحمد الأعرج في تقنيات الحصار وحفر الأنفاق والخنادق. ومما يؤكد أهمية الوقع الذي نجم عن هذا الحصار أن سارع ملك البرتغال في نفس السنة إلى مكاتبة أعيان دولته واستشارتهم فيما إذا كان من الأفيد لبلاده التخلي عن مدينتي آسفي وأزمور مجتمعتين أو عن إحداهما فقط. وعلى الرغم من تغلب التيار الداعي إلى الاحتفاظ بالمدينتين معا، فإن هزيمة حامية أكادير وأسر جميع من نجا من أفرادها في 947/ربيع سنة 1541، قد عجلت بإخلاء المدينتين المذكورتين في أكتوبر من السنة نفسها من قبل الملك يوحنا الثالث تفاديا

لنكسة عسكرية أخرى. ومعلوم أنه سوف يضطر إلى التخلي عن القصر الصغير وأصيلا بمجرد دخول محمد الشيخ السعدي إلى مدينة فاس سنة 1549/955. وبذلك تقلص نفوذ البرتغاليين بالسواحل المغربية فلم يحكموا بعد هذا التاريخ سوى سبتة وطنجة ومازيغن ؛ أما الإسبان فإنه لم يبق في حوزتهم إلا مدينة مليلية.

نتائج الغزو

كان للغزو الإيبيري نتائج خطيرة على مختلف أوجه الحياة في البلاد، مما يفسر رسوخه في الذاكرة الشعبية المغربية إلى يومنا هذا.

▪ النتائج المتصلة بالعمران

لقد اكتست المدن المحتلة مظهرا مخالفا لباقي المدن المغربية، مما أثر في مظهرها الخارجي وجعل منها عنصرا دخيلا من حيث الهندسة والبناء وتركيبة سكانها وبما احتوته من معالم دينية وما حل بها من تنظيمات إدارية وعسكرية وتجارية. فمواد البناء نفسها لم تكن محلية، إذ كان يتم جلبها من البرتغال، أما البناؤون والمهندسون فكانوا هم أيضا من الأجانب، وبذلك غلب عليها نموذج الحصون والقلاع الإيبيرية. وليتسنى للحاميات القليلة العدد الدفاع عنها في ظروف أحسن، تم تقليص الرقعة المحصنة مع التخلي عن جزء مهم من المساحة الأصلية كما حدث في أصيلا - التي تم التخلي عن نصف مساحتها - وآسفي وأزمور. ونظرا لتزايد اعتماد المغاربة منذ مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي على الأسلحة النارية، عمل المهندسون والبناؤون على تعزيز مناعة الأسوار من خلال اعتماد الحجر المقصوب وتقوية قاعدة الأسوار والتخلي عن الأبراج العادية واعتماد الأبراج الدفاعية (البستيونات) لحمل المدافع وتوسيع دائرة الرشق. وبعد انهزام حامية أكادير سنة 1541/947 نتيجة الاستعمال المكثف للمدفعية والبارود من قبل المغاربة، اضطر المحتلون إلى تبني أسلوب جديد من المعمار العسكري كما هو مجسد في تحصينات مازيغن وطنجة. ولمزيد من التحصين والمناعة، أحيطت الأسوار في الغالب بخنادق مائية. ونظرا لاضطرار السكان إلى ارتياد ما وراء الأسوار، فقد اتخذت الترتيبات والاحتياطات اللازمة لتفادي كمائن المغاربة وهجماتهم المفاجئة، وذلك عن طريق المراقبة من أعالي الأبراج المعروفة بالناظور أو من أمكنة مشرفة على الضواحي شيدت خارج المدن للمراقبة من مطالع (atalaias) يستقر بها الحرس وتعرف باسم "العش". ومنها كان يتم إخبار السكان بالأوضاع الأمنية بواسطة إشارات متفق عليها بعد التوصل بها من لدن الطلائع المتقدمة. وقد اختصت أصيلا بنمط دفاعي خاص يتكون من مجموعة من الحواجز المقامة انطلاقا من وادي لحلو ومن الخندق المحيط بالمدينة، وهي عبارة عن أسوار مشيدة من الحجر يفوق علوها المتر والنصف، تتخللها ممرات تغلق بواسطة حُبُك. وكانت الغاية من

تلك الحيطان الوقائية منع الخيالة المغاربة من الاقتراب من المدينة وإرغامهم على التحرك داخل مسالك ضيقة وملتوية.

أما بالنسبة للمدن غير المحتلة، فقد عانت هي الأخرى من الغزو إذ خرب بعضها كما خربت القرى المجاورة لها بعد أن أخلاها السكان كما وقع بالنسبة لتيط، أو بسبب الغارات كما هو الشأن بالنسبة لتدنيست أو من جراء الهجمات الوطاسية على السكان الخاضعين للغزاة كما هي حال المدينة الغربية وسَرْنو بدكالة. وقد اعتاد البرتغاليون نسف المدن كلما اضطروا إلى إخلائها. ويمكن تكوين فكرة عن هذا الخراب المرتبط بالغزو البرتغالي من خلال مقارنة شهادة الحسن الوزان بشهادة مارمول. والواقع أن جل المدن المحررة، وخاصة مدينة آسفي، لم تتمكن من العودة ولو إلى المستوى الذي كانت عليه قبل احتلالها. ومن جهة أخرى، تؤكد محاضر محكمة التفتيش الدينية بلشبونة خطورة النتائج التي ترتبت عن إبعاد المغاربة عن البحر بسبب الاحتلال. فعلى الرغم من المدة القصيرة لهذا الاحتلال بالنسبة لآسفي (1508-1541)، فإن محضر محاكمة بحار برتغالي كان يرتادها كما يرتاد أگادير سنة 1554/961، قد عكس المستوى المتردي الذي أصبح عليه المغاربة في تعاملهم مع البحر ومدى جهلهم لأبسط تقنيات الملاحة (أحمد بوشرب، 1997، ص 219-285).


73. حصن/قشلة آسفي

ومما قد يؤكد هذا الوضع أن محمد الشيخ السعدي قد لجأ إلى اقتباس الخبرة والاستفادة من تجارب المهربين الذين كانوا يتردَّدون على الموانئ الخاضعة لسلطته من أجل إقامة أسطول حربي حرص على تجهيزه وتأطيره.

▪ النتائج الاقتصادية والديموغرافية

لم يكن تراجع المدن أو اندثارها إلا مظهرا من مظاهر الخراب الذي عم المناطق القريبة من الثغور المحتلة. فقد تراجع الإنتاج الزراعي بسرعة، في مناطق كان البرتغاليون يعتمدون عليها في تغطية النقص الحاصل في إنتاج الحبوب كما سبقت الإشارة، وفي مد الثغور الشمالية والمراكز التجارية المشيدة بغرب إفريقيا بالقمح والشعير. وقد تجلى تراجع الإنتاج في تقلص الرقعة المزروعة سنة بعد أخرى بسبب الغارات البرتغالية وردود الفعل الوطاسية أولا، ثم السعدية ثانيا. وبذلك خلت من سكانها سهول شاسعة حول أصيلا، وفي الشاوية ودكالة على وجه الخصوص، وأضحت مرتعا للأسود والخنازير البرية. ويتجلى ذلك التحول الخطير كذلك في افتقار تلك

المناطق سنة بعد أخرى إلى الحبوب ابتداء من سنة 1514/920. فما إن عرف المغرب الجفاف خلال موسمين اثنين فيما بين 1519/925 و1520/926، حتى عانت تلك المناطق الغنية أكثر من غيرها، وكان سكانها أول المتضررين من مجاعة سنة 1521/927 الكبرى.

كما كان للغزو مخلفات ديموغرافية عميقة عن طريق الأسر والقتل خلال سقوط المدن كما وقع يوم احتلال أصيلا حيث قتل حوالي ألفي شخص وأسر حوالي خمسة آلاف؛ وما يقال في احتلال المدن صحيح أيضا بالنسبة للغارات التي كانت تستهدف مناطق بعيدة وتنتهي أحيانا بأسر المئات بل الآلاف من السكان، كما يتجلى ذلك من خلال مختلف المصادر البرتغالية. وقد ورد في **حوليات أصيلا** أن برتغاليي تلك المدينة أسروا من جبل بني گرفط وحده أكثر من خمسة آلاف شخص (انظر الملحق رقم I).

وفضلا عن هذا، بيع آلاف الأشخاص خلال السنوات العجاف، وخصوصا خلال مجاعة 1521 الكبرى التي بلغ عدد من مَلَّك نفسه من المغاربة للتجار البرتغاليين والإسبان مائة ألف حسب بعض التقديرات. وبذلك يكون المغرب قد فقد بسبب الحروب والأسر وتمليك النفس للعدو آلاف الشباب، مما حرمه من إمكانية الانتعاش الاقتصادي بعد تحرير الثغور وحال دون تعويض ذلك الفراغ الديموغرافي الكبير.

■ النتائج السلوكية

إذا كانت دراسة النتائج المذكورة المترتبة عن الغزو الإيبيري ضرورية لفهم التطور الذي عرفته البلاد لاحقا، فإن مضاعفاته على المستوى الحضاري بوجه عام تعبر أحسن تعبير عن عمق هذا التطور. ذلك أن الغارات البرتغالية والحروب بين القبائل قد تسببت في ردود فعل عنيفة من قبل الحكام، مما ترتب عنه إحساس مكين بالخوف لدى الفرد المغربي على نفسه وماله وذويه، إذ استحوذت على فكره إمكانية التعرض للقتل أو الأسر في كل لحظة وحين. وقد ترتب عن هذه الوضعية التي دامت مدة طويلة أزمة ضمير حادة تجلت بشكل واضح في تعامله مع وضعه الخاص إزاء مشاكل عصره ؛ حتى إذا حار في أمره، اعتقد أن ما ألم به مظهر من مظاهر الغضب الإلهي وعلامة من علامات قيام الساعة وظهور المهدي. من هنا أتى ارتباط المجتمع بقداسة الأولياء والالتجاء إلى الأضرحة تقربا منهم وطلبا لحمايتهم ضد بطش الطبيعة وطغيان البشر من مسيحيين ومسلمين على حد سواء. ويبدو أن الإنسان المغربي قد مال إلى تفسير وضعه تفسيرا بسيطا من غير مراعاة لشروط الغلبة المتوفرة لدى المعسكر المسيحي ولا لمساهمة الأوضاع الداخلية في تسهيل مهمة هذا المعسكر، بل جعلها من مظاهر العقاب الإلهي الذي نزل بالعباد بسبب ابتعادهم عن الكتاب والسنة (أحمد بوشرب، 1997، ص 63-89). وقد نقف على هذا النوع من التصور لدى بعض مثقفي العصر كابن يجبش التازي وعبد الله الهبطي والوزان.

الحركيات المستحدثة

الشاذلية : من الاختيار إلى الترسيم

ينظر جل المؤرخين إلى القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي باعتباره نقطة الأوج بالنسبة للتصوف المغربي، بمعنى أنه بلغ خلاله أقصى تطوره وانتهى إلى خاتمة أحقابه. ويتفق هذا النظر مع عنوان هذا الفصل اتفاقا تاما، ويؤكد أن هذا القرن يعتبر بحق منعطفا حاسما في تاريخ التصوف المغربي، ويعد معلما فاصلا بين ما كان عليه التصوف بالمغرب في القرون السابقة وبين ما سيصير عليه في القرون اللاحقة. وخلاصة هذه الصيرورة إقرار وترسيم مرجعية موحدة في التصوف، ويتعلق الأمر بالطريقة الشاذلية[17] على غرار المذهب المالكي في الفقه والعقيدة الأشعرية في التوحيد.

وتعتبر مؤلفات الشيخ محمد بن عباد الرندي (ت 1390/792) معلما لبداية هذه الصيرورة. أما معلم بلوغها الغاية فيتمثل في النجاح الذي لقيته لدى العامة أرجوزة **المرشد المعين على الضروري من علوم الدين** التي نظمها الشيخ عبد الواحد بن عاشر الأنصاري (ت 1630/1040). وعلى الرغم من فيوض جذور وامتدادات هذه الصيرورة عن القرن الذي يهمنا إلا أنه يظل نواتها الصلبة بما عرفه من وقائع وأحداث حاسمة. ويمكن تنظيم مسلسل هذه الوقائع والأحداث في ثلاث حلقات يأخذ بعضها برقاب بعض، وهي بالترتيب حلقة الشاذلية العبادية وحلقة الشاذلية الجزولية وحلقة الشاذلية الزروقية.

الشاذلية العبادية : الاختيار الحاسم

نشأت الحركة العبادية في إطار انقسام الحركة الصوفية خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي إلى تيارين : تيار الشمال الذي كان منطلقا لها، وهو تيار تمركز في الحواضر المرينية الكبرى كفاس ومكناس وسلا. ومن بين أبرز خصائصه الابتعاد عن التكتل وتشكيل الطوائف وإقامة الزوايا واتخاذ الشعارات والاجتماع في أوقات مخصوصة والظهور بالتوكل والتسبب والدعوة إلى الاعتصام بحبل الجماعة والترغيب في طاعة أولي الأمر. وقد تبلور هذا التيار في ثغر سلا على عهد السلطان أبي عنان (749-1348/760-1358) وتزعمه الشيخ أحمد بن عاشر الأندلسي (ت 1362/764). ويعد الشيخ ابن عباد من كبار تلامذته، وقد لازمه وأخذ عنه عدة سنين قبل أن يستقل عنه ويؤسس لنفسه طريقة خاصة. وأما التيار الثاني فهو تيار الجنوب المنتشر في البوادي، وقوامه الطوائف الست المشهورة بالزوايا الساحلية الكبرى في أزمور وتيط وآسفي المتنافسة في تكثير الجموع. وتزامن ازدهار هذه الحركة

17 نسبة إلى الإمام الشاذلي، وهو أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الإدريسي الحسني، ولد بغمارة عام 1197/593، وتتلمذ للشيخ عبد السلام بن مشيش في حدود عام 1225/622. تقوم طريقته في التصوف على العمل بالكتاب والسنة والجمع بين الشريعة والحقيقة، وتوفي بصعيد مصر عام 1259/656.

بتياريها مع بداية سريان الوهن في أوصال الدولة المرينية وحدوث الصدع في الجبهة الداخلية فازدادت الحاجة إلى لم شمل الأمة والاستعانة بالتصوف في تأطير التوجه الديني الذي ترسمه الدولة وتشجع عليه.

لم يعول الشيخ ابن عباد في الاختيار الشاذلي على أحد من مشايخ الطرق وأرباب الطوائف من بلاد المغرب والمشرق من أهل عصره، بل عمد إلى كتب التصوف المتوفرة في خزائن الحاضرة المرينية وصرف السنوات ذوات العدد من عمره في مطالعتها. واستغرق في عكوفه وصمته وعزلته، واستبحر في استقرائه وتدقيقه وتحقيقه. والنتيجة أن اختار الطريقة الشاذلية لنفسه ولغيره نحلة ونسبة وبرنامجا إصلاحيا يجدد الطريقة ويعضد الدولة وينفع الرعية. وهكذا أنفق نصف عمره من أجل بلورة هذا الاختيار، وجاد بالنصف الثاني في سبيل تقريبه إلى الناس ودعوتهم إليه. ووصف تلميذه القاضي محمد بن السكاك (ت 1415/818) المنهج القويم الذي اتبعه في دعوته هاته، وقاس فضله على الشاذلية بالمغرب على فضل الشيخ أبي الوليد ابن رشد الجد (ت 1126/520) على المذهب المالكي بالغرب الإسلامي كله (انظر الملحقين II وIII). ومما ساعد على انتشار الحركة العبادية أن حرصت الدولة على رعايتها كما أفادت من القرار بالعاصمة ومن تولي صاحبها خطة الخطابة بجامع القرويين لمدة خمس عشرة سنة.

ومما ينبغي التشديد عليه أن هذه الحركة قد اختصت ببلورة صورة خاصة تميزت بها الطريقة الشاذلية. ذلك أن الشيخ ابن عباد لم يقدمها كاختيار مبني على الاستحسان ولا كأفضل الطرق وأحسنها، بل إنه اعتبرها خلاصة الطرق وخاتمتها، وصرح بأن قراءة كتب الشيخ ابن عطاء الله (ت 1309/709) تغني عن قراءة كتب التصوف جميعها. وهكذا سينتقل وصف الطريقة الشاذلية بكونها الناسخة والخاتمة لسائر الطرق إلى الطريقة العبادية نفسها. وقد قيلت في حق الشيخ ابن عباد أقوال وأوصاف تجعل منه المعلم الفاصل بين حقبتين في تاريخ التصوف المغربي : تبدأ الأولى بظهور التصوف في الإسلام وتنتهي إليه، ويعتبر خاتم رجال هذه الحقبة، كما تعتبر تآليفه زبدة التراث الصوفي الإسلامي. أما الحقبة الثانية فتبتدئ بوفاته وتشمل سائر من أتى بعده من الشيوخ. فهذا الشيخ أحمد الصومعي (ت 1604/1013) يعدُّه « خاتمة التصوف »، ويعتبر أن كتاب **التنبيه** الذي شرح به الحكم العطائية ورسائله الكبرى والصغرى خلاصة ما ألف قبله في السلوك والتدقيق والتحقيق من قبل أمثال الغزالي والقشيري وأبي طالب المكي والهروي وابن عطاء الله[18]. أما الشيخ أحمد زروق (ت 1493/899) فقد وصفه بأنه « مقدَّم من أتى بعده »[19]، وصدَّق قوله هذا

18 الصومعي، **كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 1996، ص169-170.

19 ابن عيشون، **الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1997، ص 197.

وهرع على أثره في حركته التي تعد خاتمة المسلسل الذي نحن بصدده. وتُبرز هذه الشهادات أيضا أهمية الحركة العبادية التي وضعت قاطرة التصوف المغربي على سكة الطريقة الشاذلية التي لن تحيد عنها أبدا. ويكمن سر التوفيق الذي صادفه الاختيار العبادي الشاذلي في فكرة الوحدة التي يتضمنها، وهي التي نبه إليها في بدايات التفرقة التي لاحت نُذُرها مباشرة بعد مقتل السلطان أبي عنان، وهي فُرقة لم تزدد إلا تفاقما خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، مما أدى إلى اختلال نظام المغرب وهدد وحدة الدولة والأمة معا. ومعلوم أن من أسباب هذه التفرقة تنافس أرباب الرئاسة الدنيوية من الملوك والوزراء وكبراء الحواضر والقبائل وتشاجر أرباب الرئاسة الدينية من مشايخ الطوائف والزوايا ومتقلدي الخطط من الفقهاء، بالإضافة إلى دخول الشرفاء كطرف في هذه الحرب الضروس الدائرة حول الرئاسة. ويعد بذلك الاختيار العبادي الشاذلي اختيارا حاسما لا رجعة فيه، حيث شكل جوهر الحركية الصوفية التي تهمنا، وهي الماضية بتناقضاتها صوب الوحدة المناقضة للفرقة. وقد دشن هذا الاختيار مرحلة التمهيد للوحدة الشاذلية التي احتاجت إلى القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي بأتمه لتستكمل شروط تحققها، ولتبسط هيمنتها على الحياة الصوفية بالبلاد ابتداء من القرن الذي يليه.

وهكذا جمع ابن عباد بين الدعوة إلى نشر الشاذلية والدعوة إلى الإصلاح كما جعل طلب التصوف مقدما على طلب الفقه، وأحل الطريقة العبادية ورجالها نفس المكانة الرفيعة التي خص بها الشاذلية وشيخها أبا الحسن، كما رسخ في أذهان معاصريه أن أرباب الزوايا ومشايخ الطرق معقد الآمال والملاذ عند الحاجات والملجأ عند الملمات. ثم إنه رسم لوحة قاتمة عن الحياة الدينية والاجتماعية في عصره، واعتبر أن الدين قد مات وأن زمانه وأهله قد فسدا كما صور وضاعة أحوال الناس وموت الفقراء من الجوع وقسوة قلوب ذوي اليسار. وأكد انتشار المظالم والمفاسد والآثام، وأكل القوي الضعيف، وشدة الرئيس على المرؤوس. ورأى أن أصل المصائب التي عمت انعدام المصلح، وفقدان الرجل الذي يوقظ من الغفلة ويبث الروح في القلوب الموات بقوله وفعله. واعتقد أن الإصلاح يبدأ بالدين الذي تستقيم به حال الأمراء، وهذه مسؤولية الفقهاء المختصين بالنصيحة لأولي الأمر[20]. وقد اضطلع بواجبه في هذا الصدد، ونصح السلطان عبد العزيز (ت 1372/774) بإزالة مظالم الرتب التي أُحدثت بطرق المسافرين وقطعت السبل على المساكين والمستضعفين، وبمعاقبة العمال والولاة الذين أحدثوا المظالم والمراسم والمغارم الضارة بالرعية.

20 انظر:

Paul Nwya, *Un mystique prédicateur à la Qarawiyyin de Fès : Ibn 'Abbad de Ronda* (1332-1390), Beyrouth, 1961, 149-162.

وباستثناء هذه المناسبة التي يبدو أنها الوحيدة التي توجه فيها الشيخ ابن عباد إلى إصلاح السلطة السياسية، فإن مشروعه الإصلاحي يقصد برمته إلى إصلاح السلطة العلمية. ويبدو أن التقارب بين الفقهاء والصوفية، وميل بعض كبار الفقهاء إلى التصوف الذي بدأ قبيل قيام الدولة المرينية واستمر إلى عهد السلطان أبي عنان، قد بدأت عراه في الانحلال في خضم التدهور العام الذي عرفه المغرب في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي كما سبقت الإشارة إلى بعض مظاهره. ويستشف هذا من لهجة الشيخ ابن عباد تجاه فقهاء عصره الذين اتهمهم بالجهل والقصور عن تبليغ تعاليم الدين وتعليم شؤونه والتهمم بجمع المال، وإشباع الغرور وحب الظهور على الأقران وتحقيق الوجاهة عند الحكام وأرباب الأموال. ومما عابه عليهم إضاعة الوقت في الخوض في قضايا لا طائل من ورائها والانصراف عن البحث عن حل للوضعية المتأزمة، إذ كان يرى أن الإصلاح متوجب في حقهم وأنهم في حاجة إلى من يزيل الغشاوة التي على أعينهم قبل أن يسألهم عن تفريطهم في مسؤولية الإصلاح التي في أعناقهم.

وهكذا وضع الشيخ ابن عباد برنامجا إصلاحيا لعلاج فساد زمانه وأهله وبسط خطوطه العريضة في رسائله. وقوام هذا البرنامج طريقته التي ترتكز على البراءة من الحول والقوة وتخليص التوحيد من الدعوى بالكلية والشكر لله في السراء بتعظيم المنة وفي الضراء بحسن الظن. ومن جملة مميزات هذه الطريقة بالنسبة إليه أنها السبيل إلى المجاهدة بالله لا بالنفس من غير ما حاجة إلى الانتساب لطائفة أو لمشيخة ولزاوية. كما أنها دعوة إلى التعلق بالله لا بالتقشفات والمبالغات مع الحرص على مراقبة الله وعبوديته وعدم التطلع إلى الكرامات والمكاشفات وخرق العادات. ثم إنها هداية إلى الوسطية والاعتدال وتحبيذ التيسير ونبذ التعسير. ولقد حرص الشيخ ابن عباد على إشراك السلطة السياسية في برنامجه هذا جاعلا بيدها مسؤولية تطبيقه وتحقيقه. ومن جهة أخرى فقد شدد الشيخ على مركزية فاس باعتبارها أم القرى والحواضر ومنبع الخير والشر الذي يعم البلاد. ذلك أنه يقول بضرورة الإصلاح من الحاضرة المرينية ومن أعلى منبر جامع القرويين بالذات (انظر الملحق رقم IV). وفي هذا الصدد وضع مؤلفا حول الخطابة في الإسلام انتهى فيه إلى انحطاطها في زمانه وانتقد عصرييه من الخطباء الذين لا تهمم لهم بحاجات الناس الدينية والدنيوية والوقتية، إذ يخطبون في توافه الأمور ويعملون على فشو الجهل بالدين بينما الناس في حاجة إلى من يرشدهم ويعلمهم ويشحذ هممهم. من هنا كان نصحه بإسناد خطابة جامع القرويين إلى أحد العلماء العاملين. ولنشر بالمناسبة إلى أن السلطان أبا العباس أحمد (ت 1393/796) لم يجد خيرا منه فولاه إماما وخطيبا بجامع القرويين بقية حياته، وأوكل إليه مسؤولية إصلاح الشأن الديني في وقته. ويمكن القول إن فترة توليه الإمامة والخطابة التي دامت خمس عشرة سنة تعد من أزهى الفترات وأنشط العهود بالنسبة لهذا الجامع، مما قد يساعد على فهم المكانة السياسية التي

أصبحت لهذه المؤسسة الدينية خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي وما بعده، وهي مكانة انضافت إلى الأهمية الاقتصادية التي تأتت لها بسبب تصرفها في الأموال الطائلة المترتبة عن مداخيل أحباسها الوافرة. وقد تجلت هذه المكانة المتميزة في عدة مناسبات: أولاها أن الوزير الوطاسي أبا زكرياء يحيى قد قام بعزل الفقيه محمد بن عيسى المصمودي عند توليه الحكم سنة 1458/863. وكان هذا الفقيه قد جمع بين مشيخة الجماعة بفاس وقضائها والإمامة والخطابة بجامع القرويين. عندئذ رأى السلطان عبد الحق في هذا القرار نوعا من الهيمنة على أمور الدولة، فنكب الوطاسيين واستأصل شأفة عشيرتهم. والمناسبة الثانية تتلخص في أن أهل فاس سيقومون على السلطان المذكور بإغراء من خطيب القرويين الفقيه عبد العزيز بن موسى الورياغلي (ت 1476/881)، مما أدى إلى مقتله وطي بساط الدولة المرينية، وذلك سنة 1465/869 كما سبقت الإشارة إلى ذلك. أما المناسبة الثالثة فتتجلى في إقدام السلطان محمد الشيخ المهدي على قتل الفقيه عبد الواحد بن أحمد الونشرسي خطيب جامع القرويين بسبب تلكؤ هذا الإمام في مبايعته عند دخوله فاس سنة 1553/961.

وتشطر سنة 1390/792 التي شهدت وفاة الشيخ ابن عباد تاريخ حركته إلى شطرين: الشطر الذي تم في حياته، ووافق عهود كبار السلاطين، وانتهى قبل أن يتسع الخرق على الدولة المرينية، وهو شطر ينتمي في وقائعه وأحداثه إلى النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. وأما الشطر الثاني فهو الذي أعقب وفاته، وقوامه الآثار والعواقب المترتبة عن حركته والمستمرة في مجريات الحركية التي تهمنا. وقد خلّف الشيخ ابن عباد بفاس جملة من التلاميذ والأتباع استقرت طريقته عندهم واستمرت حركته الإصلاحية فيهم. ومن هؤلاء الأتباع صاحبه وصفيه الشيخ يحيى السراج الرندي (ت 1400/803)، وهو حامل لواء علم الحديث في وقته؛ ومنهم تلميذه الشيخ محمد بن السكاك، قاضي الجماعة بفاس ومؤلف كتاب **نصح ملوك الإسلام**[21]، علاوة على العديد من خاصة وعامة الحاضرة المرينية ومن أرباب الفقه والتصوف. وقد تألفت قلوب الفاسيين على محبته، مما جعل الشيخ أحمد المقري (ت 1632/1041) يشبه محبتهم فيه بمحبة أهل مصر في الإمام الشافعي. ولم تقتصر هذه المحبة على العامة دون علية القوم، إذ تصدق بعض التجار حين تاب على يده بعشرة آلاف دينار ذهبا، كما أن أرباب حرفة الخرازة بفاس قد اتخذوا من يوم وفاته الموافق للثالث من شهر رجب مناسبة لإقامة موسم سنوي وفاء لذكراه وشفقته عليهم في حياته. ودأبت جموع هذه الحنطة على زيارة ضريحه بكدية البراطل داخل باب الفتوح من عدوة الأندلس وإحياء ليلة دينية به. واستمرت هذه العادة فيهم خلفا عن سلف على مدى خمسة قرون ونصف قرن، ولم يتخلوا عنها مكرهين إلا سنة 1936/1355. أما تراث هذا الشيخ المؤسس

21 العنوان الكامل لهذا المؤلف هو **نصح ملوك الإسلام بالتعريف بما يجب عليهم من حقوق آل البيت الكرام**.

فقد ظل رائجا بين الناس، ومن ذلك كتاب **التنبيه** الذي تقرر ضمن الكتب الدراسية في حياته واستمر على ذلك بعد وفاته. هذا وقد اعترف الشيخ زروق أنه اعتمد على هذا الكتاب في كل شروحه على الحكم العطائية التي بلغت ثلاثين شرحا، وأشار إلى أن شيخه محمد القوري (ت 1467/872) كان معتنيا بكتب الشيخ ابن عباد ومعولا عليها في حاله، وهو متولي الفتيا بفاس يوم مهلك السلطان عبد الحق وانقراض الدولة المرينية. وظلت خطب الشيخ ابن عباد مرجعا يرجع إليه أكابر الخطباء في بلاد الغرب الإسلامي، كما جرت العادة بقراءتها بالمغرب في منتصف شهري رجب وشعبان وخلال شهر رمضان. وقد حضر الشيخ أحمد المقري المذكور مناسبة قراءة إحداها في مجلس السلطان أحمد المنصور الذهبي، وذلك في عيد المولد من سنة 1601/1010.

ومن المؤكد أن الشاذلية العبادية قد حظيت بحضور مكثف على عهد السلطان أبي سعيد الثالث (800-1398/823-1420)، وأن هذا الحضور قد تعزز بقرب بعض أعلامها من الدوائر المخزنية. والدليل على ذلك لجوء الشرفاء الأدارسة إلى القاضي ابن السكاك ليدافع عن حقوقهم لما أخل بها السلطان المذكور، فألف في ذلك كتاب **نصح ملوك الإسلام**. ولا يستبعد أن يكون الهدف من اكتشاف قبر المولى إدريس الثاني في سنة 1437/841، وتأسيس الزاوية الإدريسية بفاس هو مزاحمة الشاذلية العبادية باعتبارها قوة حقيقية وداعمة للدولة، وذلك في إطار سياسة الوزير أبي زكرياء الوطاسي الهادفة إلى احتواء الحركة الصوفية كما سيأتي. ويكفي للدلالة على خطورة الفئة العبادية أن يكون من بين أتباعها السراج، شيخ المحدثين في وقته، وابن السكاك، قاضي الجماعة على عهد السلطان أبي سعيد، والقوري متولي الفتوى في عهد السلطان عبد الحق. ولا غرابة فيما نلحظه من شغور مدينة فاس من أي مؤسسة دينية تحمل اسم الشيخ ابن عباد، وذلك لاقتداء أتباعه بتعاليمه القاضية بعدم إقامة زاوية أو تأسيس طائفة تجنبا للدعوى وتأسيا بإمام الشاذلية. غير أن هذا الوضع لا ينفي كثرة هؤلاء الأتباع وإجماعهم على المشيخة العبادية الأصلية وعلى بيعة المرينيين وثباتهم على مبدأ الشيخ ابن عباد الذي كان يخالط ملوكهم ويغشى قصورهم ويأكل من طعامهم ويلبس خلعهم، عملا بتعاليم الشاذلية والمبادئ الأساسية للعقيدة الإسلامية التي تحض على التفاف الأمة حول الدولة. وبذلك تكون الطريقة العبادية هي الطريقة الشاذلية الأولى بالمغرب على وجه العموم وبفاس على وجه الخصوص، كما أن حبلها كان موصولا بأولي الأمر من الملوك المرينيين وليس بجبهة الشرفاء.

أما الزاوية الإدريسية فقد تأسست على المحبة في المولى إدريس باعتباره من آل البيت، ولم تنتحل الطريقة الشاذلية ولا غيرها من النحل الصوفية. من هنا أتى التعارض الذي طبع مصير هذين التيارين اللذين تجاذبا الحياة الصوفية والاجتماعية والسياسية بفاس خلال الطور المريني الأخير الممتد من سنة 1437/841 إلى سنة 1465/869. وقد أسفر

هذا التعارض عن هزيمة الفئة العبادية التي أكرِه كبيرها الشيخ القوري إكراها على إصدار الفتوى التي أباحت خلع السلطان عبد الحق وأهدرت دمه. والنتيجة أن غلب حزب الشرفاء ومهد لوصول نقيبهم الشريف الجوطي إلى سدة الحكم كما سبقت الإشارة. وبذلك انطوت صفحة العبادية بانطواء بساط الدولة المرينية، وإن كانت قد تمخضت في ساعة عسرها عن مؤسس الطريقة الزروقية التي سوف نتعرض إليها ضمن مسلسل هذه الحركية التي نحن بصددها.

الشاذلية الجزولية : توحيد تيار الجنوب

تبدأ سيرة الشيخ محمد بن سليمان الجزولي (ت 1466/870) برحلته العلمية إلى فاس خلال العقود الأولى من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، كما تنطلق حركته أثناء إقامته الثانية بالحاضرة المرينية عقب رحلته الحجازية. وصادف عهد أخذه بفاس وتردده عليها وجود بعض تلامذة الشيخ ابن عباد أو بعض تلامذتهم، ووافق مقامه بها هيمنة الشاذلية العبادية على الحياة الصوفية بها. وقد جمع تأليفه الشهير **دلائل الخيرات** من خزانة جامع القرويين الحافلة بتراث الشيخ ابن عباد، وشرع في دعوة الناس إلى طريقته من هذا الجامع في وقت كانت لا تزال جنباته تردد أصداء خطب الشيخ ابن عباد ومجالسه الوعظية. إلا أن الشيخ الجزولي وبخلاف ابن عباد لم يدع من داخل هذا الجامع وإنما من خارجه وبكيفية صاخبة وصارخة، إذ كان يدق في حلقة بابه، ويصيح :{فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى} (سورة النجم، 53) إشارة إلى نفسه! وقد حدث هذا بعد انتسابه إلى الشاذلية المشرقية بواسطة شيخه عبد العزيز العجمي الذي أخذ عنه بجامع الأزهر بالقاهرة، وقبل أن ينتسب إلى الشاذلية المغربية بواسطة شيخه أبي عبد الله أمغار الصغير المتصدر لمشيخة رباط تيط في أولية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي.



74. حافظ دلائل الخيرات

تضع هذه البداية الحركة الجزولية على الطرف النقيض للحركة العبادية، وتبرز الفرق الجوهري بينهما، ومن ثم تظهر البون الشاسع بين صاحبيهما. ويكمن هذا الفرق خاصة فيما يتعلق بمسألة ''الدعوى''، وهي مسألة اعتبرها الشيخ ابن عباد رأس الخطايا وأصل المصائب، في حين أطلق الشيخ الجزولي لسانه فيها من غير توقف ولا احتشام، وظهرت في سيرته الحافلة بالدعاوى العريضة، إذ كان يزعم الإتيان بمثل ما أوتي موسى من الكلام مع

الله ولقاء الخضر والدعوة على قومه بالبلاء أربعين سنة. وتتصل هذه المفارقة بين العقيدة الجزولية المبنية على المحبة في الرسول (ص) كما هي مجسدة في كتاب **دلائل الخيرات**، وبين سيرة صاحبه التي تحاكي قصة موسى، فضلا عن التزامن والتداخل الذي حصل بين الجزولية والألفية التي أناخت بكلكلها على أهل القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. ومعلوم أن الحركة الصوفية التي تحققت صولتها على هذا العهد ولم ير الدارسون من أسبابها سوى نزول الإيبيريين بالسواحل المغربية كانت في العديد من أحداثها وقضاياها من تجليات الألفية. كما كانت في الكثير من جوانبها الفكرية والسلوكية تعبيرا وانعكاسا لمشاعر وعواطف أهل هذا القرن، وهي مشاعر قامت على الإحساس بالذنب والخوف من الوعيد. وقد نظر أهل هذا القرن إلى ما انتاب عصرهم، من تشرذم وذلة وجور الحكام وسطوة خصوم الإسلام وتواتر الأوبئة والقحوط والمجاعات والإشراف على القرن العاشر الذي يعتقد حسب زعمهم أنه آخر القرون، على أنها نذر فناء الدنيا وقيام الساعة. فأسلموا قيادهم للصوفية الذين نفخوا في مشاعر الخوف والجرم والإثم التي استبدت بهم وحملوهم مسؤولية سوء دنياهم وآخرتهم ورسموا لهم عن أنفسهم صورة العبد السوء الآثم الذي لا يحق له الوقوف مع الخالق إلا موقف الوجل الخائف ولابد له أن يحقق في معاملته مع الله الخشية من عقاب الدنيا والرهبة من عقاب الآخرة.

وللمزيد من توضيح ظاهرة الألفية يمكن الإحالة على بعض المصادر المشرقية، وبالأخص رسالة **الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف** التي حررها الجلال السيوطي سنة 1493/898، وصور فيها بلوى الألفية التي عمت بلاد المشرق خلال القرن العاشر للهجرة. وقد سجل هذا المؤلف إكثار معاصريه من الاستفتاء في شأنها، والسؤال عن الحديث الذي مضمنه أن النبي لا يمكث في قبره ألف سنة، وبالتالي فإن مدة الأمة لا تزيد عن العام الألف للهجرة. وبحسب أشراط الساعة، فإن خروج الدجال يكون على رأس المائة، ولن تكون هذه المائة سوى المائة التاسعة؛ ومن المقدمات التي تسبق خروج الدجال ظهور المهدي والخضر الذي يقتله الدجال ثم يحييه. وأصبحت هذه القضايا القديمة في تاريخ الإسلام بوجه عام وفي تاريخ المغرب بوجه خاص، من القضايا الراهنة بالنسبة لأهل هذه المائة. كما فشا بينهم التعلق برجال الغيب، ومنهم الخضر. وقد شغفوا بسماع أخباره، وتشوفوا إلى الوقوف على حقيقة خبره، وأكثروا من السؤال عنه أهو نبي أم ولي، وهل عمر إلى أن أدرك بعثة النبي وعاش بعده، أم مات قبل ذلك، أم هو حي باق. واستجاب لهذه الحاجة الملحة الشيخ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 1442/852) فألف كتاب **الزهر النضر في نبإ الخضر**. أما المصادر المغربية عن الألفية فتنحصر أساسا في التآليف الزروقية المصنفة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي التي تؤرخ لفصل من فصولها خلال هذا المنعطف التاريخي الحاسم، ولم يكن هذا الفصل سوى الفصل المجهول من تاريخ الحركة الجزولية.

ولم يفت الشيخ الجزولي أن يراعي هذا الوضع الذي استبد بمعاصريه، وأخذ من سياق الألفية ما يناسب دعوته. فأضاف الخضرية إلى الشاذلية بل جعلها فوقها لأنه ذهب مذهب القائلين بنبوة الخضر وأثبت له الرسالة، وقال إنه أرسل إلى قوم في البحر يقال لهم بنو كنانة. إلا أن الشاذلية لا ترقى إلى مستوى الخضرية وإن كان صاحبها قد بلغ درجة القطبانية لأن صاحب الخضرية نبي مرسل. ويذكر أن الشيخ الجزولي نسب إلى الخضر الأمر بصرف أصحابه في البلدان ليجلبوا الناس إليه، مما يعني أنه كان يدعو الناس للانخراط في حزبه باعتباره صاحب النبي الخضر لا باعتباره من شيعة الإمام الشاذلي، كما كان يؤكد أنه تلقى الإذن منه في قص شعر التائب. فتكون الخضرية لا الشاذلية أصل هذا الركن الركين من أركان الجزولية (انظر الملحق رقم V). وأصبح ثغر آسفي الذي ظهر أمر الشيخ الجزولي فيه قبلة للمتشوفين ليس إلى ملاقاته فحسب، ولكن إلى لقاء صاحبه النبي الخضر الذي وُكِّل بالبحار، وتواتر خبر ظهوره بالسواحل. وقد ادعى بعض أتباعه لقاءه، واتسعت بذلك دائرة صحابته.

ولا تتداخل الحركة الجزولية مع إشكالية الألفية في قضية الخضرية وحدها، بل وفي قضية المهدوية أيضا، فتكون بذلك قد جمعت بين العلامتين اللتين تسبقان خروج الدجال على رأس المائة التاسعة، وهما ظهور المهدي والخضر. وهذا واضح في أقوال الشيخ الجزولي التي يتعزز فيها بالقرشية وبالسبطية، وصريح في قوله عن نفسه: « سمعته (ص) يقول : أنت المهدي [...] معشر المسلمين خلق الله لكم من يهديكم في آخر الزمان فاحمدوه » (محمد المهدي الفاسي، **ممتع الأسماع**، ص 5). وقد شاع بين الناس أنه الفاطمي في الليلة التي تم فيها مصرعه. ومن جهته ألمح الشيخ زروق إلى أن خلوته برباط تيط التي دامت أربعة عشر عاما لم تكن من قبيل خلوات رجال التصوف، وإنما كانت من الخلوات التي يترصد فيها دعاة المهدوية زمن الظهور. فيتعين النظر إلى الحركة الجزولية ليس باعتبارها وسطى الحركات الشاذلية التي عرفها القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي فحسب، بل وباعتبارها أيضا واحدة من الحركات المهدوية الخطيرة التي عرفها تاريخ المغرب. بيد أن ضمور الصفات المهدوية في سيرة الشيخ الجزولي راجع إلى طغيان الصفات التي أسبغتها الخضرية عليه، وجعلته قريبا من موسى صاحب الخضر. وتلتقي هذه الصفات في دعوته للنهوض والقيام مع الصفات الموسوية التي تلزمه حرب {فِرْعَوْنَ وَمَلَئِه}،(الزخرف، 46) أو الصفات المهدوية التي ترشحه لملء الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا.

يتجلى ثقل الحركة الجزولية في مدى انتشارها بالجنوب على الأخص حيث تأكد الخروج عن السلطة المرينية بصفة نهائية أواسط القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. وقد صادف ظهورها مرحلة سريان الوهن والانحراف في أوصال الطوائف الجنوبية، ومعاناتها التشرذم الذي باعد بين أشياخها وأتباعها، وافتقارها إلى المشيخات القوية. فكان أن مهدت هذه العوامل مجتمعة لظهور الشيخ الجزولي الذي يلتقي مع موسى في صفة القوي الأمين، كما

مكنته من بسط رئاسته الروحية على المنتصبين للمشيخة بالوراثة دونما كفاءة من الركراكيين والماكريين والأمغاريين والشعيبيين. وهكذا نسخت الطائفة الجزولية هذه الطوائف القائمة على النسبة الطينية الموافقة للعصبية القبلية الضيقة، وجمعتها ووحدتها في النسبة الدينية الشاذلية الواسعة. غير أنها لم تكتف بهيمنتها على زواياها وأتباعها، بل سعت إلى جلب أكبر عدد من الأتباع، وتأسيس المزيد من الفروع. فنظمت حملات استقطاب واسعة في البوادي والحواضر، ويسرت سبيل الانتساب إلى الطريقة، ولم تشترط في التوبة سوى قص الشعر وإقامة الوليمة. فامتد نفوذها إلى مراكش، ووصل إلى سلا ومكناس وأحواز فاس.

وقد سبقت الإشارة إلى استقلال قائد ثغر آسفي عن مراكش في تاريخ نجهله؛ وقد سارع إلى الدخول في حماية البرتغاليين، وتوقيع معاهدة مع لشبونة سنة 1460/865 حسب بعض الباحثين. فأذنت هذه الحاضرة بذلك لبداية مرحلة ولاء ثغور الشاوية ودكالة للتاج البرتغالي، وانقسم أهلها إلى فرائق ثلاث :

– فريق القائد الذي عاهد الأجنبي وسلم الثغر إليه ورفع شارات التبعية على أسواره، مقابل الحماية والنصرة ضد الخصوم واقتسام أرباح التجارة.

– فريق جنح إلى السلم مع البرتغاليين، وقبل بنزولهم بساحتهم قصد المتاجرة وتبادل المنافع.

– وفريق رفع راية الجهاد، ولم ترهبه جنود وأنفاض السفن البرتغالية المتربصة بالساحل، ولم يشر نفسه مقابل حطام الدنيا. وكان الشيخ الجزولي زعيم الفريق الجهادي، وكان هذا سياق قولته : « ودولتنا كانت الأمم الماضية تدعو أن يلحقوا بها، ولكن لا يلحق بها إلا من سبقت له السعادة. دولتنا دولة المجتهدين المجاهدين في سبيل الله القاتلين أعداء الله. ملوك الأرض كلها في يدي وتحت قدمي. معشر المسلمين أما علمتم أن المصطفى (ص) قريب مني، وحكمه في يدي. فمن تبعني فهو متبع له، ومن لم يتبعني فليس بمتبع له. كونوا من أمة المصطفى(ص)، ولا تكونوا من أعدائه بالتكذيب والنكران والغش والخيانة. معشر المسلمين خلق الله لكم من يهديكم في آخر الزمان فاحمدوه » (محمد المهدي الفاسي، **ممتع الأسماع**، ص5). وتقرن قولته هاته بين الدعوة إلى الجهاد وادعاء المهدوية، ولا يستبعد أن يكون قد رأى في الجهاد رأي المهدويين باعتباره الدليل القطعي في هذه القضية التي ترصدها أثناء تتلمذه في تيط ومهد لها بالدعوة الخضرية على ما يبدو.

ولما أخرج قائد آسفي الشيخ الجزولي وشيعته من ثغره، قصدوا بلدة أفوغال[22] جنوبا ونزلوا بها. واستنفر الجزولي أتباعه المنبثين في كل الأصقاع وجمعهم بزاويته الجديدة ببلاد

22 تقع أفوغال على مسافة 35 كلم من مدينة الصويرة.

حاحا فأصبحت شبيهة بالمحلة السلطانية. ويبدو أنه جمع الجموع لكسر طوق الحماية الذي ضربه البرتغاليون حول ثغر آسفي، ولإفساد تدبيرهم الجديد المعتمد على الحمايات والمعاهدات في هيمنتهم على ثغور البلاد. لكن الأحداث تسارعت بفاس، إذ اندلعت بها ثورة سنة 1465/869 انتهت بمقتل السلطان عبد الحق وانقراض الدولة المرينية كما سبق أن رأينا. وقد جعلت بعض الدراسات يدا للجزولية فيها، واعتبرت أن خطيب القرويين الشيخ عبد العزيز بن موسى الورياغلي من أصحاب الإمام الجزولي ومن أعلام طائفته، وهو الذي أغرى عامة فاس بسلطانها ويهودها كما ذكرنا من قبل. وذهبت دراسات أخرى إلى القول بمساهمة الشيخ الجزولي في مقتل السلطان عبد الحق، وألحت إلى مسؤوليته في مصرعه. وهذه أقوال قابلة للمناقشة، لأن الورياغلي كان من شيعة الجوطي نقيب الشرفاء، ولأن وفاة الجزولي مختلف في شأن تاريخها وإن كانت قد وقعت في زمن انتقال سلطنة فاس إلى الجوطي على الأرجح. كما أن نسبة دس السم للجزولي إلى بعض الفقهاء قد تكون مجرد تهمة وتلفيق مؤسس على إنكارهم الشديد على دعاويه العريضة.

ولا يستبعد أن يكون المشروع الجزولي المهدوي قد أفاد من أحداث فاس التي وقعت في شهر رمضان من العام المذكور، بناء على الزعم المعلوم من أن خروج المهدي المنتظر يكون في شهر الصيام. فيكون الشيخ الجزولي قد رأى في الأحداث التي روعت فاس صبيحة ليلة



75. ضريح الإمام الجزولي (مراكش)

القدر علامات وأمارات تقطع بمهدويته، وتوجب نهوضه وقيامه. وإذا كانت أحداث آسفي قد فتحت في وجهه باب الجهاد، فإن أحداث فاس قد فتحت في وجهه باب الإمامة. ويكون قد أعلن مهدويته، ودعا لنفسه. كما يرجح أنه حكم على الجوطي بأنه من المتسلطين على الحكم بالقهر والبطش، وأنه هو المهدي والإمام العادل الذي تجب بيعته لإقامة شرائع الدين وإصلاح أمر المسلمين، فكان أن لقي نفس المصير الذي لقيه من سبقه من دعاة المهدوية ومن جاء بعده.

وانقسمت الحركة الجزولية بعد وفاته إلى تيارين : استمر أحدهما على الدعاوى الخضرية والمهدوية والموسوية، وتزعمه عمر المغيطي الشياظمي. واستغرقت فتنته حكم الجوطي بأكمله، وطرفا من أولية الدولة الوطاسية، ولم تنته إلا بمقتله سنة 1485/890 كما مر معنا. وجنح التيار الثاني الذي تزعمه الشيخ محمد الصغير السهلي (ت 1512/918) إلى المسالمة، ونحا إلى رأب الصدع، واتصل بالحركة الشاذلية الزروقية التي نشأت بفاس في أولية الدولة الوطاسية. ووضع تلميذه الشيخ عبد العزيز التباع (ت 1508/914) بيعة الوطاسيين في عنقه، وزارهم في عاصمتهم، فأكرموا وفادته وأعانوه على تأسيس أول زاوية جزولية بفاس.

الشاذلية الزروقية: صوب الوحدة الشاملة

نشأ الشيخ أحمد زروق (846-1442/899-1493) في كنف الشاذلية العبادية بفاس، وسبقت محبة الشيخ ابن عباد في قلبه منذ نعومة أظافره، ذلك أن أهله أرسلوه في صغره ليتعلم الخرازة، فكان يتردد على دكان الخراز ثلاث مرات في الأسبوع بعد العصر والفراغ من درسه في الكتاب، واستمر يعمل كصبي خراز حتى بلغ السادسة عشرة من عمره. فتكون ذاكرته قد امتلأت بالحكايات المستفيضة عن شفقة الشيخ ابن عباد بأهل هذه الحرفة، وجلوسه في حوانيتهم وحديثه معهم ودعائه لهم بالسلامة من أذى المخارز والإبر، وخصوصا المبتدئين منهم أمثال الطفل زروق. وتكون ذكريات موسم ابن عباد السنوي قد انتقشت في قلبه، وما يصاحب زيارات ضريحه من آيات تبجيله وإجلاله. ولم تنقطع صلة زروق بالشاذلية العبادية بانقطاعه عن تعاطي الخرازة حين بلغ السن المذكورة، بل شرع في معاناة العلوم بجامع القرويين والمدرسة البوعنانية، وتوثقت صلته بها أكثر وارتقى من زمرة أتباعها بالتقليد إلى زمرة أتباعها من أهل العلم. وهكذا أمكنه أن يأخذ عن شيخه محمد القوري الذي يعد من كبار أعلام الشاذلية العبادية، وهو يومئذ متولي خطة الإفتاء خلال الطور الأخير من أطوار الدولة المرينية، وهو الذي أوصل حبله بالتراث العبادي، وأعانه على فهمه والعمل به. وتوجت هذه المسيرة العبادية بتأليف زروق وهو في ريعان الشباب لأول شروحه على الحكم العطائية، وذلك سنة 1466/870، وهو شرح يعد بمثابة شهادة ميلاد الحركة الزروقية. وتوافق بداية هذه الحركة نهاية الدولة المرينية،

وتصادف مرحلة اضطهاد الفئة العبادية التي ظلت وفية لبيعة المرينيين، وعلى رأسها الشيخ القوري الذي قصده ثوار فاس ليسلمهم فتوى تبيح خلع السلطان عبد الحق ونقض ذمة يهود الحاضرة. فلما أبى لعدم وجود موجب شرعي لذلك، هدد بالقتل وأجبر على تسليم الفتوى المطلوبة كما سبقت الإشارة إليه. وقد وقف زروق في صف شيخه وآزره في محنته، وأصابه من شرورها ما أصابه. ولم يلبث أن رزئ فيه سنة 1467/872، فقرر الحج في السنة التي تليها. واستغرقت رحلته الحجازية سبع سنين كاملة، حج خلالها وجاور بالمدينة. وأقام بالقاهرة في الذهاب والإياب، وأخذ بها على جملة من العلماء والمشايخ المشارقة. وانتسب بها إلى الشيخ أحمد بن عقبة الحضرمي اليمني (ت 1490/895)، الذي صدر به الطبقة الأولى من طبقات المشايخ الذين صحبهم شرقا وغربا، واعتبره واسطته الرئيسية في سنده في الشاذلية.

وفي طريق عودته إلى المغرب مهد زروق لمشروعه الإصلاحي، فاقتدى بالشيخ ابن عباد في مراعاة التنسيق مع السلطة السياسية معلنا تأييده لحكم الجوطي في كتابه **النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية** الذي ألفه بالقاهرة سنة 1472/877. وقد سبقه كتابه هذا إلى فاس فصادف انتقال الحكم من يد محمد الجوطي إلى يد محمد الوطاسي بعد حرب وتهالك، فكان سبب النفرة التي باعدت بينه وبين الوطاسيين. عندئذ ارتأى أن يستدرك الموقف فأصدر **قواعد التصوف**، وهو مؤلف صنفه بفاس سنة 1477/882 وبلور فيه الصبغة الدينية المفيدة للدولة الوطاسية (انظر الملحق رقم VI) إلا أنه لم يشفع له عند ملوكها.

ومما يميز المشروع الإصلاحي للشيخ زروق أن أدمج الجزولية الغالبة والسائدة في البلاد، وحاول توحيد الحركة الشاذلية المغربية والوصل بين العبادية التي يحمل إرثها والجزولية باتجاهيها المهدوي والخَضِري والزروقية التي أبدعها. أما من الناحية العملية فقد نسج عدة علاقات مع أشياخ الوقت إذ لقي الشيخَ السهلي وكاتبه عدة مرات كما لقي عدداً من أتباع المغيطي. وكانت هذه هي الاتصالات الأولى التي جرت بين زروق وأتباع الجزولي، إذ أنه لم يسبق له أن لقي الشيخ الجزولي أو اجتمع به وإن كان من بين معاصريه، وذلك نظرا لصغر سنه. ثم حدثت أمور لا تفصح المصادر عنها، وأدت إلى حدوث القطيعة بين زروق وبين الجزوليين، فتحولت الزروقية إلى حركة إصلاح ضد الجزولية. وبعد أربع سنوات، غادر الشيخ زروق المغرب في اتجاه المشرق. وبدأت المرحلة الأخيرة والحاسمة من حركته الإصلاحية، وصنف التآليف التي ظفر بسببها بتحلية "محتسب العلماء والأولياء"، وأشهرها **عدة المريد الصادق** الذي فرغ منه سنة 1481/886.

ولم تذهب الحركة الإصلاحية الزروقية سدى، إذ خلقت حركة إصلاحية جزولية مضادة لم يمار أتباعها في كون الشريعة مدار حسبة الشيخ زروق، فحاولوا أن يصححوا من أوضاعهم ما صح ويبطلوا ما بطل، وإليهم يرجع الفضل في اضمحلال حالة التنافي

مع الزروقيين حتى كادت هذه الحالة أن تزول وتنمحي. وبالفعل فقد سجلت مصادر القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي التوافق الذي حصل بين الحركتين الشاذليتين الكبريين، ودونت الروايات الرائجة لقدم الصلات الطيبة التي جمعتهما دون ذكر الخلاف الذي نشب بينهما. وقد نسجت هذه الروايات حبالا أوصلت بها ما بين الشيخين الجزولي وزروق، وذهب بعضها إلى القول إن زروق كان خديما للجزولي، وقال بعضها إن زروق هو الذي أرشد الجزولي إلى شيخه أبي عبد الله أمغار بتيط، بينما جعل بعضها زروق من شراح **دلائل الخيرات** وحذت الدراسات الحديثة حذوها وأسلكت الجزولي في أسانيد زروق في الشاذلية وجعلت الزروقية من فروع الجزولية. ولا سبيل إلى حصر هذه الدراسات التي تشمل كل ما كتبه الأجانب والمغاربة بصدد هذه المرحلة من تاريخ التصوف المغربي، ومنطلقها ميشو بيلير (E. Michaux-Bellaire, 1921) الذي اعتبر أن هذه المرحلة تمثل الحقبة الأخيرة من حقب هذا التاريخ، وجعل على رأسها الشيخ الجزولي. من هنا يتعين فك الارتباط بين الجزولية والزروقية الذي هو في حقيقته ثمرة الهيمنة التي تحققت للشاذلية في المغرب من طريق الشيخين الجزولي وزروق خلال القرنين العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي والحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي. ويتحتم التمييز بين الشاذلية الجزولية والشاذلية الزروقية، واعتبار خصوصيات كل منهما.

وهكذا أفلحت الزروقية حيث فشلت العبادية والجزولية في استقطاب العلماء، ذلك أن ابن عباد قد أقام سدا بينه وبين فقهاء عصره وشجبهم في كتاباته. وأتى الشيخ الجزولي من جهته بما أوجب إنكار فقهاء وقته عليه، وهو مما أدى إلى اتهامهم بقتله. أما الشيخ زروق فقد قام بدور مهم في التقريب بين الفقهاء والصوفية، وذلك باعتماده التوفيق بين الشريعة والحقيقة في إطار الطريقة، والتكامل بين الفقه والتصوف، ليحصل الكمال في الدين، فيسر للفقهاء مهمة الانفتاح على التصوف وأهله ودفع بهم إلى الإقبال عليه والانخراط في سلكه. وبذلك اندمجت هاتان الفئتان الدينيتان والاجتماعيتان الكبيرتان في فئة واحدة، بعد أن كانتا متعارضتين ومتنافرتين، فتقوت بوحدتهما بنية الزاوية واستكملت شروط هيمنتها على المجتمع برمته.

ومن جملة مزايا الطريقة الزروقية أنها عالجت إشكالية الألفية وفق المنهج الصوفي الخالص بعيدا عن دوغمائية التوجه العبادي وبدعية التوجه الجزولي. وقد راجت قضية قيام الساعة خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي بسبب تواتر الطواعين التي هي من أشراطها في الحديث الصحيح؛ وعاب الشيخ ابن عباد على فقهاء عصره الخوض فيها حين نهى عن الكلام في الغيب وأمر بالإيمان بالقضاء والقدر ولم يهد إلى طريق آخر. وإذا كانت طريقته تصلح لطائفة من معاصري زروق، فإنها لم تكن كذلك بالنسبة للهلِعين والجزعين الذين وقعوا في شباك دعاة البدع التي عرفها المغرب على عهد الموحدين ومن قبلهم، وصدقوا أن الخضر نبي حي يرزق بينهم، وأن المهدي قد ظهر

بأرضهم، كما اعتقدوا في قرب أوان خروج الدجال، وأيقنوا أن قيام الساعة قريب، وهو ما أدى بالشيخ زروق إلى العدول عن الطريقة العبادية التي تقول بالاستغناء عن المذاهب الصوفية الأخرى وتدعو إلى الاستبصار في إطار الشاذلية فقط. وفي المقابل فإن طريقته تدعو إلى الاستحسان في إطار الشاذلية وتدافع عن تعدد الطرق إلى الله، وتذهب إلى أن لكل فريق طريقا. وقد هون زروق من شأن المذاهب الصوفية المحظورة، وأباح لكل فرد أن يأخذ بالمذهب الصوفي الذي يرتئيه ويتفق مع استعداده الطبيعي ودرجته في العلم شرط التقيد بالكتاب والسنة. وقد ساهم بذلك في حيوية الفكر الصوفي مثلما شجع على البحث في المذاهب الصوفية المختلفة واختيار المذاهب التي تستقطب هذه العواطف الدينية القوية وتفيد في علاج هذه الأزمة الروحية التي اختلطت فيها مشاعر الجرم والذنب بالخوف من العقاب والاعتقاد في قرب يوم الحساب. وهكذا يكون قد فتح آفاقا روحية رحبة ومكن معاصريه وأهل القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي من بعدهم من حلول روحية مناسبة لمشاكلهم وأزماتهم، وعمل كبار تلامذته بهذا المبدأ، فأحيا تلميذه الشيخ إبراهيم بن علي الزرهوني المعروف بأفهام أو أفحام (ت 1520/926) مذهب أهل الملامة الذي يصرف إلى جهاد النفس، بينما جدد تلميذه أحمد بن يوسف الراشدي (ت 1524/931) مذهب المحبة الخالصة الذي يخفف من وطأة الألفية التي محورت العبادة على الرهبة من الجحيم والرغبة في النعيم.

ثم إن الشاذلية الزروقية لم تتوان في محاربة الغلو الذي أحاط بقضية التوبة المشروطة في أولية الطريق، وأعانت أهل القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي على التهوين من التهويل الذي أناطتها به الشاذلية الجزولية. ذلك أن الجزوليين دأبوا على التنقل من موضع إلى موضع، ومن بلد إلى بلد، يُتوِّبون الناس ويعظمون من شأن التوبة، ويحتفون بها ويقيمون لها الولائم وقد جعلوا لها أركانا مقيدة بشروط أهمها قص شعر التائب بمحضر الأتباع. ولم يكونوا يعدون التائب بثمرات دنيوية من رحمة وطيب حياة، بل كانوا يمنونه بالنجاة يوم المعاد، لقولهم بالخضرية والفاطمية وما اتصل بهذه الدعاوى من الاعتقاد بقرب أوان ظهور المهدي والخضر وخروج الدجال وغيرها من أشراط الساعة. وفي هذا الصدد، أفرد الشيخ أحمد زروق لقضية التوبة كتاب **إعانة المتوجه المسكين على طريق الفتح والتمكين** الذي فرغ منه سنة 1478/883، وهو بمثابة التتمة لكتاب **قواعد التصوف** والدليل المعتمد لدى الأتباع في حياتهم الباطنة، بعد أن رسم لهم في الكتاب السابق قواعد حياتهم الظاهرة. وفصل فيه مسألة التوبة وبسط فروعها المتعددة ومداخلها الكثيرة وجعل تصحيحها أصل صحة كل مقام ومجراها في المقامات مجرى الأرواح في الأجسام، وذكر معاصريه بأنها ليست من فعل الخلق ولا ينفع فيها تقصيص ولا وليمة وأنها من فعل الحق. وهداهم إلى ميراث ترك الذنوب، وهي أشياء كلها خير في الحياة وبعد الممات.

وبوفاة الشيخ زروق سنة 1493/899، انطوت صفحة القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، واكتملت حلقات مسلسل الحركية التي تهمنا، وبدأت بواكير ثمارها في الظهور. ووضعت أول لبنة من لبنات الوحدة بين الزروقية والجزولية، ليس على المستوى الشاذلي المذهبي الصرف هذه المرة، ولكن على مستوى الرجال والأسانيد، وذلك على عهد الطبقة الأولى من أتباع الشيخين الجزولي وزروق. وهكذا تتلمذ الشيخ عبد الله بن إبراهيم الخياط الرفاعي الزرهوني (ت 1532/939) سليل البيت الزروقي الشهير على يد الشيخ الحسن بن عمر أجانا وهو أحد أصحاب الشيخ الجزولي الأربعة الكبار. وتتلمذ الشيخ عمر الخطاب (ت 1536/943)، وهو ابن خالة عبد الله الخياط، على يد الشيخ عبد العزيز التباع. والواقع أن هذا التتلمذ يؤرخ لتحول الزروقية عن النهج العبادي الزاهد في الطائفية والمشيخة والزاوية، وأخذها بالنهج الجزولي القائم على ذلك كله. وكان هذا التحول والجمع الأول بين السندين الزروقي والجزولي في الشاذلية فاتحة الهيمنة التي ستتحقق للشاذلية في المغرب من طريق الشيخين الجزولي وزروق، ابتداء من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي إلى هلم جرا. وستصبح الطريقة الرسمية في البلاد، ومكونا من مكونات السنة إلى جانب الفقه المالكي والعقيدة الأشعرية.

إن مسار هذه الحركية يدل على حيوية التصوف ورجاله وعلى دينامية بنية الزاوية في خضم التحجر الذي أعطب بنيتي المخزن والقبيلة خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. وعلى الجملة فقد بدأ الاختيار الشاذلي الذي بلوره الشيخ ابن عباد أواخر القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي كحركة إصلاحية رسمية قصدت إلى دعم الدولة المرينية لما أصابها الوهن، ثم تطور مع الجزولية إلى حركة مهدوية خاضت في أمور الجهاد والإمامة أواخر هذه الدولة، وأرست أسس حركة صوفية ستفلح في إقامة دولة قادرة على مجابهة تحديات هذا المنعطف. ومع الزروقية أصبح هذا الاختيار الصبغة الدينية لأية دولة جاءت بعدها جوطية أو وطاسية لما صارت أعمار بعض الدول كلمح البصر. وتلبس الحركية الشاذلية بالدولة قد يؤشر على اكتساح بنية الزاوية المجال السياسي بشكل لم يعهد مثله من قبل، وهو الذي أعطى القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي سمة المنعطف وطابع لحظة تبدل الأحوال، ومهد لانتقال تاريخ المغرب من حقبة الدول المحمولة على أكتاف العصبيات والقبائل إلى حقبة دولة الشرفاء المحمولة على أكتاف مشايخ الزوايا والطوائف كما سيأتي.

مكانة الأشراف: تمهيد الانتقال من دولة العصبية إلى دولة الشرف[23]

ارتكزت أغلب الدول التي تداولت الحكم ببلاد المغرب في العصر الوسيط على القرشية أو على انتحال النسب الشريف أو على تزكية أشراف المشرق أو المغرب أو على النسب العربي.

23 تم الاعتماد في هذا المبحث بشكل أساسي على الدراسة المتميزة التي أنجزها محمد القبلي في هذا الموضوع تحت عنوان: "مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين"، وهي دراسة نشرت **بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، عدد مزدوج 3-4، 1978، ص 7-59 وأعيد نشرها ضمن مجموع (القبلي، 1987، ص 79-126) وعلى هذا المجموع نحيل في المتن.

وهكذا انتسبت صنهاجة الجنوب التي أقامت دولة المرابطين إلى حِمْير ولم يغفل ابن تومرت عنصر الانتساب لأهل البيت في دعايته السياسية، وهو ما دافع عنه ابن خلدون وعد الشك فيه من مزالق المؤرخين. ثم كان أن أعلن الحفصيون الخلافة في عهد المستنصر سنة 1253/650، والتمسوا في ذلك مباركة شرفاء مكة على إثر سقوط الخلافة العباسية ببغداد ؛ وافتتح المرينيون أمصار المغرب الأقصى باسم الخلافة الحفصية في بداية أمرهم قبل أن يتصلوا بدورهم بأشراف مكة في محاولة لانتزاع زعامة بلاد المغرب من يد الحفصيين، ودأبوا على الاتصال بأولئك الأشراف كلما راموا التوسع على حساب جيرانهم الزيانيين ؛ كما ادعى بنو عبد الواد الانتساب للقاسم بن إدريس أو للقاسم بن محمد بن إدريس حسب اختلاف الروايات وعرفوا بين أبناء قومهم باسم "أيت القاسم" وألف لهم محمد بن عبد الجليل التَّنَسي كتابا في أخبار دولتهم ونسبهم الشريف سماه بـ: **نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان**[24].

ومثل وصول السعديين إلى سدة الحكم بالارتكاز على النسب الشريف تحولا مهما في منطق قيام الدول بالمغرب. وقد ربط مؤرخو فترة الحماية، في مرحلة أولى، بين تقوية نفوذ "طبقة الأشراف" وقيام دولة الأشراف السعديين في مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي. على أنهم لم يلبثوا، في مرحلة ثانية، أن ربطوا بين ظهور هذه الطبقة وبين احتلال البرتغاليين لبعض الثغور المغربية في النصف الأول من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي والتفاف المغاربة حول الأشراف من أجل التبرك بهم من جهة، ومن أجل الوقوف في وجه الغزاة، من جهة ثانية. وقد ألقى أحد الباحثين الضوء على حقيقة هذا التحول وحيثياته وأسبابه في مقال حفيل[25] يعد أحسن ما كتب في هذا الموضوع حتى الآن، فند فيه مزاعم أصحاب هذه الدراسات التقليدية، وتتبع الأوضاع العامة لشرفاء المغرب في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين ورصد الممهدات الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أهلت شرفاء المغرب للقيام بدور الزعامة والدفاع عن حوزة البلاد وكيانها.

لم يحتضن المغرب من الشرفاء غير الحسنيين والحسينيين، ويشمل الأولون الأشراف الأدارسة الذين التزموا الصمت حيال ما يجري بالبلاد مدة طويلة بعد سقوط دولتهم، بسبب ما عانوه من قمع على يد المروانيين وأفصالهم الزناتيين بزعامة موسى بن أبي العافية (ابن السكاك، **نصح**، ص 42-43)، ويشمل الآخرون الشرفاء الصقليين الذين انتقلوا من صقلية إلى الأندلس بعد سقوطها في يد النورمان في منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، ثم عبروا المضيق في منتصف القرن السادس الهجري/

24 ترجم هذا المصدر إلى اللغة الفرنسية ونشر سنة 1852 بعناية المستعرب بارجيس وأعيد نشره من قبل محمد بوعياد تحت عنوان **تاريخ بني زيان**، الجزائر، 1985.
25 انظر الهامش قبل الأخير.

الثاني عشر الميلادي، ليستقر فرع منهم بسبتة في العهد الموحدي، فصار لهم بها حظوة لدى العزفيين، في حين واصل فرع آخر الرحلة إلى مراكش عاصمة الموحدين، وهو الفرع الذي عرف باسم الطاهريين، وبقي بها إلى أن أجلي عنها ضمن من أجلي من شيعة الموحدين على يد يعقوب بن عبد الحق المريني غداة دخوله مدينة مراكش سنة 1269/668، فالتجأوا إلى قصبة تاوريرت بالمغرب الشرقي، ومنها إلى فاس.

ثم إن المغرب كان قبلة لأشراف حسنيين آخرين قدموا من المشرق، ويتعلق الأمر بالشرفاء الزيدانيين المعروفين بالسعديين الذين استوطنوا واحات درعة الوسطى في غضون القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، والشرفاء العلويين الذي استوطنوا سجلماسة في آخر القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي بعيد استئثار المرينيين بحكم المغرب.

لم يكن لشرفاء المغرب أي تمثيل على المستوى السياسي منذ سقوط دولة الأدارسة إلى منتصف القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، إلا ما كان من ادعاء النسب الشريف لمن انتحلوا المهدوية في مناطق مختلفة من المغرب. ولما شرع بنو العزفي، حكام سبتة، في الاحتفال بعيد المولد النبوي لأول مرة في تاريخ المغرب، رفعوا من مكانة الشرفاء وحذا حذوهم حكام المغرب كله، وكان للتيار الصوفي إلى جانب عوامل أخرى دور في تكريس هذه المكانة.

ولم يزل نفوذ الأشراف الصقليين يتقوى شيئا فشيئا بسبتة إلى أن بات يضايق الحكام، فقام يحيى العزفي بطردهم إلى الجزيرة الخضراء فوقعوا أسرى في يد الإسبان، ثم افتداهم أبو عنان وعزز مكانتهم بسبتة، حتى إذا حلوا بفاس رافقتهم شهرتهم إليها ونافسوا الجوطيين على الزعامة والمكانة المتميزة لدى العامة والخاصة.

وتعكس هذه التجربة القصيرة التي كانت لبني العزفي مع شرفاء سبتة التجربة الطويلة التي كانت للمرينيين مع سائر أشراف المغرب، وهي تجربة انتهت في المدى القريب بوصول الأدارسة إلى الحكم لمدة قصيرة سنة 1465/869، ثم آلت في المدى البعيد إلى استقرار الحكم في أشراف الجنوب بفضل معطيات داخلية وخارجية سنذكرها بعد حين.

سبق الإلماح أعلاه إلى أن سياسة المرينيين إزاء الأشراف تعززت بفعل حاجة السلاطين إلى تزكية أشراف مكة في إطار صراعهم مع الحفصيين وحاجتهم إلى تزكية أشراف المغرب في إطار صراعهم المرير مع جيرانهم بني عبد الواد الذين انتحلوا النسب الشريف. يضاف إلى ذلك عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقيه وهو رغبة المرينيين في مزاحمة نفوذ الصوفية باستعمال ورقة الأشراف لنيل رضى وعطف الأوساط الشعبية، لأن الصوفية رفعوا شعار محبة رسول الله ومحبة آله، وظل أغلبهم على مقاطعتهم المبدئية للدولة ورجالها (محمد القبلي، 1987، ص 61 و88-89).

ظهرت البوادر الأولى لسياسة المرينيين إزاء الأشراف في عهد أبي يعقوب يوسف الذي أولى عناية خاصة للشؤون المغاربية وولى ظهره لشؤون الأندلس خلافا لأبيه، وجعل من

عيد المولد النبوي عيدا رسميا يحتفل به في سائر البلاد، وأنعم على الأمغاريين شرفاء تيطنفطر بقدر من المال معلوم كل سنة، وأعفاهم من تأدية الأعشار والكلف المخزنية، فدشن بذلك سنة سار عليها من أتوا بعده (انظر الملحق رقم VII)، بل عاد إلى ممارستها الوطاسيون بعد تخلي السلاطين المرينيين الأخيرين عنها في فترة غير قصيرة من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي.

صار لشرفاء العاصمة من الأدارسة على إثر هذه الإجراءات زعامة شريفية أزعجت ذوي السلطان في الكثير من الأحيان، يشهد على ذلك ظهور جثمان المولى إدريس الأول سنة 1319/718 وما نتج عنه من رجة اجتماعية كادت أن تؤدي إلى اندلاع الفتنة، لولا ما أبداه السلطان أبو سعيد عثمان الثاني من حزم في مواجهة هذا الحدث. ولعل هذا ما دفع بخلفه أبي الحسن المريني إلى فسح المجال أمام شرفاء المغرب الآخرين ليستفيدوا من الامتيازات التي ظلت حتى عهده موقوفة على الجوطيين الأدارسة والصقليين والأمغاريين.

كان لانفتاح السلطان أبي الحسن على شرفاء المغرب عامة وتوسيعه لدائرة شرفاء المخزن أثره في وقوف أشراف الشمال إلى جانب ابنه أبي عنان في ثورته عليه. وفطن أبو عنان من جهته إلى خطورة احتكار فئة من الأشراف للحظوة لدى المخزن، فاستمر في رفع شأن الأشراف الذين كان لهم رسوخ في المجتمع المغربي دون أن يغفل خطة التفتح على باقي أشراف المغرب التي دشنها أبوه، فنجح في إدماج أشراف سجلماسة في سلك أشراف الدولة ولم يفلح في مسعاه مع أشراف درعة؛ وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن لذلك علاقة بصحة نسب هؤلاء الأخيرين أو عدم صحته كما قد يفهم من الإشاعات التي روجها خصومهم، بل كان للعامل الاقتصادي دور حاسم في تحديد اختيار أبي عنان الذي كان أحوج ما يكون للتحكم في مدينة سجلماسة، في وقت كانت فيه هذه الأخيرة تطرح عدة مشاكل سياسية واقتصادية منذ أن استقل بها أبو علي عمر بن أبي سعيد عثمان سنة 1315/715 وقوّى وجود عرب المعقل بمجالاتها من نزعة انفصال ولاتها عن العاصمة، ناهيك عن أن احتراف قبائل البدو من ذوي حسان لاعتراض القوافل قد جعل الطرق التجارية تميل نحو المناطق الواقعة إلى الشرق منها واستدعى التدخل العاجل بها من أجل إعادة الأمور إلى سابق عهدها.

لا تشير المصادر المرينية إلى نقابة الشرفاء قبل عهد أبي عنان ؛ وسواء أكان هذا السلطان هو الذي أراد للشرفاء أن تكون لهم نقابة، أم هم الذين أحدثوها للحفاظ على امتيازاتهم فإن هذه المؤسسة قننت علاقتهم بالمخزن وجعلت من نقيبهم فاعلا سياسيا يستمد قوته من البركة والنفوذ الروحي. ولا يخفى ما لنقابة الأشراف من بعد تاريخي يجعلها تناهز الخلافة في المنزلة والإنابة على حد تعبير القادري في **الدر السني**.

هكذا تبلورت سياسة المرينيين إزاء الأشراف بخلفياتها السياسية والاقتصادية في عهد أبي عنان، إذ لم تكن عناية هذا السلطان بالأشراف الصقليين بسبتة والأشراف الأدارسة بفاس والأشراف العلويين بسجلماسة خالية من غايات اقتصادية هدفها إنعاش المحور التجاري الحيوي الرابط بين سجلماسة باب المغرب على الصحراء الكبرى، وسبتة باب المغرب على أوروبا، عبر العاصمة المرينية فاس.

وكان لهذه السياسة المرينية إزاء الأشراف بالغ الأثر في انتحال الشرف من قبل غير المنتسبين له من أجل الاستفادة من جرايات المخزن والحظوة لديه. وكان أول من طالب بأحقيته في ذلك أبناء الشريفات الذين بنوا طلبهم على الحق في سهم ذوي القربى. والملاحظ أن فقهاء بلاد المغرب قد اختلفوا في صحة الشرف من جهة الأم، فبينما قال فقهاء فاس وتلمسان وبجاية بشرف من أمه شريفة، نفى فقهاء تونس ذلك وقالوا بصحة الشرف من جهة الأب فقط. وتعددت الفتاوى في هذه النازلة في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي إلى أن ألف الضرير المراكشي سنة 1399/801 كتابا في ثبوت الشرف من جهة الأم سماه **إسماع الصم في إثبات الشرف من قبل الأم**[26] واستمر التأليف في هذا الموضوع بعده بزمن طويل، كما جمع أبو العباس أحمد بن حسن بن قنفذ القسنطيني (ت 1407/810) أقوال فقهاء تونس في نفي الشرف من جهة الأم في تأليف سماه **تحفة الوارد في اختصاص الشرف من قبل الوالد** وهو في عداد المفقود. ولما تسرب كثير من المتشرفة إلى حصن الشرف، ظهرت عقود الإشهاد على صحة النسب في محاولة من الشرفاء ونقبائهم الحفاظ على صراحة النسب وصحته[27].

ولنسجل أن سياسة المرينيين تجاه الأشراف لم تعرف تغييرا من عهد أبي عنان إلى آخر عهد أبي العباس أحمد في نهاية القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. ومع بداية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي طرأ عليها تغيير واضح بسبب المستجدات الداخلية والخارجية. فعلى الصعيد الداخلي ودع المغرب القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي وهو منهوك القوى على المستويين الديموغرافي والاقتصادي بسبب ما ترتب عن الطواعين التي توالت عليه في النصف الثاني من القرن المذكور كما سبقت الإشارة. أما على الصعيد الخارجي فتوالى تدخل الجيران من بني الأحمر وبني عبد الواد في شؤون المغرب الداخلية ونتج عن ذلك اضطرابات سياسية نجد تفاصيلها في كتابات كل من ابن خلدون وابن الخطيب وابن الأحمر وغيرهم. وكان للانتعاش الذي عرفه النفوذ الحفصي على عهد أبي فارس عبد العزيز (796-1394/839-1435) أثره في صرف نظر المرينيين بشكل نهائي عن التفكير في منافسة الحفصيين على الزعامة الدينية والسياسية بالغرب الإسلامي، هذا فضلا عن ازدياد أطماع

26 مخطوط الخزانة العامة رقم ك 383، وقد تم نشر هذا الكتاب مؤخرا من قبل مريم لحلو، مطبعة الشرق، وجدة، 2005.
27 الضرير المراكشي، **إسماع**، ص 317 و347؛ المازوني، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، مخطوط الخزانة الحسنية رقم 11818، 100/II أ و100 ب ؛ و"المتشرفة"، **معلمة المغرب**، 6975-6974/20.

المسيحيين في احتلال بعض الثغور وتتويجه بتطاول قشتالة على مدينة تطوان سنة 1400/803 واحتلال البرتغاليين لمدينة سبتة سنة 1415/818، وهو الاحتلال الذي كان له ما بعده.

وعلى إثر هذه المستجدات تغيرت الأولويات بالنسبة للمرينيين في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، إذ طبع سياستهم تجاه الأشراف إهمال نسبي تبعا لتغير المعطيات الاقتصادية بفعل الظرفية العامة التي أثرت في إمكانيات الدولة بالدرجة الأولى، مما ترتب عنه تقتير في الجرايات والعطاءات في وقت صار فيه من الصعب على الأشراف التفريط في امتيازاتهم المادية وإعفاءاتهم الجبائية المكتسبة. ولقد ظهرت علامات هذا التغيير إزاء الأشراف حين تبنى أبو سعيد عثمان الثالث (800-1398/823-1420) نظرية "ضعف الشرف" على إثر انتحال بعض العوام للنسب الشريف – سعيا وراء الارتقاء الاجتماعي والاستفادة من الامتيازات المادية والمعنوية التي خولها النسب الشريف لأهله – وبعد تخليه عن إحياء عيد المولد النبوي على المستوى الرسمي وإهماله لأشراف العاصمة المرينية وتضييقه عليهم من الناحية المادية، مما دعا القاضي ابن السكاك إلى تأليف كتابه الشهير **نصح ملوك الإسلام**.

والواقع أنه لم يعد هناك من داع بالنسبة لأبي سعيد عثمان الثالث للتشبث بسياسة أسلافه تجاه الأشراف لأن الدولة المرينية لم تعد تفكر في الخلافة ولا في الزعامة المغاربية بعد وفاة أبي عنان، بل إن مجال النفوذ المريني نفسه أصبح مقسما إلى جنوب خارج عن السلطة المركزية تتنازعه أهواء الزعماء والثوار وشمال تهدد شواطئه الأطماع الإيبيرية.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن الأشراف دافعوا عن مكتسباتهم المادية وامتيازاتهم الجبائية بنهج سياسة الليونة والمسالمة والحياد السلبي، والابتعاد عن الخوض في شؤون السياسة طيلة فترة حظوتهم لدى المرينيين، وربطوا مصيرهم بمصير كل من قويت شوكته من الملوك والأمراء والحجاب. وعليه، فما الذي يجعل السلطان أبا سعيد عثمان يحتفظ لنفقات بيت ماله بحصة مالية مكلفة موقوفة على فئة أثبتت التجربة عدم خطورتها وقلة فعالياتها وأخذ كبرائها بمبدأ الحياد والمهادنة؟ لعل الجواب عن هذا السؤال هو ما يفسر عودة عبد الحق، آخر سلاطين بني مرين، إلى نهج سياسية سلفه في التراجع النسبي عن إكرام آل البيت والوفاء بحقوقهم المكتسبة والموروثة، بعد محاولة أبي زكرياء الوطاسي إحياء سياسة المرينيين الأوائل إزاء الأشراف كما سنرى، مع العلم بأن التضييق الذي مارسه كل من أبي سعيد عثمان الثالث وعبد الحق المريني على الأشراف كان له نظير في البلاد المجاورة، خصوصا تلمسان، وأن تدهور علاقة الحكام بالأشراف في النصف الأول من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي لم يقتصر على المغرب الأقصى، بل عم سائر أقطار المغرب الكبير.

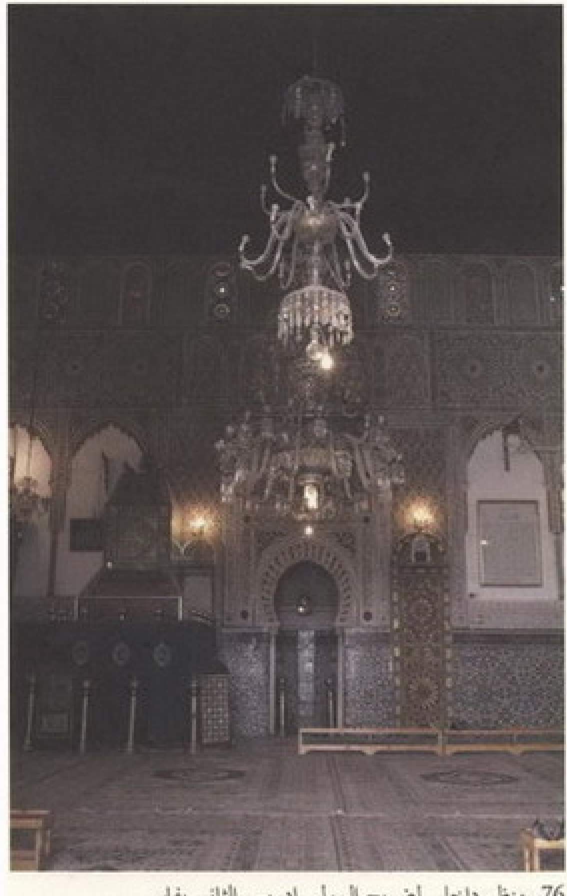
وفي الوقت الذي عانق فيه أغلب أشراف المغرب الحكام المرينيين لضمان الاستفادة من جراياتهم وهباتهم، استنكر أغلب الصوفية وبعض الخاصة الأتقياء الطريقة التي انتهجها

هؤلاء الحكام في الحصول على الأموال، إذ اعتبروا أن أموالهم مشبوهة فعمدوا إلى مقاطعتهم وجعلوا من الابتعاد عنهم وتحاشي اللقاء بهم مبدأ هاما من مبادئ سلوكهم اليومي، فالتحم موقفهم في هذه القضية الحساسة بموقف غالبية الرعية. أما الأشراف فلم تكن تلك الأموال المشبوهة مبغضة لديهم ولم يترددوا قط في قبولها، بل إن شرفاء مدينة فاس قد ألحوا أحيانا في المطالبة بها.

وبناء عليه فقد كان هنالك تعارض واضح بين موقف بعض الخاصة وبعض الصوفية من جهة وموقف الأشراف من جهة ثانية من مال السلطان. وانعكس هذا التعارض على نظرة الناس لكل من الفئتين وأثر في مكانة كل فئة على حدة في أعينهم؛ وكان من شأن امتناع الصوفية عن تزكية السياسة الجبائية للدولة المرينية منذ القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي أن أسهم في توسيع شعبيتهم بالأرياف والجبال، بينما أدى انغماس أيدي الشرفاء في الأموال المشبوهة لذوي السلطان، منذ نفس التاريخ، إلى تقلص شعبيتهم بالمدن وبالمناطق التي كان لهم بها نفوذ روحي.

وهكذا نجح المرينيون في الفصل بين قوتين متكاملتين من الناحية النظرية الصرف هما الأشراف والمتصوفة، إذ دُجّن الأولون من قبل الدولة وتحفظ الآخرون إزاء الحكم وأضحوا من خصومه. وقد تمخض هذا الصراع بين الفئتين عن اتساع القاعدة الشعبية للصوفية وتم تدعيم حركتهم المعارضة على حساب فئة الأشراف داخل المدن، وفي البوادي بصفة أخص.

ومن جهة أخرى فقد سبقت الإشارة إلى عودة الوزير أبي زكرياء الوطاسي إلى نقطة الانطلاق في علاقة الشرفاء بالمخزن حين جعل هذه الفئة تستمد نفوذها من الدولة من جديد بعد فترة من تدهور علاقتها بالحكام في عهد أبي سعيد عثمان الثالث، كما نجح في استمالة الصوفية بسبب سياسته الجبائية والجهادية، وذلك عقب إحرازه على انتصار باهر



76. منظر داخلي لضريح المولى إدريس الثاني بفاس

ضد البرتغاليين بمدينة طنجة سنة 1437/841؛ وإثر هذا الإنجاز عمد هذا الوزير إلى استثمار الإجماع الحاصل بين الأشراف والصوفية حوله وعمل على صهر الفئتين معا في قالب واحد، وذلك بتأسيس الزاوية الإدريسية على إثر اكتشاف قبر المولى إدريس الثاني بمسجد الشرفاء في نفس السنة.

وقد فُسر اكتشاف قبر المولى إدريس وتأسيس الزاوية الإدريسية بمحاولة القضاء على النفوذ الذي كانت تتمع به زوايا الصوفية بالبوادي المغربية بسبب ترويجها لفكرة الاحتماء بالنبي وذريته ضد المسيحيين[28] كما فُسر بحاجة المغاربة يومئذ إلى التبرك[29]. وقد خلص البحث إلى أن لذلك علاقة بتبني الحاجب الوطاسي لنفس السياسة التي نهجها المرينيون إزاء الأشراف في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي وإفراغها في قالب صوفي؛ ففي الوقت الذي عملت فيه الدولة المرينية على خلق تنافس بين الصوفية والأشراف خدمة لمصالحها، يمكن أن تفهم مبادرة الحاجب الوطاسي على أنها محاولة للمزج بين الفئتين في قالب جديد للحيلولة دون قيام جبهة موحدة بينهما (محمد القبلي، 1987، ص 118).

كان من الممكن أن تنجح الدولة المرينية في التضييق على الزوايا بتأسيس الزاوية الإدريسية لولا أن سياستها الجبائية الجائرة حملت مزوار (نقيب) الشرفاء الأدارسة إلى السلطة سنة 1465/869. ولئن كانت هذه الثورة الإدريسية لم تدم أكثر من سبع سنوات كما ذكر من قبل، فإنها فتحت الباب أمام الوطاسيين الذين بادروا إلى إحياء سياسة كبار المرينيين إزاء الأشراف بعد أن نفوا إلى تونس من ساهم في الثورة من الأدارسة، وربطوا مصير فئة الأشراف بمصير الحكام من جديد، الأمر الذي جعل وزن هذه الفئة يتضاءل لصالح الصوفية.

أما شيوخ الزوايا فقد أدركوا الخلفيات القريبة والبعيدة للوزير الوطاسي وامتنعوا عن الاستمرار في التعامل معه بعد فترة قصيرة من التقرب منه التزاما منهم بمبدأ مقاطعة ذوي السلطان مع تركيز نشاطهم بالبوادي من أجل التصدي للعاصمة بحكامها وشرفائها.

ويبدو أن هذا التمركز الذي أصبح للصوفية بالأرياف قد ساهم في إعطاء القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي طابعه التحولي، وسوف يكون له دور حاسم في تفجير الأوضاع التي عرفها المغرب في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، إذ سيسمح للصوفية بتنظيم البوادي وتعبئتها ضد الغزاة وضد الحكام على حد سواء، كما سيؤهل الزوايا في نهاية المطاف لإحداث منعطف في مسلسل قيام الدول بالمغرب.

---

28 انظر:

Ch. A. Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord*, 2e éd., Paris, 1952, 198 ; Michaux Bellaire, *Confréries*, Archives Marocaines, XXVII, Paris, 1927, 60.

29 انظر:

J. Brignon et al., *Histoire du Maroc*, Hatier, 1967, 172.

حدث كل هذا والخطر المسيحي يتقدم بخطى حثيثة لاكتساح الساحل الأطلنتي دون أن تتخذ الدولة التدابير اللازمة لمواجهته لضعف الإمكانيات أو لانعدامها على الأصح، حتى إذا بدأت السواحل الجنوبية تتجرع بدورها مرارة الاحتلال مع بزوغ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عبأ شيوخ زوايا البادية أتباعهم للقيام بفريضة الجهاد بعد ما تبين عجز حكام العاصمة وزاويتهم الإدريسية عن القيام بذلك، فبايعوا أسرة شريفة مغمورة كان لها نفوذ قديم ببلاد درعة وما جاورها ولم تكن في يوم من الأيام من شرفاء الدولة، كما لم يكن لها ماض في التقرب من السلطان أو سبق لأفرادها أن تورطوا في الاستفادة من المنافع المشبوهة (محمد القبلي، 1987، ص 113 و126).

خاتمة

حاول هذا الفصل أن يبدد بعض الغموض الذي يكتنف هذا المنعطف الحاسم من تاريخ المغرب، واختلف مع النظرة السائدة في الإسطوغرافية التقليدية عند معالجته للتحولات التي حصلت فيه. فقد شدد على ما عرفته الدولة المركزية من اضمحلال وما عرفته هياكلها الداخلية من تحجر نتيجة تداعيات الأزمة التي شهدها المغرب في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ابتداء من منتصف القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. كما أكد على تتويج اختلال ميزان القوى بين المغرب وأوروبا بسقوط سبتة في يد البرتغاليين سنة 1415/818 وكذا على تراجع الحلم المريني في توحيد بلاد المغرب أمام تطلع الحفصيين إلى نفس الهدف في عهد أبي فارس الحفصي، وما ترتب عن ذلك من محاصرة المغرب من جهتي الشرق والشمال، فضلا عن تأكيده ابتلاء البلاد بالحروب المدمرة التي قادها السعيد بن عبد العزيز المدعوم من قبل النصريين وما كان لها من آثار سلبية في تعميق أزمة الدولة المركزية.

وقد شهد هذا القرن التحولي انتقال السلطة من المرينيين إلى الوطاسيين في وقت كانت فيه دول العصبيات الكبرى قد أوشكت على نهايتها وكان فيه المغرب يعج بالرؤساء والمتغلبين. كما تبلورت خلاله تجربتان سياسيتان قامتا على الشرف والوَلاية، هما تجربة الجوطي والجزولي. وكان على الحكام الوطاسيين فك الحصار المضروب على مجالهم من قبل الإيبيريين لتأكيد مشروعية حكمهم ومواجهة الزعامات المحلية وطلب ود الصوفية والفقهاء.

ولئن كان الغزو الإيبيري قد اقتصر على السواحل دون الدواخل، فإنه أحدث هزات عنيفة في المجتمع المغربي بأكمله، وخلف بلبلة في الأفكار والمعتقدات وترتبت عنه مخلفات سياسية واقتصادية واجتماعية وديموغرافية. وقد مر هذا الغزو من مرحلتين متميزتين من الناحية الجغرافية والزمنية والسياسية اختلفتا من حيث الوسائل المستعملة والغايات المتوخاة ؛ ويتعلق الأمر بالمرحلة الشمالية التي همت المنطقة الممتدة إلى مصب وادي سبو، وعرفت تدخل كل من البرتغاليين والإسبان، ومرحلة السهول الغربية التي

احتل فيها البرتغال المدن الواقعة جنوب نهر أبي رقراق بمنتهى السهولة في مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي.

ومن أهم مميزات هذا القرن كذلك، سقوط غرناطة في يد القشتاليين بعد صراع مرير اعتمد فيه النصريون على إمكانياتهم الذاتية من غير تعويل على الدعم المغربي، قبل أن يضطروا إلى التفاوض من أجل تسهيل هجرة المسلمين إلى بلاد المغرب. وقد كان من نتائج هجرة الأندلسيين أن أصبح المغرب قاعدة انطلاق لعمليات عسكرية ضد البرتغاليين والإسبان.

أما في المجال الاجتماعي فظلت القبائل البدوية في صلب انشغالات المخزن على الرغم من التفكك الذي هم العصبيات الكبرى بدرجات متفاوتة، حيث ضعفت شوكة العصبية الزناتية ولان عود الهلاليين، في وقت دخلت فيه قبائل المعقل هذا القرن بإمكانية أفضل. وقد حافظ المجتمع على الأشكال التنظيمية العتيقة المتمثلة في "الجماعة" ومجالس الأعيان وعلى المزاوجة بين الاحتكام للأعراف ولأحكام الشريعة.

وأما في المجال الاقتصادي فقد أضرت الاضطرابات التي عمت البلاد بالمنتجين وأفسدت السبل، وتعرض الأهالي لأنواع متعددة من الإتاوات والمغارم فساءت أوضاعهم وعاشوا في فقر وبؤس وطغت الخصاصة والندرة عليهم. غير أن هذه الصورة لا يمكن تعميمها على كل أرجاء البلاد ولا على القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي بأكمله، إذ يبدو أن الأوضاع الاقتصادية قد عرفت تحسنا ملموسا في نصفه الثاني، وأن التدخل البرتغالي هو الذي أجهز على ذلك الانتعاش بإقحامه اقتصاد المناطق الساحلية في التيارات التجارية العالمية، واعتماد الحاميات البرتغالية في كل من أصيلا وآسفي وأزمور وأگادير لسياسة الأرض المحروقة.

وعلى مستوى المقاربة لم يتم التعامل مع ظهور الأشراف، خلافا للمعتاد، على أنه مجرد احتماء بآل البيت في وجه حملة الصليب، وإنما تم رصد الظاهرة في المدى الطويل ووضع نشأتها في سياق السياسة الشريفية التي ابتدعتها الدولة المرينية منذ قيامها وتتبع تطوراتها وتناقضاتها التي انتهت في مرحلة أولى ببيعة نقيب الشرفاء الأدارسة بفاس، وفي مرحلة ثانية ببيعة شرفاء تَاگَمَادَّارْتْ. كما أنه لم يتم تناول تاريخ الحركة الصوفية كردة فعل ضد الهجمة الإيبيرية، بل تم ربط الحركية الشاذلية التي انطلقت خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي بالتوجه الديني الذي رسمته الدولة المرينية وشجعت عليه. وقد أظهر هذا الفصل تلبس هذه الحركية بالدولة واكتساحها المجال السياسي الذي توج بإقامة الدولة السعدية.

الملاحق

الملحق I

ظروف وصول الوطاسيين إلى السلطة: من إمارة الهبط إلى مملكة فاس.

« يعرف جميع سكان أصيلا أن نساء وأبناء ملك فاس كانوا في تلك المدينة حين استيلاء المسيحيين عليها، وأنهم أسروا داخلها. وقد تداولوا بينهم كثيرا تلك القضية لعدم فهمهم سبب وجود تلك الأسرة في أصيلا، ودواعي احتفاظ الملك بنسائه وأطفاله فيها، رغم أنها ميناء معرض للخطر باستمرار، وليس في فاس، العاصمة الشهيرة التي لا يوجد لها مثيل في كل شمال أفريقيا. كما تساءلوا عن الأسباب التي حالت دون سحبه لأهله وذويه منها بعد أن تأكد من خبر تجهيز الملك البرتغالي لأسطول ضخم، وحالت دون حضوره يوم الهجوم على المدينة، ومنعته من تنظيم الدفاع عنها. وقد استطعت توضيح هذه المسألة كما يلي:

لم يكن المولى الشيخ وقتذاك ملكا بفاس، بل كان مجرد ملك لبني كرفط وأصيلا فقط، لأن عدة إمارات كانت تقتسم مملكة فاس، فكل مدينة خصت نفسها بإمارة، واعتبر حاكمها نفسه ملكا. فقد كان مولاي بوزكري بفاس، والمولى الناصر بمراكش، بينما كان لكل من تازة، وتادلة، وبادس، وطنجة، أمير يحكمها هي والأراضي التابعة لها. وعُرف أمير أصيلا بملك بني كرفط .

يبعد جبل بني كرفط عن أصيلا بخمس (ليگوا) [فَرَاسِخ]، ويفصله نهر كبير عن جبال كثيرة أخرى توجد شرقه، كجبال ميسرة، وأفكير، والحجر، والغراف. وتتداخل تلك الجبال فيما بينها إلى أن تصل إلى جبل بني حسان، المشرف على تطوان وشفشاون، بل وحتى بادس. وعلى الرغم من شدة وعورة تلك الجبال، فهي كثيرة الخصوبة، وذات كثافة سكانية عالية [...] ويقال إن تلك المملكة كانت تشمل تسعمائة قرية، يمكنني شخصيا، كما يمكن لآخرين غيري من سكان أصيلا، أن نذكر عددا كبيرا منها. كما يؤكدون أن تلك المناطق الموجودة ضمن دائرة يصل قطرها ست (ليگوا) حول أصيلا، كانت وقتذاك قادرة على تجنيد أكثر من ألفين وخمسمائة فارس.

امتدت تلك المملكة شرقا من بني كرفط حتى منطقة بني زكار، وغربا حتى العرائش وأصيلا، وشمالا حتى نهر تهدارت، وشرقا إلى تل الكروم والوادي الكبير الذي ينبع في

بني عروس وبني احمايد. ومساحة هذا الجبل ضيقة، إذ لا يتعدى قطره اثنتي (ليگوا) ونصف، غير أنه بلد خصيب، كثير الإنتاج والسكان، ومتعدد القرى. فقد استطعنا خلال الثمانية والسبعين سنة التي قضيناها في أصيلا، والتي أمضينا جلها في محاربة سكانه، الاستيلاء منه وحده، على ما يفوق خمسة آلاف شخص، بين رجال ونساء وأطفال، وعلى عدد لا يحصى من الأنعام، كبيرها وصغيرها. ورغم ذلك، كان لا يزال به يوم انسحابنا من أصيلا أكثر من خمس عشرة أو عشرين قرية يمكنني ذكر جلها لأننا هاجمناها ونهبناها وطاردنا سكانها عدة مرات، منها بوهاني وقب النيش والصخرة وزورارا والعيون، فضلا عن قرى أخرى لم أذكرها لتواضعها. كما أن السكان هجروا عددا كبيرا من تلك القرى بعد توالي الغارات عليهم. وتجري بذلك الجبل عيون رائقة كثيرة، تتولد عنها سواق وجداول كثيرة تسقى منها حقول الذرة البيضاء. كما يغطي قمح جيد ذو سنابل سوداء مناطق شاسعة من أراضيه الخصبة.

كان أمير تلك الجهة يسمى المولى الشيخ، وهو أقوى أمراء الأسرة الحاكمة الذين اقتسموا باقي أقاليم المملكة. وقد علم بتجهيز الملك أفونصو الخامس لأسطول ضخم، وتأكد أنه سيهاجم لا محالة طنجة أو أصيلا بعد أن تم له الاستيلاء من قبل على القصر الصغير، وأنه يسعى للانتقام للخسائر والإهانات التي تعرض لها في طنجة المستعصية عليه، والتي فقد في الهجوم عليها عددا كبيرا من نبلاء دولته، وأسر في هجوم سابق عليها عمه الأمير (دون فرناندو) . لذلك بعث المولى الشيخ يطلب النجدة من أصدقائه وأقاربه، ويقال إن أكثر من ثلاثين ألف فارس هبوا استجابة لندائه. بيد أن حدوث ثورة بفاس، أخر التحاقه بأصيلا وطنجة. وقد اندلعت تلك الثورة بسبب غضب سكان المدينة من سوء تدبير الملك أبي زكريا وظلمه، فقتل الثوار الملك ومن كانوا يعاقرونه الخمر، ونهبوا جل أحياء المدينة والملاح، وأكرهوا جميع اليهود على اعتناق الإسلام. ولم يتمكن هؤلاء من العودة إلى حيهم ودينهم الأصلي إلا بعد مبايعة المولى الشيخ ملكا على فاس.

ولما علم محمد الشيخ بتلك الثورة، قصد فاسا لأنه كان يعتبر نفسه ابن عم الملك المقتول ووريثه، وعزز حماية أصيلا، وطنجة على وجه الخصوص، لاعتقاده أنها مهددة أكثر لجودة مينائها، ولحوضها الممتاز، بما اعتبره كافيا للدفاع عنهما. واستطاع دخول فاس بسهولة، فتمت مبايعته. وبينما كان المولى الشيخ مشغول البال بتلك الأحداث، وصل الملك أفونصو الخامس بأسطوله الضخم إلى أصيلا ودخلها عنوة، واستولى عليها بعد ما أزهقت فيها أرواح كثيرة، وتعرضت لخراب كبير، كما هو مفصل لدى من أرخ للحدث[...]

وبعد هذا، بلغ يوم السبت التالي خبر إخلاء طنجة وفرار سكانها بعد علمهم بسقوط أصيلا. وقد تأكد الملك من صحة الخبر عن طريق كثير من مسلمي القرى المحيطة بأصيلا الذين جاؤوا لإخباره بذلك. وخلال ليلة السبت تلك، بعث عن طريق البر خمسمائة خيال، وألفين من المشاة، دخلوا طنجة صباح يوم الأحد ثامن وعشرين غشت من السنة نفسها، فألفوها خالية من السكان، مليئة بالخيرات.

وبعد أن تمكن الملك أفونصو من التحكم في المدينتين العظيمتين، طنجة وأصيلا، وصل يوم الاثنين التالي المولى الشيخ، ملك فاس، ومعه عدد لا يحصى من الفرسان الذين هبوا لنجدة أصيلا. ولما وصل إلى وادي شرقان، على بعد اثنتي (ليگوا) من المدينة، شرع الملكان في تبادل رسائل كثيرة بشأن قضايا متنوعة ودقيقة، مما أوجب لقاء شخصيا بينهما. وقد تم ذلك وسط مجرى واد لحلو. ونتجت عن ذلك اللقاء صداقة بين العاهلين، وتوقيع هدنة تتضمن النقط التالية: أن تدين بالولاء للملك البرتغالي كل القرى التي كانت تابعة لكل من أصيلا وطنجة، وأن تخضع للمدينتين المذكورتين. ومقابل ذلك، التزم الملك (دون أفونصو) بمساعدة ملك فاس ضد كل أعدائه. وفور توقيعه على تلك الهدنة، سارع المولى الشيخ للعودة إلى عاصمة ملكه، فهب باقي الأمراء لمبايعته، وأصبح حليفا للمسيحيين، بفضل المساعدة الكبيرة التي توصل بها من الملك (دون أفونصو). وقد أهداه المولى الشيخ بدوره هدايا متنوعة تمثلت في أسرى وخيل وسروج من صنع محلي، بينما أنعم عليه الملك بتسريح زوجتيه وأبنائه وبناته، وهو ما شكره عليه المولى الشيخ كثيرا.

أنجب هذا الملك اثني عشر ولدا، كان مولاي يحيى أكبرهم سنا، وقد أمر أبوه بقتله بعد أن اكتشف أنه سكير، وعين عوضا عنه أخاه مولاي محمد وليا للعهد. وكان هذا الأخير عدوا لدودا للمسيحيين، ورجلا لا يخاف الحروب ويعشق ساحات الوغى، وساعده في حروبه أخوه المولى الناصر، الذي كان أسوأ منه بكثير. وكان بوحسون بدوره أحد ملوك تلك الدولة، وقد فر أبناؤه إلى البرتغال سنة واحد وثلاثين، وأكرمهم مولانا الملك وأحاطهم برعايته، وخص كل واحد منهم بعشرة (كروزادو) يوميا، قبل أن يعيدهم إلى بلادهم بعد أن صالحهم مع الملك ابن عمهم. مات أحدهم بباب فاس وهو يحارب بشجاعة جيوش الشريف التي دخلت المدينة في يناير من سنة ألف وخمسمائة وتسعة وأربعين. وخلال شهر غشت من السنة نفسها، أخليت أصيلا، في يوم رابع وعشرين من الشهر المذكور. فخلال ذلك اليوم، هدمت الكنسية وأبحر (الكوند دو رواندو)، وسلمت إدارة المدينة إلى (لويش لوريرو)، الذي ضحى بها وتخلى عنها لمن قطع رأسه فيما بعد، وتسبب في قتل ستين بريئا تركوا زوجاتهم وأبناءهم يعيشون في البؤس، ويعانون الفقر والحرمان ».

برناردو رودريگش، **حوليات أصيلا**، تعريب أحمد بوشرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، 2007، ص 99-105.

الملحق II

« وهي [يعني الطريقة الشاذلية] أحمد طرق السالكين رضي الله عنهم، لتأسيسها على أقوى الأركان، وتزيين سمائها بدراري الاتباع الكامل وشموس الحقيقة والعرفان. وبحق ما اختارها

لنفسه – نحلة ونسبة – شيخنا أكمل مشايخ زمانه بالمغرب، أبو عبد الله محمد بن عباد، اختيارا صادرا عن استبحار في استقراء جميع طرق السلوك، فكانت نتيجة غوصه في تلك البحار أن عقد جملة الكمال، فاستخرج منها هذه الطريقة وهي فريدة اللآل. وما زال يطنب في وصفها، ويشوق إليها، ويتفنن في أساليبها، ويكثر من التفاريع على أصولها، ويدعو أرباب السلوك إليها، على طريق من النصح والاستبصار بديع ».

محمد بن السكاك، **استنزال اللطائف الرضوانية بشرح القصيدة المحمدية العرفانية**، مخطوط بمكتبة الإسكوريال، أورده محمد المنوني، **ورقات**، الرباط، 2000، ص 411.

الملحق III

« وما أشبهه [يعني ابن عباد] – في حسن تصرفه في الطريق الشاذلي، وجودة تنزيله له على الصور الجزئية، وبسط التعبير، وإنهاء البيان فيه إلى أقصى غاياته، والتفنن في تقريب ما غمض إلى الأذهان بالأمثلة الوضعية، والتراكيب المألوفة عند العامة – إلا بالفقيه الحافظ المحصل الإمام ابن رشد، فإنه قرب المذهب المالكي تقريبا لم يسبق إليه، رحمة الله عليه، وكذلك سيدنا الخطيب العارف، قرب حقائق الشاذلية تقريبا لم يسبق إليه ».

محمد بن السكاك، **كتاب الأساليب**، مخطوط بالإسكوريال، أورده محمد المنوني، **ورقات**، 412-411.

الملحق IV

« والمقصود الذي بعدنا عنه أن طيب الأنفس بإخراج الأموال التي تصرف إلى الجهاد لا سبيل له إلا إقامة خطيب مرضي الحالة عند الناس، ناصح لله تعالى في التعليم والوعظ. فحينئذ يصلح من الراعي والرعية والأحوال، ويقاتل عدو الله بالنفوس والأموال [...] فلو اتفق أن يكون فلان خطيبا بجامع القرويين عمرها الله بذكره، ثم يخطب بالخطب التي أضعها له، ولا يتفقه فيها بحيث يزيد فيها أو ينقص منها، لرأيت من الصلاح في الراعي والرعية ما تخرق له ثيابك من الفرح [...] وترى الناس كيف يسمحون بأموالهم في مرضاة الله عز وجل [...] وإنما قلت خطيبا بجامع القرويين لأن فاس هي أم البلاد الغربية وواسطة عقدها، ومنها يسري الصلاح والفساد إلى سواها. ولكن الزمان بخيل بمثل هذه الحال، حتى أن وجوده من حيز المحال ».

محمد بن عباد الرندي، **الرسائل الكبرى**، المطبعة الحجرية، 1902/1320، ص 125.

الملحق V

« وقال [الشيخ محمد بن سليمان الجزولي] أيضا رضي الله عنه : قال سيدنا أبو العباس الخضر عليه السلام : يا نعم الحبيب، أمرت أن تصرف أصحابك في البلدان ليجلبوا لك

أهل السعادة من الرجال والنساء. وقال أبو العباس : يا نعم الحبيب إن استطعت أن تقصص سبعين ألف مرة فافعل، فإن في كل مرة يزيد ذلك نورا وبرهانا وبيانا ببركة الحبيب محمد (ص)، فطوبى لمن جعلت يدك على رأسه ».

محمد المهدي الفاسي، **ممتع الأسماع في الجزولي والتباع وما لهما من الأتباع**، تحقيق عبد الحي العمراني وعبد الكريم مراد، مطبعة محمد الخامس، فاس، 1989، ص 17-18.

الملحق VI

« وكل مريد مال لركوب الخيل، وآثر المصالح العامة، واشتغل بتغيير المنكر في العموم، أو توجه للجهاد دون غيره من الفضائل، أو معه حالة كونه في فسحة منه، أو أراد استيفاء الفضائل [...] أو أكثر الجمع والاجتماع لغير تعلم أو تعليم [...] أو اتبع كل ناعق وقائل بحق أو باطل، من غير تفصيل لأحواله [...] فهو هالك لا نجاة له ».

أحمد زروق، **قواعد التصوف**، صححه ونقحه محمد زهري النجار، وراجعه الدكتور علي معبد فرغلي، دار الجيل، بيروت، 1992، ص 165-166.

الملحق VII

تعظيم ملوك بني مرين للأشراف

« أما ملوك بني مرين بن وارتجن الزناتي فلا أعلم منهم إلا من كان معظما للشرفاء، مكرما لهم، مقدما لهم على غيرهم، متهمما بمصالحهم، إلا أن بعضهم امتازوا في ذلك بمزيد قوة اختصاص كالملك الأمير أبي يعقوب يوسف بن عبد الحق [...] الذي كان يجاهد دولة ملوك الموحدين بني عبد المؤمن [...] ومهد الدولة المرينية الزناتية كل ذلك بسبب تعظيمه لما هو من رسول الله صلى الله عليه وسلم [...] وهو أول من عمل ليلة المولد من بني مرين [...] وكان حفيده الأمير أبو الربيع سليمان بن عامر بن عبد الله بن أبي يعقوب المريني توفي عام عشر وسبعمائة ومدته عامين وخمسة أشهر وكانت له عناية عظيمة بإحياء السنة وما هو من رسول الله صلى الله عليه وسلم [...] وكان عبد الله بن أبي مدين مكرما للشرفاء ومعظما لهم فوجد بركة ذلك ووصل إلى أن كان كبير الدولة المرينية [... والسلطان أبو سعيد عثمان...] توفي عام إحدى وثلاثين وسبعمائة وطالت دولته [...] وتمهدت قواعد مملكته واستمرت أيامه نحو إحدى وعشرين سنة ونصف سنة وبقي الملك في عقبه إلى اليوم ولأولاد أبي يوسف المريني المجاهد رحمه الله وكذا السلطان أبو الحسن علي بن أبي سعيد عثمان [...] رحمه الله [...] كانت له عناية واهتمام بأمر الأشراف فكان من أمره ما هو مشهور توفي عام اثنين وخمسين وسبعمائة وكذا السلطان الأمير أبو عنان بن [أبي] الحسن [...] أيده الله وهو الذي بنى المدارس

للتدريس ولقراءة القرآن والعلم في كل مدينة بالمغرب فكان له من التشييد إحياء في حب آل البيت والتوسيع عليهم في المراتب [...] ».

محمد بن أبي غالب ابن السكاك (ت 1415/818)، **نصح ملوك الإسلام بالتعريف بما يجب عليهم من حقوق آل البيت الكرام**، مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط، رقم 1256 ك، ص 90-96.

الفصل السابع

من القرن العاشر للهجرة/السادس عشر للميلاد إلى القرن الثاني عشر للهجرة/الثامن عشر للميلاد: الأزمات ومحاولات الاستدراك

مقدمة

أول ما يلفت النظر عند تناول الفترة الواصلة بين القرنين العاشر والثاني عشر للهجرة أو السادس عشر والثامن عشر للميلاد قضية المصادر والتوثيق. ذلك أن هذه الفترة تتميز عما قبلها من حيث أنها تتوفر على كم لا بأس به نسبيا من المادة الوثائقية. فبالإضافة إلى ما يتصل بها من المصادر التقليدية المعتادة ككتب المناقب والرحلات الحجازية والسفارات وما إليها من الرحلات المحلية وكتب الرواية، يلاحظ أنها قد شهدت ظهور كل من الوثائق المركزية والوثائق المحلية فجمعت بين الصنفين. وعلاوة على ما تراكم حولها من الوثائق المغربية الخاصة أو الرسمية، فإن بإمكانها أن تنهل من معين الأرشيف العثماني والأرشيف الأوروبي وكذا مما يعرف بالمصادر المحفوظة لتاريخ المغرب (*Sources Inédites de l'Histoire du Maroc*) فتستفيد منها إلى أبعد الحدود. وبفضل هذا التنوع، سوف يتاح للمؤرخ - ولو من بعيد - أن يواجه بعض القضايا التي ظل ينأى عن التعامل معها بسبب انعدام الأدوات المصدرية ومنها تلك المتصلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. يضاف إلى هذا أن توطين الأحداث والركون إليها بعد الضبط والتدقيق سوف يتيسر أكثر من ذي قبل بحكم هذا الرصيد المتنوع.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الفترة تتميز بانسجامها الذاتي المرتكز أساسا على الوحدة المجالية التي أخذت تتبلور في استقلال عن بقية بلاد المغارب سواء على المستوى السياسي أو من الناحية الاقتصادية والثقافية. وعلى الرغم من هذا الانسجام، فإن مما يلاحظ بالنسبة للمعالم الكرونولوجية المؤطِّرة للمرحلة كلها أنها تظل بعيدة عن الدقة المفروضة فلم يكن لها

أن تحظى أبدا بإجماع المؤرخين. فبالنسبة لنقطة البدء مثلا، ترى أهي توافق معلما معهودا كسنة 1492/897 ؟ صحيح أن هذه السنة قد أرخت لحدث بارز تمثل في سقوط غرناطة وأفضى إلى تعميق حالة الإحباط والتأزم لدى المغاربة كما أنه أعطى الإشارة لانطلاق مرحلة حاسمة بالنسبة لحركة الغزو والكشوفات الموجهة نحو العالم الجديد من قبل الإسبان وغيرهم من الأوروبيين بوجه عام. وصحيح أيضا أن هذه الحركة نفسها قد أفرزت تحولات لم يكن للمغرب إلا أن يتأثر بنتائجها على أكثر من مستوى؛ ومع ذلك، فإن هذه السنة لم تعلن عن أي قطيعة ضمن المتغيرات المحددة لتاريخ المغرب حسبما يبدو إذ أنها لم تعْدُ أن كانت مجرد لحظة من لحظات مسلسل طويل موغل في القدم.

وعلى عكس سنة سقوط غرناطة، هنالك سنة مغمورة تم المرور عليها حتى الآن مر الكرام وإن كانت قد أعلنت عن تحول عميق تمثل في اللجوء إلى محمد القائم بأمر الله، جد الملوك السعديين، وذلك برسم مطالبته بقيادة الحركة الجهادية على رأس القبائل السوسية بغية التخلص من الاحتلال البرتغالي الجاثم على ثغر أگادير. وقع هذا الحدث سنة 1510/916، وهو حدث لا ينحصر مغزاه في استبدال أمير بأمير وإنما هو يرمي إلى الإفصاح عن تتويج مسلسل رافد ظل يعمل عَمَله منذ أمد بعيد. أما الحلقة التي أُفرِزت على إِثْر هذا الحدث بالذات، فيمكن اعتبارها بمثابة تدشين لذلك التَّصدُّر الذي سوف تعرفه حركة الزوايا بالتحام مع ظاهرة الشرف بالنسبة لمشروعية الحكم كما أنها قد تعتبر بمثابة إشعار بتراجع العصبية القبلية كمحرك فاعل على كل من الصعيدين السياسي والاجتماعي بالمغرب. من هنا يتبين أن الاحتفاظ بسنة 1510/916 كنقطة انطلاق للفترة التي تهمنا شيء جائز ممكن له ما يبرره؛ أما نقطة الانتهاء، فلربما أمكن وضعها حوالي سنة 1790/1204 حيث إن نظرة الآخر للمغرب قد ظلت على ما كانت عليه من تهَيُّب أمام قوة يحسب لها حسابها بغرب الأبيض المتوسط قبل هذه اللحظة بينما أخذت تتأثر بعدها برجحان كفة الدول الأوروبية وتعاظم وزنها على حساب الضفة الجنوبية والمغرب الأقصى على الخصوص.

ورغم الانسجام المؤطر لمجموع الفترة الواقعة بين هذين المعلمين، فالظاهر أنها لم تخل من بعض التناقض المثير للانتباه. ذلك أن لحظات القوة والاستتباب بالنسبة للنظام المخزني قد عرفت نوعا من التعاقب المزمن مع لحظات يسودها التأزم المصحوب بتشرذم المجال. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هنالك قضية أساسية تفاعلت حولها مختلف التطورات التاريخية التي تخللت نفس هذه الفترة في مجملها، وهي تؤول إلى التشبث بإقامة "مجال ترابي مغربي" مستقل عن بقية الكيانات السياسية بغرب الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من التموجات التي عرفتها الرقعة الترابية المعنية بهذا المجال، فالظاهر أن وحدتها قد أتت مواكبة للحظات تألق الدولة المركزية ونفاذ كلمتها. وبجانب هذا التلازم المستمر، يلاحظ بالنسبة لنفس الكيان أنه سرعان ما يصبح عرضة للانقسام والتوزع بين وحدات متعددة متصارعة

أثناء فترات التأزم - وما أكثرها ! - لولا أن لمجموع الأطراف المتنافسة تشبثا واضحا بالانتساب إلى نفس الرقعة الممتدة على طول الخط الواصل بين ما وراء وجدة وفگيگ قبل أن يدمج كلا من التخوم الشرقية والتخوم الجنوبية الشرقية والمجال الصحراوي. أما العوامل المؤثرة في تطور الرقعة برمتها فتنعكس في التفاعل المستمر بين المجتمع والمؤسسات المخزنية ثم بين هذين العنصرين والتدخلات الأجنبية. وحسب هذا التفاعل بالذات، فإن الأزمة العميقة التي أصبحت ماثلة للعيان مع حلول القرن التاسع للهجرة أو الخامس عشر للميلاد قد تطفو أحيانا على السطح بشكل لافت بيِّن كما أنها قد تنسحب أحيانا أخرى لتحل محلها لحظة عابرة من لحظات الاستقرار المرتبط بالاستقواء المؤقت .

هذا وإن تقلص المجال المحدد هنا مرتبط في جوهره بضعف السلطة المركزية، خاصة عندما يتزامن هذا الضعف مع ظرفيات اقتصادية متردية قد تزدادترديا كلما تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي أو كلما تفاقم الوضع من جراء التدخلات الأجنبية. عندئذ يتعرض المجال المغربي للتجزئة وتتعدد الكيانات المتصارعة تارة والمتهادنة تارة أخرى. ويبقى أن تمثل المجال من قبل النخب كلها يظل قائما على الوحدة المشتركة بين الجميع، ومن هنا أتت حدة الصراع المسجل بين مختلف الكيانات المتجاورة كما هو الشأن بالنسبة للاصطدام الذي شب بين الوطاسيين والسعديين في أوائل القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي ثم بين الدلائيين والسملاليين والعلويين خلال النصف الأول من القرن الحادي عشر للهجرة أو السابع عشر للميلاد. على أن تجزئة المجال قد لا تعتبر ظاهرة سلبية مطلقة من حيث هي؛ ذلك أن بعض الجوانب الهامة المتصلة بتشييد الصورة المتصلة بهذا المجال إنما ترسخت خلال حقب التأزم والانشطار. ثم إن بعض المظاهر المجددة التي ميزت الثقافة المغربية تعود إلى نفس هذه الحقب كذلك. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن ظاهرة التجزئة السياسية التي تهمنا هنا قد اتسمت بازدهار الثقافة بالأرياف بعد أن طال احتكار المدن للقطاع الثقافي بوجه عام. ولربما عُدَّت تجربة عالم أديب مثل الحسن اليوسي (ت. 1102/1691) من أبلغ التجارب في هذا المضمار، إذ أنه درَس بمنطقة ريفية بالزاوية الدلائية ثم درَّس بها قبل أن يتألق نجمه ويصبح رمزا من رموز الثقافة المغربية في القرن الحادي عشر للهجرة أو السابع عشر للميلاد.

وعلى مستوى النُّظُم، تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة المخزن قد ظلت تعاني معضلة انتقال الحكم بين أعضاء الأسرة الواحدة، وذلك بسبب غياب نص شرعي واضح يحدد مسطرة الانتقال رغم كل ما بذل من جهود لتجاوز المشكل. وهكذا فإن وفاة السلطان قد اعتبرت في حد ذاتها بمثابة ''كارثة'' من شأنها أن تعلن عن انطلاق شرارة أزمة لا مناص منها. والواقع أن أزمة المؤسسات ليست براجعة إلى مسألة الوراثة وحدها وإنما هي مرتبطة من جهة أخرى بالكيانات المحلية المتوثبة المناوئة للدولة المركزية بغية تعويضها بسلطة إقليمية مستقلة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة لم تكن لتتضرَّرَ دون غيرها من مثل هذه المحاولات وإنما كان

لمختلف المؤسسات - ومؤسسة الجيش بالدرجة الأولى - نصيب وافر من المعاناة كذلك. والنتيجة أن أصبحت "المؤسسة العسكرية" مصدرا لإثارة القلاقل عوض الالتزام بالمحافظة على النظام واستمرارية الدولة. ومما كان يضاعف من تأزم الأوضاع أن تدبير الشأن المالي قد عُدَّ دائما من بين المعيقات الهيكلية التي كثيرا ما تتفتّق عن بوادر التوتر الناتج عن عدم تطابق حجم الحاجيات مع مستوى الموارد كما هو نابع من التشدد الذي يتسم به التأويل المتعلق بمقتضيات الشرع في هذا المضمار. والحاصل من كل هذا أن المعضلة المالية لا تغيب أبدا عند اشتداد الأزمة السياسية المرتبطة ببقية الأسباب المذكورة.

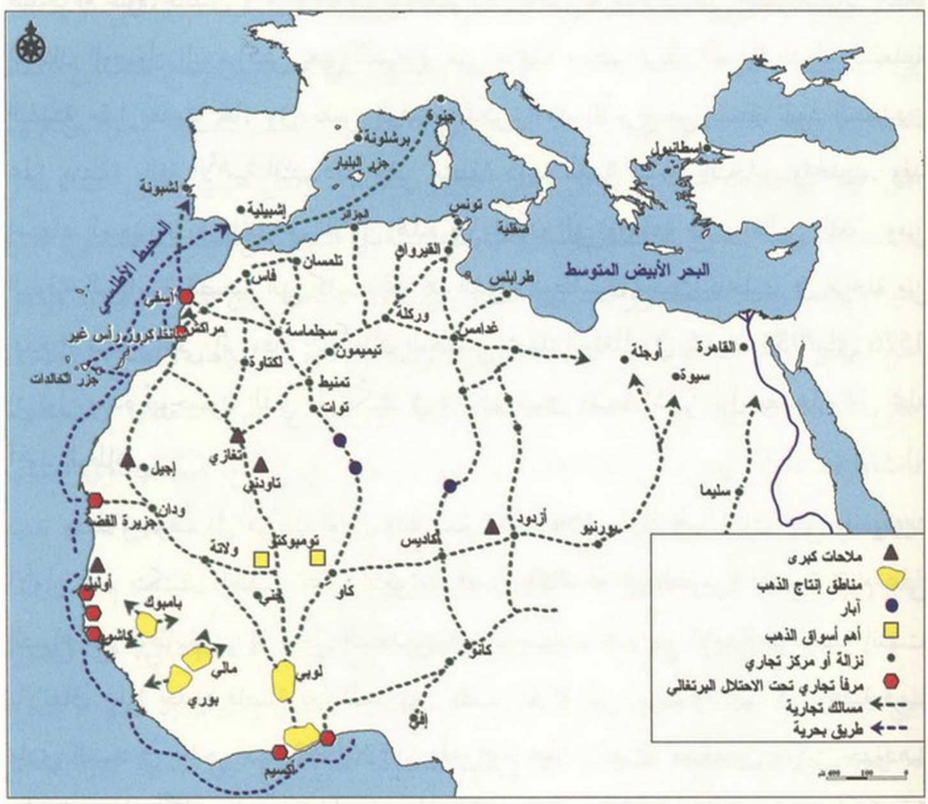
عصر السعديين: مواطن القوة وأوجه الضعف

تتعدد الروايات المتعلقة بنشأة دولة السعديين في المغرب، لكنها تجمع على أن الوجود الإيبيري في السواحل المغربية وغياب سلطة قادرة على صد الهجمات الإيبيرية كان لهما دور كبير في وصول السعديين إلى الحكم بمساهمة الشرفاء والمتصوفة ورجال الزوايا في الجنوب المغربي. وتجمع المصادر مهما اختلفت تلاوينها على أن محمد بن عبد الرحمن القائم بأمر بالله بويع أميرا للجهاد في منطقة السوس بإشارة من محمد بن مبارك الأقاوي، شيخ الطريقة الجزولية في الجنوب، وقد توطدت علاقته بالشرفاء السعديين بعد مصاهرة الأمير محمد الشيخ بن محمد القائم.

وأصبحت تارودانت مقرا للإمارة السعدية ومنطلقا لعملياتها الجهادية في اتجاه أكادير التي كان البرتغاليون يسيطرون عليها بصفة فعلية منذ سنة 1513/918. وقد ركز السعديون كل جهودهم عليها، إذ اعتبروها المفتاح الأساسي للسيطرة على مجالات أخرى. وأول عملية قادها الأخوان أحمد الأعرج ومحمد الشيخ على أكادير تمَّت سنة 1517/923، فتبين لهما آنئذ مدى الحاجة إلى أسلحة نارية تمكن الحركة السعدية الناشئة من تجاوز ما كان المغاربة يستعملونه من أسلحة تقليدية. وكما ورد في المصادر البرتغالية، فقد لجأ المغاربة إلى رمي الحجارة وكَمائن النحل ضد العدو في مختلف الحصارات من أجل تحرير الثغور المغربية المحتلة. لقد عول السعديون في جلب الأسلحة النارية في البداية على الاتجار مع المهربين، خاصة الجنويين والفرنسيين ثم الإنجليز ؛ غير أن التعامل مع المهربين قد أثار العديد من المشاكل منها ما يرتبط بشرعية التعامل مع الكفار، ومنها ما هو مرتبط بخطورة التعامل في إطار تجارة غير منظمة. ولذلك انصرف السعديون منذ البداية إلى البحث عن إمكانيات تصنيع السلاح الناري باستغلال ما توافر لهم من مناجم بالمناطق التي كانوا يحكمون السيطرة عليها ولو في مستوى الأسلحة النارية الخفيفة.

ولم يكتف السعديون بالتركيز على أكادير، بل سعوا أيضا إلى التوسع في المجالات الشمالية والشرقية والعناية بتحصين ما اكتسبوه، ومن ثم يمكن أن نفسر التوقف الذي

خريطة 21 – المسالك التجارية والطرق البحرية في بداية القرن السادس عشر للميلاد



عن جان برينيون ومؤلفين أخرين، تاريخ المغرب (بالفرنسية)، هاتيي، باريس، 1967، ص 190.

عرفته العمليات الجهادية ما بين 1517/923 و1524/930. وهكذا عمل الأمير محمد الشيخ السعدي خلال هذه المرحلة على العناية بتارودانت التي بنى بها قصرا وحصنها بسور وخندق واسع، كما بنى بها مصنعا للسكر وجلب إليها العمَلة والصناع، وكان يرغب من خلال ذلك في بناء مركز تجاري وسياسي خاص بالإمارة الناشئة.

وخلال نفس المرحلة، لم تكن الأوضاع الاقتصادية لتسعف السعديين في ترجمة طموحاتهم، إذ عرف المغرب خلالها كارثة اقتصادية مهولة تمثلت في المجاعة الكبرى لسنة 1521/928. وقد أدت هذه المجاعة إلى انهيار ديموغرافي ليس براجع لكثرة الوفيات فحسب، بل إنه يرد أيضا إلى استغلال البرتغاليين لهذه الظروف من أجل تهجير قسري لأعداد كبيرة من المغاربة إلى البرتغال حيث كان السكان المجاورون للثغور يضطرون إلى بيع أبنائهم مقابل قفة من التين على حد تعبير الإخباري الإسباني دييغو دي طوريس(Diego De Torres).

وحتى يتم التحكم في المجال المغربي، وضع السعديون خطة مدققة تقوم على توزيع المهام بين الأميرين محمد الشيخ وأحمد الأعرج : ففيما تكلف الأول بمنطقة السوس، عمل الثاني على إخضاع المناطق الواقعة شمال الأطلس الكبير، حيث تمكن من السيطرة على مدينة

مراكش والقضاء على الإمارة الهنتاتية بها سنة 1524/930. وسواء أُدْخِلت مدينة مراكش صلحا أم عنوة، فالذي لا مراء فيه أن التحكم فيها كانت له عواقب على التطورات اللاحقة، إذ كان الوصول إلى مراكش يعني السيطرة على قاعدة حكم عريقة اتخذتها الدولة السعدية الناشئة مقرا جديدا لها. وفي نفس الوقت، تمكن أحمد الأعرج من بسط نفوذ السعديين على منطقة بالغة الأهمية اقتصاديا، وهي منطقة درعة الغنية بمناجم النحاس والحديد. وقد استفاد السعديون في إنجازاتهم الأولى هذه من الهُدَن التي وقعوها مع برتغاليي الثغور ومن الظرفية السياسية الصعبة التي كانت تمر بها الدولة الوطاسية، حيث دخلت في مرحلة من عدم الاستقرار على إثر وفاة السلطان الوطاسي محمد البرتغالي في شعبان 933/ماي 1526 إذ تولى بعده أبوحسون الذي لم يمكث في الحكم سوى خمسة أشهر عزل بعدها وتولى محله أحمد الوطاسي.

ومنذ وصولهم إلى مراكش وإلى غاية سنة 1541/947، تحرك السعديون على واجهتين: الأولى تهتم بتكثيف الحصار على الثغور سواء في دكالة أو في السوس؛ والثانية تقوم على الصراع مع الوطاسيين، إذ دخل السعديون في مواجهات عدة مع الإمارة الوطاسية انتهت بالاتفاق على حدود فاصلة بين المملكتين عقب المعركة التي جرت وقائعها في بوعقبة قرب وادي العبيد في أواخر سنة 1536/942. وقد سمح هذا الاتفاق للسعديين بتركيز جهودهم على استرجاع أكادير فشددوا الحصار عليها في صيف سنة 1536/943 وعاودوا الكرة سنة 1541/947. وقد أعطى الحصار الأخير أكله فتمكن السعديون من تحرير أكادير في مارس من نفس السنة. وكان من النتائج المباشرة لاستعادة المدينة أن أخلى البرتغاليون حصنين مهمين آخرين وهما آسفي وأزمور. وبما أن الغنائم كانت على قدر كبير من الأهمية، ونتيجة لتزايد نفوذ محمد الشيخ إثر استرجاعه لأكادير، فقد أسفرت المواجهات بينه وبين أخيه عن انفراد محمد الشيخ بالسلطة ووضع أخيه الأكبر أحمد الأعرج في السجن. وكان هذا الحدث إيذانا بخرق قاعدة أساسية لتنظيم انتقال السلطة بين أمراء الأسرة السعدية، إذ سبق لمحمد بن عبد الرحمن القائم أن أوصى بأن « لا يتولى الخلافة منهم ولا من أولادهم إلا الأكبر فالأكبر » (الإفراني، **نزهة الحادي**، ص 130).

نحو توحيد المجال المغربي

لما انفرد محمد الشيخ بالسلطة، أصبح التطلع إلى احتواء مجموع المجال المغربي يفرض نفسه؛ عندئذ بدأ التفكير في ضم مدينة فاس عندما دخل السعديون في علاقات مع علمائها من أجل إقناعهم بإخلال الوطاسيين بواجبهم في الدفاع عن أرض الإسلام وأحقية الشرفاء السعديين في الاضطلاع بهذه المهمة. وقد كان الاعتماد على العلماء من أجل إحقاق المشروعية سُنَّةً اتبعها السعديون منذ قيام الدولة ولم يحيدوا عنها. فقد اعتمدوا على مساندة

العلماء في جل الخطوات من أجل السيطرة على المجال الجنوبي، وساهم علماء من السوس في تذليل الصعاب التي واجهتهم وبشروا بدعوتهم، ملحين على المشروعية المبنية على الانتساب إلى آل البيت والقيام بفريضة الجهاد. غير أنه استعصى على السعديين إقناع عدد من علماء الشمال، وهو ما اضطر الأمير محمد الشيخ إلى اللجوء إلى العنف لتصفية المعارضين منهم مثل عبد الواحد الونشريسي بفاس وعلي حرزوز بمكناس. ولعل سبب رفض علماء فاس للسلطة السعدية يتجاوز التمسك بالمشروعية الوطاسية إلى التعبير عن موقف اجتماعي، فسره المؤرخون تفسيرات مختلفة تراوحت بين التعبير عن التوتر الحاصل بين المدينة والبادية ورفض أهل الحضر للأعراب[1] والصراع بين الشمال والجنوب. وعلاوة على ربط الاتصال بالعلماء، سعى السعديون إلى تعزيز التحصينات العسكرية بالقرب من فاس استعدادا لاقتحامها، فأنشأوا قصبة تامدارت سنة 1549/956، بالقرب من باب أبي الفتوح، وكانت تأوي حسب بعض المصادر 200 1 جندي. وقد جاء تشييد هذه القصبة لتعزيز الدور الذي كانت تلعبه قصبة أبي الجنود، على الضفة المقابلة والتي يعود بناؤها إلى ما قبل الفترة المرينية.

ونتيجة لما واكب الحصار السعدي لمدينة فاس من قساوة تجاه الأهالي، فإن الصورة التي ترتبت لدى السكان عن محمد الشيخ قد انطبعت بالنفور والتبرم، إذ أنهم لم يغفروا له تجويعهم بسبب طول الحصار، كما حملوه مسؤولية قتل عالم ذي شعبية كبيرة داخل الأوساط الفاسية، وهو الونشريسي، والتنكيل بأمير كان يحظى بالتقدير عند ساكنة أهل المدينة، وهو أحمد الوطاسي. وقد حاول الأمير السعدي تبديد هذه الصورة بإظهار نفسه متطلعا لتوحيد دار الإسلام في ظل خلافة واحدة والاستمرار في الجهاد لطرد الإيبيريين من الشواطئ المغربية. وكان توجيه ابنه محمد الحران، على رأس حملة إلى تلمسان إحدى الأدوات الأساسية لتأكيد هذه الرغبة. ولقد حالف الحظ محمد الشيخ عندما تزامن اعتزامه القيام بالجهاد مع إخلاء البرتغاليين لأصيلا دون قتال في رجب 956/غشت 1549 وخروجهم من القصر الصغير سنة 1550/957.

لم يكن دخول السعديين إلى مدينة فاس في أواخر سنة 1549/956 بالحدث العابر، بل كانت له عواقب عميقة سواء على المستوى المحلي أو بالنسبة للمستوى الدولي. فعلى المستوى المحلي سارع أمراء الجهاد إلى إعلان تبعيتهم للدولة الناشئة، إذ كرس الدخول إلى فاس إعلان تبعية الحكام المستقلين بالشمال مثل الحسن المنظري بتطوان ومحمد بن راشد بشفشاون. أما على المستوى المتوسطي، فقد انتعشت آمال الموريسكيين في الحصول على دعم لمقاومة بطش السلطة وقهر الكنيسة بإسبانيا، وتخوف حكام لشبونة ومدريد على مصير

---

1 وجد العديد من المؤرخين والباحثين المدافعين عن هذا الطرح ضالتهم المنشودة فيما أورده المؤرخ المجهول (ص 28-29) من كون السعديين « حملوا أنفسهم على التأدب بآداب الحاضرة والتخلق بأخلاق المدينة »، فأوكلوا هذا الأمر إلى العريفة بنت نحو والوزير قاسم الزرهوني.

المراكز التي كانوا يحتلونها بالسواحل المغربية. كما هوَّل قباطنة الثغور المحتلة في المغارب من دخول السعديين مدينة فاس في مختلف الرسائل الصادرة عنهم إلى مراكز القرار، ووصفوه بالكارثة مسجلين جنوح حكام المدينة الجدد إلى التعاون مع الأتراك العثمانيين ومؤكدين أن احتلالهم فاس يتجاوز الصراعات المحلية وقد يفضي إلى التحالف بين مختلف القوى الإسلامية لمناهضة الوجود الإسباني في البحر الأبيض المتوسط.

ولم يكتف محمد الشيخ بدخول فاس وتقبُّل بيعة الأمراء والقبائل، بل سعى إلى توسيع المجال المغربي ومدِّ النفوذ السعدي إلى المناطق الشرقية حيث توغلت القوات السعدية فيها بقيادة الحران حتى دخلت مدينة تلمسان في جمادى الأولى 957/يونيو 1550. وقد ترتب على ذلك اصطدام عنيف بين الجيش التركي وقوات الشريف السعدي، وصفته بدقة التقارير التي أنجزها حاكم وهران الإسباني. فقد لاحق الأتراك القوات السعدية حتى بلغوا دبدو واستولوا على تلمسان من جديد. وقد تزامنت هذه الأوضاع مع لجوء أبي حسون آخر أمراء بني وطاس لطلب المساعدة من القوى الأجنبية بغية استرداد عرشه، مما جعل الباب العالي باستانبول يولي اهتماما غير مسبوق لمجريات الأحداث بالمغرب.

وعلى الرغم من أن الديوان العثماني كان يميل إلى المحافظة على الوضع القائم على ما هو عليه بعد أحداث تلمسان، إلا أن صالح رايس، باشا الجزائر، سار على عكس ما سطرته له الإدارة العثمانية المركزية. فقد دخل في مفاوضات سرية مع أبي حسون الوطاسي الذي سبق أن أسره بعض قراصنة الجزائر في عرض المتوسط بمعية سفن إسبانية كانت ترافقه إلى المغرب لدعمه. وهكذا عاود باشا الجزائر ملاحقة القوى السعدية وجهز حملة رافقت الأمير الوطاسي ومكنته من دخول مدينة فاس سنة 1553/961 بعد أن تراجع السعديون عنها.

كيف يمكن فهم تقلب كهذا من قبل الأتراك؟ بالرجوع إلى ما كتبه أحد الأسرى الإسبان في وصف الأحداث التي جرت بمناسبة الدخول التركي إلى فاس، يتبين أن هذا الدخول راجع إلى خذلان كتيبة مكونة من 600 جندي تركي كانوا في خدمة السلطان السعدي. أما الإخباريون المغاربة ففسروه بتواطؤ أهل فاس وغدرهم بالحاكم الجديد، ذلك أنهم « قلبوا ظهر المجن للإمام وتركوه في حومة الوغى في الفئة القليلة من أنصاره فكان خذلان العصابة المرينية سبب نكوصه رضي الله عنه ولحاقه بمراكش » (الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص 109). ومهما تكن الأسباب التي أدت إلى تراجع السعديين عن فاس، فإن الأمير الوطاسي لم يستطع أن يصمد فيها طويلا، خاصة بعد انسحاب المحلة التركية التي رافقته. عندئذ تمكن محمد الشيخ السعدي من معاودة السيطرة على المدينة سنة 1554/961 حيث عمد إلى قتل قاضي القضاة بها أبا محمد عبد الوهاب الزقاق بتهمة التواطؤ مع الأمير الوطاسي. فكان هذا ثاني حدث أساء إلى سمعة السعديين بالمدينة. ولم يقف محمد الشيخ عند هذا الحد بل عمل على التنكيل بساكنة فاس كلها حيث « تحكم في أهلها بالإذلال والإهانة وأدى

حسائفه فيهم بنفي أكثرهم إلى المشرق وأجلاهم للجبال والبوادي » (المجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص 22).

لن نقف عند تفاصيل الدخول الثاني للمدينة لنخلص إلى القول إن هذه الأحداث كان لها بالغ الأثر على علاقة العاصمة بالسلطة السعدية حيث اتخذت فاس منذ ذلك الحين موقف معارضة صامتة. كما كان لتلك الأحداث أثر في التطورات التي عرفها العالم المتوسطي، إذ أقنعت الإسبان بضرورة التحالف مع السعديين ودفعت هؤلاء إلى اتخاذ مواقف أكثر صرامة في التعامل مع أتراك الجزائر والدولة العثمانية.

وبعد استرداد فاس مباشرة، شرع السعديون في إعادة ترتيب أوراقهم السياسية. وتصف النصوص المغربية مبادرة محمد الشيخ عند استقباله لمبعوث عثماني حيث عبر له عن رغبة السعديين في استرجاع "محمل مصر"، المخصص لنقل الكسوة سنويا إلى الكعبة، وكان يرمز بذلك إلى اعتزامه منازعة العثمانيين على السلطة في مصر والتطلع إلى حكم بقية المنطقة.

ومن جهة أخرى فقد أشارت النصوص الإسبانية إلى التحول الكبير الطارئ على مواقف السعديين حيال الإيبيريين ؛ ومما يؤكد هذا التحول عدة وقائع أولها استجابة الملك البرتغالي في مراسلته المؤرخة برجب 962/يونيو 1554 لطلب تقدم به محمد الشيخ بواسطة حاكم مزغان لدعم السعديين عسكريا عند الضرورة، وثانيها عقد هدنة مع برتغاليي الثغور سنة 1555/963، وأخيرا وصول وفد من حاكم وهران إلى فاس في ربيع الأول 963/يناير 1555. إلا أن سياسة التقارب مع الإيبيريين التي سلكها السلطان السعدي قد كلفته غاليا، إذ عمَد أتراك الجزائر إلى تنظيم عملية تآمرية لاغتياله في نواحي تارودانت لوضع حد لمناوراته السياسية[2].

لقد كان اغتيال محمد الشيخ 1557/964 بمثابة اغتيال لمشروع سعدي يسعى إلى توسيع المجال المغربي ويرمي إلى الخروج عن الطابع المحلي للدولة وتجاوز التقسيم السياسي الذي برزت معالمه في المغارب خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين. وكان لهذا الاغتيال مضاعفات لم تقف عند المستوى المحلي، بل تعدته إلى التأثير في الوضع الدولي بالبحر الأبيض المتوسط، ذلك أن الإسبان اعتبروا أنهم معنيون به أكثر من غيرهم؛ ومن ثم، سعوا إلى العمل على واجهتين، تتمثل الأولى في الحصول على مواقع ترابية تمكنهم من مراقبة الوضع في شمال إفريقيا، وتظهر الثانية في العمل على تصعيد التوتر في العلاقات العثمانية المغربية والاستفادة من ذلك إلى أقصى حد.

2 الجدير بالملاحظة أن المصادر المغربية تفصِّل في أخبار البعثة العسكرية المتنكرة التي وفدت من الجزائر وتقدمت لمحمد الشيخ في هيئة جنود فارين، فحصلوا على ثقته إلى أن أصبحوا من خواص حراسه قبل أن يجهزوا عليه و يقطعوا رأسه ويحملوها إلى الجزائر ثم إلى إستانبول. أما المصادر العثمانية فإنها تلوذ بالصمت عن الحادثة بأكملها.


77. جامع المواسين (مراكش)

وقد استفاد عبد الله الغالب بن محمد الشيخ (981-964/1574-1557) من هذه الظرفية الدولية وعمل على استغلالها من خلال اتباع "سياسة الواقع" (real politik)، وهي سياسة تقوم على أساس وضع مصالح الدولة فوق كل اعتبار. وفي هذا السياق نعتته بعض المصادر بالمتخاذل لأنه سلم حجرة بادس للإسبان سنة 1564/971 ولم يستجب لدعوات الاستنجاد التي ما انفك مسلمو غرناطة يوجهونها له وعلى الأخص بمناسبة ثورتهم سنة 1568/976. كما سمحت له هذه السياسة بأن يتفرغ لتوطيد كيان الدولة فعمل على تشكيل قوة عسكرية خاصة وتخلص من القوات التركية التي كانت في خدمة والده، وزود عاصمته مراكش بعدد من المنشآت المعمارية لعل أهمها الجامع الذي شيده بحي المُواسين بعد أن نقل اليهود وأسكنهم بالملاح الذي أقامه بجانب القصر. ويعتبر هذا المسجد الجامع إحدى المنشآت العمرانية البارزة في العصر السعدي سواء من حيث البناء أو على مستوى الزخرفة. ومن جهة أخرى فقد حرص على وضع أسس اقتصادية لإنجاح مشاريعه السياسية والعسكرية ؛ والنتيجة أن عرف عهده ارتفاعا ملحوظا في حجم المبادلات المغربية الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بتصدير السكر نحو إنجلترا.

وقعة وادي المخازن ومدى أثرها على المستوى المتوسطي

لم يعكر صفو الهدوء الذي عرفه عهد عبد الله الغالب سوى لجوء إخوته الثلاثة، عبد المؤمن وعبد الملك وأحمد، إلى الجزائر ثم إلى استانبول، وهو أمر يؤشر على فشل السعديين مرة أخرى في حل مشكلة ولاية العهد. وقد تحول الإخوة الثلاثة خلال مقامهم خارج المغرب إلى أوراق ضغط استعملتها مختلف القوى الفاعلة في البحر الأبيض المتوسط. هكذا بدا تأثير الظرفيات المتوسطية واضحا في الأحداث التي طبعت المرحلة الممتدة ما بين سنتي 1557/964 و1578/986. وقد عرف المغرب تطورات هامة بفعل بعض الأحداث الجسام كالحملة العثمانية على مالطة (1564/971) ومعركة ليبانتو (1571/979) واسترجاع العثمانيين لحلق الوادي في تونس (1574/982). ونفس الأحداث قد أقنعت العثمانيين بأهمية الدور المغربي في صراعهم مع إسبانيا. وكان عبد الملك قد أصبح هو المحاور الرئيس للعثمانيين بعد مقتل أخيه عبد المومن، فقرر الديوان العثماني دعمه في المطالبة بحكم المغرب.

ولن نخوض في تفاصيل العلاقات الدولية في العالم المتوسطي آنذاك ومدى استفادة عبد الملك منها، إذ كان يحسن الإمساك بخيوطها. وتكفي الإشارة إلى أن الظرفية الدولية

والتطورات المحلية – وفي مقدمتها موت السلطان عبد الله الغالب سنة 1574/982 وتولية ابنه محمد المتوكل – قد أدت إلى حسم الموقف لصالح عبد الملك الذي اصطحب رمضان باشا الحاكم العثماني للجزائر، في حملة على فاس هي الحملة الثانية من نوعها بعد حملة سنة 1553/961. وقد اختلفت هذه الحملة عن سابقتها في كل شيء سواء من حيث الطريقة التي تعامل بها عبد الملك مع الجيش التركي أو من حيث النتائج التي أسفرت عنها إذ أفضت إلى تولية عبد الملك سلطانا للمغرب وانسحاب المحلة التركية.

78. توقيع/علامة المولى عبد الملك

ومما ترتب عن هذه الحملة مجموعة من المعارك المتكررة بين أتباع المتوكل ومناصري عبد الملك، وكان لها أبلغ الأثر على الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية. كما كان لامتدادها أن تمسك عدد من العلماء بمشروعية بيعة المتوكل، وهي مشروعية ظل البعض منهم متعلقا بها ولو بعد أن لجأ المتوكل إلى البرتغال طالبا المَدد من ملكها دوم سبستياو (دون سباستيان، Dom Sebastiao). وقد أثارت مسألة المشروعية جدلا فقهيا واسعا في أوساط النخبة المثقفة، وهو الجدل الذي نستشفه من الرسالة التي وجهها علماء فاس إلى المتوكل حيث تمت البرهنة بالحجج التاريخية والدلائل الشرعية على جواز خلع الإمام عند الضرورة مع الإلحاح على أن إلزام العلماء، سواء بمراكش أو بفاس، بالدفاع عن « البيعة التي التزموا بها للمتوكل » لا يقوم إلا بإقامته « بين أظهرهم لأن القتال على الحدود الشرعية إنما يكون بعد نصب إمام يصدر الناس على رأيه ». كما أكدت الرسالة على أن الأمر زاد تعقيدا عندما اعتقد المتوكل أن « المسلمين كانوا كلهم على ضلال وأن الحق لم يبق من يقوم به سوى النصارى ». واعتمادا على الحجج الشرعية والتاريخية المتعلقة بالموضوع، انتهت الرسالة إلى تكفير المتوكل « لأن من يقول بتكفير العامة أولى بالتكفير » (**نزهة الحادي**، ص 136).

وقد تُوِّج هذا الصراع حول السلطة بمعركة وادي المخازن التي جرت وقائعها بالقرب من القصر الكبير في 30 جمادى الأولى 4/986 غشت 1578، وهي معركة لم تدم سوى يوم واحد انتهى فيه كل شيء لا بفضل التعبئة الشعبية التي تجند لها العلماء والمتصوفة فحسب، ولكن أيضا بفضل السلوك الجديد للسلطان عبد الملك السعدي في تدبير الحرب مع ما كان يعانيه من مرض. فهو لم يمانع في المشاركة العثمانية في المعركة وذلك على الرغم من سوء التفاهم الذي شب بينه وبين العثمانيين غداة الحملة الثانية على فاس، إذ أنه لم يتردد في التوجه إلى الدول الأوروبية بمجرد أن استتب له الأمر عسى أن يتحرر من قبضة العثمانيين. ونظرا لخبرته العسكرية المتميزة التي راكمها عبر مشاركته في المعارك العثمانية كمعركة ليبانتو

في بحر إيجة وحلق الوادي بتونس، فإنه عمل على استدراج الملك البرتغالي دوم سباستياو لتجاوز البحر ثم التوغل داخل الأراضي المغربية. ومعروف ما آلت إليه المعركة من نصر ساحق للقوات المغربية، كان من بين ضحاياه كل من المتوكل ودوم سباستياو ؛ أما عبد الملك فقد توفي مساء يوم المعركة من جراء مرضه، ولهذا سميت المعركة أيضا بمعركة الملوك الثلاثة[3].

ومن المعلوم أن معركة وادي المخازن قد اكتست أهمية كبرى عند المؤرخين ورجال السياسة في القرن العشرين في سياق الحركة الوطنية وغداة الاستقلال، عندما أضحى استحضارها يستعمل كأداة لإذكاء لهيب الحماس الوطني فاعتبرت حدثا مدشّنا لإعادة بناء الذاكرة الوطنية. إلا أنها لم تحظ بنفس العناية عند الإخباريين المغاربة المعاصرين لها على الرغم من أن بعضهم شبهها بمعركة بدر. فلم يقفوا مطولا عندها أو دققوا في وقائعها بقدر ما أغرقوها في طابع مَنقبي فضفاض بحيث أفاض الشعراء في مدح الطريقة التي دبر بها المنصور نصر وادي المخازن، واستحضروا من خلال ذلك خصاله المرتبطة بالشجاعة والقوة والصبر وما إلى ذلك من الشيم، فاحتلت هذه المعركة مكانة لا تضاهى في الشعر المغربي خلال الفترة السعدية. غير أنه يصعب على المؤرخ الركون إلى هذه النصوص واعتمادها للتأريخ الدقيق لحدث من هذا الحجم ؛ ولا غنى للراغب في معرفة تفاصيلها من العودة إلى المصادر الأجنبية.

ولعل نتائج هذه المعركة تختلف باختلاف زوايا الفحص المعتمَدة. فإذا نظرنا إليها من الزاوية المحلية فلن نتردد في القول إنها كانت متواضعة النتائج بما أنها لم تسفر عن تحرير الثغور كسبتة ومليلية والبريجة. أما إذا وسعنا زاوية النظر إلى المستوى المتوسطي فإن نتائجها كانت على قدر كبير من الأهمية، وتجلى ذلك على الخصوص في احتلال إسبانيا للبرتغال نتيجة شغور العرش البرتغالي بعد موت الملك دوم سبستياو من غير أن يترك وريثا يخلفه على عرشه. وبجانب عوامل أخرى تتمثل في انشغال العثمانيين بالجبهة الإيرانية والإسبان بمصاعبهم في أمريكا اللاتينية، ساهمت هذه المعركة في الدفع بالعثمانيين والإسبان إلى الدخول في المفاوضات لإنهاء صراع غير محسوم في البحر الأبيض المتوسط، وهي المفاوضات التي أفضت إلى توقيع هدنة 1580/988. ومهما يكن من أمر فإن معركة وادي المخازن قد اتخذت أبعادا جعلت منها حدا فاصلا لا بالنسبة للمغرب الذي أصبح في مأمن من التهديدات التركية والإسبانية فقط، بل أيضا بالنسبة لتاريخ العالم المتوسطي برمته.

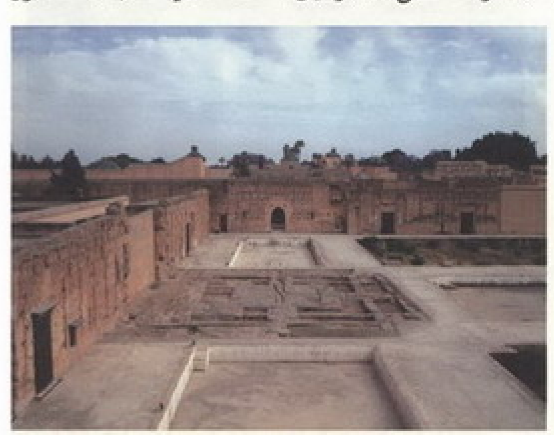
أحمد المنصور وتقوية مؤسسات الدولة

لم يتمكن عبد الملك من جني ثمار معركة وادي المخازن، فلم يستطع بالتالي تحقيق مشاريعه التحديثية التي استلهمها من مختلف التجارب المتوسطية وصقلها بفعل شبكة

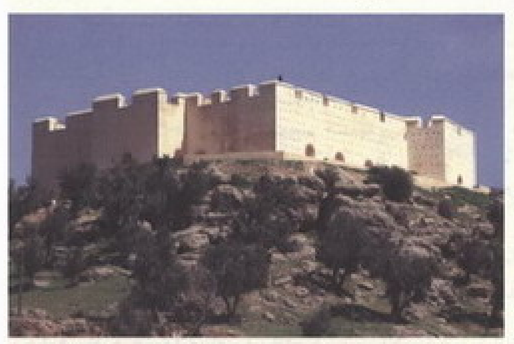
3 تُعرف هذه المعركة أيضا في النصوص التركية باسم "معركة وادي السيل" أو "وادي السبيل" وفي النصوص الإنجليزية بـ "معركة القصر".

العلاقات التي نسجها أثناء إقامته بالجزائر واستانبول خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1558/965 و1576/984. فهل سيتمكن المنصور السعدي، وهو الذي رافق أخاه عبد الملك طيلة هذه التجربة، من تحقيق هذه المشاريع وترجمتها إلى فعل؟

الواقع أن عبد الملك كان يعول كثيرا على أخيه أحمد، ومن ثم لم يتردد في تعيينه وليا للعهد وجاء تأكيد ذلك عندما بعث إليه برسالة قبيل معركة وادي المخازن يقول فيها « واعلم أني لا أحب أحدا بعد نفسي كمحبتي لك، ورغبتي في انتقال هذا الأمر بعدي إلا لك لا لغيرك » (**نزهة الحادي**، ص 145). ولما انتقل الأمر إلى أحمد الذي لقب بالمنصور بعد أن هُيئت له كل الظروف، وظف مؤرخوه - من أمثال ابن عيسى والفشتالي وابن القاضي - نصر وادي المخازن في الإشادة به وبالدور البارز الذي كان له في هذه المعركة. وبذلك كان المستفيد الأكبر من هذا الانتصار، وهو ما مكنه من الانصراف إلى الاهتمام بمشاريعه الكبرى.

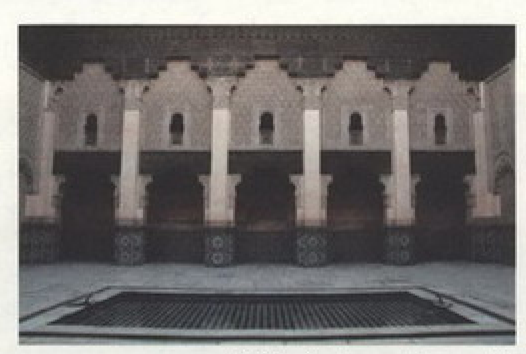

79. قصر البديع (مراكش)

وهكذا قام المنصور بتقوية مؤسسة السلطان فعمل على تجسيد أبهة الدولة وهيبتها في شخصه، وأقام الديوان على نحو ما شاهده في استانبول، وقد خلف لنا المؤرخون المعاصرون كالفشتالي وابن القاضي أوصافا دقيقة لانعقاد الديوان السعدي برئاسته. وفي نفس السياق سعى إلى إبراز عظمة الدولة وقوة السلطان بتحويل مراكش إلى عاصمة للملك تضاهي نظيراتها في العالم المتوسطي بمنشآتها العمرانية الشامخة، لعل أهمها قصر البديع الذي استقدم من أجل بنائه العملة والصناع « حتى من بلاد الإفرنجة » (الناصري، **الاستقصا**، 135/V) واستغرق بناؤه مدة تزيد عن ثلاث عشرة سنة. كما اعتنى بتحصين الحواضر فأعاد بناء أسوار مدينة فاس حسب شهادة المقري كما أدار المدينة بأبراج ضخمة وحصون « شامخة جهزها بالعدد العديد من الأنفاظ » (**روضة الآس**، ص 23). وقد استعمل في بناء البرجين الجنوبي والشمالي منها على الخصوص الأحجار الكلسية المنحورة، وهو ما مكن هذين البرجين من الصمود في وجه عوادي الدهر إلى اليوم.


80. فاس: منظر عام للبرج الشمالي

المعمار والفنون في العصر السعدي

لئن تراجع الإبداع الفني أواخر الفترة المرينية وطوال العصر الوطاسي، فإنه قد عرف طفرة هامة مع قدوم السعديين، وذلك بفضل الدعم الناتج عن استرجاع الحكم المركزي لمكانته مع توفر الاستقرار السياسي المصحوب باقتصاد مؤهل لتشييد المآثر الفخمة أكثر من ذي قبل.



81. مدرسة ابن يوسف (مراكش)

والواقع أن أهمية المنشآت التي أقامها الأشراف وما يطبعها من مواصفات فنية خاصة قد تجلت أساسا في الهندسة المعمارية. فلقد شيد السلاطين السعديون مآثر متنوعة مدنية وعسكرية. وإذ نأسف لضياع أشهرها – ونعني قصر البديع الذي شيده أحمد المنصور بمراكش ولم يبق منه الآن إلا الأطلال – فإن الجوامع المتعددة ومدرسة ابن يوسف وضريح الأمراء وغيرها من المباني المختلفة ذات الطابع العسكري ما زالت شاهدة على جودة المعمار وتألق الفنون السعدية.

لقد شُيدت أهم البنايات ذات الطابع الديني بمدينة مراكش بعد أن صارت قاعدة للحكم من جديد، في حين كان المرينيون قد تخلوا عنها لفائدة فاس فاستفادت بوصفها الحاضرة الكبرى لأواسط المغرب من العناية الفائقة التي حظيت بها من قبل الشرفاء السعديين. وهكذا، ففيما بين سنتي 1570/978 و1603/1012، شهدت مراكش تشييد ما لا يقل عن ست منشآت كبرى تتكون من مدرسة وجامعين كبيرين وضريح سيدي محمد بن سليمان الجزولي والمقبرة الملكية أو قبة الأشراف المعروفة باسم قبور السعديين، بالإضافة إلى قصر البديع.

فبالنسبة لتصميم قاعات الصلاة الخالية من كل زخرفة، يلاحظ أن البنايات السعدية لا تختلف إلا اختلافا ضئيلا عن نماذجها الموحدية، إذ على غرارها، تم تصور هذه البنايات حسب تصميم مسبق. ومع هذا، فباستثناء قاعتي الصلاة لكل من مدرسة ابن يوسف وضريح الأمراء حيث العرض أهم من العمق، فإن لقاعات بقية المباني عمقا يفوق العرض وصحونا مربعة. أما البلاطات، فإنها تتخذ نفس المقاييس بينما تتعدد القباب وتتميز الأقواس بتنوع يمكّنها من شغل الفضاء وتقسيمه إلى وحدات كما يسمح لها في الوقت ذاته بحمل الثقيل من الأسقف الخشبية المزخرفة المعروفة باسم "البرشلة".

على أن تميز المركبات الدينية السعدية يكمن في تصورها العام القائم على فكرة التكوينات المعمارية المتمحورة حول مسجد جامع أو ضريح ولي صالح. وهكذا يتمحور كل من مجمعي باب دكالة والمواسين حول الجامع ويضمان ملحقات فرعية كقاعة كبرى للوضوء وكتَّاب ومدرسة وحمام ومورد للبهائم أحيانا. أما بالنسبة لمركب الزاوية الجزولية، فإن ضريح الولي الصالح هو الذي اضطلع بدور المرتكز بالنسبة للعديد من بقية المباني المتمثلة في الجامع وقاعة كبرى للوضوء وحمام وكتَّاب ومسكن كان بمثابة فندق أعد لاستقبال الزوار. تُرى هل تدل هذه التكوينات المعمارية على تأثر المعمار السعدي بالنمط العثماني؟ لن يسعنا الآن إلا طرح السؤال نظرا لغياب دراسات مدققة في الموضوع.

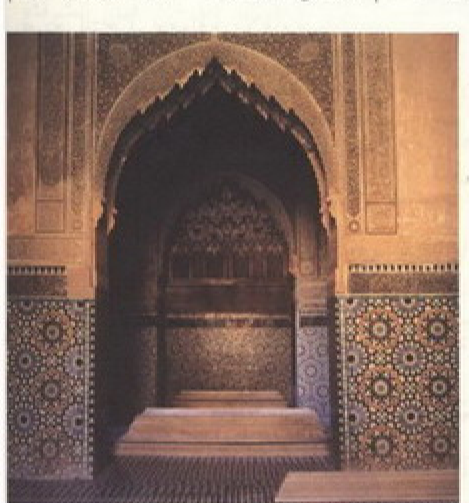
وعلاوة على ما سبق، فإن للفن الديني السعدي ميزة أخرى تتمثل في غزارة الزخرفة؛ ويتعلق الأمر بزخرفة تلبيسية تعتمد على مهارة وحذق الصانع وعلى المواد والتقنيات التقليدية المحلية التي يغلب عليها استعمال الزليج وإن استُحْضِر بمعيته الجص المنحوت وخشب الأرز المنقوش لا كعناصر تكميلية بالنسبة للتركيبات التلبيسية العريضة وإنما كجزء هام لا يتجزأ من مجمل الأثر الفني. أما بالنسبة للرخام، فهو إما أن يكسو الأرضية كما هو الشأن في مدرسة ابن يوسف وضريح الأمراء، وإما أن يكون في شكل أعمدة أسطوانية ملساء لحمل الأقواس كما هو الشأن في مقصورتي صحن القرويين بمدينة فاس. صحيح أن نموذج هذه التركيبات يوجد في الآثار المرينية، بيد أن استحضار نموذج قصر الحمراء بغرناطة ليس بمستبعد تماما ويمكن للمرء أن يتخيله عبر مقصورتي فاس سواء من حيث التصور أو على مستوى صيغ التنفيذ ومواقع الإقامة.

ومن ناحية أخرى، فقد كان لإدخال الأسلحة النارية إلى المغرب أثر بالغ في المعمار العسكري. ويعتبر بستيون تازة وبرجا فاس أهم نماذج هذه الهندسة المعمارية الدفاعية في القرن العاشر/السادس عشر. ويتميز بستيون تازة بتصميم مربع يبلغ ضلعه 26 مترا وعلوه 20 مترا على الواجهة الخارجية وهو مبني بالتراب المدكوك من الصنف الجيد، ويتكون أساسا من ثلاث عشرة مسْلحة موزعة على عدة مستويات بالإضافة إلى قاعة مركزية كبرى وصهاريج ومصطبة مدعمة بغرفتين معدتين للقصف. وتتوزع المسْلحات على الواجهات الثلاث المطلة على البادية ويستجيب كل من موقعها ووِجْهتها للمستلزمات الدفاعية التي تتطلبها الجهات المزمَع حمايتها، أي منافذ المدينة وينابيع المياه والقصبة وما إلى ذلك. وبالتالي فإن هذه المنشأة تبدو وكأنها قد خططت للدفاع عن المدينة أكثر مما أعدت لمراقبتها.

وعلى العكس من هذا، فإن الهدف من إقامة برجي فاس جاء على نحو مغاير لما سبق. ذلك أن هذين البرجين قد شيد أحدهما على المرتفع الواقع بالشمال والآخر على المرتفع المائل بالجنوب الشرقي للمدينة، فهما يعلوانها ويضعانها عمليا بين فكين اثنين. ومع أن هاتين المنشأتين من تأسيس أحمد المنصور، إلا أنهما قد تعرضتا لعدد من التعديلات المتتالية التي تركت بهما أثرا واضحا ولو أنها لم تدمر مكوناتهما الأساسية. فالبرج الشمالي يتكون من نواة مربعة مدعمة بكل من زواياها الأربعة ببستيون ذي شكل مثلث حاد. أما البرج الجنوبي، فإنه يتميز عكس سابقه ببروزات مستطيلة. ونظرا لكون البرجين خططا لاستقبال المدفعية الثقيلة، فإن بناءهما قد جاء ضخما فريدا في شكله إذ يختلف من حيث الطابع والتصميم عن كل ما عرفته مدينة فاس من منشآت دفاعية في العصور السابقة.

ومن جهة أخرى فقد اعتمد المنصور في تقوية مؤسسة السلطان على تكوين جيش نظامي مرتبط أساسا بشخصه وسهر على تجهيزه بأحدث الأسلحة النارية، إذ شجع صناعة الأسلحة واهتم بإنتاج البارود وصنع حوامل المدافع وكراتها مستفيدا في ذلك من غنى المجال المغربي بمناجم ملح البارود والحديد والنحاس.

لم يكن رهان الاعتماد على الجيش في تقوية مؤسسة الدولة رهانا سهلا بل تطلب من المنصور بذل مجهود معتبر على مستوى توفير وسائل مالية هائلة مما جعله يفكر في إعادة النظر في المسألة الجبائية (انظر الملحق رقم I)، فقام بإلغاء ضريبة « النائبة التي ثقُل، لمخالفتها للشرع، على الآذان سماعها »[4]. غير أنه قام بفرض ضرائب أخرى عوضها وقام بتوسيع خريطة التحصيل على أوسع نطاق جغرافي، ومن ثم كثرت الحركات التي عرفها عهده. وعلى الرغم من أن النصوص الرسمية تشير إلى أنه « رفع في أقطار ملكه عن رعيته أنواع الأمكاس كلها كأعشار السلع في المراسي والأبواب وغير ذلك من الوظائف السلطانية »[5]، فإن نصوصا أخرى تؤاخذ عليه إرهاق الرعية بالضرائب « حيث زاد الأمر على ما كان عليه الحال في عهد أبيه » (**نزهة الحادي**، ص 242)، كما تسجل العنف



82. قبور السعديين بمراكش

4 عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، دار الطباعة المغربية، تطوان، [1954]، ص 147.
5 أحمد بن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، تحقيق محمد رزوق، مكتبة المعارف، الرباط، 1986، ص357.

الذي رافق تحصيل هذه الضرائب. ومهما يكن من اختلاف المصادر المغربية حول ثقل الجباية إلا أنها كانت إحدى الآليات التي وظفها المنصور في معالجة مشكلة هيكلية عانتها الدول المغربية، وتتمثل في عدم مواكبة مداخيل بيت المال للحاجيات المتزايدة لدولة مركزية قوية.

لقد تطلب ذلك الرهان أيضا استمرار المنصور في تطوير اقتصاد البلاد بسلوك نفس السياسة التي نهجها أسلافه مع إعطاء أهمية كبيرة للطرق قصد الربط بين مختلف المناطق المغربية، وذلك من خلال إنشاء عدد من القناطر، بالإضافة إلى اهتمامه بوسائل الري عن طريق بناء جملة من السدود ومد عدد من القنوات. ولم يكن هذا السلطان يعول على هذه المشاريع المحلية فحسب، بل سعى إلى إدماج المغرب في الاقتصاد العالمي من خلال التركيز على التبادل التجاري واحتكار الدولة لبعض المواد كالسكر والنحاس وملح البارود. وتظهر وثائق **المصادر المحفوظة لتاريخ المغرب** أهمية وحجم المبادلات في هذه المواد وغيرها بين المغرب وأوروبا.

وحتى يتمكن المنصور من ضمان سلامة المبادلات التجارية وفرض الشروط المغربية على التجار الأوروبيين، حرص على أن يكون للمغرب حضور على المستوى الدولي من خلال مشاركته الفعالة في صياغة الأحداث بالعالم المتوسطي. وقد تجلى هذا الحضور في مشاركة المنصور في الاتصالات الدبلوماسية الدولية المتعلقة بمسألة استرجاع الأمير البرتغالي دوم أنطونيو (Dom Antonio) لعرشه، إذ عول الإنجليز كثيرا على ما يمكن أن يقدمه المغرب من دعم لوجستيكي للأمير البرتغالي. كما تجلى هذا الحضور الدولي في استقبال مراكش لعدد من السفراء الأجانب ليس فقط لتقديم التهاني بمناسبة نصر وادي المخازن ولكن لتوطيد الروابط ومناقشة مقترحات ومشاريع اقتصادية وسياسية أيضا. وقد عرف السلطان المنصور كيف يوظف التناقضات الدولية من أجل تحقيق أهدافه؛ وبفضل هذه السياسة، تمكن من استرجاع أصيلا في 3 ذي القعدة 13/997 شتنبر 1589[6] دون اللجوء إلى أي حرب مع الإسبان.

وتعتبر الحملة التي جردها المنصور على السودان من بين الأدوات التي سخرها لربح رهان تقوية الدولة المغربية، وهي حملة أسالت مدادا كثيرا سواء قبيل إجرائها أو أثناءه أو بعده على مستوى النصوص المغربية والسودانية معا. ولم تكن هذه الحملة معزولة عن تطور جرى منذ بداية عهد السعديين، ويدخل في إطار البحث عن وسائل لتقوية الدولة السعدية وتمكينها من الموارد المالية من أجل مواجهة المشاكل البنيوية والظرفية. فقد سعى أحمد الأعرج منذ أن سيطر على درعة سنة 1526/932 إلى السيطرة على مملحة تغازى، كما سعى محمد الشيخ إلى السيطرة عليها مرة ثانية سنة 1544/951 ثم مرة ثالثة في سنة 1557/964 عندما جرد حملة قوامها 800 1 فارس و« انتزع تغازى من يد سكية

6 كانت أصيلا قد أخليت سنة 1550/957 كما سبقت الإشارة، غير أنها سرعان ما سقطت مرة أخرى عندما أقدم أحد قواد المتوكل على تسليمها للبرتغال قبيل معركة وادي المخازن.

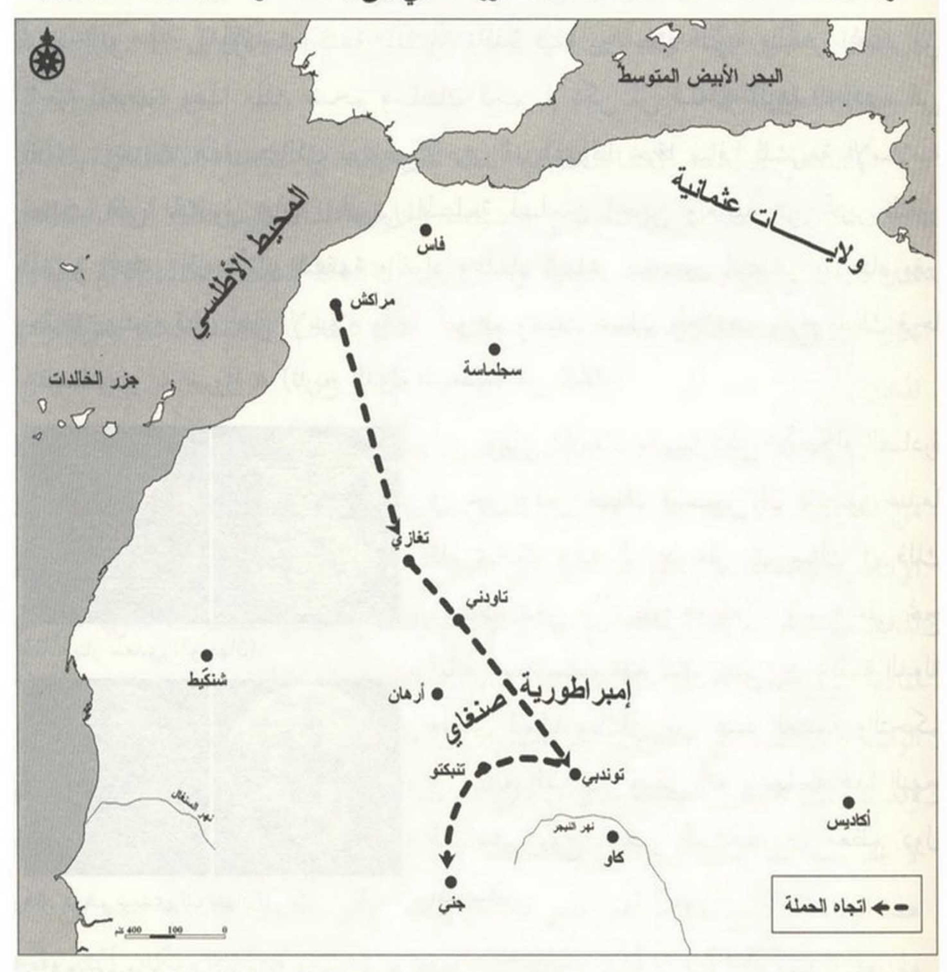
واستضافها للمغرب وعقد عليها لرجاله » (**مناهل الصفا**، ص 114). غير أن السيطرة على هذا المجال لم تدم طويلا إذ تأثر التحكم فيه بالتوجه السياسي لعبد الله الغالب، المشار إليه سابقا.

لقد تحكمت عوامل داخلية مغربية ودولية متوسطية ومحلية سودانية في عودة السيطرة السعدية على المجالات الواقعة جنوب الصحراء في عهد أحمد المنصور. ذلك أن هذا الأخير كان يتوق إلى تحقيق حلمه بضم السودان باعتباره امتدادا طبيعيا للمغرب، كما كان يعتبر أن التحكم في المجال الصحراوي – توات وتيگورارين – لا يمكن أن يتم سوى بالسيطرة على مجالاته الخلفية الواقعة إلى الجنوب منه، خاصة وأن الأتراك قد أصبحوا ينازعون المغرب في واحاته الصحراوية. ومعلوم أن المنصور كان يعتبر نفسه صاحب شرعية في مسألة الخلافة بالجهة الغربية من العالم الإسلامي وبالتالي فمن حقه الشرعي الإنفراد باستغلال مملحة تغازى. ولا يخفى أن أحمد المنصور قد اقتنع بأهمية الذهب وهو ما عبر عنه بقوله « معادن الذهب الذي به قوام العالم وأس الملك وبناء المجد، وبالتفاوت فيه تتفاوت الأمم أقدارا وقوة وسلطانا وجنودا وأوطانا [...] فمن ملكها [أي معادن الذهب] ملك الأرض وجمع الطول والعرض »[7] (**مناهل الصفا**، ص 118)، وقد يكون هذا الاقتناع أحد العوامل التي جعلته يحيي فكرة احتواء المجال السوداني. أما العوامل الدولية، فتبرز من خلال الحجج التي أقنع بها هذا السلطان العلماء الذين عارضوا الحملة عندما قال : « ونحن اليوم قد انسدت أبواب الأندلس [علينا] باستيلاء العدو الكافر عليه جملة وانقضت عنا حروب تلمسان ونواحيها من الجزائر باستيلاء الترك عليها » (**نزهة الحادي**، ص 164). على أن الظرفية المحلية في السودان ساهمت بشكل كبير في قيام المنصور بهذه الحملة. فقد مثَّل الصراع بين الممالك السودانية صونغاي وبرنو عنصر إقناع قوي بالنسبة للمنصور، مما جعله يقرر توجيه الحملة على السودان، ولا سيما بعد أن تعمق هذا الصراع بلجوء أمير برنو إدريس علومة إلى الاستنجاد به حيث تقدم له بطلب المساعدة في شكل دعوة إلى التعاون للقيام بأمر الجهاد ضد الإمارات التي نعتها بـ"الكافرة" على الرغم من إسلام غالبية سكانها.

ومهما تكن الدوافع التي كانت وراء الحملة، فقد توجه جيش المنصور بقيادة الباشا جودر، وهو علج من أصل إسباني من غرناطة، من مراكش إلى السودان في ذي الحجة 998/ أكتوبر 1590، فسلك الطريق التي عرفت فيما بعد باسم هذا القائد، وهي الطريق

7 يوحي هذا النص بتوجه مركنتيلي سابق لأوانه لدى أحمد المنصور حيث إن الدول المركنتيلية، كفرنسا أيام كولبير (Colbert)، قد حرصت بالفعل على مراكمة المعادن النفيسة ومن بينها الذهب، وعلى احتكار المنشآت الصناعية والشركات التجارية بهدف التصدير بغية الحصول على المزيد من المعادن النفيسة. وقد تطورت المركنتيلية من خلال التحالف بين الملكية المطلقة والطبقة البورجوازية الناشئة. غير أن حالة المغرب لم تكتمل فيها عناصر المنظومة لعدم توفر شروط ظهور طبقة بورجوازية مماثلة.

خريطة 22 – حملة السلطان أحمد المنصور الذهبي إلى بلاد السودان (1590 – 1591)



التي تنطلق من درعة عبر لكتاوة ثم تندوف مرورا بواحات باني ووصولا إلى تغازى ثم كارابارا على الضفة اليسرى لنهر النيجر ومنها إلى گاوو التي سيطر عليها في جمادى الأولى 999/فبراير 1591. وعلى الرغم من كثرة ضحاياها خلال الطريق، استطاعت هذه الحملة بفضل تفوق السلاح الناري أن تحقق أهداف المنصور، فمكنت المغرب من الحصول على كميات وافرة من الذهب خلال السنوات الأولى على الأقل. كما تمكن السلطان من استقدام أعداد هامة من العبيد شُغّلت في مزارع قصب السكر. وقد حرص المنصور على إضفاء نوع من المشروعية الدينية على الحضور المغربي في بلاد السودان، إذ تلقى بيعة معظم علمائها وأمر باستقدام كبيرهم أحمد بابا السوداني على سبيل الحيطة فنزل بمراكش ودرّس بها.

لم يكن للحملة السعدية على السودان نفس الصدى سواء داخل المغرب أو خارجه، إذ تم التعامل معها من منطلقات متعارضة. ذلك أن النصوص الرسمية قد نوهت بالحملة ورأت فيها مصدرا للفخر. فهذا الإفراني يشير إلى أن الممالك السودانية قد انتظمت « في

سلك طاعة المنصور ما بين البحر المحيط من أقصى أرض المغرب إلى بلاد كَنُوا المتاخمة لبلاد برنو. [...] [وكانت]كلمة المنصور نافذة فيما بين بلاد النوبة والبحر المحيط من ناحية المغرب، وهذا ملك ضخم وسلطان فخم لم يكن لمن قبله » (**نزهة الحادي**، ص 168). وبجانب هذا، هنالك نصوص أخرى قد اعتبرتها خرقا سافرا للشريعة الإسلامية فعابت على المنصور محاربة الجيوش المسلمة لمسلمين آخرين وتغافله عن تحرير الثغور المغربية المحتلة، إذ « أتاه المتفقهة والقواد وعلماء الظاهر العادمين البصائر والأمناء بغير حقيقة يهنئونه قتال أهل الإسلام وأخذ أموالهم وتمليك عيالهم وأولادهم وفرح بذلك فرحا عظيما وسر به سرورا » (**تاريخ الدولة السعدية**، ص 68).



83. دينار سعدي (الوجهان)



84. درهم سعدي (الوجهان)

وعلى الجملة، ومهما تكن الأحكام الصادرة في حق هذه الحملة، فلنسجل أن المنصور عندما قام بمبادرته هذه لم يزد على أن سلك في ذلك مسلكا يلتقي و"منطق الدولة". وسيرا على نهج آبائه وسنة سلفه فإنه كان يربط بين عظمة الدولة ومدى ثروتها وبالتالي بين هذه العظمة والتحكم في منابع الذهب. ويبقى أنه بانتهاجه هذا النهج قد ساير روح العصر السائدة بين معظم دول المتوسط.

نهاية الانفراج وبداية التأزم

على الرغم من الجهود التي بذلها المنصور في مختلف المستويات الاقتصادية والدبلوماسية لتقوية الدولة، فقد ظل المغرب يعاني عدم الاستقرار. ذلك أن الانتفاضات لم تتوقف هنا وهناك طيلة عهد المنصور، وهي انتفاضات تمت بزعامة أمراء من الأسرة السعدية وبدعم من قوى أجنبية. ففي سنة 1595/1003 عبر الناصر، وهو أخو المتوكل، من مالقة بإسبانيا التي كان قد استقر بها منذ وصول عبد الملك إلى الحكم، إلى مليلية وأعلن العصيان على المنصور من ضواحيها. وقد تطلب إخماد ثورته القيام بعمل عسكري ودبلوماسي جبار أربك مشاريع المنصور إلى حد بعيد وشوش على تحركاته. ولم يعان المنصور عصيان ابن أخيه فحسب، بل كان عليه أيضا أن يواجه الانتفاضات المتكررة لولي عهده محمد الشيخ المامون دون أن يفلح في إخمادها. وقد تزايدت هذه الانتفاضات بسبب مرض السلطان نتيجة الوباء الذي عرفه المغرب صيف سنة 1601/1010، لا سيما أن المامون عمل على استئلاف قبائل شمال المغرب التي سبق للمنصور أن نكل بها لوقوفها إلى جانب ثورة الناصر، فقام المامون بتسليحها وإغداق العطايا على كبار القوم بها. وعلى الرغم من

سعيه إلى الحصول على دعم قوى أجنبية كأتراك الجزائر، فإن المنصور تمكن من إلجائه إلى الفرار عقب حركته إلى فاس سنة 1602/1011 قبل أن يتم القبض عليه واقتياده إلى السجن بنفس المدينة.

ولنسجل أن هذه الانتفاضات قد أثرت تأثيرا بالغا في الأوضاع الاقتصادية بمجموع البلاد وكان لها انعكاس واضح على السياسة الخارجية للمنصور. ذلك أن تمرد المامون مثلا قد عجل بإبرام هدنة مع إسبانيا في 13 صفر 2/1011 غشت 1602، إذ لم يترك أي مجال للمناورة والتسويف المعتادين لدى المنصور تجاه المطالب الإسبانية منذ معركة وادي المخازن.

وبالإضافة إلى الوضعية السياسية المضطربة، عرف المغرب منذ سنة 1597/1005 سلسلة من المجاعات والأوبئة، بدا أثرها على المستوى الديمغرافي كما تجلت عواقبها في القطاعات الإنتاجية المعتمدة من قبل السعديين في تقوية الدولة. فقد تقلصت المساحات الفلاحية المخصصة لقصب السكر فتراجع بذلك الإنتاج وانخفض حجم الصادرات المغربية من هذه المادة[8]. ومن جهة أخرى تأثر استغلال المناجم بالانهيار الديمغرافي. ومما زاد من حدة هذا الوضع طول المدة التي استغرقتها المجاعات والأوبئة ما بين سنتي 1597/1005 و1606/1016. وقد تعاملت الذهنية السائدة لدى الأهالي مع النازلة بطريقة تميل إلى التسليم بالواقع الذي لا مفر منه كما يتبين من خلال ما سجله عبد الرحمن التمنرتي (ت 1650/1060) بشأن هذا الوباء إذ كتب «فأما أهل فاس فصبروا وتلقوا الأمر بالتسليم فارتفع عنهم من سنته ولم يعد إليهم، وأما أهل مراكش وترودانت فتفرقوا له في البادية والجبال فكان أكثر وقوعه بهم وانقرض جل أعيانهم حتى استولى الخراب من ذلك على الحاضرتين سنة بعد سنة وهم يفرون منه مدة اثني عشر عاما فكان يُرى والله أعلم أن ذلك من شؤم الفرار منه والحزم فيه وفي غيره»[9].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوباء قد فتك بالمنصور نفسه سنة 1603/1012 ولم يمهله إلى أن يحتاط للدولة فيعين خلفا له. ولما كانت الدولة مرتبطة بشخص السلطان، فقد كانت وفاته بمثابة الكارثة على النحو الذي يصفه المؤرخون المعاصرون، إذ آذنت ببداية سلسلة من الحروب بين أبنائه الثلاثة، أبي فارس والمامون وزيدان، فاستعمل كل واحد منهم وسائله

8 يرى بعض المؤرخين أن الظرفية العالمية ساهمت بدورها في تقليص صادرات السكر المغربي. فبالإضافة إلى الأوضاع المحلية والمنافسة البرازيلية، كان لأزمة المبادلات العالمية دورٌ كبيرٌ في تراجع الصادرات المغربية على غرار ما وقع في البلدان الأوروبية كإنجلترا مثلا.

9 عبد الرحمن التمنرتي، **الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة**، تحقيق اليزيد الراضي، مطبوعات السنتيسي، الدار البيضاء 1999، ص 110-111. ولتنسيب هذه القراءة يرجع إلى مقال :

Bernard Rosenberger et Hamid Triki : « Famines et épidémies au Maroc aux XVI^e et XVII^e siècles », *Hespéris-Tamuda*, XIV, (1973)/109-175 et XV (1974)/5-103.

وبالنسبة لاستشهاد المؤلفين بنص التمنرتي، راجع نفس المقال، المجلد XIV، صفحة 160، هامش رقم 165.

الخاصة لتحقيق طموحه في السيطرة على الحكم بما في ذلك اللجوء إلى القوى الأجنبية (انظر الملحق رقم II)، كما عملوا على استمالة العلماء والمتصوفة والقواد والقبائل ولجأوا إلى الدعاية والتشهير. وقد سجلت النصوص المعاصرة – المحلية والأجنبية – تفاصيل دقيقة عن الأوضاع التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأولى من القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، إذ استولى الخراب على المدن-العواصم وتحولت إلى مسرح للحروب والمؤامرات، فـ« كانت فاس في أيام هؤلاء [المتطلعين] على فرق وشيع لا يأمَن التاجر على نفسه إلا إن استجار بأحد من هؤلاء. ووقع من الفتن ما أظلم به جو فاس وأنتن أفقها الذي كان عاطر الأنفاس. وخلا أكثر المدينة واستولى عليها الخراب ودام الشر بين أهل العدوتين حتى كادت فاس تضمحل ويعفو رسمها » (**نزهة الحادي**، ص 343).

وفي خضم التطاحن بين زيدان والمامون، لم يتردد هذا الأخير في تسليم العرائش إلى الإسبان سنة 1609/1018، بعد أن كان المنصور يماطلهم في شأنها لمدة طويلة. وقد هز دخول الإسبان إلى العرائش مشروعية الأسرة السعدية برمتها بقية أيامها، إذ أسفرت كل هذه التقلبات عن تقلص ظل الدولة بحيث عجز كل من الأمراء المتصارعين على بسط نفوذه خارج أسوار الحاضرة التي يسيطر عليها. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها مولاي زيدان منذ سنة 1614/1022 لتوحيد المجال المغربي – بما في ذلك تفويضه أمر القيام بالجهاد بكل من سلا والرباط لعبد الله العياشي الذي يعتبر من أكبر مجاهدي هذه الفترة التي تلت مباشرة وفاة المنصور –، إلا أن وفاته سنة 1626/1037 قد عصفت بكل هذه الجهود وانحصر نفوذ الدولة السعدية في مراكش زمن حكم الأمراء الأربعة الأواخر، وهم عبد الملك (1631-1618/1040-1033) والوليد (1636-1631/1046-1040) ومحمد الشيخ الأصغر (1654-1636/1065-1046) وأبو العباس أحمد (1659-1654/1070-1065)، وهو ما سمح بظهور قوات محلية توزعت البلاد فيما بينها.

مؤشرات الحيوية المحلية

بعد الصراع المحتدم بين أبناء المنصور، أخذت التطورات السياسية في المغرب بعدا آخر تمثل في التحول الذي شهدته الزوايا في علاقتها بالسلطة السياسية، بحيث تطلع العديد من زعمائها إلى المزاوجة بين الدورين الديني والسياسي. ولم يكن هذا التحول سوى نتيجة منطقية للتفاعلات الطويلة الأمد التي عرفتها العلاقات بين الدولة السعدية والزوايا. فقد قامت الدولة السعدية كما أسلفنا على أكتاف الزوايا حيث بشر الجزوليون بدعوة السعديين وآزروهم في الحملات الجهادية التي شنوها سواء في السوس أو دكالة. وعلى الرغم من النكبات التي تعرض لها بعض رجال الزوايا في مراحل مختلفة من العهد السعدي إلا أن الأسرة السعدية ما فتئت تحظى بالدعم من لدن أشياخ المتصوفة.

على أن تسليم العرائش من قبل المامون إلى الإسبان سنة 1609/1018 واحتلال المعمورة سنة 1614/1023 كان له أثر كبير في تحول الزوايا من قوات داعمة للدولة السعدية إلى قوات مناهضة لها، إذ ساهم رجالاتها في تقليص النفوذ السعدي في المجالات النائية التي غدوا يتحكمون فيها، كما سنبينه لاحقا. غير أن التحول لم يكن نتيجة للتدخل الأجنبي فحسب، بل كان يرتبط أيضا بالتطورات العميقة للبلاد وبالموقف الذي عبر عنه أحد الطامعين في الحكم عندما قال : « إن أولاد المنصور قد تهالكوا في طلب الملك حتى فني الناس فيما بينهم وانتُهبت الأموال وانتُهكت المحارم فيجب الضرب على أيديهم وكسر شوكتهم » (**نزهة الحادي**، ص 303). أما أقوى الكيانات السياسية المهيمنة فإنها نشأت داخل البلاد ولم تكن لها صلة بالجهاد قبل تحكمها في المناطق السهلية حيث وظفت الإرث السعدي في مخططاتها الرامية إلى الاستيلاء على الحكم.

وأما رجال الزوايا فإنهم لم يظلوا مجرد زعماء مجاهدين كما كان عليه الأمر زمن الوطاسيين، بل أصبحوا زعماء سياسيين يتحكمون في مجالات واسعة ويسيطرون على موارد اقتصادية هائلة ويسعون إلى تشكيل مخزن أو دولة تتجاوز الحدود المحلية. ويمكن أن نفحص هذا الطرح من خلال إعطاء بعض النماذج من شمال المغرب وجنوبه.

في الجنوب المغربي

كان الصراع على أشده في الجنوب المغربي بين ثلاثة فاعلين أساسيين هم ابن أبي محلي ويحيى الحاحي وبوحسون السملالي؛ أما السعديون فإنهم أصبحوا يتقدمون في خضم هذا الصراع كمجرد كيان محلي لا غير.

وفيما يتعلق بابن أبي محلي، فقد زعم أنه من نسل العباسيين، وقام برحلة في طلب العلم إلى فاس حيث كان مقيما إبان وقعة وادي المخازن، إلا أنه تخلف عن المشاركة فيها. وقد عُرف بتآليفه الكثيرة في موضوع البدع التي انتشرت بالمغرب خلال بداية القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي فتجند لمحاربتها. وبعد رحلتيه العلمية والحجية، عاد ليستقر بالزاوية الدلائية قبل أن يغادرها إلى وادي الساورة ليدشن عمله ''السياسي'' مجاهرا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولما سلم المامون العرائش للإسبان دعا ابن أبي محلي الناس إلى الجهاد، فتمكن من إحكام السيطرة على الجنوب الشرقي، حتى إذا بسط سلطته على منطقة درعة، بدأ يتطلع إلى مدينة مراكش، فاقتحمها عنوة وطرد منها السلطان زيدان السعدي. وبدخوله إليها ظن أن الأمر قد استتب له فشرع في ضرب السكة باسمه، و« دبت في رأسه نشوة الملك ونسي ما بنى عليه أمره من الحسبة والنسك » (**الاستقصا**، 101/VI). غير أن حركته لم تدم سوى ثلاث سنوات حيث أوكل زيدان أمر القضاء عليه إلى يحيى الحاحي الذي هزمه فقُتل في المعركة واجتُزت رأسه وعُلقت على سور مراكش سنة 1614/1023 حيث ظلت معروضة نحوا من اثنتي عشرة سنة.

ولم يستطع زيدان السعدي أن يستفيد من تصفية ابن أبي محلي نظرا لاستئثار يحيى الحاحي بمراكش وإعلانه استقلاله عنه، إذ « استقر بدار الخلافة منها [...و] رام أن يتخذها دار قرار » (**نزهة الحادي**، ص 308). غير أن الضغط الذي مارسه أهل الجنوب وانتصار أهل مراكش للشرعية السعدية حالا دون ترسخ حكم يحيى الحاحي بالمدينة فعاد إليها زيدان سنة 1617/1026. وقد احتفظت المصادر بالمراسلات الهامة التي تبادلها هذا الأخير ويحيى المذكور، وهي مراسلات تعكس طبيعة العلاقة بين الرجلين من جهة وبين زاوية صغيرة والمخزن السعدي المنهار من جهة ثانية.

وعلى العكس من المصير الذي آل إليه كل من ابن أبي محلي ويحيى الحاحي، فإن بوحسون السملالي استطاع أن يوطد نفوذه ويحكم مجالا واسعا في الجنوب المغربي خلال عدة عقود حتى طبقت شهرته الآفاق. وقد اختلفت حركة بوحسون السملالي عن نظيراتها سواء في شمال المغرب أو جنوبه، حيث وضع أسسا وطيدة لبناء دولة مركزية، وتلقب بالسلطان وعُرف بألقاب أخرى مثل "بودميعة" و"صاحب الساحل" وأسس مدينة إليغ واتخذها عاصمة لإمارته. وقد اعترفت بعض الدول الأجنبية بحكمه وغدت تفاوضه وتعقد معه المعاهدات التجارية، وهو ما مكنه من جني أرباح طائلة من الصفقات التجارية ومن الحصول على العدة والعتاد فأهله كل ذلك للدفاع عن المجالات الشاسعة التي كان يسيطر عليها.

وعندما توطد نفوذ بوحسون السملالي في السوس تطلع إلى السيطرة على منطقة درعة وسجلماسة كلها مستغلا أوضاعها السياسية المضطربة، وهذا ما أدى به إلى المواجهة مع الزاوية الدلائية التي كانت تطمح هي الأخرى إلى السيطرة على ما وراء الأطلس المتوسط في اتجاه الجنوب. وقد احتوت الرسالة التي وجهها إليه الشيخ محمد بن أبي بكر الدلائي على كثير من التعنيف في حقه عندما دخلت جيوشه منطقة تافيلالت وأسرت المولى الشريف بن علي جد الأسرة العلوية، كما آخذته على تعسفه الضريبي وسوء معاملته للأهالي.

وعلى الرغم مما توحي به الرسالة من توتر، إلا أن وقعها كان إيجابيا عند بوحسون السملالي الذي انخرط في علاقات ودية مع الزاوية الدلائية. وتبعا لذلك تبادل الدلائيون والسملاليون الهدايا والزيارات، ولا أدل على التميز المؤقت لهذه العلاقات من تلك الرسالة التي وجهها محمد بن أبي بكر إلى السملالي والمتعلقة بطلبه تعيين أحد أتباع الزاوية الدلائية قائدا على سجلماسة واستجابة أبي حسون لهذا الطلب دون تردد (حجي، **الزاوية الدلائية**، ص 142). غير أن حبل الاتصال سرعان ما انقطع بين الجانبين، خاصة بعد وفاة محمد بن أبي بكر الدلائي وانصراف خلفه محمد الحاج إلى نشر سلطته في تادلا وبقية المغرب واشتغال بوحسون بحركات التمرد ضده بالصحراء، وهي التمردات التي انتهت بجلائه عن سجلماسة ودرعة وانحصار أمره في السوس.

في الشمال

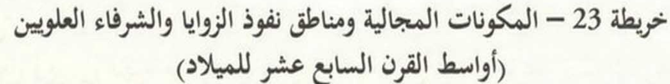
بالموازاة مع ما ذكر بالنسبة للجنوب، ظهرت في شمال المغرب عدة زعامات محلية، ولعل أهم ما يميزها أنها ارتبطت بالحركة الجهادية وبمقاومة الوجود الأجنبي على السواحل.

فهذه حركة عبد الله العياشي تنطلق من مزغان (مزيغن) حتى إذا ما توفي قائد أزمور ولى السلطان زيدان هذا المجاهد محله؛ غير أن العلاقة بين الرجلين لم تستمر على ما كانت عليه، إذ سرعان ما توترت بسبب الشعبية التي اكتسبها العياشي. وقد أجبره هذا التوتر على إخلاء منطقة دكالة واللجوء إلى مدينة سلا حيث نسج علاقات متميزة مع أندلسيي الرباط، ومنها قاد حملات جهادية على المعمورة والعرائش وطنجة ليتحول بفعل ذلك إلى "أمير للغرب" ويمتد نفوذه إلى شمال المغرب. وقد حظي بمساندة شخصيات مشهورة عرضت عليه أن يتولى السلطة؛ من بين هذه الشخصيات العربي الفاسي شيخ الطريقة الجزولية بفاس وشيخ الزاوية الناصرية في تامگروت بل وشيخ الزاوية الدلائية نفسها.

ولم يلبث العياشي أن واجه عدة مشاكل منها ما يرتبط بالتمرد المعتاد من قبائل الغرب وشمال المغرب، ومنها ما يرتبط بالعراقيل التي وضعها بعض الفقهاء المرتبطين بخدمة البلاط السعدي قصد إفشال مختلف محاولاته الجهادية، وذلك بدعوى أن « الجهاد لا يجوز إلا مع وجود الإمام » (**الزاوية الدلائية**، ص 144). ولما لاحظ العياشي أن أندلسيي الرباط شرعوا في التعامل مع الإنجليز والإسبان، استصدر فتوى بتكفيرهم واستفرد بالرباط وسلا، وطرد الموريسكيين منها فلجأوا إلى الاحتماء بزاوية الدلاء وحرضوا الدلائيين على مهاجمة العياشي، فتم القضاء على حركته في سنة 1641/1051.

والخلاصة أن حركة العياشي قد مثلت ظاهرة معبرة عن التحولات التي عرفتها بعض الزوايا في مغرب القرن السابع عشر الميلادي، إذ كانت عبارة عن ردة فعل ضد الاحتلال الأجنبي للسواحل المغربية الشمالية واقتناع قائدها بعدم قدرة السلطة المخزنية على مواجهته، بل والتساهل في التعامل معه. غير أن هذه الحركة سرعان ما استسلمت لقوة زاوية كبيرة كانت بداخل المغرب، وهي الزاوية الدلائية.

تنحدر هذه الزاوية من قبيلة مجّاط الصنهاجية، وقد أسسها أبو بكر الدلائي (943-1612-1537/1021) ولم تلبث أن أصبحت ملاذا لكل الثائرين خلال فترة الأزمة السياسية. وقد تمكن خلفه محمد الدلائي (1021-1637-1612/1046) من توسيع نفوذ الزاوية بالأطلس المتوسط وملوية إلى أن غدت أهم مركز ديني بهذه الجهات، مما أهلها للقيام بوظيفة التحكيم في النزاعات بين القبائل، خاصة منها تلك التي تتعلق بالمجالات الرعوية. وعندما تولى محمد الحاج سنة 1637/1046، تحولت الزاوية إلى قوة سياسية حقيقية منافسة للكيانات السياسية الأخرى. وخلال هذه المرحلة، تمكن الدلائيون من بسط نفوذهم على السهول إلى



خريطة 23 – المكونات المجالية ومناطق نفوذ الزوايا والشرفاء العلويين (أواسط القرن السابع عشر للميلاد)

أن استطاعوا السيطرة على شمال واد أم الربيع في سنة 1641/1051 فأصبح زعيمهم محمد الحاج الدلائي أمير الشمال بدون منازع على إثر إقصائه لحركة العياشي، وهذا ما شجعه على التطلع إلى أخذ فاس ومكناس في أفق بسط نفوذه على بقية البلاد.

وإذا كان الدلائيون قد نجحوا في تحقيق مطامعهم السياسية في الشمال، فإنهم أخفقوا في التمكن من الواحات على الرغم من الغارة التي شنوها على تافيلالت سنة 1646/1056، إذ أجبرهم كبير الشرفاء العلويين المولى الشريف على التراجع إلى حدود جبل العياشي الذي أصبح بمثابة حد فاصل بين الدلائيين والعلويين. وقد تصدر الدلائيون الزعامة السياسية بالمغرب لمدة طويلة، وكانوا أكبر المنافسين للإمارة العلوية الناشئة التي استطاعت في النهاية أن تطردهم من فاس ثم وضعت حدا لنفوذهم السياسي بهدم المولى الرشيد زاويتهم سنة 1668/1079.

ويبقى أن الإحاطة بأسباب صعود نجم الدلائيين بالمغرب رهينة باحتساب العلاقات التي استطاعوا نسجها مع الدول الأوروبية، وخاصة منها الدول المتوسطية إذ كانوا بمثابة مخاطبها الوحيد. ومما يشهد لهذا أن تكاثرت السفن الواردة من شمال المتوسط على مدينة سلا محملة بالسلع من مختلف الأنواع، وهو ما مكن الدلائيين من جني أرباح طائلة. ومما يؤكده كذلك أن الحركة التجارية مع أوروبا ومسألة تأمين السفن التجارية وتعويض الخسائر الناجمة عن أعمال القرصنة بالمدينة كانت محور كثير من المفاوضات وموضوع مراسلات كثيرة بين الطرفين. على أن ما كان يهم الدلائيين في علاقتهم التجارية مع أوروبا لم يقتصر على الأرباح الطائلة التي استخلصوها من السفن العابرة لمجالاتهم البحرية فحسب، بل إنه شمل بالإضافة إلى هذا ما كانوا يحصلون عليه من ذخيرة وأسلحة حربية متطورة سمحت لهم بمواجهة الخصوم.

الجمهوريات الموريسكية

على إثر مراسيم الطرد التي أصدرها ملوك إسبانيا توجه كثير من مسلمي ويهود الأندلس إلى الشمال الإفريقي بوجه خاص، فاستقر بعضهم بالمدن. إلا أن الاستقبال الذي خصص لهم قد تراوح بين الرفض والترحيب مما كان له بالغ التأثير على درجة انصهارهم في جماعات إخوتهم في الدين بالضفة الجنوبية للمتوسط. وفي المغرب انخرط معظم المسلمين من الوافدين في الحركة الجهادية انتقاما من مهجريهم الإسبان في مرحلة أولى ثم حاولوا أن ينظِّموا أنفسهم في عزلة تامة عن بقية سكان البلاد ولم يترددوا أحيانا في إعادة ربط الاتصال مع المسيحيين.

موريسكيو تطوان

لما كانت تطوان هي المرفأ المغربي الوحيد الذي بقي بيد المسلمين في الساحل المتوسطي، فقد قاد منه آل المنظري في بداية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي حركة الجهاد ضد برتغاليي سبتة والقصر الصغير وطنجة. وفي هذه الظرفية استقبل ثغر تطوان، بحكم هذه الوضعية، عددا من المهاجرين الموريسكيين المبعدين في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي؛ وكان أن ساهموا في أعمال القرصنة التي عرفتها المدينة فطبعوها بطابعها الخاص. وظلت المدينة خاضعة لسلطة "المقَدمين" إلى أن كان عهد السلطان أحمد المنصور، عندئذ تولى أمرها أولاد النقسيس فضبطوا شؤونها ابتداء من سنة 1597/1005 إلى غاية سنة 1672/1082، وذلك على الرغم من محاولات كل من العياشي والدلائيين السيطرة عليها.

موريسكيو الرباط

كانت ضفتا أبي رقراق (بورگراگ) المجال الذي هاجر إليه مسلمو إسبانيا بكثرة، وهناك تمكنوا من تنظيم أنفسهم في إطار جالية مستقلة. وقد هاجر سكان هورناتشو[10] إلى

10 تعني كلمة هورناتشو (Hornacho) الفرن الصغير، وهي تنطبق على قرية جبلية صغيرة تقع في منطقة (Extremadura) =

سلا والرباط حتى قبل إصدار قرار الطرد النهائي سنة 1609/1017 واستقروا بقصبة الرباط المعروفة اليوم بقصبة الوداية، وحصنوها وبنوا فيها الدور والقصور والحمامات. ولما صدر قرار الطرد النهائي، نزحوا بأعداد كبيرة فغصت بهم القصبة وازدحمت مدينة سلا فعملوا على توسيع مجال الرباط. وعلى الرغم من أن موريسكيي الرباط قد حافظوا على تنظيماتهم الداخلية إلا أنهم كانوا على علاقات متميزة مع المتنازعين على المدينة، زيدان السعدي والعياشي. فقد رأى فيهم العياشي جنودا يساعدونه في حروبه الجهادية، أما زيدان فكان يفكر في تجنيدهم في إطار جيش نظامي جديد له دراية كبيرة باستعمال السلاح الناري. وقد انخرط هورناتشو في العمل الجهادي-القرصني، غير أن عملياتهم لم تكتس طابع القوة والحدة إلا بعد احتلال الإسبان للمعمورة سنة 1614/1022. وقد توترت علاقات الموريسكيين بالسلطة السعدية في مراكش على إثر تجنيد زيدان لأربعة آلاف منهم لمحاربة بوحسون في درعة، وهو ما ترتب عنه فرارهم والرجوع إلى سلا حيث انتفضوا على والي زيدان بها. وقد تطلبت هذه الانتفاضة من زيدان اللجوء إلى القبائل المجاورة من أجل تهدئتها. ويبدو أن التوتر في العلاقات بين السعديين والموريسكيين كان نتيجة طبيعية للشعور بالاستغلال من قبل المخزن من جهة، وعدم ارتياح القبائل المجاورة للرباط لوجودهم بالمنطقة من جهة ثانية. فقد شعرت القبائل المجاورة باحتكار الموريسكيين للتجارة والثروات المادية والنفوذ المعنوي، في حين شعر الموريسكيون بأنهم أجانب. وبهذا الصدد ورد في عدد هام من الوثائق الإسبانية المؤرخ بعضها بسنة 1040-1041/1631 أنهم شرعوا في مراسلة الملك الإسباني من أجل تسليمه قصبة الرباط مقابل السماح لهم بالعودة إلى بلدهم الأصلي.



85. صورة جوية لقصبة الوداية بالرباط

أمام هذه الوضعية، أمكن لحركة العياشي أن تتيح الفرصة للموريسكيين كي يتخلصوا من وطأة المخزن السعدي، غير أن هذا الانفراج لم يكن كافيا لضمان استتباب أمر "الجمهورية الموريسكية"، إذ ظلت تعاني كثرة القلاقل وعدم الاستقرار بفعل الصراع الذي شب بينهم وبين العياشي، ثم بين

بالقرب من الحدود البرتغالية الحالية، وكان عدد سكانها زمن الطرد 500 1 نسمة، وقد نفذ قرار الطرد في جميع سكانها وهم الهورناتشيروس، ولم يستثن منهم أحد.

المكونات الاجتماعية للجمهورية نفسها، أي بين الأندلسيين وهورناتشو. وقد ساهمت التدخلات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية والإسبانية في إذكاء هذا الصراع وتأجيجه.

وقد وجد العياشي في تعامل الموريسكيين مع الأجانب وفي الصراعات الداخلية حجة كافية لتكفيرهم واستصدار فتوى لتجويز محاربتهم، خاصة بعد اصطفاف الأندلسيين إلى جانبه ضد هورناتشو، فتمكن من السيطرة على المدينتين، وهو ما دفع بالموريسكيين إلى الاستنجاد بالزاوية الدلائية فاستجابت لدعوتهم وكان من نتائج ذلك أن تم القضاء على حركة العياشي كما أسلفنا لولا أن الدلائيين قد استولوا على المدينتين وأحكموا قبضتهم عليهما، فلم يجد الموريسكيون بدا من القبول بهذه الوضعية. إلا أنه سرعان ما عاودهم الحنين إلى الاستقلال مرة أخرى فرغبوا في الانفصال عن الدلائيين وجددوا الاتصال بالأمير السعدي في مراكش. لكن محمد الحاج الدلائي تصدى لهم وحاصرهم، ولم تفلح مساعدات أتراك الجزائر وسلطان مراكش في رفع الحصار عنهم، فطردهم محمد الحاج الدلائي من القصبة ولم يبقِ بها إلا ذوي الأصول غير الأندلسية من الجنود.

وتجدر الإشارة إلى أن موريسكيي تطوان والرباط لم تكن لهم مؤهلات كافية لإقامة إمارات مستقلة قادرة على الصمود لفترة طويلة، فاضطروا إلى الانصهار داخل المجتمع المغربي، مع المحافظة على تقاليدهم وعاداتهم وطبعوا المدن التي استقروا بها بطابع خاص تجلى أساسا في المنشآت العمرانية التي شيدوها بكل من تطوان والرباط وسلا.

بدايات حكم جديد

يعرف الشرفاء العلويون في المصادر القديمة باسم شرفاء سجلماسة وباسم الفيلاليين، وهم ينحدرون من الفرع الحسني. وأول من وفد منهم إلى المغرب الحسن بن القاسم المعروف بالداخل – جدهم الأعلى – ووافق حلوله بتافيلالت ظهور المرينيين. وقد اختلفت الروايات في سبب قدومه فذكر بعضها أنه رافق الحجاج المغاربة العائدين من الديار المقدسة بطريقة تلقائية، كما ورد في البعض الآخر أنه قدم تلبية لدعوة وجهها إليه وفد من الحجاج الفيلاليين بالينبع بالحجاز رغبة منهم في التبرك به لتصلح محاصيل تمورهم. وحسب هذه الراوايات يكون مسار هؤلاء الشرفاء شبيها بمسار شرفاء حسنيين آخرين، هم السعديون. وتجدر الإشارة إلى أن مجيء العلويين قد تزامن مع نزوح مجموعة كبيرة من القبائل العربية إلى المغرب. ومن ثم، يمكن التساؤل عما إذا كان مجيئ هؤلاء الشرفاء جميعا – سواء منهم السعديون أو العلويون – قد اندرج ضمن هجرة عرب المعقل الذين بسطوا هيمنتهم على الواحات المغربية في أوائل العهد المريني. وإذا كنا نتوفر على اسم جدهم الأعلى، فإن الغموض يكتنف تاريخهم فيما بين القرنين السابع والحادي عشر للهجرة/الثالث عشر والسابع عشر للميلاد، وباستثناء بعض الحالات النادرة، فالظاهر أنهم لم يضطلعوا بأدوار سياسية حاسمة وربما اقتصروا على المساهمة

في التحكيم في القضايا العامة وفض النزاعات الخاصة إسوة ببقية الصلحاء والشرفاء. أما أول من نال منهم درجة الزعامة السياسية فهو المولى الشريف المعاصر للمولى زيدان السعدي.

نحو بروز الحركة العلوية

في خضم الصراعات التي تلت وفاة المنصور، أثارت منطقة تافيلالت، على النحو الذي أشرنا إليه سابقا، أطماع كل من الدلائيين والسملاليين، فاختار أهلها سنة 1631/1041 مبايعة المولى الشريف (1041-1045/1631-1635) زعيما محليا للدفاع عنها وعمره إذاك اثنان وخمسون سنة. وسرعان ما تكونت طائفتان متعارضتان بتافيلالت، إذ استنجدت تابوعصامت بمحمد الحاج الدلائي في حين استعان المولى الشريف ببوحسون السملالي. ومع أن حملة محمد الحاج على قصر السوق (الرشيدية) سنة 1044/1634-1635 لم تسفر سوى عن احتلال بعض المراكز مثل گلميمة وتابوعصامت، فإنها وفرت له إمكانية مراقبة الواحة من ناحيتي زيز وغريس. وفي السنة الموالية، أي سنة 1045/1635-1636، تخلى المولى الشريف عن الأمر، فاختار أهل تافيلالت أحد أولاده المولى مَحمد للولاية بعده. إلا أن نفوذ العلويين لم يتجاوز مع هذا المستوى المحلي إذ ظل هؤلاء الشرفاء إلى حدود هذا التاريخ يستندون في زعامتهم على نفوذهم الديني والروحي أكثر من اعتمادهم على القوة السياسية والعسكرية.

وعندما تعرضت تافيلالت من جديد لمهاجمة الدلائيين، بسط المولى مَحمد (1045-1075/1635-1664) سيطرته على خصومه، أهل تابوعصامت. وعلى الواجهة الأخرى، تمكن بوحسون من احتجاز المولى الشريف؛ وأثناء هذا الاحتجاز، أهداه إحدى إمائه لخدمته ويتعلق الأمر بإحدى نساء قبيلة المغافرة، وهي أم المولى إسماعيل.

ويبدو أن المولى مَحمد قد فطن بسرعة إلى أنه لن يستطيع تأسيس أي بناء مستقر بتافيلالت أمام الخطر المزدوج الذي كان يتهددها. من هنا أتى تطلعه إلى مجال يقع في منأى عن هجمات كل من الدلائيين والسملاليين، فلم يكن هذا المجال سوى المغرب الشرقي وما جاوره من تراب المنطقة الوهرانية، حيث كانت سيطرة الأتراك هشة لا تكاد تتحكم في القبائل العربية. وأمام عجز الأمير العلوي عن مواجهة القوتين الدلائية والسملالية، لم يكن له بد من الاعتماد على هذه القبائل العربية ذات البأس الشديد. ومع هذا فالظاهر أنه يصعب الحديث حتى الآن عن هذا الرجل كمؤسس، إذ أنه كان يكتفي بالفوائد المادية المباشرة التي كان يجنيها من تحركاته ولم يحاول أن يتسغل سياسيا مجموع مكتسباته الحربية التي لم تَعدُ أن كانت مجرد مكتسبات عابرة.

لقد توجه هذا الشريف إلى سهل أنگاد واعتمد على الأحلاف من قبائل المعقل ولم يلبث أن تزعم جبهة مناوئة للحضور التركي بالمنطقة، وقاد سلسلة من الحركات ببلاد

بني يزناسن – حلفاء الأتراك – قبل أن يتوجه صوب تلمسان وتاهرت والأغواط، حتى إذا حاول الأتراك إبعاده عن هذه المناطق لم يجدوا أمامهم إلا الخراب ومناوءة السكان. ولما كان الأمير العلوي يخشى المواجهة المباشرة مع الأتراك، فإنه قبل التفاوض مع البعثة التركية الموفدة إليه، وتعهد بعدم تجاوز وادي التافنا نحو الشرق. أما الأتراك فكانوا يبحثون من جهتهم عن إبقاء الوضع على ما كان عليه فيما يتعلق بحدود إيالتهم مع المغرب. والنتيجة أن أصبحت للمولى مَحمد منطقة نفوذ خاصة لولا أنها غير مكتملة التنظيم، كما أنه قد ضمن دعم مجموعة من القبائل المستعدة للسير في ركابه وإن لم ترق إلى مستوى جيش مكتمل الترتيب.

وعلى صعيد آخر استنجد أهل فاس بالمولى مَحمد بعد أن انتفضوا ضد الحكم الدلائي، فدخل فاس الجديد قبل أن يضطر إلى مغادرتها على إثر تحرك الدلائيين إليها. وخلال مدة من الزمن، لم يقم بأي مبادرة، لكن استقلال فاس عن نفوذ الدلائيين بقيادة أحد المغامرين المعروف بالدريدي قد حفز الأمير العلوي على التحرك نحو الشمال، فغزا الحياينة إلا أنه اضطر أمام استنجاد أهل فاس بالدلائيين إلى التراجع مجددا نحو سجلماسة. وهكذا يتضح أن المولى مَحمد لم يدخل أبدا في مواجهة مباشرة مع الدلائيين ولا مع الأتراك؛ وقد ظل على نفس النهج إلى أن كانت نهايته على يد أخيه المولى الرشيد سنة 1664/1075. وسوف يعمل هذا الأخير على اقتفاء أثره مع التحلي بالمزيد من الصرامة والطموح السياسي وبعد النظر.

توحيد المجال المغربي من جديد

يتبين مما سبق أن أوضاع المغرب كانت مهيأة لميلاد حكم جديد، وأن نفوذ أقوى الأسر الحاكمة المحلية كان يشهد تدهورا سريعا في جو من الفوضى الشاملة. فقد انهار حكم السعديين بمراكش، أما السملاليون فتوفي كبيرهم بوحسون وخلفه ابنه سيدي أوعلي الذي لم يستطع الحفاظ على نفوذ إمارته بالمناطق الواحية، وأما الدلائيون ففقدوا سيطرتهم على الشمال والغرب. يضاف إلى هذا بسط الشيخ أعراس لنفوذه على منطقة الريف، واستئثار الدريدي بفاس الجديد واستشراء الفوضى بفعل الصراع بين أحياء فاس البالي. وهكذا عاشت البلاد حالة من الوهن الاقتصادي والفوضى الاجتماعية والتمزق السياسي، مما جعلها مهيأة أكثر من أي وقت مضى لقبول طاعة من استطاع القضاء على مختلف هذه القوى المنهارة.

وبالعودة إلى الأشراف العلويين، فإن المولى الرشيد قد نجا بنفسه فرارا من أخيه المولى مَحمد بسجلماسة بعد وفاة والده سنة 1659/1069، وتجول عبر أقاليم البلاد، من تدغة إلى دمنات فالزاوية الدلائية حيث أكرم الدلائيون وفادته قبل أن يطلبوا منه الرحيل. ولما حل بأزرو، كون فرقة صغيرة من الأتباع توجه بها نحو فاس الجديد حيث أمده الدريدي أيضا ببعض المؤونة وقدر من المال، وطلب منه هو الآخر مغادرة البلد. وهكذا يكون المولى الرشيد

قد لاقى الترحيب في كل مكان حل به وإن اقترن ذلك الترحاب بالتوجس. ويبقى أن هذه التحركات قد مكنته من الاطلاع على أحوال البلاد والتعرف عليها عن كثب.

وقد اقتفى المولى الرشيد (1075-1082/1664-1672) أثر خطة أخيه حين توجه إلى المغرب الشرقي الخالي من أي سلطة منذ أن غادره المولى مَحمد نحو تافيلالت، ولم يعمد إلى تكثيف الغزوات، بل ركز على تأسيس قاعدة ترابية معتمدا على عرب معقل، حلفاء أخيه من قبل، ولا سيما زعيمهم السواطي، الذي تحالف معه عن طريق المصاهرة؛ كما تحالف أيضا مع قبائل بني يزناسن. ومع هذا فإن سلطته لم تتنامَ إلا ببطء شديد، إذ تطلبت منه السيطرة على المغرب الشرقي سنوات طويلة. ويبدو أنه استولى خلال هذه الفترة على ثروات يهودي غني كان يسكن قرية دار بن مشعل ببني يزناسن. ومع أن هذه العملية لا تعدو أن تكون عملية سطو عادية، إلا أن الأساطير حرفتها جاعلة من اليهودي بن مشعل ملكا لتازة ومنطقتها، بحيث كان يفرض على أهل فاس أن يهدوه فتاة كل سنة. وهو ما حذا بالمولى الرشيد، حسب هذه الأساطير، أن يتنكر في زي الشريفة الشابة المهداة إلى اليهودي، مع إخفاء أربعين طالبا في أربعين صندوقا كانت قد خصصت لحمل مهر الفتاة، وهكذا يكون الأمر قد انتهى بمقتل اليهودي وبناء "الشريف بالشريفة". فقامت منذئذ صداقة متينة بين المولى الرشيد وطلبة فاس، وكان ذلك الأصل في الاحتفال بسلطان الطلبة بهذه المدينة[11].

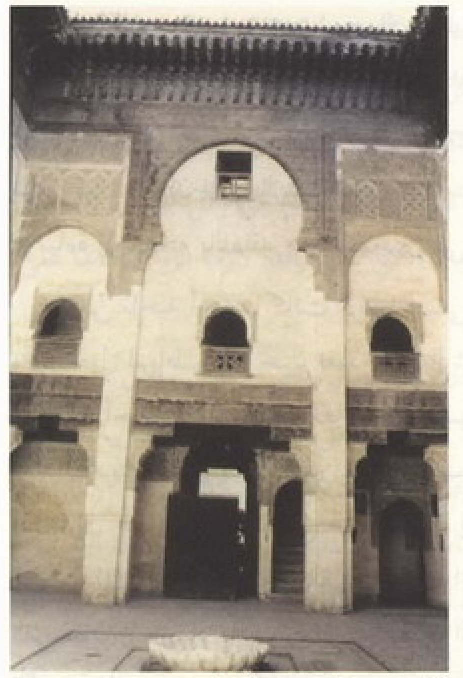
وبعد أن تمكن المولى الرشيد من السيطرة على المغرب الشرقي، استشعر أهل فاس الخطر فاستنجدوا بالحياينة وتزودوا بالخيول والسلاح. واضطر هذا الأمير أمام ذلك إلى اتخاذ تازة عاصمة له، فشيد بها دارا للمخزن غير بعيد عن البستيون السعدي في الجهة المقابلة لدار مخزن الموحدين والمرينيين بالجنوب الشرقي للمدينة. وفي سنة 1076/1665-1666، نصب الحصار على مدينة فاس، ودخلها بعد أن فر منها الدريدي وابن الصغير كبير حومة اللمطيين وابن صالح كبير حومة الأندلس، ثم تقبض عليهما وقتلهما. وبعد أن تم له الأمر في دخول فاس، أصبح يتطلع إلى توحيد بقية البلاد. وبما أن خصومه لم يتمكنوا أبداً من توحيد جهودهم، فقد استطاع القضاء عليهم واحدا تلو الآخر. وفي الأخير استطاع أن يطرد غيلان من القصر الكبير ويلقي القبض على آل النقسيس والأعيان الموالين لهم بتطوان، واضعا بذلك حدّاً لاستقلال هذه المدينة الأندلسية الصغيرة.

وبمجرد ما استتب له الأمر بشمال المغرب، وجه أنظاره نحو الأطلس المتوسط حيث هزم الدلائيين سنة 1079/1668، ورحّل أهل الزاوية إلى فاس ثم إلى تلمسان، وبذلك يكون قد قضى على أخطر منافسيه. إلا أن جبهة صنهاجة الأطلس المتوسط ما لبثت أن تقوت من

11 عن هذا الاحتفال وطقوسه، انظر:

P. De Cenival, "La légende du Juif Ibn Mech'al et la fête du sultan des Tolba à Fès", *Hespéris*, V, 1925, 137-218.

جديد، فشكلت بذلك عقبة كأداء أمام الأسرة الحاكمة الجديدة. وقد تمكن المولى الرشيد من دخول مراكش في سنة 1668/1079، فقتل زعيم الشبانات بها. وفي سنة 1081/1670-1671 ضم السوس والأطلس الصغير، وقضى على نفوذ أسرة أبي حسون السملالية، فاستتب له الأمر على إثر ذلك بالمغرب كله، ثم عاد إلى فاس حيث شيد مدرسة الشراطين والقصبة المعروفة اليوم باسم الشراردة، وشحنها بگيش الشراگة، ثم أقرض تجار فاس الأموال الهامة لتحفيز الحركة الاقتصادية بالعاصمة الشمالية. إلا أنه لم يتمكن من جني ثمار جهوده، إذ جمح به جواده ثاني يوم عيد الأضحى سنة 1082/1672 بأحد أجنة أگدال بمراكش، فهشم جمجمته على فرع شجرة، فدُفن بمراكش أولا قبل أن تُنقل رفاته لاحقاً إلى فاس وتُوارى بضريح سيدي حرزهم.


86. مدرسة الشراطين (فاس)

استتباب أمر الدولة العلوية : السياق والتطور

تبعا لما يسري على الدول الناشئة من ضرورة أخذ الظرفية المحلية الخاصة بعين الاعتبار في تثبيت الحكم، فإن الدولة العلوية قد واجهت هذه الظرفية نفسها مع مراعاة كل ما يحيط بها من معطيات متميزة على المستوى الدولي. فبالنسبة لهذا الجانب الأخير يلاحظ أن ما نشر من سلسلة **المصادر المحفوظة لتاريخ المغرب** (*SIHM*) لا يكاد يسعف الباحث حتى الآن في مقاربة تطور العلاقات المغربية الأوروبية على عهد المولى الرشيد. ومع هذا فإن هذه الوثائق تساعد على تصور السياسة الأوروبية لهذا السلطان على وجه التقريب، وتمكن بالتالي من ضبط مشاعره تجاه القارة المجاورة بالشمال.

وفي هذا الصدد، صدرت المبادرة الأولى عن فرنسا في عهد لويس الرابع عشر وذلك بعد أن استقرت إنجلترا بمدينة طنجة، مما حذا بوزير البحرية الفرنسية كولبير (Colbert) إلى التفكير في تأسيس مجموعة من المراكز التجارية على الساحل الريفي لا بالحسيمة فحسب، ولكن بالجزر الجعفرية كذلك. غير أنه سرعان ما تخلى عن هذه المشاريع فتبناها تجار من مرسيليا بهدف إقامة مركز تجاري بمدينة الحسيمة نفسها، من هنا تكونت شركة المزمة (Compagnie des Albouzémes) التي انتهى بها الأمر إلى التمركز بالريف وقام وكيلها رولان فريجوس (Roland Fréjus) بالسفر إلى مدينة تازة لمقابلة المولى الرشيد. وقد ترك هذا الشخص

الذي لم يكن ينأى بنفسه عن بعض السخافات وصفا مفصلا مليئا بسمات الرضا عن الذات بمناسبة القيام بمهمته لدى الشريف. وكان المولى الرشيد في حاجة إلى الحصول على الأسلحة للسير قدما في مشاريعه التوحيدية. إلا أن رولان فريجوس، بصفته وسيطا، لم يتمكن من الحصول على البارود والأسلحة المطلوبة من إسبانيا؛ إذ ذاك قرر السلطان اعتقاله ورفض إبرام أي اتفاق مع شركة الشرق (Compagnie du Levant) التي حلت محل شركة المزمة المذكورة : ذلك أن المولى الرشيد الذي كان منشغلا باستكمال وحدة البلاد لم يكن يرغب في الإساءة إلى سمعته بالتعاقد مع المسيحيين كي لا يتورط تورط السعديين من قبل.

ومن ناحية أخرى، كانت فرنسا تسعى إلى القضاء على القرصنة السلاوية، خصوصا وأن دخول الرباط وسلا تحت نفوذ المولى الرشيد لم يغير من وضع القرصنة شيئا. وهكذا ظل القراصنة أحرارا في أنشطتهم مقابل أداء رسوم معلومة للسلطان فاضطرت فرنسا إلى تنظيم حملتين بحريتين تأديبيتين متتاليتين ترتب عليهما إلحاق الضرر ببعض السفن مع محاصرة مصب أبي رقراق عبثا دون أن تفضي هذه العملية إلى ولوج الوادي أو إنزال العسكر على ضفافه. وتبعا لذلك، استمر نشاط القرصنة دون انقطاع. وعند نهاية عهد المولى الرشيد، احتاج الفرنسيون إلى إيفاد بعثة مكونة من رهبان الشفاعة (Pères de la Merci) لافتكاك عدد من الأسرى المسيحيين. وهكذا يبدو من خلال الوثائق المتيسرة أن سياسة المولى الرشيد كانت محكومة بالانعزال من جراء الحذر الذي كان يطبعها تجاه القارة الأوروبية.

وبالقضاء على القوات المحلية، حلت أسرة شريفة حاكمة جديدة محل الأسرة السعدية المنهارة. وعلى غرار سابقيهم، لم يعتمد الشرفاء العلويون على تحرك بمجموعة إثنية مخصصة، كما أن تبوؤهم الحكم لم يكن مؤشرا على صدارة منطقة معينة، بدليل أن المغرب الشرقي لم يلعب سوى أدوار مؤقتة على عهد العلويين بينما اضطلع السوس ومراكش بأدوار أساسية طوال مدة حكم السعديين. ومن جهة أخرى لم يمثل الجهاد عاملا مؤثرا في تنامي الحكم العلوي، بل إن النسب الشريف نفسه لم يؤثر سوى بكيفية هامشية ضعيفة. ذلك أن السلطة الجديدة قد نبعت من مبادرات فردية تقع بين الغارة والهجوم المنظم، إلا أنها تمخضت عن غزو شامل للبلاد بكيفية ممنهجة. وإذا كان المولى الرشيد قد اعتمد على جيش/"گيش" مكون من القبائل العربية في الغالب، فإنه من الصعب التعرف على درجة توظيفه للشعور بالانتماء المشترك للعصبية العربية في مواجهة التوسع الصنهاجي المتمثل في أتباع الدلائيين. ومهما يكن من أمر، فالمؤكد أنه عول على الإسلام الرسمي ومجموعة معينة من العلماء. وهكذا تمكن من تحقيق النصر في غزواته رغم ضعف الوسائل لكون البلاد كانت في حالة تمزق شديد ناتج عن تدهور طويل الأمد. ولم تستطع الإمارات الهشة التي كانت تتقاسم المغرب أن تتوحد لمواجهة الشريف، فتمكن من الفوز وتوحيد البلاد وإعادة الاستقرار، فجمع أشتات البلاد من جديد دون أن يقف عند طبيعة الوسائل المستعملة

لتلك الغاية، إذ واصل مبادراته تارة بصرامة وأخرى بمرونة. ومع هذا فإن توحيد البلاد لم يعالج العديد من القضايا التي ظلت معلقة.

لا شك أن معالجة أزمة الزوايا قد تمت بكيفية عاجلة بعد أن بلغت مداها السياسي لكي تختفي بعد غزوات المولى الرشيد. ولعل هذا الانهيار شبه الكامل يعود إلى أسباب عميقة. فقد خف الطابع الديني لهذه الأزمة بصورة تدريجية خلال مرحلتها الأخيرة، إذ شهدت الساحة تصارع بعض الأقاليم أو المجموعات الإثنية تحت قيادة زعماء كانوا من أهل المغامرة بقدر ما كانوا من أهل التصوف، فبَدَت بذلك الطاقة الروحية التي تعتبر رافدا لأزمة الزوايا وكأنها على شفير الانحدار.

بيد أن سائر القضايا الأخرى التي أطرت وضع المغرب من حيث الحال والمآل قد ظلت محتفظة بكامل الحدة التي كانت تتسم بها من قبل. لقد استفحل مشكل القبائل العربية، القائم منذ القرن السادس للهجرة/الثاني عشر للميلاد، عندما انضاف إليه مشكل القبائل الأمازيغية الذي سوف يتجسد بصفة رئيسية في شكل تحركات واسعة المدى من قبل صنهاجة الأطلس المتوسط نحو الشمال والغرب. وعلاوة على هذا، طُرح مشكل الجيش بكامل الحدة منذ أن تشتت مرتزقة الجيش السعدي، لا سيما أن تلاشي التقاليد المخزنية القائمة منذ عصر الموحدين لم يكن ليوفر الأسس الفكرية أو المادية الداعمة لأي حكومة تستحق الذكر. وفي الأخير، فقد كان من اللازم تحديد الموقع الذي كان على المغرب أن يتبوأه على الصعيد المتوسطي.

وهكذا ظلت كل هذه القضايا معلقة بدون أجوبة عند وفاة المولى الرشيد. وإذا كان خلفه المولى إسماعيل قد وجد لها أجوبة آنية استعجالية في معظم الأحيان، فإن هذه الأجوبة المؤقتة قد رسمت معالم سياسة خاصة أصبحت شبه قارة بالنسبة للأسرة الحاكمة. ويبقى مع هذا أن منجزات المولى الرشيد في مجال التمهيد قد ظلت هشة الأركان، إذ قامت القلاقل من جديد غداة وفاته، ولم ينعم المغرب بشيء من الهدوء والاستقرار كما كان الشأن غداة غزو كل من المرابطين والموحدين والمرينيين، بل إنه لم يحظ ولو بالهدوء النسبي الذي ميز المراحل الأولى من تاريخ الدولة السعدية.

المولى إسماعيل: تشييد المخزن العلوي ومحدوديته

سبق أن تتبعنا كيفية تأسيس الإمارة العلوية بتافيلالت ووقفنا على طريقة مواجهتها للقوى المنافسة في مجموع التراب المغربي على يد كل من المولى محَمد والمولى الرشيد. إلا أن الوفاة المفاجئة لهذا الأخير قبل أن يتمكن من توطيد الحكم الناشئ لم تَخلُ من مخاطر من شأنها أن تفضي إلى النكوص. فإذا كان الأميران مَحمد والرشيد قد انشغلا بمحاولة جمع شتات البلاد، فلقد كان على المولى إسماعيل (1082-1139/1672-1727) أن يتولى مهام توطيد

المكتسبات ويشيد أركان السلطة الفتية عبر تأسيس جيش منظم وإقامة تراتيب إدارية قارة، بما فيها الجباية، حتى يستطيع القضاء على الحركات التمردية الداخلية أو المدعومة من الخارج ويمهد الأطراف ويعيد الأمن والاستقرار ويسترجع الثغور ويقيم العلاقات مع الدول الأجنبية على أسس جديدة. ولم يلبث أن برز اسمه في النهاية كواحد من جملة الفاعلين الأساسيين بغرب المتوسط وأصبح عهده بالنسبة للإخباريين معيارا لعهود سابقة وأخرى لاحقة نظرا لطول مدته وكثرة مستجداته.

وما من شك في أن تموقع العهد الإسماعيلي بين أزمتين عميقتين ممتدتين كالأزمة الحادة لما بعد وفاة المنصور ثم الأزمة القياسية التي تلت وفاة المولى إسماعيل نفسه قد جعل العديد من الإخباريين المغاربة أو المؤلفين الأجانب يضفون على السلطان وعهده مسحة أسطورية تكاد تحجب الصورة الواقعية المعقدة للمجريات التاريخية الفعلية[12]. في مثل هذه الوضعية ليس غريبا أن ينال شخص السلطان النصيب الأوفر من الأَسْطَرَة عند رسم صورته في الذاكرة إما بألوان زاهية أو قاتمة مبالغ فيها. فإذا كانت بعض النصوص – ولا سيما المغربية – قد رأت فيه السلطان القاهر بالحق، المحيي لرسوم الدولة، الذائد عن حرمة البلاد والعباد ثم الساهر على تنفيذ شروط البيعة والمستحق بالتالي لألقاب الخلافة، فإن نصوصا أخرى – ولا سيما الأجنبية – قد ألحت على استبداديته ونزعاته الدموية وشدة بطشه وأخذه بالقسوة والقهر الجبائي للرعية. ولعل الواقع التاريخي إنما كان مزيجا من الصورتين مع تداخل هذه السمات المتعارضة وتمايزها حسب الحالات والظروف. وما يمكن التشديد عليه أن السلطان إسماعيل كان رجل دولة ذا همة عالية، خبر الناس والحياة في مجتمعه الصحراوي الأصلي قبل أن تُصقل مؤهلاته التدبيرية في كنف أخيه المولى الرشيد أيام خلافته له بكل من فاس ومكناس، فارتبط تشدده مع الرعية والأجانب – بل ومع أبنائه أيضا – ارتباطا وثيقا بترسيخ مركَزة الدولة والتحكم فيها من غير مبالاة باحتجاجات العلماء أو نصائحهم. ومن جملة دواعي كل هذا أنه تسلم الحكم في ظروف غير عادية.

المعضلات الماثلة في مطلع العهد الإسماعيلي

إذا كان السلطان إسماعيل قد تمكن من فرض « طاعته [على] جميع [شمال] المغرب إلى تلمسان وجميع بلاد الصحراء وتوات وفگيگ وأطراف السودان وعلى تيغاز وسوس الأقصى » (**تاريخ الضعيف**، 1986، ص 98)، فالواقع أنه قضى زهاء ربع قرن في التأسيس لهذه النتيجة. وإذا كانت المصادر لم تسجل أي معارضة تذكر بصدد بيعة مكناس ثم بيعة فاس

12 من المرجح أن عهد السلطان إسماعيل عرف تردد سنوات الجدب، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نتائج دراسة ستوكتون (Stockton) حول تاريخ دورات المناخ بالاعتماد على مقاطع جذوع الأشجار، لكن تدخل المخزن لمحاصرة آثار الجفاف بفتح مخازن الحبوب في المدن جعل تلك الآثار محدودة، مما أوحى بكون ذلك العهد كان عهد رخاء دائم حسب ما ترويه النصوص التقليدية، في حين أن ذلك إنما كان يرجع إلى الدور المنظِّم للدولة.

وسائر مناطق الغرب، إلا أنها تلح على تخلف بيعة مراكش وأخذ هذه المدينة ببيعة ابن أخيه أحمد بن محرز الذي كان قد دعا لنفسه بتافيلالت فكان ذلك بمثابة الإعلان عن بروز جملة من القضايا التي كان على السلطان أن يواجهها من أجل ترسيخ بنيات السلطة الفتية. تتمثل هذه القضايا في حركات التمرد الأسروية والمحلية بالجنوب ثم في معارضة الحواضر بالشمال وانتفاضة صنهاجة الأطلس المتوسط وتمردات الزوايا فضلا عن الأخطار الخارجية المتمثلة في التدخلات المتكررة من لدن أتراك الجزائر واستمرار الاحتلال المسيحي لجملة من الثغور الواقعة بسواحل الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

لقد سبق لابن محرز أن طالب بالحكم على عهد عمه المولى الرشيد. وعاود الكرة على إثر وفاته واستند إلى دعم بعض قبائل الجنوب مثل عرب سوس فاحتل مدينة مراكش، مما حذا بالسلطان الجديد إلى التوجه نحو الجنوب حسما لاستفحال أمره. وعلى الرغم من هزيمة ابن محرز ودخول السلطان عنوة مدينة مراكش، فإن ابن محرز تراجع صوب جنوب الأطلس واستمر في مناوءة حكم المولى إسماعيل خلال سنين طويلة حصل فيها على دعم أتراك الجزائر ومبايعة بعض حواضر الشمال مثل فاس وتطوان بصفة مؤقتة. وهكذا، فكلما ظهر ابن محرز في منطقة توجه السلطان إليه بجموعه فيتراجع إلى الصحراء ليظهر من جديد في منطقة أخرى. وقد دامت حركته زهاء أربع عشرة سنة (1082-1096/1672-1685) استقر خلالها لمدَدٍ متفاوتة في تارودانت حتى أطلقت عليه النصوص لقب "صاحب تارودانت". والواقع أن حركته لم تكن مجرد مطالبة بالحكم بقدر ما كانت تعبيرا عن مصالح محلية جنوبية متجذرة، مما يفسر استمرار نفس الوضع بعد مقتله بنواحي تارودانت سنة 1685/1096. وهكذا وجد المعارضون لحكم المولى إسماعيل، لا سيما المنتمون منهم إلى الأسرة العلوية من بين إخوة السلطان وأبنائه أنفسهم، مرتكزا متينا في المناطق الجنوبية الواقعة بين السوس وتافيلالت، معتمدين في ذلك على المؤهلات المادية التي تخولها موارد التجارة الصحراوية وعلى بُعدِ هذه المناطق عن العاصمة بالشمال وكذا على ضعف ثقافة الضوابط المحدِّدة للمشروعية والوِلاية والولاء.

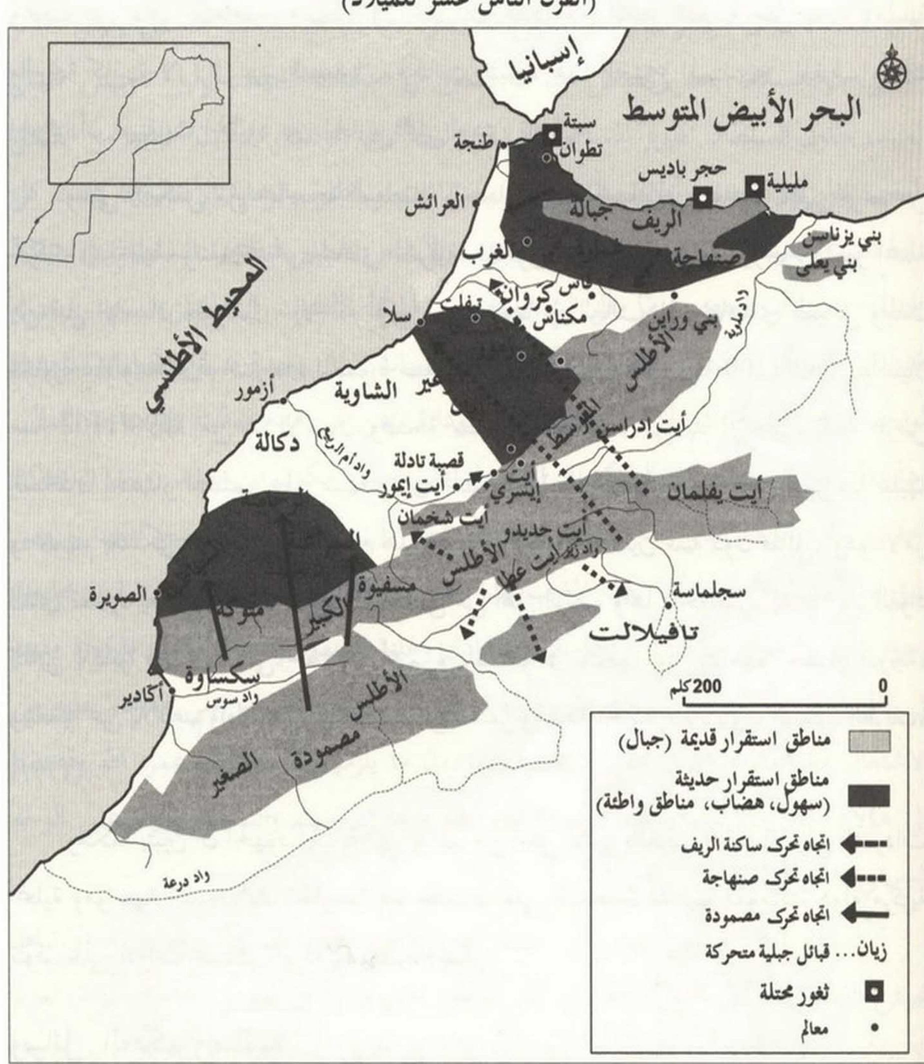
وكلما التقت مصالح المتمردين من الأسرة العلوية أو من غيرها من الأسر مع مصالح الحواضر الشمالية وخاصة فاس وتطوان، يلاحظ تنامي خطر العودة إلى تشتت البلاد وتراجع السلطة الناشئة. هذا ما حصل عندما تسامع خبر قيام ابن محرز إذ عادت أسرة آل النقسيس إلى تطوان بمساعدة أتراك الجزائر وحاول غيلان استرجاع نفوذه بمدن الشمال بينما مالت فاس إلى بيعة ابن محرز واستصراخه. وحينما وصل ابن محرز إلى دبدو في طريقه إلى فاس، كان السلطان إسماعيل قد أقام الحصار على هذه المدينة لمدة استغرقت أزيد من سنة، فكان ذلك بمثابة المنطلق لعلاقات معقدة بين العاصمة الإدريسية والمخزن الإسماعيلي الذي انتخب مكناس عاصمة له، وهي العلاقات التي شابها التوتر أحيانا والهدوء أحيانا أخرى، لكنها اصطبغت بالحذر على الدوام.

ولم تكن انتفاضة القبائل، وخاصة منها القبائل الصنهاجية بالأطلس المتوسط والأطلس الكبير الشرقي، بأقل خطورة من الاضطرابات السابقة، حيث كانت هذه القبائل قد شرعت في تحركها نحو أزغار بالشمال والشمال الغربي لجبال الأطلس في أواخر القرن السابع عشر للميلاد، فباتت تحركاتها تمثل تهديدا واضحا للمسالك والقوافل العابرة لها، كما أصبحت مصدر تهديد سياسي منذر بعودة نفوذ الدلائيين، عندما اتكأ عليها أحد أحفاد محمد الحاج، وهو أحمد بن عبد الله الدلائي، وكان قد عاد من تلمسان بمساندة من السلطات التركية بالجزائر قصد المطالبة بالحكم في الأطلس المتوسط وتادلة. وعندما قضى السلطان إسماعيل على حركة أحمد الدلائي، اقتنع بضرورة كسر شوكة صنهاجة الأطلس، أيت ومالو وأيت يفلمان وأيت إيسَرِّي سنة 1692/1104. وتلح النصوص الإخبارية على الحنكة الإستراتيجية للسلطان الذي وزع جيوشه وجيوش المتطوعة من القبائل والحواضر بكيفية أحاطت بقبائل الجبل من الشمال والجنوب، واستعمل خدعة سبق له أن عاين فعالية استخدامها من قبل الجند الجزائري في إحدى حملاته على غرب الجزائر في موقعة الكَويعة سنة 1678/1089، وهي خدعة تكمن في قصف مدفعي طيلة الليل للترهيب ثم الهجوم الكاسح عند الصباح فكانت النتيجة حاسمة إذا ما اعتبرنا أن عدد ضحايا التجمع القبلي قد بلغ حسب المصادر 12 000، مما اضطر هذا التجمع إلى تسليم أسلحته وخيوله إلى السلطان. ولتعميم الهدنة بهذه المناطق، تمت إقامة مجموعة من القصبات التي أمر السلطان ببنائها على هوامش جبال الأطلس وشحنها بالجند لحراسة الطريق والحفاظ على الأمن وتحصيل المجابي. « وبالاستيلاء على هؤلاء البربر كمل للسلطان المولى إسماعيل فتح المغرب [...] ولم يبق به عرق ينبض » (**الاستقصا**، 81/VII)[13].

وما كان لهذه الاضطرابات الداخلية أن تكون على تلك الدرجة من الحدة لو لم تكن مدعومة من لدن أتراك الجزائر في العديد من الحالات، وهو ما جر السلطان إسماعيل إلى الدخول في عراك متعدد الحلقات مع هؤلاء الأتراك. وقد تخلل هذا العراك تحركات السلطان للقضاء على أصناف الانتفاضات الداخلية فتعددت لذلك حملاته وحملات ابنه المولى زيدان، عامل وجدة والشرق، تجاه المناطق الشرقية –وأسفرت تلك الحملات على مواجهات في الكُوَيْعة سنة 1678/1089 والمشارع سنة 1692/1103 ثم الجديوية سنة 1701/1112 –، وتوغل في بعضها إلى حدود نهر شلف بالجزائر، إلا أنها لم تفض إلا إلى نتائج محدودة، بل إن بعضها انتهى بهزيمة مريرة كما وقع بالمشارع أو الجديوية. وحفاظا على الوضع القائم، وتأكيدا للعهود السابقة، اتخذ السلطان سلسلة من التدابير، من جملتها تحصين المدن الموجودة على خط أي تدخل تركي محتمل ومنها مدن وجدة وتازة وفاس. وبالإضافة إلى هذا، أقيمت

13 إذا كانت بعض كتابات المرحلة الاستعمارية توحي بأن هذه المواجهة قد تمت بين مخزن عربي يستند إلى تحالف القبائل العربية مثل بني معقل وبين القبائل الأمازيغية، فإن المصادر المغربية لا تترك مجالا للشك في أن عددا من القبائل الأمازيغية مثل أيت يمّور وأيت إدراسن وزمّور وبني حَكَم كانت من بين العناصر الأساسية ضمن حلف المخزن الإسماعيلي (الزياني، **البستان**، 177/I-178).

خريطة 24 – تحرك القبائل الجبلية في اتجاه السهول الأطلنتية
(القرن الثامن عشر للميلاد)



عن جان برينيون ومؤلفين أخرين، تاريخ المغرب (بالفرنسية)، هاتيي، باريس، 1967، ص 261.

سلسلة من القصبات على المسلك الرابط بين وجدة وفاس تم شحنها بالجند والعتاد، وانتهى الأمر بمحاصرة القبائل المتحالفة مع الأتراك مثل بني يزناسن قصد منعهم من المرعى وتجريدهم من الأسلحة والخيول. وفضلا عن كل ما سبق، فقد حاول السلطان المولى إسماعيل أن يحصل على دعم السلطان العثماني أو على الأقل على ضمان حياده في مواجهته مع أتراك الجزائر.

انطلاقا من هنا، سوف يتبنى العلويون هذه الخطة كإستراتيجية قارة تجاه كل من الباب العالي بإستانبول وجيرانهم أتراك الجزائر. ولما كان السلطان العثماني مصطفى الثاني (1106-1115/1695-1703) منشغلا بحروبه مع النمسا وروسيا، وهي الحروب التي آلت سنة 1110/1699 إلى معاهدة كارلوفتس المجحفة بحقوق الدولة العثمانية، فإنه عمل على تهدئة الوضع بين الجارين دون أن يفرّط في امتيازات الولاية العثمانية. ولقد عاب على

المولى إسماعيل في إحدى مراسلاته ادعاءه القيام بفريضة الجهاد ضد الإسبان المحتلين لوهران وعرب بني عامر المتعاملين معهم، في حين أن عددا من الثغور المغربية مثل سبتة ومليلية والبريجة كانت لا تزال بيد النصارى. فكانت نتيجة هذا الصراع الممتد بين المغرب وأتراك الجزائر أن استقرت الحدود بين الجارين على وادي تافنة.

وعلى العكس من محاججة السلطان العثماني، فإن السلطان إسماعيل على الرغم من تحركاته الداخلية، وتنقلاته نحو المناطق الشرقية، قد أولى اهتماما خاصا لاسترجاع الثغور المحتلة من قبل الإسبان والبرتغال. إلا أنه أوكل استرجاعها في الغالب إلى مجاهدي القبائل والمدن المجاورة لها. وهكذا تم استرجاع المعمورة سنة 1681/1092 والعرائش سنة 1689/1100 وأصيلا سنة 1690/1102 من يد الإسبان وطنجة سنة 1684/1095 من يد الإنجليز. كما فرض السلطان الحصار المستمر على سبتة وعين الحصص لقبائل الجبال ورماة فاس للمرابطة عليها ودعمهم بعسكر من العبيد. وقد دام هذا الحصار أزيد من ثلاثين سنة دون طائل، وهو الأمر الذي تفسره بعض المصادر بتلكؤ المجاهدين من أهل الريف وأهل الحواضر، إذ « اتُّهم القواد الذين [كانوا قائمين] على حصارها أنهم لم ينصحوا في فتحها لِيلا يتوجهوا لحصار البريجة، ويبعدوا عن بلادهم وأولادهم، لما سئموه من السفر ومشقة الحركة » (الزياني، **البستان الظريف**، 177/I).

وهكذا يتبين أن الجهود الجبارة التي بذلت من أجل تهدين المغرب والقضاء على التمردات المحلية ومواجهة التدخلات الخارجية قد حتمت على السلطان تدعيم مقومات دولة مركزية تتوفر على أدوات عسكرية وإدارية ومالية متينة.

وسائل الحكم وأساليبه

كان من بين الانشغالات الأولى للمولى إسماعيل بعد توليه الحكم تكوين جيش قوي لا تنحصر مهمته في استتباب الأمن ومواجهة الأخطار الخارجية، وإنما تشمل إلى جانبها السهر على تشييد المنشآت المعمارية الكثيرة التي أشرف عليها السلطان كذلك. وقد احتاج السلطان من أجل كل ذلك إلى موارد مالية ضخمة دفعته إلى سن سياسة جبائية ثقيلة سمحت له بتحصيل جزء كبير من تلك الموارد ثم حصل على الباقي بالتحكم في القرصنة والتجارة مع البلدان الأوروبية.

الجيش: رأس الحربة وحجر الزاوية

عندما استفتى السلطان علماء مصر في شرعية تأسيس جيش العبيد، بعد أن أعياه أمر العلماء المغاربة، افتتح استفتاءه بهذا الحكم الصارم على الأوضاع التي وجد عليها المغرب فقال: « لم نجد في هذا المغرب أمنه الله منذ ولانا أمره جندا معينا مرتبا موفرا يُعتمد عليه

ويطمئن به الخاطر »[14]. فمنذ توليه، حاول معالجة الضعف العسكري للدولة، لأن حشد الجند كان لا يزال مرتكزا بالأساس على استنفار القبائل مع إضافة حصص بعض المدن كفاس، أو مساهمة بعض القبائل المتاخمة للثغور في حركات الجهاد. وقبل تأسيس جيش العبيد، حاول السلطان تطوير المساهمة القبلية، فألف گيش الوداية، المتكون أساسا من القبائل المعقلية مثل أولاد جرار وأولاد مطاع وزرارة والشبانات والمغافرة والوداية الأصليين. كانت كل هذه القبائل تترحل إما في الحوز أو في جنوب الأطلس الكبير فنظمها السلطان في سلك الجند – سيما أن البعض منها مثل الشبانات سبق لها أن انتظمت في الجيش السعدي –، ثم نقلها إلى السكن بمكناس وفاس قبل أن يبعث بالشبانات إلى وجدة ضمن إجراءاته المتعددة لمواجهة تدخلات أتراك الجزائر. إلا أن گيش الوداية برهن عن عدم فعاليته في ساحة القتال، وهذا ما حذا بالسلطان إلى التفكير في الاعتماد على جيش مكون من العبيد. ويبرر السلطان اختياره على الوجه التالي: « جعلنا بعون الله تعالى [...] ننظر من يصلح للجندية ومن يليق بها، فرأينا الأحرار وأهل هذا المغرب لهذا العهد لا يصلحون للجندية ولا يليقون بها من وجوه شتى لما جُبلوا عليه من التكاسل والتخاذل وغلبة الشهوة وكثرة الأطماع المركوزة منهم في الطباع [...] وحيث رأيناهم على هذه الحال أعفيناهم وتركناهم على ما هم عليه من الاشتغال بمعاشهم والإقبال على منافعهم، ويؤدون ما يلزمهم لبيت المال عمره الله وقصدنا إلى هؤلاء المماليك فاشتريناهم من ملاكهم بعد البحث عنهم والتفتيش فيهم على الوجه الشرعي » (المهناوي، 131/I).

بالنسبة لفكرة تكوين جيش من العبيد تابع بكيفية مطلقة للسلطان يحرره من الارتباط بجيش القبائل، يمكن القول بأنها ليست بفكرة جديدة لا في المغرب ولا في بقية العالم الإسلامي. فقد عمل بها العباسيون ومماليك مصر في العصر الوسيط والعثمانيون والصفويون في العصر الحديث كما اعتمدت الأسر الحاكمة في المغرب منذ المرابطين حتى السعديين على فرق من العبيد السود. ولعل بعض سمات جيش العبيد الإسماعيلي تذكر بكيفية واضحة ببعض مميزات جند الانكشارية العثماني خاصة فيما يتعلق بأصولهم الأجنبية وتنشئتهم في البلاط وتبعيتهم المطلقة للسلطان، مما جعل بعض الباحثين يستنتجون استلهام السلطان المغربي لهذه التجربة، لا سيما أن بعض أعضاء المخزن العلوي مثل عمر اعليلش الذي أشرف على الجمع الأول للعبيد، كانوا ينتمون إلى أسر سبق لها أن استُخدمت في البلاط السعدي وبالتالي كانت على دراية بالعوائد والتنظيمات التي اقتبسها السلاطين السعديون عن العثمانيين. إلا أن عددا من السمات الأخرى، ومنها كيفية جمع العبيد، وتزويجهم بقصد تنمية عددهم والتداريب التي يخضعون لها، قد جعلت من هذه التجربة ظاهرة مغربية متميزة عن مثيلاتها المذكورة.

14 محمد المهناوي، **التنظيم العسكري وعلاقته بالسلطة والمجتمع في العهد العلوي الأول (من قيام الدولة إلى عام 1727)**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة (1995-1996)، 131/I.

وفي هذا الصدد، يلح الإخباري أبو القاسم الزياني الذي نقل عنه من أتى بعده على أن اعليلش هو الذي أخبر السلطان أثناء مقامه بمراكش بوجود ديوان لجيش العبيد على العهد السعدي، « وكان والده كاتبا مع السلطان أحمد المنصور وبنيه من بعده »، فقرر السلطان جمع المتبقى منهم في قبائل الحوز، وتنمية العدد المتوفر عن طريق الشراء. « فجمع [اعليلش] من وجد منهم ومن غيرهم حتى لم يترك بتلك القبائل كلها أسود سواء كان مملوكا أو حرا، أسود أو حرطانيا، واتسع الخرق » (**البستان**، 157/I).

وهكذا عمت عمليات جمع العبيد قبائل الحوز والدير ثم قبائل الغرب والريف والشاوية ودكالة قبل أن تشمل عبيد المدن كمكناس وفاس وتطوان « إلى أن لم يبق لأحد عبد » (**البستان**، 158/I). فاجتمع للسلطان في عمليات الجمع هذه زهاء 14000 عبد، سهر على تزويجهم وكسوتهم وإركابهم وإسكان جزء منهم بمكناس (انظر الملحق رقم III)، وجزء آخر بالقصبات المتناثرة حول المسالك أو المقابلة لجبال الأطلس في حين أنزل معظمهم بمشرع الرملة، غير بعيد عن سيدي يحيى، وهي قاعدتهم الأساسية. وتلح المصادر على الأصل في تسميتهم بعبيد البخاري أو البواخر، إذ أن السلطان، عندما أكمل تنظيم هذا الجيش، دعا قواده وأعيانه وتعاهد معهم على الوفاء والطاعة لما يحتوي عليه **صحيح البخاري** من سنة نبوية، فأصبح هذا الكتاب مقدسا لدى العبيد، يتسمون به ويتيمنون بتقديمه أمامهم في تنقلاتهم وحركاتهم. وقد تنامى عدد العبيد خلال العهد الإسماعيلي حتى بلغ فيما ترويه المصادر، عند وفاة السلطان، حوالي 000 150، وذلك عن طريق التوالد والعناية الفائقة التي كان السلطان يخصهم بها، إذ كان يشرف بصفة شخصية على تربيتهم وتزويجهم وتدريبهم. ويروي الزياني الترتيب الدقيق الصارم الذي وضعه السلطان لتربيتهم. ولعل هذا التنظيم الخاضع لمنطق التصنيف والتدرج في المراتب والزمن وتحديد الغايات من التكوين العسكري والمهني، يجعل من الإجراءات العسكرية الإسماعيلية إحدى إنجازات السلطان الكبرى في اتجاه مركَزة الدولة واستقلاليتها عن المجتمع القبلي المتفتت. هكذا أمر السلطان عبيد مشرع الرملة أن يأتوه كل سنة ابتداءً من سنة 1688/1100 بأبنائهم وبناتهم الذين هم في سن العاشرة فما فوق، فيوزع البنات على القصور لتعلم فنون الطبخ ومختلف الصنائع المنزلية، ويفرق الأولاد على أصناف الحرف من بناء ونجارة وسياقة الحمير، وبعد سنة ينقلون إلى سَوْق البغال، وبعد سنة أخرى يعينهم لضرب المركز والطابية، ثم بعد سنة ثالثة يعينهم في الجندية ويشرعون في التداريب العسكرية على الأسلحة النارية دون خيول، ثم بعد سنة رابعة يدفع لهم الخيول يركبونها دون سروج، وبعد سنة خامسة تدفع لهم السروج، فيتدربون على الكر والفر وبعد سنة سادسة ونهائية يكونون قد أكملوا تداريبهم ليس فقط في الميدان العسكري،

لكن في الميدان الحرفي أيضا، فيزوجهم السلطان من البنات اللائي تدربن على الشؤون المنزلية، ويعين لهم قوادهم، ويوجههم إلى المحلة بمشرع الرملة فيكتبون في ديوان العسكر (**البستان**، 170/I). وقد ظل هذا النظام قائما حسب الناصري إلى وفاة السلطان، يأتي الأطفال للتدريب والتربية كل سنة، ويعود أولائك الذين أكملوا تكوينهم إلى مشرع الرملة (**الاستقصا**، 71/VII)، مما مكن السلطان من أداة تحكم طيعة تدين له بالوفاء وسمحت له بالتحرر من وضع التبعية كما عرفه السلاطين قبله تجاه القبائل ورماة الحواضر. وعلى الرغم من أن جمع جيش العبيد قد أثار الكثير من الجدل والمعارضة كما سوف نرى، فإنه وفر للسلطان، فضلا عن الجنود المتمرسين الأقوياء، يدا عاملة ماهرة كان في أشد الحاجة إليها لتنفيذ مشاريعه العمرانية المتعددة.

المنجزات العمرانية

لم تكن المنشآت المعمارية الإسماعيلية ترمي إلى تخليد ذكر السلطان عن طريق المعمار فقط، بل كانت تعتبر بالأساس أداة متميزة من أدوات السلطة وتحقيق هيبة الدولة المتمثلة في شخص العاهل. من ذلك مثلا ترميم وتوسيع ضريحي المولى إدريس الأكبر بزرهون والمولى إدريس الأزهر بفاس، وهو الأمر الذي كان ينم عن رغبة السلطان في استرضاء الشرفاء الأدارسة، ومن خلالهم سكان الحواضر ولا سيما فاس. ومن ذلك أيضا بناء العديد من القصبات على طول المسالك الرئيسية الرابطة بين الشمال والجنوب كقصبات تمارة وبوزنيقة والمنصورة بتامسنا أو الرابطة بين الغرب والشرق مثل قصبات تازة وتاوريرت، ثم تشييد تحصينات عديدة أخرى لمحاصرة قبائل الأطلس كقصبات بوفكران وأكوراي والحاجب وصفرو، أو لمواجهة أتراك الجزائر كالقصبات المحيطة بوجدة وبني يزناسن. وقد ظل الهدف من وراء كل هذه المنشآت هو الاحتماء من الهجمات الخارجية وضبط الساكنة وتأمين السبل واستخلاص الواجبات والكلف.

ولم يكن لسلطان من عيار المولى إسماعيل أن يقبل بالإقامة في عاصمة من سبقه من السلاطين، لذا فإن اختياره قد وقع على مدينة مكناس، وذلك لا بسبب مؤهلاتها الطبيعية من عذوبة ماء وطيب هواء، أو نظرا لموقعها الإستراتيجي وسط الشمال بعيدا عن تدخلات أتراك الجزائر وغير بعيد عن معاقل القبائل الصنهاجية بالأطلس فحسب، وإنما يرجع هذا الاختيار من جهة أخرى إلى رغبة السلطان في بناء عاصمة ذات منشآت معمارية ضخمة تنسي الزائر منجزات السلف، ومن ثم كان تخريب قصر البديع واستعمال أنقاضه في بناء قصور مكناس حتى لا يكون لها شبيه يصرف نظر الناس عنها. وحينما احتاج إلى توسيع القصبة، قرر هدم الأحياء المجاورة لها، كما أنه أخرج اليهود من منازلهم بالمدينة وبنى لهم ملاحا بباب بريمة غير بعيد عن البلاط، في حين جلب أهل تافيلالت من فاس وأسكنهم

بالبيوت التي أخلاها اليهود (القادري، **نشر المثاني**، 305/II). وقد لجأ السلطان في تشييد هذه المنشآت إلى العمل بالسخرة، أي إلى « فرض العمل على القبائل مناوبة، فصارت كل قبيلة من قبائل المغرب تبعث عددا معلوما من الرجال والبهائم في كل شهر » (**الاستقصا**، 49/VII). وإذا كانت المصادر تلح على ما اشتملت عليه العاصمة الجديدة من أسوار وأبراج وأبواب وقصور وبساتين وأجنة وأهراء ودهاليز وسجون، فإن الوظائف الأساسية لهذا المعمار الضخم كانت إدارية سياسية وعسكرية في نفس الآن. فبها تستقبل الوفود، وبساحاتها يستعرض الجيش، وفي ضواحيها يتدرب، وببلاطها تنعقد الدواوين وبسجونها يخلد المعارضون وبأهرائها تتجمع أموال الجبايات.

المشهد العمراني بمكناس في عهد المولى إسماعيل

على العكس من العواصم المغربية الأخرى، لم تكن العاصمة الإسماعيلية من تأسيس السلطان نفسه بل كانت قائمة الذات قبل أن يقع اختيار المولى إسماعيل عليها. ومع أن هذا القرار لم يكن يستدعي سوى إعادة تهيئة المدينة وتجهيزها بما كان يراه السلطان ضروريا من المرافق السلطانية والعسكرية والدينية والاقتصادية التي تجسد عظمة الحكم والحاكم، فإن عمق التغييرات التي لحقتها من جراء ذلك غيرت وجه المدينة وهو ما يسمح للباحث باستجلاء الخطوط العريضة لتوجهات السلطان العمرانية وانشغالاته الظرفية.

ولئن ثبت فعلا أن أشغال البناء والتشييد قد استمرت على امتداد حكم هذا السلطان، كما يرد في بعض المصادر المغربية (**البستان**، 154/I) أو الأجنبية (وندوس، **رحلة إلى مكناس**، 83)، فهذا لا يعني بأي حال أنها اتخذت اتجاها واحدا أو أنها كانت دونما رؤية محددة حسب المصدر الأخير الذي يصفها بالاعتباطية وبكونها مجرد وسيلة لإشغال الرعية. إن ما يتبين من القراءة المتقاطعة لمثل هذه المصادر بنصوص الوثائق الحبسية وبعض الوثائق غير المنشورة مثل وثائق الفرانسيسكان بطنجة، هو أن البرنامج العمراني للمولى إسماعيل كان يسير غالبا في اتجاه التطورات العسكرية والسياسية التي شهدها عهده، بحيث تبرز ثلاث مراحل، على الأقل، ضمن حلقات هذا البرنامج، تجسد كل منها طموحا عمرانيا معينا.

فأما المرحلة الأولى فقد امتدت إلى حدود سنة 1688/1098، وكان السلطان منشغلا فيها بترتيب الأوضاع الداخلية وتحرير الثغور الساحلية. والملاحظ أن طموحه في إنشاء مقر للسلطة، خلال هذه المرحلة، قد اقتصر على مجرد إعادة تهيئة القصبة المرينية الملاصقة للمدينة الوسيطية من ناحيتها الشمالية الشرقية والجنوبية، وذلك بأن أعاد بناء تحصيناتها وفق تصوره وباتخاذ القصرين المعروفين بأم باني والستينية وقصر الحريم والخدم المشهور بالدار الكبيرة. كما عمل على إقامة الإسطبل المعروف بروى مزين بأطراف

خريطة 25 – مجمع القصبة الإسماعيلية بمكناس في النصف الأول من القرن الثامن عشر للميلاد



عن ف. كَوميز خوردانا، **مكناس ومحيطها** (بالإسبانية)، 1888.

المدينة الشمالية الشرقية وتهيئة ساحة لالة عودة كفاصل بين القصبة وبين المدينة من الناحية الغربية. وقد تطلب ذلك هدم بعض أحياء هذه الناحية مثل أحياء باب عيسي وفران الغولة ودرب اليهود والجزء الأعلى من حي القورجة مما فرض نقل سكانها إلى أحياء جديدة أقيمت شمال المدينة وغربها وهي جناح لامان وبريمة والملاح.

وأما المرحلة الثانية الممتدة بين سنتي 1688/1098 و1698/1109، وهي المرحلة التي انتهى السلطان فيها من إرساء دعائم حكمه، فقد شهدت إنجاز أكبر المشاريع العمرانية طموحا، ولعل أبرزها المشروع المائي الكبير القائم على استغلال مياه واد بوفكران وإنشاء المدينة الملكية وترميم المنشآت العمرانية والحضرية بالمدينة.

يتعلق الأمر بالنسبة للمشروع الأول ببناء القصبة الواسعة الأطراف، التي شرع في إنشائها سنة 1688/1098 (الريفي، **زهر الأكم**، 172) جنوب نظيرتها القديمة وضمنها القصور الخاصة المسماة بالمدْرسة والمحنْشة وكثيرا من الإسطبلات والمخازن الأرضية والجوفية الضخمة المعدة لخزن الحبوب والأسلحة والعدة والذخيرة، يعرف منها اليوم إسطبلات قصر المنصور وأهراء أگدال وحوضها المائي صهريج السواني. وفي نفس الوقت قام بتشييد مسجدين داخل القصبة القديمة : مسجد الرخام بجانب ضريح سيدي عبد الرحمن المجذوب

وجعله للصلوات الخمس، ومسجد الأنوار وقد أقيم على أطرافها كمسجد جامع بديل لمسجد لالة عودة الموروث عن المرينيين الذي اكتفى بتجديده.

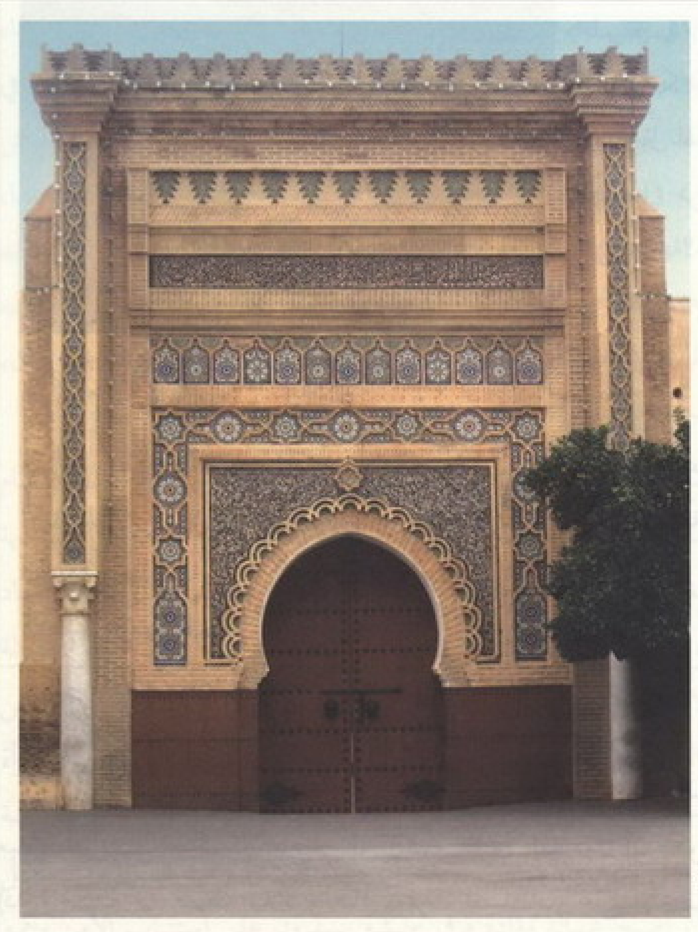
وارتباطا بنفس هذا المشروع، قرر خلال السنة نفسها إحاطة القصبة عند نقطة تمفصلها غرباً بالمدينة، بسكنى أعوانه وخواصه، فهدم لأجل هذه الغاية ما تبقى من حي القورجة وجزءا من عقبة الزيادي وأعالي سدراتة، ليتخذ قواده فوق قسم من فضائها دورهم الخاصة. كما "اختط" لأعيان دولته، بموضع رياض العنبري، مدينة قائمة الذات بعدما جهزها بالمسجد الجامع وبمختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، وألزمهم بسكناها.

أما على صعيد المدينة، فعلاوة على تشييد قصبة قاع وردة لسكنى أهل القورجة وبناء معظم أسوار المدينة وأبوابها وقناطرها، فقد انصب اهتمام السلطان على كل ما من شأنه أن يوسمها بمظهر حضري لائق، من صيانة وترميم لمساجدها ومعاهدها التعليمية المتلاشية، إلى تجهيزها ببعض المرافق الاجتماعية ذات الدلالة الحضرية كالحمامات وسقايات السبيل، إلى تقوية مرافقها الاقتصادية المختلفة وتنظيم أسواقها. وبشكل عام لم يعد ينقص المدينة، والحالة هذه، لكي تكتمل شخصيتها الحضرية والعمرانية الراجعة لهذا العهد، سوى بناء حومتي تيزمي اللتين تأخر بناؤهما إلى ما بعد سنة 1713/1125.

وأما المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما بعد 1698/1109، فقد اتجهت بوجه عام إلى دعم المكانة العسكرية للعاصمة وتحصيناتها المجاورة، يدل على ذلك إقامة السلطان على مستوى منطقتي وجه عروس والزرهونية لمعسكر كبير لنزول جيش البواخر، كما يدل عليه شروعه ابتداء من سنة 1698/1109 في بناء أسوار خارجية ضمت بداخلها كل الكتل العمرانية للمدينة والمزارع والجنات المحادية لها (**زهر الأكم**، 189)، مع الاهتمام بموازاة ذلك بإنشاء سلسلة من القصبات الخلفية عند النقط الإستراتيجية المجاورة كقصبة أحرضان والگدارة وغيرها.

وبناء على ما سبق، تبدو حاضرة المولى إسماعيل مركبة من عدة كتل عمرانية منفصلة تحيط بها وبمزارعها المجاورة أسوار خارجية مطوقة وسلسلة من القصبات المدعمة. ومن هنا، فالمدينة تجسد من حيث شكلها العام نمطا منفردا في التاريخ الحضري المغربي.

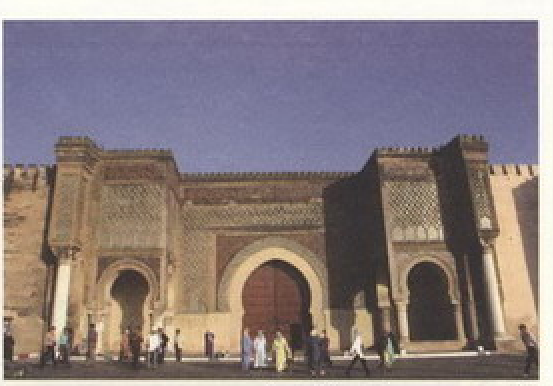
وإذا ركزنا على تفاصيل عمران المدينة الداخلي الراجع إلى العهد الإسماعيلي، نجد أنه يتميز بخصائص معينة، أولاها خضوعه الواضح لمبدأ التنظيم الحضري ويظهر ذلك في ثلاثة مستويات: 1- على مستوى الشبكة الطرقية، حيث الأحياء والقصبات المضافة تتميز، بكيفية جلية، بنسق أزقتها المستقيمة والمتقاطعة على شكل زوايا قائمة، مما يعبر عن



87. باب قصر المحنشة (مكناس)

خضوعها لتصميم هندسي مسبق. 2- على مستوى توزيع الأسواق حيث تمت في هذه المرحلة مراجعة توزيعها في المجال بنقل كل الصنائع والأنشطة التجارية المضرة بإزعاجها أو روائحها إلى خارج أبوابها. 3- على مستوى ترتيب الكتل العمرانية بالمجال العام للمدينة، بفصلها عن بعضها البعض وبإخضاعها من حيث قربها أو بعدها من قصبة السلطان لتراتبية واضحة وضعت فيها مساكن أعوان الدولة في نقطة فاصلة بينها وبين سكن العامة بالمدينة.

وأما الخاصية الثانية فتتجلى في اتسام هذا العمران بالضخامة والإفراط في التحصينات التي لم يُستثن منها حتى الفضاء الداخلي لقصبة السلطان الخاصة، إلى درجة أن حفيده محمد بن عبد الله انتقد عليه ذلك بصفة غير مباشرة عندما تمنى لو كانت جهود جده في إقامة مثل هذه التحصينات قد اتجهت إلى تقوية الثغور لتكون « نكاية في ثغر الأعداء » ولينال بها « أعلى الدرجات في الآخرة والثناء الجميل في الدنيا » (**البستان**، 254/I). ويبدو أن ضخامة البناء عند هذا السلطان ترتبط بالحاجة إلى إثارة الرهبة والجلال في نفوس الواقفين عليه من جهة، وبالرغبة في تجاوز آثار الأولين من جهة ثانية.



88. باب منصور العلج (مكناس)

فهل يمكن اعتبار الشوارع المستقيمة والبنايات الضخمة لمدينة مكناس مؤشرا على قطيعة في المجال الهندسي أو أنها تستمد أصولها من التقاليد الحضرية الإسلامية؟ فالواقع أن مولاي إسماعيل هو المخطط الفعلي والمشرف القيم على بناء الحاضرة الملكية حسب مؤرخي العصر. غير أن بعض الوثائق تشير إلى الدور البارز الذي كان للأمين أبي عبد الله محمد الكاتب الأندلسي في « النظر العام والأمانة الكاملة في البناءات السلطانية كلها على اختلاف أنواعها وأجناسها بداره العلية » وتشدد على نجابته ونباهته في « اختطاط البناءات العجيبة وصنيع البدائع المستحسنة »[15].

التراتيب الإدارية

لا تفيدنا المصادر إلا بالنزر اليسير حول هذا الموضوع مع الأسف. وليس من المعقول مبدئيا أن يصل الحكم الإسماعيلي إلى الشأو الذي بلغه دون أن يكون قد تسلح بتنظيمات إدارية مكنته من ضبط البلاد والعباد ووفرت للسلطان، على الأخص، وسيلة مراقبة عماله وقواده حتى لايخرجوا عن طاعته أو يستفردوا بموارد الجباية لفائدتهم الخاصة. وعلى الرغم من هذا الخصاص المصدري، إلا أنه يمكننا تلمس بعض جوانب تلك التنظيمات والتراتيب ولو بصورة غير مباشرة. فقد لمسنا في تنظيم الجيش والسهر على تربيته شغف السلطان بالترتيب والتنظيم والالتزام بقواعد مضبوطة وقارة، وهو الأمر الذي تذكره أيضا بعض المصادر فيما يتعلق بالبرنامج الزمني للسلطان ذاته عند إقامته بالعاصمة.

فهذا ابن زيدان يقدم تفاصيل كثيرة حول البرنامج الأسبوعي للسلطان عند إقامته بمكناس حيث يذكر أنه « قسم أيام الأسبوع [...] فاتخذ يوم الجمعة لصلة الرحم بأقاربه [...] واتخذ يوم السبت للصيد مع جيوشه تنشيطا لهم ومشاركة لهم في الفرح وإظهار الولاء لهم واتخذ يوم الأحد والثلاثاء لمقابلة المظالم وفصل الخصوم بحيث ينادي على وزير الشكاية فيحضر قائمة أسماء المترافعين بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم واسم المتولي عليهم ثم يصطفون بباب المشور كل واحد وراء الذي قبله على نمط القائمة التي بيد جلالته الشريفة والأسبقية، فينادي جلالته على اسم الشاكي فإذا أجابه على مقتضى القائمة التي بيده يوقع على اسمه بما

15 الحوالة الحبوسية، **صغرى مكناس**، 4، 205.

يجب له أو عليه إلى أن يأتي على آخرهم، فإذا فرغ المتظالمون انفض المجلس وهكذا يوم الثلاثاء يقابل المظالم بنفسه خوف فشو الظلم من وزرائه وولاته ومن يقيمه للفصل بين الخصوم في باقي أيام الأسبوع، واتخذ يوم الاثنين لتعليم الرماية وتفقد الشؤون الحربية وتدريب الجيش [...] فكان يركب بنفسه في موكبه المهيب وينظم جيوشه على أحسن التنظيمات وأبدعها، وهكذا يشغل يومه في ما ذكر إلى أن تصل الساعة المعينة لركوبه فيرجع في موكبه [...] واتخذ يوم الأربعاء لاستعراض جيشه [...] واتخذ يوم الخميس للنزهة والراحة وهكذا كانت أيامه مضبوطة مختصة بما عينه لها لا يصده عن ذلك صاد ولا يمنعه مانع غير مؤثر » (ابن زيدان، **المنزع اللطيف**، 77).

إن الصرامة في وضع قواعد محددة والالتزام بتطبيقها كانت من المميزات الأساسية للنظام الإسماعيلي، فكان الإخلال بها يقود مقترفه إلى التهلكة. ولم تبخل بعض النصوص التقليدية بالعديد من التفاصيل الدقيقة عن العنف والقسوة البالغة التي عامل بها السلطان كل من حاد عن طاعته وتنفيذ أوامره. فقد رفع من شأن العنف إلى أن جعل منه أداة لترسيخ هيبة الدولة المتمثلة في شخصه. ولا غرابة أن تربط تلك النصوص بين اللجوء إلى العنف وبين الأمن والاستقرار اللذين عما السنوات الوسطى من حكم هذا السلطان، حتى إن اليهودي أو المرأة كان بإمكانهما التوجه حسب الناصري من وجدة إلى واد نون دونما خوف لأن هذه السياسة كانت قد هدنت كافة أهل الزيغ والأهواء[16]. وبعد أن مهد البلاد، وجرد القبائل من الخيل والسلاح وطوع الحواضر، أصبح عماله وقادة فرق جيشه يسهرون على استتباب الأمن وجمع المحاصيل الجبائية.

على أن السلطان مولاي إسماعيل لم يكن يعتمد دائما على أسلوب الترهيب فقط، بل كان يلجأ أحيانا إلى الترغيب، ولا سيما في تعامله مع الزوايا التي كانت إحدى قنواته لإحكام قبضة المخزن على المجتمع.

تدجين الزوايا

قام الحكم العلوي كما سبقت الإشارة على مقاومة نفوذ الزوايا، فاستمر المولى إسماعيل في سياسة المولى الرشيد الرامية إلى تدجين معظمها، ولا سيما بعد انتفاضة أحمد الدلائي. على أن السياسة الإسماعيلية لم تستند دائما إلى العنف المباشر كما كانت عليه سياسة المولى الرشيد، بل قامت على إستراتيجية معقدة متداخلة المستويات. فقد لجأ هذا السلطان إلى أساليب

---

16 على الرغم من كون عدد من النصوص لا تقف عند التفاصيل الملموسة لسياسة العنف هذه، فإن بعض النصوص الأخرى، مثل **زهر الأكم**، أو **تاريخ الضعيف** تسجل دقائق العنف الإسماعيلي. وكمثال على ذلك نشير إلى قتله للولاة المتحالفين مع خصومه صبرا عن طريق النشر بالمنشار، أو جرهم على طول المسافة بين تادلة وفاس، أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف، ولم يستثن من ذلك حتى أبناءه مثل ما فعله بمحمد العالم. لكن لا بد من التشديد على أن سياسة العنف كانت منتشرة حول البحر الأبيض المتوسط، ولم تكن حكرا على السلطان إسماعيل.

متنوعة تزاوج بين "السِّيَاسَة" بالمفهوم المخزني -أي اللجوء إلى التغاضي أو التفاوض عند عدم القدرة وإنزال العقاب لاحقاً عند توفرها-، وبين شبكة من الأساليب الأخرى تتضمن شتى أصناف الترهيب والترغيب كإسدال الهدايا أو الأمر بالتذعير والامتحان. ولم يكن من الغريب أن ينتقل موقف السلطان من زاوية ما أو متصوف ما من منزلة الرضا إلى موقع السخط أو العكس حسب متطلبات السياسة المخزنية. فإذا كان قد قبل النصيحة من العالم المتصوف الحسن اليوسي على الرغم مما اشتملت عليه من ملاحظات لاذعة كما سيأتي، فإنه أجبره على الرحيل والاغتراب عدة مرات. كما منع أحمد بن ناصر الدرعي، شيخ الزاوية الناصرية، وكانت حديثة التأسيس، من التوجه إلى الحج لموسمين متتاليين على الرغم من كون هذه الزاوية كانت تحظى لدى السلطان ببعض التميز، إذ كان يسمح لشيخها بإصدار الظهائر في حدود نفوذ الزاوية، شريطة أن تختلف ظهائره عن مثيلتها السلطانية بوضع الطابع في أعلى الصفحة، على يمين الظهير بدلاً من وسطه. وهكذا اتسمت السياسة الإسماعيلية تجاه الزوايا بالكثير من البراغماتية، وهي السياسة نفسها التي مارسها السلطان إزاء بقية مكونات المجتمع من قبائل وطوائف وحواضر. ولم تكن هذه السياسة مسطرة منذ البداية، بل كانت عبارة عن جملة من القواعد منها ما هو مكتوب ومنها ما هو متعارف عليه بالممارسة. وقد تم اكتمالها بالتدريج خلال العهد الإسماعيلي فأصبحت نموذجا يحتذى لمعظم السلاطين العلويين اللاحقين.

وإذا كانت سمة الحذر هي السمة الطاغية على موقف السلطان من الزوايا بصفة عامة، فإن هذا الموقف كان أكثر تشددا تجاه الزوايا القروية مما كان عليه إزاء مثيلتها الحضرية. ولعل خير مثال على تفضيل السلطان للزوايا الحضرية موقفه من الزاوية الفاسية بمدينة فاس التي اعتمد عليها في دعم جوانب متعددة من سياسته طيلة عهده. وفي المقابل ظل شيوخ الزاوية الفاسية الكبار من أمثال عبد القادر الفاسي وابنه مَحمد من الحلفاء الأوفياء للسلطان، بحيث كان يستفتيهم في مهمات الأمور فيفتون مثلا بصحة نسبه الشريف وسموِّ النسب السجلماسي إلى جانب النسب الإدريسي على أنساب بقية الشرفاء، ويزكون إجراءاته المتلاحقة المتعلقة بمسألة تجنيد عبيد البخاري وبصفة عامة، فإنهم كانوا يقومون بدور الوساطة بين السلطان وبين الحاضرة الإدريسية الميَّالة إلى الاحتجاج[17].

وبالجملة، فقد سارت السياسة الإسماعيلية تجاه الزوايا في اتجاهين: السعي إلى القضاء على الزوايا التي يظهر منها بعض المعارضة، ومنها الدلائية والحنصالية؛ واستخدام الزوايا المهادِنة في ترسيخ نفوذ الدولة، ولا سيما الزاويتان الناصرية في الجنوب والوزانية في الشمال، وهما من الزوايا الحديثة العهد بالتأسيس. وقد أصبحت الزاوية الوزانية منذئذ الحليف المستمر للدولة العلوية إلى حين احتمائها بفرنسا في أواسط القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي كما سيأتي.

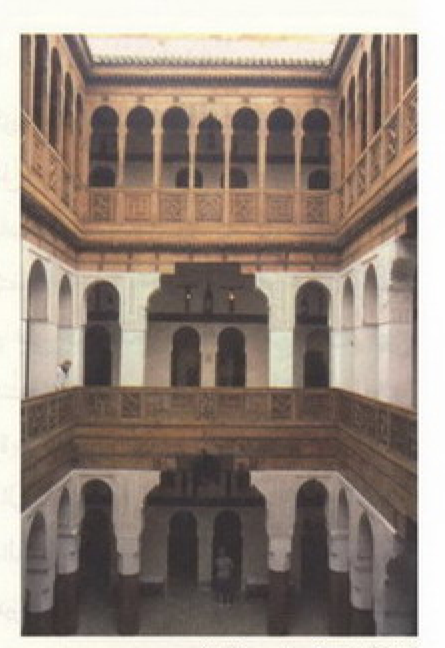
17 نفيسة الذهبي، **الزاوية الفاسية، التطور والأدوار حتى نهاية العهد العلوي الأول**، مطبعة النجاح الجديدة، 2001، ص 225-249.

الجباية

لا شك أن سياسة العظمة والمبادرات العسكرية والمعمارية التي اتخذها السلطان وكذا التحركات المستمرة عبر المجال المغربي الذي ظل يشمل توات وبلاد شنگيط، قد تطلبت كلها موارد مالية هائلة، وفرتها السياسة الجبائية في نسبة يصعب تحديدها. ولا تتعدى المصادر التي بين أيدينا بعض التقديرات العامة دون التوقف عند تنظيم الجباية والجهاز الساهر عليها وكيفية جمعها وصرفها مما يجعل من الصعب الاطلاع الدقيق على كل هذه الجوانب. ومع ذلك، فهي لا تحجم عن الإلحاح على ثقل الجباية والتعسف في استخلاصها، وهو ما نفهمه من الصور التي استعملها الحسن اليوسي، مثلا، في نصيحته الشهيرة للسلطان إسماعيل حيث قال « فلينظر سيدنا فإن جباة مملكته قد جروا ذيول الظلم على الرعية فأكلوا اللحم وشربوا الدم وامتشوا العظم وامتصوا المخ ولم يتركوا للناس دينا ولا دنيا، أما الدنيا فقد أخذوها وأما الدين فقد فتنوهم عنه وهذا شيء شهدناه لا شيء ظنناه [...] فإن كثيرا من الدائرين به طلاب الدنيا لا يتّقون الله تعالى ولا يتحفظون من المداهنة والنفاق والكذب » (**الاستقصا**، 83/VII و97). وقد أكد الزياني هذه الوضعية بقوله: « وصار أهل المغرب كفلاحي أهل مصر، يخدمون ويدفعون في كل جمعة. ومن نتج فرسا، إذا أدرك الركوب يدفعه للعامل ويدفع قيمة السرج من عنده عشرة مثاقيل » (**البستان**، 185/I). وتتوقف المصادر عند مظاهر التوتر بين المخزن والرعايا بسبب ثقل المجابي وطرق استخلاصها. ولما كانت هذه الموارد، مع كل ذلك، غير كافية، فإن السلطان قد عمد إلى السيطرة على جزء وافر يتجاوز الثلثين من منتوج القرصنة البحرية التي كان يجهز جملة من مراكبها كما لجأ إلى بسط مراقبته على التجارة الخارجية.

التجارة والعلاقات مع الخارج

إن الحديث عن التجارة المغربية يفضي بنا إلى معالجة العلاقات مع الخارج لما للتجارة، سواء منها الصحراوية أو البحرية، من ارتباط بالبلدان المجاورة. وقد ظهر اهتمام العلويين بموارد التجارة الصحراوية منذ عهد المولى الرشيد، واستمر في عهد المولى إسماعيل بل إن المنتفضين من أمثال ابن محرز أظهروا نفس الاهتمام. ولم يول السلطان إسماعيل عنايته فقط لتوات حيث عين قواده به واستحصل مجابيه بكيفية منتظمة منذ سنة 1676/1086 إلى حين وفاته، بل صرف نظره أيضا إلى شد أراضي شنگيط إلى بقية البلاد معتمدا في ذلك على دعم قبائل بني معقل والزاوية القادرية (Abitbol, 2009, 246-250). وحينما بعث تجريدة من جيش العبيد لمساندة أمير الترارزة سنة 1724/1136 لمقاومة الحضور الفرنسي على الضفة اليسرى لنهر السينغال، فإن المبادرة اتخذت شكل الدفاع عن مجال مغربي، حيث إن اللغة والعملة والمكاييل والأوزان كانت كلها مغربية. وما انفك السلطان يعمل من أجل إحياء الطريق الصحراوي المار عبر تنبكتو، إلا أن هذا المسلك فقد حيويته بعد وفاة السلطان



89. فندق النجارين (فاس)

في حين استعادت الطرق الشرقية الواصلة بين الصحراء وأراضي ولاية الجزائر كامل انتعاشها فحولت منافع التجارة الصحراوية نحوها.

أما التجارة البحرية مع البلدان الأوروبية، فقد استعادت عافيتها خلال العهد الإسماعيلي بعد أن توارت إبان فترة التفتت وسيادة القرصنة. وكانت تطوان وسلا من أنشط الموانئ، تشتغل فيها دور التجارة الفرنسية والإنجليزية والهولندية ويلعب فيها اليهود دور الوساطة. وإذا كانت البضائع المستوردة تشتمل في معظمها على المواد المصنعة من منسوجات ومواد معدنية بالخصوص، فإن الصادرات كانت في الأغلب من المواد الخام مثل الشمع والصوف والنحاس أو المواد الفلاحية مثل التمر واللوز. وبما أن التجارة البحرية كانت تدر على السلطان أحد مداخيله القارة، فإنه كان يخص التجار الأوروبيين بالعناية والحماية. إلا أن الرسوم الجمركية الثقيلة - التي كانت تصل أحيانا 10% على المواد المستوردة و25% على تصدير بعض المواد كالشمع - وكذا المراقبة الشديدة من قبل الأجهزة المخزنية التي تُخضع كل نشاط تجاري للترخيص المسبق، سرعان ما آلت إلى إضعاف الحركية التجارية الأوروبية في النصف الثاني من العهد الإسماعيلي.

وسواء أتعلق الأمر بشؤون التجارة مع البلدان الأوروبية أم بمسألة الأسرى المسيحيين في المغرب أو المسلمين في البلاد الأوروبية، فإنها أمور استدعت من السلطان الدخول في علاقات متنوعة مع بعض بلدان غرب المتوسط. فقد تعدد سفراؤه إلى كل من فرنسا كمحمد تميم سنة 1682/1093 والرَّيس عبد الله بن عائشة سنة 1699/1111، وإلى إسبانيا كالوزير الغساني سنة 1690/1101، وإلى إنجلترا كعبد الله بن حدو العطار سنة 1682/1093 والرَّيس عبد القادر بيريس سنة 1724/1136، في حين استقبل ببلاطه أو في أماكن إقامته عددا آخر من سفراء هذه البلدان ومن بينهم الفرنسي سان أولون (Saint-Olon) سنة 1104-1693/1105 والإنجليزي الكمودور ستيوارت (Commodore Stewart) سنة 1721/1133. وقد تركزت جل مهام المبعوثين المغاربة كما دارت أغلبية المفاوضات مع المبعوثين الأجانب حول تحرير الأسرى ومسائل التجارة. والملاحظ أن فرنسا في عهد لويس الرابع عشر قد عوضت الصدارة الهولندية السابقة في أواخر الدولة السعدية وعلى عهد حكم الزوايا، فاحتلت المقام الأسمى من بين البلدان الأوروبية الأخرى لدى السلطان في مرحلة أولى وإلى غاية سنة 1710/1122 لكونه عول عليها في مواجهاته مع الإسبان. إلا أن التحالف الإسباني الفرنسي الناتج عن مجيء

حفيد لويس الرابع عشر، فيليب الخامس، إلى العرش الإسباني، ثم عدم صفاء نية الفرنسيين في تحرير الأسرى المسلمين، جعلا العلاقات المغربية الفرنسية تدخل في عقود من التوتر لم تخرج منها إلا على عهد حفيد المولى إسماعيل محمد بن عبد الله. وقد وجدت إنجلترا الفرصة سانحة للعمل على اكتساب الصدارة في مغرب العقد الأخير من العهد الإسماعيلي، لا سيما أنها منذ احتلالها لجبل طارق سنة 1704/1116 قد باتت في أمس الحاجة إلى التزود من المغرب بمختلف المواد الطرية. هكذا، حصل الكمودور ستيوارت في مكناس سنة 1721/1133 على امتيازات هامة للرعايا الإنجليز، تشمل توسيع التجارة البحرية، وحرية دخول السفن الإنجليزية للمراسي، وحرية تنقل الإنجليز داخل البلاد ؛ وفي حالة النزاع بين المغاربة والإنجليز، تكون المقاضاة أمام السلطان نفسه. فكانت هذه أول خطوة نحو الامتيازات القنصلية التي أضعفت النظام القضائي والإداري المغربي وآلت إلى انتقاص السيادة المغربية قرنا ونصف القرن بعد ذلك. إلا أن السلطان قبل بتلك الشروط في مقابل موافقة الإنجليز على تزويده بالبارود والأسلحة، وهو ما كانت تأباه البلدان الكاثوليكية مثل فرنسا (Brignon et al., 1967, 247-253).

مواطن الهشاشة

على الرغم مما حققه السلطان إسماعيل من إنجازات كبرى ميزت عهده عن سابقيه ولاحقيه، فقد ظل عدد من مواطن الهشاشة عالقا بالنظام الذي فرضه بحد السيف ؛ ومن هذه المواطن ما له ارتباط بعوامل الطبيعة ومنها ما يعود بالأحرى إلى الدولة والمجتمع.

المصاعب البيئية

لا شك أن أَسْطَرة العهد الإسماعيلي هي التي جعلته يظهر في النصوص غالبا وكأنه عهد قليل الجدب دائم الرخاء. إلا أن نفس النصوص تكشف في طياتها عن تعدد سنوات الجفاف وانتشار المجاعة والوباء في نفس العهد، لا سيما خلال سنوات 1089-1092/1678-1682، ثم سنوات 1133-1136/1721-1724، حين بلغ الغلاء أشده. فكانت ردة فعل السلطان إزاء هذه الأوضاع مزدوجة تكمن في فتح أهرائه وتوزيع الزرع على خدام المخزن والمحتاجين على غرار ما كانت تقوم به الزوايا من إطعام زمن المسغبة من جهة، وفي منع انتشار العدوى بوسائل جذرية تتساوق والأساليب الإسماعيلية من جهة أخرى. فقد أمر مثلا بقتل كل من يفد على ضواحي مكناس وحرقه (**تاريخ الضعيف**، 62). وفي ظل استمرار البنيات التقنية والاقتصادية على طابعها العتيق، فإن كل أزمة بيئية كانت تنذر بانتشار أزمة ديموغرافية تنتج عنها عواقب اجتماعية وسياسية حادة.

معضلة تداول السلطة

على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلها السلطان لضبط تنظيم الدولة، بقيت معضلة تداول السلطة قائمة. ذلك أن مفهوم السلطة ظل أُسَريا لم يرق إلى المستوى المؤسسي المنضبط إلى قواعد قارة تعلو على أفراد الأسرة الحاكمة، حتى إن جل المنتمين إليها شعروا باستمرار بأحقيتهم في المطالبة بالحكم. فعندما وزع السلطان أقاليم المغرب على بنيه سنة 1700/1111 رغبة منه في المزيد من إحكام سيطرته على تدبير أمور البلاد، وعين المولى أحمد على تادلة وعبد المالك على درعة ومحمد العالم على سوس وزيدان على بلاد الشرق والمامون على سجلماسة، مال كل منهم إلى التصرف في إقليمه كسلطان بدلا من التصرف كممثل للدولة المركزية. بل إن بعضهم أعلن الثورة جهارا على والده، وأسس سلطة منافسة. وغني عن البيان أن أعنف ثورة من هذا القبيل هي التي انطلقت من الجنوب بقيادة محمد العالم (1111-1700/1118-1706) الذي استقر بتارودانت ووسع نفوذه حتى احتل مراكش وحمدت المناطق الجنوبية سلوكه كسلطان عادل. وقد انتهى أمره بعد أن هزمه جيش والده بقيادة أخيه زيدان بالمأساة التي ترويها النصوص بالكثير من التحسر، إذ أمر السلطان بقطع يده ورجله من خلاف، على غرار عدد من عِلية قواده ومُسانديه (انظر الملحق رقم IV).

وعند وفاة السلطان، وعلى الرغم من كونه – حسب الزياني على الأقل – قد عين ابنه أحمد وليا للعهد، فإن ثقافة تداول السلطة لم تكن قد ترسخت في الأوساط المخزنية، بل إن فكرة استحقاق الحكم بالقوة ظلت هي الطاغية، مما أهل الجيش لحسم الصراعات لفائدته كما سوف نرى.

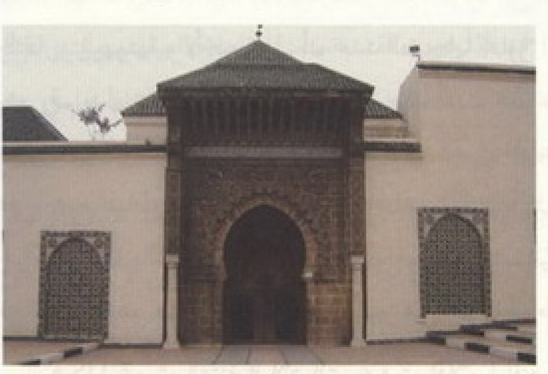
وقد طال عمر مولاي إسماعيل حتى أُطلق عليه نعت "الحي الدائم". وكانت الهيبة من سطوته تمثل الباعث الأساسي على تنفيذ الأوامر. فلا غرو أن تكون وفاته إيذانا بانتشار شعور بالتحرر من الطاعة سواء أتعلق الأمر بالجباية أم بغيرها، لأن الامتثال إنما كان مبنيا على القهر إلى حد كبير.

الهيئة العسكرية كحجر عثرة

لقد مثل تكوين الجيش الإسماعيلي– على الرغم من مظاهر القوة التي يوحي بها– نقطة ضعف عميقة في المنظومة برمتها من وجهين : أولهما يتعلق بالمعارضة التي واجهت طريقة تكوينه وثانيهما يتصل بطبيعة علاقة هذا الجيش بالمجتمع. لقد سبقت الإشارة إلى التعسفات التي رافقت جمع جيش العبيد، حتى إن العملية أضرت بمصالح أرباب العبيد ولا سيما في الحواضر كفاس، خاصة أن عملية الجمع انتقلت بسرعة من شراء العبيد إلى تجميع المجندين بكيفية لا تفرق بين الحر والعبد كلما كان لون الشخص أسمر أو أسود. وهذا ما سمح لعدد من علماء فاس برفض تدابير السلطان لتمليك العبيد بالارتكاز على أرضية

فقهية صلبة. وقد أثارت المسألة جدلا فقهيا حاول السلطان تجاوزه باللجوء إلى استفتاء علماء مشارقة، لكنه لم يغفر لعلماء فاس معارضتهم، فامتحن عددا منهم حتى اضطروا لمغادرة المغرب والاغتراب بالديار المقدسة، مما حذا بالسلطان إلى مصادرة ممتلكاتهم. ولعل حالة الشيخ عبد السلام بن حمدون جسوس (گسوس) تمثل الحالة القصوى لمعارضة العلماء وتنكيل السلطان بهم. فبعد رفض هذا العالم الصارم لتجويز تمليك العبيد، أمر السلطان باعتقاله ومصادرة أملاكه وأملاك عائلته، وإهانته بعرضه في أسواق المدينة مقيدا ليجمع أهل فاس الأموال الطائلة لافتدائه، وفي الأخير تم قتله خنقا سنة 1709/1121، فكانت هذه الحالة إحدى المحطات الرئيسية في توتر العلاقات بين السلطان وحاضرة فاس من جهة، كما أنها تحيل على أن العلاقة بين المجتمع والجيش الذي هو قوام الدولة إنما كانت علاقة توتر وانفصال أكثر مما كانت علاقة تبادل واتصال من جهة أخرى. فعلى العكس من الانكشارية التي كان أعضاؤها يتربون في ثقافة تصهرهم في المنظومة العثمانية وتجعل منهم طبقة امتيازية ولا شك، وإن كانت تتقاسم الكثير مع نخبة الدولة العثمانية، فإن جيش العبيد – بحكم الانتماء الإثني للجنود، ولون بشرتهم، وتمركزهم في وحدات مستقلة عن بقية السكان إما في القصبات وإما بمكناس أو بمشرع الرملة، وبسبب سياسة التزويج الداخلي التي نهجها السلطان إسماعيل لتكثير عددهم – قد أصبح منفصلا عن بقية السكان والنخبة بالخصوص. وكان هذا التمايز من بين أسباب التوتر الدائم بين الجيش والمجتمع، وبالتالي بين الدولة والمجتمع.

إن مركَزة الدولة التي حققها السلطان إسماعيل لم تنقل الدولة المغربية من مستواها الأُسروي المعتاد إلى مستوى المؤسسة القائمة على بنيات مستقلة نسبيا عن هوى الأفراد، بل ظلت الأسرة الحاكمة محتفظة بنفوذ لا مزيد عليه واستأثرت الأوساط المخزنية بالقرار شبه النهائي. ففي مثل هذا النظام، يكون للفرد الموجود على رأس الهرم أهمية بالغة. فهو قطب الرحى وإليه ترد الأمور كلها؛ وتأسيسا على ذلك فإن سمات شخصيته تنعكس إما سلبا أو إيجابا على بقية المنظومة بكاملها. فإذا ما توفرت ظرفية تجمع بين تحديات جسام قد تكون بيئية أو اجتماعية أو سياسية، وبين سلاطين ضعاف الشخصية، فإن الأوضاع تكون مهيأة لتأزم عميق ومستمر. هذا هو السياق الذي سوف تندلع فيه أزمات ما بعد وفاة السلطان إسماعيل سنة 1727/1139 قبل أن يتفاحش وقعها.



90. ضريح المولى إسماعيل (مكناس)

القرن الثاني عشر للهجرة/الثامن عشر للميلاد، بين الأزمة والانفراج المؤقت

ما إن توفي السلطان إسماعيل حتى دخل المغرب أزمة خانقة دامت ثلاثين سنة (1139-1171/1727-1757). وكانت المشاكل الهيكلية المتمثلة أساسا في عسر الانتقال السياسي بعد وفاة كل سلطان، من وراء حدوث هذه الأزمة. وقد عمَّقها تزامنها مع توالي سنوات الجفاف، كما ساهمت في تأجيجها ممارسات جيش عبيد البخاري.

أسباب الأزمة وعمقها

سبقت الإشارة إلى أن مناخ المغرب يتميز بتردد دورات الجفاف، وكثيرا ما تحدثت المصادر عن توالي القحط لمدة سنوات على البلاد. وكان لهذا التردد أثر كبير في الأوضاع الاجتماعية والسياسية إلى درجة أنه من الممكن الحديث عن علاقة تلازم بين توالي سنوات الجفاف وبعض التغيرات السياسية. وقد ارتبطت الأزمات الكبرى في بداية العهد العلوي بسنوات الجفاف على النحو الذي سبقت الإشارة إليه في العهد السعدي .

وقد تكررت ظاهرة الجفاف عدة مرات في المرحلة الأخيرة من حكم المولى إسماعيل لا سيما خلال سنوات 1126-1129/1714-1717 ثم خلال 1133-1136/1721-1724. وقد زاد من حدة الجفاف ما كان يترتب عنه من عواقب على الحياة اليومية، من تراجع في الأراضي الزراعية وتقهقر في الإنتاج الفلاحي وانتشار للمجاعة مما كان يتسبب في تدهور الأوضاع الصحية، ويجعل الناس عرضة للأمراض. وتكفي الإشارة هنا إلى أزمات وبائية ثلاثة؛ فأما الأولى فهي التي عرفها المغرب ما بين سنتي 1150/1737 و1151/1738، وهي المجاعة التي وصف الإخباريون الجانب المتعلق منها بكثرة عدد القتلى حتى أن الناس أصبحوا لا يستطيعون دفن موتاهم، بل كانوا يرمونهم في المزابل. أما الأزمة الثانية، فهي تلك التي عرفها المغرب ما بين 1155/1742 و1157/1744، وكانت امتدادا للأوبئة التي عمت المنطقة المتوسطية برمتها إذ انتقلت عدواها بواسطة التجار الوافدين من المشرق العربي وانتشرت بسرعة عبر شرايين الحملات العسكرية المتكررة. وأما الثالثة فأطول من الناحية الزمنية إذ امتدت ما بين 1160/1747 و1164/1751، وكانت أكثر ضراوة من حيث عدد الوفيات إذ تشير النصوص والتقارير اليهودية والأجنبية إلى أن عدد الضحايا تجاوز 300 شخص في يوم واحد بمدينة فاس، وهو رقم يدل على شراسة الوباء وهوله. وقد أدت هذه الأوبئة إلى انهيار القوى المنتجة وتقلص المساحات الزراعية وبالتالي إلى قلة الإنتاج واستشراء المجاعة. غير أنه لا ينبغي تعميم هذه الصورة على جميع المناطق، إذ أن أثر الأوبئة والمجاعات كان أكثر هولا في المدن وخاصة فاس ومكناس ومراكش. أما بالنسبة للجنوب المغربي والهوامش الشمالية، فيبدو أن البوادي كانت أقل تضرُّرا من غيرها، وهو ما يفسر نزوح عدد كبير من أهل الحواضر صوب هذه المناطق.

هكذا عمت الفتنة البلاد التي عرفت إفلاساً اقتصادياً وركوداً تجارياً وغلاء في الأسعار. وأصابت الأزمة ذهنية الإنسان المغربي فعمّ التشاؤم والقلق في المدن والبوادي، وانتشر الاعتقاد

بقرب قيام الساعة والبحث عن ''مول الساعة''، أي المهدي المنتظر. ففي هذا السياق ظهر محمد اعْلِي بنْقَلاّ السوسي مدعياً المهدوية بالسوس عام 1738/1151 ووجد أتباعاً وأنصارا (**تاريخ الضعيف**، ص157). واعتبرت المصادر اليهودية أن مجاعة 1150-1151/1737-1738 إنما كانت ترجع إلى المناكر المتفشية وسط اليهود كانتشار صنع ''الماحيا'' (ماء الحياة) والقسم على الزور وإهمال إقامة الشعائر الدينية.

على المستوى المؤسساتي، ظل المغرب يعاني مسألة وراثة الحكم، ولم يسلم منها أي ملك من الملوك؛ وعلى إثر وفاة المولى إسماعيل سيتخذ هذا المشكل بعدا آخر. وقد اختلفت النصوص حول ما إذا كان هذا السلطان قد أوصى بولاية العهد لأحمد الذهبي أم لا. وكانت هذه المسألة هي الشرارة التي أطلقت مسلسل التصارع بين مختلف أبناء السلطان الكثيرين على السلطة. ترى أكانت مضاعفات هذا الوضع لا تعني إلا أبناء السلطان دون غيرهم ؟ ستظهر الأحداث التي سنتطرق إليها أن مختلف الأطراف المتساكنة سوف تكتوي بنار الفتن التي أعقبت وفاة المولى إسماعيل.

وبالفعل فغداة هذا الحدث، أجمع العلماء بإيعاز من قواد جيش العبيد على مبايعة المولى أحمد الذهبي (1139-1140/1727-1728 و1140-1141/1728-1729). وقد ذكر الإخباريون أن هذا السلطان لم يكن إلا أداة طيعة في يد عبيد البخاري. وبمجرد ما بدا منه ما أثار سخطهم، لم يترددوا في خلعه وتنصيب أخيه المولى عبد الملك. إلا أن ''جائزة البيعة'' – وهي إكرامية يهديها السلطان إلى الجند بمناسبة اعتلائه العرش – لم تقنعهم[18] فعزلوا هذا الأخير على الرغم من أنه كان « أنسب حالا » حسب بعض الإخباريين وأعادوا بيعة السلطان أحمد الذهبي.

وإذا كان المولى عبد الله (1141-1171/1729-1757)، الذي بويع وخُلع لأكثر من خمس مرات، قد استألف أهل الجنوب فإنه لم يفلح في استمالة أهل فاس مع أنه كان يعاود الكرة على هذه المدينة كلما قويت شوكته بالجنوب. وعلى الرغم من ترحيب أهلها به في المرة الأولى بعد أن ثاروا على المولى أحمد الذهبي، فقد اتسمت العلاقة بينهم وبينه بتوتر كبير إلى درجة أنه عندما دخلها ثانية أمر عامله بمصادرة أموال أهلها والإلقاء بها في واد أبي الخراريب لاقتناعه بأن « ما أطغاهم سوى المال حتى استخفوا بالمُلك »، كما سجن أثرياءهم وفرض على الساكنة غرامة باهظة. وقد أدى سلوك المولى عبد الله هذا إلى فرار أهل فاس إلى البوادي والمشرق حتى « لم يبق بفاس سوى النساء والذرية ومن لا عبرة به من الرجال » (**الاستقصا**، VII/135).

18 كانت جائزة البيعة زمن السلطان إسماعيل مائة ألف مثقال، ولما بويع السلطان أحمد الذهبي زادهم خمسين ألفا، ولم تكن جائزة البيعة التي بعث بها السلطان عبد الملك تزيد على أربعة آلاف مثقال. الناصري، **الاستقصا**، VII/120.

ومن أبناء المولى إسماعيل الذين تولوا خلال هذه الفترة، المولى علي المعروف بالأعرج (1147-1149/1734-1737)، وقد بويع عندما ثار العبيد على السلطان عبد الله ففر إلى وادي نول محتميا بأخواله. وقد كان الأعرج مقيما بسجلماسة فاستجاب لدعوة العبيد والتحق بمكناس وفيها تلقى البيعة، وحاول أن يرفع عن الناس وطأة الأزمة فأمر عامله على فاس ألا « يقبض سوى الزكوات والأعشار » (**الاستقصا**، 137/VII).

وإثر خلع المولى عبد الله بعد "دولته الثانية"، استقدم أهل فاس واحدا آخر من أبناء السلطان إسماعيل، وهو سيدي محمد بن عربية (1150-1151/1737-1738)، وبايعوه على الرغم من تحفظات العديد من العلماء الذين امتنعوا عن بيعته، فعُزلوا عن الخطط وامتُحنوا بسبب ذلك. وقد فتح ابن عربية المطامير والأهراء من أجل التخفيف من آثار المجاعة من جهة، لكنه عمل أيضا على مصادرة الأموال من أجل الاستجابة للمطالب المالية للعبيد، من جهة أخرى.

أما المولى المستضيء (1151-1152/1738-1740)، فلم يستطع أن يتجاوز الصعوبات المالية والعمل على استتباب الأمن والاستقرار، بل ساهمت الإجراءات التي قام بها في تفاقم الوضعية، فبلغت الدولة أقصى درجات الحاجة حتى إن السلطان عرض « شراجب قبة القصر ودرابيزه » للبيع، وفرض على اليهود اقتناءها منه بأسعار باهظة ثم أنزل المدافع النحاسية التي كانت بأبراج مدينة فاس لـ« يضربها فلوسا » (**الاستقصا**، 148/VII).

وأما المولى زين العابدين (1154/1741) فلم يتول الحكم إلا لبضعة شهور، فقد بويع أولا في شمال المغرب، وخطب به أئمة طنجة وتطوان والفحص. غير أنه عندما علم بدخول أخيه عبد الله إلى مدينة فاس، وظهرت عدم قدرته على الاستجابة لمطالب العبيد، انصرف عن الملك وتوجه إلى حيث يأمن على نفسه من هذه الفتن.

على أن معظم الدراسات قد ركزت على دور جيش عبيد البخاري في احتداد الأزمة، وبينت كيفية تحولهم من أداة ضبط إلى أداة نهب وتخريب، يعبثون بالملوك فيخلعون هذا الأمير وينصبون الآخر حسب الغلبة والإغراءات. كما أنهم دخلوا في صراعات حادة ضد فرق الجيش الأخرى المنافسة ولا سيما الوداية منها. فبمجرد إعلان وفاة السلطان إسماعيل سارع الوداية الذين كانوا يرابطون بضاحية فاس إلى دخول المدينة واقتحام سوقها فنهبوا وقتلوا، وهو ما جعل العبيد يدخلون في مواجهات معهم فدخلت المدينة بذلك في دوامة العنف. وتوقفت مداخيل المخزن بسبب هذه الأحداث وعم النهب وساهم بعض الملوك في إفراغ بيت المال، كما تمت تصفية جملة من الأطر المخزنية.

وهكذا ظلت الفتنة مستشرية وإن كانت متقطعة تتخللها سنوات هدوء نسبي ورخاء لا سيما خلال بعض فترات حكم المولى عبد الله. وقد تحدثت المصادر عن ازدهار بعض المناطق

في المرحلة الأخيرة من حكمه، وخاصة منها السوس ومناطق توات وتيگورارين في الصحراء، «فكثرت الخيرات وعمت البركات» (**الاستقصا**، 195/VII)، وانتشر الأمن بالطرق فتحركت الناس للتجارة.

والحاصل أن تصرفات جيش العبيد تجاه السلطان المولى عبد الله قد جعلت ابنه سيدي محمد يتمعن في التجربة ويتعمق في إدراك منطق أحداث أزمة عبيد البخاري "أو أزمة البواخر"، وينهج أسلوباً مغايراً للأسس التي انبنت عليها الدولة العلوية، محاولاً تجاوز النقائص ومقترحاً آفاقا جديدة.

محمد بن عبد الله أو الانفراج المؤقت (1171-1757/1204-1790)

نشأ محمد بن عبد الله وتربى في جو الفتن والشدائد، إذ مات جده المولى إسماعيل سنة 1727/1139 وعمره خمس سنوات، فكبر في أيام الهرج والاختلال اللذين عما أرجاء المغرب، وكانت البلاد قد صارت في حاجة إلى منقذ، لأن الناس ملوا انعدام الأمن وعدم الاستقرار فأصبحوا يتطلعون إلى التغيير، مما يفسر إلى حد ما السهولة التي تمت بها بيعة محمد بن عبد الله بعد وفاة والده سنة 1757/1171، إذ تلقى بيعة أهل فاس ومراكش بصفة تلقائية ثم بيعة باقي المناطق.

لقد ألحت المصادر على العناية التي خصته بها جدته خْناثَة بنت بَكَّار التي تلقبها المصادر بالسلطانة العالمة، إذ سهرت على تربيته ورعايته ولقنته مبادئ القراءة والتعليم الأولى، واصطحبته إلى الحج سنة 1730/1143 وعمره تسع سنوات. ولعل هذه الرحلة كان لها وقع كبير على نفسيته وتكوين شخصيته، بل ربما كانت من الأسباب التي جعلته يتقرب من العالم الإسلامي لاحقاً ويتخلى عن الصراع مع الباب العالي ولو أنه ظل يحترز من أتراك الجزائر باستمرار.

أخذ محمد بن عبد الله العلوم اللغوية والشرعية عن كبار علماء عصره واهتم بالتصوف وانتمى إلى الطريقة الناصرية. وذكرت المصادر الأجنبية أن معرفته كانت مبنية على دراسة اللغة والدين، وعلى المبادئ الأولى للحساب، بالإضافة إلى التداريب البدنية والعسكرية. هذا وقد أعرب الرحالة البارون شخونينغ (Schoening) عن أسفه على عقم النظام التعليمي بالمغرب عندما زار هذا البلد والتقى بمحمد بن عبد الله سنة 1776/1190، إذ لاحظ أن هذا النظام لم يُمَكِّن السلطان من تنمية طاقاته، ولو تحقق له ذلك لكان في مستوى كبار رجالات البلدان الأوروبية. وقد كان للرجل اهتمام فائق بالتاريخ. وهكذا لما استخلفه والده على مراكش وهو في سن الخامسة والعشرين، قدم له علماؤها كتاب **مناهل الصفا لمآثر موالينا الشرفاء** لأبي فارس عبد العزيز الفشتالي، مؤرخ السلطان أحمد المنصور. فكان لهذا المؤلَّف وقع كبير عليه، إذ تأثر بسيرة السلطان السعدي حتى أصبح الكتاب المذكور لا يفارقه.

وجدير بالإشارة أن كل الذين كتبوا عن محمد بن عبد الله لم يخفوا إعجابهم بشخصيته، حيث اعترفوا له بالمؤهلات التي اكتسبها من تجاربه فكان في رأيهم من ذوي السياسة والرياسة. لقد علمته أيام الشدة والمحن مكامن ضعف المخزن، وتعرف من جدته كذلك على سيرة المولى إسماعيل، ورافق والده في حركاته، فتعمقت لديه فكرة الإصلاح لأنه فهم أن هياكل الدولة قد شلت، ولم تعد قادرة على رفع التحديات، وأن عملية التغيير تحتاج إلى تحقيق الإجماع، فرفض الخروج عن طاعة والده مخالفا في ذلك بقية الأمراء المتنطعين. كما أنه حاول تجنب غضب العبيد باعتبارهم قوة عسكرية وسياسية ضاغطة، فكان يلجأ إلى السياسة، أي إلى المرونة واللين كلما أحس برجحان كفة خصومه.

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن تجربته بآسفي كانت تجربة هامة، إذ مكنته من الاطلاع على بعض مظاهر الرواج التجاري مما جعله يدرك منطق التجار وأهمية التجارة والانفتاح على العالم الخارجي. فآسفي كان من الموانئ التي نشطت بها المبادلات أيام الأزمة، باعتباره ميناء مراكش. ومما يبرز أهميته أنه استقبل 187 سفينة فرنسية فيما بين سنتي 1692/1103 و1792/1206، واحتل بذلك الرتبة الثالثة بعد كل من سلا التي وصلتها 362 سفينة، والصويرة التي حلت بها 245 سفينة في نفس المدة. كما استقرت بآسفي وبالصويرة جالية يهودية هامة نشطت في التجارة واحتكرت الوساطة بين المغرب وأوروبا. فكان السلطان يلجأ مثلا إلى صمويل سومبل في العديد من تعاملاته مع القناصل الأجانب، كما يروي ذلك القنصل الدانماركي، جورج هوست (Georg Høst). وبفضل هذه التجربة تكاملت لديه الرؤية الإصلاحية واتضحت معالم مشروعه التحديدي الهادف إلى تجاوز الضغوط الداخلية مستفيداً من مظاهر الوفاء الذي كانت تبديه نحوه القوى المحلية الإقليمية من أجل بناء السلطة العلوية على أسس جديدة، وتنظيم الجهاز المخزني. ولتحقيق ذلك اتخذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية شملت المجالات الإدارية والعسكرية والقضائية والتعليمية.



91. درهم إسماعيلي



92. دينار – عهد سيدي محمد بن عبد الله

في المجال الإداري

حافظ محمد بن عبد الله على الموروث السعدي، لكنه أدخل عليه عددا من التعديلات، حيث أصبح الوزير والمستشار الملازم للسلطان بمثابة "الوزير الأول"، وكانت من مسؤولياته الإشراف على العلاقات مع العمال والقواد. واتضح له أن تقوية علاقات المغرب مع العالم الخارجي وتعميقها يفرضان إحداث جهاز جديد وملائم،

لذلك سن منصب وزير البحر وسُمِّي كذلك، لأن الاتصالات مع العالم الأوروبي كانت تتم عبر البحر، كما أن ازدهار التجارة مع الخارج قد جعله يعيد النظر في الجباية، إذ عمل على إنشاء جهاز مختص في تحصيل المجابي. وكان الهدف من ذلك إعادة تنظيم الجباية على أسس جديدة حيث تم تنظيم مصلحة المداخيل والمصاريف وأسندت مهمة الإشراف عليها لأمين الأمناء الذي كان يعين الأمناء في الموانئ وفي المدن الكبرى. فكانت هذه المهام المالية حكرا على العائلات التجارية الكبرى التي كان أغلبها من أصول أندلسية.

على أن هذا التنظيم المركزي لم يحل دون اهتمام السلطان محمد بن عبد الله بشؤون الأقاليم. ذلك أنه أعطى أهمية كبرى للبعد المحلي في تدبير شؤون المخزن، وعول في ذلك على الطاقات المحلية. فكان تعيين قواد المناطق لا يتم إلا بحصول التراضي بين إرادته وإرادة السكان المعنيين بالأمر.



93. صقالة سلا

في المجال العسكري

نظرا لما قام به جيش العبيد والوداية من أدوار خطيرة خلال أزمة الثلاثين سنة، فإن السلطان محمد بن عبد الله عمل على إنهاك قوتهم وإنهاء تمردهم، ولجأ إلى تفريق جموعهم بمختلف الجهات، ولم يحتفظ من العبيد في الجيش إلا ببعض العناصر التي برهنت عن ولائها. وعاد إلى التجنيد القبلي معتمداً على بعض العناصر العربية كبني حسن، والأمازيغية كأيت إدراسن وگروان التي كانت في خدمة والده. وقد تابع خطة والده بأن عمل على خلق توازن بين مختلف العناصر المكونة للجيش، واستقدم إلى المغرب عدداً من الأتراك لتطوير المدفعية ولتدريب أطر الجيش. ولقد تمكن بفضل هذا التنظيم من تهدئة الأوضاع في البلاد ومواجهة تمردات ابنه المولى اليزيد (1775/1189)، والقضاء على بعض القبائل الثائرة كغمارة والشاوية والحياينة وأيت إسحاق وأيت يمور، معتمدا على عملية التهجير والنهب والاستيلاء على أموالها لإضعافها، كما أعاد بناء القصبات لمراقبة هذه القبائل. واستعان من جهة أخرى ببعض الزوايا الموالية له لإقرار الأمن، كالزاوية الوزانية التي اعتمد عليها لتوقيف تحركات القبائل الجبلية المتمردة مقابل منحها عدة امتيازات كحق التصرف في أعشار وزكوات المناطق التي تنتشر فيها، كما خول لها حق التصرف في ممتلكات ممتدة في مجال يتراوح بين مدينة وزان وضفتي اللوكوس وسهل الغرب. وبعد تدعيم ركائز دولته، عزل القواد والعمال المستبدين في السهول الساحلية كسهلي الغرب وتامسنا.

في المجال القضائي

يلاحظ أن الإصلاحات التي أدخلها السلطان محمد بن عبد الله في المجال الديني قد طبعت الإصلاحات التي قام بها في مجال القضاء والتعليم. ذلك أنه أعاد للعقيدة السلفية الآخذة بظاهر الكتاب والسنة شأوها، وتبنى العقيدة الحنبلية لبساطتها وابتعادها عن التأويل، أما على مستوى المذهب فقد ظل متشبثا بالمذهب المالكي مع تفتحه على المذاهب الأخرى. وبناء على هذا التوجه المتميز فسوف يكون له الفضل في إصلاح كل من خطة القضاء والتعليم معا. ومن جهة أخرى ونظرا لما كان يتوفر عليه من صفات العلم التي أهلته إلى الاجتهاد، فإنه قد سعى إلى التشريع بنفسه في سائر الأمور الدينية والدنيوية مع وضع حد لنفوذ الفقهاء.

وفي هذا السياق، يمكن التشديد على العناية التي أولاها محمد بن عبد الله لمؤسسة القضاء لما لها من صلة مباشرة بحياة الفرد والجماعة. ذلك أنه اعتبر إصلاح هذا القطاع أمرا ضروريا لتقوية هياكل الدولة، فأصدر عددا هاما من الظهائر وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية، تناول فيها حقوق اليتامى والأموال والمعاملات. وأمر القضاة أن يفتوا بفتاوى الأقدمين، بدلاً من الاعتماد على كتب المتأخرين وفتاواهم، لأن في ذلك ابتعادا عن العدل والإنصاف. وانتقد القضاة الذين تخلوا عن دينهم ومبادئهم جرياً وراء الطمع، فضيعوا على المسكين حقه وأضاعوا أنفسهم. ومن الأمور التي ألح على تطبيقها، تدوين القضاة للأحكام التي يحكمون بها، وتسليم نسخة للمحكوم له تبقى حجة في يده.

كما أولى السلطان عناية خاصة لأوضاع المرأة، فأوصى القضاة بمنع توكيل الزوج عن زوجته في المطالبة بحقوقها « وإنما توكل قريباً من أقاربها أو أجنبياً، وما يقبضه لها من حقوقها يدفعه بيدها وتبرئه منه ولا يدفعه لزوجها [...] إلا أن يكون الزوج ابن عمها وأحبت أن توكله فلا بأس ». وحفاظاً على مصالح الأسرة، طالبهم بعدم سجن الزوج في حالة خصامه مع زوجته، لأن في سجنه « سيكون ماله لقمة سهلة يأكل منه القاضي وأعوانه والسجان »[19].

وهكذا حارب محمد بن عبد الله بعض الممارسات الشائعة التي كانت تتسبب في مشاكل اجتماعية، كمسألة عدم تسديد الديون فأصدر قانوناً – اعترف بأنه بدعة – يقضي بنفي العاجز عن أداء ما عليه وإبعاده عن محل إقامته، فإذا عاد، أدخل السجن. وقد اعتبر السلطان أن احتمال النفي قد يرغم المدين على تسديد ديونه، وإن عجز فعليه أن يتحمل الجلاء.

---

19 عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، المطبعة الوطنية، الرباط، 1931، 193-195/III.

في المجال التعليمي

نظرا لما كان للتعليم من أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع برمته وبالتالي لاستمرارية الدولة فقد أولاه السلطان محمد بن عبد الله من العناية ما جعله يفرد له مؤلفا خاصا بعنوان **مواهب المنان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان**. ويتعلق الأمر بتأليف صغير وضعه سنة 1789-1788/1203، وكان قد مر بعدة قبائل وقرى في طريق عودته من مكناس إلى مراكش، ولاحظ جهل أهل البوادي – بمن فيهم الأساتيذ – بالمبادئ الأولية للدين. لذا فإن كتابه هذا يتقدم كدليل عملي يرمي إلى تيسير عمل المعلم في القيام بمهامه التربوية. وبنفس المناسبة، عمم منشورا يتوخى تنظيم التعليم بمختلف جوامع مدينة فاس وبجامعة القرويين على الخصوص كما يسعى إلى ضبط البرامج التعليمية دون إغفال النصوص التي يستحب تدريسها. ومن بين ما شجبه السلطان في هذه الكتابات طريقة الحفظ القائم على حساب الفهم والدراية، كما حثَّ المعلم على مراعاة كفاءة كل صبي، والانطلاق دائماً في عمله من البسيط إلى المعقد ومن السهل إلى الصعب. وإلى جانب ذلك ألح على التمييز بين مرحلتين في التعليم : مرحلة التعليم الأولي – وهي واجبة على كل الصبيان – وفيها يتعلمون المبادئ الأساسية للإسلام، ويتحمل المسؤولية في هذه المرحلة كل من المعلم والوالد. ثم المرحلة الثانية، وتعود المسؤولية فيها للمعلم وحده، لأنه هو الذي سيحدد أيستطيع الصبي مواصلة التعليم أم لا، كما ورد في المؤلف المذكور حيث نقرأ « إن ظهرت فيه نجابة في القراءة، فليتركه يقرأ، وإن لم تكن فيه نجابة في القراءة، فها هو قد تعلم أمور دينه [...] فعليه أن يحترف بالحرفة التي كان والده يتكسب بها من تجارة أو صنعة يد أو فلاحة لمعاشه »[20].

ومن جهة أخرى فقد شدد هذا السلطان على ضرورة حفظ القرآن ودراسة الحديث والتفسير، كما أوصى بإيلاء الأولوية لأصول الفقه، ونهى عن تدريس المختصرات؛ وعلاوة على هذا فقد منع تدريس علم الكلام والمنطق والفلسفة وأقوال غلاة المتصوفة في المجالس العلمية العامة. وباختصار فالظاهر أن سيدي محمد بن عبد الله كان يهدف من كل هذه الإجراءات إلى ضمان استمرارية الدولة واستقامة الأمور وتحديد خطط تمكنه من ضبط العلاقات مع العالم الخارجي بناء على منطلقات جديدة.

المغرب والعالم الخارجي

على الرغم من توفر دراسات حول تأثير البحر في حياة المغاربة، فإن تناول هذا الموضوع يظل ناقصاً إن لم يكن مشوها في بعض الأحيان. على أن علاقة المغاربة بالبحر قد

20 السلطان محمد بن عبد الله، **مواهب المنان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1996، ص 34. وللمزيد من التفصيل حول إصلاح التعليم في عهد هذا السلطان ينظر المصدر نفسه والحسن العبادي، **الملك المصلح سيدي محمد بن عبد الله**، الدار البيضاء، 1987، ص 211 وما بعدها.

تأثرت خلال عدة قرون بذهنية قارية قبل كل شيء تجد تفسيرها في الإكراهات الطبيعية والمعيقات التقنية حسب ما يبدو. فقد تزامن وصول العلويين إلى الحكم مع تغير الأوضاع العالمية إذ أصبح المحيط الأطلسي هو المركز الحيوي للاقتصاد العالمي وصارت الطرق البحرية أساس المواصلات. ولهذا أولى السلاطين أهمية كبرى للسواحل قصد تنشيط التعامل مع أوروبا. وفي هذا السياق، وجه محمد بن عبد الله كل اهتماماته للتجارة الخارجية، وجعل من الساحل الأطلنتي منطلقا لمبادراته التجارية، خصوصا وأنه تعرف عن طريق التجار المسيحيين واليهود والقناصل على الفوائد التي تتيحها الملاحة كما سبقت الإشارة. وقد تبين له أن تشجيع النشاط الملاحي سيمكّنه من السيطرة على التجارة مع العالم الخارجي واحتكارها. ولتحقيق هذا المبتغى، كان عليه أن يشرع بطمأنة التجار الأجانب. وتشير التقارير القنصلية والمراسلات الرسمية إلى أن الأوروبيين كانوا متأكدين من عدم تهديد السلطان لمصالحهم لأن المعاهدات الكثيرة التي أبرمها معهم كانت تركز على الهدنة والمصالحة. وبفضل هذه السياسة فإن عدد التجار الأجانب الوافدين على الموانئ المغربية ما انفك يتزايد في عصره.

ومن المؤشرات التي أظهرت اهتمام محمد بن عبد الله بأمور البحر، الزيارات التفقدية التي قام بها لأهم الموانئ الأطلنتية كالرباط وسلا والعرائش وطنجة فور توليه شؤون البلاد. كما عقد بالرباط لقاء مع رؤساء السفن الجهادية، وكان هذا اللقاء على ما يبدو حاسماً، لأن السلطان جعل من القرصنة مؤسسة رسمية أكثر مما كانت عليه زمن جده. لقد حاول الاستفادة من التنافس الأوروبي ليقتني الأسلحة و"الإقامة" –أي العدة– من إنجلترا وهولندا على وجه الخصوص لتزويد الأسطول. وقد دافع المؤرخ الإسباني رامون لوريدو دياز (Ramon Lurido Diaz) بشدة عن سياسة محمد بن عبد الله البحرية، ورأى أنه حاول إنشاء أسطول قادر على مواجهة التحديات والمشاركة في التجارة العالمية. والظاهر أن هذا السلطان نأى بمفهوم الجهاد عن الطابع الديني التقليدي الذي أعطاه إياه مختلف السلاطين قبله إلى مفهوم جيوسياسي أكثر ملاءمة مع متطلبات عصره. ويتجلى ذلك في الكيفية التي أخبر بها الإسبان بنيته في فتح جبهة الحرب لتحرير سبتة، إذ يروي هوست أنه أعلم الملك الإسباني أن الموانئ المغربية سوف تظل مفتوحة أمام التجار الإسبان، ولن يتعرض القراصنة المغاربة للسفن الإسبانية بأي سوء. ولكن سوف تشهر الحرب على مسيحيي سبتة ليخلوها (Georg Høst, *Histoire*,78).

وبالإضافة إلى العناية ببناء الأسطول، سهر محمد بن عبد الله على تجهيز الموانئ وإصلاحها. وكان يشجع المغاربة والأجانب على السفر بحراً بين الموانئ المغربية، فخصص عدة قوارب صغيرة كانت تنتقل ما بين طنجة والعرائش وسلا. كما حاول فتح أوراش في بعض الموانئ لبناء السفن، فأقام ورشا بسلا وأمر بصناعة سفينة كبيرة سنة 1762/1175

من طبقتين وأنفق عليها مالا كثيرا. وكان يشتري ما يحتاج إليه في بناء السفن من أخشاب وأشرعة وحبال من البلدان الأوروبية وغالباً ما كان يربط الصلح والمهادنة معها بشروط ذات صلة بتزويد الأسطول باحتياجاته.

وفي سبيل تقوية الواجهة الأطلنتية للمغرب، شيد السلطان محمد بن عبد الله ميناءً جديداً صار رمزاً لسياسته المبنية على الانفتاح وهو ميناء الصويرة الذي يجسد بصورة جلية هذا المشروع. فما هي الدوافع التي جعلته يفضل إنشاء ميناء جديد عوض تجهيز أحد الموانئ الموجودة وإصلاحه لا سيما أنه كان يعرف آسفي جيداً؟ وهل كان يسعى من وراء ذلك إلى تحويل مصب التجارة الصحراوية إلى ميناء أقرب إلى مراكش من ميناء أگادير الذي كان بعض التجار الأجانب وعلى الخصوص الهولنديين يهيمنون على تجارته؟ مهما كانت هذه الدوافع، فقد شرع السلطان في الأشغال الأولى بموقع هذه المدينة سنة 1764/1178، مستعيناً بخبرة



94. برج من صقالة الصويرة

الأوروبيين وساهرا على سير الأعمال بنفسه. وما إن أشرف القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي على نهايته حتى غدت الصويرة من أعظم مراسي البلاد وأحسن حواضرها كمعلمة عمرانية بارزة تشتمل على جوامع كجامع القصبة وحمامات ودور للأعيان وملاح. فقد فرض السلطان على القناصل الاستقرار بهذه المدينة، وكان أول من استقر بها منهم القنصل الدانماركي سنة 1765/1179، وأصبحت الصويرة مركز استقطاب للتجار المسلمين واليهود ومحجا للتجار الأجانب وعرفت حسب التقارير القنصلية رواجاً اقتصادياً هاماً، وشكلت رمز انفتاح الدولة المغربية على أوروبا. وفي نفس السياق، حرص السلطان على استرجاع البريجة (مزگان) فحاصر البرتغاليين فيها إلى أن هدموها قبل الفرار منها، فأصبحت تسمى بالمهدومة ؛ وما إن استرجعها حتى أطلق عليها اسم الجديدة.

لقد فهم التجار والقناصل والسفراء إرادة الانفتاح لدى محمد بن عبد الله وردَّدوها في بلدانهم فتطاير خبره عبر الآفاق وتحسنت صورة المغرب، فتسابقت الدول وتنافست في البحث عن الصلح والمهادنة معه. وكان محمد بن عبد الله يعمل كل ما في وسعه للمحافظة على التوازن في علاقاته الدولية (انظر الملحق رقم V). ومن ثم تميزت سياسته بكثرة المراسلات والمعاهدات مع بلدان متعددة. فكان يجمع بالقناصل كلما أراد إبلاغهم بقرار سياسي هام أو كلما عرف المغرب حدثاً بارزاً. ومثال ذلك أنه اجتمع بهم في شهر صفر 1191/مارس 1777 وعبر لهم عن رغبته في السلم والهدنة مع مطالبتهم بتبليغ ذلك إلى حكام بلدانهم وتسجيله

رسميا بسجلاتهم والإشهاد عليه. وفي إطار نفس سياسة الانفتاح والتوازن هاته، كان محمد بن عبد الله أول سلطان مسلم يعترف باستقلال الولايات المتحدة.

وبناء على ما سبق، يمكن التساؤل إلى أي حد كان منطق سياسة هذا السلطان ناجحاً وهل شكلت كثرة المعاهدات مع الخارج عنصر قوة أم أنها كانت تحمل في طياتها بوادر الضعف؟ الظاهر أنه عوض أن تربط هذه السياسة المغرب بالمحيط الأطلسي كمحرك اقتصادي، فإنها ربطت مصير البلاد ومستقبلها بالتجارة الخارجية وبالمعاهدات، أي بالقرار الخارجي، وهذا يعني أنه ما إن تتغير الظروف حتى يصبح المغرب مهددا بأطماع الأجانب.

بيد أن محمد بن عبد الله لم يسع إلى توطيد علاقاته مع البلدان الغربية فحسب، بل عمل أيضا على تدعيم علاقاته مع العالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن علاقاته مع ولاية الجزائر قد ظلت مشوبة بالتوتر والحيطة في معظم الأحيان، فإن السلطان حاول تجاوز المواجهة مع العثمانيين، ودشن مع الباب العالي مساراً جديداً مبنيا على توطيد الأخوة والتعاضد الإسلامي. وكانت علاقات احترام متبادل تربط محمد بن عبد الله بعبد الحميد الأول. غير أن هذه العلاقات لم تتوقف في هذا المستوى بل تجاوزته إلى تبادل السفارات والمراسلات والهدايا (انظر الملحق رقم VI). كما افتدى محمد بن عبد الله عددا من الأسرى المسلمين وأرسلهم إلى السلطان العثماني عام 1788/1202. وعندما استأنفت روسيا مجددا الحرب ضد الدولة العثمانية في الفترة الواقعة ما بين 1787/1201 و 1792/1206، ناصر السلطان المغربي السلطان عبد الحميد، حيث رفض إبرام اتفاقية مهادنة وصلح مع روسيا، فلم يتردد في أن يوجه إلى استانبول وفداً مغربياً محملا بهدايا متنوعة ومساعدات عسكرية تمثلت في أسطول من أربع قطع بحرية بالإضافة إلى كميات هامة من البارود وملح البارود. ومن جهة أخرى، وتقوية لروابط الإخاء الإسلامي، اعتاد محمد بن عبد الله أن يرسل الصلات والهدايا لأهل الحرمين والشرفاء والعلماء جريا على عادة سلفه من ملوك المغرب. ولا شك أن سياسة محمد بن عبد الله الإسلامية قد خلفت توجس القوى المسيحية التي بعثت بأساطيلها إلى مضيق جبل طارق بهدف مراقبة السفن المغربية وعرقلة تحركاتها في اتجاه المشرق.

والخلاصة أن السلطان محمد بن عبد الله قد توفق في تهدئة الأوضاع وإدخال إصلاحات متعددة في مختلف القطاعات الإدارية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية. ونظرا لوقوع عهده بين أزمتين حادتين فإن هذه الإصلاحات ظلت محدودة النتائج بسبب معيقات هيكلية تتمثل في طريقة انتقال السلطة وفي تشكيلة الجيش والتكالب المتعاظم للقوى الأجنبية على السواحل وسيطرتها على تجارة المغرب الخارجية بالإضافة إلى دورات الجفاف والمجاعات والأوبئة وغيرها من الكوارث الطبيعية وقصور المخزن عن مواجهة كل تلك الأوضاع. والنتيجة أن دخل المغرب مجددا مرحلة تأزم عصيبة بمجرد وفاة السلطان محمد بن عبد الله سنة 1790/1204.

خاتمة

مر المغرب بين أوائل القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر للميلاد بتطورات شتى شملت مستويات المجال والمجتمع والدولة والعلاقات الخارجية. ولقد عرف ميلاد مجال مغربي متميز مخاضا عسيرا منذ بداية هذه المرحلة. ومن بين التحديات الكبرى التي واجهت ظهور هذا المجال تحرير ما كانت البلدان الأوروبية تحتله من ثغور ومحاولة التحكم في نفس المجال عبر القضاء على عوامل التجزئة بتسخير كافة الوسائل، السياسية منها والعسكرية، لضمان وحدته. وحتى في لحظات الأزمة الخانقة – سواء خلال القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي أو خلال أزمة الثلاثين سنة –، كان المجال الموحد بمثابة رهان وأُفقٍ لمختلف القوات السياسية المتصارعة. بيد أن الرقعة المغربية قد ظلت مفتوحة على مصراعيها من جهة الجنوب والجنوب الشرقي على الأراضي الصحراوية، إلا أن معالمها بدأت تتحدد في اتجاه الشرق بعد أن استقر الحكم العثماني في الجزائر والسلطة السعدية ثم العلوية في المغرب. وقد تواترت الأخبار في النصوص المغربية حول اتفاق السلطتين المغربية والعثمانية منذ أواسط القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي على الأقل على وادي تافنا إلى الشرق من وجدة كحد فاصل بينهما، وذلك على الرغم من ميل كل واحدة من هاتين السلطتين إلى التنكر للاتفاق المذكور كلما اقتضت ذلك مصالحها. ومما تجدر الإشارة إليه أن قبائل الرحل المنتجعة عبر المجالات الصحراوية المفتوحة في الجنوب والجنوب الشرقي مثل المغافرة والترارزة كانت ترتبط بروابط البيعة بالسلاطين المغاربة حتى في حالة ضعف حضور الإدارة المخزنية.

ولقد اقتضى التحكم في المجال المغربي القيام بمبادرات تروم تثبيت بنيات الدولة المغربية على أسس جديدة. فقد شهد المجتمع المغربي آنئذ ترسيخ بعض المؤسسات التي ظهرت في مراحل سابقة ولكنها اكتسبت معالمها المكتملة خلال هذه الحقبة، ومنها مؤسسة السلطان التي أصبحت قطب المنظومة المخزنية، ومؤسسة الجيش التي هي قوامها ثم مؤسسة الزوايا التي باتت تتموقع بين المجتمع والدولة وتقوم بدور الوسيط أو الحليف أو المعارض حسب الحالات والظروف. كما سمح انفتاح سلاطين المغرب على العالم الخارجي بمواكبة التطورات السياسية في العالم المتوسطي. ولئن نُعت المغرب أحيانا بالتقوقع وتضييع فرص تحديث الدولة والمجتمع، فإنه تمكن في مستويات متعددة من بناء أسس دولة قوية بالاستفادة من التجارب الإسلامية المعاصرة. فقد عمل السلطان أحمد المنصور مثلا على إحداث تقاليد سياسة جديدة، في حين سعى السلطان إسماعيل إلى إحداث قوة عسكرية منظمة لاشك أنه استحضر التجربة العثمانية في بعض جوانبها. على أن هذه التجربة المتفردة في شكلها لم تؤت كل ثمارها، بل إنها هزت أركان النظام المخزني وزعزعت كيان المجتمع برمته.

وفي مستوى العلائق مع أوروبا، مر المغرب خلال هذه القرون الثلاثة من الشعور بالقوة والتفوق تجاه الآخر خصوصا بعد وقعة وادي المخازن إلى بداية الإحساس بالضعف تجاه التفوق الأوروبي فلجأ آخر كبار سلاطين هذه الحقبة، وهو سيدي محمد بن عبد الله، إلى تدبير الوضع المستجد بمحاولة الحفاظ على التوازن مع القوى الأوروبية. وقد رأينا كيف كان الاحتكاك مع التجار الأجانب عاملا من عوامل هذا الشعور المبكر.

إلا أن جملة من هذه التطورات لم تنفذ إلى عمق البنية الاجتماعية التي تبدو خلال هذه المرحلة وكأنها دخلت في مسار قربي من التفكك والهشاشة، إذ لم تلبث عقود التأزم أن تلت مراحل الانتعاش حتى إن مسار التاريخ المغربي قد اصطبغ وقتئذ بطابع الدائرية التي يضمحل معها التراكم الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي. ولا غرابة في أن تطغى سمة الاختلال على العلاقة بين المجتمع والدولة في هذا السياق. فكلما تقوت الدولة بجيش منظم وإدارة مخزنية محكمة احتاجت إلى المزيد من الموارد المالية التي لا يمكنها تلبيتها إلا بالإفراط في الكلف والمجابي، مما يدفع عددا من مكونات المجتمع إلى تحين فرص تصدع البنية المخزنية للتحرر من كل الضوابط والإسهام بالتالي في المزيد من تأزم الأوضاع. وفي المقابل، يلاحظ أنه كلما اهتزت البنية المخزنية بسبب أزمة ولاية العهد إثر وفاة السلطان، مثلا، فإن الأزمة الأُسَرية سرعان ما تهدد بالتحول إلى أزمة اجتماعية قد تزعزع المجتمع برمته. وهكذا، وفي الوقت الذي هبت فيه رياح التغيير السريع المفضي إلى الثورة الصناعية والثقافية والسياسية في أوروبا الشمالية الغربية، ظل المغرب يصارع دوامة التأزم ومحاولات الاستدراك، مما كان يجعل منه لقمة سائغة أمام التطلعات التوسعية الأوروبية.

الملاحق

الملحق I

الأسس الشرعية للجباية وتطبيقها لدى السعديين

قال السلطان السعدي زيدان بن أحمد المنصور في رسالة أوردها الناصري، مخاطبا يحي الحاحي :

« واعلم أن السلطنة لها أشراط لا بد منها وسياسة يُنكَر ظاهرها [...] وأما في المغرب خصوصا، فأول من فرضه [أي الخراج] عبد المومن بن علي، وجعله على إقطاع الأرض بناء على أن المغرب فُتح عنوة، وإليه ذهب بعض العلماء، ومنهم من يقول: "إن السهل فُتح عنوة والجبل فُتح صلحا"، فإذا تقرر هذا، وعلمت أن أهل هذا العصر قد بادوا واندثروا، فيكون السهل كله إرثا لبيت المال وتعين أن يكون الخراج فيه على ما يرضي صاحب الأرض وهو السلطان، والجبل تتعذر معرفة ما كان الصلح عليه ولا سبيل إلى الوقوف عليه فيُرجع للاجتهاد. وقد اجتهد سلفنا الكرام [...] في فرضه لأول الدولة الشريفة على حسب وفق أئمة السنة ومشايخ أهل العلم والدين في ذلك العهد، فجرى الأمر على السنن القويم إلى أن هبت عواصف الفتنة لأيام ابن عمنا صاحب الجبل [محمد المتوكل بن عبد الله الغالب]، وإدالة مولانا الإمام [أحمد المنصور] وصنوه [عبد الملك المعتصم] المرحوم على حواضر المغرب وسهله عند الزحف بالأتراك، وامتدت به [أي بالمتوكل] الفتنة في الجبل إلى أن هلك مع النصارى دمرهم الله في الغزوة الشهيرة [وادي المخازن]، وجاء الله بمولانا المقدس [المنصور] بالجبل العاصم للإسلام من طوفان الأهوال، فقدَّر رضي الله عنه الأشياء حق قدرها ورأى المغرب غب تلك الفتن قد فغر أفواهه (كذا) لالتهامه عدوان عظيمان من الترك وعدو الدين الطاغية. فاضطر رحمه الله إلى الاستكثار من الأجناد لمقاومة الأعداء والذب عن الدين وحماية ثغور الإسلام. فدعا تضاعفُ الأجناد إلى تضاعف العطاء، وتضاعف العطاء إلى تضاعف الخراج، وتضاعف الخراج إلى الإجحاف بالرعية، والإجحاف بالرعية أمر يستنكف رضي الله عنه من ارتكابه ولا يرضاه في سيرة عدله طول أيامه، فلم يبق له حينئذ إلا أن أمعن النظر رحمه الله في أصل الخراج فوجد بين السعر الذي بُني عليه في قيمة الزرع والسمن والكبش الذي تعطي [ـه] الرعية عند زمن الفرض، وبين سعر الوقت أضعافا، فحينئذ تحرى رحمه الله العدل فخيَّر الرعية بين دفع كل شيء بوجهه أو دفع ما يساوي بسعر الوقت، فاختاروا السعر مخافة أن يطلع

إلى ما هو أكثر، فأسعفهم إليه رضي الله عنه. وعرف الناس الحق، فلم ينكره أحد من أهل الدين ولا من أهل السياسة، ليت شعري لو طالبنا نحن الرعية اليوم بسعر الوقت الذي طلع إلى أضعاف مضاعفة ماذا تقولون، وقد انتقدتم علينا ما هو أخف من ذلك؟ »

محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي**، 1989، ص 322-324.

الملحق II

أزمة السلطة بعد وفاة أحمد المنصور واضطراب الأحوال

ومن نفس الرسالة الواردة في المصدر أدناه :

« اعلم أن أهل هذا المغرب لما تمالئوا عليَّ وخرجتُ للمشرق والتقيت بالترك والأروام وجالسوني وجالستهم وخاطبوني وخاطبتهم مشافهة منهم ومراسلة، وكنت أيام مقامي بأرضهم كمقامي على سرير ملكي. لأن كبيرهم وصغيرهم ورئيسهم ومرؤوسهم كان ينتجع فضلي ويمد كف رغبته لنعمتي. وواسيت الجميع عطاء مترفا مع قلة الزاد والذخيرة. وترفعت عن مواساة الأماثل والأكابر من العجم والعرب، ولا ركنت لأحد، بل تجردت بما قدرت عليه من الأخبية، حتى جعلت محلة برماتها وخيلها، فترامى علي العجم بالرغبة، وبسطوا أكف الضراعة في المقام عندهم والدخول في جملتهم، وعرضوا علي الإقطاعات السنية، والبلادات الملوكية بلطف مقال وأدب خطاب، [...] وما انفصلت عنهم حتى كتبت لهم بخط يدي أني أحمل أهلي وحاشيتي وأرجع إليهم إلا إن تمكن لي الدخول في الملك والغلبة على البلاد أو بعضها، وقد قفلت من عندهم ولم يتعلق بثوب عفافي ما يشينه [...]

ثم إني دخلت سجلماسة على رغم أنف أهلها وواليها، ومنها دخلت لسوس، وجعلت ولي الله العارف به أبا محمد عبد الله بن المبارك واسطة بيني وبين أخي [أبي فارس] حتى اجتمعت بأهلي ومالي، وبعث إلي الترك بأحد بلكباش [ضابط انكشاري] اسمه مصطفى صولجي إلى السوس راغبين إنجاز الوعد، فجنحت للمسير إليهم فرأيت الأهل والأتباع قد عظم عليهم الأمر واستعظموا الخروج، فأسعفت رغبتهم في المقام في المغرب وشيعت الرسول قافلا إلى قومه من سجلماسة عند الدخول الثاني لها ومغالبة أهلها عليها، وعززته برسول من عندي إليهم بتحف وأموال، ورد عليهم بها مع رسولهم، ثم إني اقتحمت مراكش على أهل فاس على كثرة عددهم وعُددهم وقِلّتي ووحدتي، وفتح الله، ثم خرجت للسوس مرة أخرى وأوقعت بولد مولاي أحمد الشريف وجموع مراكش، وقد تعصبوا عليه لأنهم شيعة جده، ففضضته على رغمهم ونازلته بالسهل والحَزْن، حتى مكن الله منه، وحكم بيني وبينه، ثم نجَم نجْم الغوِي أبو محلي وغُلِبتُ على الرأي، وقد قال من هو أفضل مني مولانا علي كرم الله وجهه، ''لا رأي لمن لا يطاع'' ودخل [أبو محلي] هذه البلاد وخرجت أنا للسوس ريثما تجتمع

إلينا قبائلنا في المكان الذي كان اجتماعهم فيه إلى أن بلغتهم، وقصد إليهم أبو محلي فقاتلوه ورحل عنهم بعد أن أثخنوا فيه بالقتل، ثم وافيتهم بمكان والحرب بيننا سجال ».

الناصري، **الاستقصا**، VI/46-47.

الملحق III

حرص المولى إسماعيل على تزويج العبيد

« ذات يوم، أمر السلطان [...] بإحضار ثماني مائة فتى ومثلهم من الفتيات حضرن للتو، لأنهن كن ولا شك قد أُمِرْن بالاستعداد للحضور فيما قبل. توجه السلطان بالكلام إلى هؤلاء الشبان وأثنى على الجهود المحمودة التي لاحظ غير ما مرة أنهم يبذلونها في خدمته وطاعة أوامره مما جعله يقرر مكافأتهم بتخويل زوجة لكل واحد منهم، وهذا ما باشره دون تأخير. هكذا كان لبعض الفتيان شرف تسلم زوجاتهم من يد السلطان مباشرة، لكنه في معظم الأحيان، اكتفى بإشارة من رأسه ولمحة من طَرْفه لتعيين الزوجة الشابة لزوجها المقبل [...]

إن السلطان كثيرا ما يشرف على مثل هذه الزيجات السريعة، فيستقدم العدد الكبير من الأشخاص ويعقد لبعضهم على بعض، دون أية إجراءات إضافية، عدا إشارة في اتجاه الرجل والمرأة، مصحوبة بالقول: "هذا يأخذ هذه". إذاك، يلتقي العاشقان وينصرفان سوية في علاقة وطيدة كأن البابا هو من بارك زواجهما. هكذا يزوج السلطان ذوي البشرة الفاتحة بالزنجيات في حين يزوج الشقراوات بالزنوج ».

Magali Morsy, *La relation de Thomas Pellow, une lecture du Maroc au 18e siècle*, Editions Recherches sur les Civilisations, Paris, 1983, 97-98.

(ترجمة المعهد)

الملحق IV

ثورة محمد العالم بن السلطان إسماعيل بسوس (1112-1118/1700-1706)

« فلما رجع السلطان من حركاته وجد ولده مولاي امحمد قد ثار عليه بسوس الأقصى، وانحاز إليه جميع من عصى [...] فدخل مولاي امحمد مراكش بعد الحروب والتناوش، وفتح بلادي عبدة وحاحة كلها [واستولى] على درعة وعلى الفايجة، وتمكن في الملك أنى التمكين، وفي الساعة والحين بعث إليه أمير المؤمنين ولده مولاي زيدان وخمسمائة من أهل فاس، كانوا نافقوا ورجعوا مع مولاي امحمد حين دخوله لمراكش [...] وفي سنة خمس عشرة ومائة وألف غلبت جيوش أمير المؤمنين على درعة [...]

وفي سنة سبع عشرة ومائة وألف كانت وقعة تاورا في أطراف سوس مع الأمير مولاي امحمد وأخيه زيدان، فكانت الهزيمة العظيمة على مولاي امحمد، واحتوى الأمير زيدان على محلته وعلى مضاربه، وفيها قبض على القائد مالك وبعثه زيدان لأبيه فنشره بالمنشار، وقال له هذا جزاء من كان لسيده غدار. وكذلك قبض على الفقيه المرابط المراكشي وولده، وعلى العالم النبيه سيدي أحمد بن إبراهيم وبعث بهم أيضا مولاي زيدان إلى أبيه فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وماتوا من ذلك.

وفي سنة ثمان عشرة ومائة وألف في شهر صفر الخير فتحت تارودانت الفتح الثاني [...] وقبض على الأمير مولاي امحمد بعد الحروب الهائلة والوقائع الكثيرة، نحو السبعة أعوام إلا ربع، وبعثوا به إلى والده فأمر بقطع يده ورجله من خلاف وتوفي بعد ذلك في الخامس عشر من ربيع الأول عام 1118 [/1706]. وفيها كسفت الشمس الكسوف العظيم في الثامن والعشرين من المحرم العام المذكور».

عبد الكريم الريفي، **زهر الأكم**، مطبعة المعارف الجديدة،
الرباط، 1992، ص 193-194.

الملحق V

أجواء استقبال السلطان محمد بن عبد الله لسفير السويد

« في سنة [1187/] 1773 عاد القنصل السويدي وولف (Wulf) إلى المغرب على ظهر سفينة حربية أرست بجبل طارق. كان يصطحب معه الماجور ستاندن (Standen) سفيرا ويحمل من الهدايا عشرين ألف بياستر وثلاثة آلاف قنبلة وستة مهاريس وساعات حائطية رفيعة وعلباً ذهبية وطاقماً كاملا لتحضير الشاي وآخر للقهوة من نفس المعدن. استقبل السلطان السويديين لكنهم [...] لم يكونوا مصحوبين بأي مترجم، فاضطروا [...] إلى الانصراف بدون الحصول على أي شيء.

لجأ [السفير] إذاك إلى الكتابة فبعث رسالة إلى السلطان تقول: بما أن التجارة السويدية في حوض البحر الأبيض المتوسط تتميز بالضعف الشديد، فإن سيده الملك لا يرغب في الاستمرار في أداء الإتاوات السنوية التي وعد بها القنصل وولف، وهي مبلغ مقداره عشرون ألف بياستر وتوفير خمسة آلاف من الذخيرة. على أنه يصبو إلى تحقيق السلم مع المغرب بنفس الشروط التي توصلت إليها كل من إنجلترا وإسبانيا وفرنسا، أي بدون أداء أي إتاوة سنوية، وإنما بإرسال سفينة محملة بالهدايا ومعبرة عن آيات الصداقة، كلما سنحت الفرصة. وألح السفير على الاستماع إلى الجواب من فم السلطان نفسه، شريطة أن ينقلها إليه مترجم يختاره ويصطحبه بنفسه. لم يُقبَل منه هذا الشرط إلا بمشقة، لكنه تمكن من الحضور إلى الاستقبال مصحوبا

بيدرو أومبرت (Pedro Umbert). وقد حمل معه ساعتين ثمينتين، مزينتين باليواقيت.

كان السلطان جالسا أمام مجسمين للكرة الأرضية، فأشار إلى مكان معين وسأل الماجور ستاندن هل البلاد التي كان يشير إليها هي السويد بالضبط. وعندما أكد السفير الجديد ذلك، أضاف السلطان بأن البلد كبير، وهو ما أجاب عنه ستاندن بأن البلد كبير حقا، لكنه لا ينشط إلا قليلا بالتجارة، على العكس من الهولنديين الذين يقومون بنشاط تجاري أكبر بكثير من نظيره السويدي ولا يؤدون مع ذلك سوى نصف ما يطالب المغرب السويد به. عندئذ أجاب [السلطان] محمد: « إن ملك السويد صديقي، ولا أعير أي أهمية للهدايا التي يبعث بها إلي. وليس في نيتي أن أطالبه بإتاوة سنوية، ويكفيني التأكد من صداقته. ولذلك فكل ما عليه أن يفعله هو إيفاد أحد أصحابه إلي مرة كل سنتين لتأكيد هذه الصداقة ».

Georg Høst, *Histoire*..., 70-72 .

(ترجمة المعهد)

الملحق VI

الدعم المغربي للدولة العثمانية

« ولما وجه [السلطان محمد بن عبد الله] للاصطنبول المرة الأولى [...] ستمائة ألف ريال [...] سألني يوما فقال لي، ما يقول الناس في هذا المال الذي وجهت للجهاد، فقلت يقولون لو صرفته في الجهاد بالمغرب كان أولى، فضحك وقال أي جهاد في غربنا، قلت: سبتة ومليلية وبادس والنكور، قال لا فائدة في عمارة تلك القرى الثلاثة، نعم سبتة هي واسطة أرض المغرب، ولكن لا يحاربها إلا أحمق أو جاهل، لا ينفع فيها حرب ولا ينشأ عنها إلا السبة للإسلام، فالإعراض عنها أولى، وذلك المال الذي وجهنا للسلطان العثماني الذي هو بصدد الكفار وعساكره مقابلة لهم، أولى من صرفه بمغربنا وبقائه عندنا عرضة للتلف، فوالله لا يصرف بعدنا إلا في المحرمات ».

أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى**، طبعة 1991، ص 131-132.

الفصل الثامن

القرن التاسع عشر الممتد:
بين التغلغل الأجنبي ومحاولات الإصلاح

(1912-1790/1330-1204)

مقدمة

سوف يعمد هذا الفصل إلى التركيز على التفاعل المتواصل بين الضغوط الخارجية والأوضاع الداخلية، مما حذا بالمغرب إلى اتخاذ موقف يتميز بالتأرجح، في علاقته مع أوروبا، بين هاجس الاحتراز وضرورة المواجهة ومحاولة التكيف مع الأحداث المتزامنة أو المتعاقبة خلال ما يمكن تسميته بـ''القرن التاسع عشر الممتد''. من هنا يتحتم تحديد بداية هذه الفترة ونهايتها، إذ ليس هنالك إجماع حول تحديد معلمي هذا القرن لدى الباحثين. فقد جرت العادة باعتبار سنة 1822/1237 خطا فاصلا على المستوى الكرونولوجي بين القرنين الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي و الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، وهي سنة آذنت ببزوغ عهد جديد مع وفاة المولى سليمان وتولي المولى عبد الرحمن بن هشام، وذلك عند اعتماد التحولات المرتبطة بعهود وشخصيات الملوك ؛ أما عند التركيز على الهزة التي لحقت سائر الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ومجموع البلاد الإسلامية من جراء احتلال الجزائر فتكون سنة الفصل آنئذ هي سنة 1830/1246. وعلى الرغم من أهمية كل من هذين الحدثين فإنهما غير مقنعين بما فيه الكفاية بالنظر إلى الظرفية الخاصة بتطور المغرب. ذلك أن احتلال الجزائر لا يعدو أن يكون امتدادا للمسار الذي واكب الحملة النابليونية على مصر سنة 1798/1213 بغض النظر عن اختلاف السياقات والمسببات. أما وفاة السلطان المولى سليمان، فإنها لم تضع حدا نهائيا لما عرفه عهده من توترات داخلية وتحرشات خارجية، بل إن احتدام هذه التحرشات ما انفك يتحول تدريجيا إلى مصدر لتأجيج تلك التوترات.

على أن التمايز بين الحقب التاريخية يبدو أكثر وضوحا بين المرحلة السابقة على العشرية الممتدة بين سنتي 1790/1204 و1800/1214 والمرحلة اللاحقة. فسنة 1790/1204 لا تحيل على وفاة سلطان من طينة سيدي محمد بن عبد الله فحسب - وهو الذي أحيا معالم الدولة وأعاد للمجال المغربي حرمته -، بل إنها أعلنت عن بداية مرحلة جديدة من الاضطرابات السياسية التي ازدادت حدة بتزامنها مع الأزمات الديموغرافية والاقتصادية. ثم إن اندلاع الثورة الفرنسية، قبيل ذلك بشهور، أي في يوليوز 1789/ذو القعدة 1203، مع ما تخللها وأعقبها من آثار أكيدة بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة، يخول للسنة المذكورة أهمية إضافية، ويسوغ اتخاذها حدا فاصلا بين فترتين، فترة ظل المغرب محتفظا فيها بهيبته رغم التأرجح بين الانفراج والتأزم، وفترة أخرى أصبح يدرك فيها مدى خطورة اختلال التوازن بينه وبين القوى الأوروبية، ومدى التطويق الناجم عن هذا الوضع. ويمكن القول إن إحساس المغاربة بالأخطار المحدقة قد ازداد حدة منذ ذلك الحين فتعددت ردود فعلهم لمواجهتها، إما بالدعوة إلى العزلة والاحتراز، وإما بنهج سياسة المماطلة ومحاولة التكيف. إلا أن تعاظم الضغط الأجنبي قد حكم على المخزن بتبني سياسة إصلاحية ترمي إلى درء الأخطار المحدقة بالبلاد؛ بيد أن الخرق كان قد اتسع على الراقع، فحصل ما كان يخشاه المغاربة، أي إبرام عقد الحماية سنة 1912/1330، وهي السنة التي اتخذناها نقطة انتهاء لما أسميناه بـ"القرن التاسع عشر الممتد"، ذلك أن التحولات التي تخللت هذه الحقبة على امتدادها فيما بين سنتي 1790 و1912 تعتبر حقبة منسجمة تتمحور حول قضايا كبرى لها جذور وامتدادات تغطي المرحلة بأكملها.

وبالنسبة للمصادر، فإن هذه الفترة تتميز - بخلاف جل الفترات السابقة - بوفرة واضحة في المادة المصدرية من نصوص إخبارية وكتب الرحلات وغيرها بالإضافة إلى تزايد حجم الأرشيفات المغربية والأجنبية. ومما يثير الانتباه بهذا الصدد أن ظهر اهتمام قوي بحفظ الوثائق المخزنية التي أصبحت أكثر انتظاما وتراكما بحكم كثافة التعاملات المتصلة بالسياسة الداخلية والخارجية، وهو ما قد يعبر أيضا عن مفهوم جديد في تدبير شؤون الدولة في النصف الثاني من هذا القرن على وجه الخصوص.

وعلاوة على هذا، يلاحظ أن هذه الحقبة قد اتسمت على مستوى البحث الأكاديمي بكثافة بيِّنة في الدراسات والتآليف في مختلف أوجه تاريخها، مما يوفر فرصة تجديد المعرفة الخاصة بها من جهة، ويطرح ضرورة الفرز والانتقاء من جهة أخرى. ومن المفارقات التي تسترعي الانتباه أن القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي نال إلى عهد قريب حصة الأسد من الأبحاث التاريخية التي لا يزال معظمها حبيس الرفوف في صيغته المرقونة؛ ومع ذلك فإن نصيب الدراسات المتعلقة بالمجتمع والثقافة ضمن هذه الأبحاث قد ظل محدودا نسبيا.

ومن هذه المفارقات أيضاً أن بعض السوسيولوجيين وعلماء السياسة والاقتصاد طالما لجأوا إلى البحث في هذه الفترة بالذات تجنبا لما كان من الممكن أن يترتب عن الدراسة النقدية لأوضاع النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي من تبعات ومخاطر بالنسبة للباحث. وفيما يتعلق بالعوامل التي اعتمدتها مختلف هذه الأبحاث لتفسير تطور المغرب خلال"القرن التاسع عشر الممتد"، يلاحظ أن هنالك اختيارات متباينة، إذ أن البعض من هذه الأبحاث يرجح كفة العناصر التفسيرية ذات الطابع الداخلي في حين أن البعض الآخر يركز على المؤثرات ذات المنشإ الخارجي. ترى أكان للبنيات الداخلية التأثير الحاسم في رفض المغرب للانخراط الواضح في نهج سياسة إصلاحات واسعة كفيلة بمواجهة مبادرات التسرب الأجنبي؟ أم ترى أن هذا التسرب كان، على العكس من ذلك، هو العنصر الفاعل في الفشل النهائي لكل محاولات التغيير الجدية الرامية إلى التغلب على أزمة المجتمع والدولة بالمغرب؟

مهما يكن من أمر، فإننا سوف نحاول هنا أن نتبنى مقاربة متوازنة تقوم على إبراز دور كل من العوامل الداخلية والخارجية في تحنيط الأوضاع بمغرب القرن التاسع عشر الممتد كلما اعتبرنا ذلك إجرائيا، على أننا لن نتوانى في التنويه بما ساهمت به كل من المؤثرات الداخلية والخارجية في الدفع بالمجتمع المغربي نحو تجاوز معيقاته متى وافق ذلك الوقائع الموثقة.

أزمة النظام التقليدي (1204-1244/1790-1830)

دخل المغرب مع بداية القرن الثالث عشر الهجري/نهاية القرن الثامن عشر الميلادي منعطفا تاريخيا جديدا. فقد تزايدت منذ آنئذ، وبشكل تدريجي، أمارات تصدر دول أوروبا الغربية، وفي طليعتها بريطانيا وفرنسا، على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط بوجه عام، والبلدان المغاربية بوجه خاص. وتتضح هذه الظرفية الجديدة في تحولين أساسيين يتعلق أولهما بالثورة الصناعية وما أحدثته من مؤثرات هائلة من حيث اتساع حجم التجارة العالمية التي شكلت وسيلة رئيسة من وسائل التغلغل الأوروبي بالمغرب. وأما الثاني فيتصل بالثورة الفرنسية والحروب النابليونية التي تلتها وانتقلت من أوروبا إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث ألقت بظلالها على المغرب في سياق التنافس بين البريطانيين والفرنسيين على مناطق النفوذ بهذا الحوض.

ذلك أن الأوروبيين قد أخذوا يتحكمون تدريجيا في المسار التاريخي للمغرب أكثر مما يتحكم فيه أهله، فأصبحت الأمم الغربية كبريطانيا وفرنسا وإسبانيا تبحث لها عن مواقع نفوذ في المغرب بواسطة المبادلات التجارية ومعاهدات الصلح التي ضمنت الحماية لهذه المبادلات ولمصالح التجار عموما بسواحل البلاد ومراسيها، مما أفضى مع مرور الزمن إلى دخول البلاد في شبكة معقدة من العلاقات الدبلوماسية والقانونية التي مهدت

للقضاء على سيادتها بكيفية تدريجية. ولذلك فإن السلوك الانعزالي الذي نهجه المولى سليمان (1206-1237/1792-1822) كان مرتبطا على نحو وثيق بالمخاطر التي طرحها التوسع الأوروبي، حيث لاحق المغاربة ''كابوس الغزو المسيحي'' في غير ما مناسبة (محمد المنصور، 2006، ص 199).

في نفس هذه الفترة، ظهرت أزمة النظام التقليدي المغربي في مستويين أساسيين: مستوى بنيوي يتمثل في طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومستوى ذهني متصل بالوعي بالذات وقصورها من جهة وبردود الفعل الجماعية حيال قوة أوروبا الكاسحة من جهة ثانية.

مستوى البنيات

ظل المجتمع المغربي يعيد إنتاج نفس البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ورثها منذ قرون، ويظهر ذلك في العناصر الآتية:

المجتمع: نسق رتيب

على المستوى الديموغرافي، ارتبطت حالة المجتمع بالأوضاع الصحية ارتباطا وثيقا من حيث تردد الأوبئة وانعكاساتها على النسق الديموغرافي. فقد ظلت طرق العلاج العصرية التي أدخلها الأطباء الأوروبيون ابتداء من أواخر القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي منحصرة في أوساط البلاط بالدرجة الأولى. أما معظم السكان فكانوا يستعملون أساليب الاستشفاء التقليدي. وقد وجدت الأمراض والأوبئة، كالطاعون والكوليرا والجذري وحمى التيفويد والزهري بيئة خصبة للانتشار، فكانت تجتاح البلاد بصفة دورية وتتسبب في وفيات كثيرة. ويتجلى هذا الأمر في ضعف تدابير الحجر الصحي وتحفظ الناس منه، وانعدام وسائل النظافة كسوء تصريف المياه العادمة وانتشار القاذورات والبراغيث والفئران وافتقار المساكن للتهوية (محمد أمين البزاز، 1992، ص 277-278). وعلى الرغم من الإجراءات التي كان يتخذها المجلس الصحي المتوفر بطنجة منذ نهاية القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي – والمكون من ممثلي الدول الأجنبية – من أجل التخفيف من وطأة الأوبئة، فإن الأحوال الصحية بقيت سيئة، مما تسبب في خلل الاقتصاد وبؤس المجتمع، ونخص بالذكر هنا وباء 1213-1214/1799-1800 الذي تنعته النصوص بـ''الطاعون الكبير'' وقد هلك فيه خلق كثير يتراوح ما بين الربع والنصف من مجموع السكان، مما ترتب عنه فراغ في شتى الميادين افتقرت معه الحقول للفلاحين والصنائع للحرفيين والمخزن للأعوان. وبصفة عامة، لم يكن عدد سكان البلاد يتجاوز في أفضل الأوقات أربعة ملايين نسمة. ولعل هذا العدد الضئيل هو الذي يفسر تناثر التوزيع السكاني في البلاد، إذ ظلت السهول الأطلنتية فارغة نسبيا بالقياس إلى الجبال والواحات، وظلت بذلك مردودية القطاعات الاقتصادية محدودة جدا.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد حافظت بنية المجتمع على طبيعتها التقليدية، إذ كان الوضع الاجتماعي لملاكي الأراضي هشا بسبب اعتمادهم على "شُرْكات" زراعية عينية، وهي عملية تقتضي اشتراك المالك والزارع في محصول الأرض بحصص معلومة تتراوح بين الخمس والنصف، وكذا بسبب ضعف ارتباطهم باقتصاد السوق نظرا لعجزهم عن التأثير في نمط الإنتاج. وفي المدن، لم يكن لفئة التجار ما يكفي من الوسائل للارتقاء بالمجتمع في اتجاه مركانتيلي واضح المعالم. فالافتقار لنسق اجتماعي متجانس والارتباط بالحقول والبساتين وغياب الإنتاج المانيفاكتوري (أي المصنعي في صيغته الأولية) وضعف المعاملات المالية والعجز عن الوقوف في وجه المخزن وتهديدات القبائل، كانت كلها عوامل جعلت التجار غير قادرين على ابتكار أسلوب "بورجوازي" حقيقي كما يتبين من التجارب الاجتماعية لمدن فاس وتطوان وسلا ومراكش والصويرة خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. لقد ظل المجتمع المغربي مجتمعا فئويا تؤطره مفاهيم تحيل على الحظوة والشرف والصلاح، وهي مفاهيم تثمن الاعتبارات الدينية والرمزية أكثر مما تثمن الاعتبارات المادية. ولذلك بقي النسيج الاجتماعي بعيدا عن التقسيم العمودي إلى طبقات حاملة للتغيير، وانحبس بالتالي في تفاوتات أفقية بين مراتب متجاورة من عامةٍ وخاصةٍ وخاصة الخاصة.

اقتصاد عتيق

لقد ظل الإنتاج الفلاحي والحرفي على هامش اقتصاد السوق، وارتبط بالدرجة الأولى بتلبية الحاجيات الذاتية، إذ بقي رواج السكة في شرايين الاقتصاد محدودا خاضعا لضرورات البنية المنظمة للإنتاج مرتبطا بهاجس الجوع. فمن جهة، هيمن نظام الشّركة على الإنتاج الزراعي، محددا بذلك الطبيعة العينية للأداء، بمعنى أن إنتاج الحبوب مثلا لم يكن مخصصا بالأساس للرواج التجاري وإنما لتبادل الخدمات، مما حال دون بروز الاقتصاد النقدي وانتشاره، لأن الحصول على جزء من الإنتاج مقابل العمل الزراعي جعل الاقتصاد عاجزا عن خلق فائض تجاري وجبائي. ومن جهة ثانية، لم يجلب رواج المنتجات الأساسية كالحبوب إلا كميات قليلة من النقود لزهد أثمانها، خصوصا في الأيام العادية، ولكونها لا تروج إلا ضمن دائرة محدودة. والحال أن الأزمات الغذائية هي التي تمكن من جلب النقود إلى الأسواق، حيث ترتفع الأثمان وتصير الأرباح هامة ولو في المناطق النائية. فالناس عادة يجنحون إلى ادخار النقود لمواجهة سنوات المسغبة. وبذلك يكون الاقتصاد القروي هو الذي يفرض وتيرته على التبادل، وليس العكس، كما كان عليه الأمر في الاقتصاد الأوروبي (N. Michel, 1997, 471–472).

وهذا النمط من الاقتصاد القائم على تقنيات بسيطة وملكيات زراعية صغيرة وإنتاجية ضعيفة والخاضع من جهة أخرى للأزمات الغذائية الدورية والمانع بالتالي لتطور قوى الإنتاج، هو النمط الذي تصفه بعض الدراسات بـ''اقتصاد القلة'' أو ''اقتصاد عدم التراكم''. ويفسر هذا الاقتصاد العتيق ضعف إمكانات الدولة لعجزها عن وضع جهاز مكثف من الأعوان يعززهم جهاز عسكري قار وتقاليد إدارية مرسومة من شأنها أن تراقب جميع القبائل. ومن هنا كانت سلطتها تتراوح على الدوام بين المد والجزر (أحمد التوفيق، 265/II).

نسق تعليمي تقليدي

ظل نسق المعرفة والتعليم بالمغرب غارقا في التقليد لدى الأهالي من مسلمين ويهود، يبجل تآليف الأقدمين ويعيد إنتاج نفس النظام التربوي الذي يقوم على حفظ المختصرات أكثر مما يقوم على الفهم والدراية. ولم تكن المناهج الإسلامية تختلف كثيرا من منطقة إلى أخرى، سواء تعلق الأمر بزاوية قروية صغيرة أو بمسجد حضري أعظم، إذ أن الامتثال لقواعد تحصيل المواد الأساسية كالقرآن والحديث و**ألفية** ابن مالك و**مختصر** الشيخ خليل و**دلائل الخيرات** للجزولي وكتب الفقه وغيرها، شكل روح التكوين بالنسبة للجميع. وتعكس جامعة القرويين هذه الحالة المعرفية والتعليمية، إذ كانت تتخرج منها النخبة التي تسهم في تدبير شؤون البلاد. وبذلك كانت هذه الجامعة تترجم وضعا اجتماعيا رتيبا تمثل في إعادة إنتاج نفس النخبة بفكر ومنهج تقليديين. وعلى الرغم من محاولات بعض السلاطين النهوض بشؤون التربية والتعليم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك مثلا مع سيدي محمد بن عبد الله في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، فإن الأمر لم يخرج عن نطاق العلوم الشرعية. ومن جهة أخرى فلئن كان العلماء يستجيبون للمخزن إما لتدعيم مشروعية السلطان وإما لتبرير سياسته الجبائية ، فإنهم حافظوا مع ذلك على نوع من الاستقلالية في برامجهم التعليمية. وهكذا ظلت مضامين الدروس وطريقة تلقينها مرتبطة بمقتضيات الشريعة الإسلامية وحبيسة قوالب التجريد والدغمائية (A. Laroui, 2001,192-201).

وبصفة عامة، كانت الأولوية تعطى في المجال المعرفي والتربوي للعلوم الشرعية على حساب كل من العلوم العقلية التي تُنَمي الحس النقدي وتحفز على التجديد والابتكار كعلم الكلام والمنطق والفلسفة، وكذا على حساب العلوم الدقيقة التي تسعى إلى تحسين ظروف الحياة المادية كالرياضيات والهندسة. صحيح أن حركة الإصلاح التي ظهرت خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي قد عملت على إدخال العلوم التطبيقية المرتبطة بالنماء؛ إلا أن المنظومة التعليمية كانت قد تحجرت في نفس الوقت الذي قاوم فيه كثير من العلماء كل إصلاح في الموضوع. لذا فإنه استحال على هذه المنظومة أن تزود الدولة بالموارد البشرية القادرة على تدبير الشأن العام على النحو الذي يؤهلها لمواجهة

تحديات القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي. وعلى هامش هذه الوضعية التوقيفية نسجل ظاهرة بعثات الطلاب المسلمين المتوجهين تباعا إلى أوروبا بينما أخذت الرابطة الإسرائيلية في تأسيس مجموعة من المدارس اليهودية بالمغرب في النصف الثاني من القرن.

أزمة السلطة

سبقت الإشارة إلى أن أزمة السلطة في المغرب ترتبط أساسا بغياب إطار قانوني واضح ينظم انتقال الحكم من سلطان إلى آخر. فكلما توفي سلطان ''افترقت الكلمة'' في البلاد، حسب تعبير المصادر. وقد فتح هذا المشكل السياسي أمام زعماء القبائل وشيوخ الزوايا ونخب الحواضر باب التناور لفائدة هذا الأمير أو ذاك وتغيير تحالفاتهم وفق مصالحهم الظرفية. وكان لتدخل الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر للميلاد في الشؤون الداخلية للبلاد أثره الكبير في تعميق هذا المشكل. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى دعم إسبانيا المتجدد لخصوم مولاي سليمان عند بداية عهده. ودون أن نقف عند المتاعب التي واجهها هذا السلطان من جراء تصديه لهؤلاء الخصوم، -ويتعلق الأمر أساسا بأخيه المولى هشام بالجنوب وأخيه المولى مسلمة بالشمال-، لنسجل أنه قضى زهاء خمس سنوات في تمهيد البلاد وإخضاعها لسلطته. كما أننا لن نتوقف عند تفاصيل الأحداث المرتبطة بعهد سلفه المولى اليزيد (1204-1206/1790-1792) الذي تميز على قصر مدته بتوتر كبير على الصعيد الداخلي مع بعض مكونات المجتمع وعلى الصعيد الخارجي مع الإسبان. على أنه لا يمكن في المقابل أن نغض الطرف عما واجهه المخزن في بداية نفس القرن من أزمات متنوعة ناتجة عن القوى الاجتماعية الآنفة الذكر، ونقصد القبائل والزوايا والنخب الحضرية، وهي الأزمات التي استفحلت في السنوات العشر الأخيرة من عهد السلطان المولى سليمان. ويمكن أن نتبين في هذه الأزمات ثلاثة أصناف.

■ أزمة القبائل

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اتحادية أيت أومالو المكونة من قبائل زيان وبني مكيلد وأيت يوسي بالأطلس المتوسط قد مالت مع الشخصية الكاريزمية لأبي بكر أمهاوش ضد السلطان مولاي سليمان وألحقت الهزيمة به في مناسبتين اثنتين، أولاهما وقعة أزرو سنة 1226/1811، وثانيتهما وقعة زيان في رجب-شعبان 1234/مايو 1819. وإذا كان بعض مؤرخي الحقبة الاستعمارية قد ضخموا هذا العصيان القبلي وجعلوا منه تمردا أمازيغيا ضد كل ناطق باللغة العربية، فإن الباحثين المغاربة رأوا فيه نتيجة لسياسة المخزن القائمة على تحريض هذه القبائل ضد بعضها البعض، أي « برابرة المخزن » أو « برابرة الوطا » الخاضعين للسلطة المركزية من جهة، و« برابرة الجبل » المتمردين على هذه السلطة من جهة ثانية

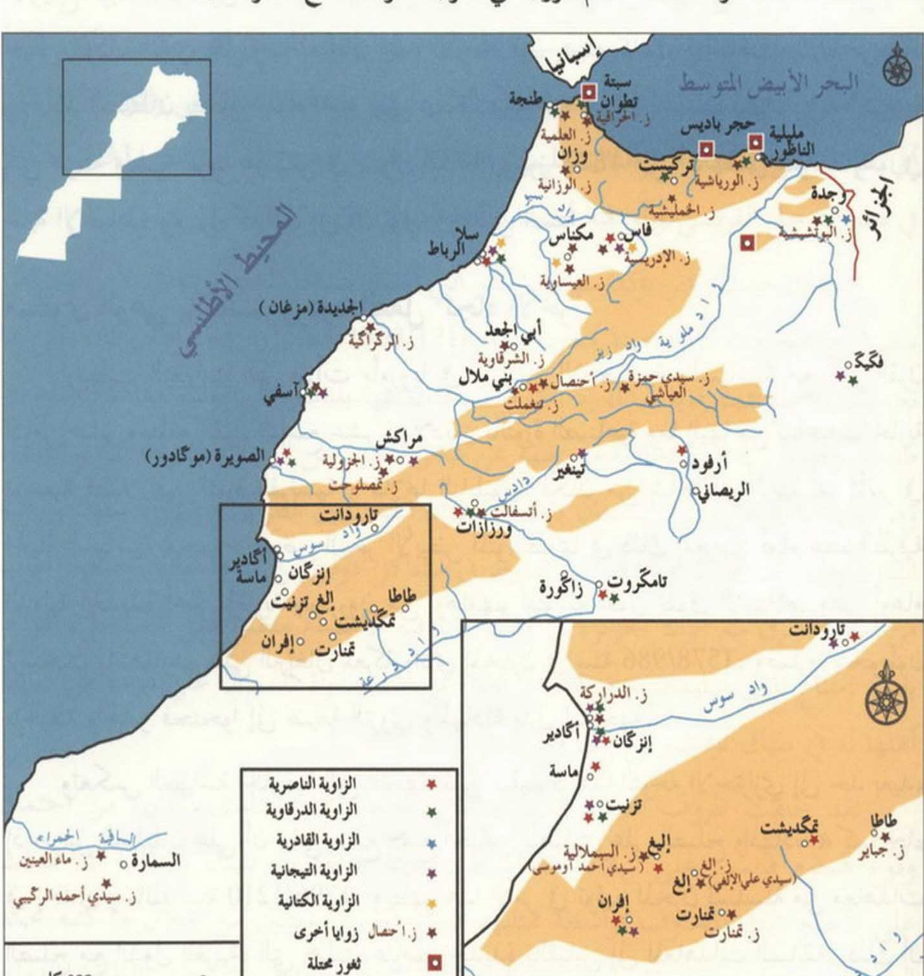
(محمد المنصور، 2006، ص 183). وما يثير الانتباه في هذا الصراع بين المخزن والقبائل الجبلية هو أن هذه الأخيرة لم تكن تتمرد على شخص السلطان وهيبته الدينية، بل كانت تتمرد لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى منها أن السياسة الجبائية كانت ترهق كاهلها. ولنا في أَسْرِ السلطان أثناء وقعة زيان المذكورة مثال صريح على ذلك. ففي كتابه **الاستقصا**، يروي الناصري أن بني مگيلد لما أسروا المولى سليمان «أعظموا حلوله بين أظهرهم وأجلوه، وسعوا فيما يرضيه ويلائمه من وطاء ومطعم ومشرب بكل ما قدروا عليه [...] و[تنصلوا] له مما شجر بينهم وبينه، وأظهروا له غاية الخضوع والاستكانة، حتى إنهم كتفوا نساءهم وقدموهن إليه مستشفعين بهن على عادتهم في ذلك» (الناصري، 174/VII).

في إطار معالجتهم لهذه الظاهرة يرى بعض الأنثروبولوجيين، وأغلبهم من الأنجلوساكسونيين، أن تمرد القبائل الجبلية على المخزن لم يكن تمردا على السلطان ومشروعيته السياسية والدينية، وإنما كان تمردا على قواده وسياسته الجبائية، وأن هذه القبائل كانت تشترك مع غيرها من مكونات المجتمع في نفس القيم التي تندرج ضمن الثقافة الإسلامية. ويختلف هؤلاء الأنثروبولوجيون عن طرح المدرسة الكولونيالية الفرنسية القائم على الثنائية الميكانيكية المعروفة، أي بلاد المخزن في مقابل بلاد السيبة. كما يقترحون تحليلا للآليات التي كانت تسمح بتعايش المخزن والقبائل ضمن نسق واحد. وبعبارة أخرى فإن التوتر بين الطرفين يبدو مقننا بضوابط تجعل هذا الطرف أو ذاك يدرك بأن تدمير الآخر هو تدمير للذات، وبذلك أضحى التعايش هو الذي يحدد حتما العلاقة بينهما.

■ محاولة الإصلاح والأزمة الدينية

ابتداءً من سنتي 1226-1227/1811-1812، حاول المولى سليمان إدخال بعض الإصلاحات على الحقل الديني باعتماده بعض المبادئ السنية السلفية التي تتبناها الوهابية قصد تطهير الممارسات الدينية من البدع والانحرافات كزيارة الأضرحة وإقامة المواسم السنوية المرتبطة بالصلحاء وكل الشعائر الدينية التي امتزج فيها ذكر الله بالسماع والشطح. إلا أنه وعلى الرغم من أن السلطان حرص على إدخال هذه الإصلاحات بالشكل الذي لا يتعارض مع المذهب المالكي، فإنه لاقى معارضة شديدة من قبل القوى الدينية المحافظة التي كانت تمثلها الطرق والزوايا، وفي مقدمتها الطريقة الدرقاوية والزاوية الوزانية. فقد وجدت هذه المؤسسات الدينية في هذه التدابير الجديدة المنظمة للشأن الديني تهديدا صريحا لمصالحها الاقتصادية المرتبطة بهدايا الزوار أو ما يسمى بـ "الزْيارات"، وتجارة المواسم. كما أن تجذر التصوف الطرقي في أوساط العامة لم يساعد على نجاح هذه الإصلاحات. ولذلك فإن تخلي المولى عبد الرحمن بن هشام (1237-1276/1822-1859) عن برنامج عمه، عقب توليه الحكم، كان بمثابة إرضاء للقوى الدينية المحافظة ويعد بالتالي فوزا للإسلام الشعبي.

خريطة 26 – أهم الزوايا في مغرب القرن التاسع عشر للميلاد



■ النخب وأزمة نهاية العهد

في السنوات الأخيرة من عهد المولى سليمان تضافرت مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية فأحدثت أزمة كبيرة في نظام الحكم. فقد اتفقت ثلاثة أطراف على خلع السلطان، وهي من جهة أولى أعيان مدينة فاس وتجارها الساخطون على سياسة المخزن الحمائية المتمثلة في منع تصدير المنتجات الفلاحية وفي إقرار رسوم جمركية مرتفعة، ومن جهة ثانية القوى الدينية المحافظة الرافضة للإصلاح الديني؛ أما الطرف الثالث فتمثله اتحادية أيت أومالو الجبلية المناهضة لسلطة المخزن. وهكذا أقدمت الأطراف المعارضة على مبايعة المولى إبراهيم بن اليزيد، في مرحلة أولى، ثم أخيه المولى سعيد في مرحلة ثانية، ووقفت في وجه السلطان المخلوع بقوة السلاح في الفترة الممتدة ما بين صفر 1236/نونبر 1820 ورجب 1237/أبريل 1822. ولنذكِّر بالدور الذي كان لمجاعة سنة 1233/1817-1818 وطاعون 1233-1235/1818-1820 في تفاقم هذه الوضعية التي لم تكن تبعث في سائر الأحوال على

الارتياح. وإذا كان المولى سليمان قد تمكن، في نهاية المطاف، من استرجاع حكمه بفضل دعم جيش الوداية الذي ظل وفيا له إبان هذه الأزمة، فإن هيبته كانت قد تلقت ضربة موجعة. ولم يكد السلطان يتجاوز هذه المحنة حتى عصفت به محنة أخرى تسببت فيها الزاوية الشرادية التي هزمته وأسرته قرب مراكش في شوال 1237/يوليوز 1822 قبل أن تطلق سراحه وهو في غاية الإحباط؛ ولم يزل كذلك إلى أن توفي في نفس السنة.

مستوى الوعي بالذات وردود الفعل تجاه الآخر

ارتبطت التغيرات التي طرأت بأوروبا في الميادين الاقتصادية والسياسية مع متم القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين بالثورة الصناعية وما إليها من تداعيات تجارية توسعية فضلا عن الثورة الفرنسية وحملاتها النابليونية فكان من شأنها أن أثرت أيما تأثير في الحياة السياسية بمجموع حوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك المغرب. أمام هذه الظرفية الدولية الجديدة أخذ المغاربة يتحررون من أوهامهم المتوارثة حول تفوق الإسلام، وهي أوهام ترسخت بانتصارهم على البرتغال بمعركة وادي المخازن في سنة 1578/986، وصاروا يتحوطون بالحيطة والحذر فجنحوا إلى صيغة التروي والمهادنة بدل المواجهة.

وتعكس السياسة الخارجية التي نهجها المولى سليمان هذا التوجه الاحترازي إلى حد بعيد، إذ حرص السلطان على أن يبقى «مع جميع أجناس النصارى على الصلح والمهادنة» كما جاء في إحدى رسائله سنة 1796/1210. ويظهر هذا الأمر في توقيع المخزن لسلسلة من معاهدات الصلح مع الدول الغربية، التي حملت عناصر جديدة بالقياس إلى المعاهدات السابقة. ذلك أن "شروط المهادنة" التي وافق عليها المولى سليمان في مفاوضاته مع هذه الدول كانت «أشد بيسير من الشروط التي انعقدت مع السلطان سيدي محمد بن عبد الله» (الناصري، VII/137-138). والملاحظ أن هذه المقتضيات قد عززت مصالح هذه الدول ودعمت امتيازاتها. فالمعاهدة المبرمة بين المغرب وإسبانيا سنة 1797/1211، مثلا، قضت بتدخل القنصل في القضايا كلما تعلق الأمر بتقاضي الرعايا الإسبان مع الرعايا المغاربة بعد أن كان القضاء على عهد سيدي محمد بن عبد الله من اختصاص المخزن دون غيره مع السماح للقنصل بحضور الجلسات. ومن جهة أخرى فعلى الرغم من سياسة الاحتراز هذه كان المخزن حريصا على استمرار علاقاته الاقتصادية مع أوروبا، ولو بشكل محدود، وذلك بواسطة "تجار السلطان"، وهم القائمون على المتاجرة بأموال السلطان حسب شروط معينة، وفي طليعتهم التاجر اليهودي ماير مَقْنين الذي كان يفوضه المولى سليمان لعقد الصفقات التجارية مع بريطانيا ودول أخرى بصفته وكيلا للسلطان.

تمثل حملة بونابارت على مصر في صفر 1213/يوليوز 1798 محطة أخرى من محطات مسلسل الوعي بالآخر. فقد فهم المولى سليمان، بناء على تداعيات هذا الحدث والأخبار التي نقلها الحجاج المغاربة العائدون من المشرق، أنه قد أصبح من غير الممكن الانخراط في

التصدي للأوروبيين، ولذلك فإن نداء السلطان العثماني سليم الثالث الموجه إلى السلطان المغربي طالبا منه مضايقة السفن الفرنسية بمضيق جبل طارق لم يلق أي صدى يذكر، إذ لم يكن بإمكان المولى سليمان أن يقدم للباب العالي أكثر من عبارات الأسى والمواساة[1]. وعلى أي، فإن بعض الفقهاء من أمثال سليمان الحوات ومحمد الرهوني قد استشعروا الخطر المتمثل في هذا التدخل الفرنسي ورأوا فيه تهديدا لكافة البلدان الإسلامية.

وهنالك حدث آخر يؤكد سياسة الحذر التي أصبح يتبناها المخزن ويتعلق الأمر باعتراض سفينة أمريكية من قبل قراصنة مغاربة سنة 1803/1218 فكان رد فعل الأمريكان على ما تعرضت له سفينتهم قويا جدا، إذ أجبروا السلطان بتهديداتهم على توقيع معاهدة صلح في طنجة. وقد أبانت هذه الحادثة من جهة عن عجز المخزن عن الوقوف في وجه الأمم الغربية، ومن جهة ثانية عن وعي السلطان باختلال ميزان القوى بين الطرفين وبضرورة سلوك سياسة التنازل والمهادنة. ثم إن التخوف من التورط في مشاكل دولية من شأنها تعقيد وضعية المغرب من جهة الشرق مع أتراك الجزائر، في وقت كان فيه الاهتمام منصبا على السواحل، هو ما يفسر امتناع المولى سليمان سنة 1805/1220 عن ضم مدينة تلمسان على الرغم من مبايعة أهلها له في سياق نزاعهم مع باي وهران.

لقد خلقت ظروف الهيمنة الفرنسية على إسبانيا مخاوف لدى المغاربة من احتمال وقوع هجوم فرنسي على البلاد انطلاقا من مدينة سبتة، ولم تلبث بريطانيا أن عملت على تأجيج تلك المخاوف بواسطة ممثليها الدبلوماسيين. ويتبين من خلال ما كتبه محمد الضعيف الرباطي حول تاريخ الدولة العلوية أن تلك المخاوف المرتبطة بالظرفية الدولية الجديدة، لم تشمل الدوائر المخزنية فحسب، بل امتدت إلى أوساط العامة. فقد أشار إلى القلق الذي انتاب الناس عندما شاع الخبر سنة 1808/1222 بإقدام نابليون على صنع قنطرة من الخشب لِيعْبر مضيق جبل طارق ويغزو المغرب، على الرغم من معارضة البريطانيين (انظر الملحق رقم I).

وفي السنوات الأخيرة من عهد المولى سليمان، اتخذت سياسة المهادنة هذه أبعادا عملية على المستوى الملاحي بإبطال القرصنة، خاصة بعد معاهدة فيينا عام 1815/1230 التي أجمع فيها الأوروبيون على التصدي لذلك النشاط. وزاد من هذه السياسة الهجوم البريطاني-الهولندي على الجزائر سنة 1816/1231، ردا على عمليات القرصنة وأسر الأوروبيين، وما خلفه ذلك من مخاوف حقيقية في نفوس المغاربة. وهكذا لم يكتف السلطان، عقب الهجوم على سفينتين هولنديتين في السنة نفسها، بمعاقبة الرايس المسؤول

1 انظر:
A. El Moudden, *Sharifs and Padishahs : Moroccan-Ottoman Relations from the 16th through the 18th Century. Contribution to the Study of a Diplomatic Culture*, PhD, Princeton University, 1992, (unpublished), 335.

عن هذا الهجوم، بل عاقب عاملي الرباط وطنجة كذلك. وفي سنة 1817/1232 التزم السلطان لملك فرنسا لويس الثامن عشر بإلغاء القرصنة حسب ما أورده هنري طيراس (H. Terrasse, 1949, II/309) وهذا ما أكده الناصري حين قال إن السلطان «أبطل الجهاد في البحر ومنع رؤساءه من القرصنة به على الأجناس» (الناصري، 133/VIII) فأقدم على تفكيك ما تبقى من الأسطول.

لقد بدا من الواضح أن أمورا كثيرة أصبحت تنفلت من قبضة المخزن، إذ بدأت قوة أوروبا وإمكاناتها العسكرية والملاحية تظهر بجلاء للسلطان ومعاونيه المقربين المحتكين بواقع ميزان القوى الجديد في حوض البحر الأبيض المتوسط. فابتداءً من نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وربما منذ أواسطه، أي منذ عهد سيدي محمد بن عبد الله، تبيَّن للمخزن أنه لا سبيل لمعاكسة الوضع الإستراتيجي المتشَكِّل في المنطقة، وأن الأسلوب الوحيد الكفيل بالحفاظ على سيادة البلاد هو المهادنة واللجوء إلى المناورة الدبلوماسية عند الاقتضاء.

إن السفارات التي بعث بها السلاطين المغاربة إلى بلدان أوروبا الغربية خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/السابع عشر والثامن عشر الميلاديين لَتتيحُ إمكانية تتبع هذا التطور الذهني في النظرة إلى الآخر وإدراك التفاوت بين ضفتي حوض الأبيض المتوسط. فإذا كان أحد مؤلفي العصر وهو أبو القاسم الحجري المعروف بأفوقاي، صاحب كتاب **ناصر الدين على القوم الكافرين**، مثلا، قد دافع بشدة عن الإسلام في مواجهاته الفكرية مع العلماء من رجال الدين الأوروبيين في أوائل القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، اعتقادا منه بخلود التفوق العربي-الإسلامي، فإن السفير والوزير ابن عثمان المكناسي الذي أشرف على الأمور الدبلوماسية إلى غاية وفاته عام 1799/1213، كان قد شعر بالتحولات التي عرفتها أوروبا، وتيقن من أن نمو هذه القارة وتقدمها قد يكونان على حساب المغرب والمغاربة إذا لم يع هؤلاء أبعاد هذا التحول وإذا لم يعملوا على احتوائه ومسايرته. وقد تزايد هذا الوعي بقصور الذات وقوة الآخر وتهديده لسيادة البلاد على مدى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي كما يتبين من خلال كتابات المغاربة من أمثال العمراوي والصفار والكردودي والجعايدي على إثر زيارتهم إما لفرنسا أو لبريطانيا أو لإسبانيا [2].

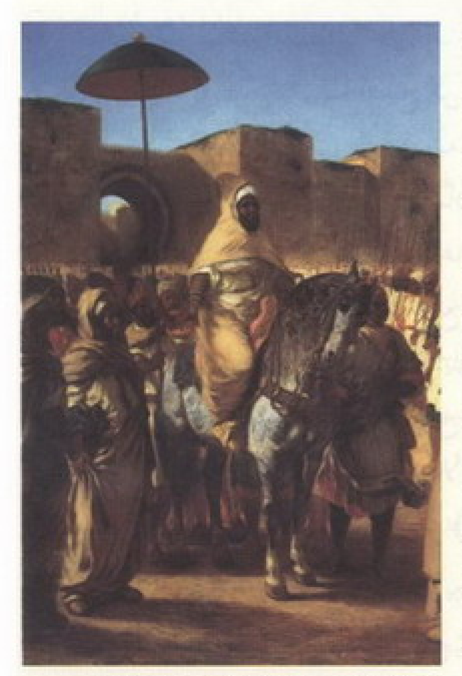
لقد دفعت الأزمات الداخلية التي عاشها المغرب في العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري/العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي – وهي تتمثل في مجاعة 1233/1817-1818، وهزيمة زيان عام 1819/1234، وأزمة الحكم خلال سنوات 1236-1237/1820-1822،

2 عبد المجيد القدوري، **سفراء مغاربة في أوروبا، 1610-1922 : في الوعي بالتفاوت**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995.

بالإضافة إلى الأزمة الخارجية المرتبطة بالتهديدات الأوروبية، إلى تغير ملحوظ في سياسة المخزن، إذ تنبه المولى سليمان، في أواخر عهده، إلى أن الاعتماد على فئة التجار وتخفيض الرسوم الجمركية والانفتاح على الخارج بالسماح بتصدير الحبوب وباقي المنتجات الفلاحية، من جهة، ومهادنة القوى الأوروبية بتدبير ضغوطها بالطرق السلمية، من جهة ثانية، هما السبيلان الكفيلان بتقليص تبعية مالية الدولة للجبايات وصد القوى الدينية المحافظة وضمان سيادة المخزن. وهذا هو النهج الذي اتضحت معالمه مع السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام الذي أوصى له المولى سليمان بولاية العهد قبيل وفاته.

كان على المولى عبد الرحمن أن يساير الظروف والمستجدات في أغلب فترات عهده من أجل الحفاظ على التوازن الهش الذي ميز عهد عمه، ومكن مع ذلك، ولو في حدود، من استمرارية سيادة الدولة لتتمكن من مواجهة قوى الداخل والتهديدات الخارجية. وهكذا تخلى عن المبادئ المشربة بالتوجهات الوهابية عقب توليه الحكم، ونهج سياسة الانفتاح على أوروبا بالتوقيع على سلسلة من المعاهدات، أهمها تلك التي أبرمها مع كل من بريطانيا سنة 1824/1239 وفرنسا سنة 1825/1240، مما مهد لمعاهدات أخرى وقَّع عليها المغرب في وقت لاحق، وساهمت مساهمة كبيرة في تزايد المبادلات التجارية وتكاثر أعداد الأوروبيين بالمدن الداخلية والساحلية وتعاظم مصالحهم الاقتصادية، فكانت كلها عناصر لمعادلة جديدة مالت لصالح دول أوروبا التي انتزعت اتفاقيات تجارية وامتيازات قانونية لفائدة رعاياها المقيمين بالمغرب، مما دعم موقعهم في البلاد على حساب المخزن وسيادة الدولة على مدى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي.

وخلاصة القول إن أزمة النظام التقليدي في المغرب، قبل اتساع أشكال التدخل الاستعماري خلال القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي كانت أزمة وعي بالدرجة الأولى. فإذا كانت أزمة البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية موروثة عن القرون السالفة – إذ لم يطرأ تحول كبير على هياكل المجتمع وقواعد الحكم –، فإن الأزمة التي ميزت منعطف هذا القرن تكون قد انبثقت عن الإحساس بالعجز عن مواجهة الأطراف الأوروبية، بل الأكثر من هذا فإن التبعية المفروضة من قبل هذه الأطراف لم تفتأ تتأكد يوما عن يوم. ذلك أن الفرنسيين والبريطانيين والإسبان كثفوا من ضغوطهم



95. المولى عبد الرحمن بريشة دولاكروا

العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية على الجهاز المخزني كما تشهد بذلك أحداث بارزة من قبيل احتلال الجزائر سنة 1830/1246 – وهو الحدث الذي دشن المشروع الاستعماري الفرنسي بالمنطقة المغاربية – ومعاهدة 1856/1273 مع البريطانيين، وهي الاتفاقية التي سددت ضربة قوية إلى الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى مؤتمر مدريد عام 1880/1297 الذي أتى ليهدد صراحة سيادة البلاد.

الضغوط الخارجية والتغلغل الأجنبي (1246-1830/1318-1900)

تميزت الظرفية العامة على المستوى العالمي عند بداية القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي باتساع نطاق الثورة الصناعية ومؤثراتها المتعددة الأبعاد، بفضل الانتشار المتلاحق لخطوط السكك الحديدية في مختلف بقاع المعمور والتزايد المطرد لخطوط الملاحة الرابطة بين مراسي الدول الصناعية ومختلف البقاع التي ظلت مرتبطة ببنياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العتيقة. وكان المغرب بحكم قربه الشديد من أوروبا من بين الدول المتوسطية التي كان عليها أن تواجه تلك المؤثرات وتتفاعل معها بما يمكن أن يضمن لها البقاء والحفاظ على هويتها الثقافية والحضارية.

وفي خضم هذه التحولات، كان المخزن قد حرص قبل بداية القرن التاسع عشر الميلادي على التقليل من الاتصالات مع الأوروبيين إلى أقصى الحدود الممكنة لتفادي كل الأسباب الكفيلة بتمهيد سبل التسرب الأجنبي إلى البلاد. وفي هذا السياق، كلف المولى سليمان كاتبه محمد بن عثمان سنة 1792/1206 بمهمة الاتصال بممثلي الدول الأجنبية في تطوان. وقد شددت التعليمات السلطانية على إتباع مسطرة دقيقة حين اشترطت أن يتم التعامل مع الأجانب عن طريق المكاتبة. لذا أصبح من اللازم على أعضاء الهيئة الدبلوماسية المقيمين في طنجة أن يكاتبوا السلطان عن طريق كاتبه بتطوان، أما هذا الأخير فقد كان عليه أن يطلع على فحوى المراسلات قبل أن يقرر في شأن توجيهها إلى البلاط، وذلك في ضوء تعليمات دقيقة هي الأخرى. وبهذه الخطوة، أصبح عامل تطوان وطنجة واسطة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للهيئة الدبلوماسية في علاقتها مع السلطات المركزية، فوُضعت بذلك اللبنة الأولى لمؤسسة مخزنية جديدة صارت نشيطة بمدينة طنجة في عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام وسميت "دار النيابة السعيدة" بينما أصبح الكاتب المخزني المسؤول عن إدارة شؤونها يلقب بالنائب السلطاني. ويمكن لممثلي الدول الأجنبية القيام بزيارة سنوية للسلطان في بلاطه، إما لتقديم أوراق اعتمادهم، أو للتباحث معه في القضايا الكبرى عند الحاجة.

وحسب المسطرة الواجب احترامها بين الطرفين، يبدو أن الهدف المتوخى من تأسيس "دار النيابة" ليس هو تفعيل التواصل مع ممثلي الدول الأجنبية، بل على العكس من ذلك، هو عرقلة ذلك الاتصال والتقليل منه اتقاء لكل ما يمكن أن ينتج عنه من تحقيق مكاسب

لفائدة الأجانب الطامعين في خيرات البلاد. وقد تعاقب على رأس هذه المؤسسة البالغة الأهمية كل من بوسلهام بن علي أزطوط باشا طنجة والعرائش ابتداء من سنة 1848/1265 وخلفه محمد الخطيب من سنة 1851/1268 إلى سنة 1862/1279 ومحمد بركاش إلى حدود سنة 1886/1303 ثم محمد الطريس إلى سنة 1908/1326 وأخيرا محمد الجبّاص (الكبّاص) إلى سنة 1912/1330. وتمثل آلاف المراسلات الخطية المتبادلة على امتداد القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلاديين بين هؤلاء النواب السلطانيين وبين عدد كبير من أعضاء ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين في طنجة، على اختلاف مراتبهم الدبلوماسية، مصدرا أساسيا وغنيا بالمعطيات التاريخية الضرورية لرصد مختلف أشكال الضغوط التي تعرض لها المغرب ولتتبع جل مراحل التغلغل الأجنبي في البلاد إلى بداية عهد الحماية.

الضغوط الأوروبية العسكرية والاقتصادية

من احتلال الجزائر إلى معركة إسلي

يعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830/1246 بداية حقيقية مهدت الطريق أمام إمكانية توسيع المشروع الاستعماري الفرنسي في بقية بلدان الشمال الإفريقي وخاصة في تونس والمغرب. ولم تلبث التحركات الفرنسية في المنطقة أن أثارت شهية دول أوروبية أخرى منافسة من أبرزها وأكثرها اهتماما بالمصير المغربي بريطانيا العظمى وإسبانيا. وبحكم الاختلافات البنيوية الواضحة بين المغرب وجيرانه الأوروبيين على مختلف المستويات الدينية والفكرية والاقتصادية، فإن طبيعة العلائق القائمة بين الطرفين المغربي والأوروبي قد اتسمت في أغلب الأحيان بالحيطة والحذر كما تشهد على ذلك نصوص الاتفاقيات الدولية التي أبرمها المغرب مع حكومات الدول الأوروبية قبل سنة 1856/1273، إذ كانت جلها مؤقتة ولا تتجاوز صلاحياتها السنة الواحدة، وإن كانت قابلة مبدئيا للتجديد في حال ما إذا رغب الطرفان في ذلك.

لقد وضعت فرنسا كلا من بريطانيا وإسبانيا أمام الأمر الواقع حين أقدمت على غزو الجزائر، ولم يبق أمام هاتين الدولتين إلا اختيار واحد قوامه بذل كل ما هو ممكن للحيلولة دون انفراد فرنسا باحتلال المغرب. وفي الوقت نفسه، كان على بريطانيا وإسبانيا أن تحرصا في كل خطوة من الخطوات الرامية إلى بلوغ الهدف، على التوفيق بين مصالحهما العليا بالمغرب وخارجه، أي في حوض البحر الأبيض المتوسط بالدرجة الأولى وفي بقية أنحاء العالم بدرجات متفاوتة الأهمية.

وعلى العموم، فإنه مهما اختلفت الإستراتيجية التي قررت كل دولة من هذه الدول الثلاث أن تنهجها في تعاملها مع المغرب، فقد كان لها قاسم مشترك يجمع فيما بينها، ويتمثل

في ممارستها ضغوطا انفرادية تارة وجماعية تارة أخرى على البلد نفسه خدمة لمصالحها الخاصة. وبناء عليه، فقد وجدت فرنسا في وضعيتها الجديدة كجارة قوية لها حدود مشتركة غير واضحة المعالم مع المغرب أحسن وسيلة لممارسة ضغوط متلاحقة وذات أشكال مختلفة على المخزن، وخاصة بعد أن وجد السلطان المولى عبد الرحمن نفسه ملزما - بحكم أواصر الدين والجوار - بمؤازرة الأمير عبد القادر الجزائري في أعماله الهادفة إلى مناوءة الفرنسيين المحتلين لأرض الجزائر التي تشكل جزءاً من بلاد الإسلام.

أما بريطانيا العظمى، وهي الدولة الصناعية الرائدة في مجال التجارة الليبرالية، فقد كانت ترى أن مصالحها الاستعمارية العالمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحضورها القوي في حوض البحر الأبيض المتوسط. غير أن حاميتها بصخرة جبل طارق -وهي صخرة تمتلكها منذ سنة 1704/1115 - كانت مرتبطة بالمغرب من حيث التزود بالمواد الغذائية، مما حتم عليها نهج سياسة شديدة المرونة قوامها الأساس المحافظة المبدئية على استقلال المغرب وعرقلة كل ما يمكن أن يغير من الوضع الراهن فيه أو يفضي إلى انفراد أي دولة أجنبية بأراضيه.

وعلى صعيد آخر، فلما كانت المصالح الإستراتيجية لبريطانيا العظمى بحوض الأبيض المتوسط مرتبطة بتدعيم مكانتها الاستعمارية، فإنه لم يكن لحكومتها إلا أن تنهج إزاء المغرب سياسة تسير في نفس الاتجاه القائم على سيادة البلاد. وبعبارة أوضح، فإن ضغوط هذه الحكومة على الجهاز المخزني لا يمكنها أن تكون إلا اقتصادية مدعمة عند الحاجة بالقوة العسكرية وخاصة البحرية منها. وعلى مستوى آخر، حرصت بريطانيا باستمرار إلى حدود سنة 1904/1322، على بذل كل ما في وسعها لإقناع المخزن - بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى- بأهمية الحفاظ على علاقات سلمية مع جميع الدول الأوروبية وتفادي الدخول معها في أية مواجهة بالقوة ولو اقتضى الأمر تقديم بعض التنازلات لاسترضائها.

أما فيما يخص إسبانيا، فهي وإن كانت لا ترقى إلى مستوى بريطانيا العظمى وفرنسا سواء من حيث النفوذ العسكري أو على المستوى الصناعي إلا أنها كانت تعتد مع ذلك بعلاقتها التاريخية التقليدية مع المغرب. واعتبارا لهذه العلاقات التاريخية ومراعاة للقرب الجغرافي واحتلال بعض النقط الإستراتيجية كسبتة ومليلية بالإضافة إلى الجزر الواقعة قرب السواحل المتوسطية المغربية، فقد كان من شأن هذه الدولة أن تعتبر نفسها أحق من غيرها بالاهتمام بالمغرب لولا أنها اتبعت سياسة ميدانية يكتنفها بعض الغموض. ذلك أن هذه السياسة تغلب عليها روح المغامرة إلى حد بعيد ومع ذلك فإنها تضطر إلى اللجوء إلى الحوار اقتداء بالدول الأوروبية الأخرى وخصوصا بريطانيا العظمى، كل ذلك بهدف التقليص من عوامل التوتر.

ويمكن القول إن المصالح العليا لبريطانيا العظمى قد التقت مع المصالح المغربية. ذلك أن المغرب كان يأوي في مطلع القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي ما بين ثلاثة وخمسة ملايين نسمة حسب التقديرات المتداولة، كما أنه كان يعيش على اقتصاد أساسه الفلاحة المعاشية، بينما كانت تجارته الخارجية ضئيلة غير مستقرة عاجزة عن مسايرة تيار المبادلات القائم في أعالي البحار بين أوروبا وآسيا وأمريكا. وطبيعي أن تكون لهذه الوضعية انعكاساتها الجلية على الوضع المالي بالمغرب الذي كان يعاني ضعف المداخيل الجمركية الناتج عن سياسة الاحتكار لبعض السلع، فضلا عن تداعيات سياسته الحمائية على الواردات الأوروبية، حيث تتجاوز الرسوم الجمركية أحيانا نسبة مائتين في المائة من قيمتها؛ يضاف إلى هذه العوامل كلها انهيار قيمة الصادرات المغربية نحو الخارج إلى حد أصبح معه حجم المبادلات الخارجية في تراجع مستمر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ انخفضت المداخيل من 26 مليون فرنك بين 1830/1246 و1840/1256 إلى ما لا يتجاوز مقداره ما بين 15 و20 مليون فرنك في الفترة الممتدة من 1848/1265 إلى 1853/1270.

وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا وإسبانيا تواصلان ممارسة ضغوطهما العسكرية على المخزن من خلال حضورهما القوي على الحدود الشرقية وعلى حدود سبتة ومليلية، كانت بريطانيا العظمى تمهد منذ سنة 1829/1245، على يد رئيس مفوضيتها الجديد في طنجة، وليام أوريول دراموند هاي (W.A. Drummond-Hay)، لإقناع سلطان المغرب بضرورة الشروع في تبني سياسة تجارية مستمدة من النسق الليبرالي قوامها الرفع من حجم المبادلات الخارجية من أجل تحقيق مزيد من المداخيل لفائدة بيت مال المخزن. غير أن تلك الدعوات البريطانية لم تلق في البداية آذانا صاغية من الجهاز المخزني الذي ظل رجاله متمسكين بالاقتصار على عمليات تجارية متواضعة وضرورية مع أوروبا يتولى أمرها تجار السلطان وبتنسيق حثيث معه.



96. قصف ميناء الصويرة من قبل الجيش الفرنسي

ساءت العلاقة تدريجيا بين المغرب وبين الحاكم العام الفرنسي في الجزائر نتيجة إصرار القبائل المغربية المتاخمة للحدود الشرقية على مواصلة مؤازرتها للأمير عبد القادر الجزائري. وانتهت الأمور وفقا لما خططت له فرنسا إلى نشوب معركة مغربية فرنسية غير متكافئة في وادي إسلي سنة 1844/1260، فانهزمت فيها القوات المغربية المتكونة أساسا من مجموعات قبلية حاول السلطان عبد الرحمن بن هشام جاهدا أن يدفع بها الخطر الذي أحدق بالبلاد جريا على عادة أسلافه. كما قصفت القوات البحرية الفرنسية مرسَيي طنجة والصويرة بالقنابل، فألحقت الأضرار البليغة بالمدينتين وسكانهما. وبحكم التهديد الذي شكله هذا الوضع المقلق للمصالح التجارية والإستراتيجية لبريطانيا في المغرب، اضطرت حكومة لندن إلى النزول بكل ثقلها الدبلوماسي في مختلف العواصم الأوروبية للحيلولة دون استفحال الأمر وصد كل محاولة فرنسية لتنفيذ زحف عسكري مبكر على العاصمة فاس بوساطة بريطانية فعلية، قادها الدبلوماسي الشاب جون دراموند هاي (John Drummond-Hay) الحديث التعيين كممثل للإمبراطورة فكتوريا (Victoria)، خلفا لوالده الذي وافته المنية والمفاوضات جارية. وعلى إثر هذه المفاوضات اضطر المغرب إلى إبرام اتفاقية صلح مع فرنسا بتاريخ 27 شعبان 10/1260 شتنبر 1844، كما اضطر إلى توقيع اتفاقية لرسم الحدود في لالّه مغنية يوم 9 ربيع الأول 18/1261 مارس 1845، وهي اتفاقية يكتنفها كثير من النقط الغامضة التي استغلتها فرنسا لخدمة أغراضها التوسعية في المنطقة، مما مكنها على امتداد القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي من إلحاق أجزاء متاخمة من التراب المغربي بالقطر الجزائري المحتل آنئذ.

العلاقات المعقدة بين السلطان عبد الرحمن بن هشام
والأمير عبد القادر الجزائري

يُرجِع بعض علماء السياسة والمؤرخين أصل التوترات الحاصلة في العلاقات المغربية الجزائرية غداة استقلال كل من المغرب (1956/1376) والجزائر (1961/1381) إلى العلاقات المعقدة المضطربة بين السلطان عبد الرحمن بن هشام والأمير عبد القادر في أواسط القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي. وفي واقع الأمر، يمكن الكشف عن جذور التوتر بين البلدين منذ فترة أقدم من هذا التاريخ بكثير، كما هو الشأن في عهد محمد بن عبد الله ودايات الجزائر، أو حتى في الفترة المرينية-الزيانية؛ ومهما كان الأمر، فإن هذا التوتر أصبح جليا ابتداء من زمن السعديين وقيام الحكم العثماني بالجزائر. إلا أن التوتر المغربي الجزائري اتخذ مع عبد القادر طابعا متميزا لأن المواجهة كانت بين المغرب من جهة، وسلطة جزائرية حقيقية، وإن كانت ناشئة، من جهة ثانية. وفي خضم هذه العلاقات، احتل مفهوم الجهاد مكانة مركزية. ففي بداية القرن الثالث عشر الهجري/

التاسع عشر الميلادي كان هذا المفهوم قد فقد منذ زمن طويل كنهه الهجومي وأخذ معنى دفاعيا، إذ أصبح الأمر منذ هذا التاريخ يتعلق بمقاومة التوسع الأوروبي الذي كان يهدد باكتساح البلدان الإسلامية. والحال أنه إذا كانت هذه المقاومة من اختصاص الإمام باعتباره زعيم الأمة الإسلامية وحاميها، فإنه كان من واجب كل مسلم أن يشارك فيها. وكان بإمكان الجماعة شرعا، إذا بقيت بدون إمام أو إذا تخلى إمامها عن واجبه، أن تختار قائدا آخر لقيادة مقاومتها. إلا أن كلا من السلطان المغربي والأمير الجزائري قد أول مفهوم الجهاد وطبقه في سياق محلي ودولي مليء بالإكراهات، مما حذا بهما إلى القبول بتنازلات كبيرة خضوعا للواقعية السياسية ومسايرة لمستلزمات اللعبة الدبلوماسية بحسب الظروف.

وفي شهر محرم 1246/يوليوز 1830 دخلت فرنسا من غير سابق إعلان مدينة الجزائر. ولم يكن لهذه الهزة عميق الأثر على الجزائر العثمانية فحسب، بل إن المغرب أيضا تلقى ضربة مباشرة من جراء ذلك في عهد المولى عبد الرحمن. فقد كان من المفروض في كل أمير مسلم أن يسهم في الذود عن أرض الإسلام كلما تعرضت للخطر، مخافة الإخلال بإحدى ركائز شرعيته القائمة على البيعة التي تقتضي الدفاع عن بلاد المسلمين. وما كان بمستطاع المولى عبد الرحمن إلا أن يستجيب لطلب العون من قبل أهل تلمسان ومساندتهم، خصوصا وأن هذا الطلب كان مشفوعا بمبايعة المعنيين للسلطان، إذ كان الحكم العثماني في الغرب الجزائري قد انهار بمجرد ما اصطدم بالسلطة الاستعمارية. صحيح أن الباي أحمد حاكم قسنطينة قد واصل مقاومة الزحف الفرنسي إلى غاية 1839/1255، لكن تدخل الغزاة قد بدا وكأنه بدد تردد أهل تلمسان في التأرجح في الطاعة بين السلطة العثمانية وسلطة الأسر الحاكمة بالمغرب، فاختاروا مكاتبة السلطان المغربي. وقد نهج المولى عبد الرحمن في البداية سياسة المماطلة لأنه كان يخشى التورط في أزمة دولية لم يكن بإمكانه التنبؤ بمخرجها. أما أهل تلمسان فأكدوا في ردهم على جواب علماء فاس للسلطان وما قدموه من حجج لمعارضة هذه البيعة أنهم إذا كانوا قد نكثوا بيعة الخليفة العثماني فإن ذلك ليس مجرد نزوة عابرة، وإنما لأن هذا الأخير كان بعيدا عنهم ولم يكن باستطاعته الدفاع حتى عن نفسه، ثم لأن واجب الجهاد يقع على عاتق الأمير المسلم الأقرب. وهكذا انتهى الأمر بالمولى عبد الرحمن إلى قبول بيعتهم والالتزام بالإسهام في مقاومة الزحف الفرنسي.

حطت الحملة المغربية المكونة من جيش الوداية رحالها بتلمسان، واستعانت ببعض الزوايا مثل الزاوية الطيبية ذات الأصل المغربي للنهوض بشؤون المقاومة. لكن العسكر سرعان ما دخل في صراع مع كلاغلة تلمسان، وهم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات، وكانوا لا زالوا يتمسكون بولائهم للحكم العثماني. وأمام الضغوط الفرنسية والنصائح

البريطانية، بالإضافة إلى سوء تصرف العسكر بتلمسان، اقتنع السلطان بسحب الجنود ومعاقبة قوادهم. أما سكان الغرب الجزائري الذين أحسوا بالإهمال، فإنهم لجأوا إلى الزوايا المحلية لقيادة مقاومتهم. ومن بين الزوايا المؤهلة أكثر من غيرها لتحمل هذه المسؤولية نجد الزاوية القادرية برئاسة شيخها محيي الدين الهاشمي الذي قبل بيعة القبائل على الرغم من كبر سنه ثم فوض السلطة بعد ذلك لابنه عبد القادر.

بدا الغرب الجزائري في هذه الآونة وكأنه يعيد بعد ثلاثة قرون إنتاج نسخة من النموذج المغربي لبناء الدولة حينما قامت الدولة السعدية على مواجهة الغزو الإيبيري. ففي حالة الغرب الجزائري أيضا تمت المناداة على أسرة تدعي الانتساب لآل البيت، من سلالة إدريسية قادمة من جبال الريف، من أجل تولي السلطة لقيادة الجهاد ضد الغزو الأجنبي المتمثل في الاجتياح الفرنسي. وقد كان بناء الدولة القومية وتنظيم المقاومة يسيران جنبا إلى جنب، إلا أن عبد القادر وإن اتخذ لقبا متواضعا هو لقب "الأمير" فإنه لم يكن يقدم نفسه في البداية إلا كمجرد مجاهد ممثل للسلطان، غير أن ذلك لم يمنعه من عقد الاتفاقيات وتحصيل الجبايات باسم القيام بأمر الجهاد.

استغل عبد القادر تردد فرنسا خلال الفترة المسماة بـ"الاحتلال المحدود" (1246-1256/1830-1840) فنجح في إقامة نواة دولة لها جيش ومالية منظمان. وكان يتلقى السلاح والذخيرة والدعم من لدن السلطان، وذلك بمباركة من البريطانيين. وفي خضم تصديه للمواقع الخاضعة للاحتلال الفرنسي مثل وهران، أخضع القبائل التي ظلت خارج سلطته. وبموجب اتفاقية تافنا (15 صفر 20/1253 مايو 1837)، اعترف الجنرال بيجو (Bugeaud) باستقلال سلطة الأمير على مجموع الغرب الجزائري باستثناء المدن الكبرى كوهران وتلمسان ومستغانم. وفي غضون سنتين، دعم الأمير حكمه في أحواز الساحل وفي المناطق المتاخمة للصحراء حيث لاقى معارضة زاوية أخرى غريمة هي الزاوية التيجانية. وعندما احتل الأمير قاعدتها بعين ماضي، لجأت إلى التحالف مع الفرنسيين سنة 1839/1255. ومن خلال مبعوثيه إلى باريس، كان عبد القادر يقدم نفسه كطرف مؤهل أكثر من غيره لحفظ الأمن داخل البلاد. وهكذا تغلبت الواقعية السياسية على المثالية ومتطلبات الجهاد. والنتيجة أن أمدته السلطات الفرنسية بالجزائر بالعدة والعتاد، مما مكنه من تمديد مجال حكمه إلى ضواحي قسنطينة. غير أن سيطرة الفرنسيين على هذه المدينة عام 1839/1255 ورغبتهم في ربطها بمدينة الجزائر بواسطة السكة الحديدية وضع حدا لهذا التعايش، ذلك أن مد الخط السككي بين المدينتين كان يقتضي اختراق الأراضي التابعة لنفوذ الأمير عبد القادر. ومع عودة الجنرال بيجو إلى الجزائر عام 1840/1256 حل "الاحتلال الشامل" محل "الاحتلال المحدود"،

مما ترتب عنه حرب طاحنة ضد مقاومة الأمير، وهي حرب استعملت خلالها أقصى أساليب التنكيل والتقتيل. وعندما سقطت مدينة مُعَسْكَرْ، عاصمة عبد القادر، في ربيع الأول 1256/مايو 1841، انطلقت عملية مطاردة الأمير في مجموع الغرب الجزائري. إلا أن مقاومته استمرت وإن بصورة متقطعة إلى غاية شوال 1259/نونبر 1843 عندما اضطر إلى اللجوء إلى المغرب حيث استقبله سكان المغرب الشرقي والريف استقبال الأبطال، فأصبح بمقدوره مواصلة المقاومة بدعم من السلطان. غير أن هذا الدعم لم يلبث أن آل إلى تعقيد علاقات السلطان مع فرنسا حيث بلغت أوجه بمناسبة وقعة إسلي عام 1844/1260. عندئذ اكتشف السلطان عبث المواجهة مع القوات الفرنسية. وبعد القصف الفرنسي لمدينتي طنجة والصويرة، وتحت فعل الضغوط البريطانية، اقتنع السلطان بإيقاف دعمه للأمير واعتبره خارجا عن القانون (اتفاقية طنجة، 27 شعبان 10/1260 شتنبر 1844). أما الأمير عبد القادر الذي قرر تجاهل مقتضيات هذه الاتفاقية بين السلطان وفرنسا، فإنه استمر في الجهاد ضد الفرنسيين انطلاقا من التراب المغربي بمساندة قبائل منطقة الريف على الخصوص. وسرعان ما اتخذ هذا الجهاد شكل عصيان محلي بالنسبة للمخزن الذي لم يتردد في اعتباره نوعا من الفساد وإثارة الفتنة. وبما أن نوايا الأمير كانت غامضة فقد تخوف السلطان من أن يعمد هذا الثائر إلى تأسيس إمارة مستقلة بالريف والمغرب الشرقي. وهذا ما يفسر حرج المخزن وورطته، إذ لم يكن بإمكانه التخلص من الأمير، اتقاءً لانتقام الفرنسيين دون أن يجر عليه ذلك سخط السكان المغاربة المجاورين للجزائر المحتلة. ويبدو هذا الاضطراب واضحا في الرسالة التي بعث بها أشعاش، سفير المغرب بباريس، إلى گيزو (Guizot) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي حيث يقول: « ومن ذلك أمر الحاج عبد القادر، فإن ضرره اليوم علينا وإفساده في إيالتنا أكثر وأعظم منه عليكم إذ لا يخفى أنه أفسد قبائل الإيالة وصدها عن الخدمة وغرها بما يظهر من السعي في الجهاد وخدعهم بترهاته واستمالهم بسحره. وسيدنا ليس بغافل عنه ولا بمتهاون بأمره. ولا يخفى عليكم أيضا أن سيدنا كلف عمال تلك الناحية بالسعي في فسخ عقده والحرص على إخراجه وطرده. ولو قابله عمال سيدنا بالقتال فذلك مراده لأن تلك القبائل تلتف عليه وتشد فيه ويصعب أمرها لصعوبة جبالها. وغير خاف عليكم فساد قبائل الريف ومن والاهم وعدم استقامتهم من قديم. فاستعمال السياسة في إخراجه أولى بتخذيل العامة عنه وتزهيدهم فيه حتى يبقى وحده ولا يقبله أحد ويخرج بلا مشقة ولا تعب. فمن تمام المصافاة إسقاط شرط إخراجه لأن غرضنا دوام المصالحة وخلوص المحبة معكم » (رسالة السفير المغربي أشعاش إلى گيزو وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، بتاريخ 7 محرم 6/1262 يناير 1846، راجع ميلار

وبن الصغير، 1995، ص 237). هكذا، وعلى الرغم من بعض الانتصارات التي حققها عبد القادر على جند السلطان عند مطاردته لهم أحيانا حتى نواحي تازة، إلا أن الخناق قد اشتد عليه بكيفية مطردة إلى أن انهزم واضطر إلى الفرار إلى ما وراء وادي ملوية. وفي محرم 1264/دجنبر 1847، قرر الاستسلام للجنرال لاموريسيير (Lamoricière) فنُفي إلى فرنسا، وبعد بضع سنوات سُمح له بالرحيل إلى بورسة ببلاد الأناضول قبل أن يستقر بصفة نهائية بدمشق.

والخلاصة أن العلاقات بين السلطان عبد الرحمن والأمير عبد القادر قد مرت من مرحلتين اثنتين: اتسمت أولاهما بالتعاون والدعم والمقاومة المشتركة، غير أن الأمير لم يتردد أبدا خلال هذه المرحلة في نهج سياسة واقعية أملتها الضرورة، بصرف النظر عن التقيد بمفهوم الجهاد بمعناه الحرفي الذي لا يقبل التأويل (1248-1260/1832-1844)؛ أما المرحلة الثانية فقد طبعها التوتر والحذر المتزايد، مما أسفر عن مواجهة مفتوحة فرضتها الواقعية السياسية التي أخذ بها السلطان أثناء هذه المرحلة (1260-1263/1844-1847). وفي هذا الصدد يلاحظ أن الذاكرة الجماعية لدى كل من الجزائريين والمغاربة قد تعاملت مع هذا الموضوع، بعد استقلال البلدين، على نحو متعارض. فالذاكرة الجزائرية لا ترى في عبد القادر إلا الرجل المقاوم، متجاهلة سلوكه كرجل دولة واقعي، كأي رجل دولة آخر، لم يتردد في الاستفادة في منفاه من إعانة فرنسا المالية. ونفس الذاكرة لا ترى في المولى عبد الرحمن إلا ذلك السلطان الذي قرر محاصرة حركة الأمير عبد القادر عندما أصبح هذا الأخير يشكل خطرا على المخزن في عقر داره. وفي المقابل يلاحظ أن الذاكرة الجماعية المغربية تتجاهل عداء المخزن للأمير عبد القادر بعد معركة إسلي، ولا تستحضر إلا ما قدمه المولى عبد الرحمن من عون للأمير ولحركته الجهادية[3].

بين التدخل الاقتصادي وحرب تطوان

في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، أصبحت الحكومة البريطانية مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بضرورة الضغط بقوة على السلطان عبد الرحمن بن هشام ليوافق على إحداث تغيير جذري في سياسته التجارية مع العالم الخارجي. وكانت حجتها في ذلك أن المغرب لن يتأتى له تفادي السقوط في قبضة فرنسا أو إسبانيا الطامعتين بكيفية واضحة في أراضيه

3 للمزيد من التفصيل انظر:
Jamil Abun-Nasr, *A History of the Maghreb in the Islamic Period*, Cambridge University Press, 1987, 249-260, 289-299 ; Kathryn Bennison, "The relationship between Mawlay 'Abd ar-Rahman and 'Abd al-Qadir", *Hésperis-Tamuda*, Rabat, vol. XXXIII, 1995, 39-55.

وسوزان ميلار وخالد بن الصغير، **صدفة اللقاء مع الجديد : رحلة الصفار إلى فرنسا**، الرباط، 1995، ص 237.

إذا ما أصر حكامه على مواصلة نهجهم الانعزالي تجاه الدول الأوروبية وخصوصا ما يتعلق بالمستوى التجاري. ومن وجهة نظر الاقتصاديين الليبراليين، تبدو هذه النظرة صائبة إلى حد بعيد، لأن تحرير المبادلات الخارجية والتخفيض من الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات لابد أن تكون انعكاساتهما إيجابية على الحركة الاقتصادية برمتها داخل المغرب أيضا، مما قد يفضي إلى تداول السيولة النقدية في أيادي مختلف العناصر المكونة للتشكيلة الاجتماعية في المغرب فيتحول أفرادها تدريجيا إلى مستهلكين يتمتعون بقدرة شرائية تمكنهم من اقتناء البضائع المصنعة التي كان من المتوقع تدفقها في شكل واردات على الأسواق المغربية الحضرية منها والقروية (انظر الملحق رقم II).

لكن ما لم تدركه بريطانيا هو أن الجهاز المخزني كان في الواقع غير قادر على استيعاب ديناميكية الحركة الليبرالية بالشكل الذي انتشرت به في أوروبا، بل إنه كان عاجزا عن المجازفة بخوض غمارها لأسباب بنيوية يختلط فيها الاجتماعي بالديني وبقضايا أخرى ذات طبيعة معقدة. ومع ذلك، أصرت بريطانيا على السير قدما في تطبيق خطتها، فتم إجراء مفاوضات عسيرة دامت أكثر من ثلاث سنوات، تخللها الترغيب والترهيب وتوزيع الرشاوى على بعض موظفي المخزن لاستمالتهم. وقد جرت فصول هذه المباحثات المثيرة بكل من مراكش ودار النيابة بطنجة ومكناس وفاس لتنتهي تحت التهديد باستعمال القوة من قبل بريطانيا عن طريق فرض اتفاقية تجارية ومعاهدة صلح ومهادنة لم يسبق لسلاطين المغرب أن عقدوا مثلها في السابق مع أي دولة أجنبية، وذلك بتاريخ 11 ربيع الثاني 9/1273 دجنبر 1856 ؛ وكان أهم ما أتت به هاتان المعاهدتان هو الإلغاء النهائي لنظام الاحتكار التجاري وتحديد التعريفة الجمركية على الواردات بنسبة عشرة في المائة من قيمتها وتقليص تعريفة الصادرات وفقا للوائح محددة.



97. مقتطف من معاهدة 1856

وبمجرد الشروع في تطبيق بنود هاتين الاتفاقيتين ظهر انقلاب جذري في سياسة المخزن التجارية وكذا في اختصاصاته القضائية تجاه الرعايا المغاربة والأجانب على السواء. وكانت بريطانيا تعتقد واثقة أن تلك المقتضيات ضرورية لتوفير الأدوات الأساسية لتمكين المغرب من الدخول كطرف مساهم في تيار الاقتصاد العالمي، ولتمهيد السبل أمام المخزن لتعزيز مداخيله المالية والشروع في بناء أسس متينة لدولة مغربية حديثة يسود فيها العدل ويتمتع فيها الحاكم والمحكوم بنفس الحقوق، وتستطيع الصمود في وجه الأخطار الخارجية المحدقة بها، وخاصة من جانب فرنسا وإسبانيا.

وخلال أربعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، وفي مناسبات عديدة، تحركت إسبانيا على نحو مريب عند مشارف حدود سبتة ومليلية في أعقاب مناوشات باتت معهودة بين القبائل المجاورة وسكان المستعمرتين؛ كما أنها حاولت على إثر ذلك أن تجد في هذا الوضع مبررا لتحقيق مكاسب ترابية في المغرب. غير أن بريطانيا تدخلت بنجاح في سائر هذه المناسبات، فاستطاعت – بكثير من الحرص – التخفيف ولو مؤقتا من حدة التوتر بين الجانبين. أما إسبانيا فقد ظلت عازمة على عدم الاكتفاء بموقف المتفرج الذي يعاين فرنسا وبريطانيا وهما تعززان مصالحهما الحيوية في المغرب، فقررت القيام بما يمكنها من تحقيق مكاسب فعلية على أرضه ولو باستعمال القوة. وقد تأتى لها ذلك، حين استغلت خلافا حدوديا مع قبائل الأنجرة المتاخمة لسبتة، فأعلنت حربا على المغرب بعد أن حصلت هذه المرة على مباركة بريطانية مشروطة بعدم احتلال أي جزء من التراب المغربي والاكتفاء بفرض غرامة مالية ثقيلة.

وبعد مواجهات ميدانية غير متكافئة بين القوات المغربية والإسبانية سنة 1859/1275، انتهت الحرب بعد حوالي أربعة أشهر من المعارك الضارية باحتلال مدينة تطوان في بداية رجب 1276/فبراير 1860. وبعدئذ تحركت بريطانيا من جديد لتذكر إسبانيا بتعهداتها قبل الحرب، فتوسطت لفائدتها لدى السلطان الجديد محمد بن عبد الرحمن (1275-1859/1290-1873)، الذي اقتنع على مضض بضرورة إبرام الصلح مع إسبانيا والاستجابة لجل مطالبها المتمثلة في قبول أداء غرامة مالية قدرها 100 مليون بسيطة ذهبية وتوسيع رقعة سبتة ومليلية لفائدة الإسبان بالإضافة إلى إبرام معاهدة تجارية تمنح امتيازات قضائية وتجارية للرعايا الإسبان في المغرب لا تخلو من المس بسيادة المخزن. وحين عجز المغرب عن تسديد الدفعة الأولى من قيمة الغرامة الحربية المفروضة على خزينته الفارغة، بدأت إسبانيا تهدد بإمكانية استئناف الحرب. ولما كان التجار البريطانيون يسيطرون على الحجم الأكبر من المبادلات المغربية، فإن عودة المغرب وإسبانيا إلى ساحة القتال لن يوفر الشروط الأمنية الضرورية لتواصلهم مع المراسي المغربية. وهذا ما يفسر مبادرة الحكومة البريطانية إلى تقديم كل المساعدات الضرورية لتمكين مبعوثي السلطان من التعاقد على قرض مالي في لندن، قيمته أكثر من 000 500 جنيه استرليني، تضمنه

مداخيل الجمارك. وقد كان ذلك أول اقتراض من دولة أجنبية، وهو ما مكن من جلاء الإسبان من تطوان يوم 3 ذي القعدة 2/1278 ماي 1862، كما أعلن في نفس الوقت عن دخول المغرب في قبضة الدول الرأسمالية الطامعة في إمكاناته البشرية والاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن تسديد مجموع الغرامة الإسبانية قد استغرق أكثر من عشرين سنة، واستنزف أموالا كانت الدولة في حاجة ماسة إلى استثمارها في قطاعات حيوية يمكن أن تعود عليها بالنفع، بل ودفع المخزن إلى إثقال كاهل الرعية بأنواع شتى من الضرائب بغية مواجهة العجز المالي.

استفحال أمر الحمايات القنصلية واشتداد الضغوط الأجنبية

انتشار ظاهرة الحماية القنصلية ومضاعفاتها

في الوقت الذي كان السلطان محمد بن عبد الرحمن يأمل فيه أن يؤدي الشروع في تطبيق بنود اتفاقية 1856/1273 المبرمة مع بريطانيا إلى إحداث النتائج المرجوة التي وعد بها ممثلها أثناء المفاوضات من حدوث دورة اقتصادية كفيلة بتعزيز مداخيل بيت مال المخزن لتمكينه من الشروع في تجهيز الجيش وتدريبه وفقا للأساليب الحديثة، بدأت فرنسا وإسبانيا وحتى بريطانيا تمارس ضغوطها لحمل المخزن على تطبيق بنود الاتفاقيات المبرمة، وخاصة ما يتعلق منها بقضية الحمايات القنصلية، والمطالبة الملحة بضرورة توفير المخازن والمساكن لفائدة التجار الأوروبيين المتعاملين مع المراسي المغربية الثمانية المفتوحة أمام التجارة الخارجية وهي تطوان وطنجة والعرائش والرباط والدار البيضاء والجديدة وآسفي والصويرة، وتوفير الأمن الضروري لهم ولبضائعهم.

وإذا كانت مقتضيات اتفاقية 1856/1273 تؤكد على حصر نطاق الحماية القنصلية في عدد ضئيل من المغاربة ممن لا غنى عنهم في خدمة القناصل المعتمدين في المغرب، فإن فرنسا قد اعتبرت تلك الامتيازات غير كافية لدعم نفوذها وتحقيق مصالحها التجارية، فمارست ضغوطا قوية على المخزن انتهت بإبرام "اتفاق السماسرة" المعروف أيضا بوفق بِكلار (Béclard) سنة 1863/1280. وقد أعطى هذا الوفق لفرنسا ولغيرها من الدول الأجنبية المتعاقدة مع المغرب الحق في بسط الحماية القنصلية على مزيد من الرعايا المغاربة حتى يصبحوا في خدمة الدُّور التجارية الأجنبية بصفتهم أعوانا أو سماسرة أو شركاء مع التجار الأجانب المقيمين في المغرب. ومما زاد الطين بلة أن أصبح المغاربة المستفيدون من وضعهم كمحميين غير خاضعين لاختصاصات القضاء المغربي، فضلا عن إعفائهم من جميع أنواع الضرائب والكلف المخزنية. ولا تخفى الآثار السلبية لذلك على مداخيل بيت المال، خاصة وأن الأثرياء هم الذين كانوا يسارعون إلى الاحتماء بالأجانب، ليبقى الفقراء من بين الرعية هم المستهدفون بالمكوس والكلف المفروضة عليهم من قبل المخزن.

وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاقيات السابقة الذكر، فقد ظلت إقامة الأجانب بالمغرب مقتصرة بحكم القانون على المراسي المفتوحة أمام التجارة. وهكذا فكلما رغب أجنبي في التنقل داخل البلاد، كان عليه الحصول على ترخيص مخزني على أن يكون قادرا على أداء أجرة الحراس المرافقين له في رحلته. وقد أثار هذا الأمر مسألة أمن الأجانب التي شكلت قضية بالغة الأهمية في علاقات المغرب مع الدول الأوروبية، وكانت أيضا أحد أسباب التهديد المستمر باستعمال القوة ضد المخزن، وفتح باب ممارسة المزيد من الضغوط على القواد والعمال في البوادي والحواضر.

ومن البديهي أن مسألة الحمايات القنصلية كانت هي الأخرى من الأهمية بمكان في مغرب ما قبل الحماية، إذ كانت إحدى الأدوات الناجعة التي استخدمتها كل الدول الأجنبية المهتمة بالمغرب دون استثناء واستفادت منها بطرق شتى للتغلغل في مختلف أرجاء البلاد وإغراق المدن والأسواق القروية بالسلع الأجنبية، فضلا عن التكثيف من قوة الحضور الأجنبي لتحقيق الأهداف التوسعية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المخزن بتنسيق مع بريطانيا على وجه الخصوص للحد من النتائج السلبية للحمايات القنصلية، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي في شأنها بمدريد سنة 1880/1297، فإن الامتيازات التي يستفيد منها الرعايا المغاربة بعد حصولهم على بطاقات الحماية بطرق شتى، قد أدت إلى اتساع نطاقها اتساعا فاحشا، فشملت أحيانا قبائل بكاملها بمنطقة طنجة وسهل الشاوية. وتدريجيا، عمت الحماية القنصلية بشكليها القانوني المطابق لنصوص الاتفاقيات والتعسفي الذي لا يراعي مقتضياتها لتنتشر في صفوف بعض موظفي المخزن من شيوخ وقواد وعمال، بل ونجحت في استقطاب زعماء الزوايا أمثال الحاج عبد السلام الوزاني المشهور باسم الشريف الوزاني كبير زاوية وزان الذي استظل بالحماية الفرنسية سنة 1884/1301، والحاج محمد بن سعيد المصلوحي كبير زاوية تامصلوحت الذي دخل تحت الحماية البريطانية سنة 1893/1311. ويعتبر التاجر المراكشي بوبكر الغنجاوي نموذجا فريدا من بين المحميين المغاربة قبل فترة الحماية، إذ تحول بسرعة كبيرة من سمسار بسيط في خدمة إحدى المؤسسات التجارية البريطانية في مراكش سنة 1871/1288 إلى وسيط سري مكلف بنقل المراسلات بين رئيس المفوضية البريطانية في طنجة والسلطان مباشرة، وذلك خلال عشرين سنة امتدت من صفر 1290/أبريل 1873 أيام سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى أواسط سنة 1893/1310 في عهد المولى الحسن. وقد مكنته وضعيته كمحمي بريطاني، يستفيد في الوقت ذاته من ظهائر سلطانية للتوقير والاحترام، من التمتع بنفوذ قوي في مراكش وأحوازها ومن مراكمة ثروة طائلة جعلت منه أحد كبار الملاكين وأكثرهم غنى في مغرب القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي إلى جانب الشريف الوزاني وابن سعيد المصلوحي المذكورين.

وفي مطلع القرن العشرين للميلاد، حققت الحمايات القنصلية طفرة نوعية غير مسبوقة حين استظل بها بعض الوزراء من أمثال وزير الحربية المهدي المنبهي الذي أصبح محميا بريطانيا. ولا يخفى مدى خطورة هذه الممارسات وانعكاساتها السلبية على هيبة الدولة المغربية ومكانتها في أعين الرعية، ناهيك عن عرقلتها لتسيير شؤون المخزن العامة والخاصة. وهكذا يتبين أن بعض العناصر الأساسية من رجال المخزن قد انخرطت عمليا في خدمة الدول الحامية ومخططاتها الاستعمارية.

وقد أسهب الفقهاء والكتاب في تناول قضية الحمايات، فساهموا بذلك إلى جانب السلطان والعامة في التشنيع بهذا السلوك وإدانته ونادوا بالتشدد في المعاملات مع المحميين انطلاقا من مرتكزات إسلامية تتلاءم مع مكونات المجتمع المغربي. ونذكر في هذا الباب: **الرسالة في أهل البصبور الحثالة** للعربي المشرفي (ت 1313/1895) **والدواهي المدهية للفرق المحمية** لجعفر الكتاني (ت 1323/1906) **وكشف الستور عن حقيقة أهل بصبور** لمحمد بن إبراهيم السباعي (ت 1332/1914).

وعلى صعيد آخر، فإنه يلاحظ أن الطائفة اليهودية لم تلبث أن اصطبغت بطابع ظاهرة الحماية القنصلية؛ وعلى إثر المساندة التي قدمها بعض يهود تطوان للإسبانيين أيام احتلالهم للمدينة، خشيت الطائفة على نفسها من التعرض لأشد العقاب، فشهدت سنة 1280/1864 حلول السير موزيس مونتفيوري (Sir Moses Montefiore)، كبير اليهود وأكثرهم ثراء في بريطانيا، بأرض المغرب في زيارة رسمية إلى حضرة السلطان محمد بن عبد الرحمن في مراكش. وكانت الغاية من هذه الزيارة التباحث مع المخزن في موضوع تحسين أوضاع اليهود بما يضمن لهم مزيدا من الأمن والاحترام داخل المجتمع المغربي. وأسفرت تلك الزيارة التي سبقتها زيارة مماثلة إلى الدولة العثمانية سنة 1265/1849، عن إصدار ظهير سلطاني أعلن فيه السلطان محمد بن عبد الرحمن أن أهل الذمة في المغرب يوجدون تحت حمايته الخاصة وأن لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها المغاربة المسلمون. غير أن بعض اليهود وكذا بعض المسلمين ممن أساءوا فهم مضمون الظهير المذكور قد تسببوا أحيانا في حدوث توترات قوية تارة وطفيفة تارة أخرى بين الجانبين، لكنها غالبا ما كانت تنتهي بالمصالحة والتفاهم بعد تدخل الدوائر العليا. وانتهى الأمر بيهود المغرب إلى الانشطار منذ ذلك التاريخ إلى مجموعتين أساسيتين: مجموعة أولى اختارت الحفاظ على خصوصياتها التقليدية بالإبقاء على ولائها المطلق للسلطان بما في ذلك قبول الشروط المفروضة عليهم بصفتهم أهل ذمة؛ ومجموعة ثانية اختارت الارتماء في أحضان الحمايات الأجنبية للتخلص نهائيا من وضعهم كأهل ذمة، بل إن منهم من اتخذ



98. السّير موزيس مونتفيوري

جنسيات أجنبية، فسارعوا إلى تسجيل أبنائهم وبناتهم في المؤسسات التعليمية الحديثة التي فتحتها الرابطة الإسرائيلية العالمية في بعض مدن المغرب مثل تطوان والصويرة وغيرهما، وجندوا أنفسهم لخدمة التسرب الأجنبي. ويبدو من نصوص الوثائق والدراسات الأكاديمية المنجزة في الموضوع أن المجموعة الثانية هي التي زادت في متاعب المخزن ولم تتردد في مناوءته وعرقلة أموره في مناسبات عدة. ومع ذلك فقد حرصت المجموعة الأولى على أن تلتمس من السلطان المولى الحسن (1290-1311/1873-1894) تجديد الظهير السلطاني الآنف الذكر عند اعتلائه سدة الحكم.

ظهور قوى جديدة على الساحة

شهدت ستينيات القرن التاسع عشر الميلادي بروز دول جديدة أظهرت نوعا من الاهتمام المتزايد بالمغرب لم يكن معهودا لديها في السابق. ونذكر من بينها إيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية والنامسا-المجر وغيرها من الدول ذات الأهمية الثانوية التي بدأت تتحرك آملة في أن تجد لها فرصة للتعامل مع المغرب، خاصة أن السلطان محمد بن عبد الرحمن كان قد قرر العزم، بناء على نصائح بريطانية، على الشروع في تنفيذ مخططات إصلاحية في قطاع الجيش وتجهيز المراسي. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الدول الحديثة الاهتمام بالمغرب لم تكن لها إستراتيجية واضحة، إذ اكتفت في غالبية الأحيان بموقف المتفرج، وأحيانا أخرى بمساندة علنية أو خفية لكل من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا التي ظلت تشكل إلى حدود السبعينيات أبرز الدول الأوروبية وأكثرها اهتماما بما يجري فوق أراضيه. وفي بعض الأحيان لم تتردد بعض من تلك الدول ذات الاهتمام الثانوي بالمغرب في تدبير المكائد والمؤامرات، إما منفردة أو بتنسيق مع بعض رجال المخزن أو مع بعض كبار التجار المغاربة من مسلمين ويهود أو حتى مع بعض المغامرين الذين كانوا يبحثون عن مكان لهم تحت شمس المغرب لتحقيق بعض الأرباح السريعة والسهلة المنال.

ولعل أفضل مثال في هذا السياق هو إيطاليا التي لم تكن لها مصالح تستحق الذكر في المغرب، لكنها بعد أن توحدت أقاليمها قررت أن تتدارك ما فاتها، فاختار ممثلوها في طنجة نهجا قوامه الاعتماد على استقطاب أكبر عدد من المحميين المنتقين بعناية من الأوساط اليهودية لاستعمالهم عند الضرورة كأوراق للضغط على المخزن واحتلال موقع ضمن الدول المتنافسة حول المغرب. و رغم بعدها عن المغرب فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد سلكت نفس النهج تقريبا، واتُّهم ممثلوها القنصليون على امتداد النصف الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي بالمتاجرة في بطاقات الحماية على نطاق واسع ببيعها لأثرياء المسلمين واليهود معاً. أما بلجيكا والنامسا، فقد اختارتا التنسيق مع بريطانيا لتزويد المغرب ببعض المعدات العسكرية ومحاولة المشاركة في إنجاز مشاريع تتعلق بتجهيز المراسي وببعض الأشغال العمومية.

لقد أدى ظهور ألمانيا المتأخر على الساحة المغربية بعد تحقيق الوحدة الألمانية على يد بسمارك (Bismarck) وانتصار الجيوش البروسية على فرنسا في حرب سنة 1870/1287 إلى إضافة معطى جديد ما لبث أن غير الكثير من السمات التي طبعت العلاقات المغربية الأوروبية إلى حدود سنة 1873/1290. وسجلت هذه السنة وصول المولى الحسن إلى الحكم، كما وقع تعيين أول ممثل دبلوماسي ألماني في طنجة، وبعدها بخمس سنوات استقبل أعضاء بعثة مغربية إلى برلين بحفاوة بالغة. ولا تخفى أهمية هذا التطور المتلاحق لتنامي الحضور الألماني في المغرب الذي لاشك أنه كان من شأنه أن يزعج مخططات فرنسا أكثر من غيرها من بقية الدول ذات الاهتمام الكبير بمصير البلد نفسه.

وحين تحمل تيودور فبير (Theodor Weber) القنصل العام الجديد الألماني مسؤولية إحداث مصالح اقتصادية لبلاده في المغرب خلال سنة 1875/1292، وجد نفسه أمام حاجز كبير يتمثل في قوة المصالح الاقتصادية البريطانية التي سهر جون دراموند هاي بكل عناية –وخاصة بعد نجاحه في إبرام معاهدة 1856/1273 السابقة الذكر– على تقويتها ورعايتها منذ حلوله بالمغرب سنة 1845/1261، مع تعزيزها بجالية بريطانية نشيطة متوفرة على رساميل هامة وتجربة قديمة بالسوق المغربية وحاجياتها. كما كان النواب القنصليون البريطانيون هم المكلفين في بداية الأمر بأشغال القنصليات الألمانية في المراسي. ومن جهة أخرى كان التجار الألمان الأوائل يعملون لدى دور تجارية بريطانية أو يعتمدون على رساميل بريطانية للقيام بأعمالهم التجارية. وبناء عليه، بات بسمارك مقتنعا بأن عقد اتفاقية تجارية بين ألمانيا والمغرب سوف يمكن بكل تأكيد من تثبيت المصالح التجارية الألمانية في السوق المغربية ومن الرفع من عدد الألمان المقيمين بالمراسي. وهكذا فحين توجه فبير في سفارة إلى السلطان سنة 1877/1294، أدرك زميله دراموند هاي طبيعة المخططات الألمانية وأحس بمدى خطورتها على المكانة المتميزة التي كانت تحتلها بلاده في المغرب، فسارع منذ محرم 1294/فبراير 1878 إلى تقديم اقتراح إلى وزير خارجيته ليلتمس السماح له بمطالبة المخزن بمراجعة بنود اتفاقية 1856/1273 وتجديدها بما يمكن أن يزيد الحضور التجاري لبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية قوة. غير أن استقرار دونالد مكنزي (D. Mackenzie)، وهو أحد الرعايا البريطانيين، في طرفاية وتعاقده على المتاجرة مع بعض السكان المحليين فيها دون إذن مخزني جعل السلطان يشك في حقيقة النوايا البريطانية تجاه قضية الوحدة الترابية للمغرب، خاصة وأن وزارة خارجية بريطانيا قد اعتبرت فيما بعد أن الأراضي الممتدة جنوب وادي درعة لا تخضع للنفوذ المخزني.

وحتى لا تثير بريطانيا حفيظة بقية الدول الأوروبية فتُتَّهم بالبحث عن تعزيز مصالحها الخاصة في السوق المغربية، وحتى تعرقل نجاح ألمانيا في الانفراد بإبرام اتفاقية مع المغرب، فقد قررت أن تشرك معها أكبر عدد ممكن من الدول الأوروبية بما فيها ألمانيا لممارسة ضغوط

جماعية على السلطان وإرغامه على تعديل بعض بنود معاهدة 1856/1273 بما يمكن من الزيادة من تحرير المبادلات وتكثيفها بين المغرب والخارج.



99. ج. دراموند هاي صحبة أسرته وبعض أعضاء سفارته

لقد اتضح بأن الهدف كان هو محاولة إقناع المخزن بتخفيض إضافي لقيمة الرسوم الجمركية إلى نسبة خمسة في المائة عن الصادرات والواردات بدلا من عشرة في المائة، وبرفع المنع عن تصدير الحبوب ومواد حيوية أخرى كانت المعادن من بينها. وبما أن بريطانيا وألمانيا قد ساندتا وجهات نظر المخزن الرامية إلى القضاء على الحماية التعسفية خلال الجلسات المنعقدة بطنجة ما بين 1877/1294 و1879/1296، وهي جلسات كان فشلها من أسباب انعقاد مؤتمر مدريد، فقد ذهب دراموند هاي في زيارة إلى فاس في جمادى الأولى 1297/أبريل 1880، واقترح على السلطان الشروع في التفاوض حول مراجعة اتفاقية 1856/1273 مباشرة بعد عودة النائب السلطاني محمد بركاش من مدريد. وبالنظر إلى الحصيلة الهزيلة لمؤتمر مدريد والموقف الألماني المؤيد لرغبة فرنسا في الإبقاء على الحمايات التعسفية، أبدى السلطان موقفا متصلبا تجاه كل من بريطانيا وألمانيا ورفض السماح بفتح أي مفاوضات مع ممثليهما هاي وفبير. لكن السلطان اضطر إلى الرضوخ للضغوط المتلاحقة لهذين الدبلوماسيين، فأمر نائبه بركاش بالدخول معهما في مفاوضات تعثرت مُدَّةً قاربت السنة قبل أن يؤول الأمر إلى رفض المخزن للمقترحات المعروضة عليه نظرا لما تتضمنه من تنازلات خطيرة مهددة لمصالح البلاد. وإلى حدود سنة 1884/1301، صمد المولى الحسن أمام الضغوط التي حاولت بريطانيا وألمانيا ممارستها عليه في موضوع الاتفاقية الجديدة (انظر الملحق رقم ٧).

وعلى صعيد آخر، فحين أقدمت فرنسا على بسط حمايتها على الشريف الوزاني كبير الزاوية الوزانية الذي كان يتمتع بنفوذ قوي في شمال غرب المغرب وفي الأراضي الصحراوية المتاخمة للجزائر، أحس المولى الحسن بتهديد فرنسي حقيقي محدق ببلاده، فلم يجد بدا من مطالبة ممثلي الدول العظمى المعتمدين لديه بالمساهمة العاجلة في حل تلك الأزمة التي كان من الصعب التنبؤ بنتائجها على الوضع الراهن في المغرب. وبعد انفراج الأزمة، اعتقدت بريطانيا وألمانيا أن الفرصة أصبحت سانحة لمطالبة السلطان بمكافأة الدول التي ساهمت في إنقاذ المغرب من الخطر الفرنسي الذي كان يتهدده. غير أن المخزن الحسني اعتذر لهما في جمادى الأولى 1302/مارس 1885 عن استحالة الدخول معهما في مفاوضات جديدة لأن عددا كبيرا من ممثلي الدول الأجنبية في طنجة قد أبدوا الرغبة بدورهم في تجديد اتفاقياتهم

السابقة مع المغرب. ونتيجة لذلك، كان يتعذر اتخاذ أي خطوة في الموضوع دون الحصول على موافقة جماعية في شأنه. وبهذه الخطة، حاول المخزن تكسير التعاون القائم بين هاي وفبير. غير أن الأمور اتخذت طابعا آخر حين قررت فرنسا على نحو لم يكن متوقعا الدخول كطرف مساند لألمانيا وبريطانيا في الوقت نفسه، مما عزز الجبهة الأوروبية المناوئة للمخزن. وبهذا اضطر المولى الحسن، تحت الضغط وتكتل الأوروبيين في جبهة واحدة، إلى الدخول في مفاوضات مع مختلف الأطراف انتهت بتبني بعض المقترحات الجماعية؛ وحين عرضها على أنظار العلماء والعارفين بشؤون التجارة، اختلفت الأجوبة في تفاصيلها، لكنها أجمعت على رفض تسريح المواد الغذائية الحيوية وغيرها من دواب ومعادن لما يحتمل في تصديرها من إضرار بالرعية.

وعلى الرغم من تآزر الدول الأوروبية الثلاث وتحالفها، فقد تمكن المولى الحسن من أن يرفض ولو مؤقتا مقترحاتها التي كانت تهدف في عمقها إلى إثارة مزيد من المتاعب الاقتصادية للمغاربة حكاما ومحكومين. وكان ذلك فشلا ذريعا لدراموند هاي الذي كان يمني النفس بإنهاء مسيرته الدبلوماسية في المغرب بالتوقيع على معاهدة تجارية جديدة يمكن أن تفتح البلاد بشكل نهائي على الخارج وتدخلها في تيار المبادلات الدولية. وإذا كانت ألمانيا قد فشلت مؤقتا في تحقيق رغبتها في عقد معاهدة تجارية تمكنها من تعزيز نفوذها بالمغرب، فإن تقاعد دراموند هاي سنة 1886/1303 والتغيير الذي طرأ على الخط التقليدي للسياسة البريطانية تجاه المغرب في السنوات اللاحقة، ثم فشل المخزن في إبعاد "شركة شمال غرب إفريقيا" البريطانية المقيمة بطرفاية، كلها عوامل فسحت المجال أمام ألمانيا التي استغلت هموم المخزن ومتاعبه مع فرنسا، فانتزع ممثلها الكونت فون ططنباخ (Comte VonTattenbach) موافقة المولى الحسن على معاهدة تجارية مع بلده سنة 1890/1307، فحاول أن يرسي بها دعائم النفوذ الألماني بالمغرب خلال السنوات اللاحقة. وتؤكد المراسلات المتبادلة بين المخزن المركزي ومفوضية ألمانيا في طنجة أن ططنباخ صار يحظى بثقة كبيرة لدى المولى الحسن، فبدأ هذا الأخير يستشيره في القضايا الخاصة بعلاقات المغرب الخارجية. وهذه حظوة لم ينفرد بها في السابق ولمدة طويلة سوى البريطاني جون دراموند هاي. ومع ذلك، فإن العلاقات المغربية الألمانية لم تسلم من مظاهر التوتر؛ وتكفي الإشارة هنا إلى أزمة سنوات 1311-1314/1894-1897 التي أثيرت بسبب مقتل مواطنين ألمانيين أحدهما في الدار البيضاء والثاني في أحواز آسفي، وقد تخللها وصول قطع من الأسطول الألماني إلى المياه المغربية وانتهت بتسديد تعويضات مالية لأُسْرَتي القتيلين.

وعلاوة على ذلك، واصلت فرنسا تعبيرها الصريح عن شهيتها الاستعمارية حين بدأت تمهد لإلحاق واحات توات المغربية بمستعمرتها في الجزائر منذ سنة 1891/1308. وازدادت

الأمور تعقيدا حين ترددت شائعات باحتمال مساندة بريطانيا لفرنسا في عزمها على احتلال تلك الواحات. أما علاقة المغرب مع إسبانيا فقد ظلت تتسم بالحذر من جراء التوتر المستمر بين الجالية الإسبانية بمليلية وقبيلة قلعية المتاخمة لها.

ومما ساهم في تأزم العلاقات المغربية الأوروبية أن قام الوزير الأول وكاتب الدولة في الخارجية البريطاني اللورد سالزبوري (Salisbury) بإلقاء خطاب بگلاسگو (Glasgow) في رمضان 1308/ماي 1891، أثار فيه الانتباه بقوة إلى أحوال المغرب وشجب نوعية العلاقات القائمة بينه وبين أوروبا، فوصفه بأسوإ التجاوزات واعتبره من أشد البلاد قسوة وأكثرها جهلا، وبأنه بلد متخلف عن كل ما يمكن أن يؤدي إلى ازدهار البشرية، بل إنه ذهب إلى القول بأنه لا يستبعد أن يصبح المغرب مصدر إزعاج كبير لأوروبا ويهدد السلم في أرجائها. وعقب هذا الخطاب المدوي، عين تشارلز إيوان-سميث (Charles Euan-Smith) وزيرا مفوضا وقنصلا عاما جديدا لبريطانيا في المغرب قادما إليه من زنجبار بعد أن نجح في إلحاقها بالتاج البريطاني.

وعلى إثر الزيارة الصاخبة التي قام بها هذا الدبلوماسي إلى فاس سنة 1892/1309 – وهي الزيارة التي شكلت نموذجا لأعلى مستويات الضغوط الأجنبية التي تعرض لها المخزن الحسني على الإطلاق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي –، شهدت العلاقات مع بريطانيا توترا غير مسبوق. فعند قدومه إلى القصر الملكي أخبر السلطان في جلسة خاصة مصغرة بأن زيارته تهدف إلى تحقيق أربعة مطالب تتلخص في مراجعة بنود اتفاقية 1856/1273، والاستجابة لـ"شكايات" الرعايا البريطانيين والمحميين والنظر في إمكانية السماح للبريطانيين بتملك الأراضي والعقارات، بالإضافة إلى إيجاد حل لقضية الشركة التجارية البريطانية المستقرة بطرفاية. وتبين من مقترحات إيوان-سميث أن مقتضيات الاتفاقية الجديدة التي ينوي عرضها على السلطان تسعى إلى تجاوز كل المعاهدات التي سبق للمغرب أن وقعها مع جميع الدول الأجنبية حتى حدود سنة 1890/1307. وعلى الرغم من الاعتراض الذي أبداه المولى الحسن في البداية، فقد انتهى به الأمر إلى قبول الشروع في مباحثات مع المبعوث البريطاني. غير أن مطالب هذا الأخير ومقترحاته ما فتئت تتزايد، فدعا إلى إنشاء محاكم مختلطة، واقترح مراجعة اتفاقية مدريد الدولية لسنة 1880/1297، وطالب بأمور أهمها إنشاء نيابة قنصلية بمدينة فاس يرفع فوقها العلم البريطاني، والحصول على امتياز لمد خط تلغرافي من طنجة إلى الصويرة.

وبديهي أن فرنسا وإسبانيا وحتى ألمانيا أوجست خيفة من هذه السفارة فتحركت جميعها وبطرق شتى لتدبير المكائد وترويج الإشاعات الكفيلة بعرقلة أعمال إيوان-سميث وإفشال مهمته، وذلك ما كان يتمناه المولى الحسن في الواقع. وتدريجيا بدأت علامات التوتر تلوح في الأفق بين الجانبين، بفعل سياسة المماطلة والتسويف واتهام ممثل بريطانيا للمخزن

بالتقلب المتكرر في مواقفه بل وبالتنكر السريع والمفاجئ لبعض تعهداته أثناء المباحثات. واشتدت الأزمة، حين أقدم إيوان-سميث على تمزيق مسودة النص المغربي البديل لمشروع الاتفاقية موضوع المفاوضات الجارية، بل إنه اتهم وزراء المولى الحسن بأنهم عرضوا عليه رشوة مالية مقابل سحبه لكل مطالبه المتعلقة بالاتفاقية الجديدة. وإذا كان من الصعب جدا الحسم في صحة هذه الاتهامات، فالثابت أن إيوان-سميث لم يتردد في الإقدام على خطوة جريئة تمثلت في محاولة رفع علم بلاده يوم عيد الأضحى فوق دار التاجر البريطاني ماك لاود (Macleod) بصفته أول نائب قنصلي لبريطانيا عين في فاس يوم 8 ذي الحجة 4/1309 يوليوز 1892. ثم أعلن عن عزمه على فتح نيابتين قنصليتين أخريين في مراكش ومكناس، وهي مبادرة لم يسبق لأي دولة من الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع المغرب أن تجرأت على القيام بها من قبل، على الرغم من إقرار نصوص المعاهدات الثنائية بذلك.

كانت غاية إيوان-سميث من هذه الضغوط أن يرغم المولى الحسن على الرضوخ لمطالبه. والظاهر أن هذه الإستراتيجية تقوم على اقتناعه الشديد بأن المغاربة لا يقبلون -على حد قوله- تقديم تنازلات إلا بالتخويف والتهديد باستعمال القوة. غير أن الدسائس التي حاكتها فرنسا وألمانيا أثناء وجود المبعوث البريطاني في فاس، قد ساهمت إلى حد بعيد في تمكين المولى الحسن من الصمود في وجه تلك الضغوط القوية. وبينما عاد إيوان-سميث إلى طنجة خاوي الوفاض، رفع السلطان احتجاجات شديدة اللهجة في شأنه إلى الحكومة البريطانية أدت إلى إقالة هذا المبعوث غير المتبصر. ومع ذلك، فقد أحدثت سفارة إيوان-سميث هذه إلى فاس شرخا عميقا في العلاقات التقليدية بين المغرب وبريطانيا في الوقت الذي استفادت منها إلى حد بعيد كل من فرنسا وألمانيا بطبيعة الحال، ولم يتم تجاوز نتائجها السلبية إلا على يد السير أرثور نيكولسن (Arthur Nicolson) الذي عين في أكتوبر 1895 وحاول إحياء النفوذ البريطاني في المغرب وإعادته إلى الواجهة عند مطلع القرن العشرين الميلادي.

أما بالنسبة للعلاقات المغربية الإسبانية فإن الحكومات الإسبانية المتعاقبة ظلت وفية لسياستها تجاه المغرب وهي سياسة تتلخص في القيام بين الفينة والأخرى بعمل عسكري يمكنها من تأكيد عزمها الشديد على تشبثها بحضورها الوازن وتحقيق مكاسب فعلية في أرض المغرب. وهكذا فبينما كان المولى الحسن يتهيأ للخروج في حَرْكته إلى تافيلالت والمناطق الجنوبية، تحركت إسبانيا من جديد لتفجير أزمة إضافية مع المغرب سنة 1893/1310. وتعود جذور هذه الأزمة الجديدة إلى خمسينيات القرن التاسع عشر الميلادي على الأقل، حين أُبرمت تسوية بين الدولتين وافق



100. المولى الحسن في استقبال سفارة أجنبية

فيها المخزن على توسيع رقعة مليلية لفائدة الإسبان. وكان لبريطانيا دور أساسي في تحقيق تلك التسوية بحكم اهتمامها الإستراتيجي البالغ والخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ولما انتهت حرب تطوان بعقد اتفاقية 1861/1278، اضطر المغرب للتنازل لإسبانيا عن مجال يبلغ حوالي ألف وخمسمائة هكتار يقع عند مشارف مليلية طالبت به هذه الأخيرة بدعوى الاحتماء من جيرانها الريفيين. وفي السنوات الممتدة بين 1860/1277 و1872/1289 شن الريفيون ثلاث هجمات عنيفة على الإسبانيين في مليلية، فعولجت الوضعية سلميا بتدخل من المخزن. وابتداء من سنة 1884/1301، قررت الحكومة الإسبانية تنفيذ مخطط دفاعي يتمثل في بناء سلسلة من الأبراج المتباعدة عن بعضها، ولم يبق سوى بناء برج أخير عند ضريح سيدي ورياش القريب من المقبرة الإسلامية الممتدة في أراضي قبيلة فرخانة لكي تُستكمل به مجموعة الأبراج الكفيلة بتوفير الحماية المرغوب فيها. إلا أن قبيلة قلعية قد أصرت على الرفض الشديد لبناء السلطات الإسبانية في مليلية برجا جديدا فوق أرض يوجد بها ضريح سيدي ورياش الذي تتردد عليه نساؤهم للتبرك والزيارة. وبعد أن ألبت قلعية قبائل ريفية أخرى، تم الهجوم في فجر يوم 21 ربيع الأول 2/1311 أكتوبر 1893، بأعداد كبيرة على البرج الذي كانت أعمال بنائه جارية على قدم وساق فهدموا ما تم بناؤه حتى ذلك الحين.

لقد عرفت هذه المواجهة تعقيدات خطيرة سقط فيها الضحايا من الجانبين الريفي والإسباني، وعرفت ذروتها بمقتل الجنرال ماركايو (Margallo) يوم 16 ربيع الثاني 27/1311 أكتوبر 1893. وعلى إثر ذلك استدعت إسبانيا تعزيزات عسكرية للتوجه نحو مليلية وبدأ الرأي العام الإسباني ينادي بشن حرب واسعة النطاق على المغرب. وبالنظر إلى وجود السلطان بنواحي تافيلالت كما أسلفنا، فقد صعب على المخزن اتخاذ أي تدابير لإعادة الهدوء بين الريفيين وإسبانيا. وبعد أسبوعين انتدب المولى الحسن أخاه مولاي عرفة لتهدئة الريفيين وإجراء مباحثات أولية مع الإسبانيين. وبعد مفاوضات طويلة لم تخل من مظاهر التوتر، حل المارشال كامبوس (Campos) القائد الأعلى للجيوش الإسبانية بمراكش في نهاية جمادى الثانية 1311/دجنبر 1893، لتحقيق تسوية نهائية نيابة عن عاهله ألفونسو الثالث عشر (Alfonso XIII). وبفضل وساطة عدة دول أوروبية، أُبرمت اتفاقية ثنائية يوم 27 شعبان 5/1311 مارس 1894، وافق فيها المخزن على الشروط الإسبانية الهادفة إلى تطبيق مقتضيات كل الاتفاقيات السابقة المبرمة بين البلدين في شأن حدود مليلية مع أداء غرامة مالية قدرها أربعة ملايين من الريالات.

وقبل أن يشرع المغرب في الوفاء بالتزاماته المالية هذه حدث أن فارق السلطان المولى الحسن الحياة يوم 3 ذي الحجة 7/1311 يونيو 1894، فبويع ابنه المولى عبد العزيز على صغر سنه خلفا له تحت الوصاية الحازمة للحاجب أحمد بن موسى، المشهور باسم بّاحماد. ويمكن اعتبار الست سنوات التي أمسك فيها باحماد بزمام الأمور إلى أن توفي سنة 1900/1318

امتدادا لعهد المولى الحسن. فلقد تمكن باحماد من احتكار اختصاصات مخزنية كثيرة أحكم القبضة عليها بمساعدة إخوته، فأفلح في مواجهة الضغوط القوية التي لم تتوقف أي دولة أجنبية عظمى كانت أم ثانوية عن ممارستها على الدولة المغربية بما من شأنه أن يتيح مزيدا من التغلغل الأجنبي في البلاد وأن يستجيب لرغبات تلك الدول الهادفة إلى استغلال المغرب واستنزاف خيراته. وهكذا نجح باحماد سنة 1895/1312، عن طريق المفاوضات، في إبعاد شركة شمال غرب إفريقيا البريطانية الآنفة الذكر مقابل تعويضات مالية قدرها خمسون ألف جنيه إسترليني لأصحاب الشركة. على أن الجانب الأهم في هذه التسوية هو انتزاع الاعتراف الرسمي من الحكومة البريطانية بأن حدود المغرب تمتد إلى ما وراء وادي درعة؛ وعلى العكس من هذا، فعلى الرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها باحماد من أجل الحيلولة دون إلحاق فرنسا لواحات توات بمستعمرتها في الجزائر فإن هذه الأخيرة قد استطاعت أن تحقق مبتغاها بعد وفاته.

أشكال الحفاظ على الهوية الثقافية

على الرغم مما شهدته البلاد من مخاض سياسي واجتماعي ناتج عن عواقب التدخل الأجنبي وما صاحبه من ضغوط متعددة الأشكال، فقد حاول المغاربة تحصين كيانهم الثقافي بالحرص الشديد على الوفاء لمقومات التراث الإسلامي، وخاصة في مجال إنتاج المعرفة وترويجها داخل المؤسسات التربوية القائمة وبين مختلف العناصر المكونة للمجتمع. وإذا كان العثمانيون قد بادروا، بحكم تفتحهم النسبي على الغرب، إلى تبني الطباعة منذ سنة 1727/1139، فإن المغاربة قد ترددوا في شأنها إلى سنة 1864/1281، حين أقدم قاضي تارودانت محمد الطيب الروداني على جلب مطبعة حجرية من مصر على نفقته، فحازها منه المخزن، وتقرر الشروع في استعمالها أولا بمكناس ثم بفاس تحت اسم "المطبعة السعيدة". ويعتبر هذا التحول حدثا بارزا كان له أثره الواضح في الحياة الثقافية والفكرية والعلمية في مغرب ما قبل الحماية لأن الساهرين على حماية المعرفة وصيانتها والمجسدين لتعاليم المذهب المالكي في المغرب كانوا قد شرعوا في تغيير مواقفهم السابقة في مجال صناعة الكتاب للتوجه تدريجيا نحو أنظمة جديدة انتهت بالانتقال من عالم المخطوط إلى مجال المطبوع ولو في صورته الحجرية التي اعتبروها أداة ناجعة للحفاظ في الوقت نفسه على استمرارية الخط المغربي وقدسيته دون القضاء على نشاط النساخين. وعلى الرغم من إدخال المطبعة، فإن نصف الكتب المطبوعة ما بين 1865/1282 و1920/1338 لم تهتم سوى بموضوعين أساسين هما الفقه والتصوف؛ وعلى العكس من هذا، فقد ظل نسخ المخطوطات نشيطا في مختلف المراكز العلمية التقليدية.

وبالنسبة لإنتاج المخطوط، قدم محمد المنوني في كتابه **تاريخ الوراقة المغربية** سجلا وافيا بالمخطوطات التي نُسخت قبيل بزوغ عصر الطباعة في المغرب ما بين 1790/1204

و1865/1282 دوِّن فيه ما أنتجه مائة وعشرون ناسخا من المخطوطات المتصلة بمختلف العلوم الإسلامية. ويمكن الجرد العام لمواضيع المؤلفات المحررة ما بين 1800/1214 و1865/1282 من الخلوص إلى أن حوالي تسعين ناسخا قد انشغلوا أساسا بالمواضيع المرتبطة بعلوم الحديث والفقه وعلوم الشريعة والتصوف والشعر بينما كانت المؤلفات المعتنية بحقلي الحساب والهندسة في غاية الندرة.

وهكذا يتبين أن كتب الحديث قد احتلت المرتبة الأولى لدى الأوساط العلمية والاجتماعية بالمغرب وخاصة منها كتاب **صحيح البخاري**. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤلف قد حظي بمكانة خاصة منذ عهد أحمد المنصور السعدي الذي يبدو أنه أول من أمر بتنظيم قراءته بالمساجد عند الأزمات وخلال الاحتفالات المقامة بمناسبة عيد المولد النبوي. كما اشتهر المولى إسماعيل بتقديسه لهذا الكتاب إلى أبعد الحدود حيث طالب جيش العبيد بأداء قسم الولاء عليه كما سبقت الإشارة. أما المولى سليمان فقد أحرز درجة العالم المتخصص في تدريس صحيح البخاري، بينما بلغ الأمر بالمولى الحسن أن خصص جوادا مُزينا لحمل هذا الكتاب يسير حذو حصانه الخاص أثناء تنقله في حركاته المشهورة، وذلك على سبيل التبرك.

وكانت مادة الفقه تأتي في المرتبة الثانية من حيث المواضيع التي شملتها الكتب الأكثر تداولا في هذه الحقبة كما سبقت الإشارة. فقد كانت متون **الموطأ** لمالك بن أنس و**المختصر** لخليل بن إسحاق و**شرح الخرشي على المختصر** و**التحفة** لابن عاصم تمثل النصوص الأساسية للمنظومة التعليمية القائمة آنئذ. وكانت **الأجرومية** لابن أجروم و**الألفية** لابن مالك من أبرز الأرجوزات الموظفة لتيسير حفظ قواعد اللغة بينما غابت كتب المنطق وعلم الكلام ذات الطابع النقدي غيابا شبه مطلق. وإذا كانت الثقافة الغربية الحديثة قد وظفت العلوم البحتة من رياضيات وهندسة وفلك في تطوير الحضارة المادية، فإن الغاية من تعلم الحساب والفلك في مغرب ما قبل الحماية كانت تروم خدمة الجانب الديني من أمور الدنيا. فكانت المنظومات الموضوعة لتعلم مادة الحساب مثل **الرغائب** للقلصدي تُستعمل أساسا لتقسيم الإرث بينما كانت أرجوزة **عقد اليواقيت** للوزگاني في علم الفلك توظف لضبط أوقات الصلاة وتواريخ الأعياد الدينية. وهكذا يتبين أن استمرار تحكم العلماء في النظام التربوي علاوة على النظام القضائي قد أدى إلى انتشار طريقة الحفظ في الميدان التعليمي – سواء في الكتاتيب القروية أو الحضرية المعروفة بـ"المسيد"، بل وفي جامع القرويين ذاته –، على الرغم من ظهور الطباعة التي كان من المفروض أن تسهم في تقليص نفوذهم.

واعتبارا لطابعه الشفهي ورغم شعبيته الكبيرة المرتبطة بالحضور القوي لمؤسسة الزوايا ومكانتها ونفوذها الروحي في المجتمع، فإن الإنتاج في مجال التصوف قد ظل دون مستوى المجالات الآنفة الذكر، وذلك على الرغم من بروز مجموعة من الزوايا كالزاوية الناصرية والوزانية والكتانية والدرقاوية والتيجانية والحراقية والريسونية وغيرها كثير. أما الطرق الشعبية مثل العيساوية والحمدوشية والگناوية، فإنها لم تحظ بكبير عناية من قبل مؤلفي هذه الحقبة.

على أن سيادة هذا النمط من الإنتاج الفكري التقليدي، لم تحل دون ظهور بعض الإرهاصات الدالة على الاهتمام بربط الهوية الثقافية الأصلية بنوع من نزوع بعض شرائح النخب إلى التحديث كما أثبته محمد المنوني في كتابه **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، حيث أورد جملة من المستندات التي تهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمغرب ما بين 1830/1246 و1912/1330، مما يدل على وجود رغبة إصلاحية أكيدة تتوخى التحديث على مختلف المستويات الإدارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بغية مواجهة الضغوط الأجنبية المتلاحقة.

المخزن ومحاولات الإصلاح (1255-1840/1318-1900)

إذا كان مفهوم الإصلاح بوجه عام يعني محاولة تغيير وضعية ما من حالة متردية إلى وضعية أحسن منها، فإن هذا المفهوم كان ينطوي بالنسبة للمغرب على دلالات متداخلة. ذلك أن الإصلاح كان ينطلق في الغالب قبل القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر للميلاد من فعل تلقائي ودوافع داخلية سياسية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية. أما في الفترة الموالية التي تهمنا فإنه قد أضحى مرتبطا بتحديات خارجية مفروضة على المغرب من لدن الدول الأجنبية، بحيث أصبحت محاولات الإصلاح المخزنية في معظمها ردود أفعال لمواجهة أخطار التدخل الأجنبي وهيمنة الحضارة الوافدة. وهكذا عرف مفهوم الإصلاح صراعاً بين معنى التقدم بما هو تطور نحو الأفضل، ومعنى التحول بما هو انسلاخ من الذات والهوية وانفصال عن الجذور.

هذا ونظرا لما عرفه القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي من أحداث هامة متسارعة، فإن المخزن وجد نفسه مضطرا تحت التأثير الأوروبي لاتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية شملت عدة مجالات أهمها تلك المتصلة بتنظيم الإدارة والجيش ومحاولة النهوض بالاقتصاد. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا العظمى قد انفردت من بين الدول الأوروبية بتقديم مقترحات إصلاحية حثيثة على يد ممثلها في طنجة، جون دراموند هاي، الذي كان يتحين الفرص لدعوة كل من السلاطين الثلاثة الذين عاصرهم لإثارة انتباههم بصفة متكررة إلى أهمية التعجيل ببعض تلك الإصلاحات بدعوى النهوض بالاقتصاد والرفع من القدرة الشرائية للمغاربة. غير أن تلك الدعوات، على الرغم من نجاعتها في إطار النظرية الاقتصادية الليبرالية، إنما كانت تهدف في العمق إلى تدعيم المصالح البريطانية التي أصبحت تحتل الصدارة في المبادلات التجارية للمغرب مع الخارج. أما فرنسا وإسبانيا، فقد بذلتا كل ما في وسعهما لنيل نصيبهما من المكاسب الناجمة عن التدخل الأجنبي في البلاد كما سعتا لإفشال كل مبادرة إصلاحية يمكن أن تقويها وتمكنها من الصمود في وجه الأطماع الأجنبية.

الإصلاحات الإدارية

كان على الجهاز المخزني – باعتباره سلطةً مسؤولة عن حماية البلاد وتسيير شؤونها – أن يخوض غمار المواجهة غير المتكافئة مع القوات الأوروبية طوال القرن التاسع عشر الممتد، وأن يُدخل بعض التغييرات على بنيته الإدارية التقليدية لتكييفها مع المستجدات الناجمة عن الضغوط الأجنبية.

بنية الجهاز المخزني

من المعلوم أن الجهاز المخزني التقليدي قد اتسم في النصف الأول من القرن التاسع عشر ببساطة التركيب وتواضع الإمكانيات، إذ كان يعتمد أساسا على عدد محدود من الأفراد تُسند إليهم مهام مخزنية تتناسب ومؤهلاتهم الشخصية وتستجيب لانشغالات السلطان وقراراته الظرفية أكثر مما تحتكم إلى أعراف ومساطر إدارية قارة. وكان تقلُّد تلك المهام ينحصر في عدد من البيوتات المشهورة التي تتوارثها لعدة أجيال. ويمكن التمييز في هذا الجهاز بين مستويين أحدهما مركزي والآخر محلي ؛ وعلى رأس الهرم المخزني يوجد مقام السلطان.

وهكذا يعتبر السلطان أهم شخص في هذا الجهاز، فهو يستمد المشروعية من البيعة ومن نسبه الشريف باعتباره أميرا للمؤمنين. تقع نُصرته في خطب الجُمَع والأعياد بصفته رمزاً لأعلى سلطة دينية وهذا ما يُمثل قوته الرمزية والروحية، بينما تتمثل قوته المادية في إشرافه على شؤون الدولة بمختلف جوانبها الإدارية والمالية والعسكرية وبذلك يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية في آن واحد، أي بين الإمامة والملك، حسب التعبير الخلدوني. وانطلاقا من وضعه كإمام، يحق له أن يُلزم الرعية بالجباية الشرعية ويستنفرها استعدادا لمواجهة أي اعتداء خارجي حفاظا على كيان الأمة.

وبجانب السلطان يوجد الحاجب وقواد الجيش والوزراء أو الكتّاب والأمناء. وأهم شخص بعد السلطان من الناحية النظرية هو الحاجب السلطاني، وقد يرتقي أحياناً إلى مرتبة الصدارة، فيسمى آنئذ بالصدر الأعظم، أي المساعد الأول للسلطان. وكان يشرف على جهاز متكامل من الخدام داخل البلاط، يرأسهم قائد المشور؛ ويتكون هذا الجهاز من عدة هيآت مهنية متخصصة تدعى "الحنطات" أو "الحناطي" تتكلف بتلبية مختلف حاجيات السلطان والحريم والحاشية. كما كان يتولى النظر في شؤون الأمن الداخلي بالإشراف عن كثب على شؤون العمال والقواد. وتجدر الإشارة إلى أن معظم عناصر هذا الجهاز المركزي كانت ترافق السلطان خلال حَرَكاته عبر مختلف جهات البلاد وأثناء إقامته في مختلف الحواضر الكبرى كفاس ومراكش ومكناس والرباط.

أما في المستوى المحلي فإن الجهاز المخزني يتكون حسب الحواضر والبوادي من العمال والقواد والباشاوات والقضاة والعدول ونظّار الأحباس، وهم الذين يتولون القيام بالمهام

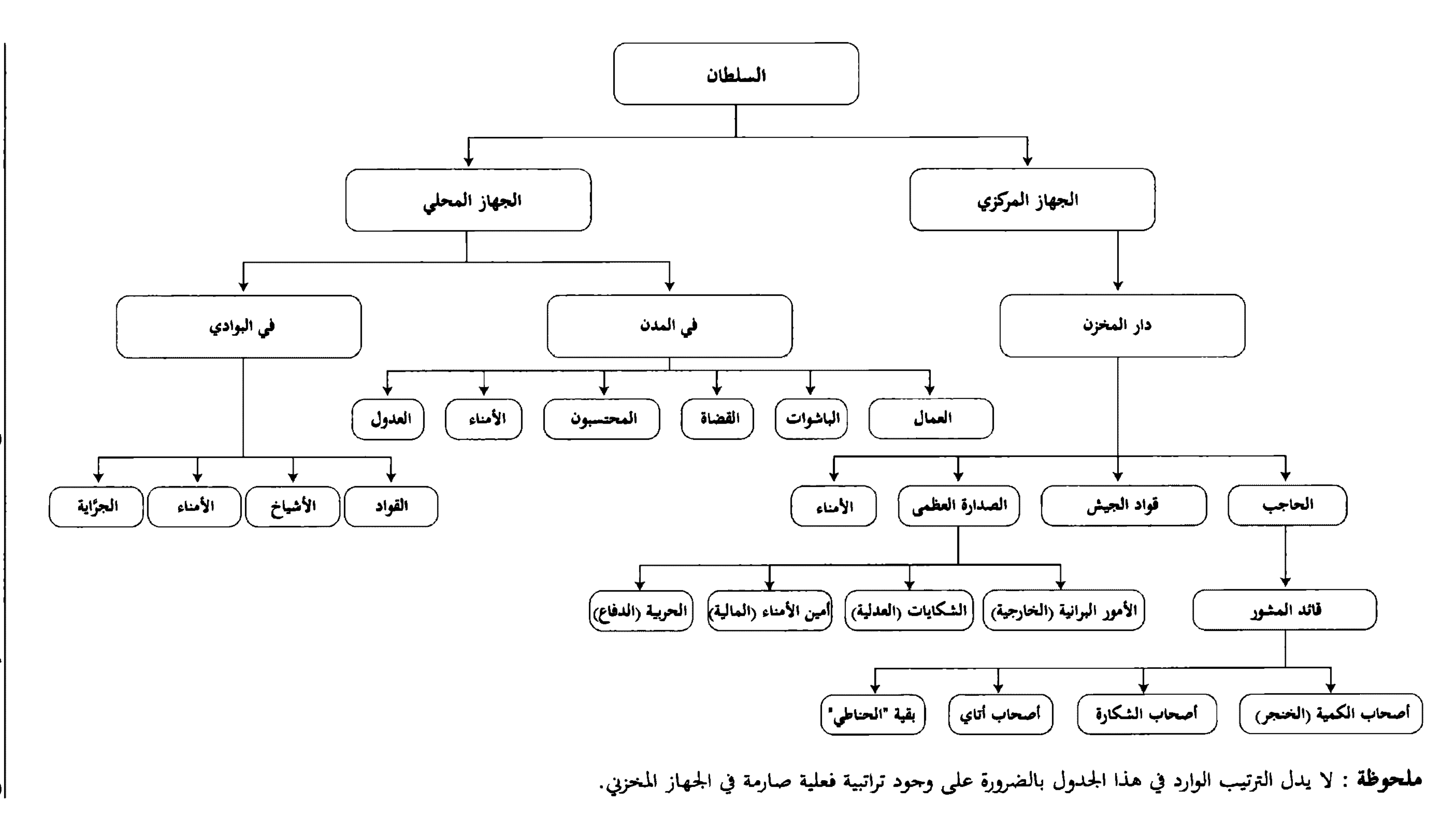
الإدارية والقضائية، يساعدهم في ذلك الشيوخ (أو إمغارن بالأمازيغية) والمقدمون والجراية والأعوان، علاوة على المحتسبين والأمناء المكلفين بتحصيل الجبايات والمستفادات. وبين الفينة والأخرى كانت تظهر في هذا الجهاز المحلي بعض الزعامات التي تتوق إلى الاستئثار بالسلطة وبمداخيل الجبايات، فيتصدى لها المخزن المركزي.

تطور الجهاز المخزني

والملاحظ بالنسبة لمجموع هذا الجهاز المخزني أنه قد شهد تطورات عامة خلال القرن التاسع عشر الممتد. فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى أن عدد الكتاب قد تقلص في النصف الأول من هذا القرن من ثلاثين كاتبا في عهد سيدي محمد بن عبد الله إلى عشرين في عهد المولى سليمان. وقد تعزى هذه الظاهرة إلى الطواعين والمجاعات التي تعاقبت على البلاد في مطلع القرن، ولربما ردت من جهة أخرى إلى محدودية المهام المنوطة بهذا الجهاز سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى العلاقات مع الخارج. أما منصب الوزير فلم يكن متوفرا بالمفهوم المتعارف عليه، وإنما كان هناك أعوان رئيسيون إلى جانب السلطان يمارسون اختصاصات مختلفة غير محددة، إذ كانوا يتصرفون بأمر منه، ويراسلون ممثلي الدول الأجنبية، ويُقلَّدون مهام سامية مثل السفارات وقيادة الجيش، ومباشرة أمور معينة تخص القبائل.

على أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، سيشهد تطورا على مستوى الجهاز المخزني، إذ تم الشروع في التحديد التدريجي للاختصاصات الوزارية، وذلك على إثر التدخل الفرنسي بالجزائر وانهزام المغرب في معركة إسلي وحرب تطوان، حيث أضحى من المتحتم إعادة النظر في هيكلة هذا الجهاز تمشيا مع الواقع الجديد.

وهكذا قام السلطان محمد بن عبد الرحمن بإصلاح اكتفى فيه بإنشاء وزارتين هما وزارة الحرب ووزارة العدلية، وهو ما يتناسب مع متطلبات الظرفية التي جاءت بعد أحداث حرب تطوان، مما استلزم تنظيم الجيش للمواجهة الخارجية من جهة، والاهتمام بشؤون العدالة لتهدئة الأوضاع الداخلية من جهة أخرى. ولم تستكمل الوظيفة الوزارية صورتها إلا في عهدي مولاي الحسن ومولاي عبد العزيز وذلك بإنشاء وزارات جديدة مع تحديد مهام كل منها. وبالتالي فقد أصبح المخزن يتوفر على عدة وزارات هي: وزارة الصدارة، ويتولاها الصدر الأعظم؛ والخارجية، وكانت تسمى وزارة الأمور البرّانية أو وزارة البحر، ويتولاها نائب السلطان بطنجة، وهو مكلف بالمفاوضات مع ممثلي الدول الأجنبية والنظر في الشؤون التجارية والدبلوماسية؛ ووزارة الحربية، ويسمى صاحبها "العلاف"، ويتولى قيادة الجيش وتدبير شؤونه؛ ووزارة الشكايات التي تقوم مقام وزارة العدل في تلقّي الشكايات وعرضها على السلطان؛ ووزارة المالية، ويتولاها "أمين الأمناء" وهو بمثابة "وزير المالية" الذي يشرف على بيت المال، ويراقب جميع المداخيل والمصاريف.



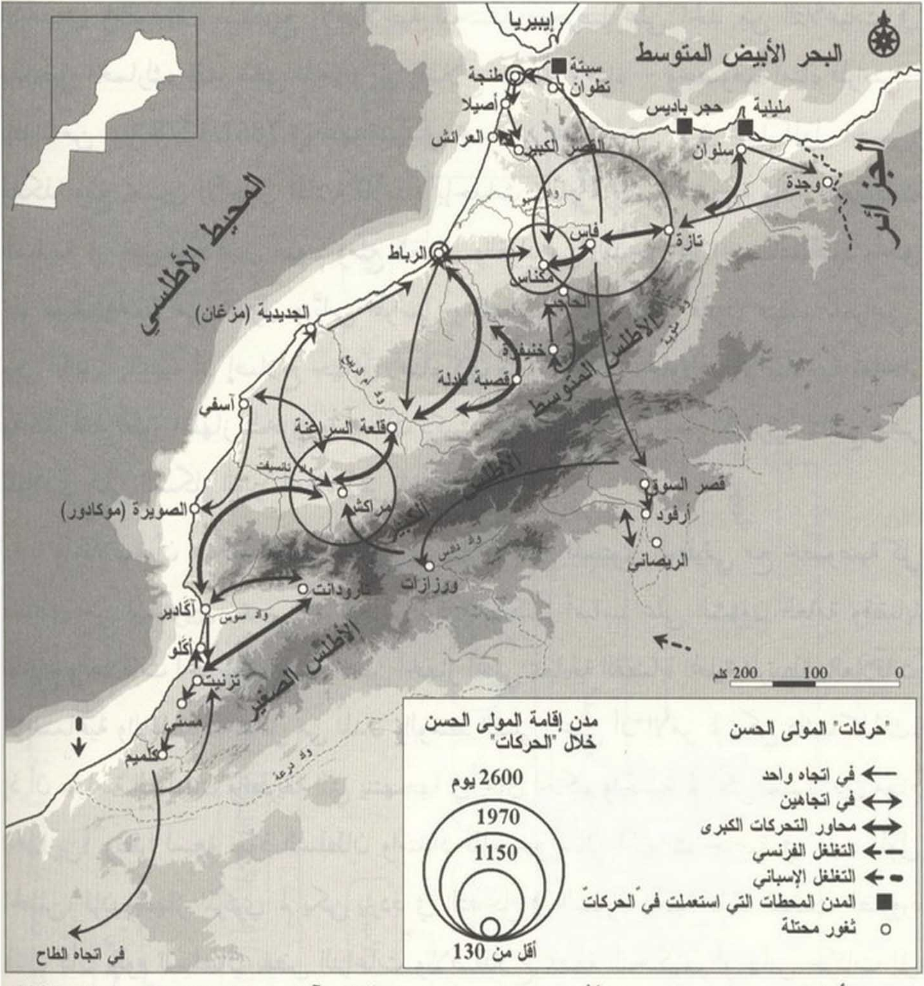
ملحوظة : لا يدل الترتيب الوارد في هذا الجدول بالضرورة على وجود تراتبية فعلية صارمة في الجهاز المخزني.

ونظرا لتعاظم حاجيات المخزن المالية الناتجة عن تسديد الغرامة لفائدة إسبانيا والقرض الانجليزي ومصاريف المشاريع الإصلاحية المختلفة، وحرصا على الحد من التلاعبات في مداخيل الجمارك، فقد سعى المخزن إلى إصلاح جهاز الأمناء - وخصوصاً أمناء المراسي- ابتداء من سنة 1861/1278 في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمن ثم في عهد المولى الحسن. وهكذا وقع تحسين الأحوال المادية للأمناء بإحداث نظام الرواتب الشهرية وإقرار العقوبات الصارمة في حق المتلاعبين منهم ومنع العمال والقواد من التدخل في اختصاصاتهم، وأُلحِق بهم مستخدمون من عدول وريَّاس المراسي وخلفائهم، كما صدر قانون منظم للمراسي. ومن الجدير بالتنبيه أن إصلاح جهاز الأمناء كان من بين أكثر المحاولات الإصلاحية نجاحا. وهكذا فقد تطور الجهاز المخزني واكتملت تركيبته عبر القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي على الشكل الوارد أعلاه (ص 484).

والخلاصة أن هيكلة الجهاز المخزني قد تتلاءم على المستوى الوظيفي مع خصوصية كل مستوى من المستويين. بمعنى أن المخزن المركزي ينكب أساسا على الشؤون العامة وقضايا الدفاع والعلاقات الخارجية، بينما يختص الجهاز المحلي بمعالجة القضايا المحلية المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بكل من المدن والوسط القبلي. على أن الأمر لم يكن دائما كذلك، إذ أن سياسة السلطان والطريقة التي ينتهجها في مجال الحكم والجباية لم تكن تفصل بين مهام الجهازين؛ ونظرا لسعة نفوذ السلطان وامتداد ظله عبر سائر الجهات خاصة في عهد المولى الحسن، فإن الجهاز المركزي لم يكن يتردد في التدخل في الشؤون المحلية كلما اقتضت الضرورة ذلك كأن يقوم السلطان بفض النزاعات والاضطلاع بمهمة التحكيم، أو يرأس حركات إلى مختلف القبائل لحل المشاكل المحلية مثل الامتناع عن أداء الجبايات أو قيام الانتفاضات أو ظهور زعامات محلية.

وللحد من سلطة هذه الزعامات المحلية، كان المخزن يتبع خطة متعددة المستويات قوامها الرفع من عدد القياد إلى حد الإفراط وإقرار نفوذ أعيان القبائل لتوظيف سلطة الأعراف المحلية التي قد تنافس المركز. ومن الجدير بالملاحظة أن معظم أعضاء هذا الجهاز لم يكونوا يتقاضون رواتب محدَّدة ولا منتظمة مما كان يترتب عنه بالضرورة ابتزاز الرعية من لدن بعضهم بالإضافة إلى انتشار الرشوة والمحسوبية والفساد، حتى إن بعض الدول الأجنبية خاصة بريطانيا طالبت المخزن بإصلاح يضمن لخدامه رواتب قارة. غير أن عجز بيت المال لم يكن ليساعد على تحقيق مثل هذا الإصلاح. ومن ثم، يمكن فهم مدى حرص المخزن على تحصيل الجبايات لأن كثيراً من الإجراءات الإصلاحية كانت تتوقف على امتلاك الأموال الناضَّة مما له صلة بالمكوس والتجارة، فتكون التجارة بذلك هدفا لمختلف التدابير الإصلاحية نظرا لارتباطها بموارد الدولة الممهدة لتحديث الإدارة المخزنية والجيش.

خريطة 27 – أهم حركات السلطان المولى الحسن ما بين 1873 – 1894



عن محمد أعفيف ومصطفى عياد، خريطة حَرْكات المولى الحسن، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 1981.

العلماء كسلطة وسط لا محيد عنها

بالموازاة مع الجهاز الإداري المخزني، كان للعلماء في جملتهم خلال هذه الفترة حضور وازن في الحياة الاجتماعية والسياسية. ومع أنهم لم يكونوا يمتلكون اختصاصات رسمية محددة، إلا أنهم كانوا يشكلون مصدرا أساسيا لسلطة دينية وأدبية بصفتهم حماة للشريعة الإسلامية يمارسون رقابتهم على الأعوان والرعية معا وتراعى حرمتهم من قبل السلطان. وكان السلطان يستمد منهم مشروعية القرارات التي يتخذها، إذ كانت لهم مكانة متميزة في مراسيم البيعة إلى جانب الوزراء والأمناء والتجار وقادة الجيش، كما أن السلاطين كانوا يستشيرونهم في مهمات الأمور مثل قضايا الجهاد وإصلاح الجيش وشؤون التجارة والمكوس والجبايات والنقود وتجاوزات بعض الذميين والمحميين.

وكان لبعض العلماء مواقف حاسمة في عدة نوازل كالتي تتعلق بالدعوة إلى الجهاد لمواجهة التهديدات الأجنبية وفرض التوظيفات المالية لدعم الإصلاحات المخزنية التي لا تتنافى مع

مقتضيات الشرع. ومن هذه الزاوية، تكررت حالات التحفظ والرفض لدى هؤلاء العلماء تجاه مقترحات إصلاحية معينة باعتبارها كانت مفروضة من قبل الأجانب لغير صالح البلاد (انظر الملحق رقم IV). ومن ثم، يمكن فهم العداء الصريح الذي كان يكنه بعض ممثلي الدول الأجنبية للعلماء وتشديدهم على دعوة السلاطين إلى الاقتصار في استشارتهم على القضايا الدينية، دون الرجوع إليهم كلما تعلق الأمر بشؤون السياسة والاقتصاد. غير أن موقف السلاطين قد تلخص بانتظام في أن أي معاملة -كيفما كان نوعها- راجعة بالضرورة إلى أحكام الشريعة.

المحاولات الإصلاحية في المجال العسكري

من المعلوم أن الجيش المغربي قد اشتهر بالقوة والفعالية منذ انتصاره على البرتغال في وقعة وادي المخازن سنة 1578/986 وخاصة في مجال البحرية العسكرية، إذ كانت القرصنة المغربية -على غرار مثيلتيها الجزائرية والتونسية- مما يحسب له حسابه من قبل الأوروبيين. غير أن الأسطول المغربي ما فتئ يتدهور بفعل السياسة الانعزالية للمولى سليمان، وتأثير الضغوط الأوروبية ولا سيما البريطانية منها التي كانت تسعى إلى فرض حرية الملاحة والتجارة خدمة لتفوقها التقني والاقتصادي. وهكذا، فعلى الرغم من أن فكرة إحياء الأسطول قد خامرت ذهن السلطان عبد الرحمن بن هشام، فإنه اضطر مع ذلك إلى التخلي عن أي نشاط قرصني وإغراق جميع وحداته البحرية استجابة لضغوط الدول الأوروبية سنة 1827/1243.

وإذا كانت البحرية المغربية قد آلت إلى هذا الوضع، فإن الجهاز العسكري البري -وهو المتكون من القبائل وبعض الوحدات العسكرية النظامية التقليدية والمجندين من الحواضر- قد كشف بدوره عن العجز المطلق بانهزامه في معركة إسلي وحرب تطوان، وذلك بالنظر إلى ضعف التجهيز وانعدام الانضباط وانتشار الفوضى، مما أقنع السلاطين المتعاقبين خلال القرن التاسع عشر بضرورة إصلاح هذه الأوضاع.

المرحلة الأولى: انطلاق عملية الإصلاح

في هذه المرحلة، سعى كل من السلطانين عبد الرحمن بن هشام وابنه سيدي محمد إلى الشروع في المبادرات الإصلاحية. فبعْد معركة إسلي، أسند المولى عبد الرحمن رئاسة الجيش لولده سيدي محمد وهو خليفته، فقام بإحداث تنظيمات عسكرية على الطريقة التركية واستفاد من التجربة المصرية من خلال المؤلفات التي توصل بها من لدن محمد علي باشا، وعن طريق إرسال بعض الطلاب لدراسة العلوم الجهادية وتحصيلها بمصر. وسرعان ما تبين أن كلا النموذجين مستعص على التطبيق بسبب عدم توفر الشروط الدقيقة التي أحدثت فيها هذه التنظيمات لدى الأتراك. على أن موضوع إصلاح الجيش أصبح في طليعة انشغالات النخبة

المتفتحة التي انكب بعض عناصرها على وضع جملة من التآليف المستجدة غير المتداولة في إصلاح الجيش وإعادة هيكلته[4].

وحينما تولى محمد بن عبد الرحمن أمر البلاد، وحرب تطوان قائمة، استفتى عشرة من العلماء في شأن إصلاح الجيش لوضع حد للنقاش الدائر حول هذه المسألة في أوساط "العامة"، فأفتاه معظمهم بالتأييد، وبذلك شرع في الإجراءات التنظيمية التي شملت التدابير الآتية:

- إحداث وزارة خاصة بالجيش عين على رأسها مسؤول يدعى "العلاف الكبير"، وأول من تولى هذه المهمة الوزارية عبد الله بن أحمد البخاري، وهو من عائلة مخزنية ذات أصول بخارية مشهورة،كما أسندت مهمة تدريب الجيش إلى ضابط تونسي هو محمد بن أحمد بن الخوجة؛

- تنظيم الجيش في أسلحة ثلاثة، وهي سلاح الخيالة وسلاح المشاة وسلاح المدفعية، وكل منها تنقسم إلى عدة فرق تحتوي كل واحدة منها على 900 جندي مزودين بالسلاح الناري ومميزين بألبسة خاصة.

- ترميم أسوار بعض المدن مثل مدينة الجديدة وتقويتها بالمدافع مع بناء منار "أشقار" على الساحل قرب طنجة على يد مهندس فرنسي بين سنتي 1861/1278 و1864/1281، بالإضافة إلى تأسيس معمل للذخيرة قرب جامع الفنا بمراكش يسمى "فبريكة الحبة".

- تمويل الجيش بفرض إعانة على الرعية، وخصوصاً التجار في مختلف المراسي والمدن. ومن خلال الرسائل التي وجهها السلطان إلى أمنائه في هذا الشأن، يمكننا أن نتبين طبيعة نظرته لإصلاح الجيش، وهي نظرة تقوم على فكرة شائعة في الآداب السلطانية تتلخص في الجمع بين الجند والرعية والمال، ومفادها «...أن الرعية لا يستقيم أمرُها إلا بجند قوي بالله، ولا جندَ إلا بمال، وهو لا يكون إلا من الرعية على وجه لا ضرر فيه» (محمد المنوني، **مظاهر**، 82/I).

المرحلة الثانية

وهي مرحلة تشمل عهدي السلطانين المولى الحسن والمولى عبد العزيز وإن كانت تعكس في الواقع اهتمام المولى الحسن بقضايا الجيش بوجه عام انسجاما مع مشاريع والده الإصلاحية في هذا المجال. فمن المعروف أن المولى الحسن قد أولى عناية خاصة للزيادة في أعداد الجند وإجراء التداريب والبحث عن التمويل بهدف التسليح والتكوين، وفرض على المدن توفير عدد من المجندين، فألزم فاس على سبيل المثال بخمسمائة جندي، والعدوتين

4 من بين هذه التآليف نذكر **رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الأعظم الشريف** لابن عزوز المراكشي (1849-1848/1265) و**كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة** لمحمد بن عبد القادر الكردودي (1852/1268)، و**تاج الملك المبتكر ومواده من خراج وعسكر** لمحمد الفلاق السفياني (1862/1278)، و**مقمع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام** للغالي بن محمد اللحائي (1869/1285)، ثم أرجوزة بعنوان **تذكرة المجالس في علم المدافيع والمهاريس** (كذا) للمكي بن قصابة الرباطي (1871/1287).

(الرباط وسلا) بستمائة، وغيرها من المدن بمائتين لكل منها. وبخصوص البوادي، ألزم عمال القبائل في الحوز والغرب ودكالة والشاوية والرحامنة وحاحا وغيرها بأعداد معينة، حتى صار عدد الجيش الحسني يناهز خمسة وعشرين ألف جندي؛ مما أدى إلى إحداث سجلات لتقييد العساكر ورُتبهم في كل جهة من الجهات.

وبخصوص التداريب العسكرية، أبقى السلطان على المدربين التقليديين الذين يتكونون حسب رتبهم من "قائد الرحا" ويترأس ألف جندي، و"قائد المائة" ويترأس مائة جندي، و"المقدَّم" ويترأس خمسة وعشرين جنديا وتسمى الرباعي (ابن زيدان، **العز والصولة**، 190/II). كما اتخذ مدربين أجانب من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا اشتهر من بينهم المدرب أو "الحرَّاب" الإنجليزي المعروف بالقائد هاري ماكلين (Harry Maclean) منذ 1877/1294 إلى أواسط العهد العزيزي والضابط الفرنسي جول إيركمان (Jules Erckman) الذي كان يدرب فرق المدفعية (الطّبجية).

وإلى جانب هذه الإصلاحات في الجيش النظامي، احتفظ المولى الحسن بالعادة القديمة في جَمْع الجند من متطوعة القبائل العربية والأمازيغية تفاديا لإرهاق بيت المال. أما من حيث تمويل الجيش، فقد نهج سياسة والده في فرض المعونة على الرعية، بعد أن أفتى له العلماء بذلك ومنهم علي السوسي السملالي في جوابه **عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة**. وقد خص المولى الحسن الجيش بقسط كبير من اهتمامه، إذ كان يحرص على حضور التداريب العسكرية بنفسه، ويستعرض وحدات الجيش، كما كان يعتني بوسائل التجهيز والتكوين ومختلف التحصينات في عدد من المراسي، ومن بينها بناء بُرجَي مرسى طنجة والبرج الكبير بالرباط. وقد عين لجنة لتفقد الشواطئ المغربية وبناء أبراجها وتجهيزها بالمدافع وتزويدها بما تحتاج إليه من البارود والبنادق وعدد العساكر، كما عين في كل مرسى مهندسا لتفقد التجهيزات وصيانتها.

وفي إطار هذا الاهتمام، حاول المولى الحسن بناء أسطول بحري حديث باقتناء بعض البواخر من أوروبا كلفها بمهمتي مراقبة التحركات الأجنبية ومحاربة التهريب على امتداد السواحل، فضلا عن المساهمة في نقل مختلف السلع والمؤن لفائدة المخزن استعدادا للحركات في المناطق النائية. وقد اشتهرت منها الباخرة المسماة "الحسني"، وكذلك باخرة أخرى تدعى "بشير الإسلام بخوافق الأعلام" تم شراؤها بأوروبا في العهد الحسني ولم يتسلمها المغرب إلا في العهد العزيزي.

101. صورة جوية لحصن هرفي بالرباط

كما أمر ببناء معملين للسلاح، أحدهما في فاس سنة 1891/1308 ويعرف باسم ''ماكينة السلاح'' وكان يشرف عليه الإيطالي گريگوريو بريگولي (Gregorio Bregoli)، والثاني بمراكش سنة 1893/1310 خصص لصُنع البارود والحبّة. غير أن هذه المشاريع لم تُعف المخزن من جلب المعدات الحربية من أوروبا، فاستورد عددا من المدافع من مختلف الأحجام والأصناف، أشهرها من طراز كروب (Krupp) الألمانية الصنع وأرمسترونغ (Armstrong) البريطانية، بالإضافة إلى أصناف من البنادق الحديثة لتجهيز الجيش النظامي من بينها البنادق الأمريكية مثل الونشستر (Winchester)، والبريطانية مثل الهنري مارتيني (Henry-Martini). وكانت كلها تشحن بالخراطيش مما يجعلها كثيرة الفعالية بالقياس إلى المكاحل المغربية من طراز ''بوحبة'' و''بوشفر'' التي كانت تُشحن بالبارود. ولا بد من الإشارة إلى أن المدربين العسكريين الأجانب والتجار والوسطاء بمن فيهم المغاربة، قد استغلوا فرصة عقد صفقات جلب الأسلحة لتحقيق بعض الأرباح السريعة، من غير أن يترددوا في جلب أسلحة فاسدة وبيعها بأثمنة فاحشة (انظر الملحق رقم III).

ومن أهم ما يميز إصلاحات المولى الحسن العسكرية إقدامه على إرسال البعثات الطلابية إلى الخارج (المنوني، مظاهر، 156/I-166). فعلى الرغم من تأسيس مدرستين للتداريب العسكرية في كل من الجديدة وطنجة، حرص هذا السلطان على إيفاد البعثات الطلابية إلى الخارج قصد تكوين كفاءات مغربية. وبينما كان سلفه المولى محمد بن عبد الرحمن قد بادر ببعث بعض الطلاب إلى مصر يلاحظ أن البعثات الطلابية قد ظلت محدودة في اتجاه المشرق في العهد الحسني في وقت تكاثر فيه عددها في اتجاه البلدان الأوروبية ولاسيما نحو جبل طارق وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا. ومن حيث التخصصات الدراسية تم توجيه طلاب هذه البعثات إلى تحصيل مختلف الفنون العسكرية وما يرتبط بها من العلوم الأخرى مثل الهندسة والطب واللغات وبعض الصناعات. وقد عاد هؤلاء الطلبة من أوروبا بعد تخرجهم فانخرطوا في بعض دواليب الدولة، وخصوصاً في الميدان العسكري. بيد أن فعالية هذه الأطر قد ظلت محدودة بسبب اعتراض بعض الأوساط الاجتماعية على سلوكاتهم، ومحاصرة بعض عناصر المخزن لمبادراتهم، فضلا عن دسائس الضباط الأجانب من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين الهادفة إلى إقصائهم.

الإصلاحات في المجال الاقتصادي

كان الهاجس من وراء كل الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها المخزن الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة التزامات الدولة وديونها المترتبة عن غرامة حرب تطوان والقرض الإنجليزي لتسديد نفقاتها المستجدة المتصلة بإصلاح الجيش ورواتب الجنود وتكاليف المشاريع الإصلاحية الأخرى، علاوة على تصاعد وتيرة واردات المخزن من الخارج،

وتسديد التعويضات الناجمة عن المطالب المتزايدة للأجانب والمحميين المتظلمين. وقد شملت الإصلاحات في المجال الاقتصادي الجوانب التجارية والجبائية والمالية والنقدية بالأساس.

ففي الميدان التجاري كان الإصلاح يهدف إلى مواجهة الرغبة الملحة التي يبديها قناصل الدول الأوروبية ونوابهم في فتح السوق المغربية على مصراعيها لتحقيق هدفين اثنين أحدهما الحصول على المواد الأولية لتمكين مصانعهم من الزيادة في الإنتاج، وثانيهما إيجاد أسواق لمزيد من الربح والاستهلاك والسعي بشتى الوسائل لحصر هذه الإصلاحات في الميادين التي تسهل هذا الاكتساح.

لقد تميز عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام في مجال التجارة بسياسة الاحتكار كتدبير مخزني لضمان مداخيل بيت المال فربط بين التجارة والجباية وموارد بيت المال نظرا لضعف مداخيل الجمارك بالمراسي وانقطاع مال الإتاوات التي كان يدفعها الدانمارك والسويد[5]، فقرر احتكار التجارة من أجل الحصول على سيولة مالية عاجلة. وعليه، أصبح السلطان يخول الـ"كُنْطْرَدَات" (لعلها منقولة عن الإسبانية contrato، بمعنى التعاقد) للتجار المسلمين واليهود، والكُنْطْرَدَة هي شراء حق احتكار المتاجرة أو المعاملة في بضاعة أو نشاط ما. ونظرا لتوفر بعض أثرياء اليهود على ما يكفي من السيولة النقدية، فقد استأثروا بعدد غير قليل من الكنطردات، ومن بينهم بعض "تجار السلطان" الذين اعتادوا المتاجرة بأموال السلطان وفق شروط محددة. ومن بين المواد المحتكرة ضمن الواردات: السكر والقهوة والشاي وصباغة القَشْنية (القِرْمِز) والحديد والكبريت والرصاص والزنك والبارود والتبغ؛ أما الصادرات المحتكرة، فتضم الثيران والصوف والجلود المدبوغة والقمح والشعير والصمغ. وأمام استحكام نظام الاحتكار ابتداءً من سنة 1850/1267، أبدى التجار الأجانب ولا سيما البريطانيين منهم استياءً كبيرا تجاهه فتعددت شكاواهم لدى دولهم، مما أدى بالممثل البريطاني جون دراموند هاي إلى المطالبة، ابتداء من سنة 1853/1271، بإلغاء نظام الاحتكار وبعقد اتفاق تجاري يفتح باب المغرب أمام التجارة الدولية. وقد سبقت الإشارة إلى السياق الذي تم فيه فرض اتفاقية 1856/1273 وإلى العواقب الوخيمة التي ترتبت عن إدخالها حيز التنفيذ ولا سيما بسبب إلغاء نظام الاحتكار التجاري بصفة نهائية، مما فوت على المخزن بعض مداخيله القارة، بالإضافة إلى تحديد التعريفة الجمركية على الواردات في 10% من قيمتها، وإخضاع الصادرات لتعريفة معلومة بحسب نوعية السلع، مما قلص من العائدات الجمركية. وهكذا وقع تجريد المخزن من سلاح الاحتكار ومن حرية التصرف في الجمارك، فتحوّل تدريجياً أمام تناقص المداخيل إلى تعميم فرض المكوس.

5 كان على كل من السويد والدانمارك أن يدفع بموجب اتفاقيات تعود إلى عهد سيدي محمد بن عبد الله، إما عينا أو نقدا، إتاوة محددة للمغرب على رأس كل سنة أو سنتين، وذلك مقابل ضمان سلامة سفنهم في أعالي البحار.

ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من كون الاتفاقية التجارية قد استثنت من التصدير بعض المواد الحيوية مثل الحبوب، يلاحظ أن البريطانيين ما فتئوا يلحون في المطالبة بتصديرها، خصوصا وأن أسعارها قد ارتفعت بأوروبا في ستينيات القرن التاسع عشر الميلادي بسبب الحرب الأهلية الأمريكية. ونظرا لما قد يترتب عن تسريح تصدير الحبوب من ندرة وارتفاع في الأسعار في السوق الداخلية، وأمام تصاعد الضغوط الخارجية بهذا الخصوص، فقد لجأ كل من سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن لاستشارة العلماء. بحيث قام هذا الأخير مثلا في ربيع الثاني—جمادى الأولى 1303/فبراير 1886 باستشارة تمت على مرحلتين: همت الأولى أفرادا من دائرته الخاصة، فكان جوابهم أن « لا مصلحة في تسريح ذلك أصلاً »؛ أما في المرحلة الثانية فقد استشار العلماء وغيرهم من ذوي الاختصاص بقوله: « فاقتضى نظرنا الشريف – إن ظهر لكم – أن يساعَدوا على تسريح أشياء بقصد الاختبار [...] وإن ظهر لكم ما هو أسدُّ فاعلمونا به [...] إذ ما أنا إلاّ واحد من المسلمين » (الناصري، IX/184)، فكانت الإجابات بالموافقة على تصدير الحبوب على سبيل التجريب. ويبقى أن المخزن وهو يُقبل على هذا التصدير قد التزم الحذر ومراعاة أحوال الفلاحة، فلم يكن يسمح به في السنوات العجاف مهما كانت الضغوط الخارجية.

لقد نالت المشاريع المتصلة بأحوال التجارة النصيب الأوفر من اهتمامات المخزن بفعل تدفق التجار الأوروبيين على المراسي ومطالبتهم –بمساندة قناصل من دولهم بطنجة– بالحصول على المخازن لإيداع السلع الموجهة إلى التصدير أو لاستقبال المواد المستوردة، فضلا عن توفير محلات سكنية للإقامة بها ودور وحوانيت لممارسة التجارة. وفي هذا السياق، وافق المولى الحسن في ثمانينيات القرن على اقتراح أوروبي جماعي نص على أهمية توحيد الموازين في كل المراسي فجلبت لهذا الغرض آلات للوزن من بريطانيا كما اعتُمدت وحدة القياس البريطانية أيضا، وهي''الرطل'' المعروف عند التجار باسم ''الماركو'' (Marco)، الذي يساوي 540 غراما؛ وقد اتُّخذ أساسا لتحديد وزن القنطار (54 كيلوغرام)، لوضع حد للتلاعب في عملية الوزن وضبطها بما يمكّن من الرفع من المداخيل الجمركية.

أمّا في المجال الجبائي، فإن فرض المكوس (الصنك) في هذه الفترة قد نتج عن خصاص بيت المال وحاجة الدولة لنفقات تسيير المرافق العامة ومواجهة التدخل الأجنبي. فكان تمويل الجيش دائماً هو المبرر الأساس للبحث عن المال، وكانت الجبايات تشمل جميع الضرائب التي يمكن تقسيمها بمقتضى الشرع قسمين: شرعية، وهي الزكوات والأعشار، وغير شرعية، وهي مفروضة بحكم العرف أو الأمر المخزني وتحمل أسماء مختلفة مثل''التعشير'' بالنسبة للواردات و''الصَّاكة'' بالنسبة للصادرات فيما يتعلق بحقوق الجمارك؛ أما بقية المكوس فتفرض على المبادلات التجارية بالمدن والبوادي وتسمى ''حقوق الأبواب'' أو ''واجب الحافر'' و''حقوق رحبة الزرع'' وغيرها.

وهكذا مرَّ فرض المكوس بأدوار تاريخية مختلفة. فقد أسقطها المولى سليمان في أول عهده ثم عاد إلى فرضها سنة 1810/1225، وقام المولى عبد الرحمن بتجديد العمل بها سنة 1850/1268. وبعد حرب تطوان عممها ابنه سيدي محمد سنة 1861/1278 بسبب الغرامة وديونها. ونتيجة لفرض المكوس تأزمت وضعية التجارة وامتدت أزمتها إلى نهاية عهده، حتى إن بيعة المولى الحسن بفاس سنة 1873/1290 جاءت مقرونة بإلغاء المكوس. وبعد فترة وجيزة تم إرجاع العمل بها مما أدى إلى قيام انتفاضة الدباغين المعروفة باسم "عيطة بنيس" نسبة إلى الأمين المفوض للمكوس. إلا أن هذه الانتفاضة لم تفض إلى أي نتيجة تذكر، إذ أن السلطان قد بادر إلى ترتيب مكس سماه "الوظيف" بمجرد دخوله إلى مدينة فاس، وقد فرض هذا الوظيف على أبواب هذه المدينة وأسواقها قبل أن يعمم على غيرها من المدن (ابن زيدان، **الإتحاف**، 126/II و134-153).

وقد حظيت مسألة المكوس بجملة من الكتابات المؤيدة أو المناقضة لها، نذكر من بين الأولى كتاب **عناية الاستعانة** السالف الذكر الذي وضعه علي السوسي السملالي بطلب من المولى الحسن حين كان بصدد تقويم أوضاع بيت المال. وأما بالنسبة للثانية فنكتفي بالإشارة إلى **مقيدة** إبراهيم التادلي.

هذا ولم يكن في وسع هذا السلطان إسقاط المكوس كلية إلا بعد دفع غرامة تطوان كاملة سنة 1885/1303 ؛ عندئذ تم إلغاء احتكار التبغ كذلك. إلا أن خلفه السلطان عبد العزيز أعاد العمل بهذه المكوس وكذا باحتكار التبغ من جديد. ومعلوم أن المكوس قد ارتبطت أيما ارتباط بالأوضاع المالية التي كان المخزن يجتازها إبان مواجهته للتدخل الأجنبي. غير أن المغاربة كانوا يعارضونها بحكم عدم شرعيتها بينما كان الأجانب والمحميون يمانعون في دفع الجبايات الشرعية بدعوى أنها لا تسري عليهم. وقد تمت الإشارة إلى هذه الوضعية في البند الثاني عشر من عقد مؤتمر مدريد سنة 1880/1297 وقانون 28 ربيع الثاني 30/1298 مارس 1881 اللذين نصًا على ضرورة سن إصلاحات جبائية لا تقوم على أساس شرعي حتى يتم تجاوز هذه المصاعب. وكان هذا هو السياق الذي جاء فيه مشروع ضريبة تسمى الترتيب الحسني كان من شأنها تسوية المشكل بإخضاع الجميع إلى جباية موحدة تنضبط لمعايير موضوعية مثل مساحة الأراضي وعدد رؤوس الماشية والأشجار المثمرة. إلا أن المخزن سرعان ما لاقى صعوبات جمة في تطبيقها فاضطر إلى التخلي عنها.

وفي المجال النقدي، تعددت الأسباب التي أدت إلى تدهور العملة المغربية. فإلى جانب استمرار انخفاض قيمة المثقال المغربي – وهي عملة حسابية – وتصاعد صرف الريال الأجنبي، تضافرت أسباب أخرى مثل ضعف مستوى تقنيات ضرب السكة واكتساح الفلوس النحاسية على حساب النقود الفضية وقلة المعادن النقدية وتفاحش الوضع بسبب تصاعد عمليات التهريب التي يمارسها الأوروبيون نتيجة النقص المسجل في مادة الفضة


102. عملة باسم المولى الحسن (الوجهان)


103. عملة علوية ضربت عام 1311/94-1893

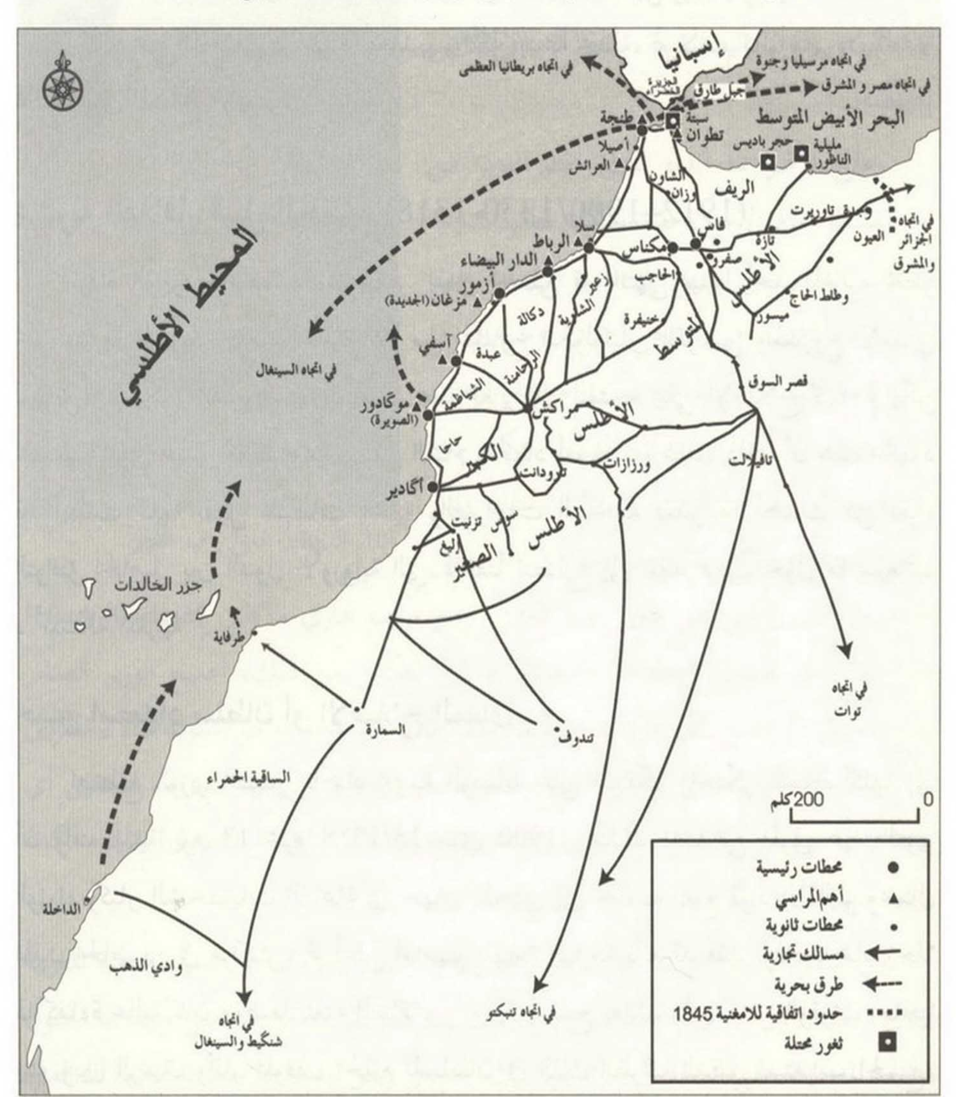
بأوروبا دون التقليل من أثر عمليات التزوير. وعلى الرغم من أن فكرة الإصلاح النقدي في حد ذاتها كانت معروفة لدى المخزن منذ القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، فإن اشتداد الأزمة نتيجة التدخل الأجنبي في القرن الموالي قد حث السلاطين على القيام بإصلاحات نقدية مستعجلة. ففي سنة 1822/1238، قام المولى سليمان بمساواة سعر الريال الإسباني بالمثقال المغربي فجعل كلا منهما يصرف بعشر أواق فصار ذلك هو السعر الرسمي للصرف. وسرعان ما تصاعدت قيمة الريال الأجنبي بحيث فقد المخزن سيطرته عليها، وحاول المولى عبد الرحمن وابنه محمد التحكم في أسعار الصرف بدون جدوى؛ بل إن صرف الريال الأجنبي قد تطور من عشر أواق في العهد السليماني سنة 1822/1238 إلى اثنين وثلاثين أوقية ونصف سنة 1862/1278 ليرتفع سنة 1878/1294 أي في العهد الحسني إلى أربعين أوقية.

وأمام هذا الوضع، أقدم المولى الحسن على تجربة قل نظيرها تمثلت في ضرب النقود المغربية بباريس سنة 1881/1299 على أساس الوزن الشرعي في خمس وحدات نقدية فضية من بينها الريال والنصف والربع، كما أسس "ماكينة السكة" بفاس سنة 1891/1308 وهي دار الضرب التي تولت إصدار بعض القطع الفضية والنحاسية. وعلى الرغم من كل هذه الجهود المبذولة، فإن الإصلاح لم يفض إلى أي تحسن في وضعية النقود المغربية؛ بل إن سعر الصرف قد ارتفع ليصل إلى مائة وخمسة وعشرين أوقية للريال الواحد سنة 1888/1306، مما أدى إلى انهيار العملة المغربية بالمرة.

أما بالنسبة لمالية الدولة ، فيبدو واضحاً أن المخزن لم يكن له تصور حقيقي عنها في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، فرصيد بيت المال الإجمالي لم يكن معروفاً نظراً لعوامل شتى، منها تعدد مقرات بيت المال إذ وجدت لها ثلاثة مراكز، أحدها بفاس "بدار عدِيّل" والآخر بمراكش والثالث بمكناس بقصر المحنشة بالقصبة، فضلا عن مراكز فرعية أخرى توجد في المراسي وأماكن المستفادات. وعلى الرغم من أن العدول كانوا يرفعون إلى السلطان تقارير وحسابات دقيقة، فإن الأرقام المضبوطة تعتبر من الأسرار التي ينبغي الحفاظ عليها، وكثيراً ما تعرضت بعض الأموال عند نقلها من الفروع إلى المراكز لعمليات السطو.

ولقد امتدت الإصلاحات المخزنية في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي إلى كثير من الميادين الأخرى مثل المجال الفلاحي عبر تجربة زراعة القطن والحرير وقصب

خريطة 28 – شبكة الطرق التجارية وتيارات المبادلات قبيل الحماية



عن أحمد علمي، **النقل والتنقل في القرن التاسع عشر للميلاد** (اطروحة غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، 2000

السكر والمجال المنجمي بالتنقيب عن المعادن وتصفيتها، خاصة في سوس، بالإضافة إلى إنشاء بعض المعامل مثل معمل السكر بمراكش سنة 1862/1278 والاهتمام بشق الطرق ومَدِّ الجسور وتنظيم البريد لتسهيل المواصلات.

والخلاصة أن كل هذه الإصلاحات كانت مطوَّقة بمختلف الصعوبات والعراقيل، منها ما له صلة بالأسباب الخارجية وخاصة الاعتماد على الوسائل والخبرات الأجنبية، وكذلك دسائس الدول الأجنبية وعرقلتها لكل إصلاح يهدف إلى تقوية المغرب تجاه أطماعها. أما الأسباب الداخلية فتكمن في انهيار البنية الديموغرافية بسبب الكوارث الطبيعية من قحوط ومجاعات وأوبئة خلال القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر للميلاد، مما أدى إلى تقهقر

في الكفاءات والقدرات، زيادة على تبرم العَامَّة وتحفظ العلماء بل ورفضهم للإصلاحات لأن أغلبها كان محل انتقادهم في سياق تصديهم لكل بدعة محدثة، ثم لأنهم كانوا يعتبرون أنها لا تخدم سوى المصالح الأجنبية.

عشرية القلاقل قبيل الحماية (1318-1330/1900–1912)

بوفاة الوزير باحماد، يكون عصر المولى الحسن قد انتهى بينما أخذ المغرب يخطو نحو عشرية المخاطر جمعاء. فأمام كل من المشروع الكولونيالي الفرنسي والمشروع الإسباني المماثل، لم يكن لحسن استعداد المولى عبد العزيز ولا لتفتحه على الإصلاح كما لم يكن لتصميم المولى عبد الحفيظ وعزمه على القيام بالجهاد أن يجدي شيئا. ذلك أن هذه الجهود قد أبطلت كلها بفعل المثبطات المحلية والصراعات الداخلية بقدر ما أخمدت من جراء التواطؤ الحاصل بين الدول الأوروبية التي لم تفتأ تتصارع إلى عهد قريب حول ما سيُعرف بـ"المسألة المغربية".

حسن استعداد سلطان أو الإصلاح المعاق

اضطلع الوزير الصدر باحماد بمهمة الوصاية على المملكة واحتكر السلط كلها إلى أن وافته المنية يوم 13 محرم 13/1318 ماي 1900. عندئذ استدعى المولى عبد العزيز الوزراء وكبار الشخصيات الفاعلة في جهازه المخزني إلى جانب جميع قواد الأقاليم وعمال المدن الحاضرين في مراكش، ثم أعلن أمامهم بلهجة صارمة بأنه قد فقد بوفاة باحماد رجلا ذا كفاءة عالية كان موضعا لثقته المطلقة، وأنه لن يسمح بعدئذ لأي كان بالوقوف حاجزا بينه وبين الرعية. وأثار الموقف الحازم للسلطان في ذلك الظرف الدقيق استغراب الجميع، كما شاع في مختلف أرجاء البلاد فحوى الكلمة السلطانية التي توجه بها إلى أعضاء جهازه المخزني. وتعبيرا من السلطان الشاب عن استعداده لإجراء تعديلات إيجابية تهدف إلى التخفيف من حدة التعسفات والتجاوزات السائدة في مختلف مجالات تدبير شؤون البلاد، أمر بإجراء بحث دقيق في حالات نزلاء سجن مصباح بمراكش، فأطلق سراح كل المعتقلين بسبب مخالفات بسيطة. غير أنه لم يستطع الخروج في الواقع من الدائرة التي كانت تحيط بالوزير المتوفى. ذلك أنه أعلن عن تعيين الحاج المختار بن عبد الله، ابن عم باحماد، في منصب الصدارة العظمى وعبد الكريم بن سليمان وزيرا للشؤون الخارجية، كما اختار لمنصب الحجابة أخا الوزير المتوفى حسن بن موسى وأقر محمد الجباص في منصبه السابق ككاتب في الشؤون الحربية، وعين في منصب وزير الحربية القائد المهدي المنبهي المعروف بميولاته الواضحة تجاه بريطانيا، وهو أصغر المعينين سنا. وهكذا يتضح أن جل الوزراء الجدد كانوا قبل تعيينهم إما كتابا عملوا في ديوان باحماد أو تحت إمرته المباشرة

طوال السنوات التي سيطر فيها على زمام الأمور، وإما أفراداً يمتون إليه بقرابة الدم أو الإخلاص لشخصه.



104. السلطان المولى عبد العزيز

وعلى الرغم مما أبداه المولى عبد العزيز من حزم لضبط زمام الأمور، فقد بدأت تطفو بسرعة علامات التذمر من توزيع المناصب الرئيسية على أفراد كان أغلبهم من دائرة باحماد. وسرعان ما صار السلطان محل تنافس بين أجنحة المخزن الجديد إلى أن تمكن المهدي المنبهي بحكم سنه ومسؤوليته كوزير للحربية من ملازمة السلطان ونيل ثقته وتشجيع ميولاته الشخصية بتواطؤ مع بعض الأوروبيين المقربين من قبل المولى عبد العزيز، ومن بينهم هاري ماكلين (Harry Maclean) والطبيب إيگبير فردون (Egbert Verdon). وعلى العكس من ذلك، أصبح الوزير الصدر الحاج المختار لا يتمتع بأي نفوذ يذكر عند السلطان نتيجة لتحفظه من سلوك هؤلاء المقربين منه وأيضا من سياسة التبذير التي أصبح البلاط ينهجها وكذا لنزعته المعارِضة لتحقيق أي إصلاحات جديدة في البلاد، مما أدى إلى عزله وتعيين محمد المفضل (فضول) غريط مكانه بتدبير من المهدي المنبهي.

وفي سائر الأحوال كان على السلطان الشاب أن يواجه مشاكل تسيير الدولة المغربية خلال العقد الأول من القرن العشرين التي تعاظمت بتعاظم التغلغل الأجنبي ويجد لها الحلول الملائمة للحفاظ على استقلال البلاد وتماسك المجتمع. ويحق لنا أن نلاحظ بالمناسبة أن الفترة القصيرة المتراوحة بين صيف 1900/1318 وصيف 1901/1319، كانت فترة مخاض حاسمة من حيث التطورات التي شهدتها، إذ كانت لها عواقب هامة على مصير البلاد والسلطان.

وفي هذا الإطار بادر السلطان إلى إصلاح دار النيابة بطنجة في هذه الفترة بالذات. ذلك أن التغلغل الأجنبي بالمغرب كان قد أفرز مجموعة من المشاكل المستعصية التي نجمت عنها دعاوى كثيرة طوال القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر للميلاد. وأمام استياء ممثلي المفوضيات الأجنبية من التباطؤ في سير أعمال هذه المؤسسة، ونظرا لتقدم النائب السلطاني الحاج محمد الطريس التطواني في السن وتكاثر الأشغال والقضايا عليه، أصبح من الضروري إعادة النظر في نظام العمل بها.

والواقع أن إصلاح دار النيابة كان الهدف منه سحب الذرائع من الدبلوماسيين الأجانب الذين كانوا يسارعون إلى التدخل في شؤون المخزن الداخلية للتعجيل بحل المشاكل التي

يطرحونها حلا على نحوٍ يراعي مصلحة البلاد أولا وينصف مطالبهم ثانيا. وإذا كان السلطان قد أبقى على الحاج محمد الطريس على رأس هذه المؤسسة لما يعلمه عنه من استقامة وكفاءة، فإنه عين معه خمسة نواب مساعدين، كما عين قاضيا بدار النيابة وعدلين لتحرير حجج الأجانب، بالإضافة إلى ثمانية كتاب مع تخويل المؤسسة حق الاستعانة بخدمات ترجمان واحد أو اثنين لهم دراية باللغات الأجنبية.

نحو الاستدراك: السياق والمبادرات

لمواجهة الاختلالات الداخلية المتعلقة بالحكم والتسيير، تقرر البحث عن أنجع السبل لإصلاح أوضاع المغرب المتدهورة فاستقر الرأي على الشروع في إصلاحات عميقة همت ميادين متعددة. فكان أن حض السلطان الحكام على تشجيع العلماء والمتعلمين على الاهتمام بالتعليم والتعلم (انظر الملحق رقم VI). كما شجع العديد من المثقفين من البلاد العربية على الاستقرار بالمغرب. فمنهم من استُخدم بكيفية شبه رسمية في دواليب المخزن وكُلف بمهام سياسية ودبلوماسية حساسة، مثل عبد الحكيم التونسي الذي كان بمثابة المستشار القانوني للمخزن واضطلع بأدوار هامة في الدفاع عن المصالح المغربية لما كان له من دراية واسعة بخفايا السياسة الأوروبية تجاه المغرب. ومنهم من عمل على إنشاء صحف بتمويل من المخزن كالأخوين نمُّور من بلاد الشام اللذين أسسا جريدة **لسان المغرب** بطنجة سنة 1907/1325، وهي صحيفة كانت تعبر عن وجهة نظر المخزن العزيزي، وتدافع عن قضايا المغرب في مواجهة الدعاية القوية التي كانت تتزعمها جريدة **السعادة** المنحازة للمفوضية الفرنسية التي صدرت سنة 1904/1322[6].

إلا أن أهم الإصلاحات العزيزية قد توخت تصحيح الأوضاع الاجتماعية والمالية. فقد اقتنع المخزن بضرورة نبذ سبل الاستبداد والظلم وسلوك طريق العدل والمساواة بين المغاربة في التحملات الجبائية مع التخلي عن الامتيازات والإعفاءات التي تضر بمالية البلاد. وقد جاء في مقترحات أحد خدام المخزن – وهو عبد الله بن سعيد السلاوي – في مذكرته إلى السلطان قوله: « إنه يمكن تلافي حالة الإيالة الشريفة بدوام العدل والاستقامة، وعقد السلم مع جميع الأجانب لأمد كاف والأخذ بالاستعداد من جديد » (المنوني، **مظاهر**، 130/II).

لقد شكل الاحتلال الفرنسي لواحات توات في نهاية 1900/1317 والتحركات الفرنسية على الحدود الشرقية وما حملته من تهديد مستمر لاستقلال المغرب ومس بسيادة السلطان على أراضيه إلى جانب موضوع الإصلاحات الكفيلة بتقوية البلاد وتمكينها من مواجهة التحديات الخارجية بكل أشكالها، مجموعة قضايا من الأهمية بمكان بالنسبة للمخزن العزيزي.

6 للمزيد من التفصيل، راجع ابن زيدان، **النهضة العلمية على عهد الدولة العلوية**، مخطوط، الخزانة الحسنية بالرباط رقم 13995.

وفي أواخر 1318/نهاية مارس 1901، انكب الوزير عبد الكريم بن سليمان وأعضاء بارزون في جهاز المخزن على تحرير مشروع أولي للإصلاحات بنية عرضه على السلطان في مرحلة أولى قبل عرضه على القوى العظمى لكسب تأييدها وإدخاله حيز التنفيذ في مرحلة ثانية. وفي هذا السياق اقتنع المخزن بضرورة التشاور مع الدول الأوروبية المعنية بالمغرب فوجه سفارتين إلى أوروبا إحداهما إلى لندن برئاسة وزير الحربية المهدي المنبهي والثانية إلى باريس برئاسة عبد الكريم بن سليمان وزير الخارجية.

وبينما كان ابن سليمان في طريقه إلى باريس، وردت الأخبار إلى فاس عن مواصلة الفرنسيين لتحركاتهم على الأراضي الحدودية في محاولة تمديد خط السكة الحديدية في اتجاه قصور بني ونيف، بل واحتلالهم الفعلي للقنادسة وبذلك احتلت قضية الحدود مقام الصدارة على حساب قضية الإصلاحات، وبدا أن هذه التحركات قد تعد مؤشرا على أن موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال بعثة مغربية في باريس لم تكن تعني وجود نية حسنة لديها لمعالجة القضايا العالقة بينها وبين المغرب، وأن حلول البعثة المغربية بالعاصمة الفرنسية لا يعدو أن يكون زيارة بروتوكولية يمكن استغلالها لتعزيز مكاسب فرنسا في المنطقة تمهيدا لتنفيذ مخططاتها التوسعية.

أما في لندن فلقد عرض المنبهي محتويات المشروع الإصلاحي العزيزي على الخارجية البريطانية، فاتفق الطرفان على جملة من التدابير كان من بينها السماح بتصدير الخضراوات المغربية مقابل خمسة في المائة فقط كتعريفة جمركية. وقد أوصت مصالح الخارجية البريطانية المنبهي بضرورة التعجيل بإنجاز الإجراءات الإصلاحية من جهة مع توخي الحرص على تجنب المواجهة مع الفرنسيين من جهة أخرى، وهذه إحدى الثوابت المميزة للسياسة البريطانية تجاه المغرب منذ احتلال فرنسا للجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن بّول كامبون (Paul Cambon) السفير الفرنسي المعتمد في لندن كان يتابع تحركات المنبهي. ولقد حاول تبرير التحرشات الفرنسية على الحدود المغربية لدى الخارجية البريطانية بمهاجمة القبائل المغربية للأراضي الخاضعة للنفوذ الفرنسي. غير أن المنبهي أثار الانتباه إلى أن تحركات القبائل إنما كانت ردود أفعال على استفزازات القوات الفرنسية التي ما فتئت تنتهك أراضيها، مما جعل المغرب لا يثق إطلاقا في الضمانات المقدمة من قبل الفرنسيين.

وبالفعل، ففي الوقت الذي كانت بعثة ابن سليمان في باريس، ووزير خارجية فرنسا تيوفيل دلكاسي (Théophile Delcassé) يتأهب لإلقاء خطاب أمام البرلمان الفرنسي حول العلاقات المغربية الفرنسية، وصلت إلى لندن أخبار تؤكد تقدم الفرنسيين في اتجاه أراضي فكيگ. وفي باريس أدرك ابن سليمان حقيقة النوايا الفرنسية حينما أفصح دلكاسي أمام البرلمان عن عدم رغبة حكومة بلاده في تعيين حدود واضحة المعالم بين المغرب والجزائر.



105. المهدي المنبهي والقائد ماكلين بلندن (1901)

والحاصل أن البعثتين المذكورتين لم تأتيا بنتيجة ملموسة في صالح المغرب، بل يُلاحظ على العكس من هذا أن وزير الخارجية المغربي الذي قام بجولة قادته إلى سان بطرسبورغ (Saint-Petersbourg)، قد وقَّع في الوقت ذاته مع وزير الخارجية الفرنسي في 20 يوليوز 1901 بروتوكولا يكرس احتلال توات والواحات المجاورة لها، ويرسم الخطوات العريضة لتعاون مغربي فرنسي في المجال الأمني بمنطقة الحدود مع تشجيع المعاملات التجارية وحمايتها. وقد استاء المغاربة مما ترتب عن هذه السفارة من نتائج، كما سوف يستاؤون كذلك من الاتفاقين الملحقين الموقعين بالجزائر في محرم 20/1320 أبريل و7 ماي 1902. أما المهدي المنبهي الذي زار لندن وبرلين، فقد عاد متحمسا للانفتاح على التقنيات العصرية المتعلقة بمشاريع شق الطرق ومد السكك الحديدية وإدخال التلغراف التي اقترحها البريطانيون. وبعد عودته تمت مؤاخذته بتجاوز صلاحياته أثناء وجوده في لندن إذ لم يراجع السلطان في القضايا الحيوية التي وافق عليها هناك. كما أن جو الدسائس والمنافسة الشديدة بين الوزراء داخل البلاط كانت سببا في إفساد العلاقة الحميمية بينه وبين السلطان الذي انتهى به الأمر إلى إلقاء القبض عليه؛ لكن سرعان ما تمكن المنبهي من استرجاع حظوته لديه بفضل دهائه وتدخل البريطانيين لصالحه.

الترتيب العزيزي : الإصلاح وعواقبه

وبعد استقرار الأمور داخل الأوساط الرسمية، استأنف المخزن جهوده لمعالجة قضيتي الإصلاحات والحدود الشرقية. ومنذ مطلع جمادى الأولى 1319/أواسط غشت 1901، تلاحقت اللقاءات بين العناصر الرئيسية في جهاز المخزن العزيزي، فانكب كل من غريط

والمنبهي وثلاثة وزراء آخرين بحضور دائم لماكلين واثنين من الأعيان اللذين سبق لهما أن قضيا سنوات في مصر، على صياغة مشروع موسع للإصلاحات حظي بموافقة السلطان. ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المشروع كان أشمل بكثير مما ظهر لاحقا في صيغة الظهير الترتيبي. فقد كان يتضمن تنظيم الممارسات الجبائية والإدارية بإحصاء الممتلكات وتقدير قيمتها بقصد فرض نسبة مئوية كجباية عليها، وإلزام الأفراد بالتصريح بما استجد من ممتلكاتهم على رأس كل ستة أشهر مع تسليمهم وصلا مختوما ينص على لائحة الممتلكات ويضمن لهم عدم التعرض لأي مضايقة أو أسر تعسفي أو مصادرة من قبل العمال والقواد مساواةً لهم مع ما كان يتمتع به المغاربة المحميون؛ وهذا بالإضافة إلى إلزام أصحاب الأملاك العقارية بأداء ضريبة سنوية للمخزن تعادل قيمتها ثمن الكراء لمدة شهر واحد؛ وعند تعيين قائد أو عامل جديد يسلم له من قبل المخزن كشف مفصل بممتلكات كل أعضاء القبيلة الخاضعة لسلطته؛ ويخصص لكل منهما راتب محدد يتناسب وإمكانيات القبيلة التي يشرف عليها. وقد اشتمل المشروع الإصلاحي أيضا على مبادرات ترمي إلى تشييد بنية تحتية حديثة مثل تعيين لجن مختصة لفحص الوديان والطرق الرئيسية بقصد مد الجسور الضرورية بالإضافة إلى عرض مناقصة عمومية لمد خطوط تلغرافية على طول السواحل الممتدة من طنجة إلى الصويرة. ويبدو واضحا من هذا المخطط، أن حجر الزاوية في مشروع الإصلاحات العزيزية هو الجانب المعروف بالترتيب العزيزي المتعلق بفرض الجبايات وتحصيلها. وكانت الغاية منه ضمان مصدر مالي لتمويل إصلاح بقية الأجهزة المخزنية الرئيسية، والإنفاق على المشاريع الإصلاحية الأخرى. وقد اقتضت الضرورة إرسال نسخة من هذا المشروع إلى محمد الطريس في طنجة حتى يُطلع رؤساء المفوضيات الأجنبية عليه، بقصد الحصول على موافقة حكوماتهم على تسديد المحميين والأجانب للجبايات بمجرد دخول المشروع حيز التطبيق.

وما إن انتهى المخزن من استشاراته واتصالاته حتى تقرر الإعلان عن مشروعه في صيف سنة 1901/1319. ويتضح من هذا المشروع نفسه أن الترتيب أتى ليعوض الزكاة والأعشار الشرعية وما إليهما من كلف مخزنية مختلفة، وهو عبارة عن ضريبة جديدة عامة تعتمد مقاييس محددة. وقد هدف المولى عبد العزيز من وراء هذا الإصلاح إلى سلوك سياسة عادلة تجاه الرعية وحسم خلافات الحكام والمحكومين في القبائل وحفظ مصالح السكان وتنمية إنتاجهم سعيا لمواجهة الأزمة المالية الناتجة عن الاختلاسات والتهرب من أداء الضرائب. ولذلك ألغى مشروع الترتيب الامتيازات والإعفاءات التي كان يستفيد منها ذوو الحيثيات الخاصة – من حكام وأشراف وعلماء ومرابطين ومحميين وتجار أوروبيين – ليصبح بذلك المغاربة متساوين بحكم القانون في أداء الواجبات الترتيبية التي فرضت على «المشروف والشريف والقوي والضعيف، وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو

نحوه يكون فيه كسائر الناس» (انظر الملحق رقم VII). وقد عينت لجان لتطبيق مشروع الترتيب وكلفت بإحصاء شامل للممتلكات مثل الأراضي الزراعية والأشجار المثمرة والبهائم والمواشي، وتقدير الواجب حسب تعريفة حددها ظهير الترتيب. كما حصر وظيفة القواد في حفظ الأمن بتأمين الطرق وتنفيذ أوامر المخزن بإجراء الأحكام، مع منعهم من فرض الضرائب وجبايتها.

وبخلاف ما هو شائع، فقد أثبت البحث من خلال أدلة عديدة أن العامة قد استحسنت الترتيب لأنه خلصها من تعدد الرسوم والكلف التي كان القياد يتعسفون في فرضها على القبائل. والثابت أيضا أن الإصلاح العزيزي قد اصطدم عند التطبيق بمصالح أصحاب الامتيازات وخاصة الحكام والأشراف و"لَمْرابْطِين"، فضلا عن المخالطين للرأسمال الأجنبي والمحميين عامة وعلى رأسهم المحميون الفرنسيون وأتباعهم. أما البعثة الدبلوماسية الفرنسية فقد رفضت هذا الإصلاح بدعوى أنه من وحي البريطانيين ؛ ومعلوم أن الفرنسيين لم يكونوا ينظرون بعين الرضا إلى مبادرات الإصلاح في المغرب بوجه عام.

وبجانب الظرفية العامة المؤطرة لهذا الإصلاح، تضافرت عدة مصالح لإفشال عملية الترتيب حيث كثرت الانتقادات ضد المخزن متخذة أحيانا صفة شرعية ومتهمة السلطان بالتخلي عن الزكاة والأعشار وتعويضها بضريبة "مبتدعة". أما المؤتمنون على حفظ الأمن من بين قياد القبائل فأخذوا يصطادون في المياه العكرة بتواطؤ مع النصابين واللصوص وأصحاب الامتيازات الأجنبية بهدف الإثراء. وبالجملة، فقد انقلب الإصلاح الجبائي المتوخى من الترتيب إلى عكس ما كان يقصد إليه من إنصاف واستقرار وإنعاش لبيت المال، بل إنه أشعل فتيل الفتنة وأفضى إلى توقف الجبايات، مما قد يوحي بأن تطبيقه لم يحظ بما يلزم من الإعداد والتمهيد.

ومن جملة العوامل التي ساهمت في استفحال الأزمة أن انكشف عجز الوزراء وافترقت كلمتهم واستشرى تنافسهم على حساب مصلحة البلاد. ومما زاد الطين بلة أن صراع النفوذ بالمغرب قد بلغ أشده بين الفرنسيين والبريطانيين في هذه الفترة. ذلك أن الفرنسيين كانوا يتوجسون خيفة من النفوذ البريطاني المتزايد داخل البلاط العزيزي، ولهذا لم يتورعوا عن التهديد والوعيد ليعرقلوا ما كانوا يظنون أنها مقدمات لفرض حماية بريطانية على المغرب. وقد يعزى فشل الإصلاحات العزيزية إلى حد ما إلى هذا التنافس بالذات.

وفي هذه الأثناء، وعلى الرغم من اشتداد الأزمة يلاحظ أن السلطان لم يلبث أن عاد من جديد -وربما بسبب تذمره من هذه الوضعية نفسها- إلى صرف الأموال في اقتناء المصنوعات الأوروبية الحديثة وأداء أجور بعض الوكلاء التجاريين الأجانب ممن كانوا يدعون

تقديم الخبرة والنصح للسلطان، وإن لم يكن من المستبعد أنهم كانوا يتجسسون لحساب بلدانهم، ومن ثم يسيئون للسلطان بوجودهم بجانبه؛ خصوصا وأن الأخبار قد شاعت حول عجز المخزن عن ردع النصارى الذين احتلوا بعض التخوم المغربية، بل وعن تواطؤ السلطان معهم. ومما أكد هذا التواطؤ لدى ''الرأي العام'' أن أمر المولى عبد العزيز بإعدام أحد الشرفاء بعد إخراجه من الحرم الإدريسي بتهمة قتله لمبشر بريطاني بفاس.

الاضطرابات ومظاهر الاختلال السياسي

في نفس هذه الظروف، ظهرت الحركة المعروفة بحركة ''بوحمارة'' بشرق المغرب في سنة 1320/أواخر 1902 لتساهم في تعميق أزمة المخزن العزيزي، وذلك بزعامة الجيلالي الزرهوني الذي استغل ما كان يشاع من ميل السلطان ومخزنه نحو النصارى، وكان قد ادعى أنه هو الأمير محَمد بن السلطان المولى الحسن الذي أبعد عن الملك لفائدة المولى عبد العزيز من قبل الوزير باحماد. وإذا كان المخزن العزيزي قد استخف بحركة بوحمارة عند بدايتها، واكتفى باتهام متزعمها بالشعوذة والادعاء والكذب والتظاهر بالغيرة على الدين، فإنه ما لبث أن لمس خطورتها عندما بويع ''بوحمارة'' بمدينة تازة وشكل مخزنا خاصا به مماثلا للمخزن القائم، واستطاع أن يهزم القوات المخزنية التي وجهت ضده وأصبح يهدد بالزحف على فاس.

ولمواجهة الأوضاع المترتبة عن هذه الحركة بذل السلطان جهودا جبارة وأنفق أموالا طائلة مكنت جيشه بقيادة المهدي المنبهي من إخراج ''بوحمارة'' من مدينة تازة فلجأ إلى منطقة الريف. على أن المخزن قد عجز مع ذلك عن حسم الموقف نظرا لتفاقم الأزمة المالية وتأجج الخلافات والدسائس بين أعضائه، مما عجل بإعفاء وزير الحربية المهدي المنبهي.

ومهما يكن من أمر، فإن التدهور العام في المغرب أصبح واضحا للعيان، مما ساعد على انتشار ظاهرة ترقب أفول العهد العزيزي، خاصة عندما استشرى تبذير الأموال واستفحلت استدانة المغرب من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا. فكثرت بذلك الفتن حتى لقد هلك العديد من رجالات المغرب وكان من نتائجها «خراب العمران وهلاك الرجال ونفاذ الأموال وارتباك الأحوال».[7]

وابتداء من سنة 1906/1324، أصبح المخزن عاجزا تماما عن التغلب على ''بوحمارة'' الذي استقر بقصبة سلوان بالريف مكتفيا من الغنيمة باستمراء الراحة إلى حين. وقد ساعده على التمادي في حركته كل من الفرنسيين والإسبان الذين كانوا يمدونه بالسلاح والمال مقابل

7 محمد بن الأعرج السليماني، **زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**، مخطوط م. و. بالرباط رقم د 3657، 367/II.

امتيازات خولهم إياها لاستغلال المعادن بالريف، مما أثار قبائل المنطقة ضده سنة 1907/1325 وذلك في سياق بيعة المولى عبد الحفيظ، فطُرد من معقله ليلقى مصيره على يد جيوش هذا السلطان سنة 1909/1327.

وبموازاة مع هذه الأحداث التي همت الجهات الشرقية، ظهرت اضطرابات لا تقل خطورة عن سابقتها بالشمال الغربي للمملكة كان يقف وراءها رجل يدعى أحمد الريسوني بعد أن خرج عن الطاعة وعمد إلى اختطاف الرهائن من بين الأجانب ممن كان يحرر بعد الحصول على الفدية. وبدعم من بريطانيا العظمى، تم تعيينه قائدا بفحص طنجة وإن لم يحُل ذلك بينه وبين التمرد واحتجاز الرهائن. ومن أشهر هؤلاء الأسرى نذكر كلا من الصحافي البريطاني ولتر هاريس (Walter Harris) الذي أسره سنة 1903 وايون برْدِكَريس (Ion Perdicaris) الذي احتجز سنة 1904، وهو ثري أمريكي من أصول إغريقية، بل كان القائد ماكلين نفسه أحد رهائنه سنة 1907.

وتعتبر هذه الحركة كسابقتها من بين المؤشرات الدالة على بداية تفتت السلطة المركزية ؛ فبالإضافة إلى خلع المولى عبد العزيز لم يلبث المغرب أن أمسى معرضا لأطماع العديد من الدول الأجنبية.

التغلغل الأوروبي وتدويل "المسألة المغربية" 1319-1324/1901-1906

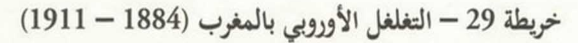
مناورات الدبلوماسية الفرنسية

سبقت الإشارة إلى أن فرنسا قد تمكنت منذ أواسط 1318/أواخر 1900 من بسط سيطرتها على الواحات المغربية الجنوبية-الشرقية، ونعني أساسا توات وتيديكلت وگُورارة. وإذا كان المخزن قد اكتفى بالاحتجاج مع عدم التسليم بالأمر الواقع، فإن القبائل المجاورة لم تتردد في مقاومة المحتل. ولقد تمكنت الحكومة الفرنسية في سنتي 1319-1320/1901-1902 من توقيع ثلاث اتفاقيات مع المغرب تتضمن الاعتراف عمليا بضم هذه الواحات إلى المستعمرة الفرنسية وذلك بإغفال ذكرها. وباتفاقها مع المغرب حصلت على ورقة دبلوماسية رابحة، بدأت تلوح بها في المحافل الدولية، باعتبارها دولة جارة ولها "مصلحة خاصة" في المغرب. والملاحظ أن الخطورة المترتبة عن هذه الاتفاقيات قد جعلت المخزن يتلكأ في تطبيقها إلى أن أرغم على ذلك في صفر سنة 1325/مارس 1907 عقب احتلال وجدة.

ومن جهة أخرى تمكنت فرنسا من عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية المعنية بالمسألة المغربية، تبادلت من خلالها المصالح مع إيطاليا حول ليبيا (30 يونيو و3 نونبر 1902)، وسوت الخلافات الاستعمارية مع بريطانيا العظمى بالتوصل إلى اتفاق ودي في 22 محرم 1322/

8 أبريل 1904، حصلت بموجبه فرنسا على حرية التصرف في المغرب مقابل تخليها عن مصر للنفوذ البريطاني. أما إسبانيا فقد انضمت هي الأخرى إلى الاتفاق الودي حيث تفاهمت مع فرنسا وتم الاعتراف لها بالنفوذ في شمال المغرب بتاريخ 27 رجب 7/1322 أكتوبر 1904.

لقد أثار هذا الاتفاق الودي ردود فعل مختلفة، إذ رأى فيه المغاربة صفقة بيع استعمارية بين بلدين استعماريين تصرفا في مصير بلد آخر دون أخذ رأي أهله. فكان أن توترت العلاقات المغربية الفرنسية على إثر ذلك وتميزت بالمواجهة في مجالات كثيرة. غير أن الفرنسيين كانوا يتوفرون على أوراق رابحة عسكريا ودبلوماسيا وماليا؛ في حين أن المخزن كان على حافة الإفلاس وفي أمس الحاجة إلى سلف جديد يصفي به السلفات الخاصة بالسلطان (000 000 15 فرنك) والسلفات العمومية (000 500 20 فرنك)، التي اقتُرضت من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا بالتساوي، وتم صرفها عبثا في إخماد الفتن الآنفة الذكر بالدرجة الأولى.



خريطة 29 – التغلغل الأوروبي بالمغرب (1884 – 1911)

عن دانيال نوردمان، جيش الجزائر والمغرب دينامية الغزو أواخر القرن التاسع عشر-بداية القرن العشرين (بالفرنسية)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1996، ص. 51

والواقع أن المستفيد الأول من الاتفاق الودي هم الرأسماليون الفرنسيون إذ أفسح لهم المجال في السوق المغربية، كما ساعدتهم وزارة الخارجية الفرنسية على إبعاد منافسة الكبَّانية المغربية (Compagnie marocaine)، وهي شركة فرنسية حاول المخزن الاقتراض منها. وهكذا تم الاتفاق في 29 ربيع الأول 12/1322 يونيو 1904 على تقديم قرض إلى المغرب بمبلغ 62 500 000 فرنك بفائدة 5%، وهو قرض مضمون بمدخول الجمارك المغربية بنسبة اقتطاع قدرها 60%. إلا أن الشروط المجحفة للاقتراض أدت إلى استفحال الأزمة المالية بالمغرب، كما أفضى شرط مراقبة إدارة الجمارك من قبل الدولة الدائنة إلى الانتقاص من السيادة المغربية، مما جعل المغاربة يتماطلون في تنفيذ هذا الشرط إلى سنة 1907/1325 وهو ما أدى إلى حوادث الدار البيضاء في يوليوز-غشت من نفس السنة. ذلك أن الأهالي رفضوا جلوس المراقبين الأجانب مع الأمناء في دور الجمارك، فنشبت انتفاضة قُتل أثناءها تسعة أوروبيين يعملون بالمرسى وتم طرد الفرنسيين العاملين به، فقررت الحكومة الفرنسية احتلال المدينة.

وعلى إثر نجاح هجمتهم الدبلوماسية والمالية، أصبح الفرنسيون يعتقدون أن المغرب قد صار لقمة سائغة بالنسبة إليهم، مما أسهم في المزيد من التوتر بين البلدين، خصوصا وأن محاولات التغلغل الفرنسي قد نشطت معتمدة على عمليات الاستكشاف والاستخبار عن البلاد وسكانها. وفي هذا الصدد اقترحت تقارير عسكرية الشروع في احتلال البلاد بالقوة في حال استمرار السلطان في اعتراضه على ما اعتبره الفرنسيون مشروع إصلاحات، وذلك بهدف فرض حمايتهم منذئذ على المغرب. وبموازاة مع الأنشطة الدبلوماسية والضغوط الإعلامية – كتأسيس جريدة **السعادة** المساندة للمصالح الفرنسية – واصلت الجيوش الفرنسية تحركها على الحدود فاحتلت بعض المناطق المغربية من بينها عين بني مطهر.

ردود الفعل المغربية ومؤتمر الجزيرة الخضراء

أمام هذه التطورات لم يقف المغاربة مكتوفي الأيدي، إذ اتخذ السلطان عدة مبادرات مضادة للنفوذ الفرنسي. وحينما لجأ الجانب الفرنسي إلى القوة والتهديد بالحرب تراجع عن مواقفه السابقة ولو أنه ظل مصرا على رفض المشاريع الفرنسية، ملوحا بأن العلاقات المغربية الفرنسية ستشهد صراعات مريرة إن استمرت الدبلوماسية الفرنسية في اعتقاد أن الوضع بالمغرب شبيه بالأوضاع التي أدت إلى فرض الحماية على تونس. وقد تدخل العلماء لدى السلطان كي يرفض المشاريع الفرنسية، مشددين على أن الأجانب هم الذين تسببوا في انحطاط المغرب وإفلاسه. كما كشف مستشارو السلطان وبعض السياسيين الملمين بخفايا الأمور عن أهداف المشروع الفرنسي، محذرين من قبول أي اقتراح من قبل فرنسا، ومن جهة

أخرى فقد نصحوا المخزن بأن يرفض رفضا باتا فحوى الاتفاق الودي وإن كانوا قد اقترحوا في نفس الوقت عرض القضية على أنظار مجلس للأعيان بهدف دراسة المقترحات الفرنسية والرد عليها بهدوء وروية.

وبالفعل، استدعى السلطان عبد العزيز مجلسا من أعيان الأمة مكونا من بعض العلماء والسياسيين الممثلين للمدن الكبرى ولبعض القبائل، فكان ذلك من البوادر المؤسساتية العصرية بالمغرب على عهد هذا السلطان. والنتيجة أن اضطر السفير الفرنسي، سان روني طايانديه (Saint-René Taillandier)، الذي وصل إلى فاس في 21 ذي القعدة 26/1322 يناير 1905 إلى عرض مقترحات حكومته أمام المخزن وأمام مجلس الأعيان كذلك. وبعد مفاوضات استغرقت حوالي أربعة أشهر رفض المغرب المشروع الفرنسي ونادى بالتئام مؤتمر دولي تحضره الدول المعنية بالمغرب، للنظر في مسألة الإصلاحات التي يحتاج إليها وفي كيفية مساعدته على إنجازها. وقد استفاد المغرب في صموده هذا من المساندة الدبلوماسية الألمانية التي تعززت بالزيارة التي قام بها الإمبراطور الألماني غليوم الثاني لطنجة في 25 محرم 31/1323 مارس 1905، حيث صرح بأنه يزور بلدا مستقلا ويأمل أن يظل مفتوحا للتنافس السلمي لجميع الدول.

وبالجملة، فإذا كان المولى عبد العزيز قد اجتهد في محاصرة التغلغل الفرنسي باستغلال التنافس الإمبريالي الأوروبي وبفضل مساندة "تيار وطني" نشيط، فإن الوضعية الداخلية للمجتمع المغربي، بالإضافة إلى وهن الدولة، لم تكن لتساعد على الصمود ولا على الحد



106. زيارة الإمبراطور غليوم الثاني إلى طنجة (1905)



Le Petit Journal

SUPPLÉMENT ILLUSTRÉ

A FEZ. — UNE AUDIENCE SOLENNELLE DU SULTAN DU MAROC

107. طايانديه في مهمة بفاس (1905)

من نفوذ الحضارة الأوروبية المتعاظم في مطلع القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي. وما إن تمكن الفرنسيون من الاتفاق مع الألمان حتى وجد المغرب نفسه وجها لوجه مع النفوذ الفرنسي المتزايد بمجرد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء في 20 ذي القعدة 16/1323 يناير 1906. أما القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر في صفر 1324/أبريل 1906 فقد أثارت غضب المغاربة الذين اعتبروها مقدمة للاحتلال، كما رأوا فيها وسيلة لإخضاعهم للاستغلال الأجنبي ودفعهم إلى التعاون مع الدولتين الطامعتين في احتلال بلادهم، أي فرنسا وإسبانيا. والنتيجة النهائية أن عم التذمر بين المغاربة حكاما ومحكومين، وكان من مظاهر هذا التذمر أن تعددت الدعوات للجهاد، ونشطت الدعاية المضادة للمخزن بزعامة التيار المساند للمولى عبد الحفيظ، كما برزت توترات خطيرة بين الأهالي والغزاة أسفرت عن عدة حوادث دموية اتخذتها الحكومة الفرنسية ذريعة للتدخل العسكري سنة 1907/1325. فكان أن رد المغاربة على تحدي الاحتلال بإعلان الجهاد، وبيعة المولى عبد الحفيظ، لتبدأ مرحلة أخرى مع سلطان جديد.

اللحظة الحفيظية، آخر محاولة للإنقاذ (1325-1907/1330-1912)

المولى عبد الحفيظ والجهاد المستحيل

يعتبر المولى عبد الحفيظ من كبار سلاطين المغرب على الرغم من قصر مدة حكمه. فقد كان عالما مشاركا اهتم بالحديث والأدب ونظم الشعر، كما شجع حركة التأليف ونسْخ المؤلفات الدينية والأدبية مع عناية بالغة بالمطبعة الحجرية والسلكية حيث أمر بطبع وتوزيع العديد من الكتب في المغرب والمشرق. وكان على اطلاع واسع بما يجري في المشرق وفي أوروبا عن طريق مواكبته للصحافة الوافدة أو الصادرة بطنجة، إذ كان مشتركا في عدة صحف عربية وأجنبية مثل **المؤيَّد** المصرية وأوروبية مثل **لوماتان** (*Le Matin*) **ولوطان** (*Le Temps*). **يضاف إلى** ذلك اهتمامه بترجمة ما كانت تكتبه الصحافة الأجنبية عن المغرب بواسطة مختصين مغاربة ومشارقة من بينهم محمد الأمين التركي. كما أنه تأثر بالتيار السلفي وربط اتصالات بزعماء حركة الجامعة الإسلامية فاستعان بهم على مناهضة التدخل الأجنبي في المغرب. وفي هذا الصدد توفق في جلب بعثة عسكرية عثمانية سنة 1909/1327 سعى بواسطتها إلى التحرر من هيمنة البعثات العسكرية الأخرى، لا سيما الفرنسية منها. غير أن حضور هذه البعثة لاقى حصارا شديدا من لدن المصالح الفرنسية التي ضغطت على العاهل المغربي لإنهاء مهامها قبل أن تعطي أكلها.

وقد أهلته كفاءته العلمية ليتميز بأسلوب خاص في التسيير الإداري منذ عينه أخوه خليفة له بمراكش سنة 1901/1319، وهي المهمة التي ظل فيها إلى أن بويع سنة 1907/1325. وخلال هذه المدة، استطاع أن يكوِّن من حوله مؤيدين وأتباعا كُثرا. والحقيقة أن أزمة

المخزن العزيزي وتعثر سياسته بالحوز -حيث كان القواد الكبار مستعدين للدفاع على مصالحهم، ولو تعارضت مع أوامر السلطان- ساعدا الخليفة في القبض على خيوط اللعبة السياسية بمراكش. كما كان للتغلغل الأوروبي أيضا تأثيره الحاسم، إذ أدت الضربات المتوالية من قبل المحتلين إلى إحداث شرخ كبير بين عامة الناس الذين لم يرضوا بالسكوت عن الاحتلال من جهة، وبين مخزن عاجز عن حصر التدهور الداخلي ومواجهة التسلط الأجنبي من جهة ثانية. فكلما كانت هيبة السلطة المركزية العزيزية تتدهور، كانت هيبة خليفة مراكش تتقوى، وكلما اشتدت الخلافات بين المخزن وقواد الحوز، كان هؤلاء يلجؤون إلى الخليفة. وهذا ما جعل أطرافا من المخزن العزيزي تتهمه بالتواطؤ مع بعض القواد وبالتطلع إلى الملك منذ سنة 1905/1323.

ويظهر أن المولى عبد الحفيظ بدأ يفكر بالفعل في الانقلاب على أخيه منذ سنة 1906/1324، عندما حاصرت التهم هذا الأخير وكثرت حوله الشائعات. فحينما انكشف أمره لدى السلطان، أرسل إليه قوات عسكرية بهدف القبض عليه؛ عندئذ بدأ يحتاط لنفسه وينتظر الظرف الملائم للإعلان عن تمرده. وقد مثل ميثاق الجزيرة الخضراء في صفر 1324/أبريل 1906 وعلى الأخص مصادقة السلطان عبد العزيز عليه فرصة ثمينة للتيار الحفيظي الذي نشط في التحريض على المخزن متهما الفرنسيين بالرغبة في احتلال المغرب وبأن هدفهم هو «التغيير والتبديل في الدين». وبهذا التطور قطعت الدعاية الحفيظية مرحلة حاسمة في مسيرة تأليب "الرأي العام" ضد السلطان. وهكذا شرع الحفيظيون في التحضير المادي للقيام بحركتهم معتمدين في ذلك على الاقتراض من كبار تجار اليهود بمراكش. وفي هذا الصدد بعث المولى عبد الحفيظ طبيبه الخاص يهودا هولزمان، وهو يهودي ينحدر من أصول سورية، إلى أوروبا للحصول على المزيد من القروض كانت شركة مانزمان (Mannessman) قد وعدت بتوفيرها مقابل حق الامتياز في استغلال معادن الأطلس (E. Burke, 1976, 103). وكان الحفيظيون مستعدين للتحرك عند أول إشارة فأتيحت لهم الفرصة باحتلال فرنسا لمدينة وجدة في صفر 1325/مارس 1907 ودخولها الدار البيضاء في متم جمادى الثانية 05/1325 غشت 1907، ونشوب القتال بالشاوية، فكان أن انعقدت البيعة للمولى عبد الحفيظ بمراكش في 7 رجب 16/1325 غشت 1907، أي بعد مرور أحد عشر يوما على بداية الاحتلال؛ وبعد خمسة أشهر انعقدت له البيعة بفاس بشروط من بينها استرجاع المناطق المحتلة وعدم تنفيذ الاتفاقيات المخلة باستقلال المغرب.

وفي الوقت نفسه نشطت الدعاية الحفيظية في استنفار الناس للجهاد وفي الاتصال بكبار العلماء وأعيان المدن والقبائل، مما كان له أبلغ الأثر في انضمام المغاربة إلى الجانب الحفيظي الذي تقوت صفوفه بسرعة وبانت غلبته في أخذ البيعة من القبائل والمدن، وكذا في

الانتصارات المتوالية على أنصار المخزن العزيزي. كما نشطت الاتصالات مع الخارج بحيث راسل المخزن الحفيظي سفراء الدول بطنجة وقناصلها كما وجه بعض السفارات لأوروبا وربط علاقات مع الصحافة الدولية بهدف الحصول على الاعتراف الدولي.

لما استطاع "سلطان الجهاد" أن يتقدم في الداخل والخارج باسم الدفاع عن حقوق المغاربة وسيادتهم – وهي صورة أكدتها مراسلات الصحف وتعليقاتها، كما أكدتها المعارك التي خاضها المغاربة بالشاوية ضد جيش الاحتلال الفرنسي خلال سنتي 1325-1326/1907-1908 – صممت الأوساط الاستعمارية الفرنسية على محاصرته، بينما نشط التيار الاشتراكي الفرنسي بزعامة جان جوريس (Jean Jaurès) في عرقلة ضخ مزيد من الأموال لفائدة الاحتلال من جهة والسلطان المخلوع من جهة أخرى.

وأثناء احتدام الصراع العسكري بين العزيزيين والحفيظيين انتصر الحفيظيون في معركة سيدي بنسليمان بالشاوية (ذو القعدة 1325/دجنبر 1907)، ثم في معركة بوعجيبة بالحوز (رجب 1326/غشت 1908) التي مثلت انتصارا حاسما دفع بالسلطان المخلوع إلى التنحي نهائيا عن الملك والاستقرار بطنجة. أما المولى عبد الحفيظ، فقد أصبح وجها لوجه مع المشاكل الأساسية التي كان عليه حلها وهي مسألة الاحتلال والاعتراف الدولي به كسلطان بالإضافة إلى المصاعب الداخلية. والملاحظ أنه لم يذهب في أمر الجهاد إلى نهايته، فلا هو أعلن الحرب على فرنسا التي اكتفى بدعوتها إلى الحياد ولا هو دعا الناس إلى الجهاد بعد أن كان قد استنفرهم في بداية الأمر لقتال المحتلين بكل من الشاوية والجنوب الصحراوي والحدود الشرقية. وعلى المستوى الشعبي، ازدادت جذوة الجهاد قوة بفعل رياح الغيرة الدينية والحمية الوطنية، مما أدى إلى نشوب معارك دموية عديدة ضاع فيها الكثير من الرجال من غير أن يتمكن المغاربة من إيقاف زحف الاحتلال رغم ما تكبده العدو من خسائر.

والواقع أن رغبة المولى عبد الحفيظ في الانعتاق والحفاظ على استقلال المغرب كانت تتعارض مع أهداف الأوساط الاستعمارية؛ ولما تبين له عدم قدرة المغاربة على طرد الفرنسيين من الشاوية، جنح إلى التفاوض خصوصا وأنه كان في حاجة إلى الاعتراف الدولي وفك الحصار الدبلوماسي الذي ضربه عليه الفرنسيون. وهكذا ركز في اتصالاته مع الفرنسيين على ضرورة الاحتكام إلى قواعد العدل طبقا للمواثيق الدولية الجاري بها العمل محاولا حملها على الاعتراف به. غير أن الأوساط الاستعمارية الفرنسية ظلت تعارض هذه المطالب بتنسيق مع الإسبان والبريطانيين، مشترطة اعتراف السلطان بجميع تعهدات المخزن السابق. وبعد أن صمد المولى عبد الحفيظ في وجه هذه الشروط وانتقدها في البداية بشدة، بل واجهها بالرفض[8]، اضطر في النهاية إلى الرضوخ عمليا للإملاءات الفرنسية في الرابع من ذي القعدة

8 انظر: Lawrence Harris, *With Moulay Hafid at Fez*, London, 1909, 207.

28/1326 نونبر 1908، فقررت عندئذ الدول الموقعة لميثاق الجزيرة أن تعترف به سلطانا شرعيا للمغرب في محرم 1327/يناير 1909.

السلطان وفرنسا: مفاوضات لا تنتهي ووفاق متعذر

تميزت العلاقات المغربية الفرنسية في عهد المولى عبد الحفيظ بتوتر مستمر وجدال حاد، إذ أصرت فرنسا على فرض واقع الاحتلال بينما استمات المغاربة من أجل انتزاع الجلاء. ويمكن القول إن العلاقات المغربية الفرنسية في عهد هذا السلطان تتلخص في تلك المفاوضات الطويلة التي استمرت من سنة 1909/1327 إلى سنة 1911/1329، بل إلى سنة 1912/1330. كانت مواضيع التفاوض تدور حول قضية احتلال الشاوية ومدينتي الدار البيضاء ووجدة والمناطق الحدودية. وكانت هذه القضية إجمالا قضية وجود بالنسبة للسلطان الذي ظل يصر على جلاء قوات الاحتلال. أما القضية الأخرى التي لا تقل أهمية عن سابقتها بالنسبة لكل من المغرب وفرنسا فهي مسألة الديون، إذ أن الغاية التي كان يسعى إليها الفرنسيون بوضوح هي إدامة الاحتلال باستخدام الورقة المالية مع اشتراط وجود قوة مغربية تحل محل الجيش الفرنسي. والحال أن المغرب لم يكن قادرا آنئذ لا على تكوين جيش منظم ولا على رد الديون وتسديد مصاريف الاحتلال. كما أن الجانب الفرنسي خطط لإحكام المراقبة على المخزن بالاستيلاء على مصادر دخله الثابتة عن طريق رهنها في مشروع السلف الجديد الذي خُصص لتصفية الديون السابقة.

ولفرض وجهة نظرهم، مارس الفرنسيون ضغوطا هائلة على السلطان. فقد شنت الصحافة الفرنسية وتلك الدائرة في فلكها على السواء حملة تشهير ضده لتكسير صموده. وبدل الجلاء، كثف جيش الاحتلال من تدخلاته العسكرية كما فعل بمنطقة زْعِير في ربيع الأول 1328/مارس 1910 ومحرم 1329/يناير 1911، وبلاد تادلا في جمادى الثانية 1328/يونيو 1910. ومن جهة أخرى فقد شجع الفرنسيون بعض التمردات مثل تمرد أخوي السلطان، مولاي مَحمد في أواخر سنة 1326/أواخر سنة 1908 ومولاي الكبير (1327-1328/1909-1910). كما دأبت البعثة العسكرية الفرنسية على معارضة كل قرارات السلطان الرامية إلى تنظيم جيش مغربي؛ أما البنك المخزني الذي يسيطر عليه الفرنسيون فقد توقف عن مد السلطان بالمال الضروري لتسيير شؤونه الداخلية ما لم يستجب هذا الأخير لمطالبهم.

أمام هذه الضغوط، بذل المولى عبد الحفيظ جهودا كبيرة لإخضاع القبائل وإلزامها بأداء الضرائب بانتظام. وفي هذا الصدد ربط اتصالات مع ألمانيا وإيطاليا للحصول على مساعدات عسكرية وتأييد دبلوماسي، كما اشترى الأسلحة وجلب مدربين عثمانيين لتعويض المدربين الفرنسيين وكسْر طوق البعثة العسكرية الفرنسية. وعلى صعيد آخر، اعتنى ببعض أسباب النهوض بالبلاد فشجع حركة التأليف والنشر وعين هيأة من التراجمة



108. بنيقة : نموذج لمكتب إداري مخزني

عهد إليهم بتعريب ما تنشره الصحافة الأوروبية حول المغرب كما سبق الذكر. وعلاوة على هذا قرب إليه عددا من العلماء المصلحين وحث ثلة من المثقفين المشارقة على الاستقرار بالمغرب.

ومهما يكن من أمر، فقد توصل المغرب وفرنسا سنة 1910/1328 بعد مفاوضات صاخبة إلى تسوية حول الشاوية والتخوم الشرقية تعهد فيها الفرنسيون بالجلاء عن المناطق المحتلة، إلا أنهم ربطوا الجلاء بشروط تعجيزية منها أداء مصاريف الاحتلال التي قدروها بسبعين مليون فرنك، وتسديد ديون المخزن العزيزي، علاوة على تنظيم قوة عسكرية تحل محل قوات الاحتلال. ولما كان تنفيذ كل شرط من هذه الشروط يقتضي مزيدا من الهيمنة الفرنسية ويدعو المغاربة إلى المزيد من المقاومة، فإنه لم يكن في وسع السلطان إلا أن يبدي بعض التحفظات ويتقدم ببعض الاقتراحات البديلة قبل توقيع الاتفاقين الخاصين بالشاوية وبالتخوم، مما حذا بالحكومة الفرنسية إلى التهديد بالقوة وتقديم إنذار أخير إلى السلطان في 7 صفر 18/1328 فبراير 1910 يلزمه بقبول الشروط التي جاءت في الاتفاقين المذكورين وفي مقدمتها التخلي عن كل مقاومة للمطالب الفرنسية وقطع كل علاقة مع عمليات الجهاد في الجنوب (بلاد شنگيط) وطرد المدربين الأتراك من المغرب مع تفويض الأمر إلى سفيره بباريس بقصد توقيع اتفاق يعالج المسألة المالية بناء على المقترحات الفرنسية.

في خضم هذه التوترات، استفاد الفرنسيون من تأييد بريطانيا وإسبانيا وكذا من التوافق الفرنسي الألماني سنة 1909/1327، فلم يجد المولى عبد الحفيظ بدا من الرضوخ للأمر الواقع. وبقبوله للإملاءات الفرنسية، أصبح السلطان في موقف حرج تاركا أمره للحكومة الفرنسية عسى أن يتمكن بفضل تفهمها من إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مظاهر الاستقلال والسيادة والوحدة، باعتبار أن ما «لا يدرك كله لا يترك جله»، كما ورد في إحدى رسائل السلطان نفسه. ومما زاد وضعيته تدهورا نشوب انتفاضة قبائل بني مطير التي بايع أعيانها مولاي الزين، أحد إخوة المولى عبد الحفيظ، بمكناس سنة 1911/1329، وهي بيعة لم تخل في الغالب من أياد أجنبية، كما أنها كانت السبب في احتلال الجيش الفرنسي المرابط بالشاوية لمدينة فاس في 22 جمادى الأولى 21/1329 ماي 1911. وعلى إثر هذا الاحتلال، اندلعت أزمة دولية حول المغرب أقدمت خلالها إسبانيا على احتلال مدينتي العرائش والقصر الكبير في جمادى الثانية 1329/يونيو 1911 واستعرضت ألمانيا من جهتها قوتها البحرية بساحل أگادير في رجب 1329/يوليوز 1911 بدعوى حماية مصالحها، وهو ما عرف بأزمة أگادير.

وبسقوط العاصمة فاس إن لم يكن قبله، بدأ الفرنسيون يتدخلون في كل الشؤون الداخلية للبلاد، ويعاكسون إرادة السلطان ويمنعون عنه كل مساعدة مادية ويعارضون كل إجراء إداري يتخذه، مع حمله على الأخذ بتعليماتهم مقابل مساعدتهم المالية والعسكرية. وقبل هذا حاول محمد المقري سفير المغرب بباريس أن يحصل على تفهم الجانب الفرنسي لكن محاولته باءت بالفشل فعبر عن ذلك بقوله: «أما حملاتهم العدائية، فهي الأمر الحقيق الذي لا يحتاج معه إلى مزيد من تحقيق، ولطالما افتكرنا بكل تأمل، فيما يجلب تنازلهم مع المخزن الشريف إلى ميدان الإنصاف فلم يفتح الله علينا في شيء من ذلك. بعدما ارتكبناه من وجوه التجارب على اختلاف أنواعها [...] ولكن ما الحيلة وماذا عسى أن يفيد [بياض في الأصل]، أين المفر من هذا البلاء المسلط الذي لا يوافق ولا يفارق [؟]» (مقتطف من رسالة من المقري إلى المخزن المركزي بتاريخ 7 ذي الحجة 10/1328 دجنبر 1910).

وفي هذه الأثناء حاول الفرنسيون حمل السلطان على القبول بهيمنتهم حيث قدموا مقترحات تهم إصلاح الشؤون الإدارية والأشغال العامة وبالأخص ما تعلق بالموانئ والسكك الحديدية والتلغراف، مما أثار حفيظة السلطان وجعله يبلغ سفيره بباريس بأن بقاءه بها لم يعد له من مبرر.

مقدمات اتفاقية الحماية: مذكرة مطالب مغربية

يتبين مما سبق أنه كانت للمولى عبد الحفيظ إرادة واضحة في الصمود، إلا أن الوسائل كانت تعوزه لمواجهة تغلغل إمبريالي شامل استطاع أن يعزله داخليا وخارجيا وأن يخنقه ماليا ليجد نفسه مضطرا إلى التفاهم حول قبول المراقبة الفرنسية بعد أن ظل يحاول تجنب هذا المآل منذ سنة 1907/1325. وهكذا فمنذ انطلاق المفاوضات الألمانية الفرنسية إثر أزمة أگادير السالفة الذكر -وهي المفاوضات التي أثارت لدى السلطان شكوكا واحتمالات حول حدوث توافق دولي يصير معه المغرب ضحية الأطماع الاستعمارية- حاول المولى عبد الحفيظ استباق الأحداث، فبادر إلى تقديم مذكرة تتضمن الشروط التي ينبغي أن ينبني عليها كل تعاون مغربي فرنسي مرتقب. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المذكرة التي تحمل تاريخ 7 شوال 1329/ فاتح أكتوبر 1911 لم تُسلّم للجانب الفرنسي إلا في 23 شوال 17/1329 أكتوبر 1911، وهي تحتوي على مطالب خاصة بما يرمز إليه السلطان وعرشه من قبيل احترام سيادة البلاد والحفاظ على مقام الجالس على العرش وامتيازاته مع الاعتراف له بامتلاك بعض الأملاك المخزنية بالمدن الكبرى، بالإضافة إلى بعض المطالب العامة المتعلقة بمصالح الشعب والدولة كتولي المغاربة للوظائف العسكرية وعدم عزل أي موظف إلا بعد التوافق مع السلطان واستمرار عمل وزارة الخارجية المغربية والتقيد بقرارات ميثاق الجزيرة الخضراء. وقد ألح المولى عبد الحفيظ على ضرورة المصادقة على هذه المطالب ملوحا بالتنازل في حالة رفضها. وهكذا يمكن اعتبار هذه المذكرة بمثابة الاتفاق الأصل الذي سوف تنبني عليه اتفاقية الحماية فيما بعد،

أي في 11 ربيع الثاني 30/1330 مارس 1912، وبذلك تكشف لنا عن الحلقة التي ظلت مفقودة في الكتابات التي تناولت هذه الحقبة من تاريخ المغرب.

وموازاة مع ما سبق، كانت الحكومة الفرنسية قد توصلت إلى تسوية مبدئية مع ألمانيا حول المغرب في شوال 1329/أكتوبر 1911، وهي تسوية أفضت إلى توقيع اتفاق بين الطرفين بتاريخ 04 نونبر 1911. وعلى إثر هذا طلبت فرنسا من السلطان أن يصادق على هذا الاتفاق، وخاصة الفصل الثالث منه الذي يقضي بقبول المغرب تكليف الهيأة الدبلوماسية الفرنسية بحماية مصالح المغرب ورعاياه في الخارج. غير أن السلطان ربط قبوله بموافقة الحكومة الفرنسية على مطالبه الواردة في المذكرة المشار إليها آنفا، حيث كتب « والقول الفصل في المسألة هو أنه إن قُبل ما في التقييد الأول فذاك، وإلا فإني أختار الاستراحة من التعب ولا أقبل أي تعديل فيه » (كناش رقم 827 بالخزانة الحسنية). ثم أبدى استعداده لقبول الاقتراحات الفرنسية بمجرد ما تتم الموافقة على الشروط التي تقدم بها.

وبإلحاح من الجانب الفرنسي وبعد تقديمه لمذكرة مفصلة يوم 16 ذي القعدة 8/1329 نونبر 1911 تستجيب لمعظم مطالب السلطان، قبل هذا الأخير الموافقة على الاتفاقية الألمانية-الفرنسية بدون تحفظ. وبينما أخذت معالم التوافق المغربي-الفرنسي تبدو نهائية حول كيفية تنظيم المراقبة الفرنسية بالمغرب، يلاحظ أن الحكومة الفرنسية أخذت تتنصل من التزاماتها إذ وضعت مقتضيات عامة تتعلق بتطبيق نظام هذه المراقبة وسعت إلى فرضها على السلطان فرضا، مما أدى إلى نشوب توتر شديد بين الطرفين. وفي خضم هذه الوضعية، جرت المفاوضات النهائية التي أفضت إلى توقيع عقد الحماية.

وقبيل هذا التوقيع، استقبل المولى عبد الحفيظ السفير رينيو (Regnault) بفاس يوم 7 ربيع الثاني 26/1330 مارس 1912 حيث شدد في كلمته الترحيبية على ضرورة احترام الاتفاقيات القائمة بين البلدين مبديا استعداده لإجراء الإصلاحات بتعاون مع فرنسا. وعندما عرضت عليه بنود مشروع عقد الحماية، ثار غضبه بسبب ربط الفرنسيين لتعهداتهم السابقة بمصادقته على مقتضيات هذا المشروع، مما جعله يرفض الرضوخ إلى الأمر الواقع إذ اشترط من جهته أن يتم الاعتراف له بحق التنازل عن الملك مع الالتزام بتسديد ديونه الخاصة. ومن جهة أخرى، فقد عبر عن امتعاضه الشديد لما ورد في الفصلين الأولين وخاصة منهما الفقرات التي تخول فرنسا حق التفاهم مع إسبانيا حول المغرب، كما تقضي بمنح طنجة وضعية خاصة إذ اعتبر أن في ذلك مسا صريحا بسيادة البلاد ووحدتها. وبالإضافة إلى هذا، فقد رفض الفقرة التي تعطي لفرنسا حق احتلال المناطق الضرورية لاستتباب الأمن من وجهة نظرها من غير استئذان السلطان، معتبرا ذلك تراجعا عن التعهدات السابقة. ويبقى أن الفرنسيين كانوا في الواقع مصممين على إخضاع السلطان وتجريده من كل سلطة حقيقية في التصور الجديد المرتقب.

وبعد أخذ ورد وتفاوض لا يخلو من تهديد، توصل الجانبان إلى توقيع عقد الحماية يوم 11 ربيع الثاني 30/1330 مارس 1912. وتجدر الإشارة إلى أن السلطان لم يوقع الاتفاقية إلا بعد أن توصل برسالتين رسميتين تعهدت الدولة الفرنسية في الأولى بضمان وضعية لائقة بشخص السلطان عن طريق وضع 000 500 فرنك تحت تصرفه، «بقصد أداء ديونه الخاصة» وبناء مستشفى بلدي يحمل اسمه وتأسيس مدرسة علمية، وذلك تنفيذا للتعهدات السابقة للحكومة الفرنسية. أما الرسالة الثانية فتعلقت بحماية فرنسا لشخص السلطان وعائلته إذا ما اختار التنازل عن الحكم وارتأى أن يعين خلفا له. وبذلك يكون المولى عبد الحفيظ قد حصل على حق التنازل، مما يخول له إمكانية رفض التعاون مع النظام الجديد المفروض حسب رأيه بالقوة لا بالتوافق، وذلك بعد أن أمّن حقوقه الشخصية وحقوق أسرته وضمن عدم المساس بالشخصية القانونية للبلاد.

خاتمة

في مطلع القرن التاسع عشر الممتد، ظل المغرب يوحي بصورة متقادمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي صورة تعكس إلى حد ما نوعا من الاحتراز كردة فعل على الأخطار الخارجية التي ما فتئت تتأكد بعد اجتياح بونابارت لمصر سنة 1798/1213 واحتلال الجزائر سنة 1830/1246 من قبل القوات الفرنسية. ولئن كان المجتمع المغربي قد التجأ إلى التمسك بالتقليد في المجال التعليمي والثقافي تحصينا للذات من المؤثرات الخارجية، بينما سعى المخزن من جهته قدر الإمكان إلى تبني سياسة المماطلة في التعامل مع القوى الأجنبية واحتكار الأنشطة التي تقتضي الاحتكاك مع الغير كما هي الحال بالنسبة للتجارة، فإن الضغوط الشديدة المتعددة الأوجه التي مارستها كل من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، سرعان ما جعلت المغرب يتكبد أولى الهزائم الكبرى منذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ويقبل بإبرام معاهدات لا متكافئة تمس بالمصالح الحيوية لساكنته في سياق عالمي تحكمه الأطماع الاستعمارية. وبذلك أصبحت الأوساط المخزنية وجزء من النخبة المثقفة مقتنعة بضعف جدوى المقاومة وضرورة نهج سياسة إصلاحية للحفاظ على استمرار الكيان، خصوصا وأن عددا لا يستهان به من بلدان العالم الإسلامي، من تونس ومصر إلى قلب الدولة العثمانية بإستانبول، كانت قد سبقت المغرب إلى انتهاج المسار المفضي إلى الإصلاح. وهكذا، فكما مرت هذه البلاد بـ"عصر التنظيمات"، كان على المغرب أن ينخرط منذ نهاية الأربعينيات في اتخاذ مبادرات إصلاحية شملت الميدان العسكري قبل أن تمتد إلى ميادين أخرى مثل الإدارة والاقتصاد والصناعة والتعليم. وواضح أن الغاية البعيدة من الإقدام على هذا التوجه إنما هي محاصرة تغلغل القوى الأجنبية باعتماد نفس وسائل تفوقها. بيد أنه لا بد من الوقوف عند بعض الظواهر الأساسية بهذا الخصوص.

ففي نهاية المطاف، ظلت مبادرات الإصلاح محدودة وسطحية إذ لم تكتسب العمق والانتشار اللازمين لتصبح رافعة من روافع تحديث المجتمع برمته، وذلك على الرغم من تنوعها وامتدادها من جهة؛ ومن جهة أخرى فمما ترتب عن هذه المبادرات أن وُضعت السلطة المخزنية والنخب أمام معضلة يصعب تجاوزها. فكلما انخرطت البلاد في توسيع مجال الإصلاح تقوى النفوذ الأجنبي بها وانقلبت الغاية المتوخاة من تلك المبادرات إلى ضدها. ومن هنا ألحت النصوص المغربية باستمرار على أن ما تعتبره القوى الأوروبية "إصلاحا" لم يكن في أعيُن المغاربة المعنيين سوى مطية لتحقيق المصالح الأجنبية.

وهكذا عاش المغرب في هذه الدوامة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ ظل يتقدم خطوة ويتراجع أخرى في حمأة التنافس الاستعماري الذي بذل المولى الحسن جهده من أجل توظيفه بغية الحفاظ على استقلال البلاد. إلا أن بزوغ عهد التسويات السرية منها والعلنية بين القوات الاستعمارية التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا والقوات الصاعدة مثل ألمانيا وإيطاليا في مستهل القرن العشرين من جهة، واشتداد أزمة البنيات المغربية الداخلية خلال العشرية الأولى من نفس القرن التي سميناها بعشرية القلاقل من جهة ثانية، قد وفرا للدولة الفرنسية فرصة التموقع كأول قوة استعمارية معنية بالشأن المغربي، مع إشراكها لإسبانيا كطرف مهتم بمشاريعها الاستعمارية.

وعلى صعيد آخر، يتبين أنه على الرغم مما يُلصق عادة بالمولى عبد العزيز من سمات تنقيصية تصل أحيانا حد الاستهزاء والاتهام بالسذاجة، فإن عهده قد شهد محاولات جادة لإيقاف المسار الانحداري الذي كان يتهدد المغرب. وفي المقابل، فإذا كانت اللحظة الحفيظية التي تلته قد بعثت الآمال العريضة عند مَنشئها، فإنه سرعان ما اتضح أنها جاءت بعد فوات الأوان، إذ كانت فرنسا قد شرعت في اقتطاع بعض أوصال المغرب قبل قيامها. ومن باب سخرية التاريخ أن يكون المولى عبد الحفيظ الذي قام على أخيه المولى عبد العزيز باسم الجهاد ضد التغلغل الأجنبي في البلاد هو نفس السلطان الذي استنجد بالقوات الفرنسية واستقدمها لفك الحصار المضروب عليه بمدينة فاس من لدن قبائل الأطلس المتوسط. ويبقى أن لعشرية القلاقل هاته أهمية خاصة بالنسبة لما سيلي من الأحداث. فعلى الرغم مما شابها من تقلبات معقدة متداخلة، فإنها قد سمحت للمخزن وللعديد من عناصر المجتمع المغربي بفتح باب التفاوض مع القوتين الاستعماريتين -فرنسا وإسبانيا- في ظروف غاية في الدقة والعسر، وذلك حتى يتجنب المغرب السقوط رأسا تحت نير الاستعمار المباشر مع الحفاظ على بعض مقومات شخصيته القانونية والدينية والثقافية. ومعلوم أن عقد الحماية ينص تبعا لهذا على أن حماية فرنسا للمغرب إنما قامت من أجل إحداث الإصلاحات الضرورية، كما ينص من جهة أخرى على أن إدخال تلك الإصلاحات سوف يتم باسم المخزن المغربي لا غير.

ملاحق

الملحق I

صدى التهديد النابليوني في المخيال المحلي

«وفي هذه السنة [1222/1807-1808] قوي سلطان الفرنسيس، وهو نابليون بنابارطي، وقهر أجناس النصارى وغلبهم ولا بقي مخالفا عليه إلا اللنگليز، وأراد الخروج للمغرب، وأتى بأجناس النصارى للبوغاز وإلى طريفا والخزيرات وصنع قنطرة من اللوح ليقطع عليها ثم خاف من اللنگليز لأنه لم يتفق معه على ذلك وقال إن أردت القطوع للمغرب، سأحرق لك السفن، فإن غلبت فذاك، وإن لم تغلب، فيقتلكم المسلمون وذلك جزاؤكم، فتنهنه ورجع».

الضعيف الرباطي، **تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق أحمد العماري، ص 342.

الملحق II

مقتطفات من مذكرة عرضها جون دراموند هاي، قنصل بريطانيا، على أنظار مولاي عبد الرحمن بن هشام بمراكش في 27 مارس 1855

«الحمد لله وحده،

[...] وسيدنا والحمد لله سلطان في إيالة سعيدة، وهوآيها حسنا وأرضها نفاعة والأودية والمراصي، وأناسها صحاح ذو عقل من الله. ونقول لهم عاقلين حيث نعلم أن أسلافهم القدام بغَرنَطَ وغيرها بثوا العلم بجميع الافاق. والآن يظهر من حالهم الضعف والغُشمة وقل دخول لبيت المال على ما كان عليه قديما حسبما في علمنا.

وأيضا لا يخفى عن سيدنا قلة السكة بالإيالة وضعف الناس، ومن أين هذا الآن؟ إيالة سيدنا متسعة المراحة مثل إيالة الفرنصيص وأكثر من أرض الإنجليز، وأرضها نفاعة كما ذكرنا، ولاكن لا مال لها ولا قوة ولا خير مثل الإيالات المذكورين. والسبب ظاهر، لأن التجارة والملاقات والمعاملات في كل شيء في الأرضين بما أفاء الله على كل أحد من أنواع السلع بالتبديل مع بعضهم بعض جعل الله ذلك سببا لتقوية الإيالات ولظهور المال ولملاقات الناس

مع بعضهم وتزيد المحبة تقوية، ويكون ذلك على القوانين والتسهيل في التجارة دون منع ودون كنطردات وما يشبه ذلك.

[...] وكل من يشكر الكنطردات ومثلهم لسيدنا قائلين في ذلك النفع لبيت المال، فإنهم لا يُعلم سيدنا بضعف ألوف من المساكين الذين كانوا يقتات ويعيش من ذالك وانقطع عنهم ذالك. وألف أناس يدخل على يدهم لبيت المال عشرة من كل أحد هو أفضل من ألف من عند واحد أو اثنان. إلا دفع ألف مرة واحدة يظهر أفضل من عشرة آلاف تقاضيا، ومع أن اثنان أناس يشبعون وألوف يضعفون. والمطلوب من سيدنا أن يقبل منا هذا إذ ليس هو علم منا إنما هو من الفلاسفين والعقلاء الذي بحكمتهم وقوانينهم حتى أغنيت بلادنا، ومرادنا هو الغنآء والقوة لهذه الإيالة مثل إيالتنا.

[...] وسمعنا من أناس لا عقل لهم ولا تجريب في هذا الأمر يقول: «إن وسق الطعام حرام لبر النصارى». وقائل ذلك من قلة عقله، لا ينتبه للكسوة الجديدة الذي عليه كونها عمل يد النصارى. ورأسه الخارج منه هذا الكلام ملتف برزة عمل النصارى. وبعد خروجه من محل القول يذهب لداره يشرب القهوة والأتاي الواردين من بلد النصارى. السكة التي يحرث به الأرض وصفيحة بهآيمه وسيفه ومكحلته، كل ذلك وارد من بلد النصارى. ومن يقل ذلك جاهل ولا عقل له، لأنه يرى أن الله تعالى ينعم على عباده كلها، سواء نصراني مسلم يهودي. لأن الشمس تشرق على الدنيا، والمطر ينزل على المليح والقبيح. وحيث هؤلاء من نعم الله تعالى، فمن يمنع عباد الله من ثمر الله؟

ولمثل هذا القائل، يقال له أن الله تعالى جعل تحت يد سلطانتنا عدد كثير من المسلمين بالهند أربعين مليونا، ولا تمنعهم من نعم الله، والحمد لله إيالتنا كافية بجميع الخيرات. وهذا الكلام منا في الوسق وغيره، محض نصح لإصلاح هذه الإيالة ولنفع فلاحتها وتجارتها. وأما إيالة الإنجليز، فإنه يخرج منها كل سنة أربع ماية مليونا ريالا في السلع الموسوقة منها. وتجارة هذه الإيالة مع إيالتنا شيء ضعيف، ومراد دولتنا هو تكثير التجارة مع هذه الإيالة لنفع بيت المال والتجار ورعية الدولتين.

ونحن لا نخفي عن سيدنا أنه إن استمرت ودامت التجارة على هذه الحالة بهذه الإيالة، فإن رعية الإنجليز لا يبقوا على محبتهم، ووزراينا وديواننا تابعين غرض الرعية. وها أنا سنعيد لسيدنا كلام وزيرنا الأعظم بأمر من سلطانتنا حرفا حرفا، وذلك: «قل لهم أن ما طلبناه من دولة مراكش إلا ما هو لائق وفيه النفع جدا لإيالة سيدنا. لكن بعد نصحنا هذا ومما يعلمه من وقوفنا معهم مرارا وعارفين بمثاله، بحيث إذا لم يقبلوا ما أشير، فإنهم لا يظن بنا في المستقبل أن يروا من جهتنا ما كانوا يروه من الوقوف والنصيحة لقلة الاعتناء بذالك [...]».

133/Public Record Office, F. O. 174

ملاحظة: الأخطاء واللهجة الدارجة واردة في النص الأصلي.

الملحق III

احتجاج المخزن لدى المفوض البريطاني على تسلم أسلحة فاسدة

« الحمد لله وحده

المحب العاقل الناصح الكبلير [الفارس النبيل] الساعي في الخير بين الدولتين العظيمتين منسطر [السفير المفوض لـ]اكرت برطَن [بريطانيا العظمى] الفخيمة المعتبر سار [السيد] جان هي درمنض هي أما بعدَ مزيد السؤال عنك وعن أحوالك ومحبة أن تكون بخير دائما فتصلكم صحبته سبع وسبعون (77) مكحلة [بندقية] بدون توافل ألفيت معيبة من الألف الأول منها وها تقييد شرح عيبها بخط القائد مكلين يصلكم طيه وقد ذكر أن هذه المكاحل إذا استخدمت ستة أشهر تصير شْظاية لا تصلح لصالحة ويؤيد ما قاله ويصححه كون العسكر إنما باشر بها تعلم الحرب في أيام قلائل وظهر فيها العيب فإذا خرج بها للحركة وباشرت الحروب لم يبق فيها فائدة وهذا العدد (77) المعيب منها أُلفي فيما دُفع من الألف منها للعسكر ولو دُفع له الألف كله لأُلفي فاسدا جله وأعظم عيب فيها لا دواء له هو ما أشار إليه القائد مكلين في التقييد المذكور من أن جِعابها من عينات شتى بعضها على قدر القرطوس المجلوب لها وبعضها أوسع منه وبعضها أضيق مع أنك كنت أشرت لنا مرارا بجعل عُدة العسكر من عينة واحدة وعلى نسق واحد وأكدت علينا في ذلك وبينت لنا ما في جعلها له من عينات مختلفة من الاختلاط وأشرت لنا بشراء هذه العدة لأجل أنها من عينة واحدة وعملنا بإشارتك في ذلك فإذا به وجدناها من عينات شتى مختلفة وعلى كل حال فحين تنظرون المعيب (77) منها المذكور وتقلِّبونه أعلمونا بما أنتجه تقليبكم له وختم في 19 رجب 1295 [19 يوليوز 1878]، موسى بن أحمد لطف الله به ».

Public Record Office, F. O. 174/89

الملحق IV

رد المخزن المغربي على ملاحظات الإنجليز المرفوعة إلى جون دراموند هاي بشأن مسألة الرق في المغرب

« الحمد لله،

[...] فاعلم أيها المحب [...] أن التصريح بترك تمليك الرقيق لا يمكن لما فيه من عدم التعرض [من قبل السلطان] لهدم أركان الشرع. ولا شك أن شهرته ينشأ عنها ما ينشأ من الرعية وعلماء الدين أكثر وأكثر. ونبين لك أن ملكية العبيد والإماء ليست مبنية على استجلاب منفعة المال في خدمتهم، وإنما هي مؤسسة على أنهم يصيرون بمنزلة الحريم في مناولة ما لا يمكن

للحريم تناوله بداخل الدور وبخارجها من الحجاب الذي هو متمكن في طباع المدن. ومع ذلك، فلا فرق بينهم وبين الحريم في جميع أحوالهم تحفظا عليهم لا في مأكلهم ولا في ملبسهم. ودليل ذلك واضح لا يكاد يخفى عنك، فهل رأيت أو سمعت بعبد أو أمة أخرجت من دار في وقت الغلاء أو فرط فيهم سيدهم؟ والأحرار كثيرا ما حصل لهم الضرر من المسغبة، ويقع التفريط فيهم، ولا يجدون من يبالي بهم مثل المبالات بالرقيق. وربما يسلّم الضعفاء في أولادهم حتى يطلبوا لهم الرقّية مثلما هو واقع في بعض الأوروبا، ويسلمون فيهم بالدراهم بقصد ما لا يرضي. والرقّية عندنا مخالفة لذلك، لأن الأمة إذ ولدت من سيدها صارت بمنزلة الحرة، وولدها يرث بحكم الشرع [...] وأما ما ذكرته نقلا عن الكوازيط من كون الأولاد الصغار يجلبون من السودان بقصد الخصاء، فقد استغربنا كل الاستغراب، وما سمعنا قط بأحد فعله، فضلا عن رؤيته. وتعجبنا كثيرا من اتساع سماعك له، مع أن المخصيين بالأرض الأجنبية عن هذه الجهة لا يردون إلا من المشرق، وسفرهم يكون في البحر بمراكب الأجناس، والواصل منه للمغرب أقل القليل، ولا يصلحون إلا لأبواب المملكة، ولا يكونون إلا في المراتب الكبيرة مثل حجابة الباب العالي وأمانة المال والحريم، وأولاد الملوك يهابونهم. وأما تفريق الأم مع ولدها فيمكن أن يقع وقوعا قليلا، ولكنه منهي عنه، ولا موافقة فيه مع الشرع ما دام الأولاد في سن الصغر. وأما إذا كبروا وصلحوا للتزويج، فلا تعرض في ذلك، مثل البنت إذا صلحت للزواج فإنها تفارق أباها كما هو في جميع الآفاق. وعليه، فها نحن نرفع الأمر لسيدنا أعزه الله ليقع التنبيه على ترك ما هو مخالف للشرع. وأما ما أشرت إليه من قصر السمسرة على عين الأجناس، فنطلع به علم سيدنا أيده الله ليقضي فيه بنظره السديد. وعلى المحبة والسلام، في 2 ربيع الثاني عام1301/[31 يناير 1884] ». النائب السلطاني بطنجة، محمد بركّاش.

107/Public Record Office, F.O. 174

ملاحظة: الأخطاء واللهجة الدارجة واردة في النص الأصلي.

الملحق V

التصور المغربي لعدم ملاءمة المقترحات الإصلاحية الغربية

[علل الوزير فضول غريط رفض المخزن المركزي لسلسلة من المقترحات الأوروبية الهادفة إلى مراجعة معاهدة 1856/1273 بالعبارات التالية] : « [...] لكن هذه الإيالة لا تقاس على غيرها من الإيالات في التبديل في الداخل والخارج، لكون هذه الإيالة لازالت على حالها من التبربر وعدم التمدن. وتدريبها [؟] يكون شيئا فشيئا بالاختبار المعهود. وأما دفعة واحدة، فإن طباعهم تنفر منه حيث لم يُعهد ولم يُولف. وتلك الإيالات [الغربية] أدركت الغاية في التمدن. وكل من استُشير من عُرفاء هذه الإيالة وكبرائها وأعيانها في الأمور المقترحة في الشروط

المذكورة، يشير بأنها لا تعود بالخير على هذه الإيالة، ونفعها يكون قاصرا على غير هذه الإيالة. وصمموا على ذلك واستدلوا عليه بأدلة واضحة مقبولة لا يختلف فيها اثنان. وأهل كل إيالة أعرف بما فيه صلاحهم من ضده [...] ».

(رسالة محمد المفضل (فضول) غريط إلى دراموند هاي، فاتح شوال 3/1303 يوليوز 1886، الخزانة العامة بتطوان،المحفظة 46/الرسالة 21).

الملحق VI

الظهير الخاص بتقنين الطباعة ومراقبة المطبوعات

يعلم من شريف كتابنا هذا أعز الله أمره، وخلد في الصالحات ذكره، أننا بحول الله وقوته كلفنا خديمنا المحتسب محمد بن حفيد الشامي، بحرفة المعلمين الذين يطبعون الكتب العلمية بفاس المحمية من كل بأس، وتفقد شغلهم وعملهم فيها على أن يلزمهم التمشي في ذلك على شروط مخصوصة ووجوه منصوصة.

منها أن لا يطبعوا لأحد كتابا إلا بعد إتقان صنعته وجودتها.

ومنها أن يبالغوا في تصحيح أصله على يد المصححين والعارفين بالفن المطبوع كتابه، بحيث لا يكون في النسخ المطبوعة محو ولا حذف في الحروف والكلمات ولا لحن في الألفاظ والتراكيب.

ومنها أن لا يزيدوا على العدد الذي أوجروا عليه نسخة: لا لهم ولا لغيرهم ممن عدا المؤجر.

ومنها أن لا يطبعوا لأحد كتابا تقدم طبعه إلا بعد مضي عامين اثنين من تاريخ طبعه.

ومنها أن لا يقبلوا المؤاجرة على طبع كتاب إلا بعد أن يعلموا به القضاة، خشية أن يقدموا على طبع ما لم يأذن الشرع فيه.

كما نأمره أن يلزم المشترين الذين يروجون في بيع الكتب بحوانيت الأسواق عدم شرائها من المعلمين المباشرين للطبع. بحيث من وجد بيده من المعلمين أو المشترين المذكورين نسخة من الكتاب المطبوع، أو نسخ على خلاف الشروط المذكورة، يعاقب العقاب الشديد، ويحاز ما وجد بيده من النسخ لجانب المخزن مجانا، وترفع يده عن طبع الكتب، لتبقى حرفة المطبعة التي هي آلة انتشار العلم، متقنة العمل مصونة الجانب من عوارض الخلل، فعلى المكلف المذكور أن يتحرى الصواب في ذلك، وأن يقف فيه عند الحد ولا يتعداه.

صدر أمرنا المعتز بالله، في 4 رمضان المعظم عام 1314 [7 فبراير 1897] .

المنوني، **مظاهر**، 310/I.

الملحق VII

مقتطف من الظهير الخاص بإحداث الترتيب العزيزي

« شرح الله صدرنا لترتيب قواعد سياسية وقوانين بحفظ المصالح وافية وفي رفع الضرر كافية على الوجه الذي يعود نفعه على بيت المال الموفر بالله وعلى جميع رعيتنا المحوطة بالله وهو توظيف مقدار محصور يكون منكم إعطاؤه سنويا على أنواع البهائم والمواشي وعلى مزارع الحرث والبحائر والسواني وكذلك الأشجار على اختلاف أنواعها وتفاوت منافع ثمارها [...] ويكون حكم هذا العطاء عام الاعتبار في سائر القبائل والأقطار بحيث يستوي فيه المشروف والشريف والقوي والضعيف وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو نحوه يكون فيه كسائر الناس بحيث لا يستثنى أحد من شمول هذا الضابط وعموم هذا القياس وذلك منا ارتكاب لما له أصل في الشرع من نوع السياسة العادلة التي تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتكشف الضرر عن الرعية ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية [...] وها نحن عينا حملته من الأمناء والعدول الواردين عليكم لمقابلة هذا الترتيب في قبيلتكم وكلفناهم بإحصاء جميع ما عند كل واحد منكم من الأنواع المشار إليها ليكون العطاء المفروض كل سنة على نحو ما رتبناه عليها ومن أخفى من متاعه شيئا ولم يُطلع عليه المكلفين ثم ظهر بسبب البحث الذي من ورائه فإنه يعاقب بسلبه من جميع ما ستره بإخفائه وأما العامل فلم يبق له سبيل على فرض شيء عليكم أو قبض شيء منكم ولو قلامة ظفر لأننا عينا له ما يكون يقبضه راتبا من بيت المال عمره الله على أن لا يعود لمد اليد في متاع أحد من القبيلة أو يتطاول لأخذ شيء بطمع أو حيلة [...]».

من رسالة سلطانية مؤرخة بـ 13 جمادى الثانية 1319 [27 شتنبر 1901] إلى "إيالة القائد إسماعيل بن عدِّ الرسموكي".

من وثائق الخزانة الحسنية (أوردها علي بنطالب، **آثار الضغط الجبائي في تطور العلاقات بين المخزن والقبائل**، رسالة مرقونة، كلية الآداب ، الرباط 2003-2004، ص 348).

الفصل التاسع

الحماية : الغزو والمقاومة والتحولات

مقدمة

بالرجوع إلى الأوضاع العامة الداخلية للمغرب في مطلع القرن العشرين، أول ما يلاحظ أن تدهورها قد ساهم بجانب الضغط الفرنسي المتزايد على المستويين العسكري والسياسي في النيل من كل أشكال المقاومة والمراوغة التي كان المخزن يلجأ إليها درءا للهيمنة الاستعمارية. وهكذا، ومع أن المولى عبد الحفيظ قد بويع لقيادة الجهاد ضد الغزاة، إلا أنه لم يلبث أن وجد نفسه مضطرا كسلطان إلى التوقيع على معاهدة الحماية يوم 30 مارس 1912 [1].

وإلى حدود هذه الفترة، كانت فرنسا قد آثرت الاستعمار الإدماجي على الأخص في توسعها عبر العالم، وهو استعمار يبدأ بالسيطرة على الأرض ليردفها بالتأطير القانوني قبل أن يمر إلى الاستيطان البشري. على أن هنالك استثناءات قليلة لهذه الخطة، خاصة بالهند الصينية (أنام – كامبوديا – كوشنشين – اللاووس – طونكين) والشمال الإفريقي (تونس). فبالنسبة لهذا البلد الأخير، لاحظ جول كامبون (Jules Cambon) في سنة 1885، أي بعد مرور أربع سنوات على التوقيع على معاهدة الحماية، أن هذا النظام قد جعل فرنسا تمسك بزمام الأمور في هذا البلد أكثر مما كان عليه الوضع في الجزائر بعد مرور خمس وخمسين سنة على الاحتلال. أما تجربة ݣاليينى (Gallieni) في طونكين ومدغشقر، فممَّا لا شك فيه أنها أغنت السجل الاستعماري الفرنسي، وأثرت في هوبير ليوطي (Hubert Lyautey) كفاعل متميز وشاهد يقظ سوف يعيَّن حاكما للمغرب فيما بعد.

وكما هو الشأن بالنسبة للمقابل الإسباني، فإن نظام الحماية الفرنسية في المغرب يُعَدُّ نوعا من الاستعمار الذي حرص أصحابه على عدم إدماج المؤسسات المحلية توفيرا للتكلفة

1 انظر عقد الحماية، تعريب قدور بن غبريط، مديرية الوثائق الملكية، الرباط، وثيقة غير مفهرسة.

المادية والبشرية وإنما عمدوا، على العكس من ذلك، إلى التعامل مع النخب المحلية فحكموا بواسطتها تحت إشراف ممثلي الميتروبول. ومع أن هذه النخب قد احتفظت بجنسيتها الأصلية ومعظم مؤسساتها التقليدية، فإنها اضطلعت بتدبير مختلف مرافق الحياة العمومية باستثناء بعض القطاعات الحساسة مثل الدبلوماسية والجيش. ويتضمن هذا النوع من الإدارة غير المباشرة بعض أوجه الشبه مع النظام الذي سبق للبريطانيين والهولنديين أن نهجوه في آسيا، وهو المعروف بالحكم غير المباشر (Indirect Rule).

ولما كانت فرنسا هي رأس الحربة بالنسبة لاستعمار المغرب، فإنها اضطرت على مضض إلى التخلي لإسبانيا عن بعض مناطق النفوذ كما اضطرت بعد ذلك إلى الاعتراف بالنظام الدولي لمنطقة طنجة. وفي ظل هذا التنوع، سوف يعيش المغرب تحولات عميقة استغرقت عدة عقود وشملت جوانب كثيرة من حياة المغاربة إن لم تكن قلبتها رأسا على عقب أحيانا. وهكذا، سيعرف المجال الترابي المغربي تحولات جذرية ستغير مواصفاته على مستوى المساحة والحدود كما ستكشِف عن مختلف موارده الاقتصادية السطحية منها والباطنية. أما البنيات الاجتماعية والديموغرافية، فإنها ستسجل تحولا عميقا لن يطال الساكنة في علاقتها بالمستعمر فحسب وإنما سيؤثر في علاقتها بذاتها كذلك. وقد ظهرت ملامح هذا التحول بارزة بعيد الاستقلال كما سوف نعرض إلى ذلك. تُرى كيف كانت بنيات الحكم والتسيير محليا وعلى صعيدي الجهة والمركز بالنسبة لهذا المجتمع التقليدي؟ وما هي الردود التي ترتبت عن الاتصال المباشر بين المغاربة والإدارة العصرية الحديثة العهد؟ ثم ما هو أثر هذه الإدارة نفسها على تدبير شؤون دولة ما بعد الاستقلال؟

من المؤكد أن المغرب قد انخرط عمليا وبشكل غير متكافئ في مسلسل التحديث. ومما لا شك فيه أن هذا المسلسل قد سخِّر لخدمة المستعمر بالدرجة الأولى. يبقى أن عملية الاحتلال لم تكن نزهة بالنسبة للغزاة. ذلك أن المغاربة قد قاوموا كلا من القوات الفرنسية والإسبانية مقاومة شديدة اتخذت أولا شكل مقاومة قبلية مفككة سوف تتطور إلى حركة سياسية وطنية حضرية خلال الثلاثينيات والأربعينيات لتنتهي بمزاوجة النشاط السياسي والعمل المسلح قبل أن تخلص إلى استقلال البلاد سنة 1956.

الغزو والمقاومة

الحماية وتمزيق رقعة البلاد

إقامة نظام الحماية

تُستهل المعاهدة الموقعة بفاس بتاريخ 30 مارس 1912 بديباجة تقدم النظام الجديد – وكانت فرنسا قد عملت على إرسائه منذ أن أوشكت على استكمال غزو الجزائر وبسط نفوذها على تونس – على أنه نظام وقع الاتفاق عليه مع السلطان وأنه يُسَوِّغ إدخال إصلاحات كفيلة بضمان التطور الاقتصادي للبلاد وتوطيد « السكينة الداخلية والراحة العمومية ». وقد كان التوجه نحو هذا النموذج واضحاً منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد توفرت للفرنسيين، في هذا الصدد، أسباب للنجاح لم تكن متوفرة لمنافسيهم، لا سيما منهم الألمان والإيطاليون، بل والإسبان أنفسهم، رغم مضي قرون على احتلال هؤلاء لمدينتي سبتة ومليلية. ولتحقيق أطماعهم التوسعية واستكمال وحدة شمال إفريقيا ووضعها تحت رايتهم، فإنه كان من السهل عليهم استغلال المستعمرة الجزائرية كقاعدة إستراتيجية للتدخل من الشرق مستفيدين في ذلك من الغموض السائد بالنسبة لتعيين الحدود الجزائرية المغربية منذ سنتي 1844-1845، أي منذ معاهدة لالّة مغنية وذلك بسبب غياب رسم دقيق لهذه الحدود، مما مكن من اقتطاع أجزاء مهمة من التراب المغربي. يضاف إلى هذا تلك المكانة الهامة التي احتلتها الشركات التجارية الفرنسية ووكالاتها في اقتصاد البلاد مع تزايد عدد المواطنين الفرنسيين وغيرهم من الجزائريين الذين كانوا يُعتبَرون من جملة الرعايا الفرنسيين[2].

وقد ساهم في اتساع النفوذ الفرنسي ذلك التزايد في أعداد الأهالي التابعين للسلطات القنصلية الفرنسية، من مسلمين ويهود، بحكم ما كانت تمنحه لهم هذه القنصلية من بطاقات الحماية وشهادات التجنيس. ومما ساهم في تقوية هذا النفوذ أيضا سلوك البعثة العسكرية الفرنسية القائم على التدخل خلال عهد المولى عبد الحفيظ نفسه ومعارضة فرنسا لكل إصلاح جبائي، سواء في عهد المولى الحسن أو في عهد المولى عبد العزيز بالإضافة إلى تهديداتها المتكررة باللجوء إلى استعمال القوة والقيام بإرسال السفن الحربية إلى المياه الإقليمية المغربية في إطار استعراض الإمكانيات البحرية للضغط من أجل الإسراع بتلبية المطالب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن سياسة القروض كانت أداة فعالة بيد الفرنسيين استعملوها لخنق المخزن، وذلك بفضل تواطؤ الحكومة الفرنسية مع بنك باريس والأراضي المنخفضة (Banque de Paris et des Pays-Bas).

2 للمزيد من التفصيل انظر الفصل الثامن.

لقد كان اختيار فرنسا لتطبيق نظام الحماية على المغرب بدل إخضاعه لنظام المستعمرات أمراً بديهيا يفرض نفسه، وذلك راجع إلى الخصوصيات التاريخية والجيوسياسية والبشرية للمغرب كما هو راجع إلى الظروف الناتجة عن حدة التوترات التي أثارتها "المسألة المغربية" على الصعيد الدولي، وهي توترات كادت أن تؤدي مرتين اثنتين – وذلك في سنتي 1905 و1911 – إلى اندلاع مواجهات عسكرية بين سائر الأطراف. لقد كانت فرنسا تسعى إلى التوصل إلى نوع من التوافق مع السلطان والمخزن ليتم الغزو والاحتلال باسم السلطان بغية تخفيف التكلفة مع التقليل رسميا من شأن المقاومين المغاربة ليصبحوا مجرد "منشقين" تمسكوا بروح الفوضى التي كانت تعم البلاد من قبل. وفي نفس الوقت، لم يكن للدولة الحامية أن تنسى أبدا تلك الاتفاقيات التي كانت تربطها بالإنجليز والإسبان، ولا أن تغفل مقتضيات مؤتمر الجزيرة الخضراء التي تؤكد على سيادة السلطان؛ كما لم يكن لها أن تتجاهل المنافسة الحادة التي كانت تضعها في مواجهة آخر من التحق بالمشهد الاستعماري من الألمان الراغبين في فرض أنفسهم عسى أن ينالوا نصيبهم من استغلال الموارد الطبيعية للبلاد على الأقل.



109. السلطان المولى عبد الحفيظ

وعلى هذا الأساس، فإن الجنرال ليوطي – باعتباره أول مقيم عام فرنسي – لم يفتأ يردد منذ وصوله إلى فاس، في مايو 1912، أن النظام الجديد يجب أن يقوم على التعاون الوثيق بين السلطات الفرنسية المدعوة إلى ممارسة وظائف المراقبة، من جهة، وبين السلطان والمخزن وأعوانه مِمَّنْ احتفظوا بمهامهم الاعتيادية، من جهة أخرى.

وكان المقيم العام يبرر ذلك بمقتضيات المادة الأولى من معاهدة 30 مارس 1912 التي تنص بالحرف الواحد على أن « النظام [المزمع تطبيقه نظام] يحترم حرمة جلالة السلطان وشرفه العادي، وكذلك الحالة الدينية وتأسيساتها [مؤسساتها] والشعائر الإسلامية، وخصوصا تأسيسات [مؤسسات] الأحباس. كما يكون هذا النظام محتويا على تنظيم مخزن شريف مضبوط » (انظر الملحق رقم I، المادة الأولى). كما أن المعاهدة المذكورة قد نصت من جهة أخرى على قضية إجراء مفاوضات بين فرنسا وإسبانيا من أجل المحافظة على مصالح هذه الأخيرة الناشئة «من حالتها الجغرافية ومستعمراتها الأرضية الكائنة بالساحل المغربي ».



110. معاهدة الحماية بفاس، 1912 (الترجمة العربية)

مناطق الاحتلال الإسباني

إن الأوفاق والمعاهدات الدولية التي كانت وراء تحديد خريطة المغرب الاستعمارية، ولا سيما الاتفاق الودي لسنة 1904، قد ألزمت فرنسا بقبول إسبانيا كشريك استعماري في المغرب مع التنازل لها عن مناطق معينة لممارسة سيطرتها ونفوذها، دون أن يترتب عن ذلك مساواة وتشابه في الوضعية الاستعمارية للدولتين في المغرب. ذلك أن وضعية إسبانيا خلال الفترة الاستعمارية قد اختلفت اختلافا واضحا عن وضعية فرنسا لعدة اعتبارات سياسية وقانونية وجغرافية منها:

– أن إسبانيا اضطرت إلى قبول وضعية استعمارية محدودة كانت المبادرة تعود فيها بالدرجة الأولى إلى فرنسا التي وقعت مع السلطان معاهدة الحماية، مما أتاح لها توسيع مناطق نفوذها بالمغرب وتقليص مجالات النفوذ الإسباني إلى أبعد الحدود.

– أن الوضع القانوني الإسباني في المغرب استُمد أصلا من معاهدة الحماية نفسها، حيث خولت المادة الأولى منها لفرنسا صلاحية مفاوضة الدولة الإسبانية لتحديد الدور المنوط بها.

– أن تلك المفاوضات تمخضت عن اتفاق 27 نونبر 1912 الذي حدد طبيعة المسؤوليات التي أنيطت بإسبانيا، وكذا المناطق الخاضعة لنفوذها. وهو في جوهره يكرر ما أقرته معاهدة فاس حول مقتضيات تدخل إسبانيا في المغرب من محافظة على الأمن والنظام، وطبيعة الإصلاحات المتعين إدخالها في مختلف المجالات، مع التشديد على خضوع تلك المناطق لسيادة السلطان وعدم إمكانية التصرف فيها تلقائيا لا بالتملك ولا بالتخلي.

لقد أثار هذا الاتفاق نقاشا سياسيا وقانونيا كبيرا بين الدولتين الموقعتين. وترتب عن ذلك خلاف حول صلاحيات الخليفة السلطاني بتطوان ودرجة استقلاليته عن السلطان. وإذا كان احتلال المغرب قد جمع فرنسا وإسبانيا خلال عهد الحماية، فإن ذلك لم يمنع من بروز اختلافات جوهرية بين النظامين الاستعماريين. فبينما كان لفرنسا امتياز يتمثل في بسط سيطرتها على جزء واحد ومتجانس من المغرب، مما مكنها من وضع سياستها الاستعمارية حيز التطبيق في ظروف أفضل مع سن تشريعات منسجمة موحدة، فإن نصيب إسبانيا قد تمثل، على العكس من هذا، في مناطق فقيرة متباعدة أو معزولة، مما فرض عليها انتهاج سياسات متنوعة مع اعتماد قوانين متباينة، زادت من متاعبها، خصوصا وأنها كانت تحتل ثلاثة أنواع من المناطق بالمغرب:

– منطقة النفوذ: وهي قسمان، المنطقة الخليفية في شمال المغرب، ومنطقة طرفاية في جنوبه.

– مناطق "السيادة": وهي تلك الثغور والجزر التي كانت تحتلها إسبانيا في المغرب قبل عهد الحماية، وتشمل مدينتي سبتة ومليلية وجزر النكّور وكبدانة وبادس، وانضافت إليها لاحقا منطقة سيدي إفني.

- المستعمرات: وتشمل المنطقة التي تمتد أساسا من الساقية الحمراء إلى وادي الذهب.

وكما تضمنت المادة الأولى من معاهدة الحماية مقتضيات ترمي إلى تذليل الصعوبات المحتملة مع إسبانيا، فإنها نصت من جهة أخرى على إجراء مفاوضات مع كل القوى المهتمة بمصير طنجة، إذ اشترطت بالنسبة لهذه المدينة أن «تبقى على حالتها الخصوصية المعترف لها به [بها]، والذي من مقتضاه يتأسس نظامها البلدي».

نظام طنجة الدولي

ثمة عاملان رئيسيان تحكما في الوضعية الاستعمارية لطنجة إبان فترة الحماية: الأول يكمن في دور المدينة الدبلوماسي المتمثل في احتضانها لمقرات الهيئات الدبلوماسية، والثاني يتعلق بموقعها الإستراتيجي المطل على بوغاز جبل طارق، على مقربة من أوروبا. فجميع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة برسم الخريطة الاستعمارية للمغرب، بما فيها الاتفاقية الودية لسنة 1904، ثم معاهدة فاس، وبعدها الاتفاقية الفرنسية الإسبانية بتاريخ 27 نونبر 1912، قد أكدت على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة طنجة وضرورة تمتيعها بوضعية ونظام خاصين، وهو الأمر الذي تفاوضت في تفاصيله الدول المعنية باستعمار المغرب مع قيام نظام الحماية، ونعني فرنسا وإسبانيا، ثم بريطانيا. لقد شرعت هذه الدول في إجراء مشاورات فيما بينها، أولا في العاصمة البريطانية أواخر سنة 1912، ثم تواصل بعد ذلك عمل اللجان المختصة في العاصمة الإسبانية في مارس 1913، في محاولة للتوصل إلى حل وسط. إلا أن تباين المواقف واختلافها حول القضايا المتعلقة بسيادة السلطان على المنطقة، والتمثيلية داخل الأجهزة الدولية، وكذا اندلاع الحرب العظمى، قد حالت كلها دون التوصل إلى اتفاق حول النظام الخاص بمنطقة طنجة.

وقد استغلت كل من فرنسا وإسبانيا فشل تلك المفاوضات كما استغلت الظرفية الدولية، للمطالبة بضم منطقة طنجة، حيث قامت الدولتان بشن حملات دبلوماسية واكبتها حملات صحافية. وقد كانت لهذه الوضعية انعكاسات سلبية على اقتصاد المدينة وعلى مصالح القوى الاستعمارية، مما دفع بالأطراف المعنية إلى استئناف المفاوضات في يونيو 1923 في لندن، ثم بعد ذلك في باريس، حيث تم التوقيع في 18 دجنبر 1923 على معاهدة تؤسس لنظام طنجة الدولي، الذي أكد مبدأ حياد تلك المنطقة وسيادة السلطان عليها.

الفرنسيون والإسبان على محك الواقع المغربي

أحداث فاس (أبريل 1912)

تحتل أحداث مدينة فاس مكانة هامة في تاريخ المغرب المعاصر. ولئن كانت الصحافة الفرنسية في ذلك الوقت، وكذلك الكتابات التاريخية الاستعمارية، قد وصفتها بـ«الأيام الدامية لفاس»، فإن الوطنيين المغاربة من أمثال محمد الفاسي نعتوها، فيما بعد، بـ«انتفاضة

فاس». ومرد ذلك إلى طبيعة الثورة التي وقعت في عاصمة البلاد، بعد ما يقرب من أسبوعين على فرض معاهدة الحماية على السلطان المولى عبد الحفيظ من جهة، ومن جهة أخرى إلى انعكاسات هذه الثورة على تصور الجنرال ليوطي لـ"السياسة الأهلية" التي كان عليه أن ينتهجها لتوطيد السيطرة الفرنسية بأقل تكلفة.

تندرج الثورة التي هزت مدينة فاس بين 17 و21 أبريل 1912 ضمن سياق عام من التدهور المستمر. فقد بات من الواضح فعلا بالنسبة لغالبية المغاربة، كما سبق أن رأينا، أن "سلطان الجهاد" الذي بويع في مراكش سنة 1907 من أجل القيام بتحرير الأراضي المحتلة من قبل القوات الفرنسية (وجدة والشاوية)، ومطالبة القوى الكبرى بإلغاء مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906) بدون قيد أو شرط، لم يعد قادراً على تحقيق الآمال المعقودة عليه. كانت هذه الثورة تعبيراً عن الاحتجاج ضد تخلي المولى عبد الحفيظ عن شروط بيعته وتنازلاته أمام الضغوط الأجنبية المتمثلة في توقيعه على قروض جديدة مع فرنسا، وهيمنة هذه الأخيرة على تدريب الجيش، وتجاوزات كبار القواد الذين ساعدوه في الوصول إلى الحكم ؛ مما أدى إلى قيام حكومة متمردة في مدينة مكناس سنة 1911 نُصِّب على رأسها سلطان جديد هو مولاي الزين الذي كان محاطاً بصدر أعظم هو عقا البويدماني ووزير للخارجية هو أحمد مكوار. إلا أنه سرعان ما تم القضاء على السلطان الجديد من قبل أرتال عسكرية فرنسية استقدمت على عجل من فاس، حيث كانت قد تدخلت قبيل ذلك انطلاقا من الشاوية، بقيادة الجنرال موانيي (Moinier).

وفي فاس نفسها، بلغ التوتر مداه في بداية ربيع 1912، إذ لم تنس المدينة قط ذلك "الضغط" الذي استعمله الفرنسيون غداة التوصل إلى الاتفاق الودي (أبريل 1904)، وما نتج عنه من "تخلي" بريطانيا عن التزاماتها إزاء المغرب، لتفرض بذلك فرنسا "إصلاحات" تشبه كثيراً نظام الحماية الفعلي (سفارة سان روني طايانديه، Saint-René Taillandier). كما ظلت مدينة فاس تستحضر الغليان الذي انفردت به في ما بين 1906-1907، والشروط التي حاولت فرضها على المولى عبد الحفيظ سنة 1908 عند إعلان بيعته، والعداء الذي ظلت تكنه للقواد الكبار المحيطين بالسلطان والمتسلطين عليه، بحيث عمَّ الانزعاج كلاً من فئة الأعيان من سكان المدينة القديمة – باستثناء العناصر المستفيدة من بطاقات الحماية وشهادات التجنيس الفرنسية – وعامة الناس والقبائل المجاورة.

وعلى إثر تأكد التوقيع على معاهدة الحماية، عمَّ الذعر بين السكان، واعتبر ذلك لتوّه نوعاً من "التسوية" التي تخلى بموجبها المولى عبد الحفيظ عن حقوق المغرب. ولتفادي استفحال الغليان الشعبي، أمر السلطان بتلاوة رسالة في المساجد استهجن فيها تصرف أولئك الذين يندّدون بالمعاهدة. وقد حاول أن يبرر في هذه الرسالة لجوءه إلى قوة أجنبية، مؤكداً أنها الوسيلة الوحيدة الممكنة أحيانا لتنفيذ الإرادة الإلهية. كما توجه بكلام حاد إلى

فئة التجار، وبخاصة المحميين منهم، وذلك لما تبين له من عدم تقديرهم لعواقب ما انساقوا إليه من العداء والغليان المفرط.

إلا أن شرارة الانتفاضة لم تأت مباشرة من العناصر التي يتهمها السلطان، وإنما انطلقت من بين عساكر المخزن الذين تمردوا أول الأمر. فقد كانوا مستائين من الإجراءات التأديبية الجديدة التي كان يفرضها عليهم المدربون الفرنسيون لاستعجالهم إنشاء وحدات نظامية قوامها 000 15 رجل. ولذلك أطلقت طوابير العسكر العنان لغضبها وأعلن رجالها تمردهم في قصبة الشراردة، وقتلوا سبعة عشر ضابطاً وضابط صف. وبعد ذلك زحفوا نحو حي الدوح، مقر إقامة السفير الفرنسي رينيو (Regnault) وبعثته. كما حاولوا عبثاً اقتحام القنصليات ومكاتب البريد ووكالات الشركة المغربية (الكبانية المغربية، la Compagnie Marocaine) والقرض العقاري للجزائر (Crédit Foncier d'Algérie) بهدف الاستيلاء عليها. هذا وإذا كانت هذه الطوابير قد اضطرت إلى التراجع مؤقتاً أمام القوات الفرنسية التي تصدَّت لها، فإنها قد حاولت منع وصول الأرتال العسكرية التي كان الجنرال برولار (Brulard) المرابط مع قواته بجنوب المدينة منذ سنة 1911، يحاول إرسالها انطلاقا من معسكر ظهر المهراز، بعد تلقيه إخبارية بواسطة البرق.

لقد كان الهدف الأساسي لما أقدم عليه الثوار هو العمل على منع وصول تلك الإمدادات إلى حي الدوح، فاتجهوا جميعا نحو حي اليهود (الملاح) ثم التحق بهم حشد من العامة القادمين من المدينة القديمة وفاس الجديد وخاصة منهم زوجات الجنود المتمردين وخليلاتهم المتضررات من الاقتطاعات الدورية التي فرضت على أجور العسكر بدعوى مصاريف ''الوجبة المعتادة''، وهي ما يقدم لهم من طعام بعين المكان. وبعد دخولهم هذا الحي، اتخذوا من سطوح المباني مكاناً لتصويب بنادقهم نحو مختلف الفرق العسكرية من الرماة الجزائريين والتونسيين والسنغاليين الذين كانوا يحاولون التسرب من الأزقة السفلى في اتجاه المدينة العتيقة. وفي النهاية، استطاع القصف المدفعي المكثف – انطلاقا من مرتفع ظهر المهراز – شل قدرة المتمردين وسمح بفتح ممر نحو حي الدوح. وقد نتجت عن ذلك أيضاً خسائر فادحة في صفوف سكان الملاح، وكذا في صفوف المنتفضين، فأضحى الحي عرضة للنهب والسلب في نفس اليوم، واليوم الموالي، وهو يوم خميس، أي يوم السوق الأسبوعي الذي اعتاد فيه سكان القرى المجاورة القدوم بكثرة إلى المدينة.

وعلى هذا الأساس، وعلى إثر وصول الجنرال موانيي من مكناس على رأس إمدادات عسكرية فرنسية استقدمت على عجل، قرَّر القضاء على تلك الانتفاضة تخوفا منه من أن تتخذ بعدا وطنيا. فكان أن تأتى له ذلك ابتداء من 22 أبريل بفضل تفوق قواته في العدد والعتاد، وأعلن حالة الطوارئ بناء على القانون الفرنسي لـ 9 غشت 1849. ومما يفسر تمكن الجنرال موانيي من استعادة السيطرة على الوضعية تأسيسه لمجالس حرب وتهديده

بقصف المدينة العتيقة وتدميرها ونشره الذعر عن طريق الإعدام بدون محاكمة وتجريده السكان من السلاح وإلزامهم بأداء غرامة حربية قُدِّرت بـ 000 500 1 بسيطة حسنية، وكذا بسبب تعليقه الفعلي لكافة الامتيازات الأجنبية وسحبها من أصحابها.

وهكذا فقد كانت الحصيلة ثقيلة بالنسبة لكل من السكان المسلمين بمدينة فاس ومن تسلل إليها بعد الانتفاضة من الجنود الثائرين ورجال القبائل. فلقد خلف ذلك القمع أكثر من ألف قتيل من بينهم مقابل 63 قتيلاً في صفوف العسكريين والمدنيين الفرنسيين. أما اليهود الذين ذهبوا ضحية القصف والسلب والحرائق الناتجة عن استعمال قذائف المللينيت الاشتعالية، فقد بلغ عددهم 51 قتيلا و72 من الجرحى. وقد بقيت ذاكرتهم الجماعية منذ ذلك الوقت مطبوعة بما أطلقوا عليه اسم "التريتيل" أي السلب والنهب.

حلول الجنرال ليوطي بالمغرب وخلع السلطان المولى عبد الحفيظ

أبانت أحداث فاس عن العديد من الهفوات السياسية والعسكرية من الجانب الفرنسي. من هنا كان تعيين الجنرال ليوطي مقيما عاما في المغرب وتكليفه بمهمة تدشين سياسة جديدة كفيلة بإعادة الهدوء للبلاد. وبمجرد حلوله بفاس في 24 مايو 1912، أمسك بزمام الأمور معتزما تطبيق سياسة تختلف عن تلك التي نهجتها فرنسا في الجزائر. لقد كان ليوطي تلميذا لگالييني ومعجبا بمذهبه، مستفيدا من تجربة طويلة في الجزائر وعلى التخوم الجزائرية-المغربية (1903-1910). وشكل اتصاله مع القبائل المغربية أثناء مرحلة التغلغل في المنطقة الشرقية على الطريقة المسماة بـ"بقعة الزيت" فرصة أخرى غنية بالكثير من العبر.

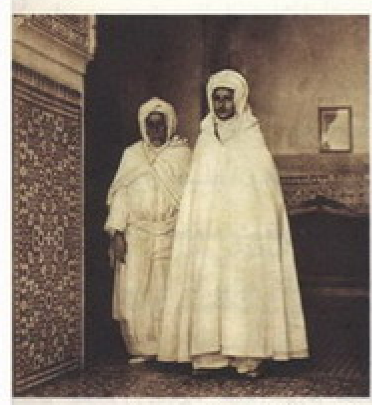
ولإعطاء الانطلاقة لسياسته المغربية، تبينّ لليوطي أن السلطان المولى عبد الحفيظ يشكل مصدرا للعرقلة يتحتم تنحيته بأي ثمن[3]. وهذا ما أفلح فعلا في القيام به في غشت 1912 في أعقاب مناورة محبوكة بإتقان أعطت الانطباع بأن السلطان قد تخلى عن العرش طواعية لأسباب صحية، وذلك خلافا لما ورد في الرسالة التي بعث بها المولى عبد الحفيظ إلى الرئيس الأمريكي ويلسن (انظر الملحق رقم II). وإذا كان ليوطي قد وجه ضربة أولى لروح معاهدة الحماية بفعله هذا وأحدث سابقة ما كان لبعض من أتى بعده إلا أن يحذو حذوها بعد أربعة عقود لتبرير عزل السلطان محمد بن يوسف (غشت 1953)، فإن نفس المقيم العام قد تفنن في تنصيب الخلف فجعله يتمظهر بكل مظاهر البيعة المعمول بها على الصعيد المحلي. وكان هذا الاحتياط ضروريا لما يوليه علماء البلاد وأعيانها من أهمية لطقوس البيعة كشرط لازم لصحة الخلافة. وهكذا، خلف المولى يوسف أخاه لأبيه المولى عبد الحفيظ كسلطان وأمير للمؤمنين. وكان العاهل الجديد طيّعا تعوزه التجربة في مجال أمور الدولة. غير أن ليوطي لم يدخر وسعا

3 حول إرهاصات هذه "العرقلة"، انظر ما سبقت الإشارة إليه بصدد مواقف المولى عبد الحفيظ في الفصل الثامن.

في أن يجعل منه العمود الفقري لنظام الحماية، وذلك ضدا على نزعة التشكك التي كانت تخامر الحكومة الفرنسية في الكثير من الأحيان. وبالنظر للمنحى الذي سارت عليه الأمور، تجدر الإشارة إلى الدور الراجح الذي لعبته شخصيتان اثنتان من الشخصيات المسلمة هما الصدر الأعظم محمد المقري وقدور بن غبريط. أما المقري، فهو من مواليد فاس سنة 1860، وكان قد بلغ في عهد المولى الحسن (1873-1894) من الحظوة درجة جعلت السلطان يكلفه بإدارة مصنع الأسلحة المعروف بالماكينة بفاس. ثم إنه كان مشرفا على الأملاك المخزنية في العهد العزيزي، كما أرسل في سفارات عدة إلى أوروبا حيث تربطه علاقات ببعض الأوساط البنكية ذات النفوذ. وعندما انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، كان محمد المقري ضمن الوفد المغربي، ثم أسند إليه بعد ذلك منصب أمين الأمناء (وزير المالية). ولما وصل المولى عبد الحفيظ إلى سدة الحكم، عين المقري في منصب رفيع هو منصب الوزير الأعظم خلفا للمدني الگلاوي، وبهذه الصفة شارك عن قرب في المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على معاهدة فاس. وطال مقام المقري على رأس الجهاز المخزني حتى قارب الأسطورة، إذ رافق فترة الحماية بكاملها، إذا ما استثنينا فترة وجيزة فقد فيها الحظوة لصالح محمد الجباص (الگبّاص) بين 1913 و1917. وأما ابن غبريط، فهو الترجمان الذي ذيل بتوقيعه نص الترجمة العربية لعقد الحماية. فهو فقيه من أصل جزائري سبق له أن التحق بالمفوضية الفرنسية بطنجة منذ 1892 كترجمان وكاتب إداري. ولما كان متفانيا في خدمة القضية الفرنسية، ومتمسكا بناصية اللغتين العربية والفرنسية، فإنه لم يلبث أن أصبح عنصرا لا غنى عنه أثناء المفاوضات العسيرة بين فرنسا والمغرب. ذلك أنه قد اكتسب معرفة نادرا ما توفرت لغيره بسياسة البلاد ودواليبها، مما جعل البعض ينعته بـ"الكاهن" والبعض الآخر بـ"المفتاح السحري". وبهذه الصفة، شارك ضمن الوفد الفرنسي في مؤتمر الجزيرة الخضراء إلى جانب بول ريفوال (Paul Révoil)، ثم رافق أوجين رينيو (Eugène Regnault) إلى فاس إبان المفاوضات حول عقد الحماية، وقدم مساعدة فعالة للجنرال ليوطي من أجل التخلص من المولى عبد الحفيظ.



111. السلطان مولاي يوسف بمعية ليوطي



112. السلطان سيدي محمد بن يوسف والصدر الأعظم المقري

المقاومة القبلية

لم ينفع لا القمع المسلط على انتفاضة فاس ولا تنحّي أو تنحية المولى عبد الحفيظ وتنصيب المولى يوسف محله في إعادة الهدوء إلى البلاد. بل انتشرت على العكس من هذا حركات للمقاومة في مختلف الجهات تحت شعار الجهاد. وهكذا قامت قبائل صحراوية وسوسية، وهي مقتنعة بفراغ كرسي الحكم في فاس، بمبايعة الشيخ أحمد الهيبة، نجل المرابط الصحراوي الشيخ ماء العينين المتوفى بتزنيت في أكتوبر 1910 لكي يقودها نحو شمال البلاد. وفي صيف 1912 أقبلت الجماهير على مراكش في جو حماسي مفعم أحيانا بمعتقدات خرافية، وهو أمر يقترن بسيكولوجية الجماعات عندما تكون ضحية لاضطرابات عميقة. لكن سرعان ما تشتتت حركة الهيبة في سيدي بوعثمان في شتنبر 1912 عندما اصطدمت بالجيش النظامي الفرنسي بقيادة الكولونيل مانجان (Mangin)، وكان متفوقا عُدّة وحرفَية من دون أي شك. دخل الفرنسيون مراكش، بينما تراجع أحمد الهيبة ومن بقي من أتباعه إلى تارودانت، ثم إلى كردوس في جبال الأطلس الصغير. وهناك تابع المقاومة حتى وافته المنية سنة 1919، ليحمل لواء الجهاد بعده أخوه مربيه ربه.

كان كبار القواد في الجنوب من أمثال الگلاوي والگندافي والمتوگي والعيادي، الذين انحاشوا أول الأمر إلى الهيبة وناصروه مسايرة لحماس القبائل، قد ارتدوا عن مواقفهم الأولى وانحازوا إلى صف الأسياد الجدد. وحفاظا على امتيازاتهم أكثر من أي شيء آخر، فإن هؤلاء الأعيان هم الذين شكلوا النواة الصلبة لـ"سياسة كبار القواد" التي انطلقت عقب احتلال مراكش وترسخت إبان الحرب العظمى. وكانت هذه السياسة تستهدف استكمال الاحتلال بالجنوب وإدارة شؤون قبائله بواسطة القواد والأعيان.

ولمواجهة مقاومة القبائل، شكلت سياسة كبار القواد بديلا يسمح للإقامة العامة بأن تقدم على المستوى السياسي ما كانت تنعته بـ"التمهيد" (Pacification) على أنه عملية صادرة عن رغبة السلطان ومن تنفيذ المغاربة أنفسهم، وهو ما ينسجم مع مذهب ليوطي فيما يتعلق بنظام الحماية. وفعلا، كانت القوات التي يشرف عليها القواد بمثابة الدرع الذي يوفر على القوات الفرنسية كثيرا من الخسائر في وقت كانت لا تزال فيه بعيدة عن تحقيق السيطرة العسكرية. وفي أبريل 1922 جاءت زيارة الرئيس الفرنسي ألكسندر ميلران (Alexandre Millerand) لمراكش، معقل الگلاوي، لتكتسي قيمة رمزية تتمثل في مؤازرة سياسة كبار القواد. إلا أنه لم تلبث أن أسفرت عن ردة فعل ضد هذه السياسة عندما أخذ بعض القواد والأعيان يتصرفون تصرفا إقطاعيا بكل ما في الكلمة من معنى، بحيث يرهقون كاهل الأهالي من غير أن يحاسبهم محاسب أو يراقبهم رقيب. وبما أن السلطة قد وضعت رهن إشارتهم قوة فرنسية تصعب مقاومتها، فإنها قد أطلقت في الواقع أيديهم لفرض ما يشاؤون من الكُلَف على الأهالي الخاضعين لإدارتهم فألزموهم بأداء الغرامات واستولوا على الأراضي الجماعية وتعسفوا في نزع الملكية وسيطروا على حقوق الماء وفرضوا السُخْرة، كما مارسوا كل أنواع التعسف على عموم الفلاحين

والضعفاء من بين ساكنة الحواضر، بما في ذلك من إهانة و"فَلَقَة" -أي الضرب بالعصا على أخمص القدمين- وحبس وابتزاز. وقد لقي مثل هذا التواطؤ تنديدا شديدا من قبل بعض ضباط الشؤون الأهلية والمراقبين المدنيين مثل جورج سبيلمان (Georges Spillman) وفانسان مونطيْ (Vincent Monteil) وجاك بيرك (Jacques Berque)، الذين تذمروا من العلاقات المشبوهة بين ممثلي الجمهورية الفرنسية و"الإقطاعيين" المحليين. وأما "المعذبون في الأرض"، فإنهم لم ينخدعوا أبدا ولم يلبثوا أن ردوا المسؤولية إلى الإدارة الاستعمارية فمنحوا بذلك مرتكزا سياسيا ثمينا للحركة الوطنية التي رأت النور في الحواضر عند مستهل الثلاثينيات، وذلك في وقت أخذ فيه الكلل يدب في جسم المقاومة المسلحة القبلية.

وإذ كانت سياسة كبار القواد عنصرا أساسيا ضمن "السياسة الأهلية" لنظام الحماية، فإنها كوَّنت أداة فعالة لإخضاع القبائل الثائرة في بعض جهات البلاد. وكانت في الوقت ذاته مصدرا لإضفاء الشرعية على عملية توسيع رقعة الاحتلال التي تزامنت تقريبا مع إعادة هيكلة المخزن على الصعيدين المركزي والجهوي. غير أن القوات التابعة للقواد لم تتمكن رغم دعم الجيش الاستعماري من التقدم في أية جهة من الجهات دون مواجهة المقاومة كما يشهد بذلك الجنرال أوغوستين گيوم (Augustin Guillaume) الذي عاين شخصيا بعض حلقات هذه المقاومة فكتب: «لم تأت إلينا أي قبيلة بطريقة عفوية، ولم تخضع أي قبيلة دون أن تحارب، وأحيانا دون أن تستنفذ وسائل المقاومة عن آخرها»[4].

لم يكن اندحار الهيبة في سيدي بوعثمان ودخول المغرب مضطرا غمار الحرب العظمى إلى جانب فرنسا (1914-1918)، ليوقف المقاومة القبلية. فالفلاحون والرعاة قد انتفضوا عفويا في غالب الأحيان للذود عن العرض والممتلكات بكل من الصحراء والأطلس والريف. وبفضل شجاعتهم ومعرفتهم بالشعاب، أمكنهم تعويض نقص عُدتهم وشكلوا عقبة كأداء في وجه الغزاة. وبالرغم من كون ليوطي قد رفع شعارات مفادها أن «ورشة تساوي فيلقا» وأنه يتعين «إظهار القوة لتفادي استعمالها» ، فقد اضطرت قوات الاحتلال إلى اللجوء إلى الطيران وإلى القصف المكثف للقرى وقطعان الماشية ومصادر المياه لإخماد المقاومة في بعض الجهات كتافيلالت والريف مثلا.

ففي الأطلس المتوسط، تمكن موحا أوحمُّو الزياني من إلحاق هزيمة نكراء بالفرنسيين في معركة الهري سنة 1914، إذ سقط من الجانب الفرنسي حوالي 33 ضابطا و580 جنديا. ولم يتم طرد الزياني وأتباعه من خنيفرة إلا بعد أن زجّت فرنسا بجيوش جرارة وعدة متطورة في المعركة. بيد أن المقاومين الجبليين استمروا في تحدي مختلف المخاطر إلى حدود سنة 1920،

4 انظر:

Augustin Guillaume, *Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central, 1912-1933*, Julliard, Sequana, Paris, 1946, 103.

عندما فضل زعيمهم في النهاية مواجهة الموت بدلا من الاستسلام. وبذلك ولجت هذه المقاومة باب الأسطورة المحلية وسجِّلت كملحمة وطنية.

أما في الشمال ، فلم يكن لاحتلال المغرب من قبل إسبانيا أن يتِمَّ دون صعوبات جمة. فحتى قبل مصادقة هذه الأخيرة على اتفاق 27 نونبر 1912 المبرَم بينها وبين فرنسا، فإنه كان عليها أن تواجه مقاومة عنيفة على يد القبائل الريفية بقيادة الشريف أمزيان، وهي مقاومة ألحقت بها هزائم نكراء في ضواحي ثغر مليلية، كان أشهرها وقعة يطلقون عليها "وهدة الذئب". وقعت هذه المعركة في شهر يوليوز 1909، ولقد كانت لها انعكاسات سياسية واجتماعية خطيرة داخل إسبانيا من بينها اندلاع ما عرف بـ"الأسبوع الدامي" في مدينة برشلونة. وكانت هذه الأحداث بمثابة بوادر أولى لسلسلة من الانتكاسات العسكرية في الريف، ومجموعة من الأزمات العويصة بإسبانيا. ولئن اتسمت هذه الأحداث بالخطورة، فإنها سوف تأخذ أبعادا مهولة عندما ستقرر إسبانيا استئناف سياستها "التمهيدية" في نهاية الحرب العظمى على غرار فرنسا في منطقة نفوذها. ومما شجع إسبانيا على التوغل في الريف انتصاراتها على قبائل جبالة وعلى زعيمها الشريف أحمد الريسوني. إلا أن المقاومة فاجأتها شرقا بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي أصبح يقود القبائل الريفية بعد وفاة والده في شتنبر 1920.

وقد انتقل الزعيم الريفي في صيف 1921 إلى مرحلة الهجوم على القوات الإسبانية وتمكن من طردها من المواقع التي احتلتها في أبرَّان واغريبن، على الطريق المؤدية إلى أنوال شرقي الحسيمة، معتمدا في ذلك على معرفة القبائل بشعاب المنطقة وعلى طرائق قتالها القائمة على الإغارة الخاطفة والمباغتة (حرب العصابات). وتعتبر معركة أنوال (21 يوليوز 1921) ألمع الانتصارات التي حققتها المقاومة على جيوش الاحتلال الإسباني، ومثلت قمة صمود حركة الخطابي في الوقت ذاته؛ كما شكّلت كارثة حقيقية بالنسبة للإسبان، حيث بلغت خسائرهم البشرية ما يقرب من 000 19 جندي ما بين قتيل ومفقود وأسير. وهكذا أصبحت هذه المعركة عنوانا لهزيمة إسبانيا العسكرية وفشلا لمشروعها الاستعماري في المغرب من جهة؛ ومن جهة أخرى، فإنها صارت رمزا لتحدي قبائل الريف وانتصاراتهم على المحتل. .

لقد قام محمد بن عبد الكريم الخطابي بتوظيف نجاح المقاومة وإعطائها بعدا جديدا، حين أدرك أنه لا ينبغي أن تقف حركته عند طرد المستعمر وإنما عليها أن تعتمد إصلاحات في أوساط القبائل الريفية كما تستلزم ذلك شروط المواجهة وتحقيق الانتصارات انطلاقا من توحيد القبائل بغية إخضاعها لسلطة مركزية واحدة حسب رأيه. وفي اعتقاده، فإن ذلك لن يتأتى إلا باحتواء التوترات القبلية وإلغاء بعض العوائد التي كانت مصدر صراعات داخلية، مثل عمليات الثأر والثأر المضاد، مع تنظيم العلاقات على المستويين الداخلي والخارجي وضبط المعاملات المالية والقضائية والإدارية. وعلى الرغم من التعاطف الذي حظيت به مقاومته، فإن الخطابي كان على وعي تام بأن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بإقامة

مؤسسات وأجهزة كفيلة بملء الفراغ الذي أحدثه انهيار سلطة المخزن المركزية، من جهة؛ وضعف السلطة الاستعمارية نتيجة هزائمها العسكرية، من جهة أخرى. وعلاوة على المجهود الحربي، فإن الخطابي قد أقام إدارة ممركزة تتضمن مجموع المؤسسات اللازمة لتنظيم شؤون القبائل وتسييرها، فعيَّن وزراء وقوادا وقواد حرب وأمناء وقضاة وما إلى ذلك.

ولم تكن مثل هذه التطورات لتغيب عن فرنسا، إذ ظلت منشغلة كل الانشغال بالأوضاع في المنطقة الشمالية. أجل، ففي بداية المقاومة، لم تتوان سلطات الحماية الفرنسية قطّ في استقبال مبعوثي الخطابي والسماح لهم بالتزود بالمؤن والأسلحة وقطع الغيار من منطقة نفوذها بالمغرب، بل ومن الجزائر أيضا. وكان الهدف في الواقع هو خلق المتاعب لإسبانيا قصد الحصول على تنازلات منها حول ترسيم الحدود بين منطقتي الاحتلال، وكذا حول منطقة طنجة. إلا أن التأييد الذي أصبحت تحظى به المقاومة وسط القبائل الحدودية، لا سيما بمنطقة ورغة، قد حمل ليوطي على دخول مجالات قبيلة بني زروال للحيلولة دون انضمامها

خريطة 30 – التوغل الإسباني والمقاومة الريفية



عن ج عياش، أصول حرب الريف (بالفرنسية)، SMER، الرباط ومنشورات الصوربون، 1981.

إلى المقاومة. وبذلك حُرِمت المقاومة الريفية من عمق استراتيجي ومصدر أساسي للمؤونة. ولإحباط مخطط المقيم العام الفرنسي، قرر الخطابي في أبريل 1925 التقدم في مواطن قبيلة بني زروال، مِمَّا أنذر باندلاع النزاع بينه وبين فرنسا. وعلى امتداد ثلاثة أشهر، استطاع القائد الريفي أن يلحق بفرنسا هزائم كبيرة، ويسيطر على المراكز العسكرية، مهددا بذلك مدن فاس وتازة ووزان. وأمام تقدم الريفيين واختراقهم لمنطقة قيادة الكولونيل كامبي (Cambay)، بلغ الذعر من هذا الأخير مبلغا جعله يتقدم بطلب الجلاء عن مدينة تازة لدى مجلس الحرب المنعقد في فاس يوم 4 يوليوز 1925، غير أن طلبه هذا لم يحظ بالقبول.

وكان من نتائج تطور هذا الوضع العام في المنطقة الشمالية أن عجّل بالتقارب العسكري بين فرنسا وإسبانيا، لا سيما بعد استقالة ليوطي وتعويضه بالماريشال بيتان (Pétain) على رأس جيوش الاحتلال. وكان الهدف النهائي هو سحق "جمهورية الريف". وقد أدت المشاورات وعمليات التنسيق الوثيق بين الجنرال ريفيرا (Rivera) والماريشال بيتان (اتفاق مدريد في يوليوز 1925) إلى القيام بعمليات عسكرية واسعة ضد المقاومة الريفية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار انعدام التكافؤ البيّن في ميزان القوة، فإنه كان من الطبيعي أن تسفر هذه الإستراتيجية عن استسلام قائد المقاومة، وهو ما وقع يوم 27 مايو 1926 قبل أن يتم نفيه إلى جزيرة لاريونيون (La Réunion).

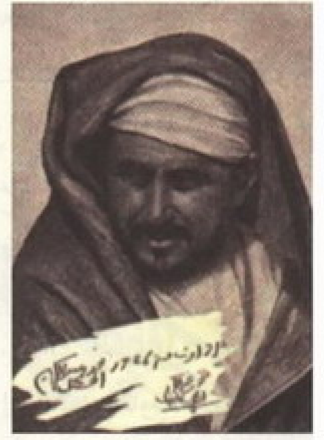
ومع ذلك، فاستسلام ابن عبد الكريم لم يكن ليحد من عزيمة حركات المقاومة في جهات أخرى. وهكذا، فالمراحل الأخيرة لسياسة "التمهيد" قد دارت رحاها خلال الثلاثينيات في جبل صاغرو وفي تخوم الصحراء، حيث قامت قبائل أيت عطا، المشهورة بروحها القتالية، بلفت الأنظار إليها عندما صمدت أمام الجيش الفرنسي والقوات المحلية المساعدة له في بوگافر (فبراير-مارس 1933). فلقد وجد الجنرال هوري (Huré) هنالك مقاومة شرسة، إذ لم يستسلم زعيمها عسو أوبسلام إلا عندما حصل على ضمانات بجعل المنطقة في منأى عن نفوذ الگلاوي مع الحفاظ على شرف أيت عطا وعزة قبائلها.

أما قبائل أيت باعمران المستقرة بالأطلس الصغير على الساحل الأطلنتي بين سوس ووادي نون، فبعد أن شاركت بفعالية في حركة أحمد الهيبة وخلفه مربيه ربه وَواجهت تقدم الجيوش الفرنسية والقوات المساعدة لها جنوبي تيزنيت، فإنها فضلت القبول بالوصاية الإسبانية التي كانت تعتبرها أخف الضررين، وذلك في ربيع سنة 1934. وعلى أساس الاتفاق المبرم مع زعمائها، تمكن الجنرال كبّاص (Capaz) من إنزال قواته في مرسى سيدي إفني، ليتوج بذلك المجهودات التي لم يفتأ الإسبان يبذلونها منذ حرب تطوان (1860) لانتزاع ذلك الجزء من التراب المغربي.

وفي الجهة الواقعة شرقا، استطاع زايد أُوحْمَاد، أحد رعاة أيت مرغاد، أن يوجه ضربات جريئة للجند الفرنسي والقوات المساعدة. وقد تمكن من ذلك بروح كبيرة من المجازفة بمعية مجموعة صغيرة من المحاربين المصممين على القتال بدعم من السكان. وبعد

مطاردة انطلقت سنة 1934 سقط المقاوم زايد أُوحْمَاد وسلاحه في يده في مارس 1936 في قصر تادافالت، قرب تِنغير، تحت نيران القوات الفرنسية. وبارتياح كبير، أعلنت مديرية الشؤون الأهلية خبر هذا الحدث على طريقتها الخاصة عبر مذكرة سرية جاء فيها: «ظل إلقاء القبض على زايد أُوحْمَاد متعذرا لمدة طويلة نظرا لما كان يلقاه من تواطؤ مضمر في مجموع تلك البلاد. وكان يعرف كيف يجد في مناطق عديدة رفاقا مؤقتين، فينشر الرعب بين السكان الذين خضعوا لنا مؤخرا. إن تصفيته ستحسن الوضع الأمني بصفة ملموسة في المناطق الواقعة بين زيز ودرعة، وكذا في الجبل والصحراء معا»[5].

ساهمت النساء في المقاومة القبلية في مختلف جهات المغرب، فتحدث العديد من الشهود والملاحظين، من الفرنسيين والإسبان، عن شجاعتهن وفعاليتهن. فقد عملن على إذكاء معنويات المقاتلين وحماستهم بإطلاق الزغاريد، وكن يهرعن إلى الميدان لإغاثة الجرحى، وتوزيع الذخيرة والمؤونة من ماء وطعام. وفي بعض الحالات، شاركن مباشرة في المعارك عن طريق إيقاع الغزاة في الكمائن. وقد خلدت الرواية الشفوية والأشعار كل هذه الملاحم التي بصمت الذاكرة الجماعية، وهو ما تجسده الأغنية الشعبية بما فيها العيطة الجبلية والعيطة الحوزية والدكالية والعبدية والأهازيج الأمازيغية. ومن بين النساء اللواتي خلدن أسماءهن، هنالك عائشة عبد الله الباعمرانية، ويطُّو الزيانية وعَدْجُو أُومُوح التي خلدت معركة بوگافر بأشعارها، والبطلة المنتسبة لأسرة الحراز التي يقال إنها اغتالت ضابطا إسبانيا سنة 1927 واحتمت بضريح مولاي عبد السلام بن مشيش إلى أن توفيت سنة 1943.



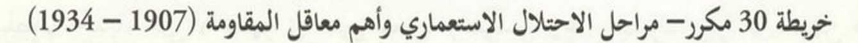
113. محمد بن عبد الكريم الخطابي (1926)

ولمواجهة كل هذه الحركات المقاوِمة، كانت القوات الفرنسية والإسبانية تتمتع بتفوق تقني لا جدال فيه. وكانت تستفيد أيضا من افتقار المقاومة عبر مجموع البلاد إلى التلاحم والتشاور والتنسيق. وهكذا سقطت معاقل المقاومة المسلحة تباعا إلى غاية عام 1936، أي بعد مرور أربع وعشرين سنة على التوقيع على معاهدة فاس.



114. مشروع أوراق بنكية ريفية

5 انظر:
Résidence Générale, Direction des Affaires Indigènes, *Situation Politique et Economique*, Période du 1er au 15 mars 1936, 2.



خريطة 30 مكرر– مراحل الاحتلال الاستعماري وأهم معاقل المقاومة (1907 – 1934)

عن الإستعلامات الكولونيالية، (بالفرنسية)، منشورات لجنة إفريقيا الفرنسية ولجنة المغرب بباريس، 1936، والمقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أگادير، 1991.

تحولات متعددة الأشكال

إعادة التشكل الإداري

إعادة هيكلة المخزن : بين السيادة المغربية والإدارة المباشرة

- إصلاح المخزن المركزي والإدارة الترابية

بمجرد ما تخلّص ليوطي من المولى عبد الحفيظ – وكان يعتبره متقلب المزاج ومصدر عرقلة كبيرة لسياسته –، فتحت أمامه الطريق لمباشرة مشروعه الهادف إلى إعادة هيكلة المخزن تمشيا مع مقتضيات معاهدة فاس التي نصت على إقامة نظام جديد يقوم على تنظيم المخزن بعد إصلاحه (الملحق رقم I). وكان هذا المشروع يتوقف قبل كل شيء على استعادة هيبة

السلطان الجديد حتى لا يظهر في أعين المغاربة والفرنسيين على السواء، مجرد دمية. من هنا كان انطلاق سياسة الأخذ بمظاهر الاعتبار تجاه الملكية والمخزن، وهي سياسة تم حبكها في غالب الأحيان بكثير من النباهة واللباقة من لدن ليوطي ومعاونيه المقربين أمثال القنصل هنري گيار (Henri Gaillard)، والكولونيل بيريو (Berriau)، والكولونيل سيمون (Simon)، والموظف السامي بيير دو صوربيي دو بونيادوريص (Pierre de Sorbier de Pougnadoresse)[6].

ولما كانت الملكية بمثابة حجر الزاوية بالنسبة للنظام المخزني، فقد عملت سلطات الحماية على توطيدها لكي لا يعتقد المغاربة أن الوجود الفرنسي يمثل قطيعة جذرية مع تقاليدهم في الحكم. إن السلطنة تعتبر في هذه الحالة بمثابة ضمانة للاستمرارية، كما أن السجل التاريخي المتميز للسلطان المولى الحسن، المتوفى سنة 1894، كان بمثابة مصدر إلهام بالنسبة للحماية. وهكذا، قامت سياسة الحماية كلها باسم "أمير المؤمنين". ولما كان ذلك يتضمن خطر الإساءة للسلطان المولى يوسف بسبب تعاونه الوثيق مع الاحتلال "المسيحي"، فقد كان من الضروري والمؤكد أن لا يرى المغاربة على العرش مجرد سلطان "للواجهة" أو سلطان "النصارى"، كما سبق للسلطان المولى عبد العزيز أن أدى ثمن هذه الصورة غاليا من قبل. ولذلك أحاط ليوطي المولى يوسف بمظاهر الاعتبار، بل إنه كان يقدم نفسه على أنه "خادمه الأول" المستعد للوقوف بأعتابه والسير في ركابه.

كان الارتباط بالسلطان، مع كل ما قد يعنيه من رغبة ممثل الجمهورية الفرنسية العَلمانية في بعث نظام ملكي تيوقراطي في المغرب، عملية سياسية واضحة المعالم في ذهن ليوطي. هذا على الرغم من أن البعض قد رأى فيها تعبيرا يعكس مشاعره الملكية المكبوتة. ولما كانت شخصية السلطان لا تنفصل عن الإسلام، فإن المقيم العام قد بذل كل الجهود في إظهار عظيم الاحترام للإسلام والعلماء والمؤسسات الدينية كالأحباس. وقد أبانت هذه السياسة عن أهمية جدواها إبان الحرب العالمية الأولى عندما دعت الضرورة إلى مواجهة "السياسة الإسلامية" لألمانيا، وهي سياسة تسربت إلى المغرب بواسطة تركيا العثمانية ومؤيديها من كل حدب وصوب. ولم يتردد ليوطي حينئذ في استصدار فتاوى من علماء مغاربة مرموقين كأبي شعيب الدكالي وأحمد بن المواز وعبد الحي الكتاني، بغرض شن حملة تشهير على الخلافة العثمانية. وكان الدعم الذي قدمته النخبة المغربية والسلطان إلى فرنسا خلال الحرب العظمى من الأهمية بمكان، إلى درجة أنه سمح للجنرال ليوطي بترسيخ "سياسته الإسلامية" التي سوف يُقيّم أهميتها ذات يوم بكيفية لا لبس فيها بقوله: «لم أتمكن حتى الآن من إحكام القبضة على المغرب إلا بفضل سياستي الإسلامية. إنني متأكد من جدواها، وأطلب بإلحاح ألا يشوش أحد على خطتي»[7].

6 اشتهر هذا الموظف السامي بلقب "كولبير دو ليوطي" (le Colbert de Lyautey) إحالة على كولبير، وزير المالية في عهد لويس الرابع عشر.

7 انظر:

Cité par Daniel Rivet, *Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc, 1912-1925* ; éd. L'Harmattan, Paris, 1988, II/122.

وهكذا ضاعف "الخادم الأول لسِيدْنَا" من الإشارات الكفيلة بإرضاء المسلمين، وخاصة منهم النخبة الدينية المرتبطة بالأحباس وطلبة القرويين وأساتذتها ورجال الزوايا. من هنا عمد ظهير 1914 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة، في المادة السابعة إلى استثناء المساجد والأضرحة والمقابر الإسلامية من هذا الإجراء. ومن نفس هذه الزاوية، يتعين تفسير حظر ليوطي للتبشير المسيحي في أوساط المسلمين. وقد تعذر على محرري المجلة الفرانسيسكانية (*Le Maroc Catholique*، المغرب الكاثوليكي) أن يستسيغوا هذا القرار المتعارض مع رغبتهم الشديدة في نشر "الكلمة الطيبة" عبر الأرياف الأمازيغية. وفي الأخير، تجدر الإشارة في نفس هذا الإطار إلى المعارضة المطلقة التي أبان عنها ليوطي تجاه الدعاية الصهيونية في المغرب وما ترتب عن هذه الدعاية من جمع للتبرعات لفائدة الوطن القومي اليهودي بفلسطين غداة وعد بلفور (1917).

في سنة 1913 تم نقل العاصمة إلى الرباط، ولم يكتس ذلك صبغة رسمية إلا بعد عقد من الزمن، علما بأن هذا الاختيار لقي معارضة شديدة من قِبَل المعمرين الأوروبيين الذين كانوا قد استقروا بالدار البيضاء ابتداء من سنة 1907. ومنذ ذلك الحين، باشرت الإقامة العامة إعادة تنظيم المخزن حتى يكون أكثر استجابة لروح الإصلاحات المنصوص عليها في معاهدة فاس، وحتى يتم تطعيمه بعناصر تكون أكثر قابلية لاستيعاب توجهات الإدارة الاستعمارية ومسايرتها. وهكذا تقرر الإلغاء التام لوظيفتي وزير البحر (الشؤون الخارجية) ووزير الحرب في الصيغة الجديدة ليصبحا حكرا على المقيم العام. كما أن جميع صلاحيات وزارة المالية انتقلت إلى أيدي الموظفين الفرنسيين. وبموازاة مع إعادة تنظيم المخزن التقليدي، استحدثت هيئة جديدة مكونة من موظفين فرنسيين دون غيرهم هي الكتابة العامة للحكومة الشريفة، وهي هيئة تقع على عاتقها مهمة إرشاد المخزن ومراقبته، مما جعل مختلف أقسامها مماثلة تماما لوزارات الجهاز الحكومي المغربي. أما مسؤولية هذه الكتابة العامة، التي تعتبر المحرك الحقيقي للسياسة المخزنية، فقد أسندت إلى هنري گيار (Henri Gaillard) بحكم ما كان له من معرفة عميقة بالمغرب حيث استقر منذ سنة 1898. أما الهدف من الفصل بين هيئتي المخزن والكتابة العامة بشكل يبدو محكما في الظاهر، فقد كان هو الحيلولة دون الانجراف نحو "الإدارة المباشرة" التي كان يحبذها عدد كبير من المعمرين الوافدين من الجزائر. وعلاوة على هذا، فإن الفصل من شأنه أن يوفر للإقامة العامة امتيازا يكمن في عدم إظهار المخزن بصورة الجهاز الخنوع الخاضع كليا للموظفين الفرنسيين.

استطاعت هذه النواة الإدارية المركزية أن تحقق عملا تشريعيا ضخما يمكن تقدير أهميته بالاطلاع على **الجريدة الرسمية** التي رأت النور في الرباط في شهر نونبر 1912 بالنسبة للنسخة

الفرنسية وفي فبراير 1913 بالنسبة للنسخة العربية. وكانت تنشر ظهائر سلطانية ومراسيم وزارية ومقيمية ودوريات مختلفة. ولم يكن الهدف من كل هذه الترسانة من النصوص مقتصرا على تنظيم حياة الأهالي فحسب، وإنما يبتغي أيضا تدبير مختلف المشاكل التي يطرحها المهاجرون الأوروبيون الذين ما فتئوا يفدون على المغرب بحثا عن ظروف معاش أفضل، وخاصة منهم الفرنسيون والإسبان. وهكذا بلغ عدد الأجانب في سنة 1914 بالدار البيضاء 000 25 نسمة.

كانت سلطات المقيم العام في الرباط واسعة جدا، وكانت مصالحه تراقب في الواقع جهاز المخزن الذي أعيد تنظيمه. فالقرارات الحاملة لإمضاء الصدر الأعظم، شأنها في ذلك شأن الظهائر المختومة بالخاتم السلطاني، لا تصدر إلا بعد مباركة الإقامة العامة. أما الإدارة الجهوية، فكانت تنقسم من حيث المبدإ إلى الأصناف الثلاثة الآتية :

– المناطق الخاضعة للاحتلال، والمعروفة أيضا بالمناطق المدنية، ويتولى أمرها المراقبون المدنيون الذين استلهمت صلاحياتهم من التجربة التونسية (انظر قرار الإقامة العامة بتاريخ 2 غشت 1913) ؛

– المناطق العسكرية التي عادة ما تكون محاذية لجهات خارجة عن سيطرة الاحتلال، وتوضع تحت إمرة ضباط الشؤون الأهلية ؛

– منطقة واحدة مختلطة، ويتعلق الأمر بمراكش، ''إقطاعية'' الگلاوي، وهي منطقة تشكل قطبا إستراتيجيا بحكم مجاورتها لجهات طالما دوى فيها بارود المقاومة.



115. نموذج للنقل الجماعي في العشرينيات (مراكش)

كان المراقبون المدنيون والعسكريون الفرنسيون في كل هذه المناطق يمتلكون أهم السلطات، تاركين للباشاوات والقواد مهمة التنفيذ. وحتى في بعض الحواضر، حيث تشكلت مجالس بلدية للاعتناء بتدبير شؤون المدينة وبنياتها التحتية، كما هي الحال في فاس ابتداء من سنة 1912 وفي الرباط ابتداء من سنة 1913، فإن هذه المجالس كانت في الغالب مجرد أجهزة استشارية لا تتمتع بمصداقية تُذْكَر في أعين السكان المغاربة. ويمكن إبداء نفس الملاحظة بالنسبة لغرف التجارة والفلاحة الخاصة بالأهالي، وهي الغرف التي تم إحداثها سنة 1919. وهكذا، فرغم جوانب الحداثة الكامنة في إصلاح المؤسسات الإدارية، فإن التمركز المبالغ فيه أحيانا لسلطة القرار على مستوى الإقامة العامة بالرباط كان يشكل عرقلة حقيقية في وجه إنجاز الإصلاحات المبرمجة، وهو ما جعل بعض المنتقدين ينعت الإقامة العامة استهزاء بـ''المشجر المقدّس''.

وما يبرر الجهد المبذول في إعادة هيكلة المخزن سواء على الصعيد المركزي أو الصعيد الجهوي، يكمن في ظرفية الحرب العظمى. فعند نشوب الحرب في صيف 1914، تلقى الجنرال ليوطي الأمر بإعادة فرق من جيش الاحتلال إلى فرنسا، نظرا لكون مصير "المغرب الفرنسي" أصبح يتحدد في الألزاس واللورين (Alsace-Lorraine). وقد أذعن المقيم العام لهذا المطلب ذي الطابع الإستراتيجي، وإن كان قد عمل جادا على التمسك في سياسته المغربية بأساليب أعطت الانطباع بأن فرنسا ليست بصدد التخلي عن المغرب ومن ذلك سياسة كبار القواد وما عرف بـ"السياسة الإسلامية"، وكلتاهما تمكن من التقرب من النخب ومن الأعيان ذوي النفوذ في البلاد.

ومن المناورات التي لجأت إليها الإقامة العامة في ظرفية الحرب تنظيم المعارض التجارية وإقامة الحفلات المتنقلة والعروض الجوالة كمعارض الدار البيضاء وفاس والرباط بين سنتي 1915 و1917، بقصد إبراز رباطة جأش فرنسا زمن الحرب ومنح الفرصة للمخزن والسلطان من أجل إظهار الطقوس الاحتفالية التي جددتها الإقامة العامة بعناية. وكان ذلك كله بمثابة إشارات موجهة لكل من القبائل المغربية الرافضة للخضوع ومعها القوى الأجنبية التي تخوض الحرب ضد فرنسا بأوروبا. وهكذا استطاع ليوطي أن يقدم مساعدة ثمينة لجبهات فرنسا وأن يضمن للوجود الفرنسي بالمغرب في الوقت ذاته نوعا من الاستقرار إبان فترة متوترة من تاريخه. وفي إطار هذا المجهود الحثيث، ووفاء لتعلقه بالرموز، قام أيضا بإثراء رصيده السياسي عبر استحداث راية جديدة للمغرب حلت محل العلم الأحمر الموحد اللون سنة 1915، فأصبحت كل البنايات الرسمية ترفع، إلى جانب الراية الفرنسية، راية حمراء تتوسطها نجمة خماسية خضراء. ذلك أن العلم الأصلي قد يؤدي إلى الالتباس، من وجهة نظر ليوطي، لأنه يشبه بعض الشارات البحرية، بل يحيل على شعار بعض التيارات السياسية غير المرغوب فيها بالمغرب. وتشكل هذه المبادرة بصمة إضافية لما قام به ليوطي من إعادة هيكلة الجهاز المخزني وتجديد نظام الإدارة، وتنظيم الحرس الملكي.





116. طراموای الرباط (1921)

■ حالة الطوارئ والانزلاق نحو الإدارة المباشرة

في سياق الحرب العظمى، صدر قرار القيادة العسكرية المؤرخ بثاني غشت 1914 القاضي بفرض الأحكام العرفية بالمغرب، وهي وضعية أدت إلى استيلاء العسكريين على سلطات كانت منوطة بالمدنيين من الناحية المبدئية على الأقل. وهكذا عرفت الحريات

العامة مزيدا من التقلص بعد ما كان هامشها ضيقا في الأصل، وذلك بموجب الظهير المنظم للصحافة (27 أبريل 1914). فهذا الظهير لا يكاد يخصص أي حيز للجرائد العربية في المشهد الصحفي للبلاد، بدعوى أنه إذا كانت فائدة الصحافة عظيمة عند الأمم "المتمدنة" على حد زعم أوجين مارگو (Eugène Margot) – أحد مستشاري الإقامة العامة في ميدان الإعلام– فإنها قد تشكل سلاحا خطيرا بيد الأمم التي ما زالت في بدايات تطورها، « وبالخصوص لدى الشعوب العربية والبربرية [الأمازيغية] التي تنفعل بسهولة »[8]. ولم ترفع حالة الطوارئ بانتهاء الحرب العظمى في سنة 1918، إذ شكلت عمليات "التمهيد" وحرب الريف ذرائع لتبرير مواصلتها إلى أجل غير مسمى. والحاصل أن إلغاء حالة الاستثناء لم يتحقق إلا بإعلان الاستقلال سنة 1956، وذلك رغم المطالب المتكررة التي تقدمت بها، من غير جدوى، كل من الحركة الوطنية المغربية وبعض القوى السياسية الفرنسية اليسارية.

وهكذا انحرفت السياسة الأهلية للإقامة العامة تدريجيا نحو الإدارة المباشرة في تناقض تام مع روح معاهدة الحماية. وقد تنبه ليوطي لهذا الأمر غداة الحرب العظمى وقرر تعديل المسار قبل أن يتمخض عنه ما لا تحمد عقباه على المصالح الفرنسية بالمغرب. وقد عبر عن انشغاله بهذا التطور في دورية سرية بعث بها إلى معاونيه المقربين، وهي الوثيقة التي احتفظ بها التاريخ تحت اسم "دورية المنعطف"(la circulaire du coup de barre، 18 نونبر 1920). ودون الانسياق وراء إضفاء الصبغة الأسطورية على سياسة ليوطي، ينبغي الاعتراف بالأسلوب الصريح غير المعتاد الذي طبع هذه الوثيقة، وهو أسلوب يعكس بعد نظر صاحبها وانتقاده لحصيلة نظام الحماية. فحسب وجهة نظره، عرف المغاربة منذ 1912، وخاصة منذ مشاركتهم في الحرب العظمى، تطورا جوهريا باطلاعهم على الأفكار السائدة في العالم، لاسيما المثل الأعلى المتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو أمر مناقض تماما لوضعية التهميش المفروضة عليهم. وكان يرى، علاوة على ذلك، أن للمغاربة ودولتهم تاريخا عريقا يجعل منهم أناسا ذوي "قابلية كبرى للمستحدثات"، وكل محاولة لإبعادهم عنها تشكل في نظره خطأ فادحا؛ يقول :

« لقد وجدنا هنا حقا دولة وشعبا. صحيح أن البلاد كانت تجتاز أزمة مقترنة بحالة فوضى، لكنها أزمة حديثة العهد نسبيا وهي تهم الحكومة أكثر مما تهم المجتمع.

وإذا كان المخزن قد أصبح مجرد واجهة، فإن هذه الواجهة لا تزال قائمة على الأقل أو تكاد، وتكفي العودة إلى الماضي القريب لنجد حكومة حقيقية تظهر على الصعيد الدولي بمظهر الدولة بوزرائها الكبار وسفرائها الذين احتكوا برجال الدولة الأوروبيين، وكثير منهم كان ولا يزال على قيد الحياة.

8 انظر: Eugène Margot, *La presse arabe en 1927*, Publication de la Résidence Générale au Maroc, s.i.n.d, 52.

[...] ويستنتج من هذا أننا بعيدون كل البعد عن التعامل مع سكان بدائيين همج ومتقاعسين، إذ لا يوجد في شمال إفريقيا شعب أكثر قابلية للمستحدثات من الشعب المغربي. وعليه، فإن ثمن الغباوة والمناورات الفاشلة قد يكون ملزما على الفور هنا وأكثر كلفة »[9].

لم يحمل هذا التحذير الذي وجهه ليوطي إلى الموظفين السامين بمعية مساعديه المقربين محمل الجد، بل ربما حجب البعض هذه الدورية عن الأنظار عن قصد. وبعد نهاية مأمورية ليوطي، ادعى كل خلفائه رسميا أنهم على دربه سائرون؛ غير أن الذين استوعبوا مبادئ سياسته حق الاستيعاب أو راموا الاقتداء بها كانوا قلة قليلة.

ولم تطبع تجربة ليوطي منطقة الاحتلال الفرنسي (1912-1925) بالمغرب فحسب، بل إن أثرها قد امتد إلى منطقة النفوذ الإسباني حيث تمت الاستفادة منها لتدبير شؤون الشمال.

التنظيم الإداري للمنطقة الخليفية

- المندوبية السامية الإسبانية

كانت إسبانيا تفتقر إلى التجربة الكافية لتسيير مناطقها المستعمرة بأسلوب حديث، مما حتم عليها الاقتباس من التجربة الفرنسية، بل أحيانا استنساخ النموذج بأكمله. وهكذا، أقامت على رأس أجهزتها الإدارية مؤسسة المندوبية السامية، وتم تعيين الجنرال ألفاو (Alfau)، حاكم ثغر سبتة، مندوبا ساميا. وقد حدد الأمر الملكي الإسباني الصادر في 24 أبريل 1913 صلاحياته وطبيعة مهامه في المغرب، وكذا مختلف المصالح والهياكل الإدارية ذات الصلة. وتتلخص مهامه في مراقبة عمل السلطة الخليفية وجهازها المخزني والإشراف على السياسة الاستعمارية لإسبانيا بالمغرب وقيادة الجيش الاستعماري. ولاستكمال الهياكل الإدارية الاستعمارية، استحدثت إلى جانب المندوبية السامية ثلاث نيابات[10] رئيسة وهي:

– نيابة المصالح الأهلية، وهي أهم الأجهزة الإدارية الاستعمارية من حيث طبيعة وحجم مهامها، فهي التي كانت تراقب الجماعات القروية والمجالس البلدية بالمدن بواسطة جهاز خاص للمراقبة والتدخل يسمى (Intervenciones)، وتشرف على قطاعات القضاء والتعليم والصحة والأحباس ؛

– نيابة المالية، وهي مكلفة بالإشراف على الشؤون المالية كإعداد الميزانية وتوزيعها حسب القطاعات، وكذا جباية الضرائب والجمرك وتسيير الملك العمومي ؛

– نيابة الأشغال العمومية، وتهتم بالموارد المعدنية والغابوية والفلاحية والصناعية، وكذا بقطاع البريد والتلغراف.

9 أورده : Guy Delanoë, *Lyautey, Juin, Mohammed V, Fin d'un Protectorat*, éd. L'Harmattan, Paris, 1988, I/28

10 النيابة في المنطقة الخليفية توازي ما يعرف بالمديرية في المنطقة السلطانية.

وخلال عقد الأربعينيات، استحدثت نيابات جديدة منها نيابة الاقتصاد والصناعة والتجارة ونيابة التعليم والثقافة.

وقد تم تقسيم المنطقة الشمالية للمغرب إلى خمس جهات إدارية هي: جبالة واللوكوس وغمارة والريف والجهة الشرقية، وكان يرأس كل واحدة منها مراقب جهوي يساعده مراقبون محليون في البوادي والمراكز الحضرية. أما من الناحية العسكرية، فالمنطقة كانت تضم ثلاث قيادات عسكرية بكل من سبتة ومليلية والعرائش.

■ المخزن الخليفي

قامت الإدارة الاستعمارية الإسبانية باستحداث مخزن خليفي على شاكلة المخزن السلطاني بما فيه من وزراء وقواد وباشاوات وقضاة. وكان الخليفة مولاي المهدي بن إسماعيل أول من عين على رأسه، وكان يمارس سلطته ويصدر الظهائر الخليفية باسم السلطان وتحت مراقبة المندوب السامي الإسباني. أما الصدر الأعظم، فإنه يرأس الإدارة المخزنية الخليفية ويشغل في الوقت نفسه منصب مستشار للخليفة ويراقب عمل الموظفين المخزنيين ويسهر على الأمن وحفظ النظام بالمنطقة، كما كان يشرف على القواد والباشاوات ويصدر القرارات التي تتخذها أو تقترحها إدارة الحماية. وتجدر الإشارة إلى أن كل تحركاته كانت تخضع لمراقبة الإدارة الاستعمارية شأنها في ذلك شأن تصرفات بقية رجال المخزن.

أما بقية وزراء المخزن الخليفي فهم وزير العدلية، الذي كان في ذات الآن قاضي قضاة المنطقة ورئيس محكمة الاستئناف بها؛ ويليه وزير المالية الذي كان فيما قبل مديرا للأملاك والمستفادات، ثم وزير الأحباس الذي عوض مدير هذه المصلحة. أما وزارات التعليم والفلاحة والشؤون الاجتماعية فلم تستحدث إلا في نهاية المرحلة الاستعمارية. وكانت جميع التعيينات بالإدارة المخزنية من صلاحيات الخليفة إلا أنها تخضع حتما لموافقة المندوب السامي بصفته ممثل السلطة الاستعمارية.

أما بخصوص سبتة ومليلية، فإن وضعهما الإداري والعسكري سيعرف تغييرا جذريا خلال فترة الحماية، إذ سيتم دمجهما في الهيكلة الإدارية الاستعمارية التي أقامتها إسبانيا في المغرب، بعد أن كانتا مجرد حصون معزولة (Presidios) تابعة لنفوذ القيادة العسكرية لكل من قادس (Cadix) ومالقا (Malaga). وبالرغم من إعلانهما مدن سيادة (Plazas de soberania) بعد سنة 1912 لتمييزهما عن مناطق الحماية، وتمكينهما من لجان محلية (Juntas Locales) لتدبير شؤونهما، فقد تم إخضاعهما لسلطة المندوب السامي الإسباني الذي أصبح الحاكم العام للمدينتين (Gobernador General)، بل وصارت تسري عليهما مقتضيات الظهائر التي كان يصدرها الخليفة السلطاني، وتتبع في العديد من المجالات الإدارية للمندوبيات (Delegaciones) بمدينة تطوان. وبفضل هذا التنظيم الذي خضعت له المدينتان خلال فترة الحماية –وهو

تنظيم أعاد في الواقع دمجهما في محيطهما الطبيعي بعد مدة طويلة من العزلة والحصار – تحقق لكل من سبتة ومليلية تطور عمراني واقتصادي مهم فاق ما عرفته مختلف مدن المنطقة.

نفس التوجه ستعرفه المناطق التي كانت تحتلها إسبانيا بالجنوب المغربي في كل من سيدي إفني وطرفاية والصحراء. فبالرغم من اختلاف أوضاعها القانونية والاستعمارية ما بين مناطق سيادة بسيدي إفني ومناطق حماية بطرفاية ومناطق احتلال بالصحراء (الساقية الحمراء ووادي الذهب)، فإن كلا منها كان يخضع لسلطة حاكم عسكري يتمتع بسلطة سياسية وعسكرية. ونظرا لتكامل وارتباط عناصر تلك المجالات البشرية والجغرافية اضطرت السلطات الإسبانية إلى توحيدها تحت سلطة المندوب السامي بتطوان. إذ صدر في شهر غشت سنة 1934 قرار أصبح بموجبه المقيم حاكما عاما على كل تلك المناطق التي باتت تعرف بأراضي إفريقيا الغربية الإسبانية (Africa Occidental Española, AOE). وينوب عنه في الإشراف على شؤونها مجموعة من النواب (Delegados) إلى جانب نائب للخليفة السلطاني بمنطقة طرفاية باعتبارها منطقة النفوذ الإسباني بالجنوب المغربي. وفي سنة 1946 سيتم فك ارتباط تلك الأراضي (AOE) بالمندوبية السامية الإسبانية بتطوان وإلحاقها برئاسة الحكومة بمدريد وتعيين حاكم عام عليها برتبة جنرال، وهو التنظيم الذي ظل قائما إلى غاية سنة 1958.


117. الخليفة مولاي الحسن بن المهدي

إدارة المنطقة الدولية

أسس النظام الدولي بطنجة حكما قائما على ازدواجية السلطة على غرار نظام الحماية : هنالك سلطة الإدارة المخزنية، ممثلة في مندوب السلطان، وكانت تصدر باسمه القرارات والقوانين التي تصادق عليها الإدارة الدولية كما كان خاضعا هو نفسه لمراقبة السلطات الفرنسية المكلفة بتوجيه عمله وقراراته بواسطة مراقب السلطات الشريفة. وهنالك سلطة الإدارة الدولية وعلى رأسها مدير المنطقة الذي تختاره الجمعية التشريعية لمدة ست سنوات. وكانت الإدارة الدولية تتشكل من الأجهزة التالية :

– الجمعية التشريعية : وهي عبارة عن مجلس تمثيلي لساكنة المنطقة، إلا أنها تمثيلية كرست هيمنة الأجانب وقدمت مصالحهم على مصالح الأهالي. ويتضح هذا من خلال توزيع عدد الأعضاء داخل تلك الجمعية، حيث كانت الجالية الأجنبية – المكونة من 000 15 نسمة – تتوفر على 17 عضوا، في مقابل تسعة أعضاء يمثلون السكان المغاربة، ستة منهم يمثلون

الساكنة المسلمة التي بلغ عددها 000 40 نسمة سنة 1927، وثلاثة يمثلون الساكنة اليهودية التي بلغ عددها 000 12 نسمة.

– لجنة المراقبة : تتشكل هذه اللجنة من قناصل الدول الموقعة على عقد الجزيرة الخضراء أو من يمثلهم، وتسهر على احترام مقتضيات النظام الدولي لطنجة ومراجعة كل القوانين التي تصدرها الجمعية التشريعية، ومن بين صلاحيتها نقض القوانين التي تتعارض مع هذا النظام.

– المحكمة المختلطة : استلهمت هذه التجربة من المحاكم المختلطة التي أقامتها بريطانيا في مصر. وكانت هذه المحكمة تتكون من قضاة الدول المؤسسة للنظام الدولي (فرنسا وإسبانيا وبريطانيا)، وكانت تختص بالنظر في القضايا المتعلقة بالجالية الأجنبية بطنجة.

وكان حفظ الأمن بالمنطقة موكولا لجهاز من الدرك المحلي قوامه 250 دركيا عوض جهاز الشرطة الذي أنشأته فرنسا وإسبانيا معا في إطار معاهدة الجزيرة الخضراء؛ وقد تم وضعه تحت قيادة ضابط بلجيكي بمساعدة ضابط إسباني وآخر فرنسي. على أن هذا النظام لم يدخل

خريطة 31 – التقطيع الإداري على عهد الحماية



رسميا حيز التطبيق إلا في فاتح يونيو سنة 1925 بعد المصادقة عليه من قبل حكومات الدول الثلاث الرئيسية المعنية وموافقة باقي الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة الخضراء واستكمال كل الأجهزة الإدارية لمدينة طنجة.

التحولات الاقتصادية

على الرغم من تنصيص معاهدة الجزيرة الخضراء على تمتيع القوى الأجنبية بالمساواة الاقتصادية داخل المغرب، فإن كلا من فرنسا وإسبانيا قد عمدت فور إقامة نظام الحماية إلى الاستفراد بالخيرات الفلاحية والمعدنية للبلاد. إلا أنه تحتم على هاتين الدولتين معا أن تراعيا بنود المعاهدة المذكورة التي أسست لما سمي نظام "الباب المفتوح" في الميدان التجاري. ولم يكن هذا المعطى ليخلو من تداعيات بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

المنطقة السلطانية

- الفلاحة

لم تشهد البادية المغربية مع مجيء الحماية الفرنسية، أو في البدايات الأولى على الأقل، أي شيء جديد بالمعنى الحقيقي للكلمة على مستوى علاقات الإنتاج والإنتاج الرأسمالي بالذات. إلا أن هذا الوضع لن يحول دون تطور مظاهر اللجوء إلى الخدمات والكُلَف بشكل واضح بعد سنة 1912، وذلك سواء بالنسبة لأراضي المعمّرين أو أراضي الأعيان المحليين. وقد استطاع الاستعمار الفلاحي في البداية أن يتكيف مع هذه الأساليب ليتمكن من "ضمان" تزويد الميتروبول، أي فرنسا، بما تحتاجه من المواد الضرورية بأقل تكلفة بالنسبة للرأسمال الاستعماري. غير أن فئة الفلاحين قد أجبرت على الهجرة والتخلي عن الأرض والبحث عن فرص عمل بشروط أفضل في المدينة منذ العشرينيات، وذلك تحت تأثير الضغط الديمغرافي وتضاعف عمليات نزع الملكية وازدياد الثقل الضريبي وما رافق ذلك من أنواع السُّخرة. ولحمل هؤلاء الفلاحين على العمل في أراضي المعمرين، كان لابد من إقامة علاقات اجتماعية من نوع جديد، أساسها نظام الإجارة. وهكذا، بلغ العمل المأجور بالبادية من التطور بحيث كان يُقدَّر عدد العمال الفلاحيين بما لا يقل عن 000 60 عامل قار سنة 1956. غير أن عدد هؤلاء العمال القارّين لم يكن ليكشف وحده عن مدى شيوع نمط علاقات الإنتاج الرأسمالية في الفلاحة، إذ أنه لا يشمل عدد المياومين الفلاحيين. فهؤلاء هم مَنْ يُعتمد عليهم في جمع المحاصيل، ويُعهد إليهم بتشغيل الآلات والمعدات وبأعمال المراقبة والحراسة في الضيعات الفلاحية. وهكذا، بلغ عدد العمال العرضيين والموسميين والقارّين في الوسط القروي 000 380 سنة 1956. غير أن هذه

الأرقام لا تشمل مجموع الذين ساهموا في تضخيم أعداد الفئات الشغيلة داخل المدن من بين أولئك الفلاحين الذين تم تجريدهم من أراضيهم، إذ بلغ عدد السكان القرويين الذين استقروا في المدن في الفترة الممتدة من 1920 إلى 1950 وحدها مليون نسمة. لذا يتعين علينا –عند تقدير درجة التردّي الذي آلت إليه وضعية جموع الفلاحين المغاربة في ظل الحماية– أن نأخذ كمرجع مجموعَ أعداد هذه اليد العاملة، التي انضافت إلى أعداد أخرى من ضمن الفئة التي لا تملك أرضا، وقد تضاعفت أعدادهم تقريبا بين سنتي 1936 و1952 ولم يتمكنوا من مغادرة وسطهم. وكان الملجأ الوحيد لهؤلاء الفلاحين المجردين من أراضيهم هو الاندماج تدريجيا في الإنتاج الكولونيالي تحت مفعول عوامل عديدة تتلخص في تطور الفلاحة الصناعية والتجارة وكذا في عمليات الريّ والمكننة الفلاحية.

ومهما كان لهذه العوامل من تأثير على تطوير نوع جديد من ممارسة الزراعة، فإن ذلك لم يكن ليتم لولا تصفية الوضع العقاري وتوفير قاعدة عقارية عن طريق نزع الملكية والإلغاء التدريجي للعراقيل التي تعترض الخوصصة. وفي هذا الإطار، كان أول قرار وزيري صدر بعد توقيع الحماية هو ذاك القاضي بإنشاء لجنة لجرد الممتلكات المخزنية وضبطها. وستعرف الفترة الممتدة من 1913 إلى 1919 صدور أهم الظهائر التي تتضمن الإجراءات القانونية الضامنة لجميع العمليات العقارية الأساسية لفائدة المعمرين أو المؤسسات التابعة للحماية قصد تجهيز البلاد وإنجاز الأشغال العمومية الكبرى. فصدرت عدة ظهائر منها: ظهير 21 يوليوز 1913 المتعلق بتنظيم الأحباس وظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالتسجيل العقاري وظهير 1 يوليوز 1914 المتعلق بتنظيم الملك العام وظهير 6 يناير 1916 المتعلق بتحديد أملاك الدولة وظهير 10 أكتوبر 1917 المتعلق باستغلال الملك الغابوي والمحافظة عليه، وأخيرا ظهير 27 أبريل 1919 المتعلق بالأراضي الجماعية.

ونتيجة لكل ما سبق، تمكن المعمرون من امتلاك أراض شاسعة، بدليل أنهم كانوا يمتلكون في أواخر سنة 1912 حوالي 000 80 هكتار معظمها في منطقتي الغرب والشاوية، ثم أصبحت هذه المساحة 000 100 هكتار سنة 1913، توجد 000 10 هكتار منها بمنطقتي دكالة وعبدة. وامتدت هذه المساحة بالمنطقة الخاضعة للفرنسيين لتصل سنة 1956 إلى ما يربو على 000 100 1 هكتار، منها حوالي 000 750 هكتار للمعمرين الخواص، في حين أنها لا تتعدى في المنطقة الإسبانية 000 150 هكتار وتتمركز أساسا في مناطق طنجة واللوكوس وجبالة. ولم يكن استخدام القوة السبيل الوحيد لتجريد الفلاحين المغاربة من أراضيهم. فقد اتخذت عملية نزع الملكية أشكالا أخرى كتصفية الوضعية القانونية لأراضي "الكَيش" ومصادرة ممتلكات بعض الأعيان المناوئين للاحتلال، إلى جانب أراض في ملكية القبائل "المنشقة". وكان يتم بيع الأراضي التي كانت تصادرها الإدارة الاستعمارية للمعمّرين بأسعار

زهيدة أو عن طريق المزاد العلني مع تسهيلات كبيرة في الأداء. وبجانب الظاهرة الرسمية لاستعمار الأراضي نمت ظاهرة موازية لفائدة الخواص وكانت وتيرة نموها أسرعَ في المنطقة الفرنسية منها في المنطقة الإسبانية.

وكيفما كانت طريقة نزع الملكية وشكل استعمار الأراضي، فقد تم تجريد الفلاحين من أراضيهم طوال فترة الحماية، وهو ما سرّع تركّز الملكية وظهور ضيعات شاسعة. وهكذا، تم ما بين 1936 و1952 طرد 20% من الساكنة القروية من أراضيها، مما جعل عدد الضيعات التي تفوق مساحتها 300 هكتار سنة 1956 يصل إلى 900 ضيعة. وعُهد بهذه الضيعات إلى شركات كبرى تخضع لتأطير محكم من قبل الإدارة الفرنسية. ويصح هذا الوضع بالنسبة لـ "الشركة المغربية" (La Compagnie Marocaine) التي كانت تستغل 6 182 هكتارا سنة 1919 على سبيل الملكية و280 2 هكتارا على سبيل الاستئجار، توجد 42% منها في منطقة الغرب وحدها، أي ما مجموعه 462 8 هكتارا.

والملاحظ أن السياسة العقارية للحماية لم تكن تسير بوتيرة واحدة ولم تكن ذات مضمون واحد، ولا اتجاه واحد، وإن كان هدفها الأول والأخير هو إحكام السيطرة على الرصيد العقاري. فقد سبق لسلطات الحماية أن اتخذت ما بين سنة 1937 و1938 سلسلة من الإجراءات المحدودة الفعالية لفائدة الفلاحين المغاربة، فأسست تعاونيات فلاحية، وتم إنشاء صندوق مركزي بفروع جهوية للادخار والقروض لفائدة الفلاحين، وصدر فيما بعد ظهير 8 فبراير 1945 المتعلق بتنظيم الملك العائلي لحماية صغار الفلاحين.

ولم تستطع الحماية دائما تحقيق جميع أهدافها رغم ما سخرته من وسائل قانونية وتقنية على مستوى السياسة العقارية؛ ففي سنة 1955 لم يبلغ مجموع قطاعات التحديث الفلاحي (Secteurs de Modernisation du Paysannat, SMP) المحدثة فعليا خلال عشر سنوات سوى 57 قطاعا على مساحة تقدر بحوالي 000 16 هكتار، من أصل 220 قطاعا مبرمجا على مساحة قدرت أصلا بحوالي 000 440 هكتار.

والحاصل أن الفلاح المغربي لم يستفد من هذه السياسة العقارية والفلاحية بقدر ما استفاد منها المعمرون. لذا فإنه قد اضطر إلى مغادرة أرضه للاشتغال في الأوراش أو المناجم أو المعامل التي عمدت إدارة الحماية إلى فتحها في أهم المراكز الصناعية والمنجمية في المغرب.

- الصناعة والمناجم والمؤسسات المالية

مع إقامة نظام الحماية واستتبابه، ظهرت حاجيات جديدة تتمثل في اقتناء منتوجات صناعية للاستهلاك والتجهيز في كل من البوادي والمدن، مما ساهم في انتشار العلاقات التجارية والمعاملات النقدية وبالتالي في اتساع السوق الداخلية.

على أن الاقتصاد المغربي ظل موجها خلال العقدين الأولين للحماية إلى تزويد الميتروبول بالمواد الأولية أكثر مما كان يعتني بتطوير صناعة استهلاكية تلبي احتياجات الساكنة المحلية. ومن جهة أخرى فإن الإدارة والمقاولات الاستعمارية لم تعمل على تيسير الفرص أمام استثمارات البرجوازية المحلية. وخير مؤشر على هذا التوجه نحو الخارج أن المغرب كان يتمتع بمزايا تنافسية نسبية في مجال الصناعات الفلاحية؛ ومع هذا فإن عدد المنشآت التي كان يتوفر عليها في هذا المجال سنة 1927 لم يكن يتعدى 221 مؤسسة تشغّل 4957 فردا، وذلك على الرغم مما كان يتوفر عليه القطاع من قدرات كبرى. أضف إلى هذا أن جميع هذه الصناعات كانت تتمركز في المدن الساحلية وأن جزءا كبيرا منها قد أحدث نتيجة ظرفية الحرب العالمية بالميتروبول، مما اضطرها إلى تحويل جزء من المواد الفلاحية المغربية في عين المكان. فمن أصل 363 وحدة صناعية غذائية سنة 1956، ودون احتساب وحدات تصبير السمك، كان هنالك 114 وحدة مخصصة لتحويل الحبوب، منها 32 مطحنة و42 وحدة لصناعة المعجّنات و31 وحدة لصناعة البسكويت ووحدتان اثنتان لمعالجة الذرة و4 وحدات لمعالجة الأرز و3 وحدات لصناعة الأعلاف، و176 وحدة مخصصة لتحويل مواد دهنية معدّة للاستعمال الغذائي، منها 160 وحدة ميكانيكية لمعالجة زيت الزيتون و7 وحدات لهرس البذور و7 وحدات لمعالجة الزيوت النباتية ووحدتان اثنتان لصناعة المارگارين.



118. معمل لتصبير السمك

وبموازاة مع ما سبق ظهرت حركة تصنيعية شملت قطاعات أخرى كالجلد والنسيج والتركيب المعدني والكيماويات تحت تأثير عوامل خارجية ظرفية، منها أزمة 1929 والحرب العالمية الثانية، وعوامل سياسية داخلية أخرى كظهور برجوازية محلية نشيطة وسنّ نظام لمراقبة الصرف.

ولم تكن الأنشطة المنجمية هي الأخرى بمعزل عن هذه الحركة. ففي سنة 1920، عمد ليوطي، تجنبا لما تقتضيه بنود معاهدة الجزيرة الخضراء وردعا لأطماع القوى المنافسة، إلى إحداث المكتب الشريف للفوسفاط ووضعه تحت التصرف الكلي للمخزن. وعلى الرغم من أهمية الثروات المنجمية التي تزخر بها البلاد من فوسفاط ورصاص ومنغنيز وفحم، فإنه قد تم الاكتفاء بإنشاء بعض الوحدات التحويلية لا غير. بيد أن الاحتياجات المتزايدة للميتروبول مع نهاية الحرب العالمية الثانية على الخصوص قد ترتب عنها نمو مذهل في الإنتاج المنجمي كما تؤكد ذلك معطيات الفترة.

تطور الإنتاج المنجمي المغربي بالأطنان بين سنتي 1945 و1955

السنة	الفحم	النفط	الحديد	الرصاص	الزنك	المنغنيز	الكوبالت	الفوسفاط
1945	17 800	3 400	737 000	15 400	1 750	45 000	894	1 623 000
1950	367 800	39 000	1 380 000	65 800	22 700	285 000	3 509	3 872 000
1953	565 000	102 600	1 492 000	110 000	64 600	429 000	6 109	4 156 000
1955	467 000	102 400	1 339 000	122 000	78 000	410 900	7 579	5 328 000

المصدر : *Tableaux Economiques du Maroc*, 1959, 88

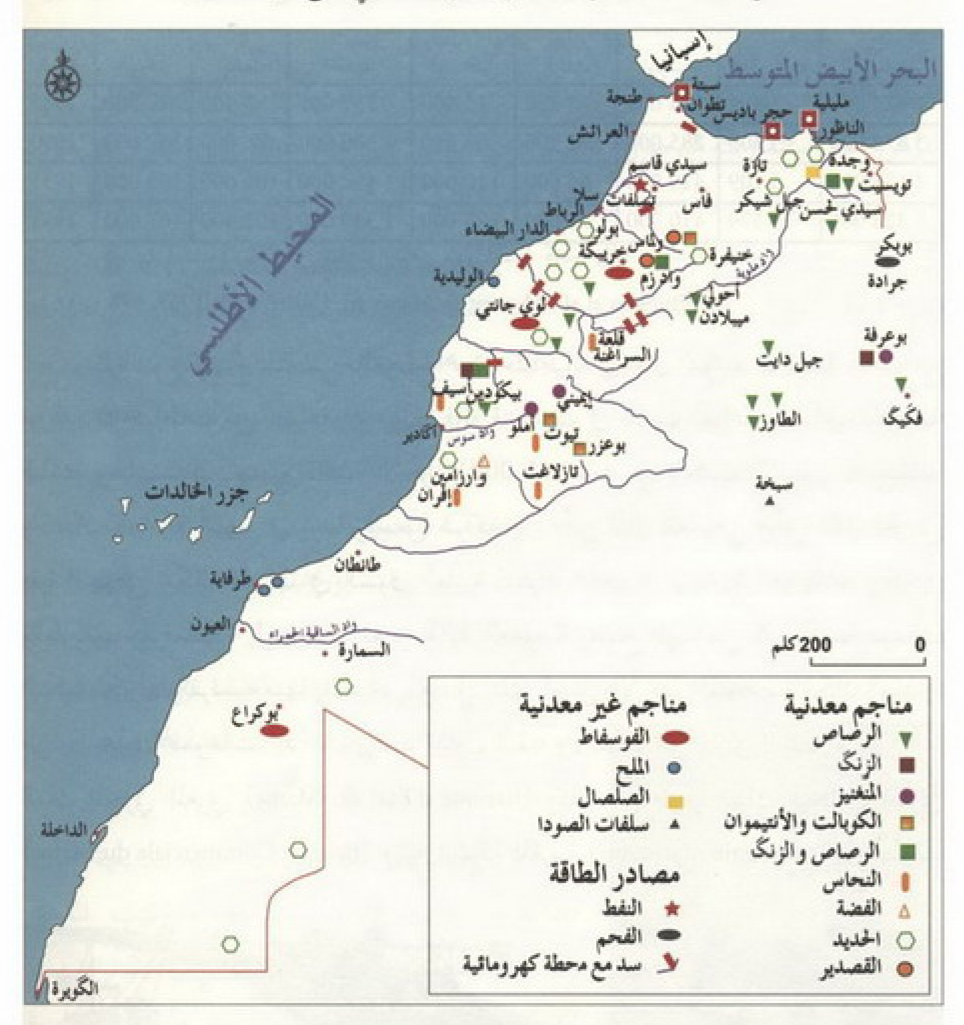
الوارد في : Jean Brignon et al., *Histoire du Maroc*, éd. Hatier, Paris,1967, 378

ونظرا لتنوع الإنتاج المنجمي بالمغرب وأهمية احتياطياته في مجال الفوسفاط بصفة خاصة م
ما لهذه الاحتياطات من مضاعفات مؤثرة، فإنه قد أسهم في تدعيم القواعد الصناعية المنجمي
الناشئة وساعد على توسيع قاعدة الأجراء (000 12 عامل في المكتب الشريف للفوسفاط
وحده). كما أنه أسهم في إرساء أسس شراكة بين رأس المال العمومي ورأس المال الخاص
بغية النهوض بمكانة المغرب في السوق العالمية للمواد المنجمية، وبخاصة الفوسفاط والمنغني
والكوبالت والرصاص، إلى جانب تعزيز المالية العمومية وفسح المزيد من المجال للمجموعات
البنكية الكبرى والفرنسية منها بالأساس. ويحتل بنك باريس والأراضي المنخفضة مكان الصدار
من بين هذه المجموعات، إذ كان يراقب تداول النقد والائتمان عن طريق البنك المركزي وهو
البنك المخزني المغربي (Banque d'Etat du Maroc) وكذا عن طريق البنك التجاري المغربي
(Banque Commerciale du Maroc) ويليه الشركة المغربية (Compagnie Marocaine) والمصرف



119. تصدير الفوسفاط من ميناء الدار البيضاء

خريطة 32 – مصادر الطاقة والتنقيب المعدني على عهد الحماية



الفرنسي (Etablissement Gradis/Comptoir Français) ومجموعة هيرسانت (Groupe Hersent) وبنك ماص (Banque Mas). وقد تمكنت هذه المؤسسات المالية القابضة من أن تحكم سيطرتها على كافة القطاعات الأساسية للاقتصاد من فلاحة وصناعة ومناجم ونقل وعقار وصحافة وإشهار وطبع ونشر؛ كما نجحت بفضل فروعها المختلفة في اقتناء الأسهم والأنصبة وكذا في التدخل المتعدد الأشكال بهدف احتكار شبه كامل للتجارة الداخلية والخارجية على السواء.

المكتب الشريف للفوسفاط

في شهر مارس من سنة 1956، كان المكتب الشريف للفوسفاط يشغِّل حوالي 1 400 أوروبي، أغلبهم من الفرنسيين، بالإضافة إلى 900 11 عامل مغربي، وذلك لأنه كان بمثابة رافدة اقتصادية حقيقية أثناء فترة الحماية. أما اليد العاملة المغربية فكانت تتوزع كالآتي: 000 9 بخريبگة و500 2 باليوسفية و280 بالدار البيضاء و120 بكل من الرباط وآسفي.

المصدر: Archives de l'OCP, Bibliothèque Nationale, Rabat

▪ الأنشطة التجارية

مع مجيء الحماية، دعت ضرورة تلبية الحاجيات الجديدة لساكنة أخذت تندمج تدريجيا في المجتمع الاستهلاكي إلى تطوير العلاقة مع توسيع نطاق العمل المأجور. منذ ذلك الحين، أضحى الإنتاج المحلي متوقفا على المنتجات المستوردة من الميتروبول وازداد الإقبال على المواد المصنعة المعروضة للبيع على حساب الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك الذاتي.

واعتبارا لتراكم المؤثرات في هذا الصدد، انتهى الأمر بالفلاحين والحرفيين إلى الاعتماد في جزء كبير من معاشهم اليومي على هذه السوق تلبية لحاجياتهم الجديدة. ونظرا للمنافسة المفروضة على الفلاحة والصناعة المحليتين من قبل المواد التي ينتجها أو يستوردها المعمّرون من شاي وقهوة وسكر ومعدات المطبخ وأثواب وأحذية ودراجات هوائية وجرارات وآلات فلاحية وتجهيزات صناعية مختلفة، لم يكن لمستلزمات الآهالي أن تُلَبَّى من قِبَل فلاحة متهالكة وصناعة تقليدية محتضرة هي الأخرى. والنتيجة أن تطوَّرت التجارة الداخلية بوتيرة مطّردة فباتت تشمل بالتالي كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويبقى العائق الوحيد المشوِّش على هذا الازدهار هو تواضع دَخْل الغالبية العظمى من "أبناء البلد"، وهم المقْصَوْن من هذا النمو الموجه بالأساس لمواكبة المجهود المتعلق بتجهيز البنيات الإدارية والصناعية للحماية، وذلك لأن الأجور المعمول بها تظل أجورا زهيدة. وهكذا، فالعمال الفلاحيون والمزارعون من "خماسة" و"رباعة" و"خبازة"[11] كانوا يمثلون أكثر من ثلث الأسر الفلاحية سنة 1955 ولم يكونوا يحصلون على أكثر من ثُمن الدخل الفلاحي الإجماليّ، بل إن النسبة تزداد تقلصا عند مقارنة المداخيل المتوسطة. وعلى سبيل المثال، فمدخول العامل يعادل جزءا من ثلاثة عشر جزءا تقريبا بالنسبة لمالك من ذوي الأملاك الكبرى؛ أما بالنسبة للمعمر، فإن مدخول هذا العامل يمثل جزءا من ثمان وخمسين جزءا.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية التي كانت تهيمن عليها كبريات الشركات الأجنبية والفرنسية منها على الخصوص، فلنقل إن القطاع قد استفاد في تطوره بشكل ملحوظ من نظام "الباب المفتوح" المترتب عن معاهدة الجزيرة الخضراء (1906). وقد لعبت نتائج هذا النظام لفائدة المصالح التجارية الفرنسية على الأخص، لا سيما خلال سنة 1920، عندما ألغي التعامل بالريال الحسني وتم ربط العملة المغربية بالعملة الفرنسية باستحداث الفرنك المغربي، وكذا في سنة 1939 بسبب إحداث نظام مراقبة الصرف.

11 يعتبر الخماس بالمغرب "شريكا" لصاحب الأرض يقوم على خدمة الأرض البورية مقابل خمس المحصول الزراعي من الحبوب والقطاني والرباع من يقوم على الأرض المسقية مقابل الربع من غلال الأشجار والخضر والخباز من يحرث أرض غيره ويكون عليه توفير معدات الحرث والبذور والخدمة بما فيها الحصاد والدراس مقابل النصف.

أمام التخلي عن التعامل بالريال الحسني مع مطلع العشرينيات حيث عُوضت هذه العملة الفضية بالأوراق البنكية أحست شريحة اجتماعية من بين المغاربة وكأن الأمر يتعلق بذهاب رمز من الرموز الأخيرة للمغرب المستقل. وهكذا فإن شاعرا مغمورا قد ردد صدى هذا الإحساس باللغة الأمازيغية فتلقف أبياته السكان هنا وهناك بمنطقة السوس؛ يقول هذا الشاعر:

مع انتهاء التعامل بالحسني انتهت الحسنات — ⵉⵜⵛⵛⴰ ⵍⵃⴰⵙⴰⵏⵉ ⴷ ⵍⵃⴰⵙⴰⵏⴰⵜ

وعم الكفر مع تداول الورقات — ⵜⴰⴼⵓⵔⴷ ⵍⴽⴰⵔⵜⴰ ⴷ ⵍⴽⵓⴼⵔ ⵉⴼⴼⵓⵜⵏ

الميزان التجاري المغربي لسنة 1956: حصة فرنسا (بملايين الدراهم والنسبة المائوية)

	الصادرات	%	الواردات	%
المجموع	1 118	-	1 555	-
فرنسا	625	52,5	746	48

المصدر: André Tiano, *Le développement économique du Maghreb*, PUF, Paris, 1968, 116

تم توجيه التجارة الخارجية المغربية في ظل الحماية المغربية بشكل أساسي لتلبية احتياجات ساكنة الميتروبول بفرنسا ثم بإسبانيا بدرجة أقل. وكانت بنيتها تساير بنية اقتصاد تابع يصدّر المنتجات الفلاحية والمنجمية الأولية وبعض المنتجات نصف المصنعة ذات قيمة مضافة ضعيفة، من جهة؛ ويستورد مواد مصنعة وسلعا استهلاكية عادية أو مواد فاخرة ذات قيمة مضافة عالية، من جهة أخرى.

بنية الصادرات المغربية سنة 1956

صنف المواد	النسبة المائوية
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	48
مواد أولية ذات مصدر معدني	32
مواد أولية ذات مصدر حيواني ونباتي	8.5
مواد نصف مصنعة	6.5
مواد أخرى (طاقة، مواد مصنعة)	5

المصدر :

André Tiano, *La politique économique et financière du Maroc indépendant*, PUF, Paris, 1963, 113.

في نهاية عهد الحماية، كانت الصادرات المغربية تتشكل في ثلاثة أرباع منها من مواد فلاحية ومنجمية أولية بالدرجة الأولى. أما الواردات، فتتكون من سلع استهلاكية عادية أو كمالية في أكثر من الثلث بينما يتشكل الباقي من مواد التجهيز والطاقة وبعض المواد نصف المصنعة. وقد نتج عن هذا الوضع اختلالات مُزمنة في الميزان التجاري المغربي لصالح فرنسا، وكذلك الشأن بصفة عامة بالنسبة لإسبانيا.

وضعية التجارة الخارجية المغربية ما بين 1912 و1956 (المنطقة السلطانية)

الفترة	الكميات بملايين الأطنان		القيمة بالفرنك الثابت بالملايير		العجز التجاري	نسبة التغطية
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		(%)
1914-1912	0.10	0.29	7.0	6 .21	- 14.6	33
1919-1915	0.22	0.25	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
1925-1921	0.66	0.25	18.1	42.7	- 24.6	42
1930-1926	1.83	0.88	27.8	59.8	- 32	46
1935-1931	1.79	1.02	27.0	62.0	- 35	43
1939-1936	2.45	0.91	43.5	61.9	- 18.4	70
1945-1940	1.42	0.52	28.9	34.7	- 5.8	83
1949-1946	4.25	1.51	55.6	104.1	-48.5	53
1953-1950	6.57	2.29	97.6	177.0	- 79.4	55
1956-1954	8.08	2.16	108.3	161.2	- 52.9	67

المصدر : أعد هذا الجدول بالاعتماد على :

Bachir Hamdouch, *Spécialisation subie et sous-développement du Maroc : les effets du régime de la "porte ouverte " et de la domination de zone*, Editions Maghrébines, 1983, Casablanca, Annexes, 117-118.

وكما يلاحظ في هذا الجدول فإن التجارة الخارجية المغربية قد تأثرت طوال الفترة الكولونيالية بثلاث ظواهر هيكلة متكررة : هنالك العجز المزمن للميزان التجاري وهنالك ضآلة نسبة التغطية ثم هنالك تردي أدوات التبادل وكلها عوامل مفيدة بالنسبة للدولة الحامية إلى حد بعيد.

وهكذا، كان الاقتصاد المغربي في نهاية عهد الحماية يقدم صورةَ اقتصاد تابع للأسواق الخارجية ومتوقف عليها كما كان مهددا بسرعة الانحلال على سائر مستويات الحياة الاجتماعية في المدن والبوادي. وعليه، فقد أقحم هذا الاقتصاد في نمط للإنتاج والتبادل يتسم في جوهره بالرأسمالية الاستعمارية وتغذيه أقلية من المعمّرين الأوروبيين بمعية بعض المجموعات المالية الكبرى الفرنسية، مما جرد المغاربة من أجود أراضيهم وحرمهم من ثرواتهم المعدنية والسمكية والطاقية، وذلك في إطار اقتصاد يهم مجتمعا يميل إلى الانغلاق يغلب عليه الطابع القروي والسمة الحرفية التقليدية كما ينحصر همه الأساسي في ضمان إعادة إنتاج نفسه وفق أنماط عيشه المعتادة.

والحاصل أن هذا الواقع لم يُفْض إلى بناء اقتصاد رأسمالي حقيقي ولا إلى القضاء على الأنماط التقليدية التي طبعت الاقتصاد المغربي لما قبل الحماية على مستوى الإنتاج والتبادل.

التحولات بمناطق الاحتلال الإسباني

لقد كان لمواطن الضعف والنقائص التي تعتري النظام الاستعماري الإسباني من النواحي الهيكلية، بالإضافة إلى فقر المناطق التي آلت إليه في المغرب، انعكاسات سلبية على هذه

المناطق، وهو ما أدى إلى انعدام توازن جهوي ظل قائما إلى ما بعد الاستقلال، وهذا لا يمنع من أن هذه الجهات قد شهدت تحولات مست مختلف قطاعات الاقتصاد، ومن ثم مختلف مناحي حياة السكان، وإن لم يكن لهذه التحولات من الأهمية ما كان لتلك التي أحدثتها فرنسا في المنطقة الخاضعة لها.

فعلى الصعيد الاقتصادي، كان أهم تحول هو ذلك الذي تجسد في الانتقال من اقتصاد معاشي إلى اقتصاد السوق، مما ساهم في تسريع عملية التداول النقدي والتبادل التجاري. كما أن النشاط الزراعي قد عرف بدوره نفس التطور، إذ انتقلت المساحة المخصصة للحبوب من 979 142 هكتارا سنة 1936 إلى 400 462 سنة 1954، بإنتاج وصل إلى 825 776 3 قنطارا. وعلى الرغم من هذا، فإن المنطقة قد ظلت تعتمد على الاستيراد لتلبية حاجيات سكانها من المواد الأساسية وغيرها من المواد غير الفلاحية، كالمحروقات والمواد المصنعة. أما الصادرات، فإنها لم تكن قادرة على تقليص العجز البيّن في الميزان التجاري، إذ تكاد تنحصر في المواد الأولية، ولا سيما الحديد الذي بلغ حجم ما استخرج منه سنة 1955 ما قدره 110 033 1 أطنان، أي ما يعادل نسبة 45.65% من قيمة مجموع الصادرات. وهذا ما جعل الميزان التجاري للمنطقة يعرف عجزا واضحا طيلة فترة الحماية.

وأما القطاع الصناعي فكان ضعيفا وموجها بالأساس لإشباع حاجيات الساكنة. فقطاع البناء كان أكثر نشاطا من غيره، بينما ظلت باقي الصناعات محدودة جدا. وكان لا بد من انتظار نهاية الحرب الأهلية بإسبانيا لتظهر صناعات مرتبطة بالنسيج والجلد والإسمنت.

وتمثل شبكة المواصلات القطاع الذي بذلت فيه السلطات الإسبانية في الواقع مجهودات كبيرة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار صعوبة التضاريس التي تميز المنطقة المعنية. صحيح أنه لم يتسن لإسبانيا إنجاز ما أنجزته فرنسا في منطقتها من تجهيزات طرقية، سواء من حيث الكم أو الكيف، إلا أنها استطاعت الربط بين الجهتين الشرقية والغربية للريف، ومن ثم فك العزلة عن العديد من القبائل، إذ أقامت شبكة من الطرق والممرات بلغ طولها عند نهاية الحماية 400 2 كلم. وبغض النظر عن أهدافها الإستراتيجية والعسكرية الواضحة، فإن هذه الطرق والممرات كانت تؤمن نقل المسافرين والبضائع بين مدن المنطقة وبلداتها.

أما السكك الحديدية فارتبط إنشاؤها في البداية بالاستغلال المنجمي في نواحي مليلية بمسافة لا تتعدى 30 كلم. وعلى عكس الريف الأوسط والشرقي، يسّرت التضاريس بالجهة الغربية مد خطوط للسكك الحديدية تربط بين المدن الرئيسية عبر ثلاثة محاور وهي: تطوان-سبتة (41 كلم) والعرائش-القصر الكبير (33 كلم) وجزء من محور طنجة-فاس (90 كلم).

وفيما يخص التجهيزات المرفئية، تم تعزيز موانئ سبتة ومليلية والعرائش بإحداث ميناءيْ الحسيمة والجبهة. واستكمالا لهذه التجهيزات، تم تشييد مطاري سانية الرمل وتاويمة بتطوان والناظور على التوالي.

وعلى الرغم من ضآلة الموارد في مناطق الاحتلال الإسباني، وقصور الاقتصاد الإسباني نفسه، فقد تم بذل مجهودات في تلك المناطق خلال عهد الجنرال فرانكو من أجل تطوير قدراتها واستغلالها. ولهذه الغاية، عمدت السلطات الإسبانية إلى:

- إعادة تنظيم الهياكل الإدارية والمصالح الاقتصادية؛
- إحداث نيابات جديدة تساير تطلعات السلطات الاستعمارية، منها نيابة الاقتصاد والصناعة والتجارة؛
- تبني سياسة التصاميم الخماسية (1946-1951 ثم 1952-1956) التي رصدت لها اعتمادات استثنائية قدرها 510 ملايين بسيطة.

تطور الأوضاع بمنطقة طنجة بعد الحرب العالمية الثانية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أعلنت عودة النظام الدولي عن بداية تطور اقتصادي واجتماعي لمنطقة طنجة. ذلك أن نظام المنطقة الاقتصادي واستقلاليتها المالية قد شجعا عددا كبيرا من الشركات المالية والتجارية على الاستقرار بها والاستفادة من التسهيلات والمزايا التي تقدمها في مختلف مجالات الاستيراد والتصدير والجباية. كما أن سياسة تحرير المبادلات التجارية والإعفاءات الضريبية على المداخيل والرساميل وتخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة قد جعلت من منطقة طنجة جنة ضريبية لا تقل أهمية عن سويسرا وإمارة موناكو. وهكذا تحولت طنجة بفضل هذه المزايا الجبائية إلى مركز مالي دولي، حيث انتشرت الوكالات البنكية ومحلات الصرف في مختلف أحياء المدينة كالصيّاغين والسوق الكبير وشارع باستور. وشجعت هذه الخدمات البنكية على عقد أنواع شتى من الصفقات التجارية بفضل توفر العملات الصعبة، مما يعني أن التسديد عملية مضمونة. فكان أن تعددت المبادلات وتنوعت، حيث أضحى الذهب يستورد ويصدر دون قيود. كما كانت واجهات متاجر المدينة تعج بكل ما كانت تنتجه المصانع الأوروبية والأمريكية واليابانية من سلع كالتجهيزات المنزلية والساعات اليدوية الشهيرة والكاميرات وآلات التصوير والسيارات والعطور والألبسة الرفيعة وغيرها. وازدهرت علاوة على هذا ظاهرة التهريب وغيرها من أشكال الاتجار اللامشروع كما هو الشأن في المناطق ذات الامتياز الضريبي.

ومن جهة أخرى فإن نفس هذه المزايا والامتيازات التي يمنحها النظام الخاص لمنطقة طنجة قد شجع جالية أجنبية هامة على الاستقرار بها فأصبحت تشكل ربع ساكنتها (42000 أجنبي من مجموع 000 172 نسمة سنة 1952). ومما ترتب عن سرعة تنامي المدينة أن برزت ظاهرة

الهجرة القروية وارتفعت وتيرتها إبان فترة الأزمات وسنوات الجفاف. وقد شكل اطراد النمو السكاني عامل ضغط على المدينة وانعكس على مستوى الوعاء العقاري، مما فتح الباب على مصراعيه أمام المضاربات فارتفع سعر المتر المربع الواحد ارتفاعا مهولا، حيث بلغ 2000 بسيطة عام 1951 بينما لم يكن يتجاوز في بداية فترة الحماية فرنكين اثنين، إذ كان سعر صرف البسيطة يقل بـ 33% عن الفرنك في بداية الحماية، أي أن ثلاث بسيطات تقابل فرنكين اثنين.

على أنه لم يستفد من هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، رغم أهميته، سوى فئة من بين الجالية الأجنبية وبعض العائلات الكبيرة المحظوظة التي تعاطت المضاربات وأصبحت تمتلك العديد من العقارات بشارع باستور. وقد شكلت الأقلية المستفيدة من تطور طنجة مجتمعا مميزا ذا مستوى معاشي مرتفع جدا، مما سمح له بتوفير كل ما هو في حاجة إليه من وسائل الإعلام والثقافة والترفيه فكانت له صحافته الصادرة بمختلف اللغات وثلاث محطات إذاعية تبث بالعربية والفرنسية والإسبانية والإنجليزية (راديو إفريقيا وإذاعة طنجة الدولية والإذاعة الأمريكية) ومسارح ومعارض بالإضافة إلى فضاءات ترفيهية متعددة كالكازينوهات وحلبات سباق الخيل ومصارعة الثيران وملاعب كرة المضرب وكرة القدم.

وعلى عكس هذه الأقلية المحظوظة، فإن معظم السكان المغاربة، وعدداً كبيراً من أعضاء الجالية الإسبانية لم يتوفروا إلا على القليل من الوسائل فعاشوا على هامش الثراء المتوفر بالمدينة. كان هؤلاء السكان يتعاطون حرفا وأنشطة متنوعة كالبناء والميكانيك والنجارة والحدادة والصيد البحري وكل ما له صلة بالمطاعم والمقاهي وما إلى ذلك. كما أن أحياءهم الفقيرة قد ظلت هي الأخرى على هامش الازدهار الذي عرفته المدينة فوقع أغلب السكان في الفاقة وذهبوا ضحية المضاربات العقارية وارتفاع كلفة المعيشة.

وهكذا، فإن ثراء مدينة طنجة ومنطقتها لم يَنْبَن على نماء اقتصادي مبرمَج ومندمج، وإنما انبنى على السعي إلى جني ربح سريع يقوم على المضاربات والتهريب والمعاملات غير المشروعة. لذا فإنه لم يلبث أن انهار بانهيار النظام الدولي وعودة المدينة إلى حظيرة المغرب المستقل.

التحولات الاجتماعية والثقافية

مثلت حقبة الحماية، على الرغم من قصرها النسبي (1912-1956)، فترة عرف خلالها المجتمع المغربي تحولات مست كل الهياكل التقليدية لحياة السكان وجمعت في الوقت ذاته بين العمق وسرعة التغيير. فلقد تضاعف عدد المغاربة في مدة تقل عن نصف قرن وتسارعت وتيرة التركز الحضري، وظهرت طبقة عمالية وبروليتاريا عصرية. كما تغيرت البنيات الحضرية والقروية وأنماط الحياة بالمدن والبوادي حيث ضعفت البنية القبلية ومُنع الرق بحكم القانون وتقوت الفردانية وأخذت تكتسح حياة الفرد والجماعة وظهرت العائلة النووية واتسع

نطاقها، واقتحمت المرأة المجال العمومي (انظر الملحق رقم IV) ؛ وبالإضافة إلى كل هذا، برزت نخب جديدة وشاعت الملكية الفردية وتغير اللباس وتطورت بنية السكن واهتزت القيم المجتمعية وانتشرت اللغات الأجنبية والمعارف العصرية وظهرت أشكال تعبيرية وأدوات تواصلية جديدة كالصحافة والسينما والمذياع كما ظهرت أساليب مبتكرة للتنظيم السياسي من خلال الأحزاب والنقابات.

النمو الديموغرافي والتطورات الاجتماعية والمهنية

▪ التحول الديموغرافي : تزايد مطّرد

ليس لدينا حول التطور الديموغرافي للساكنة المغربية إلا معطيات مهلهلة لا يمكن الاعتماد عليها نظرا لعدم دقة الإحصاءات المنجزة بمنطقة الاحتلال الفرنسي بالمغرب إبان فترة الحماية. هنالك خمسة إحصاءات تم إنجازها خلال سنوات 1921 و1926 و1931 و1936 و1952. وإذا كانت إحصاءات سنوات 1921 و1926 و1931 لم تهم سوى المناطق التي كانت محتلة في تلك الفترة ولم تشمل المناطق التي ظلت تقاوم الاستعمار، فإن إحصاء 1936 كان أول إحصاء شمل عموم التراب الخاضع للاحتلال الفرنسي. أما إحصاء 1952، فيعتبر أكثر مصداقية ووثوقية من غيره، إذ تم انجازه بعد الشروع في التسجيل واستعمال دفتر الحالة المدنية بالنسبة للمغاربة. ومع هذا، فإن عملية التسجيل لم تشمل مجموع الأهالي باعتبار الإعراض المتوارث عن التقاليد ونظرا للحراك الدائم الذي كانت عليه الساكنة في جزء كبير منها.

وتجدر الإشارة إلى أن ساكنة المغرب لم تتوقف عن النمو خلال حقبة الحماية. فقد بلغ عدد السكان المغاربة في منطقة الحماية الفرنسية 000 500 3 نسمة حسب إحصاء 1921، وفي إحصاء 1926، وصل عددهم إلى 000 360 5 ثم إلى 000 245 6 نسمة سنة 1936. أما في إحصاء 1952 فقد بلغت الساكنة 800 003 8 نسمة. وحسب معطيات هذا الإحصاء الأخير، فإن عدد السكان في المنطقة الخليفية يقدر بـ 500 009 1 نسمة. وهكذا يكون مجموع سكان المغرب في هذه الفترة قد بلغ 300 013 9 نسمة.

توزيع ساكنة المغرب حسب إحصاء 1952

	الأوروبيون	المغاربة		مجموع المغاربة	مجموع السكان
		المسلمون	اليهود		
المنطقة السلطانية	362 800	7 442 000	199 000	7 641 000	8 003 800
المنطقة الخليفية	84 700	917 000	7 800	924 800	1 009 500
المجموع	447 500	8 359 000	206 800	8 565 800	9 013 300

ملحوظة : لا يشمل هذا الجدول ساكنة المنطقة الدولية ولا الثغور المحتلة ولا المناطق الصحراوية في الجنوب.

أما حسب تقديرات مصالح الإحصاء لسنة 1954، فقد بلغ العدد الإجمالي للساكنة المغربية 000 450 8 نسمة بالنسبة للمنطقة السلطانية و000 065 1 نسمة بالنسبة للمنطقة الخليفية، أي ما يقارب 000 000 10 نسمة. وعليه، فإن التصاعد المستمر لعدد سكان المغرب هو السمة المميزة لهذا التطور. أما متوسط التزايد العام للساكنة فهو 1.5% في السنة، أي حوالي 000 140 نسمة إضافية كل سنة بالنسبة لمجموع البلاد. وهكذا يكون عدد سكان المغرب قد تجاوز الضعف بقليل خلال مدة ثلاثين سنة.

على أن ثمة عاملين اثنين آخرين يميزان هذا التطور الديموغرافي للساكنة المغربية، وهما:

- الزيادة المتنامية لسكان المدن ابتداء من سنة 1912؛
- صغر سن الساكنة ؛ فحسب معطيات إحصاء سنة 1952، كان سن 47.8% من المغاربة أقل من تسع عشرة سنة، وسن 30% منهم ما بين عشرين وأربعين سنة.

ويعزى النمو المطرد للسكان أساسا إلى المعدل المرتفع لنسبة الولادة (ما بين 38‰ و44‰)، وكذا إلى الانخفاض الملموس لمعدل الوفيات، وإن كان هذا المعدل الأخير لا يزال مرتفعا (13.7‰ سنة 1947) في وقت ظل فيه متأثرا بالتقلبات المناخية. أما عدد الأوروبيين النازلين بالمغرب، فإنه تضاعف أربع مرات فيما بين 1921 و1952، حيث انتقل بمنطقة الاحتلال الفرنسي من 000 80 نسمة إلى 800 362 نسمة. وقد قدر هذا العدد سنة 1954 بحوالي 000 450 نسمة بالنسبة لمنطقة الحماية الفرنسية وحوالي 000 90 نسمة بالنسبة للمنطقة الخليفية. ولقد كانت هذه الساكنة مقيمة بالحواضر على الأخص مع تمركز ثلثيها بمدينتي الدار البيضاء والرباط. ونتج عن هذا التمركز بالمنطقة الساحلية اختلال في النمو بين المناطق الداخلية ومنطقة الساحل الأطلنتي.

▪ الطب العصري وتطور الأوضاع الصحية

كانت الأوضاع الصحية لمجموع الأربعة ملايين من المغاربة سنة 1912 تتسم بهشاشة قوية تتجلى في قصر أمد الحياة بحيث يقدر بزهاء 35 سنة بينما كانت نسبة الوفيات مرتفعة جدا، خاصة بالنسبة للأطفال، وذلك بسبب الأوبئة المتكررة (التيفوس، الكوليرا، الطاعون) والأمراض المعدية (خاصة مرض السل والزهري) وسوء التغذية الناتج أساسا عن الجفاف والكوارث الطبيعية. ومن جهة أخرى فإن الطب الحديث كان شبه منعدم؛ أما الأطباء الأجانب على قلتهم، فكانوا يحلون بالمغرب على فترات متقطعة يعالجون فيها أعيان المخزن أو بعض الشخصيات الميسورة بينما ظل مصير أغلب السكان – على العكس من هذا – بين أيدي المشعوذين أو المتطبِّبين التقليديين المتعاطين في ممارساتهم إلى المزج بين السحر والدين أكثر من استلهام الطب العلمي العربي القديم. وعملا برأي بعض علماء العصر، فقد كان الناس يعرضون عن الإجراءات الاحترازية من الأوبئة، وخاصة منها إجراء الحجر الصحي

(الكارانطينا). أما بعض المارستانات التي كانت تخصص لاستقبال المرضى والمعتوهين بالمدن فيما قبل فإنها قد أضحت مجرد ملاجئ تعاني وضعية مزرية ويحشر فيها كل من المجرمين والبغايا والمختلين عقليا وغيرهم من المهمشين من غير تمييز.

كان طلب المساعدة الطبية من بين مطالب المغرب في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، وهو ما استجاب له الأطباء الأجانب، خاصة الفرنسيون منهم؛ بيد أن هؤلاء الأطباء سيشكلون في الغالب الطلائع الأولى لعملية الاستعمار حيث استقر البعض منهم بمدينتي مراكش وفاس وأحدثوا مستوصفات أولية بها ثم أطلقت أسماؤهم فيما بعد على مؤسسات استشفائية ذات أهمية كبرى كمستشفى موشان (Mauchamp) بمراكش. وقد كان للأطباء دور كبير في التغلغل الفرنسي بالمغرب العميق، إلى درجة أن ليوطي ما انفك يطالب بالمزيد من الأطباء عوض الفيالق العسكرية ويعمل على إنشاء مجموعات طبية متنقلة داخل الجيش الفرنسي، مما سمح بإيصال الوحدات الصحية على ظهر الدواب إلى أقاصي المناطق داخل البلاد. وأطلقت الإقامة العامة من جهة أخرى عمليات تشييد بعض الوحدات الصحية الكبرى، من بينها مستشفى كولومباني (Colombani) – ابن رشد حاليا – بالدار البيضاء، وقد افتتح سنة 1928، ومستشفى الطب النفسي الذي افتتح سنة 1930 بقصبة برشيد. كما قام ليوطي كذلك بإطلاق حملات لتطهير المياه ومحاربة الحشرات والتلقيح خاصة ضد وباء الجذري وأمراض العيون وحمى المستنقعات. وقد أعطت هذه العمليات نتائج مذهلة تجلت في الانخفاض الكبير للإصابة بالأمراض وتدني نسبة الوفيات في جميع مناطق الاحتلال الفرنسي. واستقدم ليوطي أيضا إلى المغرب بعض الأطباء ممن تخلدت أسماؤهم بحوليات الطب العصري أمثال أوبرلي (Oberlé) وشاتينيير (Chatinières) وكولومباني. وازداد الإقبال على الطب العصري بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تم تشييد أكبر عدد من المراكز الاستشفائية خلال هذه الحقبة، ومن جملتها المستشفى المغربي-الفرنسي[12] ابن سينا في الرباط سنة 1953، وما دونه حجما من البنيات المستوصفية. وكانت الحظيرة الاستشفائية المشيدة إلى حدود سنة 1955 تتكون من 15 مستشفى عموميا و40 مستوصفا ما بين حضري وقروي ومتنقل و26 مستشفى اختصاصات، أي بما مجموعه 15 432 سريرا و69 مركزا قرويا للرعاية الصحية الأولية، إضافة إلى 431 وحدة استشفائية حضرية وقروية موزعة على مجموع التراب الوطني الواقع تحت مراقبة سلطة الحماية الفرنسية. وبلغ عدد الأطباء سنة 1955 ما مجموعه 1050 طبيبا وعدد الصيادلة 350 وعدد جراحي الأسنان 200. ولم يتعد عدد المغاربة من بين هؤلاء جميعا العشرين، مع العلم أن ساكنة المغرب قد بلغت إذّاك ثمانية ملايين نسمة، أي ضعف ما كانت عليه سنة 1912، بينما قارب أمد الحياة يومئذ 50 سنة.

12 على العكس من مستشفى كولومباني الذي كان العلاج به حكرا على الجالية الأوروبية فقط كان مستشفى ابن سينا يستقبل المغاربة والأوروبيين معا.

أما في المنطقة الخليفية، فقد بذلت السلطات الإسبانية بدورها مجهودا لا يستهان به في قطاع الصحة، لاسيما غداة الحرب العالمية الثانية، إذ حاولت القضاء على بعض الأمراض والأوبئة التي كانت تحصد العديد من الأرواح في أوساط الساكنة المحلية، كالتيفوس وحمى المستنقعات. كما تدخلت للحد من الخطورة التي تمثلها أمراض أخرى، كداء السل والزهري والأمراض الجلدية وأمراض العيون. وكانت النتائج مؤكدة بفضل حملات التلقيح ومجانية التطبيب وإنشاء خمسة مستشفيات رئيسية ومستشفى آخر للأمراض الصدرية إلى جانب العديد من المستوصفات.

وقد استفادت الساكنة المغربية من هذا النمط العصري للتطبيب الذي واكب استقرار المعمرين الأوروبيين واستجاب لتنامي المصالح الاقتصادية للمقاولة الأجنبية، حيث غُدت حماية طاقة العمل "الأهلية" من أولويات السلطات الاستعمارية.

■ الهجرة القروية وظهور البروليتاريا

ظل للمغاربة ارتباط عميق بالحياة الريفية (76%) رغم ظاهرة الهجرة صوب المراكز الحضرية، ومع هذا فقد عرفت الفلاحة التقليدية أزمة عميقة ناتجة عن التقادم وعدم التكيّف مع الظروف الاقتصادية الطارئة. فالتقنيات العتيقة ظلت هي السائدة بالنسبة للفلاح المغربي بينما كان المعمرون المستقرون بالمناطق القروية يمتلكون المعرفة إلى جانب الخبرة العصرية ويستفيدون من دعم الإدارة الاستعمارية. وقد تحول جزء من الفلاحين الفقراء، بعد أن انتزعت منهم أراضيهم، إلى عمال فلاحين في ضيعات المعمرين الأوروبيين؛ كما ترتب عن الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد التبادل النقدي تفكيكٌ مزدوج لكلّ من النظام الفلاحي التقليدي بالعالم القروي ونظام الصناعة التقليدية بالمدن.

وتوالت حركة استيلاء الأوروبيين على الأراضي بالأرياف إلى أن بلغ مجموع مساحتها ما يربو على 000 110 1 هكتار سنة 1956. أما عدد المعمرين، فقد ارتفع من 800 2 سنة 1928 إلى 000 6 معمر سنة 1953. وفي المقابل، تضرر الفلاح المغربي بسبب نزع الملكية وإثقال كاهله بالاقتطاعات الضريبية المختلفة وعلى رأسها الترتيب وما كان يعرف باسم "الوْدَنْ" – أي الأذن، وهي ضريبة تؤدى على الرؤوس – وكذا بسبب ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي. وهكذا نزحت فئات واسعة من الفلاحين نحو المدن، حيث كونت طبقة البروليتاريا، وما دونها من بروليتاريا رثة، تكدست في الأحياء العتيقة للمدن وداخل مدن القصدير.

وتزايدت نسبة السكان الحضريين بكيفية منتظمة في الوقت ذاته، حيث انتقلت من 10% سنة 1926 إلى 16% سنة 1936 ثم إلى 24% سنة 1952 فبلغت زيادة عدد سكان المدن 000 000 1 نسمة، وارتفعت بنسبة 91% خلال الفترة المتراوحة ما بين 1936 و1952. وقد أصبحت مدن الدار البيضاء وفاس ومراكش مراكز لاستقبال النازحين فانتقل عدد سكان

الدار البيضاء من 000 257 نسمة سنة 1936 إلى 000 682 نسمة سنة 1952، أي بنسبة نمو بلغت 165%، بينما لم تتجاوز هذه النسبة بمدينة فاس 24% وبمدينة مراكش 13%. وقد جاءت هذه الحركة التمدينية نتيجة لتطور الأنشطة الاقتصادية العصرية بالدرجة الأولى.

وعلى صعيد آخر، أخلّت الهجرة القروية الكثيفة في اتجاه المدن بتوازن المجتمع التقليدي، وترتبت عن الظاهرة مشاكل في التعمير والسكنى، مما أدى إلى انتشار مدن القصدير كالفُطر حول الحواضر وكذا إلى تفكك بنيات المدن العتيقة. وهكذا كان 21% من الساكنة المسلمة بمدينة الدار البيضاء يقيمون سنة 1950 في مدن القصدير. وقد شهدت هذه الفترة بالذات ظهور الطبقة البروليتارية في ظروف تحول عميق يتسم بالتركز الصناعي والتجاري والمالي وبالنمو المتسارع للوسائل التقنية. فازدهرت الرأسمالية الفرنسية في المغرب، وخاصة غداة الحرب العالمية الثانية – فيما بين سنتي 1946 و 1953 على وجه التحديد – حيث اجتذبتها الامتيازات الضريبية وضآلة الأجور. ووصل عدد المقاولات سنة 1958 إلى 617 1 وحدة، بينما لم يكن عددها سنة 1938 سوى 82 وحدة. وقد سايرت البنيات التحتية بما فيها الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والكهربة هذا التطور الاقتصادي في شتى القطاعات. غير أن توزيع هذه البنيات والقطاعات لم يكن توزيعا متساويا بالنسبة لمجموع التراب المغربي، وكذلك كان الشأن بالنسبة لتوزيع المكاسب بين الأوروبيين والمغاربة.

وهكذا ظل المجتمع المغربي مجتمعا زراعيا في غالبيته، يتعاطى الفلاحة بنسبة 65% من بين رجاله و84% من العنصر النسوي. صحيح أن الهجرة كانت أساسا نحو المدينة إلا أن عددا لا يستهان به من الفلاحين قد غادروا موطنهم الأصلي ليستقروا بمناطق فلاحية أكثر غنى. وعلى الرغم من هذا، فإن نمو الساكنة الفلاحية خلال هذه الفترة لم يتعد 20%، في وقت ارتفع فيه عدد المشتغلين بالتجارة بنسبة 30% وعدد العمال في القطاع الصناعي بنسبة 90%.

التطورات الثقافية

- دينامية التغيير: نحو تطور العادات والعلائق السوسيو-ثقافية

لقد أدى الحضور الأوروبي في المغرب إلى نشر نمط عيش سوسيو-ثقافي مختلف عن النمط المغربي التقليدي. وقد تأثر هذا الأخير بدرجات متفاوتة بالنمط الأول على مستوى حفظ الصحة واللباس وعادات الأكل والمطبخ وطريقة اقتناء المتاع، على الرغم من ضعف القدرة الشرائية للمغاربة ؛ فبجانب الأسواق التي كانت تأخذ أسماءها من أيام الأسبوع والمواسم المنتظمة بحسب الفصول والمناسبات، وعلاوة على القيساريات المتوفرة داخل المدينة القديمة،

ستظهر أسواق حديثة عرفت بالأسواق المركزية (مارشي سانطرال) في قلب المدن العصرية التي ستعرف، بالإضافة إلى ذلك، ظاهرة المحلات التجارية الكبرى لتبرز معها مظاهر أخرى لترويج السلع وعرضها من قبيل اللوحات الإشهارية التي ستؤثث الفضاء العام. كما ساعدت وسائل النقل الحديثة[13] على توفير فرص جديدة للتنقل على الرغم من محدودية استفادة المغاربة منها، في عدد من الجهات، بسبب المراقبة المفروضة على تنقلاتهم والمتمثلة في الحصول على ترخيص يسمى "التَّسْرِيح"[14].

أما على المستوى الثقافي، فقد ظهر المسرح الحديث في المغرب، وبدأ المغاربة يمارسونه سواء بالرجوع إلى التراث الغربي كمسرحية تارتوف (Tartuffe) لموليير (Molière) على سبيل المثال أو إلى التاريخ الإسلامي كمسرحية صلاح الدين الأيوبي. وقد وظف هذا المسرح بالخصوص في خدمة القضية الوطنية. وفي هذا السياق، ارتبط الأهالي بالمذياع ارتباطا قويا حيث وصل عدد المغاربة الذين صرحوا بامتلاك جهاز الراديو بالمنطقة السلطانية حوالي 7 000 سنة 1938، و25 000 سنة 1948 و80 000 سنة 1952 و120 000 سنة 1955، مما يدل على تزايد اهتمام المغاربة، سواء في المدن أو الأرياف، بما يجري في العالم. كذلك الشأن بالنسبة للميدان الرياضي الذي اقتحمه المغاربة قبل أن يتم توظيفه لخدمة الأهداف الوطنية. إلا أن الأمر لم يكن على هذا النحو بالنسبة لفن السينما الذي بقي مجرد فرجة اكتشفها المغاربة من خلال التردد على القاعات السينمائية العديدة التي فتحت أبوابها في مختلف مدن المغرب.

ويمكن تكوين صورة عامة عن التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع المغربي في فترة الحماية من خلال الأغاني الشعبية التي كانت رائجة آنذاك بين الناس. وفي هذا الصدد، تعتبر أغاني الحسين السلاوي مرجعا هاما يؤرخ للتحولات بوجه عام، إذ ترسم كلماتها لوحة دالة للعلاقات الاجتماعية بما فيها علاقة النساء بالرجال وتطورها في اتجاه التحرر والفردانية وعلاقة



120. الصحافة الكولونيالية بالمغرب

13 بالنسبة للشاحنات وصل عددها سنة 1948 إلى حوالي 15 000 بينما بلغ عدد السيارات في نفس السنة 47 000.

14 أما فيما يتعلق بالتنقل بين المنطقة السلطانية والمنطقة الخليفية والمنطقة الدولية فمشروط بالحصول على جواز سفر أو على ترخيص خاص.


121. عرض سينمائي بالبادية (الثلاثينيات)

الحضريين بالقرويين وما طبعها من حذر وحيل في التعامل التجاري. ومن جهة أخرى فإن هذه الأغاني عكست المضاعفات المترتبة عن نزول الأمريكان بالمغرب، في نونبر 1942، وما نتج عنه من تحولات هامة على المستويين السلوكي والقيمي. وقد تجلت هذه التحولات في استعمال الكلمات والمفاهيم غير المعتادة التي روجت لها هذه الأغاني من قبيل''الشوينگوم''و''الطوبيس'' و''السيگار'' و''الدولار'' و''الفولار'' و''الروم'' و''البومبون'' و''باي باي''. وقد يستشف من نفس الأغاني نوع من ازدياد الوعي لدى المغاربة بالتفوق الأمريكي على المستعمر وبإمكانية التخلص من سيطرته.

وقد تأثر العنصر اليهودي المغربي بدوره بهذه التحولات الناتجة عن السيطرة المباشرة لفرنسا وإسبانيا على المغرب، وعن الإبقاء على نظام ''الباب المفتوح'' الذي أسسته معاهدة الجزيرة الخضراء، وكذا عن تحديث البنيات التحتية وخاصة منها الطرق ووسائل النقل وكلها أضرت بالأنشطة التقليدية كتجارة التجوال (تجارة العَطَّارة) التي كانت تشكل المصدر الأساسي لدخل حوالي نصف الساكنة اليهودية المغربية. ومن جهة أخرى فإن هذه التحولات قد ترتبت عن إفقار الفلاحين إذ حرم الحرفيون والتجار اليهود المتجولون من زبنائهم الرئيسيين من القرويين المسلمين الذين نزحوا بأعداد غفيرة إلى ضواحي المدن كما ذكر آنفا.

والواقع أن الحماية لم تكن مرادفا لحياة أفضل بالنسبة لليهود، تشهد على ذلك الظروف القاسية للحياة داخل أحيائهم السكنية المكتظة مثل ملاّحيْ مراكش والصويرة على الأخص، كما تؤكده محاولات الهجرة نحو فلسطين لعائلات يهودية من مدينتي صفرو وفاس غداة الحرب العالمية الأولى. إلا أن بعض هذه العائلات اليهودية قد اضطرت إلى العودة إلى المغرب بعد أن أصبحت عرضة للبطالة في الأرض المقدسة. وقد ظلت الإجراءات التي اتخذتها سلطات الإقامة العامة من أجل تخفيف حدة الاكتظاظ داخل المَلاّحات ومحاربة الأمراض المعدية وضمان التمدرس الفعلي للأطفال البالغين سن الدراسة، دون طموحات الساكنة اليهودية. وكان هذا القصور بالذات من جملة عوامل انتشار الدعاية الصهيونية ابتداء من منتصف العشرينيات، وهي دعاية روجت لها انطلاقا من مدينة الدار البيضاء عناصر معينة كان على رأسها الأنجلو-بولوني جوناثن ثورز Jonathan Thursz، والتطواني صامويل ليفي.



122. تجار يهود بالدار البيضاء (الأربعينات)




123. مجلة صهيونية من إصدار جوناثن ثورز ما بين 1940-1926

ويتبين من كل ما تمت الإشارة إليه أن التغير في نمط الاستهلاك داخل المدن – بما في ذلك تبدل أذواق الساكنة التي كانت على احتكاك بالثقافة الأوروبية وتغير سلوكاتها المظهرية، خاصة على مستوى الملبس– قد حصل على حساب صناعة تقليدية لا قدرة لها على منافسة المنتجات المصنعة الوافدة على الأسواق المغربية من الخارج. وسوف يشكل الصناع التقليديون المغاربة، باعتبارهم ضحايا هذه المنافسة، قاعدة اجتماعية أساسية بالنسبة للحركة الوطنية داخل المدن. وكثيرا ما أصدرت قيادة الحركة الوطنية من جانبها الأوامر لمقاطعة بعض السلع الفرنسية كالتبغ والخمور، كما أنها شجعت على ارتداء لباس محلي – خاصة الجلباب والطربوش الوطني – المصنوع من مواد تقليدية مغربية. وتعد هذه القيادة نفسها من جملة ثمار الثقافة السياسية المتولدة عن الوضع الجديد.

■ نحو ثقافة وطنية عصرية

كان الاستقطاب من قِبَل قيادة الحركة الوطنية يتم داخل الإنتلجنسيا المغربية الجديدة، إذ شكلت النخبة المتنورة، رأس الحربة ضد النظام الاستعماري ابتداء من منتصف العشرينيات، وذلك لأنها كانت ضحية الميز الذي كانت تنتهجه السلطات الاستعمارية. ولقد بدأ النضال ثقافيا بقيادة الجمعيات التي تم تأسيسها لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، تم إحداث جمعيتين اثنتين بمدينة فاس، إحداهما ثقافية تسمى **الحماسة**، كان ينشطها محمد المختار السوسي، والثانية سياسية تعمل في السرية وتضم بالأساس طلبة القرويين بزعامة علال الفاسي، وكان من جملة أعضائها عبد العزيز بن إدريس والهاشمي الفيلالي والفقيه غازي وبوشتى الجامعي ومحمد إبراهيم الكتاني. وفي نفس الفترة، كوّن تلاميذ ثانوية مولاي إدريس جماعة أخرى، من جملة أفرادها محَمد الدويري ومحمد الفاسي وعبد القادر بن جلون ومحمد الخلطي والتهامي الوزاني.

في نفس هذه الفترة، تم إنشاء جمعية أخرى بمدينة الرباط سنة 1926 تحت اسمين اثنين، اسم علني وهو أنصار الحقيقة واسم سري هو الرابطة المغربية. وكان يجمع أفراد هذه الجماعة القَسَم الذي اشتهر فيما بعد بين أفراد الحركة الوطنية بيمين الإخلاص ونصه كالآتي: «أقسم

بالله العظيم أن أخلص لديني ووطني، وأكتم أسرار جمعيتي، وأقوم بواجبات عضويتها. والله على ما أقول وكيل». وقد نص برنامج الجمعية على تنظيم المحاضرات ونشر المقالات وتأسيس الأندية الرياضية والفرق المسرحية. وفي إطار هذه الجمعية، التأم بعض من أصبح بعد ذلك من قادة الحركة الوطنية المغربية، ومنهم أحمد بلافريج ومحمد بن الحسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل ومحمد اليزيدي والمكي الناصري وعبد الكبير الفاسي.

وفي مدينة سلا، تم تأسيس النادي الأدبي الإسلامي سنة 1927 إلى جانب فرقة مسرحية تحت إشراف عبد اللطيف الصبيحي، حيث كان يلتقي كل من عبد الكريم حجي ومحمد حصار ومحمد شماعو. وفي نفس السنة أسس سعيد حجي بدوره الجمعية الودادية، وهي جمعية سياسية ثقافية سرية كانت تصدر جريدة غير مرخص لها تحمل اسم الوداد وتنشر مقالات نقدية موجهة ضد الاستعمار.

أما بمنطقة الشمال، فكان عبد السلام بنونة هو الوجه البارز للحركة الوطنية بمدينة تطوان. وكان قد كوّن حركة سرية منذ سنة 1916، وهي التي وقفت وراء تأسيس المعهد العلمي المغربي بالإضافة إلى أول مدرسة للصناعة التقليدية. كما قامت بنشر جريدة **الإصلاح** وتأسيس المدرسة الأهلية التي كان يديرها محمد داود، المراسل المجهول لجريدة **الأهرام** المصرية خلال حرب الريف.

ومن بين قادة الحركة الوطنية الأربعين الذين تم إحصاؤهم بين سنتي 1921 و1944، كان هنالك ستة عشر عضوا ينتمون لجامعة القرويين، وكان خريجوها قد فقدوا مع الحماية منافذ عملهم التقليدية نتيجة عصرنة الإدارة، ومن بينهم علال الفاسي والفقيه غازي وعبد العزيز بن إدريس وبوشتى الجامعي والهاشمي الفيلالي وعبد الهادي بوطالب. أما الباقون فينتمون إلى المدارس المنشأة حديثا من قبل الحماية، خاصة منها مدارس أبناء الأعيان التي ارتبط تأسيسها في الأصل بتكوين نخبة جديدة كان من المؤمل أن تشكل جسرا بين المجتمع الأوروبي والمجتمع المغربي، إلا أن الإدارة المباشرة قد أبقت خريجيها في وضعية الأعوان والمرؤوسين، وهي وضعية لا تتناسب مع مؤهلات التكوين العصري الذي تلقاه البعض منهم في كبريات الجامعات الفرنسية بباريس.

وبخلاف ما كانت تأمله الإقامة العامة، فقد تحولت هذه المدارس إلى بؤر للوطنيين، خاصة منها ثانوية مولاي إدريس بفاس وثانوية مولاي يوسف بالرباط. ومن جملة المتخرجين منها شخصيات سياسية لامعة من أمثال عمر بن عبد الجليل ومحمد الديوري وعبد الكبير الفاسي ومحمد الفاسي ومحمد اليزيدي وأحمد اليزيدي ومسعود الشيگر ومحمد السبتي والتهامي الوزاني ومحمد الخلطي ومحَمد حصار وعبد اللطيف الصبيحي والأخوان أحمد ومحَمد ابّاحنيني والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وأحمد العلوي وأحمد الحمياني ومحمد

الحبابي ومحمد الطاهري ومَحمد الزغاري وإدريس السلاوي ومجيد بن جلون ومَحمد الدويري وأحمد رضا گديرة. أما البعض الآخر من أعضاء النخبة الوطنية من أمثال عبد الله إبراهيم ومحمد البصري ومحمد بنسعيد أيت إيدّر وعبد السلام الجبلي ومحمد الفگيگي، فينتسبون إلى المؤسسات التعليمية بمراكش وإلى معهد ابن يوسف على الأخص وكذا إلى بعض مدارس الدار البيضاء، بما فيها ثانوية ليوطي حيث درس عبد اللطيف بن جلون، وثانوية گورو بالرباط ومنها تخرج أحمد بلافريج ومحمد بن الحسن الوزاني، والثانوية البربرية بأزرو التي انتسب إليها عبد الحميد الزموري.

وقد نجح بعض عناصر هذه النخبة في مواصلة دراستهم بالخارج، بما في ذلك فرنسا، ومنهم محمد بن الحسن الوزاني وأحمد بلافريج والتهامي الوزاني ومحمد الفاسي وعبد القادر الفاسي والمكي الناصري وعبد الخالق الطريس وعمر بن عبد الجليل وعبد القادر بن جلون ومحمد الخلطي. وساعد التمكن من اللغة الفرنسية غالبية أفراد هذه النخبة الوطنية على استيعاب ثقافة العصر ومعارفه. كما منحتهم فرصة الاتصال بمناضلي اليسار الفرنسي والمشاركة في التجمعات واللقاءات إمكانية اكتشاف التنظيم والعمل السياسيين اللذين سوف يتم توظيفهما بنجاعة في قيادة النضال ضد الاستعمار بالمغرب. وهكذا أمكنهم القيام بتأسيس الأحزاب السياسية ونشر الجرائد وتنظيم التجمعات وقيادة المظاهرات، وكلها أعمال تجسد التغيير المعصرن الذي عرفته الثقافة السياسية لشباب المغرب.

ويمكننا أن نكون فكرة دقيقة إلى حد ما عن المجهودات الثقافية التي بذلت خلال فترة الحماية من قبل النخبة الوطنية رغم ما كان يعترض سبيلها من عراقيل مباشرة وغير مباشرة في إطار الصراع الثقافي والمواجهة مع المستعمر، وذلك بالاعتماد على رصيد المكتبة المغربية في عهد الحماية، وهو رصيد يتكون مما ألفه المغاربة من منظورهم الثقافي الوطني والديني. وقد هدف هذا الإنتاج إلى مواجهة المد الثقافي الأجنبي إثباتا للهوية الوطنية فغطى مواضيع متعددة يتعلق أغلبها بحقول مألوفة كالسياسة ونظم الحكم والقانون والتاريخ والتراجم والخواطر والمختارات وتاريخ الأدب والحديث والفقه والوعظ والقراءات والرحلة والمناظرة والفهرسة والفلسفة والفكر الإسلامي والتصوف، وبعضها يتناول مواضيع مستحدثة كمناهج التعليم والكتب المدرسية والإبداع الأدبي والموسيقى والغناء ومؤلفات المدرسة الإصلاحية المشرقية والتوعية الصحية والتجارة والفلاحة.

■ التعليم : ليلزم كل مكانه

عرف المغرب نمطين تعليميين جديدين خلال فترة الاستعمار. يتمثل النمط الأول في التعليم الذي أنشأته الإدارة الاستعمارية بهدف «استكمال الغزو المادي وتقويته بالغزو

المعنوي»[15]. وعلى العكس من هذا، فإن النمط الثاني كان بمبادرة من الحركة الوطنية التي كانت تأمل عبره أن تحبط المخطط الاستعماري بتعليم وطني حديث مغربي الطابع.

إن النظام التعليمي الذي أرسته الإدارة الاستعمارية لم يترتب لا عن إصلاح المؤسسة التربوية المغربية التقليدية ولا عن الرغبة في استنبات المدرسة الفرنسية الوحيدة الموحدة. فقد كان موقف منظري النظام التعليمي بالمغرب موقفا يتسم بانتقاد مدرسة الجمهورية الثالثة التي لم يؤد إدخالها، في نظرهم، إلى المستعمرات وإلى الجزائر بالخصوص سوى إلى إنتاج فئة من ''المجتثِّين'' و''الصعاليك''. وتجسدت السياسة التعليمية الاستعمارية على أرض الواقع في إحداث ثلاث شبكات مدرسية طبعت منذ البداية بالتمييز العرقي الاجتماعي، فكانت الأولى أوروبية والثانية يهودية والثالثة للمسلمين. وقسمت هذه الأخيرة بدورها إلى مسلكين: مدارس لأبناء الأعيان وأخرى للعامة.

كان التعليم الأوروبي في المغرب يعتمد نفس بنيات التعليم الفرنسي، إذ يطبِّق نفس البرامج ويمنح نفس الشهادات. وكما هي الحال في فرنسا، فإن هذا التعليم يشمل مدارس ابتدائية وإعداديات وثانويات ومدارس مهنية وتقنية خاصة بالأطفال الأوروبيين من الجنسين. أما اليهود المغاربة، فكانوا يدرسون بمدارس الرابطة اليهودية العالمية التي فتحت أول قسم لها بمدينة تطوان سنة 1862 كما كان بإمكانهم الالتحاق بالمدارس الفرنسية-الإسرائيلية التي تم تشييدها بعد التوقيع على معاهدة الحماية. وهكذا تمتع اليهود المغاربة بتمدرس رفيع المستوى قياسا مع مواطنيهم المسلمين. وأما التعليم الفرنسي-الإسلامي، فقد قام على ''الأسس السياسية'' التي وضعها ليوطي وطبقتها مديرية التربية العمومية بتعاون مع مديريات الفلاحة والشغل والتجارة وبتنسيق وثيق مع سلطات المراقبة ومديرية شؤون الأهالي.

وهكذا، وبعد أن فكر ليوطي مليا في «حساسية تدبير هذا السلاح ذي الحدين»، قرر أن يراعى التراتب الاجتماعي في مجال التعليم حتى يلزم كل واحد مكانه. وعلى هذا الأساس، تم تبرير تعدد أنواع المدارس بذريعة احترام الخصوصيات الاجتماعية، وإن كان من الواضح أن هنالك ميلا إلى اعتماد معايير ثنائية تعتمد الجغرافية (مدينة/بادية) واللغة (عربية/أمازيغية) والانتماء الاجتماعي (أعيان/عامة) مما كان من شأنه أن يعمق الفوارق بين مكونات المجتمع بخلاف ما كان عليه الدور الذي اضطلعت به مدرسة الجمهورية الثالثة في الميتروبول. ولإرساء هذه المنظومة التعليمية، عكف ليوطي ومعاونوه على وضع تصور أنضجته التجربة الاستعمارية لجورج هاردي (Georges Hardy) الذي عين سنة 1919 على رأس مديرية التربية العمومية. وبالفعل، فقد زوَّد الرجل سياسة الحماية في مجال التعليم بنظرية

15 انظر:

R. Gaudefroy Demombynes, *L'œuvre française en matière d'enseignement au Maroc*, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1928,10.

تقوم على فكرتين مركزيتين تتلخصان في التأقلم والتغلغل المعنوي. ويؤكد بول مارتي، وهو أحد أبرز المسؤولين في مديرية التعليم أنه « يجب على الفلاح الصغير أن يعود إلى أرضه بعد مغادرة المدرسة، ويجب أن يصبح ابن العامل في المدينة عاملا فيما بعد، وابن التاجر تاجرا، وابن الموظف موظفا [...] يجب أن يتلقى كل طفل تعليما يتلاءم ووسطه الخاص ليبقيه في وسطه ويجعله أكثر تأهلا للعب دوره الاجتماعي مهما كان هذا الدور متواضعا »[16].

وقد تم تبني هذه السياسة التعليمية في "المخططات الدراسية وبرامج التعليم الأهلي"، التي صودق عليها سنة 1920، وهي سياسة تقوم أساسا على التصور الذي كان للمسؤولين في مجال التعليم العمومي عن المجتمع المغربي:

« فالمغاربة ينقسمون، من الزاوية التي تهمنا، إلى ثلاث مجموعات:

1) الأعيان والميسورون وأغنياء المدن، وهم إما موظفون أو تجار؛

2) البروليتاريون الحضريون والحرفيون والبقالون والمرؤوسون الإداريون والمستخدمون لدى التجار؛

3) القرويون الذين يتعاطون جميعا، بمن فيهم الرؤساء، النشاط الفلاحي.

وبالتالي فسوف يكون لدينا مدارس للأعيان ومدارس حضرية وأخرى قروية »[17].

وكانت السلطة الاستعمارية تتوخى من وراء هذا "الإخراج المحبوك" للتمييز الفئوي هدفين اثنين : الأول يقضي بالحيلولة دون تطور المدرسة لتصبح وسيلة للترقية الاجتماعية مخافة أن يفلت زمام هذه الترقية من يد سلطات الحماية التي كانت تحرص على أن « تظل المراتب وبقية الأمور في وضعها القديم بحيث يسود السادة المؤهلون فطريا لذلك ويكتفي الآخرون بالطاعة والامتثال »[18]. أما الهدف الثاني فيرمي إلى تجنب إفراز شبيبة متعلمة تتشبع بالروح الوطنية قد يؤول عملها إلى إعادة النظر في النظام الاستعماري القائم. من هنا أتت الحملة التي قام بها منظّرو التعليم بالمغرب ضد المدرسة الإدماجية المنتجة، على حد تعبير ليوطي، « لرهط من المتطاولين المتذمرين الغاضبين الذين يشكلون أرضية خصبة لاستقطاب الحركات المعارضة والاحتجاجية إن لم نقل الثورية »[19].

على أنه قد ظهرت أولى المدارس الحرة سنة 1919، في شكل "كتاتيب تم تحديثها" بمبادرة شخصية من بعض الأعيان المحليين أمثال محمد العربي الخطيب بتطوان وأحمد مكوار ومحمد لحلو بفاس ومحمد بن حساين النجار بسلا ومحمد المهدي عبد السلام

16 انظر : Paul Marty, *Le Maroc de demain*, Comité de l'Afrique Française, 1925, 142

17 انظر: *Bulletin Officiel de l'Enseignement Public au Maroc*, n° 24, septembre 1920, 339-419

18 انظر: Hubert Lyautey, *Paroles d'Action 1900-1926*, Colin, 1938, Editions La Porte, Rabat, 1995, 195

19 انظر نص الخطاب الذي ألقاه ليوطي بالدار البيضاء في 11 يونيو 1922 في :

H. Lyautey, "Examen de conscience au sujet de l'enseignement musulman", *L'Afrique Française*, août 1934, 467.

ماجينوش بالرباط. وارتفعت وتيرة إحداث هذه المدارس خلال الفترة ما بين سنتي 1931 و 1944 بارتباط مع تطور العمل الوطني في ميدان التعليم. وقد برزت بعض شخصيات الحركة الوطنية بصفة خاصة في هذا الميدان أمثال محمد غازي وعبد السلام الوزاني والمكي الناصري وبوشتى الجامعي والمختار السوسي. وقامت كتلة العمل الوطني ابتداء من سنة 1934 بإحداث لجنة خاصة سميت بـ"اللجنة العليا للتعليم" ضمت في عضويتها بعض كبار قادة الحركة الوطنية من أمثال علال الفاسي وأحمد بلافريج وبوشتى الجامعي وأبو بكر القادري وأحمد الشرقاوي والهاشمي الفيلالي ومحمد غازي، وانضاف إليهم بعد تأسيس حزب الاستقلال كل من مَحمد الزغاري وإبراهيم الكتاني والمهدي بن بركة وعبد العزيز بن إدريس.

وفي سنة 1925 بلغ عدد تلاميذ المدارس الحرة 500 1 تلميذ يترددون على 17 مؤسسة موزعة عبر أرجاء المغرب. وقد ارتفع هذا العدد سنة 1937 إلى 000 5 تلميذ يتوزعون على المدارس الحرة التي بلغ عددها بمنطقة الحماية الفرنسية وحدها أربعين مدرسة بينما كان هنالك 724 18 تلميذا مغربيا مسجلين في مدارس الحماية في السنة نفسها. وانتقل عدد تلاميذ المدارس الحرة من 000 7 تلميذ سنة 1945 إلى 20000 تلميذ سنة 1950، في حين بلغ عدد هذه المؤسسات 121 مؤسسة، وفي نفس السنة كانت المدارس العمومية تضم ما تعداده 117156 تلميذا مسلما من بين ما مجموعه 767 212 تلميذا. أما في سنة 1955، فقد بلغ عدد تلاميذ المدارس الحرة 000 23 تلميذ مقابل 000 187 تلميذ مغربي مسلم مسجل بمدارس الحماية.

المغاربة المقبولون في المدارس الأوروبية

السنة الدراسية	المسلمون	اليهود	المجموع
1945	849	1 132	1 981
1946	1 171	1 230	2 401
1947	816	1 342	2 158
1948	1 114	1 479	2 593
1949	1 528	1 833	3 361
1950	1 867	1 939	3 806

واعتبارا للمؤاخذات الموجهة لسلطات الحماية من قبل الوطنيين حول العمل على إبقاء المغاربة في دائرة الجهل وحرمان أبنائهم من تعليم عصري، عملت هذه السلطات على الرفع من وتيرة تشييد المدارس وقبول المغاربة المسلمين بالمؤسسات الفرنسية. وهكذا وصل عدد المغاربة المسلمين المسجلين في مؤسسات التعليم العمومي على عهد الحماية إلى ما تعداده 869 169 سنة 1952 كما هو مثبت في الجدول أدناه :

المغاربة المسلمون المسجلون بالمؤسسات العمومية

	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي	المجموع
الذكور	127 400	4 085	861 (بينهم 438 في فرنسا)	132 346
الإناث	37 200	321	2	37 523
المجموع	169 600	4 406	863	169 869

أما المنظومة التعليمية في المنطقة الخليفية فتختلف عن نظيرتها في المنطقة السلطانية شكلا ومضمونا. فغداة الحرب العالمية الثانية، تركزت الجهود على تعميم التعليم الابتدائي الذي أصبح إجباريا بمقتضى ظهير خليفي مؤرخ بـ 26 أكتوبر 1946، حيث كانت تحتضنه 310 مؤسسة حضرية وقروية خاصة بالتعليم المغربي، مقابل 175 مدرسة للتعليم الإسباني. أما التعليم الثانوي فكان يتوفر في المنطقة على خمس مؤسسات، كما كانت المدارس الإسبانية مفتوحة في وجه التلاميذ المغاربة من المسلمين واليهود. وكان التعليم الذي يتلقاه المغاربة المسلمون تعليما يلقن باللغة العربية بينما كانت اللغة الإسبانية لغة ثانية يتعرف بواسطتها التلاميذ على الأدب الإيبيري بالخصوص. وقد انتقل عدد تلاميذ التعليم الابتدائي من 500 63 سنة 1951 إلى 662 94 سنة 1955، من بينهم 482 10 تلميذة. أما عدد تلاميذ التعليم الثانوي فقد بلغ 110 3 سنة 1955، من بينهم 777 تلميذة، وكان بإمكان هؤلاء التلاميذ أن يختاروا بين الحصول إما على بكالوريا (ثانوية عامة) مغربية بالعربية، أو بكالوريا إسبانية. وكان قطاع التربية يدار من قبل وزارة المعارف العمومية التي أنشئت سنة 1946، وأسس بجانبها المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي المكلف بوضع البرامج ومراقبتها.

أما بمدينة طنجة، فالظاهر أنها لم تكن تتوفر إلا على مدارس الجاليات الأجنبية والتعليم الخاص باليهود من المواطنين المغاربة. وبالنسبة للتعليم الأصيل فإنه «كان يخضع لنظام الحلقات الدراسية الحرة في المناهج والتوقيت». وهي حلقات لا تمنح الدرجة العلمية للطالب، وهذا قبل تأسيس المعهد الديني سنة 1945 [20].

وعلاوة على المدارس، أحدثت العديد من المؤسسات الثقافية الأخرى التي كانت لها أهمية بالغة في ميدان البحث والنشر مثل معهد الجنرال فرانكو ومعهد مولاي الحسن ومدرسة الفنون الجميلة ومدرسة الصنائع والمكتبة العامة والمتحف الأركيولوجي. وأصدرت نيابة التعليم والثقافة مجلة *Tamuda* (**تمودا**) التي صدر عددها الأول في يونيو 1953، وذلك على غرار مجلة *Hespéris* (**هيسبريس**) التي كانت تصدر في الرباط قبل أن يتم إدماجها مع سابقتها غداة الاستقلال. أما بالمنطقة السلطانية، ففضلا عن مختلف شعب التعليم الابتدائي والثانوي التي

20 عبد الصمد العشاب، " الحياة الأدبية في طنجة من سنة 1900 إلى 1950 "، ضمن **أعمال ندوة طنجة في الآداب والفنون**، منشورات كلية الآداب بالرباط ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، 1992، ص 12.

تم إنشاؤها، ضمت المنظومة التربوية معاهد للتعليم العالي ومؤسسات للبحث العلمي مثل معهد الدراسات المغربية العليا الذي كانت له منشورات علمية موزعة على عدة سلسلات تخصصية ومثل المعهد العلمي المغربي والخزانة العامة. وقد كان لهذه المؤسسات اهتمام واسع بكل ما يهم المجتمع المغربي على جميع الأصعدة، فعملت على نشر الأبحاث والدراسات الخاصة بهذا المجتمع، بما في ذلك الدراسات التاريخية والسوسيولوجية واللسانية الموجهة أساسا لاستكمال تكوين أطر الإدارة الاستعمارية.

كما تم إحداث مجلات متخصصة نسوق عناوينها في الجدول الآتي :

الأرشيفات المغربية (1904-1936)	*Archives Marocaines*
نشرة التعليم العمومي (1913) التي أصبحت فيما بعد **نشرة التعليم العمومي بالمغرب** ابتداء من سنة 1914	*Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc* devenu *Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc*
الأرشيفات البربرية (1915-1920)	*Archives Berbères*
نشرة الجمعية الجغرافية بالمغرب (1916)	*Bulletin de la Société de Géographie du Maroc*
نشرة معهد الدراسات المغربية العليا (1920) واتخذت ابتداء من سنة 1921 اسم *Hespéris* (هيسبريس) بعد اندماجها مع **الأرشيفات البربرية**	*Bulletin de l'Institut des Hautes-Etudes Marocaines* devenu *Hespéris*
نشرة المعهد الصحي بالمغرب (1931)	*Bulletin de l'Institut d'Hygiène du Maroc*
النشرة الاقتصادية للمغرب (مابين 1933 و1939) وعُرفت منذ 1940 باسم **النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب**	*Bulletin Economique du Maroc* devenu *Bulletin Economique et Social*
المجلة المغربية للتشريع والفقه والقضاء (1935)	*Revue Marocaine de Législation, Doctrine et Jurisprudence Chérifiennes*

وينبغي التشديد على أن مرحلة الحماية قد تميزت بإنتاج معرفي هائل عَكَسَ إرادة مزدوجة ؛ فهنالك السيطرة بالمعرفة من جهة، وهنالك بناء المعرفة من أجل السيطرة من جهة ثانية، وهي معرفة لم تكتف باتخاذ الإنسان المغربي موضوعا لها، بل تعدته لمجاله الترابي بمختلف مكوناته الجيولوجية والطبوغرافية والجغرافية، وكذا بغطائه النباتي ووحيشه وثرواته البحرية. وبذلك تكوَّن رصيد علمي قيم إذا ما غضضنا النظر عن اختياراته الإيديولوجية والسياسية. ومن الذين ساهموا في تكوين هذا الرصيد، نذكر إدمون ميشو بيلير (Edmond Michaux-Bellaire) وإدمون دوتي (Edmond Doutté) وروبير مونطاني (Robert Montagne) وجاك بيرك (Jacques Berque) وهنري طيراس (Henri Terrasse) وليفي بروفنصال (Evariste Lévi-Provençal) واصطيفان اكزيل (Stéphane Gsell) وجان دريش (Jean Dresch) وإميل لاوست (Emile Laoust) وجورج كولان (G.-S. Colin) وغيرهم كثير.

إعداد التراب والتهيئة العمرانية والمعمار

بمجرد إرساء نظام الحماية الفرنسية في المغرب، اتخذت مجموعة من الاختيارات الأساسية المهيكلة التي ستحدث تغييرات هامة في مجال إعداد التراب والتهيئة العمرانية والمعمار. فقد قرر المقيم العام وقائد الجيش، الجنرال ليوطي، نقل عاصمة البلاد من فاس إلى الرباط، كما ارتأى إنشاء ميناء حديث في الدار البيضاء على بعد 90 كلم جنوبي العاصمة الجديدة، مع تشييد مدينة على بعد 40 كلم شمالها بالموقع المعروف بقنيطرة علي أوعدي، وهي المدينة التي سميت لاحقا باسمه : بور ليوطي (Port Lyautey)، مدينة القنيطرة حاليا. وقد نتج عن هذا التوجه انتقال بيّن لمركز الجذب في البلاد إلى الساحل الأطلنتي. وبهذا سيحل محل العواصم التقليدية، وبخاصة فاس ومراكش، محور عمراني ساحلي طوله 130 كلم تقريباً. وستزداد جاذبية هذا المحور بمد شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية، وكذا بفعل وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية الرابطة بينه وبين باقي المدن والجهات التي تضم الموانئ الخمسة أي الدار البيضاء وبور ليوطي وفضالة (المحمدية حاليا) وأسفي وأگادير وكذا المطارين الرئيسيين بالدار البيضاء والرباط-سلا. وقد بلغ طول شبكة السكة الحديدية حوالي 700 1 كلم سنة 1948. وامتدت على طول المحور الساحلي وداخل البلاد في اتجاه وجدة عبر فاس، وفي اتجاه مراكش عبر سطات.

وعلى مستوى إعداد المجال الترابي وهيكلته، أحدثت شبكة توزيع الماء الصالح للشرب وتوليد الكهرباء بفضل السدود الثلاثة عشرة التي شيدت طوال عهد الحماية على أهم الأنهار المغربية ومنها سد سيدي سعيد معاشو على أم الربيع (1929)، وسد الگنزرة على واد بهت (1935)، وسد لالة تكركوست على واد نفيس (1935)، وسد إمْفُوتْ على أم الربيع (1950)، وسد بين الويدان على واد العبيد أحد روافد أم الربيع (1953) وسد مشرع حمادي على نهر ملوية (1955). من هنا يتبين أن سياسة السدود التي تبناها المغرب بعد الاستقلال كانت قد ظهرت في المرحلة الأخيرة من الحماية الفرنسية حيث تم الانتباه إلى دورها الإستراتيجي على مستوى توفير مياه السقي والماء الصالح للشرب والطاقة الكهربائية، وإن كان المغرب قد ركز في اختياراته الأساسية بعد الاستقلال على السدود الكبرى، ولم يرجع إلى سياسة السدود المتوسطة والصغيرة إلا عند بداية الثمانينيات.

وبالإضافة إلى هذه الاختيارات الأساسية، التجأ ليوطي أول ما التجأ إلى خدمات جان-كلود نيكولا فوريستيي (Jean-Claude Nicolas Forestier) ، الذي كان يتحمل آنذاك مسؤولية محافظ منتزهات باريس. وقد اختير هذا المهندس للقيام بهذه المهمة اعتبارا لتصوره الخلاق للتهيئة التي تُوائم بين التركيبة العمرانية وتركيبة المجال الطبيعي، وكذا نظراً لرؤيته المتبصرة على المدى البعيد للشكل العمراني على نطاق واسع. وابتداء من يناير 1913، طُلب منه أن

يقوم بدراسة مختلف أشكال توسيع الحواضر السلطانية وما يحيط بها من الأراضي لإنشاء منتزهات وحدائق عامة في المدن العصرية. فأنهى هذه المهمة في ظرف ستة أشهر، وحرر على إثرها تقريرا ظل مجهولاً لمدة طويلة. ويكشف هذا التقرير عن الحلقة المفقودة في تاريخ التصميم العمراني للمغرب إبان فترة الحماية، ومن ضمن ما يقترحه ضرورة احترام المورفولوجية الأصلية للمدينة المغربية في إطار توسيع الحواضر السلطانية، ويرسم الخطوط العريضة لكبريات المدن، وبذلك يندرج بشكل خلاق سواء في المعمار المغربي أو في المعمار العالمي والتهيئة العمرانية في بداية القرن العشرين.

وقد آلت مهمة تطبيق هذه التوجهات الكبرى إلى المهندس المعماري هنري بروسط (Henri Prost)، الحاصل على جائزة روما في سنة 1902، والفائز في عدة مباريات بفرنسا، وهو ما نوه به فوريستيي في تقريره. وقد أسقط هذا المهندس تلك التوجهات على المدن العشر التي صممها لفائدة المغرب وأشرف عليها هو نفسه. كان لليوطي رؤية واضحة وهو في سن الستين، وذلك انطلاقا من التجربة التي اكتسبها سواء في الهند الصينية ومدغشقر بجانب گاليني (Gallieni)، أو في عين الصفراء بالجزائر، وكذا من الكتب التي ألفها. فقد فرض منذ الوهلة الأولى ثلاث قواعد يجب احترامها بدقة في إنجاز برنامج التهيئة العمرانية بالمغرب؛ فمن جهة، هنالك فَصْلُ المدن القديمة عن المدن الأوروبية، ومن جهة ثانية، هنالك حماية التراث الثقافي المغربي. والأمر الثالث يقتضي أن تراعى أحدث الشروط وأرقى القواعد المعمول بها في فن التهيئة العمرانية عند تشييد المدن المستحدثة. ولعل ما ميز ليوطي في هذا الصدد هو أنه لم يكتف بالدعوة إلى اعتماد هذه القواعد، بل حرص على وضعها حيز التنفيذ بشكل صارم. وسيعرف المهندس بروسط كيف يطبقها مع التحكم بذكاء في كل جزئية حسب الحالات. ففي الرباط، مثلاً، يمكن للمرء أن ينتقل من المدينة القديمة إلى "المدينة الأوروبية" بصورة سلسة مثلما ينتقل المرء في المدن الغربية من المركز التاريخي للمدينة إلى الأحياء الجديدة. وهكذا فقد كان عليه أن يعيد تشكيل عشر مدن لا تتوفر على أي رسم طوبوغرافي وأن يحافظ على تراثها العريق وأن يضع تهيئة معمارية جديدة.

كانت مهمة المحافظة على التراث الثقافي منوطة بمصلحة "إدارة الآثار القديمة والفنون الجميلة والأبنية التاريخية" التي أحدثها ليوطي مباشرة بعد توقيع معاهدة فاس. وقد تم تعيين موريس طرانشان دو لونيل (Maurice Tranchant de Lunel) على رأس تلك المصلحة، ابتداء من نونبر 1912. وهكذا تم الإسراع بتصنيف التراث ووضع تشريع ملائم لحمايته فأصبح من المتعذر هدم بناية أو ترميمها أو إدخال تغييرات عليها من دون إذن مسبق من محافظ مصلحة الفنون الجميلة. كما يمكن لهذا الأخير أن يقرر في شأن إصلاح بناية دون استشارة مالكها أو أخذ رأيه في الموضوع. بالإضافة إلى هذا، تم التخطيط لوضع "أحزمة الحماية الفنية" حول المواقع والمعالم المصنفة ضمن المآثر التاريخية.

وإذا كانت التهيئة العمرانية لليوطي تبدو محافظة كل المحافظة على الطابع الأصيل للتراث المعماري للمدن الإسلامية، فإنها تبدو تجريبية وحداثية عندما يتعلق الأمر بإنشاء المدن الجديدة. وهذا ما جعل هنري بروسط يتبنى هندسة معمارية جديدة في المغرب؛ معمار ما لبث أن تخلص من الأسلوب المعروف بالأسلوب ''الجزائري الجديد'' (néo-algérien) في العمارة، وتم تطعيمه بلمسات خفيفة من بعض العناصر المتنوعة المستمدة من الفن الإسلامي. وقد كان لتحكم سلطات الحماية في أراضي المخزن والأوقاف، ولوضع تشريع خاص بذلك، إسهام كبير في مراقبة المجال شبه الحضري الذي يعد ضروريا للتحكم في الأراضي المحيطة بالمدن القديمة وتوسيع أحياء المدن الجديدة. وهذا كان شأن ظهير 31 يوليوز 1914، الخاص بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة، الذي ينص على« نزع ملكية المناطق»، عندما تقتضيها الضرورة الصحية أو الجمالية، و« نزع الملكية المشروط» المطبق على قطعة أرضية ارتفع ثمنها من جراء أشغال التهيئة الطرقية ورفَض مالكها أداء رسم القيمة المضافة المترتبة عن ذلك. وهنالك آلية أخرى تخص إعادة توزيع السكان الحضريين، وهي محددة بظهير 10 نونبر 1917 المتعلق بجمعيات ملاكي الأراضي في الوسط الحضري. ويوفر هذا النوع من التوليف الذكي كما ابتدعه گيوم دو طارد (Guillaume de Tarde) كلا من الوقت والمال للدولة، لأنه سيسمح مبدئيا، بتحصيل زائد القيمة من ملاكي العقارات التي لا تشملها عملية نزع الملكية ويستعمل لتغطية التعويضات التي تصرف لفائدة ملاكي العقارات التي طالتها عملية النزع. إلا أن الحماية قد أضفت على التخطيط العمراني طابع الإجبارية، حتى قبل أن يدخل حيز التطبيق في فرنسا نفسها، وذلك عندما فرضت ارتفاقات التصفيف على كل العقارات الواقعة داخل المدار الحضري.

لقد استطاع بروسط وفريقه من المهندسين المعماريين، بحكم اطلاعهم الجيد على أحدث التشريعات وتحررهم من الثقل التاريخي والعادات البيروقراطية، أن يضعوا تصورا ويطبقوا تهيئة عمرانية تجريبية وهندسة معمارية رائدة تجمع بين البساطة والاعتدال في الخارج وبين الوفرة والذوق الرفيع في الداخل. وكان المهندسون المعماريون في عهد الحماية الفرنسية وَلُوعِين بالبساطة في فن العمارة، خاصة في أعقاب الإسراف في الزخرفة الذي طبع أسلوب ''فن نهاية القرن'' كما تم الأخذ به في الجزائر وتونس. ثم إنهم كانوا متأثرين باتصالهم بـ''الفن الإسباني-المورسكي'' الذي نقلوه بكامل الحرية وأدرجوه في البنايات العامة لتلك الفترة كمراكز البريد ومحطات القطار والمحاكم ومقرات سلطات الحماية. وبذلك حققوا نجاحاً كان أقل إثارة للجدل من غيره فيما يخص الهندسة المعمارية الاستعمارية في بلاد المغرب الكبير.

إلا أن ثمن هذه التهيئة العمرانية الاستعمارية يتمثل في كونها لم توفر للمدينة المغربية والساكنة المحلية الحد الأدنى من الوسائل الضرورية للتكيف مع الظروف الاجتماعية والمجالية الجديدة الناشئة عن الاضطرابات التي أحدثتها مساطير ليوطي. أضف إلى هذا أن الاعتمادات

المادية قد مُنحت لصالح المدينة العصرية على حساب المدينة العتيقة. فمن جهة، كان التخطيط يدور حول المستقبل البعيد وإقامة مدن تجريبية تخدم واجهة الحداثة؛ ومن جهة أخرى، وباسم تصور يستبعد التغيير، يتم الحفاظ من خلال الترميم على المدينة الإسلامية كمدينة مثالية لاتاريخية، ومدينة محنطة لا تقبل التطور.

وإذا كان التطبيق الجديد لعملية ''التقسيم إلى مناطق'' يستجيب لأهداف الحماية على طريقة ليوطي فيما يخص المعمار والتهيئة العمرانية، فإنه كان على حساب المدينة العتيقة التي تشكل منطقة ضمن المناطق الأخرى في مخطط التهيئة الترابية العامة. وبالفعل، فإن تطور المدينة الإسلامية ومدى قدرتها على التوسع واقتناء التجهيزات الضرورية لاستقبال وافدين جدد، وخاصة أولئك الذين يهجرون القرى ليقصدوا التجمعات الحضرية، كلها أشياء لم تؤخذ بعين الاعتبار. والواقع أن الدينامية التي عرفتها المدن الجديدة أو الكولونيالية قد أهملت مشاكل في المهد، وذلك منذ بداية التجربة العمرانية التي أنتجت هذه المدن. وبما أن عملية الإصلاح لم تطَل بالمدن العتيقة سوى تلك المباني التي اعتبرتها الإقامة العامة ذات طابع تراثي، ونظرا للتزايد المفرط للكثافة السكانية بهذه المدن، فإن أمواج الهجرة القروية –وقد بلغ عدد أفرادها بين الحربين زهاء مليون شخص– قد توزعت بالتدريج على أحزمة من المدن القصديرية التي ما انفكت تتوسع بتوسع المحيط الحضري. كانت هذه المدن القصديرية عبارة عن أكواخ – ''نوَائل'' – أقيمت في ظروف تطبعها الهشاشة. ولم يتم التفكير في التهييء لتوسع سكان ''أهل البلد''، حتى بالنسبة للعاصمة الجديدة للمغرب كما اعترف بذلك صراحة إدمون جوايان (Edmond Joyant) الذي شارك في تهيئة مدينة الرباط، إذ سجل في كتابه حول التهيئة العمرانية ما يلي : «كان عدد أهل البلد، في إحصاء سنة 1921، يبلغ 21 724 نسمة، منهم 000 3 يهودي. وكانت مساحة المدينة القديمة حوالي 80 هكتاراً، أي أن كثافتها السكانية كانت تبلغ حوالي 270 شخصاً في الهكتار الواحد، وهي كثافة عالية، وتشير إلى ضرورة توسيع المدينة يومئذ. ومع ذلك، فإنه لم يتم التخطيط لأي حي خاص بالأهالي في مخطط تهيئة مدينة الرباط، ذلك أنه كان يعتقد بأن تزايد الساكنة المحلية سوف يتجه صوب مدينة سلا التي تشكل بالنسبة للأهالي امتداداً طبيعياً للرباط، ولم يكن يقطنها إلا عدد قليل من الأوروبيين»[21].



124. ميناء الرباط على وادي أبي رقراق

21 انظر :
Edmond Joyant, *Traité d'urbanisme*, Encyclopédie industrielle et commerciale, Librairie Eyrolles, Paris, 1923, II/94.


125. الرباط: محطة القطار (العشرينيات)

ترك ليوطي بعد مغادرته المغرب ورشاً حقيقياً للبناء وسط دينامية معززة بقطاع خاص يتطور بوتيرة فائقة السرعة بالدار البيضاء. إلا أنه ترك لمن خلفه إرثا سياسيا في مجال التعمير أدى إلى تهميش السكان المغاربة. وقد حمل تفاقم هذه الوضعية المقيم العام إريك لابون (Eirik Labonne)، على الاستعانة سنة 1946 بمهندس معماري ذائع الصيت في التهيئة العمرانية هو ميشيل إيكوشار (Michel Ecochard). وسيواجه هذا الأخير إرثاً من أثقل ما يكون، إلى حد أنه تساءل متعجباً: «لقد أهملنا المغاربة طوال 35 سنة». ورغم تجاوبه المؤكد مع المشاكل الاجتماعية لسكان مدن القصدير، فإن الحلول التي اقترحها -وتُعرَف بـ"شبكة إيكوشار[22]" (La trame Ecochard)-، لم تستطع وضع حد للتهميش الذي يعانيه الحضريون المعوزون، في وقت قفزت فيه نسبة الحضريين من 10% سنة 1920 إلى 25% سنة 1950.

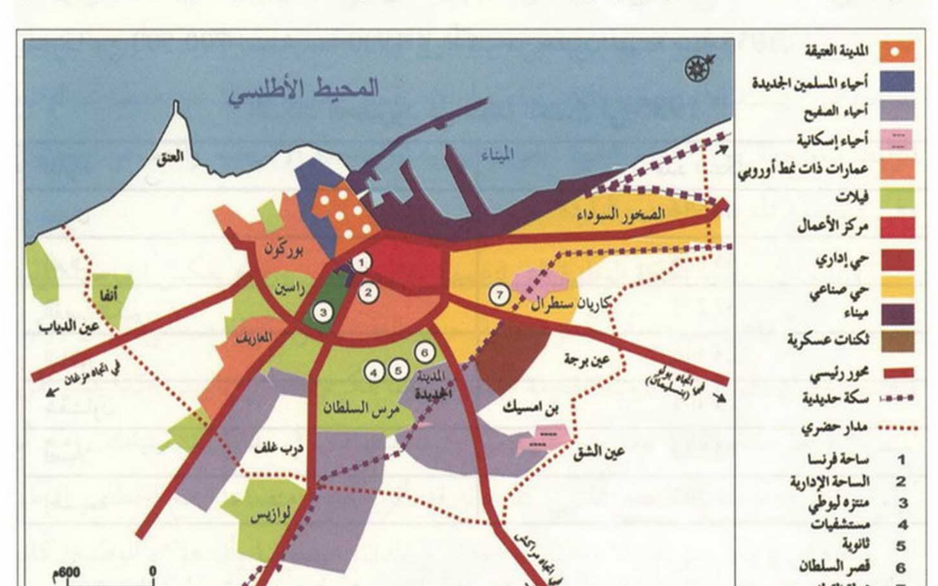

126. نموذج من التعمير الكولونيالي (الدار البيضاء)

هكذا، وعلى مدى سبع سنوات، أمكن لميشيل إيكوشار أن يترك بدوره بصمات عميقة طبعت قضية إعداد التجمعات السكنية بالمغرب. فلقد قام بإنشاء "مصلحة التعمير" التي اقترنت بمصلحة جديدة هي "مصلحة السكنى" سنة 1949. وستندمج هاتان المصلحتان المتكاملتان، من الناحية الإدارية، في نفس الجهاز التقني المركزي، بصلاحيات تشمل مجموع


127. ساحة الساعة الكبرى بالدار البيضاء

22 يتعلق الأمر بشبكة صحية تروم التكثيف التدريجي لتجهيز الأحياء المغربية.

خريطة 33 – أنماط السكن والمرافق بالدار البيضاء خلال مرحلة الحماية (ما بين 1930 و1948)



عن فرناند جولي، جغرافية المغرب (بالفرنسية)، مكتبة دولاكراف، باريس، 1949، ص 118؛
روني گاليسو، أرباب العمل الأوروبيون بالمغرب (1931-1942) (بالفرنسية)، المنشورات التقنية لشمال إفريقيا، الرباط، 1964، ص 22.

التراب الخاضع للاحتلال الفرنسي. ولم تكن هذه الإصلاحات ولا التطبيق المكثف لـ"خطة إيكوشار"، بتدخلات كافية لرفع التحدي الكامن في توفير السكن لعدد كبير من السكان، وذلك بسبب الوضعية الكارثية التي كان يعيشها قاطنو مدن القصدير، إذ كان عددهم في تزايد مطرد وأوضاعهم المزرية في تردّ مستمر. وفي إطار تنفيذ خطة إيكوشار، فيما بين 1947 و1956، وُضع تصور يقوم على تقديم الخدمات الصحية الأساسية لسكان مدن القصدير في حدودها الدنيا كتوفير نقط الماء والصرف الصحي وقمامات لجمع النفايات. وسيرث المغرب المستقل المشروعات كما ورث الرؤية التي وضعها إيكوشار لإنتاج وتدبير السكن لأكبر عدد من السكان. كما سيرث مغرب الاستقلال عن الحماية نفس الطريقة التي استخدمتها في التسيير والتدبير العمراني. ولم توضع بنيات جديدة للعمران إلا مع إحداث الميثاق الجماعي ليونيو 1960.

وبالنسبة لمنطقة الشمال الرازحة تحت الاحتلال الإسباني، فإن الظاهرة العمرانية قد شكلت إحدى التحولات الأساسية التي أدخلها الاستعمار. ففي بداية الاحتلال، تمركزت المدن في الجزء الغربي من المنطقة، وهي تتكون من تطوان والعرائش والقصر الكبير وأصيلا. كانت هذه المدن متواضعة الحجم لا تتعدى نسبة عدد سكانها 10% من مجموع سكان المنطقة.

لقد أنشأ الاستعمار الإسباني مراكز حضرية جديدة، منها ما أنشئ على وجه الخصوص بالحسيمة والناظور وزغنغن وتارگيست وسلوان والفنيدق ومارتيل. وكان لتطور هذه المراكز وتوسع المدن الموجودة قبلها تأثير على الظاهرة العمرانية في المنطقة، وهو تأثير تمثل في التزايد

الملموس للسكان الحضريين ليصل إلى ما يقرب من 23% من مجموع الساكنة التي انتقلت بدورها من 500 700 نسمة سنة 1930 إلى أكثر من مليون نسمة سنة 1955.

السكان الحضريون في منطقة الشمال في 1955

المدينة	عدد السكان
تطوان	84 684
العرائش	43 678
القصر الكبير	32 273
الناظور	23 443
شفشاون	14 404
أصيلا	13 823
الحسيمة	11 392

أما منطقة طنجة، فقد عرف توسعها المجالي وتطورها العمراني عدة مراحل. ففي بداية القرن العشرين، تطورت نواة المدينة العصرية خارج باب الفحص والسوق الكبير وشملت دار الدَّيْن "دار السَّلَف" في سنة 1910، ومدرسة رينيو (Regnault) ومسرح سربانطس (Cervantes) في سنة 1913، وكازينو بالماريوم (Casino Palmarium) في سنة 1914. وخلال العشرينيات، توسعت المدينة على امتداد محور شارع باستور (Pasteur). غير أن أهم مراحل هذا التوسع، سوف تظل بدون شك هي المرحلة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف الخمسينيات. على أن محور شارع باستور يعكس لوحده درجة التطور العمراني والمعماري للمدينة. ففي هذا الورش وجد أحسن المهندسين المعماريين الوافدين من مختلف البلدان الأوروبية فضاء سمح لهم بالتعبير عن مهاراتهم الفنية. وهكذا أصبح هذا الشارع الكبير بمثابة قلب مدينة طنجة ورمز ازدهارها بفضل المباني الفخمة الفاخرة الممتدة بامتداده.



128. مسرح سربانطيس (طنجة)

الحركة الوطنية والسير نحو الاستقلال

تطور الحركة الوطنية : من النضال الثقافي إلى النضال السياسي

السياق الدولي

إذا كان إخضاع المغرب للضغوط الاستعمارية منذ أواسط القرن التاسع عشر يندرج في سياق عام يتميز بتفوق أوروبا الغربية وانتصار التوسع الاستعماري، فإن سير هذا البلد

نحو الاستقلال قد ارتبط بدوره – في مرحلة لاحقة، وفي مستويات مختلفة –، بتطور الأوضاع الدولية، وبإعادة تشكيل خريطة العالم بعد سنة 1945؛ فقد بدأت القوى الأوروبية تتخلى تدريجيا عن الهيمنة الاستعمارية المباشرة لصالح الاستعمار الجديد فضلا عن معطيات الوضع المرتبط بالمواجهة بين "العالم الحر" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر السوفياتي وهي المواجهة المعروفة بالحرب الباردة.

وعليه، فإن تطور الحركة الوطنية التي تزعمها علال الفاسي ورفاقه يعكس ارتباطها الوثيق بظرفية خاصة متأثرة بشكل أو بآخر بتجربة حزب الوفد بمصر وثورة مصطفى كمال بتركيا، واهتمام القوى التقدمية الأوروبية بمقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي بالريف وكذا بمبدإ تقرير المصير، وأزمة سنة 1929 وما نتج عنها من ركود اقتصادي في بداية الثلاثينيات. ومع أن أثر هذا الركود قد لحق المجتمع المغربي كله فإنه قد أفرز تجاوبا متصاعدا مع الخطاب الوطني لدى الحرفيين سواء بفاس وسلا وتطوان وغيرها من المدن، خصوصا وأن هؤلاء الوطنيين كانوا معجبين بطريقة العمل التي اتبعها غاندي في الهند، واختياره للوسائل السلمية وحثه المواطنين على استهلاك المواد المحلية عوض المواد المصنعة المستوردة.

لقد تطورت الحركة الوطنية بشكل خاص خلال الثلاثينيات، سواء بارتباط مع التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، أو بارتباط مع الاضطرابات التي عرفتها أوروبا، ابتداء من سنة 1933 على الخصوص. والواقع أن الشباب المغربي الذي أسس "كتلة العمل الوطني" قد تفاعل مع الأحداث التي كانت القدس مسرحاً لها في غشت 1929 كما تفاعل مع المؤتمرات الإسلامية التي دعا إليها المفتي الحاج أمين الحسيني ابتداء من سنة 1930، علماً بأن بعض هؤلاء الشباب ممن ينتمون إلى المنطقة الشمالية من المغرب كانوا قد تابعوا دراساتهم في نابلس فأمكنهم بذلك أن يتتبعوا باهتمام بالغ حركة المقاومة العربية لسياسة سلطات الانتداب وتدفق المهاجرين اليهود نحو فلسطين خصوصا بعد الثورة الكبرى لعام 1936.

غير أن هنالك عوامل أخرى لم يخف مفعولها، ولو بدرجات متفاوتة، على أنشطة الوطنيين المغاربة ومنها وصول أدولف هتلر (Adolf Hitler) إلى السلطة والدعاية التي كان يقوم بها النظام النازي والفاشيون الإيطاليون تجاه البلدان العربية وكذا التدخل المباشر لألمانيا وإيطاليا في الحرب الأهلية الإسبانية ووعود فرانكو بالاستقلال لعبد الخالق الطريس ورفاقه بالمنطقة الشمالية وفوز الجبهة الشعبية بفرنسا والآمال التي عقدت على وصول الاشتراكيين والشيوعيين إلى الحكم لما كان يفترض فيهم من تجاوب مع تطلعات الشعوب المستعمَرة إلى الحرية والاستقلال.

وبالإضافة إلى هذه العوامل فقد استفادت الحركة الوطنية من أزمة ميونيخ لسنة 1938، واندلاع الحرب العالمية الثانية وتجنيد الآلاف المؤلفة من المحاربين المغاربة (انظر الملحق رقم III)

وانكسار الجيوش الفرنسية في يونيو 1940 واحتلال فرنسا من قبل الجيوش النازية وإقامة نظام فيشي (Vichy) واختياره للتعاون مع ألمانيا. كما استفادت من توجيه الجنرال دوگول (De Gaulle) لندائه المشهور من أجل المقاومة عبر أمواج هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، وحصول اتفاق فيگان-مورفي (Weygand-Murphy) من أجل تموين الولايات المتحدة لإفريقيا وحضور مبعوثين ألمان وإيطاليين من بعثة الهدنة الألمانية إلى المغرب. ونفس الحركة الوطنية قد استفادت أيضا من النزول الأمريكي لـ 8 نونبر 1942 وإقامة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN) بمدينة الجزائر، وعقد مؤتمر أنفا في يناير 1943 ووجود أعداد كبيرة من فيالق الرماة والگوم المغاربة بجانب قوات الحلفاء في حملات تونس وإيطاليا وفرنسا وألمانيا ثم سقوط الرايخ الثالث في نهاية المطاف.

كما تأثرت الحركة الوطنية بالوقائع والأحداث الكبرى التي عرفها العالم بين سنتي 1945 و1956 كتلك الصراعات المترتبة عن الحرب الباردة وتَجَذُّر حركات التحرير في المستعمرات والمحميات وإنشاء جامعة الدول العربية وإعلان قيام دولة إسرائيل ونكبة الجيوش العربية في حرب 1948. وعلاوة على هذا، فإن الحركة الوطنية قد تفاعلت مع استقلال الهند وتقسيمها إلى دولتي الهند والباكستان وكذا مع حرب الهند الصينية، ولا سيما هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو (Dien Bien Phu) وانطلاق حرب التحرير في الجزائر والزخم الذي منحه الضباط الأحرار – جمال عبد الناصر على الخصوص– للقومية العربية حين أطاحوا بالملكية في مصر ثم ظهور حركة عدم الانحياز بمناسبة انعقاد مؤتمر باندونغ (Bandœng) سنة 1955.

كانت أصداء هذه الأحداث الوازنة التي هزت العالم بأسره تصل إلى المغاربة عبر قنوات متعددة. وكانت أخبارها تُتناقل في البلاد عبر الأسواق الأسبوعية والمواسم، وهي مناسبات لتداول مختلف أنواع الإشاعات في الوقت ذاته، إضافة إلى ما كان يتناقله أهل المدن والبوادي من أخبار خلال تنقلاتهم المتزايدة بواسطة الحافلات التي بلغ عددها 625 حافلة سنة 1930، و531 1 سنة 1950، و631 2 سنة 1955. أما قراءة الجرائد فاقتصرت على فئة قليلة من المغاربة بسبب ارتفاع نسبة الأمية التي بلغت حوالي 90% سنة 1955 وضعف المداخيل للأغلبية الساحقة من السكان. بيد أن انتشار مضامين الجرائد اليومية لم يكن مقتصرا على قرائها فحسب، بل شمل كذلك من لم يعرف القراءة، وذلك عبر طرق متعددة. وما يقال في الجرائد صحيح أيضا بالنسبة للأخبار التي كانت تذاع عبر الأثير بواسطة الراديو. وبانتشار هذا الجهاز شيئا فشيئا بالبوادي، خاصة في أواخر الأربعينيات، ازداد عدد المستمعين الفعليين بشكل كبير، وإن كان من شبه المستحيل تحديد عددهم بكامل الدقة.

نحو إشعاع الوطنية

غداة توقيع عقد الحماية، ظهرت للمقاومة عدة حركات كما سبق الذكر. فعلاوة على الحركة الريفية بزعامة الخطابي، قامت حركات تمردية أخرى بالأطلس المتوسط وغيره من المناطق. كان لجميع هذه المحاولات قاسم مشترك يتمثل في كونها قبلية، أي ريفية تنهل من معين التقاليد المتوارثة في مجال الاستقلال. أما على المستوى العسكري، فإن فرنسا لم تتمكن من القضاء على هذه الحركات إلا بعد مرور عشرين سنة على توقيع اتفاقية فاس. ففي نهاية العشرينيات، وفيما بين 1925 و1930 بالضبط، وبينما كانت حركة التهدئة آخذة في التقدم بالبوادي، سيأتي دور المدن لقيادة حركة المقاومة.

لقد كان لانتصارات محمد بن عبد الكريم الخطابي، كما كان لهزيمته، صدى قوي في أرجاء البلاد، مما دفع الإنتلجانسيا المغربية إلى اختيار العمل السياسي كوسيلة لمواجهة الاحتلال. واتخذ العمل الوطني في البداية شكل نشاط ثقافي قادته جماعات من الشباب المتعلم داخل المدن، فبرز منذ بداية العشرينيات شكلان اثنان من أشكال النشاط الوطني ويتلخصان في تأسيس الجمعيات الثقافية وفي فتح المدارس الحرة بوجه خاص بغرض التصدي للتعليم الرسمي التابع لنظام الحماية كما سبقت الإشارة.

وبالموازاة مع فتح المدارس الحرة، ظهرت هنا وهناك داخل المدن تنظيمات على نسب متفاوتة من السرية إلى جانب الجمعيات الثقافية ذات الأنشطة المتعددة، حيث كانت بمثابة بؤر للثقافة السياسية وإطار للقاء والنقاش للنخبة الوطنية الشابة. وكان العديد من أعضاء هذه الجمعيات يعرف بعضهم البعض وإن لم تكن بينهم روابط تنظيمية قبل سنة 1930. وسيمنح ظهير 16 ماي 1930، المعروف بـ"الظهير البربري"، أفراد هذه الجمعيات الفرصة للتحول إلى تنظيم سياسي وطني صريح.

فالظهير المومأ إليه لم يزد في الواقع على أن قام بترسيم سياسة بدأ تطبيقها منذ التوقيع على معاهدة فاس إذ اعتقد بعض موظفي الحماية أن إدماج العنصر الأمازيغي شيء ممكن. ولقد نص ظهير صدر منذ 11 شتنبر 1914 على أن «قبائل العرف البربري تكون محكومة ومنظمة طبق قوانينها وأعرافها الخاصة، تحت مراقبة السلطات». كما تم تدعيم هذا المبدأ بإصدار ظهيرين آخرين سنة 1916 وسنة 1921. وستتم إعادة تأكيد مبدإ الاختصاص القضائي لهيئة "الجماعة" التي تطبق العرف (إزرف) بواسطة ظهير 16 ماي 1930 الشهير، أما بالنسبة للقضايا الجنائية فيعتمد القانون الفرنسي حسب مقتضيات هذا النص. وهكذا تم إبعاد القاضي مع إقصاء الشرع من المناطق التي صُنِّفت على أنها مناطق أمازيغية.

كيف كان موقف السلطان محمد بن يوسف إزاء النص الذي عرض عليه قصد التوقيع؟ هل قامت حاشيته بإثارة انتباهه إلى الطابع اللاإسلامي للظهير؟ يقول روبير مونطاني

(Robert Montagne) إن السلطان الشاب – الذي اعتلى العرش بعد أبيه مولاي يوسف – كان آنذاك «على درجة كبيرة من الخجل وانعدام التجربة بحيث لم يكن بوسعه اتخاذ أي موقف في الموضوع»[23]. أما الملك الحسن الثاني، فسوف يكتب بعد ذلك أن والده لم يتوقف أبدا عن « الاحتجاج على هذا المس بالوحدة السياسية والدينية للمغرب، لافتا النظر إلى أن أهم مقتضيات معاهدة فاس قد عُبث بها مرة أخرى »[24].

وكان لاعتناق محمد بن عبد الجليل، شقيق الزعيم الوطني عمر بن عبد الجليل، للديانة المسيحية سنة 1928 – أي سنتين قبل إصدار ''الظهير البربري'' – وقع بالغ في نفوس الوطنيين الذين رأوا آنئذ أن الحدث يشكل مسا بالإسلام ثم عادوا فتبينوا في ظهير 1930 إرادة استعمارية تروم إلغاء الشرع والتمهيد لتنصير الأمازيغ. وهكذا اتخذ الوطنيون الشباب من هذا الظهير حجة اعتمدوها لتعبئة الشعب ضد السلطة الاستعمارية المتهمة بخرق معاهدة الحماية.

انطلقت شرارة الاحتجاجات من مدينة سلا، ثم ما لبثت أن انتشرت في بقية المدن تحت شعار واحد يتمثل في ''قراءة اللطيف''. جمع هذا الشعار بين ''المجددين'' و''المحافظين'' وجنّد الجماهير في المعركة ضد الاستعمار فكانت أماكن العبادة مقرا لهذا الاحتجاج، ومن مسجد إلى مسجد كانت الحناجر تصدح بنفس الكلمات: « يا لطيف، اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير، و أن لا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر ».

وهكذا، وجد الوطنيون في الدفاع عن الدين الوسيلة الناجعة لتعبئة الجماهير التي لم تكن بعد تتجاوب مع شعارات الوطن والأمة والتراب الوطني. وكان رد فعل الإقامة العامة عنيفا، إذ مس قادة الحركة الوطنية الشباب المنحدرين من البرجوازية الحضرية الذين كانوا ينعتون في أوساط المعمرين بأنهم « شرذمة من المنحرفين الحاملين لبعض الشهادات الابتدائية، ويريدون أن يلعبوا أدوار غاندي وزغلول في المغرب »[25].

وبانتقال الوطنيين الشباب من المعارضة الثقافية إلى المواجهة المباشرة، أخذوا يستعملون الصحافة والتظاهر بالشارع. كما قام الأمير شكيب أرسلان بالتعريف بالقضية المغربية في البلدان الإسلامية وعبر العالم. واضطرت الإقامة العامة إلى التراجع بإصدار ظهير 8 أبريل 1934 بهدف الحد من التوتر. وقد حافظ هذا الظهير على المحاكم العرفية، غير أنه أعاد الاختصاصات القضائية للباشاوات والمحكمة الشريفة العليا. وكان هذا بمثابة انتصار للوطنيين، وإن كانوا قد اعتبروه نصرا ناقصا.

كان برنامج الحركة الوطنية منذ نشأتها إلى غاية 1937 يدور حول المطالبة بالإصلاحات، إذ أن مبدأ الحماية لم يكن بعد موضع نقاش، ولم تكن مطالب الحركة

23 أنظر : R. Montagne, *Révolution au Maroc*. éd. France Empire, 1953, 187

24 الحسن الثاني، **التحدي**، المطبعة الملكية، الرباط، 1983، ص 28.

25 انظر : Ch.-A. Julien, *L'Afrique du Nord en marche*, éd. Julliard, Paris, 3e éd. 1972, 134

الوطنية تركز إلا على إلغاء مظاهر الإدارة المباشرة بجميع تجلياتها. ويلخص دفتر مطالب الشعب المغربي المحرر سنة 1934 والمقدم من قبل زعماء كتلة العمل الوطني مجموع المطالب الوطنية في هذه الحقبة، وهي تتمثل في التطبيق الحرفي لمعاهدة الحماية وحذف كل أشكال الإدارة المباشرة، وكذا في المطالبة بالوحدة الإدارية والقضائية لمجموع التراب الوطني ومشاركة المغاربة في ممارسة السلطة في مختلف المرافق الإدارية وفي تكوين البلديات ومجالس المقاطعات والغرف الاقتصادية وتأسيس مجلس وطني مكون من منتخبين مغاربة مسلمين ويهود.

وأمام تعنت سلطات الحماية ولا مبالاتها إزاء المطالب الوطنية، ارتأى الوطنيون اللجوء إلى العمل الجماهيري. وهكذا تم استعمال أشكال جديدة من النضال كان من جملتها تبني لباس وطني وتنظيم التجمعات والمظاهرات وإشهار الملصقات وتوزيع المناشير، إلى جانب القيام بحملات المقاطعة للمنتوجات الفرنسية. وعلى الرغم من استمرار موجة القمع ضد المناضلين، فإن الحركة الوطنية لم تتوقف، بل ازدادت، على العكس من ذلك، شعبيتها. وفي 18 مارس 1937، قرر المقيم العام شارل نوگيس (Charles Noguès) حل كتلة العمل الوطني بدعوى أن هذه الأخيرة كانت تفرض على أعضائها أداء القسم، مما يشكل حسب رأيه "مسا بسيادة السلطان وبقواعد الإسلام التقليدي". ولم يمض شهر واحد على هذا القرار حتى أعيد بناء الكتلة وتأكّد طابعها السياسي كحركة للإصلاحات بواسطة اسمها الجديد الذي أصبح كالآتي: «الحزب الوطني لتحقيق الإصلاحات» فانطلقت بذلك المجابهة بين الإقامة العامة والوطنيين. وأسفر ذلك عن منع الأحزاب والجرائد واعتقال قادة الحركة؛ فنُفِي علال الفاسي إلى الگابون وفُرِضت الإقامة الجبرية على محمد بن الحسن الوزاني في الصحراء، ثم في إيتزر بعمق الأطلس المتوسط. وفي نهاية سنة 1937 أصبحت الحركة الوطنية في المنطقة السلطانية بدون زعامة.

السلفية : إيديولوجية وطنية

وجدت الحركة الوطنية في السلفية إيديولوجية مناسبة لها، إذ هي عقيدة إصلاحية دينية تدعو إلى العودة إلى الإسلام الأصلي، أي إسلام "السلف الصالح". وتفسر السلفية تقهقر العالم الإسلامي بالعامل الديني، معتبرة أن النهضة تمر عبر تصفية المعتقدات مما علق بها من بدع وانحرافات. كما وجدت هذه الحركة أصداءها الأولى في المغرب منذ القرن التاسع عشر داخل دوائر المخزن قبل غيرها، إذ منح السلطان المولى الحسن حمايته للشيخ عبد الله السنوسي، وهو عالم سلفي درّس بالقرويين بعد عودته من المشرق، قبل أن يلتجئ إلى طنجة عقب ما لقيه من مناوءة من قِبَل علماء فاس. وفي بداية القرن العشرين، استضاف السلطان المولى عبد الحفيظ الشيخ أبا شعيب الدكالي الذي درّس بدوره في القرويين حيث كان له تأثير

قوي على الطلبة الشباب بعد أن أقام هو الآخر مدة طويلة في المشرق متعلما وعالما. وكان هذا العالم يوظف دروسه في تفسير القرآن لمحاربة الطرقية التي اعتبرت تحريفا للإسلام. وقد قام الشيخ محمد بن العربي العلوي، وهو أحد تلامذة الشيخ أبي شعيب الدكالي، بالربط بين السلفية والحركة الوطنية. ولم يكن أشهر تلاميذ هذا العالم الأخير سوى الزعيم الوطني علال الفاسي.

ونظرا لتأثرهم بالأفكار الإصلاحية لهؤلاء الشيوخ، ساهم الطلبة الشباب بفعالية في الحملة ضد الطرقية ومعتقداتها المنتشرة بشكل واسع في المجتمع المغربي، إذ اعتبروا هذه الممارسات بدعا كما آخذوا بعض الزوايا على تواطئها مع قوات الاحتلال، لاسيما خلال حرب الريف. وعرفت أفكار القومية العربية لشكيب أرسلان في الوقت نفسه انتشارا وسط النخبة الوطنية، إذ كان كل من أحمد بلافريج ومحمد بن الحسن الوزاني في اتصال مباشر مع رائد القومية العربية هذا بمدينة جنيف السويسرية. ولقد كانت زيارة شكيب أرسلان للمغرب ما بين 9 و 19 غشت 1930 مناسبة للالتقاء بنخبة الحركة الوطنية التي حجّت إلى مدينة تطوان لاستقباله في بيت عبد السلام بنونة. والواقع أنه لم يكن هناك أي تناقض في ذهن الإنتلجانسيا الوطنية بين العقيدة السلفية والإيديولوجية القومية العربية والنزعة الوطنية، إذ اعتبر استقلال كل بلد عربي خطوة أولى على درب الوحدة العربية التي تشكل هي الأخرى مقدمة لتحقيق وحدة العالم الإسلامي.

من الزاوية إلى الأحزاب السياسية

مثلت مظاهرات 1930 أول اصطدام عنيف بين الوطنيين والإدارة الاستعمارية. ذلك أن الحركة الوطنية كانت قد قامت بتنظيم نفسها وتنويع أشكال عملها، مستفيدة في ذلك من دعم شريحة مهمة من المواطنين فأصدرت الجرائد وأسست الأحزاب السياسية ونظمت المظاهرات. وهكذا قام محمد بن الحسن الوزاني ومحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل بإصدار مجلة *Maghreb* (المغرب) في باريس (1932-1936) بفضل دعم من بعض اليساريين الفرنسيين، من بينهم المناضل الاشتراكي روبير-جان لونگي (Robert-Jean Longuet)، ابن حفيد كارل ماركس. وفي مدينة فاس، قام الوطنيون بإصدار جريدة *L'Action du Peuple* (عمل الشعب) سنة 1933. أما في المنطقة الخاضعة للنفوذ الإسباني، فقد ظهرت أولى الجرائد الوطنية باللغة العربية ممثلة في مجلة **السلام** الشهرية (1933) وجريدة **الحياة** الأسبوعية (1934).

وبالنسبة للوطنيين الذين كانوا ينشطون داخل الهياكل المحلية، أعطى "الظهير البربري" فرصة ثمينة للتكتل داخل تنظيم وطني. وقد استعار هذا التنظيم اسمه من القاموس اللغوي الديني، فاتخذ اسم "الزاوية". وقام مؤسسو "الزاوية" بإحداث تنظيم سري آخر يقوم بانتقاء

الأعضاء في أفق توسيع التنظيم. وقد أطلق على هذا التنظيم اسم "الطائفة"، وهي كلمة مستلهمة من اللغة الطرقية بدورها، وإن كان للوطنيين الشباب موقف مناهض للطرقية تحت تأثير الإيديولوجية السلفية.

كانت كتلة العمل الوطني هي نواة التنظيم السياسي الذي تم تأسيسه سنة 1934، وقد قادها أعضاء كل من الزاوية والطائفة كعلال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وأحمد بلافريج. وقامت الخلافات السياسية والمنافسة بين قادة الحركة الوطنية منذ وقت باكر وخاصة بين علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني، مما أدى إلى الانقسامات داخل الحركة الوطنية وتعدد تعابيرها التنظيمية. وهكذا، وبعد الانقسام الذي وقع داخل كتلة العمل الوطني، تكوّن تنظيمان هما : الحزب الوطني من أجل تحقيق المطالب بزعامة علال الفاسي، والحركة القومية بزعامة محمد بن الحسن الوزاني. وقد تم حل الحزبين إثر أحداث واد بوفكران سنة 1937. ثم شكل أعضاء الحزب الوطني بعد ذلك حزب الاستقلال سنة 1944، بينما أسس أنصار محمد بن الحسن الوزاني حزب الشورى والاستقلال سنة 1946. وخلافا لحزب الاستقلال الذي كان حزبا جماهيريا، ظل حزب الشورى والاستقلال حزبا نخبويا. وتعززت هذه التعددية السياسية للحركة الوطنية بالحزب الشيوعي المغربي بعد تكونه سنة 1943.

التوجه الوحدوي للحركة الوطنية

المنطقتان السلطانية والخليفية : نضال مشترك

بخلاف ما عرفه المسلسل المقابل بالمنطقة السلطانية، يبدو أن مسلسل الحركة الوطنية بالشمال قد انطلق قبل زوال المقاومة المتأججة بجبال الريف بزعامة الخطابي. فالمؤشرات كلها تدل على أن هذه الحركة قد ظهرت كتجربة حضرية ابتداء من العشرينيات حسب ما يتبين، وذلك حين أدرك أفراد بعض الأسر المتعلمين طبيعة الصراع الذي يضع المغرب في مواجهة الاستعمار ليصبح واقعا يفرض نفسه. وقد اقتنع هؤلاء الأفراد بأن التمكن من مواجهة الوضع لا يكمن في السلاح فقط، وإنما في القدرة على معالجة الأسباب التي أدت إليه كذلك من تخلف وخمول متفشيين. كما أنهم ارتأوا أن خير وسيلة لتحقيق ذلك إنما هو الاهتمام بالتعليم والتربية والتكوين. لذلك مَثَّل الاهتمام بميدان التعليم ونشره وتحسين مضامينه وشروط تحصيله أول المبادرات التي تم القيام بها. وعلى أساس هذا التصور لطبيعة العمل الوطني وكيفية تحقيقه، شرع الرعيل الأول من الوطنيين في مناهضة الاستعمار، وكان على رأسهم الحاج عبد السلام بنونة الذي سمحت له ثقافته وتفتحه وتجربته بالإدارة المخزنية كأمين للأملاك المخزنية ثم كمحتسب بتطوان ثم كوزير للمالية سنة 1922 بأن يجمع بين تقدير كل من إخوانه الوطنيين والشركاء الإسبان. ثم كان هنالك أخوه محَمد بنونة الذي درس بالقرويين ثم بالأزهر سنة 1920، فتأثر هناك بتطورات الفكر السياسي. يضاف إلى

هذين الأخوين محمد داود الذي درس بالقرويين سنة 1920، حيث اكتشف صحافة المشرق وكتابات مفكري السياسة والقومية العربية ومنظريها.

وتعتبر ''المدرسة الأهلية'' أول إنجاز مهم حققته هذه المجموعة سنة 1924. فقد اتفق كل من محمد داود وعبد السلام بنونة على إنشاء مدرسة حديثة من حيث الشكل والمضمون، وتطوع كلاهما للتدريس بها. وكان تلامذتها يتلقون، بالإضافة إلى المواد العلمية والأدبية، تكوينا في الوطنية من خلال التركيز على صفحات مشرقة من تاريخ بلادهم، وترديد الأناشيد الوطنية التي كانت تتغنى بانتصارات ابن عبد الكريم الخطابي. وهذا ما جعل هذه المدرسة تلعب دورا أساسيا في تكوين جيل جديد من الوطنيين ممن سوف يحملون مشعل الحركة الوطنية فيما بعد. وجاءت بعد ذلك مبادرة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي تأسيس ''مطبعة المهدية'' سنة 1928، التي مولها عبد السلام بنونة، وترأس إدارتها محمد داود، مما مكن الوطنيين من نشر صحفهم ومجلاتهم وكتبهم وبياناتهم الحزبية ومناشيرهم.

إلا أن طموحات عبد السلام بنونة لم تقف عند تكوين الوطنيين محليا، بل تم إرسالهم للدراسة في المشرق العربي، لا سيما بنابلس في فلسطين وبالقاهرة في مصر. وقد أشرف هو نفسه على تلك العملية وساهم بنفسه في تمويلها ابتداء من سنة 1928، حيث أرسل أبناءه الطيب والمهدي، صحبة أبناء عائلات أخرى، كالخطيب وأفيلال وابن عبود. وقد سمحت لهم هذه التجربة، من جهة، بالنهل من منابع الثقافة والأدب العربيين، و بالاحتكاك من جهة أخرى بزعماء الحركة الوطنية ورواد الحياة الثقافية والصحافية بفلسطين، من أمثال أكرم زعيتر وإبراهيم طوقان وواصف كمال. وهذا ما مكن أفراد تلك البعثات من التعرف على القضية الفلسطينية عن كثب، كما مكنهم من التعريف بالقضية المغربية وكفاح المغاربة ضد المستعمر من خلال إلقاء المحاضرات والكتابة في الصحف.

وتجدر الإشارة إلى أن الإرهاصات الأولى للعمل السياسي الوطني، قد تبلورت عبر إحداث فرع تطوان للجمعية السرية المسماة ''أنصار الحقيقة'' برئاسة عبد السلام بنونة منذ غشت 1926. ولقد جاء تأسيسها مباشرة بعد عودة محَمد والطيب بنونة من الرباط حيث حضرا تأسيس الجمعية الأم برئاسة أحمد بلافريج، وكان هذا بداية لتنسيق العمل بين الوطنيين في منطقتي الاحتلال، وهو تنسيق استمر إلى نهاية فترة الحماية.

وبعد هذه المبادرات الجريئة، تمكن الوطنيون في الشمال من إقامة مشروعهم الاقتصادي المتمثل في التعاونية الكهربائية الوطنية التي أسسها بنونة سنة 1928 بغرض منافسة الشركات الإسبانية في قطاع حيوي، فقرروا تنظيم عملهم وهيكلته بشكل أفضل مع الارتقاء به حتى يتمكنوا من مواجهة التحديات التي فرضها عليهم الاستعمار. وقد كان وراء هذا القرار حدثان هامان نسوقهما كالآتي :

– الحدث الأول : صدور ظهير 16 مايو 1930، حيث أحس الوطنيون بخطورة أهدافه على وحدة البلاد، فقاموا من جانبهم بالتنديد به، ونظموا عدة تجمعات، أهمها التجمع الذي تم بالمسجد الكبير بتطوان يوم 30 يونيو 1930 كامتداد لـ"حركة اللطيف" التي عمت سائر المدن المغربية، وعكست الوعي بضرورة توحيد الصفوف وتوخي اليقظة من أجل مواجهة المناورات الاستعمارية.

– الحدث الثاني : زيارة الأمير شكيب أرسلان لمدينة تطوان يوم 14 غشت 1930، وقد جاءت في سياق الاحتجاجات التي أثارها "الظهير البربري"، وهو ما جعل الأمير يقود حملة للتنديد به في سائر العالم الإسلامي. كما دعا الوطنيين المغاربة إلى ضرورة تنظيم نشاطهم وهيكلته وتوحيد مجهوداتهم وتنسيقها حتى يكون لعملهم الوطني نتائج ملموسة. وبذلك أصبح هو نفسه موجها لهم في مواقفهم ضد الاستعمار منذ ذلك الوقت.

على أساس هذه المعطيات، قام الوطنيون بمبادرة من رائدهم عبد السلام بنونة ومشاركة أسماء أخرى برزت في ميدان العمل الوطني كمحمد بنونة ومحمد داود والتهامي الوزاني ومحمد أفيلال ومحمد طنانة ومحمد الصفار وأحمد غيلان، بتأسيس تنظيم سري يوم 5 شتنبر 1930 عرف باسم "الهيأة الوطنية الأولى"، وهي هيئة كان عليها بعد بضعة أشهر من تأسيسها، أن تتعاطى مع قيام النظام الجمهوري في إسبانيا سنة 1931، وهو الحدث الذي استغله الوطنيون، إلى جانب الانقلاب الفرنكاوي لسنة 1936، لتقديم مطالبهم، وهي كالآتي :

– الاعتراف بهم دون غيرهم كمخاطبين للسلطات الاستعمارية بصفتهم ممثلين للسكان؛

– منحهم حرية ممارسة نشاطهم السياسي وتحسين شروط عيش الأهالي.

فمنذ الإعلان عن قيام النظام الجمهوري بإسبانيا، وعملا بإشارة وتوجيه الأمير شكيب أرسلان، –وكان قد طلب من أحمد بلافريج الالتحاق بهم في تطوان قصد الإسهام في المشروع– قام الوطنيون بإعداد وثيقة بأهم مطالبهم الوطنية ذيلوها بتوقيع 800 شخصية من أعيان المنطقة، وهي وثيقة اشتهرت باسم "عريضة مطالب الأمة". ثم عينوا وفدا منهم برئاسة الطيب بوهلال لتقديمها لرئيس الجمهورية الذي استقبله يوم 8 يونيو 1931. وتعزيزا لهذه المبادرة، شكل هؤلاء الوطنيون تنظيمين اثنين بمجرد عودة الوفد من مدريد. أما التنظيم الأول فيدعى "وفد مطالب الأمة"، ومهمته الدعاية لتلك المطالب والتعريف بها، وأما الثاني فيسمى بـ "اللجنة الفرعية لتحقيق المطالب"، هدفه القيام بالتعبئة السياسية وممارسة الضغط من أجل هذه الغاية.

وقد أسفر تحرك الوطنيين عن نتائج مهمة، تمثلت في صدور الظهائر الخليفية الثلاثة الآتية :

– ظهير 6 مايو 1931 ويتعلق بتنظيم الانتخابات الجماعية التي فاز فيها الوطنيون في أغلب مدن المنطقة ؛

- ظهير 5 شتنبر من السنة ذاتها ويتعلق بقانون تنظيم الشغل وأوقات العمل؛
- ظهير 23 شتنبر من نفس السنة ويتعلق بحرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات.

هذا وقد استطاع الوطنيون بواسطة ضغطهم أن يجبروا الإدارة الاستعمارية على التراجع عن تعيين علال بن عبّو في منصب الصدارة العظمى، وتعويضه بأحمد الغنمية، أحد المقربين من الحركة الوطنية.

إلا أن السلطات الاستعمارية الإسبانية قد تراجعت عن هذه المكتسبات بضغط من فرنسا، إذ اضطُر المندوب السامي خوان موليس (Juan Moles) إلى تجسيد هذا التراجع بإلغاء الانتخابات الجماعية ورفض مطالب الوطنيين والتضييق على أنشطتهم؛ غير أن ذلك لم يزدهم إلا إصرارا على متابعة عملهم، إذ استطاعوا ربط علاقات مع شخصيات إسبانية تعاطفت مع قضاياهم، من أمثال كارلوس برايبار (Carlos Baráibar)، وخايمي أرخيلا (Jaime Argila)، اللذين سمحا لهم بإسماع صوتهم على المنابر الإعلامية والسياسية والثقافية الإسبانية. كما نشطوا داخل الجمعية الإسبانية الإسلامية التي أنشئت بمدريد في يونيو 1932 بمبادرة من شكيب أرسلان وتعاون نخبة من رجال السياسة والفكر والصحافة الإسبان، وجعلوا منها وسيلة للضغط على السلطات الاستعمارية بمدريد وتطوان. كما لم يترددوا في الانتساب إلى المحافل الماسونية للاستفادة منها نظرا لنفوذها داخل الأوساط السياسية الإسبانية.

وقد تمكن الوطنيون بفضل هذه الضغوط الممارسة على السلطات الجمهورية الإسبانية من أن يصدروا صحيفتهم **الحياة** في مارس 1934 وأن يشاركوا في تدبير شؤون المنطقة من خلال تأسيس حزبهم وتعيين عبد الخالق الطريس على رأس مديرية الأحباس. وعلى الرغم من وفاة رائدهم عبد السلام بنونة في يناير 1935، فإنهم استطاعوا، بزعامة عبد الخالق الطريس، أن يعيدوا هيكلة تنظيمهم من خلال تأسيس ما سمي بكتلة العمل الوطني في نونبر 1936. وقد تفاءلوا بقيام حكومة يسارية ممثلة في حكومة الجبهة الشعبية بإسبانيا في فبراير من نفس السنة، إلا أنها سرعان ما خيبت ظنهم عندما عينت بتطوان مقيما سبق أن حاربهم بشدة، وهو خوان موليس (Juan Moles). وقد دفع هذا الإحباط الوطنيين إلى دخول تجربة جديدة مع النظام العسكري الذي استولى على السلطة على إثر انقلاب قاده الجنرال فرانكو في شهر يوليوز من السنة المذكورة.

وقد وجد الوطنيون في هذا المعطى الجديد فرصة سانحة أخرى. ذلك أن السلطات العسكرية كانت في أمس الحاجة إلى تهدئة المنطقة وتجنيد رجالها في إطار الحرب الأهلية. وقد نجح المندوب السامي الإسباني الكولونيل خوان بيگبدر (Juan Beigbeder)، الذي عينه الجنرال فرانكو، في إقناع الوطنيين بالتعاون مع السلطات العسكرية الجديدة لتحقيق ما لم يستطيعوا

الحصول عليه من لدن حكومة النظام الجمهوري. وقد أظهر الوطنيون في هذا الصدد براغماتية سياسية ملحوظة بقبولهم المقترحات المعروضة عليهم، مما أسفر عن النتائج الآتية :

- تأسيس حزب الإصلاح الوطني يوم 18 دجنبر 1936؛
- تعيين الطريس وزيرا للأحباس؛
- إصدار جريدتي **الريف** سنة 1936 **والحرية** سنة 1937؛
- الحصول على مساعدات لتأسيس "المعهد الحر"؛
- حرية تنظيم التجمعات واستعمال محطة الإذاعة بكل من تطوان وإشبيلية لمخاطبة السكان.

وكان للتخوف من تزايد قوة الوطنيين والمطالبة في خطبهم ومقالاتهم بالحرية والاستقلال والوحدة ما حمل المندوب السامي بيگبدر على استغلال المنافسة بين عبد الخالق الطريس والمكي الناصري، ومساعدة هذا الأخير وتشجيعه على تأسيس حزبه، أي "حزب الوحدة المغربية"، وتمكينه من إصدار جريدتين إحداهما بالعربية والأخرى بالإسبانية وتحملان نفس اسم هذا الحزب.

وقد كان هدف المندوب السامي المذكور من وراء ذلك إضعاف الوطنيين وإثارة الصراع فيما بينهم من جهة، ودفعهم إلى توجيه انتقاداتهم في اتجاه السياسة الاستعمارية الفرنسية، من جهة أخرى، مستغلا في ذلك الأحداث التي عرفتها المنطقة السلطانية سنة 1937 ببوفكران، وهي أحداث انتهت بقمع الوطنيين واعتقال زعمائهم هنالك. وبانتهاء الحرب الأهلية الإسبانية وانتصار الجنرال فرانكو، شرع هذا الأخير في التراجع عما اضطُر إلى التنازل عنه للوطنيين نتيجة ظروف الحرب. وكانت أولى علامات هذا التحول سحب المندوب السامي بيگبدر من المنطقة لتبدأ مرحلة جديدة من التضييق على الوطنيين ومحاربة نشاطهم.

الوطنيون والسلطان سيدي محمد بن يوسف

على إثر الأحداث الناجمة عن صدور "الظهير البربري" استقبل السلطان محمد بن يوسف يوم 13 غشت 1930 بالرباط وفدا من الوطنيين يتقدمهم الشيخ عبد الرحمان بلقرشي من علماء القرويين، جاؤوا لتقديم تظلماتهم في الموضوع. وقد خاطب السلطان الوفد، وعيناه مغرورقتان بالدموع من فرط التأثر بخطاب الشيخ بلقرشي، قائلا إنه لن يتنازل بعد ذلك اليوم عن أي حق من الحقوق الوطنية المغربية. وبعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ، أي في 18 نونبر 1933، أقام الوطنيون بمدينة فاس احتفالات تخلد لأول مرة عيد العرش الذي أصبح عيدا رسميا ابتداء من سنة 1934. وفي شهر مايو من نفس السنة، نظم الوطنيون مظاهرة ولاء حاشدة بمناسبة زيارة السلطان إلى نفس المدينة.

من هو الشيخ عبد الرحمن بلقرشي ؟

ولد عبد الرحمن بلقرشي بتافيلالت حيث تلقى تعليمه الأولي قبل أن يلتحق بالقرويين بفاس. وبعد تخرجه من هذه الجامعة العريقة، أسند إليه كرسي الأستاذية بها. وبجانب هذا، عمل في سلك القضاء بنفس المدينة، وبرز منذ العشرينيات كأحد الوطنيين المتألقين، مستوحيا مُثله العليا من السلفية ومناهضا لظاهرة الطرقية. وكان السلطان مولاي يوسف قد ولاه منصب وزير العدلية في سنة 1923، غير أنه فضل الاستقالة على إثر صدور الظهير البربري حتى لا يزكي السياسة "البربرية" التي كانت الإقامة العامة قد انخرطت فيها ثم بلغت ذروتها سنة 1930. وكانت المهمة التي قام بها بالقصر الملكي على رأس وفد من الوطنيين سببا في فرض الإقامة الجبرية عليه منذ ذلك الحين إلى أن توفي بمنزله بفاس سنة 1938.



129. عبد الخالق الطريس

130. محمد حسن الوزاني



131. علال الفاسي

كانت الغاية من الاحتفال بعيد العرش تكذيب ادعاءات سلطات الحماية وكسب السلطان الشاب إلى جانب الوطنيين. وقد سمح هذا الاحتفال بتوحيد الشعب حول رمز وطني مما شكل تحولا حاسما تجسد في تحالف لم يكن أحد يتوقعه بين القصر والحركة الوطنية، وهو تحالف استمر إلى غاية حصول البلاد على الاستقلال سنة 1956.

وإلى حدود الأربعينيات لم يكن مطلب الاستقلال ضمن المطالب المعلنة من قبل الوطنيين. غير أن الأوضاع الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والظرفية الجديدة للنضال ضد الاستعمار في العالم قد غيرت موقف الحركة الوطنية التي أصبحت تطالب بإلغاء عقد الحماية والاعتراف باستقلال المغرب. وفي 11 يناير 1944 أعلن قادة الحزب الوطني، وهم متأكدون من مساندة السلطان، عن إنشاء حزب جديد هو حزب الاستقلال الذي طالب في وثيقة علنية «باستقلال المغرب الكامل، تحت قيادة جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف نصره الله». وقد تمت مناقشة طبيعة نظام الحكم لما بعد الاستعمار بين وطنيي حزب الاستقلال ومحمد بن يوسف أثناء صياغة هذه الوثيقة. غير أن مفهوم الملكية الدستورية لم يرد في النص، وذلك استجابة لطلب السلطان الذي أبدى موافقته على دمقرطة النظام الملكي، وإن كان يرى أن النضال من أجل الاستقلال يقتضي الانخراط الواسع

للمغاربة، وأن من شأن ذكر مفهوم الدستور أن يثير تخوفات بعض رجالات المخزن. وعلى الرغم من عدم ورود مسألة الملكية الدستورية في نص وثيقة المطالبة بالاستقلال، فإن الحزب قد أشار إليها ضمن المبادئ الواردة في ديباجة النص المقدم للعموم في صيغة تتجاوز محتوى الوثيقة حيث نقرأ: «يجب تنظيم السيادة الوطنية في إطار ملكية دستورية وديمقراطية تضمن بنجاعة الحريات الديمقراطية والفردية بما فيها حرية الاعتقاد عن طريق نظام مركزي مسؤول وتمثيلية وطنية تترجم بأمانة طموحات الشعب»[26].

اليهود المغاربة وصعوبة الاختيار

لم يكن العنصر اليهودي المغربي غائباً عن النقاشات الدائرة في أوساط الوطنيين المسلمين. فقد احتدم الجدل مع عناصر من النخبة اليهودية خلال الثلاثينيات، خصوصا مع بروز القضية الفلسطينية في ''خطاب'' الوطنيين، فانتقد زعماء كتلة العمل الوطني كلا من النشطاء الصهاينة – وهم أقلية ضمن فئة الشباب ''المتطور'' (Les évolués) وغيرهم – ممن كانوا يطمعون في الحصول على الجنسية الفرنسية أو الإسبانية. وقد ندد هؤلاء أنفسهم بمشروع قيام دولة يهودية باعتباره مشروعا طوباويا، بينما ظل المتحمسون لهذا المشروع متمسكين ''بالقيم اليهودية''، معتبرين كل من يود الاندماج في الدولة الفرنسية أو الإسبانية من بين النخبة اليهودية كمن يركض وراء السراب.

لم يتردد الوطنيون في التذكير ''بمغربية'' الجميع، داعين إلى التحلي بالحس الوطني ومحاولة إقناع مواطنيهم من اليهود بضرورة خوض نضال مشترك لتحسين وضعية كل المغاربة فكتبوا في *La Volonté du Peuple* (إرادة الشعب) بتاريخ 2 مارس 1934: «تظل المعتقدات الدينية شأناً خاصاً بكل شخص، ولا يمكن أن تتقدم على إرادة الجميع في بقاء البلد موحداً في ظل تسامح متبادل وليبرالية متنورة». وكان أحد الوطنيين، وهو محمد الخلطي، يوجه نداءات مؤثرة باستمرار يدعو فيها «إلى التفاهم بين اليهود والمسلمين»، وإلى النضال المشترك، فكتب في جريدة *L'Action du Peuple* (عمل الشعب) بتاريخ 20 مايو 1937 : «أيها الرفاق اليهود [...] اعلموا [...] أن لكم وطناً – وليس أرضا موعودة، ولكنها الأرض التي أنتم فيها – [...] لقد رآكم هذا البلد يوم ولدتم [...] ورفاة أجدادكم مدفونة فيه [...] إنكم أبناء هذه الأرض الكريمة [...] المغرب للمغاربة، أي للمسلمين واليهود على السواء[...] [يجب أن يعمل الجميع] من أجل تحقيق الإصلاح الذي ينتظره المغرب من كل أبنائه جميعا».

وإذا كان اليهود المغاربة قد نجوا من المصير المأساوي الذي لحق إخوانهم على يد النازيين بأوروبا فيما بين 1939 و1945، كما أنهم استطاعوا تقديم يد المساعدة للاجئين اليهود الذين

26 أورده : Charles-André Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1415-1956*, éd. Jeune Afrique, 1978, 190.

تمكنوا من عبور إسبانيا أو البرتغال للوصول إلى طنجة أو العرائش أو فضالة أو الدار البيضاء، فإن وضعيتهم لم تخل مع ذلك من تبعات الحرب ولو بدرجة متفاوتة. وهكذا اجتاز اليهود المغاربة هذه المرحلة – خاصة بين 1940 و1942 – عندما استصدرت الإقامة العامة ظهائر تطبق عليهم بواسطتها مقتضيات مستمدة من قوانين فيشي. وتجدر الإشارة إلى أن السلطان محمد بن يوسف قد دافع عنهم كرعايا، بعد أن وجهوا إليه نداء باعتبارهم ذميين لهم الحق في حمايته كما تقتضي ذلك الشريعة الإسلامية. ومع أنهم استفادوا أيضاً من التوجه العملي للمقيم العام نوگيس الذي عمل جاهدا لكي لا تطبق عليهم القوانين العنصرية المناهضة لليهود وإجراءات التمييز الآري بشكل حرفي – وذلك تفاديا لانحياز النخب اليهودية إلى معسكر الإنجليز أو الدوگوليين – فالواقع أن كل هذا لم يكن ليوفر على اليهود المغاربة معاناة الصدمة الناجمة عما لحق إخوانهم بأوروبا.

هذا وقد انضم للكفاح من أجل الحرية أقلية من المناضلين اليهود المنخرطين إما في العمل النقابي أو في الحزب الشيوعي المغربي بالأساس، فأضحوا معرضين للقمع كغيرهم من المغاربة. غير أن هؤلاء المناضلين لم يتمكنوا من إقناع عامة بني ملتهم، وهذا مما يفسر تزامن الموجة الثانية من الهجرة إلى إسرائيل فيما بين 1955 و1956 مع إعلان الاستقلال، وهي موجة أشرف عليها مبعوثون وعملاء محليون من الوكالة الصهيونية المسماة كاديما (Kadima، إلى الأمام). فبعد أن بدأت الهجرة بإخلاء كل ملاّحات الجنوب تقريباً، وبالخصوص ملاّحات الأطلس الكبير والأطلس الصغير، انتقلت كموجة عارمة إلى السكان اليهود بالحواضر الكبرى كمراكش وفاس ومكناس والرباط والدار البيضاء التي كان يقطن بها وحدها 000 80 يهودي قبل سنة 1948، وكذا بالمدن الصغرى مثل صفرو ودبدو ودمنات.

أما بالنسبة لعدد اليهود المغاربة فقد قدر في إحصاء سنة 1952 بما يقرب من 000 200 نسمة، 80% منهم يوجدون بالمراكز الحضرية، وكان ثلثهم يقطن بالدار البيضاء. وابتداء من سنة 1947، تم تسجيل حركة تهجير اليهود المغاربة نحو فلسطين فلم تلبث أن تطورت هذه الحركة مع إنشاء دولة إسرائيل، حيث ناهز عدد من هاجر منهم 000 25 شخص فيما بين سنتي 1947 و1955، ليصل إلى 000 55 خلال سنتي 1955 و1956. وعلى الرغم من أن لهذه الهجرة أسبابا اقتصادية وسياسية ودينية، فإن اليهود المغاربة قد ابتهجوا واحتفلوا، على غرار مواطنيهم المسلمين، برجوع السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب وحصول البلاد على الاستقلال. ويبدو أن مسلسل إدماج اليهود قد انطلق وقتئذ. فلقد اتخذت إجراءات عديدة، سواء من قبل المسلمين أو من قبل اليهود، لتغليب مبدإ يقوم على أن الدين لله والوطن للجميع. كما أكد السلطان، ابتداء من 18 نونبر 1955 بمناسبة خطاب العرش، أن «من البديهي أن يهود المغرب هم كجميع المواطنين المغاربة متساوون في الحقوق والواجبات». وخير ما يجسد هذا التوجه تعيين مغربي يهودي وزيراً للبريد والمواصلات في أول حكومة

مستقلة هو الدكتور ليون بنزاكين. غير أن هذا الحماس سيفتر، ولن يدوم سوى أيام فرحة الاستقلال، إذ ما لبث أن تعرض للتقويض بسبب عوامل داخلية وخارجية كثيرة مهدت لانطلاق موجة أخرى من الهجرة أخلت الملاّحات بالتدريج من ساكنتها فأفقرت بذلك التنوع الثقافي والديني للمغرب.

على درب الاستقلال

الإقامة العامة والسلطان

لنذكر بأنه تم تنصيب محمد بن يوسف سلطانا للمغرب في نونبر سنة 1927 وهو في سن الثامنة عشرة. ولم تكن خلافته لوالده بواردة في الوسط المخزني، نظرا لصغر سنه وباعتباره ثالث أبناء السلطان الهالك. غير أن الإقامة العامة كانت تأمل أن تجد فيه عاهلا مطيعا سهل المراس، نظرا لعدم خبرته بالسياسة وبدواليب الحكم.

وبعد واقعة ''الظهير البربري'' وما ترتب عنها من وعي وغليان، انحاز السلطان بشكل تام إلى صف المطامح الوطنية. وقد جاءت ظرفية الحرب العالمية الثانية لترسخ هذا الاختيار. فعلى هامش لقاء أنفا في شهر يناير 1943، تمت مقابلةٌ، لم تباركها السلطات الفرنسية، بين السلطان محمد بن يوسف والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت. وقد صدر عن هذا الأخير إيحاءات وتلميحات تحث السلطان على زعزعة طوق الاستعمار الفرنسي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت إدارة الحماية تنظر إلى محمد بن يوسف على أنه المحرك الخفي لجميع المبادرات الوطنية بما فيها تقديم وثيقة الاستقلال في يناير 1944. وبالنسبة للمتشككين جاء خطاب طنجة في 10 أبريل 1947 ليوضح موقف كل طرف من الأطراف. ذلك أن هذا الخطاب قد أعلن عن انتماء المغرب لأسرة الجامعة العربية، وهي مؤسسة أدانها منذ البدء أنصار الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا. ونظرا لما صدر عن الأوساط الكولونيالية من مؤاخذات ضد شخص إيريك لابون (Eirik Labonne) بسبب ليونة سياسته، عين الجنرال ألفونص جوان (Alphonse Juin) ليدشن القطيعة بين الإقامة العامة والقصر. وفي إطار هذه المجابهة، أدرك السلطان أن أفضل سلاح يُوَظَّف ضد السلطة الاستعمارية هو الامتناع عن توقيع الظهائر، وهو ما اعتبره المقيم العام جوان شكلا من العرقلة المرفوضة التي لا يمكن رفعها إلا بالقضاء على المعارضة الوطنية وخلع السلطان. وابتداء من نهاية شهر يناير 1951، تم توجيه إنذار للسلطان كي يضع حدا لإضرابه عن التوقيع ويتبرأ من حزب الاستقلال أو التنازل عن العرش. و قد تجند خصوم الحركة الوطنية من أجل الضغط على السلطان قصد توقيع الظهائر فامتثل هذا الأخير إلى طلب الإقامة العامة من غير أن يخفي رضوخه مكرها للأمر الواقع، وهو ما أرجأ خلعه إلى أجل لاحق. ويبقى أن السلطان لم يلبث أن عاد إلى الامتناع عن التوقيع فعادت



132. السلطان سيدي محمد بن يوسف: خطاب طنجة (1947)



133. الأميرة للا عائشة

الإقامة العامة إلى تحين الفرص لتنفيذ عملية الخلع التي تمت بعد ذلك بسنتين على يد الجنرال گيوم الذي عين خلفا للجنرال جوان.

ففي شهر شتنبر 1952، جندت من جديد كل القوى المناصرة للحماية والمعادية للسلطان والوطنيين، وذلك بمناسبة أزمة جديدة اندلعت بين الإقامة العامة والسلطان. كان إضراب السلطان عن التوقيع هذه المرة يخص ظهيرا يسمح للفرنسيين بالمشاركة في انتخاب المستشارين البلديين، كما ينص على تأسيس مجلس وزاري مشترك بين المغاربة والفرنسيين. وأدى صمود السلطان وعدم تراجعه في هذه المسألة التي تطرح قضية السيادة المزدوجة إلى إثارة غضب المقيم العام وإعادة تعبئة القوى المساندة للحماية والمعادية للسلطان. وفي نونبر 1952، ألقى السلطان محمد بن يوسف خطاب العرش الذي قارن فيه الحماية بقميص ضاق على مقاس صاحبه، مع المطالبة بالانعتاق الشامل والآني للمغرب.

وفي فبراير 1953، قرر أنصار الإقامة العامة التحرك من جديد. فنظمت تجمعات معادية للسلطان، ووقعت عرائض تطالب بخلعه، وكل ذلك بإيعاز من التهامي الگلاوي وعبد الحي الكتاني. وفي يوم 14 غشت، وبمبادرة من الگلاوي، أعلن تجمع للأعيان في مراكش عن خلع محمد بن يوسف وتنصيب محمد بن عرفة مكانه، بينما قامت مصالح الإقامة العامة بترتيب مسيرة في اتجاه الرباط. وقدمت الإقامة العامة هذه التحركات للسلطات العليا بباريس على

أنها حركة لا رجعة فيها، ومن المؤكد أن العملية كلها قد تمت بمباركة من بعض المسؤولين الفرنسيين قبل أن تقوم الحكومة الفرنسية نفسها بتزكية الأمر الواقع. وفي 20 غشت، تم نفي السلطان وعائلته إلى كورسيكا ومنها إلى مدغشقر. وقد مثلت هذه المجابهة تحولا رئيسا في مسيرة نضال الشعب المغربي نحو استقلاله.



134. التهامي الگلاوي وعبد الحي الكتاني



135. العائلة الملكية في المنفى بمدغشقر (1954)

من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال

غيرت الظروف الناشئة عن الحرب العالمية الثانية طبيعة الحركة الوطنية، إذ تحولت من حركة إصلاحية إلى حركة استقلالية، وأصبحت ترفض مبدأ الإصلاحات على اعتبار أنها مستحيلة التحقيق في ظل الاستعمار. وهكذا أضحت كل الأحزاب الوطنية تطالب بالاستقلال. وقد شكل تقديم وثيقة 11 يناير 1944 محطة رئيسية في هذه المسيرة.

وتم إلقاء القبض على قادة الحركة الوطنية بدعوى "المخابرة مع العدو"، ولم يتم إطلاق سراحهم إلا سنة 1946. وأثناء هذه الفترة، توسعت دائرة المؤسسين بانضمام قادة شباب من أمثال المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد إلى الحركة. كما عمت دائرة الاستقطاب مختلف الطبقات الاجتماعية. وهكذا انضافت طبقة التجار الصغار في المدن والبروليتاريا الحضرية وجماهير الفلاحين إلى الإنتلجانسيا والبرجوازية الحضرية، إذ توحد الجميع ضد الحيف الاقتصادي والظلم الاجتماعي والميز السياسي لنظام الاستعمار.

وظل الحق النقابي محظورا على المغاربة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي سنة 1945، أصدرت الإقامة العامة دورية تسمح للمغاربة بالانخراط في النقابات الفرنسية، دون أن ترخص لهم بتأسيس نقابات خاصة بهم. وفي السنة الموالية تحول الفرع المغربي للكونفدرالية العامة للشغل (CGT) إلى الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب. وقد ربط المؤتمر الاستثنائي للنقابة المنعقد سنة 1950 النضال السياسي بالتضال النقابي، وطالب بإلغاء الحماية. وتم الزج

بالأطر النقابية في السجون إثر الأحداث التي انطلقت غداة اغتيال فرحات حشاد في تونس (دجنبر 1952) من الحي الصفيحي المسمى"الكاريان سانطرال" (Carrières Centrales) وعمت مدينة الدار البيضاء. ولم يطلق سراح هؤلاء القادة إلا في شتنبر 1954. وإثر ذلك، تقرر الابتعاد عن الكونفدرالية العامة للشغل وتأسيس نقابة جديدة تحت اسم الاتحاد المغربي للشغل في مارس 1955، وذلك بمبادرة من بعض الزعماء النقابيين وفي طليعتهم المحجوب بن الصديق والطيب بن بوعزة، ولم يلبث هذا التنظيم أن انضم إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (CISL).

في هذه الظروف، وعلى مستوى السياسة العامة، رجعت سلطات الحماية إلى فكرة الإصلاحات بحثا منها عن مشروعية جديدة باللجوء إلى فعاليات لا مشروعية لها وبعد فوات الأوان ووصول الصراع إلى نقطة اللاعودة مع نفي السلطان الشرعي. وطوال مدة منفى السلطان، وبينما كان أهم القادة الوطنيين إما معتقلين أو منفيين على إثر أحداث الكاريان سنطرال، عمدت القواعد المناضلة إلى المقاومة المسلحة واعتبرتها الوسيلة الوحيدة الناجعة لتكسير شوكة الاستعمار والحصول على استقلال البلاد. وكان السلطان ابن عرفة أحد الأهداف الأولى لهذه المقاومة. فقد نجا يوم 11 شتنبر 1953 من أول محاولة لاغتياله بمدينة الرباط وهو في طريقه إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة. كما فشلت محاولة ثانية لاغتياله بمراكش. ثم توالت العمليات المسلحة بوتيرة منتظمة تخللتها بعض العمليات المثيرة مثل الهجوم على القطار الرابط بين الدار البيضاء ومدينة الجزائر يوم 7 نونبر 1953 –وقد خلف 7 قتلى– وانفجار قنبلة في السوق المركزي بالدار البيضاء بتاريخ 24 دجنبر 1953 – وقد اسفر عن 18 قتيل– وانفجار قنبلة أخرى بتاريخ 14 يوليوز 1954 في حي مرس السلطان بالدار البيضاء الذي خلف 6 ضحايا. وقام بهذه العمليات عمال وحرفيون ومستخدمون صغار ومناضلون قدماء في الأحزاب السياسية وفي الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب. وقد تمّ ذلك استجابة لأوامر تنظيماتهم وخلاياهم الخاصة في بعض الأحيان. فعلال بن عبد الله الذي أقدم على محاولة الاغتيال المشهورة لابن عرفة بالرباط كان مجرد حرفي متواضع يقيم في حي شعبي بسيط هو حي العكاري. ولقد أصبحت الدار البيضاء محور هذه العمليات قبل أن تعم سريعا مدن المغرب وبواديه.

صورة ابن عرفة في الصحافة الفرنسية

غالبا ما قدمت الصحافة الباريسية ابن عرفة على أنه شيخ وديع ورع مترفع عن المصالح الشخصية ويدين بالوفاء للإقامة العامة. فبعبارات الإطراء صدر كل من جريدتي لورور وفرانس سوار لنبإ تقلده القيادة الدنيوية والروحية للإمبراطورية الشريفة. أما لوفيگارو فقد كان موقفها أقل وضوحا حين عقدت على السلطان الجديد أمل تحقيق الإصلاحات

التي طالما اصطدمت بمعارضة السلطان ابن يوسف وامتناعه عن وضع الخاتم السلطاني عليها. وأما جريدة لوموند فسرعان ما تنبهت إلى أن التعلق بهذا الأمل ضرب من العبث مشيرة إلى أن الحكم المباشر قد حل بالمغرب. وقد سعت هذه الجريدة إلى البرهنة على أن شعبية السلطان المنفي آخذة في التوسع وأن شعبية السلطان المفروض آخذة في التردي. وهكذا ففي الوقت الذي استأثرت فيه الأسطورة بشخص ابن يوسف يلاحظ أن ابن عرفة أصبح مثار سخرية وتنكيت يرمي إلى تضخيم سذاجته وخدمته للإقامة العامة بحيث أصبح يسمى بـ"سلطان الفرنسيس"[27].



136. ابن عرفة

وكان للنساء المغربيات دور هام في المقاومة المسلحة رغم قلة عددهن إذ وزعت بعد الاستقلال 423 بطاقة مقاومة مقابل 635 28 بطاقة مقاوم. وقد تبين أنهن كن ينتمين للمجالين الحضري والقروي بنوع من التساوي، كما غطت مساهمتهن المنطقتين السلطانية والخليفية معا، ومنهن من كان له انتماء سياسي سابق. وقد توزعت مهامهن بين تأمين توزيع السلاح وإخفائه قبل العمليات وبعدها، بالإضافة إلى إيواء المقاومين المُطاردين وربط الاتصال بين أعضاء التنظيم ومساعدة عائلات المقاومين المعتقلين والمتابعين وتوزيع المناشير ورسائل التهديد. ومن بين المقاومات الشهيرات نجد فطومة الحداوي التي قادت السيارة المستعملة في الهجوم على بونيفاص (Boniface) رئيس الجهة المدنية للدار البيضاء، وحليمة البلغمية التي مولت شراء الأسلحة للهيئة الثالثة لـ"اليد السوداء".

وقد شكل تأسيس جيش التحرير سنة 1955 تتويجا لهذه المقاومة المسلحة. ففي ليلة الفاتح من أكتوبر تم الإعلان عن ميلاد هذا الجيش من خلال القيام بثلاث عمليات فدائية استهدفت الموقعين الحدوديين تيزي أوزلي وبُورَدْ الفاصلين بين المنطقتين السلطانية والخليفية ومركز المراقبة في بوزينب. كما تمت عمليات أخرى في ايموزار مرموشة وفي المغرب الشرقي بالقرب من وجدة. وبخلاف المقاومة الحضرية، عبرت عمليات جيش التحرير عن وجود بنية أكثر تنظيما، وذلك اعتمادا على قواعد محلية قوية مع نوع من التنسيق مع فرقاء بالشمال الإفريقي والشرق الأوسط كان هدفها المشترك هو القضاء على الاستعمار لا في المغرب فحسب، ولكن في مجموع الشمال الإفريقي. ومن المؤكد أن حجم هذا المشروع، محليا وجهويا، قد عجّل بانخراط الدبلوماسية الفرنسية في البحث عن إيجاد حل سريع للقضية المغربية.

27 انظر:
Jamaâ Baida, *L'image du Maroc et des relations franco-marocaines dans la presse quotidienne parisienne (1950-1956)*, thèse de Doctorat de 3e cycle, Université de Bordeaux III, 1982, 185-186, (inédite).

الحركة الوطنية في الشمال : المسار والخصوصيات

بصرف النظر عن أهوال الحرب العالمية الثانية، يبقى أن ظروفها قد أفرزت تحولات كبيرة كان الوطنيون بشمال المغرب على وعي تام بأهميتها بالنسبة لنضالهم وخدمة قضيتهم. فبعد شهر من النزول الأمريكي بالمغرب، قرر الطريس والناصري إنهاء خلافاتهما وأعلنا عن إحداث جبهة تضم حزبيهما، أي حزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية، وسميت بالجبهة القومية للوطنية المغربية، وذلك يوم 18 دجنبر 1942. وبعد شهرين من هذا الإعلان، أي في 14 فبراير 1943، تقدمت الجبهة المذكورة للسلطات الإسبانية بوثيقة تطالب فيها باستقلال المغرب ووحدته وبإلغاء معاهدة الحماية. وقد وجهت نسخة من هذه الوثيقة إلى السلطان وكذا إلى مفوضيات الدول الكبرى بطنجة والقنصليتين الإيطالية والألمانية بتطوان.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، عاودت الجبهة الاتصال بالولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة العظمى التي صنعت الانتصار فبعثت إلى الرئيس روزفلت برسالة مؤرخة بفاتح أبريل 1945 تطالب فيها بتحقيق الأهداف التي أعلنت عنها في الوثيقة السابقة مبينة له كيف أن إسبانيا وفرنسا تتصرفان في المغرب كمستعمرة دون مراعاة لوضعية الحماية به، وبالتالي فإن الوطنيين يأملون من حكومته مساندة بلادهم لتحقيق مطالبها المشروعة المتمثلة في إلغاء نظام الحماية. وموازاة مع هذا، لم يدخر الوطنيون جهدا في استغلال المنابر الدولية للتعريف بقضية بلادهم والدفاع عنها، إذ بعثوا لعصبة الأمم العربية (الجامعة العربية فيما بعد) و"عصبة الأمم المتحدة" (منظمة الأمم المتحدة فيما بعد) غداة إنشائهما بمذكرات يبينون فيها الآمال التي يعقدها المغاربة على كل من الهيئتين ويشرحون الأوضاع الصعبة التي يعانونها جراء نظام الحماية مع المطالبة بإلغاء هذا النظام (انظر الملحق رقم III). وقد ازداد هذا التوجه نحو الخارج والمحافل الدولية قوة وفعالية بفعل الزيارة السلطانية إلى مدينة طنجة في أبريل 1947، حيث حث السلطان الوطنيين على تكثيف جهودهم وتنسيقها على صعيد الجبهتين الأساسيتين الآتيتين :

– الجبهة العربية، حيث استقر الطريس بالقاهرة، وأسفرت الجهود الوطنية هناك عن المشاركة في تأسيس مكتب المغرب العربي الذي كان وراء عملية نزول الأمير ابن عبد الكريم الخطابي بالديار المصرية وتأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي" برئاسته.

– جبهة المنتظم الدولي، حيث سافر المهدي بنونة في مايو 1948 إلى نيويورك، عاصمة العلاقات الدولية ومقر الهيئة الأممية آنذاك، وذلك بتزكية من الخليفة السلطاني ودعم مالي من السلطان نفسه تثمينا منه للمبادرة. وباسم حزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية وحزب الاستقلال، أُسِّس هنالك المكتب المغربي للإعلام والتوثيق (Moroccan Office of Information and Documentation) بهدف التعريف بالقضية المغربية

سواء لدى البعثات العربية أو الأجنبية المعتمدة وكذا لدى الأوساط الصحافية والأكاديمية والسياسية الأمريكية.

كان رد فعل السلطات الإسبانية عنيفا على هذه المبادرات الهامة التي قام بها الوطنيون، حيث عمد المندوب السامي خوسي باريلا (José Varela) إلى منع الصحافة الوطنية وإغلاق مقرات الأحزاب ورفض دخول كل من الطريس وبنونة وابن عبود إلى تطوان بعد عودتهم من مهامهم بالخارج في فبراير 1948، مما اضطرهم إلى الاستقرار بمدينة طنجة. وكان من نتيجة هذا القرار أن وقعت مظاهرات غاضبة بتطوان يوم 8 فبراير، فواجهها الجنرال باريلا بقمع شديد خلف 21 قتيلا، كما أسفر عن اعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الوطني ونقلهم إلى سجن مدينة سبتة.

وبوفاة الجنرال باريلا وتعيين الجنرال فاليرو گارسيا بالينيو (Valerio Garcia Valiño) في مارس 1951، عرفت علاقات السلطات الاستعمارية بالوطنيين نوعا من التحسن ساعدت عليه العزلة الدبلوماسية للنظام الإسباني ورغبته في التقرب من الجامعة العربية والاستفادة من دعم هذا الطرف لنظامه لدى الهيئات الدولية من جهة؛ ومن جهة أخرى، فنظرا لتوتر العلاقات بين السلطات الإسبانية ومثيلتها الفرنسية – وهو توتر بلغ أوجه خلال الأزمة التي أحدثها عزل السلطان محمد بن يوسف –، دشن بالينيو سياسة الانفراج تجاه الوطنيين بسماحه للطريس ورفاقه اللاجئين بمدينة طنجة بالعودة إلى تطوان واستئناف نشاطهم السياسي، كما سمح لهم بإصدار جريدة **الأمة** لسان حال حزبهم في فاتح مايو 1952.

إلا أن نشاط الوطنيين كعلاقاتهم بالسلطات الاستعمارية قد تأثر بشكل كبير بالأزمة التي ميزت علاقة العاهل المغربي بالإدارة الفرنسية وأدت إلى عزله. فعندما أدركوا خطورة الوضعية، قاموا بتشكيل لجنة ترأسها العلامة أحمد الرهوني من أجل تحرير وثيقة تجديد بيعة سكان المنطقة الخليفية للسلطان سيدي محمد بن يوسف، وقعها 180 من العلماء والشرفاء والأعيان، يمثلون جميع جهات المنطقة. وبتنصيب ابن عرفة مكانه، رفضوا الأمر الواقع، وأعلن الطريس في خطبة الجمعة التي أعقبت عملية النفي، أن سكان المنطقة متشبثون ببيعة ملكهم، وبعث برسالة تؤكد موقفه هذا إلى الجنرال فرانكو.

وقد لقي موقف الوطنيين تجاوبا ودعما من لدن السلطات الإسبانية التي اعتبرت ما قامت به فرنسا دون التشاور معها إهانة لها وازدراء بها كشريك في احتلال المغرب. لذلك شجعت الوطنيين على الوقوف في وجه السلطات الفرنسية. ونظم المقيم بالينيو يوم 21 يناير 1954 تجمعا جماهيريا حاشدا بحضور الخليفة السلطاني، تعبيراً من سكان المنطقة عن امتنانهم لموقف إسبانيا وزعيمها فرانكو من عزل السلطان. كما أصدر حزب الإصلاح يوم 5 يونيو 1954 بيانا أشاد فيه بمساندة الحكومة الإسبانية لسكان المنطقة في تشبثهم ببيعة سلطانهم

الشرعي. ومما ترتب عن هذا التجاوب بين السلطات الإسبانية والوطنيين قبول الطريس المشاركة في الحكومة الخليفية كوزير للشؤون الاجتماعية في يناير 1955.

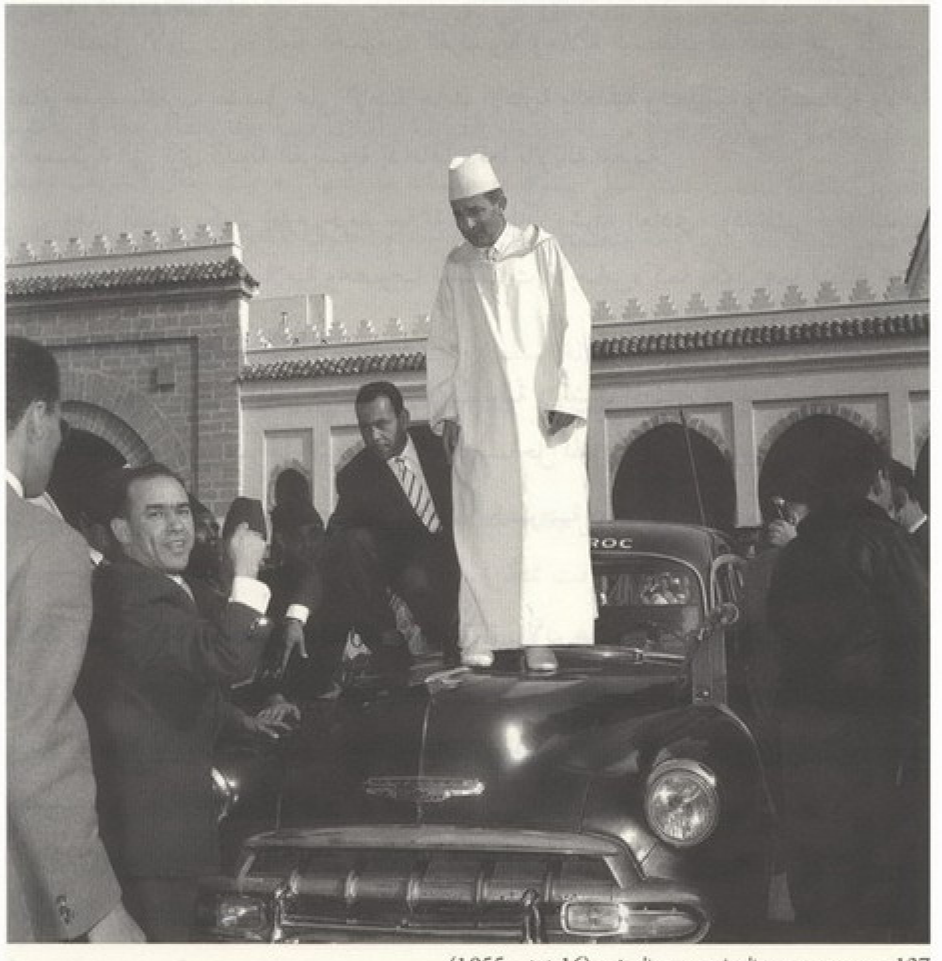
كان هذا التساهل الإسباني تجاه نشاط الوطنيين يرمي إلى عرقلة السياسة الفرنسية في المغرب. وقد شمل كذلك الوطنيين بالمنطقة السلطانية الذين أصبحوا يترددون على مدينة تطوان للتنسيق مع إخوانهم هناك. وفي هذا الإطار، جاء اللقاء الذي جمع بالينيو بعلال الفاسي في أكتوبر 1953 من أجل تسهيل السلطات الإسبانية دخول عدد كبير من المقاومين الفارين من متابعة السلطات الفرنسية، حيث وجدوا بمنطقة الشمال ملاذا آمنا كما لقوا دعما ومساندة من السكان عموما ومن الوطنيين الذين عملوا على توفير ظروف مواتية لإقامتهم في مختلف مدن المنطقة وجعلوا من جريدة **الأمة** لسان حال الوطنية المغربية وحركة المقاومة.

غير أن إسبانيا لم تكن تعتقد أن فرنسا ستعترف باستقلال المغرب وتسمح بعودة سلطانه إلى العرش؛ وعندما أخذت تلوح بوادر حل الأزمة المغربية في أعقاب محادثات إيكس ليبان (Aix-les-Bains) وظهرت المؤشرات الأولى لعودة السلطان إلى فرنسا، أخذت مدريد تهدد بفصل المنطقة الخليفية حيث مارست ضغوطا على الخليفة ليعلن نفسه سلطانا بها. وقد أثارت هذه المناورات الإسبانية غضب الوطنيين، وأدت بالطريس إلى تقديم استقالته من الحكومة الخليفية، جاعلا بذلك حدا لتجربة التعاون مع السلطات الإسبانية قبل أن يلتحق بمدينة طنجة حيث أعلن يوم 18 مارس 1956 عن خطوة جريئة تستهدف قطع الطريق أمام كل مناورة إسبانية تروم عرقلة استكمال المغرب لاستقلاله ووحدته؛ وتتمثل هذه الخطوة في القرار الذي اتخذه بدمج حزب الإصلاح الوطني في حزب الاستقلال.

خاتمة

عملت الظرفية الدولية والوضعية الداخلية في المغرب على إرغام حكومة إدگار فور (Edgar Faure) على فتح مشاورات ومفاوضات مع السلطان المنفي والتيارات الوطنية "المعتدلة" من أجل الخروج من المأزق. وقد أدت مشاورات إيكس ليبان (غشت 1955) إلى تمهيد السبيل لعودة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى عرشه في 16 نونبر 1955 وتشكيل حكومة البكاي الأولى، ثم إلى اعتراف فرنسا باستقلال المغرب بتاريخ 2 مارس 1956. ومع أن الحكومة الإسبانية قد فوجئت بالمنحى الذي أخذته هذه الأحداث، إلا أنها اضطرت بدورها إلى الاعتراف باستقلال المغرب على إثر زيارة رسمية قام بها السلطان إلى مدريد من 4 إلى 7 أبريل 1956. وقد تخلت إسبانيا عن المنطقة الخليفية، لكنها ظلت متشبثة بسبتة ومليلية وطرفاية وإفني والصحراء المغربية. أما الوضع الدولي لمنطقة طنجة، فقد ألغي في أكتوبر 1956 كنتيجة طبيعية لاستقلال المغرب.

إن الزمن الاستعماري بأنظمته الثلاثة التي مزقت البلاد وخلخلت البنى التقليدية قد أحدث – طوعا أو كرها – مجموعة من التحولات الجذرية في ميادين مختلفة مست البنيات التحتية والإدارة والاقتصاد والمعمار والصحة والتعليم والثقافة وأسلوب الحكم، وهي تحولات فرضت نفسها لا سيما وأن الهوية الجماعية للمغاربة قد تحددت في إطار التفاعل التاريخي المعقد السلبي-الإيجابي في الوقت ذاته. لذا كان على المغرب المستقل أن يتعاطى مع هذا الموروث الذي يعتبر نتاجا لسيرورة تاريخية، وذلك من أجل وضع أسس مغرب جديد متوفر على الهياكل الإدارية والحكومية العصرية التي تشكل قطيعة مع ما كان عليه حال البلاد قبل 1912 إلى حد كبير. ففي أقل من نصف قرن، شهد المغرب تحولات متعددة الأشكال أهّلته للتموقع على سكة الدول الوطنية بكل ما تتضمنه من فرص ومخاطر.



137. رجوع محمد الخامس من المنفى (16 نونبر 1955)

ملاحق

الملحق I

معاهدة نظام الحماية المبرمة بفاس بين المغرب وفرنسا، يوم 30 مارس 1912

« الحمد لله وحده

إن دولة الجمهورية الفرنسوية ودولة جلالة السلطان الشريفة، بناء على ما لهما من الاهتمام بتأسيس نظام مضبوط مبني على السكينة الداخلية والراحة العمومية يسوغ به إدخال الإصلاحات وإثبات النشر الاقتصادي بالمغرب، قد اتفقتا على ما سيذكر:

الفصل الأول : إن دولة الجمهورية الفرنسوية وجلالة السلطان قد اتفقا على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية.

وهذا النظام يكون يحترم حرمة جلالة السلطان وشرفه العادي، وكذلك الحالة الدينية وتأسيساتها والشعائر الإسلامية وخصوصا تأسيسات الأحباس، كما يكون هذا النظام محتويا على تنظيم مخزن شريف مضبوط.

دولة الجمهورية تتفاوض مع الدولة الإصبنيولية في شأن المصالح الناشئة لهذه الدولة من حالتها الجغرافية ومستعمراتها الأرضية الكائنة بالساحل المغربي.

كما أن مدينة طنجة تبقى على حالتها الخصوصية المعترف لها بها والتي من مقتضاها يتأسس نظامها البلدي.

الفصل الثاني : جلالة السلطان يساعد من الآن على الاحتلالات العسكرية بالإيالة المغربية التي تراها الدولة واجبة لاستتباب السكينة والتأمين على المعاملات التجارية وذلك بعد تقديم الإعلام للمخزن الشريف، كما يساعد على أن الدولة الفرنسوية تقوم بعمل الحراسة برا وكذلك بحرا بالمياه المغربية.

الفصل الثالث : دولة الجمهورية تتعهد بإعطائها لجلالة السلطان الإعانة المستمرة ضد كل خطر يمس بذاته الشريفة أو بكرسي مملكته عند اضطراب بإيالته، وهذه الإعانة تعطى أيضا لولي العهد أو لمن يخلفه.

الفصل الرابع : إن الوسائل التي يتوقف عليها نظام الحماية الجديد تبرز على يد جلالة السلطان وعلى يد الولاة الذين لهم التفويض من الجناب الشريف، وذلك بمعروض من الدولة الفرنسوية. وهذا العمل يكون جاريا أيضا في الضوابط الجديدة والتغييرات في الضوابط الموجودة.

الفصل الخامس : تعين الدولة الفرنساوية مندوبا مقيما عاما يكون نائبا عنها لدى جلالة السلطان ومستودعا لتفويضاتها بالمغرب، كما يكون يسهر على القيام بإنجاز هذا الوفق.

يكون المندوب المقيم العام هو الواسطة الوحيد بين جلالة السلطان ونواب الأجانب، كما يكون الواسطة أيضا في المصارفة التي لهؤلاء النواب مع الدولة المغربية.

المندوب المقيم العام يكون مكلفا بسائر المسائل المتعلقة بالأجانب بالإيالة الشريفة، ويكون له التفويض بالمصادقة والإبراز في اسم الدولة الفرنسوية لجميع القوانين الصادرة من جلالة السلطان.

الفصل السادس : نواب فرنسة السياسيون والقنصليون يكونون هم النائبون عن المخزن والمكلفون بحماية رعايا ومصالح المغرب بالأقطار الأجنبية.

جلالة السلطان يتعهد بعدم عقد أي وفق له معنى دولية من غير موافقة دولة الجمهورية الفرنساوية.

الفصل السابع : دولة فرنسة والدولة الشريفة يتأملان فيما بعد باتفاق معا في تأسيس أصول شاملة لنصب نظام مالي يسوغ به ضمانة ما يتعهد به بيت المال الشريف وقبض محصولات الإيالة على وجه منظم، وذلك مع احترام الحقوق المخولة لحملة سهام السلفات المغربية العمومية.

الفصل الثامن : يتعهد جلالة السلطان بأن لا يعقد في المستقبل إما رأسا إما بواسطة أي سلف كان عموميا أو خصوصيا أو يمنح بأي صفة كانت باختصاص من الاختصاصات من غير موافقة الدولة الفرنسوية.

الفصل التاسع : هذا الوفق يقدم لمصادقة دولة الجمهورية الفرنسوية، ونص المصادقة يدفع لجلالة السلطان في أقرب وقت ممكن .

وبمقتضى ما سطر أعلاه، حرر الفريقان هذا الوفق وختما عليه بختمهما بعاصمة فاس يوم الثلاثين مارس سنة 1912 الموافق حادي عشر ربيع الثاني عام 1330 ».

خاتم وتوقيع السلطان المولى عبد الحفيظ — خاتم وتوقيع أوجين رينيو

(قام بهذا التعريب وأمضى على صحته كل من الترجمان عبد القادر بن غبريط (مستشار المخزن والقنصل الشرقي لفرنسا) و"بلان" (Blanc)، نائب القنصل الفرنسي، والترجمان الأول في المفوضية الفرنسية بطنجة).

المصدر: مديرية الوثائق الملكية، الرباط

الملحق II

رسالة من المولى عبد الحفيظ إلى الرئيس الأمريكي ويلسن (30 يونيو 1920)

« الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة إلا بالله

سعادة المحترم الألمعي المكرم اللوذعي رئيس الجمهورية بالولايات المتحدة مسطر ولسون، بعد مزيد السؤال عنكم والتمني أن تكونوا وفق ما تحبون، نعلم جنابكم بأنه لما حكمت الأقدار الإلهية باستيلاء الحكومة الجمهورية الأفرانسوية على بلادنا المغربية، رأينا من المستحيل القطعي بقاءنا على عرش أسلافنا لما رأيناه من التغيرات والتبدلات التي عم سريانها لسائر الأمور على اختلاف أنواعها دينية ومدنية رغما عن التصريحات التي أعطيت من قبل تلك الحكومة باحترام تلك الحقوق. وعلى الأخص رأينا من بعض ممثلي الحكومة المذكورة بغضا شخصيا في جانبنا لا سبب له إلا وقوفنا أتم وقوف في تأييد وقوف وطننا والدب عنه وعن حياة عوائده الدينية والمدنية. فلما عاينا ذلك وتحققنا عدم معالجة دائه، تنازلنا عن ملك أجدادنا بعد أن حفظنا حقوقنا كلها من أملاكنا الخاصة بنا وراتبنا الشهري الذي عين لنا بصفتنا رئيس العائلة الملوكية المغربية وقت التنازل المذكور.

واخترنا السكنى بثغر طنجة حيث شاع حينئذ أنها ستكون دولية. ولم تمض عن تاريخ تنازلنا إلا برهة يسيرة حتى خاطبونا بكل قوة وتهديد عن التنازل لهم عن جل أملاكنا الخصوصية التي تملكناها بسائر الوجوه الشرعية، والتي جلها كنا نملكه قبل استوائنا على عرش أسلافنا. فأجبناهم بأن التنازل عن تلك الأملاك أمر منافي لسائر العدالات السماوية والأرضية وأننا لا نفعل ذلك أبدا ما دام لنا جزء من الاختيار. ومع ذلك كله لم يعيروا احتجاجاتنا أدنى التفات، وتمادوا على ضغطهم وتهديدهم حتى أخذوا ما أرادوا على سبيل الجبر والإكراه.

ومن ذلك الوقت، فتحوا باب الإهانة لجنابنا والتعدي على حقوقنا وجلب كل إذاية لشخصنا. ولم نجد ما نصنع معهم إلا غض الطرف وكضم الغيظ عملا بالمثل المشهور : ''القوة تغلب الحق''.

فبينما نحن كذلك معهم إذ انفتحت باب الحروب الأورباوية. وبعدما يزيد على شهر من ابتدائها، سافرنا من طنجة لإصبانيا بقصد التفسح وشراء بعض أمور لنا الغرض بها. وبمجرد حلولنا بها مدة قليلة، عمدوا إلى شقيقنا مولاي بوبكر وقبضوا عليه وأتوا به من مراكش وجعلوه سجينا في بيت لا يتعدى أربعة أمطار مربعة، ولا ذنب له إلا أنه شقيقنا، مع أن حياة أخينا المذكور معلوم في البلاد المغربية لا يجهله أحد. فما رام قط الدخول في فتنة، ولا سبقت له سابقة في تعكير سلم. فمنذ أن أجاب سيدنا الوالد داعي ربه وأخونا المذكور في كفالتنا إلى أن ارتقينا على عرش أجدادنا فجعلناه خليفة عنا بمراكش. وفي يوم

تنازلنا، عمدوا إليه وعزلوه من منصبه ظلما وعدوانا، فذهب إلى داره لا يحرك ساكنا ولا يعكر صفوا إلى أن قبضوا عليه في التاريخ المذكور.

والعجب كل العجب هو قبضهم عليه وحده لأنهم لو كانوا قبضوا معه غيره من إخوته وادعوا أنهم خشوا فتنة اغتناما لفرصة الحرب أو شيء من ذلك القبيل، لكان لهم بعض العذر. وأما انفراده بذلك دون سائر إخوته، فلا تفسير له إلا تأييد ما وقد بصدورهم من بغضنا وإذايتنا، وتربصهم الدوائر بنا. فلما بلغنا ذلك، صممنا على البقاء في إصبانيا إلى أن تضع الحرب أوزارها وننظر ما تأتي به الأقدار الإلهية. وبإثر ذلك طلبوا منا الرجوع إلى المغرب فأجبناهم بأننا لم نتخل عن ملكنا إلا لأجل أن نتمتع بحريتنا.

فلما رأوا تصميمنا على ذلك، ظهر فيهم ما كان كامنا ومدوا إلينا يد العداوة والإذاية جهارا دون خفاء. وأول شيء فعلوه أن اغتصبوا أموالنا وقطعوا راتبنا وتهددوا كافة مديري أملاكنا بعدم المصارفة معنا، وإغراء كل من كانت له خلطة معنا على ضياع أموالنا بكل وجه وحيلة. ومع ذلك كله، تحملنا جميع ما صدر منهم ظنا منا أنه يأتي عليهم يوم يراجعون فيه أعمالهم معنا، فيجدوا أنفسهم أنهم قد أفرطوا في ظلمنا وبالغوا وتجاوزوا الحد، فيرجعون ويتداركون كما هو الشأن.

ومع ذلك كله، كان ظننا في غير موضعه إذ لم تمض إلا مدة حتى عمدوا إلى قصرنا ودخلوه عنوة وعلى حالة يشمئز ذوو النفوس الشريفة سماعها، فضلا عن فعلها، واغتصبوا سائر كتبنا على اختلاف أنواعها. فكتبنا لهم في ذلك الصدد مذكرين لهم بقبح ما ارتكبوه معنا، وأن هجومهم على دار لا يوجد بها إلا الصبيان والقواعد من النساء مما يعد ثلمة كبرى في شرف الحكومة الفرنسية الجمهورية التي تزعم أنها حاملة لواء الحرية والعدالة والإنسانية، فلم نجد أذنا صاغية فسكتنا على مضض.

ثم إننا كنا نوجه لنائبنا جميع ما يلزم من الدراهم في كل شهر للصائر على أهلنا. وحيث طالت بنا المدة وكنا محرومين من راتبنا ومستفاد أملاكنا وأموالنا، ووجهنا على بعض أولادنا بقصد صلة الرحم بهم، فمنعوهم من ذلك، مع أن سعادتكم تعلم أنه لا يحرم من الملاقاة مع أهله حتى أهل الجنايات المحكوم عليهم بالإعدام. فلذلك لم نر بدا من الكتابة إلى أعيان الديار المغربية من علماء ورؤساء ننهي لعلمهم ما وصلت إليه حالتنا، وأنه حيث اتضح أن أهلنا في حكم المساجين تعين قطع النفقة عنهم من عندنا. نعم، نفذنا لهم ما يكفيهم من راتبنا، إننا نحفظ كل حق لنا أخذ منا بالقوة. فلما وصلت المكاتيب المشار إليها، واطلع عليها الحكام الأفرانسويون ، وجدوا وسيلة كانوا يتمنونها وأحبولة لصيد اغتصاب جميع ما بقي على اختلاف أنواعه، حتى الموبلي وسائر أثاث قصورنا. ولم يقتصروا على ذلك، بل مدوا أيديهم لحريمنا وصبياننا وأخرجوهم من قصورهم، وتوجهوا بهم لثغر الرباط على حالة

تفتت الأكباد وتهد لهولها الأضداد، إذ ما ظنك أيها الرئيس المحترم بعائلة لا تعرف إلا العز ورفعة الشأن لم تفتح عينها إلا في الرفاهية والاطمئنان، روع سربها وكدر صفوها وسبيت بعد الملك وأهينت بعد العز وعوضت عن قصورها وبساتينها بالكهوف والجحر.

هذه، أيها الرئيس المحترم، خلاصة تاريخنا مع نواب الدولة الجمهورية بديارنا. وهذا فعل دولة العدالة والإنسانية والحرية قصصناه على مسامعكم بلغتنا ولغتكم. وأعتقد أنكم تتعجبون من ذلك، وربما يظهر لكم بحسب ما طبعتم عليه من الإنسانية وحب العدالة أنه مبالغ فيه.

وفي نفس (الوضع ؟) إنه الحقيقة بعينها، بل قد ضربنا على (شطر؟) كثير منه واختصرنا منه أعظمه، ولسعادة حكومتكم نائب بثغر طنجة يمكنكم أن تستعلموا منه جميع ما سطر.

ونعتقد أن سيادتكم يأخذها العجب والاندهاش عندما تتحققون أن ملكا ورث الملك عن أسلاف له جلسوا في الملك خمسة قرون، يوجد الآن بديار إصبانيا صفر اليدين محروما من أمواله وأهله بدون حق شرعي ولا قانون مرعي.

وقد كتبنا لسعادتكم هذا لما نعلمه ونتحققه من شخصيتكم المستقيمة الممتلئة غيرة وحمية المتشبعة مروءة وإنسانية، وفي دولتكم الحرة الأبية الدابة عن حقوق الإنسانية التي لا غرض لها إلا في إنقاذ الضعفاء والضرب على أيدي الجائرين من الأقوياء، ملتمسين من سعادتكم أن تفعلوا في حقنا جميع ما ترونه مناسبا ومتعينا حتى تحل العدالة في قضيتنا محل التعدي، والإنسانية محل القساوة، ويترك سبيل أهلنا وأملاكنا وأموالنا وراتبنا وحريتنا الشخصية، بحيث نتوصل بجميع حقوقنا المهضومة بحسن مساعدتكم وجميل إعانتكم، وتضموا صنيعكم المبرور في نازلتنا إلى تاريخ مآثركم ومزاياكم، وما ذلك على همتكم بعزيز. وها نحن ننتظر من سعادتكم إجابة ملتمسنا الذي لا نشك في إجابته بحول الله، ودمتم محفوظين، واقبلوا فائق احتراماتنا.

تحريرا بمدريد في 30 خونيو سنة 1920

عبد الحفيظ »

المصدر: **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط، 1991، العدد 16، ص 175-183.

الملحق III

مذكرة الجبهة القومية الوطنية المغربية إلى ونسطن تشرشل، رئيس وزراء المملكة المتحدة (فاتح أبريل 1945)

« الجبهة القومية الوطنية المغربية

تطوان -المغرب

حضرة صاحب السعادة والجادة فخامة المستر تشرشل، الوزير الأول للمملكة المتحدة،

بعد تقديم ما يليق بمقامكم الرفيع من التحيات والاحترامات، ترفع الجبهة القومية الوطنية المغربية بالمنطقة الخليفية، نيابة عن جميع المواطنين المغاربة، وبالتضامن التام مع حزب الاستقلال الوطني في المنطقة السلطانية إلى حكومتكم المذكرة الشعبية التالية :

1- حيث أن الدولة المغربية تمتعت دائما بحريتها وسيادتها الداخلية والخارجية، وحافظت على استقلالها طيلة ثلاثة عشر قرنا إلى أن فرض عليها من الخارج نظام الحماية الفرنسية الإسبانية في ظروف استثنائية لا مبرر لها في نظر الحق والقانون،

2- وحيث أن الدولة المغربية ظلت قرونا طويلة معدودة في عداد الدول ذات الشخصية الدولية المحدودة البارزة، وتمتعت في حظيرة العالم الدولي بكثير من العطف وحسن المعاملة في كثير من الظروف والمناسبات التاريخية،

3- وحيث أن دول أوروبا وأمريكا في نفس مفتتح هذا القرن العشرين اعترفت من جديد بوجود الدولة المغربية وحقوقها، وذلك بمحضر ممثلي المغرب أنفسهم اعترافا إجماعيا علنيا صريحا -زيادة على الاعترافات والضمانات السابقة— وضمنت ضمانة دولة إجماعية في فاتحة عقد الجزيرة الشهير مبدأ استقلال المملكة المغربية، ومبدأ سيادة الدولة المغربية، ومبدأ وحدة التراب المغربي من أقصاه إلى أقصاه، ومبدأ الحرية الاقتصادية في المغرب،

4- وحيث أن الإجماع القانوني والدولي والأخلاقي قائم على الاعتراف لكل شعب بحق تقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه، والشعب المغربي يعتبر نفسه اليوم أهلا للتمتع بهذا الحق أكثر من كل وقت كان يتمتع به في الماضي،

5- وحيث أن الشعب المغربي لم يستشر في نظام الحماية المفروض عليه من الخارج، ولم يرض به لا هو ولا سلطانه إذ ذاك المرحوم مولاي عبد الحفيظ، بل حاربه مع شعبه من أول لحظة، وعارضه سرا وعلنا، وتنازل عن العرش احتجاجا على فرضه بالقوة والدسائس،

6- وحيث أن الغاية التي أعلنها الفرنسيون والإسبانيون من فرض نظام الحماية على المغرب كانت هي إدخال الإصلاحات التي يحتاج إليها المغرب إداريا وقضائيا وثقافيا واقتصاديا وماليا وعسكريا دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربي التاريخية ولا بنفوذ جلالة ملك المغرب، ولم تتحقق تلك الغاية التي أعلنوها، بل حاربوا الشعب المغربي والعرش المغربي حربا لا هوادة فيها، واعتبروهما على الهامش في كل شيء،

7- وحيث أن سلطات الحماية المفروضة بدلت نظام الحماية نفسه من أول يوم بنظام استعماري متطرف للغاية، مبني على الحكم المباشر، والاستبداد بسائر مقدرات المغرب وموارده الاقتصادية ومداخيله المالية لفائدة الجالية الفرنسية والإسبانية، ومنها جيش عرمرم من الموظفين العسكريين والمدنيين الذين لا ضرورة تدعو إليهم، دون أن تحتفظ للسلطة المغربية باختصاصاتها الحقيقية، ولا أن تهتم بمصالح المغاربة الحيوية وحقوقهم الأساسية،

8- وحيث أن الجالية الفرنسية والإسبانية توصلت بواسطة هذا النظام الاستعماري إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم في المغرب، والاستيلاء على أزمة السلطة بكافة أنواعها، واحتكرت خيرات البلاد لنفسها دون أصحاب البلاد الشرعيين،

9- وحيث أن هذا النظام المغرض القائم على سوء النية من أول يوم حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة القومية المغربية، وأقام في داخل التراب المغربي حدودا وجمارك تعسفية ومناطق إدارية منفصلة، ومنع المغاربة من تدبير شؤون بلادهم، حتى الشؤون المغربية الصرفة، وحرمهم من كل حرية خاصة أو عامة،

10- وحيث أنه مرت على المغرب منذ إعلان الحماية المفروضة مدة كافية للتجربة والملاحظة بلغت ثلاثين سنة ذاق فيها المغاربة الأمرين من ذلك النظام الاستعماري المفروض على بلادهم، وتجرعوا فيها الغصص من أجل حرمانهم من حقوقهم الكاملة وحرياتهم الشاملة، دون أن تفكر سلطات الحماية في تعديل موقفها منهم، بل كلما توالت الأيام زادت في إعناتهم وإرهاقهم، وتحطيم كيانهم، ومحاولة إدماجهم أو إبادتهم،

11- وحيث أن الظروف التي يجتازها العالم اليوم هي غير الظروف الاستعمارية التي فرضت فيها الحماية على المغرب، وقادة الإنسانية والديموقراطية مقتنعون تمام الاقتناع بوجوب إعادة النظر في قضايا الأمم الصغيرة الواقعة تحت الحماية والاستعمار، إحقاقا للحق، ووضعا للأمور في نصابها، وسعيا في إقامة سلم عالمي دائم يطمئن إليه الجميع،

12- وحيث أن الشعب المغربي- رغما عن فرض الحماية عليه من الخارج - بذل في سبيل صيانة حريته الغالية من التضحيات ما لم يبذله إلا القليل، وكافح من أجل الدفاع عن

شرفه وكيانه بكل الوسائل الدبلوماسية والسياسية بل والثورية، حتى لم تنقطع فيه الثورة ضد التدخل الأجنبي المفروض إلى الآن وحتى الآن، وإن كانت تلك الثورة على نظام الحماية تتخذ صورا وأشكالا تختلف باختلاف الظروف،

13- وحيث أن الحلفاء الديموقراطيين أظهروا في شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الإسلامية، واتصل رؤساؤهم برؤساء كثير منها اتصالا وديا صميما، وأعلنوا للدلالة على نواياهم الحسنة نحو العالم العربي والإسلامي كله إلغاء الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان، واعترفوا باستقلالهما التام الكامل، وساعدوا على تأليف عصبة الأمم العربية، ودعوا الدول العربية المستقلة إلى مؤتمر سان فرانسيسكو العتيد، تقديرا لمكانتها وصداقتها وتضحيتها،

14- وحيث أن الحلفاء الديموقراطيين الذين أراقوا ولازالوا يريقون دماءهم الغالية في سبيل الحرية، اعترفوا أمام العالم أجمع في ميثاق الأطلانطيق بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها، وأعلنوا على أساسه في كثير من التصريحات والنداءات والمؤتمرات سخطهم على حكم العنف والإرهاب والاستعباد، ومعارضتهم لاستيلاء القوي على الضعيف حيثما كان،

15- وحيث أن المغرب شارك مشاركة فعلية في الحروب العالمية بجنب الحلفاء، وقام رجاله خصوصا في هذه الحرب الحالية على مرأى ومسمع من العالم كله بأعمال خطيرة أثارت الإعجاب والتنويه في جميع البلدان الحليفة، وذلك في المعارك التي مرت بتونس وصقلية وإيطاليا وكورسيكا وفرنسا وغيرها من الميادين، تأييدا لقضية الحرية والديموقراطية، وانتظارا للجزاء الحسن في الوقت المناسب،

16- وحيث أن الأمة المغربية التي تكون في جميع أطراف المغرب دون استثناء وحدة متماسكة متناسقة الأجزاء تشعر بما لها من حقوق وما عليها من واجبات داخلا وخارجا، وتقدر الحريات والأنظمة الديموقراطية الدستورية التي كانت الأساس في وضع نظام الحكم الحالي بالبلاد الإسلامية الشقيقة تمام التقدير،

فقد قررت الجبهة القومية الوطنية المغربية بالتضامن الكامل المطلق مع حزب الاستقلال الوطني، واتفاق تام مع رغبات جلالة ملك المغرب المفدى وسائر الطبقات الاجتماعية في المدن والقرى المطالبة بما يلي:

1- إعلان سقوط نظام الحماية الفرنسية الإسبانية، وإلغاؤه بكافة ذيوله من جميع أطراف المغرب.

2- اعتبار إرادة الشعب المغربي في حد ذاتها مصدرا طبيعيا لتقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه، ثم تنسيق هذه الإرادة الشرعية مع تطورات السياسة الدولية العالمية الحالية وضرورات النظام الديموقراطي الجديد.

3- حل القضية المغربية على الأساس الشرعي والقانوني الوحيد، وهو تجديد الاعتراف باستقلال المغرب وسيادته الداخلية والخارجية، وإعادة وحدة التراب الوطني المغربي كما كانت في عهد الاستقلال تحت ظل جلالة الملك المحبوب الجالس على عرش المغرب سيدي محمد بن يوسف نصره الله، مع ضمانة هذا الاعتراف من جميع الأمم المتحدة ولاسيما الدول الديموقراطية الكبرى في أوروبا وأمريكا.

4- إقامة نظام سياسي شوري ديموقراطي في المغرب شبيه بنظام الحكم الدستوري في البلاد العربية بالشرق الأدنى، تحفظ فيه حقوق وحريات سائر عناصر الشعب المغربي وسائر طبقاته، وتحدد فيه واجبات الجميع، ويكون من نوع الحكم الملكي الدستوري.

5- عقد اتفاقات ومعاهدات حرة لضمانة المصالح المشتركة مع كل الدول التي ترغب في أن يكون بينها وبين المغرب الحر المستقل تعاون دولي من أي نوع كان.

6- معاملة الرعايا الأجانب المقيمين في تراب المغرب على قدم المساواة التامة مع الرعايا الأجانب المقيمين في الدول الأخرى، والسماح لهم في المغرب بما يسمح لهم به القانون الدولي العام في بقية الدول دون مساس بالسيادة المغربية الكاملة.

7- تسهيل الوسائل لانضمام المغرب إلى كتلة الأمم المتحدة وقبوله في عصبة الأمم العربية كعضو حر مستقل.

هذه، يا صاحب السعادة، مطالب الأمة المغربية التي تعلق على حكومتكم الموقرة أعظم الآمال في المساعدة على تحقيقها، تأييدا للحق، ومناصرة للعدل، وتعميما لنشر أشعة الديموقراطية الوهاجة في جميع أطراف العالم. وستجدون صحبتها تقريرا مختصرا عن الوضعية الحالية المؤلمة للمغرب والمغاربة تحت نظام الحماية الفرنسية الإسبانية، تخرجون منه مقتنعين بأحقية المطالب المغربية، وضرورة إعادة النظر في قضية المغرب على ضوء ما فيه من حقائق واقعية ملموسة تؤيدها المشاهدة والعيان. وإن المواطنين المغاربة ليعتقدون تمام الاعتقاد بأن قضية الحرية لن تكون منتصرة، ومبدأ الديموقراطية لن يكون فائزا في هذه الحرب إذا بقيت الأمم الصغيرة كالأمة المغربية موطئ أقدام الطغاة المستعمرين، وظلت كما هي حتى الآن مضروبة بسوط الظلم والفقر والاضطهاد والاستغلال الوحشي من الإنسان لأخيه الإنسان. وإن الشعب المغربي لينتظر من حكومتكم الموقرة أن تقفوا إلى جانبه في وجه المطامع الفرنسية والإسبانية التي لا حد لها ولا أساس، وأن تناصروه فيما يطالب به من وحدة وحرية وحكم ديموقراطي في جميع الفرص والمناسبات الدولية التي تعرض فيها قضايا الأمم المستضعفة على بساط البحث حيث أن مطالبه مطالب أساسية وحيوية لا غنى عنها لأي مجتمع بشري منظم، وسيكون المغرب مدينا لحكومتكم الموقرة إلى الأبد بما تسديه إليه من عون وتأييد في سبيل الوحدة والحرية والاستقلال.

وتقبلوا، يا صاحب السعادة في الختام تحيات واحترامات الجبهة القومية الوطنية المغربية.

تطوان – المغرب – فاتح أبريل سنة 1945

عن الجبهة القومية الوطنية المغربية :

رئيس حركة الوحدة المغربية :	رئيس حزب الإصلاح الوطني :
توقيع محمد المكي الناصري	توقيع عبد الخالق الطريس»

المصدر: Public Record Office, London, F.O.371/ 49375

الملحق IV

قضية تعليم المرأة قبيل الاستقلال

« [...] إن دعوة ملك المغرب صريحة واضحة جلية، فهو يريد للمرأة أن تكتب وتطالع، وتدرك وتجادل، وتدرس وتؤلف، يريد لها أن تستعد للقيام بواجباتها نحو أمتها وملكها ومنزلها وزوجها وبنيها وبناتها.

إنه يريد لها أن تتفهم دينها لا كما فهمته الشعوب في عصور انحطاطها بل كما كانت تفهمه في عصورها الأولى، عصور ازدهارها وصفاء مواردها، حيث لم يكن للبدعة أثر على النفوس، ولا للتدجيل سبيل إلى الأرواح.

إن الدين الإسلامي الطاهر، ليتبرأ من تلك النظريات الفاسدة التي تحاول أن تضيق أفق حياة المرأة، وتستصغر خطر المهمة المنوطة بها. بل إنه على العكس من ذلك، أنزل المرأة المسلمة منزلة، وحباها حقوقا لا زالت المرأة الأوربية العصرية لم تظفر بها. فهل يتصور عقلا أن تمنح المرأة حق التصرف في مالها بالبيع والشراء والهبة والصدقة، وتحرم حق التعلم والتفهم، والمشاركة في الحياة؟

إن تعليم المرأة أصل من أصول الدين، وليس ببدعة ضالة كما يوهمه بعض المغرضين.

فلتخرس ألسنة الشعوذة والسوء، وليحذر دعاة الجهالة والظلام مغبة طيشهم، وليتق الله أولوا العلم منا، فمنهم ينتظر الجهر بالحق المبين، وعليهم تقع مسؤولية رقي ومصير هذا البلد الأمين. نعم، لقد وفق الله من رجال الإصلاح من نهض لدحض أباطيل الدجالين، غير خاش في الله لومة لائم، كما وفق رجالا أحرارا عاملين، ساهموا بقسط وافر في تطهير الأذهان من هذا التفكير العقيم، إذ سهروا على تعهد وإنجاح مدارس البنات التي أخذت على عاتقها، تحت إشراف جلالة الملك – أعزه الله – أن تنقذ الفتاة المغربية من مخالب الجهل، وتنتشلها من

أشواك الأوهام والخرافات، وتهيئها لحياة عصرية راقية، وأخلاق إسلامية متينة، وحشمة نفسية حقيقية، وثقافة عامة ضرورية ».

المصدر: خطاب الأميرة للا عائشة في حفل تدشين مدرسة بالبيضاء تحمل اسمها (19 ربيع الثاني 12/1366 مارس 1947).

الفصل العاشر

المغرب المستقل

مقدمة

تواجه كتابة التاريخ الراهن تحديات تقتضي أخذ المسافة الكافية عند التعامل مع كل من الأحداث القريبة منا وإبراز الحوافز التي لم تتبلور بعدُ نتائجها بما يكفي من النضج الممهد لإخضاعها للتحليل والتقييم. ونظرا لاستمرارية الحضور والتدخل على مستوى القرار من قبل الفاعلين، فإن عملية التأريخ تغدو مجرد تمرين مؤقت رهين بالمفاجآت المستقبلية بسبب الخضوع للتقلبات السريعة للأحداث. وبما أنه يتحتم اعتبار شرط الاحتراس المرتبط بصياغة فصل مخصص لكتابة تاريخ زمن من هذا القبيل، فإنه يستحب تقديم قراءة تركيبية متعددة المشارب من شأنها أن تقارب أهم التحولات التي عرفها المغرب المستقل مع تحديد معالم كل من القطيعة والاستمرار بالقياس مع الزمن الماضي.

وإذا كان المغرب المعاصر قد اتسم باستمرارية طبعت مقوماته الرئيسية منذ ما قبل الحماية، فإن المغرب المستقل قد شهد تحولات بارزة موازية وإن اختلفت وتائرها باختلاف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فلم تتقدم بالتالي حسب منحى خطي مستقيم. ورغم اختلاف هذه الوتائر، فإنه يمكن التعرف ضمن هذه التحولات كلها على ثلاث مراحل كبرى متميزة عن بعضها خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

فبالنسبة للمستوى السياسي، يبدو أن العلامة البارزة في المرحلة الأولى قد تمثلت في التجاذب بين القصر والحركة الوطنية وبعض فصائل المقاومة المسلحة حول احتلال المواقع ضمن دولة قامت بعد فترة الاستعمار على أساس إلغاء التبعية القانونية للدولة الحامية من جهة؛ ونفس الدولة قد ارتكزت من جهة أخرى على أسُس بنيات الدولة الحديثة الموروثة عن فترة الحماية. أما على المستوى الاقتصادي، فإن أحد المظاهر المتصلة بخيارات المغرب في

مطلع عهد الاستقلال قد يؤول إلى البحث عن إستراتيجية جديدة تتمثل في اعتماد سياسة إنمائية تصنيعية ذات مرمى وطني. وأما الحياة الثقافية فقد عكست سعي المثقفين نحو توجيه الإنتاج صوب ترسيخ هوية المرحلة الجديدة خدمة لقضايا التنمية والتطوير الفكري. ومع تنامي التطلعات المواكبة للاستقلال، يلاحظ ارتفاع هام لوتيرة النمو الديموغرافي مع الإقبال المتزايد على الهجرة القروية في اتجاه المدن. كما يلاحظ ارتفاع المنحنى الخاص بطلب الشغل وتقوية الخدمات الاجتماعية التي أمست عاجزة عن مواكبة تنامي الأعداد وتلبية المطالب المتصلة بها من حيث الكم والكيف، وذلك رغم التطور الذي عرفه قطاع الخدمات الاجتماعية عموما بالنسبة للوضع السائد قبل الاستقلال.

وعلى صعيد آخر، يلاحظ أن المرحلة الأولى الفاصلة بين سنة 1956 وسنة 1965 لم تخل من توتر بالغ وصل حد العنف في عدة مناسبات تمثلت أساسا في الصراعات التي دارت بين القصر والحركة الوطنية وكذا داخل هذه الحركة بمختلف مكوناتها السياسية وامتداداتها المسلحة عن طريق المقاومة أو من يتحرك باسمها كما تمثلت في الأحداث التي عرفتها منطقة الريف مع نهاية الخمسينيات. فما هي العلاقة بين هذا المسلسل ووضعية الفراغ المترتبة عن جلاء الإدارة الكولونيالية وغياب الجهاز المُعوِّض غداة عودة الملك الشرعي؟ ثم ماذا عن العلاقة بين ما نتج عن هذه الوضعية من غياب الأمن وسيادة الزعامات الحزبية وتدخل بعض العصابات المشبوهة وبين ما اعترى السلوك الرسمي من ارتباك وتردد وجنوح إلى اعتماد القوى المخزنية التقليدية؟ وهل يمكن اعتبار هذا التوجه من قبل القصر مجرد إجراء ظرفي عابر أم أنه مخطط محبوك يتوخى أن تُرَد الأمور إلى ما كانت عليه من التقاليد "السلطوية" درءا لتطاول الأطراف المتنطعة من بين حلفاء الأمس؟ وفوق كل هذا، أفلا يمكن الربط بين مثل هذه الأسئلة وبين محاولة التعرف على خفايا المحادثات المؤسسة التي جرت بمدينة إيكس ليبان (Aix-les-Bains) بفرنسا قبيل مقدم الملك المنفي إليها وربما بعد مقدمه بمعية أفراد أسرته؟

مهما يكن من شأن الخيوط الرابطة بين كل هذه الجوانب، فالملاحظ أن المرحلة التالية التي تتراوح بين سنة 1965 وسنة 1990 قد اتسمت بنهاية تعدد مراكز التوتر وكذا بالتراجع عن البحث عن صيغ التوافق بين الأطراف المتفاعلة على المستوى السياسي. بمعنى أن النظام المغربي يكون قد اتخذ توجها سلطويا مطلقا، مما يقتضي وضْع الملكية في مواجهة مباشرة مع الحركة الوطنية والتيارات المعارضة الأخرى. وبالنسبة لهذه المرحلة، فإن المواجهة الدامية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء في شهر مارس سنة 1965 تُعَدُّ حدثا مركزيا ذا ثقل خاص، وذلك لأنه يبرز مدى التوتر السائد ومظاهر العنف التي طبعت الحياة السياسية لهذه المرحلة التي لم تلبث أن سجلت ما سمي بقضية اختطاف المهدي بن بركة من جهة؛ ومن جهة أخرى فقد كان لنفس المواجهة الدامية انعكاسات واضحة على الخيارات الإستراتيجية التي تبنتها الدولة عبثا عسى أن تحول دون تكرار ما وقع، وذلك عن طريق سلوك سياسات ذات

طابع محافظ في مجالات السياسة التعليمية والإسكانية والدينية. وهكذا أصبح الدين يشكل في هذه المرحلة مصدرا أساسيا لمشروعية الدولة في مواجهتها لعلمانية المعارضة مثلا، وذلك بعد أن تخلى النظام عما طبع السياسة المغربية طوال مرحلة الاستعمار إلى ما بعيد الاستقلال من فصل نسبي بين الدولة والدين. ومما يلاحظ من جهة أخرى أن هذا التحول السياسي قد جاء موازيا لتراجع واضح عن الخيارات الاقتصادية ذات التوجه التحرري عندما أعطيت الأولوية لقطاع الفلاحة والصناعة الخفيفة مع اعتماد منحى ذي توجه ليبرالي سيزداد وضوحا مع اعتماد التقويم الهيكلي الذي لم ينجح في استئصال بعض الظواهر الاحتكارية للاقتصاد الوطني. وإذا كان الضغط على المطالب الاجتماعية قد ازداد حدة بتزايد نمو الساكنة الحضرية في ظل التوجه السلطوي المذكور، فمما يُسجَّل أن الحياة الثقافية قد شهدت في المقابل فترة إشعاع تتسم بإنجازات رائدة في مجال الفلسفة والكتابة التاريخية والعلوم الاجتماعية والنقد الأدبي، وهي إنجازات تمت في ظل الانفتاح المتجدد على مختلف المدارس الفكرية العالمية. ومن جهة أخرى فإن الفن المغربي قد انتقل في هذه المرحلة إلى مستوى النضج سواء على مستوى المسرح أو الموسيقى أو بالنسبة للمعمار والفنون التشكيلية، وذلك بعد تخرج أول جيل من الفنانين المغاربة من معاهد متخصصة عالمية أو من مدارس محلية محترمة.

كيف يمكن التوفيق بين هذه التوجهات المتقاطعة أحيانا والمتنافرة من عدة أوجه؟ ما هي اللوحة التركيبية التي يمكن الخروج بها عن كل هذه المرحلة الطويلة التي لن تقف إلا مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين؟ مهما تكن المعطيات التي سوف يحتفظ بها التحري بالنسبة لهذه الفترة، فلعل من الواضح أن المرحلة التالية الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1999 تمتاز بخصائص تبلورت مؤشراتها الأولى عبر توجه إصلاحي مواكب لظهور ثقافة التوافق المشفوعة سياسيا بالتفاوض بين القصر وجبهة المعارضة التي لم تعد منحصرة في أحزاب الحركة الوطنية وإنما انضاف إليها الجناح اليساري للحركة الطلابية والمجتمع المدني ومجموع الحركة الإسلامية منذ بروزها انطلاقا من سنوات السبعين. ولقد قاد هذا التوافق السياسي إلى ما سمي بحكومة التناوب كما سوف نرى فبرز التوجه الإصلاحي في مجال حقوق الإنسان وقضايا المرأة والمسألة الأمازيغية.

وقد ظهرت من جهة أخرى إصلاحات تجسدت نتائجها بشكل أوضح على مستوى هيئة "الإنصاف والمصالحة" في مطلع القرن الواحد والعشرين. وعلى المستوى الاقتصادي، يلاحظ أن هذه المرحلة قد اتسمت باختيار يتمثل في ترسيخ الانفتاح الاقتصادي والاعتراف بضرورة مواجهة العجز في مجال التنمية البشرية، وهو توجه مهَّد لمشاريع الإصلاحات الإدارية والقانونية بغية تشجيع الاستثمار وتأهيل المقاولات ومحاربة الفقر ومواجهة العجز في قطاع الخدمات الاجتماعية. إلا أن هذا التوجه الإصلاحي قد ظل يواجه تحديات تتمثل في اقتصاد الريع وارتفاع مؤشر الفقر وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية على مستوى الهجرة السرية

والاقتصاد اللامهيكل ونوعية الحياة المتردية بالنسبة لشرائح المعوزين. أما على المستويين الثقافي والفني، فلقد عرف كل مجال من مجالات الفنون التشكيلية والنحت والموسيقى والمسرح والسينما ظهور جيل جديد من الفنانين بمن فيهم من ينتمي لفئة المغاربة المهاجرين. وبفضل تمكن هذا الجيل من الخبرة التقنية، فإنه قد استطاع أن ينتج أشكالا جديدة من التعابير الفنية التي لا تخلو من بعض التوتر والقلق فاتسمت بطابعها الفردي المصحوب بالبحث عن الذات والتفاعل مع ثقافة ما بعد الحداثة. وفي المقابل، وبالرغم من تزايدها الكمي، فإن الثقافة المكتوبة قد عرفت بعض التراجع بالنسبة لمرحلة الإشعاع السابقة، وهو تراجع يتجلى في انحسار الإنتاج الفكري وغياب الإبداعات المتميزة. وهكذا يتبين أن لهذه المرحلة الثالثة ألغازا لا تقل أهمية عن ألغاز المرحلتين السابقتين. تُرى كيف يمكن تطويقها موضوعيا هي الأخرى وما السبيل إلى الجمع بينها وبين منطق التطور الشامل لمغرب ما بعد الاستقلال؟

الظاهر أن مقاربة هذا السؤال المُدمِج لكل ما سبقه من الأسئلة المُمهِّدة الأخرى قد تقتضي أن نقف عند كل مرحلة من هذه المراحل فنفحصها بالنسبة لكل حقل من حقول السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع. وما دام البعد السياسي قد حدد دائما بقية الأبعاد المجاورة بشكل من الأشكال، فلسوف نعتمده قبل أن نستعرض الأبعاد الأخرى لمحاولة التعرف على أبرز الملامح المحددة لمغرب ما بعد الاستقلال.

التطور السياسي

لقد ارتأينا أن نعمل على استجلاء معالم هذه الفترة الممتدة طوال نصف قرن من الزمن عبر تناول الجانب المتعلق بالصراع من أجل الحكم، وذلك لا لأن تاريخ المغرب مجردُ صراع حول هذا الحكم وإنما لأن الصراع المنوَّه به هنا قد اتسم بما يكفي من الشراسة واللاعقلانية أحيانا لكي يُفوِّت على البلاد كثيرا من مراقي النمو ويكلفَها من الصدمات ما لم يتم امتصاصه بعدُ إلى اليوم.

من بين العوامل التي تقف وراء المواجهات التي زعزعت الأوضاع في السنوات الأولى من تاريخ المغرب المستقل، هنالك رغبة الزعماء الوطنيين في تحقيق اقتسام أكثر توازنا للسلطة بين القصر والحركة الوطنية، مما يعني أن التحديث المؤسسي والعصرنة الاجتماعية يُعتبران من بين الرهانات الجوهرية للصراع القائم بين الطرفين. وهكذا سوف يكون علينا أن ننتظر آخر عقد من القرن العشرين لنرى المغرب ينحو بوضوح نحو التعددية الواعية والنضال الفعلي من أجل الدمقرطة. صحيح أن هنالك ميولات خفية في اتجاه التقدمية وأخرى صريحة في اتجاه التحديث قد راودت دائما بعض أوساط الطبقة السياسية إن لم نقل بعض الجهات المنتمية إلى القصر؛ إلا أن هذه الميولات قد تضاءلت أمام الصراع القائم حول الحكم ثم حول مراقبة الموارد الاقتصادية لمجتمع محافظ بالدرجة الأولى.

والواقع أن هذه الثنائية التي تقف وراء تأرجح المغرب بين التحديث والمحافظة بُعيد الاستقلال قد تعتبر بمثابة امتداد للتوجهات المعتمدة سابقا من قِبَل السياسة الكولونيالية. ذلك أن نظام الحماية قد برَّر قيامه رسميا، ومنذ البداية، بضرورة إصلاح مجمل الأوضاع العامة بالمغرب عن طريق العصرنة والتفتح. إلا أن اللَّبوس المؤسسي الذي اختاره ليوطي، كأول مقيم عام، قد بُرِّر من جهة أخرى بحجة أن المغرب ملكية عريقة تضم مجتمعا محافظا يتحتم الإبقاء -ولو شكليا- على كل من ثقافته المتحفية ومؤسساته القائمة وتقاليده كما سبق أن رأينا. والنتيجة أن كان هنالك استعمار مُلْتبِس ثنائي التوجه يروم التحديث الإداري ويعتمد العصرنة في التدبير بوجه عام ثم يعمل على الحفاظ شكليا على مختلف الجوانب الاحتفالية لثقافة المغرب ومؤسساتة التقليدية وطقوسه المحنطة إلى حد بعيد.

والظاهر أن الخلخلة التي لم تلبث أن لحقت التحالف القائم بين الملكية ومجموع القوى الوطنية غداة الاستقلال قد دفعت بالقصر إلى تغليب البعد المحافظ مع الميل إلى بعث الزعامات القبلية التقليدية بغية اعتمادها عند المواجهة إن اقتضى الحال. وهكذا سوف تتطور العلاقة بين القصر وحلفائه الوطنيين إلى نوع من المبارزة بين دعاة التطوير المؤسسي والتحديث وأنصار المحافظة والجمع بين سائر السلط. وبما أن اليسار المتولِّد عن مخاض الحركة الوطنية في علاقتها مع كل من قضايا المجتمع ومواقف القصر قد مال مع مبدإ العَلمانية والمناداة بفصل السلط والتمييز بين الدين والسياسة، فلقد انتصر المعسكر الآخر عموما لأنموذج الملكية التقليدية وربْطِ المشروعية أساسا بالعنصر الديني مع التركيز على الجمع بين الدين والثقافة والتربية والحياة العامة على الإطلاق.

ترى كيف تم الانتقال من هذا الوضع المؤسِّس إلى ما سوف تعرفه الساحة المغربية من تصاعد قوى الإسلام السياسي بمجمل تياراتها الفاعلة؟ وموازاة مع هذا الانتقال، كيف كانت الردود الاجتماعية إزاء المسلسل عموما قبل ظهور تجربة التناوب السياسي التي ميزت نهاية القرن العشرين؟ مما لا شك فيه أن محاولة التعرف على مثل هذه الجوانب تقتضي أن نبدأ بالبداية فنحاول استعراض مختلف حلقات المسلسل مع استشراف الخطوط العريضة لكل حلقة من حلقاته الكبرى.

انتقال الحكم وتدبير الصراعات : الإطار والرهانات

تدبير الإرث الكولونيالي

يعتبر المغرب ملكية موغلة في القدم وكيانا لم يمحُ الاحتلال تقاليدَه كدولة. أجل، لقد عملت الإقامة العامة على تقزيم دور الملكية ولو أنها لم تحاول أن تلغي السلطنة. أما السلطان نفسه، فلم يكن يُنتَظَر منه إلا أن يدين بالطاعة المطلقة ويكتفي بوضع الخاتم على الظهائر

المقدمة إليه من قبل الإقامة العامة. وهكذا تم الاحتفاظ بالشكليات والمظاهر المخزنية بعناية فائقة؛ إلا أن السلطان قد جُرِّد من سائر السلط الفعلية فأصبح الحكم في الواقع في قبضة المقيم العام بصفته رئيسا للإدارة الفرنسية بالمغرب.

وغداة الحصول على الاستقلال، وجد المغرب نفسه أمام هذا الإرث المزدوَج المكوَّن من مخزن تقليدي وبنية قائمة لدولة عصرية من إحداث الحماية. وستصبح هذه البنية نفسها معيارا يرجَعُ إليه عند إقامة الدولة الوطنية الحديثة. وعلى الرغم من هذا التوجه الحداثي، فإن الثنائية المشار إليها لم تنسحب بتاتا وإنما انتقل الحكم الفعلي الآن من يد لأخرى فآل إلى الملك.

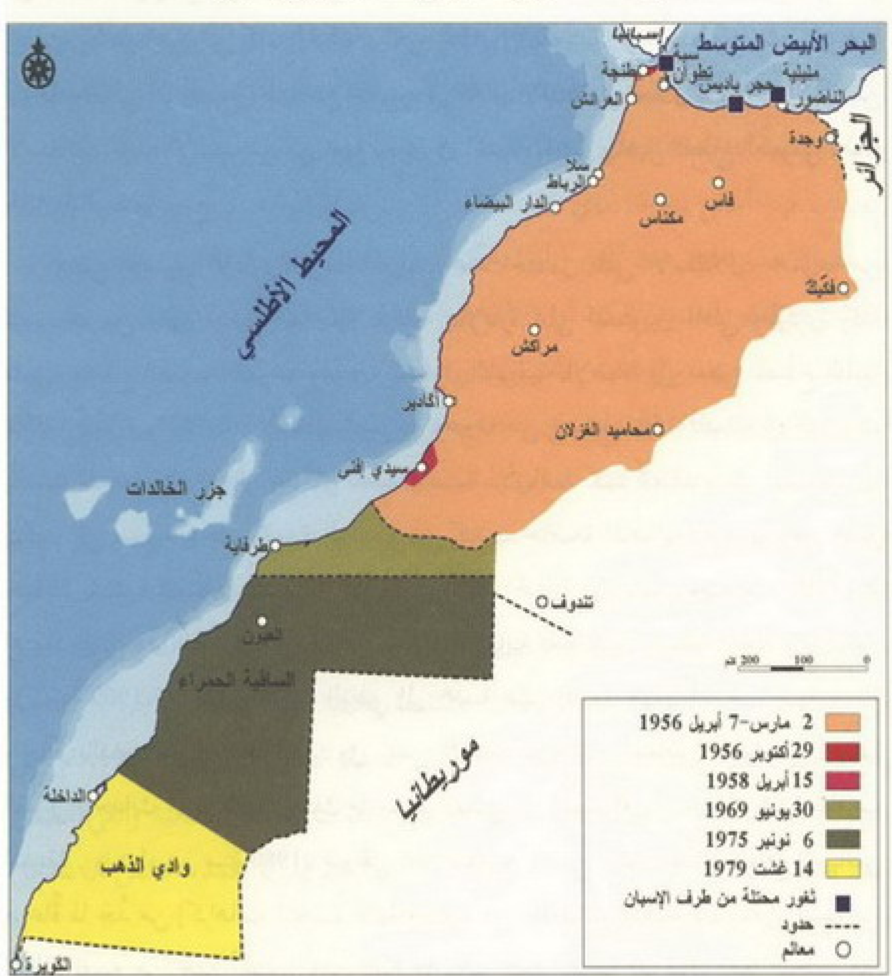
وبمجرد خروج الحماية، تعبأت القوى الوطنية المشخَّصة في كل من الملك والحركة الوطنية بغية إقامة الدولة الوطنية الحديثة. وعلى الرغم من التضامن الذي سبق أن عرفته هذه القوى مجتمعة من أجل الحصول على الاستقلال، فإنها لم تلبث أن اختلفت فيما بينها حول نمط النظام السياسي اللائق بالمغرب المستقل، وذلك بمجرد ما تم تكوين الحكومات الأولى. شبَّ هذا الخلاف بين الملك وحلفائه من جهة؛ وقام من جهة أخرى داخل الحركة الوطنية بين مختلف حساسياتها الحزبية التي ظهرت قبل الاستقلال وبعده. ولقد تركز الاختلاف حول ممارسة الحكم ووسائل التحكم فيه قبل أن ينصبَّ على طبيعة النظام ونوعية النمط الاجتماعي المتوخى لينصهر في شكل تعارض تام بين نمطين اثنين من أنماط التحديث السياسي-الاجتماعي. فأما أحد النمطين، فتبناه الملك الحسن الثاني؛ وأما النمط الآخر، فكان من اختيار الجناح اليساري للحركة الوطنية.

تحيل عملية تشييد الدولة الحديثة على ثلاثة أبعاد نجد صداها حاضرا إلى الآن بالمغرب. هنالك مراقبة التراب وتنظيمه انطلاقا من أرضية مستجدَّة، وهنالك إعادة سبك الإدارة من جهة أخرى كما أن هنالك التحكم في الموارد الاقتصادية للبلاد.

لقد سبق أن رأينا أن النظام الكولونيالي قد تجسد منذ البدء في تقسيم التراب الوطني ثلاثة أقسام خاضعة كلها لقوى أجنبية، وذلك عندما وضع قسم من هذه الأقسام تحت الحماية الفرنسية وقسم ثان تحت النفوذ الإسباني بينما وضع القسم الأخير تحت الوصاية الدولية[1]. وقد تمَّ نَقْض المعاهدة المؤسِّسة لنظام الحماية واعترفت فرنسا باستقلال المغرب في اليوم الثاني من شهر مارس لسنة 1956. وفي سابع عشر أبريل من نفس السنة، وُقِّع بروتوكول بإنهاء الحماية الإسبانية قبل أن يلتئم مؤتمر دبلوماسي أفضى إلى إلغاء النظام الدولي لمدينة طنجة يوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر من السنة نفسها. وبعد كل هذا، تمَّ استرجاع المغرب لمدينة طرفاية يوم 15 أبريل من سنة 1958 وبعدها لمدينة إيفني يوم 30 يونيو من سنة 1969.

1 انظر الفصل التاسع.

خريطة 34 – سيرورة استرجاع المجال الترابي المغربي



وفي السادس من شهر نونبر من سنة 1975، تم انطلاق المسيرة الخضراء بهدف استرجاع الصحراء الخاضعة آنئذ للاحتلال الإسباني. وفيما يخص مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، فقد أرجئ النظر في شأنها بحكم وضعها الخاص مع حرص المغرب على تأكيد سيادته بانتظام على مجموع هذه الثغور[2].

أما في المدى القريب، فقد انطلقت عملية استرجاع الأراضي الواقعة في مِلك المعمرين ابتداء من تاسع أبريل من سنة 1959 لتتابع سيرها عبر عدة صيغ قانونية مصحوبة بمغربة هذه الأراضي تباعا بتاريخ 30 يونيو 1960 و26 شتنبر 1963 ثم ثاني مارس 1972. وفي الثامن من شهر غشت من نفس هذه السنة، وقع إتمام هذه العملية التي تعتبر بمثابة تعبير عن إرادة متجهة نحو تأسيس اقتصاد وطني كما هو الشأن بالنسبة للمغربة التي لحقت المقاولات الموروثة

2 بصدد هذا الوضع، يمكن الإشارة إلى أن الملك الحسن الثاني قد ربطه في بعض تدخلاته بوضع جبل طارق وعودته إلى حظيرة المملكة الإسبانية (الندوة الصحفية لـ 25 نونبر 1976، انظر **انبعاث أمة** الجزء 21، 1976، ص 182). وعلى العكس من هذا، فالملاحظ أن إسبانيا تعمد باستمرار إلى تجاهل المشكل على الصعيد الرسمي.

عن العهد الكولونيالي. وعلاوة على هذا، فإن كلا العمليتين قد رامت التمهيد لظهور بعض الفئات الاجتماعية التي كان الحكم يسعى حقا إلى تقويتها. وهكذا، وبعدما سبق لهذا التوجه الحداثي أن أفصح وطنيا عن حضوره في المجال الاقتصادي خلال السنوات الأولى من الاستقلال، نجده الآن يتجلى من جهة أخرى في اختيار يقضي بتأهيل القطاع العمومي لولوج حلبة المنافسة والتوسع.

وعلى المستوى الإداري، ورث المغرب، عند الحصول على الاستقلال، مجموعة من المديريات من بينها مديرية الداخلية المكلفة بالإدارة على المستويين المحلي والمركزي وكذا مديرية مصالح الصحة العمومية ومديرية الشؤون الشريفية بالإضافة إلى بعض المصالح التقنية المكلفة بالمالية والفلاحة والأشغال العمومية وغيرها من المصالح المحلية المتمثلة في البلديات بالنسبة للمدن وفي الدوائر والمراكز المحلية بالنسبة للأرياف. كما أنه قد ورث تقطيعا ترابيا يتكون من سبع جهات بالنسبة للمنطقة التي كانت خاضعة للحماية الفرنسية ومن خمس جهات بالنسبة للمنطقة الشمالية التي كانت تحت الحماية الإسبانية. ومنذ سنة 1956، تم اعتماد نفس هذا التقسيم على مستوى الخريطة الترابية بغية تثبيت سلطة الدولة واستتبابها. وفي سنة 1960، تم تقطيع التراب الوطني إلى خمسة عشر إقليما جهويا أضيفت إليها عمالة واحدة بالدار البيضاء وأحوازها. وفي نفس السنة، تقرر أن يستعاض جزئيا عن خريطة القبائل بإحداث الجماعات، وذلك ما سوف يفضي إلى تنظيم أول انتخابات محلية بالمغرب المستقل. وابتداء من سنة 1980، سيرتقي هذا التقطيع ليصبح أكثر التصاقا بالواقع السياسي مراعاةً لما جَدَّ من إكراهات النخب المحلية وتجاوباً مع الحاجيات المتصلة بالاستقرار السياسي للنظام نفسه من جهة أخرى. ومن جملة ما رامته هذه العملية أن تنال رضا النخب التي أصبحت تشغل وظائف معينة في قطاع الإدارة الترابية بالذات مع تشديد المراقبة على الساكنة غداة الهيجان الذي شَب سنتي 1981 و1984. وهكذا فإن المغرب قد أصبح يضُمُّ أربعين إقليما جهويا وتسع عمالات وولايتين اثنتين سنة 1989. وعندما أعيد النظر في هذا التقطيع نفسه سنة 1997 ثم أدخِلت بعض التعديلات الطفيفة على التقطيع المراجع بدوره سنة 1999، أصبح المغرب مقسما إلى ست عشرة جهة وخمسة وأربعين إقليما جهويا وأربعا وعشرين عمالة وعشر ولايات. وبالنسبة للجماعات المحلية، أصبح هنالك 249 جماعة حضرية و 298 1 جماعة قروية.

يتعلق الأمر في كل ما سبق بمجموعات فرعية تتمتع بسلطة محددة ويفترض فيها أن تكون عونا للسلطة المركزية ومجالا مستقلا لتدبير الأمور في اتجاه متطور نحو الجهوية.

أما الجيش وجهاز الشرطة، فيمثلان ركيزتين أخريين من ركائز الدولة الحديثة باعتبارهما من بين أجهزة السيادة. لقد حرصت الملكية على أن تتحكم فيهما للتَّوِّ ساعة التأسيس وقبل اعتلاء العرش من قِبل الملك الحسن الثاني. ويبقى أن الخلاف الذي قام بين

القصر وحزب الاستقلال عند تكوين الهيآت الحكومية الأولى حول من يتولى منصب وزير الداخلية، فالواقع أنه يستند إلى خلفية الرهان المتعلق بمراقبة الجهاز الأمني والتحكم في كل ما يتصل بتعيين رجال السلطة المحلية. لذا فقد حيل بين هذه الوزارة وبين حزب الاستقلال منذ تأسيسها بتاريخ 16 ماي 1956 لتُسنَد إلى بعض المقربين من رئيس الدولة. وبالنسبة للجيش، فإنه أُسِّس يوم 14 ماي سنة 1956، إلا أن قضية المراقبة لم تُحسَم بالنسبة إليه إلا في غضون سنة 1960 عند تكوين أول حكومة برئاسة الملك محمد الخامس نفسه. وبذلك تكونت القوات المسلحة الملكية أول الأمر من الجنود المغاربة الوافدين من جيوش المستعمِر ووضعت تحت قيادة ولي العهد الأمير مولاي الحسن. وأما جيش التحرير الذي أنشئ سنة 1955، فإنه كان يعتزم الاستمرار في الكفاح من أجل استكمال تحرير التراب الوطني وربما من أجل تحرير مجموع بقية بلاد المغارب. ولقد أيد محمد بن عبد الكريم الخطابي هذا التوجه انطلاقا من منفاه بمصر وسانده بكل ما كان يتمتع به من نفوذ. وتم الاحتكام إلى الملك محمد الخامس في الموضوع فانتهى الأمر بالطرفين إلى قبول مبدإ الوحدة التامة بالنسبة لكل ما يتعلق بالمؤسسة الملكية وبجهازي الدولة والجيش. وبناء عليه، تمَّ إدماج خمسة آلاف عضو من أعضاء جيش التحرير ضمن القوات المسلحة الملكية بينما التحق الآخرون – وهم يعدون بالآلاف – بجنوب المغرب بغية استكمال عملية التحرير. وفي سنة 1960، تم حل جيش تحرير منطقة الجنوب فالتحق بعض عناصره بالقوات المسلحة الملكية وألقي القبض على بعض القياديين من بين أعضائه بتهمة ''التآمر'' فلم يلبث محمد الخامس أن تدخل لإطلاق سراح جل المشتبه فيهم.

الرهانات السياسية بين القصر ومختلف الأطراف (1955-1999)

بخروج الدولة المحتلة، وقف كل من الملكية وحزب الاستقلال وجها لوجه تحذو كلا منهما تطلعات واضحة نحو الهيمنة. فأما حزب الاستقلال فكان يتمتع بشعبية واسعة إلى أبعد الحدود غداة الحصول على الاستقلال كما أنه كان مُسْنَدا بنقابة قوية مهيمنة تُسَمَّى الاتحاد المغربي للشغل وكذا بجيش التحرير من خلال جناح قوي يأبى أن يضع السلاح قبل إنهاء عملية تحرير التراب الوطني وخاصة مدينتي إيفني وطرفاية ومجموع الصحراء بالإضافة إلى موريتانيا – على رأي البعض– وكذا بقية بلاد المغارب بتنسيق مع جيش التحرير الوطني بالجزائر. وأما الملكية فقد ازدادت إشعاعا هي الأخرى بفضل كفاحها من أجل الاستقلال. لذا قررت الحفاظ على موقعها المتفوق الناتج عن إخراج الأجنبي المحتل ولم يكن لها أن تتحمل مزاحمة منافس قوي لمدة طويلة دون أن تتبرَّم به، خصوصا وأن هيمنة حزب الاستقلال قد أصبحت مدعاة للرفض المتصاعد لا من قِبَل القوى القبلية التقليدية وحدها ولكن من قِبَل بعض أنصار الحداثة من بين الشركاء السياسيين كذلك.

وبعد فترة وجيزة اتسمت بتوازن القوى السياسية على الساحة فيما بين سنتي 1956 و1960، ظهر انزلاق النظام نحو صيغة سلطوية تقوم على اختيار يتوخى العودة بالعلاقات مع القوى السياسية الأخرى نحو الوضع التقليدي، وذلك ابتداء من تكوين حكومة برئاسة الملك محمد الخامس شخصيا خلال شهر ماي من سنة 1960. وبعد عدة سنوات، أعلنت حالة الاستثناء التي استمرت من 7 يونيو 1965 إلى 31 يوليوز 1970 فكان قيامها بمثابة تأكيد لهذا التوجه، مما أدى بالملك الحسن الثاني إلى قطع العلاقات مع جل مكونات القوى الوطنية.

ويمثل العقد الأخير من القرن العشرين فترة تحول هامة أشَّرت على انتقال سياسي سوف يفضي إلى تفتح المحيط الملكي من جديد مع العودة إلى إدماج المعارضة الوطنية بكل من تيارها المحافظ وتيارها الإصلاحي الداعي إلى العصرنة والتحديث فأتيح لها بذلك مجال المشاركة في تدبير الشأن العام بعدما قضت عدة عقود في المعارضة.

وبذلك تكون هذه الفترة الطويلة قد عرفت ثلاث مراحل كبرى تم المرور فيها من الصراع حول الحكم إلى الانزلاق السلطوي ومنه إلى الانفتاح السياسي.

المرحلة الأولى: من التحالف إلى المعارضة أو التنافس من أجل الحكم (1965-1955)

كانت عودة السلطان محمد بن يوسف من جملة الشروط الأولية الممهِّدة لاستقلال البلاد بالنسبة للوطنيين. ورغم التحالف الذي جمع بين الطرفين في الكفاح، إلا أن هنالك اختلافا بين كل من السلطان والعناصر الوطنية حول طرق التحرير ثم حول تدبير شؤون الدولة الوطنية الحديثة العهد بالاستقلال. ورغم وحدة الصف القائمة حول السلطان محمد بن يوسف، أخذ انشقاق الحركة الوطنية يتراءى ليؤشر على تسمُّم المناخ السياسي بالمغرب منذ الأيام الأولى للاستقلال. وعلى العكس مما عرفته هذه الحركة، فإن الملكية قد خرجت من منفى العاهل وأسرته خروجا ضاعف من تحصين موقعها إلى حد بعيد. ولقد كان على السلطان محمد بن يوسف أن يواجه عدة ضغوط طوقته ثم لاحقته في جنبات القصر بمجرد ما أصبح يحمل لقب ملك المغرب ويسمى رسميا محمد الخامس فتبنى عندئذ موقف الحَكَم مفضِّلا بذلك ممارسة سلطته المعنوية لدى مختلف القوى الحاضرة على الساحة مع التَّنْكِيب عن التدخل المباشر في التسيير.

وفيما بين سنتي 1955 و1960، تعاقبت على المغرب خمس حكومات دلت سرعة تعاقبها على عدم استقرار الدولة المستقلة حديثا من الناحية السياسية. ترأس كلا من الحكومتين الأولى والثانية البكّاي بن مبارك لهبيل الذي اشتهر باسم السِّي البكاي، وذلك بتاريخي 7 دجنبر 1955 و26 أكتوبر 1956 (انظر الملحق رقم I)؛ وترأس الحكومة الثالثة أحمد بلافريج بتاريخ 12 ماي 1958، كما ترأس عبد الله إبراهيم الحكومة الموالية بتاريخ 24 دجنبر 1958



138. محمد الخامس يتوسط أعضاء حكومة البكاي



139. محمد الخامس يتوسط أعضاء حكومة عبد الله إبراهيم (1958)

وجمع بين الرئاسة ووزارة الخارجية؛ ثم تولى محمد الخامس شخصيا رئاسة الحكومة الخامسة بتاريخ 28 ماي 1960.

في غضون سنة 1956، شبت صراعات شرسة تخللتها اختطافات واغتيالات واحتجازات داخل معتقلات أشهرها معتقل جنان بريشة بتطوان، ممَّا أخل إخلالا شديدا بالنظام العام وأدى إلى تعكير صفو الانتشاء الجماعي برجوع الملك والحصول على الاستقلال. وقد أسفرت هذه الظروف عن مقتل العديد من أعضاء المقاومة وجيش التحرير وكثير من قادة الحركة الوطنية. وفي حدود ما تسمح به الوثائق في الوقت الراهن، فإنه يصعب تحديد هوية من كان يقف وراء كل من هذه العمليات حسبما يتبين. ذلك أن الشهادات المنشورة حتى الآن قد اعتصمت غالبا بالحيطة والحذر كلما تعلق الأمر بالإدلاء بالتفاصيل. ومع هذا، فبإمكاننا، عند تمعُّن الأحداث، أن نبدي الملاحظات الآتية:

– وضعية الفوضى المشار إليها هنا مترتبة عن الفراغ الأمني المواكب للظرفية الناتجة عن الانتقال من وضع الحماية إلى وضع الاستقلال. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إدارة المحتل السابق قد استعذبت الوقوف موقف المتفرج – فيما يبدو – في وقت لم تتمكن فيه مليشيات كل من حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال إلا جزئيا من الحد من حالة التسيب.

– إسهام بعض عناصر هذه المليشيات في ممارسة العنف بدورها، وذلك تحت تأثير الحساسيات المُتقادمة والصراعات الظرفية التي سبق أن شابت فترة ما قبل الاستقلال. ونظرا لما عرفته هذه الصراعات من تأجُّج يومئذ، فإنها قد أفضت إلى مجموعة من عمليات التصفية التي طالت كلا من المناضلين السياسيين والفاعلين النقابيين وأعضاء من مختلف فصائل المقاومة بِمَن فيهم مَن اندمج ضمن إدارة الأمن الوطني وانضمَّ إلى هياكلها المحدثة في ربيع سنة 1956. وبالمناسبة، فإنه يُستَحَبُّ أن نشير هنا إلى بعض الأسماء المتميزة لأناس ذهبوا ضحية هذه الظروف من أمثال إبراهيم الروداني، وهو من مؤسسي حركة

المقاومة، وعباس المسعدي، وهو من قادة جيش التحرير، وعبد الكريم بنعبد الله، من الحزب الشيوعي المغربي، وعبد الواحد العراقي وعبد القادر برادة، من حزب الشورى والاستقلال، وعبد العزيز بن إدريس، من حزب الاستقلال، وعبد الله الحداوي ومحمد الحريزي، وهما من رجال المقاومة.

وبعد فترة وجيزة، عرف المغرب مجموعة من القلاقل التي انطلقت بإيعاز من القوى المناهضة لحزب الاستقلال عبر أرجاء البلاد، وخصوصا بالأطلس المتوسط ومنطقة الريف حيث تم إخماد الحركة التمردية بقسوة بالغة في مطلع سنة 1959.

وبينما كان الحكم بيد اليسار المتمثل في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كحركة نتجت عن الانشقاق الذي ظهر في صفوف حزب الاستقلال سنة 1959، تم إلقاء القبض في منتصف شهر دجنبر من هذه السنة نفسها على صديقين اثنين من أصدقاء رئيس المجلس[3]، وهو آنئذ عبد الله إبراهيم، وذلك بتهمة المس بشخص الملك عن طريق الصحافة. يتعلق الأمر هنا بكل من محمد البصري الملقب بالفقيه، وكان إذاك مديراً لجريدة **التحرير**، وعبد الرحمان يوسفي، وكان يقوم يومئذ بمهمة رئاسة التحرير لنفس الجريدة.

وخلال الأشهر الموالية، تتابعت الأحداث في اتجاه التصعيد، إذ تم حلُّ الحزب الشيوعي المغربي بزعامة علي يعته يوم 9 فبراير 1960. كما ألقي القبض على عدد من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكذا على بعض المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالجنوب، وذلك بعد أن تم اكتشاف "مؤامرة تهدف إلى اغتيال ولي العهد" في شهر فبراير 1960. ثم كان أن تم حل جيش التحرير بالجنوب بصفة نهائية، كما سبقت الإشارة، قبل أن تدمج بعض عناصره في حظيرة القوات المسلحة الملكية. واحتجاجا على ما قام به حزب الاستقلال من إنشاء مركزية نقابية منافسة للاتحاد المغربي للشغل، نظمت هذه النقابة الأخيرة إضرابا عاما يوم 25 مارس 1960. وسوف يتلو هذا الإضراب فوز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الانتخابات المهنية التي جرت يوم 8 ماي 1960 وقبيل إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في نفس الشهر من نفس السنة. وقد ترأس الحكومة الموالية محمد الخامس وسيَّرها في الواقع ولي العهد الأمير مولاي الحسن بصفته نائبا للرئيس فأشَّر الوضع المترتب عن ذلك على تحول حاسم بالنسبة لتطور النظام نظرا لما كان يعنيه من تدخل مباشر للملكية على الساحة السياسية.



140. الأمير مولاي الحسن وبجانبه علال الفاسي والمهدي بن بركة (1957)

3 كان هذا هو الاسم الذي يطلق على الحكومة إذاك.

والواقع أن من جملة الأسباب التي أدت إلى التعجيل بإقالة حكومة عبد الله إبراهيم خلاف شبَّ بين هذا الأخير كرئيس للمجلس وبين ولي العهد كرئيس لأركان القوات المسلحة الملكية حول اختصاصات كل منهما بالنسبة للبت في شؤون الأمن داخليا وخارجيا على السواء، مع الإشارة إلى أن الجانب الأول قد أحال على ربط مساهمة الجيش بترخيص من لدن رئيس المجلس كلما تعلق الأمر باستتباب الأمن داخل أرض الوطن بينما اعتبر الاحتجاج الصادر عن عبد الله إبراهيم كوزير للخارجية ضد التجربة النووية الفرنسية برگان بالجزائر يوم 25 أبريل من سنة 1961 وسحبه لسفير المغرب بباريس تأكيدا لمسؤوليته بهذه الصفة عن الأمن الخارجي للبلاد. وعلى الرغم من التفاهم القائم بين محمد الخامس وعبد الله إبراهيم، تجدر الإشارة إلى أن هنالك عدة وقائع أخرى برزت على الساحة فزادت من تعكير الجو بين رئيس المجلس وولي العهد، وذلك نظرا لتوجس هذا الأخير من الانزلاق نحو نظام يسود فيه الملك ولا يحكم. من بين هذه الوقائع ما أقدم عليه رئيس المجلس من الاستغناء عن خدمات بعض رجال الشرطة الفرنسيين؛ ومنها القرار الذي اتخذه في حق أحد أعضاء الجيش الأمريكي من بين المقربين لدى ولي العهد حينما رفض تسميته ضابطا مكلفا بالاتصالات ضمن القوات المسلحة الملكية؛ ومنها جملة المبادرات المتمثلة في نشر بعض الظهائر المؤشَّر عليها أحيانا من قبل رئيس المجلس دون غيره.

وابتداء من إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، ظهر الانشقاق واضحا بين المعسكرين، أي بين ولي العهد وأنصاره من جهة، وبين التقدميين المبعدين عن الحكم من جهة أخرى. وقد برز التراشق العدائي بطريقة مكشوفة دفعت بزعيم معتدل كعبد الرحيم بوعبيد إلى أن لا يتردد في أخذ الكلمة بمهرجان انتخابي عُقد غداة حل حكومة عبد الله إبراهيم ليشير إلى ما قد يتربص المغرب من خطر قيام نظام "فاشي"[4] بينما أعلن المهدي بن بركة بباريس عما يحاك ضد البلد من « مؤامرة رجعية صرف »[5].

على أنه قد تم الحفاظ على المظاهر الشكلية طوال أكبر قسط من هذه الفترة بالذات: فأثناءها تمت مأسسة نظام سبق أن حُدِّدت مراحله ومغزاه مُنذ سنة 1955 على يد محمد الخامس، وذلك بإقامة مجلس وطني استشاري في السنة الموالية؛ وفي سنة 1957،



141. الملك الحسن الثاني وحكومته الأولى

4 أورده : Claude Palazzolli, *Le Maroc politique, de l'indépendance à 1973*. Sindbad, 1974, 248
5 جريدة **لوموند** الفرنسية، عدد 28، مايو 1960.

تم الاعتراف بالحرية النقابية وضُبِط تقنينها. كما تم سن قانون الحريات العامة بما فيها حرية التنظيم الجمعوي وحرية الاجتماع وحرية الصحافة سنة 1958. وفي سنة 1960، تم انتخاب المجالس الجماعية عن طريق الاقتراع العام فأمكن للمغاربة أن يدلوا بأصواتهم للمرة الأولى. وبعد هذا، وفي سنة 1961، أصدر الملك الحسن الثاني نص ''القانون الأساسي للمملكة المغربية'' فمهد بذلك لوضع دستور يتم عرضه على المغاربة فكان أن تبناه الشعب عن طريق الاستفتاء بتاريخ 7 دجنبر 1962. وجاء دور الانتخابات التشريعية آخر الأمر فنظمت بتاريخ 17 ماي من سنة 1963.

لقد احتفظ الدستور المشار إليه للملك بجميع الامتيازات وخول له المقام الأرجح. كما أنه منع قيام الحزب الوحيد بالمغرب ونص على أن « الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ». أما اليسار فلم ير في هذا الدستور سوى مجرد قناع للحكم المطلق بينما اعتُبِر بمثابة خطوة أولى نحو الديمقراطية من قِبَل حزب الاستقلال.

وبهذه المناسبة، يجب التذكير بأن حزب الاستقلال قد اضطر إلى مغادرة الحكومة الملكية بعد مرور شهر واحد على مساهمته في الحملة الداعية إلى تبني الدستور والتصويت عليه بـ''نعم''. وبقيادة علال الفاسي، ونظرا لحنكته كرجل سياسي، فإن حزب الاستقلال قد تبنى خطابا أكثر اعتدالا تجاه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ورغم ما اتسم به التقارب بين أهم حزبين من أحزاب الحركة الوطنية من نسبية ملحوظة، فإنه قد أدى إلى اندحار جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية عند تنظيم الانتخابات التشريعية يوم 17 ماي 1963، ويتعلق الأمر هنا بجبهة ملكية قامت قبل شهرين من موعد التصويت وأسسها أحمد رضا كديرة بصفته شخصية من بين الشخصيات المقربة من القصر. ونظرا لاستياء علال الفاسي من ممارسات وزارة الداخلية كإدارة متحيزة لمرشحي الجبهة المذكورة، فإنه لم يحجم عن التصريح بسخطه بمناسبة انعقاد المجلس الوطني لحزب الاستقلال فحذر النظام الملكي من مغبة الابتعاد عن الشعب مستدلا على ذلك بمصير بعض الملكيات العربية التي ذهبت ضحية انقلابات عسكرية.

كانت نتائج الانتخابات المشار إليها بمثابة صدمة عنيفة بالنسبة للنظام. فعلى الرغم من اعتماد نمط الاقتراع الاسمي الأحادي الذي لم يكن له أن يخدم مصالح المعارضة، فإن حزب الاستقلال قد حصل على 32% كما حصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على 24.5% ، أي ما مجموعه 56.5% من الأصوات المعبر عنها. أما جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، فإنها لم تحصل إلا على 36% من مجمل الأصوات بينما فاز المرشحون غير المنتمين بالباقي. وبسبب ما اقتضاه التقطيع الانتخابي من تفضيل المناطق الريفية حيث يضعف وجود المعارضة، فإن الحزبين المتفرعين عن الحركة الوطنية لم ينالا سوى 69 مقعدا من بين 144 داخل مجلس النواب، أي أنهما قد حصلا معا على نفس عدد المقاعد التي كانت من نصيب الجبهة وحدها. وهكذا فإن الفوز الضمني للمعارضة في الانتخابات واستقرار بن بركة بصفة تبدو مستمرة بالمغرب بعد أن

مكث بالمنفى من 1960 إلى 1962، وكذا الآفاق المعلنة عن تصالح الفرعين المنحدرين من الحركة الوطنية قد تسببت كلها في هبوب ريح من الهلع في أوساط بقية مكونات الطبقة السياسية. وفي هذه الظرفية بالذات، قامت الشرطة بمحاصرة المقر المركزي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالدار البيضاء فألقت القبض على جل قياديي الحزب، وهم في خضم الاجتماع، يوم 16 يوليوز 1963. وصادف أن كان بعين المكان أحد الصحفيين الأجانب عند وقوع الحدث، مما أدى إلى تضخيم الدوي الذي أحدثته الصحافة الدولية في الموضوع. أما الاتحاد الوطني، فصرح باعتقال خمسة آلاف عضو من أعضائه كما شجب اللجوء إلى التعذيب الممارس على النواب أنفسهم وعلى قدماء المقاومين فخلف كل ذلك بعض الصدى على الصعيد الدولي.

على أن الإعلان عن اكتشاف مؤامرة ترمي إلى اغتيال الملك قد مثل ذريعة تذرعت بها المصالح التابعة لمحمد أوفقير، مدير الأمن الوطني، لتشن حملة شرسة ترتبت عنها محاكمة طويلة متعددة المقالب بهدف إدانة المتهمين بالتآمر. وهكذا صدر الحكم بالإعدام غيابيا في حق المهدي بن بركة بتاريخ 22 نونبر 1963. وعلى إثر محاكمة ثانية استغرقت عدة شهور، تم البت في حقه صحبة المشتبه فيهم ممن معه كالفقيه البصري وعمر بن جلون ومومن الديوري وحُكم عليه غيابيا بالإعدام مرة أخرى بتاريخ 14 مارس 1964، وذلك بدعوى التآمر ومحاولة اغتيال الملك. وعندما شبت حرب الرمال قبل ذلك في شهر أكتوبر من سنة 1963 كما سوف نرى، لم يتردد بن بركة في تقديم الحدث على أنه تهجم مقصود موجّه ضد الثورة الجزائرية[6]، وذلك على الرغم من أن جُلَّ زملائه من قياديي الاتحاد قد اصطفوا وراء الملك الحسن الثاني.



142. أحداث الدار البيضاء (مارس 1965)

6 راجع : Tony Hodges, *Western Sahara: The Roots of a Desert War*, Westport, CT, Lawrence Hill, 1983, 96

أما سنة 1965 فتميزت باشتداد حدة التوتر حول قضية التعليم. ذلك أن وزارة التربية الوطنية قد أصدرت دورية ترمي إلى الحد من إمكانية ولوج السلك الثاني من التعليم الثانوي، مما تسبَّب في انطلاق مسلسل الأحداث التي غطت أيام 23 و24 و25 مارس من تلك السنة، وهي أحداث لم تتوقف ليعود الهدوء إلا بعد اللجوء إلى القمع المفرط. ولقد أعلنت هذه الواقعة عن بداية فترة جديدة تقلص خلالها العمل السياسي كما انحسر النشاط الحزبي المشروع (انظر الملحق رقم IV).

المرحلة الثانية : تدعيم الدولة والانزلاق السلطوي (1965-1990)

لقد أدت أحداث مارس المذكورة آنفا إلى تنشيط الأوضاع السياسية بالمغرب لبضعة أسابيع سيقوم خلالها القصر ببعض المبادرات تجاه المعارضة ليخلص إلى أن لهذه الأخيرة من المطالب ما لا يمكن قبوله، وذلك لأنها تتركز كلها حول اقتسام الحكم بطريقة مؤسسية مع ربط المشروع بانتخابات سابقة لأوانها بالنسبة لحزب الاستقلال كما يتلخص مؤداها في إدخال مجموعة من الإصلاحات الدستورية والاجتماعية والاقتصادية العميقة بالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وبعد أخذ ورد، وقع الاختيار في النهاية على الهروب إلى الأمام. ذلك أن الملك سيعلن عن حالة الاستثناء يوم 7 يونيو 1965 ومن خلالها سيضع حدا لمجموع التجربة التي سبق أن افتتحها بتبني الدستور خلال شهر دجنبر 1962، مما قد يبرر التساؤل عما إذا كان المغرب إذَّاك على أبواب مرحلة جديدة. والملاحظ في سائر الأحوال أنه تم اختطاف الزعيم اليساري المهدي بن بركة يوم 29 أكتوبر 1965 بباريس فترتب عن ذلك ظهور أزمة دبلوماسية عميقة بين المغرب وفرنسا، وهي أزمة ستستفحل بتوجيه التهمة من قبل القضاء الفرنسي لمسؤولين أمنيين مغربيين هما الجنرال محمد أوفقير والكولونيل أحمد الدليمي. ويعدُّ اختطاف المهدي بن بركة واختفاؤه قضية لم يتم استجلاؤها بعدُ. لذا فإن وقع هذه القضية على مجرى التاريخ السياسي للمغرب سوف يطول أمده، خاصة وأن مسؤولية أجهزة الأمن المغربية فيها شيء ثابت بالنسبة للقضاء الفرنسي.

لقد أدى هذا الاختطاف إلى إقامة القطيعة بين اليسار والنظام أكثر مما أدت إليه حالة الاستثناء، بدليل أن مما ينسب إلى المهدي العلوي – وهو يومئذ من أبرز قياديي حزب الاتحاد – قوله « جثة المهدي ستظل حاجزا بيننا وبين النظام إلى الأبد ». وإذا كان هذا الاختطاف قد حكم باستحالة العودة إلى الوراء وإلغاء حالة الاستثناء على الخصوص مع تكوين حكومة وحدة وطنية كما تم الاحتفاظ في النهاية بمبدإ قبولها من لدن الاتحاد مقابل شروط من بينها إطلاق سراح زعماء الحزب ومناضليه، فالواقع أنه ليس من المؤكد أن حالة الاستثناء قد ترتبت مباشرة عن أحداث مارس لسنة 1965. ذلك أن شهرين يفصلان الحدثين عن بعضهما أولا؛ ثم إن هنالك مفاوضات فعلية قامت بين الاتحاد وبين القصر خلال شهر أبريل من نفس السنة

كان الهدف منها الوصول إلى تسوية سياسية تمر بالضرورة عبر حل غرفتي البرلمان حيث كان الاتحاديون أقلية. ولهذا السبب بالذات، لم يشجب الاتحاد قط حالة الاستثناء بينما انتقدها حزب الاستقلال وعارضها عبد الكريم الخطيب نفسه – وهو إذاك رئيس مجلس النواب – عندما اعتبرها « انقلابا على الدستور قد يؤدي إلى القضاء على الديمقراطية »[7].

وبمجرد ما أُعْلِن عن حالة الاستثناء، كوَّن الملك الحسن الثاني حكومة تولى رئاستها بنفسه وفوض بعض صلاحيات الوزير الأول إلى إدريس المحمدي، مدير الديوان الملكي، وهو معدود من قدماء أعضاء حزب الاستقلال، بل ومن المقربين من جناحه اليساري. ومع أن بعض القرارات كالتأميم الجزئي للتجارة الخارجية قد جاءت تحمل بصماته، إلا أن الملك الحسن الثاني ظل هو صاحب الأمر المطلق دون غيره. وهكذا فإن النظام قد عمل على تقوية موقعه الخاص مع إضعاف المقومات الثقافية والأيديولوجية لليسار طوال الخمس سنوات التي استغرقتها حالة الاستثناء.

في ظل هذه الظرفية، تقرر تعزيز الحرس الملكي بتشكيلة منقولة جوا في مطلع سنة 1966؛ وفيها توسع مجال سلطة أوفقير بعد أن ظل وزيرا للداخلية منذ سنة 1964، وذلك بعد ما صدر حكم بالسجن المؤبد في حقه بفرنسا في شهر يونيو من سنة 1967. وهكذا أدخلت إدارة السكنى والتعمير ضمن دائرة اختصاصاته. وبعد مرور بضعة شهور، وُضِعَت مصلحة حساسة من الوجهة السياسية كالمصلحة المكلفة بقدماء المحاربين ورجال المقاومة تحت تصرفه هي الأخرى. وفي سنة 1968، تمت ترقية الرجل بمناسبة عيد الاستقلال إلى درجة فريق فاعتُبر بفضل هذا الارتقاء المطرد نائبا فعليا للملك مما لم يكن له إلا أن يزعج منافسيه بالجهاز الأمني. ونظرا لما كان للملك الحسن الثاني من براعة في فن تعديل الموازين، فإنه قد أصدر ظهيرا في شهر أبريل من سنة 1969 يقضي بتأسيس ديوان عسكري عيِّن على رأسه الجنرال مدبوح. أما وظيفة هذه المؤسسة الخارجة عن سلطة أوفقير بالطبع، فقد كانت تقضي بمركزة مراقبة الجيش بمختلف مكوناته مع رفع جميع القضايا المتعلقة بالدفاع واستتباب الأمن إلى علم القائد الأعلى للقوات المسلحة كما تقضي بمركزة التعليمات الملكية وتبليغها ومتابعتها على مستوى التنفيذ.

وعلى صعيد آخر، تقلص انتشار التعليم العمومي العصري بينما تم التركيز على المكونات التقليدية للثقافة المغربية من خلال ما يلي :

- انطلقت عملية "الكتاتيب القرآنية" في شهر أكتوبر 1968 ؛

7 هذا ما صرح به عبد الكريم الخطيب، رئيس مجلس النواب لمجلة جون أفريك (Jeune Afrique)، عدد 237، 20 يونيو 1965، مؤكدا في نفس الاستجواب أنه «كان هنالك تأويل لادستوري مجحف من قبل السلطات للفصل 35 [...]، وهذه سابقة يؤسف لها وباب مفتوح للتجاوز [...] وإذا لم تكن هنالك أغلبية مقبولة كما عبر عن ذلك الملك – وإن كنت لا أشاطره الرأي –، فيبقى لنا اللجوء إلى صناديق الاقتراع».

- بالنسبة للإعلام السمعي-البصري والصحافة المقربة من الحكم كجريدة **الأنباء**، مثلت القيم والأخلاق التقليدية موضوعا من مواضيع الصدارة؛

- عمل رجال السلطة على تشجيع المواسم، أي المهرجانات المقامة حول الأضرحة؛

- تجمدت نسبة التمدرس طوال ربع قرن من الزمن؛

- وبالنسبة لبعض مكونات الرأي العام، فإن الغاية من هذه الإستراتيجية تتمثل في إضعاف القاعدة الأيديولوجية للمعارضة.

ومهما يكن من أمر، فإنه على المستوى السياسي الصرف، ظل الجو العام خانقا طوال هذه السنوات: ذلك أن نصف العقد الموالي للإعلان عن حالة الاستثناء قد خلف انطباعا يوحي بأن النظام قد استطاع أن يتحكم في الوضعية من جميع النواحي؛ ثم إن حزب الاستقلال قد ساير الوضع الجديد كما أن عددا من زعماء الاتحاد الوطني كعبد الرحمن يوسفي والفقيه البصري قد غادروا البلاد. ومع كل هذا فإن التوتر ماثل ملموس وحركات الإضراب متعددة. أما الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، فقد احتل مقام الصدارة ضمن حركة المعارضة؛ وأما المحجوب بن الصديق، الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل، فقد اعتقل بسبب شجبه "للتغلغل الصهيوني" بالمغرب ليقضي ثمانية عشر شهرا في السجن. ولقد كاد الاعتقال أن ينال شخص علال الفاسي بدوره عندما هاجم بقوة لا مزيد عليها سياسة "التخلي عن موريتانيا" من قبل النظام، وذلك بمناسبة تأبين عبد الخالق الطريس.

وهكذا فإن التوتر بين الحكم وهذه الأحزاب قد طال أمده فلم يتجاوز الهدوء النسبي مستوى السطح. ولقد تحدثت بعض الوكالات الأجنبية سنة 1970 عن وجود بعض التحركات داخل الجيش فاعتبرت أخبارها مجرد إشاعات على الصعيد الرسمي. وفي نفس الوقت، يبدو أن الارتشاء قد أخذ يتفشّى بحكم التقليد المتواتر فلم يلبث أن تسرب إلى النسيج الاجتماعي بالتدريج وإن كان قد أصاب أقرب الأوساط من دوائر السلطة المركزية بالدرجة الأولى. كما أن الضعف قد أخذ يجتاح القيم التي كافحت من أجلها مدرسة الوطنية منذ الثلاثينيات – ومنها قيم المواطنة والشرف والكدّ – فأخذت تتراجع لدى الفئات الحديثة العهد بالثراء على الخصوص. على أن كل الأمور هنا لم تكن بسيطة أبدا، إذ الواقع أن ما كانت تشجبه المعارضة كمظهر من مظاهر الارتشاء قد اعتُبِر دليلا على نجاح السياسة الرسمية في أعين النظام. ذلك أن هذه السياسة قد هدفت إلى تكوين بورجوازية تدين للدولة بثرائها. لذا فإن مسلسل الإثراء مرتبط ارتباطا وثيقا بالقرب من الحكم؛ وبدون هذا القرب، لم يكن من السهل على المقاولة العصرية أن تطفو على السطح. ومن جهة أخرى، فقد كانت الأهداف السياسية لهذا التوجه واضحة بما فيه الكفاية. ومما يؤيد هذا أن رخص اقتناء الضيعات المسترجعة من المستعمر بالأرياف قد مثلت أداة لصنع فئة اجتماعية مكونة من أعيان ذوي نفوذ على المستوى السياسي.

وجاء دستور سنة 1970 فخول للملك نفوذا أسمى من النفوذ الذي سبق أن خوله إياه دستور سنة 1962. وتعبيرا عن معارضتهما للدستور الجديد، انخرط كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في جبهة وطنية سميت بالكتلة الوطنية ثم أعلنا عن مقاطعتهما لانتخابات سنة 1970.

وهكذا فإن القطيعة بين الملك والأحزاب السياسية لم تضعف قط وإنما ازدادت قوة وحضورا. وعليه، فإن الحكم سيعمل على الدفع بطائفة من رجال الدولة وبعض من وقع عليه الاختيار من بين التقنيين والأعيان والمسيرين غير المنتسبين سياسيا بغية تعويض الأحزاب السياسية التقليدية فدشن بذلك عصر التقنوقراط وسامي الموظفين.

وواكب مراقبة الدولة للشأن السياسي مراقبة أخرى للاقتصاد كذلك. ولهذه الغاية بالذات، تم إنشاء عدد من المقاولات مِن قِبَل مَن اضطلع بإدارتها من سامي الموظفين توخيا لتوسيع القاعدة الاجتماعية للنظام. أما بالنسبة للجيش، فتبين أنه قد اختُرِق هو الآخر بتيارات انقلابية على غرار ما عرفته بعض الجيوش ببلدان الجنوب، وذلك على الرغم مما كان يتسم به من الحداثة والانسجام المنضبط ويُفتَرَض فيه من الطاعة والإخلاص كأداة. من هنا كانت محاولة الانقلاب العسكري ليوم عاشر يوليوز من سنة 1971 بالقصر الملكي بالصخيرات وبعدها المحاولة الأخرى التي تمثلت في الهجوم على الطائرة الملكية القادمة من باريس يوم 16 غشت 1972.

وعليه، فإن سنوات السبعين قد تأثثت بمجموعة من المحاكمات العسكرية والسياسية لمعارضين من مختلف المشارب. فأصحاب المحاولة الانقلابية بقصر الصخيرات قد مثلوا أمام المحكمة العسكرية في شهر فبراير 1972 فكان أن اختفى بعض المحكوم عليهم من بين المتهمين ليظهروا مجددا بعد مرور عشرين سنة بالمعتقل الرهيب بتازمامرت. كما أن محاكمة ثانية ستنعقد بعد بضعة شهور فتسفر عن أحد عشر حكما بالإعدام في حق المسؤولين الأولين عن مهاجمة الطائرة الملكية لينفَّذَ الحكم في الجميع يوم 13 يناير من سنة 1973. وفي نفس هذه الفترة، ظل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في وضع أبعد ما يكون عن الود والرِّضا. ففي غضون شهر يناير المذكور، تلقى اثنان من بين قيادييه في شخص عمر بن جلون ومحمد اليازغي طردين ملغومين لن يتضح أمرهما أبدا. وبتاريخ 30 غشت، وبعد أن سُحِقت المبادرة الأولى لحرب العصابات التي شبت بالأطلسين الكبير والمتوسط خلال شهر مارس 1973، أصدرت المحكمة العسكرية ستة عشر حكما بالإعدام في شأن قضية "مؤامرة ثالث مارس"، وذلك بعد انعقادها بالقنيطرة ابتداء من 25 يونيو. وقد كان من بين المحكوم عليهم كثير من القياديين والمناضلين المنتمين لكل من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ونظرا لما واجه الحزب المذكور من صعوبات تتصل بتدبير التوتر القائم بين اختيار المشروعية بقيادة عبد الرحيم بوعبيد والتوجه الثوري بزعامة الفقيه البصري وكذا بين تيارات اليسار المعتدل واليسار ذي النزعة الوطنية فضلا عن اليسار الماركسي – اللينيني، فإن هذا الوضع سيؤدي إلى انشقاقات متعددة داخل الاتحاد الوطني. وهكذا، فعلاوة على الحركة الماركسية- اللينينية التي ظهرت سنة 1970 وسميت بحركة 23 مارس لإحالتها على أحداث 23 مارس 1965 ومعها المجموعة الماوية التي تأسست بعد سنتين من تأسيس الحركة السابقة وسميت بمجموعة "لنخدم الشعب"، فقد تولّد عن الفروع المركزية للاتحاد مجموعتان اثنتان هما مجموعة الرباط بزعامة عبد الرحيم بوعبيد ومجموعة الدار البيضاء بقيادة عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق، فكان أن قاطعت كل منهما الأخرى ابتداء من شهر يوليوز من سنة 1972. وهكذا تكوَّن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بصفة رسمية في مطلع سنة 1975 بقيادة عبد الرحيم بوعبيد ومساندة النقابي عمر بن جلون. فاستقطب الحزب الجديد أغلبية مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومال بصفة لا رجعة فيها مع ما أسمته الوثائق الأيديولوجية بالاختيار الديموقراطي، وهو ما يعني التعامل طبق النهج السلمي وحسب قواعد اللعبة كما حددها النظام بهدف دمقرطة البلاد. لم تتوقف الحركة الانشقاقية مع هذا التوجه، إذ أن تيارا راديكاليا أخذ يتنامى في الوسط الجامعي داخل شبيبة الاتحاد الاشتراكي وكذا ضمن لجنته الإدارية، ويتعلق الأمر بتيار عُرِف باسم "رفاق الشهداء" في إشارة إلى اغتيال كل من بن بركة في شهر أكتوبر 1965 وعمر بن جلون في شهر دجنبر 1975، مما أدى إلى انشقاق جديد ترتب عن طرد المكتب السياسي لشخصيتين بارزتين من بين قياديي الحزب هما عبد الرحمان بنعمرو وأحمد بن جلون، الأخ الأصغر لعمر، ومعهما عدد كبير من الأطر والمناضلين المتأثرين بالتيار الماركسي، وذلك في شهر ماي من سنة 1983. وبعد مرور بضع سنوات، تمكن هؤلاء المطرودون من تأسيس حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

لم يكن مسار الحركة الشيوعية المغربية بأحسن حظا مِن غيره ممن سبق ذكره مِن حيث وحدة الصف. ذلك أن الحزب الشيوعي المغربي قد تم حله أواخر الخمسينيات فاعتنق العمل السري إلى أن تم الاعتراف به من جديد عام 1969 وتسمى باسم حزب التحرر والاشتراكية. وداخل شبيبة هذا الحزب، ظهرت حركة ثورية ماركسية-لينينية وذلك بمساندة بعض قدماء مناضلي الحزب الشيوعي المغربي كأبراهام السرفاتي فأسسوا منظمة إلى الأمام عام 1970، ومن بين أبرز أعضائها عبد اللطيف اللعبي. وقد تحالف هذا التيار بالجامعة مع مناضلي كل من حركة 23 مارس ومجموعة لنخدم الشعب واندمجوا في إطار جبهة واحدة لم تلبث أن تحولت إلى أغلبية ضمن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. ذلك أن النقابة الطلابية قد أصبحت بالفعل قوة ضاربة في يد المعارضة منذ سنة 1965. أما النظام، فقد جعل من الترهيب مكونا أساسيا في مراقبة الشأن السياسي بوجه عام.

سُلِّط قمع لا هوادة فيه على التنظيمات السرية المشار إليها وكذا على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب قبل أن يتم حظر هذا الأخير في 24 يناير سنة 1973. ولقد اعتقل أغلبية المناضلين المنتسبين إلى منظمة ''إلى الأمام'' وحركة ''23 مارس'' فتعرض الجميع للتعذيب بكل من معتقل درْب مولاي الشريف بالدار البيضاء ودار المُقري بالرباط وهما من مراكز الاحتجاز غير المشروع. وتم تقديم هؤلاء المعتقلين ضمن المحاكمة المعروفة بقضية المائة والسبعة والثلاثين على الأخص فحكم عليهم بعقوبات حبسية ثقيلة جدا. ولقد بادر أصدقاؤهم بمعية بعض مناضلي حقوق الإنسان بتكوين جمعيات للمساندة والنضال من أجل هذه الحقوق بكل من فرنسا والمغرب على السواء[8].

وقام أعضاء منظمة إلى الأمام بمعية مجموعات أخرى من فصائل المعارضة الراديكالية بخوض إضرابات مطولة عن الطعام إما مطالبة بتحسين ظروف الاعتقال أو دفاعا عن حقوقهم كسجناء الرأي وإما لمجرد الرغبة في تحسيس الرأي العام على المستويين الوطني والدولي، مما لم يحل دون ظهور مشاحنات بينهم بدوافع أيديولوجية وسياسية. وعند خروجهم من السجن فيما بين الثمانينيات والتسعينيات، توجه نشاطهم صوب المجتمع المدني فتصدروا الحركة الجمعوية غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان والدفع بعجلة الديمقراطية طوال العَقد الأخير من القرن العشرين. وأثناء النصف الثاني من نفس هذا العقد، أمكن لحركة إلى الأمام أن تتأسَّس من جديد كحزب سياسي تَسمَّى باسم النهج الديمقراطي.

وينبغي التشديد هنا على أن المغرب قد عرف في هذه الفترة نموا غير مسبوق للمجتمع المدني المناصر للديمقراطية. أما الأعضاء المؤسسون لهذه الحركة، فالواقع أن منهم مَنْ خرج مِن بين صفوف هذا اليسار الثوري الذي سوف يكون له أبلغ الأثر على التطور السياسي للمغرب قبل أن يتمخض هذا التطور بدوره عن ذلك التقدم البارز المسجل في مطلع التسعينيات.

هذا ولئن كانت التعبئة الوطنية من أجل استكمال وحدة التراب واسترجاع الأقاليم الصحراوية سنة 1975 قد ساعدت على التخفيف من الخلافات السياسية والتوترات التي ميزت الوضع العام للبلاد دون أن تضع له حدا نهائيا، فإنها قد أفضت في المقابل إلى دينامية سياسية جديدة. كما أن ''الوحدة المقدسة'' حول الصحراء قد وظفت بذكاء من أجل استقطاب الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية. وهكذا، وعلى إثر الانتخابات التشريعية لسنة 1977 – وهي انتخابات وُضِعت مصداقيتها موضع الشك من قبل الاتحاد الاشتراكي –، أقدم حزب الاستقلال على المشاركة في حكومة أحمد عصمان فيما بين 10 أكتوبر 1977

8 يتعلق الأمر بلجان الكفاح ضد التعذيب بالمغرب، وهي لجان أسست عام 1972 بباريس من قبل بعض مناضلي الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي مثل فرانسوا ديلا سودًا (François della Sudda) بالإضافة إلى بعض الطلبة والمنفيين المغاربة؛ كما أن هنالك الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي أسست بالمغرب في يونيو 1979.

و27 مارس 1979 ثم في حكومة المعطي بوعبيد ابتداء من هذا التاريخ إلى غاية 5 نونبر 1981. ولقد أسندت لهذا الحزب على الخصوص حقيبة الخارجية في شخص محَمد بوستة وحقيبة التربية الوطنية في شخص عز الدين العراقي فعمل كل منهما بجانب وزراء من الحركة الشعبية برئاسة المحجوبي أحرضان وكذا بجانب وزراء من التجمع الوطني للأحرار برئاسة أحمد عصمان، مؤسس هذا الحزب سنة 1978. صحيح أن مسلسل الانتخابات قد أصبح مثار نقاش حسبما يبدو، وذلك بسبب سلوك الوزارة الوصية بقيادة إدريس البصري؛ إلا أن نفس المسلسل قد سمح للنظام أن يتقدم على الساحة الخارجية كنظام ديمقراطي مع ضمان أغلبية طيِّعة.

غير أن هذا الجو المطبوع بنوع من التفاهم النسبي قد انفجر علانية عندما شُن إضراب عام يوم 20 يونيو 1981 بقرار من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وهي مركزية نقابية مقربة آنئذ من الاتحاد الاشتراكي، وذلك من جراء الزيادات المهمة التي لحقت أسعار المواد الغذائية الأساسية. لقد تدخلت قوات الأمن فاتسم ردعها بكثير من العنف تجاه تجمعات المضربين، مما أسفر عن هيجان المتظاهرين بالدار البيضاء على الخصوص، حيث ذهب مئات الأشخاص ضحية الطلقات النارية التي أقدمت عليها الشرطة حسبما أعلنت عنه المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان. أما الأرقام الرسمية، فهي تقف عند 66 قتيلا. وقد تم اعتقال عدد كبير من المضربين وغيرهم من المتظاهرين والنقابيين بمن فيهم محمد نوبير الأموي، الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل. والواقع أن هذه الأحداث أبعد ما تؤول إلى مجرد ظروف المعاش المتردية للساكنة المتنامية بالمدن منذ الحصول على الاستقلال؛ ذلك أن سوء التفاهم القائم بين القصر والمعارضة حول التدبير الدبلوماسي لملف الصحراء لم يكن غريبا عن هذه المواجهة التي عرفها الشارع المغربي فكانت أكثر المواجهات دموية منذ أحداث مارس 1965.

وبهذا الصدد، فإن الملك الحسن الثاني قد لجأ إلى الضغط على عبد الرحيم بوعبيد كي يصطحبه إلى قمة منظمة الوحدة الإفريقية عسى أن يدعم اقتراحه حول تنظيم الاستفتاء بالصحراء (نيروبي، 1981). ولم يقتصر الرد على عدم استجابة الزعيم الاشتراكي لرغبة الملك، وإنما قام المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي بإصدار بلاغ ينتقد فيه الموقف الرسمي الجديد علانية فتم اعتقال كل من عبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليازغي ومحمد لحبابي ونُفي الجميع إلى بلدة ميسور، مما أشر على نهاية "الإجماع الوطني" بالنسبة لهذا الموضوع. ولم يكن لهذه الوضعية إلا أن تضعف موقف رئيس الدولة لدى بعض الأوساط داخل الجيش. وبخلاف جهاز الدرك، فإن هذه المؤسسة لم تكن بمنأى عن مراودة التفكير في الانقلاب. ومن المحتمل أن يكون الجنرال الدليمي قد أعد العدة لقلب النظام بدافع الانتهازية السياسية ولا شك. وفي سائر الأحوال، فإنه قد لقي حتفه خلال شهر يناير 1983 في ظروف يشوبها بعض الغموض.

مهما يكن من أمر، فإن الملك الحسن الثاني لم يعدم الأسباب التي من شأنها أن تدفع إلى البحث عن مخرج دبلوماسي لقضية الصحراء. فابتداء من سنة 1978، أخذ الجيش المغربي يواجه صعوبات جمة عند رد هجمات جبهة البوليساريو المدعومة دعما متواصلا من قِبل الجيش الجزائري. كما أن الاعتراف بما اصطُلح على تسميته بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" قد أخذ يجد له صدى حثيثا لدى أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية في تلك الفترة. وحتى يتمكن الملك من تحسين الأوضاع السياسية وإحياء روح "الوحدة المقدسة"، فإنه قد أعرض عن قضية الاستفتاء على الصعيد الوطني توخيا لطمأنة قيادة الاتحاد الاشتراكي وبقية الأحزاب الوطنية. وهكذا أخذت الصحافة الرسمية تتحدث عن « الاستفتاء التأكيدي »[9]، كما انتهى الأمر بمغادرة المغرب لمنظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 12 نونبر 1984. أما على المستوى الإقليمي، فقد أبرم الملك الحسن الثاني مع العقيد معمر القذافي اتفاقا أنشيء بموجبه اتحاد سُمي بالاتحاد العربي-الإفريقي. وتم اختيار عبد الواحد الراضي، وهو عضو نافذ بالاتحاد الاشتراكي، ليشغل منصب الأمانة العامة لهذا الاتحاد. أما على المستويين الدبلوماسي والعسكري، فإن وضع البوليساريو قد اهتز من جراء المفاجأة التي توفق في إحداثها ملك المغرب[10]. وعلاوة على هذا، فإن المغرب الرسمي قد أخذ يجني ثمار هذه المبادرات حيث قامت قيادة الاتحاد الاشتراكي بالضغط على جناحها الراديكالي المؤطَّر بكل من عبد الرحمان بنعمرو وأحمد بن جلون، ويعتبران من خصوم الملكية، إذ تم طردهما بمعية أتباعهما من الاتحاد الاشتراكي كما سبق الذكر. ومن جهة أخرى، قبِل عبد الرحيم بوعبيد أن يشارك في حكومة وحدة وطنية إلى جانب قياديي حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية، وذلك فيما بين شهر نونبر 1983 وشهر أبريل 1985.

والخلاصة أن النصف الأخير من العقد الثامن ومجموع العقد التاسع يحملان بصمات ناتجة عن نوبات التوتر وما تخللها من الهدوء النسبي عبر فترات محدودة. وقد تميزت هذه المرحلة نفسها بتقليص دور الجيش في الحياة السياسية والاجتماعية للمغرب. وعلى العكس من هذا، فإن نفوذ وزارة الداخلية قد توسع بشكل لا مزيد عليه فأصبح لهذه الوزارة دور مركزي لا بالنسبة لمجرد حفظ النظام، وإنما لتنفيذ الإستراتيجية الرسمية على المستوى السياسي أيضا. من هنا أتت مشاركتها بحظ وافر في تدبير الشؤون المتعلقة بالصحراء؛ ومن هنا أتت منافستها لوزارة الشؤون الخارجية في تدبير علاقات المغرب مع كل من الجزائر وموريتانيا وغيرهما من الأطراف الكثيرة الأخرى.

9 يتعلق الأمر باستفتاء يؤكد سيادة المغرب على الصحراء.

10 تجدر الإشارة هنا إلى أن وقع هذه المفاجأة بالنسبة لجبهة البوليساريو راجع لما يعنيه الاتفاق المشار إليه من توقف للدعم الذي كان يقدمه العقيد القذافي فيما قبل لهذه الجبهة.

المرحلة الثالثة: عودة الانفتاح السياسي وإدماج المعارضة (1991-1999)

تمثل بداية التسعينيات تحولا أساسيا في تطور الأوضاع السياسية بالمغرب. فالغزو العراقي للكويت وما تبعه من إيفاد بعض الفيالق المغربية إلى المملكة العربية السعودية وتدخل الحلف الدولي لصالح البلد المهاجَم سنة 1990، كلها أحداث خلفت تأثيرا عميقا لدى الرأي العام الوطني. والتظاهرة التي نظمت لدعم العراق خلال شهر فبراير 1991 قد عبأت مآت الآلاف من المواطنين فكانت أكبر تجمع سلمي تمَّ تنظيمه بالمغرب من قِبل المعارضة على الإطلاق. ومن بين المطالب التي نادى بها المتظاهرون أن تُسحَب القوات المغربية التي تم إرسالها إلى الشرق الأوسط.

وحرصا على تجنب أي مواجهة في هذه الفترة، ارتأت الدوائر العليا أن تعمد إلى تغيير الوجهة فكان انفراج الفضاء السياسي من جديد. وقد تُرجِم هذا الانفراج في شكل مبادرات أدت إلى تغيير الجو العام بالمملكة. أما المبادرات نفسها، فتتقدم كالآتي:

– انطلاق مفاوضات تحترم تمثيلية كلّ حزب مِن الأحزاب المتفرعة عن الحركة الوطنية. ولقد سعت هذه المفاوضات إلى إرضاء بعض المطالب الهامة كالإصلاح الدستوري ومراقبة التجاوزات السلوكية من قِبل رجال السلطة مع تهييئ المناخ المناسب لإدماج أحزاب المعارضة.

– الارتقاء بحرية التعبير عموما وعلى مستوى الخطاب المكتوب بصفة أخص، بحيث أخذت صحافة الأحزاب المعارضة تتحدث بكامل الجرأة عن ملفات الماضي القريب، شأنها في ذلك شأن الصحافة المستقلة.

– إطلاق سراح جل معتقلي الرأي. وفي نفس الاتجاه، صدرت تعليمات صارمة تحثُّ رجال السلطة على تحسين مستوى احترامهم للقانون وحقوق الإنسان.

أمام هذا التطور، أمكن استرجاع الثقة بين الملكية وبين كل من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فحل بالمغرب ربيعٌ فِعليٌّ للحريات العامة. وهكذا تكون الفترة الفاصلة بين سنة 1991 و1999 قد احتلت مكانة خاصة في تاريخ المغرب المعاصر إذ مهدت لحدثين بارزين يكمن أحدهما في تمكن المعارضة من تدبير الشأن العام سنة 1998 بينما يتجسد الثاني في انتقال الحكم من عاهل لآخر سنة 1999 بسلاسة ودون أدنى اضطراب.

وابتداء من هذه الفترة، يلاحظ انخراط صريح من قبل الأطراف السياسية النافذة في ثقافة التوافق والتفاوض. أما العلاقة بين الملكية والأحزاب المعارضة، فقد عرفت تحولا عميقا أفضى إلى تحديد أفق جديد لإستراتيجية تقضي بإدراج مشروع الإصلاح ضمن إطار الملكية الدستورية بكامل الوضوح، مما أدى إلى تبديد بعض مكامن سوء التفاهم بين المعارضة المذكورة والملك.

والواقع أن هذا الوضع ناتج عن مسلسل أدى إلى ترصيف التواصل مع القصر عبر المذكرات المقدمة من قبل أحزاب المعارضة على ثلاث دفعات سجلت في سنوات 1991 و1992 و1996 من جهة ؛ ومن جهة أخرى، هنالك المباحثات التي جرت بين القصر وأحزاب الكتلة الديمقراطية[11]، وكانت تدور حول الإصلاح الدستوري وقضية المشاركة في الحكومة من قبل المعارضة بالدرجة الأولى.

على أن مراجعة الدستور، كما تمت سنة 1992 وبعدها سنة 1996، لم تكن بحادث معزول عن الباقي. لقد أدخلت إصلاحات أخرى عبر وضع هياكل جديدة نخص بالذكر منها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (أبريل 1990) والمحاكم الإدارية (شتنبر 1993) والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان (نونبر 1993) والمجلس الدستوري (فبراير 1994) والمجلس الاستشاري المكلف بتتبع الحوار الاجتماعي (نونبر 1994). وفيما يخص الدستور، وخلافا للصيغ السابقة، فإن صيغة سنة 1996 قد قوبلت بترحيب واسع من قبل الطبقة السياسية. ومع أن طلبات الكتلة لم تحظ كلها بالقبول، إلا أن جميع مكوناتها، باستثناء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي بزعامة محمد بنسعيد أيت إيدَّر، قد دعت إلى التصويت عليها بالإيجاب. وهكذا أمكن فتح باب تكوين حكومة "التناوب التوافقي" في شهر مارس 1998 برئاسة عبد الرحمان يوسفي، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

143. حكومة التناوب الأولى

وعليه، فإن مسلسل التطور السياسي خلال كل من السبعينيات والثمانينيات قد أسهم بشكل حاسم بجانب قضية الصحراء والخيار الديمقراطي في بلورة الاختيار الجديد المتبنَّى من قبل الملكية المغربية. ومع هذا، فإنه لا ينبغي الاستهانة بتأثير العوامل الخارجية كعنصر فاعل ضمن مجموع المسلسل. ذلك أن "الانتقال المغربي" نحو الاختيار الجديد قد ظهر في وقت سُجل فيه "انتقال ديمقراطي" على المستوى العالمي عقب سقوط جدار برلين سنة 1989. ونفس "الانتقال" قد تزامن مع ضرورة احترام حقوق الإنسان وإرساء الديموقراطية في العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب.

وقد مثلت وفاة الملك الحسن الثاني يوم 23 يوليوز 1999 بعد أن انفرد بالحكم لمدة 38 سنة حدثا بارزا في تاريخ المغرب المعاصر. وباعتلاء الملك محمد السادس سدة العرش،

11 بخلاف الكتلة الوطنية التي أسست سنة 1970 وكانت تضم حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فإن الكتلة الديمقراطية التي أسست سنة 1992 ضمت خمسة أحزاب وهي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

ونظرا لصفاء الجو الذي أحاط بالحدث، تأكد نوع من الإجماع حول النظام الملكي بالمغرب. وبانعقاد البيعة للمرة الثانية في عهد الاستقلال، تكون بيعة الملك محمد السادس قد جاءت لتبرهن على استقرار الحكم والإجماع حول النظام. وكحدث لم يسبق له مثيل، فإن أعضاء الحكومة، ومن بينهم امرأتان، قد قاموا بوضع توقيعاتهم أسفل نص البيعة، مما يؤشر على تغيير معلن وبداية تطور أكيد في الثقافة السياسية بالبلاد. ذلك أن الأمر يتعلق بأول مشاركة رسمية للمرأة والحكومة في تنصيب الملك عبر تاريخ المغرب.

وهكذا يكون المغرب قد قطع عدة أشواط منذ الاستقلال حتى نهاية القرن العشرين على الصعيد الداخلي. ونظرا لموقعه الإستراتيجي وانفتاحه المستمر، فإنه قد عمل دائما على الاندماج في محيطه الإقليمي والدولي. فما هي أهم الخطوط العريضة التي حددت التوجهات الكبرى لسياسته الخارجية؟

المغرب على الصعيد الدولي

تجدر الإشارة إلى أن تاريخ المغرب الدبلوماسي لما بعد الاستقلال يظل في حاجة إلى المزيد من التدقيق على الرغم مما أنجز حوله من دراسات عامة. وما يسجله الملاحظون أن الوضعية الجغرافية التي يتمتع بها المغرب قد هيأته لاحتلال مكانة تعلو على إمكانياته الطبيعية والاقتصادية، وذلك بفضل موقعه على بعد بضعة أميال من القارة الأوروبية عند ملتقى الطرق البحرية. لقد تم استغلال هذا الوضع بدهاء بُعيد الاستقلال من عدة أوجه كورقة نافذة على المستوى الدولي.

وكامتداد لحركة المقاومة إبان فترة الحماية، أمكن للنخبة السياسية أن تستفيد من الهالة المحيطة بشخص محمد الخامس لتعمل على نسج شبكة من المتعاطفين، وذلك ابتداء من فترة انعقاد مؤتمر أنفا خلال الحرب العالمية الثانية وتوظيف دعم المغرب لحركات التحرر الإفريقية وفي مقدمتها حركة التحرير الجزائرية.

وباستثناء المتاعب التي واجهها المغرب مع الجوار، يمكن القول إن هنالك حركية دبلوماسية وحضورا مغربيا ملحوظا على الساحة الدولية. وهكذا نظم المغرب المؤتمر الإفريقي بالدار البيضاء ما بين ثالث وسادس يناير 1961 حيث تم تبني المبادئ العامة التي سوف تمثل إحدى اللبنات الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. ولقد جرت وقائع هذا الحدث بمحضر كل من الملك محمد الخامس وشارك فيه على الخصوص كل من جمال عبدالناصر عن مصر وقْوَامي نكروما عن غانا وموديبو كايتا عن مالي وسيكو توري عن غينيا وفرحات عباس عن الحكومة المؤقتة الجزائرية. كما أنه انخرط كعضو فاعل ضمن مجموعة عدم الانحياز مباشرة بعد حصوله على الاستقلال وسوف يشارك الملك الحسن الثاني بنشاط فعلي في مؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد ببلغراد سنة 1961 فتوفق في لفت الأنظار وهو لا يزال في طور الشباب.



144. الملك الحسن الثاني في مؤتمر دول عدم الانحياز (بلغراد 1961)

على أن الساحة العربية هي التي ستسمح للدبلوماسية المغربية بأن تلعب دورا حاسما في الربط بين الساسة المعتدلين وأنصار التشدد في العالم العربي، وذلك لأنه كان مصدر اطمئنان بالنسبة للأولين بحكم طابعه الحداثي وبالنسبة للآخرين باعتبار طابعه المحافظ. وهكذا ففيما بين سنتي 1964 و1999، نظمت إحدى عشرة قمة عربية عادية وتسع قمم فوق العادة آوى المغرب من بينها ست قمم أربع منها عادية. أما الصراع القائم بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد أعطى للملك الحسن الثاني فرصة إبراز العلاقة الخاصة التي تجمع بينه وبين المقيمين بالخارج من اليهود ذوي الأصول المغربية. بل إن استقبال إحدى الشخصيات الإسرائيلية البارزة بإفران قد سمح بالتمهيد للخطوات الأولى لعملية سلم لم يكتب لها النجاح. وعليه، فالظاهر أن هذا الدور في الوساطة قد ساعد المغرب على اكتساب شيء من الزعامة، مما سمح له بأن يكون سباقا للدعوة إلى عقد أول مؤتمر إسلامي بالرباط سنة 1969 وكذا إلى المبادرة المتعلقة بتكوين لجنة القدس برئاسة العاهل المغربي ابتداء من سنة 1979.

أما تجاه أوروبا، فقد ظل المغرب يلعب دوره كحليف تحيط به بعض العزلة داخل القارة الإفريقية بعدما اعترفت منظمة الوحدة الإفريقية بـ"الجمهورية الصحراوية" فأخذ يسعى ابتداء من سنة 1987 إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومع أن فرنسا قد دعمت هذا الطلب - وإن اتسم هذا الدعم بشيء غير قليل من الفتور - فقد تم رفضه من قبل أوروبا؛ إلا أن هذا الوضع لم يثن المغرب عن الإلحاح وتوقيع الاتفاقيات الأولى للشراكة المتقدمة. ويتحتم علينا أن نسجل بالمناسبة أن هذه الدبلوماسية النافذة نسبيا إنما قامت على مبادرات رئيس الدولة المغربية أكثر بكثير من قيامها على الدبلوماسية المؤسَّسية لبلد يلعب دور "الراقص على الحبل" توخيا للحفاظ على التوازن بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين أوروبا، إذ وقع سنة 2004 اتفاقية تقضي بحرية التبادل والتعاون العسكري القار مع الأولى كما طالب الثانية في نفس السنة بتخويله وضعا متقدما يفوق مستوى الشراكة بقليل ويُتَنَزَّل دون مستوى الانخراط الكلي بقليل كذلك.

ذلك أن الملك الحسن الثاني قد عمل على تمتين وضعيته ضمن المنظومة الدولية عن طريق مدِّ يد العون بمجرد اعتلائه العرش سنة 1961. لذا يتحتم التعامل مع تدبيره للسياسة الخارجية من خلال هذا المنظور بالنسبة لمجموع عهده وبالنسبة لتدخلاته الدبلوماسية والعسكرية بالشرق الأدنى وبالقارة الإفريقية على الأخص. فبالتزامه بتحمل مسؤولية القيادة بخصوص هذه القضايا الدولية، وبحكم هذا الوضع بالذات، وجد نفسه مكرها على الأخذ بمنهج تدبيري يسمح له بالجمع بين الفوز دبلوماسيا وبين التغلب على الاحتجاج داخل المملكة.

لقد كان عليه أن يناور وحده طوال مدة حكمه من أجل إيجاد بعض المداخل التي سوف يعمل على اعتمادها في تعامله مع المنظومة الدولية. فهو لم يكن يتوفر في بداية عهده على الفرص الإستراتيجية الكافية لمواجهة العجز الماثل في السياسة الخارجية. ذلك أن الجزائر الاشتراكية قد أخذت تسرع الخطو نحو احتلال المنصب الأول بين دول المغارب بينما أخذ العالم العربي ينتشي بمفاتن القومية ونكهة الناصرية. من هنا كانت بداية إفراز مشروع عالم إسلامي مكمل للعالم العربي لدى الملك. ولقد تم الإعلان عن الفكرة سنة 1965، إلا أن تفعيلها سوف يحتم انتظار تراجع الناصرية على إثر الهزيمة التي مني بها العرب أمام إسرائيل سنة 1967 وبعدما تم إحراق المسجد الأقصى ببيت المقدس سنة 1969. وهكذا انعقد أول مؤتمر للدول الإسلامية المستقلة بالرباط فيما بين 22 و25 شتنبر من هذه السنة الأخيرة. وبصفة موازية، عمل الملك الحسن الثاني على نسج علاقات سرية مع دولة إسرائيل، مما طمأن الدول الغربية على حسن نواياه الدبلوماسية. ولقد سمح له هذا الدور القائم على الحفاظ على التوازن بالتسلق إلى قمة هرم الساحة العربية-الإسلامية ابتداء من السبعينيات فاستطاع بالتالي أن يتقدم كمحاور متميز للغرب. وعليه، فإن الملك الحسن الثاني قد تمكن من احتلال موقع لا غنى عنه داخل المنظومة الدولية عن طريق الأخذ بمفاتيح الشرق الأوسط.

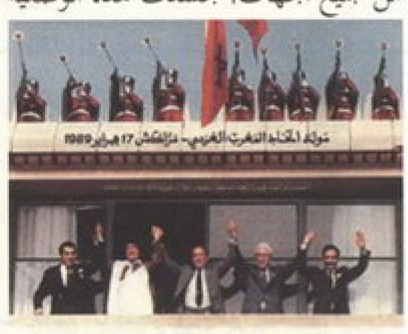
منذ هذه الفترة، أخذت الدول الغربية تخوِّل للمغرب مهام تسمح بتبادل المنافع. فخلال الثمانينيات والتسعينيات، اضطلع القصر رسميا بمهام الوساطة لفض نزاعات ذات أبعاد إقليمية تارة، وقارية أو دولية تارة أخرى؛ فكانت هنالك المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، وكذلك الحرب الأهلية اللبنانية، والصراعات الأهلية الأنكولية، والنزاع القائم بين بلجيكا والزايير سنة 1989 ثم قضية لوكربي (Lockerbie) وما تبعها من مواجهة بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. أما استضافة المؤتمرات الدولية والإقليمية كتلك التي انعقدت بالمغرب لمنظمة مؤتمر العالم الإسلامي وقمم الجامعة العربية، فهي تأتي كامتداد لهذه الوظيفة التفاوضية بالذات. ومن جهة أخرى، فإن المملكة المغربية قد استضافت، برعاية الولايات المتحدة سنة 1994، كلا من المؤتمر الاقتصادي حول الشرق الأوسط والشمال الإفريقي والمؤتمر التأسيسي للمنظمة العالمية للتجارة.

يضاف إلى هذا أن السلطات المغربية قد قامت بإنجاز مهام عسكرية من خلال إرسال وحدات من القوات المسلحة الملكية لمناطق النزاع. فأثناء الحرب الباردة، تم تسجيل ثلاثة تدخلات عسكرية بالقارة الإفريقية لفائدة المعسكر الغربي حيث شارك المغرب بجانب فرنسا والولايات المتحدة سنة 1977 وسنة 1978 في التدخل بالزايير بهدف وضع حد للتمرد الكتنكي المدعوم من قِبَل كل من كوبا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي. وفي إطار هذه الرؤية بالذات، وابتداء من سنة 1976، منحت المملكة المغربية دعمها السياسي والعسكري للاتحاد من أجل الاستقلال الكامل لأنكولا (UNITA) بزعامة جوناس سافمبي (Jonas Savimbi) ضد الحكومة الماركسية-اللينينية برئاسة إدواردو دوس سانتوس (Eduardo Dos Santos). وعلاوة على هذا، فإن الوظيفة العسكرية المشار إليها قد تجلت في اتفاقيات سرية جعلت من المملكة حليفا للغرب. وهكذا منحت ''تسهيلات للعبور'' سنة 1982 لسلاح الجو الأمريكي تحسبا لقيامه بعمليات يمكن أن تنجز في إطار التدخل السريع. ومع نهاية الحرب الباردة، أصبحت الوظيفة العسكرية تمارس في إطار متعدد المكونات في خدمة هيئة الأمم المتحدة. وهكذا شاركت القوات المسلحة الملكية منذ ذلك الحين في التدخل للحفاظ على الأمن بكل من الصومال سنة 1993 والبوسنة سنة 1995 وكُسوفو سنة 1999. كما تأكد حضور نفس القوات المسلحة الملكية في الحلف الدولي أثناء حرب الخليج الأولى عند غزو الكويت من قبل العراق.

على أن المغرب سوف يتقدم كأداة وصل قارة ورابط صلب بين الغرب والعالم الإسلامي. وأول ما يستأثر باهتمام شركائه بالغرب زعامته الدينية على الساحة العربية. فبصفته أميراً للمؤمنين، حرص الملك الحسن الثاني على الاهتمام بالحفاظ على العلاقات مع هؤلاء الشركاء ومع البابوية في شخص يوحنا بولوس الثاني كرمز للمسيحية بوجه عام، إذ كان يطلعهم جميعا على موقف العالم الإسلامي إزاء القضية الفلسطينية ووضع القدس التي كان يرأس لجنتها منذ سنة 1979 كما سبقت الإشارة.

وبغض النظر عما كان لهذه المهام من حظوة لدى الدول العظمى، فإن العاهل المغربي قد أخذ على عاتقه القيام بها نظرا لما لها من قيمة عملية بالنسبة لمصالحه السياسية في الداخل بالدرجة الأولى ثم بالنسبة للمغرب إلى حد بعيد على المستوى الإقليمي كذلك. والواقع حسبما يبدو أنه كان للملك الحسن الثاني وضعية تسمح له بأخذ بعض الحريات تجاه الغرب، وذلك رغبة منه في الحفاظ على ما كان يتمتع به من نفوذ على الصعيدين الوطني والعربي-الإسلامي. لذا فإنه لن يتردد في إشراك القوات المسلحة الملكية في الدفاع عن الحدود السورية أثناء الحرب التي شبت بين العرب وإسرائيل سنة 1973. كما أنه استطاع أن يتقرب من الاتحاد السوفياتي لبعض الوقت بغية تجاوز النتائج السلبية التي ترتبت عن الأزمة الطويلة التي عرفتها العلاقات الفرنسية-المغربية من جراء قضية بن بركة.

ويجب التشديد على أن هذا الحضور المكثف على الصعيد الدولي هو الذي سمح للمغرب بالتحكم في تدبير أزمات مرتبطة أساسا بهشاشة الوضع الإستراتيجي للمملكة، مما أدى إلى جملة من التوترات الظرفية الميّالة إلى الحدة فيما بينه وبين جاري الشرق والشمال على الأخص. أما في حالة تأزم الأوضاع مع هذين البلدين، فإن الوضعية قد تنزلق بسهولة نحو محاصرة المملكة من جميع الجهات. تجسدت هذه الوضعية أول الأمر في حرب الرمال التي خاضها المغرب مع الجزائر سنة 1963 بسبب النزاع الترابي، فكانت أولى العقبات التي اعترضت المسار الدبلوماسي والعسكري للمملكة. والراجح أن هذا الاصطدام الأول بين الجارين يرجع إلى التنافس حول الزعامة الإقليمية بينهما، وهو تنافس أدى إلى ما سوف تؤدي إليه قضية الصحراء من ارتهان بناء وحدة المغرب العربي.



145. تأسيس اتحاد المغرب العربي (مراكش، فبراير 1989)

وفي سنة 1975 احتل نزاع الصحراء مركز الصدارة فانطلقت المسيرة الخضراء التي تعتبر بالنسبة لجل الملاحظين مبادرة عبقرية سمحت لصاحبها الملك الحسن الثاني بإعادة بناء العلاقات السياسية في الداخل مع الانتصاب في موقع مريح على الصعيد الدولي تجاه الدبلوماسية النشيطة للبلد الجار. ففي السادس عشر من شهر أكتوبر من نفس السنة، كانت محكمة العدل الدولية بلاهاي قد أصدرت رأيها الاستشاري بطلب من هيئة الأمم المتحدة فاعتبرت أن أرض الصحراء لم تكن خلاء و«أن هنالك روابط بيعة بين سلطان المغرب وبعض قبائل الصحراء الغربية» قبل أن تخلص إلى أنه ليس من شأن هذه الروابط أن تحول دون « تطبيق مبدأ تقرير المصير [...] بالنسبة لأهالي الأرض المعنية... »[12]. واعتدادا بهذا الرأي ودون الوقوف عند الجدل القائم حوله، أصدر الملك أمره بانطلاق المسيرة الخضراء التي آذنت بتحرك ثلاثمائة وخمسين ألف رجل وامرأة ممتطين الآلاف من الشاحنات والحافلات في مسيرة لن تقف إلا عند الحدود الجنوبية. وصباح اليوم السادس من شهر نونبر، وطِئَ المشاركون أرض الصحراء ملوحين بالراية المغربية والمصاحف كسلاح وحيد من غير أن تعترض سبيلهم أي مقاومة. وبعد مرور ثمانية أيام،



146. من متطوعي المسيرة الخضراء (نونبر 1975)

12 انظر : Comuniqué de la Cour Internationale de Justice de La Haye N° 75/10, en date du 16 octobre 1975

تم توقيع اتفاقيات مدريد من قبل كل من إسبانيا والمغرب وموريتانيا. وبموجب هذه الاتفاقيات، برمج الانسحاب الإسباني من الصحراء قبل متم شهر فبراير 1976 مع نقل الإدارة الترابية مؤقتا إلى الرباط ونواكشوط. وإذا كانت المسيرة الخضراء قد وضعت حدا للاحتلال الكولونيالي بجنوب المغرب، فإن هنالك وضعية مماثلة في الشمال تتجلى في استمرار الاحتلال الإسباني لمدينتي سبتة ومليلية وغيرهما من الجيوب المجاورة.

وهكذا فإن من جملة المضاعفات التي ترتبت عن مشكل الصحراء أن المغرب قد اضطر إلى مغادرة منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 رغم أنه كان من بين مؤسسيها الأوائل، وذلك بسبب قبولها عضوية ''الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية''. ولقد كان هذا الحدث بمثابة نكسة دبلوماسية لم يمَّح مجموع أثرها أبدا، وذلك على الرغم من أن العلاقات الثنائية قد سمحت للمغرب بالحصول على دعم قوي صامد من قبل البلدان الصديقة المنتسبة لهذه الهيئة. ومن بين هذه المضاعفات أيضا قضية الحدود مع الجارة الجزائر. وتمثل سنة 1994 أحسن تجسيد لهذا الوضع المزدوج : فبينما أغلقت الحدود مع الجزائر غداة العملية الإرهابية التي وقعت بمدينة مراكش[13]، تمَّ اعتراض السلع الموجهة لأوروبا بالتراب الإسباني عند رفض المغرب تجديد الاتفاقيات حول الترخيص بمزاولة الصيد بمياهه الإقليمية. ونظرا لهذا الوضع، فإن المغرب قد وجد نفسه مضطرا إلى تعويض العجز الجهوي عن طريق مبادرات دبلوماسية أو عسكرية لصالح الغرب والعالم العربي-الإسلامي. وبذلك أمكن لحلفائه في المقابل أن يقدموا له الدعم الضروري للحفاظ على التوازن الإقليمي بمنطقة المغرب الكبير. أما النجاح الذي كللت به هذه السياسة، فلقد انعكس بشكل إيجابي في الداخل، مما جعل الرأي العام المغربي ينظر إلى الملك الحسن الثاني على أنه الضامن لأمن واستقرار البلاد.

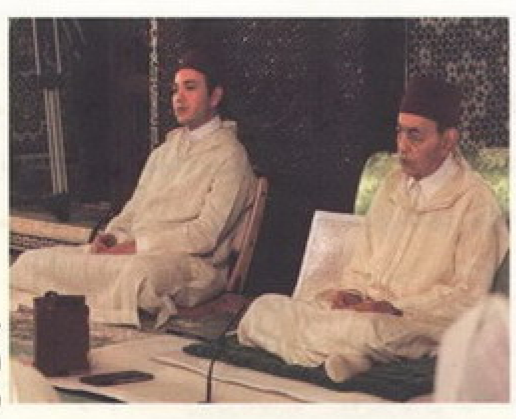
الدين والسياسة والحقوق

الدين والسياسة

اختار المغرب أن يعتنق مذهب المالكية كمذهب خاص منذ الفترة الوسيطية (راجع الفصلين الرابع والخامس). نتج هذا الاختيار عن مؤثرات أندلسية-مغاربية وخصوصيات محلية؛ وبالتالي فإن تأسيس المشروع الوطني على المذهب المذكور اتقاء للتوجه ''السلفي-الجهادي'' الدولي لم يأت من عدم.

لقد ارتأت الأطراف المعنية بالحكم أن تأخذ عنصر الدين بعين الاعتبار مباشرة بعد شروعها في إقامة مؤسسات الدولة غداة الحصول على الاستقلال، وذلك لأن رجال الوطنية كانوا قد أدمجوه

13 يتعلق الأمر بمهاجمة فندقين بمراكش في غشت 1994. وقد كان من بين المتورطين في هذا الهجوم بعض الجزائريين ممن يحملون الجنسية الفرنسية.



147. درس رمضاني برئاسة الملك الحسن الثاني وحضور ولي عهده (1418/1998)

ضمن إستراتيجيتهم بهدف تعبئة الجماهير من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن تأسيس الدولة المركزية يقتضي اعتماد الوحدة الوطنية التي لم يكن لها أن تتأتى وقتئذ إلا عبر القيم الإسلامية.

والواقع أن تصدُّر كل من نظرية الخلافة ومفهوم إمارة المؤمنين بغية اقتراح مقاربة خاصة لتوزيع السلط لم يقع تحت طائلة الاحتكار من قبل الملك وإنما كانت تشاطره بعض فئات الطبقة السياسية رغم منافستها للعاهل في الوقت ذاته. كان حزب الاستقلال يمثل فئة من هذه الفئات، بل كان هو أهمها باعتبار أنه كان يود، بتوجيه من زعيمه علال الفاسي، أن يؤسس تصوره للحكم على النظرية السياسية التقليدية للإسلام من غير إقصاء لجملة من المبادئ الحديثة المتصلة بمؤسسة الدولة. غير أن سيطرة هذا الحزب كانت آخذة في التراجع إذاك بحكم ما أصبح يواجهه من تجاوز عن يمينه وعن يساره. وبالفعل، فإن اليسار المنجذب للتوجه الاشتراكي - كبعض عناصر اليمين المشاركة في الحكومة - قد تبنى تصورا لائيكيا لممارسة الحكم انطلاقا من موقعه كمعارض. وفي سنة 1962، سوف تمثل محاكمة البهائيين[14] بمدينة الناظور فرصة سانحة للمواجهة بين هذين التيارين دفاعا عن تصور كل منهما للعلاقة بين الدين والدولة. كان كل من علال الفاسي وأحمد رضا كديرة من بين أعضاء الحكومة التي كان يرأسها الملك الحسن الثاني. وقد تمت المواجهة بينهما حول هذه القضية عن طريق الصحافة: فبينما كانت جريدة **العلم** تقوم بصفتها لسان حال حزب الاستقلال بحملة ضد "المارقين" باسم وحدة الدين والوطن، تبنَّت جريدة ليفار (*Les Phares*) موقفا مخالفا تماما، وكانت تصدر باللغة الفرنسية على يد أحمد رضا كديرة المذكور. ولقد انتقدت هذه الصحيفة بأسلوب ساخر قرار العدالة القاضي بإنزال العقاب بالبهائيين. ولتنسيب وقع هذا الموقف المتحرِّر الصريح، ينبغي التذكير بأن الوزارتين المعنيتين بإصدار الحكم المنتقد كانتا بين أيدي اثنين من قياديي حزب الاستقلال، ويتعلق الأمر هنا بوزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية، إذ كانت الأولى تحت إشراف محَمد بوستة والثانية تحت إشراف علال الفاسي، وكلاهما من ألدِّ الخصوم السياسيين لأحمد رضا كديرة ضمن الفريق الحكومي.

14 يتعلق الأمر بمغاربة اعتنقوا البهائية، وهي عقيدة تنحدر من الإسلام الشيعي. ويضع البهائيون أنفسهم خارج الإسلام باعتبارهم بهاء الله آخر الأنبياء. وبالنسبة لبعض الباحثين فإن البهائية قد تختلف عن الإسلام اختلاف المسيحية عن اليهودية.

كان للشخصيات المقربة في هذه الفترة من القصر الملكي كأحمد رضا گديرة أطروحة ترمي إلى التمييز بين الدين والسياسة دون أن يُفرّق بينهما بشكل قاطع، وخاصة على مستوى القمة، لأن الملك يعتبر أميرا للمؤمنين ورئيسا للدولة في نفس الوقت. أما فيما يتعلق بمجموع الطبقة السياسية، فالظاهر أنها قد اعتمدت سلوكا وسطا فلم تبد أي عداء للدين وإن لم تخول له الأولوية على الصعيد السياسي. على أن العَلمانية التي طبعت مجموع الحقل السياسي بالمغرب باستثناء المؤسسة الملكية قد أخذت تتلاشى ابتداء من منتصف الستينيات، وذلك بسبب ما أدى إليه الاحتقان السياسي من إعادة تحيين المرجعية الدينية سواء من قبل الحكم أو من قبل القوى المناوئة الجديدة فيما بعد. فبالنسبة للحكم وغيره من الأطراف السياسية الفاعلة، سوف يمثل الإسلام مرتكزا هاما للنظام السياسي منذ ذلك الحين؛ أما بالنسبة لبعض هؤلاء الأطراف، فإن الدين سيصبح مصدرا لتكثيف تعبئة الرفض والمعارضة. ومع أننا أمام تحول ذي بال بالنسبة لتاريخ المغرب المعاصر، إلا أن الدور السياسي للإسلام لن يمثل قطيعة شاملة مع الماضي، إذ أن التجاذب بين الحاكم والمحكوم حول الاستئثار بأصح القراءات التأويلية للمعتقد شيء ثابت لم ينقطع أبدا. والسبب في هذا أن الإسلام مرتبط ارتباطا وثيقا بمجال السياسة.

الملكية والدين وإخضاع السياسة للتراث

لقد تم التعامل مع السُّلَّم الديني من قبل الملكية أواخر الستينيات كإستراتيجية وقائية في وجه الحركات المعارضة المسلحة بسلاح أيديولوجيات الرفض الداعية إلى اللائيكية لقربها من الشيوعية أو من تيار القومية العربية. وبحكم انتمائهما للسُّلَّم الخاص بنظرية الحكم في الإسلام، فإن مفهوم البيعة ومفهوم إمارة المؤمنين قد حُيِّنا من قبل الملك ضمن هذا الإطار ثم فُعِّل هذا التحيين سواء على مستوى الممارسة أو على مستوى الخطاب. أما التيارات الإسلامية[15]، فقد ساهم بروزها في دعم هذا النمط ضمن الفضاء السياسي نظرا لالتقائها مع المحاولة الرامية إلى طبع النظام بطابع التراثية التقليدية.

ونظرا لارتباط هذا المفهوم بالحكم الملكي، فإنه قد قام على التوفيق بين ملكية مستمدة من التشريع الإلهي وبين نمط دستوري معدَّل يُعَدُّ نِتاجا لهيكلة متناقضة مع نفسها إذ تود إعادة إنتاج الموروث الملكي التقليدي. غير أن الظرفية السياسية للبلاد، أواخر القرن العشرين، قد جعلت من البعد الديني للسلطة الملكية رافعا يسمح بالتحكم في الإصلاح الديني، وذلك في وقت كانت تود فيه القوى الإسلامية أن تحطم الحدود بين مجال السلطة ومجال الدين.

15 بدلا من استعمال بعض المفردات "الرائجة" من قبيل "إسلاموي" أو "متأسلم"، واعتباراً لما قد يعتري هذه المفردات من تدخل بعيد عن الحياد الملازم للعمل التاريخي، نفضل استعمال الحروف المائلة للتمييز بين صفة **إسلامي** بمعنى islamiste وبين "إسلامي" بمعنى islamique/musulman.

العلماء في خدمة السياسة

في غمرة الانتشاء بالاستقلال، يبدو أن الدولة الوطنية قد استغنت عن العلماء بعدما تصدعت هيمنتهم تحت تأثير نخبة تخرجت من مدارس الغرب فلم يكن لها أن تشاطرهم تقديسهم للماضي ولا تصورهم لمشاريع المستقبل.

وبينما كانت السلطات العامة تنظر إلى هذا التطور بعين الارتياح، فإن مما ترتب عنه أن ضاعت مصداقية العلماء كحماة للشريعة عبر القرون. وفوق هذا، فإن نفس التطور قد أحدث فراغا أيديولوجيا من شأنه أن يكوِّن خطرا على الحكم. لذا فإن المؤشرات الأولى لإعادة النظر في دور العالم داخل المجتمع قد ظهرت منذ سنة 1979 عندما تم وضع النصوص المحددة لصلاحية العلماء ووضعهم بالنسبة للحكم، وذلك على إثر الضغوط التي خلفها تداخل الثورة الإيرانية وقرارات المؤتمر الإسلامي الصادرة سنة 1969 بالإضافة إلى تطرف مواقف الشبيبة الإسلامية وتورطها في قضية اغتيال عمر بن جلون كما سوف نرى.

والواقع أن تدبير هيئة العلماء يمثل شِقا أساسيا من السياسة الدينية للدولة. صحيح أن مسلسل هذا التدبير قد دُشِّن على عهد الحماية عبر إدماج رجال الدين في سلك الوظيف؛ إلا أن هيكلة المجالس العلمية على المستوى الإقليمي وإحداث المجلس العلمي الأعلى برئاسة الملك بصفته أميرا للمؤمنين تبعا لمقتضيات الظهير المؤرخ بـ 03 جمادى الآخرة 08/1401 أبريل 1981، يكوِّنان محطة هامة ضمن مسلسل التحكم في الحقل الديني. وقد اقتصر عدد المجالس العلمية الإقليمية في بادئ الأمر على أربعة عشر مجلسا ثم ارتفع ليصل سنة 2000 إلى تسعة عشر. وفي نفس الصدد، صدرت قوانين تسمح بمراقبة إقامة المساجد وتدبير شؤونها (ظهير سادس محرم 1405/ثاني أكتوبر 1984) كما اتخذت بعض التدابير المتعلقة بمراقبة خطب الجمعة على الخصوص. وبذلك تكون المنظومة قد تطورت نحو استحداث نوع من "الكهنوت" الوظيفي المؤشر على مأسسة الشأن الديني.

الإسلام بين الشرعنة والاحتجاج

لنُذَكِّر بأن عملية الهيكلة الأيديولوجية قد انطلقت في منتصف الستينيات عبر ظروف تتميز بدقة الرهانات السلطوية المطروحة بين القصر وقوى المعارضة. وقد ازدادت حدة المسلسل بظهور قضية الصحراء حينما أقدم المغرب على طرحها أمام محكمة العدل الدولية قصد إبداء الرأي في غضون سنة 1975 مع تأسيس مرافعته على مرجعية تحيل على القانون العام من خلال الإلحاح على الوشائج التي ربطت القبائل الصحراوية بالسلطان عن طريق البيعة.

من بين رهانات هذه المواجهة رهان الشبيبة. فلقد حاول الحكم منذ مطلع الستينيات أن يقاوم تنطع هذه الشريحة الاجتماعية عبر تدشين أيديولوجية بديلة. فبمناسبة أحد الدروس الرمضانية، قام الملك يوم 12 رمضان 25/1386 دجنبر 1966 ببسط الخطوط العريضة

لإستراتيجيته الدينية. وباعتبار وضعه كعالم يتوجه إلى زمرة من الأنداد، فإنه عمد إلى تخصيص تدخله لتفسير الحديث المأثور حول الإصلاح كمشروعٍ ونصه كالآتي: {من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان}.

وفي 04 نونبر 1972 عند إحياء أمسية دينية بمناسبة ليلة القدر لسنة 1392 هـ، دشن الملك الحسن الثاني عملية التوعية التي تمركزت حول التربية. أما هدفها المعلن، فهو مقاومة الأيديولوجيات الهدامة و« دعاة التخريب، تخريب الأخلاق » في الأوساط المدرسية والجامعية. ولم تمر سنتان على انطلاق نفس هذه العملية وإذا بالملك يعلن عن سنة التجديد الإسلامي فيقرر مراجعة برامج التعليم العالي بمناسبة عيد المولد لسنة 1394/السادس عشر أبريل سنة 1974.

في نفس الفترة، لم يكن لظهور التنظيمات المناوئة أن يدفع بالحكم إلى مراجعة هذه السياسة وإنما العكس هو الصحيح : فعوض التخفيف من وطأة الدين في الحياة السياسية، اندفع النظام وراء المزايدة داخليا، وعلى المستوى الدولي، تحت تأثير التنامي الذي عرفه التوجه الإسلامي. ومما ترتب عن تأسيس شُعب الدراسات الإسلامية بالجامعات المغربية – مع ما يعنيه ذلك من تراجع بالنسبة لتدريس الفلسفة والعلوم الاجتماعية – أن سمح للحركات \الإسلامية بالتموقع داخل الحركة الطلابية التي ظلت تحت هيمنة اليسار حتى الثمانينيات.

ولمواجهة الأيديولوجيات \الإسلامية المعارضة، لجأ الملك الحسن الثاني إلى المناداة بتأصيل الدولة، بمعنى أن الأيديولوجيات المذكورة قد اعتبرت حركات متشددة تؤول تبعا لهذا إلى تجسيد الصيغة الخُمينية للتوجه \الإسلامي المجاهد. وطوال سنوات الثمانين وسنوات التسعين، ظل التمييز بين التشدد والتأصيل حاضرا مستمرا في الخطاب الملكي حول الدين وحول ظاهرة الإسلام السياسي.

ونظرا لتولده عن التعارض الناجم عن كل من التوجه الأصولي لإسلام الدولة ومسلسل التحديث المتفشي في المجتمع المغربي، فإن الإسلام السياسي قد تقمص أشكالا مختلفة على المستويين العقدي والتنظيمي: هنالك منظمتان تحتلان الساحة السياسية \الإسلامية المحلية هما التوحيد والإصلاح وجماعة العدل والإحسان وهنالك حركة سَديمية هي الحركة السلفية.

أما حركة التوحيد والإصلاح، فأسست سنة 1982 تحت اسم الجماعة الإسلامية على يد بعض قدامى المنتسبين إلى الشبيبة الإسلامية التي تعتبر أول حركة \إسلامية أمكنها أن تنشط بالمغرب إلى أن تم حلها على إثر تورط بعض المسؤولين عنها – وخاصة مؤسسها عبد الكريم مطيع – في اغتيال عمر بن جلون، سنة 1975 كما سبقت الإشارة. وابتداء من سنة 1984، ونظرا لموجة الاعتقالات التي طالت الوسط \الإسلامي، قرر هذا التنظيم أن يراجع خط العمل السري

وعوضه بإستراتيجية النضال السياسي. أما المرحلة الثالثة فانطلقت في التسعينيات بتفاعل مع الأحداث التي هزت الجزائر وتميزت في النهاية بتغيير الاسم فأصبحت هذه الحركة تسمى حركة التوحيد والإصلاح منذ سنة 1996، وذلك تبعا للانصهار الذي تم بين حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي. وفي نفس هذه السنة، أعلن عن مرحلة جديدة قادت بعض أعضاء هذه الحركة إلى الالتحاق بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وهو حزب سياسي قديم يتزعمه عبد الكريم الخطيب، أحد الساسة المقربين من السلطة. وبفضل الوافد الإسلامي، أمكن لهذا الحزب أن يحرز على بعض النجاح لأول مرة في انتخابات سنة 1997. عندئذ تم تغيير اسم الحزب السياسي المذكور فأصبح يسمى حزب العدالة والتنمية. وعلى الرغم من هذا التطور، فإن حركة التوحيد والإصلاح ظلت بمنأى عن كل انصهار مع الحزب الجديد واحتفظت رسميا بنوع من الاستقلال مبررة ذلك بما لها من دور ديني تربوي خاص.

وأما جماعة العدل والإحسان فهي جمعية إسلامية غير معترف بها رسميا إلا أنها تعتبر أهم الحركات الإسلامية سواء من حيث عدد الأتباع أو نوعية الأدبيات العقدية باعتبار أنها تمزج بين مستوى الكرامات ومستوى التوجه الديني المناضل. ولفهم هذا المشهد المتفرد، ينبغي الإحالة على شخصية مؤسس الجمعية ورمزها عبد السلام ياسين. ذلك أن الأمر يتعلق برجل يعتبر المنظر الوحيد لحركته التي تتصدر في نهاية القرن العشرين مجموع الفضاء الإسلامي المعارض وتنحو نحو توسيع مجالين تنظيميين اثنين، أولهما ذو طابع روحي يرتكز على التربية وتأطير الأتباع بينما ينطبع الثاني بطابع السياسة بمروره عبر ما يسمى بالدائرة السياسية.

وأما تيار السلفية الجهادية، فمرجعيته تدنو من المذهب الحنبلي، إذ هو يركز على التعامل الحرفي مع النص القرآني. وانتشار هذه الحساسية السلفية راجع لشبكة من المعاهد القرآنية التي ستكتسب بعدا آخر بميلها الغالب إلى التدين "الاقتدائي" واهتمامها الخاص بالتربية، بحيث أصبحت تمثل مرجعية لنزوع راديكالي ينتسب إلى المذهب الوهابي. على أن الأمر يتعلق بحركة سديمية أكثر مما هي حركة مهيكَلَة اتخذت لها محليا عدة أسماء من بينها التكفير والهجرة وجماعة الصراط المستقيم.

ومع أن الحكم لم يكترث لهذا التوجه الراديكالي الواقع على الهامش ظنا منه أنه توجه لاسياسي، إلا أنه سيغير موقفه بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001، وخاصة بعد الاعتداءات الإرهابية التي جرت يوم سادس عشر ماي سنة 2003 بمدينة الدار البيضاء.

وهكذا يكون العنصر الديني قد تموقع في قلب الرهانات السوسيو-سياسية. أما بروزه في الحقل السياسي على الأخص، فهو يزيد من تعميق التعارض القائم بين التدين التقليدي والحداثة بالنسبة لمجتمع سبق له أن عرف تقلبات ناتجة عن اقتحام شيء من العلمانية لحياته اليومية.

الحقوق

تندرج تجربة التناوب كما تندرج عملية الانتقال من عهد إلى عهد ضمن جو برزت فيه ثقافة الحقوق وتجذرت دعائمها.

حقوق الإنسان

طوال الفترة المعروفة عموما بـ"سنوات الرصاص"، كثيرا ما لجأ النظام إلى أسلوب التحكم المطلق بكل ما يقتضيه من الاختفاء القسري للأشخاص والسماح للمعاقل السرية بالوجود في الوقت ذاته. وغالبا ما أفصحت المحاكمات عن تأويل مجحف للمعايير القانونية مع كشفها عن تبعية العدالة بشكل سافر. لذا فإن بصمات هذه الفترة تظل ماثلة في الأرشيف غير المنظم حتى الآن لبعض الإدارات، ومن خلال مرافعات المحامين وإفادات الأطراف المعنية وكذا عبر المراسلات المتبادلة بين المعتقلين السياسيين وبين المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. هذه الخصوصية في حد ذاتها ليست غريبة عن الدوافع التي أدت إلى تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004 ولا عن الإمكانيات المتاحة التي سمحت بالعودة إلى هذه الفترة وإلقاء الضوء على الظروف التي أدت إلى الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان. والواقع أن العمل الذي أنجزته هذه الهيئة قد جاء نتيجة لمسلسل طويل من المطالب المقدمة من قبل كل من الهيآت السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ولقد تجسد الانفتاح السياسي بالمغرب ليعطي معنى لما اصطلح على تسميته بالمسلسل الديمقراطي من خلال تحرير الدفعات الأولى من المعتقلين السياسيين ابتداء من سنة 1989، وكذا عبر العفو الملكي الصادر سنة 1994. وجاء التناوب التوافقي مع حكومة مكونة من عدة أحزاب سنة 1998 وتلاه اعتلاء العرش من قبل الملك محمد السادس فأعطى كل هذا دفعة جديدة للمسلسل المذكور.

وفي هذه الحقبة المحددة بسنوات التسعين، صادق المغرب على عدة اتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة منها اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاهدات المتعلقة بالقضاء على كل أشكال الميز ضد المرأة، إلى جانب الاتفاقيات المتصلة بحقوق الطفل.

ويندرج تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في شهر ماي سنة 1990 ضمن نفس هذا الإطار. وعلاوة على هذا، تم تعيين وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بحقوق الإنسان، وذلك بتاريخ 11 نونبر 1993. وباقتراح من المجلس الاستشاري، تم إلغاء ظهير سنة 1935 القاضي بقمع كل من المظاهرات المناهضة للنظام العام والمحاولات الرامية إلى المس باحترام السلطة، وذلك يوم رابع يوليوز 1994، بعدما تم شجبه لمدة طويلة. وفي منتصف نفس الشهر، واعتماداً على قائمة تقدم بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تقرر إطلاق سراح ثلاثمائة واثنين وخمسين معتقلا سياسيا. وبموازاة مع ذلك، تم الإعلان

عن حق المغتربين السياسيين في العودة إلى أرض الوطن. ومن أكثر مبادرات العودة تعبيرا ومغزى، هنالك عودة الفقيه البصري سنة 1995 وعودة أبراهام السرفاتي التي أذن بها الملك محمد السادس مباشرة بعد تنصيبه سنة 1999.

وبتفاعل مع الظرفية الدولية، سمح هذا الوضع الجديد بسرعة ازدهار حركة حقوق الإنسان بالمغرب أواخر عهد الملك الحسن الثاني. وإن تفعيل مبدأ هذه الحقوق والالتزام بالدفاع عنها على المستوى العالمي ليُعدان من العوامل التي ساعدت على تقدمها بالمغرب. وانطلاقا من الثمانينيات، أصبح احترام هذا المبدأ عنصرا هاما في ربط العلاقات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب. وابتداء من التسعينيات، أخذت حقوق الإنسان تضطلع بدور مرموق في العلاقات الدولية، خاصة منها تلك العلاقات المتصلة بالتعاون من أجل التنمية. فجميع المؤتمرات العالمية التي نظمت بإشراف من هيئة الأمم المتحدة ابتداء من مؤتمر رِيُّو (Rio) سنة 1992 إلى مؤتمر روما سنة 1996 قد أكدت على الربط المباشر بين الأهداف الثلاثة التي تعمل من أجلها هيئة الأمم المتحدة، ألا وهي السلم والتنمية وحقوق الإنسان.

بالنسبة للمجال الأخير، لم تفتأ منظمات حقوق الإنسان أن أصبحت هي المُحاور المعتمد بالنسبة للسلطات العمومية. وهكذا فإن تدخلات كل من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان المؤسسة سنة 1979 والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان المحدثة سنة 1988، بالإضافة إلى المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف المؤسَّس سنة 1999، قد أمست حاسمة بالنسبة لحقوق الإنسان بالمغرب.

حقوق المرأة وإصلاح المدونة

خلال سنوات التسعين، تجلى التزام الدولة المغربية بتحسين أوضاع المرأة عبر عدة مبادرات من بينها المصادقة على الاتفاقيات الدولية في الموضوع. وبانخراط المغرب في مختلف هذه الاتفاقيات، يكون قد التزم رسميا بتطوير إستراتيجية وطنية ترمي إلى التقليص تدريجيا من الفوارق بين الجنسين مع دعم الطاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية للمرأة. ولقد تُرجم هذا الالتزام بوضوح من خلال دمج الإحالة على حقوق الإنسان، ''كما هي متعارف عليها عالميا''، ضمن نص دستور سنة 1992، وكذا من خلال التعديلات التي أدخلت سنة 1993 على بعض المقتضيات المتعلقة بالمدونة (قانون الأحوال الشخصية)، بالإضافة إلى المصادقة في الوقت ذاته على الاتفاقية الملزمة بالقضاء على كل أشكال الميز ضد المرأة.

وفي سنة 1999، أثار مخطط إدماج المرأة في مسلسل التنمية كما تقدمت به حكومة عبد الرحمان يوسفي جملة من الردود المعارضة لا من قِبل الإسلاميين فحسب، ولكن من قِبل الأوساط المحافظة هي الأخرى ومعها الوزير المكلف بالشؤون الإسلامية يومئذ. ولقد كشفت

هذه الوضعية عن مدى ثِقْل التقاليد المتعلقة بمسألة لها من الدقة ما لقضية المرأة سواء على المستوى الديني أو على الصعيد السياسي.

أما مشروع المخطط المذكور، فيشمل عدة أبواب تتعلق بالتمدرس والصحة وإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية ووضعها على مستوى التشريع. والواقع أن هذا الجانب الأخير قد شكل مثار جدل حاد؛ فحول نفس هذا الجانب، دارت مواجهة أشبه ما تكون بتصدع اجتماعي فعلي أدى إلى الكشف عن تعارض واضح بين مشروعين اجتماعيين اثنين، أحدهما إصلاحي يطالب بتغيير وضع المرأة داخل المنظومة التشريعية المغربية، والآخر محافظ يتشبث بالأنموذج الأبوي للأسرة.

وتكونت اللجنة الاستشارية لإصلاح المدونة على يد الملك فيما بعد، وذلك بتاريخ 27 أبريل 2001، فاستطاعت أن تضع حدا للتوتر السياسي الذي واكب تفعيل هذا الإصلاح، وذلك بعد أن كان هذا التوتر قد بلغ مداه في مظاهرتي 12 مارس سنة 2000 حيث تعبأ أنصار المشروع بالرباط كما تعبأ خصومه بالدار البيضاء. وبإحداث هذه اللجنة صارت صلاحية الحسم في الموضوع من اختصاصها دون غيرها.

وبتاريخ 16 و 22 يناير 2004، تم تبني القانون الجديد المنظم للأسرة بالإجماع من قبل أعضاء الغرفتين بالبرلمان، حيث أصبح الوضع غير الوضع، شتان بينه وبين موقف المعارضة الشرسة لخصوم المشروع. والسبب في هذا أن الاغتيالات الإرهابية التي جرت يوم 16 ماي 2003 قد دفعت إلى التلويح بهؤلاء الخصوم كمصدر للانزلاق وعقبة في وجه التحديث. وهكذا عم الترحيب بالإصلاح سواء بالمغرب أو خارج المغرب واحتُفي به كثورة فعلية من إنجاز الملك الشاب.

على أن أهم التغييرات التي جاءت بها المدونة تؤول كلها إلى مبدإ المساواة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة. لقد غدت هذه الأسرة منذئذ مِنْ مسؤولية الزوجين معا. ومن بين المنجزات الأخرى، ينبغي التشديد على كبح الزواج المبكر، أي قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، وإلغاء الولاية بالنسبة لمن بلغ سن الرشد من النساء. أما تعدد الزوجات، فإنه قد قُنِّنَ بشكل صارم كما خوِّل البتُّ في أحقيته لنظر القاضي، كما هو الشأن بالنسبة للطلاق عندما تمَّ تقنينه فأصبح حقا مشاعا بين الزوجين. وفي الأخير، تم الإقرار بحق الاعتراف بالأبوة لفائدة من أُنجِب خارج مؤسَّسَة الزواج مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة البيولوجية في حالة الاعتراض.

الحقوق الثقافية

يتعلق الأمر بمجال آخر من المجالات التي تقوم فيها الحركة الجمعوية المغربية بنشاط كبير. فالاعتراف باللغة الأمازيغية لغة ثانية للوطن على مستوى المدارس يعد أبرز نتائج هذا

النشاط في مطلع القرن الحادي والعشرين. لقد سبق للملك الحسن الثاني أن وعد في غضون سنة 1994 بتفعيل قضية تعليم اللغة الأمازيغية، إلا أنه كان لا بد من الانتظار تسع سنوات ليتحقق الوعد. أثناء هذه الفترة، قامت الجمعيات الأمازيغية بنشاط كبير أسهم بحظ وافر في تحسيس الطبقة السياسية بالموضوع. لقد أخذت هذه الجمعيات تُسمِع صوتها منذ بداية التسعينيات. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، لعب هذا النشاط دوره في الدفع إلى الأمام بمختلف جوانب الثقافة الأمازيغية كجانب اللغة وجوانب الأغنية والمسرح والسينما والفنون وغيرها، كما أسهمت في تحديد موقع المجتمع تجاه أحد المكونات الجوهرية للثقافة المغربية وهوية المغاربة كمعطيين يشملان عدة عناصر.

لقد أعربت الإرادة السياسية للدولة فيما يخص هذا المجال عن حضورها عندما تم إصدار ظهير بتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001. يتعلق الأمر هنا ببنية للبحث والارتقاء بالثقافة الأمازيغية. ومن بين المبادرات التي اتخذتها هذه البنية تلك التي تتعلق بقضية الأبجدية. ولقد أفضت الأبحاث المنجزة في الموضوع إلى خيارات ثلاثة تتمثل في الحرف العربي والحرف اللاتيني وحرف تِفِنَاغْ[16]، إلا أن أغلبية الأصوات المعبر عنها ضمن المجلس الإداري للمعهد المذكور قد اختارت أن تحتفظ بالخيار الأخير فكانت المصادقة الملكية على أن يصبح حرف تِفِنَاغْ حرفا رسميا بالنسبة للغة الأمازيغية. وبالتالي فسوف يكون على مجموع الأطفال المغاربة أن يتعلموا استقبالا هذه اللغة التي شُرِع في تلقينها جزئيا، بصفة مؤقتة، ابتداء من الموسم الدراسي 2003-2004.

التطور الاقتصادي والاجتماعي

إذا كانت معالجة التاريخ السياسي للمغرب المستقل قد تمت في ضوء الصراع حول الحكم بالدرجة الأولى، فإن معالجة التاريخ الاقتصادي سوف تتم من خلال التركيز على الديناميات ذات الصلة وعبر الآثار المترتبة عن البُنَى والانعطافات ونقط الانفصام والأزمات، وذلك باقتراح تحقيب ينطلق من تجانس القضايا أو من الأنظمة الماكرو-اقتصادية بما فيها المؤسسات والسياسات الاقتصادية ومخططات التنمية والإستراتيجيات القطاعية والعلائق القائمة بين القطاعين العام والخاص مع مراعاة الأنظمة الميكرو-اقتصادية وما تحيل عليه من طبيعة المقاولات المعنية وتصرفها ودور الفاعلين وتنظيماتهم كهيئة مثلا. أما تطور أنماط الاندماج الاقتصادي ضمن المنظومة الدولية، فسوف يعالج بطريقة عَرْضية عبر سائر المعطيات المذكورة. وسيتمحور التحقيب المعتمد حول أطوار حُدِّدت أساسا بالإحالة على تجربة الاستقلال الاقتصادي فيما بين عامي 1956 و1960 ثم على الخيار الليبرالي لسنوات الستين (انظر الملحق رقم II)

16 تتألف أبجدية تِفِناغ من اثنين وثلاثين حرفا وتضم الصوائت والصوامت في نفس الوقت. وعلى غرار عدة أنظمة كتابية أخرى، فإن معظم حروفها تستوحي أشكالا هندسية مختلفة.

وبعدها سياسة المغربة التي تقررت عام 1973 ثم محاولة التقويم الهيكلي لسنوات 1983-1993 وأخيرا مرحلة الإصلاحات وما تلاها من التأهيل الاقتصادي لسنوات التسعين.



148. محمد الخامس أثناء افتتاح بنك المغرب (1959)

وبالنسبة للتاريخ الاجتماعي، فإن المعالجة سوف تقوم على رصد التغيرات الكبرى التي عرفها المجتمع المغربي، سواء من حيث المورفولوجية العامة أو على مستوى العلاقة بالمجال في النصف الثاني من القرن العشرين؛ وذلك مع انتقاء بعض المداخل التي تساعد على تفحص التطور الاجتماعي عبر التحولات الديموغرافية والهجرة القروية والتعمير والهجرة إلى الخارج. وعلاوة على هذا، فإن نفس التطور سوف يعالج من خلال إعادة تركيب الفئات الاجتماعية والقضايا المتصلة بالصحة والتعليم.

التطور الاقتصادي

اتسم التطور الاقتصادي للمغرب المستقل على امتداد الخمسين سنة الماضية بنوعين من الأحداث؛ فهناك من جهة، سياسات اقتصادية وإستراتيجيات تنموية، لئن تباينت من حيث الزمن، فهي تندرج من حيث الجوهر في سياق الاستمرارية؛ وهناك من جهة أخرى، مسارات للاقتصاد الوطني تتواؤم مع حركية النظام الاقتصادي الدولي.

وستشهد سنوات الستينيات تراجعا بالقياس إلى التوجه الإنمائي والتصنيعي لحكومة عبد الله إبراهيم (1958-1960). غير أن الإستراتيجيات التي تم تبنّيها، ونذكر منها على الخصوص الإحلال محل الواردات – وهي سياسة قائمة على الاستعاضة عن المواد المستوردة بأخرى محلية – وتشجيع الصادرات، إضافة إلى التنمية الفلاحية، ظلت في تناغم مع الأنموذج الاقتصادي الكينيزي السائد على الصعيد الدولي وقوامه التخطيط الموجه وتدخّل الدولة ودور الاستثمارات الخارجية والنهوض بالقطاع الخاص وتحقيق التوازن بين السوق الداخلية والخارجية وما إلى ذلك. وفي تفاعل مع المد الليبرالي الذي شهدته البلدان المتقدمة، وعلى وجه الخصوص أزمة النموذج الفوردي والصدمات النفطية، اضطر المغرب خلال الثمانينيات لنهج سياسة مبنية على التقشف والحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية (برنامج التقويم الهيكلي: 1983-1993) في قطيعة مع السياسة الإرادوية الاقتصادية للسبعينيات (المخطط الخماسي 1973-1977) ومع قانون المغربة الذي يضع قيودا على المقاولات ذات الرأسمال الأجنبي.

وقد استلزمت الاختلالات الاجتماعية التي تولدت عن برنامج التقويم الهيكلي –ومنها تفشي البطالة والفقر والهشاشة والعجز الاجتماعي وانتشار القطاع غير المنظم– اتخاذ تدابير جديدة ابتداء من التسعينيات. ففضلا عن سياسة تأهيل المقاولة الخاصة الوطنية، تم طرح سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية تستهدف، من جهة، تحسين بيئة الاستثمار والمناخ العام للأعمال وذلك بإصدار القانون البنكي ومدونة الاستثمار وقانون الشركات ومدونة المقاولات الصغرى والمتوسطة وإحداث المراكز الجهوية للاستثمار واعتماد الحكامة الجيدة؛ ومن جهة أخرى، سد الخصاص الحاصل على مستوى التنمية البشرية من خلال محو الأمية وإجبارية التعليم الأساسي والتغطية الصحية والسكن. وقد جاء هذا المسار متناسبا مع طبيعة الرهانات والإكراهات المرتبطة بالعولمة ومنها اتفاقات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي بوجه خاص؛ وقد استفاد هذا التوجه الجديد، المتمحور حول البعد الاجتماعي، من انطلاق مسلسل الانتقال الديمقراطي ابتداء من أواسط التسعينيات، مما أفضى إلى تجربة التناوب التوافقي.

الاستقلال الاقتصادي: النزعة التدخلية للدولة وحركة التصنيع

غداة حصوله على الاستقلال، وجد المغرب نفسه في مواجهة ضرورة ملحّة تتمثل في إعادة بناء البلاد والنهوض بالاقتصاد الوطني. ومن هذا المنظور، ارتأت السلطات العمومية تبني اقتصاد قائم على التخطيط المركزي وتدخل الدولة. وهكذا، كانت البداية بانطلاق مخطط من سنتين (1958-1959) هو بمثابة برنامج عام "مرحلي للتكثيف والاستيعاب" يتجلى في ثلاثة توجهات رئيسية:

– توسيع نطاق تدخل الجهاز العمومي في النشاط الفلاحي، ولا سيما بواسطة عملية الحرث الجماعي وما تعلق بمياه الري (تجهيز مناطق الري)؛

– تدخل الدولة في التجهيز الصناعي من خلال مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية؛

– تكوين الأطر على نطاق واسع.

أما المخطط الموالي، وهو مخطط خماسي (1960-1964)، فقد كان ذا بعد بنيوي وإستراتيجي، يرمي إلى توطيد دعائم الاستقلال السياسي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاعتماد على الموارد الداخلية. وهكذا، فقد تبنت الدولة سلسلة من الإصلاحات البنيوية تهم ما يلي:

– التمدرس على نطاق واسع والتكوين المهني؛

– إصلاح الهياكل الزراعية وأنظمة استغلال الأراضي الفلاحية وذلك بإعادة تنظيم القرض الفلاحي ووضع برامج التحديث والإرشاد الفلاحي في الوسط القروي و إنشاء مكتب وطني للري ومواصلة عملية الحرث الجماعي؛

– إرساء قواعد للصناعات الأساسية متها صناعة الصلب والحديد والصناعة المعدنية والصناعات الأساسية الكيميائية؛

– إدخال إصلاحات على مستوى الهياكل الإدارية للدولة.



149. مصنع لمعالجة الفوسفاط

150. معمل صوماكا (الدار البيضاء)

كما أقدمت الدولة على تدعيم القطاع العام الذي تم إرساء أسسه في ظل الحماية – ومن ذلك المكتب الشريف للفوسفاط ومكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية – بإنشاء بنك المغرب (البنك المركزي) والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للكهرباء والخطوط الملكية المغربية والشركة المغربية للملاحة والمكتب الوطني للري ومكتب الأبحاث والمساهمات الصناعية والشركة المغربية لصناعة السيارات ومكتب التسويق والتصدير والشركة المجهولة الاسم المغربية لصناعة التكرير والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي.

ومع انطلاقتها، ستعرف إستراتيجية التنمية التي نادى بها المخطط الخماسي 1960-1964 – وهي إستراتيجية تأسست على النزعة الإرادوية للدولة وتدخّل القطاع العام كفاعل اقتصادي – تراجعا واضحا في أعقاب إعفاء حكومة عبد الله إبراهيم، وذلك ضمن منظور أكثر ليبرالية يتخذ من الفلاحة والقطاع الخاص محورا مركزيا له في السياسة الاقتصادية للبلاد.

الخيار الليبرالي: إعادة توجيه الارتكاز نحو الفلاحة والقطاع الخاص

▪ سياسة السدود والتنمية الصناعية

وعلى العكس من الاختيارات التصنيعية السائدة آنذاك في معظم البلدان النامية، جاء المنعطف الليبرالي للستينيات بتحسين موقع الفلاحة ضمن سلّم الأولويات الاقتصادية في المغرب، مع تحديد هدفين أساسيين : تحديث القطاع التقليدي والحد من تأثير التقلبات المناخية. وبفضل الدفعة التي أعطاها الملك الحسن الثاني لسياسة السدود (انظر الملحق رقم III)، أمكن لقطاع الري أن ينتعش وتزداد مردوديته كما انتعشت مكننة الإنتاج وتكثيفه وتشجيع الزراعات المعيشية الموجهة لتلبية الطلب الداخلي، وبالتالي أمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي بفضل

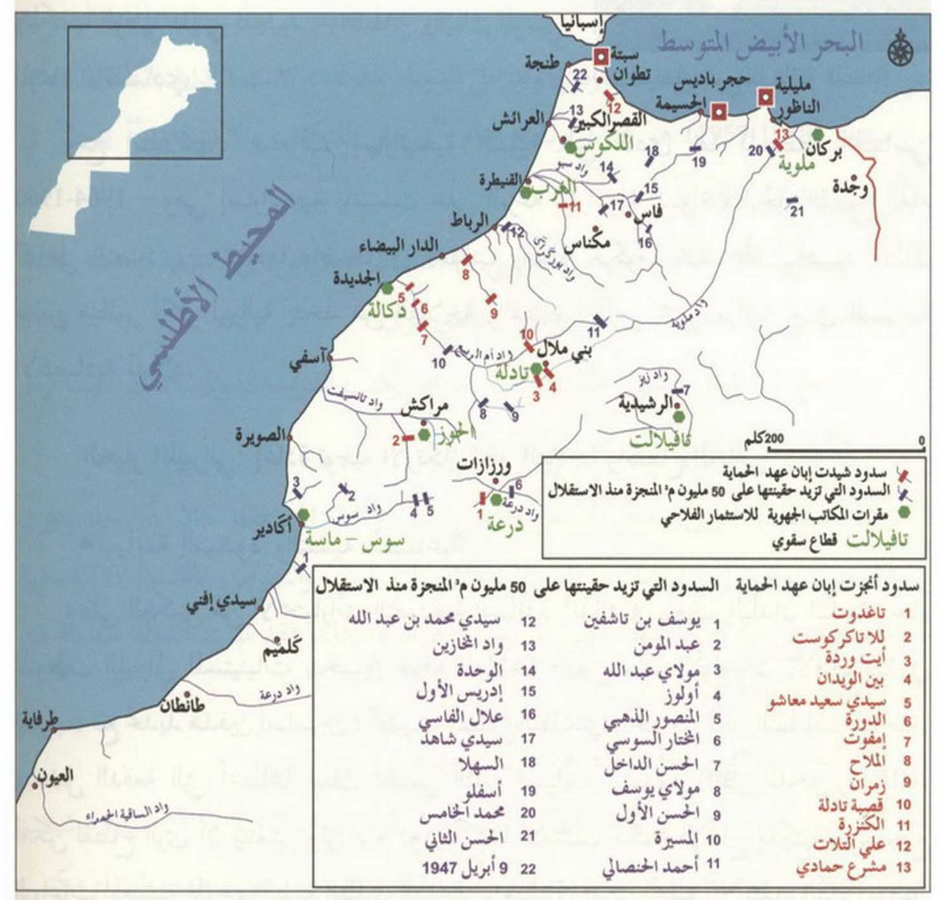


151. سد على وادي ورغة

المزروعات السكّرية والزيتية والخضراوات والقمح الطري والقطن والحليب وغيرها، ولا سيما الزراعات الموجهة للتصدير من حوامض وبواكير، مستفيدا من المزايا النسبية التي يتمتع بها المغرب كالمناخ الملائم وانخفاض أجور اليد العاملة والقرب من الأسواق الأوروبية.

وبموازاة مع هذا وابتداء من 1964، أقدمت الدولة في إطار المخطط الثلاثي 1965-1967، على إعادة توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الصناعية وتنظيم سوق الشغل وتحديد طرائق جديدة لتدخّلها، مما انعكس في تعليق نشاط مكتب الأبحاث والمساهمات الصناعية مثلا. وجاءت هذه الخطوة في إطار سياسة الإحلال محل الواردات التي تقوم على إعطاء الأولوية للصناعات الغذائية والصناعات التحويلية الخفيفة الموجهة نحو تلبية حاجيات السوق الداخلية.

خريطة 35 – سياسة تعبئة المياه منذ الاستقلال (السدود الكبرى والقطاعات السقوية)



عن سدود المغرب الكبرى (بالفرنسية)، منشورات كتابة الدولة المكلفة بالماء، الرباط، 2005.

وباستثناء بعض المشاريع المبنية على معيار "التكاليف والمنافع"، ولا سيما كلفة الاستثمار بالعملة الصعبة، ظلت السياسة الصناعية مرتبطة بنفس آليات الضبط والمراقبة المرتكزة على مبدإ الحمائية والتحفيز والاستثمار العمومي.

■ تطور القطاع الخاص

خلال عقد الستينيات، تدخلت الدولة إما بشكل منفرد، كما كان الحال في قطاع السكر مثلا، أو بشراكة مع الرأسمال الأجنبي كما هو الشأن بالنسبة لقطاع تركيب السيارات. وهكذا أعطيت الانطلاقة سنة 1963 لمخطط الصناعة السكّرية. وفي هذا الإطار، أُحدث المعمل الوطني لبهت (1963) ومعمل السكر لتادلة (1966) والمعمل الوطني للسكر للغرب (1968) ومعمل السكر لبني ملال (1969) ومعمل السكر لدكالة (1970). أما أهم الإنجازات على صعيد القطاع الخاص، فهي تلك التي تم تحقيقها في ميدان الصناعات الكيماوية بإنشاء المركب الكيماوي (Maroc Chimie, 1965) وتوسعة مصنعيْ الإسمنت بتطوان ومكناس (1962) ومعمل سيليلوز المغرب (Cellulose du Maroc, 1970). كما ساهمت الدولة في إنشاء وحدات لتركيب العربات الثقيلة (بيرليي المغرب Berliet- Maroc, 1958) والخفيفة (الشركة المغربية لصناعة السيارات SOMACA، 1959).

واتخذ مجهود الدولة في مجال تنمية القطاع الخاص الوطني شكل جملة من التدابير الجبائية تستهدف خفض تكاليف الاستثمارات الصناعية (تعاملات عقارية وتجارية) وتحسين مردودية القطاع (منح تحفيزية للتجهيز) وخفض أسعار الفائدة وتغطية مخاطر الصرف وضمان تحويل الأرباح. وتنضاف إلى هذه التدابير تدابير أخرى في ميدان الحماية الجمركية هدفها الحد من آثار الواردات على الإنتاج الوطني. كما تم إعمال أشكال أخرى من الرقابة المباشرة على تدفق السلع، إما في شكل فرض حظر تام على الواردات أو تقييدها عن طريق نظام الحصص.

وعلى صعيد آخر، فعلاوة على الصناعة، استفادت قطاعات أخرى مثل الفلاحة والأنشطة العقارية والسياحة والفندقة من الشروط التفضيلية للإقراض. وفي نفس السياق، تم منح العديد من الامتيازات للقطاع الخاص من قبل المؤسسات العمومية للاستثمار وهي الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي. وموازاة مع ذلك، عمدت الدولة إلى انتهاج سياسة للأجور تخدم مصلحة المقاولة، منها تجميد الحد الأدنى للأجور والحد من مجال تطبيق أنظمة الضمان الاجتماعي.

وقد أنشأت الدولة لهذا الغرض جهازا رئيسيا لتدخلها في ميدان الاستثمارات الصناعية هو مكتب الأبحاث والمساهمات الصناعية الذي أصبح سنة 1973 يحمل اسم مكتب التنمية الصناعية؛ وأنيطت بهذا المكتب مهمة تشجيع استثمار الخواص عن طريق

تفويت مقاولات جاهزة، منها شركة الصناعات الميكانيكية والكهربائية لفاس والشركة الوطنية للبتروكيماويات وشركة صناعة الملابس وشركة مشتقات السكر وإسمنت المغرب الشرقي وصناعة القطن بواد زم.

وهكذا، سوف تمثل مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينيات أقل من 30% من القيمة المضافة للأنشطة التجارية، وحوالي 20% من تكوين رأس المال الثابت الخام، و27% من كتلة الأجور؛ كما سيظل ثقل القطاع العام مسيطرا في قطاعات الطاقة والماء الشروب والمناجم والنقل ومؤسسات الائتمان.

وحيث لم يُحسن القطاع الخاص استغلال نظام الحمائية والتحفيز الذي وضعته الدولة على امتداد الستينيات، سوف يعرف مساره نقطة تحوّل غير مسبوقة بمناسبة صدور قانون المغربة.

■ المغربة

همّ قانون المغربة (ظهير 2 مارس 1973) مزاولة عدد كبير من الأنشطة تشمل قطاعات التجارة والاستيراد والتوكيلات التجارية للبيع بالتقسيط والبناء والأشغال العمومية والنقل والسيارات والإيجار التمويلي على سبيل التمليك والوكالات الإشهارية وشركات الائتمان والاستيداع والتخزين وتدبير الممتلكات والصناعات الغذائية وصناعات الأسمدة والبنوك والتأمين.

كان الهدف الإستراتيجي المتوخى من عملية المغربة هو النهوض بطبقة من المقاولين المحليين ووضع الأسس لرأسمالية وطنية، وذلك من خلال تحويل ملكية المقاولات لفائدة المغاربة. وكان من نتائج هذه العملية تدعيم المجموعات الكبرى الخاصة والمقاولات العائلية. وهكذا، فقد ساهمت عملية المغربة في تعزيز تركّز رؤوس الأموال، لا سيما في الأنشطة التجارية والعقارية. فأصبح بإمكان المقاولات الخاصة في مجال البناء والأشغال العمومية الاستفادة من حصة من الصفقات العمومية التي تهم أساسات الأشغال الخاصة والقناطر وتشييد البنايات التعليمية ومنشآت للاستعمال الصناعي والتجاري؛ أما بالنسبة للأشغال الكبرى (سدود، موانئ ...)، التي تمثل ما بين 20 و30% من مجموع الصفقات، فيجوز لتلك المقاولات التشارك فيها مع المقاولات الدولية.

إن احتلال المقاولات الخاصة الوطنية لمواقع مهيمنة ضمن الصناعات التحويلية، التي تشكل حوالي ثلاثة أرباع رأس المال الاجتماعي، تستمد جذورها من السياسة الحمائية المرتبطة بإستراتيجية الإحلال محل الواردات التي انتهجها المغرب خلال عقد الستينيات. وهكذا، وبالتدريج، سوف يعرف التركّز الاقتصادي والمالي توسعا خلال الثمانينيات ليشمل القطاعات الغذائية والنسيج والجلد والأحذية. وتحتل المقاولات العائلية في هذا الإطار مكان الصدارة في قطاع المواد الاستهلاكية، بنسبة تركّز صناعي فاق 33%.

من جهة أخرى، مكّنت سياسة المغربة رأس المال الخاص الوطني من تحسين موقعه في السوق المالية، لتصل نسبة مساهمته سنة 1975 إلى ما يفوق 27% من التمويل البنكي الإجمالي، و66% من رأس المال الاجتماعي لشركات التأمين. وبصورة إجمالية، يمثل النسيج الإنتاجي الخاص، المتشكّل من المقاولات ذات الحجم ما بين المتواضع والمتوسط، ما نسبته 13% من إجمالي رقم المعاملات و15% من القيمة المضافة، كما يشغّل 22% من أعداد العاملين.

▪ اختلالات داخلية وإكراهات خارجية

اتسمت الظرفية الماكرواقتصادية لعقد السبعينيات بسياسة اقتصادية إرادوية وتدخّلية للدولة تم انتهاجها في وضع دولي موسوم بعدم الاستقرار. وسوف يعرف الإنفاق العام، وبصفة خاصة نفقات الاستثمار، تزايدا غير مسبوق، مما سيفضي إلى اختلالات مالية زادت من تفاقمها سلسلة من العوامل الداخلية والخارجية. فعلى الصعيد الداخلي، سيعرف دعم المواد الغذائية الأساسية كالزيت والسكر والزبدة تزايدا ابتداء من سنة 1975. ومن جهة أخرى، كان في ارتفاع أسعار الفوسفاط إلى ثلاثة أمثالها بين 1973 و1974 ما حذا بالسلطات العمومية إلى تضمين مخطط 1973-1977 أهدافا تتسم بطموح زائد في مجال الاستثمار ومن ذلك تشييد السدود وشق الطرق وإقامة البنايات التعليمية، وفي مجال التوظيف إذ تم إحداث 416 51 وظيفا سنة 1976، مقابل 758 7 سنة 1973، بالإضافة إلى الرفع من قيمة الرواتب والأجور بأكثر من 26%. ومع التقلّبات الظرفية للمناخ الاقتصادي سنة 1976، ومنها انهيار أسعار الفوسفاط ابتداء من 1975، بدأت سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد تثقل كاهل الميزانية.

وموازاة مع ذلك، بدأت آثار الإكراهات الخارجية تظهر على السياسات الاقتصادية، مما ضيّق هامش المبادرة المتاح أمام السلطات. وهكذا، سيتم تمويل برامج النفقات العمومية، سواء منها في مجال الاستثمار أو في مجال التسيير، عن طريق الاستدانة الخارجية. ونتيجة لذلك، كان على الميزانيات المتعاقبة أن تتحمل عبء ارتفاع نسب الفائدة، وكذا ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية المدعّمة كالزيت والسكر والدقيق، بالإضافة إلى آثار الجفاف.

وابتداء من سنة 1978، تم سنّ سياسة للاستقرار الاقتصادي والتقشف، مما مكّن من تقليص ملحوظ لنفقات الاستثمار بنسبة 40%، وتقليص معدل نمو النفقات الجارية إلى 13%، مقابل 16% المسجلة سابقا. غير أن تطبيق مخطط الاستقرار الاقتصادي سوف يتوقف بعد سنة من انطلاقه، وعلى الخصوص بسبب تداعيات الصدمة النفطية وآثار الجفاف واندلاع اضطرابات اجتماعية في الدار البيضاء سنة 1981.

برنامج التقويم الهيكلي

في سنة 1983، سيقوم المغرب، بتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بتطبيق برنامج للتقويم الهيكلي يستهدف تأمين التحكم في الإنفاق العام وتحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف وإعادة هيكلة القطاع العام وتحرير الأسعار وتحديث القطاع المالي.

■ تحكم في الأساسيات

كان لبرنامج التقويم الهيكلي عدة مكاسب، لعل أبرزها ما تحقق على صعيد التوازنات الخارجية. فقد انتقل رصيد الحساب الجاري من عجز نسبته 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1982 إلى فائض نسبته 0.9% سنة 1987. ويُعزى هذا التحسن البيّن، من جهة إلى التقليص من حجم الواردات، ومن جهة أخرى إلى الارتفاع الملحوظ في صافي التحويلات الجارية للمغاربة القاطنين بالخارج، حيث انتقلت هذه التحويلات من 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1984 إلى 9.2% سنة 1987. وقد استفادت هذه التحويلات من التخفيضات التي عرفها المغرب في قيمة العملة بين 1983 و1985. كما لا ينبغي أن نغفل الارتفاع في صادرات المواد المصنعة والحامض الفوسفوري وعائدات السياحة، بفضل السياسة الجديدة المتبعة في مجال التعريفات الجمركية والصرف.

واتسمت هذه الفترة أيضا بمواصلة وتيرة نفقات التسيير، حيث انتقلت من 16.4 مليار درهم سنة 1983 إلى أكثر من 36 مليار درهم سنة 1992. فقد عرفت فصولٌ بكاملها في باب النفقات ارتفاعا على نحو متسارع، كالنفقات الخاصة بصندوق المقاصّة وكذا الرواتب والأجور المرتبطة بتزايد مفرط في أعداد الموظفين. ويجد هذا الارتفاع في النفقات مبرره أساسا في عدم قابلية هذه الأخيرة للتقليص، وإن كان هذا لا يمنع من تسجيل انخفاض طفيف نسبي تجسد في انتقالها من 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1983 إلى 14.5% سنة 1992.

وعلى صعيد آخر، كانت النتائج المحققة في المجال الماكرومالي لافتة للنظر. وهكذا، انتقل عجز الميزانية من 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1983 إلى 2.2% سنة 1992. وبغية إعادة التوازنات الأساسية، عمدت السلطات النقدية إلى تطبيق سياسة الرقابة على الائتمان وسياسة تنظيم ومراقبة السيولة النقدية لدى القطاع البنكي بواسطة سوق النقد.

أما في القطاع الفلاحي، فقد تم الشروع في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي ابتداء من سنة 1985، وهو برنامج استهدف تخصيص الموارد على نحو أمثل والرفع من الإنتاجية الفلاحية وتخلي الدولة عن دورها في الفلاحة السقوية لفائدة الخواص. وواكب ذلك تكوين وتدعيم للكفاءات في مجال الدراسة والتأطير على مستوى الإدارة. وشملت أهم الإصلاحات إعادة تحديد دور أجهزة التدخل العمومية وإخضاع تسييرها لمتطلبات السوق ورفع الحواجز أمام المبادلات الداخلية والخارجية، وخاصة ما يتصل منها بالاحتكار وأنظمة الحصص وغيرها من

القواعد التنظيمية المقيّدة لتجارة المواد الفلاحية بالإضافة إلى إلغاء دعم الدولة لعناصر الإنتاج وإعمال سياسة ''حقيقة الأسعار'' بالنسبة للإنتاج والاستهلاك.

▪ اختلالات اجتماعية

مثلت الفترة الممتدة من سنة 1983 إلى سنة 1993 نقطة تحوّل في السياسات الماكرواقتصادية للمغرب. فقد أدت أزمة نهاية السبعينيات، التي زادت من حدتها ظرفية دولية تتسم بالانكماش، إلى اعتماد برنامج للتقويم الهيكلي بهدف إعادة التوازنات الأساسية. ومن ثم اعتبرت التنمية الاجتماعية كمحصّلة للنمو.

ولئن كانت نتائج برنامج التقويم الهيكلي لافتة للنظر على مستوى الميزانية وعلى المستوى المالي، فإن وقعها على مستوى المؤشرات الاجتماعية كان بالأحرى سلبيا. وتجلى ذلك في تقليص النفقات الاجتماعية وتصاعد وتيرة البطالة، لا سيما في أوساط الشباب حاملي الشهادات، وتدني مستوى الأجور واتساع رقعة الفقر، خصوصا في العالم القروي. وفي المجال الصحي، ظلت النفقات تتأرجح بين سنتي 1975 و1995 عند 1% من الناتج المحلي الإجمالي. أما النفقات المرتبطة بالتعليم، فقد تراجعت إلى ما دون 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1989، مقارنة مع ما بين 5 و 6.5% في الفترة الممتدة من سنة 1975 إلى سنة 1982.

وبالنسبة للبطالة، يلاحظ أنها عرفت وتيرة متصاعدة، حيث انتقل معدلها من 9.8% سنة 1980 إلى 17.3%سنة 1991. وانتقلت نسبة البطالة الطويلة الأمد –12 شهرا فأكثر– في أوساط الساكنة النشطة التي لا تزاول أي عمل من 54.7% إلى 66.4%، بل إنها وصلت إلى 75.6% سنة 1999. وقد كانت الفئة الأكثر تأثرا هي فئة النساء والشباب، لا سيما منهم حاملي الشهادات. ويتبيّن من تطور بنية السكان النشطين الذين يزاولون عملا حسب وضعيتهم داخل المهنة أن هناك انخفاضا ملحوظا للمأجورين في الوظائف الحضرية (60% سنة 1990 مقابل ما يقارب 70% سنة 1982).

وبالموازاة، برزت ظاهرة العمل المؤقت على حساب العمل القار، حيث تصاعدت وتيرة العمل المؤقت بمعدل 17% سنويا ما بين 1984 و1990، وانتشرت أشكال العمل الذي اصطلح على تسميته بالعمل ''غير اللائق'' (ممتهنون، خدم البيوت). وفي سياق يتسم بالإقصاء الاجتماعي، يتسبب الهدر المدرسي في الزجّ بعدد من الشبان في الأنشطة غير المنظمة وخاصة عند الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الإعدادي. وهذه الأنشطة سوف تتكاثر إلى جانب ظاهرة تشغيل الأطفال كإستراتيجية للصراع الذي تخوضه الفئات المعوزة من أجل البقاء.

إصلاح وتأهيل

انتهى العمل ببرنامج التقويم الهيكلي سنة 1993، وحل محله مسلسل من التأهيل يندرج في إطار أفق أوسع من الانفتاح، أبرزه اتفاقات الشراكة وإنشاء مناطق للتبادل الحر مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، من جهة؛ ومواصلة تحرير الاقتصاد القائم على إصلاحات بنكية وجبائية وسن قانون المنافسة وقانون جديد للشركات المساهمة، من جهة أخرى.

وإذا ما وضعنا البرنامج الاقتصادي لحكومة التناوب (1998-2002) في منظور حركة واسعة من الإصلاحات المتصلة بالإطار المؤسساتي وبأهداف السياسة الاقتصادية في نفس الوقت، نجد البرنامج المذكور يولي البعد الاجتماعي اهتماما واضحا؛ وما يبرر هذا التوجه هو حدة مظاهر العجز البنيوي. بيد أن مراعاة الإشكالية الاجتماعية من قبل هذه الحكومة لم تكن لتمرّ دون أن تصطدم بالحدود التي تفرضها الإكراهات الخارجية (ثقل المديونية الخارجية)، وكذا نظرا لضيق هامش التحرك المتاح أمام السلطات على مستوى المالية العمومية.

▪تدبير فاعل للمديونية وتحكم في التضخم

لقد تم بذل جهود في مجال خفض الديون العمومية الخارجية، حيث انتقلت خدمة الدين الخارجي (الفوائد فقط)، من 3.1% سنة 1990 إلى 2.9% سنة 1995 قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الانخفاض هو نتيجة عاملين متظافرين هما الانخفاض المستمر لمجموع رصيد الدين وسعر الفائدة في السوق الدولية. كما أنه ناتج عن سياسة التدبير الفاعل للدين الخارجي. وقد مكنت هذه السياسة المرتكزة أساسا على التسديد المسبق للديون المكلّفة، نظرا لارتفاع سعر الفائدة، وعلى تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، من تخفيف عبء المديونية الخارجية التي انتقلت من 80.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 52.1% سنة 1998، ومن ثم تخفيض الدين العمومي بما نسبته 103.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995. وعلى العكس من ذلك، كاد عبء خدمة الدين العمومي الداخلي –ونقصد ما تعلق بالفوائد فقط– أن يتضاعف قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي بين فترتي 1980-1989 و1996-2003، حيث انتقلت تغطية الدين من 1.7% إلى 3.2%، حتى إنها سوف تفوق خدمة الدين الخارجي ابتداء من سنة 1995 بسبب التزايد المطرد لحجم الدين الداخلي.

وبعد أن ظل خاضعا لآلية الضبط والمراقبة إلى حدود سنة 1990، عرف نظام تمويل الاقتصاد إصلاحات تتمثل في تحرير السياسة النقدية. ففي يناير 1991، تم إلغاء العمل بالرقابة المباشرة على الائتمان لفائدة مراقبة غير مباشرة على السيولة البنكية وعلى أسعار الفائدة.

وقد صاحب الانتقال إلى طرق المراقبة غير المباشرة للائتمان إرساءُ سلسلة من الإصلاحات تستهدف تحسين شروط تمويل الاقتصاد. وقد همت هذه الإصلاحات بالأساس تحرير أسعار

الفائدة والإلغاء شبه التام للاستخدامات الإجبارية –أي إجبارية استخدام الودائع من قبل البنوك– وإصلاح الأسواق النقدية والمالية. ولما كان صافي مداخيل الرساميل يفوق عجز ميزان المدفوعات الجارية، قام بنك المغرب بإعادة تكوين احتياطياته من العملة الصعبة بصفة تدريجية. وفي نهاية الفترة[17]، أصبح الاحتياطي يمثل ما يكفي لتغطية الواردات لمدة عشرة أشهر. ويجد نظام الصرف النابع عن إرادة ربط الدرهم بالعملات الصعبة تفسيره في ارتفاع الحجم الإجمالي للمديونية الخارجية للدولة بالدرجة الأولى في بداية الفترة. ثم سيعرف الرصيد القائم للديون تقلصا كبيرا ليسقط، وكما سبق الذكر، في المزيد من الاستدانة الداخلية، لا سيما تجاه الشركات المالية، وذلك بسبب استمرار عجز المالية العمومية.

▪ وتيرة نمو مطردة

ابتداء من سنة 1996، دخل الاقتصاد الوطني في دورة نمو أكثر اطرادا مع تباطؤ ديمغرافي. وقد شكل خيار ''التنامي في ظل الاستقرار'' قطيعة مع السياسة الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال. وتجسدت وتيرة النمو الجديدة المتسمة بنزوع أقل نحو التضخم على أرض الواقع عبر انتعاش الاستثمارات العمومية والخاصة وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي وتحسّن التوازنات الخارجية، مما أتاح تدعيم احتياطيات البلاد من العملة الأجنبية.

وكان من شأن هذا المنحى التصاعدي الذي اتخذه الناتج المحلي الإجمالي (عدا الفلاحي) أن مكّن من التخفيف من حدة تقلبات الإنتاج الفلاحي وتحقيق معدل نمو خلال الفترة 1996-2003 قدره 4%. وقد استفاد هذا النمو بالأساس من إسهام قطاع السياحة بما نسبته 3.5% سنة 2003، مقابل2.1% سنة 1996، وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 5.8%، مقابل 1.6%، والتجارة بنسبة 4.4%، مقابل 2.9%. كما تم تسجيل تحسن جليّ في معدل الادخار والاستثمار ابتداء من سنة 1996، مقارنة مع النصف الأول من التسعينيات. وقياسا على ما سبق، استقر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض معدل البطالة الذي انتقل من 16% سنة 1995 إلى 11.9% سنة 2003، كما تم التحكم في نسبة التضخم للإبقاء عليها في أقل من 3% منذ 1996. وبعد أن سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا يقدر بـ 3.6 % سنة 1995، عرف فائضا أمّنته بالأساس مساهمات عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

▪ نمو خاضع للتقلبات المناخية

صحيح أن سنوات التسعينيات قد عرفت دفعة قوية على مستوى النمو، إلا أنها لم تلبث أن فقدت من وتيرتها بسبب توالي سنوات الجفاف ابتداء من سنة 1991. ولم تنعكس هذه الوضعية على الفلاحة البورية وحدها، بل شملت كذلك الفلاحة السقوية؛ وذلك لأنه على

17 الفترة تعادل اثني عشر شهرا في المعتاد.

الرغم من كون مساحات الأراضي المجهزة من قبل الدولة قد عرفت تزايدا سنويا بواقع 2.3%، إلا أن إمدادات المياه سجلت انخفاضا بوتيرة سنوية بلغت في المتوسط 2.02%. ولئن كان مستوى الإنتاج الفلاحي قد سجل تقلبات تزيد حدتها أو تنقص، فإنه قد ظل مع ذلك، في المعدل أعلى من المستوى المسجل خلال الفترات السابقة على 1991. وتجدر الإشارة إلى أن حدة انعكاسات التقلبات المناخية على النمو الاقتصادي قد خفت ابتداء من 1996 بفضل النهوض بقطاعَي تربية المواشي والصيد البحري بالإضافة إلى حيوية بعض القطاعات الأخرى كالإلكترونيات والتجارة والبناء، وهي قطاعات شكلت تدعيما أساسيا لنمو الناتج المحلي الإجمالي (عدا الفلاحي).

▪ تأهيل المقاولات

من الواضح أنه لم يكن لحيوية من هذا الحجم أن تتم دون ارتباط بالحركة الواسعة للخوصصة التي تم العمل بها في أواخر الثمانينيات وكذا بإعادة انتشار الأنشطة الصناعية لتتمحور حول التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال التي واكبت تلك الحركة. والنتيجة أن تم الترخيص الثاني لاستغلال شبكة اتصالات الهاتف النقال (راجع الخطاب الملكي لـ8 يوليوز 1999). وبالموازاة مع هذا، جاء مسلسل التأهيل الذي انطلق أواسط التسعينيات بهدف تحسين المناخين الداخلي والخارجي للمقاولة الخاصة عبر العناية بالبنيات والإستراتيجيات وتدبير الموارد وابتكار الأساليب الجديدة للتنظيم والتسيير وتمتين القدرة التنافسية؛ وبذلك أصبحت هذه المقاولة مدعوة للاضطلاع بدور أكبر منذ ذلك الحين.

وفي هذا الاتجاه، قامت السلطات العمومية ببلورة عدة برامج وعمليات بشراكة مع مجموعة من أجهزة التعاون الدولي الثنائي والأجهزة المالية الوطنية والمؤسسات العمومية – منها مكتب التنمية الصناعية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل– وتشمل هذه البرامج والعمليات ما يلي:

– برامج المساعدة التقنية لفائدة المقاولات قصد إنجاز دراسات لتشخيص القدرة على التنافسية وإعداد عمليات محددة للتأهيل، وذلك بمساهمات تمويلية أوروبية، منها برنامج ميدا والبرنامج الأورو-مغربي الخاص بالمقاولات التي يفوق رقم معاملاتها 2.5 مليون درهم بالإضافة إلى تمويلات ألمانية عبر برنامج مفتوح لجميع أصناف المقاولات يتم إنجازه بتعاون مع الجمعيات المهنية وكذا مساهمات سويسرية من خلال برنامج خاص بمساعدة المقاولات يتولاه المركز المغربي للإنتاج النظيف؛

– عملية مصاحبة المقاولات في مجال أنظمة تدبير الجودة بتمويل من برنامج ميدا؛

– إعانات لتشخيص وتحديد الاحتياجات في مجال تكوين العاملين بواسطة عقود خاصة يشرف عليها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛

- أشكال متعددة للدعم المالي تتمثل في رصد إسهاميات لفائدة صندوق الضمان الخاص بالقروض البنكية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وإسهاميات في رأس المال المجازف، وذلك عن طريق فتح خط ائتمان يتم تدبيره في إطار برنامج ميدا؛ كما تتخذ أيضا شكل خطوط ائتمان بنكي للتأهيل، منها خط ائتمان إيطالي لتمويل الحصول على مواد التجهيز، وخطوط ائتمان فرنسية وإسبانية وبرتغالية لتمويل الحصول على السلع والخدمات، وخط ائتمان إسباني لتمويل الحصول على السلع والخدمات قصد إنشاء مقاولات مختلطة إسبانية مغربية. وينضاف إلى هذا مساهمة صندوق محاربة التلوث الصناعي الذي يؤمّن دعما لمشاريع محاربة التلوث لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تقل حصيلتها الإجمالية عن 200 مليون درهم، ويدير هذا الصندوق كل من وزارة البيئة والصندوق المركزي للضمان؛ وأخيرا، هنالك تحمّل كلفة الأراضي الصناعية في حدود 50% وكلفة المباني الصناعية في حدود 30% لفائدة بعض الأنشطة الاقتصادية من قبل صندوق الحسن الثاني للتنمية الصناعية والاجتماعية.

وإجمالا، فإن عالم المقاولات المغربية الذي يتسم بعدم التجانس الهيكلي يضم تشكلات متعددة منها المقاولات الكبرى المهيكَلة والمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصُّغيّرة ووحدات القطاع غير المنظم.

■ مجموعات خاصة ومؤسسات وطنية رائدة

ابتداء من الثمانينيات، وفي خضم زحف العولمة وتصاعد وتيرة التنافس، اعتمدت المجموعات الكبرى الخاصة إستراتيجيات لإعادة الانتشار وتنويع المنتوج وتحديث الهياكل. وتعدّ مجموعة أومنيوم شمال إفريقيا المعروفة اختصارا بأونا من بين الشركات التي وسّعت نشاطها ليشمل الصناعات الغذائية مثل صناعات مشتقات الحليب والزيوت الغذائية والسكر، ولاسيما عن طريق الرفع من حصصها من السوق عبر القيام باستثمارات لتوسيع أنشطتها وتحديثها وضم مقاولات كشركة ڭوان لصناعة الزيوت والصابون والشركة المغربية للسكر. وفي التسعينيات، ساهمت المجموعة في تأهيل الفروع التابعة لها عن طريق ترشيد التكاليف والتوظيف الأمثل لوسائل الإنتاج وتقليص أعداد العاملين وإعادة توجيه التركيز نحو أنشطتها الأساسية.

وقد شملت إستراتيجية التنويع وإعادة الانتشار الصناعي هذه الصناعات الغذائية وقطاع المناجم وصناعة السيارات والصيد في أعالي البحار وصناعة النسيج والقطاع المالي والسياحة والقطاع العقاري والتواصل والتكنولوجيات العالية الدقة. وارتكزت هذه الإستراتيجية ذات الطبيعة التكتلية بالأساس على نمو اعتمد على التمدد الخارجي، من ذلك عملية ضمّ مقاولات واقتناء أسهم وأنصبة سواء في شركات خاصة أو مقاولات شبه عمومية على إثر عرضها

للخوصصة، مما يوحي بأن ما يحركها هو الرغبة في الاضطلاع بدور ريادي، دور القاطرة والمثال الذي يحتذى بالنسبة للقطاع الخاص فيما يخص عملية التأهيل وتحديث أساليب التسيير. وفي هذا الإطار، عمدت مجموعة أونا في التسعينيات إلى إعادة الهيكلة في قطاعات المناجم ومواد البناء والصناعات الغذائية والقطاع المالي وقطاع التوزيع، لتتخذ في النهاية شكل أقطاب لها من الحجم ما يؤهلها للمنافسة الدولية كما يتجلى في عملية الاستحواذ على الشركة الوطنية للاستثمار على إثر خوصصتها وفي عملية دمج مؤسستين بنكيتين هما البنك التجاري المغربي وبنك الوفاء.

وفي تواؤم مع العولمة المالية، عرف القطاع المالي قفزة مذهلة خلال التسعينيات بصفة خاصة، حيث عمدت مجموعة سوبار (شركة المساهمات) إلى إعادة توجيه نشاطاتها نحو القطب المالي "بنك الوفاء" وذلك من خلال مساهمتها بـ 40% من رقم معاملات المجموعة، مما يستتبع عرضا متنوعا من الخدمات والمنتوجات المصرفية والمالية كالتأمينات والقروض الاستهلاكية والإيجار التمويلي بغرض التمليك والمعلوميات والمعاملات البنكية الإلكترونية والهندسة المالية والتجارة الدولية. وفي نفس المنظور، انتهجت مجموعة فينانس.كوم (Finance.com)، التي أفرزتها عملية خوصصة البنك المغربي للتجارة الخارجية سنة 1995، إستراتيجية لإعادة تنظيم أنشطتها، جاعلة من النشاط المالي قطب الصدارة. وبموازاة مع ذلك، لوحظت حركة لضمّ مجموعات مغربية والاستحواذ عليها من قبل شركات متعددة الجنسيات، كما هي الحال بالنسبة لمجموعات سيم (الشركة الصناعية المغربية) والشركة القابضة نوفا هولدينغ مثلا، اللتين أقدمتا على تفويت أصولهما لشركة كوكاكولا على وجه الخصوص.

▪ المقاولات الصغرى والمتوسطة : دينامية المبادرة

في سنة 1998، كانت المقاولات الصغرى والمتوسطة تمثل حوالي 92% من مجموع المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مسهمة بذلك بنسبة 10% من القيمة المضافة و16% من كتلة الأجور (39% من القيمة المضافة للتصنيع و46% من مجموع الأجور في الصناعات التحويلية).

وبالنظر إلى استيعاب قطاعي التجارة والخدمات لما نسبته 72% من المقاولات الصغرى والمتوسطة، شهدت البلاد ابتداء من الثمانينيات حركة نشيطة في إنشاء هذا الصنف من المقاولات، إذ تضاعف عددها مرتين ونصف ما بين 1983 و1993 في قطاعات التجارة والخدمات والصناعات التحويلية، وبوجه خاص في قطاع الألبسة. ويعود ظهور مثل هذه الحيوية – التي استفادت من الولوج شبه الحر إلى السوق الأوروبية في إطار نظام التصدير

المؤقت لغرض المعالجة الخارجية[18] - إلى بروز "موجة جديدة من المقاولين" المنحدرين من شرائح اجتماعية وأنشطة مهنية متنوعة، إذ تضم عمالا وتقنيين وأطرا إدارية وغيرهم. وخلال الثمانينيات، سيكون من شأن اقتحام قطاعات تصديرية واعدة كقطاع الألبسة الجاهزة من قبل المقاولات الصغرى والمتوسطة والمجموعات الكبرى العمومية أن يتيح لها الرفع بشكل ملموس من حصة المواد المصنّعة بالنسبة للصادرات (63.4% سنة 1993 مقابل 23.3% سنة 1980).

على أن سلسلة من المعيقات ظلت تعترض المقاولات الصغرى والمتوسطة، يشهد على ذلك أن الإنتاجية في العمل سنة 1990 قد انخفضت بنسبة 30% مقارنة مع سنة 1986. ومن بين هذه المعيقات يمكن الإشارة إلى تكلفة عناصر الإنتاج والتسيير على المدى القصير، وضعف الرسملة، بالإضافة إلى ضعف نسبة التأطير والنقص الحاصل في تكوين وتأهيل الموارد البشرية، والمحدودية على مستوى التنظيم والتسيير، والتأخّر التكنولوجي والمعلومياتي. وكان من شأن التوجه نحو نظام التعهّد الخارجي على الصعيد العالمي وتركيز الصادرات المغربية على نظام التصدير المؤقت لغرض المعالجة الخارجية أن ساهم في حصر الأنشطة الصناعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة المحلية في عمليات التجميع، وهو ما كانت له تأثيرات جد محدودة على اندماج الاقتصاد الوطني. ومما ضاعف من الإكراهات التي تحد من الفرص المتاحة أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة قصور السوق الداخلية الراجع لضعف الطلب الداخلي، وذلك على الرغم من تدابير تحسين المناخ المؤسساتي والإطار التحفيزي التي اتخذت في أواخر التسعينيات من خلال ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة.

- القطاع غير المنظم: صراع من أجل البقاء

عرفت السبعينيات إحداث العديد من الوحدات غير المهيكلة، إلا أن وتيرة الإحداث سوف تتسارع في الثمانينيات والتسعينيات، وبصفة أخص في قطاعي التجارة والخدمات. ويتعلق الأمر أساسا بوحدات صغيرة الحجم، تمثل ضمنها الوحدات المملوكة لشخص واحد أكثر من 70% من مجموع القطاع غير المنظم. أما فيما يخص التشغيل غير المنظم فلقد كان يستأثر في سنة 1999-2000 بـ 39% من مناصب الشغل غير الفلاحية ويستقطب بالأساس الشباب والنازحين القرويين والنساء والأطفال، بل وحتى حاملي الشهادات وبعض الموظفين الصغار. وتُبرز دينامية هذا القطاع هيمنة العمل المستقل والتشغيل الذاتي، إذ أن 69% من النشطين المشتغلين فيه يزاولون عملا مستقلا أو يعملون لحسابهم الخاص، ضمن منطق يطغى عليه الصراع من أجل البقاء.

18 المقصود بهذا النظام هو الإجراء الجمركي الذي يسمح بتصدير منتوج إلى الخارج بصفة مؤقتة بغرض تصنيعه أو معالجته أو إصلاحه ليتم استيراده من جديد مع إعفائه كليا أو جزئيا من الرسوم الجمركية.

ويشكل التشغيل الذاتي ظاهرة غالبة في قطاعي التجارة والخدمات، وبنسبة أقل في القطاع الصناعي. ويمثل الباعة المتجوّلون الصغار وماسحو الأحذية وحُرّاس مواقف السيارات، وغير ذلك من الفئات الهشة، الشكل الرئيسي للتشغيل الذاتي، بمعدل هشاشة يفوق 51%، مقابل 42% بالنسبة للأجراء و33% بالنسبة لغير النشطين. كما أن انعكاس الفقر يبدو أكثر تجليا وسط المقاولات الصُّغيّرة المستقلة. وفي نفس منطق الصراع من أجل البقاء، تندرج ظاهرة تشغيل الأطفال ضمن الأنشطة الفلاحية التقليدية، وتتركز بالمناطق الحضرية في قطاع الصناعة التقليدية مثل صناعة الأواني النحاسية والخزفية والمواد الجلدية وصناعة الزرابي وقطاع الخدمات كإصلاح السيارات والسّباكة وكذا قطاع الأنشطة الطفيلية التي يتعاطاعها باعة المناديل الورقية وباعة الأكياس البلاستيكية والحمالون وماسحو الأحذية وغاسلو السيارات أو قطاع الخدمة بالبيوت (الخادمات الصغيرات).

وفضلا عن تكريسه للأشكال الاجتماعية والثقافية التقليدية العتيقة، ينحو القطاع غير المنظم إلى تشجيع ممارسات تنافسية غير نزيهة، مما يقلص الفرص المتاحة أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة ويحد من حصصها في السوق.

وقد سجلت برامج محاربة الفقر من قبيل نظام القروض الصغرى ومحاربة الأمية وفك العزلة عن العالم القروي والولوج إلى الخدمات الأساسية، تسارعا واضحا ابتداء من 1999، وهو ما أتاح الظروف المواتية لإعادة تنظيم القطاع غير المهيكل، ومن ثم الاعتراف به رسميا.

ومن زاوية أوسع، ومع بداية العهد الجديد، فإن من شأن المبادرات الإصلاحية في مجال التنمية البشرية، مع ما تعنيه من تحسين للقدرات الفردية والجماعية، أن تضع الاقتصاد الوطني على درب يحقق معدلات نمو أقوى. وذلك من خلال الرفع من المستوى التعليمي والعمل على خفض نسبة الأمية وتحسين الظروف الصحية وتحقيق المساواة بين الجنسين مع المزيد من الحريات وإتاحة فرص المشاركة.

التطور الاجتماعي

منذ فترة الحماية، انتقل المجتمع المغربي في أقل من قرن من الزمن من النمط الفلاحي الصرف إلى نمط ذي ملامح صناعية، وقد تكون ما - بعد - صناعية.

وهكذا فعلى المستوى الديمغرافي، مرّ هذا المجتمع بثلاثة أطوار:

- الطور الأول، وهو طور يتميز ببطء النمو الديمغرافي الذي طبع المجتمعات المغاربية في القرن التاسع عشر، وتتخلله دورات نمو وتراجع مرتبطة بالكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعات وانعدام الأمن عند انتقال الحكم من عهد إلى عهد.

– الطور الثاني، وهو طور التوسع الديمغرافي، إن لم نقل طور انفجار ديمغرافي ناتج عن بعض مظاهر التقدم الطبي والرفع من تخصيص الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى توزيعها وذلك ابتداء من عهد الحماية.

– الطور الثالث والأخير، وهو طور انتقال ديمغرافي وارتفاع وتيرة شيخوخة الساكنة مع نهاية القرن العشرين، مما يفضي إلى تساكن المشاكل المميزة للبلدان المتخلفة –كازدياد الطلب على الخدمات من قبل الشباب– والمشاكل التي كانت تختص بها البلدان المتقدمة، كارتفاع نفقات الرعاية الصحية الخاصة بشريحة المسنين.

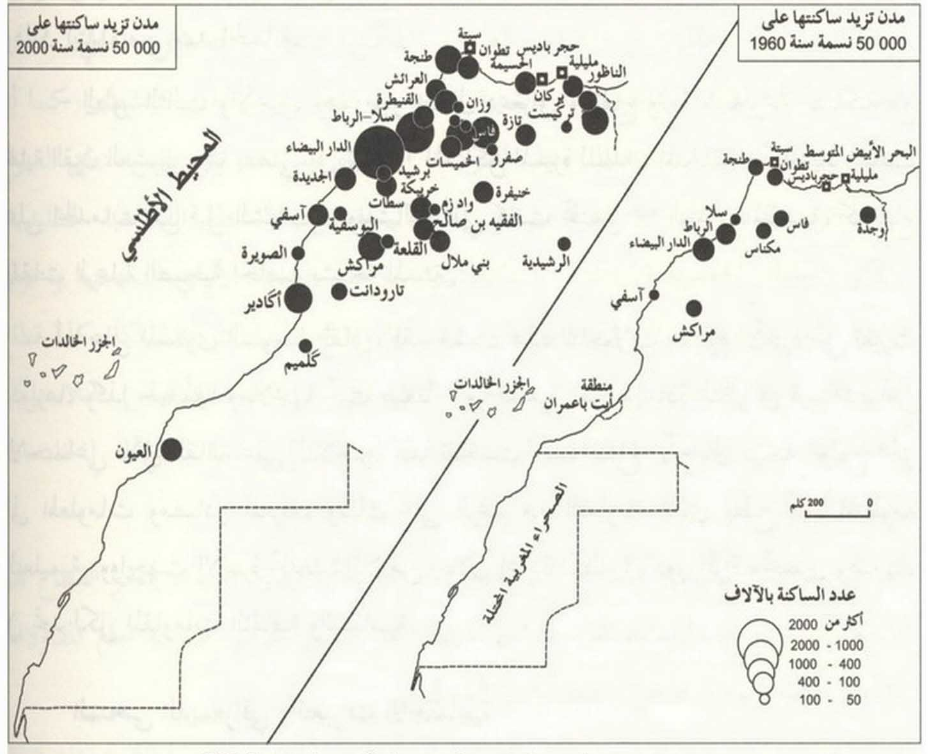
أما على المستوى السوسيو-ثقافي، فقد مسّت هذه التحولات مفهوم الأسرة التي تغيرت أدوارها، وكذا حجمها وملامحها تحت ضغط بروز ظاهرة الفرد وإعادة النظر في قيم التضامن الاجتماعي الآلي القائم على التلاحم. كما تفاقمت حدة صراع الأجيال نتيجة الولوج الحر إلى المعلومات ومصادر المعرفة، وذلك على الرغم من التفاوت الذي يطبع أداء المنظومة التعليمية. وواجهت الأسرة تحديا مماثلا من خلال إعادة النظر في دور المرأة وتحسين وضعها، في تحد لكل المقاومات الثقافية والسياسية.

المنحنى الديمغرافي والتغيرات الاجتماعية

عرفت الساكنة المغربية تزايدا ملحوظا خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وهكذا وبينما كان تعدادها لا يتجاوز العشرة ملايين عشية الإعلان عن الاستقلال، فإنه انتقل من 000 600 11سنة 1960 ليبلغ 000 900 29 سنة 2004. أما من حيث المجال، فقد تغير توزيع الساكنة بشكل كبير بين إحصاءَيْ 1960 و2004، إذ أن تعداد الساكنة الحضرية الذي لم يكن يتعدى 000 400 3 سنة 1960 قد تضاعف خمس مرات خلال أربع وأربعين سنة فبلغ حوالي 000 500 16 نسمة حسب معطيات إحصاء 2004. أما معدل التمدين فقد انتقل من 29% إلى 55.1% خلال نفس الفترة.

تميزت الديمغرافية المغربية في بداية الستينيات من القرن العشرين بمعدلات وفيات ومعدلات إنجاب مرتفعة. فقد قدر معدل الوفيات الإجمالي، حسب المعطيات المتوفرة، بـ 25.7‰ بين سنتي 1950 و1955، وبـ 18.7‰ سنة 1962. أما أمل الحياة عند الولادة فلم يكن ليتعدى ثلاثا وأربعين سنة. وبذلك كان مجال الديمغرافية هو المجال الذي حقق فيه المغرب تطورا مذهلا لا على مستوى الإحصائيات فحسب، بل كذلك على مستوى التمثّلات الذهنية والقيم المرتبطة بمفهوم الإنجاب والأسرة. ذلك أن السياق الاجتماعي والثقافي المغربي كان موائما لمعدل عال للإنجاب إلى حدود منتصف الستينيات. وانطلاقا من سنة 1965، جاءت المخططات الثلاثية والخماسية لتدعو صراحة إلى التحكم في النمو الديمغرافي.

خريطة 36 – تطور ساكنة المدن التي يفوق عدد أفرادها 000 50 فيما بين سنتي 1960 و2000



عن التراب المغربي، واقع الحال، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى، الرباط، 2000

وكان من شأن تضافر السياسات المنتهَجة في هذا المضمار أن يَسّر الانتقال الديمغرافي، بل وساهم في تسريعه، وذلك بواسطة التخطيط الأسري وحملات التلقيح وتمدرس الفتيات بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي همّت تمديد فترة الدراسة وخروج المرأة للعمل وتأخر سن الزواج. وقد استمرت هذه التحولات المتزامنة مع التغيرات التي أدخلها الاستعمار على المجتمع المغربي باستمرار حركة التمدين والتواصل والتمدرس، خاصة منه تمدرس الفتيات، بالإضافة إلى ولوج المرأة سوق العمل بالتدريج. وهكذا، أخذت الأسرة المغربية تتحول تدريجيا من بنية ممتدة إلى بنية نووية، كما بدأ التغيير يمس العلاقة بين الآباء والأبناء. وعلى صعيد آخر، بدأنا نشهد تفككا للنظام الاقتصادي التقليدي للأسرة الممتدة، وهو نظام كان يجمع بين وحدة الإنتاج ووحدة الاستهلاك ويقوم على عدم تقسيم الملكية والاكتفاء الذاتي. كما بدأت وظيفة الإنتاج تتجاوز الإطار الأسري، خاصة في الوسط الحضري. أما على الصعيد الثقافي، فلم يعد النموذج الموسّع للأسرة المستندة إلى التراتبية والأبوية والسلطوية هو النموذج المرجعي الوحيد.

وستثير التغيرات المجتمعية المشار إليها آنفا توترات قوية داخل المجتمع، أهمها تلك التي ستنشأ عن الحاجة إلى تأهيل الإطار التشريعي المنظم للأسرة بوجه عام ولوضع المرأة على وجه الخصوص.

الهجرة القروية والتمدين والهجرة نحو الخارج

▪ الهجرة القروية

يقف التفاوت في النسب بين الساكنة الحضرية والساكنة القروية شاهدا على أهمية الحركة الداخلية للساكنة المغربية مع بداية عهد الاستقلال. فبالإضافة إلى الهجرة بشكل نهائي من البادية إلى المدينة، ينبغي أن لا نغفل عن الهجرة الموسمية التي قد تمتد لبضعة أسابيع، بل وربما لبضعة أشهر. وقد قُدر حجم الهجرة الداخلية من القرية نحو الحاضرة بحوالي 000 67 نسمة سنة 1960 بينما يقدر بحوالي 600 229 نسمة سنويا مع نهاية القرن؛ وقد تتضاعف هذه الأعداد أثناء فترات الجفاف. وتطال هذه الهجرة أساسا فئات الأميين في معظم الحالات. والملاحظ أن دورة الهجرة القروية التي شهدتها البلاد في هذه الفترة هي الأكثر أهمية من حيث الحجم. والأقل امتدادا من حيث الزمن ولهذه الهجرة مفعول سلبي على "الاستقرار" لأن المدن الكبرى أو محيطها حيث يحطّ النازحون الرّحال لم تعد قادرة على استيعاب التدفق المتزايد لهذه الساكنة الهشة التي تفتقر في معظمها إلى المؤهلات المهنية والعمل القار مع غياب الحد الأدنى لبنيات الاستقبال.

▪ التمدين ورهانات السلطة: خمسون سنة من التذبذب في مجال التعمير

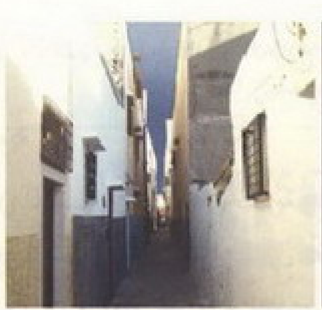
مكنت السياسات المتعاقبة المتبعة من قبل الأجهزة الإدارية المكلفة بالإشراف على تسيير المدينة من تغطية مجال واسع نسبيا من الأراضي القابلة للتعمير بما يتطلبه من الأدوات ووثائق التهيئة الحضرية. غير أن هذه السياسة افتقرت إلى الوسائل المالية والمؤسساتية الكفيلة بتجسيدها على أرض الواقع، إذ تم حصر التعمير في بُعد واحد هو البعد التشريعي الذي يتمحور حول تدبير المحظور من أجل التحكم في نمو المدينة – وهو ما اتضحت عدم فعاليته – وجعل المجال الحضري أمام تهيئة تفتقر للمراقبة الضرورية. وفيما عدا مجموعات المباني المقامة بالحواضر الكبرى أو بمحيطها – بما فيها المباني المعدة للسكن والتجارة الخاصة بالفئات الاجتماعية الوسطى والفيلات الخاصة بالشرائح الاجتماعية الميسورة – فإن الصورة التي تتراءى للناظر تشي بمشهد حضري يعكس في معظمه غياب هذه المراقبة.



152. زلزال أگادير (29 فبراير 1960)

وخلال الستينيات، استمر العمل بآلية التدخل الموروثة عن عهد الاستعمار. كما تم بذل مجهودات مالية كبيرة من أجل بناء مساكن ومحاربة مدن القصدير. وهكذا، تم تشييد





153. سكن صفيحي بحي يعقوب المنصور (الرباط)

154. سكن عشوائي بحي العكاري (الرباط)

40 000 وحدة سكنية، إضافة إلى تجهيز أكثر من 10 000 قطعة أرضية. وفي هذا الإطار، ففي ظرف لم يتجاوز خمس سنوات تم تشييد البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية لمدينة أگادير على إثر التدمير الذي لحقها من جراء زلزال سنة 1960. إلا أن الوتيرة المرتفعة لهذه الإنجازات سوف تعرف تباطؤا واضحا بسبب الخيارات التي جاء بها المخطط الخماسي 1968-1972، والقاضية بتوجيه تنمية البلاد نحو الوسط القروي. وقد أدى هذا التوجه الجديد بإدارة التعمير إلى مضاعفة المبادرات الهادفة إلى التصدي لظاهرة النزوح القروي، غير أنها مبادرات سرعان ما اتضح ضعفها ومحدوديتها أمام ظاهرة بهذا التعقيد والخطورة.

أما على صعيد التدبير الحضري، فلم تعرف النزعة التدخلية السائدة في عهد الاستعمار أي تغيير. فالميثاق الجماعي لسنة 1960، مثلا، يخوّل لممثل السلطة الإدارية وحده صلاحيات التدبير الحضري. وستزداد مشاكل التمدين في المغرب المستقل تفاقما خلال السبعينيات، مما سيستدعي اتخاذ قرارات مهمة لمواجهة وضعية ما فتئت فيها التوترات الاجتماعية تزداد حدة. ومن بين هذه القرارات:

– تبني أدوات جديدة للتخطيط الحضري: المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير؛

– إحداث المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء.

ومن جهة أخرى، أعيد النظر في الميثاق الجماعي لسنة 1976 وضمنه صلاحيات الشركاء في التدبير الحضري بغرض إيجاد توازن بين الاختصاصات لصالح المنتخَبين الجماعيين.

وبسبب بعض الرهانات والمصالح المتضاربة لهؤلاء الشركاء، فإن هذه القرارات قد خرجت عن أهدافها الأولى، خاصة في المحيط الحضري وفي المراكز القروية. وهكذا فإن التهميش الذي طال أدوات التخطيط الحضري – بدعوى عدم إجرائيتها – والمصير الذي آل إليه الميثاق الجماعي لسنة 1976 قد أفضيا إلى انتهاج سياسة تمدينية متعددة الأوجه تتجلى فيما يلي:

– سياسة أحياء المركز وأحياء المحيط التي تقطنها الشرائح الاجتماعية المتوسطة والميسورة، وهي أحياء مجهزة وتخضع لقواعد التعمير؛

– سياسة أحياء التجزئات المعدة للسكن الاقتصادي بمبادرة من الدولة أو من قبل المنعشين الخواص، وهي أحياء ناقصة التجهيز من حيث المرافق الاجتماعية والخدمات العامة.

- سياسة الأحياء الموجودة على أطراف المدن وتقطنها الشرائح الفقيرة، وهي أحياء عديمة التجهيز يسودها التسيّب وانعدام المراقبة، ويجتمع فيها السكن الصفيحي والبناء الإسمنتي غير المرخص به وما إلى ذلك من أشكال السكن غير اللائق. وتشمل هذه السياسة المدينة العتيقة التي ما برحت تزداد كثافة. وحسب بعض التقديرات، فإن الأحياء المعنية بهذا النوع من التمدين تستوعب أكثر من 25% من الأسر الحضرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أن يُنظر إلى التمييز بين أحياء المركز وأحياء المحيط بمقاسات تعتمد مميزاتها المعمارية وظروف عيش ساكنتها أكثر مما ينظر إليه من الموقع الجغرافي لتلك الأحياء ضمن النسيج الحضري ككل. فعلى قدر ما يشهده محيط هذا التجمع الحضري من توسّعات متتالية عبر الزمن، ومن احتلال عشوائي للمجال لم يتم احتواؤه في إبانه، فإنه كثيرا ما ينتهي به الأمر إلى ضم فئات تجتمع فيها عدة متناقضات، في خليط لا يخلو من غرابة ؛ ومن ثم يصبح هذا التجمع فوضويا بالغ التعقيد وبؤرة لشتى أنواع النزاعات الاجتماعية.

وقد كانت سنوات السبعين بالأساس فترة للتمدين غير المهيكل المكثف، واتسمت بعجز كبير على مستوى المرافق الاجتماعية والخدمات العامة. وسوف تمكن انتفاضة مدينة الدار البيضاء سنة 1981 المعروفة بـ"انتفاضة الخبز" من الوقوف بدقة على مستوى تردي ظروف عيش ساكنة الأحياء غير المهيكلة والوعي بالصعوبات التي تلاقيها هذه الساكنة في الولوج إلى الخدمات الإدارية، كما أبانت عن تدهور الإطار العام لعيش هذه الساكنة. وهكذا أضحت المدينة، أكثر من أي وقت مضى، بؤرة لمناهضة السلطة، فتم اتخاذ تدابير تستهدف تدعيم الموقف السياسي للنظام؛ وبذلك أعيد النظر في مجموع آليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بتدبير المدن لصالح إحكام سلطة الدولة عليها عبر الإجراءات الإدارية الآتية:

- استرجعت وزارة الداخلية قطاع التعمير؛
- تم تقسيم المدن الكبرى إلى جماعات؛
- تولت "الوكالات الحضرية" الإشراف على تعمير كيانات ترابية كبيرة المساحة؛
- تم إطلاق عدد كبير من المخططات المديرية للتهيئة العمرانية على مستوى أهم مدن البلاد.

لقد استهدفت هذه التدابير بالتحديد مظاهر التردي التي يتصف بها الإطار السكني غير المهيكل ؛ إلا أن محاولات التدخل على هذا المستوى بقيت بدون جدوى، إذ ركزت السلطات الإدارية أساسا على الجزئيات الشكلية لتجميل الشوارع والبنايات العمومية في مراكز المدن.

أما فيما يخص السياسة السكنية، فقد تضمنت الإستراتيجية التي تم تبنيها هدفين أساسين هما:

– إنجاز منتوج سكني اجتماعي اقتصادي سوف يتبين أنه لن يفي بالمطلوب من حيث العدد، إذ سوف تعترضه عدة معيقات منها النتائج غير المقنعة على مستوى تسيير المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء والضغط الناتج عن الإنعاش العقاري للخواص بالإضافة إلى عدم توفر ما يكفي من الأراضي لتنفيذ برامج السكن الاجتماعي وصعوبات التمويل وعدم توفر الملاءة لدى ذوي الدخل المحدود. وقد أدت هذه المعيقات بالدولة إلى التخلي تدريجيا عن الاضطلاع بدورها كمنعش عقاري مباشر وتبني سياسة تعاقدية مع الغير من منعشين عقاريين خواص وجماعات محلية بالإضافة إلى الساكنة المعنية. وتم دعم هذه السياسة الجديدة بإجراءات مصاحبة مالية وجبائية وتنظيمية.

– تحسين ظروف عيش الساكنة في مناطق السكن غير المهيكل، بعدما اتضح، مع مرور الزمن، أن الواقعية تقتضي التسليم بالوجود "المؤقت" لهذا السكن رغم مخالفته للقانون. وهكذا، تم توضيب بعض المسالك الطرقية والشبكات المختلفة والتجهيزات الاجتماعية والخدمات العامة على عجل. كما تم إحداث "الوكالة الوطنية للسكن غير اللائق" لتنفيذ إستراتيجية إعادة الهيكلة، وهي إستراتيجية تعبر في كثير من جوانبها عن سياسة إدماج اجتماعي إلا أنها تضفي نوعا من الاعتراف الإداري على هذا الوضع.

ويبقى أنه انطلاقا من نهاية التسعينيات، أعيد طرح مسألة "استئصال" مدن الصفيح و"محاربة" السكن غير المهيكل كهدفين من أهداف سياسة الدولة في ميدان السكن، وهي أهداف ظلت وستظل رهينة بمدى نجاح السياسات العمومية فيما يتعلق بالاختلالات الاجتماعية الكبيرة المتمثلة في الفقر واستغلاله من قبل السياسيين بالإضافة إلى البطالة والرشوة والمضاربة العقارية وما إلى ذلك.

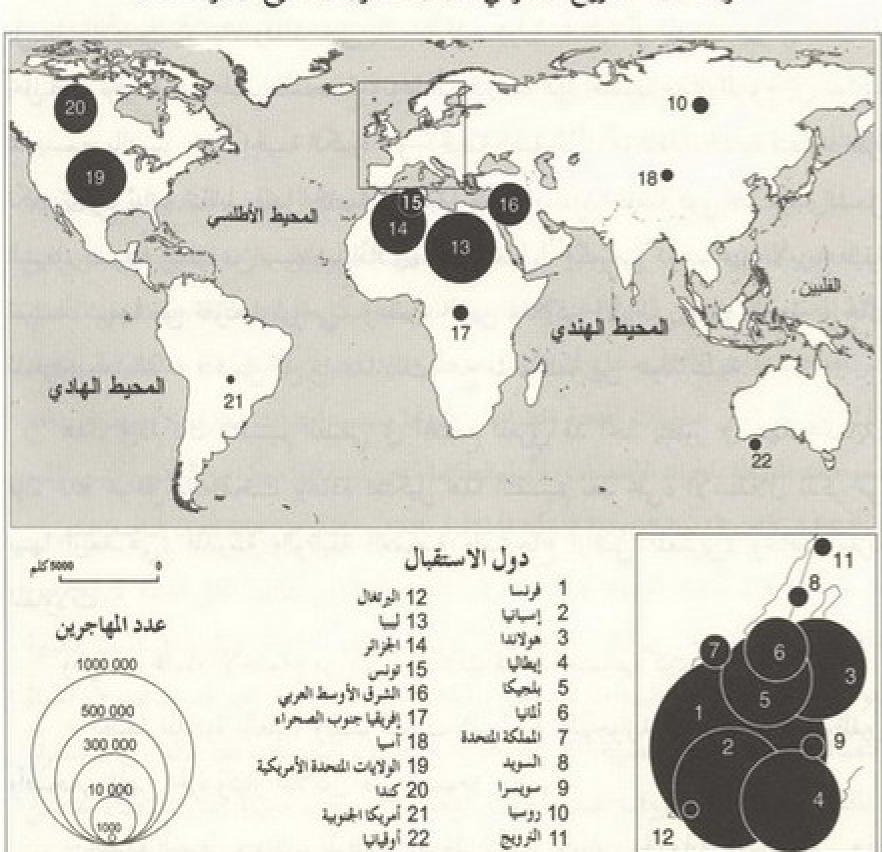
■ الهجرة الدولية

يمكن تقسيم تاريخ الهجرة المغربية إلى ثلاثة أطوار كبرى :

بدأ الطور الأول مع مطلع القرن العشرين واستمر إلى بداية السبعينيات، حيث كانت الهجرة في الغالب عمالية تستجيب لطلب الدول المصنعة الأوروبية وخاصة فرنسا وبلجيكا والأراضي المنخفضة. ولم تتردد هذه الدول في فتح مكاتب لاستقطاب اليد العاملة في المدن الكبرى أو في إرسال مستقطبين جالوا أسواق المغرب العميق. وقد كانت هذه الهجرة ذكورية بالأساس وغير مستقرة كما كانت تنحدر من المناطق الهامشية أو من البادية المغربية. وقد مست الموجات الأولى للهجرة منطقتي سوس في الجنوب والريف الشرقي في الشمال. وكانت هاتان المنطقتان المعروفتان بالاكتظاظ تعانيان من اختلالات هامة مرتبطة بالضغط الديمغرافي وضعف الموارد الطبيعية. وقد استفادت هذه الهجرة في جزء منها من وجود شبكات مهيكلة بشكل جيد داخل القرى وتستند إلى تقليد عريق لدى الساكنة الناطقة بالأمازيغية.

أما الطور الثاني، فبدأ في أواسط السبعينيات مع الصدمة النفطية التي عرفتها البلدان الغربية. وقد أدى ما تلا ذلك من إقفال للحدود إلى تغيير جذري في نمط الهجرة. وهكذا انطلق ما يعرف بـ"التجمع العائلي" وظاهرة الهجرة السرية. كما ستظهر أشكال جديدة من المهاجرين تشمل النساء ممن لا معيل لهن، وحملة الشهادات من طلبة وتقنيين وغيرهم ممن لا تأهيل له وأغلبهم ينحدر من أحياء شبه حضرية. أما من حيث الوجهة المقصودة، فقد اتسعت رقعة البلاد المستقبلة للهجرة لتشمل بلدانا أوروبية أخرى كألمانيا والدول الاسكندنافية وأمريكا الشمالية ولاسيما كندا، مع تركّز في الكيبيك بالأخص. كما تشمل هذه الهجرة، وإن بشكل هامشي، بلدان الخليج وليبيا. وقد تغيرت مناطق انطلاق الهجرة بدورها، إذ لم تعد تقتصر على المناطق الجبلية المعزولة والفقيرة، بل عمّت باقي منطقة الريف ومعظم المنطقة الشرقية كذلك، بل وشملت حتى السهول الغنية بفلاحتها العصرية مثل منطقة تادلة. ومن ثم، ستتسع الهجرة تدريجيا لتشمل مدناً كأگادير وتازة ومكناس وفاس والحسيمة والناظور والحواضر الكبرى كمراكش والدار البيضاء.

خريطة 37 – التوزيع الجغرافي للجالية المغربية بالخارج (يناير 2004)



معطيات إحصائية صادرة عن كتابة الدولة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، يناير، 2004.

وبدأ الطور الثالث مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات لما دخلت اتفاقيات ''شينغن'' الموقعة سنة 1990 حيز التطبيق، فحدت بشكل صارم من تدفقات الهجرة. وسيبلغ التضييق على الهجرة مداه في أعقاب أحداث 11 شتنبر 2001. وهكذا، ستزداد الهجرة تنوعا وتعقيدا لتصبح أكثر مأساوية مع إقبال آلاف الشباب على الهجرة السرية المعروفة محليا بـ''الحْريگ''، سالكين في ذلك جميع الوسائل والطرق ومعرّضين أنفسهم للتهلكة. وقد شمل هذا النوع من الهجرة حتى النساء والأطفال.

وحسب معطيات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، قُدر عدد المهاجرين المغاربة في الخارج سنة 2002 بـ 2600000 نسمة. وتشكل أوروبا قطب الجذب بامتياز بما نسبته 84.6% من مجموع المهاجرين المغاربة، تليها الدول العربية بما نسبته 9% ثم أمريكا بما نسبته 6%. ولا تعكس هذه الأرقام إلا جزءا من واقع الهجرة لأنها لا تشمل أعداد المهاجرين السريين.

الفئات الاجتماعية

قبل مجيء الحماية، كانت دراسة المجتمع المغربي تعتمد مقاربتين اثنتين. الأولى تحيل على القبيلة وإن تعلق الأمر بالمدن، إذ لم يكن تحديد الهوية يرتكز على المنزلة الاجتماعية للفرد، بل على الأصول الإثنية، وذلك حتى بالنسبة للمسؤولية الجنائية أو المدنية. غير أن ذلك لم يحل دون توفر تقسيم طبقي للمجتمع ونوعا من التراتبية التي يحكمها مدى الولوج إلى الموارد، مما يسمح بالتمييز بين ''الخيمة الكبيرة'' و''الخيمة الصغيرة''. أما المقاربة الثانية فتعتمد نظرة تكاد تكون ثنائية تتقابل فيها الخاصة (النخبة) والعامة؛ فأما الخاصة فهي فئة مركّبة تشمل الشرفاء بصرف النظر عن مستواهم المادي، كما تشمل ''إگورّامن'' وهم عند الأمزيغ طبقة تستمد شرفها من نفوذها الروحي، وعلماء الدين وملاكي الأراضي وكبار التجار ورجال المخزن؛ وأما العامة فتشمل كل ما عدا ذلك، مع ما للكلمة من حمولة سلبية.

هذا، وإذا كان التقسيم الطبقي في المجتمع المغربي قد أخذ يتطور في عهد الحماية، فإن عدة عوامل قد سمحت بإعادة تشكيل هذا التقسيم بعد مجيء الاستقلال نذكر من بينها أربعة هي: المدرسة والوظيفة العمومية واسترجاع أراضي المعمّرين، وخاصة مغربة المقاولات.

ومن بين علماء الاجتماع من يميز بين ثلاث فئات اجتماعية كبرى هي:

- الطبقة المدعوة بالعليا، وتضم النخب السياسية والبرجوازية التجارية وكبار الموظفين وأصحاب المهن الحرة وكبار الملاّكين على العموم؛

- الطبقة الوسطى، وتضم الموظفين وصغار التجار وأرباب الخدمات ومستخدمي هذا القطاع ومتوسطي الفلاحين، وخاصة منهم فلاحو المناطق السقوية؛

– الطبقات الشعبية، وتضم أصحاب الضيعات العائلية الصغرى التي لا تتعدى مساحتها خمسة هكتارات من الأراضي البورية وكذا الفلاحين ممن لا أرض لهم ومأجوري القطاع غير المهيكل وربّات الأسر المعيلات لها.

ومن حيث التوزيع الإحصائي، يصعب التعرف على مختلف الفئات لضخامة حجم القطاع غير المهيكل وشدة الغموض الذي يعتري النظام الجبائي. ومع هذا فإن الصورة أعلاه تقدم إطارا تقريبيا قابلا للتمثّل، إلا أنها لا تفصح عن واقع الحياة لهذه الفئات الاجتماعية. وبهذا الصدد، فإنه يتحتم تسجيل المفارقات الآتية على الأخص: فهنالك تحسن عام في مستوى المعيشة وأسباب الراحة بفضل تعميم الربط بالكهرباء وإيصال الماء الشروب من جهة، وفي المقابل، يسجَّل اتجاه واضح نحو اتساع رقعة الفقر والهشاشة بالنسبة لفئات اجتماعية طارئة على المجتمع الحضري، لا سيما في أوساط الأسر الأحادية النواة المَعُولة من قبل العنصر النسوي. ولئن كان الحراك الاجتماعي المتأتى بفضل المدرسة والوظيفة العمومية قد مكنّ نسبيا من الارتقاء الاجتماعي إلى حدود الثمانينيات، فإن الفتور قد لحقه منذ ذلك الحين. وهكذا، فإن نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات قد بلغت 26%، مقابل 5.6% لدى الغير. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الفقر النقدي في المغرب آخذ في الانخفاض، وإن كان ذلك بشكل غير منتظم، إذ انتقلت نسبته من أكثر من55% سنة 1959-1960 إلى أقل من 18% سنة 2000-2001. ومع هذا فإنه يتبين أن أعداد الفقراء قد ظلت مستقرة نوعا ما طيلة الفترة المشار إليها، إذ تراوحت بين 4 و5 ملايين نسمة.

وإلى جانب التنوع الاجتماعي، عرف المغرب غداة الاستقلال ظاهرة التعدد الديني. ففضلا عن الحضور الرمزي للديانة المسيحية الموروثة عن العهد الكولونيالي بالإضافة إلى المنحدرين من سلالة المعمّرين الأوروبيين الذين اختاروا الجنسية المغربية، شكّل اليهود طائفة مهمة من الأهالي يقدر تعدادها بمئات الآلاف. على أن هنالك مناطق سوف تفرغ بكاملها من ساكنتها اليهودية، وذلك على إثر توالي عمليات الهجرة وتضاعف وتيرتها بسبب أحداث الشرق الأوسط ثم بدافع الطموحات المرتبطة بالحراك الاقتصادي لأبناء الطائفة الذين استفادوا مبكّرا من التكوين الذي تلقوه بإشراف الشبكات التربوية اليهودية الدولية المستقرة بالمغرب ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر.

وهكذا فإن أعداد اليهود عند منتصف القرن العشرين كانت تمثل نسبة 2.5% من إجمالي الساكنة و9% من سكان الحواضر، إذ كان معظمهم (75%) يعيشون في المدن الكبيرة والمتوسطة بعد أن نزحوا إليها من الداخل والمناطق الهامشية. وبما أنهم قد اندمجوا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العصرية أكثر من غالبية مواطنيهم المسلمين، فقد مالوا إلى الاستقرار في المدينة حيث تتوفر ظروف عيش أحسن. وهكذا أصبحت مدينة الدار البيضاء تحتضن أضخم ساكنة يهودية بشمال إفريقيا برمته. أما الملاحات بصنفيها القديم والجديد، فإنها قد أصبحت لا تكاد تقوى على تحمل ساكنتها من فرط الاكتظاظ. وقد عرفت نسبة كبيرة من

اليهود من الفقر والحاجة ما عرفته الغالبية العظمى من مواطنيهم المسلمين حيث شاطرت أحياؤهم المكتظة بعض أحياء المدينة العتيقة نفس مشاهد البؤس والفاقة التي لا تطاق. على أنه كانت لليهود المغاربة تمثيلية بلغت حد الثلث في عالم الأعمال والأنشطة التجارية الكبرى. كما كانوا يمثلون ما يناهز نصف تجار شبه الجملة وتجار التقسيط بينما كانت نسبتهم بين الحرفيين تناهز 15%. أما النساء اليهوديات اللائي كن يشتغلن خارج البيت بنسبة 10%، فكنَّ إما ممرضات أو راقنات أو خياطات.

ومع بداية الاستقلال وما رافق ذلك من ضعف في الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي، أصبح المغرب مجالا خصبا لدعاية صهيونية هدفها حمل اليهود المغاربة على الهجرة إلى الكيان الإسرائيلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه سبق أن قامت مواجهات بين اليهود والمسلمين تحولت أحيانا إلى أحداث شغب معادية لليهود في مدينتي وجدة وجرادة في شهر يونيو 1948، وذلك على إثر إنشاء هذا الكيان في شهر ماي من نفس السنة وما استتبع ذلك من مأساة اللاجئين الفلسطينيين.

واستشعارا من السلطان بمعية الحركة الوطنية بهشاشة هذا الوضع، تم اتخاذ عدة تدابير لطمأنة الطائفة اليهودية وإدماجها سياسيا ضمن الوضعية الجديدة لمغرب مستقل؛ وهكذا عيّن محمد الخامس ليون بنزاكين وزيرا للبريد والبرق والهاتف في حكومة امبارك البكاي الأولى كما سبق الذكر، كما أنه عيّن ممثلين للطائفة اليهودية داخل المجلس الوطني الاستشاري. ولطالما ذكّرت وسائل الإعلام الرسمية والصحافة الوطنية بالرفض البات الذي واجه به السلطان نظام الحماية الموالي لفيشي ومحاولاته الهادفة إلى تطبيق إجراءات الميز ضد اليهود المغاربة.

ومع هذا فقد ظلت جميع التدابير الحكومية المغربية وقراراتها الرامية إلى قطع جميع أسباب هجرة اليهود ودوافعها دون أثر يذكر، وذلك لعدة عوامل نذكر منها على الخصوص:

– استمرار تدهور الوضعية الاقتصادية لليهود، لا سيما بسبب مغادرة الأوروبيين الذين كانوا يشكلون نسبة هامة من زبائنهم وشركائهم في التجارة؛

– تركيز الجهود من قبل كل من الوكالة اليهودية والحكومة الإسرائيلية على المغرب حيث تعتبر الطائفة اليهودية من أهم طوائف العالم العربي-الإسلامي إن لم تكن أهمها على الإطلاق، مما دفعهما إلى التخطيط لتنظيم الهجرة السرية لـ000 6 يهودي شهريا؛

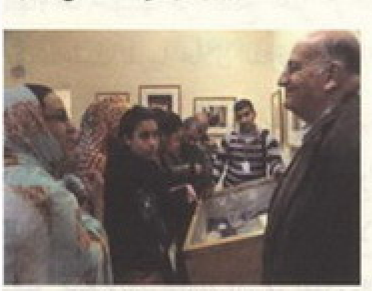
– تعاون شخصيات مغربية نافذة مع المصالح الإسرائيلية والوكالة اليهودية بغية تسهيل الهجرة السرية لليهود المغاربة بينما كانت الحكومة المغربية تحاول رسميا الحد من هذه الهجرة المكثفة عن طريق إجراءات إدارية وتدابير ذات طابع ردعي.

وهكذا، تم تهجير حوالي 000 66 يهودي خلسة في الفترة ما بين سنتي 1956 و1961. وعلى إثر الحادث الذي وقع في شهر يناير 1961 في عرض سواحل الحسيمة، حيث راح

ضحيته عدة عشرات من المهاجرين السريين، غيّر منظمو هذا التهجير إستراتيجيتهم ليسلكوا سبلا دبلوماسية ملتوية. وكان الملك الشاب الحسن الثاني أكثر تجاوبا في هذا المضمار مع ضغوطات القوى الغربية، وخاصة الأمريكية، ولم يكن قد مر على اعتلائه العرش إلا فترة وجيزة، فعمدت حكومته إلى رفع القيود عن مغادرة اليهود المغاربة ومكّنتهم من وثائق السفر الضرورية. وهكذا، وفي الفترة ما بين بداية الستينيات وأواخر السبعينيات، تمكن ما يقرب من 000 120 يهودي من مغادرة أرض الوطن بطرق مشروعة. وقد غيرت هذه الهجرة المكثفة من ملامح بعض المدن والبوادي المغربية. فإذا ما استثنينا المقابر والمزارات التي مازالت تحظى بالعناية اللازمة وتُقصد لسياحة دينية جد نشطة، فإن الملاحات باعتبارها فضاءات يهودية تقليدية اختصت بسكنى اليهود قد تحولت إلى أحياء مأهولة من قبل المسلمين.

وإذا كان عدد أعضاء الطائفة اليهودية يقدر بحوالي عشرة آلاف في الثمانينيات، فإن عددهم سوف يتقلص إلى حوالي 000 4 في أواخر القرن العشرين ؛ وهم ينتمون في معظمهم إلى الطبقة الوسطى ويزاولون أنشطتهم في قطاع الخدمات. وبجانب هذا، هنالك شخصيات يهودية تميزت بمساهمتها في الحياة السياسية كأبراهام السرفاتي وشمعون ليفي وفي الحياة الأدبية والثقافية كجرمان عياش وإدمون عمران المالح وحاييم الزعفراني وروبير أصراف وألبير ساسون وفي أنشطة المجتمع المدني كسيون أسيدون، كما أن هنالك شخصيات أخرى تحتل مناصب عليا في دواليب الدولة، كأندريه أزولاي وسيرج برديغو.

وتتوفر الطائفة اليهودية على هيآت تمثيلية خاصة كما تتمتع بعلاقات طيبة مع الدوائر الرسمية. وعلى الصعيد الثقافي، تسعى فئة من المفكرين والجامعيين منذ سنوات إلى الحفاظ على الموروث اليهودي المغربي، مبرزة في نفس الوقت أهمية البعد اليهودي في تشكّل الهوية المغربية. على أن الحفاظ على جذوة الوجود اليهودي المغربي المتجذر منذ ألفي سنة إنما يعود أساسا إلى يهود الشتات بمن فيهم المقيمون بإسرائيل، إذ أنهم ما فتئوا يعبرون عن تعلقهم بالتقاليد المغربية. وفي هذا الإطار، تم إنشاء متحف الثقافة اليهودية المغربية بمدينة الدار البيضاء سنة 1997، وهو مؤسسة فريدة من نوعها في العالمين العربي والإسلامي.



155. متحف الثقافة اليهودية المغربية بالدار البيضاء

وفي نفس موضوع التنوع الديني وبالعودة إلى الحضور المسيحي بالمغرب، تجدر الإشارة إلى ظاهرة اعتناق عدد من المغاربة للديانة المسيحية، إذ يلاحظ في هذا الصدد أن عدد المغاربة الذين دخلوا في الدين المسيحي قد تزايد منذ الثمانينيات. وهكذا يبدو أن التيارات البروتيستانتية الجديدة أو (المولودون من جديد، (Born Again من معمدانيين (الكنيسة المعمدانية الإنجيلية) وخمسينيين (الحركة الخمسينية)، وهي تيارات تتصف بشيء من الأصولية

وتحتل مكانة بارزة في أوساط هذه الطوائف المتمركزة في كبريات المدن، وخاصة في مدينة الدار البيضاء. وبالإضافة إلى هذا، هناك عدد قليل جدا من المغاربة المعتنقين للمذهبين الكلاسيكيين الكاتوليكي والبروتيستانتي. ويقدر مجموع عدد هؤلاء المسيحيين المغاربة بحوالي الألف إذا ما احتسبنا أولئك الذين يعيشون بالخارج. على أنهم لا يتوفرون على أماكن رسمية للعبادة، إذ يمارس معظمهم شعائره في سرية. ومن جهة أخرى فالظاهر أن هنالك بضع مئات من المغاربة المعتنقين للمذهب البهائي[19] وعدد غير مضبوط من المتشيعين واللاأدريين والملحدين.

التربية والصحة العمومية : خيبة الأمل

▪المدرسة في مفترق الطرق

إلى حدود سنة 1955، كانت المدرسة الوطنية تمثل شعارا من شعارات الحركة الوطنية. وقد اتُّخذت هذه المدرسة كشكل من أشكال التعبير عن مقاومة الاستعمار ونموذجه التعليمي. لذا فإن المدرسة سوف تمثل رهانا من رهانات المغرب المستقل، إذ تمت مقاربتها كرافعة أساسية لكل من الارتقاء الاجتماعي والاندماج الوطني. ويمكن الوقوف على ما بذلته الدولة من مجهودات في هذا المضمار من خلال التطور الذي عرفته الموارد المعبأة لفائدة قطاع التربية والتكوين من أجل تطبيق المبادئ الأربعة التي أقرتها اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1957، وهي التعميم والتوحيد والتعريب والمغربة. وهكذا فإن الاعتمادات الإجمالية المخصصة للتعليم بمستوياته الثلاثة المتمثلة في الابتدائي والثانوي والعالي قد ارتفعت بوتيرة متسارعة ما بين 1960 و2004 فانتقلت بذلك نسبة هذه الاعتمادات من الميزانية العامة للدولة من 16.4% إلى 28% خلال الفترة المشار إليها؛ أما حصتها من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت في المعدل 3.3% ما بين 1960 و1970 ثم تضاعفت تقريبا خلال الفترة ما بين 1970 و2004، إذ بلغت 6.4%.

وفيما يتعلق بالتجهيزات المدرسية، يلاحظ أن هنالك نفس التطور اللافت أيضا. وبالتالي، فإن شبكة التعليم الابتدائي والثانوي العام قد اتسعت، إذ أصبحت تضم نحوا من 500 مؤسسة للتعليم الابتدائي، وما لا يتعدى العشر ثانويات إلا بقليل سنة 1956-1957 لتصل سنة 2003-2004 إلى ما يفوق 600 8 مؤسسة، من بينها 615 ثانوية وأكثر من 1200 إعدادية، تمثل ما مجموعه 000 130 قاعة للدرس، نصفها تقريبا بالوسط القروي. أما بالنسبة للتعليم الجامعي، فقد انتقل هو الآخر من جامعة تقليدية واحدة هي جامعة القرويين بمعية بعض المراكز المستقلة وأهمها معهد الدراسات المغربية العليا، إلى 14 جامعة تضم 80 مؤسسة للتعليم و4 معاهد للبحث العلمي و25 إقامة جامعية وحي جامعي. أما بالنسبة لأعداد المنتسبين، فقد عرف التعليم المدرسي بمستوييه الابتدائي والثانوي تطورا هاما في عدد التلاميذ

19 حول البهائيين، انظر المحور السياسي أعلاه.

إذ انتقل هذا العدد من000 213 سنة 1955-1956 إلى ما يفوق 000 800 5 سنة 2003-2004 ؛ أي أن العدد الإجمالي للتلاميذ قد تضاعف أكثر من خمس وعشرين مرة، بينما لم يتضاعف عدد السكان إلا ثلاث مرات.

على أن هذا التطور لم يكن منتظم الوتيرة في الواقع، إذ أن معدل التمدرس في الطور الابتدائي خلال السنوات الأولى من الاستقلال قد انتقل من 17% سنة 1956-1957 إلى 46.7% سنة 1963 قبل أن تعرف وتيرة نموه انخفاضا شديدا خلال الفترة المتراوحة بين 1964 و1971، بل إنه تم تسجيل تراجع نسبته 25% في الوسط القروي. وكان من شأن الاختيارات السياسية التي أعقبت أحداث 1965 وما واكبها من تقليص هامش الحريات أن وضعت النظام التعليمي في بؤرة التوتر بين المؤسسة الملكية والنخب السياسية المتشكلة أساسا من المدرّسين المنخرطين في هيئات نقابية محسوبة على المعارضة. أما على صعيد التعليم العالي العمومي، فقد سجل نموا سنويا يقدر بـ 12.5% ما بين سنتي 1955 و2003، ليستقر عدد الطلاب في ما مجموعه 544 289.

وعلى الرغم من المجهود الضخم الذي بذلته الدولة والمواطنون كاستثمار في هذا القطاع، فإن أداءه يعتبر دون المستوى المتوخى بكثير؛ إذ يلاحظ أن هنالك تدنّياً في مستوى التعليم وتدهوراً في ظروف التأطير والتعلم مقابل التزايد الكمي للأعداد. والظاهرة تعزى عادة، ومن بعض النواحي، إلى النمو السريع للطلب على التعليم مع إرجاع هذا النمو إلى التوسع الديمغرافي وتواصل ضغط هذا التوسع على المدرسة. والواقع أن هذا التعليل لن يشكل سوى تفسير جزئي لإخفاق المنظومة التعليمية في جملتها. ذلك أن التدبير السياسي لملف التعليم قد خضع في كثير من الأحيان لاعتبارات ديماغوجية كان لها أكبر الأثر في ضعف أداء المنظومة. ومما يثبت هذا أن التعليم قد عرف ما لا يقل عن أربعة عشر مشروعا للإصلاح لم يستكمل أي منها مساره حتى النهاية خلال الفترة ما بين سنة 1956 وسنة 1999.

▪ الصحة العمومية ومسألة اللامساواة في الولوج إلى العلاج

إن التقدم الذي تم تحقيقه في مجال الصحة العمومية شيء تشهد به مجموعة من المؤشرات التي تم استعراضها من قبل (انظر ما ورد أعلاه حول الأسرة)؛ إلا أنه لا يحق لهذا التقدم أن يحجب عنا ذلك البطء المسجل في وتيرة تطور منظومة الصحة العمومية التي مرت من مراحل ثلاث:

– المرحلة الأولى، وتمتد من 1959 إلى 1980، وهي مرحلة تم فيها وضع نظام صحي تبلور في خمس خطط للتطوير تتعلق بالبنيات الأساسية ومغربة الموارد ومحاربة الأوبئة (داء السل والتيفويد)؛

– المرحلة الثانية، وتمتد من 1981 إلى 1995، وهي مرحلة تعزيز المنظومة الوطنية للصحة؛ وقد تبلورت في ثلاث خطط تتعلق بتطوير عرض الخدمات الطبية والبرامج الصحية وتقوية شبكة العلاجات الصحية الأساسية على وجه الخصوص؛

- المرحلة الثالثة، وتمتد من 1995 إلى 2000، وهي مرحلة تعطي انطلاقة حقيقية للنقاش حول إصلاح المنظومة الصحية والبحث عن التغيير مع تركيز الاهتمام على إعادة هيكلة المصالح المركزية لوزارة الصحة العمومية والتحكم في بعض الجوانب المتعلقة بالتمويل.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها القطاع العام والتطور السريع للقطاع الخاص، فإن التغطية الصحية للساكنة ما فتئت تشكو من الخصاص في عدد الأسرّة (سرير واحد لكل 900 نسمة) وكذا في مستوى الولوجية إلى العلاج بالنسبة للساكنة القروية (مازال ربع السكان يوجدون على بعد أكثر من 10 كلم من أقرب وحدة صحية).

أجل، لقد عرف تأطير قطاع الصحة من قبل المهنيين نموا متسارعا يعتبر مكسبا ثمينا من غير شك، إلا أن فئة المساعدين الطبيين وغيرهم من الموارد البشرية بمختلف أصنافها تظل تعاني من الخصاص وكذا من التوزيع غير المتساوي على الصعيد الوطني (طبيب واحد لكل 600 نسمة في جهة الرباط-زمور-زعير مقابل طبيب لكل 4 361 نسمة في جهة تاونات-الحسيمة-تازة). وفيما يتعلق بتمويل النظام الصحي، يظل الإنفاق العام ضعيفا لا يتعدى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على ضعف مستوى التطبيب. أما ضعف التمويل العمومي وضحالة نسبة التغطية عن طريق التأمين الصحي، فالواقع أنهما يولِّدان نوعا من الحيف في تمويل الخدمات الصحية إذا ما احتسبنا مستوى الحصة الهامة للمساهمات المحصَّلة مباشرة من الأسر، وهي حصة قد يبلغ سقفها نسبة تعادل 54% من مجموع المصاريف.

التطور الثقافي

الثقافة لفظ متعدد المعاني، فهو يحيل حسب السياق على معنى محدد يتصل بتكوين الفكر كما قد يشمل مفهوما قطاعيا يتسع لمجموع التجليات الدينية والثقافية والفنية الخاصة بمجموعة من المجموعات البشرية. وبالإضافة إلى هذين المعنيين هنالك معنى ثالث أوسع من سابقيه بكثير يكاد يكون مرادفا للفظ الحضارة. وبالنسبة للموضوع المتعلق بالثقافة المغربية منذ بداية الاستقلال، سوف نكتفي بالتعامل مع المعنى القطاعي باعتبار أن الأمر يتعلق بتمظهرات أدت إلى تحولات مختلفة تتصل بشكل أو بآخر بالمجتمع المغربي من حيث هو. ولئن كان نظام الحماية قد أدخل مجموعة من التغيرات على مستوى العمق بالنسبة لنمط السلوك الإجمالي لدى المغاربة كما سبق أن رأينا، فالملاحظ أن هذا المسلسل نفسه سوف يستمر بعد الاستقلال ليفضي في الغالب إلى تحولات خفية بطيئة قد تختلف بالتالي درجة تأثيرها وإن كانت قد سمحت على مستوى الإنتاج الثقافي بظهور أعمال سوف يكون علينا أن نعمل على الاقتراب منها قدر الإمكان.

والواقع أن هذه الأعمال تعد شهادات حية من حيث أنها تصدر عن اهتمامات ثقافية و/أو فنية. أما فك الشفرات التي تتضمنها هذه الشهادات، فشيء يفترض أن نستعرض تلك الإبداعات نفسها مع العمل على مقاربة توجهها العام وحمولتها التاريخية إن أمكن. لذا فإنه يستحب تصنيفها حسب النوع وأسلوب التعبير. وفي هذا الصدد سوف يكون علينا أن نتبين مجموعة من الأنشطة الثقافية المختلفة والإنتاجات الفنية المنتسبة في نفس الوقت إلى الإنتاج الأكاديمي وغيره من الأنماط الثقافة والفنية الخارجة عن نطاق العمل الجامعي.

التعبير الكتابي والشفوي

التعبير الكتابي

هنالك أمران أساسيان ينبغي التشديد عليهما عند الحديث عن الحياة الثقافية المكتوبة المتصلة بمغرب ما بعد الاستقلال : أولهما أن هذه الثقافة، وجدت نفسها، بفعل ما ورثته عن عهد الحماية غداة الاستقلال، أمام نمطين ثقافيين متميزين عن بعضهما إن لم يكونا متنافرين، ونعني النمط الغربي الذي كرسه نظام الحماية الفرنسية بمدارسه الأوروبية و"الإسلامية"[20]، ثم النمط العربي-الإسلامي الذي كرسته المدارس الحرة وجامعات التعليم الأصيل ثم جامعات المشرق. وقد توزعت الثقافة المغربية بين هذين النمطين فظلت إلى اليوم ثنائية الطابع، مزدوجة اللغة، متعددة المناهل (انظر الملحق رقم V).

أما الأمر الثاني فيتلخص في أن هذه الثقافة لم تخضع في يوم من الأيام لهيمنة تيار فكري غالب فلم تعتنق أي مذهب خاص من المذاهب الفكرية، كما أنها لم تنخرط في مدرسة أدبية بذاتها، بحيث يمكن، عند كتابة تاريخ هذه الثقافة أن نصنفها إلى تيارات فكرية تشمل كل ما عرفه المغرب بعد الاستقلال من إنتاج ثقافي. من هنا فإن السمة الأساسية التي طبعت الثقافة المغربية المكتوبة بمختلف أشكالها غداة الاستقلال تكمن في ثقافة متسائلة مجربة، ثقافة حوارية، متنوعة المشارب، متعددة الأوجه في أغلب الأحيان. ولم تكن مجرد ثقافة تسعى إلى البحث عن نماذج تنشدها، أو مذاهب تستظل بظلها، أو شعارات تكتفي بترديدها، مما لا يعني بتاتا أنها كانت متقوقعة أو منغلقة على نفسها، بل لعلها كانت أكثر الثقافات العربية المعاصرة انفتاحا على مختلف الاتجاهات الفكرية والمدارس الأدبية. وقد كان هذا الانفتاح متطلعا باستمرار إلى المحاولات التجديدية، لاسيما في مجالات الفلسفة والنقد الأدبي والإبداع الشعري والكتابة السردية والأبحاث الأنثروبولوجية والدراسات الجغرافية والكتابة التاريخية. ويجدر التشديد هنا بصفة خاصة على أهمية الإنتاج التاريخي في هذه الفترة سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف.

20 المقصود هنا بالمدارس الإسلامية تلك التي أنشأتها سلطات الحماية لاستقبال التلاميذ المغاربة، وكان التعليم بها يعتمد الازدواجية مع إعطاء الأولوية للغة الفرنسية.

على أن هذا الانفتاح وذلك التعدد ربما حالا دون إمكانية التصنيف الذي من شأنه أن ييسر ضم مختلف مكونات المشهد الثقافي ضمن وحدات تسمح بتبويبها وتحقيبها وتفسيرها، أو فهمها على الأقل؛ ومع هذا فإنهما لا يمنعان من رسم خطاطة عامة لما يمكن أن يُعتبر من قبيل المنعرجات الكبرى التي حددت الانتقال من الانفتاح المتذبذب إلى الانفتاح الناضج، سواء في استعمال المناهج وأدوات البحث، أو في توظيف المفاهيم وبلورتها، أو اعتماد بعض أنماط الكتابة وصورها. وواضح أن هذه المنعرجات الكبرى قد تختلف باختلاف حقول الثقافة المكتوبة. فالمسار الذي عرفه الفكر الفلسفي في مغرب ما بعد الاستقلال ليس هو نفس المسار الذي عرفته الكتابة التاريخية ولا هو النهج الذي اتبعته البحوث الاجتماعية أو المنحى الذي اختطته الكتابة السردية. بيد أننا نستطيع أن نتبين الخطوط الكبرى لمجموعة من التحولات على مستوى الكم والكيف فنلحظ أن سنوات الستينيات تكاد تتميز، بالنسبة لأغلب الحقول الثقافية، بنفس الرغبة في جعل الثقافة أداة نضالية في خدمة التنمية الاجتماعية وتغيير الذهنيات، وذلك بهدف وضع علاقة جديدة مع كل من الموروث العربي الإسلامي والثقافات الأجنبية ولغاتها.

وسيتحقق هذا المسعى الذي رامته مرحلة الستينيات ليعطي أكله تدريجيا خلال العقدين المواليين اللذين سيعرفان إنتاجا ثقافيا نعت في بعض المجالات على الخصوص بـ "الإشعاع الفكري المغربي". وستشهد سنوات السبعين والثمانين بالفعل نشاطا ثقافيا متميزا تجلى في نشر مؤلفات هامة سواء في ميدان الفلسفة أو علم الاجتماع أو التاريخ كما تجسَّد في عقد ندوات فكرية كبرى وفي الإقدام على ترجمة بعض النصوص الفلسفية والنقدية المؤسِّسة .بيد أن هذا النشاط سيعرف بعض الفتور خلال التسعينيات، مما يجعلنا نقول بظهور منعرج جديد يؤشر على الحد من الغليان الذي طبع العقدين السابقين. وهكذا يمكن أن نتبين ضمن هذه الحركة الثقافية جملة من التمفصلات نسردها حسب توالي العقود.

▪ أولا: الثقافة في خدمة التنمية (سنوات الستين)

أنهى محمد عزيز الحبابي رسالته لنيل الدكتوراه في الفلسفة بباريس سنة 1954 ثم حاول تأسيس فلسفة خاصة إثر عودته إلى المغرب سماها بـ"الشخصانية الإسلامية"، وكان يرى فيها امتدادا لشخصانية إمانويل مونيي (Emmanuel Mounier) . إلا أن دعوته هاته لم تصادف صدى كافيا لدى تلامذته، بل إن نظريته لم تتطور لديه هو نفسه. ولربما رُد ذلك إلى طبيعة الممارسة الثقافية المنشودة من قبل جيل ما بعد الاستقلال أكثر مما هو راجع إلى فحوى النظرية نفسها. ذلك أن هذا الجيل كان يعتبر أن إحدى مهامه الأساسية تكمن في تحرير الثقافة من الرواسب الاستعمارية لتأكيد الهوية الوطنية. لذا فإنه لم يكن مستعدا لتبني قيم جاهزة يتم فرضها على الواقع فرضا، بل كان يعتبر –عن اقتناع قائم على التعددية المشار إليها– أن

الشأن الثقافي مجال كفاح وإبداع كذلك. لذا فإنه كان يجد في نظرية الالتزام ومفهومي المثقف والحرية عند جان-بول سارتر (Jean-Paul Sartre) خير نموذج لما يمكن أن يكون عليه الفعل الثقافي. وللوقوف على هذا التوجه، يكفي أن نتصفح المجلات التي صدرت بمبادرة من الأوساط المثقفة وظهرت أعدادها الأولى في هذه الفترة بالذات كمجلة **آفاق** (1963) و**أقلام** (1964) و*souffles* (**أنفاس**) و *Lamalif* (**لام ألف**)، 1966. ويجب التشديد هنا على الدور الذي اضطلعت به الملاحق الثقافية لبعض الجرائد اليومية في تنشيط المشهد الثقافي من خلال إذكاء جو النقاش وتبادل الآراء والتعريف بما يستجد في مجال الإنتاج الفكري. ومعلوم أنه كان لبعض المؤلفات المترجمة وبعض المجلات والدوريات الوافدة من المشرق وقع هام في هذا المجال.

ولقد امتد هذا الانشغال بمشاكل المجتمع والتطلع إلى التغيير عبر قضايا نظرية اهتمت في المقام الأول بمحاورة الفكر الاشتراكي وفتح جدال عميق حول الجوانب الاقتصادية. وبهذا الصدد، فإنه لا يمكن تجاهل الدور الذي قامت به منذ أواسط الستينيات كل من **المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع** وكتابات بعض الاقتصاديين المغاربة كأطروحة عبد العزيز بلال حول الاستثمار في المغرب (1968)، و**شبيبتنا في سنوات الثمانين** لمحمد الحبابي (1970) و**الفائض الاقتصادي والتنمية : حالة اقتصاد المغرب** للحبيب المالكي (1978). وقد ساعدت هذه الكتابات على إعادة النظر في"التركة الاقتصادية" للحماية وما عرفته هذه التركة من تطورات بعد الاستقلال، وذلك بهدف وضع ملامح عامة لإستراتيجية اقتصادية واجتماعية للتنمية. وقد امتد مفعول هذا النقاش إلى مختلف الأوساط الثقافية كما وجد صداه لدى غير ذوي الاختصاص.

وبالنسبة لقضايا البحث التاريخي، تجدر الإشارة إلى المجلة المتميزة التي أسستها نيابة الشمال لوزارة التربية الوطنية وأشرف عليها محمد بن تاويت التطواني بعنوان **تطوان، مجلة الأبحاث المغربية الأندلسية**، وقد صدرت هذه المجلة في الفترة ما بين 1956 و1971. وفي سنة 1960، حصل إدماج المجلتين العلميتين المهتمتين بالتاريخ والعلوم الاجتماعية بوجه عام، وهما **هسبريس وتمودا**، اللتان كانتا تصدران منذ فترة الحماية، الأولى في الرباط والثانية في تطوان، فتحولتا إلى مجلة واحدة على يد جرمان عياش بعنوان **هسبريس-تمودا** تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. أما بالنسبة للأبحاث الجغرافية، فقد عرفت انتعاشا مماثلا بصدور **مجلة جغرافية المغرب** (*Revue de géographie du Maroc*) التي عوضت دورية حول جغرافية المغرب بعنوان **تقييدات مغربية** (*Notes marocaines*). والملاحظ أن المقالات المنشورة في هذين المنبرين قد اتسمت بابتعادها عن النظرة الاستعمارية المألوفة وأعلنت عن ميلاد مدرستين مغربيتين للتاريخ والجغرافيا. ومن أبرز المقالات المغربية الأولى، يمكن الإشارة إلى مقال جرمان عياش حول قضية الأرشيف التاريخي المغربي (بالفرنسية 1961) ومقال محمد الناصري حول الجغرافية الحضرية لمدينة سلا (1963).

ومما عكس هذا التوجه تلك الانطلاقة الجديدة التي طبعت الأبحاث المتعلقة بتاريخ وجغرافية المغرب، وهي انطلاقة ساهم فيها باحثون في التاريخ من المغاربة وثلة من الأساتذة الفرنسيين من أمثال برنار روزانبرجي (Bernard Rosenberger) وجان برينيون (Jean Brignon) وميشال طيراس (Michel Terrasse) ودانيال ريفي (Daniel Rivet) وقبلهم جان لوي مييج (Jean-Louis Miège)؛ كما ساهم فيها من بين الجغرافيين جان لوكوز (Jean Le Coz) وكاستون بودي (Gaston Baudet) ودانيال نوان (Daniel Noin) وجان فرانسوا تروان (Jean-François Troin). وهكذا أسفرت هذه الجهود عن صدور مجموعة من الأبحاث القيمة بما فيها كتابان تركيبيان باللغة الفرنسية، الأول حول **جغرافية المغرب** (1964)[21] والثاني حول **تاريخ المغرب** (1967)[22].

وأما بالنسبة إلى المحاولات الرامية إلى تأسيس قيم جديدة لأشكال التعبير الأدبي، فإنها قد وجدت في الأقصوصة خير منبر نظرا لسهولة نشرها في الصحف والدوريات. وهكذا تمكنت الكتابة القصصية عند محمد إبراهيم بوعلو ومحمد برادة وعبد الجبار السحيمي ومحمد زفزاف من أن تنقل أصوات الطبقات الدنيا في المجتمع. كما أخذت القصيدة المغربية تواجه الأسئلة المتعلقة باللغة الشعرية، وتتساءل حول وضع الشاعر في ضوء التطلعات المستجدة. وفي هذا الإطار، برزت أسماء محمد الحلوي وإدريس الجاي ومحمد السرغيني وزغلول مرسي وأحمد المعداوي المجاطي وعبد الكريم الطبال ومحمد الصباغ ومحمد خير الدين ومحمد الخمار الكنوني وعبد اللطيف اللعبي ومصطفى النيسابوري ومليكة العاصمي.

▪ ثانيا: إرساء أسس الحداثة الفكرية (سنوات السبعين والثمانين)

أخذت الثقافة المغربية ترتبط غداة الاستقلال بمؤسسات ثقافية وعلمية تابعة للدولة تتقدمها بعض الوزارات والمؤسسات الجامعية. فبالإضافة إلى مجلة **دعوة الحق** التي شرعت في إصدارها وزارة الأحباس ابتداء من سنة 1957، أشرفت السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية على إصدار مجلات **الثقافة المغربية** (1970) و**الباحث** (1972) و**المناهل** (1974) تباعا. وأما بالنسبة للمؤسسات الجامعية، فبالإضافة إلى مجلة **البحث العلمي** التي كانت تصدر عن المركز الجامعي للبحث العلمي التابع لجامعة محمد الخامس منذ سنة 1964، صدرت **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** بالرباط سنة 1977 وتلتها **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** بفاس في نفس السنة. وبفضل تنوع المشارب وتعدد التيارات، انفتحت الثقافة على أدوات البحث الحديثة وأصبحت تولي قضايا المنهج أهمية كبرى. وقد تجلى هذا الاهتمام في مختلف حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن هنا كان انفتاحها على الطرق المستحدثة في قراءة النصوص وتأويلها، وتوظيف كل ذلك في إعادة قراءة التراث عبر مختلف مناحيه.

21 J. Martin, H. Jover, J. Le Coz, G. Maurer, D. Noin, *Géographie du Maroc*, Hatier Paris-Casablanca, 1964.

22 J. Brignon, A. Amine, B. Boutaleb, G. Martinet, B. Rosenberger, *Histoire du Maroc*, Hatier Paris-Casablanca, 1967.

وقد أكد هذا الهاجس المنهجي عزوف المثقفين المغاربة عن اعتناق المذاهب المغلقة وأذكى لديهم روح الانفتاح والاستكشاف. وهكذا عرفت السبعينيات غليانا فكريا حاول فيه بعض المفكرين المغاربة، كل من جهته وحسب ميدانه، أن ينفتحوا جميعا في البداية على التيارات الفكرية الرائجة وخاصة منها تيار الفكر الماركسي الذي كان يعرف محاولة انتعاش في مختلف أنحاء المعمور فأخذوا ينهلون من معين ما استجد في الأبحاث الماركسية لدى كل من المدرسة المجرية-الإيطالية والمدرسة الفرنسية عبر كتابات لويس ألتوسير وجماعته وكتابات لوسيان غولدمان حول النقد الأدبي. وقد عمل هؤلاء المثقفون على اعتماد هذا الرصيد في مراجعة بعض التوظيفات التي طبعت بعض الدراسات المشرقية للتراث، ثم في مراجعة مفهوم الثقافة ذاته ودور الأدب وعلاقته بالحياة الاجتماعية. بيد أن هذا الاهتمام بالأنموذج الماركسي قد تراجع بفعل تحفظات بعض المثقفين. ويكفي أن نذكر هنا الانتقادات التي وجهها محمد عابد الجابري في كتابه **نحن والتراث** (1980) لأطروحات بعض الماركسيين العرب، حيث آخذهم بتبني الأنموذج الماركسي بصفة حرفية دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تكييفه عند التوظيف. ولنذكر كذلك الأبحاث التي شرع عبد الله العروي في نشرها ابتداء من أواخر الستينيات، حيث نشر مؤلف **الإيديولوجية العربية المعاصرة** (1967) الذي يمكن أن يعد بحق من الهزات الأولى في تاريخ الثقافة المغربية بعد الاستقلال، ثم مؤلفيه حول **أزمة المثقفين العرب** (1970)، **والعرب والفكر التاريخي** (1974) حيث دعا إلى ماركسية تاريخانية مقوماتها القول بالحتمية التاريخية والدور الإيجابي لكل من المثقف ورجل السياسة.

وعرف مجال النقد الأدبي تفتحا مماثلا على البنيوية التكوينية. وقد كان للجدالات التي دشنتها مجلة **آفاق**، صوت اتحاد كتاب المغرب، وكذا مجلة **الثقافة الجديدة** (1974)، أكبر الأثر في صقل مفاهيم سوسيولوجية الآداب كما وظفها غولدمان فترتب على ذلك تحول عميق في مفهوم الأدب ودوره الاجتماعي، انعكس في بعض الأعمال النقدية كأطروحة أحمد اليابوري عن **تطور الفن القصصي في المغرب** (1967) ودراسة عبد الكبير الخطيبي حول **الرواية المغاربية** (بالفرنسية، 1968) ، ومحاولات إدريس الناقوري حول **المصطلح المشترك** (1977) كما تمخضت عنه روح تجريبية استطلاعية انعكست في الأعمال الأدبية نفسها. وهكذا سيقتحم الشعر المغربي باب التجريب لينفتح على الأسطورة وأشكال أخرى كالقصيدة النثرية، كما سيهتم بالتحولات اللغوية في آنيتها ليستبطن مرارة الفشل الاجتماعي أكثر من اهتمامه بالتحولات الاجتماعية. وبذلك أخذت القصيدة المغربية تتفتح على الحداثة عند جيل من الشباب كمحمد بنطلحة وعبد الله راجع ومحمد الواكيرة والمهدي أخريف ومحمد بنيس ومحمد الأشعري وعبد الله زريقة.

وستنفتح الثقافة المغربية في بداية السبعينيات على كل ما أخذ يظهر من دراسات متجددة. نشير هنا إلى الأهمية التي أخذت الأبحاث المغربية توليها للدرس اللساني والسيميولوجي، فاتحة

بذلك مجموع الثقافة العربية على مجالات غير معهودة. ولنذكّر هنا بحدثين ثقافيين هامين في هذا المجال يتمثلان في ظهور كتاب **الاسم العربي الجريح** لعبد الكبير الخطيبي (بالفرنسية، 1975) وانعقاد ندوة: "اللقاء المغربي للسانيات والسيميائيات" سنة 1976 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب أن نؤرخ للثقافة المغربية المعاصرة دون الوقوف عند هذه الكلية ودورها في الحياة الثقافية على إثر نهوضها من الكبوة التي عرفتها أوائل السبعينيات[23] وما تمخض عنها من تراجع على مستوى البحث والتأطير وارتجال في مجال تعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد تمثل هذا النهوض فيما نظمته من ندوات فكرية كبرى ابتداء من أواسط السبعينيات حول ابن خلدون وابن رشد والغزالي ومناهج البحث في الآداب والعلوم الإنسانية. وقد أمكن لهذه الندوات أن تدعم حصيلة عمل عقدين من الزمن لم تستطع الثقافة المغربية خلالهما أن تراكم معارف جديدة فحسب، وإنما أعادت النظر في كثير من التأويلات المترسخة مع التأسيس لطرائق جديدة في البحث وإرساء ثقافة نقدية لا تستنسخ النماذج على اختلاف مصادرها وتنوع مستويات تجذرها في التاريخ.

وعلى هذا النحو، عرفت بدايات الثمانينيات محاولات جادة لترجمة بعض الأصول الفلسفية والنقدية وتحقيق بعض المتون الفلسفية (جمال الدين العلوي) والأدبية (محمد بن شريفة وعباس الجراري ونجاة المريني). كما ازدهرت حركة تحقيق النصوص التاريخية على يد باحثين من أمثال محمد بن تاويت الطنجي ومحمد بن تاويت التطواني ومحمد المنوني ومحمد حجي ومحمد زنيبر وعبد القادر زمامة وأحمد التوفيق. وقد ساهمت هذه التحقيقات في تيسير إعادة كتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغرب كما تجلى ذلك في دراسات قطاعية وفي **معلمة المغرب** التي أشرف على إصدارها محمد حجي بمعية أعضاء الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.

كل هذا سيعطي أكله خلال الثمانينيات حيث ستتمكن الثقافة المغربية من أن تنتقل بالفعل من تمثل المفاهيم والتمكن من أساليب البحث إلى توظيفها في أعمال لا تخلو من أصالة تتصل بالمجالات الفلسفية والإبداعية والنقدية وبالأبحاث في العلوم الاجتماعية.

ففيما يتعلق بالإنتاجات الفلسفية، تجدر الإشارة، من جهة، إلى السبق الذي حازه مؤلفا **دروس الفلسفة والفكر الإسلامي** على المستويين التربوي والتحسيسي، وهما من تأليف كل من محمد عابد الجابري وأحمد السطاتي ومصطفى العمري (1971)، ومن جهة أخرى إلى أبحاث منها سلسلة **نقد العقل العربي** لمحمد عابد الجابري التي ظهر جزءها الأول سنة 1984،

23 تندرج هذه الكبوة الجامعية في إطار الظرفية العامة التي عرفها المغرب في بداية السبعينيات كما سبقت الإشارة (انظر المحور السياسي)، ومن أبرز تجلياتها ما عرفته الكلية المذكورة من إقصاء للجامعيين الفرنسيين وإبعاد لبعض الأطر الجامعية المغربية مع الاستعاضة عنهم بأساتذة من المشرق كان جلهم في آخر مشوارهم الأكاديمي.

وأطروحة علي أومليل حول ابن خلدون التي ظهرت في السنة نفسها، وأطروحة سالم يفوت حول ابن حزم سنة 1986، وكذا بعض الجهود التي بذلها جيل جديد من الباحثين في ميدان تاريخ الفلسفة وفلسفة العلوم. وقد أثبتت هذه الأعمال، بدرجات متفاوتة، قدرة أصحابها على تمثل مستجدات الفكر الغربي ومناهجه مع محاولة الاستفادة منه في دراسة الموروث العربي دونما سقوط في التطبيقات الميكانيكية والتقليد الأعمى. وقد ظلت "اليقظة النقدية" هي النبراس الموجه في كل هذه الأعمال، مما جعل قيمتها تتجلى أكثر في انفصالها عما ترسخ من تأويلات واستقر من عادات.

أما بالنسبة لعلم الاجتماع، فقد عرفت سنة 1977 بداية انتشار أبحاث بول باسكون التي ستشكل نموذجا يحتذى وخاصة منها دراسته حول الحوز. كما أخذ هذا التوجه يغزو ميادين لم تكن مطروقة من ذي قبل، حيث أسهم في اقتحامها بعض الباحثات من أمثال فاطمة المرنيسي التي أشرفت، بمعية محمد جسوس، على عدة أطروحات متميزة حاول من خلالها جيل من الباحثين الشباب إعادة النظر في ما راكمته السوسيولوجيا الكولونيالية. وفي السياق نفسه، أخذت الدراسات التاريخية تتجه نحو التاريخ الاجتماعي بدل التاريخ السياسي. ولعل من بين الأبحاث المتميزة في هذا المجال المقال المطول لحامد التريكي (بالاشتراك مع برنار روزانبرجي)، حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، الصادر بالفرنسية في عددين من مجلة **هسبريس-تمودا** (1973 و1974). أما بالنسبة للدراسات الرائدة، فتجدر الإشارة إلى أطروحة عبد الله العروي حول الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (بالفرنسية، 1977)، وأصول حرب الريف لجرمان عياش (بالفرنسية، 1981)، والمجتمع والسلطة والدين في مغرب نهاية "العصر الوسيط" لمحمد القبلي (بالفرنسية، 1986)، دون إغفال الدور الرائد الذي لعبه محمد التازي سعود من خلال أبحاثه وترجماته في التعريف بتاريخ المغرب قبل الإسلام. وقد أخذت الدراسات التاريخية تتجنب التأويلات الجاهزة والتنظيرات المتسرعة لتميل نحو الدراسات المونوغرافية المدققة. وفي هذا الصدد، تمت مناقشة أطروحات يتميز البعض منها بتجديد التوجهات المنهجية على الأخص. ويكفي أن نذكر على سبيل المثال رسالة أحمد التوفيق حول **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر : إينولتان 1850–1912** الصادرة سنة 1979، ورسالة العربي مزين حول تافيلالت في القرنين السابع عشر والثامن عشر المنشورة بالفرنسية سنة 1987 ؛ وبجانب هاتين الدراستين، هنالك أطروحات نوقشت في هذه الفترة كذلك من بينها **التاريخ السياسي والاجتماعي لاشبيلية في عهد دول الطوائف** لمحَمد بن عبود (1983) **ودكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وآزمور:** لأحمد بوشرب (1984) **وفاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي** لمحَمد مزين (1986) **والسلطة والمجتمع في المغرب، نموذج أيت باعمران** لعلي المحمدي (1989).

أما في مجال الجغرافيا، فإن النهوض بالبحث كان يختمر منذ الستينيات وقام على كاهل باحثين فرنسيين من بين المساعدين الفنيين بمعية بعض الباحثين الشباب المغاربة. وقد نُشر الإنتاج العلمي لهؤلاء وأولئك في **مجلة جغرافية المغرب** بالأساس. وعلى إثر الأزمة التي عرفتها كلية الآداب بالرباط في بداية السبعينيات كما ذكرنا آنفا، توقفت انطلاقة البحث الجغرافي لمدة من الزمن. على أنه تم تجاوز مخلفات هذه الأزمة مع نهاية السبعينيات عندما تعددت الأطروحات المناقشة من قبل المغاربة سواء بالخارج أو بالمغرب. ومن بين الأعمال التي يمكن الإشارة إليها في هذا المجال، نذكر العناوين الآتية: مدينة صفرو: من الاقتصاد التقليدي للدير إلى الإدماج الاقتصادي العصري لحسن بنحليمة (1977) والمجال السياحي المغربي لمحمد بريان (1978) والأرض والإنسان في شبه الجزيرة الطنجية لأحمد الغرباوي (1980) وشتوكة وماسة: منطقة من سوس في طور التحول لعبد اللطيف بنشريفة (1980) والتجمع الحضري بالرباط وسلا: المسلسل والآليات والنمو لمحمد بلفقيه وعبد اللطيف فضل الله (1984) ومغرب الشمال الشرقي : التضاريس، التشكل ودينامية الكلس لعبد الله لعوينة (1987). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعمال الجامعية قد أنجزت كلها بالفرنسية.

أما في ميدان النقد الأدبي، فقد ظهرت الأعمال الأولى لكل من عبد الفتاح كيليطو (**الأدب والغرابة**، 1982؛ **الكتابة والتناسخ**، 1985)، ومحمد مفتاح (**سيميائية الشعر القديم**، 1982؛ **دينامية النص**، 1987) لتجسد مدى تحكم الباحثين المغاربة فيما استجد في ساحة النقد الأدبي والسيميولوجي وقدرتهم على الاستفادة منه لإعادة قراءة الموروث العربي. كما أنها ستسهم في إعادة النظر في معظم المفاهيم التي كانت تؤسس للإبداع والنقد الأدبيين.

وفي مجال الكتابة السردية، تزايد الاهتمام بالرواية وتناولها بإحدى اللغتين العربية أو الفرنسية. كانت هذه الرواية ذات نزعة وطنية فيما قبل (**دفنا الماضي** لعبد الكريم غلاب، 1968)، ثم انتقلت إلى وصف التمزق المواكب للمثاقفة والاغتراب لدى الفرد (عبد الله العروي، **الغربة**، 1971) قبل أن تترصد التحولات التي عرفتها القيم في شتى المجالات (الأعمال الروائية لكل من أحمد الصفريوي، إدمون عمران المالح، إدريس الشرايبي، محمد خير الدين، عبد الكبير الخطيبي، مبارك ربيع، خناتة بنونة، الطاهر بن جلون، محمد عز الدين التازي، محمد زفزاف، محمد برادة ومحمد شكري). وقد حاولت الرواية أن تتخلى عن طابعها الواقعي في محاولة لبناء منطق مستقل. أما الأقصوصة، فقد عرفت نضجا متميزا عند كل من إدريس الخوري (**مدينة التراب**، 1988) وأحمد بوزفور (**الغابر الظاهر**، 1988) ومحمد الهرادي (**ذيل القط**، 1989).

وفي حقل اللسانيات، ظهرت محاولات جادة لقراءة بعض النظريات العربية القديمة في ضوء نماذج اللسانيات الحديثة. وتجدر الإشارة هنا إلى الأبحاث الرائدة لكل من عبد القادر الفاسي الفهري وأحمد المتوكل. وبجانب هذه المحاولات، ظهرت أبحاث ودراسات أخرى تركزت

حول وضعية اللغات المستعملة في المغرب، وذلك في ضوء مفاهيم اللسانيات الحديثة. وقد سعت مجموعة من الأبحاث المونوغرافية والأطروحات والمنشورات أن تعيد النظر في موقع اللغة الشفوية بالقياس إلى اللغة المكتوبة، وكذا في المكانة التي تحتلها كل منهما داخل المنظومة الثقافية المغربية. وقد تعرضت أعمال أحمد بوكوس وأحمد أكواو والجيلالي السايب وعبدالرحيم اليوسي وغيرها إلى دراسة الجوانب اللسانية واللسانية الاجتماعية للغات المتداولة. ومن ناحية أخرى، انصبت أبحاث شمعون ليفي على الجوانب اللغوية والثقافية لليهود المغاربة. وقد حاولت جميع هذه الأعمال والأبحاث تأسيس تصور عن اللغة والثقافة في تنوعهما اللساني والاجتماعي والجمالي كما حاولت إعادة النظر في الأفكار المسبقة القائلة بأن الثقافة المغربية واحدة لا تعدد فيها.

وعلى غرار اللغات، عرفت الثقافة الشعبية المغربية منذ 1971 عناية متزايدة في ضوء مستجدات الأبحاث السيميولوجية والمورفولوجية. وقد نشأت عن ذلك حركة هامة لتوثيق أشكال التعبير الشفوي وترجمتها وتحليلها. وشهدت الجامعة المغربية أيضا مناقشة أطروحات في هذا الميدان. كما ظهرت فيما بعد أبحاث جديدة ساعدت بدورها على إبراز أهمية هذا التراث شكلا ومضمونا.

استطاع مفهوم "الهوية المتعددة"، وما يتبعه من مفهوم "الثقافة المتعددة"، أن يجد صدى طيبا لدى الباحثين. وهكذا ظهرت دراسات عدة في هذا الشأن، سواء باللغة العربية أو الفرنسية، إذ حقق محمد بنشريفة **أمثال العوام في الأندلس** ونشره في جزأين (1971 و1975). كما نشر كل من ليلى المسعودي الأمثال المغربية (بالفرنسية، 1987) والحسين بن علي بنعبد الله **قصص وأمثال من المغرب** في جزأين (1996و1999). وقد عرفت الحكاية الشفوية، كجنس أدبي خاص، عدة دراسات ومقالات أكاديمية، فاهتم الباحثون بالملحون والأغاني الشعبية و"الحَجّايات" وسير الحكواتيين وأشكال الحكي الشعبي. وفي هذا الباب، تجدر الإشارة إلى أبحاث المصطفى الشاذلي حول الحكاية الشعبية، وأعمال خديجة محسن حول الثقافة الشفوية، فضلا عن الندوة التي احتضنتها كلية الآداب بالرباط سنة 1986 حول الأدب الشعبي المغربي، وهي تظاهرة ساعدت على إبراز مدى تطور الأفكار المتصلة بالموضوع، مما يمكن اعتباره علامة على الاعتراف الرمزي بثقافة جماعية وهوية متعددة وتراث مشترك.

ومما يؤكد هذه الظاهرة أيضا أنْ تَزايد اهتمام المغرب بالتراث الثقافي، المادي منه وغير المادي، فكان أن صدر القانون المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمواقع والنقائش الكتابية والتحف الفنية سنة 1980، ناسخا بذلك القانون الموروث عن فترة الحماية. والواقع أن الأبحاث التي أنجزها كل من جودية حصار بنسليمان وعبد العزيز توري هي التي وضعت أسس مدرسة مغربية للأركيولوجيا وتاريخ الفن. من هنا كان إحداث المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث سنة 1986، وهو مؤسسة اضطلعت بدور هام في تنشيط حركة التحري

والتنقيب الأثري وترميم المباني التراثية وحمايتها بوجه عام، فتم بذلك إنقاذ تحف نادرة كمنبر الكتبية بمراكش مثلا. ومع هذا، فهل في استطاعة مؤسسة أعدت أصلا للبحث والتكوين أن تسهم بفعالية في حماية رصيد متنوع تنوع التراث المغربي؟ بل يمكن التساؤل أيضا عن العلاقة بين المهام المنوطة بهذا المعهد وحماية هذا الرصيد. وبالنظر إلى الوضع الجغرافي لهذا التراث، أفلا يحق للمغرب أن ينهج سياسة تقوم على التوعية اليومية وإشراك مختلف الأطراف المعنية بقضايا الموروث التاريخي المشترك وصيانة الذاكرة المحلية؟

▪ثالثا: بين تنوع الاهتمامات وثقافة الاختلاف (سنوات التسعين)

عرف العقد الأخير من القرن الماضي ظهور مؤلفات لا تخلو من قيمة في بعض الميادين. ففي مجال الفلسفة، يجدر ذكر بعض مؤلفات محمد عابد الجابري (**العقل السياسي العربي**، 1990)، وعلي أومليل (**في شرعية الاختلاف**، 1991)، وعبد السلام بنعبد العالي (**أسس الفكر الفلسفي المعاصر**، 1991)، وطه عبد الرحمان (**فقه الفلسفة:الفلسفة والترجمة**، 1995)، وعبد الله العروي (**مفهوم العقل**، 1996)، ومحمد سبيلا (**للسياسة بالسياسة: في التشريح السياسي**، 1999)، وكمال عبد اللطيف (**في تشريح أصول الاستبداد**، 1999) وغيرهم.

وبالنسبة للدراسات التاريخية، هنالك أطروحات نشرت بالعربية وغير العربية نذكر من بينها المغرب في عهد المولى سليمان (بالإنجليزية، 1990) لمحمد المنصور، **وتاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** لمحمد الأمين البزاز (1992) وسبتة من الأصول إلى القرن الرابع عشر (بالفرنسية، 1993) لحليمة فرحات، **والنقود المغربية في القرن الثامن عشر** (1993) لعمر آفا، والمسلمون واليهود في المغرب 1859-1948 مساهمة في تاريخ العلاقات بين الجماعات الدينية في أرض الإسلام لمحمد كنبيب (بالفرنسية 1994) **والبوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر** (1995) لعبد الرحمن المودن والصحافة المغربية الناطقة بالفرنسية من الأصول إلى 1956 لجامع بيضا (بالفرنسية 1996) **والمغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر** لعبد المجيد القدوري (2000). وفي ميدان الجغرافيا نذكر على الخصوص التكوينات السطحية لسهل سايس منذ الزمن الجيولوجي إلى الاستعمال الحالي للتربة لإدريس الفاسي (1993) والتنظيم الحضري لشبه الجزيرة الطنجية لمحمد عز الدين الرفاص (1993) والشمال الشرقي المغربي: الواقع والمؤهلات لمنطقة هامشية لعبد القادر الگيطوني (1994) وهي أعمال أنجزت باللغة الفرنسية. ويمكن تسجيل نفس الظاهرة بالنسبة للأبحاث الأنتربولوجية والسوسيولوجية، إذ نشرت أعمال هامة من أبرزها الدولة والسلطة والمجتمع (1991) لرحمة بورقية والشيخ والمريد (بالإنجليزية 1997) لعبد الله حمودي.

ولنسجل من جهة أخرى مدى الاهتمام بترجمة بعض النصوص النقدية كمترجمات كل من محمد برادة وإبراهيم الخطيب لبعض أعمال رولان بارت (Roland Barthes) والنصوص الفلسفية

كمترجمات محمد سبيلا ومحمد الواقيدي وسالم يفوت لأعمال لوي ألتوسير (Louis Althusser) وگاستون باشلار (Bachelard Gaston) وميشيل فوكو (Michel Foucault) وكلود لفي سطروس (Claude Lévi-Strauss). وما ينبغي التشديد عليه بهذا الصدد هو أن هذه الترجمات لم تحركها دوافع تجارية، ولا هي أنجزت "تحت الطلب"، وإنما أتت، في معظم الأحيان، لتستجيب لسوق المعرفة وما يتطلبه التفاعل المتزايد مع الثقافات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تفتح المترجمين على لغات أخرى غير الفرنسية والإسبانية. ولن يعزب عن ذهننا أهمية الإنتاج الذي عرفته الكتابة السردية في هذه الفترة بحيث غدت قبلة يتوجه صوبها المثقفون من مختلف المجالات الأكاديمية. ففضلا عن الروائيين الأدباء، نجد أسماء لأكاديميين من أمثال أحمد التوفيق من التاريخ، ومحمد عبد الحي مودن من العلوم السياسية، وبنسالم حميش من الفلسفة.

وعلى الرغم من هذا العطاء الفكري، فإن العقد الأخير من القرن الماضي لم يعرف الغليان الثقافي الذي عرفه العقد السابق عليه، ولم يعمل على ترسيخ طرق جديدة في البحث بقدر ما انشغل بالتنظير للحداثة والحديث عنها. وقد تركزت الجهود الفكرية في هذه الفترة حول السجال المتصل بما أصبح يعرف بالإسلام السياسي. إلا أنه لا ينبغي أن ننفي فضل هذه الظاهرة في إذكاء النقاش حول مفاهيم وقضايا لم يسبق للفكر المغربي أن أولاها ما تستحقه من أهمية؛ ونقصد هنا قضايا التعدد الثقافي ومكانة الثقافة الأمازيغية وغيرها من الانشغالات السياسية، كقضايا المرأة وحقوق الإنسان والديمقراطية.

ويبقى أن نشير إلى أنه لم يكن لهذا الإنتاج بمختلف أجناسه أن يتطور دون أن يجد طريقه إلى الجمهور المتلقي. ومعلوم أنه لا سبيل إلى ذلك دون توفر الوسائل التقنية الضامنة لتحقيق هذه الغاية.

■ قضايا النشر والتوزيع

بجانب الإنتاج الفكري الذي سبق ذكره، ساهم التقدم الذي عرفه التمدرس وكذا التطور الذي طرأ على التعليم العالي خلال العشريات الأولى من عهد الاستقلال في ظهور حركة النشر، وإن لم تعرف هذه الأخيرة إقلاعها الصحيح إلا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي. فخلال هذه الفترة، تأسست كثير من دور النشر مستفيدة من وضعية اقتصادية سانحة – من مظاهرها انخفاض قيمة الدرهم – ومن تدهور إنتاج دور النشر اللبنانية وكذا من سياسة تشجيع الإنتاج الوطني التي تبنتها الدولة. وهكذا بلغ عدد الناشرين في منتصف التسعينيات 65 ليصبح 93 عند مطلع سنة 2000. ويتوزع الناشرون بين من اختار النشر باللغة العربية دون الفرنسية، ومن اختار المزاوجة بينهما. وفي السنوات الأخيرة، بدأت تظهر منشورات باللغات الأمازيغية والإسبانية والإنجليزية. ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم هذا الإنتاج صادر عن المطابع الوطنية التي عرفت بدورها تطورا ملحوظا إذ

انتقل عددها من 64 وحدة سنة 1957 إلى 125 سنة 1974، ثم إلى 210 سنة 1986، ليتجاوز 400 وحدة في بداية سنة 2000.

أما فيما يخص المجالات المعنية بحركة النشر هاته، فيتصدرها الإبداع الأدبي، تليه العلوم الاجتماعية متبوعة، مع فارق كبير، بالعلوم الدقيقة. غير أن الكتاب المدرسي يكوِّن القطاع المهيمن بدون منازع، وبالتالي فهو يغطي مجموع حاجيات السوق الداخلية. وعلى العكس من هذا، فإن المؤلفات الجامعية والتقنية وكذا كتب الأطفال تظل في مجملها تابعة لدور النشر الأجنبية.

ومن أجل تشجيع النشر والاعتناء بالكتاب، اتخذ المغرب ثلاث مبادرات هامة: فأما المبادرة الأولى فتتمثل في إحداث جائزة المغرب سنة 1962، وذلك بهدف دعم الإبداع المكتوب وتشجيع المؤلفين. وقد شملت هذه الجائزة في البداية ميادين الأدب والعلوم الاجتماعية والعلوم الدقيقة والترجمة، ثم عمت مجموع الإنتاج الفكري ابتداء من سنة 1986. وفي نفس هذه السنة، اتُّخذت المبادرة الثانية بإحداث جائزة الاستحقاق الكبرى وتم تخصيصها لمكافأة بعض الشخصيات عن مجموع أعمالهم الفكرية أو الإبداعية. وأما المبادرة الأخيرة، فتتعلق بإحداث معرض دولي للنشر والكتاب، فتح أبوابه لأول مرة في السنة نفسها، فغذى الآمال لدى كل من الحرفيين والمسؤولين. غير أن غياب الحرص على تنظيم دورات قارة لهذا المعرض وانعدام تصور مستقبلي لتطويره قد جعلا الشكوك تحوم حول وظيفة هذه التظاهرة ومستقبل الكتاب.

ولما كان نجاح قطاع النشر مرتبطا بتسهيل الولوج إلى الكتاب، فقد قام المغرب خلال سنوات الثمانين والتسعين من القرن الماضي بمجهود ملحوظ من أجل تشجيع القراءة العمومية. أما الكتبيون، فما فتئت شبكتهم تتوسع، وإن ظلت حتى نهاية القرن دون مستوى المعدلات المتداولة.

أما التوزيع فيُعتبر من القطاعات التي تظل في حاجة إلى التطوير. فحسب دليل الجمعية المغربية لمحترفي الكتاب، لم يكن المغرب يتوفر إلا على 11 موزعا في نهاية التسعينيات؛ وعلاوة على محدودية عدد هؤلاء الموزعين، فهم لا يتوفرون على القدرة ولا على التنظيم الكافيين لتغطية مجموع مناطق البلاد.

وبغض النظر عن تفشي ظاهرة الأمية وضعف مستوى القدرة الشرائية للمواطن المغربي، ألا يمكن رد ضعف مستوى القراءة إلى طبيعة التقاليد المغربية في هذا المجال؟ ويمكن التساؤل من جهة أخرى عن دور أساليب التبليغ داخل المدرسة وخارجها في العزوف عن القراءة والإقبال على الحلول السهلة والإفراط في استعمال الصورة والوسائل السمعية البصرية.

التعبير الشفوي

جرت العادة باعتبار الخط أداة التعبير المفضلة لتخليد الرصيد الثقافي. والواقع أن التعبير الشفهي يقوم هو الآخر بنقل جانب من هذا الرصيد لن يقل أهمية عما ينقله التعبير الكتابي. لذا فإن من المشروع بالنسبة إلينا أن نقف هنا عند بعض جوانب الثقافة الشفهية فنتجنب التوجه القائم على اختزال الاختلاف والتعددية الثقافية.

ذلك أن التعبير الأمازيغي والتعبير الدارج والتعبير الحساني والملحون إنتاجات احتفظنا بها كنماذج بحكم أنها تدخل كلها ضمن الموروث الثقافي الوطني، وهو موروث ناتج عن امتزاج وتلاقح همّ مجموع العناصر البشرية المتساكنة على اختلاف لغاتها وتنوع تقاليدها ضمن مسلسل طويل المدى. وإن إدماج كل هذه التعابير في مجموع التاريخ الثقافي للمغرب المستقل يعد تأكيدا لرغبتنا في عدم حشرها في سلة مهملات التاريخ أو اعتبارها مجرد تعابير محنطة. وكان لاتساع شبكة الإذاعة والتلفزة والتطور الحاصل في التمدرس أثر ملحوظ في التقاليد الشفهية بالمغرب في وقت أعرب فيه هذا الموروث عن مدى قدرته على التكيف. وأبرز النتائج قد ظهرت هنا على مستوى المضمون من غير شك. فبالإضافة إلى القضايا التقليدية التي تتصل بالاندماج الاجتماعي، هنالك تثمين لمواضيع مستجدة أخرى تسمح ببروز وجه جديد لثقافة شعبية متشبثة بهوية متعددة الأبعاد تشبثها بتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. ومع أن مقارنة هذه المتون في مجموعها تظل في بداية الطريق، إلا أنها قد أصبحت ضرورية لكل تقويم مساير لمتطلبات الزمن الحاضر.

■ التعبير الأمازيغي

يتفق المختصون على أن الأمازيغية لغة مستقلة تنقسم إلى عدة فروع انتشرت في مجموع الشمال الإفريقي بامتداده الصحراوي الشاسع. أما في المغرب، فتتوزع إلى ثلاثة تعابير كبرى يتخاطب بها الناس جهويا في حياتهم اليومية، ويتعلق الأمر بتاشلحيت وتامازيغت وتاريفيت.

على أن وضع الأمازيغية كلغة وثقافة قد تأثر بالصراع الذي قام بين الحركة الوطنية وإدارة الاستعمار إبان فترة الحماية؛ وهكذا فإن العناية بالأمازيغية قد اعتبرت غداة الاستقلال ضربا من تكريس سياسة المستعمر الرامية إلى التفرقة، مما يتنافى مع هدف التوحيد في إطار دولة وطنية تعتبر وحدة اللغة من مقوماتها الأساسية. والواقع أن الأمازيغية لم تكن قبل الاستعمار منبوذة ولا مهمشة، إذ من المعلوم أنها كانت سائدة في أوساط العلماء والمخزن على السواء، بل إن التمكن منها كان من شروط تولي الخطابة في عهد الموحدين (انظر الفصل الرابع). ومعلوم أن عددا هاما من الأمازيغ، رجالا ونساء، تركوا بصمات بارزة في شتى المجالات عبر تاريخ المغرب، بدءا برجالات الدولة ومرورا بعلماء الدين والتاريخ والرحالة والمتصوفة وانتهاء

بفقهاء اللغة العربية والنحو والأدب. أما فيما يتعلق بالنساء على وجه الخصوص فيمكن ذكر اسم كنزة الأوربية وزينب النفزاوية ومسعودة الوزگيتية على سبيل المثال لا الحصر. وقد امتد صيت البعض من هؤلاء الأفذاذ إلى ما وراء الحدود المغربية ليصل إلى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء وبقية أرجاء البلاد الإسلامية.

وبعد حصول المغرب على استقلاله، أخذت الأمازيغية تتأثر كلغة وثقافة بسياسة التعريب وإيديولوجية القومية العربية التي سادت مجموع العالم العربي بما فيه المغرب، طوال الخمسينيات والستينيات، وهي تأثيرات استمرت بعد ذلك في عدة مظاهر منها غياب مادة الأمازيغية في البرامج التربوية، وعدم اشتراط الترجمة في التقاضي والتطبيب بالمناطق الناطقة بالأمازيغية. وعلى مستوى التواصل، لم تنل هذه اللغة حظها من البث الإذاعي إذ كان هذا البث لا يتعدى 12 ساعة يوميا لفروعها الثلاثة جميعا، وذلك لعقود متعددة قبل أن تخصص لها قناة إذاعية مسترسلة البث. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن ما مس الأمازيغية من حيف – وإن كان أقل حدة فيما يبدو – ينسحب أيضا على التعبير العربي الدارج كما سوف نرى.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الظروف قد أفضت إلى المطالبة بإيلاء اللغة الأمازيغية الوضع الذي تستحقه. وهكذا تعددت الجمعيات وكثرت بتعددها الندوات والمهرجانات التي أنعشت العمل الثقافي الأمازيغي بالتدريج، وأحيت الآمال في ازدهار الثقافة الأمازيغية ونشر لغتها بين المغاربة جميعا. وقد ساعد على هذه الطفرة أن صارت الأمازيغية مجالا خصبا للبحث الأكاديمي والتأطير البيداغوجي من لدن أساتذة جامعيين مختصين، مغاربة وأجانب، كما ساعدت عليها حركات التجديد والإحياء التي همت الميادين الفنية بما فيها الأغنية والإبداع المسرحي والسينمائي والإنتاج الأدبي وإحياء التراث كما سوف يتبين.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضا، أن هناك أدبيات غذت الوعي بضرورة الاعتناء بالأمازيغية كلغة وطنية وثقافة، وهي أدبيات صادرة عن أهم الجمعيات الثقافية الفاعلة في هذا المجال، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ميثاق أگادير لسنة 1991. أما على المستوى الرسمي فقد أعلن الملك الحسن الثاني لأول مرة، في شهر غشت 1994، أن الأمازيغية مكون من مكونات الهوية المغربية يتحتم إدماجه في المنظومة التربوية. وستتبلور هذه المبادرة في الخطاب التاريخي للملك محمد السادس الذي أعلن بموقع أجدير بالأطلس المتوسط (17 أكتوبر 2001) عن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مع التنصيص على أن الأمازيغية مسؤولية وطنية وملك لجميع المغاربة. وقد فتح المعهد أبوابه في يناير 2002 مع تعيين أول عميد له في شخص محمد شفيق، أحد رواد الحركة الثقافية الأمازيغية. والسؤال المطروح الآن هو: هل ستستطيع هذه اللغة أن تحمي نفسها من الدخيل الذي يتهددها على شاكلة ذلك الذي يتهدد التعبير العربي الدارج؟

■ التعبير العربي الدارج

على الرغم من المحاولات الرامية إلى استعمال اللغة العربية الدارجة بين الفينة والأخرى في الإبداع القصصي أو الإنتاج الصحفي، فإن هذه اللغة تظل بالنسبة لكل من النخب والجمهور مجرد أداة "عامية" للتواصل، أي أنها تمثل منظومة مقصورة على التعبير الشفهي النفعي دون غيره. وإذا ما استثنينا الزَّجَل وما اكتسبه من رفعة واعتراف عبر الطرب التقليدي من ملحون وعَيْطة وأهازيج جبلية وأشعار حسانية قبل أن يمتد إلى كتابة كلمات ما يعرف بالأغنية العصرية، فالواقع أن بقية الموروث المنحدر من هذه المنظومة اللغوية قد حِيلَ بينه وبين كل أنواع التدوين منذ بداية عهد الاستقلال. وبما أنه لم يستفد من أي نوع من أنواع التلقين بالمدرسة المغربية، فإنه ظل محروما من امتلاك الحرف المناسب لرسم صِواتَتِه الخاصة. وهكذا بَقِيَ بمَنْأى عن كل مقاربة قطاعية من شأنها أن تهتمَّ بلويناته المتنوعة لِتُفضي بعد هذا إلى مستوى التنميط التركيبي. وعليه، فمقابل السلوك الحالي المقترن بما نلمسه من إعراض نسبي عن استعمال هذه اللغة، نلاحظ أن التعامل الوحيد الرامي إلى حمايتها حتى الآن قد تمثل أساسا– حسب البيبليوغرافية المتيسرة – في ما أُلِّف من مجاميع أو دراسات مونوغرافية أو تركيبية أحيانا نذكر من بينها:

- النصوص العربية للغة مدينة طنجة، *Textes arabes de Tanger 1911*
- النصوص العربية باللهجة العامية لمدينة العرائش، *Textos arabes en dialecto vulgar de Larache, 1913*
- النصوص العربية لمنطقة ورغة، *Textes arabes de l'Ouargha 1922*
- النصوص العربية لمدينة الرباط *Textes arabes de Rabat, 1931*
- مجموع نصوص عربية للدارجة المغربية، *Recueil de textes en arabe marocain 1937*
- نصوص من عربية اليهود بمدينة فاس، *Textes judéo-arabes de Fès 1939*
- قاموس عربية اليهود بمدينة فاس، *Glossaire judéo-arabe de Fès 1940*
- النصوص العربية للغة زعير، *Textes arabes des Zaër 1952*
- منتخبات مغربية، الطبعة الثانية، *Chrestomathie marocaine 1955*

وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأعمال قد حررت في جملتها بالحرف اللاتيني وتمَّ إنجازها على يد لغويِّي وإثنوغرافيِّي فترة الحماية على الخصوص من أمثال ألاركون (M. Alarcon) وروني باسي (R. Basset) ولوي برونو (L. Brunot) وجورج كولان (G.S. Colin) وليفي بروفنصال (E. Lévi-Provençal) وفيكتوريان لوبينياك (V. Loubignac) وإيلي مالكا (E. Malka) ووليام مارسي (W. Marçais).

وبالوقوف عند هذه المجاميع، يلاحظ أن تنوع القاموس قد جاء مصحوبا بغنى واسع على مستوى المضمون. ولقد تم استغلال هذا المضمون هنا وهناك من قبل رجال المسرح على

الأخص كما هو بيِّنٌ في أعمال الطيب الصديقي وما أنجزه كل من أحمد الطيب لعلج ومحمد سعيد عفيفي وعبد الله شقرون بالدرجة الأولى. إلا أن هذه الثروة آخذة في الانزلاق نحو وضْعٍ كاريكتوري يتهددها يوما عن يوم، وذلك على الرغم مِمَّا تعُجُّ به من حكايات أصيلة ومناقب وألغاز شعبية وأمثال وملاحم. وعلاوة على هذا، فإن التهميش الذي يطال المخزون كله قد يُلحق به أدى التدني إلى مستوى الفولكلور، وذلك من جراء التواصل القائم على النَّزْوة والتحكُّم المزاجي، ولربما آل به الأمر إلى مستوى الدُّونية في أعين الجميع، مِمَّا قد يؤَدِّي إلى أفظع العواقب على صعيد المواطنة والانتماء. أما الآن، فبما أن الأمر يتعلق بتراث يفتقد كل دعائم التوجه نحو التمَلُّك الجماعي، فالظاهر أنه سوف يجعل من اللغة التي ينتسب إليها مجرد أداة محكومة، مع مرور الزمن، بالقبول بوضع اللهجات المشوِّشَة في نهاية المطاف.

■ التعبير الحساني

تكوِّن اللغة الحسانية أداة للتعبير الشفهي بالنسبة لقبائل البدو من ذوي حسان النازلة منذ منتصف القرن السابع للهجرة أو الثالث عشر للميلاد بالمجال الجامع بين القطر الموريتاني الحالي وبين الصحراء المغربية. ونظرا لتفرع هذه القبائل عن مجموعة المَعْقِل العربية وانحدارها على الأرجح من أصول يمنية (راجع الفصل الرابع في الموضوع)، فإنها قد أدخلت معها لغة دارجة قريبة من تلك التي ظهرت بشمال المغرب قبل قرن من الزمن تقريبا على يد القبائل الهلالية قبل أن تفضي مع مرور الزمن إلى الدارجة العربية السائدة في بقية أرجاء المملكة وإنْ كان هنالك اختلاف واضح بين الدارجتين. ومع أنه كان على الحسانية أن تتأثر كالدارجة الهلالية باللغة الأمازيغية، إلا أنها ظلت أقرب منها إلى اللغة العربية الفصحى من حيث القاموس والتراكيب؛ كما أنها بقيت أكثر حفاظا على التقاليد البدوية فيما يخص مكانة الشاعر مع العناية الفائقة بالشعر واعتباره مستقرا للذاكرة. وهكذا فإن مقاربة التعبير الشعري حتى الآن بالنسبة لمجتمع قائم على النخبوية قد أدت إلى التعامل مع هذا التعبير في الغالب على أنه ديوان يختزن مختلف التقاليد المعبرة عن الغلبة والتعالي ليصبح بذلك حكرا على مجتمع "البيضان".

والواقع أن هذه المقاربة نفسها ليست غريبة عن نمط العيش المتبنى من قِبَل هذه القبائل المتأرجحة بين حياة الرعي وحياة الرحلة الصرف. وانعزال هذه القبائل بمجالها الصحراوي مرتبط تاريخيا بمدافعتها من قِبَل الحكم وإبعادها عن السهول والحواضر المنعِشَة رغم كل محاولاتها الرامية إلى التسلُّل نحو الشمال برعاية قد تختلف أهميتها من قِبَل نفس الحكم (للمزيد من التفاصيل راجع الفصلين الرابع والخامس). والحاصل من كل هذا أن عزلة هذه القبائل بالصحراء قد أدت إلى تعميق الخصوصيات اللغوية كما أدت إلى ترسيخ السلوك البنيوي القائم على التنافس بين القبائل.

وهكذا فإن الإنتاج الشعري بهذا الوسط الحساني قد اتسم بالحركية بقدر ما جاء متنوعا، خصوصا وأنه مواكب للغناء من حيث هو. وعلاوة على هذا، فإنه يتفاعل مع الأحداث البارزة فيحاول التجديد متجاوبا هنا وهناك لا مع قضايا القبيلة وحدها وإنما مع العصر كله، أي، عَملياً، مع الأمة بأسرها. لذا فإننا نلمس ضمن الإنتاج المنوِّه به لهجة مخالفة في منتصف القرن الماضي. بمعنى أن الأغراض السائدة حتى هذه الفترة تكاد تكون كلها أغراضا تقليدية تتراوح جميعها بين المقارعة والملاحم الحربية وبين البكاء والتأسي والتغني بالخمريات من غير إهمال للمرثيات والحِكَم والهجاء والفخر. ومع انطلاق المقاومة ضد المستعمر الإسباني، ظهرت بوادر تعبِّرُ عن هموم الشعب إن لم نقل عن مشاعر الوطنية. وتبعا لتقاليد الصحراء، فإن النساء قد عارضن الرجال في هذا المجال فالتزم الكل بالإنشاد والتغني بلحظات الغِبطة وجوانب الخيبة الجماعية على السواء. تُرى هل يتعلق الأمر هنا بردة فعل عميقة متجذِّرة صادرة عن مجتمع آخذ في التحول فإذا به يتكيَّفُ مع معطيات الوحدة الترابية المستجَدَّة؟ أم تُرانا أمام ظاهرة مبتدَعَةٍ تندرج في إطار المدى البعيد وترمي إلى التموقع شِعْريا على الساحة في مرحلة أولى؟ الواقع أن تطويق هذه الجوانب بصفة تناسب أهميتها قد يدفع لا محالة إلى القيام بأبحاث تستلزم نفساً طويلا.

مهما يكن من أمر، فالملاحظ أن تطور الشعر الحساني منذ منتصف القرن المنصرم قد مر من ثلاث مراحل تُصَنَّف زمنيا كالآتي:

1 منذ الاحتلال إلى أن حصل المغرب على الاستقلال، ظل الشعر الحساني متمسكا بالأغراض التقليدية مع الشروع في ارتياد القضايا الوطنية بصفة تدريجية. وهكذا برز شعراء أذكوا بقصائدهم حماس المنضوين تحت لواء المقاومة. من بين ألمع هؤلاء الشعراء، يمكن أن نذكر ادّْخيل ولْد سيدي بَابَا ومحمد فاضْل ولد الخَرْفِي وولد جَدّْ امُّو، ولكل منهم قصائد وطنية مذكورة يحتفظ بها التاريخ.

2 خلال العقود الثلاثة الأولى من عهد الاستقلال، يبدو أن النزعة التقليدية قد استرجعت مكانتها الأولى. وهكذا، وبينما نجد أن مصطفى ولد البَنّ قد ظل على ما كان عليه من الإبداع في المجال الوطني، وأن عبد الرحمان الشنگيطي قد برع في تخليد قضايا القومية والعروبة، نلاحظ أن شعراء من أمثال خليهن ولد الشيخ الولي والسَّرَّاخ ولد أحمد عالي وبشر ولد حيْدار والعْبادْلة ولد الشيخ محمد الأغظف وعبد السلام بن الشيخ مفتاح قد فضلوا كلهم تناول الأغراض التقليدية وخاصة منها شعر النسيب والغزل والحنين إلى الماضي. ومن رجال هذه الطبقة، يمكن أن نذكر كذلك الشاب الموهوب محمد سالم بابا الملقب بالرَّيّْ، وذلك بالإضافة إلى محمد عبد الرحمن ولد الرباني وحَسَنَّ بن الشيخ الْمِين وولد جدّْ امُّو الابن.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الشاعرات قد تركن، على قلتهن، بصمات واضحة في الشعر الحساني من خلال أشعار قيلت بمناسبات معينة. وبهذا الصدد، يجب تسجيل اسم الشاعرة امِّيْنْ بنت يوسف التي تتميز بغزارة الإنتاج ورونق المطارحة وجمال الأبيات كما تتميز بإفحام المنافسين من الشعراء الرجال.

3 بالنسبة للفترة الراهنة، هنالك مجموعة من الشعراء الشباب الذين أثروا هذا الرصيد الشعري بقصائد في الغزل وكذا في القضايا الوطنية أيضا. ولنذكر من بين هذه المجموعة محمد السْوَيِّح ومحمد نَيْمَة والدِّيْخ ولد مَوْلود والراوية المتميز المحجوب ولد الطيب المعدود بمثابة ديوان حي للشعر الحساني.

▪ الملحون

يتعلق الأمر بأدب شعبي عريق ظهر بمنطقة تافيلالت قبل أن ينتقل إلى البلاد المجاورة بمراكش وتارودانت على الأخص ويعم سائر الحواضر والتخوم المغربية الجزائرية. وقد انتقلت القصيدة الزجلية في مراحل تطورها إلى ما كان يسمى عند أهل الملحون بـ"الهيض والغيض"، والمقصود ألوان أدبية من ضروب المنقول، أي الإنتاج الأدبي المأخوذ من مصادر السِّير والقصص وما يحكى أيضا عن الأنبياء ومعجزات الرسول وسير الصحابة. وبالإضافة إلى هذه الأغراض التقليدية بما فيها شعر الغزل (العُشَّاقِي) والخمريات (الساقي) والطبيعة ووصف مجالس الأنس والأذكار، فإن الفترة المعاصرة قد تميزت بمواضيع تتعلق بالوطنية والمقاومة والموضوع الآني لقضية الصحراء وقضايا المجتمع بوجه عام.

وإن ازدهار أدب الملحون قد أدى إلى ظهور ألقاب معينة منها لقب"الشيخ"، وهو لفظ لا يطلق جزافا عند أهل الملحون وإنما يتميز بمدلول دقيق يعني المربي والشاعر الكبير، كما يعكس العلاقة الوطيدة المتأصلة بين فن الملحون والتصوف. ومن أشهر شيوخ ونظامي هذه الفترة محمد بن عمر الملحوني ومحمد بن الكبير من مراكش ومَحمد بن الجيلالي ناظم وأحمد سهوم وحسن اليعقوبي من سلا ومحمد العوفير من الرباط ومحمد حسن من تطوان والمصطفى عبد السميع من تافيلالت. وتجدر الإشارة إلى أن أدب الملحون قد نال حظه من البحث الأكاديمي والدراسات النقدية، وقد برز في هذا المجال أحمد سهوم الذي لعب دورا كبيرا في نشر ثقافة الملحون عبر الأثير وكذا كل من عباس الجراري صاحب **الزجل في المغرب: القصيدة** (1970)، وقد أشرف على أبحاث عديدة في الموضوع، ومحمد الفاسي صاحب **معلمة الملحون** (1986).

التعبير الفني

يرمي هذا الشق إلى الوقوف عند ما يمكن أن نعتبره إنتاجات فنية تنم عن التحولات التي عرفها مجتمع يسعى إلى مواكبة العصر. فالفنون التشكيلية والسينما والنحت والموسيقى

الكلاسيكية والمسرح جميعها حديثة العهد. ويشهد البعض منها كالرسم والنحت على قدرة المجتمع على التكيف إلى حد مخالفته للقوالب النمطية القاضية باستحالة تجاوبه مع الفنون التجسيدية والصورة المتحركة.

الموسيقى

منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، عرف التراث الموسيقي ثلاث مراحل كبرى. تمتد المرحلة الأولى إلى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات وتتميز بعزوف الفنانين المغاربة في جملتهم عن الموروث المحلي بمختلف تعابيره وانجذابهم نحو أساليب الطرب المشرقي تحت تأثير الشاشة والمذياع ودورهما في نشر الإنتاج الوارد من المشرق بين سائر الأوساط والفئات الاجتماعية. أما المرحلة الثانية فتمتد حتى منتصف التسعينيات وتتميز بتيار الغيوان الذي أعاد الموروث الثقافي إلى الواجهة ورد الاعتبار للإنشاد الشعبي والإيقاعات المحلية، كما جعل الهم المجتمعي موضوعا لإبداعاته. ونظرا لالتزامه بالانشغالات الجماعية لهذه الفترة، لقي هذا التيار ترحيبا واسعا داخل المغرب وخارجه. وانطلقت المرحلة الثالثة في نهاية التسعينيات، وتبنت الأساليب الغربية الشائعة مجاراة للعولمة الثقافية. وبذلك ظهرت فرق ومجموعات أخضعت الموسيقى المغربية لتيار جديد يبتعد عن الموروث ويسعى إلى الانخراط في الغناء العصري العالمي.

- الموروث الفني التقليدي

يتميز هذا النوع من الموسيقى التراثية برصيد هائل من المقطوعات والوصلات الغنائية ذات التركيب الرزين؛ يندرج ضمن هذا الصنف النوبة المسماة بالطرب الأندلسي ومن أبرز روادها أحمد الوكيلي وعبد الكريم الرايس ومحمد العربي التمسماني وأحمد الزيتوني، كما أن من أشهر منشديها عبد الصادق شقارة وعبد الفتاح بنيس ومحمد بجدوب وعبد الرحيم الصويري. وتندرج الموسيقى الغرناطية ضمن هذا الصنف كذلك، وقد اشتهرت بها كل من مدينتي وجدة والرباط؛ ومن أبرز رواد هذا الطرب الأخوان أحمد ونصر الدين شعبان وأحمد طنطاوي وأحمد بيرو. وإلى جانب النوبة الآلية، نجد أن تقاليد السماع الصوفي تمتح موسيقيا من نفس المنظومة الإيقاعية والنغمية؛ ومن رواد هذا اللون عبد اللطيف بنمنصور وعبد الله الوزاني.

ويندرج فن الرّوَايْسْ المشهور بالجنوب ضمن تقاليد النوبة، إذ يعتمد بنية متسقة من المراحل الإيقاعية. وقد استمر هذا الفن على نهج رائد الأغنية السوسية الحاج بلعيد. وممن سار على دربه من الفنانين الرّوَايْسْ الدمسيري وأمنتاگ وأشتوك والرّايْسَة رقية الدمسيرية.

أما طرب الملحون[24] فكان ولايزال ذا حضور قوي في المدن العريقة كفاس ومكناس والقصر الكبير وسلا وفي منطقة تافيلالت وما جاورها. واشتهر من بين رواده بعد الاستقلال الحسين التولالي وبوزوبع الأب ثم الإبن والتهامي الهاروشي وعبد الكريم گنون ومحمد بنسعيد كما اشتهرت في الآونة الأخيرة ماجدة اليحياوي. ومما يميز إنشاد الملحون في هذه الفترة دخول آلات وترية وإيقاعية جديدة إلى جانب التعريجة والدف المُرَبَّع وإعطاء الإنشاد المنغم نفس الأهمية التي كان يستأثر بها السرد و"لكْلام" من قبل.

وأما اللون الموسيقي الحساني السائد والمعروف إلى اليوم بالصحراء المغربية باسم مجموعة الطْبَل فهو لون شعبي يكتفى فيه بإيقاع الطبل مع مواكبته بالصفق (الرش) قبل أن تدخل عليه مؤخرا آلة الگيتار. وقد تعددت فرقه بين نساء ورجال بعضها متخصص في تنشيط الحفلات العائلية والبعض الآخر في المدح النبوي. وأشهر هذه المجموعات الشعبية التقليدية مجموعة الدِّويه وزغيلِينا بالداخلة وخُسِيفَة والباتول المرواني بالعيون وامنات عَيْشَات بگلميم.



156. المغنية الزهرة الفاسية

وقد لعب الفنانون المغاربة اليهود دورا هاما في المجال الموسيقى. وتتميز هذه الموسيقى بخصوصيات سواء في الأداء أو في المزج بين الأسلوب الأندلسي الغرناطي والتراث الشعبي بمختلف ألوانه. ومن أبرز وجوه هذا التراث شلومو أمزلاگ الشهير بسامي المغربي، الذي يعتبر بحق عميد الموسيقى اليهودية المغربية. ومنهم أيضا سليم لهلالي الذي مزج ما بين موسيقى الجنوب الإسباني (فلامينكو) والموسيقى المغربية لتتولد عن ذلك ما اصطلح عليه بـ"مدرسة سليم لهلالي الموسيقية المغربية"، وأبرز الأصوات النسائية في هذا اللون المطربة الزهرة الفاسية التي أبدعت في مختلف الألوان من مرددات شعبية وملحون وأندلسي وغرناطي. وقد تبع هذا الثلاثي فنانون آخرون يهود حافظوا – رغم مغادرتهم أرض الوطن– على ثقافتهم الأصلية العريقة، كألبير سويسة وفيليكس المغربي وحاييم بوطبول.

▫ الموسيقى والطرب الشعبي

يشتمل هذا الشق على مجموعة من العناصر أهمها الموسيقى والطرب والرقص. فأما الموسيقى الشعبية فتتوزع بين المداخل الآتية: الإيقاع والغناء والرقص والتصوف الشعبي. يتفاعل كل من هذه المداخل مع الثلاثة الأخرى بنسب متفاوتة. فالدقة المراكشية مثلا يغلب

24 يتعلق الأمر هنا بالجانب الموسيقي؛ أما فيما يخص أدب الملحون، فلينظر أعلاه.

عليها الإيقاع مع حضور نسبي للغناء والرقص الجماعي ومنظومة من الأذكار والتوسلات ولكل من الألوان الأخرى مدخل غالب. فالفنون الغنائية التي تعتمد على الشعر الشفوي مثل العيطة والطقطوقة والغناء الحساني وإزلان وأمارگ ولغنوج (وهذه الأصناف الثلاثة الأخيرة من الأغاني الأمازيغية) يغلب عليها الغناء. وبالنسبة للتصوف الشعبي (أو ما يعرف بالحضرة) هنالك تغليب للأذكار مع حضور الشطح والإيقاع والأداء الصوتي كما هو الشأن عند عيساوة وحمادشة وگناوة.

وتجدر الإشارة إلى أن لكل فن من هذه الفنون الغنائية روادا مشهورين. فبالنسبة للعيطة، هنالك الماريشال قيبو واسمه الحقيقي محمد قيبو، والحاجة الرويضة وفاطنة بنت الحسين؛ وبالنسبة للطقطوقة أحمد العروسي، وبالنسبة للغناء الحساني المغنيتان الشابة وعيشاتو منْت البَرْكَة ويَمَّدَح أربَاح. وبالنسبة لإزلان حمو واليازيد من الأطلس المتوسط، وبالنسبة لأمارگ الحاج بلعيد من منطقة سوس. وبالنسبة لمنطقة الريف، هنالك القدامى ممن اشتهروا بلون لغنوج من أمثال بوزلماط ومودروس وميمونت نْ سيروان، وهنالك مجموعة من الفنانين الشباب الذين اشتهروا بلون إزران بكل من المغرب وأوروبا، نذكر من بينهم ميمون رافرو ونجاة دْالحسيمة وسعيد ماريواري.

وأما فيما يتعلق بالأغنية الشعبية الحضرية فيجدر التنويه بأهمية الدور الذي لعبه الفنان المرموق الحسين السلاوي كمؤسس. وإن أغانيه لتعتبر بحق وثائق تشهد بمختلف أبعاد الواقع المعيش لفترة ما قبل الاستقلال[25]. وقد ساهم استعمال الراديو في التعريف بالفنان المجدد بوشعيب البيضاوي وبغيره من الفنانين كالحاجة الحمداوية وحادة أوعكّي والثنائي قشبال وزروال ومحمد بعوت وحميد الزاهير ومحمد مَغْنِي ومحمد رْويشة. ومع انطلاق البث التلفزي، ازدادت هذه الأغنية تطورا وخرجت من الخصوصية الجهوية إلى الإشعاع الوطني.

▫ الموسيقى والرقص الشعبي

وفيما يخص الرقصات فإنها تنقسم إلى جماعية وحوارية. فأما الجماعية فثلاثة أصناف وهي الرقصات الأمازيغية الكبرى كأحيدوس وأحواش والرقصات الحربية كتاسكيوين ولعلاوي (رقصة المغرب الشرقي) وعبيدات الرمى (المشهورة في الهضاب الداخلية). وأما الحوارية فتنقسم هي الأخرى ثلاثة أقسام وهي الگدرة بالصحراء وتيسينت بزاگورة وهوارة بسهل سوس.

وقد اتخذت عدة مبادرات للتعريف بهذا التراث من بينها المواسم والمهرجانات والأسابيع الثقافية على وجه الخصوص. ورغم ما يؤخذ على المهرجان الوطني للفنون الشعبية بمراكش من

---

25 للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل التاسع.

ميل نحو تغليب الهم السياحي على الأصالة والمحافظة على روح التراث الشعبي، فإنه قد لعب دورا هاما في التعريف بهذا التراث. فبانعقاده السنوي منذ فجر الاستقلال، أمكنه أن يساعد على تألق فنانين كبار أمثال موحى أولحسين في فن أحيدوس ولبشارة في فن الگدرة وفاطمة الكيحل في رقصة هوارة ومحمد القرطاوي في الركبة. وما يقال عن مهرجان مراكش صحيح أيضا بالنسبة لمهرجان الصويرة ودوره في التعريف بموسيقى گناوة وشيوخها (لمْعَلْمين) كلمْعَلَّم حميد الصويري ولْمعَلَّم محمود گينيا.

▪ المشهد الموسيقي الجديد

157. الموسيقار عبد السلام عامر

يتعلق الأمر بنمط موسيقي متأخر بالنسبة لما سبق، يشمل الأغنية العصرية وتيار الغيوان وتيار الراي والهيب هوب. ظهرت الأغنية العصرية على يد رواد نهلوا من معين المشرق العربي ووظفوه في وضع أسلوب متميز تناول مختلف المواضيع بما فيها الأغنية الوطنية. ومن أبرز هؤلاء الرواد أحمد البيضاوي وعبد الوهاب أگومي. وقد أنجبت هذه المدرسة مجموعة من الملحنين الكبار كعبد القادر الراشدي وعبد السلام عامر وعبد الرحيم السقاط وأحمد الشجعي وعبد النبي الجراري ومحمد بن عبد السلام وعبد القادر وهبي. كما أنجبت كتاب كلمات مبرزين من أمثال علي الحداني وأحمد الطيب العلج وعبد الرفيع الجواهري وحسن المفتي والطاهر سباطة وفتح الله لمغاري. وفي هذا الإطار برز مطربون ومطربات نالوا شهرة واسعة كالمعطي بلقاسم ومحمد فويتح وإبراهيم العلمي وبهيجة إدريس وعبد الوهاب الدكالي وعبد الهادي بلخياط ومحمد الحياني ونعيمة سميح وإسماعيل أحمد ومحمد علي ومحمود الإدريسي وعزيزة جلال ورجاء بلمليح. وفي مجال العزف تألق كل من أحمد سليمان شوقي وصالح الشرقي وعَمرو الطنطاوي وأحمد الشجعي وحميد بنبراهيم وسعيد الشرايبي والحاج يونس.

وكرد فعل تجاه ما آلت إليه الأغنية العصرية من عقم، ظهر تيار الغيوان ليذكر بما يزخر به المغرب من تراث موسيقي أصيل متنوع. ومن أهم ما تميز به هذا التوجه منذ الأوائل أن عمل على التعبير عن هموم المجتمع. وأول من حمل لواء هذا اللون مجموعة ناس الغيوان وتبعهم مباشرة مجموعة جيل جيلالة بعدما مارس كل منهما تجربة المسرح لمدة غير قصيرة كما سوف نرى. وقد كان لنجاح هؤلاء الرواد دور ملحوظ في بروز فرق متعددة تشاطرهم نفس الحساسية مع إدخال تلوينات خاصة بكل منها تم التعبير



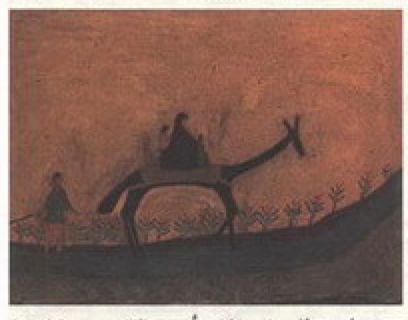
158. مجموعة ناس الغيوان

عنها باللغتين العربية الدارجة أو الأمازيغية. يتعلق الأمر هنا بمجموعات المشاهب وعمراوة وتكادة وأوسمان وإزنزارن وإمازيغن. وقد تجاوز تأثير الغيوان حدود المغرب ليعم بلاد المغارب وحيث توجد الجاليات المغاربية بأوروبا. وفي نفس الإطار، سبق أن ظهرت تجربة الإخوان ميكري بالمغرب في منتصف الستينيات من القرن الماضي. غير أن هذه التجربة لم تلق الصدى المتوقع بسبب تغليبها للإيقاعات الغربية وابتعادها عن هموم الجمهور.

أما فيما يتعلق بتياري الراي و"الهيب هوب" فقد انطلق الأول من غرب الجزائر (وهران) وشرق المغرب (وجدة)، مهْد الإيقاعات المؤسسة كالعلاوي والرگادة، ثم شاع في أوساط الشباب المغاربي بباريز ومارسيليا قبل أن ينتشر بالمغرب خلال الثمانينيات من القرن الماضي. ومن أبرز رواده رشيد برياح والإخوة بوشناق والشاب ميمون وبسامي، وجلهم من مدينة وجدة. في حين أسهمت العولمة في رواج التيار الثاني بين الشباب خلال التسعينيات. ولم تلبث هذه الظاهرة أن اتخذت طابعا مغربيا فازداد انتشارها باستفادتها من الإيقاعات والنغمات التقليدية واستعمالها للغة العربية الدارجة. ومن أشهر ممثليها مجموعات "آش كاين" و"فناير" و"كازا كرو" بالنسبة للراب، ومجموعات "هوبا هوبا سبيريت" و"مازاگان" و"ضرگا" بالنسبة لما يعرف باسم "فوزيون (fusion، أي الانصهار)، وهو لون قائم على المزج بين موسيقى الجاز وأنغام گناوة.

الفنون التشكيلية

إذا كان الفن المعاصر في المغرب يستمد إلهامه من الجمالية المتنوعة الأشكال للصناعة التقليدية المحلية، فإن كثيرا من الفنانين المغاربة العصاميين المعروفين بالفطريين كمحمد بن علي الرباطي و محمد بن علال ومولاي أحمد الإدريسي وحسن الگلاوي قد أخذوا مع ذلك المبادئ الأولى لهذا الفن وتلقوا الدعم في الغالب على يد احترافيين أوروبيين مقيمين في المغرب أو زائرين. وهكذا أمكنهم عرض أعمالهم سواء داخل المغرب أو خارجه بأوروبا - بفرنسا على الخصوص - وكذا بالولايات المتحدة ما بين سنتي 1948 و1956. إلا أن ازدهار الفنون في المغرب لن يتأتى إلا غداة الاستقلال. وبإمكاننا أن نميز في تطور الإبداع الفني المغربي ثلاث مراحل.



159. لوحة للرسام مولاي أحمد الإدريسي (1965)

▪ مرحلة الرواد (1956-1970)

تميزت هذه المرحلة ببروز ثلة من الفنانين تابع البعض منهم تعليمه في مدرستي الفنون الجميلة بتطوان والدار البيضاء، وهما مدرستان يرجع تاريخهما إلى عهد الحماية. استفاد جل

هؤلاء الفنانين من منح أجنبية قصد متابعة التكوين في أوروبا وأمريكا. ومن بينهم، يمكن أن نذكر الجيلالي الغرباوي وأحمد الشرقاوي ومحمد السرغيني ومريم مزيان والمكي مغارة ومحمد المليحي وفريد بلكاهية وعبد اللطيف الزين ومحمد الباز وكريم بناني وأحمد بن يسّف وسعد السفاج. وقد أرسى هؤلاء الفنانون، عند عودتهم إلى أرض الوطن، أسس فن يفصح عن هويته داخل المشهد الثقافي المغربي.



160. لوحة للرسام الجيلالي الغرباوي (1971)

كان الانتساب إلى المؤسسة التربوية أول ما قام به جل هؤلاء الفنانين. ففي الوقت الذي تولى فيه السرغيني إدارة مدرسة تطوان حيث حافظ على استمرارية المنحى التجسيدي الذي تميزت به هذه المدرسة منذ فترة الاحتلال، تولى فريد بلكاهية، من جهته، سنة 1962، إدارة مدرسة الفنون الجميلة بالدار البيضاء خلفا لموريس أراما (Maurice Arama)، وقد عمل بمعية محمد المليحي ومحمد شبعة والناقدين الفنيين توني مارايني (Toni Maraini) وبيرت فلينت (Bert Flint) على توجيه هذه المدرسة وجهة الفن المعاصر الذي يتسم عموما بالتجريد. وهكذا تبوأت هذه المدرسة التي اشتهرت باسم ''مدرسة الدار البيضاء'' مكانة طلائعية في فن الرسم بالمغرب.

ولكي يتبوأ هؤلاء الفنانون المكانة اللائقة بهم داخل المشهد الثقافي المغربي، فإنهم تبنوا مقاربة تسمح بتثبيت المنحى الذي اختاروه. وهو منحى يتجلى قبل كل شيء في إعطاء تصدر الهوية الثقافية الوطنية المتجسدة في استخدام مواد محلية وأنساق مستقاة من أرض الأجداد. ومن جهة أخرى فإنهم لم يكتفوا بالانتماء إلى ''الحداثة'' وإنما راموا تملكها. وقد تمثل ذلك في إبداع أشكال جديدة، واستخدام لوحات ذات أحجام ضخمة وأسلوب متميز. وأخيرا فإنهم أعلنوا أيضا عن نبذ ذلك التعارض التقليدي القائم بين الفن والعموم، وهو تعارض يقضي عادة بانزواء الفنان في برجه العاجي. فبهذا المعنى يندرج تنظيم المعرض الذي أقيم بساحة جامع الفنا بمراكش سنة 1969.

وبالموازاة مع هذا النشاط المكثف، تم إرساء بنية تحتية ثقافية شكلت دعامة جديدة لهذه الحركة. وقد تجلى ذلك أول الأمر مع بداية السبعينيات في ظهور مجلات نقدية أولاها مجلة **أنفاس**، تبعتها مجلتا آنتيگرال (*Intégrale*) و**الثقافة الجديدة**. ثم تجلى من بعد عبر إحداث مراسم خصوصية مثل الآتوليي في الرباط و ألف-باء في الدار البيضاء، وهما مرسمان لم يكتفيا بتوطيد تقاليد ''مدرسة الدار البيضاء'' فحسب، بل عملا على ترسيخ مكانة الفن المغربي المعاصر عامة وذلك زهاء عقدين اثنين من الزمن. وأخيرا تجسد هذا النشاط في بروز نخبة من هواة اللوحات الفنية بريادة مؤسسة أونا (ONA).

■ مرحلة التنظيم (1970-1985)

خلال هذه المرحلة، اتسع نطاق هذا التوجه بأشكال متعددة، كما أنه تغذى بنفَس حمله جيل جديد من الفنانين. وكان أهمَّ حدث عرفته هذه المرحلة تأسيس الجمعية المغربية للفنون التشكيلية سنة 1972، وهي جمعية تتمتع باستقلالية تامة. وقد اضطلعت بدور حاسم في ازدهار الحياة الفنية المغربية سواء داخل المملكة أو خارجها. فأما على الصعيد الوطني فقد احتضنت الرباط سنة 1977 اللقاء العربي الهام الذي ينعقد كل سنتين (البينالي)؛ كما شهدت مدينة أصيلا ميلاد موسمها السنوي سنة 1978. وأما بالنسبة للانفتاح على الخارج، فقد امتازت هذه المرحلة بالتظاهرات الجماعية التي أقيمت بداية في العالم العربي (العراق على الخصوص 1974)، ثم في إفريقيا (السينغال 1974)، وأمريكا الجنوبية (البرازيل 1977) وأمريكا الشمالية (كندا 1981 والولايات المتحدة 1983) وأوروبا (لندن 1978، برشلونة 1980، غرونوبل 1985، لشبونة 1986 وبون 1987).

ومن جهة أخرى فمن أهم الأحداث التي طبعت هذه المرحلة إدراج درس الفنون التشكيلية في تكوين تلاميذ المدارس الثانوية عقب إحداث فرع الفنون التشكيلية في المراكز التربوية الجهوية. ومهما كانت محدودية هذه المبادرة، فإنها قد حاولت التعريف بهذا المجال بغية إدماج الثقافة الفنية في النسيج الاجتماعي، مما ساعد على ظهور بعض المهارات الشابة التي أعطت نفسا جديدا للحياة الفنية في المغرب.

■ نحو الرسوخ والتنوع (1985-1999)

لقد تبوأت النواة الصلبة لجيل مدرسة الدار البيضاء مكان الصدارة خلال هذه المرحلة، وما إن أوشكت الثمانينيات على الانتهاء حتى تسابقت مواهب أخرى لتحتل المواقع المتقدمة فاحتلتها فعلا خلال التظاهرة المغربية في غرونوبل المشار إليها آنفا. ويتعلق الأمر هنا بفنانين ظلت عيونهم عالقة بتجربة الفن المعاصر عند الغرب، سواء أكان ذلك راجعا لحداثة تكوينهم أم لتكرار إقامتهم بأوروبا. ولئن كان بعضهم قد أظهر تشبثه بحجج "الهوية الثقافية" والتفاوت بين الشمال والجنوب على مستوى الخطاب، فإنهم في الواقع قد تحرروا من كل ذلك على مستوى الإبداع الفني. وقد تركز إبداعهم حول البحث عن عمق الكينونة في تجاربهم الخاصة، وحول تجريب كل أنواع المواد والسنادات القابلة للاستعمال. وهكذا أخذت التعابير الفنية تتكاثر عندهم وتتساكن كالنزعة التعبيرية الجديدة الموزعة بين التجريد والتجسيد والتعبيرية التجريدية والاختزالية واللاشكلية الغنائية وتوظيف الميثولوجيا والتصوف. ويمثل هذه النزعات ويلتقي عندها فنانون نذكر من بينهم ميلود الأبيض والشعيبية ومحمد القاسمي وعبد الكبير ربيع وحسن السلاوي وفؤاد بلامين وسعد حساني وعبد الرحمان الملياني ومصطفى البوجمعاوي والتيباري كنتور وعبد الرحيم يامو وعبد الحي الديوري وعباس صلادي وغيرهم.

على أن هذه اللمحة التاريخية عن الفن التشكيلي في المغرب ستظل ناقصة إن نحن أهملنا الإشارة إلى بروز اتجاه جديد، ذي منحى مابعد-حداثي ظهر خلال التسعينيات، ويتميز على الصعيد العالمي بتصدع مفهوم الفن ذاته وبتشتت أشكاله. وقد كانت أمارات هذا ''التشتت'' حاضرة من قبل في الفن ''العابر'' عند خليل غريب، أمينة بنبوشتة وفي فن المنشآت، أي الأعمال التركيبية المتعددة الأبعاد لدى حسن الشاعر وصفاء الرواس وفوزي لعتيريس، وكذا في فن التصوير الفوتوغرافي الفني ممثلا بالأساس في تجربة هشام بنوحود الذي يعد امتدادا لحركة دشنها فنانون من أمثال التهامي الندر وداود أولاد السيد ويطو برادة وجمال محساني ولمياء ناجي وآخرون منذ السبعينيات، إضافة إلى محاولات محتشمة في فن الفيديو.

والحاصل أنه يتعذر تصنيف حركة التطور أو رصد خيوطها بالنسبة لتجربة الفن التشكيلي المغربي على غرار الجدلية التي طبعت تسلسل الحركات الطلائعية العالمية، نظرا لما طبع هذه التجربة من غزارة الأشكال والأساليب. وإذا كان بالإمكان تبيّن المنطق المتحكم في ذلك التطور، فلن يكون أساس هذا المنطق إلا احترافية الفنان ونضاله من أجل ضمان الحق في التعبير داخل الوطن أو على الصعيد العالمي. ويظهر من خلال التحليل أن هذه التجربة قد تمت وفق تعارض ثنائيات ثلاث متحادية: الفطري/التجريدي، التجريدي/التجسيدي، الهوية/التشتت.

فن النحت

خلافا لما يشاع، ليس هنالك في الإسلام ما يثبت قطعا إقصاء تجسيد المخلوقات. تشهد على ذلك الآثار الفنية الإسلامية بوجه عام[26]. انطلاقا من هنا، تمكن بعض الفنانين، كل على طريقته، من ربط الصلة بين التراث الهندسي العربي الأمازيغي وبين الفن التجريدي. من بين هؤلاء من توسل إلى ذلك عن طريق فن النحت أمثال عبد الحق السجلماسي وعبد الكريم الوزاني وإكرام القباج وعبد الرحمان رحول، ومنهم من سار على نفس الدرب ولو بصفة متقطعة كالفنانين محمد شبعة ومحمد المليحي.

وقد عرفت السبعينيات تجارب أخرى غير مسبوقة استخدم فيها بعض الفنانين مواد وتقنيات محلية، وتبنوا نقولا من نماذج جاهزة لالتقاط طاقتها وقوتها الرمزية. وبهذا المزج نظروا إلى الواقع على أنه سنادات ومعدات حاملة للدلالة في نفس الآن. ويعد كل من فريد بلكاهية وحسن السلاوي وخليل لمرابط رواد نهضة هذا الاتجاه.

ومنذ هذه الفترة، وبفضل تجهيزات عصرية وتعدد الوسائط والدعامات السمعية البصرية، أصبح جيل جديد من الفنانين يعبر بجرأة عن نفسه، مع استخدام الصورة الحقيقية أو

26 بالنسبة لهذه الظاهرة انظر محور الفنون والمعمار في الفصل الخامس.

الافتراضية، والتحرك في الفضاء الفعلي أو الهندسي، والاشتغال في المحارف أو في عين مكان العرض. من بين هؤلاء الفنانين نذكر حسن الشاعر وفوزي لعتيريس وهشام بنوحود وخليل لغريب وصفاء الرواس ومنير فاطمي والبتول السحيمي ويونس رحمون ودنيا واليت وعبد الرحيم يامو وغيرهم كثير. وفي هذا السياق المترصد لكل جديد، لربما بات لفظ ''نحت'' لفظا متجاوزا.

المسرح

تروج بين محترفي ونقاد المسرح المغربي أطروحتان تتوخى كل منهما فهم نشأته التاريخية. تذهب الأطروحة الأولى إلى أن لَبْسَاطْ هو الأصل المحلي للمسرح وهو شكل من أشكال الأحجية الشعبية التي تلقى على مسامع الحضور في الساحات العمومية ''الحلقة''، باعتباره يتضمن عناصر تقابل مقومات المسرح كالممثل والجمهور والمسرحية والحكاية. في حين تذهب الأطروحة الثانية إلى أن لَبْسَاطْ شكل مختلف يتميز عن المسرح ما دام الراوي ليس ممثلا، وما دام الشكل المتقطع والسردي للَبْسَاطْ لا يمت بصلة إلى المسرح في مفهومه العالمي. ومهما يكن من أمر، فالثابت أن المسرح، في مفهومه الكلاسيكي المستورد والذي يشمل الخشبة والجمهور والنص والممثلين والإخراج قد ظهر أواخر عهد الحماية كشكل من أشكال المقاومة الثقافية، إذ كثيرا ما كان النشاط السياسي للوطنيين يتم داخل فرق مسرحية في مدن كمدينتي سلا والدار البيضاء. إلا أن المسرح لم يعرف انطلاقته الفعلية إلا سنة 1956. ويمكن أن نتبين في هذا التطور ثلاث لحظات: الأولى تمثل الهيكلة والتنظيم والثانية شكلت لحظة نضج وتعثر والثالثة تأرجحت بين التشتت وترتيب البيت.

▪ الهيكلة والتنظيم

ففي سنة 1952، وبفضل دعم إدارة الشبيبة والرياضة، أشرف المخرج الفرنسي آندري فوازان (André Voisin) على تنظيم أول حلقة تدريبية في مركز التكوين بالمعمورة بضاحية الرباط. وقد تولد عن ذلك مسرح شعبي سينشطه الطيب الصديقي مساعدا لفوازان، وعبد الصمد الكنفاوي وأحمد الطيب لعلج والطاهر وعزيز كمعدي لوازمه الرئيسيين ومقتبسين لبعض الأعمال المسرحية الخالدة، مثل ''اعْمَايْل جحا'' (1956) المقتبسة عن موليير (Molière).

وقد تعززت النواة الأولى من فناني مركز المعمورة ابتداء من الستينيات بانتهاج توجه يقوم على السخرية الشعبية التي حمل لواءها كل من الصديقي والكنفاوي. كان من أسمى أهداف الحركة الاشتراكية آنئذ تثقيف الشعب، وقد شكل الوسط النقابي أهم رافعة للثقافة المسرحية حيث تأسس المسرح العمالي سنة 1957 بمبادرة من الاتحاد المغربي للشغل، ثم

بزغت فيما بعد ملامح مسرح آخر لا يقل إبداعا إلا أنه أميل إلى النخبوية على يد محمد تِيمُدْ ومحمد الكغاط ونبيل لحلو. ومن جهة أخرى تمت إعادة تنظيم دار الإذاعة المغربية وفرقتها المسرحية الناشئة التي استقبلت بعض فناني مجموعة المعمورة وغيرهم من أمثال حبيبة المذكوري وأمينة رشيد وفاطمة الركراكي وعبد الرزاق حكم والعربي الدغمي ومحمد حماد الأزرق وعبد الصمد دِينيا وأحمد العمري وحمادي التونسي. وقد سهر على هيكلة هذا المسرح الناشئ وتنظيمه كل من عبد الله شقرون وأحمد الطيب لعلج. وبالنسبة للتأليف المسرحي كان المسرح المغربي يعاني من عجز واضح في النصوص منذ البداية مما حذا بهذين الأخيرين إلى تأليف عشرات المسرحيات بغية الإسهام في سد هذا الفراغ.



161. فرقة المعمورة
في مسرحية من إخراج الطيب الصديقي

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجمهور المغربي قد اكتشف المسرح أول ما اكتشفه عن طريق السماع على أمواج الإذاعة قبل أن يتعرف عليه عن طريق المشاهدة على خشبة المسرح الوطني الذي سيصبح المسرح الوطني محمد الخامس ابتداء من سنة 1962، ومن خلال الجولات التي كانت تنظم عبر التراب الوطني.

■ بين النضج والتعثر

مما لا شك فيه أن السبعينيات والثمانينيات تشكل أكثر الفترات خصوبة فيما يخص البحث عن مسرح مغربي أصيل. فقد سعى الجميع إلى ذلك، كل حسب إمكانياته. وهكذا أخذ الطيب الصديقي - وهو إذاك مدير للمسرح البلدي بالدار البيضاء- ينهل من التراث المحلي (**ديوان سيدي عبد الرحمان المجدوب** 1967)، كما شرع في البحث عن مسرح يمتزج فيه الاحتفالي بالغناء والحكي وتقنيات التمثيل المعاصرة، وذلك باعتماد لغة الملحون (**الحراز** 1969). ومما أفضت إليه هذه التجربة التي لم تكتمل أن تخرج منها أعضاء فرقتي ناس الغيوان وجيل جيلالة على الخصوص كما سبقت الإشارة. أما الكنفاوي الذي ظل وفيا لفكرة إضفاء الطابع الشعبي على المسرح في شكله الغربي، فقد نهل من حكاية **سلطان الطلبة** لتأليف المسرحية التي تحمل الاسم نفسه (1967) ومن حكايات جحا لتأليف مسرحية **بوكتف** التي لم تشخص إلا بعد وفاته سنة 1976، وذلك قصد إقامة مسرح يعتمد اللغة الدارجة من غير تصنع ولا مواربة. وأما نبيل لحلو، فقد أبان عبر تأليف مسرحية **السلاحف** (1970) على الخصوص عن مهارته كمبدع يجدف ضد التيار باقتحامه لمسرح اللامعقول.

وإلى جانب هذه التجارب الفنية كان هنالك مسرح شعبي ذو طابع هزلي اشتهرت من بين فرقة مجموعة البشير لعلج بمعية الحبيب القدميري وبوشعيب البيضاوي وفرقة كوميديا وكذا فرقة الوفاء المراكشية مع المهدي الأزدي وعبد الجبار لوزير ومحمد بلقاس وتبع هذه الفرق مسرح عبد الرؤوف مع عبد الرحيم التونسي وعمر شنبوط.

ومن جهة أخرى، أخذت تتشكل حركة لمسرح هاوٍ لها من الفعالية ما يسمح لها بالمبادرة إلى تأسيس فيديرالية لفرق الهواة وتنظيم العديد من المهرجانات. وقد نما هذا المسرح في حضن مناخ سياسي مشحون، فقام مقام العمل النضالي، وعبّر عن الرغبة في إقامة قطيعة سياسية عن طريق التعبير الجمالي الملامس أحيانا للانغلاق والغموض. وقد مكنت بعض فرقه التي شكلت نموذجا يحتذى، كفرقة الباسم وفرقة الطليعة، من ظهور بعض من وجوه المسرح المغربي الحالي كيوسف فاضل، وشفيق السحيمي ومحمد قاوتي ومحمد التسولي.

وقد استطاع بعض المتمسكين بهذا اللون المسرحي كالكغاط وتيمد والصغير المسكيني أن يبدعوا، على مر السنوات، مسرحيات ظلت عالقة بالأذهان مثل **مرتجلة فاس** (1991) و**كاهنة المطبخ** (1997). وتبعا لمنطق يكاد يكون انقساميا، فإن مسرح القطيعة هذا قد اتخذ في بعض الأحيان شكل مسرح تجريبي وأعلنها حربا دون هوادة على المسرح شبه الرسمي كمسرح البدوي لعبد القادر البدوي بمساعدة أخيه عبد الرزاق ومسرح الثمانين لعزيز سعد الله وخديجة أسد وفرقة المسرح الوطني، حيث يطغى البحث عن الضحك على الاهتمام بالعمق في غالب الأحيان.

عند نهاية الثمانينيات، عرفت الساحة المسرحية المغربية أحداثا ثلاثة كبرى أحدثت رجة في المشهد المسرحي. أولها، نشأة فرقة مسرح اليوم لثريا جبران وعبد الواحد عوزري التي حاولت، على طريقتها، إحياء مشروع تقريب المسرح من الشعب وهو مشروع سبق للصديقي أن أعطى انطلاقته الأولى سنة 1974 من خلال فرقة مسرح الناس. وعبر سينوغرافية سوداء، واقتباس يستلهم أحيانا نصوصا عالمية كمسرحية **بوغابة** (1989) المنقولة من أعمال برخت على سبيل المثال، استطاعت هذه الفرقة أن تفرض نفسها وتثير الإعجاب وتفرز ممثلين أصبحوا اليوم نجوما من أمثال محمد البسطاوي ومحمد خويي. أما الحدث الثاني، فيتمثل في تأسيس المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي سنة 1986. وسيسمح هذا المعهد، على مر السنين، بتكاثر الفرق وتعدد التجارب كما سيزود كلا من الخشبة والشاشة بممثلين ومخرجين موهوبين. وأما الحدث الثالث، فهو انطلاق أول مهرجان للمسرح الجامعي سنة 1988. انطلق هذا المهرجان بكلية الآداب والعلوم الإنسانية لجامعة الحسن الثاني- بنمسيك بالدار البيضاء، وإليه يرجع الفضل في بروز ثلة من هواة الخشبة والممثلين الواعدين، ولم تلبث هذه التجربة أن اكتسبت بعدا دوليا بعد أن أصبحت مثالا يقتدى.

وعلى مستوى النقد والتأليف المسرحيين، برزت أسماء كثيرة نذكر من بينها حسن المنيعي بالنسبة للنقد ومحمد أحمد البصري بالنسبة للتأليف وعبد الكريم برشيد بالنسبة لهما معا. ومن أبرز الأسماء التي أبدعت في مجال الأداء المسرحي، تجدر الإشارة إلى كل من حمادي عمور ومحمد حسن الجندي والبشير السكيرج وزهور المعمري ونعيمة المشرقي ومحمد سعيد عفيفي وحسن الصقلي والهاشمي بنعمرو وعزيز موهوب والمحجوب الراجي ومحمد الخلفي ومحمد الجم ونزهة الركراكي.

■ تشتت أم إعادة ترتيب؟

في أواسط التسعينيات، التأمت كثير من الفرق وتفرقت سبل فرق أخرى. وهكذا فقد شق المسرحي يوسف فاضل طريقا خاصة به واحتضن ضمن مجموعته الممثلين المنفصلين عن مسرح اليوم مثلما انفصل عبد الرزاق البدوي عن أخيه الأكبر وعمت الظاهرة كلا من الثنائي بزيز وباز (أحمد السنوسي والحسين بنياز) والثنائي مصطفى الزعري ومصطفى الداسوكين. وقد كان وراء هذا التمزق السعي وراء الدعم المادي أو التطلع إلى الاستقلال بالذات حسب ما يبدو. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الظاهرة ستقوى في نهاية التسعينيات غداة تأسيس لجنة دعم الإنتاج المسرحي وإحداث مهرجان وطني سنوي للمسرح في عهد حكومة التناوب الأولى. وهكذا بدأت مرحلة إنتاج كمي غزير، مقارنة مع ما سبق، تميزت بتنافس هواة سابقين ومحترفين قدامى بهدف الاستفادة من الدعم. إلا أنه لم يكن لهذا الدعم ليفي بمتطلبات المهنة فانصرف كثير من الممثلين إلى السينما نظرا لما توفره من امتيازات مادية؛ والنتيجة أن الهدف المتوخى من الدعم لم يتحقق فتفاقمت المشاكل المتمثلة في العجز الحاصل في الكتابة المسرحية وكذا في الاعتبارات الذاتية وتصادم الأجيال.

السينما

قدمت السينما إلى المغرب في ركاب المستعمر، شأنها في ذلك شأن بقية الفنون الحديثة. كان المغرب في الأوائل فضاء لتصوير غير المألوف من المشاهد بالغرب. فضياؤه المشع ومناظره الخلابة كانت، وما زالت، تسمح ببناء ديكورات تساعد على تمثل عوالم التوراة والإنجيل وتستحضر تخيلات الغرب حول الشرق. ولم تجد السينما في ذلك الوقت أي صعوبة لتستقر بالمغرب وتأخذ مكانها كمنتوج للاستهلاك قبل أن تصبح أداة محلية للتعبير، وإن كان هذا النمط الإبداعي قد عانى لمدة طويلة من ضعف الوسائل المادية والبشرية.

ولئن كان من الصعب مبدئيا أن نستعرض مجموع الفيلموغرافية المغربية، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن الإنتاج الوطني قد عرف تحولا كميا وكيفيا ملحوظا منذ التسعينيات. وبهذا

الصدد، لربما كان من الجائز أن نتبين طورين على الأقل في تطور مسار السينما المغربية، هما طور التجريب والنضال وطور النضج وما تلاه من امتدادات واعدة.

طور التجريب والنضال



162. حلاق درب الفقراء، فيلم من إخراج محمد الركاب (1982)

يميل معظم الباحثين والنقاد إلى أن التاريخ الفعلي للسينما بالمغرب قد بدأ مع إنتاج شريط **وشمة** لحميد بناني سنة 1970. فباستثناء تجربة محمد عصفور يبدو أن جل الأفلام التي ظهرت قبل هذا التاريخ لا تعدو أن تكون استنساخا مغربيا للأفلام الميلودرامية المصرية. وقد أسس شريط **وشمة** المذكور لتيار سينمائي اعتبر مؤشرا على "حداثة سينمائية". يرتكز هذا التيار على بعض المبادئ التي يمكن تلخيصها في أن السينما أداة لتغيير الواقع، لا مجرد أداة لتفسيره من جهة؛ وأنها فن وفكر وثقافة وليست وسيلة للترفيه فقط من جهة أخرى، مثلما أن السينمائي فنان ومثقف وشاهد على الفترة السياسية والتاريخية التي يعيشها.

وبفضل احترام هذه المبادئ وتطبيقها، عن وعي أو عن غير وعي، أمكن لبعض الأفلام أن تظل راسخة بذاكرتنا بفضل ميزاتها الفنية كأفلام **ألف يد ويد** (1972) لسهيل بن بركة **والشركي أو الصمت العنيف** (1974) لمومن السميحي **وأحداث بدون دلالة** (1974) لمصطفى الدرقاوي **وشرخ في الحائط** (1978) للجيلالي فرحاتي **وآلِيَامْ آلِيَامْ** (1978) لأحمد المعنوني **والسراب** (1979) لأحمد البوعناني **وحلاق درب الفقراء** (1982) لمحمد الركاب **وباب السماء مفتوح** (1988) لفريدة بليزيد **وباديس** (1989) لمحمد عبد الرحمان التازي. ومن جهة أخرى فإن تأسيس الجامعة الوطنية للأندية السينمائية سنة 1973 على يد نور الدين الصايل، على الأخص، قد أسهم في التأطير الفني لجمهور المثقفين والشبيبة المدرسية والجامعية.

- طور النضج

اقترنت هذه المرحلة بالمجهود الكبير الذي بذلته الدولة في إطار صندوق الدعم، كما شهدت توافد جيل جديد من السينمائيين على الساحة من غير أن يكونوا من خريجي المعاهد المختصة بالضرورة. وبالتالي فإن السينما قد أخذت تولي عناية أكبر لاحترام المواصفات التقنية المعيارية، متخلية جزئيا عن تفكيك السرد الهوليودي والتمرد على الجانب الجمالي. وهكذا غدا الهاجس الأول لدى السينمائيين منصبا على استقطاب الجمهور من جديد ومصالحته



163. نساء ونساء،
فيلم من إخراج سعد الشرايبي (1999)

مع صورته كما تعكسها أشرطة الشاشة الكبرى. وقد مكن النجاح التجاري لبعض أفلام التسعينيات من تكذيب الفكرة المسبقة التي تزعم أن المغاربة معرضون عن استهلاك المنتوج المحلي. ومن بين العينات المجسدة لهذه المرحلة، نذكر أفلام **شاطئ الأطفال الضائعين** (1991) للجيلالي فرحاتي **وحب في الدار البيضاء** (1991) لعبد القادر لقطع **والبحث عن زوج امرأتي** (1993) **وللا حبي** (1996) لمحمد عبد الرحمان التازي **ونساء ونساء** (1999) لسعد الشرايبي.

■ الامتدادات

بتوافد جيل جديد من السينمائيين على الساحة – ومعظمهم مقيم بالخارج أو قضى به مدة طويلة – تجددت المقاربة الجمالية للسينما المغربية بشكل جوهري، مما مكن من إنتاج مجموعة متنوعة من الأفلام. فبجانب الأفلام الحالية الملتزمة بقضايا معينة، وهي أفلام أضحت مندرجة ضمن سياق إعادة بناء ذاكرة سنوات الرصاص مثل **جوهرة بنت الحبس** (2003) لسعد الشرايبي **وذاكرة معتقلة** (2004) للجيلالي فرحاتي **ودرب مولاي الشريف** (2004) لحسن بن جلون، برز اتجاه جديد في كتابة السيناريو استطاع أن يتخلص من الأسلوب السردي الشائع. وهو اتجاه يلقي على المجتمع نظرة هادئة ذات مسحة جمالية وإن كانت لا تخلو من تأثير وصرامة. ذلك ما يتجلى في أشرطة من قبيل **العيون الجافة** (2002) لنرجس النجار **وألف شهر** (2003) لفوزي بنسعيدي **وخيط الروح** (2003) لحكيم بلعباس **والملائكة لا تحلق في الدار البيضاء** (2004) لمحمد عسلي **والنظرة** (2005) لنور الدين لخماري.

وهكذا فقد يكون من المفيد، عند نهاية هذا الشق المتعلق بالمجال الفني، أن نتوقف قليلا عند الوقع الاجتماعي والثقافي للفن المغربي. ولنلاحظ في البداية أن العمل الفني لا يُطرح على مستوى الإبداع الفردي فحسب، وإنما يندرج في إطار التنشئة الفنية الجماعية. إذ الحاجة إلى الإبداع لا تنفصل عن الحاجة إلى التربية ومشاطرة الإحساس الجمالي مع الآخر. لذا برزت عبر أرجاء البلاد منذ الثمانينيات عدة مساع تتمثل غالبا في مبادرات فردية محدودة تسعى إلى عرض الأشكال الفنية على أنظار الغير. من بين هذه المبادرات، نذكر استحداث ورشات فنية داخل بعض المدارس والمستشفيات وكذا بمناسبة إقامة بعض المهرجانات كموسم أصيلا الثقافي؛ ومنها إقامة معارض للتصوير الفني بالمغرب والخارج ابتداء من السبعينيات، وتنظيم مهرجانات سنوية كمهرجان المسرح الجامعي ومهرجان الفنون الشعبية بمراكش ومهرجان موسيقى گناوة

بالصويرة ومهرجان الموسيقى الروحية بفاس ومهرجانات سينمائية بكل من خريبكة وتطوان وطنجة ومراكش على وجه الخصوص؛ بالإضافة إلى مهرجان فن الفيديو بالدار البيضاء.

ومع هذا فإنه لا ينبغي أن تنسينا هذه الحركية النشطة أن وضع الفن بصفة عامة يمثل مشكلا في حد ذاته. ويمكننا أن نصوغ المسألة على النحو التالي: كيف نفسر قلة الاهتمام بالنشاط الفني لدى الجمهور على الرغم مما يتوفر عليه المغرب من فنانين؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة المتجلية أساسا في محدودية التردد على المتاحف وأروقة العرض؟ هل يمكن ردها إلى المحيط الأسري وتقليله من أهمية التربية الفنية؟ أم أنها تعزى، من بعض الجوانب، إلى النقص الحاصل في النظام المدرسي؟ ولئن كنا لا نتوفر على أبحاث ميدانية دقيقة في الموضوع، فإنه يجوز لنا أن نرد الظاهرة إلى عدم تعميم درس التفتح الفني عبر مختلف أسلاك المنظومة التربوية بما فيها الجامعة التي لم تدمج مواد ذات الصلة وخاصة تاريخ أو سوسيولوجية الفن ضمن برامجها لحد الآن، مما جعل تأثير التربية الفنية يكاد يكون منعدما. ومما لا شك فيه أن ندرة المتاحف وتوزيعها الحالي وأوضاعها العامة كلها عوامل لم يكن لها أن تساعد على إثارة اهتمام الجمهور بالشأن الفني بوجه عام. وما يقال في المتاحف صحيح بالنسبة للمعارض والأروقة وقاعات المسرح والسينما كذلك. أضف إلى هذا أن الإعلام لم ينخرط دائما، ولا بما فيه الكفاية، في التعريف بأهمية الفنون في التنشئة الفنية للمجتمع. ومهما يكن من أمر، فالملاحظ أن الجذوة التي عرفتها الفنون في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي قد خفتت في انتظار التجدد الذي أخذ يتجلى مع منعطف القرن الموالي معلنا عن بزوغ حركة ثقافية واعدة.

المشاهد المعمارية

إلى حدود الستينيات، لم يكن في وسع أي شخص غريب عن ميدان الهندسة المعمارية أن يقوم بجولة عبر مختلف أنحاء المغرب دون أن يقف مندهشا أمام تنوع الأشكال العمرانية والمعمارية التي يصادفها. فهنالك مدن عتيقة منزوية وراء أسوارها، وهنالك بنايات تنتظم طبق قواعد هندسية معينة تعود إلى الفترة الاستعمارية، كما أن هنالك معمارا ذا طابع جهوي بارز يشمل قْصُورْ[27] منتشرة بواحات الجنوب والجنوب الشرقي وقرى من بيوت ذات سقوف هرمية بمنطقة الريف وأشكالا أخرى حديثة العهد يكتسي بعضها طابعا متقنا من حيث الإعداد الفني، بينما تتميز أخرى ببساطة هندستها. غير أن الأشكال العمرانية والمعمارية أخذت تميل شيئا فشيئا إلى النمطية الناتجة عن تعميم شكل الأحياء الحضرية المستحدثة في الأطراف تحت تأثير تعمير متسيب وبفعل عوامل سوسيو-اقتصادية وتقنية شتى.

27 قْصُورْ مفردها قْصَرْ أو كْصُورْ مفردها كْصَرْ ويقابلها في الأمازيغية إغْرْمَانْ مفردها إغْرَمْ، وهي عبارة عن تجمعات سكنية مبنية بالطابية (التراب المدكوك) والطوب محصنة بأسوار وأبراج.

ذلك أن هذه النمطية قد نتجت عن شيوع مبتذل للنموذج المعمول به بضواحي المدن والمنتشر بشمال المغرب وجنوبه وبالمدن والبوادي على السواء، فجردت سائر الجهات من هويتها الخاصة. وهكذا فإننا نجد هذا النموذج ماثلا في حي الداوديات بمراكش كما نجده في حي بني مكادة بطنجة وفي الحي المحمدي بالدار البيضاء وبعض أحياء مدينة العيون بالصحراء المغربية وبلدة سبع عيون بناحية مكناس وغيرها.

ومهما كانت قوة تأثير النموذج المذكور في الإنتاج المعماري المغربي، فإنه لم يكن النموذج الوحيد على الساحة إذ أنه تطور بموازاة مع نماذج أخرى رسمية أعدت في الغالب من قبل أهل الاختصاص المتأثرين بمختلف التيارات والمدارس المعمارية مع مراعاة التوجهات المعمول بها لدى السلطات العمومية.

تلك هي الخاصيات الأساسية الحالية التي تطبع المشهد المعماري المغربي؛ وهو مشهد تطورت فيه عدة أشكال معمارية دون أن ينفرد أي منها كنموذج، وذلك رغم انتشارها بمختلف الأحياء الحضرية في شكل فيلات وعمارات مصطفة وبنايات مشيدة من قبل صغار المنعشين.

- نموذج المحيط الحضري

عندما يتم اعتماد هذا النموذج من قبل الدولة أو من قبل منعشين خواص، فإنه ينجز عادة على أراض قابلة للبناء الحضري ويخضع لحد أدنى من قواعد التعمير والبناء. وفي غير ذلك من الحالات، فإنه يصبح سكنا غير مطابق للمواصفات وينتشر مع ذلك على مرأى ومسمع من مصالح التعمير التي تقف متواطئة أو عاجزة عن وضع حد له. وبالتالي فإنه يأخذ في احتلال مناطق قلما تكون صالحة للتعمير، فيتصرف في قواعد الجوار والبناء حسب هواه. فعلى بقعة لا تتجاوز مساحتها مائة متر مربع مثلا، يتقمص هذا النموذج شكل بناية مكعبة تشتمل على طابق أرضي مخصص للأنشطة التجارية، وطوابق معدة للسكن؛ وكثيرا ما يكون شكله الخارجي موضع محاولات لإضفاء طابع شخصي عليه.

إن استنساخ هذا النموذج في فضاءات شبه حضرية هامشية كبرى قد أفضى إلى ظهور أحياء ومدن مطموسة الهوية ذات كثافة عالية؛ كما أنها لا تتوفر إلا على المَحال التجارية وبعض التجهيزات الأساسية المحشورة فيما تبقى من المساحات. وخارج هذه الفضاءات، ينمو هذا النموذج كذلك على امتداد المحاور الطرقية؛ كما ينتشر في شكل سكن متناثر عبر الأرياف ويقبل عليه بعض المواطنين المقيمين بالخارج على وجه الخصوص بكل من جهة الريف وبوادي ملوية وبسوس وبالجنوب شبه الصحراوي وغيرها من المناطق.

▪ النموذج "الرسمي"

▫ إرث الحقبة الاستعمارية

بالنسبة للموروث الاستعماري، يلاحظ فرق كبير بين ما كان يعرف بالمنطقة الإسبانية والمنطقة الفرنسية. فإذا كانت المنطقة الأولى قد عرفت تلاحما أوثق بين الرصيد المحلي والإسهام الأجنبي المنحدر هو نفسه من الإرث الأندلسي، فإن المنطقة الثانية قد عرفت انفصاما صارخا في هذا المجال. وفي كلتا الحالتين، فإن هذا الإرث يظل حاضرا بالساحات العمومية للمدن العصرية المستحدثة. فعبر تركيبة هندسية تعتمد المقاييس والتماثل، يحيل المعمار الاستعماري في الغالب على أسلوب معماري مهيب، ويستقي قاموسه ومواده من التقاليد المحلية. وبموازاة مع هذا النموذج المشترط من قبل الإدارات الاستعمارية في إنجاز البنايات العمومية، تطورت هندسة معمارية مدنية تعرف باسم آرت ديكو (Art déco) مع بداية الثلاثينيات، وهي هندسة طبعت المباني البورجوازية المعدة للسكن وتميزت بغزارة الأشكال والإفراط في الديكور المكون من أنساق زخرفية نباتية وقبب مزينة بالزليج ونقوش بارزة في الشرفات.

على أن المباني الكولونيالية قد أنشئت على مقربة من المدن العتيقة. أما هذه المدن التي أخذ بعضها يعرف اليوم اهتماما متجددا مرتبطا بنمو النشاط السياحي عبر تحويل دور عتيقة إلى رِياضات وفنادق فخمة صغيرة ومطاعم وغير ذلك، فقد عانت تدهورا مستمرا لعدة عقود بسبب مغادرة الأهالي والتخلي عن الأنشطة الأصلية وتزايد كثافة السكان جراء قدوم الوافدين الجدد الملتحقين بصفوف البروليتارية، وذلك بالإضافة إلى انعدام الصيانة وأعمال الترميم.

▫ التيار المسمى بـ "العصري" (1955-1980)

ظهرت أول تجليات هذا التيار في أواسط الخمسينيات وتمثلت في الأبراج المعدة للسكن والبنايات الأفقية المشيدة قرب المحاور الصناعية للحواضر الكبرى. وفي هذه الأشكال الموغلة في التبسيط، تعطى الأولوية للاعتبارات الوظيفية ولضرورة الملاءمة مع الغاية المتوخاة. فهي تبدو صادمة لخلو واجهاتها من أي تعبير فني واعتمادها أحجاما غاية في الإفراط تبعا لما تقتضيه طبيعة أنظمة البناء الجديدة، وهي أنظمة تم إبراز معالمها عن قصد على الواجهات. ويعتبر لوكوربوزيه (Le Corbusier) رائد هذا التيار الذي ساد بأوروبا وهو تيار ماثل بالمغرب في عدة مشاريع للسكن الاقتصادي بالدرجة الأولى. وخلال السبعينيات لحقت هذا النمط المعماري تعديلات همت الجانب الشكلي دون غيره، مما سمح للكثير من المعماريين باستغلال إمكانياته المتعددة منذ آنئذ إلى اليوم.

▫ بروز تيارات متباينة (1980-2000)

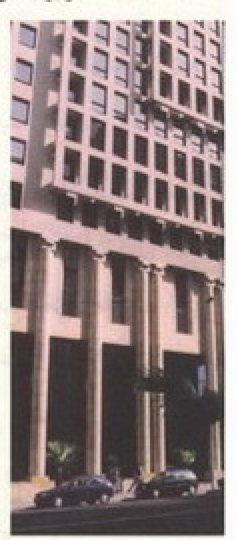
خلال هذين العقدين، التحق بسوق الشغل عدة دفعات من المهندسين المعماريين المغاربة المتخرجين إما من المدارس الأجنبية أو من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية التي أسست سنة 1980. ويقترن هذان العقدان أيضا بإعلان الملك الحسن الثاني عن انخراطه شخصيا في قضايا المعمار (خطاب 14 يناير 1986 الذي ألقاه عند استقبال ممثلي المهندسين المعماريين بمراكش) ويصادفان شروع المغرب في فتح عدة أوراش هامة لمنشآت عمومية من بينها ورش مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء وورش جامعة الأخوين بإفران وأوراش القصور الملكية الجديدة كقصر أكادير فضلا عن مقرات الجماعات الحضرية للدار البيضاء وعدد من المنشآت الخاصة كمقرات البنوك الكبرى وبعض شركات التأمين والفنادق الفخمة. كل هذه العوامل وجهت الإنتاج المعماري المغربي في اتجاهين رئيسيين:



164. مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء

أما الاتجاه الأول، فيخص ما يسمى بتيار "ما بعد الحداثة" (Post-Moderne)، وهو تيار انتشر في بداية الثمانينيات وقلما تسرب خارج المدن الكبرى. ولقد أعاد هذا النموذج إنتاج نفس التعابير الموجودة بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ونشرها على الصعيد الوطني. وفيما يخص تصوره للمنشآت، فإنه يغلِّب التركيبة الأكاديمية ويحيل على المرجعيات الكلاسيكية الأوروبية في الكثير من الأحيان؛ ويعد المقر المركزي لبنك الوفاء بالدار البيضاء خير مثال على هذا التيار. وفي منتصف التسعينيات، بدت على نفس هذا التيار علامات المحدودية فتحرر منه العديد من المهندسين المعماريين.

وأما الاتجاه الثاني للإنتاج المعماري المغربي فيما بين الثمانينيات والتسعينيات فيندرج في سياق الخطاب الملكي السالف الذكر وبالذات في التأويل الذي أُعطي لهذا الخطاب من قبل المهندسين المعماريين من جهة، والسلطات الوصية من جهة ثانية. فبالنسبة للمهندسين، شكل الخطاب الملكي دعوة لإقرار هندسة معمارية مغربية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، فيما مثل بالنسبة للإدارة الوصية جملة توجيهات لاستنساخ النموذج الرسمي للمدن السلطانية. أضف إلى هذا أن إنجاز ميشال بانسو



165. نموذج معماري "ما بعد حداثي" (الدار البيضاء)

(Michel Pinseau)، كمهندس رسمي، لمجموعة من الأعمال الفخمة، يكون قد أعطى لمفهوم رد الاعتبار تأويلا خاصا مثيرا للجدل، مما تمخض عنه نوع من الارتباك لدى العديد من المهندسين المعماريين، فتوقف التجديد في البحث المعماري. ولربما كانت هذه الظرفية من بين العوامل التي حالت دون بروز مدرسة مغربية للمعمار من شأنها أن تنهل من مختلف مكونات التراث الثقافي للبلاد.

خاتمة

في مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأت نتائج الإصلاحات التي كان المغرب قد شرع فيها منذ العقد الأخير من القرن الماضي تظهر في جملتها بشكل أكثر وضوحا من ذي قبل. تتمثل هذه النتائج في تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمصادقة على قانون الأسرة وإنهاء هيئة الإنصاف والمصالحة لأعمالها. كما أن برامج محاربة الفقر ازدادت اتساعا بازدياد نمو الاستثمارات. والواقع أنه يمكن قراءة غائية هذه الإصلاحات في سعيها نحو مواكبة التغيرات التي عرفها العالم منذ سقوط النظام السوفياتي بهدف ترسيخ الانفتاح الاقتصادي وتعجيل الانتقال الديموقراطي بالمغرب ومواجهة المخلفات السلبية لفترة الاستبداد السياسي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن رد نفس الغائية الإصلاحية إلى تهييئ عملية الانتقال السلس إلى عهد الملك محمد السادس مع بداية القرن الجديد، على إثر وفاة والده الملك الحسن الثاني الذي حدد حكمه إلى حد بعيد معالم مغرب ما بعد الاستقلال كما شكلت وفاته حدثا بارزا في تاريخ المغرب الراهن.

ومهما كانت الأسباب التي مهدت لهذه الإصلاحات، فإنها قد أدت إلى إفراز طموحات وإحباطات ساهمت في رسم معالم توترات المرحلة الجديدة وأفرزت آفاق الارتقاء ومظاهر الأزمات الاجتماعية المحتملة. ومما لا شك فيه أن جانبا كبيرا من هذا الطموح مرتبط بوتيرة نمو مطردة، كما أن ولوج الأسواق الجديدة في ظل اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر مع القوى الاقتصادية العظمى لا يخلو من وعود وآمال. وإذا ما اتسعت الإصلاحات التي عرفها مجال حقوق الإنسان لتشمل المؤسسات في اتجاه ترسيخ دولة الحق والقانون وفصل السلط والارتقاء بالعدالة ونشر ثقافة حقوق الإنسان، فإن النظام المغربي سيعرف انتقالا فعليا نحو الديمقراطية. كما أن استمرار ترسيخ حرية التعبير في المجال العمومي من شأنه أن يساعد على إغناء الابتكار الفكري والإبداع الفني. على أن ما يجب الانتباه إليه هو أن هاته التغيرات، بقدر ما هي حاملة لأمل تحقيق التنمية والحرية في ظل الاستقرار فإنها تظل حبلى بإمكانية التوتر والانتكاس في المستقبل. وقد أظهرت أحداث 16 ماي 2003 حقيقة المفاجآت المروعة، كما أن النقاش العمومي حول الإصلاحات المؤسساتية والدستورية لم يعبئ بعدُ شرائح واسعة من المجتمع. وتظل معدلات الفقر والأمية مرتفعة بشكل كبير، أما

الهجرة السرية فلا تزال تغري أفواجا عديدة من شباب متشائم أدار ظهره لبلاد تشكل فيها آفة الرشوة واستغلال النفوذ عرقلة فعلية أمام التنمية. إن طريقة تدبير هذه التحديات هي التي ستحدد مصير مرحلة الإصلاح التي استقبل بها المغرب القرن الحادي والعشرين. وهي التي ستقرر فيما إذا كانت هذه التحولات ظاهرة عابرة محدودة أم مدخلا رصينا لمرحلة جديدة تتحول فيها هذه الإصلاحات إلى خيارات تحديثية أكثر تجدرا ورسوخا.



166. مراسيم جنازة الملك الحسن الثاني بمحضر العديد من رؤساء الدول (يوليوز 1999)

ملاحق

الملحق I

أفق ومهام أول حكومة مغربية بعد الاستقلال

« شعبنا الوفي العزيز،

في هذا اليوم السعيد الذي منّ الله علينا بنعمتين، نعمة العود إلى أعز الأوطان بعد طول غيبة وشدة حنين، ونعمة الاجتماع بشعب طالما اشتقنا إليه واشتاق إلينا، ووفينا له ووفى لنا بغير حساب. امتحنتنا وإياه الشدائد فلم تنل من عزيمتنا بل خرجنا منها ونحن أقوى إيماناً بحسن مصيرنا، وأكثر وعياً لحقوقنا وواجباتنا.

وفي هذا العيد الميمون عيد الذكرى الثامنة والعشرين لجلوسنا على العرش المغربي الأصيل، نوجه إليك – أيها الشعب النبيل – جرياً على عادتنا المسنونة خطاب العرش مشيرين فيه إلى بعض مساعينا فيما مضى، باسطين أهدافنا فيما يستقبل [...]

فهذا أوان تظافر الجهود لبناء صرح العهد الجديد الذي نحن عليه مقبلون، عهد يتطلب التجديد في العوائد والمؤسسات والحكم وأساليبه كما يتطلب تحرير الفرد ليتمكن من التعبير عن آرائه آمناً مطمئناً [...]

وستكون الخطوة الأولى بحول الله تأسيس حكومة عصرية مسؤولة تعبر تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب سنقلدها ثلاث مهمات تباشرها في آن واحد:

مهمة تدبير شؤون البلاد ؛

ومهمة وضع أنظمة ديمقراطية على أساس الانتخاب وفصل السلط في إطار ملكية دستورية قوامها الاعتراف لجميع المغاربة على اختلاف عقائدهم بحقوق المواطن وبالحريات العامة والنقابية ؛ ومن البديهي أن يهود المغرب هم كجميع المواطنين المغاربة متساوون في الحقوق والواجبات وهذا النظام الديمقراطي ينبغي أن يحقق للجميع حياة رفاهية وسعادة، ويقي المواطنين غائلة الخوف وعادية الظلم حتى يشعر الجميع بنعمة الاستقلال ؛

والمهمة الثالثة للحكومة المغربية إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية على ضوء الاعتبارات الآتية:

لقد انتشرت فكرة الحرية والديمقراطية في عالم ما بعد الحرب وتطور الرأي العام الدولي لدرجة أنه أصبح لا يطيق بقاء حياة الكرامة والحرية وقفاً على طائفة من الأمم دون أخرى فظل يناضل من أجل تحرير الجماعات من ربقة تبعية مفروضة، ثم إن مشاكل العصر الحاضر واشتباك المصالح، أخذت تفرض على الدول، مهما كان شأنها، أن تتكتل وتتعاون للتغلب على الصعاب وصد غارات العوادي وحفظ الكيان.

لذلك يتعين على الحكومة المغربية أثناء المفاوضات أن تحدد نظام الاستقلال وعلائق ارتباط جديد بين البلدين أساسه احترام سيادتهما والمساواة وتبعية متبادلة.

وهذا النوع من الارتباط لا يتنافى مع احتفاظ بلادنا بروابطها الدينية والثقافية مع الشرق العربي، ورجاؤنا أن يتفهم المغرب حاجياته ومطامحه فيتعاونا على ما فيه خيرهما وهناء الإنسانية جمعاء.

وبهذه المفاوضة ينتهي عهد الحماية ويدخل المغرب في عهد جديد، يتمتع فيه طبق الأوفاق الجديدة بسيادته في دائرة التفاهم والتعاون المجدي مع الأمة الفرنسية [...] ».

من خطاب العرش الذي ألقاه الملك محمد الخامس بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لجلوسه على العرش، **انبعاث أمة**، الجزء الأول، 1956-1955، ص 13-17.

الملحق II

استقلال العملة وتدشين بنك المغرب

« الحمد لله

حضرات السادة:

تتجلى سيادة أمة من الأمم في عدة مظاهر منها تصرفها في شؤونها المالية والنقدية بكل حرية وتوجيهها لاقتصادها حسبما توحي به مصلحتها الخاصة وتمتعها بعملة مستقلة يصدرها «بنك وطني» لا عملة تابعة تصدرها مؤسسة أجنبية. لذلك كان من الطبيعي بعدما استرجعنا استقلالنا السياسي أن نسعى لاسترجاع حريتنا الاقتصادية والنقدية والمالية التي كان فقدانها أول مس لحق بسيادتنا الوطنية والحصول على الوسائل التي تجعل اقتصادنا محققاً لأغراض الأمة مسايراً لمصلحتها. وقد تكللت جهودنا –ولله الحمد– بالنجاح إذْ أفلحنا في توحيد المملكة اقتصادياً وقضينا على الامتيازات التي كانت تحد حريتنا الجمركية ثم اتجهت عنايتنا إلى استرجاع حقنا في إصدار عملتنا ووضع حد للامتياز الذي كان ممنوحاً للبنك المخزني المغربي في هذا الميدان لنتمكن من دعم نقدنا وانتهاج سياسة قرضية تتلاءم مع مقتضيات التوسع الاقتصادي المنشود.

ولتحقيق هذا الغرض آثرنا سلوك سبيل المفاوضات سيراً مع خطتنا المألوفة التي نعتقد أنها أحسن الخطط وأقومها لمعالجة المسائل وحل المشاكل فكلفنا وزير اقتصادنا الوطني بإجراء مفاوضات مع ممثلي البنك المخزني أسفرت عن نتائج مرضية.

وها نحن ندشن اليوم « بنك المغرب » الذي سيباشر من الآن فصاعدا إصدار عملتنا، وإنه لحدث عظيم يجب تسجيله بين المنجزات الكبرى التي حققناها في فترة قصيرة بعدما استرجعنا حريتنا واستقلالنا إذ أصبح لمملكتنا مؤسسة وطنية تمسك بزمامها أيد وطنية جعلنا من أهدافها ضمان قيمة عملتنا وترويجها وتنظيم الأسواق المالية حسبما تدعو إليه حاجاتنا وفسح المجال لاستثمار الدخل الوطني وتنميته.

وقد حددنا لبنك المغرب الخطة التي يسير عليها ليكون أداة فعالة تحقق سياستنا الاقتصادية وتوجهها توجيهاً وطنياً ومتعناه بنظام محكم يضمن له استقلالاً يستطيع بفضله أداء رسالته على أحسن حال ».

من خطاب الملك محمد الخامس بمناسبة تدشين بنك المغرب، **انبعاث أمة**، الجزء الرابع، 1958-1959، ص 127-126.

الملحق III

حول الإصلاح الزراعي وسياسة السدود

[...]

« شعبي العزيز

لم تكن جهودنا بعد استرجاع استقلالنا مقصورة على ما أسلفنا بيانه من سعي دائب وعمل متواصل لتثبيت وجود بلادنا في الصعيد العالمي، والقيام بالدور النافع المجدي في المحافل الدولية والمنظمات الأممية، بل تناولت تلك الجهود حياة البلاد الداخلية، واتجه تفكيرنا إلى كل ما من شأنه أن يجعل من هذه الحياة حياة زاخرة بحركة لا تنقطع، مؤداها وغايتها تقويم الأوضاع وتحسين الأحوال.

وإنك لتذكر أننا أصدرنا في ربيع سنة 1965 التوجيهات التي استعرضنا فيها عدة جوانب من حياة بلادنا، وأوضحنا فيها ما لاحظناه من نقص يستوجب التلافي وخلل يستلزم العلاج، ولم يمض على صدور توجهاتنا إلا مدة وجيزة حتى أخذنا على عاتقنا إخراجها من حيز النظر والتقرير إلى مجال التطبيق والتنفيذ. فكان لزاماً علينا أن نوثر بعنايتنا الميادين التي أوليناها الأسبقية، ونمنحها الحظ الأوفر من الدرس والتمحيص والاستيعاب، فصوبنا النظر إلى مصادر ثروة البلاد، وأمعنا التفكير في توسيع نطاق هذه المصادر وتيسير الأسباب الكفيلة بتحقيق الغاية المتوخاة في هذا المضمار.

وليست هذه الغاية إلا توفير الرخاء لجميع المواطنين، ونشر الازدهار بينهم في سائر الميادين، لتكون حرياتهم وحقوقهم قائمة على أساس متين وصرح حصين.

وإن من جملة الوسائل التي أعددناها لهذه الغاية إنجاز الإصلاح الزراعي الذي سبق أن أعلنا عنه في توجيهاتنا، فقد أصدرنا خلال سنة 1966 نصوصاً قانونية تجسم هذا الإصلاح الزراعي الذي أردنا أن يكون مراعياً للواقع المغربي ولتقاليد البلاد [...]

وإننا لنرجو من وراء هذا الإصلاح أن يستفيد الفلاح من برامج الاستثمار ومن أعمال المكاتب الجهوية، وأن يكون مدعاة له لمضاعفة الجهود حتى يساهم بالحظ الأوفى في معركة التنمية التي نخوضها بعون الله واثقين بالنصر المبين.

ولن يكتب النجاح لسعينا المتصل قصد مضاعفة الإنتاج الفلاحي، وتنمية هذا المصدر الحيوي من مصادر ثروتنا الوطنية إلا إذا أعددنا جميع الوسائل الكفيلة ببلوغ الغاية، ووفرنا جميع حظوظ الاستثمار الذي لا يقتصر على سد حاجياتنا فحسب، وإنما يتجاوز سد هذه الحاجيات إلى إمدادنا بالمحاصيل التي نستطيع بتصديرها وتسويقها الحصول على ما يعوزنا من أدوات التجهيز أو ما نرغب فيه من تكثير مواردنا من العملة الصعبة، ولذا فقد اتجهت عنايتنا إلى بناء السدود، ليتأتى لنا توسيع نطاق السقي، واستثمار أكبر مساحة ممكنة من أراضينا الزراعية، وتقوية إنتاجنا للطاقة الكهربائية الضرورية لنمونا الاقتصادي، وكبح جماح الأنهار، وتذليل تدفق مياهها تذليلاً يدرأ عنها أخطار الفيضانات وفقدان التربة.

وأول ما استرعى اهتمامنا ناحية الغرب الخصبة التي تصاب مرة بعد أخرى بفيضانات من جراء اكتساح نهر سبو وروافده لهذه الناحية التي كثيراً ما منيت بخسائر جسيمة، وقد أسفر هذا الاهتمام عن القيام بدراسة لحوض سبو قصد استغلال مياهه لتجهيز الأراضي التي يتخللها هذا النهر، وهكذا أنشئ المشروع الذي يعرف بمشروع سبو، ويكفي للدلالة على أهميته أن الأمر يتعلق بمساحة تبلغ أربعة ملايين من الهكتارات، وبعدد من السكان يبلغ ثلاثة ملايين نسمة، وبفضل مياه سبو وروافده والأراضي الصالحة التي تخترقها هذه الأنهار، وخاصة أراضي إقليمي فاس ومكناس، ستصبح هذه المنطقة في ظرف 25 عاماً منطقة ثرية غنية نامية إلى أقصى حدود النمو، وستتوفر هذه المنطقة بعد الفراغ من إنجاز المشروع على إثنى عشر سداً على أنهار ورغة، ويناون، وسبو، وسيكون أهم هذه السدود سد مجعرة، وسد عربات وسد دار العرصة، ومن شأن هذه السدود أن تمكن من سقي مساحة تبلغ 300.000 هكتار، منها 250 ألف هكتار من أراضي الغرب الصالحة لزراعة الحوامض وقصب السكر ونباتات الرعي والأرز والقطن والشمندر، كما ستتيح إحداث معامل لتمويل وتكييف المنتجات الفلاحية وتزويد هذه المعامل وجزء من تراب مملكتنا بالطاقة الكهربائية، وسيكلف تحقيق هذه المنجزات تخصيص اعتمادات قدرها 300 مليار من الفرنكات تصرف على التوالي طيلة ثلاثين عاماً [...] ».

من خطاب العرش الذي ألقاه الملك الحسن الثاني بمناسبة الذكرى السادسة لجلوسه على العرش، **انبعاث أمة**، الجزء الثاني عشر، 1967، ص 44-45 و51-53.

الملحق IV

حول أحداث الدار البيضاء

[...]

« وقد برهنت اضطرابات 23 مارس/ آذار سنة 1965، على أن هناك علاقة بين مشاكل الشباب العاطل والركود الاقتصادي. أدان الشباب خلال تلك الأحداث الملكية بوضوح، لكنهم وضعوا كذلك مجموع النخب موضع السؤال. لم يكن للأحزاب السياسية والنقابات أي ضلع في نشوب الاضطرابات، كما أنها عجزت في ما بعد عن التحكم في انفجار العنف. لقد باغتت الأحداث مجموع الطبقة القيادية، ولا شك أنه للمرة الأولى منذ الاستقلال، لمست النخب نتائج عدد من الظواهر التي كانت تتصورها من قبل بطريقة مجردة.

أصدر وزير التربية الوطنية، يوسف بلعباس، في شتاء 1965، منشوراً يحدد فيه سياسة تعليمية نخبوية، كان يشار إليها حتى ذلك الحين بطريقة خجولة. يتكون التعليم الثانوي في المغرب من سلكين: السلك الأول الذي يتوج بشهادة الدروس الثانوية، ويليه السلك الثاني الذي يتوج بشهادة البكالوريا التي تشكل الباب الوحيد الذي يؤدي إلى الجامعة. صرحت مذكرة بلعباس أن التلاميذ البالغ سنهم 18 سنة فأكثر عند نهاية السلك الأول سوف يحرمون من الانتقال إلى السلك الثاني، وعوض ذلك، سوف يوجهون بجانب المكررين، نحو التعليم التقني والمهني. أثار هذا القرار غضب الكثير من تلاميذ الثانويات الذين كرروا أو تجاوزوا السن المحدد، فانفلتت أمامهم إمكانية متابعة الدراسة الجامعية. في الواقع لم يكن القرار ينطبق على عدد كبير من التلاميذ، لكن فئات أخرى استعملته ذريعة للتعبير عن استياء كامن لديها منذ زمن طويل.

كان الاستياء عاماً بين رجال التعليم، إذ كانت رواتبهم مجمّدة منذ الاستقلال. كان الأساتذة الفرنسيون يتقاضون لأداء العمل نفسه رواتب يساوي معدلها ضعف ما يتقاضاه زملاؤهم المغاربة، وكانت وزارة التربية الوطنية الفرنسية تسدد جزءاً من الفرق المذكور. طالب المدرسون المغاربة في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1964، حيث كان التصميم الثلاثي قيد التهييء، بتحسين أجورهم، لكنهم لم يحصلوا سوى على إضافة أعباء جديدة على مهامهم المهنية. وفي يناير/ كانون الثاني من سنة 1965، دار الحديث حول إضراب عام لرجال التعليم الثانوي. وحين انطلقت الإضرابات بمدينة الدار البيضاء في 22 مارس/ آذار للاحتجاج ضد المنشور الوزاري، انضم إليها الأساتذة، وفي اليوم التالي عمت الإضرابات والمظاهرات مدن فاس ومراكش والرباط.

التحق العاطلون وعصابات الأزقة بتلاميذ وأساتذة الثانويات، وتغلب العنف، فانتشر المتظاهرون عبر أحياء المدينة الشعبية بالدار البيضاء. أعلن ا.م.ش.[الاتحاد المغربي للشغل]

في 24 مارس، عن إضراب عام بين الثانية عشرة زوالاً والساعة السادسة مساء للتعبير عن تضامنه مع المتظاهرين، وربما كذلك، لمحاولة إيقاف وتوجيه حركة الجماهير. أدت الحوادث إلى إراقة الدماء، وتدخلت وزارة الداخلية بطريقة عنيفة. بعثت بعض «مجموعات الأمن الخفيفة» إلى الدار البيضاء، وتركت لها حرية اختيار الوسائل الملائمة لتشتيت المتجمهرين. وتقول الرواية الرسمية إن سبعة أشخاص قتلوا خلال عملية القمع، لكن شهوداً ممن دخلوا إلى المستشفيات يذكرون أرقاماً تتراوح بين 300 و400 من القتلى. وقامت الشرطة باعتقال المئات من المتظاهرين.

نسبت الاضطرابات في البداية إلى أيد أجنبية: إلى بعض أساتذة الثانوي، سوريين وعراقيين بعثيين. لكن بعد أيام من التأمل، وفي الوقت التي بدأت فيه الدوائر الحكومية تتمثل خطورة الأحداث، قرر الملك أن يسمي الأشياء بمسمياتها. إذ انتقد في خطاب ألقاه في 30 مارس/ آذار، بشدة الفوضى والعنف الذي تصرف به المتظاهرون، ونعت الأساتذة بالنذالة، واتهمهم بتحريض تلاميذهم على التظاهر في الشارع. وصرح من دون التواء قائلاً: «لا أخطر على دولة من الشبيه بالمثقف، وأنتم أشباه المثقفين، وليتكم كنتم جهلاء». لكنه اعترف مع ذلك بأن الوضعية الاقتصادية لم تكن مشجعة، وأن يأس العاطلين من أهم دوافع العنف الذي عرفته المظاهرات. فقد ارتفع ثمن السكر، وانخفضت الواردات، وبدأت تنقص المنتوجات. وقد أدت الأزمة الاقتصادية لسنتي 1964-1965 إلى تسريح ما يزيد على 1000 عامل. لقد صرح الملك بأن الاضطرابات تعود إلى هذه العوامل، وليست المسألة ناتجة عن تدخل أجنبي. لقد أدان المتمردون النظام الملكي، لكن الحسن الثاني وجد كبش الضحية بقوله: «أيها الشعب، منذ وصولهم إلى البرلمان تعطلت مصلحة التشريع، وكذلك المطبعة الرسمية، والجريدة الرسمية لم يصدر فيها إلا ثلاثة قوانين ونحن الآن في السنة الثانية، فمن المسؤول عن هذا؟ هل واضع الدستور أو الموافق عليه؟ أبداً بل المطبق للدستور».

جون واتربوري: **أمير المومنين**، ص 421-423.

الملحق V

تركيبة النخبة وقضية التعليم غداة الاستقلال

«[في عهد الحماية، أدى التعليم،] في نهاية المطاف، إلى تركيز الانفصام في الشخصية المغربية، وتعميق الهوة بين النخبة العصرية التي تلقت تعليمها في المدارس الرسمية (الإسلامية منها والأوربية)، وبين النخبة التقليدية التي أنتجها تعليمنا الوطني (الأصلي منه والحر)، مما أدّى إلى خلق عقليتين مختلفتين، أو نمطين فكريين، متنافرين إلى حد بعيد.

لقد كان النمط الأول، في جملته، غربياً في تكوينه وميوله، مؤطراً ضمن قوالب الثقافة الاستعمارية التي تلقاها ولكنه إذ يطمح إلى الأخذ بالنموذج الفرنسي في جميع مرافق الحياة، كان يجد نفسه يعاني من تناقض وجداني حاد: إن شعور الإعجاب بالغرب وثقافته وتقنيته وأساليبه وكل مظاهر حياته، يكبله شعور بالحذر والتحفظ إزاء هذا الغرب نفسه، الذي هو المصدر ذاته، ويشوش صفاءه إحساس غامض بماض مزدهر، وحضارة يعترف بها التاريخ، هما الماضي المغربي والحضارة العربية الإسلامية.

أما النمط الثاني فلقد كان مغربياً عربياً إسلامياً تقليدياً، مشدوداً إلى الماضي بألف وثاق، الماضي الممجد إلى أبعد حد، مما جعله ينتزع منه، بشعور أو بدون شعور، صورة المستقبل المأمول.. لم يكن هذا الفريق في قطيعة نهائية مع الغرب، بل إنه كان، بالرغم من صورة الماضي الممجد التي استحوذت على ذهنه استحواذاً، يعيش ببعض مظاهر الحضارة الغربية، ويتوق إلى أن ينال منها أبناؤه حظاً أوفر، ولذلك بقي مستعداً – في حدود معينة – للدخول مع الغرب في حوار ما، حوار محدود، تلفه بطاقة وجدانية سميكة من التحفظ والحذر.

قد يبدو، من خلال هذا الذي قلناه، أن هناك، على كل حال، نقطة التقاء بين الجانبين، ما دام الأول منهما مندفعاً كثيراً إلى الغرب، متمسكاً قليلاً بالمقومات الوطنية، وما دام الثاني، على العكس من ذلك، أكثر تمسكاً بهذه المقومات، وأقل اندفاعاً إلى الغرب.

هذا صحيح، ولكن في حدود ضيقة جداً.. حدود زاد من ضيقها، ليس فقط اختلاف المنطلقات والمسبقات والمفاهيم، بل أيضا اختلاف تصور كل منها لميدان الآخر، الشيء الذي يجعل من كل حوار محتمل، حواراً أكثر بطئاً، وأشد عقماً من حوار الصم.

لم تكن للجانبين لغة ثقافية واحدة مشتركة، وبالتالي فإن مصادر معرفة كل منهما بميدان الآخر، لم تكن واحدة ولا مباشرة. لقد اكتسب الجانب الأول – الجانب العصري – إحساسه الغامض بماضي المغرب، وبالحضارة الإسلامية عموماً، بواسطة ما كتبه الفرنسيون خاصة والمستشرقون عامة، واكتسب الجانب الثاني شعوره بضرورة التفتح، ولو بعض الشيء، على الغرب وحضارته، عن طريق ما كتبه عرب المشرق، وهكذا تعرف الأول منهما على الشرق بواسطة الغرب، وتعرف الثاني على الغرب بوساطة الشرق.

إن هذه المعرفة غير المباشرة لميدان «الخصم» جعلت كلاً من الفريقين يتحفظ، ليس فقط من الاندفاع إلى ميدان الآخر سلباً أو إيجاباً، بل حمله أيضاً على الشك في مدى معرفته به. وفي مثل هذه الحالة يصبح السكوت – مع بعض المجاملة – أفضل ألف مرة من كل حوار أو اصطدام.

من هنا يمكن أن نتبين أحد الأسباب الرئيسية في عدم قيام أي نشاط فكري في المغرب خلال الفترة التي أعقبت الإعلان عن ا لاستقلال. إننا نفتقد ذلك النقاش الفكري والسياسي

الذي يقوم عادة على صفحات الجرائد والمجلات والكتب عندما يجتاز وطن ما منعطفاً تاريخياً كذلك المنعطف الذي اجتازه المغرب من جراء « انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية »[28]، وهذا أيضاً ما جعل السياسيين عندنا يحجمون – في السنوات الأولى من الاستقلال – من طرح اختلافاتهم السياسية أو المذهبية على صعيد الأدب السياسي المكتوب. لقد ظل النقاش محدوداً في الأروقة والكواليس، الشيء الذي مكّن الجميع من لجم الصراعات، وإفساح المجال واسعاً للتكتيك وما يتبعه من حلول وسطى توفيقية مؤقتة.

السكوت عن المشاكل الحقيقية، واجتناب طرحها على العموم، والالتجاء إلى التكتيك والحلول الوسطى، والظهور بمظهر «الاتحاد والانسجام»... تلك هي أبرز الصفات التي سيطرت على العلاقات القائمة بين عناصر النخبة المسيرة غداة الاستقلال، وبالتالي المعالم البارزة للإطار العام الذي كانت تلتمس داخله الحلول المطروحة وعلى رأسها مشكل التعليم ».

محمد عابد الجابري **أضواء على مشكل التعليم بالمغرب**
دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1974، ص 51-54.

28 جملة من خطاب المغفور له الملك محمد الخامس عند عودته من المنفى، نوفمبر 1953.

خاتمة الكتاب*

يتبين مما ورد في ثنايا المؤلف أننا قد حاولنا أن ننطلق من بعض العموميات المتصلة بالمجال الجغرافي-الأركيولوجي عسى أن نتمكن من مقاربة الأرضية الرافدة للمجال الذي سيصبح تاريخيا من بعد. أما بالنسبة لهذا المجال نفسه، فقد تمت مقاربته من خلال أحداث انعكست عبر بصمات أحالت كغيرها من البصمات التاريخية، إما على المعيش الظرفي العابر وإما على المعطيات الثابتة المخترقة للحواجز في أغلب الأحيان. وعلى الرغم مما نلمسه من العلاقات التفاعلية القائمة بين كل من هذه المكوِّنات، إلا أنها لم تُعامَل بنفس الطريقة على مستوى الفصول، وذلك لأن الهدف الأول بالنسبة لهذا المستوى قد تمثل في إنارة الوقائع الظرفية قبل غيرها باعتبار تماسك مختلف وحداتها المرتبطة ببعضها البعض. لذا فقد يكون من الأنسب عند الاختتام أن نقف عند أبرز المعطيات القارة المهيكلة للدراسة كلها نظرا لما لهذه المعطيات من أهمية لا تقل شأناً عن أهمية الوقائع المذكورة إن لم تكن أهم.

وضمن هذه المعطيات الثابتة المتصلة بالعمق، هنالك معطى يتصدرها جميعا ويتلخص في التضامن المجالي القائم على التجاور الترابي والتجاذب المتعدد الاتجاهات. بمعنى أن هذا التضامن قد خضع دائما لمنطق يقضي بنوع من الانعكاس الحتمي لـ"الأحداث العليا" على المجال الترابي المُشاع، وذلك بمجرد ما تنبثق هذه الأحداث – سواء أكانت سياسية أم سياسية-عسكرية أم دينية – ثم تتفجر انطلاقا من منطقة الانتماء المشتركة. ومما يشهد لهذه الظاهرة أن أبعد الحركات التوسعية عند خروجها من شرق المنطقة أو شمالها قد آل بها الأمر إلى أن حطت بأقصى الغرب، أي بالجهة التي عرفت باسم المغرب الأقصى منذ منتصف العصر الوسيط: الظاهرة صحيحة بالنسبة لكل من الحركة الفينيقية والحركة الرومانية وغيرهما من الحركات البيزنطية والقوطية والعربية ؛ وما يقال في الحركات العسكرية قد يقال تقريبا في القدوم المتباعد لكل من الديانة اليهودية والديانة النصرانية والدين الإسلامي وكذا في انتشار مجموعة من المذاهب السنية بجانب بعض النحل التي تم اعتناقها بعد انتشار الإسلام

* حررت هذه الخاتمة من قبل ذ. محمد القبلي.

وإن كانت معدودة من بين المذاهب ''المارقة'' كمذهب الخوارج ومذهب الاعتزال ومذهب الشيعة وكلها مذاهب ورد ذكرها بالمغرب وصنفت فيما بعد ضمن الحركات الهامشية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقدم الوافد من جهتي الشرق والشمال قد يجد له نظيرا في الاتجاهين المعاكسين انطلاقا من أقصى الغرب كما تدل على ذلك الملاحم المتسلسلة التي سطرها المغرب على يد كل من المرابطين والموحدين والمرينيين.

وهنالك معطى ثان يعد هو الآخر من الثوابت ويكمن في العلاقة المتعددة الأبعاد التي جمعت دائما بين المغرب وبين إفريقيا-ما-وراء الصحراء. ولا بأس من أن نضيف بصدد هذا التكامل المنتظم بين شمال الصحراء وجنوبها أنه قد استأثر بطابع حيوي لولاه لما استطاع التضامن المجالي الأول أن يصمد كبناء في وجه التقلبات المتعاقبة.

أما بالنسبة للمسار المتبع، فلْنحتفظْ بأن مفعول هذه التركيبة المجالية المندمجة قد واكب التراب المغربي طوال رحلته التي أدت عبر آخر الحلقات الكبرى إلى جملة من المحاولات التوسعية المتوالية الصادرة عن عدة بلدان أوروبية، وهي حركات تم تدشينها على مستوى الحوض المتوسطي وما وراء هذا الحوض بالأراضي المغربية وعلى حسابها عندما أقدم البرتغاليون على احتلال مدينة سبتة سنة 818/1415. ويبقى أن المغرب لم يتوان أبدا في القيام بدوره بالمنطقة كلها إلى أن كان هذا القرن التحولي وهذا الحدث البارز بالذات ؛ ولربما اتضح من خلال الفترات السابقة أن هذا البلد قد اضطلع أثناءها بدور خاص يمكن أن ننعته بدور ''الوساطة'' سواء على المستوى الاقتصادي أو على صعيد الحضارة بوجه عام، وذلك لا بين القارة الأوروبية وعالم ما وراء الصحراء وحدهما وإنما بين هاتين المحطتين المتعارضتين والبلاد الإسلامية بالشرق الأوسط أيضا.

أما بعد التحول المعلِن عن الفترات اللاحقة، فلقد لاحظنا أن محطات الانتقال قد تكاثرت وتسارع تتابعها ثم اندرجت ضمن مسلسل مشترك واحد لا ثاني له. ونحن نعلم عنها أنها قد أُردِفت أحيانا ببعض لحظات التأمل أو ببعض العهود النهضوية المرتبطة بين الفينة والأخرى بأسماء متباعدة زمنيا فيما بينها قد همت بعض الملوك كالمنصور الذهبي والمولى إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله والمولى الحسن. وعلى الرغم من هذا، فمما لا شك فيه أن الطابع الغالب للفترات التي أتت بعد التحول المذكور قد آذنت إجمالا بانحدار المنحنى. أما أسباب الهشاشة المؤدية إلى الوضع الجديد، فلْنذكّر بأنها كثيرة متكررة في نفس الآن. فبالإضافة إلى وضع الاحتلال المزمن والضغوط المترتبة عن التدخلات الموجَّهة من الشرق أحيانا ومن

الشمال في الغالب الأعم، هنالك الكوارث الطبيعية وما يحف بها من الأمراض المعدية ودورات الجفاف والمجاعات وما يتبعها من حركات الهجرة المتكررة وبيع النفس والبنين بغية سد الرمق، مما أدى إلى إرهاق الرصيد الديموغرافي وبالتالي إلى مصادرة الإمكانات المحدودة لاقتصاد متحجر يقف عند مستوي الاستهلاك الذاتي. ومع أن المتضرِّر الأول من هذه المعيقات كلها إنما هو المجتمع المحكوم، إلا أن مضاعفاتها قد انعكست على نظام الحكم بسبب ما ينوبه من تعرض للصراعات الداخلية والانفجارات الأسروية على مستوى المجتمع الحاكم. ومن جهة أخرى، فنظراً لانعدام سياسة جبائية قارة متَّزنة، وباعتبار الفراغ "القانوني" الذي ينتاب قضية وراثة الحكم، فالنتيجة أنه سوف يكون على الجميع أن يتحمل تبعات ظروف قاسية تتراوح إجمالا بين الغليان المتَسيِّب والتمرد القبلي ثم بين الصراعات الداخلية وتمزق الرقعة الترابية. وهكذا، وبسبب حدة التنافس وشدة الاصطدامات وتنوعها، فإن الأمور سوف تؤول في الأخير إلى استنفاذ كل مجهود من شأنه أن يسمح بالنهوض من الكبوة – في حالة توفره –، خصوصا وأن نفس الظروف كانت تقتضي في الغالب مواجهة عجز مالي سالب لكل استقلال في القرار. ومما زاد الطين بلة أن ترتب عن هذه الأوضاع المعيقة لكل مقاومة أو استنهاض تعاقُب الحركات المهدوية وما إليها من المناداة بقرب قيام الساعة وانسداد الآفاق.

ويكفي أن نعتمد هذه المعطيات العامة المرتكزة هنا أيضا على التضامن المجالي المتجسد عبر إحدى التجليات الأخيرة – وقبل منتصف القرن التاسع عشر للميلاد – في احتلال فرنسا للجزائر وانتزاعها من أيدي العثمانيين لنتمكن قبل اختتام هذه الدراسة من سبر تلك الظرفية المعقدة التي أدت إلى فرض وضع قانوني متعدد الأنماط على التراب المغربي وبالتالي على كل من الدولة والمجتمع المعنيين، وهو وضع اختير له بلباقة حسبما يبدو أن يُنْعَت بوضع الحماية. ولقد كان من شأن المقاربة التي اعتمدناها أن تسمح لا بمجرد استخلاص الحصيلة العامة للاحتلال وما ترتب عليه من تحولات ثقافية ومنجزات فعلية وخطوط حمراء يقف عندها وإنما أدت بالإضافة إلى هذا – أو قبل هذا – إلى التعرف على الآمال المقترنة بمقاومة الوضع الكولونيالي والصعوبات المتولدة عن الاستقلال ومقاربة طرق المواجهة ومراحل العلاج مع ملامسة مدى أثر الظرفية الجديدة على الذهنية الجماعية والحياة الاجتماعية بجانب الدينامية الاقتصادية والحياة الثقافية من غير إغفال للوزن الخاص بكل من الصراعات والمثبطات وما يقابلها من الطاقات المتوفرة وتفتحها على الآفاق المستقبلية.

الكرونولوجيا

000 000 1-160 ألف سنة قبل الحاضر : العصر الحجري القديم الأسفل[1].

الفترة الأشولية : أقدم أدوات الإنسان المنتصب القامة (*Homo erectus*) بالمغرب.

000 200 سنة قبل الحاضر : صنع أدوات على طريقة لوفالوا من قبل الإنسان المنتصب القامة.

000 160-000 22 سنة قبل الحاضر: العصر الحجري القديم الأوسط.

000 160-000 90 سنة قبل الحاضر : الفترة الموستيرية.

تدجين النار من قبل إنسان عصر ما-قبل-التاريخ.

000 90-000 22 سنة قبل الحاضر : الفترة العاترية.

صنع أدوات الزينة وابتكار أدوات لممارسة الصيد المتخصص من قبل الإنسان العاقل (*Homo sapiens*).

000 22 سنة قبل الحاضر - 000 7 قبل الميلاد : العصر الحجري القديم الأعلى.

000 12 سنة ق.م : إجراء أول عملية جراحية بإحداث فتحة مستديرة في جمجمة أحد "المرضى"، وهي العملية المعروفة باسم التربنة.

000 7-900 2 ق.م : العصر الحجري الجديد.

300 6 : زراعة الحبوب بمنطقة تطوان، وهي الأولى من نوعها بالشمال الإفريقي برمته.

500 4-100 3 : استعمال مَدافن الروازي بمنطقة الصخيرات مدة تزيد عن ألف سنة؛ الكشف عن حوالي مائة هيكل عظمي.

---

1 والكتاب قيد الطبع صدرت نتائج أبحاث اقتضت مراجعة التحقيب المعتمد في كل من العصر الحجري القديم الأسفل والعصر الحجري القديم الأوسط، حيث أصبح الأول يمتد من 000 000 1 إلى 250 ألف سنة قبل الحاضر والثاني من 250 ألف إلى 22 ألف سنة قبل الحاضر. انظر في هذا الصدد:

- Richter, Daniel, Johannes Moser and Mostapha Naïmi (2011), "New data from the site of Ifri n'Ammar (Morocco) and some remarks on the chronometric status of the Middle Paleolithic in NW-Africa". In: Hublin J-J and S. McPherron *Modern Origins: A North African Perspective*. Vertebrate Paleobiology and Paleoanthropology. Springer - Heidelberg, New York.

- Bouzouggar, Abdeljalil and Nick Barton (2011), " Timing and Identity of the Aterian in Morocco". In: Hublin J-J and S. McPherron *Modern Origins: A North African Perspective*. Vertebrate Paleobiology and Paleoanthropology. Springer - Heidelberg, New York.

- Raynal, Jean-Paul, Fatima-Zohra Sbihi-Alaoui and Abderrahim Mohib (2010), "Bilan des recherches récentes sur le Paléolithique de Casablanca (Maroc)", *Les Nouvelles de l'Archéologie*, volume 120-121, Maison des Sciences de l'Homme, Paris.

4 000 : تعميم تدجين الحيوانات.

2 900 - القرن الثامن ق.م : عصر ما-قُبيل-التاريخ.

مزورة : معلمة جنائزية من عصور ما-قُبيل-التاريخ.

204 ق.م : ورود اسم باگا (Baga) كملك للموريين في المصادر القديمة.

81/80 ق.م : وفاة بوكوس الأكبر (Bocchus I).

49 ق.م : تقسيم موريطانيا إلى مملكتين، واحدة شرقية وأخرى غربية.

38 ق.م : ضم بوكوس الأصغر (Bocchus II) لموريطانيا الغربية بمساعدة الرومان.

33 ق.م : وفاة بوكوس الأصغر دون أن يترك وريثا للعرش.

25 ق.م : تولية يوبا الثاني (Juba II) على عرش موريطانيا.

23 م : وفاة يوبا الثاني.

39 : اغتيال الملك بطليموس (Ptolémée) من قبل الإمبراطور كاليگولا (Caligula).

42 : إلحاق موريطانيا بالإمبراطورية الرومانية وتقسيمها إلى ولايتين: موريطانيا الطنجية وعاصمتها تنگي (Tingi، طنجة الحالية) وموريطانيا القيصرية وعاصمتها إيول-قيصرية (Iol-Caesarea، شرشل بالجزائر الحالية).

44 : ارتقاء مدينتي وليلي وسلا إلى مصاف بلدية (municipe).

نهاية القرن الثالث : انسحاب الإدارة الرومانية من المناطق الواقعة جنوب وادي اللوكوس وإلحاق الولاية الجديدة بولاية بيتيكا.

429 : عبور الوندال لمضيق جبل طارق في طريقهم نحو قرطاجة.

655 : تاريخ شاهدة قبر يوليا روگاتيفا (Iulia Rogativa) التي تعتبر آخر النقائش اللاتينية والمسيحية على صعيد شمال إفريقيا ككل.

55 هجرية/674 م : المواجهات الأولى بين الجيوش العربية وكسيلة.

698/79 : تأسيس إمارة النكور.

710/92 : عبور طارق بن زياد نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

740/122 : ثورة ميسرة.

757/140 : تأسيس الإمارة الخارجية الصفرية بسجلماسة.

789/172 : تأسيس الإمارة الإدريسية.

172-446/789-1054 : تزامن عدد من الكيانات السياسية الإقليمية (النكور، سجلماسة، برغواطة، الأدارسة).

818/202 : قدوم الأندلسيين إلى فاس على إثر ثورة الربض بقرطبة.

منتصف ق الخامس/منتصف ق الحادي عشر: ظهور الحركة المرابطية بزعامة ابن ياسين.

1070/462 : تأسيس مدينة مراكش وبداية توحيد البلاد.

1073/465 : يوسف بن تاشفين يتولى الحكم.

1086/479 : انتصار المرابطين بالزلاقة.

1106/500 : بداية عهد علي بن يوسف.

1114-1113/507 : أول إحراق لكتاب الإحياء للغزالي[2].

1118/512 (حوالي): بداية دعوة ابن تومرت ببلاد المغارب.

1124/518 (؟): استقرار ابن تومرت بتينمل؛ بداية الحركة السياسية الموحدية.

1130/524 : وفاة ابن تومرت.

1132/527 : تعيين عبد المومن خليفة.

1143/537 : بداية عهد تاشفين بن علي.

1145/539 : انهزام ومقتل تاشفين بن علي أمام الجيوش الموحدية قرب تلمسان.

1147/541 : احتلال مراكش من قبل الموحدين.

1152/547 و1187/583 : انهزام القبائل الهلالية أمام عبد المومن وبداية ترحيلها إلى المغرب الأقصى.

1160/555 : إتمام سيطرة الموحدين على بلاد المغارب.

1163/558 : بداية عهد أبي يعقوب يوسف.

1184/580 : بداية عهد أبي يوسف يعقوب؛ احتلال بجاية من قبل علي بن إسحاق بن غانية.

1185/580 (حوالي) : التأسيس الرسمي لرباط الفتح (الرباط).

1187/583 : استخدام الغز في الجيش الموحدي.

1188/584 : ترحيل القبائل الهلالية من إفريقية إلى المغرب الأقصى.

1195/591 : انتصار يعقوب المنصور في الأرك بالأندلس.

1199/595 : بداية عهد الخليفة الناصر بن المنصور.

1207/603 : تأسيس ولاية الحفصيين بتونس.

1212/609 : (14 صفر/16 يوليوز) : انكسار الجيوش الموحدية بالعُقاب.

1213/610 : التحرك الأول للقبائل المرينية.

1223/620 : وفاة الخليفة المستنصر بن الناصر وبداية تدهور الدولة الموحدية.

1228/625 : مقتل ابن أبي الطواجين منتحل النبوة بغمارة.

1229/626 : بداية عهد المامون، أخ الخليفة المنصور، وإسقاط بيعة المهدي بن تومرت كإمام معصوم.

2 بالنسبة للمصادر الموالية للموحدين، يقع هذا الحدث سنة 503 هـ ، وهي سابقة على وفاة الغزالي (ت. 1111/505)، وذلك دعما للرواية القائلة بأن صاحب "**الإحياء**" قد التقى بابن تومرت وأنه بارك الثورة المرتقبة للمهدي قبل وقوعها خلافا لما أثبته البحث الحديث؛ انظر في الموضوع "**ابن تومرت**"، (*E. I.*$_2$ III/ 983-984) وكذا البيبليوغرافية المذيلة لهذه المادة.

1229/627 : إعلان أبي زكرياء الحفصي عن استقلاله بإفريقية.

1232/629 : موت المامون وتولية ابنه الرشيد والإعلان عن العودة إلى القول بعصمة الإمام ابن تومرت.

1236/633 : ظهور الإمارة الزيانية بتلمسان على يد يغمراسن بن زيان.

1242/640 : وفاة الرشيد وتولية أخيه السعيد.

1245/643 : احتلال منطقة الغرب من قبل القبائل المرينية لحساب بني حفص بتونس.

1248/646 : وفاة السعيد وتولية المرتضى بمراكش.

1249/647 : وفاة أبي زكرياء الحفصي.

1259/657 : احتلال مدينة سلا من قبل قشتالة.

1260/659 : تحرير مدينة سلا من قبل أبي يوسف المريني.

1264/662 : تحالف أبي يوسف يعقوب مع الأمير الموحدي المعروف بأبي دبوس.

1269/668 : تطويق أبي دبوس واحتلال مراكش من قبل أبي يوسف يعقوب المريني.

1270/669 : حصار مدينة تونس من قبل جيوش الحملة الصليبية الثامنة.

1273/672 : إبرام معاهدة بين أبي يوسف وجاك الفاتح (Jacques le Conquérant)، ملك أرغون، بهدف دخول مدينة سبتة.

1274/673 : احتلال المرينيين لسجلماسة واستعمال الآلات المدفعية والبارود لأول مرة بالمغرب.

1275/674 : العبور الأول لأبي يوسف إلى الأندلس بدعوة من حكام كل من غرناطة ومالقة.

وقعة أهل فاس باليهود.

1283/681 : وفاة يغمراسن بن زيان أمير تلمسان.

1286/685 : وفاة أبي يوسف وتولية ابنه أبي يعقوب.

1307-1299/706-698 : الحصار الطويل لتلمسان من قبل أبي يعقوب.

1320/720 : استقدام أبي سعيد عثمان الثاني لعرب سويد من المغرب الأوسط.

1324/724 : أداء منسى موسى، إمبراطور مالي، لمناسك الحج.

1331-1310/731-709 : عهد أبي سعيد كفترة هدوء نسبي بمجموع المغارب.

1333/733 : القضاء على إمارة تلمسان من قبل أبي الحسن بن أبي سعيد عثمان.

1340/741 : انكسار الجيوش المرينية بريو دو سلادو (Rio Salado) كمؤشر على بداية انسحاب المغرب من البوغاز.

1347/748 : اكتساح إفريقية من قبل الجيوش المرينية بقيادة أبي الحسن.

1348/749 : اجتياح الطاعون الجارف للمغرب.

انهزام المرينيين على أبواب القيروان.

1349/750 : بعد خلعه من قبل ابنه أبي عنان، أبو الحسن يستسلم للأمر الواقع ويعترف بخلافة ابنه.

1353-1352/754-753 : رحلة ابن بطوطة إلى بلاد السودان.

1358-1352/759-753 : فشل الحملة الثانية على إفريقية بقيادة أبي عنان فارس.

1372-1365/774-767 : عهد أبي فارس كعنوان لآخر محاولة لتصحيح الأوضاع بالنسبة للحكم المريني.

1399/803 : هدم مدينة تطوان من قبل البحرية القشتالية.

1415/818 : احتلال مدينة سبتة من قبل البرتغال.

1424/827 : استيلاء أبي فارس الحفصي على تلمسان.

1437/841 : فشل حملة الأمير البرتغالي هنري الملاح على طنجة.

اكتشاف قبر المولى إدريس الثاني بفاس وبناء الزاوية الإدريسية بها.

1458/863 : احتلال البرتغاليين للقصر الصغير.

1464-1463/869-868 : فشل الحملتين اللتين قادهما العاهل البرتغالي على طنجة.

1465/869 : مقتل عبد الحق آخر سلاطين بني مرين وبيعة محمد الشريف الإدريسي الجوطي بفاس.

1466/870 : اغتيال محمد بن سليمان الجزولي بأفوغال.

1468/873م أو سنة 1469 : تخريب مدينة أنفا من قبل البرتغاليين.

1471/876 : احتلال البرتغاليين لطنجة وأصيلا ونفي الجوطي إلى تونس.

محمد الشيخ الوطاسي يعقد هدنة لمدة 20 سنة مع البرتغال.

1486/890 : مقتل عمر المغيطي وانتهاء ثورته بسوس وحاحة.

1486/891 : اعتراف أزمور بالحماية البرتغالية.

1492/897 : سقوط غرناطة.

1493/899 : وفاة أحمد زروق بمسراتة.

1494/900 : ثورة علي بن راشد بمدينة شفشاون ودعوته لنفسه.

1497/902 : احتلال الإسبان لمليلية.

1497/903 : اعتراف ماسة بالحماية البرتغالية.

1500/906 : نهاية الهدنة بين محمد الشيخ والبرتغاليين.

1505/911 : احتلال البرتغاليين لأگادير (Santa Cruz do Cabo de Gué) واحتلال الإسبان لغساسة.

1506/912 : احتلال البرتغاليين لمگادور (Mogador).

1508/913 : احتلال البرتغاليين لآسفي.

1508/914 : احتلال الإسبان لحجرة بادس.

1510/916 : مبايعة أهل السوس لمحمد القائم بأمر الله لقيادة الجهاد ضد البرتغاليين.

1513/918 : احتلال البرتغال لأگادير.

1513/919 : احتلال البرتغاليين لأزمور.

1514/920 : احتلال البرتغاليين لمازيغن.

1515/921 : انهزام البرتغاليين بالمعمورة.

1521/928 : مجاعة خطيرة تلاها وباء فتاك.

1522/929 : تحرير حجرة بادس من أيدي الإسبان.

1524/930 : سيطرة أحمد الأعرج على مراكش ونهاية حكم الهنتاتيين.

1525/932 : أحمد الوطاسي يعقد هدنة مع البرتغاليين المجاورين له ببلاد الهبط حتى يتفرغ لمواجهة خطر الشرفاء السعديين بالجنوب.

1541/947 : استرجاع محمد الشيخ السعدي لأگادير وجلاء البرتغاليين عن آسفي وآزمور.

1549/956 : احتلال السعديين لمدينة فاس.

1550/957 : (جمادى الأولى/يونيو) : وصول الجند السعدي إلى تلمسان.

1553/961 : الحملة العثمانية الأولى على فاس وإقامة الحكم الوطاسي بها من جديد.

1554/961 : استرجاع محمد الشيخ السعدي للحكم بفاس بصفة نهائية.

1557/964 : اغتيال محمد الشيخ السعدي.

1574/982 : وفاة السلطان عبد الله الغالب وتولي ابنه محمد المتوكل.

1576/984 : دخول عبد الملك المعتصم لمدينة فاس بمساعدة رمضان باشا حاكم الجزائر.

1578/986 (30 جمادى الأولى/4 غشت) : معركة وادي المخازن بالقرب من القصر الكبير.

1591/999 : (جمادى الأولى/فبراير) : احتلال السعديين لكاغو.

1595/1003 : ثورة الناصر، أخ المتوكل، بشمال المغرب.

1606-1597/1016-1005: توالي سنوات المجاعة والأوبئة.

1603/1012 : وفاة المنصور بسبب الوباء وبداية مرحلة طويلة من الحروب بين أبنائه الثلاثة : أبي فارس والمامون وزيدان.

1609/1017 : آخر قرارات طرد المورسكيين.

1609/1018 : تخلي المامون للإسبان عن العرائش.

1637-1612/1046-1021 : ظهور الزاوية الدلائية مع محمد بن أبي بكر الدلائي.

1614/1023 : احتلال الإسبان للمعمورة وإعلان العياشي للجهاد.

نهاية حركة ابن أبي محلي.

1631/1041 : مبايعة أهل تافيلالت للمولى الشريف.

1636-1635/1045 : تنازل المولى الشريف عن الأمر لابنه المولى مَحمد.

1641/1051 : تصفية عبد الله العياشي.

1659/1069 : فرار المولى الرشيد من تافيلالت إثر وفاة والده.

1664/1075 : وفاة المولى مَحمد في مواجهته لأخيه المولى الرشيد بآنگاد.

1666-1665/1076: دخول المولى الرشيد مدينة فاس بعد حصار طويل.

1688/1079 : هدم المولى الرشيد للزاوية الدلائية.

1671-1670/1081: احتلال السوس ونهاية إمارة السملاليين.

1686-1672/1096-1082 : تمرد ابن محرز.

1676/1086 : بداية تعيين المولى إسماعيل للقواد بتوات.

1682-1678/1092-1089: تردد سنوات الجفاف وانتشار المجاعة والوباء.

1684/1095 : استرجاع طنجة من يد الإنجليز.

1689/1100 : استرجاع العرائش من يد الإسبان.

1692/1104 : حملة المولى إسماعيل على صنهاجة الأطلس.

1700/1111 : تعيين عدد من أبناء المولى إسماعيل على بعض جهات المغرب.

1706-1700/1118-1111: انتفاضة محمد العالم بالمناطق الجنوبية.

1704/1116 : احتلال إنجلترا لجبل طارق.

1724-1721/1136-1133: سنوات مسغبة شديدة وانتشار المجاعة والوباء.

1727/1139 : وفاة المولى إسماعيل وبداية أزمة الثلاثين سنة.

1738-1737/1151-1150: وباء خطير ترتب عنه انهيار ديموغرافي.

1764/1178 : تأسيس مدينة الصويرة.

1775/1189 : تمرد المولى اليزيد.

1790/1204 : وفاة سيدي محمد بن عبد الله وبداية مرحلة تأزم جديدة.

1797/1211 : إبرام اتفاقية سلم بين المغرب وإسبانيا.

1800-1799/1214-1213: الطاعون الكبير.

1812-1811/1227-1226: تبني المولى سليمان لبعض المبادئ الوهابية.

1817/1232 : إبطال المولى سليمان للجهاد البحري وتفكيك بقايا الأسطول المغربي.

1819/1234 : هزيمة المولى سليمان أمام قبائل زيان وأسره قبل أن يتم إطلاق سراحه.

1822/1237 : تخلي المولى سليمان عن الحكم لابن أخيه المولى عبد الرحمن بن هشام.

1844/1260 : (20 رجب/14 غشت): هزيمة المغرب في معركة إسلي أمام الفرنسيين.

1845/1261 : (ربيع الأول/مارس) : اتفاقية رسم الحدود في لالّة مغنية.

1850/1267 : استحكام نظام الاحتكار المخزني.

1856/1273 : (11 ربيع الثاني/9 دجنبر) : إبرام اتفاقية تجارية بين المغرب وبريطانيا، ونهاية نظام الاحتكار التجاري المخزني.

1860-1859/1276-1275 : حرب تطوان بين المغرب وإسبانيا واحتلال المدينة.

1860/1276 : (5 شوال/26 أبريل) : إبرام الصلح بين المغرب وإسبانيا.

1861/1278 : (جماد الأولى/نهاية) : أول اقتراض للمغرب من دولة أجنبية (بريطانيا).

1861/1278 : الشروع في إصلاح هيئة الأمناء بالمراسي.

إنشاء وزارتي العدل والحربية.

1862 /1278 : (3 ذي القعدة/2 ماي) : خروج القوات الإسبانية من تطوان.

1863 /1280 : (4 ربيع الأول/19 غشت) : وفق بيكلار في موضوع السماسرة.

1864/1281 : دخول الطباعة الحجرية.

1890-1864/1304-1281 : فرض المعونة (ضريبة معينة لتحديث الجيش).

1890-1875/1306-1292 : تكثيف البعثات الطلابية إلى الخارج.

1880/1297 : مؤتمر مدريد (قضية الحماية القنصلية).

1881/1299 : ضرب الريال الحسني بباريس.

1890/1307 : اتفاقية تجارية بين المغرب وألمانيا.

1893/1310 : (ربيع الأول/ أكتوبر) : هجوم قبائل ريفية على مليلية وتوتر العلاقات مع إسبانيا.

1894/1310 : (3 ذي الحجة/7 يونيو) : وفاة السلطان المولى الحسن.

1900-1894/1317-1310: فترة وصاية باحماد على السلطان عبد العزيز.

1900/1318 : (13 محرم/13 ماي) : وفاة باحماد وأخذ المولى عبد العزيز بزمام الأمور.

1900/1318 : (أواخر هذه السنة) : احتلال الجيش الفرنسي لواحات توات وتيدكلت وكورارة.

1901/1319 : (صيف هذه السنة) : الإعلان عن مشروع الترتيب العزيزي.

1902/1320 : (أواخر هذه السنة) : انتفاضة بوحمارة.

1909-1902/1327-1320: مديونية المغرب واستفحال الأزمة المالية.

1904/1322 : (23 محرم/8 أبريل) : الاتفاق الفرنسي-البريطاني حول المغرب ومصر كمناطق نفوذ خاصة بكل منهما.

1904/1322 : (28 رجب/7 أكتوبر) : الاتفاق الفرنسي-الإسباني المتعلق بخضوع شمال المغرب للهيمنة الإسبانية.

1905/1322 : (ذو القعدة/يناير) : بعثة سان روني طايندييه (René Taillandier) إلى فاس. عرض مشاريع إصلاحية فرنسية أمام مجلس الأعيان.

1905/1323 : (25 محرم/31 مارس) : زيارة الإمبراطور غليوم الثاني (Guillaume II) إلى طنجة.

1906/1324 : (صفر/أبريل) : صدور قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء يؤدي في المغرب إلى الدعوة إلى الجهاد.

1907/1325 : (صفر/مارس) : الاحتلال الفرنسي لوجدة.

1907/1325 : (رجب/غشت) : نزول القوات الفرنسية بالدار البيضاء واحتلالها.

1907/1325 : (8 رجب/16 غشت) : بيعة المولى عبد الحفيظ بمراكش.

1911/1329 : (23 جمادى الأولى/21 ماي) : احتلال الجيش الفرنسي لمدينة فاس.

1911/1329 : (جمادى الثانية/يونيو) : احتلال إسبانيا للعرائش والقصر الكبير.

1911/1329 : (رجب/يوليوز) : استعراض ألمانيا لقواتها البحرية بمياه أگادير وتوقيع اتفاقية تسوية فرنسية ألمانية في 4 نونبر 1911.

1912/1330 : 30 مارس : توقيع اتفاقية الحماية بمدينة فاس.

17-21 أبريل: انتفاضة عساكر الطابور المغربي بفاس ضد مؤطريهم من الجنود والضباط الفرنسيين.

يوليوز: تحرك الشيخ أحمد الهيبة بن ماء العينين وأتباعه من الصحراويين والسوسيين من تيزنيت إلى مراكش بعد إعلان نفسه سلطانا للجهاد.

غشت : مغادرة المولى عبد الحفيظ المغرب إلى فرنسا بعد استقالته "لأسباب صحية" واعتلاء أخيه المولى يوسف العرش.

27 نونبر : التوقيع على اتفاق فرنسي-إسباني تحصل إسبانيا بموجبه على منطقة نفوذ بالمغرب.

1914 : غشت : اندلاع الحرب العظمى في أوروبا وفرض حالة الطوارئ بالمغرب.

13 نونبر : انتصار موحا أوحمو الزياني وأتباعه على القوات الفرنسية في معركة الهري بالقرب من خنيفرة.

1915 : 17 نونبر : صدور ظهير بإحداث الراية الجديدة للمغرب.

1920 : غشت : تأسيس المكتب الشريف للفوسفاط.

1921 : 21 يوليوز : انتصار ساحق لمحمد بن عبد الكريم الخطابي على الإسبان في معركة أنوال بالريف.

1925 : 1 يونيو : دخول النظام الدولي لطنجة حيز التطبيق.

أكتوبر : استقالة المارشال ليوطي من منصب المقيم العام.

1926 : ماي : استسلام محمد بن عبد الكريم الخطابي بتارگيست للقوات الفرنسية، ونفيه إلى جزيرة لاريونيون (La Réunion).

1927 : 18 نونبر : تنصيب سيدي محمد بن يوسف سلطانا على المغرب بعد وفاة والده المولى يوسف.

1930 : 16 ماي : صدور الظهير البربري.

1931 : يونيو : تسليم الحركة الوطنية في الشمال لعريضة مطالب الأمة إلى الحكومة الإسبانية.

1933 : 18 نونبر : احتفال الوطنيين بعيد العرش لأول مرة بفاس دون ترخيص من السلطات الفرنسية.

1934 : ربيع : احتلال إسبانيا لسيدي إفني ولجزء من الأقاليم الصحراوية.

دجنبر : تقديم كتلة العمل الوطني لـ"دفتر مطالب الشعب المغربي" إلى السلطان وإلى الحكومة الفرنسية.

1939 : أبريل : إطاحة الجنرال فرانكو بالنظام الجمهوري بإسبانيا.

شتنبر : قراءة الرسالة السلطانية المؤازرة لفرنسا في حربها ضد دول المحور على منابر المساجد وإذاعتها على أمواج راديو المغرب ونشرها في الصحف.

1942 : 8 نونبر : نزول القوات الأمريكية والبريطانية بالمغرب.

1943 : 14-24 يناير : انعقاد مؤتمر أنفا بالدار البيضاء بحضور فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) وونسطن تشرشل (Winston Churchill) وممثلي اللجنة الفرنسية للتحرير الجنرال دوگول (De Gaulle) والجنرال جيرو (Giraud).

14 فبراير : تقديم الجبهة القومية المغربية لوثيقة المطالبة بالاستقلال إلى السلطان والحكومة الإسبانية وقنصليتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

1944 : 11 يناير : تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال للسلطان والإقامة العامة باسم حزب الاستقلال الذي يتزعمه علال الفاسي (المنفي وقتئذ بالگابون).

13 يناير : تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال باسم الحركة القومية التي يتزعمها محمد بن الحسن الوزاني (المنفي آنئذ بإتزر).

29 يناير- 8 فبراير: مظاهرات دامية بالرباط وسلا وفاس على إثر اعتقالات في صفوف الوطنيين والموقعين على عريضة 11 يناير.

1945 : 18 يونيو : إطلاق دوگول صفة "رفيق التحرير" (Compagnon de la Libération) على السلطان محمد بن يوسف.

1947 : 10 أبريل : إلقاء السلطان محمد بن يوسف خطابا تاريخيا بطنجة.

1952 : 7-8 دجنبر : أحداث دامية واعتقالات على نطاق واسع في الدار البيضاء عقب اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد.

1953 : 20 غشت : خلع الإقامة العامة للسلطان محمد بن يوسف ونفيه إلى جزيرة كورسيكا (Corse) فمدغشقر وتنصيب محمد بن عرفة.

1955 : 20 مارس : تأسيس الإتحاد المغربي للشغل كأول مركزية نقابية مغربية.

22-27 غشت : محادثات إيكس ليبان بين السلطات الفرنسية وبعض الفعاليات المغربية.

1 أكتوبر : انطلاق عمليات جيش التحرير بمنطقة الريف.

2-6 نونبر : توقيع اتفاقية لاسيل سان كلو (La Celle –Saint-Cloud)

16 نونبر : عودة السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب.

7 دجنبر : تعيين أول حكومة مغربية بعد عودة السلطان برئاسة البكاي بن مبارك لهبيل.

1956 : 2 مارس : اعتراف فرنسا رسميا باستقلال المغرب.

7 أبريل : استرجاع المنطقة الشمالية.

3 غشت : تأسيس المجلس الوطني الاستشاري.

29 أكتوبر : استرجاع طنجة والمنطقة الدولية.

عرض مسرحية "اعمايل جحا" من قبل فرقة مغربية بباريس، وهي مسرحية مقتبسة من مسرح موليير.

1957 : 9 يوليوز : تنصيب الأمير مولاي الحسن وليا للعهد بصفة رسمية.

18 غشت : السلطان محمد بن يوسف يتلقب رسميا بلقب الملك محمد الخامس.

في غضون صيف هذه السنة : انطلاق الأشغال بطريق الوحدة الرابطة بين مدينة تاونات وكتامة.

1958 : ماي : تنصيب حكومة أحمد بلافريج بأغلبية من حزب الاستقلال.

خريف هذه السنة : بداية حركة التمرد بالريف والتصدي لها.

أكتوبر : التحاق المغرب بجامعة الدول العربية.

دجنبر : تنصيب حكومة عبد الله إبراهيم.

1959 : 25 يناير : انشقاق حزب الاستقلال وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

1960 : 29 فبراير : زلزال أگادير.

20 ماي : إعفاء حكومة عبد الله إبراهيم.

27 ماي : ترأس محمد الخامس للحكومة الجديدة وتفويضه صلاحياته كوزير أول لولي العهد.

1961 : 3-7 يناير : المؤتمر التأسيسي لمنظمة الدول الإفريقية بالدار البيضاء.

26 فبراير : وفاة محمد الخامس.

3 مارس : تنصيب مولاي الحسن ملكا للمغرب تحت اسم الحسن الثاني.

1962 : 7 دجنبر : المصادقة على أول دستور للمغرب عن طريق الاستفتاء.

1963 : 6 فبراير : وفاة محمد بن عبد الكريم الخطابي بالقاهرة.

17 ماي : تنظيم أول انتخابات تشريعية بالمغرب.

أكتوبر-نونبر : اندلاع حرب الرمال بين المغرب والجزائر.

1965 : 22-25 مارس : مظاهرات شعبية بالدار البيضاء.

7 يونيو : إعلان حالة الاستثناء.

29 أكتوبر : اختطاف المهدي بن بركة بباريس.

1966 : صدور مجلة أنفاس.

1969 : 30 يونيو : استرجاع منطقة إفني من يد الإسبان.

1970 : ظهور ناس الغيوان.

11 مارس : اختتام مناظرة إفران حول التعليم.

7 يوليوز : الحسن الثاني يعلن نهاية حالة الاستثناء.

27 يوليوز : تكوين الكتلة الوطنية من قبل حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

1971 : 8 أبريل : وفاة الجيلالي الغرباوي، وهو أول رسام مغربي مجدد يتخلى عن أسلوب التشكيل.

9 يوليوز : محاولة انقلاب الصخيرات.

1972 : 16 غشت : المحاولة الانقلابية الثانية.

1973 : 24 يناير : حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (أ. و. ط. م.).

مارس : استرجاع أراضي المعمرين ومغربة التجارة والصناعة.

10 ماي : تأسيس جبهة البوليساريو.

1975 : 16 أكتوبر : إدلاء محكمة العدل الدولية بلاهاي برأي استشاري حول قضية الصحراء.

6 نونبر : انطلاق المسيرة الخضراء من أجل استرجاع الصحراء.

1976 : 27 يناير : بداية حرب الصحراء. اصطدامات عنيفة بين الجيشين المغربي والجزائري بأمگالة.

27 فبراير : الإعلان عن تأسيس ''الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية''.

7 مارس : قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر.

1978 : 26 نونبر : تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عقب انقسام في صفوف الاتحاد المغربي للشغل.

1979 : 12 ماي : الملك الحسن الثاني يصبح رئيسا للجنة القدس.

1980 : صدور الترجمة الفرنسية بباريس لرواية الخبز الحافي لمحمد شكري من قبل الطاهر بن جلون.

1981 : 20 يونيو: إضراب عام ومظاهرات ضد الزيادة في الأسعار وتدخل عنيف لقوات الأمن بالدار البيضاء.

25 يونيو : الملك الحسن الثاني يعلن بنيروبي عن قبول إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير بالصحراء.

1982 : عرض شريط حلاق درب الفقراء لمحمد الرگاب.

1983 : بداية التقويم الهيكلي.

1984 : 19 يناير : التصدي للاضطرابات التي عرفتها مدينة مراكش ومدن الشمال.

12 نونبر : المغرب يعلن عن انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية بعد قبولها عضوية ''الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية''.

1989 : 17 فبراير : تأسيس اتحاد المغرب العربي بمراكش بمشاركة المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

1990 : 8 ماي : تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

1992 : التعديل الرابع للدستور المغربي والتنصيص في ديباجته على التزام المملكة بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا.

1993 : إدخال تعديلات أولى على المدونة.

30 غشت : تدشين مسجد الحسن الثاني.

1994 : 20 غشت : الملك الحسن الثاني يعد بإقرار تعليم اللغة الأمازيغية.

24 غشت : الهجوم على فندقين بمراكش وإغلاق الحدود المغربية مع الجزائر.

1995 : أبريل : عودة عبد الرحمن يوسفي من المنفى، ثم عودة الفقيه محمد البصري بعد بضعة أسابيع.

1996 : 13 شتنبر : مصادقة على الدستور المعدل بشبه الإجماع.

1998 : 4 فبراير : الملك الحسن الثاني يكلف عبد الرحمن يوسفي بتكوين حكومة التناوب الأولى.

1999 : 23 يوليوز : وفاة الملك الحسن الثاني.

30 يوليوز : تنصيب ولي العهد الأمير سيدي محمد ملكا للمغرب تحت اسم محمد السادس.

المعجم

الإثيوبيون (Ethiopiens) : شعوب غير ليبية ذكرت المصادر الإغريقية-اللاتينية أنها كانت تشغل مناطق التخوم الجنوبية لشمال إفريقيا.

أزغار : كلمة أمازيغية تعني السهل وتنطبق بمغرب العصر الوسيط على الأراضي الواطئة التي تقع بين نهر سبو جنوبا وسهل الهبط من جهة الشمال.

الأشغال :كناية عن منصب يجمع بين مختلف الوظائف المتعلقة بالجباية ومصاريف الدولة على الصعيد المركزي.

الأطلسيون (Atlantes) : سكان المناطق المحاذية لجبال الأطلس، ورد ذكرهم في عدد من المصادر الإغريقية-اللاتينية، وتظل مواطنهم غير معروفة بنوع من التدقيق حتى الآن.

الأعيان : وجهاء المدينة أو الجهة أو المملكة.

آفاق : (جمع أفق)، لفظ يحيل على الوحدات الترابية الموزعة بغرض السماح لكل منها باستخلاص الرسوم الجمركية على السلع إبان فترة الحكم المريني.

أفراگ : مجمع خيام يعتبر بمثابة قصر متنقل يوضع رهن إشارة السلطان.

الإفرنجة/الإفرنج : لعل أصل هذه العبارة كلمة (Francs) اللاتينية، وتستعمل للدلالة على جنس أوروبي بعينه مثل الفرنسيس أو على مطلق الأوروبيين.

الإقامة : (تنطق لِقَامَة)، وهو استعمال مغربي يطلق على كل ما يُحتاج إليه لتشغيل الأسلحة أي الذخيرة أو لتشغيل السفن كالأشرعة والحبال وغير ذلك.

الإقطاع : أرض تفوت من قبل السلطان بهدف الاستغلال من غير تمليك.

أگدال : (والجمع إگدالن)، كلمة أمازيغية تعني المروج المتناثرة على ضفاف الأنهار الجبلية،كما تعني الحدائق السلطانية التي أنشأتها مختلف الدول المتعاقبة على حكم المغرب بكل من مراكش ومكناس والرباط.

أمْزوَارْ : منصب يقابل منصب الحاجب لدى المرينيين.

الإنْزَالْ : كلفة جماعية تقتضي تموين الجنود أثناء الحملات العسكرية.

الإنكشارية : جند المشاة في الجيش العثماني، يختصون بالأسلحة النارية، ويمثلون جيشا نظاميا يخضع لضوابط صارمة في إطار تراتبية محكمة. اضطلع هذا الجيش بأدوار إستراتيجية في توسع الدولة

العثمانية قبل أن يصبح مصدر اضطراب وتفكك في مرحلة متأخرة من تاريخها. وقد استلهم السعديون والعلويون من الإنكشارية بعض الجوانب التنظيمه ووظفوها في تحسين مستوى الإعداد العسكري.

الأوقية : وحدة حسابية نقدية كانت تؤدى بها الرسوم الجمركية. وقد تستعمل أيضا كوحدة من وحدات الوزن وتعادل 34 غراما.

أوليل : مملحة على شاطئ البحر المحيط بمنطقة الترارزة الحالية.

إيالة : والجمع إيالات، تطلق على مجال نفوذ أحد الولاة (كالقائد أو الباشا مثلا) فتكون بذلك مرادفة لولاية أو إقليم. وقد استعملت في المغرب للدلالة أيضا على البلاد بكاملها.

ببعل (Bbʿl) : لفظ نقش بالحروف الفينيقية الجديدة على مجموعة من المسكوكات النقدية ويدل على اسم مدينة لم يتم التعرف على موقعها حتى الآن.

البُرنُس : رسم يؤدى عن القطيع حسبما يبدو.

برنو : مملكة إفريقية امتدت خلال القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي في نواحي تشاد الحالية وكانت في نزاع مع مملكة الصونغاي.

البستيون : لعل أصلها كلمة (bastion) وتدل على حصن متقدم من قلعة تحمي مدينة أو ثغرا ما. وقد عمم الاستعمال المغربي المعنى على القلعة بكاملها فأطلق على عدد من التحصينات السعدية مثلا كما هو الشأن بمدينة تازة.

بلكباشات : مفردها بلكباشي وهي رتبة سامية من رتب الإنكشارية بدرجة ضابط.

تاتنتال : مملحة تقع بموريتانيا الحالية في أقصى الجنوب الغربي لعرگ الشيش، عرفت باسم تغازى في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي.

تاكّاوْت : هي الاسم الأمازيغي لثمر شجرة الأثل التي هي الطرفاء. استعمل في الدباغة على نطاق واسع كما استعمل في العلاج الطبي.

الترتيب : ضريبة حاول المخزن تعميم أدائها بإخضاع المغاربة لجباية موحدة تخضع لمعايير موضوعية مثل مساحة الأراضي وعدد الماشية والأشجار. أحدثها المولى الحسن في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي، لكن تطبيقها صادف صعوبات شتى فألغيت. ثم أحياها خلفه المولى عبد العزيز في مطلع القرن العشرين الميلادي ولقيت المصير نفسه إلى أن تمكنت سلطات الحماية من تطبيقها على نطاق أوسع قبل أن يتم إلغاؤها بعيد الاستقلال.

التعتيب : ضريبة فرضها السلطان علي بن يوسف المرابطي سنة 1126/520 حين شرع في تسوير بعض المدن بالمغرب والأندلس.

الجِباية : مصطلح يشمل سائر أنواع الرسوم والضرائب.

الحرّاب : لفظ يطلق على مدرب العساكر المغربية على فنون الحرب.

الحرْكة : مصطلح مخزني يستعمل للتعبير عن الحملة العسكرية التي يقوم بها السلطان أو أحد كبار قواده لتفقد أحوال القبائل أو لتأديبها في حالة العصيان، وتعرف باسم المحلة حين يرأسها السلطان شخصيا.

الحُفَّاظ : (جمع حافظ)، ويطلق على الأطر المعدة لتسيير الجهات والمدن الكبرى لدى الموحدين.

حقوق الأبواب : (انظر واجب الحافر) واجب يؤدى عند دخول السلع أو خروجها عبر أبواب المدن وبالأسواق عامة.

حقوق رحبة الزرع : واجبات ضريبية تؤدى في سوق بيع الحبوب كما أن هنالك ضرائب مماثلة تفرض على السلع المعروضة للبيع بمختلف رحاب الزيت والدجاج والبهائم وغير ذلك.

الخراج : رسم يؤدى عن الأرض من قبل عامة المستغلين باستثناء الفئات المعفاة على وجه الامتياز.

الخَرْص : رسم على الأرض.

الخَطِيئَة (الخْطِيَّة) : ذعيرة جزافية عامة قد تفرض في أكثر من مناسبة.

الخِفَارة : هي الإجارة على الحماية في المناطق المخوفة بسبب قطاع الطرق ويؤدى عنها سلفا لمن يضمن الأمن والسلامة.

دار المخزن : القسم المحصن من العاصمة أو من الحواضر المهمة، حيث يستقر السلطان وحاشيته عند إقامته بالحاضرة المعنية.

دار النيابة : مؤسسة مخزنية توجد بطنجة ويدير مهامها نائب سلطاني يُفوض إليه أمر التفاوض والمخابرة مع أعضاء الهيئة الدبلوماسية المعتمدين في المغرب. وقد نشطت فيما بين أربعينيات القرن التاسع عشر الميلادي وتاريخ فرض الحماية على المغرب.

دار عديل : دار شهيرة بحومة المعادي بفاس، كانت أموال المخزن تودع بها حتى صار اسمها مرادفا لبيت المال.

الدراثيون (Darathites) : قبائل كانت تقطن وادي درت (Darat، وادي درعة الحالي) حسب بلينيوس الأكبر.

الدرق اللّمطية : درق ناجعة في القتال كانت تصنع بنول لمطة من جلد حيوان اللّمط وهو الأيل الصحراوي الأبيض (Oryx) وتعتبر من أهم صادرات هذه المدينة.

الديوان : كلمة من أصل فارسي (من ديو بمعنى كاتب وتجمع على ديوان). وقد تعددت معانيها في الحضارة العربية الإسلامية، فدلت على مجموع شعري أو على السجل الذي تحفظ فيه المعلومات المتعلقة بأمر ما أو بمصلحة ما من مصالح الدولة كديوان الجيش مثلا. إلا أن لفظ الديوان بدون تخصيص قد أطلق للدلالة على أعلى هيأة استشارية/تقريرية بجانب السلطان، وهي هيئة كانت تتكون من عدد محدود من الأعضاء كما كانت تلتئم بصفة دورية في البلاط السلطاني أو بالقرب منه. ولعل الصورة المؤسساتية المكتملة للديوان بهذا المعنى قد توفرت أيام

الدولة العثمانية بينما لم يعرفها المغرب المعاصر إلا من خلال المحاولة التي تمت على يد أحمد المنصور ثم عدل عنها بعد وفاته.

الرايس : لفظ يعني في الأصل ربان السفينة أو الباخرة، يجمع على رِيَّاس، وسيشمل فيما بعد كل من له النظر في شؤون الأمن بالمراسي.

الرُّتَب : (جمع رتبة)، مصطلح يطلق على النقط الجمركية الفاصلة بين الآفاق المتجاورة ضمن المجال المريني.

الرطل : وحدة من وحدات الوزن ساد التعامل بها في المغرب قبل اعتماد وحدة الكيلوغرام ويختلف وزنه باختلاف البضائع الموزونة وباختلاف الزمان والمكان.

الريال : لفظ إسباني (real) ويعني حرفيا الملكي. وفي مغرب القرن التاسع عشر الميلادي، راج الريال الإسباني وعرف بأسماء كثيرة منها الريال الكبير والريال القديم والريال بومدفع، وكان يساوي 5 بسيطات. كما تم تداول الريال الفرنسي بأسماء أخرى منها الريال الصغير والريال الجديد وكان يساوي 5 فرنكات. وقد أطلق اسم الريال فيما بعد على قطعة العشرة دراهم التي ضربها المولى الحسن بعد سنة 1299/1881 واشتهرت باسم الريال الحسني.

الزطاطة : انظر خفارة.

سَلَتْ (Salat) : اسم يطلق في نفس الوقت على وادي أبي رقراق ومدينة سلا القديمة في المرحلة ماقبل-رومانية.

سولويس (Soloeis) : رأس بحري على ساحل المحيط الأطلسي ورد ذكره في كل من رحلة حنون والرحلة المنسوبة إلى سكولاكس، ولم يتم التعرف على موقعه حتى الآن.

سسترس (Sesterce) : وحدة نقدية رومانية.

الشَّركة : تعاقد زراعي يقضي بأن يشترك صاحب الأرض والمُزَارِع في عملية الإنتاج على أن يكون لكل منهما حصة عينية من الحبوب والقطاني أو الغلل تعادل الخمس بالنسبة للخماس أو الربع بالنسبة للرباع.

صاحب الأشغال : مسؤول سام مكلف بالإشراف على الشؤون المالية واستخلاص الرسوم على الصعيد المركزي.

صاحب الشرطة : مسؤول سام يسهر على الأمن واستتباب النظام.

الصَّاكة : من الإسبانية (saca)، وتعني الرسوم المفروضة على الصادرات بالمراسي إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ثم أصبحت الكلمة نفسها تعني الاحتكار الخاص بمادة التبغ منذ أواخر نفس القرن.

صونغاي : إحدى الممالك السودانية جنوب الصحراء، امتدت على ضفاف نهر النيجر خلال القرن السادس عشر للميلاد قبل أن تأتي عليها حملة أحمد المنصور سنة 1591/999.

الضيافة : كلفة جماعية تقتضي استقبال العساكر والوفود الرسمية مع تأمين المؤونة والإيواء للجميع.

الطابية : تقنية للبناء بالتراب المدكوك، عرف ممتهنوها بالطوَّابين.

الطُّبجية : مفردها طبجي، وهو لفظ تركي يطلق على الجندي المكلف بتشغيل المدفع وصيانته.

الطلبة (طلبة الموحدين) : مجموع الأطر القائمة على العقيدة الموحدية ونشرها مع الحرص على ترجمتها إلى الواقع.

العامل : مسؤول مكلف بالإشراف على استخلاص الضرائب على المستوى الجهوي.

العلامة : منصب سام يخول لصاحبه صلاحية الإشراف على الكتاب والدواوين المكلفة بالمراسلات الرسمية.

علج/علوج/أعلاج : مسيحيون اعتنقوا الإسلام، غالبا ما شغلوا مناصب عسكرية.

فعلت (PʿLT) : لفظ فينيقي يعني مصنع أو مشغل.

الفلوس : مفردها فلْس وتطلق عموما على النقود النحاسية. وتعتبر عملة تكميلية إلى جانب النقود الذهبية والفضية. إلا أنه مع استفحال التضخم النقدي في مغرب النصف الثاني من التاسع عشر للميلاد انتشر تداول الفلوس البرونزية ذات النسبة النحاسية المحدودة حتى أصبحت تمثل القاعدة النقدية الأساسية.

قاضي الجماعة (قاضي القضاة) : لقب يطبق على أعلى القضاة مرتبة لدى السلطان؛ ويعتبر حامل هذا اللقب مسؤولا عن القضاء بالمملكة سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الأقاليم.

القاعة : انظر ݣاعَةْ.

القبالة : رسم يؤدى عن المنتوجات ومجمل السلع المعروضة للبيع.

قصر البديع : من أهم مآثر المنصور السعدي بمراكش. خربه المولى إسماعيل ليعيد استعمال أنقاضه في بناء قصور مدينة مكناس.

الكُلف : جملة من الجبايات غير الشرعية، وتدخل في إطارها السخرة والمساهمة عينيا وبشريا في تعبئة الحركة والقيام بإطعام العساكر (المونة) وأداء الذعائر (الغرامة) وغيرها.

الكِنَافة : هي تنظيف المراحيض والحظائر.

الكنطرَدة : أصلها من الإسبانية (contrato)، أي العقد، وترد في المراسلات المخزنية للدلالة على عقود شتى قد تبرم في شؤون التجارة وغيرها. إلا أنها أصبحت تعني بالأساس شراء حق احتكار المتاجرة أو المعاملة في بضاعة أو نشاط ما.

الكوازيط : مفردها كازيطة (gazette)، وتعني الصحف والجرائد.

الݣَاعَة : رسم يؤدى عن المحاصيل الزراعية على الأرجح.

الݣَمُّونْ : ضريبة على المنتوج الزراعي كان يجتمع منها مال جسيم ؛ أسقطها أبو الحسن المريني عن أهل سجلماسة، وتعني اليوم عند أهل تافيلالت وتوات الفدان المغروس بمختلف أنواع الأشجار وخاصة النخيل.

ݣنتس (gentes) : كلمة لاتينية تعني "شعب" و"قوم" و"قبيلة".

الگيتوليون (Gétules) : شعوب ليبية من الرحل وأنصاف الرحل كانوا يشغلون المناطق الجنوبية لشمال إفريقيا.

الماركو : (Marco) وهو الرطل ويساوي 540 غراما، ويسميه العامة في مغرب ما قبل الحماية رطل السوق.

المانيفاكتوري : الإنتاج المصنعي في صيغته الأولية، وهو نظام إنتاجي يَدَوي يشغل أعدادا كبيرة من الصناع دونما حاجة إلى توزيع دقيق لعمليات الإنتاج.

المثقال : وزن معين استعمل للدلالة على الدينار الذهبي. وفي القرن الثامن عشر الميلادي، أصبح يطلق في المغرب على قطعة نقدية فضية من فئة عشرة دراهم. وقد ضرب السلطان محمد بن عبد الله قطعة من هذه العملة سنة 1776/1190 اختفت تماما بعد وفاته. وفي القرن التاسع عشر الميلادي، أصبح المثقال مجرد عملة حسابية وحل محله الريالان الإسباني والفرنسي.

المُحْتسِب : مسؤول تابع لقاضي البلد تتلخص مهمته في الإشراف على مراقبة الشؤون البلدية.

المُرَيْق (Murex) : قواقع بحرية كان القدماء يستخدمونها في تحضير صَبْغ الأرجوان.

المستفادات : مجموع المداخيل المحصلة من مدينة معينة ومن المناطق المجاورة لها.

مست (Masath) : اسم نهر ذكره بلينيوس الأكبر، ويحتمل أن يكون هو وادي ماسة الحالي.

المسوليون (Massyles) : مجموعة من القبائل المستوطنة للقسم الشرقي من نوميديا أسست مملكة عرفت باسمها في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد.

المَسَيسوليون (Masaesyles) : مجموعة من القبائل النازلة بالقسم الغربي من نوميديا أسست مملكة عرفت باسمها في القرن الثالث وبداية الثاني قبل الميلاد.

مفعل (MPʿL) : لفظ فينيقي يعني مَشْغَل.

المكوس : أو الأمكاس، مفردها مَكس، كلمة آرامية الأصل، وتعني الرسوم التي كان المخزن يفرضها على السلع بأبواب الحواضر وفي مختلف الأسواق. وفي القرن التاسع عشر، أخذت كلمة "الصنك" ترد بمعنى المكوس.

الموريسكيون : يطلق الاسم على مسلمي الأندلس الذين ظلوا بالجنوب الإيبيري بعد زوال الحكم الإسلامي حيث فُرض عليهم اعتناق المسيحية فتظاهروا بالامتثال مع حفاظ معظمهم على ممارسة الشعائر الإسلامية سرًّا إلى أن أصدر الملوك الكاثوليك الأمر بطردهم على مراحل متتالية؛ عندئذ اضطروا إلى الهجرة إلى بلدان الشمال الإفريقي وكذا إلى مركز الدولة العثمانية.

النقيب : ممثل لهيئة الأشراف ضمن المنظومة المرينية.

نوميديا (Numidie) : اسم يطلق في الفترة القديمة على شمال غرب تونس وشمال شرق الجزائر، وهو المجال الذي كانت تقطنه قبائل ليبية تعرف باسم النوميديين.

واجب الحافر : (انظر **حقوق الأبواب**) مكس يؤدى عن أحمال الدواب بأبواب المدن.

الوالي : ممثل جهوي للسلطة المركزية منذ قيام الدولة المرابطية.

الوظيف : أو التوظيف، ويعني لغة الإلزام واصطلاحا التوزيع والتقسيط في المجال الجبائي. وقد يوظف المخزن قدرا من المال على عدد من القبائل أو المدن عند الحاجة.

ولاية الشاوية : منصب تم إحداثه في منتصف القرن الثامن للهجرة/الرابع عشر للميلاد بهدف تأمين مراقبة قبائل البدو الأعراب بالمغرب الأقصى.

ببيليوغرافيا مختارة

الفصل الأول

المصادر بالعربية

ابن بولوكين (عبد الله زيري) ،1995، **كتاب التبيان**.

البكري، 1992، **المسالك والممالك**، جزءان، الدار العربية للكتاب-بيت الحكمة، قرطاج.

العمري، 1988، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، الدار البيضاء.

المصادر بلغات أخرى

Wazzān (al-), H. (Jean Léon l'Africain), 1956, *Description de l'Afrique, tierce partie du Monde,* Nouvelle édition, Ernest Leroux, 2 vol., Paris.

Høst, G., 1989, *Histoire de l'Empereur Mohamed Ben Abdellah,* La Porte, Rabat.

الدراسات بالعربية

بن الصغير (خالد)، 2003، **بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب 1886-1904**، منشورات دار أبي رقراق، الرباط.

بيكي (ألان) وعبد الرحمان السليماني، 2006، **أحجار ومشاهد جنوب المغرب**، سلسلة الأرض والتراث، دار النشر جيوض، مراكش.

بيكي (ألان) ومؤلفون آخرون، 2007، **جيولوجية المغرب**، سلسلة الأرض والتراث، دار النشر جيوض، مراكش.

السبتي (عبد الأحد)، 2009، **بين الزطاط وقاطع الطريق : أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستقلال**، دار النشر توبقال.

القبلي (محمد)،1997، **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط**، دار توبقال.

المودن (عبد الرحمان)، 1995، **البوادي المغربية قبل الاستعمار : قبائل إناون والمخزن بين القرن السادس عشر والثامن عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

الدراسات بلغات أخرى

Baida, J., 1996, *La Presse marocaine d'expression française des origines à 1956,* Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat.

Beguin, H., 1974, *L'organisation de l'espace au Maroc,* Académie royale des Sciences d'Outre-mer, Bruxelles.

Berque, J., 1949, "Terroirs et seigneurs du Haut Atlas occidental", *Revue de géographie marocaine,* XXXIII[e] Année, Nouvelle série, Tome I, 43-54.

Dusserre, A., 2009, *Atlas, sextant, et burnous. La reconnaissance du Maroc* (1846-1937), Thèse de doctorat en histoire, Université Aix-Marseille I.

Ferhat, H., 1993, *Sabta, des origines au XIVe siècle,* Edition al-Manahil, Ministère des Affaires culturelles, Rabat.

Jacques-Meunié, D., 1982, *Le Maroc saharien des origines à 1670,* 2 vol., Librairie Klincksieck, Paris.

Kably, M., 2005, "A propos du Makhzen des origines : cheminement fondateur et contour cérémonial", *The Maghreb Review*, vol. 30,1, 2-23.

Maziane, L., 2007, *Salé et ses corsaires (1666-1727), un port de course marocain au XVII[e] siècle,* Presses Universitaires de Caen, France.

Naji, S., 2006, *Greniers collectifs de l'Atlas. Patrimoine du sud marocain.* Edisud et la Croisée des chemins, Aix-en-Provence et Casablanca.

الفصل الثاني

Barton, R. N. E., A. Bouzouggar, S. Collcutt, T. Gale R. Higham, L. Humphrey, S. R. E. Parfitt, Ch. Stringer et F. Malek, 2005, "The Late Upper Palaeolithic Occupation of the Moroccan Northwest Maghreb During the Last Glacial Maximum", *African Archaeological Review*, Vol. 22, 2, 77-100.

Bouzouggar, A., R. N. E. Barton, M. Vanhaeren, F. D'Errico, S. Collcutt, T. Higham, E. Hodge, S. Parfitt, E. Rhodes, J.-L. Schwenninger, Ch. Stringer, E. Turner, S. Ward, A. Moutmir et A. Stambouli, 2007, "82,000-year-old shell beads from North Africa and implications for the origins of modern human behaviour", *Proceedings of the National Science Academy*, 104, n° 24, 9964-9969.

————————, J. Kozlowski et M. Otte, 2002, "Etude des industries lithiques atériennes de la grotte El-Aliya à Tanger (Maroc)", *L'Anthropologie*, 106, 207-248.

Briard, J., 2000, *Les cercles de pierres préhistoriques en Europe*, Errance, Paris.

Camps, G., 1961, *Aux origines de la Berbérie. Monuments et rites funéraires protohistoriques,* Arts et Métiers Graphiques, Paris.

Camps, G., 1974, *Les Civilisations Préhistoriques de l'Afrique du Nord et du Sahara,* Doin, Paris.

Coqueugniot H., J.-J. Hublin, F. Veillon, F. Houët et T. Jacob, 2004, "Early brain growth in Homo erectus and implications for cognitive ability", *Nature*, 431, 299-302.

Daugas, J.-P., 2002, "Eléments pour une approche du Néolithique marocain", *Bulletin d'archéologie marocaine*, 19, 135-175.

Ferembach, D., 1962, *La Nécropole Epipaléolithique de Taforalt (Maroc Oriental). Etude des squelettes humains*, Edita, Casablanca.

Geraads, D., 2002, "Plio-Pleistocene mammalian biostratigraphy of Atlantic Morocco", *Quaternaire*, 13/1, 43-53.

Heckendorf, R. et A. Salih, 1999, "Les peintures rupestres au Maroc : état des connaissances", *Beiträge zur Allgemeinen und Vergleichenden Archäologie*, 19, 233-57.

Lacombe, J.-P., 1998, "Les sépultures de la nécropole de Rouazi-Skhirat (Maroc)", *Actes des premières journées nationales d'archéologie et du patrimoine*, 1, *la Préhistoire*, Rabat, 163-175.

Mikdad, A. et J. Eiwanger, 2000, "Recherches préhistoriques et protohistoriques dans le Rif oriental (Maroc)", *Beiträge zur Allgemeinen und Vergleichenden Archäologie*, 20, 109-167.

Moser, J., 2003, *La grotte d'Ifri n'Ammar : l'Ibéromaurusien*, 1, *Forschungen zur Allgemeinen und Vergleichenden Archäologie*, (AVA-Forschungen), tome 8, Cologne.

Raynal, J.-P., F.-Z. Sbihi-Alaoui, D. Geraads, L. Magoga et A. Mohib, 2001, "The Earliest occupation of North-Africa: the Moroccan perspective", *Quaternary International*, 75, 65-75.

Roche, J., 1963, *L'Epipaléolithique Marocain*, Librairie Marcel Didier, Paris.

Salih, A., 2003, "L'art pré et protohistorique au Maroc : essai de synthèse", *Préhistoire Anthropologie Méditerranéennes*, 12, 39-54.

Salih, A. et R. Heckendorf, 2002, "L'art rupestre « Libyco-berbère » au Maroc : état des connaissances", *Beiträge zur Allgemein und Vergleichenden Archäologie*, 22, 65-94.

Wengler, L., 1993, *Formations quaternaires et cultures préhistoriques au Maroc oriental*, Thèse de Doctorat d'État, Université Bordeaux I.

الفصل الثالث

Benabou, M., 1976, *La résistance africaine à la romanisation*, Maspéro, Paris.

Camps, G., 1984, "Rex gentium Maurorum et Romanorum, Recherches sur les royaumes de Maurétanie des VIème et VIIème siècles", *Antiquités Africaines*, 20, 183-218.

Chatelain, L., 1944, *Le Maroc des Romains*, De Boccard, Paris.

Coltelloni-Trannoy, M., 2002, *Le royaume de Maurétanie sous Juba II et Ptolémée*, *Etudes d'Antiquités Africaine*, Editions du CNRS, Paris.

Courtois, Chr., 1955, *Les Vandales et l'Afrique*, Arts et Métiers Graphiques, Paris.

Débuts de l'écriture au Maghreb, 2004, *Actes des colloques organisés à Casablanca par la Fondation du roi Abdul-Aziz Al Saoud, (17-18 janvier et 18-19 avril 2002)*, Casablanca.

Decret, Fr. et M. Fantar, 1981, *L'Afrique du Nord dans l'Antiquité*, Payot, Paris.

Desanges, J., 1978, *Recherches sur l'activité des Méditerranéens aux confins de l'Afrique (VIe siècle avant J.-C.-IVe siècle après J.-C.)*, Collection de l'Ecole Française de Rome, Rome.

Euzennat, M., 1989, *Le limes de Tingitane : La frontière méridionale*, Editions du CNRS, Paris.

Frézouls, Ed., 1957, "Les Baquates et la province romaine de Tingitane", *Bulletin d'Archéologie Marocaine*, 2, 65-116.

————, 1980, "Rome et la Maurétanie Tingitane : un constat d'échec?", dans *Antiquités Africaines*, 16, 65-93.

Galand, L., J. Février et G. Vajda, 1966, *Inscriptions antiques du Maroc*, 1, Editions du CNRS, Paris.

Gascou, J., en collaboration avec de Kisch, Y., 1982, *Inscriptions antiques du Maroc, 2, Inscriptions latines*, recueillies et préparées par M. Euzennat et J. Marion, Editions du CNRS, Paris.

Gsell, St., 1913-1928, *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*, 8 tomes, Arts et Métiers Graphiques, Paris.

Mazard, J., 1955, *Corpus Nummorum Numidiae Mauretaniaeque*, Arts et Métiers Graphiques, Paris.

Ponsich, M. et M. Tarradel, 1965, *Garum et industries antiques de salaison*, Presses Universitaires de France, Paris.

——————————, 1970, *Recherches archéologiques à Tanger et dans sa région*, Editions du CNRS, Paris.

Rebuffat, R., 2001, "Pour une histoire événementielle du Maroc antique", *Actes des 1ères journées nationales d'archéologie et du patrimoine, (Rabat 1-4 juillet 1998)*, volume 2, Rabat, 25-48.

Roget, R., 1924, *Le Maroc chez les auteurs anciens*, Les Belles Lettres, Paris.

Tissot Ch., 1878, *Recherches sur la géographie comparée de la Maurétanie tingitane, Mémoires présentés par divers savants à l'Académie des Inscriptions et Belles Lettres de l'Institut de France*, 1ère série, 10, Paris.

الفصل الرابع

المصادر

ابن أبي زرع، 1972، **روض القرطاس**، دار المنصور، الرباط.

ابن حيان، 1979، **المقتبس في أخبار الأندلس**، مدريد.

ابن خلدون،1951، **كتاب التعريف**، القاهرة.

-------، 1959، **كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر في أخبار ملوك العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، سبعة أجزاء، بيروت.

ابن عبد الحكم، 1942، **فتوح إفريقية والأندلس**، الجزائر.

ابن عذاري، 1983، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ط. 3، أربعة أجزاء، بيروت.

-- -----، 1962، **قسم الموحدين**، تطوان.

ابن مرزوق،1981، **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، الجزائر.

البكري، 1992، **المسالك والممالك**، جزءان، الدار العربية للكتاب-بيت الحكمة، قرطاج.

المراكشي، عبد الواحد، 1949، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، القاهرة.

الدراسات بالعربية

بوتشيش (إبراهيم القادري)، 1998، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، دار الطليعة، بيروت.

القبلي (محمد)،1997، **الدولة والولاية والمجال**، توبقال، الدار البيضاء.

الدراسات بلغات أخرى

Cressier, P., M. Fierro, et L. Molina, 2005, *Los Almohades : Problemas y perspectivas*, C.S.I.C., 2 vol., Madrid.

Ferhat, H., 1993, *Le Maghreb aux 12e et 13e siècles : Les siècles de la foi*, Wallada, Casablanca.

————, 2003, *Le soufisme et les zawyas au Maghreb*, Toubkal, Casablanca.

Kably, M., 1986, *Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du "Moyen Age"*, Maisonneuve et Larose, Paris.

Lagardère, V., 1989, *Les Almoravides*, L'Harmattan, Paris.

الفصل الخامس

المصادر

ابن خلدون، 1959، **كتاب العبر**، سبعة أجزاء، بيروت .

------، 2006، **المقدمة**، جزءان، تحقيق إبراهيم شبوح وإحسان عباس، تونس.

ابن الخطيب، 1985، **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، الدار البيضاء.

ابن عذاري، 1960، **البيان**، تطوان.

------، 1983، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ط.3، أربعة أجزاء، بيروت.

ابن القطان، 1990، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، بيروت.

ابن قنفذ القسنطيني، 1965، **أنس الفقير وعز الحقير**، اعتنى بنشره وتصحيحه محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط.

ابن هيدور التادلي، **الأمراض الوبائية**، مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط رقم 9506.

الإدريسي، 1975، **نزهة المشتاق**، نابولي-روما.

البكري، 1992، **المسالك والممالك**، جزءان، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب-بيت الحكمة، قرطاج.

العمري، 1988، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، الدار البيضاء.

الجزنائي، 1967، **جنى زهرة الآس**، الرباط.

مجهول، 1936، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، لمؤلف أندلسي من أهل القرن الثامن الهجري، طبعة علوش، الرباط.

المراكشي (عبد الواحد) ، 1949، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، القاهرة.

المقري، 1968، **نفح الطيب**، بيروت، ج 1.

الناصري، 1954-1955، **الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى**، ج 2 و ج 4، الدار البيضاء.

الوزان (الحسن)، 1983، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر، جزءان، بيروت .

الونشريسي، 1981، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الدراسات بالعربية.

معلمة المغرب، 1998 و2001، مجلد 10 ومجلد 13، مطابع سلا، سلا.

القبلي (محمد) ، 1997، **الدولة والولاية والمجال**، توبقال، الدار البيضاء.

المنوني محمد، 1979، **ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين**، الرباط.

الدراسات بلغات أخرى

Basset, H. et H.Terrasse, 1932, *Sanctuaires et forteresses almohades*, éd. Larose, Paris.

Ettinghausen, E., 1977, *La peinture arabe*, Skira-Flammarion, Genève.

Marçais, G., 1954, *L'architecture musulmane d'Occident,* Arts et Métiers Graphiques, Paris.

————, 1995 , *La arquitectura del Islam occidental*, éd. El Legado Andalusi, Granada.

Navarro Palazon, J., 1986, *La ceramica islamica en Murcia*, vol. I, Catalogo, Centro municipal de Arqueologia, Murcia.

Nykel, A.R., 1941, *Historia de los amores de Bayad y Riyad*, New York.

Rosenberger, B., 2001, *Société, pouvoir et alimentation : nourriture et précarité au Maroc précolonial*, éd. Alizés, Rabat.

Terrasse, H., 1932, *L'art hispano-mauresque des origines au XIIIe siècle*, Editions de l'I.H.E.M., Paris.

Terrasse, M., 1979, *L'architecture hispano-maghrébine et la naissance d'un nouvel art marocain à l'âge des Mérinides,* Thèse d'Etat, dactyl. Paris.

Torres, Cl., 1988, *Mertola almoravide et almohade*, Catalogue, publié par le Ministère des Affaires Culturelles du Maroc, Rabat.

الفصل السادس

المصادر

ابن السكاك (محمد بن أبي غالب)، **نصح ملوك الإسلام بالتعريف بما يجب عليهم من حقوق آل البيت الكرام**، مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط، رقم 1256 ك.

رودريگش (برناردو) ، 2007، **حوليات أصيلا**، تعريب أحمد بوشرب، الدار البيضاء، دار الثقافة.

عبد الباسط بن خليل، 1938، **الروض الباسم في حوادث العمر و التراجم**، in *Deux récits de voyage inédits en Afrique du Nord au XV^e*, éd. Robert Brunschvig, Paris.

الفاسي (محمد المهدي)، 1989، **ممتع الأسماع في الجزولي والتباع وما لهما من الأتباع**، تحقيق عبد الحي العمراوي وعبد الكريم مراد، فاس.

الوزان (الحسن)، 1983، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت.

الدراسات بالعربية

بوشرب (أحمد)، 1984، **دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور**، الدار البيضاء، دار الثقافة.

--------، 1997، **وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه**، الرباط، دار الأمان .

القبلي (محمد)، 1987، **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**، دار توبقال للنشر.

الدراسات بلغات أخرى

Abitbol, M., 2009, *Hitoire du Maroc*, Perrin, Paris.

Cenival, P. de, 1935-1953, *Sources Inédites de l'Histoire du Maroc, 1ère série dynastie sacadienne, bibliothèques et archives du Portugal*, 5 vol, P. Geuthner, Paris.

García-Arenal, M., 1978, "The Revolution of Fās in 869/1465 and the death of Sultan 'Abd al-Haqq al-Marīnī", *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. XLI, Part 1, 43-66.

Kably, M., 1984, *Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du "Moyen Age" (XIV^e-XV^e s.)*, Maisonneuve, Paris.

Nwyia, P., 1961, *Ibn cAbbād de Ronda (1332-1390)*, Imprimerie Catholique, Beyrouth.

Ricard, R., 1937, *Les Portugais au Maroc de 1495 à 1521. Extraits de la chronique du roi D. Manuel de Portugal*, Moncho, Rabat.

الفصل السابع

المصادر بالعربية

الإفراني (محمد الصغير بن الحاج)، 1998، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، الرباط.

ابن زيدان (عبد الرحمن)، 1931، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، المطبعة الوطنية، الرباط.

------------، 1993، **المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف**، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، الدارالبيضاء.

الريفي (عبد الكريم بن موسى)، 1992، **زهر الأكم**، دراسة وتحقيق آسية بنعدادة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

الزياني (أبو القاسم)، 1991، **البستان الظريف في ذكر دولة مولانا الشريف**، تحقيق رشيد الزاوية، منشورات وزارة الشؤون الثقافية، الرباط،الجزء I.

الضعيف الرباطي (محمد بن عبد السلام)، 1986، **تاريخ الضعيف**، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط.

طوريس (دييغو دي)، د.ت.[1988]، **تاريخ الشرفاء**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط.

الفشتالي (أبو فارس عبد العزيز)، د.ت. [1972]، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، تحقيق عبد الكريم كريم، منشورات الأوقاف، الرباط.

القادري (محمد بن الطيب)، 1979-1984، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي و أحمد التوفيق، 4 أجزاء، مكتبة الطالب، الرباط.

المجهول، 1993، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تحقيق عبد الرحيم بنحادة، منشورات تينمل، مراكش.

المقري التلمساني (أحمد)، 1964، **روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس**، المطبعة الملكية، الرباط.

الناصري (أحمد بن خالد)، 1954-1956،**كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، 9 أجزاء الدار البيضاء.

وندوس (جون)، 1993، **رحلة إلى مكناس**، ترجمة زهراء إخوان، منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل، مكناس.

المصادر بلغات أخرى

Høst, G., 1989, *Histoire de l'Empereur Mohamed Ben Abdellah*, La Porte, Rabat.

Mouette, G., 1683, *Relation de la captivité du Sieur Mouette dans les royaumes de Fez et de Maroc*, Jean Cochrat éditeur, Paris.

الدراسات بالعربية

البزاز (محمد الأمين)، 1992، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

بنحادة (عبد الرحيم)، 1998، **المغرب والباب العالي من القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان (تونس).

حجي (محمد)، 1964، **الزاوية الدلائية**، المطبعة الوطنية، الرباط.

القدوري (عبد المجيد)، 2000، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر: مسألة التجاوز**، المركز الثقافي العربي .

اللحية (محمد)، 1995، "تأسيس مسجد للا عودة بين الكتابات التاريخية والدراسة الأركيولوجية"، ضمن **أعمال ندوة السلطان مولاي إسماعيل**، مطبعة فضالة ص 143-154.

المودن (عبد الرحمن)، 1995، **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

الدراسات بلغات أخرى

Abitbol, M., 2009, *Histoire du Maroc*, Perrin, Paris.

Brignon, J. et al., 1967, *Histoire du Maroc*, Hatier, Casablanca.

El-Moudden, A., 1992, *Sharifs and Padishahs : Moroccan-Ottoman relations from the 16th through the 18th century*, Ph. D., Princeton University.

Lourido Diaz, R., 1989, *Marruecos y el mundo exterior en la segunda mitad del siglo XVIII*, Agencia Español de Cooperacion internatiónal, Madrid.

Mezzine, L., 1987, *Le Tafilalt, contribution à l'histoire du Maroc aux XVII^e-XVIII^e siècles*, Publication de la Faculté des Lettres, Rabat.

Naciri, M., 1988 [1985], "Calamités naturelles et fatalité historique", in *Drought, Water Management and Food Production - Sécheresse, gestion des eaux et production alimentaire*, 83-101, Publications de l'Institut agronomique et vétérinaire Hassan II, Rabat.

Stockton, C. W., 1988 [1985], "Current Research Progress toward Understanding Drought", in *Drought, Water Management and Food Production - Sécheresse, gestion des eaux et production alimentaire*, Publications de l'Institut agronomique et vétérinaire Hassan II, Rabat, 21-35.

Valensi, L., 1992, *Les fables de la mémoire : la glorieuse bataille des trois rois*, Le Seuil, Paris.

الفصل الثامن

المصادر باللغة العربية

ابن زيدان (عبد الرحمن)، 1962، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية.

----- ، 1993، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، مطابع إيديال، الدار البيضاء.

بوعشرين (الحسن)، 1994، **التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب**، تقديم وتحقيق محمد المنوني، دار النشر والمعرفة، الرباط.

الضعيف (محمد)، 1986، **تاريخ الضعيف**، تحقيق أ. العماري، دار المأثورات، الرباط.

المنوني (محمد)، 1985، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، جزءان، الدار البيضاء-بيروت.

--------، 1991، **تاريخ الوراقة المغربية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

الناصري (أحمد)، 2001، **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، الرباط، ج 7.

المصادر بلغات أخرى

Martin, A. G. P., 1994, *Quatre siècles d'histoire marocaine, au Sahara de 1504 à 1902, au Maroc de 1894 à 1912*, réédition, La Porte, Rabat.

الدراسات بالعربية

احميدة (محمد)، 2002، **الكتابات الإصلاحية بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، قضاياها وخصائصها الفنية**، مطبعة دار المناهل، الرباط.

أفا (عمر)، 1988، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير.

البزاز (محمد الأمين)، 1992، **تاريخ الأوبئة و المجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

بن الصغير (خالد)، 1997، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، (1856-1886)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثانية.

بن الصغير (خالد)، 2003، **بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب، 1886-1904**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

التوفيق (أحمد)، 1983، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر. إنولتان 1912-1850**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الثانية.

الخديمي (علال)، 1991، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب**، الدار البيضاء.

-----، 2009، **الحركة الحفيظية، أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية (1894-1912)**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

شروتير (دانييل)، 1997، **تجار الصويرة، المجتمع الحضري والأمبريالية في جنوب-غرب المغرب، 1844-1886**، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

العروي (عبد الله)، 2004، **مجمل تاريخ المغرب**، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الثانية، الجزء الثالث.

المنصور (محمد)، 2006، **المغرب قبل الاستعمار. المجتمع والدولة والدين، 1792-1822**، تعريب محمد حبيدة، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت.

المودن (عبدالرحمن)، 1995، **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

فوزي (عبد الرزاق)، 1996، **مملكة الكتاب، تاريخ الطباعة في المغرب، 1865-1912**، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

سوزان ميلار، 1995، **صدفة اللقاء مع الجديد، رحلة الصفار إلى فرنسا، 1845-1846** ؛ عرب الدراسة وشارك في التحقيق خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

الدراسات بلغات أخرى

Abun-Nasr, J., 1987, *A History of the Maghrib in the Islamic Period*, Cambridge University Press.

Ayache, G., 1979, *Etudes d'histoire marocaine*, SMER, Rabat.

Bennison, K., 1995, "The Relationship between Mawlāy ᶜAbd ar-Raḥmān and ᶜAbd al-Qādir", *Hespéris-Tamuda*, vol. XXXIII, 39-55.

Burke III, E., 1976, *Prelude to Protectorate in Morocco, Precolonial Protest and Resistance, 1860-1912*, The University of Chicago Press.

Laroui, A., 2001, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, Centre Culturel Arabe, Casablanca.

Michel, N., 1997, *Une économie de subsistances : Le Maroc précolonial*, 2 vol., Publications de l'IFAO, Le Caire.

Miège, J.-L., 1996, *Le Maroc et l'Europe, (1830-1894)*, 4 vols, La Porte, Rabat.

Schroeter, D., 2002, *The Sultan's Jew, Morocco and the Sepharadi World*, Stanford University Press, California.

Simou, B., 1995, *Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat.

الفصل التاسع

Ayache, A., 1956, *Le Maroc : bilan d'une colonisation*, Editions Sociales, Paris.

Ayache, G., 1996, *La guerre du Rif*, L'Harmattan, Paris.

Baida, J., 1996, *La presse marocaine d'expression française des origines à 1956*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat.

———, et V. Feroldi, 2005, *Présence chrétienne au Maroc, XIXème-XXème siècles*, éd. Bouregreg, Rabat.

Bidwell, R., 1973, *Morocco Under Colonial Rule : French Administration of Tribal Areas*, Frank Cass, London.

Cagne, J., 1988, *Nation et nationalisme au Maroc*, Dar Nashr al-Maᶜrifa, Rabat.

Cordero Torres, J. M., 1943, *Organizacion del Protectorado Espanol en Marruecos*, Editoria Nacional, Madrid, 2 vol.

Ecochard, M. 1955, *Casablanca : le roman d'une ville*, Editions de Paris.

Gallissot, R. 1990, *Le patronat européen au Maroc (1931-1942)*, Edition Eddif, Casablanca.

Guerraoui, D., 1985, *Agriculture et développement au Maroc*, Editions Publisud, Paris et Editions Maghrébines, Casablanca.

Hoisington, W. A. Jr., 1984, *The Casablanca Connection. French Colonial Policy, 1936-1943*, The University of North Carolina Press, Chapel Hill and London.

Julien, Ch.-A., 1978, *Le Maroc face aux impérialismes (1415-1956)*, éd. Jeune Afrique, Paris.

Kenbib, M., 1994, *Juifs et Musulmans au Maroc (1859-1948). Contribution à l'histoire des relations intercommunautaires en terre d'Islam*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat.

————, 1996, *Les protégés. Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat.

Lafuente, G., 1999, *La politique berbère de la France et le nationalisme marocain*, L'Harmattan, Paris.

Larrazabal, R. S., 1992, *El Protectorado de España en Marruecos*, Editorial MAPFRE, Madrid.

Lezcano Morales, V., 1986, *España y el Norte de Africa: El Protectorado en Marruecos (1912-1956)*, U.N.E.D., Madrid.

Montagne, R. 1950, *Naissance du prolétariat marocain (enquête collective effectuée de 1948 à 1950)*, Editions Peyronnet, Paris.

Oved, G., 1984, *La gauche française et le nationalisme marocain (1905-1955)*, 2 tomes, L'Harmattan, Paris.

Rivet, D., 1988, *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925*, 3 tomes, L'Harmattan, Paris.

الفصل العاشر

الدراسات بالعربية

الزين (عبد الفتاح)، 1991، "السوسيولوجيا في المغرب: من إعلان الحماية الفرنسية إلى المرحلة الراهنة"، **المستقبل العربي**، 146، السنة الثالثة عشرة، أبريل.

طنكول (عبد الرحمن)، 1984، **الأدب المغربي الحديث**، مؤسسة بنشارة، الدار البيضاء.

مودن (عبد الرحيم)، 1993، **معجم مصطلحات القصة القصيرة المغربية**، النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

الدراسات بلغات أخرى

Belal, A., 1976, *L'investissement au Maroc (1912-1964)*, Les Editions Maghrébines, Casablanca, 2e édition.

Berque, J., 1974, *Maghreb, Histoire et Société*, Duclot-SNED, Paris-Alger.

Billaudot, B., 2005, "La dynamique macro-économique de l'économie marocaine entre 1986 et 2003 : un état des lieux", *Critique économique*, n° 15, Hiver-Printemps.

Collectif, 1988, *La sociologie marocaine contemporaine*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat.

El Aoufi N., A. Herzenni, M. Bensaid, 2005, "Croissance économique et développement humain", *50 ans de développement humain et perspectives 2025* http://www.rdh50.ma/fr/pdf/rapport_thematique/croissance/rt3croissanca4104pages.pdf

El Ayadi, M., 1997, *Religion, Etat et Société dans le Maroc contemporain*, Thèse de doctorat d'Etat, Université Paris 7 Denis Diderot.

El Houdaïgui, R., 2003, *La politique étrangère sous le règne de Hassan II*, L'Harmattan, Paris.

Gellner, E., 1981, *Muslim Society*, Cambridge, Cambridge University Press.

Laroui, A., 2005, *Le Maroc et Hassan II, un témoignage*, Centre Culturel Arabe, Casablanca.

Maraini, T., 1990, *Ecrits sur l'art. Choix de textes, Maroc 1967-1989*, Editions Al-Kalam, Rabat.

Monjib, M., 1992, *La monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir : Hassan II face à l'opposition nationale*, L'Harmattan, Paris.

Saadi, M. S., 1988, *Les groupes financiers au Maroc*, Editions Okad, Rabat.

Tozy, M., 1999, *Monarchie et islam politique au Maroc*, Presses de Sciences Po, Paris.

Vermeren, P., 2002, *Histoire du Maroc depuis l'indépendance*, La Découverte, Paris.

Waterbury, J., 1970, *The commander of the Faithful : The Moroccan Political Elite, A study in Segmented Politics*, Columbia University Press, New York, (traduction française, 1975, *Le commandeur des croyants, la monarchie et son élite*, Paris PUF).

شكر وتقدير

يتقدم المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بأصدق التشكرات إلى كل من الأشخاص والإدارات والمؤسسات ووكالات الأنباء على التفضل بالترخيص بنشر بعض الصور والوثائق المستخرجة من المجموعات الفوتوغرافية والوثائقية الخاصة، مما ساهم في إغناء الرصيد الإيكونوغرافي لهذا المؤلف.

قائمة المرجعيات الإيكونوغرافية

ع.ج. بوزوكار : 1، 2، 4، 5، 6، 9 • المتحف الأثري، الرباط : 3، 8، 16، 21، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 62، 63، 65 • المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، الرباط : 7، 17، 18، 19، 20 • ع. صالح : 10، 11، 12، 13، 14 • ع.ع. الخياري : 15 • ع. أكراز : 23 • بنك المغرب : 22، 34، 36، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 59، 68، 69، 83، 84، 91، 92، 102، 103، 148 • *Encyclopédia Universalis* : 35، 39 • ع.ع. توري : 37، 41، 44، 57، 58، 60، 61، 64، 66، 70، 79، 81، 88، 89، 90، 94 • ح. التريكي : 38، 78 • مديرية التراث، الرباط : 40، 43، 56 • ج. بن عبد السلام : 42، 74 • ع. أفا : 45، 46 • متحف الأوداية، الرباط : 53، 54، 55 • مفتشية المباني التاريخية، فاس : 67، 76 • مفتشية المباني التاريخية، مراكش : 75 • ع. كارا : 71، 72، 73 • ع. بوجميد : 77، 82 • الدرك الملكي، الرباط : 85، 93، 101 • م. الإدريسي : 80، 86 • مفتشية المباني التاريخية، مكناس : 87 • Musée des Augustins، تولوز : 95 • ليتوغرافيا للرسام ماير، "La Royale"، ج. راندبي : 96 • الخزانة الملكية، الرباط : 97 • رسم من عنوان كتاب P. D. Trotter, *Our Mission to the Court of Morocco* in 1880... : 99 • خ. بن الصغير : 98، 107، 115، 122 • *The Illustrated London News* : 100 • سفارة المملكة البريطانية، الرباط : 105 • ج. برينيون و آخرون، *Histoire du Maroc,* 1967 : 106 • ص. 138 من مؤلف Harris L., *With Mulai Hafid at Fès* : 108 • ج. بيضا : 109، 118 • ع. الگلاوي : 132، 134، 136 • مديرية الوثائق الملكية، الرباط : 110 • مجلة *L'Illustration* : 104، 112 • المكتب الشريف للفوسفاط : 119، 149 • مركز الوثائق بمدينة نانط الفرنسية، CADN : 120، 121 • مؤسسة م. ح. الوزاني : 129، 130، 131 • وكالة فرانس بريس : 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 146، 147، 150، 152، 166 • م. بلخدير : 153، 154، 165 • مؤسسة التراث اليهودي، الدار البيضاء : 155 • ع.ح. الديوري : 159، 160 • ع. السغروشني : 161 • المركز السينمائي المغربي، الرباط : 162، 163 • صور ووثائق مشاعة : 111، 113، 114، 116، 117، 124، 125، 127، 128، 133، 156 • صور ووثائق في حيز الملك العام : 145، 151، 157، 158، 164.

فهارس

أسماء الأعلام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

غ

ف

گ

ل

م

ن

المجموعات البشرية والتيارات السياسية والدينية والفنية

ب

ت

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

ص

ق

ك

گ

ل

م

ن

هـ

و

ي

الأماكن والمواقع الجغرافية

أ

ت

ث

ج

ح

خ

د

ر

ز

ظ

ع

غ

ف

ك

گ

ل

م

ن

هـ

و

ي



يعتزم المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب نشر الأعمال الآتية عما قريب مع إرفاقها بملخصات باللغة الفرنسية :

- كرونولوجيا تاريخ المغرب
- المغرب والزمن الراهن
- شمال المغرب من ثلاثينيات القرن العشرين إلى سنة 1961
- محمد الخامس من سلطان إلى ملك (طبعة منقحة ومزيدة لمؤلف ذ. محمد العربي المساري)
- المغرب في القرن العشرين
- ملخص تاريخ المغرب (بالألمانية)

بأمر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أُسِّسَ المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب يوم حادي عشر أكتوبر من سنة 2005، وذلك بهدف القيام بمهمة تطوير المعرفة التاريخية ونشرها على أوسع نطاق قصد التعريف علمياً بتاريخ المغرب. ومن أبرز الغايات التي تسعى إليها المؤسسة أن تتمكن من تقوية طابع التجذر بالنسبة لهوية مغربية تنبني على التعددية الثقافية كما تقوم على التفتح والحوار. وحتى يتم التوافق بين ركن المواطنة والمرجعية الأكاديمية، فإن المعهد يستعين بنخبة من الجامعيين المنكبين على العمل بجانب رجالات يعملون بالميدان وكذا بمعية بعض المثقفين المهتمين بالشأن التاريخي.

يعتبر هذا المؤلَّف نتيجة لمحاولة وضع تاريخ تركيبي للمغرب. فبجانب اعتماده على النتائج المستخلصة من أبحاث تجمع بين الجدة والجودة، يكون هذا العمل قد اعتمد مقاربة تقوم على تعدد الاختصاصات حيث تَمَّ إنجازه بتعاون بين باحثين أغلبهم من المؤرخين وبين غيرهم من المنتمين لاختصاصات متنوعة أخرى. وهكذا فإن المشروع بانفتاحه على مجموعة من الحقول العلمية قد سعى إلى القيام بتطويق نقط الظل في تاريخ المغرب كما عمل على إلقاء الضوء على العديد منها من غير شك، يحذوه في كل هذا رغبة جامحة تهدف إلى دعوة القارئ إلى التساؤل والاستئناس بمشروع يود أن يكون مجرد مشروع متناسق يستهدف إعادة قراءة هذا التاريخ.